

موسوعة التشرعيات العربية

الجزء الحادي عشر

إدارة محلية

نبيل سعيد

المستشار

محمد بن يوسف

مجاز في الحقوق

موسوعة التشريعات العربية

الجزء الحادي عشر

إدارة محلية

نبيل سعيد

المستشار

محمد بن يوسف

مجاز في الحقوق

توسعة التشريعات العربية
الملاحق رقم (١)
تتضمن التشريعات الجديدة
الواردة عليها حتى ١٩٨٣/١/١

الجزء الحادى عشر

إدارة محلية

يوضع هذا الجدول فى اول الجزء للتأكيد بان الادخالات
الجديدة الواردة فيه قد تم وضعها فى مكانها فعلا

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
الاردن	— الفهرس — بلديات .	— قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .	— يوضع بدلا من الفهرس السابق
		— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن القانون المذكور حتى نهاية النماذج قبل الذيل الاول (١٠ ورقات)	
		— نظام رؤساء البلديات رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ .	— توضع الصفحات المرفقة بعد نهاية نظام سوق الجملة المركزى رقم ١٤ لسنة ١٩٦٦ (ورقتين)
		— كشف بقرارات الديوان الخاص بتفسير القوانين	— توضع الورقة المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن اعلان من وزير الداخلية بشأن عدد اعضاء مجالس البلديات والصفحات التى تليه حتى نهاية القرار التفسيرى رقم ١٨ لسنة ١٩٧٤ .
	— تقسيمات ادارية .	— نظام رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٢ / تعديل	— توضع الورقة المرفقة بدلا من الورقة التى تتضمن الجدول رقم (٣) من نظام التقسيمات الادارية رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٢

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
الامارات	— الفهرس — بلديات .	— قرار المجلس الاعلى للاتحاد رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ . — امر على رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ البلدية رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢	— يوضع بدلا من الفهرس السابق — توضع الورقة المرفقة بأول التشريع بعد الفهرس مباشرة . — توضع الورقة المرفقة بعد نهاية نظام المجالس البلدية رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢
البحرين	— الفهرس — بلديات .	— قرار رئيس الهيئة البلدية المركزية رقم ١ لسنة ١٩٨٠	— يوضع بدلا من الفهرس السابق . — توضع الورقة المرفقة بدلا من الورقة الاخيرة التي تتضمن نهاية القرار المؤرخ ١ / ٩ / ١٩٧٠
تونس	— الفهرس — بلديات . — ولايات ومعتمديات ومشيخات .	— امر عدد ٢١٢ لسنة ١٩٧٧ / تعديل — امر عدد ٥٠٠ لسنة ١٩٨٠ . — امر عدد ٥٠١ لسنة ١٩٨٠ . — امر على مؤرخ ٢١ جوان سنة ١٩٥٦ — امر عدد ٧٦٩ لسنة ١٩٨٠ — امر عدد ٩٤٢ لسنة ١٩٨٠ . — امر عدد ١٤٤٢ لسنة ١٩٨٠ — امر عدد ١٠١١ لسنة ١٩٨١ . — امر عدد ٦٧٤ لسنة ١٩٨٢ . — امر عدد ٩٨٤ لسنة ١٩٨٢ .	— يوضع بدلا من الفهرس السابق — توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحة التي تتضمن الفصل ٩ من الامر عدد ٢١٢ لسنة ١٩٧٧ والصفحات التي تليها حتى نهاية التشريع (٢٦ ورقة)

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
الجزائر	— الفهرس — بلديات.	— امر رقم ٦٧ — ٢٤ يتضمن القانون البلدى / تعديل — امر رقم ٧٤ — ٢٦ يتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات / تعديل — مرسوم رقم ٦٥ — ٢٤٦ تغير بموجبه اسماء بعض البلديات	— يوضع بدلا من الفهرس السابق
		— ملحق المرسوم رقم ٧٩ — ٢٠٠ — مرسوم رقم ٨١ — ٩٣ . — مرسوم رقم ٨١ — ١٦٤ . — مرسوم رقم ٨١ — ٢٦٧ . — مرسوم رقم ٨١ — ٣٧٢ . — مرسوم رقم ٨١ — ٣٧٤ . — حتى مرسوم رقم ٨١ — ٣٨٧ . — مرسوم رقم ٨٢ — ١٤٧ . — مرسوم رقم ٨٢ — ١٩٠ . — مرسوم رقم ٨٢ — ١٩٦ . — قرار مؤرخ ١١ يونيه سنة ١٩٦٥ — قرار مؤرخ ٢٨ يونية سنة ١٩٦٥	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الورقة التى تتضمن المرسوم رقم ٧٧ — ١٣٢ ، والقرار المؤرخ ١١ يونية سنة ١٩٦٥ ، والقرار المؤرخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٦٥ حتى المادة ٤ منه (٣٨ ورقة)
		— قرار مؤرخ ٢٩ / ٤ / ١٩٨٠ . — قرار مؤرخ ١٣ / ١٢ / ١٩٨١ .	

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
(تابع) الجزائر			
	— مدن وقرى .	— مرسوم رقم ٨١ — ٢٧ . — قرار مؤرخ ١٦ / ١ / ١٩٧٨ . — قرار مؤرخ ١٦ / ١ / ١٩٧٨ .	— توضع الورقة المرفقة بعد نهاية القرار المؤرخ ٢٣ / ١٢ / ١٩٧٥ .
	— قرار مؤرخ ٥ / ٤ / ١٩٧٨ .		— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن المرسوم رقم ٧٦ — ٥٣ ، والقرار المؤرخ اول غشت سنة ١٩٧٥ ، والامر رقم ٧٧ — ٨ حتى مادة ٨ منه (٤ ورقات)
	— نظم ادارة محلية .	— قرار وزاري مؤرخ ٨ / ٥ / ١٩٧٤ . — قرار مؤرخ ١٠ / ١١ / ١٩٨١ .	
	— ولايات ومقاطعات ومناطق .	— امر رقم ٦٩ — ٣٨ .	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن القرار المؤرخ ٢ يوليو سنة ١٩٧٣ ، والقرار المؤرخ ٨ اكتوبر سنة ١٩٧٤ ، القرار المؤرخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٥ ، والقرار المؤرخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، والامر رقم ٦٧ — ٢٢٢ ، والامر رقم ٧٤ — ٦٩ حتى مادة ٦ منه (١٥ ورقة)
		— مرسوم رقم ٦٥ — ١٨٤ .	— توضع الورقة المرفقة بدلا من الورقة التي تتضمن الامر رقم ٧٤ — ٧٠ ، والرسوم رقم ٦٥ — ٢٩ ، والرسوم رقم ٦٨ — ٤٦٢ حتى مادة ٦ منه .
		— مرسوم رقم ٧٩ — ١٤١ . — مرسوم رقم ٨١ — ١٥٧ . — مرسوم رقم ٨٢ — ١٤٦ .	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الورقة التي تتضمن القرار المؤرخ ٢١ اكتوبر سنة ١٩٦٤ ، والقرار المؤرخ ٢١ اكتوبر سنة ١٩٦٤ حتى مادة ٢ منه (٦ ورقات)

الدولة	الموضوع	الاضافة: التعديل	كيفية اخافه
(تابع) الجزائر		<ul style="list-style-type: none"> – قرار مؤرخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ – قرار مؤرخ ٥ / ٨ / ١٩٨٠ . – قرار مؤرخ ١٣ اكتوبر سنة ١٩٨٠ . – قرار مؤرخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٨٠ . – قرار مؤرخ ٢٩ / ٦ / ١٩٨١ . 	<ul style="list-style-type: none"> – توضع الصفحات المرفقة بدلا من الورقة الاخيرة التى تتضمن نهاية القرار المؤرخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٧ (٩ ورقات)

أردن

المملكة الأردنية الهاشمية

إدارة محلية

بلديات :

- قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .
 - قانون صندوق قروض البلديات والقرى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ .
 - قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ .
 - نظام تسمية وترقيم الشوارع والمباني ضمن مناطق البلديات رقم ١٤٥ لسنة ١٩٧٣ .
 - نظام مخامر الموز ضمن مناطق البلديات رقم ٩١ لسنة ١٩٧٤ .
 - نظام سوق الجملة المركزي للخضر والفواكه في عمان رقم ١٤ لسنة ١٩٦٦ .
 - نظام رؤساء البلديات رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ .
 - اعلان من وزير الداخلية بشأن عدد أعضاء مجالس البلديات .
 - كشف بقرارات الديوان الخاص بتفسير القوانين .
- تقسيمات ادارية :**

- قانون الغاء قانون ادارة الولايات العمومية المؤقت رقم ١٨ لسنة ١٩٦٢ .
 - نظام التشكيلات الادارية رقم ١ لسنة ١٩٦٦ .
 - نظام التقسيمات الادارية رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٢ .
- عمد ومشايخ ومخاتير :**

- قانون المخاتير ضمن حدود المناطق البلدية والمجالس المحلية رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٨ .
- نظام استيفاء الرواتب والاجور والمخاتير في المدن والقرى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ .
- قرار مجلس الوزراء في ١٩/٢/١٩٦٦ بشأن التفويض في الصلاحيات المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة الرابعة من قانون المخاتير رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٨ .

مدن وقري :

- قانون ادارة القرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٤ .
- قانون الانشاءات والخدمات القروية رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ .
- نظام ادارة القرى رقم ١ لسنة ١٩٥٦ .
- نظام ادارة القرى رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ .
- نظام انشاء وصيانة المشاريع القروية رقم ١٧ لسنة ١٩٧٠ . يراجع : نقل ومواصلات .
- نظام عوائد مجالس القرى رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ . يراجع : ضرائب وفرائض ورسوم .
- قرار مجلس الوزراء في ١٩/٢/١٩٦٦ بشأن التفويض في الصلاحيات المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٢٢ من قانون ادارة القرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٤ .
- قرار الديوان الخاص بتفسير القوانين رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ .
- كشوف بالانظمة والقرارات الخاصة بالبلديات

قانون البلديات (١)

رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

الفصل الأول

تعريف واحكام عامة

اسم القانون وبند العمل به

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون البلديات لسنة ١٩٥٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تفسير الاصطلاحات

المادة ٢ - تكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها فيما يلي الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

١ - الوزير - وزير الداخلية .

٢ (٢) - المتصرف - متصرف اللواء أو المحافظ . أو القائم مقام الذي تقع البلدية في لوائه أو محافظته أو قضائه ، وتشمل رئيس الوزراء بالنسبة لامانة العاصمة .

٣ (٣) - المجلس - مجلس البلدية أو مجلس امانة العاصمة أو مجلس امانة القدس ويتألف من الرئيس والاعضاء المعينين والمنتخبين .

٤ (٤) - الرئيس - رئيس البلدية أو أمين العاصمة أو أمين القدس .

٥ - المكلف - أي شخص استحق عليه مبلغ للبلدية بمقتضى هذا القانون أو أي تشريع آخر .

٦ - المقيم - يعتبر الشخص مقيماً عادة في البيت الذي يستعمله لنومه وإن كان لا يستعمله بلا انقطاع أو كان له بيت سكن في جهة أخرى له فيها أيضاً مكان ينسأ فيه أحياناً ولا يعتبر الشخص منقطعاً عن الإقامة في أي سكن ينسأ فيه بمجرد تغيبه عنه إذا كان يملك حرية العودة اليه في أي وقت شاء . وما دام يتردد عليه كلما شاء كما يعتبر الشخص مقيماً ضمن منطقة

تعريف البلدية

المادة ٣ - ١ - البلدية مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي تحدث وتلغى وتعين حدود منطقتها ووظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام هذا القانون .

٢ (٥) - يتولى ادارة البلدية مجلس بلدية ينتخب أعضاؤه انتخاباً مباشراً أو يعينون حسب أحكام هذا القانون ، ما عدا امانة العاصمة التي تتم ادارة أعمالها من قبل مجلس ينتخب نصف أعضائه انتخاباً مباشراً ، ويعين النصف الآخر بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية .

٣ - يعتبر مجلس البلدية شخصاً معنوياً له أن يقاضى وأن يقاضى بهذه الصفة . وأن ينيب عنه أو يوكل من يشاء في الاجراءات القضائية وتنتقل اليه الحقوق والالتزامات التي كانت للمجلس السابق .

٤ - يتخذ مجلس البلدية ختماً تختتم به المستندات والوثائق ويعزز الختم بتوقيع الرئيس أو نائبه والسكرتير أو أي موظف آخر يفوضه المجلس بذلك ليصبح له اعتبار قانوني .

البلديات القائمة

المادة ٤ - ١ - تبقى البلديات الموجودة عند نفاذ هذا القانون والمبينة حدود مناطقها في ذيله الأول قائمة الى أن يتم انتخاب مجلس جديد أو الى أن تلغى أو تندمج بعضها ببعض أو بغيرها من البلديات التي قد تحدث فيما بعد وتبقى حدود مناطقها كما وردت فيه الى أن تعدل بمقتضى أحكام هذا القانون .

٢ - تجرى الانتخابات بمقتضى هذا القانون لجميع المجالس في المملكة بالتاريخ الذي يحدده وزير الداخلية بموجب اعلان ينشر في الجريدة الرسمية على أن يكون له الحق بتحديد هذا التاريخ

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٢٢٥ في ١٩٥٥/٥/١ .

(٢) مدلة بالقانون المعدل رقم ٨ لسنة ١٩٦١ - الجريدة الرسمية العدد ١٥٣٩ في ١٩٦١/٣/١٦ . والقانون

رقم ٢٢ لسنة ١٩٦١ الذي يقاضى بأن يستخلص فيما يتعلق بأمانة العاصمة عن عبارة (وزير الداخلية) حينما وردت في

القانون الأصل وتمديلاته وأية أنظمة صدرت بمقتضاه بعبارة (رئيس الوزراء) . الجريدة الرسمية العدد ١٩٦٠ في

١٩٦١/٧/١٦ .

(٤.٣) مدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الجريدة الرسمية العدد ١٤٦٥ في ١٩٦٠/١/٢ .

(٥) مدلة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٠ الجريدة الرسمية . عدد ١٤٦٧ ١٩٦٠/١/١٦ .

بصورة عامة أو لكل مجلس على حدته على أن يتم ذلك في غضون سنة واحدة .

٣ - تعتبر البلديات الجديدة المبينة حدود مناطقها في الذيل الثاني لهذا القانون بلديات محدثة تطبق عليها أحكام الفقرة (٣) من المادة (٥) من هذا القانون .

احداث البلديات والفاؤها

المادة ٥ (١) - ١ - اذا رغب اكثرية سكان بلدة في احداث بلدية في بلدتهم أو الفاء بلدية موجودة فيها يقدم فريق منهم عريضة بذلك الى المتصرف الذي عليه أن يرسلها مع ملاحظاته الى الوزير بعد التثبت في حال الاحداث من الامور التالية :

(أ) أن يكون فيها مجلس قروي منذ مدة لا تقل عن الخمس سنوات .

(ب) أن لا يقل عدد سكان القرية عن الفين وخمسمائة نسمة .

٢ - يعين وزير الداخلية في كلتا الحالتين السابقتين لجنة يكون من بين أعضائها اثنان على الأقل من سكان البلدة غير اموظفين للتثبت من رغبات اكثرية سكانها .

فاذا تبين من تقرير اللجنة بلزوم وجود بلدية في تلك البلدة يقرر مجلس الوزراء انشاءها بناء على تنسيب الوزير الذي يترتب عليه بعد ذلك تعيين عدد اعضاء مجلسها البلدي وتحديد منطقتها البلدية على أن يستطاع في تحديدها رأى وزير المالية .

أما اذا كان المطلوب الغاء البلدية واقتنع بضرورة ذلك فيقرر الغاءها ومصير أموالها بموافقة مجلس الوزراء ويبلغ ذلك الى وزير المالية ويعتبر قراره نافذ المفعول في حالتي الاحداث والالغاء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٣ - عند احداث بلدية لأول مرة يعين الوزير لجنة تقوم مقام المجلس البلدي وتمارس صلاحياته ويعين لها رئيسا من بين اعضائها على ان لا تزيد مدة هذه اللجنة على سنتين ويجرى

خلالها انتخاب المجلس البلدي الجديد وفقا لاحكام هذا القانون .

٤ - تعتبر البلديات المحدثة قبل تاريخ نفاذ هذا القانون مستوفية لشروط احداثها .

تغيير حدود المنطقة البلدية

المادة ٦ (٢) يتم تغيير أو توسيع أو تضيق حدود أية منطقة بلدية بقرار من قبل اكثرية أعضاء المجلس وتنسيب المتصرف وموافقة الوزير . ويبلغ القرار الى وزير المالية ويعتبر نافذ المفعول من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

عدد اعضاء المجلس

المادة ٧ - يقرر وزير الداخلية بناء على تنسيب المتصرف عدد أعضاء مجلس البلدية على أن لا يقل عن سبعة ولا يزيد على اثنى عشر ، وينشر ذلك في الجريدة الرسمية ويجوز تغيير العدد بنفس الاسلوب الذي تم به تحديده بشرط أن لا يجرى ذلك خلال دورة المجلس .

دورة المجلس وحله

المادة ٨ (٣) - ١ - مدة دورة المجلس أربع سنوات اعتبارا من تاريخ تسلمه مهامه بمقتضى المادة ٣٢ من هذا القانون ، ويجوز حل المجلس قبل انتهاء مدة دورته وتعيين لجنة تقوم مقام المجلس المنحل لمدة لا تزيد عن سنتين يجرى خلالها انتخاب المجلس الجديد وذلك بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية مع بيان الاسباب الموجبة ، ولا يكون قرار الحل خاضعا لاي طريق من طرق الطعن .

٢ (٤) - اذا لم يتم انتخاب المجلس الجديد خلال المدة المبينة في الفقرة السابقة وفي الفقرة الثالثة من المادة الخامسة يستمر المجلس القديم في ممارسة أعماله الى أن يتم انتخاب المجلس الجديد .

٣ (٥) - اذا نقص عدد اعضاء أي مجلس بلدي عن النصاب القانوني فلوزير الداخلية بموافقة مجلس الوزراء أن يأمر باعتبار المجلس منحلا أو يملا المحلات الشاغرة أو يعين لجنة تقوم مقام المجلس للمدة الباقية واذا انتهت هذه المدة قبل

(١)، (٢) معدلة بالقانون المؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ - الجريدة الرسمية العدد ٣٠٦١ في ١/٤/١٩٨٢

(٣) معدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ - الجريدة الرسمية العدد ١٦٦٩ في ٢/٣/١٩٦٣ .

وبالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٣ - الجريدة الرسمية عدد ٢٤٠٢ في ١/٢/١٩٧٣ .

(٤) معدلة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٨ - الجريدة الرسمية العدد ١٣٧٣ في ٣/٣/١٩٥٨ .

(٥) معدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٨ - الجريدة الرسمية العدد ٢١٠٧ في ٦/٧/١٩٦٨ .

انتخاب مجلس بلدى جديد ، فلمجلس الوزراء
بتنسيب من الوزير استمرار هذه اللجنة فى
ممارسة صلاحياتها أو أن يعين لجنة جديدة للمدة
التي يراها مناسبة .

الفصل الثانى

انتخاب المجلس

الدوائر الانتخابية

المادة ٩ - تعتبر المنطقة البلدية دائرة انتخابية
واحدة ، الا أنه يجوز لوزير الداخلية ، بقرار
ينشره فى الجريدة الرسمية أن يقسم هذه المنطقة
الى دوائر انتخابية يحددها ويحدد عدد الاعضاء
الذين ينتخبون فى كل دائرة منها .

رئيس الانتخاب

المادة ١٠ - ١ - يشرع وزير الداخلية قبل
انتهاء دورة المجلس بنحو ثلاثة أشهر فى اتخاذ
الاجراءات اللازمة لانتخاب المجلس الذى يليه
فيعين رئيسا للانتخاب فى كل منطقة بلدية .

٢ - على رئيس الانتخاب أن يعين لجميع المنطقة
البلدية أو لاية دائرة أو أكثر لجنة لتسجيل
الناخبين لا يقل عدد اعضائها عن ثلاثة ويعين
أحد اعضائها أو أحد موظفى الحكومة رئيسا كما
يعين أحد موظفى البلدية كاتباً لها ويعهد اليها
باعداد جدول الناخبين أو تنقيحه ويعين لها
موعد للبدء بالعمل ومكانه . ويعلم ذلك فى
مكان للبدء فى دار البلدية وفى احدى الجرائد
المحلية . ويجوز لرئيس الانتخاب فى أى وقت
أن يوقف اللجنة عن العمل أو يغيرها أو يستبدل
رئيسها أو بعض اعضائها بغيرهم اذا رأى أن
ذلك أضمن لسرعة أو سلامة انجاز المهام الموكولة
لها .

٣ - تدفع من صندوق البلدية جميع النفقات
اللازمة لاتمام اجراء انتخاب أعضاء المجلس .

جدول الناخبين والمرشحين

المادة ١١ - ١ - تقوم لجنة تسجيل الناخبين
باعداد جدول مرتب حسب حروف الهجاء يشتمل
على أسماء الناخبين الذين تتوفر فيهم المؤهلات
المبينة فى المادة (١٢) من هذا القانون ، ويذكر
فيه الاسم الكامل لكل ناخب وسنه ومكان اقامته
وما اذا كان جازاً انتخابه لعضوية المجلس
بمقتضى المادة (١٨) من هذا القانون .

٢ - اذا كانت المنطقة البلدية مقسمة الى دوائر

انتخابية ينظم جدول الناخبين حسب حروف الهجاء
على وجه يكفل بيان الناخبين فى كل دائرة .
٣ - اذا أدرج اسم شخص فى سجل الناخبين
على وجه يخوله حق التصويت فى أكثر من دائرة
انتخابية واحدة فيجوز له أن ينتخب فى الدائرة
التي يختارها فقط بعد أن يعطى اللجنة اشعاراً
بذلك .

٤ - بعد تمام اعداد جدول الناخبين أو تنقيحه
يعرض للجمهور فى مكان يتيسر فيه الاطلاع عليه
ويعلن عنه فى احدى الجرائد المحلية .

مؤهلات الناخبين

المادة ١٢ (١) - ١ - يحق لكل شخص ان
يذكر اسمه فى جدول الناخبين اذا توفرت فيه
الشروط والمؤهلات التالية :

(أ) ان يكون أردنيا ذكراً كان أم انثى اتم
التاسعة عشرة من عمره .

(ب) ان يكون مقيماً عادة ضمن منطقة البلدية
خلال الاثنى عشر شهراً السابقة مباشرة لتاريخ
البدء فى اعداد الجدول أو تنقيحه .

(ج) ان يكون قد سدد ضريبة الابنية
والاراضى داخل المناطق البلدية أو ضريبة المعارف
أو رسوم رخص المهن والحرف والصناعات أو
رسوم جمع النفايات أو اية رسوم أو ضريبة بلدية
أخرى لا تقل عن دينار واحد سنوياً اذا كان مكلفاً
(د) ان لا يكون فاقداً لقواه العقلية أو
محجوراً عليه .

٢ - اذا فقد أى شخص سجل اسمه فى
جدول الناخبين احد هذه الشروط أو المؤهلات
قبل اجراء الانتخاب يشطب اسمه من الجدول .

الاعتراض على جدول الناخبين

المادة ١٣ - ١ - يجوز لى شخص خلال
سبعة أيام من تاريخ نشر جدول الناخبين أن
يعترض عليه طالباً ادراج اسمه فيه أو ادراج
جواز انتخابه لعضوية المجلس أو شطب اسم
غيره منه ، أو شطب جواز انتخابه غيره للعضوية
باعترض خطي يقدم لرئيس لجنة تسجيل
الناخبين على نموذج يعين شكله وصيغته ووزير
الداخلية .

توقيع جدول الناخبين

المادة ١٥ - ١ - بعد انتهاء الاجراءات المنصوص عليها في المادتين السابقتين يوقع رئيس لجنة تسجيل الناخبين على كل صفحة من صفحات الجدول ، وبذلك يصبح الجدول نهائيا .

٢ - اذا لم يوقع على الجدول من قبل رئيس لجنة تسجيل الناخبين لاي سبب من الاسباب بعد انتهاء الاجراءات المذكورة في الفقرة السابقة فلرئيس الانتخاب أن يوقع بدلا منه .

٣ - عندما يصبح الجدول نهائيا يقوم رئيس الانتخاب باعلام الوزير بذلك .

موعد الترشيح وموعد الاقتراع

المادة ١٦ - يعين وزير الداخلية مدة للترشيح وموعدا للاقتراع ويبلغ ذلك الى المتصرف الذي عليه أن يعلنه للجمهور في دار البلدية وفي أي مكان آخر . أو بأية واسطة أخرى يستنسبها قبل بدء مدة الترشيح بخمسة أيام على الأقل .

ترشيح الاعضاء

المادة ١٧ (١) - ١ - يجرى الترشيح لعضوية المجلس بتسليم ورقة الترشيح التي يعين نموذجها الوزير الى رئيس الانتخاب خلال المدة المعينة في المادة السابقة موقعة حسب الاصول ومرفقة بوصول المقبوضات الذي يثبت أن المرشح قد دفع الى محاسب البلدية تأمينا مقداره خمسون دينارا .

٢ - يجوز للمرشح أن ينسحب من الترشيح قبل اليوم المعين للاقتراع بتبليغ رئيس الانتخاب اشعارا خطيا بذلك .

٣ - تحدد بنظام المؤهلات التي يشترط توفرها في من يعين رئيسا للبلدية وحقوقه وواجباته بما في ذلك راتبه والعلاوات والمكافآت التي يستحقها واجازاته والامور التي يحظر عليه القيام بها والاجراءات والعقوبات التأديبية التي تتخذ بحقه على أن يكون من بين الاعضاء المنتخبين اذا وجد من بينهم من تتوفر فيه تلك المؤهلات .

٢ - تصدر لجنة تسجيل الناخبين قرارها في الاعتراض خلال اسبوع من تاريخ انتهاء مدة الاعتراض بحضور المعارض والمعارض عليه أو غيابهما بعد أن تعلن لهما عن مكان وميعاد النظر في الاعتراض في نفس المكان الذي أعلن فيه جدول الناخبين قبل حلول الموعد بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

وكذلك تعلن قرارها بشأنه يوم صدوره ، ويعدل الجدول تبعا للقرار اذا كان الحكم لمصلحة المعارض .

٣ - تتخذ قرارات لجنة تسجيل الناخبين بأكثرية الاصوات وترجع الجهة التي فيها الرئيس عند تساوي الاصوات .

٤ - الاعتراض على الاعتراض .

اذا سجل اسم شخص في جدول الناخبين نتيجة لاعتراضه يحق لاي ناخب آخر ورد اسمه في ذلك الجدول أن يعترض على هذا التسجيل خلال ثمان وأربعين ساعة من انتهاء مدة النظر في الاعتراضات .

استئناف قرار اللجنة

المادة ١٤ - ١ - يجوز للمعارض أو المعارض عليه أن يستأنف قرار لجنة تسجيل الناخبين الى رئيس المحكمة البدائية التي تقع ضمن اختصاصها المنطقة البلدية خلال اسبوع من تاريخ صدوره ويكون المستأنف عليه في لائحة الاستئناف لجنة تسجيل الناخبين اذا كان المستأنف طالبا ادراج اسمه في الجدول . أو المعارض عليه اذا كان المطلوب شطب اسمه من الجدول أو المعارض اذا كان المستأنف معترضا عليه .

٢ - يبلغ المستأنف عليه نسخة من لائحة الاستئناف خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديم الاستئناف اما بتسليمها اليه بالذات أو تبليغها الى مكان اقامته الاخير المعروف ويتم تبليغ اللجنة بتبليغ رئيسها أو تبليغ مقره الرسمي .

٣ - ينظر رئيس المحكمة في الاستئناف مرافعة ويصدر حكمه فيه خلال اسبوع من تاريخ التبليغ ويكون قراره قطعيا ويبلغ الى اللجنة ويبقى الجدول على حالته أو يعدل تبعا لنص الحكم .

مؤهلات العضوية

المادة ١٨ - يحق لكل من أدرج اسمه في جدول الناخبين أن ينتخب عضوا لمجلس البلدية إذا اكتملت فيه المؤهلات التالية :

١ - أن يكون قد بلغ الخامسة والعشرين سنة شمسية من العمر .

٢ (١) - أن يحسن القراءة والكتابة .

٣ - أن لا يكون موظفا أو مستخدما في الحكومة أو البلدية أو وكالة للبلدية ما لم يقدم استقالته خلال عشرة أيام قبل يوم الترشيح (٢) .

٤ - أن لا يكون محكوما عليه بجنحة مخلة بالشرف أو بجنابة .

٥ - أن لا يكون مفلسا احتياليا .

٦ - ولم يكن عضوا في مجلس بلدية آخر أو مرشحا في دائرة انتخابية أخرى .

٧ - وقام بالاجراءات المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذا القانون .

وإذا فقد احدى هذه المؤهلات بعد الانتخاب يفقد عضويته .

٨ (٣) - أن يكون قد سدد ما عليه للبلدية من رسوم وضرائب وعوائد مستحقة وساكنها ضمن حدود البلدية .

رد التأمين :

المادة ١٩ - ١ - يسترد المرشح التأمين الذي دفعه بمقتضى الفقرة (١) من المادة (١٧) إذا انتخب عضوا في مجلس البلدية .

٢ - إذا دفع المرشح التأمين ثم توفى قبل يوم الاقتراع يرد التأمين الى القيم على تركته أو الى ورثته .

الفوز بالتزكية

المادة ٢٠ - إذا انقضت مدة الترشيح ولم يزد عدد المرشحين على عدد الاعضاء المطلوب انتخابهم يعلن رئيس الانتخاب انهم فازوا بالتزكية . ويرسل تقريرا خطيا بذلك الى

وزير الداخلية يبين فيه اسم كل واحد منهم وعنوانه وتنشر النتيجة بالجريدة الرسمية .

اعلان اسماء المرشحين ومركز الاقتراع ومدته

المادة ٢١ - ١ إذا تبين بعد انقضاء مدة الترشيح أن عدد المرشحين يزيد على عدد الاعضاء المطلوب انتخابهم يعين رئيس الانتخاب مركزا أو مراكز للاقتراع وساعة البدء في الاقتراع وساعة الفراغ منه على أن لا تقل مدة الاقتراع عن عشر ساعات . ويعلق في كل مركز قائمة بأسماء المرشحين ويعلن عن ذلك كله في احدى الجرائد المحلية وفي المحلات التي يستنسبها قبل يوم الاقتراع بثلاثة أيام على الأقل .

٢ - يجوز لرئيس الانتخاب في حالات استثنائية خاصة أن يمدد وقت الاقتراع مدة أخرى لا تتجاوز أربع ساعات إذا رأى لزوما لذلك .

لجنة الاقتراع

المادة ٢٢ - ١ - يعين رئيس الانتخاب لكل مركز اقتراع لجنة اقتراع يكون بين أعضائها أحد موظفي الحكومة وثلاثة على الأقل من الناخبين ويعين أحد أعضائها رئيسا لها وآخر كاتباً للرئيس ويعهد اليها بالاشراف على الاقتراع وإدارته بعد أن يقسم كل واحد من أفرادها أمامه بحضور المرشحين أو بحضور بعضهم يمينا علنية على الامانة في العمل وكتمان سر الاقتراع .

٢ - يجوز لأي مرشح أن يعترض على تعيين رئيس لجنة الاقتراع ويطلب تغييره قبل حلفه اليمين إذا كانت بينه وبين المرشح المعترض خصومة معروفة أو كانت بينه وبين أحد المرشحين صلة قرابة أو رابطة حزبية يخشى أن يتأثر بها في عمله أو كان ممن سبق أن ادينوا بجريمة تزوير من قبل احدى المحاكم ، ويكون قرار رئيس الانتخاب بقبول الاعتراض أو رده قطعيا .

٣ - يزود رئيس لجنة الاقتراع بصندوق اقتراع واحد أو أكثر من طراز يقرره وزير الداخلية وينسختين من جدول الناخبين ويعدد

(١) مستبدلة بالقانون المؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه . ومصححة باستدراك الجريدة الرسمية العدد ٣٠٧٠ في ٢ / ٥ / ١٩٨٢

(٢) مستبدلة بالقانون المؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ - الجريدة الرسمية العدد ٢٧٠٣ في ١ / ٦ / ١٩٧٧ .

(٣) مضافة بالقانون المؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ . ومصححة باستدراك الجريدة الرسمية المشار اليه .

كاف من أوراق الاقتراع التي يعين شكلها وزير الداخلية .

عملية الاقتراع

المادة ٢٣ - ١ - يسمح بالبقاء في مركز الاقتراع للجنة الاقتراع وللمرشح أو وكيل واحد عنه يحمل تفويضا خطيا منه ولعدد من الشرطة للمحافظة على النظام في المركز ولاي شخص آخر ينتدبه رئيس الانتخاب للإشراف على سير عملية الاقتراع ولرئيس اللجنة أن يخرج من مركز الاقتراع أي مرشح أو وكيل مرشح إذا رأى أنه يعرقل الانتخاب أو يخل بالنظام .

٢ - قبل الشروع في الاقتراع يقوم رئيس لجنة الاقتراع بفتح الصندوق أو الصندوق المعدة لذلك ويعرضها على الموجودين في المركز ليروا أنها خالية ثم يغلها ويختتمها بحضورهم ويوقع عليها هو وأعضاء لجنة الاقتراع بصورة يتعذر معها فتحها إلا بكسر الختم وتقطيع التواقيع .

٣ - يجري الاقتراع بدخول الناخب إلى مركز الاقتراع حيث يؤشر على اسمه في جدول الناخبين بعد التثبت من هويته ثم يسلم ورقة اقتراع موقع عليها من قبل رئيس لجنة الاقتراع يكتب الناخب عليها أسماء الأشخاص الذين ينتخبهم أعضاء للمجلس ثم يطويها بصورة تخفي ما كتبه فيها وتظهر التوقيع الذي على ظهرها ويضعها في صندوق الاقتراع على مرأى من الحضور .

٤ - إذا كان الناخب أميا أو عاجزا عن الكتابة لاى سبب آخر يجوز له أن يختار أحد أعضاء لجنة الاقتراع ليكتب له الاسماء التي يعلها عليه على مسمع ومرأى من الرئيس .

٥ - عند الفراغ من الاقتراع يسد رئيس لجنة الاقتراع ثقب صندوق الاقتراع ويختتمها ويوقع عليها هو وأعضاء اللجنة بحضور الموجودين في مركز الاقتراع ثم يسلمها إلى رئيس الانتخاب مع ضبط ينظمه بالاشتراك مع أعضاء اللجنة يبين فيه عدد الناخبين المسجلين في الجدول وعدد الذين اشتركوا منهم في الاقتراع وإن عملية الاقتراع تمت حسب أحكام القانون مع ذكر أية مخالفة وقعت أثناء الاقتراع وكيفية معالجتها وترتبط بالضبط النسخة المؤشر عليها من جدول الناخبين .

فرز الاصوات واحصاؤها

المادة ٢٤ - ١ - يعين رئيس الانتخاب لجنة

أو أكثر لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة يكون أحدهم رئيسا لها لفرز أصوات الناخبين واحصاء ما نال كل مرشح منها ويسلمها صندوقا أو أكثر من الصناديق التي عينت بالاقتراع بعد أن يقسم أعضاؤها أمامه يميناً علنية على الأمانة في العمل .

٢ - تباشر لجنة الفرز عملها في المكان الذي يعينه رئيس الانتخاب وتعرض كل صندوق على الحضور قبل فتحه للتثبت من سلامة اختامه ويجوز للمرشحين أو وكلائهم أن يحضروا عملية الفرز .

٣ - يفتح الصندوق وتخرج منه أوراق الاقتراع ويتولى رئيس لجنة الفرز تلاوتها علناً وتدوّن تحت أسماء أصحابها وتعني كلمة (علناً) أنه يحق للمرشح أو وكيله أن يطلع على ورقة الاقتراع حين الفرز .

٤ - تغفل ورقة الاقتراع إذا لم يكن موقعاً على ظهرها من قبل رئيس لجنة الاقتراع أو كان يتعذر قراءة الاسماء المكتوبة فيها لعدم وضوحها أو كان عليها توقيع الناخب أو أية علامة تدل عليه .

٥ - إذا ظهر أن ورقة اقتراع كتب عليها أسماء مرشحين يزيد على عدد الأعضاء المطلوب انتخابهم يحصى ما يساوى هذا العدد من تلك الاسماء ابتداء من الاسم الأول حسب ترتيبها في الورقة ، ويغفل الباقي كما يغفل الاسم المكرر .

٦ - يعتبر قرار رئيس الانتخاب في صدد أية ورقة اقتراع قطعيًا .

٧ - تنظم لجنة الفرز والاحصاء ضبطاً يبين عدد أوراق الاقتراع في كل صندوق فتحتة وعدد الاصوات التي نالها كل من المرشحين وعدد الأوراق التي اغفلت مع بيان أسباب اغفالها وتسلم هذا الضبط مع جميع أوراق الاقتراع إلى رئيس لجنة الانتخاب .

إعلان نتيجة الانتخاب

المادة ٢٥ - ١ - يعلن رئيس الانتخاب أسماء الذين فازوا ببعضوية المجلس كنيلهم أصواتاً أكثر مما نال غيرهم ، ويبلغ ذلك إلى وزير الداخلية مع تقرير يبين فيه عدد الناخبين الذين اشتركوا في الاقتراع وعدد الاصوات التي نالها كل واحد من المرشحين وعدد أوراق الاقتراع التي اغفلت مع بيان أسباب اغفالها . وتنشر نتائج الانتخاب في الجريدة الرسمية ويوجه وزير الداخلية إلى الفائزين شهادات

بانتخابهم أعضاء في المجلس .

٢ - عند تساوى الاصوات يجرى رئيس الانتخاب القرعة بين المرشحين بحضورهم أو حضور وكلائهم وبالطريقة التي يتفق مع هؤلاء عليها .

٣ - حفظ معاملات الانتخاب .

ترزم اوراق الاقتراع وضبوط اللجان وجداول الناخبين المؤشر عليها وتختم بصورة يتعذر معها فتح الرزمة دون كسر الختم وتحفظ في دائرة المتصرف الى ان تنتهي المدة المخصصة للطمون ويبت نهائيا في امر اي طعن قدم ضد الانتخاب ثم تلتف بعد ذلك .

نصاب الانتخاب

المادة ٢٦ - يشترط لصحة نتائج الانتخاب أن يكون قد اشترك فيه اكثر من نصف عدد الناخبين فاذا لم يتم ذلك في الوقت المحدد للاقتراع تقفل الصناديق وتختم وتبقى تحت الحراسة الى ان تفتح صباح اليوم التالي ويستمر الاقتراع عشر ساعات أخرى ثم تقفل الصناديق وتكون نتائج الاقتراع في هذه الحالة قطعية بصرف النظر عن عدد الناخبين الذين اشتركوا فيه .

المادة ٢٧ (١) - لوزير الداخلية بموافقة مجلس الوزراء أن يعين عضوين اضافيين الى كل مجلس بلدى ويكون لهذين العضوين حقوق الاعضاء المنتخبين نفسها .

جرائم الانتخابات

المادة ٢٨ - كل من ارتكب احد الافعال التالية يعاقب بعد ادائه بغرامة لا تتجاوز عشرين دينارا أو بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر أو بكلا العقوبتين :

١ - اورد بيانا كاذبا وهو عالم بذلك في اية وثيقة قدمها لامر يتعلق بجدول الناخبين أو نعهد بأية وسيلة أخرى ادخال اسم فيه أو حذف اسم منه خلافا لاحكام هذا القانون .

٢ - زور أو حرف أو شوه أو اخفى أو اتلف أو سرق جدول ناخبين أو ورقة ترشيح أو ورقة اقتراع أو اية وثيقة أخرى تتعلق بعمليات الانتخاب بقصد تغيير نتيجة الانتخاب أو لايجاد ما يستلزم اعادة الاقتراع .

٣ - القى في صندوق الاقتراع أو سلم

رئيس لجنة الاقتراع ورقة اقتراع أو ترشيح مزورة أو محرقة .

٤ - اخل بحرية الانتخاب أو بنظام اجراءاته باستعمال القوة أو التهديد أو التشويش أو بالاشتراك في التجمهر أو المظاهرات .

٥ - تعرض للمورى الانتخاب أو أعضاء لجانها أو خطف صندوق اقتراع أو اتلفه أو فتحه دون أن يكون مكلفا بذلك قانونيا .

٦ - اشترك في الاقتراع وهو يعلم ان اسمه غير مدرج في جدول الانتخاب أو أنه ادرج فيه بغير حق .

٧ - استعمل حقه في الانتخاب اكثر من مرة واحدة في يوم الاقتراع أو انتحل شخصية غيره أو شخصية وهمية للاشتراك باسمها في الاقتراع .

٨ - استعمل القوة أو الشدة أو التهديد بضرر مادي أو معنوي أو الخطف أو الحجز أو الاحتيال سواء كان ذلك مباشرة أم بالواسطة لأكراه ناخب على الاشتراك في الاقتراع أو الامتناع عن الاشتراك فيه أو لحمله على التصويت أو الامتناع عن التصويت لشخص معين أو أشخاص معينين أو انتقاما منه لانه فعل أحد هذه الافعال .

٩ - استعمل اية وسيلة من وسائل الاكراه أو الاغراء لحمل شخص على ارتكاب جريمة يعاقب عليها هذا القانون .

١٠ - اعطى ناخبا مباشرة أو بالواسطة قبل الانتخاب أو في اثنائه أو اقرضه أو وهبه أو اهدى اليه نقودا أو مالا من اى نوع آخر أو وعده بوظيفة أو عمل أو اجر أو قدم له منفعة أو اغراه بأى نوع أو ساعده في الحصول على شيء مما تقدم أو وعده بذلك على سبيل الرشوة لحمله على الاشتراك في الاقتراع أو الامتناع عن الاشتراك فيه أو للتصويت أو الامتناع عن التصويت لشخص معين أو أشخاص معينين أو مكافأة له على عمله أحد هذه الافعال .

١١ - قبل أو وافق أو تعاقد على قبول عرض من العروض أو الوعود أو الرشوات أو المكافآت المعددة في الفقرة السابقة مباشرة أو بالواسطة لقاء اعطائه صوته أو امتناعه عن التصويت أو لقاء حمله غيره على ذلك .

١٢ - افشى سر الاقتراع بعد حلفه اليمين .

١٣ - نشر أو اذاع قبيل الانتخاب أو في اثنائه بيانات كاذبة عن سلوك أحد المرشحين

أو عن أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب.

١٤ - دخل مركز الاقتراع أو مركز الفرز أو مكتب رئيس الانتخاب حاملاً سلاحاً وأساء السلوك فيه وخالف أوامر رئيس الانتخاب أو رئيس لجنة الاقتراع أو رئيس لجنة الفرز .

١٥ - طبع أو نشر أية وسيلة من وسائل العلنية ترمي إلى ترويع الانتخاب دون أن يكون مطبوعاً على الصفحة الأولى منها اسم وعنوان الطابع أو الناشر .

الحرمان من حق الانتخاب

المادة ٢٩ - كل من أدين بجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة يحرم من حق ادراج اسمه في جداول الناخبين مدة تعينها المحكمة عند ادانته على أن لا تزيد على سبع سنوات وان كان عضواً في مجلس منتخب تبطل عضويته .

اقلمة الدعاوى ومدتها

المادة ٣٠ - تقام الدعاوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في المادة (٢٨) من قبل النيابة العامة أو بناء على شكوى أحد الناخبين أو المرشحين خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نتيجة الانتخابات المدعى بوقوع الجريمة في أثنائها في الجريدة الرسمية .

الظعن في الانتخابات

المادة ٣١ - ١ - يحق لكل ناخب خلال

أسبوعين من تاريخ نشر نتيجة الانتخاب في الجريدة الرسمية أن يقدم إلى محكمة البداية التي تقع البلدية ضمن اختصاصها عريضة يظعن بها في صحة انتخاب أي عضو من أعضاء المجلس ويطلب ابطال عضويته واثبات عضوية غيره أو إعادة عملية فرز الأصوات من قبل لجنة تعينها المحكمة أو فسخ الانتخاب كله أو بعضه لوقوع مخالفة لاحكام هذا القانون من شأنها أن تؤثر في نتيجة الانتخاب .

٢ - يعتبر الاعضاء المطعون في صحة عضويتهم خصوماً في قضية الظعن .

٣ - تنظر المحكمة في الظعن بعد تبليغ الفرقاء المعنيين وتستمع إلى البيّنات والشهادات التي تقدم لها أو تطلبها وتتخذ جميع الاجراءات التي تراها لازمة لقناعتها ثم تقرر إما رد الظعن

وتثبيت عضوية المطعون ضده أو قبول الظعن وابطال عضوية المطعون ضده واثبات عضوية غيره أو إلغاء عملية الانتخاب في دائرة معينة أو في المنطقة كلها ويكون قرارها بهذا الشأن قطعياً ، ويبلغ إلى وزير الداخلية وينشر في الجريدة الرسمية .

٤ - إذا كان قرار المحكمة الصادر بمقتضى الفقرة السابقة يقضى بإلغاء عملية الانتخاب كله يحدد وزير الداخلية موعداً مجدداً لاجراء الانتخاب طبقاً لاحكام هذا القانون وتعتمد في الاقتراع الثاني جداول الانتخاب التي اعتمدت في الاقتراع الاول .

تسليم المجلس الجديد مهامه

المادة ٣٢ - ١ - يتسلم أعضاء مجلس البلدية مراكزهم ويباشرون أعمالهم بعد انتهاء دورة المجلس السابق مباشرة .

٢ - وأما العضو الجديد الذي يحل محل عضو شغل مركزه لسبب من الاسباب فيباشر عضويته اعتباراً من تلقي رئيس البلدية اشعاراً بذلك من وزير الداخلية .

المادة ٣٣ - لا تبطل اجراءات مجلس البلدية ببطالان عضوية أعضائه كلهم أو بعضهم نتيجة لقضية ظعن مادامت تلك الاجراءات قد تمت قبل صدور قرار المحكمة القاضي بإلغاء الانتخاب أو العضوية .

الفصل الثالث

المجلس البلدي وصلاحياته

تعيين الرئيس وتحديد راتبه

المادة ٣٤ (١) - ١ - يعين أحد الاعضاء اميناً أو رئيساً للمجلس بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية وينشر التعيين في الجريدة الرسمية وتنتهي مدته بانتهاء مدة دورة المجلس أو حله .

على أن لا يعين أي شخص رئيساً للمجلس البلدي أكثر من دورتين متتاليتين . (٢)

٢ - يتقاضى الرئيس من صندوق البلدية الراتب والعلاوات والنفقات السفرية التي يقرها مجلس الوزراء بناء على تواصى وزير الداخلية وبالنسبة إلى واردات البلدية السنوية العادية .

(١) مدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الجريدة الرسمية العدد ١٤٦٥ في ١٩٦٠/١/٢ .

(٢) مدلة بالقانون المؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .

٣ - يجوز لمجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير الداخلية أن يقبل الرئيس إذا اقتنع أن مصلحة البلدية تقتضي ذلك ويكون قراره بهذا الشأن قطعياً غير تابع لأي طريق من طرق الطعن القانونية .

٤ (١) - عند خلو منصب أمين العاصمة يحق لمجلس الوزراء أن يفوض أحد الوزراء ليضطلع بممارسة صلاحيات أمين العاصمة المنصوص عليها في أي قانون أو نظام وأن تحدد المخصصات والعلاوات التي تمنح له مقابل ذلك بقرار من مجلس الامانة وموافقة رئيس الوزراء .

٥ (٢) - لمجلس الوزراء إنهاء هذا التفويض بقرار يصدره بذلك .

انتخاب نائب الرئيس وتحديد راتبه

المادة ٣٥ - ١ - ينتخب اعضاء المجلس من بينهم نائباً للرئيس ويتم الانتخاب بالحصول على اصوات اكثرية الاعضاء ويرجع الجانب الذي فيه الرئيس عند تساوي الاصوات وتبلغ نتيجة الانتخاب من قبل الرئيس الى المتصرف والى وزير الداخلية وتشر في الجريدة الرسمية .

٢ - عند خلو مركز الرئاسة من شاغله وقيام نائب الرئيس بأعماله يتقاضى من صندوق البلدية نصف راتب الرئيس والعلاوات المخصصة للرئيس على أن يعتبر الراتب الذي يتقاضاه بمقتضى الفقرة السابقة أساساً لحساب علاوة غلاء المعيشة وعلاوات السفر .

٣ (٣) - عند قيام نائب الرئيس بأعمال الرئاسة في حالة تغيب الرئيس أكثر من اسبوع بالمرض أو الاجازة أو في مهمة رسمية خارج المملكة يتقاضى النائب من صندوق البلدية مكافأة تعادل راتب وعلاوات الرئيس مع نفقاته السفرية عن كامل مدة الغياب .

الاستقالة من العضوية

المادة ٣٦ (٤) - تتم استقالة الرئيس من رئاسة المجلس واستقالة نائب الرئيس من نيابة الرئاسة واستقالة العضو من عضوية

المجلس بكتاب يقدمه الى المجلس وتعتبر الاستقالة نهائية من تاريخ تسجيل الكتاب في دفاتر البلدية وتبلغ الى المتصرف والى وزير الداخلية .

فقدان العضوية واستردادها

المادة ٣٧ - ١ - يفقد العضو عضويته ويعتبر مركزه في المجلس شاغراً في الحالات التالية :

(١) (٥) - اذا تغيب العضو عن حضور جلسات المجلس العادية ثلاث جلسات متتالية بدون عذر مشروع أو عن ربع عدد الجلسات السنوية المقررة في سنة واحدة .

(ب) او عمل في قضية ضد المجلس بصفته محامياً او خبيراً او اشترى حقاً متنازعا عليه مع المجلس او تملك ذلك الحق بأية طريقة اخرى .

(ج) او عقد اتفاقاً مع المجلس او أصبح ذا منفعة في أي اتفاق تم مع المجلس او من ينوب عنه وتستثنى من ذلك العقود والمنافع الناجمة عن كونه عضواً في شركة مساهمة بشرط أن لا يكون مديراً لها أو عضواً في مجلس ادارتها او موظفاً فيها أو وكيلها عنها .

(د) او فقد احدي المؤهلات المشروط توفرها فيه بمقتضى المادة (١٨) من هذا القانون . وعلى الرئيس أن يعلن فقدان العضوية للمجلس ويبلغه الى وزير الداخلية والمتصرف خلال اسبوع من انتهاء المدة المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة أو من علمه بوقوع العمل المذكور في الفقرتين (ب) و(ج) وبفقدان الاهلية المذكورة في الفقرة (د) .

٢ - يجوز للشخص الذي فقد عضويته بمقتضى الفقرة السابقة أن يقدم الى مجلس الوزراء خلال اسبوعين من تاريخ فقدانه العضوية طلباً للأبقاء على عضويته يبين فيه معذرتة ويكون قرار مجلس الوزراء في هذا الشأن قطعياً غير قابل للطعن فيه أمام القضاء .

٣ - ينشر نياً فقدان العضوية في الجريد الرسمية ويصبح بعد ذلك نهائياً .

وفاة العضو

المادة ٣٨ - اذا توفي احد اعضاء المجلس يقوم

(٢٠١) مضافة بالقانون المعدل رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٨ الجريدة الرسمية عدد ٢٠٨٢ في ٢٠/٣/١٩٦٨ .

(٣) مستبدلة بالقانون المؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .

(٤) مضافة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الجريدة الرسمية العدد ٢٣٦٠ في ١/٦/١٩٧٢ .

(٥) مستبدلة بالقانون المؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه . ومصححة باستدراك الجريدة الرسمية المشار اليه بالنسبة للفقرة (٣)

الرئيس بإبلاغ ذلك الى المتصرف والى وزير الداخلية . وينشر نبدأ الوفاة في الجريدة الرسمية .

خلف العضو الذى يشغل مركزه خلال الدورة

المادة ٣٩ - اذا شغل مركز عضو في المجلس نتيجة لابطال عضويته بحكم محكمة او باستقالته او وفاته او فقدانه عضويته يخلفه فيه المرشح الذى نال اكثر الاصوات بعده اذا كان لا يزال محتفظا بمؤهلات العضوية . والا فالذى بعده . فاذا لم يوجد مرشح كهذا او ذاك يعين وزير الداخلية من بين الناخبين عضوا للمركز الشاغر تتوفر فيه مؤهلات العضوية وتنتهى العضوية المكتسبة بمقتضى هذه المادة بانتهاء دورة المجلس التى تم التعيين خلالها .

جلسات المجلس

المادة ٤٠ - ١ - يعقد المجلس في دار البلدية جلسة عادية واحدة على الأقل كل اسبوع يعين موعدها بقرار منه .

٢ - يجوز للرئيس ولعدد من الاعضاء لا يقل عن الثلث دعوة المجلس الى عقد جلسات غير عادية .

٣ (١) - يباغ الاعضاء موعد كل جلسة وجدول أعمالها قبل عقدها بيوم واحد على الأقل ويعلن الموعد وجدول الأعمال في مكان ظاهر من دار البلدية ، ولا يجوز بحث أى موضوع خارج جدول الأعمال الا اذا كان مستعجلا .

٤ - في حالة تغيب الرئيس ونائبه يرأس الجلسة اكبر الاعضاء سنا .

٥ (٢) - تكون جلسات المجلس علنية ولكل مواطن ذى مصلحة مباشرة فى أى موضوع على جدول الأعمال أن يشارك فى مناقشة ذلك الموضوع على أن تؤخذ القرارات فى اجتماع سرى ، ويجوز عقد جلسات سرية اذا كانت تتعلق بالآداب العامة أو الأمور المتعلقة بشؤون الموظفين والجهاز الادارى فى البلدية .

٦ - تدون قرارات المجلس ووقائع الجلسات فى سجل خاص مثبت الأوراق ، ويوقع عليه الاعضاء .

٧ - يتكون النصاب القانوني للجلسة من اكثرية أعضاء المجلس فاذا لم يتوفر هذا النصاب فى جلستين متواليتين تعتبر الجلسة الثالثة قانونية مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين فيها .

٨ - تتخذ القرارات بموافقة الاكثرية المطلقة للاعضاء الحاضرين .

٩ - يجوز للمجلس تعيين لجان من بين اعضائه لمعالجة أى امر من الامور المروضة عليه ولا يكون لقرارات هذه اللجان اعتبار ما لم يقرها المجلس .

وظائف المجلس

المادة ٤١ - مع مراعاة أى تشريع آخر تناط بمجلس البلدية الوظائف والسلطات والصلاحيات المبينة فى البنود التالية ضمن حدود منطقة البلدية ويحق له أن يمارسها مباشرة على ايدى موظفيه ومستخدميه ، وأن يعهد بها أو ببعضها الى متعهدين أو ملتزمين أو مقاولين وأن يعطى بها أو ببعضها امتيازات لاشخاص أو شركات لمدة لا تتجاوز ثلاثين سنة ويشترط فى هذه الحالة حصول موافقة مجلس الوزراء على مدة الامتياز وشروطه .

١ (٢) - تخطيط البلدة والشوارع :

تخطيط البلدة وفتح الشوارع والفاؤها وتعديلها وتعيين عرضها واستقامتها وتعييدها وانشاء ارضيتها وصيانتها وتنظيفها وانارتها وتسميتها أو ترقيمها وترقيم بناياتها وتجميلها وتشجيرها ومنع التجاوز عليها ومراقبة ما يقع على الشوارع من الاراضى المكشوفة وتكليف اصحابها باقامة الاسوار حولها .

٢ - رخص البناء :

مراقبة انشاء الابنية وهدمها وتغيير اشكالها وتركيب مصاعد كهربائية فيها واعطاء رخص لاجراء هذه الاعمال وتحديد موقع البناية وشكلها ونسبة مساحتها الى مساحة الارض النوى انشاؤها عليها وضمان توفر الشروط الصحية فيها .

٣ - المياه :

تزويد السكان بالمياه وتعيين مواصفات لوازمها كالعدادات والمواسير وتنظيم توزيعها

(١)، (٢) مستبدلة بالقانون المؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه ومصححة باستدراك الجريدة الرسمية المشار اليه بالنسبة للفقرة (٣) .

(٣) مدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦١ الجريدة الرسمية العدد ١٥٦٣ فى ١٩٦١/٨/١ .

وتحديد أسعارها وبديل الاشتراك فيها ومنع تلويث الينابيع والاقنية والاحواض والآبار .

٤ - الكهرباء والغاز :

تزويد السكان بالكهرباء أو الغاز وتعيين مواصفات محطات التوليد والتحويل وشبكة التوزيع وتحديد أسعار الاستهلاك ، وبدلات الاشتراك .

٥ - المجارى :

انشاء المجارى والمراحيض والمباول العامة وادارتها ومراقبتها .

٦ - الاسواق العامة :

تنظيم الاسواق العامة وانشاؤها وتعيين انواع البضائع التى تباع فى كل منها أو حظر بيعها خارجها .

٧ - الحرف والصناعات :

تنظيم الحرف والصناعات وتعيين احياء خاصة لكل صنف منها ومراقبة المحلات والاعمال المقلقة للراحة أو المضرّة بالصحة .

٨ - وسائل النقل البرى والبحرى ووسائله

انشاء وتعيين وتنظيم مواقف مركبات النقل ضمن حدود البلديات ومراقبتها . ومراقبة القوارب والسفن والبواخر التى تعمل فى المياه الاقليمية التابعة لمنطقة البلدية .

٩ - الفنادق :

مراقبة الفنادق والبنسيونات وتنظيمها وتحديد أسعارها .

١٠ - المحلات العامة :

مراقبة المطاعم والمقاهى والنوادر والحانات والمراقص والملاعب ودور التمثيل والسينما والملاهى العامة الاخرى وتنظيمها وتحديد مواعيد فتحها واغلاقها وطرح واستيفاء رسوم على بيع تذاكرها .

١١ - الاداب العامة :

الحفاظة على الاخلاق والاداب العامة ومنع البغاء والدعارة ومراقبتها .

١٢ - المنتزهات :

انشاء الساحات والحدائق والمنتزهات والحمامات ومحلات السباحة فى البرك والبحيرات وعلى الساحل ومراقبتها وتنظيمها .

١٣ - المطافى ومنع الحرائق :

اتخاذ الاحتياطات لمنع الحرائق ومراقبة الوقود والمواد المشتعلة وتنظيم بيعها وتخزينها وتحديد أسعارها واقتناء المطافى وصيانتها .

١٤ - الاحتياط للفيضانات :

اتخاذ الاحتياطات لمنع اضرار الفيضانات وانسيول .

١٥ - اغاثة المنكوبين :

اغاثة منكوبى الحرائق والفيضانات والزلازل والكوارث العامة الاخرى وجمع التبرعات لهم وتوزيعها عليهم .

١٦ - المؤسسات الصحية :

تعيين القابلات وانشاء محلات للتوليد ومراكز للاسعاف ومبازل صحية ومصحات ومستشفيات وصيدليات وغير ذلك من المؤسسات الصحية ومراقبتها .

١٧ - المؤسسات الثقافية والرياضية :

انشاء المتاحف والمكاتب العامة والمدارس والنوادر الثقافية والرياضية والاجتماعية والموسيقية ومراقبتها .

١٨ - الاغذية :

مراقبة الخبز واللحوم والاسماك والفواكه والخضروات وغيرها من المواد الغذائية واتخاذ الاجراءات لمنع الفس فىها واتلاف الفاسد منها وتحديد أسعارها ومكافحة الغلاء .

١٩ - معاينة النبائح وانشاء المسالخ :

فحص الحيوانات والدواجن المعدة للذبح واتخاذ الاحتياطات لمنع اصابتها بالامراض وتعيين مواقع لبيعها ومراقبة ذبحها وتصريف بقاياها وانشاء المسالخ .

٢٠ - التنظيفات :

جمع الكناسه والنفايات والفضلات من المنازل والمحلات العامة ، ونقلها واتلافها وتنظيم ذلك .

٢١ - الرقابة الصحية :

مراقبة المساكن والمحلات الاخرى للتثبت من
تصريف اقدارها بصورة منتظمة ومن نظافة
الادوات الصحية فيها واتخاذ التدابير لايادة
البعوض والحشرات الاخرى فيها .

٢٢ - الصحة العامة :

اتخاذ جميع الاحتياطات والاجراءات اللازمة
للمحافظة على الصحة العامة ومنع تفشي الوبئة
بين الناس .

٢٣ - المقابر :

انشاء المقابر والغازها ومراقبتها وتعيين
مواقعها ومواصفاتها ونقل الموتى ودفنهم وتنظيم
الجنائز والمحافظة على حرمة المقابر .

٢٤ - الوقاية من الاخطار :

اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية الاشخاص
والاموال ومنع وقوع الاضرار والحوادث المؤذية
من جراء القيام بأى عمل من الاعمال المذكورة
في هذه المادة .

٢٥ - التسول :

منع التسول وانشاء الملاجئ للمعجزة ومراقبة
جمع التبرعات في الاماكن العامة ببيع الشارات
او غير ذلك من الوسائل .

٢٦ - اليانصيب والقمار :

مراقبة اليانصيب والقمار .

٢٧ - مكاتب الاستخدام :

انشاء مكاتب الاستخدام ومراقبتها .

٢٨ - الدفاع المدنى :

انشاء الملاجئ من الغارات الجوية واتخاذ
اسباب الدفاع المدنى .

٢٩ - الباعة المتجولون والبسطات والمظلات :

مراقبة وتنظيم الباعة المتجولين والمصورين
المتجولين والحمالين وماسحى الاحذية
والبسطات والمظلات .

٣٠ - الاعلانات :

مراقبة اللوحات والاعلانات .

٣١ - هدم الابنية المتناعية :

هدم الابنية المتناعية التى يخشى خطر
سقوطها او المصرة بالصحة العامة او التى تنبعث
منها روائح كريهة مؤذية وذلك بعد ائذار
صاحبها او شاغلها او المسئول عنها .

٣٢ - الاوزان :

مراقبة الاوزان والمكاييل والمقاييس ودمغها .

٣٣ - القبان :

وزن ما يباع بالجملة في الاسواق العامة خارج
الدكاكين والمستودعات .

٣٤ - فضلات الطرق :

بيع فضلات الطرق وما استملك للمشاريع
العامة او استغلالها .

٣٥ - الكلاب :

مراقبة الكلاب واتلاف الضالة منها والوقاية
من اخطارها وترخيصها .

٣٦ - الدواب :

مراقبة الدواب المستخدمة في النقل والجر
وتنظيم اسواق بيع الحيوانات والمواشى وحظر
بيعها خارج هذه الاسواق .

٣٧ - الميزانية وقطع الحساب والمالك :

اقرار الميزانية السنوية والحساب الختامى
وملاك الموظفين قبل ارسالها الى مراجع
التصديق .

٣٨ - التصرف باموال البلدية :

ادارة املاك البلدية واموالها واقامة الابنية
اللازمة فيها وتأجيرها ورهنها وبيعها ، واقتناع
غيرها وفقا لاحكام هذا القانون وقبول الهبات
والوصايا والتبرعات .

٣٩ - الوظائف الاخرى :

القيام بأى عمل آخر يقتضى عليه القيام به
بمقتضى هذا القانون او أى تشريع آخر معمول
به في المملكة .

(ب) (١) - الانظمة :

يحق للمجلس ان يضع بقرار من مجلس
الوزراء وموافقة الملك انظمة لتمكينه من القيام
بأية وظيفة من الوظائف او ممارسة أية صلاحية
من الصلاحيات المذكورة في الفقرة (١) من هذه
المادة وان يضمن تلك الانظمة نصوصا لغرض

غرامة لا تتجاوز عشرة دنانير على من يخالفها ونصوصاً أخرى تجيز للمجلس أن يعين الاشغال

التي يجب على المكلف القيام بها وأن يقوم بهذه الاشغال على نفقة ذلك المكلف بعد اذاره بوجود انجازها خلال مدة يعينها .

(ج) الرسوم :

(٢) يجوز للمجلس أن يستوفى عن الخضار والفواكه التي تعرض في الاسواق العامة وكذلك عن الاعمال والامور المبينة في هذه المادة رسوماً تعين مقاديرها او نسبها بموجب أنظمة يصدرها المجلس المذكور بموافقة مجلس الوزراء

والى ان توضع هذه الأنظمة تبقى كافة الأنظمة المتعلقة بهذا الشأن الصادرة بموجب قانون البلديات الفلسطيني لسنة ١٩٣٤ وتعديلاته . وقانون البلديات الاردني رقم ١٩٣٨/٩ وتعديلاته والأنظمة والتعريفات الصادرة بموجبه .

(د) (٣) النفقات :

١ - يجوز للمجلس بمقتضى أنظمة يصدرها بموافقة مجلس الوزراء أن يستوفى عند تعبيد الطرق أو تزفيتها لأول مرة من أصحاب الاملاك الماخمة لجانبى الطريق جزءاً من نفقات التعبيد والتزفيت يعينه المجلس بنسبة طول واجهة املاكهم على تلك الطرق شريطة ان لا تزيد على ٥٠ ٪ من مجموع النفقات .

٢ - تعتبر النفقات التي فرضت قبل العمل بهذا القانون أنها فرضت بمقتضاء سواء استوفيت أم لم تستوف عند صدور هذا القانون .

(هـ) استطلاع رأى البلدية فى التشريع المتعلق بشؤونها :

إذا تولت إحدى دوائر الحكومة أى عمل من الاعمال المذكورة فى الفقرة (أ) من هذه المادة كجزء من أعمالها وتنظيماتها العامة وجب عليها استطلاع رأى مجلس البلدية فى جميع التشريعات والنظم والترتيبات التى تضعها لتنظيم أو مراقبة ذلك العمل .

(و) توحيد التشريع :

على وزير الداخلية أن يسعى لايجاد الاتساق

والانسجام بين الأنظمة والتعريفات التى تضعها البلديات المختلفة بالاستناد الى الفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة وأن يعمل لتوحيد احكامها فى البلديات التى تتشابه ظروفها وأحوالها ما أمكن ذلك .

(ز) (١) - بصرف النظر عما ورد فى هذا القانون يجوز لمجلس الوزراء اصدار أنظمة مباشرة فى أى موضوع من أجل تنفيذ احكامه ، وتعتبر جميع الأنظمة الصادرة من قبل مجلس الوزراء مباشرة صحيحة وكأنها صادرة بمقتضى هذا القانون .

(ح) (٢) - يجوز للوزير بتنسيب من المتصرف أو المحافظ انشاء مجلس خدمات مشترك لمجموعة متقاربة من المجالس البلدية أو القروية أو القرى يتمتع بالشخصية المعنوية ويمارس صلاحيات المجلس البلدى والمجلس القروى المنصوص عليها فى القوانين النافذة المفعول وذلك فيما يتعلق بالخدمات والمشاريع المشتركة التى يقوم بها .

(ط) (٣) - لمجلس الوزراء اصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ احكام الفقرة (ح) من هذه المادة وذلك فيما يتعلق بالامور التالية .

١ - تجديد وظائف مجلس الخدمات المشترك وصلاحياته فى ادارة وتشغيل المشاريع المشتركة .

٢ - تعيين رئيس واعضاء المجلس على أن لا يقل عدد الاعضاء الممثلين الذين تسميهم المجالس البلدية والقروية المشتركة والقرى فى المجلس عن ثلثى اعضائه .

٣ - جمع الضرائب والرسوم والعوائد والأجور على المشاريع المشتركة التى يقوم بها المجلس وتحديد طريقة تحصيلها .

٤ - شئون الموظفين والمستخدمين والوازم .

٥ - المساهمة فى تمويل مجلس الخدمات واعداد ميزانيته وقرارها .

المادة ٤٢ (٤) - صلاحيات الرئيس ومسؤولياته .

(١) معدلة بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٦ الجريدة الرسمية العدد ١٢٦٦ فى ١٩٥٦/٣/٢٩ .

(٢) مضافة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦١ الجريدة الرسمية العدد ١٥٣٥ فى ١٩٦١/٢/١٦ والذى أعاد ترقيم الفقرات التالية .

(٣) مضافة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٨ الجريدة الرسمية العدد ٢٠٨٢ فى ١٩٦٨/٣/٢٠ .

(٤) ، (٥) مضافة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .

(٦) مستبدلة بالقانون المؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .

١ - تناط بالرئيس بالصلاحيات والمسؤوليات التالية .

(أ) يدعو المجلس الى الانعقاد فى مواعيد يعينها ويعلن عنها ويعد جداول الاعمال ويباها الى الأعضاء ويرأس جلساته ويتولى ادارتها والمحافظة على النظام فيها .

(ب) ينوب عن المجلس فى توقيع عقود الرهن والايجار والاقتراض والصلح والعطاءات والتعهدات والمقاولات والالتزامات والبيع والشراء وفقا للانظمة السارية المفعول .

(ج) يمثل البلدية فى الاجتماعات والمؤتمرات ولدى الجهات الرسمية .

(د) يقوم بالمحافظة على حقوق البلدية والدفاع عن مصالحها بالطرق القانونية ويتولى جميع مخابرات البلدية .

(هـ) يعتبر رئيس السلطة التنفيذية فى البلدية ومرجع دوائرها .

(و) يلتزم بقرارات المجلس البلدى ويعمل على تنفيذها .

٢ - صلاحيات نائب الرئيس

يمارس نائب الرئيس مسؤوليات وصلاحيات الرئيس فى حالة غيابه بالمرض أو الاجازة أو السفر فى مهمة رسمية خارج المملكة أو فى حالة شغور مركز الرئيس .

٣ - مدير البلدية

(أ) لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير ان يحدد البلديات التى يجب ان يعين لكل منها مدير

(ب) يعين المدير بقرار من الوزير بناء على تنسيب لجنة من المتصرف والرئيس ونائب الرئيس ، وتحدد شروط تعيينه وحقوقه والتزاماته واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقه وانهاء خدماته بموجب الانظمة المعمول بها .

(ج) تناط بالمدير الصلاحيات والمسؤوليات التالية ويكون مسؤولا عنها امام المجلس :

١ - يعتبر رئيس جهاز الموظفين فى البلدية ويكون مسؤولا عن مراقبة وضمان حسن سير الاعمال فيها .

٢ - تنفيذ قرارات المجلس باشراف الرئيس ومتابعة تنفيذ العقود .

٣ - اعداد مشروع جدول اعمال الجلسات فى المجلس وله الحق بحضور الجلسات والاشتراك فى مناقشتها دون أن يكون له حق التصويت .

٤ - الاشراف على صيانة املاك البلدية واموالها والمحافظة عليها .

٥ - اعداد مشاريع الموازنة السنوية والتقارير السنوى وربح السنوى والحساب الختامى ورفعها الى الرئيس فى الوقت المحدد .

٦ - مراقبة تحصيل واردات البلدية ومتابعتها والامر بصرف النفقات واصدار الحوالات وفقا للقرارات الصادرة بمقتضى احكام هذا القانون .

٤ - يتم عقد أى مقالة من مقاولات الشراء أو الخدمات الخاصة بالبلدية وفقا للصلاحيات التالية :

(أ) بالشراء المباشر وذلك بقرار من المدير أو الرئيس فى البلديات التى لا يوجد بها مديرا إذا لم تزيد قيمة المقالة على مئة دينار وبقرار من الرئيس فى البلديات التى يوجد فيها مدير إذا لم تزيد القيمة على مئتى دينار .

(ب) (٥) - بواسطة لجنة مشتريات من ثلاثة موظفين يعينهم المجلس وذلك بقرار من الرئيس إذا لم تزيد القيمة على خمسمائة دينار وبقرار من المجلس إذا لم تزيد القيمة على ألف دينار .

(ج) بواسطة لجنة مناقصات يشكلها المجلس من ثلاثة من اعضائه :

١ - بقرار من المجلس إذا لم تزيد قيمة المقالة على (٢٠٠٠) ألف دينار .

٢ - بقرار من المجلس وموافقة المتصرف إذا لم تزيد قيمة المقالة على (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار .

٣ - بقرار من المجلس وموافقة الوزير إذا زادت قيمة المقالة على (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار .

٥ - تفويض صلاحيات الرئيس

يجوز للرئيس اثناء وجوده على رأس عمله

أن يفوض بعض صلاحياته لأي عضو من اعضاء المجلس أو للمدير بشرط أن يقترون هذا التفويض بقرار من المجلس وموافقة المتصرف .

ملاك الوظائف

المادة ٤٣ - ١ - يجرى تعيين موظفي البلدية واحداً من الوظائف والفاؤها وزيادة أو انقاص مخصصاتها باثبات ذلك في الميزانية السنوية .

٢ - أنظمة الموظفين :

يضع وزير الداخلية بموافقة مجلس الوزراء وتصديق الملك أنظمة لموظفي البلديات ومستخدميها ينص فيها على واجباتهم ودرجاتهم وكيفية تعيينهم وترقيتهم وعزلهم واجازاتهم واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقهم والعناية الطبية بهم وتأمين حياتهم والتعويض عليهم وتخصيص رواتب تقاعد أو مكافآت لهم واعطائهم علاوات ونفقات سفرية وايغادهم في بعثات دراسية للتخصص وغير ذلك من الشؤون التي تتعلق بهم . على أن تراعى الحقوق المكتسبة للموظفين بمقتضى القوانين والانظمة السابقة .

الفصل الرابع

الشؤون المالية

التصرف بالاملاك

المادة ٤٤ - تسجل اموال البلدية غير المنقولة باسم مجلس البلدية ولا تباع هذه الاموال ولا توهب ولا ترهن ولا تؤجر مدة تزيد على ثلاث سنوات الا بقرار من المجلس يوافق عليه وزير الداخلية .

القروض

المادة ٤٥ - يجوز لمجلس البلدية أن يستقرض اموالا من أية جهة بعد موافقة وزير الداخلية على الجهة التي يؤخذ منها القرض والغاية التي سينفق من أجلها ومقدار الفائدة وكيفية التسديد وأية شروط خاصة قد يستلزمها الحصول على القرض . فاذا كانت معاملة الاستقراض تستلزم كفالة الحكومة وجب أخذ موافقة مجلس الوزراء على ذلك .

الواردات

المادة ٤٦ - ١ - تتكون واردات البلدية من الضرائب والرسوم والاموال الاخرى المفروضة أو المتعاقد عليها أو المتأتية بمقتضى أحكام هذا القانون أو أي نظام صادر بالاستناد اليه أو أي قانون أو نظام آخر نص فيه على استيفاء ضرائب أو رسوم

لبلديات .

٢ - يجرى تحصيل الواردات من قبل مجلس البلدية أو من قبل الحكومة أو بواسطة متعهدين أو ملتزمين أو مقاولين تبعاً لاحكام القانون .

٣ - يعتبر الشخص مكلفاً بالضريبة أو الرسم اعتباراً من بدء السنة المالية التي تلي تملكه للعقار ان كان مالكا أو اشغاله اياه ان كان مستأجراً .

٤ - تبقى الضرائب والرسوم المتحققة بمقتضى القوانين والانظمة التي كان معمولاً بها قبل نفاذ هذا القانون واجبة التحصيل كما لو كانت محققة بمقتضاء .

ضريبة الابنية والاراضى

المادة ٤٧ (١) - ١ - تخضع الابنية الواقعة ضمن سنور مدينة القدس القديم لضريبة الابنية والاراضى رغم اعفاءها من الضريبة الحكومية وتتولى امانة القدس تخمين قيمة الايجار السنوى الصافى وفق الاسس المتبعة فى قانون ضريبة الابنية والاراضى رقم ١١ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته .

٢ - تخضع هذه الضريبة لاحكام قانون ضريبة الابنية والاراضى داخل مناطق البلديات من حيث التخمين والمراجعة والتحصيل والاعفاءات والغرامة .

٣ - تكون فئة الضريبة المشار اليها فى الفقرتين السابقتين كما يلى :

(أ) سبعة فى المائة من صافى قيمة الايجار السنوى للمباني بما فى ذلك الساحة التى تقوم عليها أو تحيط بها .

ب - خمسة فى المائة من صافى قيمة الايجار السنوى للاراضى التى ليست ساحة للمباني .

رسم الدلالة

المادة ٤٨ - ١ - تستوفى البلدية من مشترى الاموال المنقولة التى تباع فى المزاد العلنى ضمن منطقة البلدية رسماً بنسبة ثلاثة بالمائة من بدل المزايدة الاخيرة .

٢ - تجرى جميع البيوع بالمزاد العلنى بواسطة دلائل يعينهم الرئيس وتلزم البلدية رسوم الدلالة فى مطلع كل سنة مالية بالمزاد العلنى .

الرسوم الجمركية

المادة ٤٩ (٢) - تستوفى السلطات الجمركية

(١) معدلة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٣ الجريدة الرسمية العدد ١٧٤٣ فى ١/٣/١٩٦٤ .

(٢) نصت المادة السادسة من قانون توحيد الرسوم والضرائب الاضافية المستوفاة عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنعة محلياً رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المنشور فى الجريدة الرسمية عدد ١٩٢٦ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٥ على الفاء ما يتعارض من احكام المادة (٤٩) من قانون البلديات مع الاحكام الواردة فيه .

الرسوم التالية لمنفعة البلديات بالكيفية التي تستوفى بها الرسوم الجمركية العادية بمقتضى قانون الجمارك والمكوس :

(١) ١ - ٢٠٢ فلسا عن كل لتر من البنزين أو أية مادة تقوم مقامه .

٢ (٢) - اوا فلسا عن كل لتر من الكاز (بارافين)

٣ - عشرين فلسا عن كل لتر من السبيرتو النقي .

٤ - عشرة فلوس عن كل لتر من السبيرتو المشرب .

٥ - اثنين بالمائة من قيمة البضائع والمواد الاخرى الخاضعة للرسوم الجمركية باستثناء الفواكه والخضار الطازجة .

رسم النقل على الطرق

المادة ٥٠ - يخصص للبلديات خمسة وثلاثون بالمائة من الرسوم التي تستوفى بمقتضى قانون النقل على الطرق عن رخص اقتناء المركبات .

غرامات المخالفات

المادة ٥١ - تخصص للبلديات الغرامات التي تستوفى عن مخالفات قانون النقل على الطرق وعن المخالفات الصحية والبلدية .

توزيع الواردات التي تجبى بواسطة الحكومة

المادة ٥٢ - ١ - تقيد الواردات التي تجبىها الحكومة لمنفعة البلديات بمقتضى المواد (٤٩ ، ٥٠ ، ٥١) أمانة للبلديات لدى وزارة المالية .

٢ - توزع حصيلة هذه الواردات على البلديات بالنسب التي يقررها مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية على أن ينظر بقدر الامكان الى الاعتبارات التالية عند تعيين حصة كل بلدية :
(أ) عدد سكانها .

(ب) نسبة مساهمتها في جلب الايراد .

(ج) ما اذا كان لها مركز ذو اهمية خاصة .

(د) ما اذا كانت تترتب عليها مسؤوليات ليس لها طابع محلي .

٣ - يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية أن يخصص قسما من حصيلة هذه الواردات للامور التالية :

(أ) دفع نفقات جهاز مركزي يساعد وزير الداخلية على مراقبه تطبيق احكام هذا القانون والاشراف على ادارة البلديات وتقديم المشورة الفنية والتنظيمية لها .

(ب) (٣) - دفع مساعدات مالية لمجالس القرى ومجالس الخدمات المشتركة والقرى التي لا توجد فيها مجالس لتمكينها من القيام بمشاريع ذات أهمية تستلزم المساعدة .

(ج) دفع نفقات فحص حسابات البلديات .

حماية اموال البلدية

المادة ٥٣ - ١ - اذا استحق مبلغ للبلدية بمقتضى احكام هذا القانون ولم يدفع خلال اسبوعين من تاريخ استحقاقه يبلغ الرئيس المكلف انذارا تحريريا يبين فيه نوع المبلغ ومقداره والمدة التي استحق عنها ، ووجوب دفعه خلال اسبوعين من تاريخ التبليغ .

٢ - يبلغ المكلف الانذار بتسليمه اياه بالذات فاذا لم يعثر عليه أو رفض التبليغ يعتبر التبليغ واقعا اذا بلغ الانذار الى مكان اقامته الاخير المعروف أو ارسل بالبريد المسجل الى عنوانه الاخير المعروف

٣ - يحق لكل مكلف يعترض على صحة التكاليف أن يرفع بذلك دعوى لدى المحكمة الحقوقية المختصة خلال المدة المعينة في الفقرة (أ) من هذه المادة شريطة أن يدفع المبلغ المطلوب منه أو يقدم تأمينات بشأنه ترضى عنها المحكمة ريثما يفصل في دعواه الا اذا كانت قد أجلت رسوم المخاكمة عليه بسبب فقره .

٤ - حجز الاموال المنقولة وبيعها :

اذا لم يدفع المبلغ خلال المدة المعينة في الفقرة (أ) من هذه المادة يقرر الرئيس حجز وبيع ما يكفي لتسديد المبلغ من اموال المكلف المنقولة . ويصدر الى احد جباة البلدية مذكرة موقعة منه ومختومة بختم البلدية يأمره فيها بتنفيذ ذلك .

٥ - (١) على الجابي عند استلامه المذكرة المبينة في الفقرة السابقة أن يستصحب المختار وأحد أفراد الشرطة أو الدرك اذا رأى لزوما لهذا ويدخل منزل المكلف أو أرضه أو محل عمله ويحجز من امواله المنقولة ما يراه كافيا لتسديد المبلغ المطلوب مع نفقات الحجز .

١٠ - استيفاء ما تجبیه الحكومة :

لا تطبق أحكام هذه المادة على الضرائب والرسوم التي نص في هذا القانون أو أي نظام صادر بمقتضاه أو في أي قانون أو نظام آخر على أن تتولى الحكومة استيفاءها أو جبايتها لمنفعة البلديات

شطب الاموال المتعذر تحصيلها :

المادة ٥٤ - يحق لمجلس الوزراء بناء على قرار مجلس البلدية أو الامانة وتنسيب وزير الداخلية ان يقرر شطب أي مبلغ مستحق للبلدية اذا ثبت بعد مرور ثلاث سنوات على استحقاقه تعذر تحصيله كما يحق له بنفس الطريقة ان يقرر شطب أي قسم من مبلغ مستحق للبلدية اذا تبين له ان ذلك أقرب الى تحقيق العدالة والانصاف او اقتنع بأنه لمصلحة البلدية .

الصندوق

المادة ٥٥ - يتكون صندوق البلدية من مجموع الاموال التي تستوفيها البلدية أو تستوفي بالنيابة عنها أو تؤول اليها بمقتضى أحكام هذا القانون أو أي تشريع آخر وتدفع من الصندوق النفقات والتأديت التي يقرر المجلس انفاقها أو تتحقق عليه بصورة مشروعة . ويكون المجلس مسؤولاً ومسؤولية مشتركة بالمحافظة على الصندوق .

الميزانية

المادة ٥٦ - ١ - توضع للبلدية ميزانية سنوية يعمل بها بعد اقرارها من قبل المجلس وتصديقها من قبل الوزير ، ويجوز وضع ملاحق للميزانية بالطريقة نفسها .

٢ - يجب ان لا تتجاوز النفقات ما خصص لها في ميزانية السنة السابقة الى ان يتم تصديق الميزانية الجديدة .

٣ - يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر أو من مادة الى أخرى بقرار المجلس وموافقة الوزير .

الحساب الختامي

المادة ٥٧ - يضع الرئيس حساباً ختامياً عن السنة المنتهية خلال أربعة أشهر على الأكثر من انتهائها ويرسله الى وزير الداخلية لتصديقه بعد اقراره من قبل المجلس .

النظام المالي

المادة ٥٨ - تنظم الاجراءات اللازمة لادارة

(ب) يجوز الجابي ومن بصحبته ان يدخلوا عنوة اثناء النهار المكان الذي توجد فيه الاموال المراد حجزها في حالة الممانعة ، أو تعذر الدخول لسبب آخر .

(ج) يحتفظ الجابي بالاموال المحجوزة مدة ثلاثة ايام أو يودعها شخصاً ثالثاً ذا ملاءة على نفقة المكلف وعند انتهاء هذه المدة تباع الاموال بالمزاد العلني الا اذا دفع المكلف المبلغ والنفقات المذكورة .

الامهال

(د) يجوز للرئيس بناء على سبب معقول ابدى اليه ان يمدد مدة الاحتفاظ بالاموال المنقولة .

(هـ) يجوز بيع المال المحجوز او بعضه قبل انقضاء المدة المذكورة في البند (ج) اذا كان مما يرجح تلفه أو هبوط قيمته أما برضاء المكلف أو بأمر الرئيس .

٦ - الاموال المستثناة من الحجز :

تستثنى من الحجز والبيع الاموال المبينة في المادة (٦٠) من قانون الاجراء رقم ٣١ لسنة ١٩٥٢ .

٧ - اذا وقع الحجز على اية اشياء بموجب هذه المادة يجوز لاي شخص احقه حيف من جراء ذلك أن يرفع دعوى على المجلس يطالب بها برد الاشياء المحجوزة أو قيمتها .

٨ - التحصيل عن طريق دائرة الاجراء :

يجوز للرئيس تحصيل الاموال المستحقة للبلدية بواسطة دائرة الاجراء بالطريقة التي تحصل بها الديون العادية المحكوم بها نهائياً بدلا من تحصيلها بمقتضى هذه المادة اذا رأى ذلك اضمن لمصلحة البلدية .

٩ - حجز الرواتب والديون المستحقة :

اذا كان المكلف موظفاً أو مستخدماً له راتب أو أجر ثابت أو كانت له بدلات ايجار أو ديون مستحقة على شخص ملء أو شخصية معنوية مملوكة وكان يمكن استيفاء المبلغ المستحق عليه في مدى مدة لا تتجاوز سنة واحدة بحجز هذه الديون أو البدلات أو بحجز ربع راتب ذلك الموظف أو الاجر أو الراتب فيجب على الرئيس ان يعمل على استيفاء المبلغ بهذه الطريقة قبل اقدام على الاجراءات المنصوص عليها في الفقرات (٣ و ٤ و ٥) من هذه المادة .

الصندوق والمحافطة عليه وكيفية القبض والصرف ومسك الدفاتر وقيد الحسابات ووضع الميزانية السنوية والحساب الختامي وغير ذلك من الامور المتعلقة به بنظام مالى يضعه الوزير بموافقة مجلس الوزراء وينشر فى الجريدة الرسمية .

اللوازم والعطاءات والمقاولات

المادة ٥٩ - يضع وزير الداخلية بموافقة مجلس الوزراء نظاما خاصا بالبلديات للوازم والعطاءات والمقاولات ينص فيه على كيفية ابتياع اللوازم وقيدھا وحفظھا والتصرف بها وعلى كيفية اجراء المناقصات والمزايدات والمقاولات والامور الاخرى المتعلقة بأشغال البلدية .

تفتيش البلديات

المادة ٦٠ - ١ - لوزير الداخلية واى موظف مفوض منه أن يقوم فى اى وقت بتفتيش اية بلدية وباجراء فحص فجائى على صندوقها والاطلاع على جميع معاملاتها المالية والادارية وقرارات المجلس ومحاضر التحقيق وتفتيش المستودعات والمكاتب وأماكن العمل والاتصال المباشر باى موظف أو مستخدم واستجوابه وعلى الرئيس والاعضاء وموظفى البلدية ومستخدميها أن ينفذوا طلباته ويجيبوا على أسئلته ويسهلوا مهمته .

٢ - يعتبر الشخص الذى يرفض أو يعوق أو يعارض تنفيذ الاجراءات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة مانعا موظفى الدولة فى اجراء وظائفهم الرسمية ويعاقب بمقتضى قانون العقوبات .

٣ - يكون الضبط الذى ينظمه الشخص الذى يقوم بالتفتيش بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة مصدقا ومعمولا به ما لم يشبث عكسه .

فحص الحسابات

المادة ٦١ - تفحص حسابات البلدية من قبل

فاحصى حسابات مرخصين أو من قبل ديران المحاسبة حسبما يقرر ذلك مجلس الوزراء .

التقرير السنوى

المادة ٦٢ - يضع الرئيس تقريراً سنوياً عن الاعمال التى تمت فى بلديته وترسل نسخة من هذا التقرير الى الوزير مع ملاحظات المجلس والمتصرف عليه .

المخالفات

المادة ٦٣ (١) كل من ارتكب اية مخالفة لاحكام هذا القانون أو اى نظام صادر بالاستناد اليه لم تعين لها فيه عقوبة خاصة يعاقب بعد ادانته بغرامة لا تتجاوز عشرين دينارا

الانقضاء

المادة ٦٤ - تلغى القوانين والانظمة التالية :
١ - قانون البلديات رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤ .
٢ - قانون تعديل قانون ادارة الولايات العثمانية لسنة ١٩٣٦ المنشور فى العدد ٥١٥ من الجريدة الرسمية .

٣ - قانون التصرف بقرارات المخابرات الصحية والبلدية والنقل على الطرق لسنة ١٩٣٢ .

٤ - اى تشريع آخر متعلق بالبلديات الى المدي الذى يتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

تنفيذ القانون :

المادة ٦٥ - رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والمالية والمعدلية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

نماذج طلب تسجيل الناخب والاعتراض على جدول الناخبين وورقة الترشيح

عملاً بالمواد ١١ و ١٣ و ١٧ من قانون البلديات أقرر أن تكون النماذج المذكورة فيها بالأشكال والصيغ التالية :

نموذج اول

نموذج الطلب الذي يقدمه الناخب لإدراج اسمه في جدول الناخبين

رئيس لجنة تسجيل الناخبين لبلدية

انا المقيم في

بما انني تتوفر في المؤهلات المبينة في المادة (١٢) من قانون البلديات ولست فاقد الأهلية القانونية ، أرجو درج اسمي في جدول الناخبين الذين يحق لهم التصويت لانتخاب أعضاء مجلس بلدية

الشاهد التاريخ التوقيع

ملاحظة : كل من أورد بياناً كاذباً في هذا الطلب وهو عالم بذلك يعاقب بعد ادانته بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً أو بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بكلاً هاتين العقوبتين بمقتضى المادة (٢٨) من قانون البلديات .

نموذج ثان

نموذج الاعتراض على جدول الناخبين

رئيس لجنة تسجيل الناخبين لبلدية

انا اعترض على جدول الناخبين المنشور بتاريخ

وأطلب إدراج اسمي أو شطب اسم منه للأسباب التالية

.....

التاريخ العنوان التوقيع

ملاحظة : كل من أورد بياناً كاذباً في هذا الاعتراض وهو عالم بذلك يعاقب بعد ادانته بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً أو بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بكلاً هاتين العقوبتين بمقتضى المادة (٢٨) من قانون البلديات .

نموذج ثالث

انا أصرح بأنني حائز على المؤهلات القانونية اللازمة

لعضوية بلدية وائني أرشح نفسي لها وقد دفعت التأمين

النصوص عليه في المادة (١٧) من قانون البلديات بالوصول رقم تاريخ

العنوان التاريخ التوقيع

الذيل الاول

حدود مناطق البلديات القديمة

١ - أربد	١٢ - رام الله	٢٣ - القدس
٢ - أريحا	١٣ - الرمثا	٢٤ - قلقيلية
٣ - بيت جالا	١٤ - الزرقاء	٢٥ - الكرك
٤ - بيت ساحور	١٥ - السلط	٢٦ - كفرنجة
٥ - بيت لحم	١٦ - الشونة	٢٧ - مادبا
٦ - البيرة	١٧ - الطفيلة	٢٨ - معان
٧ - جرش	١٨ - طولكرم	٢٩ - المفرق
٨ - جنين	١٩ - عجلون	٣٠ - نابلس
٩ - الحصن	٢٠ - العقبة	٣١ - وادي السير
١٠ - الخليل	٢١ - عمان	٣٢ - يعبد
١١ - دير أبي سعيد	٢٢ - عنتابا	

الذيل الثاني

حدود مناطق البلديات الجديدة

١ - دير دبان	٥ - طوباس
٢ - سحم الكفارات	٦ - عنجرة
٣ - سلفيت	٧ - النعيمة
٤ - صويلح	

الذيل الثالث

اصول المناقصات

- ١ - (١) - تطرح لجنة المناقصات ماتحتاج اليه باعلان تنشره في الجريدة الرسمية او في الصحف المحلية التي تستصوبها لتأمين اطلاق العموم عليها .
- (ب) يقتصر الاعلان كقاعدة عامة على ايراد وصف موجز لمتطلبات البلدية ويتضمن المعلومات الكافية وينشر في الصحف مرة واحدة فقط الا في الاحوال الاستثنائية .
- (ج) يجب ان يذكر في الاعلان ان في الامكان الحصول على النماذج الضرورية والتأكد من شروط المقابلة من سكرتير البلدية او من أى موظف آخر يعينه المجلس .
- ٢ - حال استلام المناقصات تودع في صندوق مقفل يحفظ في دائرة البلدية لهذه الغاية ويجهز هذا الصندوق بقفلين على الاقل يودع مفتاح كل قفل منهما مع شخص ينتدبه المجلس .
- ٣ - تفتح جميع المناقصات بحضور اللجنة وتسجل من قبل سكرتير البلدية او من قبل أى شخص آخر يعينه المجلس .
- ٤ - تمن اللجنة النظر في المناقصات والكشوف المرفقة بها .
- ٥ - (١) - لا ينظر في المناقصات التي لا تتوفر فيها الشروط اللازمة الا في الاحوال التي يستطاع فيها تصحيحها دون الحاق أى اجحاف بالمناقضين الآخرين وتصحح مثل هذه المناقصات قبل قبولها .
- (ب) لا ينظر في المناقصات البرقية او التي تصل بعد المدة المعينة .
- ٦ - توصى اللجنة كقاعدة عامة بقبول ادنى مناقصة ، بشرط أن تكون الاسعار المعروضة معقولة وأن تقتنع اللجنة بأهلية واقتدار المناقص، فاذا لم تقبل اللجنة أدنى المناقصات يقتضى عليها أن تبين بالتفصيل الاسباب التي حملتها على ذلك .
- ٧ - تحفظ المناقصات التي تتلقاها اللجنة في ملفات خاصة للرجوع اليها عند الاقتضاء .

نحن الحسين الاول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٩٤) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٣ .

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتى ، ونأمر بأصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة فى أول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦ (١)

قانون صندوق قروض البلديات والقرى

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون صندوق قروض البلديات والقرى لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعانى المحددة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

المملكة : المملكة الاردنية الهاشمية .

الحكومة : حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

الوزارة : وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية .

الوزير : وزير الداخلية للشئون البلدية والقروية .

الصندوق : صندوق قروض البلديات والقرى المؤسس بمقتضى احكام هذا القانون .

المجلس : مجلس ادارة الصندوق .

المدير العام : مدير عام صندوق قروض البلديات والقرى .

عضو : عضو مجلس ادارة صندوق قروض البلديات والقرى .

القروض : جميع القروض التى يقرها المجلس بقصد تطوير المدن والقرى .

بلدية : اى امانة أو مجلس بلدى أو قروى أو هيئة تمثل القرية بموافقة الحاكم الادارى فى المملكة .

المادة ٣ - يؤسس فى المملكة بموجب احكام

هذا القانون صندوق يسمى صندوق قروض البلديات والقرى ويرتبط بالوزير ، وتكون له شخصية اعتبارية مستقلة اداريا وماليا وخاتم خاص به وله ان يقاضى ويقاضى بهذه الصفة .

المادة ٤ - يكون مركز الصندوق فى العاصمة وله ان ينشئ فروعاً فى المملكة .

المادة ٥ - يمنح الصندوق القروض للبلديات لمساعدتها على تنفيذ المشاريع المحققة لاجراض التنمية وتقدم طلبات القروض الى الصندوق بواسطة الوزارة للنظر بشأنها .

المادة ٦ - تعتبر اموال الصندوق اموالا اميرية وتحصل بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به ويمارس المجلس لهذا الغرض جميع الصلاحيات المخولة للحاكم الادارى ولجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عنها فى القانون المذكور .

المادة ٧ - للصندوق الحصول على قروض محلية أو اجنبية أو اصدار سندات دين بالتشاور والتعاون مع البنك المركزى ومجلس الاعمار بقرار من المجلس وموافقة مجلس الوزراء

المادة ٨ - رأسمال الصندوق المصرح به ثلاثة ملايين دينار ويجوز زيادته بقرار من المجلس وموافقة مجلس الوزراء ويتألف من : -

(أ) اموال صندوق قروض البلديات - مجلس الاعمار وتحول هذه الاموال الى الصندوق حال نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية .

(ب) اموال المشروع رقم ٢٧٨/١٥/١٨٠/٦٤ (اصلاح الريفى للقروض والمنح) مؤسسة الاقراض الزراعى وتحول هذه الاموال الى الصندوق بعد نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية .

(ج) فوائد القروض المستحقة والتى تستحق وكذلك فوائد القروض التى تعاقد أو سيتعاقد عليها مجلس الاعمار بالنيابة عن الحكومة مع مؤسسة الانماء الدولية أو غيرها لتمويل مشاريع المياه فى المملكة .

(د) المساعدات والهبات المحلية أو الاجنبية التى يقرر المجلس قبولها بموافقة مجلس الوزراء .

(هـ) أية اموال أخرى تحول الى الصندوق بقرار من مجلس الوزراء .

(و) أية سندات دين يقرر مجلس الإدارة إصدارها بالتشاور والتعاون مع البنك المركزي بموافقة مجلس الوزراء وضمنان من الحكومة .

المادة ٩ - يدير أعمال الصندوق :

مجلس إدارة مكون من الوزير رئيسا وسبعة أعضاء هم :

مدير عام الصندوق

أمين عام مجلس الاعمار

وكيل وزارة المالية

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

وكيل وزارة الاشغال العامة

أمين العاصمة

أمين القدس

المادة ١٠ (١) - يعين المدير العام ويحدد راتبه بقرار من مجلس الوزراء وبارادة ملكية سامية بتنسيب من الوزير ويمارس الصلاحيات التالية :

(أ) يكون مسئولاً عن تطبيق وتنفيذ السياسية التي يضعها المجلس وعن إدارة الصندوق على وجه يضمن تحقيق اهدافه المنصوص عليها في هذا القانون وبوجه عام يعتبر المسئول عن جميع الامور المتعلقة بالصندوق غير المناطة صراحة بموجب هذا القانون بمجلس الإدارة .

(ب) يكون مسئولاً أمام الوزير عن الجهاز التنفيذي وإدارته .

(ج) ينتخب أعضاء المجلس من بينهم نائباً للرئيس ويتم الانتخاب بالحصول على اصوات اكثرية الاعضاء ويرجح الجانب الذي فيه الرئيس عند تساوى الاصوات .

المادة ١١ (٢) - تحدد شروط تعيين موظفي الصندوق والاشراف عليهم وعزلهم واختصاصاتهم واجازاتهم ومكافآتهم وسائر ما يتعلق بهم من الشؤون بنظام يضعه المجلس بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ١٢ (٣) - (أ) يلتحق جميع موظفي صندوق قروض البلديات (مجلس الاعمار) والاصلاح الريفي (مؤسسة الاقراض الزراعي) المصنفين وغير المصنفين بالصندوق على أن تكون خدماتهم فيه استمراراً لخدماتهم السابقة ، ويعتبر الموظفون

المصنفون خاضعين للتقاعد بموجب قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ أو أى تعديل يطرا عليه أو تشريع يحل محله .

(ب) يتحمل الصندوق العائدات التقاعدية عن خدمات الموظفين المصنفين السابقة بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة .

(ج) يتولى الصندوق حسم عائدات التقاعد عن رواتب موظفيه وتوريدها الى صندوق الخزينة .

(د) تكون الخزينة ملزمة بدفع رواتب التقاعد الى مستحقيها وفقاً لقانون التقاعد .

المادة ١٣ (٤) - تحدد علاوات المجلس بقرار منه بحيث لا يزيد مجموع ما يتقاضاه العضو عن ثلاثمائة دينار في السنة .

المادة ١٤ - (أ) للمجلس طلب الاستشارة والمساعدة فيما يتعلق بأعماله من موظفي أو خبراء الحكومة أو غيرهم ، كما يجوز له استخدام من يشاء من الخبراء والمستشارين الفنيين والاداريين والقانونيين . وعلى الوزارات والدوائر الحكومية والهيئات ذات الصلة العامة ان تزود المجلس بما يطلب منها من تقارير وبحوث وبيانات واحصاءات تتصل بأعماله .

(ب) لا جلس أن يؤلف لجنة أو أكثر من موظفي الصندوق للقيام بأى أمر يعهد به اليها وتحدد صلاحيات هذا اللجان بقرار منه .

المادة ١٥ - يودع الصندوق امواله كلها أو أى جزء منها فى حسابات جارية أو لاجل فى أى بنك محلي يعينه المجلس .

المادة ١٦ - يقر المجلس الموازنة السنوية كما يوافق على المخطط التنظيمي لإدارة الصندوق .

المادة ١٧ (٥) - يجتمع المجلس بناء على دعوة خطية يصدرها المدير العام مرتين فى الشهر على الأقل ويتألف النصاب القانوني للجلسات بحضور الرئيس أو نائبه واكثرية الاعضاء وتتخذ القرارات بالاجماع أو بالاكثرية ويكون صوت الرئيس مرجحاً فى حالة تساوى الاصوات .

المادة ١٨ - تحول شهرياً جميع امانات المجالس البلدية الموجودة والتي ستتحقق من رسوم الدخولية والمواد المشتعلة والمحروقات والنقل على الطرق بموجب القوانين النافذة المفصول ، لدى

(١) معدلة بالقانون المؤقت رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٠ الجريدة الرسمية العدد ٢٢٧٠ فى ٢٥/١١/١٩٧٠ وقد أصبح قانوناً

دائماً الجريدة الرسمية العدد ٢٣٤٢ فى ٢٤/١/١٩٧٢ .

(٥،٤،٣،٢) مستبدلة بالقانون ٤١ لسنة ١٩٦٨ . الجريدة الرسمية العدد ٢٠٨٩ فى ١٦/٤/١٩٦٨

وزارة المالية الى الصندوق ، وكذلك ضريبة الاراضى والابنية ورسوم رخص المهن ويكون للمجالس البلدية حق السحب من اموالها المودعة شريطة عدم الأخلال بالتزاماتها قبل الصندوق .

المادة ١٩ - يحدد المجلس الشروط المتعلقة بالقروض وتقسيم الديون ونسبة الفوائد المترتبة عليها وطريقة دفعها واستردادها ، كما يحدد المجلس شروط ايداع امواله بمقتضى المادة (١٥) من هذا القانون .

المادة ٢٠ - يحتفظ الصندوق بسجلات حسابية قانونية ومنفردة لكل من البلديات كوحدة والقرى كوحدة اخرى يعتمدها المجلس وتدقق هذه السجلات قبل نهاية السنة المالية من قبل هيئة محاسبة قانونية وللمجلس الوزراء بطلب من المجلس تكليف ديوان المحاسبة بتدقيق السجلات .

المادة ٢١ - يحظر على البلديات الحصول على اية قروض من أى مصدر محلى أو أجنبي عن غير طريق الصندوق .

المادة ٢٢ - لمجلس الوزراء بتنسيب من المجلس ان يصدر الانظمة التى يراها ضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٣ - لا تسرى احكام أى قانون أو تشريع معمول به الى المدى الذى تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٤ (١) - يعفى الصندوق من رسوم الطابع والرسوم والضرائب المالية المباشرة وغير المباشرة العائدة لجميع دوائر الحكومة والخزينة والبلديات والفصرف التجارية والصناعية والمؤسسات العامة الاخرى التى تشرف عليها الحكومة من أى نوع كانت .

المادة ٢٥ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٦/٦/١٣

نحن الحسين الأول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتى ونامر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٨ (١)

قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - لاغراض هذا القانون يكون للالفاظ والعبارات التالية المعانى المحددة لها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

(البلدية) - المؤسسة المعرفة بقانون البلديات وتشمل امانتى العاصمة والقدس .

(المجلس) - مجلس البلدية ومجلس امانتى العاصمة والقدس واية لجنة تقوم مقام أى منها .

(اللجنة المحلية) - لجنة التنظيم المحلية المنصوص عليها فى قانون تنظيم المدن والقرى والابنية لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته أو أى تشريع آخر يقوم مقامه .

(الرئيس) - رئيس البلدية أو امين العاصمة أو امين القدس .

(منطقة او المنطقة) - عقار أو مجموعة عقارات تخضع لاحكام هذا القانون .

(عقار) - اية أرض وما عليها مهما كان نوعها وتشمل الاملاك العامة .

(قسيمة) - قطعة من الارض وما عليها ضمن منطقة بعد تقسيمها بمقتضى احكام هذا القانون .

(الاستحقاق الاصلى) - قيمة العقارات أو الحقوق التى يملكها صاحب العلاقة فى المنطقة قبل التقسيم .

(القيمة الاصلية) - مجموع الاشتقاقات الاصلية للمنطقة قبل التقسيم .

(القيمة المستجدة) - مجموع قيم القسائم المقدرة لها بعد التقسيم .

(الاحكام التنظيمية) - مجموعة الشروط الفنية والعمراية والمعمارية والاثرية والصحية التى يتوجب التقيد بها قانونا عند التصرف بأية قسيمة .

المادة ٣ - ضرورة حصول المجلس البلدى على اذن من مجلس الوزراء .

للقيام بعملية التقسيم : -

لمجلس الوزراء بناء على اقتراح اللجنة المحلية وتنسيب المجلس ان يصدر قرارا يأذن فيه للمجلس بأن يمارس تقسيم اية منطقة تقع ضمن اختصاصه او اية منطقة ألحقته به واعلن عنها بمقتضى قانون تنظيم المدن والقرى والابنية ، انها منطقة تنظيمية وان يمارس تقسيمها حسب مخطط يضعه المجلس لهذه الغاية المشتمل على حدود تلك المنطقة المراد تقسيمها وما تشمله تلك المنطقة من عقارات فى وضعها الراهن وفى الوضع الذى سوف تصبح عليه بموجب التقسيم بعد تثبيت التفاصيل المتعلقة بالامور التالية : -

(أ) الطرق والميادين ومواقف السيارات والحدائق والملاعب والجسور والادراج ، والاسواق وسائر المنشآت التى تتطلبها المنطقة . و -

(ب) مواقع الدوائر الحكومية والبلدية ، والمعابد المدارس بكافة انواعها والمستوصفات والمستشفيات والمبرات واماكن الانار ودور الفنون وسائر الاماكن الاعتبارية ذات نفع عام أو التى تؤدى خدمة عامة . و -

(ج) شبكة مجارى المياه الحلوة والمالحة والاقنية (وتشمل مجارى مياه الامطار) . و -

(د) الابنية التى يراد هدمها والابنية الصالحة التى يراد ابقاؤها بدون هدم . و -

(هـ) ما يزيد اقتطاعه للشوارع وللمرافق العامة المنصوص عليها فى الفقرات أبجد من المادة الثالثة عن ٢٥٪ من مساحة منطقة التقسيم يقدر له تعويض وفق احكام قانون الاستملاك ويوزع هذا التعويض على اصحاب الاستحقاق فى المنطقة بنسبة استحقاق كل منهم ، وكذلك فان قيمة الابنية يصار الى تقدير قيمتها كاملا وفق قانون الاستملاك .

(و) الاحكام التنظيمية التى يجب التقيد بها بناء القسائم وبخاصة ارتفاع المباني والنسبة المثوية المسموح ببنائها ومقدار الارتداء بالبناء من كل جهة من جهات القسيمة .

المادة ٤ - نشر القرار والاجراءات اللاحقة .

(أ) ينشر القرار المشار اليه بالمادة السابقة في جريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين لمصق صورة منه في منطقة التقسيم وفي دار مجلس المختص .

(ب) يعتبر نشر القرار بالصورة الانفة الذكر ليغا شخصيا لجميع المالكين وذوي الحقوق في طقة التقسيم .

(ج) تبلغ دائرة تسجيل الاراضى قائمة عقارات المشمولة بمنطقة التقسيم وعليها ان مع حالا اشارة في سجلاتها تفيد خضوع تلك مقارات لاحكام هذا القانون .

(د) يجوز للمجلس بناء على اقتراح اللجنة حلية ان يضع يده على العقارات التى يقضى نطط التقسيم باقتطاعها مجانا حالما يصدر القرار سار اليه بالمادة (٣) اعلاه ويجب فى هذه الحالة يقوم المجلس بجرد ووصف محتويات العقارات مذكورة واخذ صور فوتوغرافية للمباني القائمة بها .

(هـ) يعطى مالكو العقارات المشار اليها فى فقرة السابقة تعويضا من حساب منطقة التقسيم ابل حرمانهم من بدل اشغالها أو استغلالها ، تبارا من تاريخ وضع اليد حتى تسجيل مخطط تقسيم لدى دائرة تسجيل الاراضى .

المادة ٥ - تزويد البلدية بنسخ المخططات مقارية وقيودها

تقوم دائرة الاراضى والمساحة بتزويد البلدية اء على طلب المجلس بالمخططات وصور عن القيود تعلقة بمناطق التقسيم .

المادة ٦-عمليات المساحة

يقوم المجلس باجراء عمليات المساحة اللازمة حساب مساحات القسائم فى مخطط التقسيم ويتم تصديقها من قبل دائرة الاراضى والمساحة كما يجوز له ان يعهد للدائرة المذكورة بالقيام بذلك بواسطة اجهزتها أو بطريق التعهد وفى جميع الحالات تستوفى نفقة العمليات المذكورة من حساب منطقة التقسيم .

المادة ٧ - تقدير قيمة العقارات بواسطة لجنة وتشكيلها

(أ) يجرى تقدير قيمة العقارات وكافة الحقوق لآخرى فى المنطقة من قبل لجنة بدائية مؤلفة من قاض لا تقل درجته عن الثانية يختاره وزير العدلية

رئيسا للجنة البدائية واربعة اعضاء يعين الرئيس اثنين منهم احدهما مهندس معمارى أو مدنى مسجل فى نقابة المهندسين وآخر من ذوى الخبرة فى أثمان العقارات ويدعى اصحاب العقارات والحقوق فى المنطقة لانتخاب العضوين الآخرين . ويبلغ الرئيس قرار التقدير لاصحاب العلاقة فى المنطقة باعلان يعلق فى مكاتب المجلس وفى أقرب مكان بارز فى المنطقة بالاضافة الى نشره فى صحيفتين محليتين ويعتبر ذلك تبليغا شخصيا لكل من ذوى الحقوق .

(ب) يشترط ان لا يكون لرئيس اللجنة البدائية أو احد اعضائها ذا علاقة فى المنطقة وتطبق على اعضاء اللجنة الاصول المتبعة فى رد القضاء أمام المحاكم

(ج) يجرى الاقتراح سرى لانتخاب العضوين المشار اليهما بالفقرة (أ) من هذه المادة باشراف رئيس المجلس أو من ينوب عنه ، وعليه أن يوضح للمقترعين احكام هذه المادة وأن يطلعهم على جدول التسجيل الخاص بذوى الحقوق فى منطقة التقسيم ويعتبر المرشحان اللذان يحصلان على الاكثرية المطلقة من اصوات المقترعين فائزين بالعضوية وفى حالة تعادل الاصوات بين مرشحين تجرى القرعة بينهما لتعيين الفائز منهما .

(د) عند تخلف أكثرية اصحاب العقارات والحقوق فى المنطقة عن تلبية دعوة الرئيس لانتخاب العضوين المشار اليهما يقوم وزير العدلية بتعيين العضوين المذكورين نيابة عنهم .

(هـ) تتخذ اللجنة قراراتها بالاكثرية ، ولا يجوز لى عضو مباشرة عمله قبل ان يحلف اليمين أمام رئيسها للقيام بمهمته بأمانة واخلاص .

المادة ٨ - طريقة التقدير

(أ) تباشر اللجنة البدائية عملية التقدير على ضوء الكشف الذى تجريه ومخطط التقسيم وقيود دائرة تسجيل الاراضى وذلك لدى استلامها كتابا من الرئيس يحدد فيه اسم الموظف الذى سوف يزودها بالبيانات والمعلومات الضرورية لاعمالها .

(ب) تقدر اللجنة البدائية القيمة الاصلية للمنطقة بالثمن الذى تستحقه المنطقة قبل ثلاثة اشهر من تاريخ نشر قرار مجلس لوزراء المنصوص عليه فى المادة (٣) من هذا القانون فى الجريدة الرسمية .

(ج) يجب على اللجنة البدائية عند قيامها بعملية التقدير ان تأخذ بعين الاعتبار ثمن انقراض العقارات المبينة الواجب هدمها تنفيذا لمخطط التقسيم وتكاليف هدمها ونقلها .

(د) تكون الاشجار وانقاض البناء لملكها اذا رغب في أخذها وعليه ان يزيلها خلال المدة التي يحددها له المجلس واذا تخلف عن القيام بذلك فيجوز للمجلس ازلتها على حساب المتخلف .

(هـ) على اللجنة البدائية ان تجري الكشف على العقارات والحقوق في المنطقة لتقدير قيمتها ولها ان تستأنس برأى من تشاء وان تصدر بعد ذلك قرار التقدير ويبلغ هذا القرار للرئيس خطيا .

المادة ٩ - اعلان انتهاء عمل لجنة التقدير :-

يبلغ الرئيس قرار التقدير لأصحاب العلاقة في المنطقة باعلان يعلق في مكاتب المجلس وفي اقرب مكان بارز للمنطقة بالاضافة الى نشره في صحيفتين محليتين ويعتبر ذلك تبليغا شخسيا لكل من ذوى الحقوق .

المادة ١٠ - الطعن في قرار التقدير

(أ) للرئيس ولذوى الحقوق حق الطعن بقرار التقدير لدى لجنة التوزيع النهائي الوردية في المادة (١١) من هذا القانون بوصفها لجنة استئنافية وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التبليغ المنصوص عليه بالمادة السابقة بلائحة تتضمن أسباب الطعن وتقدم الى لجنة التوزيع النهائي بواسطة رئيسها .

(ب) ان تقديم أى طعن على قرار التقدير يوقف تنفيذه لحين الفصل فيه من قبل لجنة التوزيع النهائي .

(ج) اذا لم يتقدم أى من أصحاب العقارات والحقوق في المنطقة يطعن في قرار التقدير الصادر عن اللجنة البدائية خلال المدة المنصوص عليها في البند (أ) من المادة (١١) ، يصبح القرار المذكور نهائيا وغير خاضع لاي طريق من طرق الطعن .

المادة ١١ - لجنة التوزيع النهائي :-

(أ) تؤلف لجنة التوزيع النهائي بالطريقة الواردة بالمادة الثامنة وتخضع لاحكامها ويكون لها صفة محكمة قضائية استئنافية وتقوم بالنظر في الاعتراضات المقدمة على قرار التقدير الابتدائي مع تحديد استحقاق ذوى الحقوق في منطقة التقسيم وتقدير وتوزيع قسائمها على ذوى الحقوق وتصفية كافة الحقوق فيها .

(ب) يضع الرئيس موظفا أو اكثر تحت تصرف لجنة التوزيع النهائي بناء على طلبها وذلك لمساعدتها في عملها .

(ج) تفصل لجنة التوزيع النهائي في الطعون الواردة على قرار التقدير ولها ان تزيد أو تنقص التقدير الابتدائي للعقارات والحقوق وتستدرك

كافة الاخطاء والنواقص والسهو الحاصل من قبل اللجنة البدائية ويعتبر قرارها قطعيا وغير خاضع لاي طريق من طرق الطعن .

(د) تنظم لجنة التوزيع النهائي جردولا باستحقاق كل صاحب حق في المنطقة على ضوء قرار تقدير اللجنة البدائية النهائي أو على ضوء قرار التقدير الاستثنائي المعطى من قبلها .

(هـ) يعتبر مجموع القيم القطعية للعقارات أو الحقوق التي يملكها صاحب العلاقة في منطقة التقسيم (استحقاقه الاصلى) فيها .

(و) ان مجموع قيم الاملاك العامة التي يقضى مخطط التقسيم بالغائها تؤلف مع غيرها من املاك المجلس الخاصة - في حال وجودها - الاستحقاق الاصلى للمجلس في المنطقة .

المادة ١٢ - فتح حساب للمنطقة :-

(أ) يفتح المجلس لكل منطقة سجلا ماليا مستقلا ويمده بالسلف اللازمة وتسجل فيه جميع النفقات التي تصرف لمنفعة المنطقة والاموال المستوفاة لحسابها .

(ب) تعتبر المبالغ التي ينفقها المجلس لمنفعة المنطقة دينا عليها ويسدد من قبل ذوى الحقوق بنسبة الاستحقاق الجديد لكل منهم اما المبالغ التي يستوفيها المجلس ايرادا لحساب المنطقة بمجملها فتوزع على ذوى الحقوق بعد حسم نفقات التقسيم كل بنسبة استحقاقه الجديد .

المادة ١٣ - القيمة الاصلية والمستجدة لمنطقة التقسيم الخ .

القيمة المستجدة :-

(أ) تقوم لجنة التوزيع النهائي فور انتهائها من الأعمال المبينة في المادة (١١) اعلاه بتقدير قيمة كل قسيمة حسب التقسيم الجديد ، وذلك على ضوء الكشف الذى تجريه ومخطط التقسيم والاحكام التنظيمية ويستثنى من ذلك القسائم التي يقضى المخطط المذكور باقتطاعها يدون مقابل .

(ب) تتكون القيمة المستجدة لمجمل منطقة التقسيم من مجموع قيم القسائم المقدرة وفقا للفقرة السابقة .

(ج) يتكون ربح المنطقة من الفرق بين القيمة الاصلية لمجملها وقيمتها المستجدة .

(د) على دائرة تسجيل الاراضى بناء على طلب الرئيس ان تمتنع عن اجراء اية معاملة عقارية على عقارات منطقة التقسيم فور مباشرة لجنة التوزيع النهائي اعمالها منعا لكل تشويش يحصل من تنظيم

جداول استحقاقات ذوى الحقوق وتعيين المستحقين .

المادة ١٤ - العقارات والأموال العامة المملوكة تشكل ملكاً شائعاً لذوى الحقوق : -

تعتبر لجنة التوزيع النهائي العقارات المقرر الفاؤها فى منطقة التقسيم ملكاً شائعاً بين ذوى الحقوق ويوزع الغنم منها والغرم فيها بنسبة الاستحقاق الجديد لكل منهم .

المادة ١٥ - توزيع القسائم وتسوية حصص المستحقين : -

(أ) تقوم لجنة التوزيع النهائي بتعيين قسائم ذوى الحقوق ، وذلك استناداً الى استحقاقهم الجديد اخذة بعين الاعتبار اعطائهم القسائم الواقعة فى عقاراتهم الأصلية أو القريبة منها عندما يكون ذلك ممكناً .

(ب) ينبغى عند التوزيع تجنب الشيوخ فى القسائم ولها ان تسدد نقداً كامل استحقاق أى مستحق كلياً أو جزئياً حسب مقتضيات التوزيع وذلك من حساب منطقة التقسيم .

(ج) اذا اقتضى التوزيع اعطاء ذوى الحق حصة تزيد عن استحقاقه الجديد فتستوفى الزيادة منه وتدفع فى حساب المنطقة ويدفع من هذا الحساب التعويض الذى يستحقه كل واحد من ذوى الحقوق عما لحقه من نقص فى حصته نتيجة للتوزيع .

(د) اذا تخلف اصحاب الاستحقاق عن دفع المبالغ المستحقة عليهم لقاء الزيادة فى حصصهم خلال المدة التى يعينها رئيس لجنة التوزيع فيجوز لها تحويل الزيادة المذكورة لى واحد من ذوى الحقوق يظهر استعدادده لدفع المبلغ .

(هـ) تخصص القسائم التى هى بمثابة فضلات غير قابلة للبناء حسب الاحكام التنظيمية أو لى سبب آخر ، للمجلس ليعمل فيما بعد على دمجها دمجاً اجبارياً بالعقارات المجاورة لها مقابل تعويض يستوفى من اصحاب تلك العقارات أو التصرف بها بالصورة التى يراها مناسبة .

(و) تخصص للمجلس القسائم التى يقضى مخطط التقسيم باقتطاعها بدون مقابل تمهيداً لتنفيذ الاغراض التى خصصت من أجلها .

المادة ١٦ - جدول التوزيع النهائي ونقل الحقوق اليها واعلانها : -

(أ) تثبت خلاصة اعمال التوزيع النهائي ، فى جداول تتضمن بصورة خاصة بياناً بالاستحقاق الجديد لكل مالك فى المنطقة والحصص المخصصة

له من قسيمة أو قسائم المنطقة مقابل ذلك الاستحقاق .

(ب) تنتقل جميع الحقوق العينية والارثاقية واشارات الحجز والرهن وسواها الواردة فى سجل دائرة تسجيل الأراضى الى ما يقابلها من حصص فى الجداول المنظمة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة .

(ج) تعلق الجداول المذكورة فى دار المجلس بقرار من لجنة التوزيع النهائي يسطر فى ذيل الجدول .

(د) يرفق مخطط التقسيم بجداول التوزيع النهائي لايضاح محتوياتها .

المادة ١٧ الاعتراض على جدول التوزيع : -

(أ) يدعو رئيس لجنة التوزيع النهائي بطريقة الاعلان المبينة فى المادة التاسعة ذوى الحقوق للاطلاع على جداول التوزيع وتقديم طعونهم خطياً أن وجدت لرئيس لجنة التوزيع مباشرة وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الاعلان بالصحف .

(ب) بعد انقضاء مدة الطعن تقوم لجنة التوزيع النهائي بدراسة الاعتراضات الواردة اليها وتنظيم جدولاً نهائياً بالتوزيع وذلك بعد الفصل بجميع الطعون وتبلغه الى الرئيس .

(ج) قرارات لجنة التوزيع النهائي قطعية وغير خاضعة لى طريق من طرق الطعن .

المادة ١٨ - فتح سجلات جديدة فى دائرة تسجيل الاراضى للقسائم : -

(أ) يبلغ الرئيس مأمور تسجيل الاراضى المختص بقرار لجنة التوزيع النهائي وعدداً كافياً من جداول التوزيع النهائي ومخطط التقسيم .

(ب) يبادر مأمور التسجيل حال استلامه الجداول المذكورة الى تسجيل محتوياتها فى سجلات جديدة لكل قسيمة على انفراد وعليه ان يلغى التسجيلات القديمة المتعلقة بالعقارات التى شملها التوزيع وذلك بأقصى سرعة ممكنة .

(ج) يصدر مأمور التسجيل سندات تسجيل جديدة للأشخاص الذين خصوا بقسيمة أو حصة منها فى المنطقة وذلك بعد استرداده السندات القديمة المتعلقة بالعقارات الأصلية .

(د) لا يجوز اجراء اية معاملة على القسائم كما

هو مبين في المواد السابقة الا بعد التأكد من براءة ذمة مالكيها من نفقات التقسيم .

المادة ١٩ - تسليم القسائم لاصحابها : -

بعد تسجيل محتويات جدول التوزيع النهائي لدى دائرة تسجيل الاراضى يقوم المجلس بتنفيذ مخطط التقسيم وعليه ان يتخذ التدابير اللازمة لتمكين ذوى الحقوق من استلام قسائمهم خالية من الشواغل .

المادة ٢٠ - بدل اشغال الابنية قبل هدمها : -

(أ) يحدد المجلس بدل اشغال الابنية التى يقضى مخطط التقسيم بهدمها والتى تبقى قائمة بعد تسجيل جداول - التوزيع النهائي لدى دائرة تسجيل الاراضى ويستوفى ايرادا لحساب المنطقة من المشغلين المالكين أو المستأجرين وذلك الى ان يتم هدمها .

(ب) يكون بدل الاشغال مساويا لبذل الايجار القائم لغايات ضريبة الابنية والاراضى داخل مناطق البلديات .

المادة ٢١ - تغطية نفقات المنطقة الخ . .

تعطى جميع النفقات والتكاليف والاجور التى تتطلبها اعمال التقدير والتوزيع بما فى ذلك تعويضات لجنة التقدير البدائية ولجنة التوزيع النهائي والخبراء والموظفين العاملين معها واجور الاعلانات من حساب المنطقة وتحدد هذه النفقات بموجب نظام يضعه مجلس الوزراء لهذا الغرض .

المادة ٢٢ - يستوفى المجلس المبالغ المستحقة له من ذوى العلاقة فى المنطقة بالطريقة التى يحصل بها الضرائب والاموال البلدية .

المادة ٢٣ منع البناء بعد تشكيل لجنة التوزيع : -

لا يرخص باقامة اى بناء ضمن المنطقة بعد قرار مجلس الوزراء المنصوص عليه فى المادة (٣) من هذا القانون .

المادة ٢٤ - الاعفاء من الرسوم : -

تعفى المنطقة من جميع رسوم معاملات تسجيل الاراضى المبينة فى الجدول الملحق بقانون رسوم تسجيل الاراضى رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٨ أو أى تعديل لاحق وكذلك تعفى من رسوم طوابع الواردات التى تلتصق على هذه المعاملة .

المادة ٢٥ - اذا ارتفعت قيمة العقارات المجاورة للمنطقة بسبب تطبيق احكام هذا القانون فيلزم اصحابها بدفع الشرفية المنصوص عليها فى المادة (٢٢) من قانون الاستملاك أو أى نص آخر يقوم مقامها .

المادة ٢٦ - الانظمة : -

لمجلس الوزراء ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٧ - الغاء : -

لا يعمل بأية احكام وردت فى أى تشريع آخر الى المدى الذى تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٨ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٨/١/١١

اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

نحن الحسين الأول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١١

نأمر بوضع النظام الآتى :

نظام رقم (١٤٥) لسنة ١٩٧٣ (١)

نظام تسمية وترقيم الشوارع والمباني ضمن مناطق البلديات

صادر بالاستناد للمادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تسمية وترقيم الشوارع والمباني ضمن مناطق البلديات لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات والعبارات التالية المعانى المخصصة لها تالياً الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

البلدية : البلدية المحدثة أو المؤسسة وفقاً لقانون البلديات .

المنطقة البلدية : المنطقة الواقعة ضمن حدود منطقة البلدية .

المجلس : مجلس البلدية أو لجنة البلدية .

الرئيس : رئيس البلدية .

المهندس : مهندس البلدية أو مدير هندسة بلديات المحافظة .

الفصل الاول - الاحكام العامة

المادة ٣ - يقوم المجلس بالامور التالية بالتعاون مع المهندس :

(أ) تقسيم (المنطقة البلدية) الى عدد معين من القطاعات ومن ثم يقسم كل قطاع الى اقسام يجرى بعد ذلك ترقيم المساكن داخل كل قسم اعتباراً من مركز المدينة .

(ب) تصنيف (الطرقات العامة) بحسب أنواعها وخصائصها الهندسية ضمن مجموعات تحمل احد المصطلحات التالية : شارع ، طريق ، جادة ، زقاق ، درب ، دخله ، درج أو أى مصطلح آخر لغوى أو دارج يقترحه المجلس ومن ثم تسمية غير المسمى منها باسم علم يختار لها وترقيم المبانى القائمة على هذه الطرقات العامة .

(ج) تصنيف «الساحات العامة» بحسب أنواعها وخصائصها ضمن مجموعات تحمل احد المصطلحات التالية ، ساحة ، ميدان ، دوار ، مصلب وأى مصطلح آخر ومن ثم تسمية غير المسمى منها وترقيم المباني المطلة على هذه الساحات العامة .

(د) تصنيف « الحدائق العامة » بحسب أنواعها وخصائصها ضمن مجموعات تحمل احد المصطلحات التالية ، حديقة ، جنينة ، دوحه ، خيلة ، روضة ، منتزه ، غابة أو أى مصطلح آخر ومن ثم تسمية غير المسمى منها وترقيم المباني المطلة عليها .

(هـ) اجراء أى تغيير يراه ضرورياً فى تقسيم المنطقة البلدية وفى تصنيف وترقيم وتسمية الاملاك المدرجة فى الفقرات أ ، ب ، ج ، د أعلاه .

المادة ٤ - (أ) تجرى تسمية أى من الاملاك المشار اليها فى الفقرات (ب ، ج ، د) من المادة السابقة بعد الفراغ من انشائها ووضعها موضع الاستعمال العام .

(ب) يجوز ترقيم المباني التى تقام على حدود الاملاك المذكورة بالرغم من عدم استكمال تلك الابنية ويشترط فى ذلك ان يحتفظ بالرقم المتسلسل الفردى أو الزوجى الذى يصيب كل عرصه لالصاقه على البناء الذى سيقام على تلك العرصه فى المستقبل ، وذلك فى الاحوال التى يكون قد جرى فيها تعيين حدود العرصه عن طريق التنظيم أو غير ذلك .

المادة ٥ - (أ) تتم عمليات التقسيم والتصنيف والتسمية والترقيم بقرار من المجلس بعد الاستعانة برأى المهندس .

(ب) تنشر التسميات المقررة على المواطنين بمختلف وسائل النشر والاعلان للاطلاع عليها .

(ج) على مؤلفى الكتب واصحاب الصحف والمجلات والنشرات ودور النشر وعلى واضعى المخططات والمصورات الطبوغرافية والجغرافية والسياحية وما اليها وعلى جميع الموظفين وسائر

المواطنين ان يستعملوا هذه الاسماء ويتقيدوا بها .

الفصل الثاني - لوحات التسمية

المادة ٦ - (أ) يكتب اسم الطريق العام أو الساحة أو الحديقة العامة مضافا الى المصطلح المعين لذلك الملك بحسب المجموعة التي ينتمي اليها باللغتين العربية والانجليزية في عدد كاف من اللوحات المعدنية وفقا لما يمليه هذا النظام .

(ب) يجب ان تكون اللوحات المعدنية موحدة الابعاد والاصناف بتمامها وبالقياس والنسوع واللون الذي يعينه المجلس .

المادة ٧ - (أ) تثبت اللوحات المتعلقة بتسمية الطرقات العامة والساحات والحدائق العامة بحسب انواعها على طرفي الطريق فوق جدران العمارات أو اسوارها أو اسوار الحدائق أو على تصاوين المباني المرتدة الى الورد أو على اعمدة تنصب لهذا الغرض وذلك في الامكنة التي يعينها المجلس ولا يحق لاي مالك الاعتراض على ذلك .

(ب) مع مراعاة احكام الفقرة السابقة يجب ان لا يزيد البعد بين لوحة واخرى على (١٠٠) متر .

(ج) يستحسن ان تشاد في الساحات وفي الحدائق العامة تماثيل أو اقواس أو نقوش أو ما اليها تعبر عن الاسم المطلق عليها .

(د) مع مراعاة احكام هذه المادة ، تثبت اللوحات بشكل دائم مستقر على ارتفاع ادنى قدره ٢٥ متر فوق مستوى الرصيف أو السطح المخصص لسير المشاة .

(هـ) تركيب اللوحات باشراف القسم الفني في البلدية تبعا لبرنامج يعد لهذا الغرض ولا يجوز لاي شخص باستثناء البلدية أن يقوم بتركيب أي من اللوحات المذكورة .

الفصل الثالث - الترقيم

المادة ٨ - تجرى عملية الترقيم بعد تسمية الطرقات وتحديد بداية ونهاية كل طريق مسمى وفقا للمبادئ التالية :

١ - (أ) يعتبر مركز المدينة نقطة الانطلاق في عملية ترقيم المباني المطلة على الطرقات العامة ويحدد هذا المركز بقرار من المجلس .

(ب) يتم ترقيم المباني ابتداء من أقرب نقطة الى مركز المدينة بحيث تعطى المباني التي تقع على

يمين السائر - وظهره الى المركز أو النواة أو العنصر الطبيعي - الارقام الزوجية المتسلسلة اعتبارا من رقم (٢) وبحيث تعطى المباني التي تقع على يساره الارقام الفردية اعتبارا من رقم (١) وذلك حتى نهاية الطريق المسمى مهما بلغت الارقام ، ثم يستأنف الترقيم وفقا للنهج نفسه في الطريق المسمى الذي بدأ من الرقمين (١،٢) وهكذا .

(ج) ينبغي في ترقيم المباني التي تحيط بالمركز بحلقات متباعدة ان تعطى ارقاما تتعاضد مع الاتجاه المخالف لاتجاه عقارب الساعة بحيث تبقى الارقام الزوجية بمختلف هذه الطرقات في طرف واحد والارقام الفردية في الطرف المقابل .

(د) في الطرقات ذات الاتجاهات غير المنتظمة أو المتداخلة والبعيدة عن مركز المدينة يبدأ الترقيم اعتبارا من ملتقيات الطرق (الدوار أو الساحة أو المصلب) من حيث الاهمية بالنسبة لحركة المرور في الاتجاه الذي يتباعد عن مركز المدينة على ان يسعى المجلس ما امكن في جعل الارقام الزوجية في سلسلة الطرقات الممتدة في استقامات رئيسية متقاربة في طرف واحد وكذلك الارقام الفردية .

٢ - يمكن للمجلس بمعاونة المهندس تبني مبادئ اخرى غير المبادئ المذكورة في الفقرات (أ ، ب ، ج ، د) من البند السابق تبعا لمقتضيات التنظيم وفي كل ما من شأنه تسهيل عملية الترقيم .

المادة ٩ - يتم ترقيم المباني على الطبيعة (بالدهان) تحت اشراف دائرة الاحصاءات العامة وتقوم البلدية بعد ذلك بتثبيت لوحات الارقام المعدنية طبقا للرقم الاحصائي .

المادة ١٠ - (أ) ينفذ ترقيم المباني بواسطة لوحات معدنية موحدة الابعاد والاصناف في المدينة أو القرية بتمامها وبالقياس والنوع واللون الذي يعينه المجلس بالتعاون مع المهندس .

(ب) تثبت لوحات الترقيم المعدنية على الطرف الايمن للمدخل الرئيسي للمبنى أو فوقه مباشرة ويمكن ان تعطى المداخل الفرعية للبناء نفسه سواء آكانت واقعة على نفس الطريق أو على طريق آخر ارقاما متسلسلة اخرى فيما اذا كانت مستقلة عن المدخل الرئيسي وتؤدي الى وحدات سكنية أو تجارية أو ما مائلها .

(ج) في ترقيم الفيلات تثبت اللوحة على يمين المدخل المتصل بسياج الحديقة ويمكن ان يوضع

نفس الرقم على المداخل الاخرى لنفس الفيلا فيما اذا كانت هذه المداخل على طريق واحد .

(د) يراعى عند تثبيت لوحات الترقيم أن تكون فوق مستوى قامة الانسان بحيث تكون بعيدة عن العبث بها .

(هـ) تركيب لوحات الترقيم بأشراف القسم الفني في البلدية تبعا لبرنامج يعد لهذا الغرض ولا يجوز لاي شخص باستثناء البلدية ان يقوم بتركيب أى من اللوحات المذكورة .

الفصل الرابع

احكام متفرقة

المادة ١١ - تستوفي البلدية من اصحاب المباني والعرصات اثمان لوحات الترقيم ونفقات تركيبها وتحصل بنفس الطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .

المادة ١٢ - لا يجوز العبث بلوحات التسمية والترقيم والاضرار بها او تبديل امكنتها بعد تثبيتها من قبل السلطة ذات العلاقة وكل من يخالف ذلك يفرم خمسة دنانير عن كل لوحة .

المادة ١٣ - يتوجب على ذوى العلاقة عدم اخفاء لوحات التسمية والترقيم المستحدثة بموجب هذا النظام بأية وسيلة ويفرم كل مخالف دينارا واحدا عن اخفائه كل لوحة .

المادة ١٤ - تلغى جميع الانظمة والتعليمات الى المدى الذى تتعارض فيه احكام هذا النظام .

١٩٧٣/١٢/١١

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية.

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٩/٢٩

نأمر بوضع النظام الآتى :

نظام رقم (٩١) لسنة ١٩٧٤

نظام مخامر الموز ضمن مناطق البلديات (١)
صادر بالاستناد للمادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مخامر الموز ضمن مناطق البلديات لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعانى المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

البلدية: المحدة أو المؤسسة وفقا لقانون البلديات وتشمل امانتى العاصمة والقدس .

المنطقة : المنطقة الواقعة ضمن حدود منطقة البلدية .

المجلس : مجلس البلدية أو لجنة البلدية .

المادة ٣ - تنشئ البلدية مستودعات خاصة لتخمين وعرض الموز فى السوق المركزى ويجرى اشغال هذه المستودعات بالمزاد العلنى ووفق الشروط التى يعينها المجلس بعد الاعلان فى الصحف المحلية .

المادة ٤ - لا يجوز لاي شخص ان يبيع أو يعرض للبيع بالجملة محصول الموز سواء كان أخضرا أو مخمرا جاهزا للاستهلاك ضمن حدود المنطقة الا فى السوق المركزى الا انه يجوز لمجلس البلدية التى لا يوجد فيها سوق مركزى أو مستودعات لتخمين الموز السماح لاية شركة أو شخص يتعاطى تخمين الموز فى مستودعات عائدة اليه شريطة ان ينقلها الى السوق المركزى أو المكان المخصص ضمن المنطقة حال اعداده وتجهيزه .

المادة ٥ - على كل من يملك مستودعا لتخمين الموز ان يبلغ المجلس عن اسمه وهويته ومحل اقامته ومكان حرفته أو صناعته خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا النظام .

المادة ٦ - للمجلس اخطار كل من يملك مستودعا لتخمين وعرض الموز بالانتقال الى المستودعات الخاصة بالبلدية فى المكان أو السوق المخصص لها خلال مدة اقصاها اثنى عشر شهرا من تاريخ الاخطار .

المادة ٧ - يخضع شاغلو مستودعات الموز فى السوق المركزى لانتظمة وتعليمات ادارة السوق المركزى وعليهم استعمال النماذج المعدة من قبل ادارة السوق لهذه لغاية ، واما شاغلو مستودعات تخمين الموز المعدة من قبل البلدية فى غير السوق

المركزي فيخضعون لتعليمات المجلس بهذا الخصوص .

المادة ٨ - يحظر على أى شخص عمل أى مخمر للموز الا فى السوق المركزي أو فى المستودعات التى تعدها البلدية فى حالة عدم وجود سوق مركزي .

المادة ٩ - كل من عمل على عرقلة العمل داخل السوق أو مستودعات البلدية وخالف احكام هذا النظام بأى وجه يعتبر انه ارتكب جرماً يعاقب عليه بعد ادانته وفق المادة (٦٣) من قانون البلديات .

المادة ١٠ - يستوفى المجلس عما يرد الى مستودعات تخمير الموز رسماً مقداره (٤٪) أربعة بالمائه من الثمن ويكون شاغل مخمر الموز مسؤولاً عن دفع هذا الرسم تجاه المجلس .

١٩٧٤/٩/٢٩ .

نظام سوق الجملة المركزي للخضار والفواكه فى

عمان (١)

رقم (١٤) لسنة ١٩٦٦

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات

رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام سوق الجملة المركزي للخضار والفواكه فى عمان لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات الواردة فى هذا النظام المعانى المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الامانة : أمانة العاصمة .

المجلس : مجلس أمانة العاصمة

السوق (٢) : السوق المؤسس بموجب هذا النظام أو أى مكان تخصصه الامانة لبيع الخضار والفواكه بالجملة ضمن منطقة الامانة أو حدودها التنظيمية وتشمل ثلاثة حفظ وتخزين الخضار والفواكه .

مجلس الادارة : مجلس ادارة السوق .

مدير السوق : الشخص الذى يعينه المجلس مديراً للسوق بناء على تنسيب مجلس الادارة .

المحصول (٣) : الخضار والفواكه التى تباع فى السوق بالجملة أو تعرض فيه للبيع ويشمل جميع أنواع الخضار والفواكه الطازجة والمجففة بما فى ذلك البطاطا وتقاويها وكذلك الثمار التى يقرر مجلس الادارة بيعها فى السوق .

الشخص : أى شخص حقيقى أو معنوى .

الوكيل : الشخص الذى يبيع المحصول لحساب طرف آخر نظير اجرة أو عمولة .

البائع : أى شخص يملك المحصول ويبيعه أو يعرضه للبيع فى السوق .

الجمعية : الجمعية التعاونية التسويقية التى تباع المحصول لحساب المزارعين أو لحسابها الخاص أو تعرضه فى السوق بقصد البيع .

تاجر الجملة : أى وسيط يشتري محصولاً بقصد بيعه فى السوق لحسابه الخاص .

المشتري : أى شخص يشتري محصولاً من السوق .

البيع بالجملة : البيع لاي شخص بقصد اعادة البيع مرة أو اكثر .

البيع بالمفرق : بيع المحصول للمستهلك بالقطاعى .

المادة ٣ - السوق وحدة ادارية مستقلة ترتبط بالامانة يطلق عليها اسم سوق الجملة المركزي للخضار والفواكه فى عمان ويكون لها ميزانيتها الخاصة .

المادة ٤ - يخصص المجلس واردات السوق بما فى ذلك المبالغ المدورة من أى سنة سابقة بناء على تنسيب مجلس الادارة لتحقيق الاهداف التالية :

١ - دفع النفقات والمصاريف التى تترتب على السوق ، بما فى ذلك تكاليف الصيانة ونفقات جهاز الادارة .

٢ - تسديد المبالغ السنوية المستحقة على حساب القروض التى كان المجلس قد استلّفها للسوق قبل بدء العمل بهذا النظام .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٩٠٤ فى ١٩٦٦/٣/١ .

(٢) معدلة بالنظام رقم (٥) لسنة ١٩٧٢ الجريدة الرسمية العدد ٢٣٤١ فى ١٩٧٢/١/١٦ .

(٣) معدلة بالنظام رقم (٦) لسنة ١٩٦٨ الجريدة الرسمية العدد ٢٠٨٧ فى ١٩٦٨/٣/٢ .

٣ - تسديد القروض والفوائد التي يستلّفها المجلس للسوق بعد بدء العمل بهذا النظام .

٤ - دفع أية مصاريف أخرى تتحقق على السوق بمقتضى هذا النظام أو أى تشريع آخر والتي ليست من المصاريف التي يجوز قيدها على حساب رأس المال .

٥ - توسيع وتحسين اعمال السوق أو القيام بانشاءات جديدة أو زيادة رأسماله .

٦ - تخصيص المبالغ اللازمة لحساب الاحتياطي .

٧ - تخصيص مبلغ لحساب تجديد الانشاءات والمباني أو الادوات والاليات التي يحتاجها السوق أو يقتضى اقامتها فى أى منطقة من امانة العاصمة لتكون اسواقا جديدة أو فروعاً لهذا السوق .

٨ - تخصيص أية مبالغ أخرى ضرورية للمشاريع الانمائية أو الخدمات العامة .

المادة ٥ - يعلن المجلس بقرار يتخذُه وينشره سنوياً بعد نهاية السنة المالية عن مقدار زيادة أو نقص مقبوضات تلك السنة المالية عن مصروفات السوق وعن المبالغ التي تحول لحساب الاحتياطي وحساب التجديد أو لاي منهما .

المادة ٦ - فى حالة نقص واردات السوق عن نفقاته خلال سنتين ماليّتين متتاليتين ، يقوم المجلس بتسديد العجز بالطريقة التي يراها مناسبة .

المادة ٧ - يختار المجلس بناء على تنسيب مجلس الادارة مراقب حسابات لمراجعة حسابات السوق وتدقيقها والتوقيع على حساباته الختامية بالاضافة الى تدقيق ديوان المحاسبة .

المادة ٨ - للمجلس بناء على تنسيب مجلس الادارة صلاحية استئذانة الاموال اللازمة لحاجات السوق .

المادة ٩ - ١ - يشكل المجلس لجنة تتولى تحديد مقدار الاجر السنوى لممتلكات السوق وتعرفه الخدمات التي يقدمها السوق وتعرض على المجلس لاقرارها وتعديلها ويكون قراره فيها بهذا الصدد نهائياً .

٢ - يعلن المجلس فى صحيفة أو اكثر من الصحف المحلية عن تأجير محلات السوق ويضع شروط عقود تأجيرها .

٣ - يشكل المجلس لجنة لدراسة طلبات الاستئجار واختيار المستأجرين الذين عليهم توقيع العقود ودفع الاجرة خلال اسبوع من تاريخ تبليغهم ، وكل من يتخلف عن ذلك يصرف النظر عن تأخيره .

المادة ١٠ (١) - ١ - يتولى ادارة السوق مجلس ادارة يشكل على النحو التالى :

أمين العاصمة أو من ينيبه رئيساً .
عضو ينتخبه المجلس من بين اعضائه .
احد موظفى الامانة من درجة لا تقل عن الثانية .
مدير دائرة التسويق الزراعى .
عضو ينتخبه مجلس الاتحاد التعاونى المركزى من بين اعضائه .

ممثل عن الغرفة التجارية بعمان .
مدير السوق .

٢ - لمجلس الادارة أن يؤلف لجانا من اعضائه تتولى دراسة واعداد المهام التي توكل اليها من قبل مجلس الادارة .

المادة ١١ - يكون لمجلس ادارة السوق الصلاحيات التالية :

١ - وضع النظام الداخلى للسوق وتنفيذ احكامه .

٢ - تنسيب تعيين مدير السوق وموظفيه ومستخدميه وتحديد صلاحياتهم ومرتباتهم واجورهم والمؤهلات والخبرات التي يجب ان تتوفر فيهم وانهاء خدماتهم .

٣ - اعداد مشروع ميزانية السوق وطريقته انفاق الواردات .

٤ - اقتراح اى تعديلات ضرورية فى نظام السوق وادارته .

٥ - وضع القواعد لتأجير واستعمال جميع ممتلكات السوق .

٦ - تأمين جميع متطلبات السوق الانشائية والعمرائية والمالية .

٧ - تقديم التوصيات اللازمة لحسن ادارة السوق وانتظام اعماله .

المادة ١٢ - يقرر المجلس من وقت لآخر تخصيص المصاريف والنفقات التي يتقاضاها

اعضاء مجلس الادارة ومكافاتهم السنوية كما يقرر دفع دفع مكافأة لاي عضو ادارة أو أى شخص يقوم بعمل خاص يكلفه به مجلس الادارة أو لجـانـه الدائمة أو المؤقتة المنبثقة عنه .

المادة ١٣ - يكون لمدير السوق الصلاحيات اثنائية :

١ - تنفيذ احكام النظام الداخلى للسوق والاشراف على ادارته وأعماله .

٢ - تقديم التواصى بالافراد اللازمين للجهاز الادارى للسوق والمؤهلات المقترح توفرها بهم وكل ما له علاقة باعمال السوق .

٣ - الاشراف على الجهاز الادارى للسوق وتوجيهه .

٤ - توقيع العقوبات اسلكية على افراد الجهاز الادارى للسوق .

٥ - الصرف والتوقيع على الشيكات فى الحدود التى يوافق عليها المجلس .

٦ - أى صلاحيات أخرى يفوضها له المجلس بناء على تنسيب مجلس الادارة .

المادة ١٤ - يعتبر مدير السوق وموظفـوه ومستخدمـوه من عداد موظفى ومستخدمى أمانة العاصمة ، وتطبق عليهم جميع القوانين والانظمة المتعلقة بموظفى البلديات .

المادة ١٥ - يخصص السوق لبيع الخضار والفواكه بالجملة فقط ويحظر فيه البيع بالفرق .

المادة ١٦ - لا يجوز لاي شخص ان يبيع أو يعرض للبيع بالجملة أى نوع من المحصول ضمن حدود منطقة الامانة الا فى السوق ، على أنه يجوز لمجلس الادرة السماح ببيع اصناف محددة خارج نطاق السوق بالشروط التى يراها مناسبة .

المادة ١٧ - لا يجوز بيع أى منتوجات زراعية أخرى فى السوق الا بموافقة مجلس الادارة .

المادة ١٨ - يحدد مجلس الادارة ايام ومواعيد العمل فى السوق وطريقة دخول المحصول للسوق وتفريغه وعرضه للبيع وتخزينه وتحميله وطريقة خروجه ، كما يضع الاسس الخاصة بكيفية استخدام جميع التسهيلات للسوق وما يلزمها من الصيانة والعناية .

المادة ١٩ - يباع المحصول الذى يعرض فى

السوق بطريقة المزاد العلنى ويجوز لمجلس الادارة ان يستثنى من ذلك الحالات التى تقل فيها القيمة التقديرية للاصناف المباعة عن خمسة دنانير وكذلك المحاصيل الجافة كالبطاطا والبصل والثوم وغيرها والفواكه المستوردة .

المادة ٢٠ - فى جميع الحالات التى تستثنى فيها الاصناف المعروضة للبيع من شرط البيع بالمزاد طبقا للمادة (١٩) يجب ان توضع اسعار البيع على الاشياء المعروضة ويلتزم البائع بهذه الاسعار .

المادة ٢١ - يحظر على التجار والوكلاء التعامل فى السوق بيع أو شراء جميع مستلزمات الانتاج ايزراعى من بذور واسمدة وغير ذلك داخل السوق واذا تعاملوا بهذه الاشياء خارج نطاق هذا السوق فلا يجوز لهم الجمع بين حسابات مستلزمات الانتاج الزراعى ومبيعات هذا الانتاج ، كما لايجوز لهم اجراء أى مقاصة بين ما يستحقه المزارع من ناتج بيع المحصول وما يستحق عليه من أية مشتريات لمستلزمات الانتاج الزراعى .

المادة ٢٢ - ١ - لا يجوز ان يزيد الحد الاقصى للعمولة التى يحصل عليها الوكلاء أو الجمعيات التعاونية عن بيع جميع انواع المحصول من الانتاج الاردنى على ٥٪ من القيمة الحقيقية للمبيعات ، ويجب أن تحسب العمولة على اساس القيمة الحقيقية للمبيعات لا على اساس الكمية او الوحدة المباعة .

٢ - يجب أن لا تزيد العمولة التى يتقاضاها الوكلاء أو أى بائع اخر عن ٦٪ من القيمة الحقيقية للمبيعات بالنسبة للخضار والفواكه المستوردة .

المادة ٢٣ - على الوكيل أو أى بائع آخر ان يوضح على كشف حسابات صادر منه الى صاحب أو أصحاب المحصول المباع الكمية المباعة وسعر البيع وتاريخه ، ولا يجوز له ان يخصم من قيمة المبيع غير العمولة واجرة النقل والرسوم المستحقة للامانة واذا شحنت بضاعة اكثر من مزارع فى سيارة نقل واحدة توضع اجرة النقل الكليـة ويحسب ما يستحق على كل مزارع على اساس نسبة وزن منتـولاته الى الوزن الكلى الحقيقى لجملة المحصول المنقولة .

المادة ٢٤ (١) - على الوكلاء والجمعيات التعاونية وأى بائع فى السوق ان يستعمل النماذج والقيود التى تعدها ادارة السوق لجميع ما تقتضيه أعماله فى السوق ولا يجوز لهم ان يستعملوا أية نماذج

٤ - مخالفة التعليمات والالذارات الحطية الصادرة من قبل مدير السوق أو من يقوم مقامه والمعلنة على لائحة الاعلانات فى السوق .

٥ - مخالفة أى حكم من احكام هذا النظام أو التعليمات الصادرة بموجبه .

المادة ٢٨ - ١ (٢) - كل من باع أية أنواع من المحصول أو ساعد على بيعها أو كان فريقا فى بيعها خلافا لاحكام هذا النظام أو خالف احكام هذا النظام يعتبر انه قد ارتكب جرما ويعاقب بعد ادانته بالعقوبة الواردة فى الفقرة (ب) من المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

٢ - اذا تخلف أى شخص من المتعاملين فى السوق أو ممن يدخلون السوق بحكم طبيعة عملهم عن القيام بالاشغال المطلوبة منه ، فانه يجوز للمجلس ان يعين الاشغال التى يجب على المكلف القيام بها وان يقوم بهذه الاشغال على نفقة ذلك المكلف بعد انذاره بوجوب اتجازها خلال الفترة التى يحددها له اذا لم يقم بذلك .

المادة ٢٩ (٣) - يشرف على إدارة التلاجة وتشغيلها جهاز من الموظفين والمستخدمين يرأسهم موظف فنى مختص .

المادة ٣٠ (٤) - يضع مجلس الإدارة النظام الداخلى للتلاجة ويحدد أجور التخزين فيها وشروطه وكيفية استلام وتسليم البضاعة والمستندات والنماذج اللازمة لمختلف أعمال التلاجة .

المادة ٣١ - للمجلس ان يفوض أمين العاصمة أو مدير السوق جميع أو بعض صلاحياته لغايات تطبيق احكام هذا النظام .

المادة ٣٢ - تلغى احكام أى نظام سابق الى المدى الذى تتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

١٩٦٦/٢/٩ .

أو قيود أخرى ، ويتوجب عليهم ان يقدموا الى ادارة السوق النسخة الأولى من تلك النماذج والكشوفات والقيود أو أية فواتير أو قيود تتعلق بعملهم فى السوق فى الموعد الذى تحدده ادارة السوق .

المادة ٢٥ - ١ (١) - يستوفى المجلس عن المحصول الذى يبلغ أو يعرض للبيع فى السوق من البائع أو المستورد ومن المشتري مناصفة رسما قدره (٤٪) من القيمة الحقيقية للمبيع على ان تجبى الرسوم المتحققة على البائع والمشتري بواسطة الوكيل وتدفع الى ادارة السوق .

٢ - فى حالة خروج بضاعة من السوق دون بيعها فيه أو فى حالة تلفها كليا أو جزئيا يجب على صاحبها ان يحصل من ادارة السوق على ما يثبت خروجها دون بيع وان يقدم لادارة السوق جميع البيانات والأدلة التى يطلبها مدير السوق .

٣ - تعفى الحضار والفواكه التى تباع داخل السوق من رسوم القبان والدلالة .

المادة ٢٦ - لا يجوز لأى شخص ان يعرض أو يبيع أية أنواع من المحصول بما فى ذلك البطاطا وتقاويها فى أى مكان ضمن الامانة الا اذا سبق ان اشترت هذه الحضار والفواكه أو بيعت ضمن سوق الجملة المركزى واستوفيت الرسوم المقررة عنها .

المادة ٢٧ - لا يجوز لأى شخص ان يرتكب الأفعال التالية :

١ - تعطيل حركة السير أو المرور فى السوق بأى شئ كان أو التسبب بعرقلتها .

٢ - اشغال ارضية وساحات وممرات السوق خلافا للترخيص الحطى الصادر من مدير السوق .

٣ - احداث أى لفظ أو ضوضاء أو القيام بأى عمل من شأنه ان يسبب الفوضى أو يعرقل أعمال البيع أو يؤثر على الامور التنظيمية للسوق .

(٢٠١) معدلة بالنظام رقم (٦) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .

(٣) مضافة بالنظام المعدل رقم ٥ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه الذى أضاف المادتين ٢٩ و ٣٠ وأعاد ترقيم المواد التالية .

(٤) مضافة بالنظام رقم (٥) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

نحن الحسن الاول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء جتاريخ

١٩٨٢/١٠/٢٤

نأمر بوضع النظام الآتي:

نظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٢

نظام رؤساء البلديات (١)

صادر بمقتضى الفقرة (٣) من المادة (١٧) من

قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام رؤساء البلديات لسنة ١٩٨٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

الوزارة : وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

الوزير : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

المجلس : مجلس البلدية او لجنة البلدية .

الرئيس : رئيس المجلس .

المادة ٣- تسرى احكام هذا النظام على جميع البلديات في المملكة باستثناء امانة العاصمة .

المادة ٤- مع مراعاة احكام المادة (١٨) من قانون البلديات يشترط في من يعين رئيسا ان يكون متمتعا بالمقدرة والخبرة اللازمين للعمل العام .

المادة ٥- يحدد مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير راتب الرئيس وعلاواته على ان يراعى في ذلك واردات البلدية السنوية والعادية ومركزها الادارى وعدد سكانها .

المادة ٦- على الرئيس التقيد بما يلى تحت طائلة المسؤولية التأديبية :

(أ) التقيد بالقوانين والانظمة المرعية والتعليمات الصادرة بمقتضاها وان يتابع ويراقب تنفيذها .

(ب) احالة مخالفات القوانين والانظمة الى المحاكم المختصة ، وان ينفذ الاجراءات القانونية الصادرة بحقهم ، بما فى ذلك مخالفات قانون تنظيم المدن والقرى والابنية المعمول به والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه .

(ج) تأدية واجباته بدقة وامانة والقيام بمطالبات المنصب الذى يشغله سواء كان اثناء الدوام الرسمى للبلدية او بعده او اثناء العطل الرسمية اذا اقتضته المصلحة العامة .

(د) ان يعرض على المجلس جميع مشاريع الخدمات والمشاريع الاخرى حسب اولوياتها مراعىا فى ذلك العدالة فى التوزيع والكثافة السكانية وانتاجية المشروع .

(هـ) المحافظة على اموال البلدية المنقولة وغير المنقولة بما فى ذلك موجودات البلدية وآلياتها ، وعدم السماح باستعمال هذه الاموال الا لأغراض البلدية الخاصة ، ان يتخذ الاجراءات اللازمة لتحقيق اموال البلدية وتحصيلها .

(و) ان يقوم بارسال جميع المراسلات الصادرة عن البلدية اذا كانت موجهة الى رئاسة الوزراء او الى اى منظمة او مؤسسة رسمية خارج البلاد بواسطة الوزير .

(ز) اخذ موافقة الوزير قبل ان يشترك فى اى مؤتمر او ندوة او اجتماع او حلقة دراسية او مهمة استطلاعية او الانتساب الى اى منظمة او اتحاد بلديات او التأخى مع اى بلدية اذا كان ذلك خارج المملكة .

(ح) ان يتفرغ لاعمال البلدية اثناء الدوام الرسمى ولا يجوز له ممارسة اى عمل خلال تلك الفترة الا بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير .

(ط) اعداد مشروع موازنة البلدية وعرضها على المجلس قبل بداية السنة المالية وان يرفعها الى الوزارة للتصديق عليها قبل نهاية الربع الاول من السنة المالية .

المادة ٧- يحظر على الرئيس تحت طائلة المسؤولية التأديبية ما يلى .

(أ) ان يستغل منصبه ومصالحاته لمنفعة ذاتية او ربح شخصى يتحقق له بشكل مباشر او غير مباشر .

(ب) ان يفضى باى معلومات او ايضاحات عن المسائل المتعلقة بالبلدية واطلع عليها بحكم منصبه وينبغى ان تظل سرية بطبيعتها او بمقتضى التشريعات الخاصة بأسرار ووثائق الدولة وان يحتفظ لنفسه باى وثيقة او مخبره رسمية او صورة او نسخة عنها .

(ج) ان يقبل اى هدية او منحة او مساعدة مالية من الاشخاص الذين يرتبطون بالبلدية بعقود أو معاملات .

(د) ان يكون له مصلحة شخصية مباشرة او غير مباشرة فى اى مشروع من مشاريع البلدية بما فى ذلك شراء اى من اموالها او استئجارها او كان مرتبطاً بصفته الشخصية باى

شخص طبيعى او معنوى دخل فى عطاء يعود للبلدية او كانت له مصلحة شخصية فيه .

المادة ٨ - على الرئيس لدى تعيينه وقبل ممارسته مهام عمله ان يقسم امام المجلس فى اول جلسة يعقدها اليمين التالى على ان يدون ذلك فى محضر الجلسة .

« اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للملك وللدستور وللوطن وان احافظ على القوانين والانظمة النافذة واعمل بها وان اقوم بجميع واجباتى بشرف وامانة واخلاص دون تحيز او تمييز .

المادة ٩ - لا يجوز الجمع بين رئاسة المجلس وبين :

(أ) عضوية مجلس الامة وعضوية المجلس الوطنى الاستشارى .

(ب) اى وظيفة عامة او خاصة .

المادة ١٠ - اذا ارتكب الرئيس مخالفة للقوانين والانظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها او اقدم على تصرف او عمل يخل بالمسؤوليات والصلاحيات المنوطة به او يعرقلها ، فللوزير ان يوجه له تنبيها او انذارا خطياً عن تلك المخالفة .

المادة ١١ - (أ) للوزير ان يوقف عن العمل الرئيس المحال الى المدعى العام والمحكمة ويتقاضى الرئيس فى هذه الحالة نسبة من مجموع ما يستحقه من راتب وعلاوات لا تزيد على النصف حسبما يقرره الوزير وذلك خلال مدة توقيفه عن العمل .

(ب) يستحق الرئيس الموقوف عن العمل راتبه كاملاً مع العلاوات عن المدة التى اوقف فيها عن العمل اذا برئ من المحكمة من التهمة المسندة اليه او اذا لم تسفر الاجراءات المتخذة بحقه عن فرض اى عقوبة عليه او اذ كانت عقوبة الحبس التى حكم بها لا تزيد على اسبوع باستثناء العقوبات المنصوص عليها فى الفقرة (ج) من هذه المادة .

(ج) اذا حكم على الرئيس من محكمة مختصة بجناية او جنحة مخلة بالشرف او حكم عليه بالحبس من محكمة مختصة لمدة ثلاثة اشهر على الاقل فى اى جريمة اخرى فيعزل بقرار مجلس الوزراء من تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

(د) اذا اسفرت الاجراءات المتخذة بحق الرئيس عن عزله فلا يسترد منه اى جزء من راتبه وعلاواته عن المدة الواقعة بين وقفه عن العمل وعزله ، كما لا يصرف له الجزء الآخر من راتبه وعلاواته الذى كان قد قرر الوزير عدم صرفها له عند وقفه عن العمل .

المادة ١٢ - (أ) يستحق الرئيس اجازة سنوية عادية مدتها ثلاثون يوماً وتحسب المدة التى يستحق اجازة عنها ابتداء من تاريخ تعيينه .

(ب) تحسب ايام الاعياد والعطل الرسمية ضمن الاجازة اذا وقعت خلالها .

(ج) لا يجوز جمع الاجازة السنوية لاكثر من سنتين .

(د) لا يتقاضى الرئيس اى رواتب او علاوات عن اجازاته المستحقة اذا لم يستعملها .

المادة ١٣ - يمنح الرئيس اجازة لاداء فريضة الحج مدة لا تزيد عن واحد وعشرين يوماً براتب كامل مع العلاوات بالاضافة الى الاجازة العادية التى يستحقها شريطة ان لا ينتفع من هذه الاجازة الا مرة واحدة طويلة عمله فى البلدية مهما تكررت رئاسته للمجلس .

المادة ١٤ - يعطى الرئيس اجازة براتب كامل وعلاوات لمدة لا تتجاوز اربعة عشر يوماً وذلك بسبب طارئ فى حالة عدم استحقاقه لاجازة عادية .

المادة ١٥ - (أ) تعطى الاجازة المرضية للرئيس لمدة لا تزيد على اسبوع واحد بناء على تقرير طبي على ان تحسم من اجازته العادية واذا زادت المدة على سبوع ولم تتجاوز شهراً واحدا فتعطى الاجازة بناء على تقرير طبي من اللجنة الطبية اللوائية المختصة وعلى الرئيس ابلاغ الوزير فور حصوله على الاجازة المرضية .

(ب) اذا لم يشف الرئيس من مرضه خلال ثلاثة اشهر من تاريخ مرضه واصبح غير قادر على ممارسة اعماله الاعتيادية بموجب قرار من اللجنة الطبية اللوائية ، فلمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اعفاؤه من رئاسة المجلس .

المادة ١٦ - اذا تغيب الرئيس بدون عذر مشروع مدة تزيد على عشرين يوماً فيعزل بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اما اذا كان تغيبه اقل من عشرين يوماً فيحسم راتب الايام التى تغيبها .

المادة ١٧ - (أ) تعطى جميع الاجازات المنصوص عليها فى هذا النظام من الوزير .

(ب) تنظم الاجراءات المتعلقة بالاجازات بموجب تعليمات يصدرها الوزير .

المادة ١٨ - يمنح الرئيس علاوات الانتقال والسفر وفقاً للتعليمات التى يصدرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ١٩ - يطبق على الرئيس نظام التأمين الصحي

المادة ٢٠ - مجلس الوزراء البت في الحالات التي

المدنى المعمول به .

لم ينص عليها في هذا النظام .

١٩٨٢ / ١٠ / ٢٤

اعلان (١)

عملا بالمادة (٧) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وبعد الاطلاع على تنسيبات المتصرفين واخذ نسبة عدد السكان بعين الاعتبار اقرر ان يكون عدد اعضاء مجالس البلديات في المملكة كما يلي :

١ (٢) - يكون عدد اعضاء مجلس امانة العاصمة اثني عشر عضوا احد عشر منهم منتخبون وواحد معين .

٢ - يكون عدد اعضاء مجلس بلدية القدس احد عشر عضوا .

٣ - يكون عدد اعضاء مجلس بلدية كل من نابلس والخليل والزرقاء عشرة اعضاء .

٤ - يكون عدد اعضاء مجلس بلدية كل من

اربد وطولكرم وبيت لحم ورام الله والسلط تسعة اعضاء .

٥ - يكون عدد اعضاء مجلس بلدية كل من جنين وقلقيلية والبيرة والرمثا وبيت جالا والطفيلة ومادبا وأريحا وطوباس ويعبد والمفرق والكرك والحصن وبيت ساحور ثمانية اعضاء .

٦ - يكون عدد اعضاء مجلس بلدية كل من معان وعجلون - عين جنا وعنبتا وكفرنجة وسلفيت ودير دبان ووادى السير والعقبة وجرش والنعيمة وصويلح والشونة الجنوبية ودير أبى سعيد وعنجرة سبعة اعضاء .

٧ - تلغى الاعلانات التي نشرت قبل هذا التاريخ متضمنة تعيين عدد اعضاء مجالس بلدياتها .

وزير الداخلية

(١) الجريدة الرسمية الملحق رقم (١) للعدد ١٢٣١ في ١٦/٦/١٩٥٥ .

(٢) ينتخب نصف عدد اعضاء مجلس امانة العاصمة انتخابا مباشرا والنصف الآخر يعين بقرار من مجلس الوزراء

وذلك بموجب قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ المنشور فيما سبق .

رقم ١٣ لسنة ١٩٥٥	قرار الديوان الخاص لتفسير القوانين	رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٣	قرار الديوان الخاص لتفسير القوانين
١٢٣٣ في ١٩٥٥/٧/٢		١٧٢٠ في ١٩٦٣/١١/١٦	
رقم ١٤ لسنة ١٩٥٥	قرار الديوان الخاص لتفسير القوانين	رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣	قرار الديوان الخاص لتفسير القوانين
١٢٣٣ في ١٩٥٥/٧/٢		١٧٣٠ في ١٩٦٣/١٢/٣١	
رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٥	قرار الديوان الخاص لتفسير القوانين	رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٤	قرار الديوان الخاص لتفسير القوانين
١٢٣٧ في ١٩٥٥/٩/١		١٧٦٧ في ١٩٦٤/٧/١٦	
رقم ٤ لسنة ١٩٥٦	قرار الديوان الخاص لتفسير القوانين	رقم ١٨ لسنة ١٩٦٥	قرار الديوان الخاص لتفسير القوانين
١٢٥٩ في ١٩٥٦/٢/١		١٨٩٢ في ١٩٦٥/١٢/٢٥	
رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦	قرار الديوان الخاص لتفسير القوانين	رقم ٧ لسنة ١٩٧١	قرار الديوان الخاص لتفسير القوانين
١٢٩٩ في ١٩٥٦/١٠/١٦		٢٣٠٧ في ١٩٧١/٦/١٦	
رقم ١٩ لسنة ١٩٥٦	قرار الديوان الخاص لتفسير القوانين	رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢	قرار الديوان الخاص لتفسير القوانين
١٢٩٩ في ١٩٥٦/١٠/١٦		٢٣٨٦ في ١٩٧٢/١٠/١٦	
رقم ١ لسنة ١٩٥٧	قرار الديوان الخاص لتفسير القوانين	رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢	قرار الديوان الخاص لتفسير القوانين
١٣١٨ في ١٩٥٧/٢/١٦		٢٣٨١ في ١٩٧٢/٩/١٦	
رقم ٣ لسنة ١٩٥٧	قرار الديوان الخاص لتفسير القوانين	رقم ١٨ لسنة ١٩٧٤	قرار الديوان الخاص لتفسير القوانين
١٣٢١ في ١٩٥٧/٣/٢		٢٥٢٦ في ١٩٧٤/١٢/١	
رقم ٨ لسنة ١٩٦٠	قرار الديوان الخاص لتفسير القوانين		
١٥٣٠ في ١٩٦٠/١١/١٦			

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،
وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتى ونأمر
باصداره و اضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٦٢ (١)

قانون الغاء قانون ادارة الولايات العمومية الموقت

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الغاء

قانون ادارة الولايات العمومية الموقت لسنة
١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة
الرسمية .

المادة ٢ - يلغى قانون ادارة الولايات العمومية
الموقت الصادر بتاريخ ١٧ ربيع الآخر سنة
١٣٣١ وجميع التعديلات التى طرأت عليه .

١٩٦٢/٤/١٨

نظام التشكيلات الادارية (١)

رقم (١) لسنة ١٩٦٦

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام التشكيلات الادارية لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تقسم المملكة الاردنية الهاشمية الى محافظات وألوية وأقضية ونواحي وفقا لنظام التقسيمات الادارية رقم (١٢٥) لسنة ١٩٦٥ وأية تعديلات تطرأ عليه .

المادة ٣ - يرأس المحافظة محافظ ، واللواء متصرف والقضاء مدير قضاء ، والناحية مدير ناحية ، وتدار المدن والقرى والاحياء وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في المملكة .

المحافظ واختصاصه

المادة ٤ - (أ) - المحافظة ذات شخصية اعتبارية (معنوية) .

(ب) أموال المحافظة من أموال الدولة ومن الهبات والوصايا والتبرعات والقروض والأموال الأخرى التي تجبى من المواطنين .

المادة ٥ - يعين المحافظ بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية وبصدور ارادة ملكية سامية .

المادة ٦ - (أ) - يتألف جهاز الادارة في مركز المحافظة من المحافظ وعدد من المساعدين والموظفين الاداريين ومجلس تنفيذي .

(ب) يتألف المجلس التنفيذي في مركز المحافظة من المحافظ رئيسا وعضوية مساعد المحافظ وقائد المنطقة ورؤساء الدوائر في المحافظة باستثناء المحاكم .

المادة ٧ - (أ) - المحافظ هو ممثل السلطة التنفيذية ورئيس الادارة العامة وأكبر سلطة في محافظته ويتقدم على جميع موظفي الدولة في محافظته .

(ب) يخصص للمحافظ علاوة بدل تمثيل ويؤمن له بيت (غير مؤثث) للسكن وسيارة حكومية على نفقة الدولة بموجب تعليمات يقرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية .

ج ، يعين مساعد أو أكثر للمحافظ برتبة متصرف للقيام بالاعمال التي يعهد اليه بها المحافظ .

(د) (٢) يعهد وزير الداخلية الى أحد المحافظين القيام بأعمال وكيل وزارة الداخلية وتصرف له العلاوات المنصوص عنها في الفقرة (ب) أعلاه .

المادة ٨ - يقسم المحافظ قبل تسلم مهام وظيفته أمام جلالة الملك أو من ينيبه وبحضور وزير الداخلية ، اليمين التالية :

(أقسم بالله العظيم أن أخلص للملك والامة وأن أحترم قوانين البلاد وأنظمتها وأقوم بواجبات وظيفتي بأمانة وتجرد) .

المادة ٩ - يستأذن المحافظ وزير الداخلية عند مغادرته منطقة عمله .

المادة ١٠ - اذا شغرت وظيفة المحافظ لاي سبب ، يعهد وزير الداخلية بأعماله بالوكالة مؤقتا الى أعلى الحكام الاداريين درجة في المحافظة أو قائد المنطقة ، ويجوز للمحافظ اذا تغيب عن مركز عمله توكيل أحد أعضاء المجلس التنفيذي أو أحد الحكام الاداريين في المحافظة بعد أخذ موافقة وزير الداخلية .

المادة ١١ - يبت المحافظ مباشرة في العرائض الداخلة في اختصاصه ويحول العرائض التي لا تدخل ضمن اختصاصه للمرجع المختص مشفوعة برأيه .

المادة ١٢ - ينشط بالمحافظ تحقيق الامور التالية :

(أ) تطبيق قواعد الحريات العامة وصونها في حدود القوانين والانظمة المرعية .

(ب) حفظ الاخلاق العامة والامن العام والصحة العامة والراحة العامة في المحافظة وصيانة الحقوق والسلامة الشخصية وتحقيق العدل في حدود استقلال القضاء .

(ج) تهيئة الاسباب التي تؤدي الى الرقي الاقتصادي والعمراني والاجتماعي في المحافظة ونشر العلم والرقي الفكري والاخلاقي وتحقيق الالفه والاخاء بين جميع أبناء الوطن ومكافحة الامية والتشجيع على الرياضة .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٨٩٤ في ١٩٦٦/١/١ .

(٢) معدلة بالنظام رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ الجريدة الرسمية عدد ٢٢٨١ في ١٩٧١/٢/١ .

(د) تنشيط أعمال البلديات والمجالس القروية وإدارتها إدارة حسنة .

المادة ١٣ - يعمم المحافظ جميع القوانين والانظمة والتعليمات والبلاغات الصادرة عن مختلف الوزارات على الدوائر الموجودة في محافظته .

المادة ١٤ - (أ) - على المحافظ أن يقدم الى وزير الداخلية تقارير دورية كل شهرين على الأقل تتعلق بالاحوال العامة في محافظته وباحتياجات الاهل والاصلاحات اللازمة والحوادث الهامة التي تقع في محافظته وترسل نسخ عن ذلك التقرير الى جميع الوزراء بالاضافة الى التقارير التي تستوجبها الظروف الخاصة .

(ب) على المحافظ أن يعقد اجتماعا كل شهر على الأقل مع متصرفي الالوية وهيئة الموظفين الادارية ومديري الاقضية لدراسة شؤون المحافظة العامة واتخاذ الاجراءات المناسبة بصددھا .

المادة ١٥ - يجتمع المحافظون برئاسة وزير الداخلية كل ثلاثة أشهر بناء على دعوته لاستعراض الحالة في محافظتهم ودرس المسائل المتعلقة بها وبحث مشاريع القوانين والانظمة التي ترى وزارة الداخلية عرضها عليهم ويعرض وزير الداخلية نتيجة هذا الاجتماع بموجز لمجلس الوزراء .

المادة ١٦ - (أ) - للمحافظ أن يقترح نقل أى موظف بمحافظته اذا اقتنع أن وجوده لم يعد يتلائم مع المصلحة العامة ويتم النقل بتنسيب من المجلس التنفيذي وقرار من الوزير المختص وللمحافظ أن يقترح على المراجع المختصة اتخاذ الاجراءات التأديبية بحق موظفي محافظته الذين يخرج أمر معاقبتهم عن دائرة اختصاصه وفق أنظمة الموظفين .

(ب) اذا لم تأخذ الوزارات أو الدوائر المختصة برأى المحافظ أو المجلس التنفيذي بالاحوال المذكورة جاز للمحافظ رفع الامر الى مجلس الوزراء عن طريق وزارة الداخلية .

المادة ١٧ - (أ) - تكون دوائر المحافظة تحت اشراف المحافظ مباشرة باستثناء المحاكم .

(ب) على الموظفين في المحافظة ان يتقيدوا بأوامر المحافظ ويحق لهم ان يبدوا ملاحظاتهم عليها وعليهم في حالة اصرار المحافظ الخطى تنفيذ هذه الاوامر على ان يرفعوا الامر الى مرجعهم المختص .

(ج) للمحافظ حق الاشراف على الدوائر والمؤسسات الرسمية ذات الاستقلال المالي الموجودة في محافظته وعلى رؤساء هذه المؤسسات

التقيد بطلبات المحافظ الخطية التي لها علاقة بالامن العام .

المادة ١٨ - (أ) جميع رؤساء الدوائر في مركز المحافظة وملحقاتها مسؤولون تجاه المحافظ عن دوامهم الرسمي ودوام موظفي دوائرهم باستثناء قضاة المحاكم .

(ب) لا يجوز لرؤساء الدوائر مغادرة مركز المحافظة الا بعلم المحافظ باستثناء قضاة المحاكم .

المادة ١٩ - يترتب على جميع موظفي الدولة الذين يفدون الى المحافظة بمهمة رسمية أن يتصلوا بالمحافظ لاطلاعه على المهمة التي قدموا من أجلها وعليهم تزويده بنسخة عن تقاريرهم التي لها علاقة بمحافظته .

المادة ٢٠ - يحق للمحافظ أن يفتش جميع الدوائر والسجون والمؤسسات العامة الرسمية وشبه الرسمية في محافظته .

المادة ٢١ - يقوم المحافظ بوظيفة الضابطة العدلية فيما يتعلق بالجرم المشهود كما هو منصوص عليه في قانون اصول المحاكمات الجزائية وله أن يخبر المدعى العام عن الجرائم غير المشهودة التي يتطلع عليها .

المادة ٢٢ - (أ) - توضع قوى الأمن بالمحافظة تحت تصرف المحافظ مباشرة من حيث قيامها بوظائفها وهي مكلفة بتنفيذ أوامره وفقاً للاحكام المنصوص عنها في القوانين والانظمة المرعية .

(ب) توزع قوى الامن العام في المحافظة وتحدث مخافرها وتلقى بالاتفاق مع المحافظ .

المادة ٢٣ - اذا رأى المحافظ أن قوى الامن العام الموجودة في محافظته غير كافية للمحافظة على الامن والسلامة العامة فله أن يطلب من وزير الداخلية الاتصال بوزارة الدفاع للاستعانة بالقوات المسلحة .

المادة ٢٤ - على المحافظ أن يتخذ فوراً جميع التدابير اللازمة لمقاومة الكوارث الطبيعية ومكافحتها على أن يخبر الجهات المختصة لاستكمال المقاومة والمكافحة .

المادة ٢٥ - (أ) - اذا وقع غصب بين على أية اموال منقولة أو غير منقولة أو على أية حقوق عينية ، للمحافظ أن يقرر إعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل الغصب وله عند وقوع اعتداء بين من شأنه ايجاد خلاف على الغلال أو من المحتمل أن يخل بالامن العام أن يتخذ التدابير اللازمة للمحافظة

عليها وأن يحاول إيصال كل ذي حق إلى حقه وإذا تعذر ذلك فيضعها أمانة لدى شخص ثالث دون أن يكون لذلك تأثير في الحكم الذي تصدره السلطات القضائية .

(ب) أن التعدي على حقوق الانتفاع بمياه الري الثابتة ولو بالتعامل يعد بمثابة الغصب البين .

(ج) يجب مراجعة الإدارة لإزالة الغصب البين أو الاعتداء خلال شهر من تاريخ حدوثهما وخلال ثلاثة أشهر من تاريخ حدوثهما للغائب عن المملكة والا خرج الاختلاف من اختصاص الإدارة .

(د) يبقى مفعول التدبير الإداري قائماً إلى أن يلغى أو يعدل بقرار من السلطة نفسها أو حين صدور قرار قطعي من السلطات القضائية التي تفصل بالنزاع .

المادة ٢٦ - يجوز للمحافظ أن يعطي رخصة لسحب الماء من الأنهار والسيول بعد موافقة الوزارات والدوائر المختصة على أن لا يخل ذلك بحقوق الآخرين من أصحاب الشأن .

المادة ٢٧ - للمحافظ اتخاذ قرارات إدارية تتعلق بالتموين المحلي ومراقبة الأسعار بالاتفاق مع الوزير المختص .

المادة ٢٨ - تعتبر الأمور التالية من الخدمات المحلية العامة في المحافظة التي للمحافظ صلاحية الإشراف عليها ورعايتها والعمل على تحقيقها بالاشتراك والتعاون مع السلطات والهيئات المختصة وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها .

(أ) فتح الطرق القروية التي تربط الأقضية والنواحي والقصبات بالقرى وتعبيدها وإصلاحها.

(ب) توفير المياه الصالحة للشرب في المدن والقرى بالتعاون مع المجالس البلدية والقروية والسلطات المختصة .

(ج) تنظيم المرافق العامة في المدن والقرى كالمراعى ومصادر المياه والبيادر والساحات العامة والمقابر وتخصيص الأراضي اللازمة لها ووضع القواعد التي تكفل حسن الانتفاع بها .

(د) تشجيع التعليم العام مكافحة الأمية وتأسيس المكتبات العامة .

(هـ) تجفيف المستنقعات وتوسيع الخدمات الصحية وإنشاء المستوصفات ودور العجزة واليتام والاحداث المشردين ومؤسسات الشؤون الاجتماعية الأخرى .

(و) تنظيم العمران في المدن والقرى وتعميم الكهرباء وتأمين الخدمات البريدية فيها .

(ز) إقامة الأسواق العامة وإجراء مسابقات لتشجيع الانتاج الصناعي والزراعي وإقامة معارض للصناعات المحلية والمنتجات الزراعية .

(ح) تنظيم شؤون الدفاع المدني واتخاذ ما يراه مناسباً من التدابير لتأمينه .

(ط) رعاية الأعمال الخيرية والرياضة الكشفية .

(ي) تنظيم استثمار الصيد البحري والبري تبعاً للمصلحة والظروف المحلية .

(ك) تنشيط إنشاء الغابات والتشجير وتنظيم انتفاع الأهالي من الحراج .

(ل) اتخاذ التدابير اللازمة لمقاومة الكوارث الطبيعية كالفيضانات والحريق والأوبئة والآفات والمجاعة ومكافحتها على أن يخبر الوزارة المختصة لاستكمال المقاومة والمكافحة بطرقها الفنية .

(م) حماية الآثار والعناية بالفنون الجميلة ومراقبة دور السينما والتهو والاماكن العامة .

(ن) وبوجه الاجمال جميع الشؤون التي انيطت بالحكام الاداريين بموجب أى قانون أو نظام معمول به وأية أمور أخرى يعتبرها مجلس الوزراء من الخدمات العامة .

المادة ٢٩ - يفوض المحافظ بعض الصلاحيات التي أناطتها القوانين والأنظمة بالوزراء وفقاً لأحكام المادة (٤) المعدلة من قانون الإدارة العامة رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ .

المادة ٣٠ - يضع المجلس التنفيذي في المحافظة مشروع موازنة المحافظة ويؤمن المحافظ إرساله إلى وزارة الداخلية قبل موعد النظر في الموازنة العامة بشهرين على الأقل لدراسته مع الوزارات والدوائر المختصة ودمجه مع الموازنة العامة للدولة بعد إقراره .

المادة ٣١ - بعد تصديق الموازنة تنقل الاعتمادات المخصصة للمحافظة إلى المحافظ لتنفيذها وفق قرارات المجلس التنفيذي .

المادة ٣٢ - تقوم دوائر الدولة في المحافظات بتنفيذ مشاريع الموازنة وبندوها تحت إشراف المحافظ .

المادة ٣٣ - المحافظ أمر الصرف للنفقات المخصصة للمحافظة .

المادة ٣٤ - تراعى الأحكام التالية عند تنفيذ بنود النفقات في الموازنة :

(١) أحكام قانون ديوان المحاسبة .

(ب) يقوم جهاز المالية بأعمال القبض والصرف
حساب المحافظة وفق الانظمة المالية .

(ج) أمر الدفع هو مندوب وزارة المالية في
مركز المحافظة أو اللواء أو القضاء .

المجلس التنفيذي واختصاصه

المادة ٣٥ - يشكل في كل محافظة ولواء مجلس
تنفيذي وفق أحكام المادة (٦ فقرة ب) من هذا
النظام .

المادة ٣٦ - يجتمع المجلس التنفيذي برئاسة
المحافظ أو المتصرف وبناء على دعوتها في المكان
والزمان المعينين بالدعوة بحضور أكثرية
الاعضاء .

المادة ٣٧ - يتداول المحافظ أو المتصرف مع
المجلس المذكور في جميع الشؤون المتعلقة
بالمحافظة أو اللواء وخاصة الأمور المنصوص
عنها في المادة (١٢) والمادة (٢٨) والمادة (٥٦) من
هذا النظام والامور المقدمة من أي عضو من
الاعضاء ويتخذ بشأنها القرارات اللازمة .

المادة ٣٨ - على المحافظ أن يقوم بالإشراف
على تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي حسب
الأولوية التي يقدرها والإمكانات المتوفرة .

المجلس الاستشاري واختصاصه

المادة ٣٩ - (١) يشكل في كل محافظة
بتنسيب من المحافظ وموافقة وزير الداخلية
مجلس أهلي استشاري لا يزيد عدده على
خمس عشرة عضوا يراعى في تمثيله الهيئات
التالية كلما أمكن ذلك وتكون مدة العضوية فيها
ثلاث سنوات :

- ١ - النواب والاعيان في المحافظة
- ٢ - المجالس البلدية والقروية .
- ٣ - الغرف التجارية والصناعية والبنوك
- ٤ - الجمعيات والاندية .
- ٥ - المزارعون والجمعيات التعاونية .
- ٦ - ممثلون عن الاطباء والمهندسين
والحامين والعمال .

(ب) ويشترط في عضو المجلس الاستشاري
أن يكون :

- ١ - أتم الثلاثين من عمره .
- ٢ - اردنيا منذ خمس سنوات على الأقل

٣ - متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية

٤ - قاطناً في المحافظة أو اللواء أو القضاء

٥ - يحسن القراءة والكتابة .

٦ - غير محكوم بجناية أو جنحة شائنة

المادة ٤٠ - يجتمع المجلس برئاسة المحافظ على
دعوتها مرة كل شهرين على الأقل في المكان المعين
في الدعوة بحضور أكثرية الاعضاء ويجوز
للمحافظ أن يدعو أي موظف من موظفي
الحكومة في المحافظة أو اللواء أو القضاء لحضور
اجتماع المجلس للاشتراك في أبحاثه على أن
لا يكون له حق التصويت .

المادة ٤١ - يجوز صرف تعويضات للاعضاء
عن حضور الجلسات بالقدر الذي يقرره مجلس
الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية .

المادة ٤٢ - تقدم استقالة العضو الى المحافظة
فتسجل فوراً وتعتبر نهائية اذا لم يجر سحبها
خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسجيلها .

المادة ٤٣ - كل عضو يلاحق أمام القضاء
بجناية أو جنحة شائنة يعتبر مكفوف اليد الى
أن يصدر حكم ببراءته .

المادة ٤٤ - كل عضو دعى الى الاجتماع
وتخلف عن الحضور لثلاث جلسات متوالية
بدون سبب مشروع يعتبر مستقلاً ويعلن
فقط بقرار بطلان عضويته ويكون هذا القرار
قابلاً للاعتراض امام المجلس التنفيذي للمحافظة
خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه ويكون
قرار المجلس بشأنه قطعياً .

المادة ٤٥ - اذا شغل مقعد عضولاًى سبب
يعين من يخلفه بتنسيب من المحافظ وموافقة
وزير الداخلية .

المادة ٤٦ - يتداول المحافظ مع المجلس
المذكور في جميع الشؤون المتعلقة بالمحافظة
ويتخذ بشأنها التوصيات اللازمة .

المادة ٤٧ - يجوز للمجلس الاطلاع على مشروع
موازنة المحافظة المنصوص عنها في المادة (٣٠)
قبل اقرارها من المجلس التنفيذي ويبدى رايه
فيها بصورة استشارية .

المادة ٤٨ - تتخذ قرارات المجلس بأكثرية
أصوات الحاضرين ويكون لرئيس المجلس صوت
مرجح عند تساوى الاصوات وتعتبر قرارات
المجلس تواسى للجهات المختصة ويتولى المحافظ
تبليغها الى تلك الجهات .

المادة ٤٩ - تعمل الجهات الرسمية على تنفيذ
تواصى المجالس الاستشارية والعمل بمقتضاها

وإذا تعذر ذلك تبلغ المجلس بواسطة المحافظة الأسباب التي تحول دون تنفيذ تلك التواصي .

المادة ٥٠ - تدون قرارات المجلس تباعاً في سجل يوقع عليه الرئيس أو الأعضاء والحاضرون ثم تحال لديوان المحافظة لتنفيذها .

المتصرف واختصاصه

المادة ٥١ - (١) - يتألف جهاز المتصرفية من المتصرف والعدد اللازم من الموظفين الإداريين ومجلس تنفيذي .

(ب) يتألف المجلس التنفيذي من المتصرف رئيساً وعضوية مساعد المتصرف وقائد المنطقة ورؤساء الدوائر الأخرى باستثناء المحاكم .

المادة ٥٢ - المتصرف هو ممثل السلطة التنفيذية ورئيس الإدارة العامة وأكبر موظف في لوائه ويتقدم جميع موظفي اللواء مهما كانت مراتبهم والسلوك الذي ينتمون إليه وهو مسئول عن الإدارة العامة فيه ويشرف على تنفيذ القوانين والأنظمة ويقوم بجميع الوظائف التي تخوله إياها القوانين والأنظمة ويحافظ على حقوق الدولة والمواطنين وينفذ جميع تعليمات المحافظ وهو ملزم بمراجعة المحافظ في أمور اللواء الهامة ولا سيما ما يتعلق منها بالأمن والنظام وعلى موظفي سائر الدوائر أن يقدموا إلى المتصرف جميع البيانات المفيدة وكل ما من شأنه تسهيل مهمته .

المادة ٥٣ - يستأذن المتصرف المحافظ عند مغادرته مركز عمله

المادة ٥٤ - يخصص للمتصرف علاوة بدل تمثيل ويؤمن له سيارة حكومية على نفقة الدولة بموجب تعليمات يقرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية .

المادة ٥٥ - إذا شغرت وظيفة المتصرف لسبب من الأسباب يعهد وزير الداخلية بأعماله بالوكالة مؤقتاً إلى أعلى الحكام الإداريين درجة في اللواء أو قائد المنطقة ويجوز للمحافظ إذا تغيب المتصرف عن مركز اللواء مدة لا تتجاوز الشهر أن ينتدب أحد الحكام الإداريين في المحافظة أو قائد المنطقة ليقوم بوظيفته بموافقة وزير الداخلية .

المادة ٥٦ - ينشط بالمتصرف تحقيق الأمور التالية :

(١) تطبيق قواعد الحريات العامة وصونها في حدود القوانين والأنظمة المرعية .

(ب) حفظ الاخلاق العامة والأمن العام والصحة العامة والراحة العامة في اللواء وصيانة الحقوق والسلامة الشخصية وتحقيق العدل في حدود استقلال القضاء .

(ج) تهيئة الأسباب التي تؤدي إلى الرقي الاقتصادي والعمراني والاجتماعي في اللواء ونشر العلم والمعارف والرقي الفكري والاخلاقي وتحقيق الألفة والائمان بين جميع أبناء الوطن ومكافحة الأمية وتشجيع الرياضة .

(د) تنشيط البلديات والمجالس القروية وإدارتها إدارة حسنة .

المادة ٥٧ - يقوم المتصرف بإبلاغ جميع القوانين والأنظمة والتعليمات والبلاغات المختلفة التي تصدرها الوزارات أو المحافظ إلى مختلف الدوائر الموجودة بلوائه .

المادة ٥٨ - على المتصرف أن يقدم إلى المحافظ تقارير معللة مشفوعة برأيه كل شهرين تتعلق بالأحوال العامة في لوائه وباحتياجات الأهالي ورغائبهم والإصلاحات وطرق تحقيقها وحالة السجون الموجودة في لوائه والحوادث الهامة التي تقع في لوائه بالإضافة إلى التقارير التي تستوجبها الظروف الخاصة .

المادة ٥٩ - (أ) تكون دوائر اللواء تحت إشراف المتصرف مباشرة باستثناء المحاكم .

(ب) على موظفي اللواء أن يتقيدوا بتعليمات المتصرف وأن يبدوا ملاحظاتهم عليها إذا اعتقدوا أن فيها مخالفة لأحكام القانون أو النظم .

(ج) للمتصرف أن يقترح على المحافظ نقل أي موظف من لوائه إذا اقتنع أن وجوده لم يعد يتلائم مع المصلحة العامة ، وله أن يقترح على المحافظ للتوصية باتخاذ ما يراه من عقوبات بحق موظفي لوائه وعلى المراجع المختصة أخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار إذا أيد المحافظ ذلك .

المادة ٦٠ - جميع رؤساء الدوائر ما عدا قضاة المحاكم في مركز اللواء وملحقاته مسؤولون أمام المتصرف عن دوامهم ودوام موظفي دوائرهم على العمل ، وعلى المتصرف أن ينسب فرض العقوبات اللازمة بحق الموظفين بواسطة المحافظ ولا يجوز لرؤساء الدوائر مغادرة مركز اللواء إلا بعلم المتصرف .

المادة ٦١ - يترتب على جميع موظفي الدولة بما فيهم المفتشون الذين يفدون إلى اللواء بمهمة رسمية أن يتصلوا بالمتصرف لإطلاعه على المهمة التي

قدموا من اجلها وارسل تقارير الى المتصرف عنها اذا كان الامر يتعلق باللواء .

المادة ٦٢ - يحق للمتصرف ان يفتش على الدوائر والسجون والمؤسسات العامة الرسمية وشبه الرسمية في اللواء باستثناء المحاكم .

المادة ٦٣ - يقوم المتصرف بوظيفة الضابطة العدلية فيما يتعلق بالجرم المشهود كما هو منصوص عليه في قانون اصول المحاكمات الجزائية وله ان يأمر باجراء التحقيق في الجرم غير المشهود عند الاقتضاء .

المادة ٦٤ - توضع قوى الامن العام في اللواء تحت تصرف المتصرف مباشرة من حيث قيامها بوظائفها وتكون مكلفة بتنفيذ اوامره وفقا للاحكام المنصوص عنها في القوانين والأنظمة المرعية .

المادة ٦٥ - للمتصرف في الاحوال المنصوص عنها في المادة (٢٣) من هذا النظام ان يتخذ التدابير الاولى لحفظ النظام ويقدم اقتراحاته للمحافظ لكي يتخذ التدابير المناسبة .

المادة ٦٦ - على المتصرف ان يتخذ فوراً جميع التدابير اللازمة لمقاومة الكوارث الطبيعية كالفيضانات والحريق والأوبئة والآفات ومكافحتها على ان يخبر الوزارة المختصة لاستكمال المقاومة والمكافحة بطرقها الفنية .

المادة ٦٧ - (١) اذا وقع غصب بين على اموال منقولة او غير منقولة او على انة حقوق عينية فللمتصرف ان يقرر إعادة الحالة الراهنة الى ما كانت عليه قبل الغصب وله عند وقوع اعتداء بين من شأنه ايجاد خلاف عام على الغلال او من المحتمل ان يخل بالامن العام ان يتخذ التدابير اللازمة للمحافظة عليها وأن يحاول ايصال كل ذي حق الى حقه واذا تعذر ذلك فيضعها امانة لدى شخص ثالث دون ان يكون لذلك في الحاليتين تأثير في الحكم الذي تصدره السلطات القضائية .

(ب) ان التعدي على حقوق الانتفاع بمياه الري الثابتة ولو بالتعامل يعد بمشابة الغصب البين .

(ج) يجب مراجعة الادارة لازالة الغصب او الاعتداء خلال شهر من تاريخ حدوثهما وخلال ثلاثة اشهر من تاريخ حدوثهما للغائب عن الاراضي الاردنية والا خرج الخلاف عن اختصاص الادارة .

(د) يبقى مفعول التدبير الاداري قائما الى

ان يلغى او يعدل بقرار معلل من السلطة نفسها او لحين صدور قرار قطعي من السلطات القضائية التي تفصل بأصل النزاع .

(هـ) يحق للمتضرر الطعن بالتدبير الاداري لدى المحافظ .

المادة ٦٨ - يجوز للمتصرف ان يعطي رخصة لسحب الماء من الانهار والسيول بعد سوافقه الوزارات والدوائر المختصة على ان لا يخل ذلك بحقوق الآخرين من اصحاب الشأن .

المادة ٦٩ - للمتصرف اتخاذ قرارات ادارية تتعلق بالتموين المحلي ومراقبة الاسعار بالاتفاق مع الوزير المختص .

المادة ٧٠ - تعتبر الامور التالية من الخدمات المحلية العامة في اللواء التي للمتصرف صلاحية الاشراف عليها ورعايتها وانعمل على تحقيقها بالاشتراك والتعاون مع السلطات والهيئات المختصة وفقا للقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها :

(ا) فتح الطرق الريفية التي تربط الاقضية والنواحي والقصبات بالقرى وتعيدها واصلاحها.

(ب) توفير المياه نصالحة للشرب في المدن والقرى بالتعاون مع المجالس البلدية والقروية

(ج) تنظيم المرافق العامة في المدن والقرى كالمرامى ومصادر المياه وبيادر والساحات العامة والمقابر وتخصيص اراضي اللازمة لها ووضع القواعد التي تكفل حسن الانتفاع بها .

(د) تشجيع التعليم العام ومكافحة الامية وتأسيس المكتبات العامة .

(هـ) توسيع الخدمات الصحية المجانية وانشاء المستودعات ودور المعجزة والايام والاحداث المشردين ومؤسسات الشئون الاجتماعية الاخرى وتجفيف المستنقعات .

(و) تنظيم العمران في المدن والقرى وتعميم الكهرباء وتأمين الخدمات البريدية فيها .

(ز) اقامة الاسواق العامة واجراء مسابقات لتشجيع الانتاج الصناعي والزراعي واقامة معارض للصناعات المحلية والمنتجات الزراعية ومراقبة الاسعار .

(ح) تنظيم شئون الدفاع المدني واتخاذ ما يراه مناسباً من التدابير لتأمينه .

(ط) رعاية الاعمال الخيرية والرياضية والكشفية .

(ي) تنظيم استثمار الصيد البحري والبري تبعاً للمصلحة والظروف المحلية .

(ك) تنشيط انشاء الغابات والتشجير وتنظيم انتفاع الاهالي من الحراج .

(ل) اتخاذ التدابير اللازمة لمقاومة الكوارث الطبيعية كالفيضان والحريق والابوثة والآفات والمجاعة ومكافحتها على ان يخبر الوزارة المختصة لاستكمال المقاومة والمكافحة بطريقتها الفنية .

(م) حماية الآثار والعناية بالفنون الجميلة ومراقبة دور السينما واللهو والاماكن العامة .

(ن) وبوجه الاجمال جميع الشئون التي انيطت بالحكام الاداريين بموجب أى قانون أو نظام معمول به وأية أمور أخرى يعتبرها مجلس الوزراء من الخدمات العامة .

مدير القضاء واختصاصه

المادة ٧١ - مدير القضاء هو ممثل السلطة التنفيذية واكبر موظف في القضاء ويتقدم جميع موظفي القضاء مهما كانت مراتبهم والسلوك الذي ينتمون اليه وهو مسئول عن الادارة العامة في قضائه ويشرف على تنفيذ القوانين والأنظمة ويقوم بجميع الوظائف التي تخوله اياها ويحافظ على حقوق الدولة والمواطنين وينفذ جميع تعليمات المحافظ والمتصرف، وهو ملزم بمراجعة المحافظ والمتصرف في أمور القضاء الهامة ولا سيما ما يتعلق منها بالامن والنظام العام وعلى موظفي سائر الدوائر في القضاء ان يقدموا الى مدير القضاء جميع البيانات المفيدة وكل ما من شأنه تسهيل مهمته .

المادة ٧٢ - في حال شغور وظيفة مدير القضاء أو غيابه -بالاجازة- ينتدب المحافظ من يقوم مقامه بعد موافقة وزير الداخلية .

المادة ٧٣ - لا يجوز لمدير القضاء مغادرة منطقة عمله الا بعد الاستئذان من المحافظ أو المتصرف حسب ارتباطه .

المادة ٧٤ (١) تخضع جميع الدوائر الموجودة في القضاء لاشراف مدير القضاء وتفتيشه ويستثنى من ذلك المحاكم فانها لا تخضع لتفتيشه ولا يجوز لرؤساء الدوائر وموظفيها مغادرة مراكزهم الا بعلم مدير القضاء .

(ب) جميع موظفي القضاء بمختلف مراتبهم ما عدا قضاة المحاكم مسئولون تجاه مدير

القضاء عن دواهم وله ان يقترح على المحافظ أو المتصرف عقوبتهم .

المادة ٧٥ - يقوم مدير القضاء كل شهرين بجولة تفتيشية في أنحاء القضاء على ان لا تزيد مدة كل جولة عن اسبوع وتعين مدتها وتاريخ المباشرة بها بالاتفاق مع المحافظ أو المتصرف ذلك عدا الجولات التي تقتضيها ظروف طارئة ويقدم الى المحافظ أو المتصرف تقريراً مفصلاً بنتائج كل جولة مشفوعاً برأيه .

المادة ٧٦ - يدعو مدير القضاء مديري النواحي التابعين له ورؤساء المجالس البلدية والقروية الى اجتماع يعقد برئاسته مرة واحدة كل شهرين وكلما قضت الحالة بذلك لبحث معهم شئون نواحيهم ويستمع الى آرائهم بشأن الاصلاحات الضرورية .

المادة ٧٧ - لمدير القضاء ان يقترح معاقبة جميع موظفي القضاء المقصرين في شئون وظائفهم عدا القضاة .

المادة ٧٨ - مدير القضاء مسئول عن النظام العام في المنطقة وهو يمارس وظيفته المتعلقة بالضابطة العدلية فيما يتعلق بالجرائم المشهودة وفق الاحكام الواردة في قانون اصول المحاكمات الجزائية ويأمر باجراء التحقيقات في الجرائم غير المشهودة عند الاقتضاء .

المادة ٧٩ - قوى الامن العام في القضاء مرتبطة بمدير القضاء ومكلفة بتنفيذ أوامره وفقاً للاحكام المنصوص عنها في القوانين والانظمة المرعية .

المادة ٨٠ - لمدير القضاء ان يراقب تنفيذ احكام قانون السجون والانظمة الصادرة بمقتضاه وأن يقتضها بنفسه وأن يطلب القيام بالاصلاحات اللازمة لها من مرجعه .

المادة ٨١ - لمدير القضاء في الاحوال المنصوص عليها في المادة (٢٢) من هذا النظام ان يتخذ التدابير الاولى لحفظ النظام ويقدم اقتراحاته مع التحقيقات الجارية الى المحافظ أو المتصرف لكي يتخذ القرار المناسب .

المادة ٨٢ - على مدير القضاء ان يؤازر مراقبي الضرائب والرسوم وأن يسهر على جباية الضرائب وهو مسئول عن سرعة اعمال الجباية .

المادة ٨٣ - يمارس مدير القضاء اختصاصاته فيما يتعلق بادارة القرى والبلديات وفق احكام قانون ادارة القرى وقانون المخاتير في المدن وقانون البلديات وبوجه عام مختلف الوظائف

والمهام المنوطة به بموجب القوانين والانظمة المرعية .

المادة ٨٤ - على مفتشى الدولة وموظفيها اللذين يقدون الى القضاء بمهام رسمية أن يتصلوا بمدير القضاء قبل مباشرتهم العمل وأن يطلعوه على مهمتهم .

مدير الناحية واختصاصه

المادة ٨٥ - الناحية وحدة إدارية تابعة للمحافظة أو اللواء أو القضاء .

المادة ٨٦ - (١) مدير الناحية هو ممثل السلطات التنفيذية ورئيس الإدارة العامة وهو أكبر موظف في ناحيته وعليه أن يؤمن نشر القوانين والانظمة فيها وأن يمارس الاختصاصات والسلطات التي تخوله اياها القوانين والانظمة المرعية وعلى أى موظف من موظفى الدولة يذهب بمهمة أو تفتيش الى ناحية ما أن يتصل بمديرها .

(ب) يخبر مدير الناحية المرجع الإدارى المرتبط به مباشرة فيما يتعلق بشئون الناحية وينفذ الاوامر التي يتلقاها منه .

المادة ٨٧ - لا يجوز لمديرى النواحي مفادرة مناطق عملهم الا بعد الاستئذان من المرجع الإدارى المرتبطين به مباشرة ولا يجوز لموظفى الناحية مفادرة مراكزهم الا بعلم المدير .

المادة ٨٨ - على موظفى الناحية باستثناء القضاة تنفيذ الاوامر التي تصدر عن المدير فيما يتعلق بتأمين المصلحة العامة وفقا للقوانين والانظمة المرعية وله حق مراقبة دوام موظفى الناحية واقتراح العقوبات بحق الخالفين لمرجه

المادة ٨٩ - يستمع مدير الناحية فى طلبات الاهلين وشكاواهم ويقوم باجراءالمقتضى بشأنها .

المادة ٩٠ - يقوم مدير الناحية بوظيفة الضابطة العدلية فيما يتعلق بالجرائم المشهودة وفقا لاحكام قانون اصول المحاكمات الجزائية ويأمر بالتحقيقات فى الجرائم غير المشهودة عند الاقتضاء .

المادة ٩١ - مدير الناحية مسئول عن حفظ النظام والامن والصحة العامة فى الناحية وتكون قوى الامن العام الموجودة فى ناحية تحت امرته وهى مكلفة بتنفيذ الاوامر الإدارية التي يوجهها اليها تحت طائلة العقوبات المنصوص عنها فى القوانين النافذة .

المادة ٩٢ - يقوم مدير الناحية بمراقبة القرى الكائنة فى الناحية وتفتيشها وفقا لاحكام القانون .

المادة ٩٣ - يراقب المدير مخاطر القرى ويتحرى الارض المملوكة وسائر اراضى املاك الدولة والاملاك العامة ويبعث الى المرجع الإدارى المختص بكل المعلومات التي ترد اليه ويساعد مأمورى المالية فى جباية الضرائب .

المادة ٩٤ - يدعو المدير مرة واحدة فى الشهر مخاتير القرى الى اجتماع يعقده برئاسته لدرس المسائل المتعلقة بالناحية لا سيما ما كان متعلقا منها بتقدم القرى صحيا واجتماعيا ويرسل تقارير عن ذلك بنفسه مشفوعة باقتراحاته وعلى المدير مرة كل ستة اشهر على الأقل ان يدعو الى هذا الاجتماع طبيب الناحية ورئيس المخفر ومأمور الزراعة ومدير المدرسة ومعلميها وعليهم ان لا يتخلفوا عن هذه الاجتماعات .

المادة ٩٥ - على المدير ان يقوم بجولات تفتيشية فى ناحيته للاشراف على شؤونها ويقدم الى السلطات التابع لها تقريراً عن نتيجة جولاته مع بيان رأيه .

المادة ٩٦ - يجوز لوزير الداخلية اصدار تعليمات بين الحين والآخر لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٩٧ - يلغى كل حكم من احكام أى نظام سابق الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

المادة ٩٨ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا النظام .

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ
١٩٧٢/١٢/٣

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٢ (١)

نظام التقسيمات الإدارية

صادر بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام التقسيمات الإدارية لسنة ١٩٧٢) ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تقسم المملكة الأردنية الهاشمية للمقاصد الإدارية إلى المحافظات التالية :

- ١ - محافظة العاصمة ومركزها مدينة عمان
- ٢ - محافظة القدس ومركزها مدينة القدس
- ٣ - محافظة أربد ومركزها مدينة أربد
- ٤ - محافظة نابلس ومركزها مدينة نابلس
- ٥ - محافظة الخليل ومركزها مدينة الخليل
- ٦ - محافظة البلقاء ومركزها مدينة السلط
- ٧ - محافظة الكرك ومركزها مدينة الكرك
- ٨ - محافظة معان ومركزها مدينة معان

المادة ٣ - تتألف المحافظات من الوية واقضية ونواح وقرى وعشائر كما هو مبين في الجداول الملحق بهذا النظام .

المادة ٤ - يعين لكل من المحافظات والألوية والنواحي حاكم لإدارة شؤونها الإدارية ويسمى :

حاكم المحافظة	محافظ
وحاكم اللواء	متصرفا
وحاكم القضاء	مدير قضاء
وحاكم الناحية	مدير ناحية

ويعملون جميعا تحت إشراف وزير الداخلية وفقا للقوانين والأنظمة المرعية وما يصدر اليهم من التعليمات .

المادة ٥ - يلغى نظام التقسيمات الإدارية رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ وما طرأ عليه من تعديلات .

١٩٧٢/١٢/٣

الجدول رقم (١)

محافظة العاصمة

١ - (١) (٢) - محافظة عمان ، وتتألف من المدن والقرى والعشائر التالية :

- ١ - عمان
- ٢ - طبربور
- ٣ - أم قصير والمقابلين
- ٤ - القويسمة
- ٥ - عرجان
- ٦ - النويجيس
- ٧ - عطل الرصيفة باستثناء حوض رقم (٤)
- ٨ - الجويذة
- ٩ - خريبة السوق وجاوا
- ١٠ - الياودة
- ١١ - أم الكندم
- ١٢ - أبو علندا
- ١٣ - قرية نافع
- ١٤ - الرشيدية (زربى سابقا)
- ١٥ - صويلح
- ١٦ - الجبيهة
- ١٧ - الحمر
- ١٨ - خلدا
- ١٩ - تلاع العلي
- ٢٠ - أم زويتينة
- ٢١ - ياجوز
- ٢٢ - عبدون
- ٢٣ - الخزنة
- ٢٤ - رجم الخرابشة
- ٢٥ - ابركة
- ٢٦ - الصالحية
- ٢٧ - الطيبة
- ٢٨ - الناصرية
- ٢٩ - شفا بدران
- ٣٠ - زينات الربوع

(ب) (٣) - ناحية ناعور ، ومركزها ناعور ، وتتألف من القرى والعشائر التالية :

- ١ - ناعور
- ٢ - أم السماق - ناعور
- ٣ - البنيات
- ٤ - بصة ناعور
- ٥ - العامرة
- ٦ - اذبيان
- ٧ - عرقوب أبو الرحيل

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٣٩٧ في ١٩٧٢/١٢/٣١ .

(٢) معدلة بالنظام رقم (٧٢) لسنة ١٩٧٤ . الجريدة الرسمية العدد ٢٥١٠ في ١٩٧٤/٩/١ .

٤ - الشمد	٨ - أبو نقلة
٥ - الزعفران	٩ - العدسية
٦ - أم الوليد	١٠ - المنشية
٧ - صوفة	١١ - قرية تركي
٨ - زويزة	١٢ - زيود وسيل حسان
٩ - منجا	١٣ - بلعاس
١٠ - طور الحشاش	١٤ - الروضة
١١ - جميل	(ج) ناحية سحاب ، ومركزها سحاب ،
١٢ - ثريا	وتتألف من القرى والعشائر التالية : -
١٣ - ضيعة	١ - سحاب
١٤ - المنطقة الصحراوية المحصورة بين خطي العرض ٧٨ ، ١٧٠ حتى نهاية الحدود الأردنية	٢ - مشيرفة الرقاد
١٥ - أم قصر	٣ - الرجيب
١٦ - جلول	٤ - زملة العليا
١٧ - اللبن	٥ - الخشافية
١٨ - زينب	٦ - أبو الحبات
١٩ - أرينبة الشرقية	٧ - الرمضان
٢٠ - دليلة المطيرت	٨ - المناخر
٢١ - الهريج	٩ - قعفور
٢٢ - زباير الطوال	١٠ - الماضولة
٢٣ - الزيتولة	(د) ناحية الموقر ، ومركزها الموقر ، وتتألف من القرى والعشائر التالية : -
٢٤ - أم الرصاص	١ - الموقر
٢٥ - مشيرفة سلبط	٢ - مغاير مهنا
٢٦ - سالية	٣ - الفصيلية
٢٧ - زباير الدريبي	٤ - ذهبية الدهام
٢٨ - الفبية	٥ - رجم الشامى الغربى
٢٩ - الخضراء	٦ - رجم الشامى الشرقى
٣٠ - الهري	٧ - العمرى
٣١ - أرينبة الغربية	٨ - مشاش
٣٢ - نخل	٩ - المطلة
٣٣ - حوارة	١٠ - أم بطمة (النفيرة سابقا)
٣٤ - أم رمانة	١١ - الذهبية الغربية
٣٥ - القسطل	١٢ - الذهبية الشرقية
٣٦ - قرية عليان	١٣ - منشية القضاة
٣٧ - الباهون	١٤ - اليتيمة
٣٨ - مزير عليا	١٥ - البويضة
٣٩ - الرامة	١٦ - غزالة
٤٠ - قرية سالم	١٧ - المطبة
٤١ - القنيطرة	١٨ - الزميلات
٤٢ - الحمام	١٩ - السومرية
٤٣ - أبو حلييفة	(هـ) ناحية الجيزة ، ومركزها الجيزة ،
٤٤ - المسيطة	وتتألف من القرى والعشائر التالية : -
٤٥ - زباير الكنيعان	١ - الجيزة
٤٦ - الناصرية	٢ - أم العمد
	٣ - الطنيب

(و) - قضاء وادي السير ، ومركزه وادي السير ، ويتألف من القرى والعشائر التالية :

- ١ - وادي السير
- ٢ - البصة
- ٣ - عراق الامير
- ٤ - زبدة
- ٥ - الرباحية
- ٦ - بلال
- ٧ - الفروس
- ٨ - أم الاسود
- ٩ - الحديب
- ١٠ - أبو الملح
- ١١ - السويصة
- ١٢ - نعيم
- ١٣ - أبو السوس
- ١٤ - دابوق
- ١٥ - أم السماق / النعيمات
- ١٦ - البحاث
- ١٧ - وادي الشتاء
- ١٨ - أم عبهرة
- ١٩ - اللمانية
- ٢٠ - الطبقة
- ٢١ - الرجاجة
- ٢٢ - الدبة
- ٢٣ - الثغرة
- ٢٤ - مرج الحمام / أم عريقات
- ٢٥ - الدير / أبو البطايح
- ٢٦ - أم فروة

٢ - (أ) لواء الزرقاء ، ومركزه الزرقاء ، ويتألف من المدن والقرى والعشائر التالية :

- ١ - الزرقاء
- ٢ - السخنة
- ٣ - جريبا
- ٤ - الرصيفة
- ٥ - خو
- ٦ - الرحيل
- ٧ - أبو الزيغان
- ٨ - خربة البتراوي
- ٩ - سايج الذياب
- ١٠ - جناعة الزرقاء
- ١١ - عطل الزرقاء والرصيفة
- ١٢ - عوجان
- ١٣ - أم صويونة
- ١٤ - غريسة

- ١٥ - الطافح
- ١٦ - رأس العين
- ١٧ - الهاشمية
- ١٨ - الضليل
- ١٩ - أم الصليح
- ٢٠ - دوقرة وعين النمرة
- ٢١ - قصر الحلابات

(ب) - ناحية الازرق ، ومركزها الازرق ، وتتألف من القرى والعشائر التالية :

- ١ - الازرق الشمالي
- ٢ - الازرق الجنوبي
- ٣ - العين البيضاء
- ٤ - أم المسائل

(ج) - (١) - ناحية بيرين ، ومركزها بيرين ، وتتألف من القرى والعشائر التالية :

- ١ - بيرين
- ٢ - مرجب
- ٣ - أم رمانة
- ٤ - رجم الشوك
- ٥ - صروت
- ٦ - المسرة الشرقية
- ٧ - الكمشة
- ٨ - العالوك
- ٩ - العتبة
- ١٠ - طواحين العدوان
- ١١ - المسرة الغربية

٣ - (أ) - (٢) - لواء مادبا ، ومركزه مادبا ، ويتألف من المدن والقرى والعشائر التالية :

- ١ - مادبا
- ٢ - العال
- ٣ - السامك
- ٤ - جربة
- ٥ - كفير الوحيان
- ٦ - المصلوبية
- ٧ - مريجمة أبو شخنب
- ٨ - غرناطة
- ٩ - حسيان
- ١٠ - أم البساتين
- ١١ - ماسوح
- ١٢ - المشقر
- ١٣ - كفير أبو سريوط (كفير الوحيان الشرقي سابقا)
- ١٤ - حنيئا
- ١٥ - ماعين

الجدول رقم (٢)
محافظة القدس

١ - (١) محافظة القدس ، وتتألف من المدن والقرى والعشائر التالية :

- ١ - القدس
- ٢ - أبو ديس
- ٣ - بدو
- ٤ - بيت اجزرا
- ٥ - بيت عنان
- ٦ - بيت اكسا
- ٧ - بيت حنينا
- ٨ - بيت دقو
- ٩ - بيت سوريك
- ١٠ - بير نبالا
- ١١ - جبع
- ١٢ - الجديرة
- ١٣ - الجيب
- ١٤ - حزما
- ١٥ - رافات
- ١٦ - الرام
- ١٧ - سلوان
- ١٨ - شعفاط
- ١٩ - صور باهر وام طوبا
- ٢٠ - الطور
- ٢١ - عناتا
- ٢٢ - العيزرية
- ٢٣ - العيسوية
- ٢٤ - القبية
- ٢٥ - قسطنه
- ٢٦ - قلندية
- ٢٧ - كفر عقب
- ٢٨ - مخماس
- ٢٩ - النبي صموئيل
- ٣٠ - عرب السواخرة
- ٣١ - الخان الاحمر
- ٣٢ - قالونا
- ٣٣ - لفتا
- ٣٤ - خارج سور مدينة القدس
- ٣٥ - نيفي يعقوب
- ٣٦ - عطاروت

(ب) - قضاء اريحا ، ومركزه اريحا ، وتتألف من القرى والعشائر التالية :

- ١ - اريحا
- ٢ - الديوك
- ٣ - العوجاء وعرب السعايده وعرب العرينات وعرب الكمابنة

١٦ - سطحية

١٧ - أم البرك

١٨ - مريجمة بن حامد

١٩ - المنصورة

٢٠ - العريش

٢١ - مريجمة الفلاحات

٢٢ - حوية البلاونة

٢٣ - كفر السيوف

٢٤ - اليسرى الجديدة

(ب) - ناحية ذيبان ، ومركزها ذيبان ، وتتألف من القرى والعشائر التالية :

- ١ - ذيبان
- ٢ - وادي الوالة
- ٣ - العالية
- ٤ - الذهبية
- ٥ - المثلثة
- ٦ - برزة
- ٧ - عموريا
- ٨ - الكوم
- ٩ - أم شجيرہ الشرقية
- ١٠ - رجم سليم
- ١١ - القبية
- ١٢ - مقعد بن نصر الله
- ١٣ - عقربا
- ١٤ - لب
- ١٥ - ديلة الحمايده
- ١٦ - مليح
- ١٧ - عطروز
- ١٨ - مكاور
- ١٩ - الدير
- ٢٠ - القريات
- ٢١ - الجديدة
- ٢٢ - قهقهة
- ٢٣ - عراعر
- ٢٤ - فلحة
- ٢٥ - أم شجيرہ الغربية
- ٢٦ - الشقيق
- ٢٧ - المشرقة
- ٢٨ - المنشية
- ٢٩ - الحياض
- ٣٠ - البقيع

- ٤ - النويمة
٥ - عرب النصيرات
٦ - عقبة جبر
(ج) - قضاء بيت لحم ، ومركزه بيت لحم ، ويتألف من القرى والعشائر التالية :
١ - بيت لحم
٢ - ارطاس
٣ - بيت جالا
٤ - بدير
٥ - بيت ساحور
٦ - بيت صفا
٧ - بيت فجار
٨ - حوسان
٩ - الخضر
١٠ - شرفات
١١ - نخالين
١٢ - وادي فوكين
الوحدات العشائرية
١٣ - عرب بني عبيد
١٤ - عرب التعامره
١٥ - عرب الرشايده
٢ - (١) - لواء رام الله ، ومركزه رام الله ، ويتألف من المدن والقرى والعشائر التالية :
١ - رام الله
٢ - أبو شخيدم
٣ - أبوقش
٤ - برهام
٥ - بيت سيرا
٦ - بيت عور التحتا
٧ - بيت عور الفوقا
٨ - بيت لقيا
٩ - بيت نوبا
١٠ - بيتونيا
١١ - بيتين
١٢ - دير زيت
١٣ - ترمسعيا
١٤ - الجانية
١٥ - جفنا
١٦ - جلجيلية
١٧ - جيبيا
١٨ - خربة أبو فلاح
١٩ - خربتا المصباح
٢٠ - دورا القرع
٢١ - دير ابريع
٢٢ - دير جرير
٢٣ - دير دبوان
٢٤ - رأس كركر
٢٥ - رمون
٢٦ - سردا
٢٧ - سلواد
٢٨ - سنجل
٢٩ - صفا
٣٠ - الطلبة
٣١ - الطيرة
٣٢ - عبوين
٣٣ - عطارة
٣٤ - عمواس
٣٥ - عين سينيا
٣٦ - عين عريك
٣٧ - عين قينيا
٣٨ - عين يبرود
٣٩ - كفر مالك
٤٠ - كفر نعمة
٤١ - كوبر
٤٢ - اللطرون (تتبع اداريا لعمواس)
٤٣ - المزرعة الشرقية
٤٤ - المزرعة القبلية
٤٥ - يالو
٤٦ - يبرود
٤٧ - البيرة
٤٨ - برثا
(ب) - ناحية النبي صالح ، ومركزها النبي صالح ، وتتألف من القرى والعشائر التالية :
١ - النبي صالح
٢ - أم صفا (كفر اشوع)
٣ - بيت ريما
٤ - بيتلو
٥ - جمالة
٦ - دير أبي مشعل
٧ - دير السودان
٨ - دير عمار
٩ - دير غسانة
١٠ - دير نظام
١١ - رنتيس
١٢ - عابود
١٣ - عجول
١٤ - عارورة
١٥ - قراوة بني زيد
١٦ - كفر عين
١٧ - اللين الغربي
١٨ - مزارع النوباني

(ج) ناحية دير قدس، ومركزها دير قدس،
وتتألف من القرى والعشائر التالية :

- ١ - دير قدس
- ٢ - بدرس
- ٣ - بلعين
- ٤ - خربتا بني حارث
- ٥ - شبتين
- ٦ - شقبا
- ٧ - قبية
- ٨ - المدية
- ٩ - نعلين

الجدول رقم (٣)

١ - (أ) محافظة إربد، وتتألف من المدن والقرى
والعشائر التالية :

- ١ - إربد
- ٢ - خرّجا
- ٣ - الخريبة
- ٤ - علعال
- ٥ - أبو اللوقس
- ٦ - القصفة
- ٧ - حربما
- ٨ - سما الروسان
- ٩ - كفر جابر
- ١٠ - البرز
- ١١ - بيت راس
- ١٢ - المغير
- ١٣ - مرو
- ١٤ - تقبل
- ١٥ - سال
- ١٦ - حكما
- ١٧ - بشرى
- ١٨ - الصريح
- ١٩ - حوارة
- ٢٠ - أيدون
- ٢١ - زبدة فركوح
- ٢٢ - ناطفه
- ٢٣ - كفر يوبا
- ٢٤ - سوم
- ٢٥ - ججين
- ٢٦ - زحر
- ٢٧ - جمحة
- ٢٨ - كفرعان
- ٢٩ - قميم
- ٣٠ - قم

- ٣١ - كفر رحتا
- ٣٢ - دوقرة
- ٣٣ - حوفا الوسطية
- ٣٤ - صيدور
- ٣٥ - كفر اسد
- ٣٦ - الخراج
- ٣٧ - الحصن
- ٣٨ - النعيمة
- ٣٩ - شطنا
- ٤٠ - كتم
- ٤١ - هام
- ٤٢ - أم الإبار
- ٤٣ - كير
- ٤٤ - تميرة
- ٤٥ - اصمرة
- ٤٦ - فوعرة
- ٤٧ - حور
- ٤٨ - الزوية
- ٤٩ - بيت يافا
- ٥٠ - أم الجدائل
- ٥١ - الخيرية
- ٥٢ - عزريت
- ٥٣ - السيلة
- ٥٤ - الوصفية (أ)

(ب) - ناحية الطيبة ، ومركزها الطيبة ،
وتتألف من القرى والعشائر التالية :

- ١ - الطيبة
- ٢ - صما
- ٣ - مندج
- ٤ - زبدة الوسطية
- ٥ - مخربا
- ٦ - دير السعنة
- ٧ - أيسر أبو على

(ج) ناحية المزار الشمالية ، ومركزها المزار
الشمالية ، وتتألف من القرى والعشائر
التالية :

- ١ - المزار الشمالية
- ٢ - دير يوسف
- ٣ - جحفية
- ٤ - حبكا
- ٥ - صمد
- ٦ - ارحابا
- ٧ - زوييا
- ٨ - عنبه
- ٩ - حوفا المزار

(د) قضاء الكورة ، ومركزه دير أبي سعيد ، ويتألف من القرى والعشائر التالية :

- ١ - دير أبي سعيد
- ٢ - كفر كينيا
- ٣ - سموع
- ٤ - زمال
- ٥ - الصوان
- ٦ - جنين الصفا
- ٧ - السمط
- ٨ - كفر الماء
- ٩ - أرخيم
- ١٠ - مرجبا
- ١١ - جفين
- ١٢ - تبنة
- ١٣ - الأشرفية
- ١٤ - أبو القين
- ١٥ - كفر راكب
- ١٦ - بيت ايدس
- ١٧ - جديتا
- ١٨ - كفر عوان
- ١٩ - كفر ايل
- ٢٠ - المظنطور
- ٢١ - طبقة فحل
- ٢٢ - خربة الحاوي
- ٢٣ - الرهوة
- ٢٤ - دير العسل
- ٢٥ - الرقة
- ٢٦ - اسكاين
- ٢٧ - البجلة

(هـ) قضاء بني كنانة ، ومركزه سمر ويتألف من القرى والعشائر التالية :

- ١ - ايدر
- ٢ - أم قيس
- ٣ - برشنا
- ٤ - حاتم
- ٥ - حبراص
- ٦ - حرنا
- ٧ - الرفيد
- ٨ - سحم
- ٩ - سمر
- ١٠ - عقربا
- ١١ - كفر سوم
- ١٢ - المخيبة الفوقا
- ١٣ - المخيبة التحتا
- ١٤ - ملكا
- ١٥ - المنصورة

١٦ - بيللا
١٧ - اليرموك
١٨ - مزيريب
٢ - (١) لواء جرش ، ومركزه جرش ، ويتألف من المدن والقرى والعشائر التالية :

- ١ - جرش
- ٢ - بيللا
- ٣ - قفقفا
- ٤ - كفرخل
- ٥ - جبا
- ٦ - خربة الشواهد
- ٧ - مقيلة
- ٨ - دير الليات
- ٩ - سوف
- ١٠ - الكنة
- ١١ - ريمون
- ١٢ - ساكب
- ١٣ - نحلة
- ١٤ - دبين
- ١٥ - الجزازة
- ١٦ - الحسنيات
- ١٧ - برما
- ١٨ - دير عجولون
- ١٩ - المحدل
- ٢٠ - النبي هود
- ٢١ - عنسه
- ٢٢ - المبارة
- ٢٣ - الكفير
- ٢٤ - أم قنطرة
- ٢٥ - خشبية
- ٢٦ - الحدادة
- ٢٧ - نجدة
- ٢٨ - المشيرة
- ٢٩ - جبة
- ٣٠ - المسطبة
- ٣١ - مرصع
- ٣٢ - الرشايذة
- ٣٣ - مصفور
- ٣٤ - الحجر
- ٣٥ - أم الزيتون
- ٣٦ - الجيارات
- ٣٧ - زقريط
- ٣٨ - المنط
- ٣٩ - ظهر السرو
- ٤٠ - سلحوق

٤١ - جملة	٣٦ - هويشان
٤٢ - عمامة	٣٧ - رحاب
٤٣ - الرياشي	٣٨ - حميد
٤٤ - تلعة الرز	٣٩ - الكرم
٤٥ - الرحمانية	٤٠ - البويضة الشرقية (الحوامده)
٤٦ - أم خروبة	٤١ - أبو الموصي
٣ - (أ) (١) لواء المفرق ، ومركزه المفرق ، ويتألف من المدن و القرى والعشائر التالية :	٤٢ - الدقصة
١ - المفرق	٤٣ - الصهاة
٢ - عمرة وعميرة	٤٤ - ثغرة الجب
٣ - روضة أم الجمال	٤٥ - رجم سبع الشمالى
٤ - أم الجمال	٤٦ - طيب اسم
٥ - الزعترى	٤٧ - حيان المشرف
٦ - المبروكة	٤٨ - عين
٧ - المفردات	٤٩ - العمرية
٨ - حويجة	٥٠ - المنصورة
٩ - الزبيدية	٥١ - المشرف
١٠ - الكوم الأحمر	٥٢ - روضة الرويعي
١١ - رسم الحصان	٥٣ - النهضة
١٢ - الخالدية الجديدة (الغربية)	٥٤ - المباعج
١٣ - الخالدية الشرقية	٥٥ - أم السرب
١٤ - منشية بنى حسن	(ب) ناحية بلعما ، ومركزها بلعما ، وتتألف من القرى والعشائر التالية :
١٥ - رجم السبع	١ - بلعما
١٦ - أم النعام الشرقية	٢ - الخان
١٧ - أم النعام الغربية	٣ - حيان الرويض الغربى
١٨ - أم اللولو	٤ - حيان الرويض الشرقى
١٩ - بويضة العليمات	٥ - أم الصويونة
٢٠ - بويضة الغربية (مشاقبة)	٦ - الحصب
٢١ - دير الوراق	٧ - حمالة
٢٢ - صره	٨ - الخربة السمراء
٢٣ - الفدين	٩ - الزنية
٢٤ - الدجنه	١٠ - النزهة
٢٥ - ايدون بنى حسن	١١ - نيان
٢٦ - المزة	١٢ - النمرة
٢٧ - نادرة	(ج) ناحية سما السرحان ، ومركزها سما السرحان ، وتتألف من القرى والعشائر التالية :
٢٨ - خراب المطوى وتشمل صعد وام رمانة (الشديقات)	١ - سما السرحان
٢٩ - دحل	٢ - سميا السرحان
٣٠ - المدور	٣ - رباع
٣١ - خطلة	٤ - زملة الطرقى
٣٢ - حمامة المعوش	٥ - مغير السرحان
٣٣ - حمامة العليمات	٦ - جابر
٣٤ - خنيزير	٧ - منشية الكعير
٣٥ - أم بطيمة	

(١) معدلة بالنظام رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ . الجريدة الرسمية العدد ٢٥١٠ فى ١٩٧٤/٩/١ ثم عدلت مرة أخرى

وأعيد الترتيم بالنظام رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ . الجريدة الرسمية العدد ٢٥٧٢ فى ١٩٧٥/٨/١٦ .

٤ - (١) لواء الرمثا ، ومركزه الرمثا ، ويتألف من المدن والقرى والعشائر التالية :

- ١ - الرمثا
- ٢ - الطرة
- ٣ - الذنيبة
- ٤ - الشجرة
- ٥ - عمراوة
- ٦ - البويضة
- ٧ - بريقا
- ٨ - الخناصرى
- ٩ - السويلمة
- ١٠ - المشرفة
- ١١ - الاكيدر
- ١٢ - حوشا
- ١٣ - الحمراء
- ١٤ - فاع
- ١٥ - الحرش

٥ - (١) لواء عجلون ومركزه عجلون ، ويتألف من المدن والقرى والعشائر التالية :

- ١ - عجلون
- ٢ - صخرة
- ٣ - سامتا
- ٤ - عفنا
- ٥ - عبين
- ٦ - عبلين
- ٧ - راسون
- ٨ - عرجان
- ٩ - باعون
- ١٠ - أوصره
- ١١ - حلاوة
- ١٢ - فاره
- ١٣ - عنجره
- ١٤ - كفرنجه
- ١٥ - الشكاره
- ١٦ - راجب
- ١٧ - محنا
- ١٨ - اشتفينا
- ١٩ - الطياره
- ٢٠ - أم الينايع
- ٢١ - الساخنة
- ٢٢ - الحنش
- ٢٣ - خربة السوق
- ٢٤ - بلاص
- ٢٥ - الزراعة

(د) (١) - قضاء الاجفور ومركزه الاجفور ويتألف من المدن والقرى والعشائر التالية:

- ١ - الاجفور
- ٢ - الريشة الغربية
- ٣ - الريشة الشرقية
- ٤ - الفيضة
- ٥ - الاجفايف
- ٦ - الاريتين
- ٧ - الشبكة

(هـ) (٢) - قضاء صبحه ومركزه صبحه ويتألف من المدن والقرى والعشائر التالية :

- ١ - صبحه
- ٢ - صبيحة
- ٣ - دير القن
- ٤ - تل الرماح
- ٥ - دير الكهف
- ٦ - جببة
- ٧ - المنارة
- ٨ - الرفاعيات
- ٩ - أبو الفرث
- ١٠ - الاشرفية
- ١١ - المكيفته
- ١٢ - الحميدية (الطرابيل)
- ١٣ - أم القطين
- ١٤ - خشاع سلتين
- ١٥ - منشية القبلان
- ١٦ - الدفيانة
- ١٧ - زملة الدبس
- ١٨ - سبع صير
- ١٩ - حليوة المسارحة
- ٢٠ - البشرية
- ٢١ - الحسينية
- ٢٢ - مثناة راجل
- ٢٣ - العاقب
- ٢٤ - الجدعة
- ٢٥ - كوم الرف
- ٢٦ - السويلمة
- ٢٧ - خشاع القن
- ٢٨ - جاوة
- ٢٩ - قاسم
- ٣٠ - الصالحية (الشرفات)

(١) - مستبدلة بالنظام رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥. الجريدة الرسمية العدد ٢٥٧٢ في ١٦/٨/١٩٧٥ .

(٢) - مضاعفة بالنظام رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥. الجريدة الرسمية العدد ٢٥٧٢ في ١٦/٨/١٩٧٥ .

- ١٧ - السبيهر
- ١٨ - كركمة
- ١٩ - كريمة وتشمل سليات
- ٢٠ - أبي عبيده وتشمل غور
- البلاونه وغور الوهادنه
- ٢١ - الزماليه
- ٢٢ - وادي اليابس
- ٢٣ - المرزه
- ٢٤ - السخنه
- ٢٥ - حمة غور الاربعين
- ٢٦ - ماجد
- ٢٧ - المدرسه
- ٢٨ - المدرج

الجدول رقم (٤)

محافظة نابلس

١ - (أ) محافظة نابلس ، وتتألف من المدن والقرى
والعشائر التالية : -

- ١ - نابلس
- ٢ - اجنسينيا
- ٣ - اماتين
- ٤ - اوصرين
- ٥ - باقة الخطب
- ٦ - بزاريه
- ٧ - بورين وعراق بورين
- ٨ - بلاطه
- ٩ - بيتا الفوقا وبيتا التحتا
- ١٠ - بيت امرين
- ١١ - بيت دجن (بما في ذلك
فروش بيت دجن)
- ١٢ - بيت فوريك (بما في ذلك
خربة كفر بيتا)
- ١٣ - بيت وزن
- ١٤ - قل
- ١٥ - تلفيت
- ١٦ - جالود
- ١٧ - جينسافوط
- ١٨ - جنيد
- ١٩ - جوريش (بما في ذلك
كفر عطية)
- ٢٠ - صير
- ٢١ - دوما
- ٢٢ - دير الخطب
- ٢٣ - دير شرف

- ٢٦ - خربة الوهادنه
- ٢٧ - دير الصمادية الشمال
- ٢٨ - السفينة
- ٢٩ - لشعث
- ٣٠ - دير الصمادية الغربى
- ٣١ - دير البرك
- ٣٢ - عصيم وصنفار
- ٣٣ - بئر الدالية
- ٣٤ - العامرية
- ٣٥ - أم الرمل
- ٣٦ - الرأس الاقرع
- ٣٧ - الفاخره
- ٣٨ - أبو الزيتون
- ٣٩ - كفر الدرہ
- ٤٠ - خلة السمره
- ٤١ - خربة فاره
- ٤٢ - الصوان
- ٤٣ - الجب
- ٤٤ - الحزار
- ٤٥ - الحرث
- ٤٦ - البركه
- ٤٧ - الزيزقونه
- ٤٨ - مريمين
- ٤٩ - السرابيس

٦ - (أ) لواء الاغوار الشمالية ، ومركزه الشونة
الشمالية ، وتتألف من المدن والقرى والعشائر
التالية : -

- ١ - الشونة الشمالية
- ٢ - معاذ
- ٣ - العدسية
- ٤ - الباقوره
- ٥ - المنشيه
- ٦ - تل الاربعين
- ٧ - الحراويه
- ٨ - بصيله
- ٩ - قليعات
- ١٠ - الشيخ محمد
- ١١ - العزیه
- ١٢ - أبو زياد
- ١٣ - عراق الرشدان
- ١٤ - وقاص
- ١٥ - جسر الجامع
- ١٦ - المشارع وتشمل الجرم
والعوجا الشمالية
والعوجا الجنوبية والراسية

٢٤ - رفيدية	٢ - ارتاح
٢٥ - روجيب	٣ - باقة الشرقية
٢٦ - زواته	٤ - خربة اجبارة (جزء من الطيبة سابقا)
٢٧ - سالم	٥ - ذنابه
٢٨ - الساويه	٦ - دير الفصون (بما في ذلك خربة المستوفية)
٢٩ - سبسطيه	٧ - الرأس
٣٠ - صره	٨ - زيتا
٣١ - عزموط	٩ - شوفه
٣٢ - عسكر	١٠ - شويكه
٣٣ - عصيره الشماليه	١١ - صيدا
٣٤ - عصيره القبليه	١٢ - عتيل
٣٥ - عقربه (بما في ذلك خربة فصايل)	١٣ - علار
٣٦ - عورتا	١٤ - قفين (بما في ذلك خربة عكا به)
٣٧ - عوريف	١٥ - الجاروشيه
٣٨ - عينابوس	١٦ - كفر صور
٣٩ - فرعته	١٧ - فرعون
٤٠ - قبلان	١٨ - كور
٤١ - قريوت	١٩ - نزلة أبو نار
٤٢ - قصره	٢٠ - النزلة الشرقيه
٤٣ - قوصين	٢١ - نزلة عيسى
٤٤ - كفر قدوم	٢٢ - النزله الغربيه
٤٥ - القندق	٢٣ - النزلة الوسطى
٤٦ - كفر قليل	٢٤ - اکتابا
٤٧ - كفر لاقف	٢٥ - كفر زبياد
٤٨ - لبن شرقيه	(ج) ناحية عنبتا ، ومركزها عنبتا ، وتتألف من القرى والعشائر التالية :
٤٩ - مادما	١ - عنبتا
٥٠ - مجدل بنى فاضل	٢ - رامين
٥١ - للغير (بما في ذلك خربة جبعيت)	٣ - كفر اللبد
٥٢ - الناقوره	٤ - سفارين
٥٣ - نصف جبيل	٥ - بيت ليد
٥٤ - ياصيد	٦ - بلعا
٥٥ - يانون	٧ - كفر رمان
٥٦ - يتما	(د) قضاء قلقيلية ، ومركزه قلقيلية ، ويتألف من القرى والعشائر التالية :
٥٧ - اودله	١ - قلقيليه
٥٨ - عقربانيه	٢ - جيويس
٥٩ - قراوة الفوقا	٣ - حماه
٦٠ - قراوة التحتا	٤ - عزون
٦١ - أم حويره	٥ - النبي الياس
٦٢ - برقه	٦ - فلامه
٦٣ - بيت ايبا	٧ - كفر ثلث
٦٤ - جيت	٨ - رأس عطيه
٦٥ - حجه	٩ - كفر عبوش
٦٦ - حواره (بما في ذلك خربة فوزا)	١٠ - كفر جمال
(ب) قضاء طولكرم ، ومركزه طولكرم ، ويتألف من القرى والعشائر التالية :	
١ - طولكرم	

(هـ) قضاء سفليت ، ومركزه سفليت ، ويتألف من القرى والعشائر التالية : -

- ١ - سفليت
- ٢ - سكاكا
- ٣ - بديا
- ٤ - بروقين
- ٥ - جماعين
- ٦ - حارس
- ٧ - خربة قيس
- ٨ - ديراستيا (بما في ذلك واد قانا)
- ٩ - دير بلوط
- ١٠ - رافات
- ١١ - زاوية
- ١٢ - زيتا جماعين
- ١٣ - سنيريه (بما في ذلك بيت امين وعزون عتمه)
- ١٤ - صرطا
- ١٥ - عموريا
- ١٦ - فرخه
- ١٧ - قراوة بني حسن
- ١٨ - كفر الديك
- ١٩ - كفر حارس
- ٢٠ - مرده
- ٢١ - مسحه
- ٢٢ - ياسوف
- ٢٣ - قيره

(و) قضاء طوباس ، ومركزه طوباس ، ويتألف من القرى والعشائر التالية : -

- ١ - طوباس
- ٢ - تياسير (بما في ذلك المالح)
- ٣ - طلوزة (بما في ذلك النصارية والفارعة والبادان)
- ٤ - طمون
- ٥ - عقابة
- ٦ - بردلا مع خراية قاعون
- ٧ - بزيق
- ٨ - الدير
- ٩ - البيضاء
- ١٠ - ميجان السمن
- ١١ - قشدة

٣ - (أ) لواء جنين ، ومركزه جنين ، ويتألف من المدن والقرى والعشائر التالية : -

- ١ - جنين
- ٢ - أم التوت

- ٣ - بروقين
- ٤ - بيت قاد
- ٥ - تعنك
- ٦ - تلقيت
- ٧ - جديدة
- ٨ - جلبون
- ٩ - جلقموس
- ١٠ - جلعة
- ١١ - الطيبة
- ١٢ - دير أبو ضميم
- ١٣ - دير غزالة
- ١٤ - رايا
- ١٥ - زبوبة
- ١٦ - رمانة
- ١٧ - الزبابة
- ١٨ - سيطة الحارثية
- ١٩ - صير
- ٢٠ - عمارة
- ٢١ - عربونة
- ٢٢ - فقوعة
- ٢٣ - قباطيا (بما في ذلك خربة تنين)
- ٢٤ - كفر دان
- ٢٥ - كفر قود
- ٢٦ - الكفير
- ٢٧ - مسلية
- ٢٨ - المغير (بما في ذلك المطلة)
- ٢٩ - الهاشمية (البارد سابقا)
- ٣٠ - اليامون
- ٣١ - عرابة

(ب) ناحية يعبد ، ومركزها يعبد ، وتتألف من القرى والعشائر التالية : -

- ١ - يعبد (بما في ذلك ام الريحان ، نزلة الشيخ زيد ، ظهر المالح ، صورة الشرقية ، الخلجان ، ابو سقط والطرم)
- ٢ - برطعة (بما في ذلك خربة عبد الله اليونس)
- ٣ - زبدة (بما في ذلك خربة ظهر العبد وخربة أم دار)
- ٤ - عانين
- ٥ - كفيرت
- ٦ - طورة الغربية
- ٧ - قراسين
- ٨ - العرقة

(ج) ناحية سيلة الظهر ، ومركزها سيلة الظهر
وتتألف من القرى والعشائر التالية : -

- ١ - سيلة الظهر
- ٢ - جبع
- ٣ - جربا
- ٤ - الرامة
- ٥ - الزاوية
- ٦ - صانور (بما في ذلك نخيل)
- ٧ - سيريس
- ٨ - عجة
- ٩ - العطارة
- ١٠ - عنزة
- ١١ - الفندقومية
- ١٢ - مركة
- ١٣ - ميثلون
- ١٤ - فحة
- ١٥ - كفر راعي

الجدول رقم (٥)

محافظة الخليل

١ - (أ) محافظة الخليل ، وتتألف من المدن والقرى والعشائر التالية : -

- ١ - الخليل
- ٢ - ادنا
- ٣ - بني نعيم
- ٤ - بيت أمر
- ٥ - بيت أولا
- ٦ - بيت كاحل وجمرورة
- ٧ - ترقوميا
- ٨ - تفوح
- ٩ - الجبعة
- ١٠ - حلحول
- ١١ - خاراس
- ١٢ - خربة أم برج (تتبع اداريا لقرية ترقوميا
- ١٣ - الريحية
- ١٤ - سمير
- ١٥ - السموع
- ١٦ - الشيوخ
- ١٧ - صوري
- ١٨ - الظاهرية
- ١٩ - نوبا
- ٢٠ - يطا

٢١ - الوحدات العشائرية

١ - عرب الرماضين

(أ) بني الرماضين

(ب) فريجات

٢ - عرب الجهالين

(أ) الدواهيك

(ب) السلامة

٣ - عرب الصرايعه

(أ) الفقرا

(ب) الهذالين

٤ - عرب الكعابنة

(أ) الزويدين

(ب) الفراجات

(ب) ناحية دورا ، ومركزها دورا ، وتتألف من القرى والعشائر التالية : -

- ١ - دورا
- ٢ - دير سامت
- ٣ - السيميا والمورق
- ٤ - الكوم وحمصة وسويا
- ٥ - سكه
- ٦ - كرمة
- ٧ - البرج
- ٨ - بيت الروش التحتا
- ٩ - بيت الروش الفوقا
- ١٠ - دير العسل الفوقا
- ١١ - دير العسل التحتا
- ١٢ - المجد
- ١٣ - بيت مرسم
- ١٤ - بيت عوا

الجدول رقم (٦)

محافظة البلقاء

١ - (أ) (١) محافظة البلقاء ، وتتألف من المدن والقرى والعشائر التالية : -

- ١ - السلط
- ٢ - الرمان
- ٣ - موبص
- ٤ - ابو نصير
- ٥ - عين الباشا
- ٦ - صافوط
- ٧ - السليحي
- ٨ - أم الدنانير

٩ - أبو حامد	٨ - دعم
١٠ - الفحيص	٩ - أم الوعال
١١ - ماحص	١٠ - مشرفة
١٢ - عيرا	١١ - سوميا
١٣ - يرقا	٢ - قضاء دير علا ، ومركزه دير علا ويتألف من القرى والعشائر التالية : -
١٤ - حمرة عيرا ويرقا	١ - دير علا
١٥ - المضرى	٢ - الربيع
١٦ - الحديد	٣ - المشامرة
١٧ - الزعتري	٤ - الديات
١٨ - المضمار	٥ - الصالحية
١٩ - السحلولة	٦ - داميا
٢٠ - اليزيدية	٧ - الياقولي
٢١ - الرميمين	٨ - المحسن
٢٢ - أم جوزة	٩ - معدى
٢٣ - سعلون	١٠ - أبو الزيفان
(ب) ناحية العارضة ، ومركزها الصبيحي ، وتتألف من القرى والعشائر التالية : -	١١ - ضرار
١ - الصبيحي	١٢ - مثلث العارضة
٢ - ميسرا	١٣ - غور كبدة
٣ - المنصورة	٣ - قضاء الشونة الجنوبية ، ومركزه الشونة الجنوبية ، ويتألف من القرى والعشائر التالية : -
٤ - بيوضة الشمالية	١ - الشونة
٥ - بيوضة الغربية	٢ - الكرامة
٦ - بيوضة الشرقية	٣ - نمرين الغربي
٧ - خشفة	٤ - نمرين الشمالي
٨ - جريش	٥ - الكفرين
٩ - العزب	٦ - الرامة
١٠ - قصيب	٧ - سويمة
١١ - بويب	٨ - الروضة
١٢ - الحقاوة	٩ - جوفة الكفرين
١٣ - سبجان	١٠ - الحجاجرة
١٤ - عليقيون	١١ - كبة الشونة
١٥ - الضريسات	
(ج) (١) ناحية زى ، ومركزها علان ، وتتألف من القرى والعشائر التالية : -	
١ - علان	
٢ - الديرة الشرقية	
٣ - الديرة الغربية	
٤ - أم العمد	
٥ - جلعد	
٦ - الريشوني	
٧ - زى	
	الجدول رقم (٧)
	محافظة الكرك
	١ - (١) محافظة الكرك ، وتتألف من المدن والقرى والعشائر التالية : -
	١ - الكرك
	٢ - اللجون
	٣ - سمرا
	٤ - عزرا

٥ - الشهابية	٥ - فقوع
٦ - ادر	٦ - امرع
٧ - عينون	٧ - صرفا
٨ - الثنية	٨ - الياروت
٩ - مدين	٩ - اريحا
١٠ - العدنانية (محنا سابقا)	١٠ - أبو ترابة
١١ - مروود	١١ - مسعر
١٢ - القطرانة	١٢ - جدعا الجبور
١٣ - موميا	١٣ - جدعا السيايدة
١٤ - العبدلية (أم الدجاج سابقا)	١٤ - مغير
١٥ - كمنة	١٥ - الزهراء
١٦ - الغوير	١٦ - الموجب
١٧ - بقيق الاغوات	١٧ - دمنة
١٨ - العباسية	
١٩ - زحوم	(د) قضاء المزار الجنوبية ، ومركزه المزار
٢٠ - المشيرفة	الجنوبية ، وتتألف من القرى والعشائر
٢١ - منشية أبو حمور	التالية : -
٢٢ - بذان	١ - المزار
٢٣ - سكا	٢ - مؤته
٢٤ - بني عطية - وحدة عشائرية	٣ - الطيبة (خنزيرة سابقا)
٢٥ - الحجايا - وحدة عشائرية	٤ - اصراره
٢٦ - الروضة - أم حبله والمحرقات سابقا	٥ - أم الحنازير
٢٧ - المريفة	٦ - بقيق اصراره
٢٨ - المأمونية الجنوبية	٧ - العماشية والنحيل
٢٩ - راكين	٨ - الدبة
٣٠ - بتير	٩ - خوخا
٣١ - واد ابن حماد	١٠ - اجحرا
٣٢ - الجديدة	١١ - العمقة
(ب) ناحية عى ، ومركزها عى ، وتتألف من	١٢ - العمرية (دليقة سابقا)
القرى والعشائر التالية : -	١٣ - سول
١ - عى	١٤ - أم حماط
٢ - كثرپا	١٥ - الخالدية (أم زباير سابقا)
٣ - جوزا الجنوبية	١٦ - الحسينية (رجم الصخرى سابقا)
٤ - جوزا الشمالية	١٧ - ذات رأس
٥ - العميان	١٨ - العينا
٦ - العراق	١٩ - محي
(ج) (١) قضاء القصر ، ومركزه القصر ، وتتألف	٢٠ - الهاشمية الجنوبية (الدويخلة
من القرى والعشائر التالية : -	سابقا)
١ - القصر	٢١ - الشريفة
٢ - الربة	(هـ) ١ - قضاء الصافى ومركزه غور الصافى ،
٣ - السماكية	ويتألف من القرى والعشائر التالية : -
٤ - حمود	١ - غور الصافى
	٢ - غور فيفا

٣ - غور النمره	٧ - أم السراب
٤ - غور خنيزير	٨ - سيل ربحا
٢ - ناحية غور المزرعة ، ومركزها غور المزرعة ، وتتألف من القرى والعشائر التالية :	٩ - الضحل
١ - غور المزرعة	
٢ - غور الحديثة	
٣ - غور عسال	
٤ - غور الذراع	
٥ - غور الحناوة	
(أ) لواء الطفيلة ، ومركزه الطفيلة ، ويتألف من المدن والقرى والعشائر التالية :	
١ - الطفيلة	
٢ - عيمة	
٣ - صنفحة	
٤ - العالية	
٥ - السلع	
٦ - المعطن	
٧ - عبور	
٨ - العيص	
٩ - عابل	
١٠ - شيطم	
١١ - النمتة	
١٢ - اوديم	
١٣ - اضباعة	
١٤ - ارحاب	
١٥ - عفرا	
١٦ - البربيطة	
١٧ - الجرف	
١٨ - الحسا	
١٩ - اللعبان	
٢٠ - عرفة	
٢١ - أبو بنا	
٢٢ - العين البيضاء	
٢٣ - عشائر المناعين - الحجايا	
(ب) ناحية بصيرا ، ومركزها بصيرا وتتألف من القرى والعشائر التالية :	
١ - بصيرا	
٢ - الرشادية	
٣ - ضانا	
٤ - غوندل	
٥ - بئر العطاعة	
٦ - لحظة	
	١ - (أ) (١) - محافظة معان ، وتتألف من المدن والقرى والعشائر التالية :
	١ - معان
	٢ - النقب
	٣ - وهيدة
	٤ - اراضي الشراة الجنوبية
	٥ - بير حمد
	٦ - الحياض
	٧ - قاع السعديين
	٨ - بير مذكور
	٩ - أبو اللسن
	١٠ - سويمرة
	١١ - قرين
	١٢ - ضور
	١٣ - طاسان
	١٤ - الحسنية
	١٥ - عنيزة
	١٦ - موقع برما
	١٧ - اذرح
	١٨ - الجرباء الكبيرة
	١٩ - الجرباء الصغيرة
	٢٠ - العرجا
	٢١ - الطميعة
	٢٢ - الهاشمية (المصبيحين والسمحيين)
	٢٣ - الدعجانية
	٢٤ - الجفر
	٢٥ - باير
	٢٦ - المدورة
	٢٧ - الاشعري
	٢٨ - ملغان
	٢٩ - الطاحونة
	٣٠ - العوينة (البريكة)
	٣١ - حطية
	٣٣ - حبيض
	٣٣ - المريفة
	٣٤ - دلاغة

- ٣٥- الرئيسي
٣٦- المحمدية
- (ب) (١) قضاء الشوبك ، ويتألف من القرى والعشائر التالية : -
- ١- الشوبك
 - ٢- نجل
 - ٣- الجاية
 - ٤- أبو مخطوب
 - ٥- المقارعية
 - ٦- المنصورة (الحربية سابقا)
 - ٧- الجهير
 - ٨- شماخ
 - ٩- الجنينة
 - ١٠- بير خداد
 - ١١- حدير
 - ١٢- مقدس وأم صوان
 - ١٣- الرميلات
 - ١٤- الفجيج
 - ١٥- الزيرية
 - ١٦- حوالة
 - ١٧- بير أبو العلق
 - ١٨- بير الدباغات
 - ١٩- بيضا
 - ٢٠- بديدا
 - ٢١- البقعة
 - ٢٢- الحدادة
 - ٢٣- المنشية
 - ٢٤- صيحان
 - ٢٥- مضيبيع
 - ٢٦- بير الطافى
 - ٢٧- بدا
 - ٢٨- بير بن جازى
 - ٢٩- الأرزة
 - ٣٠- الحربة السمر
- ٢- (أ) - لواء العقبة ، ومركزه العقبة ، ويتألف من المدن والقرى والعشائر التالية : -
- ١- العقبة
 - ٢- الدرة
 - ٣- تتن
 - ٤- اليمانية
 - ٥- اللبنان
 - ٦- ملاقى الايتام
 - ٧- البريج
 - ٨- الشريح
 - ٩- المملح
 - ١٠- وادى اليتم
 - ١١- راس اسيمر
 - ١٢- عين القطار
 - ١٣- عرب الاحيوات
- (ب) ناحية القويرة ، ومركزها القويرة ، وتتألف من القرى والعشائر التالية : -
- ١- القويرة
 - ٢- رم
 - ٣- الديسة
 - ٤- الطويسة
 - ٥- الغال
 - ٦- منيشير
 - ٧- الحميمة القديمة
- (ج) قضاء وادى موسى ، ومركزه وادى موسى ، ويتألف من القرى والعشائر التالية : -
- ١- وادى موسى
 - ٢- الطيبة
 - ٣- الحى
 - ٤- الفرذخ
 - ٥- بير أبو دنه

- | | |
|---|---|
| ٨ - الحميمة الجديدة | ٣ - فينان |
| ٩ - دبة حانوت | ٤ - خربة |
| ١٠ - حسما | ٥ - طابة |
| ١١ - خربة الخالدي | |
| ١٢ - عين الهوارة | نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية |
| ١٣ - عرب القدمان كم ٩٠ | الهاشمية (٢) . |
| ١٤ - المفرج وادي عربية | بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات لسنة |
| ١٥ - سبغ طابة وادي عربية | ١٩٥٥ |
| ١٦ - ضربة وادي عربية | المادة (٣١) من الدستور |
| ١٧ - الرتبة | وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ |
| ١٨ - أم غضاة | ١٩٧٢/١٢/٣ . |
| ١٩ - ثلاجة | نأمر بوضع الأنظمة التالية : |
| ٢٠ - الجديدة | ١ - نظام بلدية السخنة لسنة ١٩٧٢ . |
| ٢١ - عين الهجنا | ٢ - نظام بلدية كفر سوم لسنة ١٩٧٢ . |
| ٢٢ - بير البطيحات | ٣ - نظام بلدية حرتا لسنة ١٩٧٢ . |
| (ج) (١) - ناحية وادي عربية ومركزها غرنديل | ١٩٧٢/١٢/٣ . |
| وتتألف من القرى والعشائر التالية : | |
| ١ - غرنديل | |
| ٢ - بير مذكور | |

(١) مضافة بالنظام رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ الجريدة الرسمية العدد ٢٥١٠ في ١٩٧٤/٩/١ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٣٩٧ في ١٩٧٢/١٢/٣١ .

نحن الحسين الأول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب .

نصادق على القانون الآتى ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٥٨ (١)

قانون المخاتير ضمن حدود المناطق البلدية
والمجالس المحلية .

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المخاتير
ضمن حدود المناطق البلدية والمجالس المحلية
لسنة ١٩٥٨ ويعمل به بعد مرور شهر على نشره
فى الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات التالية
الواردة فى هذا القانون المعانى المخصصة لها
ادناه ، الا اذا دلت القرينة على غير ذلك : -

١ - تعنى عبارة (الموظف الادارى) المحافظ
أو المتصرف أو القائمقام أو أى موظف أدارى آخر
يتولى شؤون الادارة فى القسم الذى يقع فيه الحى
أو العشيرة .

٢ - تعنى كلمة (المختار) المختار الذى يشغل
منصبه بهذه الصفة وفقا لاحكام هذا القانون .

٣ - تعنى كلمة (الحى أو العشيرة) أى قسم
يعلن عنه وزير الداخلية أن حى أو عشيرة فى
الجريدة الرسمية لاغراض هذا القانون .

المادة ٣ - يحق لوزير الداخلية ان يعلن من
وقت الى آخر بأمر يصدره شمول احكام هذا
القانون لآى حى أو أية عشيرة ، وعند صدوره
تسرى احكام هذا القانون على الحى أو العشيرة وفقا
لما ورد فيه .

المادة ٤ - ١ - يعين المحافظ بالمحافظة أو
المتصرف باللواء بموافقة وزير الداخلية عدد
مخاتير كل مدينة أو قصبة أو منطقة بلدية أو
مجلس محلى أو حى أو عشيرة .

٢ - يجرى انتخاب المختار من قبل الذكور
القاطنين عادة فى المدينة أو القصبة و المنطقة
البلدية أو المجلس المحلى أو الحى أو العشيرة ممن
تتجاوز اعمارهم الثامنة عشرة وفاقا للتعليمات
التي يضعها المحافظ ومتصرف اللواء بموافقة
وزير الداخلية .

المادة ٥ - تنفيذاً لمقاصد هذا القانون تقسم
المدن والقصبات الى احياء أو وحدات عشائرية
بمعرفة المحافظ أو المتصرف وبموافقة وزير
الداخلية .

المادة ٦ - يجب ان تتوفر فى كل شخص يعين
مختاراً لآى حى أو عشيرة الشروط التالية : -

(أ) ان يكون قد بلغ الحادية والعشرين من
عمره وان يحسن القراءة والكتابة .

(ب) ان يكون من سكان الحى أو العشيرة المقيم
هو فيها .

(ج) ان يكون مكلفاً بضرائب أميرية لا تقل
عن دينار واحد .

(د) ان لا يكون قد ادين بجرائم جنائية أو
أخلاقية .

المادة ٧ - ١ - يكون المختار عرضة للعزل من
قبل المحافظ أو متصرف اللواء بناء على سوء
تصرفه أو أهماله واجباته أو لآى سبب جوهري
آخر ، واذا توفى المختار أو أصبح فاقد الأهلية
أو غير قادر على القيام بمهام منصبه أو استقال
أو عزل يجوز للمحافظ أو متصرف اللواء ان يأمر
باجراء انتخاب شخص آخر مكانه بالطريقة
المنصوص عليها فيما تقدم . والى ان يتم ذلك
يعين المحافظ أو متصرف اللواء شخصاً لائقاً يقوم
بواجباته .

٢ - اذا غاب المختار غيبة مؤقتة عن الحى أو
العشيرة يقوم مقامه الشخص الذى يسميه ذلك
المختار الا اذا أوعز الموظف الادارى بخلاف ذلك .

المادة ٨ - واجبات المختار : -

١ - ان يحافظ على الأمن داخل الحى أو العشيرة
التي عين مختاراً لها وان يقدم المعلومات للسلطات
المختصة عن أى مجرم أو أى شخص سىء الأخلاق
أو غريب عن الحى أو العشيرة أو أى شخص
مشتببه به وجد داخل الحى أو العشيرة وعن أى
شخص مصمم على ارتكاب جريمة ما .

٢ - ان يبلغ أقرب مخفر للشرطة بأسرع ما
يمكن عن كل جرم خطير أو حادثة خطيرة أو أى
حادث آخر مغل بالأمّن أو موت ناشئ عن أسباب
غير طبيعية يقع فى الحى أو العشيرة .

٣ - ان يساعد موظفى الحكومة فى تأدية
واجباتهم وفى جباية الايرادات .

٤ - ان ينشر ضمن الحى أو العشيرة كافة الاعلانات والمنشورات والمستندات الرسمية الاخرى التى قد يرسلها المحافظ أو المتصرف أو الموظف الادارى لنشرها .

٥ - ان يشعر الموظف الادارى بوفاة أى شخص اذا كان له مال منقول أو أية منفعة أخرى ولاوارث له فى ذلك المال أو المنفعة وان يرسل اليه قائمة بتلك الاموال .

٦ - ان يحتفظ بخاتم بصفته مختاراً ويختتم به كافة الشهادات والمستندات التى تتطلب منه توقيعها .

٧ - ان يبلغ السلطات المختصة عن كل حادث يعلم انه استعملت فيه أوزان أو مكييل غير صحيحة أو ناقصة .

٨ - ان يحافظ بقدر ما يستطيع على المواصلات التلغرافية والهاتفية والطرق العامة والحدائق العامة والأشجار التى تفرس حول الطرق العامة وأملاك الحكومة الأخرى ويبلغ الموظف الادارى أو أقرب مخفر للشرطة عن أى ضرر يلحق بها، وذلك ضمن منطقة الحى أو العشيرة التى عين مختاراً لها .

٩ - ان يبلغ عن اكتشاف أية آثار قديمة ويحافظ عليها وأن يحافظ على المقامات الدينية والمواقع الأثرية المعلن عنها بموجب المادة (٥) من قانون الآثار الواقعة ضمن منطقة الحى أو العشيرة

١٠ - ان يمسك ويصون السجلات والقيود والاحصاءات التى يوعز بها الموظف الادارى .

١١ - ان يبلغ عن انتشار أو ظهور أية أوبئة أو أمراض سارية أو أية كوارث أخرى .

١٢ - ان يقوم بوجه عام بكافة الواجبات المطلوبة منه والمفروضة عليه والمهام المعهود بها اليه بحكم القانون أو العرف والعادة .

المادة ٩ - ١ - يعتبر المختار فى حكم الموظفين لغايات تطبيق احكام قانون العقوبات .

٢ - يمارس كل مختار الصلاحيات المخولة الى أفراد الشرطة باعتباره من افراد الضابطة العدلية ضمن نطاق الحى أو العشيرة المعين هو مختاراً لها .

المادة ١٠ - يعين المحافظ أو متصرف اللواء شخصين أو أكثر من الحى أو العشيرة بصفتهم أعضاء لمساعدة المختار للقيام بمهام وظيفته .

المادة ١١ - كل من رفض أو أهمل دون سبب معقول مساعدة المختار عندما يكلفه مساعدته فى تأدية واجبه فيما يتعلق بالمحافظة على الأمن، أو فى القاء القبض بصورة مشروعة على أى مجرم أو شخص مشتببه به يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير .

المادة ١٢ - يحق للمختارين المنتخبين بمقتضى أحكام هذا القانون ان يتقاضوا الرسوم أو الرواتب التى يقررها وزير الداخلية بنظام بالاضافة الى الرسوم التى قد يكون من حقهم استيفؤها بمقتضى أى تشريع آخر ، ولا يحق لأى مختار ان يطلب أى رسم لم يقرر له على الوجه المذكور آنفاً أو لم ينص عليه فى أى تشريع آخر ، وكل مختار تقاضى أو طلب رسماً لم ينص عليه يعتبر مخالفاً ويعاقب بغرامة لا تتجاوز العشرة دنانير ، وكل من أعطى شهادة كاذبة عن علم منه يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى قانون العقوبات وتسترد منه الرسوم التى استوفاهما خلافاً للقانون .

المادة ١٣ - يلغى أى تشريع اردنى أو فلسطينى الى المدى الذى تتعارض أحكامه وأحكام هذا القانون

المادة ١٤ - رئيس الوزراء ووزيرا الداخلية والعدلية مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

٢١ - ١٢ - ١٩٥٨ .

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٧
١٩٦٤/ .
نأمر بوضع النظام الآتى : -

نظام رقم (٦٢) لسنة ١٩٦٤ (١)

نظام استيفاء الرواتب والاجور للمخاتير
فى المدن والقرى

صادر بمقتضى المادة (٣٠) من قانون ادارة القرى
رقم (٥) لسنة ١٩٥٤ والمادة (١٢) من قانون المخاتير
رقم (٥٢) لسنة ١٩٥٨

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام

استيفاء الرواتب والاجور للمخاتير فى المدن والقرى
لسنة ١٩٦٤) ويعمل به من تاريخ نشره فى
الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - (أ) يستوفى المختار مائة فلس عن
تصديق أية وثيقة من الوثائق التى تقدم للمراجع
الحكومية على اختلاف أنواعها ، يكلف بتصديقها .
(ب) يستوفى المختار خمسمائة فلس عن تصديق
أية وثيقة زواج يكلف بتصديقها .

المادة ٣ - كل مختار يخالف أحكام هذا النظام
يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عنها فى المادة
(٣٠) من قانون ادارة القرى رقم (٥) لسنة ١٩٥٤
والمادة (١٢) من قانون المخاتير رقم (٥٢) لسنة
١٩٥٨

١٩٦٤/١٠/٧

صلاحيات المحافظين ومتصرفي الالوية

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩/٢/١٩٦٦ - عملاً بالمادة (٤) المضافة الى قانون الادارة العامة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ - تفويض المحافظين ومتصرفي الالوية

الصلاحيات المخولة لوزير الداخلية بمقتضى الفقرة الاولى من المادة الرابعة من قانون المخاتير ضمن حدود المناطق البلدية والمجالس المحلية رقم (٥٢) لسنة ١٩٥٨ بحيث لا تبقى هنالك ضرورة للحصول على موافقة الوزير المذكور للغاية المبحوث عنها في تلك المادة *

نحن حسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب .

نصادق على القانون الأتى ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٥) لسنة ١٩٥٤ (١)

قانون ادارة القرى

الفصل الاول

تمهيد

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون ادارة القرى لسنة ١٩٥٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تفسير اصطلاحات

المادة ٢ - يكون للألفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

تنصرف عبارة (الموظف الادارى) الى متصرف اللواء أو محافظ العاصمة ، أو الى أى موظف ادارى يتولى شؤون القضاء أو القسم الادارى الذى تقع فيه القرية

وتعنى لفظة (المختار) المختار أو مساعد المختار الذى يشغل منصبه بهذه الصفة وفاقا لاحكام هذا القانون وتنصرف لفظة (القرية) الى أى مكان يعلن عنه وزير الداخلية فى الجريدة الرسمية أنه قرية أو وحدة عشائرية ويشترط فى ذلك ان لا يعتبر قرية ايفاء بالغايات المقصودة من هذا القانون أى مكان يقع ضمن منطقة اختصاص مجلس بلدية أو مجلس محلى .

ويشترط أيضا أنه فى الأحوال التى يقع فيها أى مكان ضمن منطقة اختصاص مجلس بلدية أو مجلس محلى فان ذلك القسم من المنطقة لا يؤلف قسما من القرية ايفاء بالغايات المقصودة من هذا القانون .

ويقصد بعبارة (منطقة القرية) أية منطقة يسرى عليها أمر صادر بمقتضى المادة الثالثة من هذا القانون .

وتنصرف عبارة (مجلس القرية) الى المجلس المؤلف بمقتضى أحكام المادة (٤) من هذا القانون .

الفصل الثانى

مجالس القرى

تطبيق الفصل الثانى من القانون على القرى

المادة ٣ - يحق لوزير الداخلية ، أن يعلن ، من وقت الى آخر بأمر يصدره ، خضوع أية قرية أو قسم من قريه ، لاحكام هذا الفصل من القانون، وعند صدور ذلك الأمر تسرى أحكام هذا الفصل على القرية المذكورة وفاقا لما ورد فى الأمر .

تأليف مجالس القرى

المادة ٤ - يؤلف مجلس قرية فى كل منطقة قريه مدته ثلاث سنوات .

قوام مجلس القرية

المادة ٥ (٢) - يتألف مجلس القرية من عدد من الاشخاص لا يقل عن الثلاثة ولا يزيد على الاثنى عشر ، وفاقا لما يحدده متصرف اللواء . من وقت الى آخر ، ينتخبون من الاشخاص المقيمين عادة فى منطقة القرية وبالطريقة التى يقررها متصرف اللواء من وقت الى آخر .

ويشترط فى ذلك ان لا يجوز ان يصبح أى شخص عضوا من مجلس قرية وفاقا للاحكام السابقة من هذا البند ، الا اذا كان اردنى الجنسية ولا تقل سنه عن احدى وعشرين سنة ويقوم عادة فى منطقة القرية ، وما لم يوافق متصرف اللواء على تعيينه .

ويشترط أيضا أنه يجوز لمتصرف اللواء ان ينهى عضوية أى شخص كهذا اذا كان من رأيه ان ذلك الشخص لم يعد اردنى الجنسية ، أو أصبح لا يقيم عادة فى منطقة القرية (أو أنه ادين بحكم جزائى) ، أو أنه قد أصبح عاجزا صحيا عن القيام بواجبات منصبه .

ويجوز لمتصرف اللواء ، حين اعطاء موافقته على كيفية اختيار اعضاء مجلس القرية بمقتضى هذا البند ، ان يوعز من جملة ما يوعز به بتعيين عدد من الاعضاء كممثلين لاية محلة (حارة) خاصة أو طائفة خاصة فى القرية .

٢ - اذا توفي احد اعضاء مجلس القرية ، خلاف مختار القرية ، أو استقال أو لم يعد عضوا فى

(١) الجريدة الرسمية العدد ٦٦٦٩ فى ١٩٥٤/٢/١ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٧١ الجريدة الرسمية العدد ٢٢٨٥ فى ١٩٧١/٣/١ وقد ألغيت الفقرة (أ)

منها واعتبار ما جاء فى الفقرة (ب) الثالثة نتيجة لهذه الفقرة .

المجلس بآية صورة أخرى ، تملأ العضوية الشاغرة وفقاً لأحكام البند (ب) من الفقرة (١) من هذه المادة .

ويشترط في ذلك أن لا تعتبر أية إجراءات أو أعمال قام بها مجلس القرية غير قانونية بسبب وجود عضوية شاغرة فيه .

٣ - لا يجوز لأي شخص أن يتراأس مجلس القرية ، أو أن يعمل كعضو فيه عند البحث في أية مسألة يكون له فيها علاقة ، ويجوز للموظف الإداري أن يصدر تعليمات خاصة أو عامة تنفيذاً لهذا الحكم .

٤ - يعين متصرف اللواء أحد أعضاء مجلس القرية رئيساً للمجلس ، واحدهم نائباً لرئيس المجلس ، فإذا كان الرئيس غائباً أو كان ممنوعاً من ترأس الجلسة لوجود علاقة له ، يرأس الجلسة نائب الرئيس ، إلا إذا كان الرئيس غائباً أو ممنوعاً عن التراس على الوجه المذكور ، يعين الموظف الإداري أحد الأعضاء رئيساً مؤقتاً .

٥ - يجوز لمتصرف اللواء أن يعيد من حين لآخر تنظيم مجلس القرية من حيث الرئاسة أو نيابة الرئاسة ، إذا رأى بعد التحقيق أن مصلحة القرية تقتضي بذلك ، ومن ثم تسري الفقرتين (١) و (٤) من هذه المادة ، وفقاً لمقتضى الحال على إعادة تنظيم المجلس .

٦ - يتألف النصاب القانوني بمجلس القرية في الجلسات من الأكثرية المطلقة من أعضاء المجلس .

اعتبار مجلس القرية شخصاً معنوياً

المادة ٦ - ١ - يعطى مجلس القرية صفة الشخص المعنوي ، ويكون له ختم بتلك الصفة ، ويخول عقد المقاولات والعقود والدخول في الدعاوى باسمه الخاص بصفة مدع أو مدعى عليه .

٢ - يخول مجلس القرية حق امتلاك الأموال المنقولة أو غير المنقولة واقتنائها والتصرف بها .

ويشترط في ذلك أنه لا يجوز لمجلس القرية ، إلا في الحالات المنصوص عليها في الفقرة (٤) من هذه المادة ، والمادة (٧) من هذا القانون ، أن يمتلك الأموال غير المنقولة أو أية حقوق فيها أو يبيعها ، أو يرهنها ، أو يؤجرها ، أو يبادلها ، أو يتصرف فيها على أي وجه آخر ، إلا بعد الحصول على موافقة متصرف اللواء .

٣ - يبقى ختم المجلس في عهدة رئيس مجلس

القرية ، ولا يختم به أي مستند إلا بحضور الرئيس وما لا يقل عن عضوين من أعضاء مجلس القرية ، ويوقع الأعضاء الحاضرون امضاءاتهم على المستند دلالة على حضورهم .

٤ (١) - عند تأليف مجلس في أية قرية يجوز لوزير الداخلية أن يصدر تعليمات تقضي بأن تناط بهذا المجلس الأراضي الواقعة في منطقة القرية المسجلة بالنيابة عند اهالي القرية باسم الحزينة أو باسم المندوب السامي ؛ كلها أو بعضها ويجوز أن تسجل هذه الأراضي لدى دائرة تسجيل الأراضي باسم هذا المجلس بلا رسم .

تعديل أو إلغاء الأوامر بمقتضى المادة (٣)

المادة ٧ - ١ - أن الأمر الصادر بمقتضى المادة (٣) من هذا القانون ، يجوز تعديله أو تحويله أو إلغاؤه في أي وقت من الأوقات ، بأمر آخر يصدره وزير الداخلية .

٢ - إذا حدث أن عدل أمر بإضافة منطقة جديدة ، تنطبق أحكام الفقرة (٤) من المادة (٦) فيما يتعلق بالأراضي الواقعة في المنطقة الجديدة بالصورة التي تنطبق فيها على الأراضي المشمولة في الأمر الأصلي .

٣ - إذا حدث أن ألغى أي أمر أو عدل بآخر في أية منطقة ، يجوز لوزير الداخلية أن يصدر أية تعليمات يستصوب إصدارها بشأن التصرف بأراضي مجلس القرية في المنطقة ، أو في المنطقة المخرجة وفقاً لمقتضى الحال ، أو فيما يتعلق باناطتها أو تسجيلها . ومن ثم يجري التصرف في تلك الأراضي أو تناط أو تسجل وفقاً للتعليمات المذكورة ، ويجوز لوزير الداخلية أن يصدر أية تعليمات أخرى مما يراه ملائماً على أثر إلغاء أو تعديل الأمر ، بما في ذلك أية تعليمات تتعلق بالتصرف بالأموال ، خلاف الأراضي ، أو غير ذلك فيما يتعلق بتصفية شؤون المجلس تصفية كلية أو جزئية ، حسب مقتضى الحال أو اناطة تلك الأموال ، وتطبق تلك التعليمات وتسرى وفقاً لنصها .

اختصاص مجلس القرية

المادة ٨ - يشمل اختصاص مجلس القرية كافة الأراضي الواقعة ضمن منطقة القرية .

ويشترط في ذلك فيما يتعلق بالأراضي التي تملكها الحكومة ، أن تسرى عليها أحكام هذه المادة

خاضعة لأية تقييدات أو استثناءات عامة أو خاصة
ورد النص عليها في أمر صادر من وزير الداخلية .

صلاحية مجلس القرية في القيام بالاشغال . . الخ

المادة ٩ - يحق لكل مجلس من مجالس القرى :-

١ - أن يؤسس مدارس وحدائق مدرسية .

٢ - أن يؤسس مستوصفات .

٣ - أن يهيئ أسواقا عامة واسواقا للمزايدة
العلنية وينظمها .

٤ - أن يهيئ المسالخ وينظم ذبح الحيوانات .

٥ - أن يتولى انشاء الطرق أو الاماكن العامة
وتبليطها وانارتها وتحسينها .

٦ - أن يقوم بتهيئة موارد المياه العامة
وتنظيمها .

٧ - أن يقوم باعمال التحريج وبناء السلاسل
حول الاراضي (انشاء الجبلات) .

٨ - أن يفرض تنفيذ الاشغال وفقا لاحكام
القوانين النافذة .

٩ - أن يعين أو يقيل كتبة مجلس القرية وموظفيه
ومستخدميه الآخرين .

١٠ - أن يقوم بوجه عام بكافة الاعمال التي
من شأنها تحسين مرافق القرية الصحية ونظافتها
وصحة سكانها وسلامتهم ورفاههم .

على مجلس القرية ان يراعى تعليمات متصرف اللواء

المادة ١٠ - يترتب على كل مجلس من مجالس
القرى ان يراعى بشأن الامور المدرجة في المادة
السابقة والصلاحيات الاخرى التي يجوز له
ممارستها بمقتضى المادة (١١) من هذا القانون
التعليمات التي قد يجد متصرف اللواء ان من
الضرورى أو الملائم اصدارها حرصا على مصلحة
النظام العام أو السلامة أو الصحة العامة أو رفاه
الاهالى المقيمين في منطقة القرية .

صلاحية مجلس القرية في اصدار القرارات

المادة ١١ - ١ - يحق لكل مجلس من مجالس
القرى ان يصدر قرارات لتنفيذ الغايات المشار
اليها آنفا أو أى منها ، ولما يلى من الغايات أيضا :

(أ) ابقاء الشوارع والاماكن العامة الاخرى
خالية من النفايات والعوائق .

(ب) منع تراكم الاقذار أو النفايات المضرّة
بالصحة العامة على الاملاك الخاصة ، والتكليف
بازالة المكارة الناشئة عن أية حفرة مرحاض أو
مصرف أو مجرور أو خلاف ذلك .

(ج) فرض تنظيف ينابيع المياه والمصارف
ومجارى المياه والخزانات والاحواض وموارد المياه
الاخرى وصيانتها ووقايتها من التلوث .

(د) الاشراف على سعة الطرق واعمال البناء .

(هـ) منع انتشار الامراض السارية أو المعدية .

(و) فرض التبليغ عن المواليد والوفيات ،
للسلطات التي قد تسمى لهذا الغرض .

(ز) تنظيم دفن الموتى .

(ح) منع قطع أو اتلاف اشجار وشجيرات
وحشائش الغابات وغيرها أو تنظيم قطعها .

(ط) فرض اتخاذ التدابير لاتلاف الاعشاب
المضرّة ومكافحة الامراض والأوبئة الزراعية .

(ى) فرض اتخاذ التدابير لوقاية التربة من
الانجراف .

(ك) تعيين مواعيد واوقات الحصاد وجنى
المحاصيل .

(ل) تنظيم رعى وسقى المواشى .

(م) منع أو تنظيم انتقال المواشى .

(ن) وضع الاحكام لمراقبة الكلاب واتخاذ التدابير
الاخرى ضد داء الكلب .

(س) منع انتشار امراض المواشى بما فيها
الطيور والنحل .

(ع) تنظيم الاصول المتبعة في توزيع وزراعة
اراضى القرية المشاع .

(ف) حماية املاك الحكومة أو القرية أو الاملاك
العمومية الاخرى أو المباني والمواقع التاريخية
المعلن عنها بموجب المادة (٥) من قانون الآثار
القديمة الواقعة في اراضى القرية .

(ص) تنظيم علامات حدود الاملاك ، وصيانة
تلك العلامات .

(ق) أية غاية من الغايات الاخرى التي يوافق
متصرف اللواء على أنها تفيد صحة سكان منطقة
القرية أو سلامتهم أو رفاههم .

٢ - لا يعمل بالقرارات المشار اليها آنفا
الا بعد اقترانها بموافقة متصرف اللواء .

٣ - يجوز ان ينص أى من القرارات المشار اليها آنفا على دفع العوائد أو الرسوم فيما يتعلق بالامور التى يترتب أو يحق لمجلس القرية معالجتها بمقتضى هذا القانون أو أى قانون آخر .

٤ - ينشر كل قرار من القرارات الصادرة والموافق عليها وفقا لأحكام هذه المادة بتعليقه فى مكان بارز من القرية ، ومن ثم يصبح نافذ المفعول . وتعتبر الشهادة الصادرة من متصرف اللواء أو الموظف الادارى بان القرار تم نشره على الوجه المذكور ، برهانا قاطعا على صدور القرار المذكور فى الشهادة .

ويشترط فى ذلك ان يجوز نشر القرار بواسطة المنادى (ناطور القرية) بالاضافة الى تعليماته على الوجه المذكور آنفا .

٥ - كل من خالف ، بفعل أو ترك ، أى حكم من أحكام اى قرار صادر بمقتضى هذه المادة يعتبر أنه ارتكب جرما ويعاقب عن ارتكاب ذلك الجرم بالحد الاعلى من العقوبة المنصوص عليها فى القرار على الا تتجاوز تلك العقوبة غرامة قدرها خمسة دنائير أو الحبس مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما وفاقا لما هو منصوص عليه بالقرار . وتدفع كل غرامة يحكم بها على هذا الوجه الى صندوق القرية المؤلف بمقتضى المادة (١٥) من هذا القانون .

٦ - يجوز أن ينص أى قرار من القرارات المشار اليها آنفا على وجوب دفع المصاريف التى ينفقها مجلس القرية من جراء مخالفة ذلك القرار أو فى سبيل تنفيذ أى عمل من الاعمال التى يقضى القرار على أى شخص بتنفيذه لدى تخلف ذلك الشخص عن القيام به ، من قبل الشخص الذى ارتكب المخالفة المشار اليها أو تخلف عن تنفيذ العمل المذكور وذلك بالاضافة الى العقوبة المفروضة فى القرار المذكور ، ويستوفى مبلغ تلك النفقات كما يستوفى الدين المستحق على ذلك الشخص الى مجلس القرية .

٧ - يكون من واجب رئيس مجلس القرية تأمين اقامة الدعاوى على الذين يخالفون القرارات .

صلاحية وزير الداخلية فى تقرير العوائد

المادة ١٢ (١) - يصدر مجلس الوزراء انظمة تحدد اصناف العوائد التى يحق للمجلس القرية

فرضها بما فى ذلك الضريبة الشخصية وطرق الاعتراض عليها .

صلاحية مجلس القرية فى فرض العوائد والرسوم

المادة ١٣ - ١ - مع مراعاة احكام المادة (١٢) من هذا القانون ، يجوز لمجلس القرية من أن لآخر أن يفرض ويحصل ويقبض العوائد التى يصرح بها متصرف اللواء بما فى ذلك الضريبة الشخصية .

٢ - تعلن كافة العوائد المصرح بها على الوجه المذكور آنفا وتاريخ أو تواريخ استحقاقها بتعليقها فى مكان بارز من القرية ، ويجوز أيضا اعلانها بواسطة المنادى .

٣ - تعتبر الشهادة الصادرة من متصرف اللواء أو الموظف الادارى باجراء النشر ، برهانا قاطعا على فرض العوائد المذكورة واعلانها حسب الاصول .

المادة ١٤ - لمجلس القرية بموافقة متصرف اللواء أن يعفى أى شخص بسبب فقره من دفع العوائد المفروضة بموجب المادة (١٢) ، كليا أو جزئيا .

تأسيس صندوق القرية . . . الخ

المادة ١٥ - ١ - يطلق على الاموال التى تجمع بمقتضى المادة (١٣) مع سائر الاموال التى يقبضها مجلس القرية على أى وجه آخر اسم صندوق القرية .

٢ - يكون صندوق القرية فى عهدة مجلس القرية وتحت اشرافها .

٣ - تودع كافة الاموال التى يقبضها مجلس القرية فيما يتعلق بصندوق المجلس فى المكان الذى يوعز به متصرف اللواء لتأمين المحافظة عليه .

ويشترط فى ذلك أنه يجوز لمجلس القرية الاحتفاظ بمبلغ للمصروفات اليومية لا يتجاوز الحد الاعلى الذى يصرح به الموظف الادارى .

٤ - تؤخذ كافة المصروفات التى يجب دفعها بالنيابة عن مجلس القرية من صندوق القرية .

٥ - (أ) يجوز لمتصرف اللواء أن يكلف مجلس القرية بأن يرفع اليه بين الحين والآخر ميزانية بايراداته ومصروفاته المقدرة للتصديق عليها . وعندما يجرى رفع الميزانية على الوجه

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٣ . الجريدة الرسمية العدد ٢٤٠٢ فى ١٩٧٣/٢/١ وقد قررت المادة الثالثة من هذا القانون بأنه ١١ تقدير العوائد والضرائب الشخصية المستوفاة حتى نفاذ هذا التعديل كانها تحققت بموجبه ويستثنى من ذلك الرسوم التى تقرر ردها باحكام قضائية قطعية .

الفصل الثالث

التحكيم

التحكيم بواسطة مجلس القرية

المادة ١٨ - ١ - يخول مجلس القرية صلاحية تعيين لجنة تتألف مما لا يقل عن ثلاثة من أعضائه لتقوم عن طريق التحكيم بتسوية الامور المختلف عليها بين أى فرقاء يقيمون عادة فى القرية ، فيما يتعلق بأية مسألة من المسائل أو صنف من المسائل .

٢ - ان القرار الذى تصدره اللجنة لدى قيامها بالتحقيق يقتضى أن يكون خطيا ولن يكون نافذ المفعول الا بموافقة الموظف الادارى ، ولدى اقترانه بموافقه يصبح نهائيا وملزما لجميع الفرقاء فى الخلاف ويمكن تنفيذه وتطبيقه كما لو كان حكما صادرا من محكمة صلح ذات اختصاص فى تلك المنطقة غير قابل للاستئناف .

صلاحية التحكيم العامة

المادة ١٩ - ١ - يحق للموظف الادارى ان يفوض لجنة تتألف من أى عدد من الاشخاص بالتحكيم فى أية مسألة مختلف عليها أو صنف خاص من الخلافات التى تنشأ بين القرى أو أقسام من القرى أم بين أشخاص يقيمون عادة فى نفس القرية أو فى قرى مختلفة .

٢ - تجوز ممارسة الصلاحيات المخولة فى هذه المادة سواء أكان قد ألفت مجلس فى القرية المختصة أو فى أى قسم منها أم لم يكن .

٣ - فى هذه المادة تمارس الصلاحيات المخولة للموظف الادارى فى حالة الخلاف الناشئ بين قرى مختلفة أو بين أقسام من قرى مختلفة أو بين أشخاص يقيمون عادة فى قرى مختلفة ، من قبل الموظف الادارى للقضاء ، أو الوحدة الادارية الواقعه فيها أية قرية من القرى أو قسم من القرى المختلفة .

٤ - ان القرار الذى تصدره اللجنة لدى قيامها بالتحقيق يقتضى أن يكون خطيا ولن يكون نافذ المفعول أو الاثر الا اذا اقترن بموافقة متصرف اللواء ولدى اقترانه بموافقه يصبح نهائيا وملزما لجميع الفرقاء فى الخلاف ويمكن تنفيذه وتطبيقه كما لو كان حكما صادرا من محكمة صلح ذات اختصاص فى أية قرية من القرى أو فى أية أقسام منها أو فى القرية وفاقا لمقتضى الحال ويكون ذلك الحكم غير قابل للاستئناف

المذكور آنفا لا يجوز دفع أى مبلغ من الصندوق خلافا لنصوص الميزانية المصدقة ، الا بموافقة متصرف اللواء أو الموظف الادارى المفوض من متصرف اللواء باعطاء تلك الموافقة .

(ب) اذا لم يجر رفع وتصديق الميزانية المشار اليها ، كما ذكر آنفا لا يجوز دفع أى مبلغ من الصندوق الا بموافقة متصرف اللواء أو الموظف الادارى المفوض من متصرف اللواء باعطاء تلك الموافقة .

تدقيق حسابات صندوق القرية

المادة ١٦ - ١ - تدقق حسابات صندوق القرية سنويا من قبل شخص أو أشخاص يعينهم متصرف اللواء لتلك الغاية ويقدم الشخص المعين أو الأشخاص المعينون على ذلك الوجه ، تقريرا لمتصرف اللواء ، فاذا تبين لمتصرف اللواء بعد استلام التقرير المذكور أن أى مبلغ يؤلف قسما من صندوق القرية قد صرف خلافا للأصول فان متصرف اللواء بعد أخذ موافقة وزير الداخلية يأمر الشخص أو الأشخاص الذين هم فى رأيه مسؤولون عن صرف ذلك المبلغ خلافا للأصول برد المبلغ الى صندوق القرية ، ويجوز تحصيل المبلغ المذكور كما لو كان دينا مستحقا لصندوق القرية من الشخص المذكور أو الاشخاص المذكورين .

٢ - يجوز لمدقق الحسابات أن يقبض من صندوق القرية المكافأة التى يوافق عليها متصرف اللواء .

صلاحية مجلس القرية فى عقد القروض

المادة ١٧ - يحق لمجلس القرية بموافقة متصرف اللواء ، لا بدونها ، ومع مراعاة الشروط والقيود التى قد يفرضها متصرف اللواء : -

١ - ان يقترض مالا من أى شخص لأية غاية يوافق عليها متصرف اللواء وأن يرهن لدى الدائن أية أموال أو ايرادات تخص المجلس تأمينا لوفاء ذلك القرض وفائده .

٢ - أن يقترض أى مبلغ أو مبالغ من المال من أى مصرف بصورة مؤقتة .

أحكام عامة تتعلق بالتحكيم

المادة ٢٠ - بالرغم من أحكام المادتين ١٨ و ١٩ لا يجوز إحالة أية مسألة الى التحكيم بمقتضى هاتين المادتين الا اذا :

١ - وافق متصرف اللواء على أنها ملائمة للفصل فيها بالتحكيم أو أنها تنتمي الى صنف من المسائل التي وافق متصرف اللواء على أنها ملائمة للفصل فيها بالتحكيم لسبب ان تلك المسائل هي في تلك الحالات من صنف المسائل التي جرت العادة على الفصل فيها بالتحكيم .

٢ - صنف بيان خطي بالمسائل المختلف عليها ووقع على البيان جميع الفرقاء في الخلاف والموظف الاداري .

٣ - وافق جميع الفرقاء على إحالة النزاع للتحكيم .

وجوب حضور الفرقاء بالذات

المادة ٢١ - يحظر حضور المحامين أمام لجنة التحكيم المعينة بمقتضى هذا الفصل من القانون بالوكالة عن أى فريق أو بالنيابة عنه ، ولكن يجوز للجنة ان تسمح لزوج الفريق أو زوجته أو الوصى عليه ان يحضر وينوب عنه امامها .

الفصل الرابع

المخاتير

تعيين المخاتير

المادة ٢٢ - ١ - (أ) يعين متصرف اللواء بموافقة وزير الداخلية عدد مخاتير كل قرية .

(ب) يجرى انتخاب المختار من قبل الذكور القاطنين عادة في القرية وتتجاوز أعمارهم الثامنة عشرة على أن يجرى الانتخاب بموجب التعليمات التي يضعها المتصرف بموافقة وزير الداخلية .

٢ - على الرغم مما ورد في أى قانون آخر يكون انتخاب وعزل المخاتير بمقتضى هذا القانون وواجباتهم وصلاحياتهم وشروط خدمتهم خاضعة لاحكام هذا القانون .

تعيين المخاتير لأول مرة

المادة ٢٣ - لدى انتخاب مختار لأية قرية بموجب هذا القانون ، يعتبر مختار تلك القرية

القائم آنئذ بمهام منصب المختار منفصلا عن منصبه .

الاشخاص الذين هم أهل للتعيين كمخاتير

المادة ٢٤ (١) - يجب ان تتوفر في كل شخص يعين مختارا لقرية الشروط التالية :

١ - ان يكون قد بلغ الحادية والعشرين من عمره .

٢ - ان يكون من سكان القرية ومن المقيمين فيها إقامة دائمة .

٣ - ان لا يكون قد ادين بجرائم جنائية أو اخلاقية .

عزل المخاتير وملء المناصب الشاغرة

المادة ٢٥ - ١ - يكون المختار عرضة للعزل من قبل متصرف اللواء ، بناء على سوء تصرفه أو أهماله واجباته أو أى سبب كاف آخر ، واذا حدث ان توفي المختار أو أصبح غير أهل أو غير قادر على القيام بمهام منصبه أو استقال أو عزل، يجوز لمتصرف اللواء أن يأمر باجراء انتخاب شخص آخر مكانه بالسريفة المنصوص عليها فيما تقدم .

٢ - اذا غاب المختار غيبة مؤقتة عن القرية يقوم بواجبات وظيفته الشخص الذي يسميه ذلك المختار الا اذا أوعز الموظف الاداري بخلاف ذلك .

واجبات المخاتير

المادة ٢٦ - يكون من واجب كل مختار أن يقوم بما يلي :

١ - أن يحافظ على الأمن داخل القرية التي عين مختارا لها وأن يقدم المعلومات للشرطة عن أى مجرم أو شخص سئ الأخلاق أو غريب أو شخص مشتببه به يوجد في القرية وعن أى قصد بارتكاب جريمة قد يحيط علما به .

٢ - أن يبلغ أقرب مخفر للشرطة بأسرع ما يمكن عن كل جرم خطير أو حادثة خطيرة أو حادث أو موت ناشئ عن أسباب غير طبيعية يقع في القرية .

٣ - أن يساعد موظفي الحكومة في تأدية واجباتهم بما في ذلك جباية الايرادات .

على جميع الأشخاص أن يساعدوا المختار بالمحافظة على الأمن

المادة ٢٩ - كل من رفض أو أهمل دون سبب معقول مساعدة المختار عندما يكلفه بذلك في تأدية واجبه فيما يتعلق بالمحافظة على الأمن أو في القاء القبض بصورة مشروعة على أى مجرم أو شخص مشتبه به ، يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير .

دفع المرتبات للمختارين

المادة ٣٠ - يحق للمختارين المنتخبين بمقتضى هذا القانون أن يتقاضوا الرسوم أو الرواتب التي يقررها وزير الداخلية بنظام ، بالإضافة الى الرسوم التي قد يكون من حقهم استيفؤها بمقتضى أى تشريع آخر . ولا يحق لأى مختار أن يطلب أى رسم لم يقرر على الوجه المذكور آنفاً أو لم ينص عليه فى أى تشريع آخر ويعتبر كل مختار تقاضى أو طلب رسم شهادة أو أعطى عن علم شهادة كاذبة مخالفاً ويعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير دون أن يجحف ذلك بأية عقوبة أخرى يكون قد استحقها .

الفصل الخامس

احكام عمومية

تطبيق اصطلاحات للمختار ٠٠ الخ الواردة فى القوانين الاخرى على القانون

المادة ٣١ - عندما يوضع هذا القانون موضع العمل يكون للاصطلاحات التالية :

- ١ - مختار .
- ٢ - وجيه أو إختيار .
- ٣ - مختار وهيئة اختيارية ، أو مختار وجوه .

٤ (١) - مجلس القرية أو سلطة القرية أو مجلس الوجوه أو مجلس الاختيارية أو السلطة المحلية أو المجلس المحلى أو الوجوه .

الواردة فى أى قانون أو تشريع آخر المعانى المخصصة لها أدناه على الترتيب الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

- ١ - المختار .

وفى القرى التى أسس فيها مجالس القرية .

٤ - أن ينشر ضمن القرية كافة الاعلانات والمناشير والمستندات الرسمية الاخرى التى قد يرسلها اليه متصرف اللواء أو الموظف الادارى لنشرها .

٥ - أن يحتفظ بختم بصفته مختاراً ويختم به كافة الشهادات والمستندات التى تتطلب ختماً .

٦ - أن يخطر الموظف الادارى بوفاة أى شخص اذا مات وهو يملك مالا منقولاً أم غير منقول أو له منفعة ولا وارث له فى ذلك المال أو المنفعة وأن يرسل اليه قائمة بتلك الأموال .

٧ - أن يبلغ السلطات المختصة عن كل حادث يبلغ علمه تستعمل فيه أوزان أو مكييل غير صحيحة أو ناقصة .

٨ - أن يحافظ بقدر ما يستطيع على سكك الحديد والمواصلات التلغرافية والهاتفية والطرق العامة والغابات وأملاك الحكومة الاخرى ويبلغ الموظف الادارى أو أقرب مخفر للشرطة عن أى صرر يلحق بها .

٩ - أن يبلغ عن اكتشاف أية آثار قديمة ويحافظ على المقامات والمواقع التاريخية المدرجة فى الجدول المشار اليه فى المادة ١١ من هذا القانون .

١٠ - أن يمسك ويصون السجلات والقيود والاحصاءات التى يوعز بها متصرف اللواء .

١١ - أن يبلغ عن انتشار أو ظهور أية أوبئة أو أمراض زراعية .

١٢ - أن يقوم بوجه عام بكافة الواجبات المطلوبة المفروضة عليه والمهام المعهود بها اليه بحكم القانون أو العرف والعادة .

المختار موظف عمومي

المادة ٢٧ - يعتبر المختار موظفاً عمومياً .

المختار كفرد من افراد الشرطة

المادة ٢٨ - يمارس كل مختار جميع الصلاحيات المخولة بأفراد الشرطة ويتمتع بسائر الامتيازات والحصانات الممنوحة له ، ويشترط فى ذلك أن لا يقوم بمهام خارج القرية المعين مختاراً لها .

قانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٧ (١)

قانون الانشاءات والخدمات القروية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الانشاءات والخدمات القروية لسنة ١٩٥٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تفسير اصطلاحات :

يكون للعبارات والالفاظ التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

١ - تعنى لفظة (المكلف) :

(أ) كل ذكر صحيح الجسم تتراوح سنه بين السادسة عشرة والستين ويقيم عادة ضمن حدود القرية .

(ب) وكل شخص يملك اموالا غير منقولة ضمن حدود القرية سواء كان مقيما في القرية ام لم يكن .

٢ - تعنى عبارة (الخدمات القروية) :

الخدمات التي يقتنع المتصرف انها تعود بالفائدة على القرية كمجموعة .

٣ - تعنى لفظة (القرية) اية منطقة قد اعلنت - قد تعلن فيما بعد (قرية أو وحدة عشائرية) بمقتضى المادة الثانية من قانون ادارة القرى رقم (٥) لسنة ١٩٥٤ ولا يقع اى جزء منها ضمن اختصاص مجلس بلدية ، اما اذا كان جزء منها يقع ضمن اختصاص بلدية فتعنى هذه اللفظة ذلك الجزء من تلك المنطقة الواقع ضمن اختصاص مجلس البلدية المذكورة .

٤ - تشمل لفظة (المتصرف) المحافظ والقائم مقام .

٥ - تنصرف عبارة (عمدة القرية) : -

(أ) الى المجلس البلدى اذا كانت القرية كليا أو جزئيا تقع ضمن المجلس البلدى .

(ب) الى مجلس القرية اذا ادخلت القرية أو ادخل اى جزء منها ضمن نطاق المادة الثانية من قانون ادارة القرى رقم (٥) لسنة ١٩٥٤ .

(ج) مختار ووجوه تلك القرية في ذلك الحين في أية حالة اخرى .

المادة ٣ - الانشاءات والخدمات الجائز القيام بها :

٢ - كل عضو من أعضاء مجلس القرية .

٣ - رئيس وأعضاء مجلس القرية .

٤ - مجلس القرية المؤلف بمقتضى هذا القانون

وضع الأنظمة

المادة ٣٢ - يجوز لمجلس الوزراء أن يصدر أنظمة ترمى بوجه عام الى تنفيذ أحكام هذا القانون . وتنص بصورة خاصة ودون اجحاف بالصيغة العامة التي تصطبغ بها الصلاحية المذكورة على ما يلى :

١ - كيفية وشكل الاجراءات التي تتبعها مجالس القرى .

٢ - تخويل رئيس مجلس القرية أو نائبه صوتا مرجحا اما بصورة خاصة أو عامة .

٣ - حفظ وصيانة السجلات والقيود من قبل مجالس القرية .

٤ - تخويل متصرف اللواء صلاحية تعيين كيفية جباية العوائد المفروضة بمقتضى أحكام هذا القانون ، وتقديم حساب بها .

استثناء

المادة ٣٣ - تعتبر أحكام هذا القانون والصلاحيات المفوضة بمقتضاه مضافة الى أحكام اى قانون أو تشريع آخر يقضى بتنظيم الامور التي ينظمها هذا القانون والى الصلاحيات المفوضة بمقتضى القوانين أو التشريعات المشار اليها لا منتقصة منها .

المادة ٣٤ - يلغى قانون ادارة القرى الفلسطيني رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٤ وأى تشريع اردنى أو فلسطينى آخر الى المدى الذى تتعارض فيه أحكامه مع أحكام هذا القانون .

المادة ٣٥ - رئيس الوزراء ووزيرا الداخلية والعدلية مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون . ١٩٥٤/١/٢٥

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية .

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب .
نصادق على القانون الاتى ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :

يجوز القيام بالانشآت التالية بمقتضى احكام هذا القانون :

(أ) انشاء وصيانة وتصليح كل طريق أو درب يصل القرية بالطريق العام أو بقرية أو قرى أخرى .

(ب) تنظيف المجاريير أو البرك أو الابار او مجارى المياه العمومية الكائنة فى جوار القرية اذا كانت فى حالة تؤدى الى الاضرار بصحة الاهالى .

(ج) سائر الانشآت التى تؤول الى تحسين الاحوال الصحية فى القرية .

(د) اى انشاء خلاف الانشآت المعينة فى الفقرة (أ) او (ب) أو (ج) مما يشهد المتصرف انه يعود بالنفع والفائدة على القرية .

(هـ) الخدمات التى يشهد المتصرف انها تعود بالنفع والفائدة على القرية .

المادة ٤ - بيان الانشآت والخدمات المراد اجراؤها فى بحر السنة :

١ - يقتضى على عمدة القرية ان تقدم الى المتصرف قبل التاريخ الذى يعلن عنه المتصرف فى القرية برنامج الانشآت والخدمات التى يراد القيام بها على نفقة القرية فى بحر السنة القادمة وان تذكر فى هذا البرنامج .

(أ) موقع الانشآت التى يراد القيام بها ونوعها ومقدارها .

(ب) التدابير المنوى اتخاذها للقيام بتلك الانشآت .

(ج) تاريخ الشروع فى كل من تلك الانشآت بوجه التقريب .

(د) عدد المكلفين .

(هـ) نوع الخدمات .

٢ - اذا لم تقدم عمدة القرية برنامج الانشآت والخدمات المراد القيام بها فى الوقت المعين او قدمت برنامجا اعتبره المتصرف غير مستوف او ناقصا ، فيجوز للمتصرف بالاتفاق مع عمدة القرية ان يعين الانشآت والخدمات التى يراد القيام بها على نفقة القرية فى بحر السنة وان يضع برنامجا بتلك الانشآت والخدمات يبلغه لعمدة القرية .

٣ - عند وقوع خلاف بين العمدة والمتصرف فالمرجع الفصيل هو وزير الداخلية .

المادة ٥ - سلطة تكليف القرية بدفع الضريبة وتحصيلها :

١ - حالما يتم وضع برنامج الانشآت المراد القيام بها على نفقة القرية يتخذ المتصرف التدابير لجمع نفقات تلك الانشآت والخدمات وذلك بتكليف كل مكلف فى القرية بدفع مبلغ يحدده على ان يتراوح بين ٥٠٠ فلس ودينارين طبقا لمقدرة المكلف على الدفع .

٢ - ينشر المتصرف هذا التكليف باعلان موقع بتوقيعه يعلق فى مكان ظاهر فى القرية التى تتناولها الانشآت يبين فيه نوع الانشآت والخدمات المراد القيام بها والمبلغ المكلف بدفعه كل مكلف واذا لم يدفع المكلف المبلغ المفروض عليه خلال عشرين يوما من تاريخ تبليغه الاشعار فيحصل منه ذلك المبلغ كما تحصل الاموال الاميرية .

المادة ٦ - اعفآت من الاموال المفروضة :

للمتصرف الحق باعفاء اى مكلف من المبلغ المكلف به اذا كان :

(أ) عاجزا .

(ب) مصابا بعاة دائمية .

(ج) فقيرا .

المادة ٧ - الفصل فى الخلافات :

اذا نشأ خلاف بين عمدتى قريتين بخصوص تحصيل احدى القريتين نفقة تحصيل بعض الانشآت يحال الخلاف الى متصرف اللواء لفصله ويكون قرار المتصرف نهائيا .

المادة ٨ - صلاحية ارجاء الانشآت :

يجوز للمتصرف من وقت لآخر أن يوعز باعلان موقع منه ومعنون باسم سلطة أية قرية بارجاء تنفيذ أى انشاء مشمول فى برنامج الانشآت التى سبق لسلطة القرية ان قدمته اليه بمقتضى الفقرة (١) من المادة الرابعة من هذا القانون للمدة التى يراها ملائمة .

المادة ٩ (١) - تنفيذ الانشآت ووضع موازنة خاصة بذلك :

يقوم المتصرف بالاشراف المباشر على تنفيذ الانشآت وادارة جميع الخدمات القروية تساعده فى ذلك لجنة تعرف (بلجنة تحسين القرية) مشكلة من ممثل عن كل من وزارة الاشغال ووزارة الصحة

(١) معدلة بالقانون المؤقت رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ الجريدة الرسمية العدد ٢٣٣٢ فى ١٦/١٠/١٩٧١ . وقد

أصبح قانونا دائما . الجريدة الرسمية العدد ٢٣٤٩ فى ١/٣/١٩٧٢ .

ووزارة المالية ، ووزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية .

المادة ١٠ - (أ) تنظم هذه الانشاءات والخدمات العامة في موازنة بالتشاور مع لجنة تحسين القرية .

(ب) للمتصرف ان يستخدم عددا من الموظفين لتمكينه من الاشراف وتنفيذ الاعمال المدرجة في الموازنة .

(ج) تنظم الموازنة في اليوم الاول من شهر نيسان لكل عام .

(د) (١) تودع جميع الاموال المحصلة بموجب المادة (٥) كإمانة لدى محاسب المالية في مركز اللواء او المقاطعة باسم المتصرف أو لدى البنوك في المراكز التي يوجد فيها فروع للبنوك .

(هـ) على المتصرف ان يحصل على موافقة لجنة

تحسين القرية بالنسبة الى أي عمل تتجاوز نفقاته العشرين ديناراً .

(و) يقوم ديوان المحاسبة بفحص حسابات اللجنة كل عام .

المادة ١١ - الالفات :

تلغى القوانين والانظمة التالية :

١ - قانون الطرق والانشاءات القروية الفلسطيني رقم (١) لسنة ١٩٢٧ وجميع تعديلاته
٢ - أي تشريع آخر متعلق بالانشاءات والخدمات القروية الى المدى الذي يتعارض فيه وأحكام هذا القانون .

المادة ١٢ - رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والصحة والمالية والاشغال العامة والانشاء والتعمير مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .
١٩٥٧/١٢/٢٥

نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٦ (١)

صادر بمقتضى المادة ٣٢ (١) و (٢) من قانون
ادارة القرى لسنة ١٩٥٤

المادة ١ - اسم النظام .

يطلق على هذا النظام اسم نظام ادارة القرى
(الاصول المتبعة في مجالس القرى) لسنة ١٩٥٦
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تفسير اصطلاحات

تكون للالفاظ والعبارات التالية في هذا
النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت
القرينة على خلاف ذلك .

تعنى لفظة « الرئيس » رئيس مجلس القرية .

تعنى عبارة « نائب الرئيس » نائب رئيس
مجلس القرية .

تعنى لفظة « المجلس » مجلس القرية .

تعنى لفظة « عضو » عضو مجلس القرية .

المادة ٣ - موعد انعقاد الجلسات .

١ - يترتب على المجلس ان يعقد جلسة عادية
واحدة على الاقل في الشهر من اجل القيام بالاعمال
العامة ، في اليوم او الايام التي يعينها .

٢ - يجوز للرئيس او نائبه في حالة غيابه
ان يدعو المجلس لعقد جلسة خاصة في اي وقت
شاء .

المادة ٤ - التصويت .

تقرر كل مسألة تطرح امام المجلس بالتصويت
العلنى ويجوز القيام بجميع اعمال المجلس وقرار
جميع المسائل التي تطرح للبحث بأكثرية اعضاء
المجلس ، على ان لا يقل عدد الاعضاء الحاضرين
في الجلسة عن النصاب القانونى الذى نصت عليه
الفقرة السادسة من المادة الخامسة من القانون
واذا تساوت الاصوات يكون للرئيس الجلسة
صوت مرجح .

وذلك يكون بصورة خاصة او عامة حسبما
يرتأى متصرف اللواء بالنسبة لكل مجلس
قروى .

المادة ٥ - حضور الجمهور الجلسات .

لا يباح لافراد الجمهور حضور الجلسات التي
يعقدها المجلس :

ويشترط في ذلك انه يجوز للرئيس بموافقة
اغلبية اعضاء المجلس ، ان يدعو اى شخص
لحضور اية جلسة خاصة من جلسات المجلس .

المادة ٦ - تبليغ اشعار بعقد الجلسة .

يترتب على الرئيس او على نائب الرئيس اذا
كان الرئيس غائبا ان يدعو جميع اعضاء المجلس
الى كل جلسة يعقدها المجلس اما بأرسال دعوة
تحريرية اليهم أو بأية صورة اخرى يقررها
متصرف اللواء متضمنة تاريخ وزمان ومكان
الجلسة وبيانا بالمسائل التي ستطرح للبحث
فيها ، وينبغي تبليغ هذه الدعوة قبل موعد
الجلسة بثمان واربعين ساعة على الاقل ، الا اذا
دعت ظروف خاصة بجعل المدة اقل .

المادة ٧ - حق الاعضاء في طرح المسائل للبحث فيها .

يقتضى على كل عضو يرغب في طرح اية مسألة
للبحث في اية جلسة ان يعلم الرئيس بها بكتاب
يرسله اليه او بأية صورة اخر يقررها متصرف
اللواء قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة
على الاقل ، وينبغي ان يتضمن الكتاب المسائل
التي يراد البحث فيها بصورة موجزة فاذا بلغ
الكتاب حسب الاصول يقتضى على الرئيس أو نائب
الرئيس ، اذا كان الرئيس غائبا ان يطرح تلك
المسألة في الجلسة للبحث فيها .

المادة ٨ - النقص في الاشعار .

ان عدم تبليغ اى عضو من الاعضاء دعوة حضور
بمقتضى المادة السادسة او وجود اى نقص في
الدعوة لا يؤثر في قانونية الجلسة .

المادة ٩ - الاعمال التي تتخذ في الجلسة .

لايجوز القيام بأى عمل في اية جلسة يعقدها
المجلس خلاف الاعمال المعينة في الدعوة الصادرة
بمقتضى احكام المادة السادسة من هذا النظام ،
الا اذا حضر الجلسة ما لا يقل عن ثلثي مجموع
اعضاء المجلس ووافقوا على القيام بذلك العمل .

المادة ١٠ - الاجراءات التي تتبع عند عدم عقد الجلسة .

اذا لم يعقد المجلس اية جلسة مدة تتجاوز
الشهر فيتربط على الرئيس ان يرسل تقريراً

بذلك الى الموظف الادارى متضمنا الاسباب التى حالت دون عقدها .

المادة ١١ - وقائع الجلسة .

تدون وقائع كل جلسة يعقدها المجلس والقرارات التى تتخذ فيها بصورة صحيحة فى دفتر وقائع يحفظ لهذه الغاية ويوقع على الوقائع الشخص الذى يرأس الجلسة التى دونت وقائعها فى الجلسة ذاتها او فى الجلسة التالية التى يعقدها المجلس حسب مقتضى الحال وتقبل وقائع أية جلسة يستدل منها على انها موقعة على الوجه المذكور فى معرض البينة بدون حاجة الى اثبات آخر .

المادة ١٢ - كل قرار صدر من اى مجلس قروى بموجب نظام ادارة القرى (الاصول المتبعة فى مجالس القرى) الفلسطينى لسنة ١٩٤٦ ، قبل نفاذ احكام هذا النظام ، يعتبر كأنه صدر بمقتضى هذا النظام .

المادة ١٣ - يلغى اى نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٦ (١)

صادر بمقتضى المادة ٣٢ (٤) من قانون ادارة القرى لسنة ١٩٥٤

المادة ١ - اسم النظام .

يطلق على هذا النظام اسم (نظام جباية عوائد المجالس القروية لسنة ١٩٥٦) ويعمل به اعتبارا من ١/٤/١٩٥٦ .

المادة ٢ - تفسير اصطلاحات .

تعنى لفظة « المكلف » كل شخص تحققت عليه عوائد او رسوم او غرامات عملا بالمواد (١١ و ١٢ و ١٣) من قانون ادارة القرى رقم (٥) لسنة ١٩٥٤ بمقتضى اى قرار صادر من المجالس القروية .

المادة ٣ - لتصرف اللواء صلاحية تعيين جابى او اكثر لاي مجلس قروى براتب يحدده للقيام بتحصيل وجباية العوائد والغرامات المفروضة والمتحققة بمقتضى احكام قانون ادارة القرى والانظمة الصادرة بموجبه او تخويل احد موظفى المجلس القروى خطيا للقيام بهذا العمل .

المادة ٤ - (أ) اذا لم يدفع اى مبلغ من العوائد او الغرامات او الرسوم المفروضة بمقتضى قانون ادارة القرى لسنة ١٩٥٤ بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ استحقاقه يوجه انذار خطى للمكلف

بدفعه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه الانذار .

(ب) اذا لم يعثر على المكلف او عثر عليه ورفض تبليغ الانذار يعتبر ان هذا الانذار قد بلغ اليه حسب الاصول بتعليقه فى مكان ظاهر فى القرية او المحلة التى يسكنها الشخص او المكان الموجود فيه العقار .

(ج) اذا لم تدفع هذه المبالغ المستحقة على المكلف مدة الخمسة عشر يوما فلرئيس المجلس القروى الحق بالطلب من لجنة تحصيل الاموال الاميرية اصدار امر الى جابى عوائد المجلس بتحصيل المبلغ المستحق حالا بحجز وبيع الاموال المنقولة التى تخص ذلك المكلف .

المادة ٥ - تسرى احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المتعلقة بالحجز والحبس وبيع الاملاك المنقولة وغير المنقولة ، على تحصيل العوائد والغرامات والرسوم المفروضة والمتحققة للمجلس القروى على ان يكون لجابى عوائد القرية صلاحيات جابى الحكومة .

المادة ٦ - وقائع الجلسة .

تدون كل وقائع كل جلسة يعقدها المجلس والقرارات التى تتخذ فيها بصورة صحيحة فى دفتر وقائع يحفظ لهذه الغاية ويوقع على الوقائع الشخص الذى يرأس الجلسة التى دونت وقائعها فى الجلسة ذاتها او فى الجلسة التالية التى يعقدها المجلس حسب مقتضى الحال وتقبل وقائع أية جلسة يستدل منها على انها موقعة على الوجه المذكور فى معرض البينة بدون حاجة الى اثبات آخر .

المادة ٧ - كل قرار صدر من اى مجلس قروى بموجب نظام ادارة القرى (الاصول المتبعة فى مجالس القرى) الفلسطينى لسنة ١٩٤٦ ، قبل نفاذ احكام هذا النظام ، يعتبر كأنه صدر بمقتضى هذا النظام .

المادة ٨ - يلغى اى نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام

نظام انشاء وصيانة المشاريع والطرق القروية

رقم (١٧) لسنة ١٩٧٠ (٢)

(يراجع : نقل ومواصلات)

نظام عوائد مجالس القرى

رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٤ (٣)

(يراجع : ضرائب وفرائض ورسوم)

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٢٧٥ فى ١٦/٥/١٩٥٦ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٢٣٣ فى ١/٤/١٩٧٠ .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ٢٤٨٩ فى ١/٥/١٩٧٤ .

٢ (١) - قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩/٢/١٩٦٦ - عملاً بالمادة (٤) المضافة الى قانون الادارة العامة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ - تفويض المحافظين ومتصرفي الالوية الصلاحية المخولة لوزير الداخلية بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (٢٢) من قانون ادارة القرى رقم (٥) لسنة ١٩٥٤ بحيث لا تبقى هنالك ضرورة للحصول على موافقة الوزير المذكور للغاية المبحوث عنها في تلك المادة .

قرار رقم (٢) لسنة ١٩٧٦ (٢)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابة المؤرخ ١٩٧٦/١/٢٤ رقم ١ ٩٠٦/١/٣٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة الثالثة من قانون ادارة القرى رقم ٥ لسنة ٩٥٤ وبيان ما اذا كان وزير الداخلية هو الجهة المختصة بممارسة الصلاحية المنصوص عليها في هذه المادة أم أن وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية هو المختص بذلك .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الداخلية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٧٥/١١/٤ وكتاب وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٧٥/١٢/٢٣ وكتاب الرئيس الموجه لوزير الداخلية بتاريخ ٩٧٥/١٢/٢٨ وتدقيق النصوص القانونية يتبين : -

١ - ان اعادة الثالثة من قانون ادارة القرى المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (يحق لوزير الداخلية ان يعلن من وقت الى آخر بامر يصدره خضوع أية قرية او قسم من قرية لأحكام هذا الفصل من القانون ، وعند صدور ذلك الامر تسرى احكام هذا الفصل على القرية المذكورة وفاقا لما ورد في الامر) .

٢ - ان المادة الثالثة من نظام تنظيم وادارة وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية تنص على ما يلي (تختص الوزارة بشكل عام بما يلي :- الاشراف على تطبيق قانون ادارة القرى وقانون تنظيم المدن والقرى والابنية وقانون الانشاءات والخدمات القروية والانظمة الصادرة بموجبها) .

من هاتين المادتين يتضح ان وزير الداخلية هو الذي كان في الاصل مختصاً بممارسة الصلاحية المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون ادارة القرى ، غير انه لما وضعت السلطة التنفيذية النظام رقم ٣٦ المشار اليه آنفاً لغاية تحديد اختصاصات وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية نص هذا النظام في المادة الثالثة منه على ان الاشراف على تنفيذ احكام قانون ادارة القرى هو من اختصاص وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية ، اي ان الشارع قد نقل الى هذه الوزارة الاختصاصات التي كانت في الاصل منوطة بوزير الداخلية بموجب قانون ادارة القرى . وبذلك اصبح وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية هو المختص بممارسة الصلاحية المنصوص عليها في المادة الثالثة المطلوب تفسيرها على اعتبار انه قد حل محل وزير الداخلية بهذا الشأن .

ولا يرد هنا القول ان اختصاصات وزير الداخلية المنصوص عليها في قانون ادارة القرى لا يجوز سلبها واناطتها بوزير آخر بموجب نظام وانما يجب ان يكون ذلك بقانون - لا يرد هذا لان القاعدة التي رسمها الدستور في الفقرة الثانية من المادة /٤٥ والمادة / ١٢٠ منه توجب تحديد صلاحيات الوزراء بأنظمة تصدر عن السلطة التنفيذية لا بقانون ويكون لمثل هذه الانظمة المستقلة قوة القانون كما هو واضح من نص هاتين المادتين والقرار الصادر عن المجلس العالي بتاريخ ١٩٦٥/٥/١ رقم (١) المنشور على الصفحة ٩٥٢ من عدد الجريدة الرسمية ١٨٥٣ .

اما كون نظام تنظيم وادارة وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية المشار اليه آنفاً قد صدر بالاستناد للمادة /١٢٠ من الدستور وليس بالاستناد للمادة /٤٥ من الدستور فإن ذلك لا يؤثر على النظام ولا يجعله غير دستوري مادام ان السلطة التي اصدرته تملك بمقتضى المادة /٤٥ حق اصدااره لغاية تحديد صلاحيات الوزارة المذكورة بالاستناد للمادة /٤٥ .

ولهذا نقرر تفسير المادة الثالثة من قانون ادارة القرى على الوجه المبين آنفاً .

صدر بتاريخ ١٩٧٦/٢/٨

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٩٠٦ في ١٩٦٦/٣/١٠

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٣٦١٣ في ١٩٧٦/٣/٢٦

بشأن	عدد الجريدة الرسمية
قرار	تعريفة لرسوم اللوحات والاعلانات في منطقة بلدية الزرقاء ٨٧٠ في ١٩٤٦/٩/١
قرار	بتعديل تعريفة المياه في مدينة الكرك ٨٧٠ في ١٩٤٦/٩/١
قرار	تعريفة لرسوم البسطات والمظلات في منطقة بلدية كفرنجه ٨٧٥ في ١٩٤٦/١٠/١٦
قرار	تعريفة الرسوم في بلدية جرمش ٩٠٥ في ١٩٤٧/٣/١٧
قرار	تعريفة الرسوم في بلدية الطفيله ٩٠٥ في ١٩٤٧/٣/١٧
قرار	تعريفة الرسوم في بلدية الكرك ٩٠٥ في ١٩٤٧/٣/١٧
قرار	تعريفة الرسوم في بلدية عجلون ٩٠٥ في ١٩٤٧/٣/١٧
قرار	تعريفة المياه في اربد ٨٩٤ في ١٩٤٧/٤/١
قرار	تعريفة الرسوم في بلدية السلط ٨٩٨ في ١٩٤٧/٤/١٦
قرار	تعريفة الرسوم في بلدية أربد ٩١٩ في ١٩٤٧/٩/١٦
قرار	رسوم البلدية لبلدتي الرمثا وكفرنجه ٩٢٩ في ١٩٤٧/١٢/١
قرار	تعريفة أعمال شعبة تمديدات المياه للمشاركين في بلدية العاصمة ٩٣٤ في ١٩٤٨/١/١٧
قرار	تعريفة المياه في السلط ٩٣٨ في ١٩٤٨/٣/١٦
قرار	تعريفة المياه في عمان ٩٣٨ في ١٩٤٨/٣/١٦
قرار	بتعديل رسوم وتصاريح الابنية في منطقة بلدية عجلون ٩٤٣ في ١٩٤٨/٥/١
قرار	تعريفة سعر الماء والكهرباء في الزرقاء ٩٥٤ في ١٩٤٨/٨/١
قرار	تعريفة رسوم اللوحات والاعلانات وتصاريح الابنية والملاهي والبسطات والمظلات التي تستوفيها بلديات المفرق والرمثا والحصن وكفرنجه ٩٥٤ في ١٩٤٨/٨/١
قرار	تعديل تعريفة المياه في مادبا ٩٩٦ في ١٩٤٩/٩/١٧
قرار	تعريفة الرسوم البلدية في بلدية وادي السير ١٠٠١ في ١٩٤٩/١١/١٦
قرار	تعديل تعريفة المياه في أربد ١٠٠٦ في ١٩٥٠/١/٢
قرار	تعريفة الرسوم البلدية في بلدية وادي السير ١٠٠٨ في ١٩٥٠/١/١٦
قرار	رسوم البلدية في مادبا ١٠١٢ في ١٩٥٠/٣/١
نظام	مشروع مياه قليقلية ١٠٢٥ في ١٩٥٠/٦/١
نظام	استيفاء الرسوم على الملاهي العمومية في مدينة أريحا ١٠٤٥ في ١٩٥٠/١١/١٦

نظام	بشأن	عدد الجريدة الرسمية
نظام	مجلس بيت ساحور المحلي	١٠٥٥ في ١٧/٢/١٩٥١
نظام	بلدية البيره لسنة ١٩٥٣	١١٤٤ ملحق ٣ في ٢٨/٦/١٩٥٣
نظام	انشاء المصارف والمجارى فى منطقة امانة القدس	١٢٠٥ في ١٦/١٢/١٩٥٤
نظام	الاشراف على البساعة المتجولين فى منطقة امانة العاصمة	١٢٠٥ في ١٦/١٢/١٩٥٤
نظام	بلدية طولكرم المعدل لسنة ١٩٥٤	١٢٠٥ في ١٦/١٢/١٩٥٤
نظام	مشروع مياه طولكرم المعدل لسنة ١٩٥٥	١٢١١ في ١/٢/١٩٥٥
نظام	رسوم الملاهى العامة فى مدينة عمان	١٢٢٣ في ٣/٤/١٩٥٥
نظام	تحديد رسوم الذبيحة والنفخ والنقل والزراية عن الحيوانات التى تذبح فى مسلخ امانة العاصمة	١٢٢٣ في ٣/٤/١٩٥٥
نظام	رسوم المزاد العلنى للاموال المنقولة التى تباع فى منطقة امانة العاصمة	١٢٢٣ في ٣/٤/١٩٥٥
نظام	تحديد رسوم الحضار والفواكه التى تباع فى منطقة امانة العاصمة	١٢٢٣ في ٣/٤/١٩٥٥
نظام	تحديد رسوم المسلخ فى بلدية الزرقاء	١٢٦٥ ملحق (١) فى ٢٤/٣/١٩٥٦
نظام	رسوم الملاهى العمومية لبلدية الشونة	١٢٦٥ ملحق (١) فى ٢٤/٣/١٩٥٦
نظام	رسوم اللوحات والاعلانات التى تقام على المنازل والحوانيت ضمن منطقة بلدية الشونة .	١٢٦٥ ملحق (١) فى ٢٤/٣/١٩٥٦
نظام	انشاء المصارف والمجارى فى منطقة بلدية الزرقاء .	١٢٦٥ ملحق (١) فى ٢٤/٣/١٩٥٦
نظام	الشوارع والطرق وصيانتها فى بلدية الزرقاء .	١٢٦٥ ملحق (١) فى ٢٤/٣/١٩٥٦
نظام	الأرصفت فى بلدية الزرقاء	١٢٦٥ ملحق (١) فى ٢٤/٣/١٩٥٦
نظام	اللافتات فى منطقة بلدية الزرقاء	١٢٦٥ ملحق (١) فى ٢٤/٣/١٩٥٦
نظام	مراقبة الأوزان والمكاييل والمقاييس ضمن منطقة بلدية الشونة	١٢٦٥ ملحق (١) فى ٢٤/٣/١٩٥٦
نظام	ترخيص الكلاب ضمن بلدية الشونة	١٢٦٥ ملحق (١) فى ٢٤/٣/١٩٥٦
نظام	البسطات والمظلات ضمن منطقة بلدية الشونة	١٢٦٥ ملحق (١) فى ٢٤/٣/١٩٥٦
نظام	رسوم القبان لما يباع فى الاسواق العامة ضمن منطقة بلدية الشونة	١٢٦٥ ملحق (١) فى ٢٤/٣/١٩٥٦
نظام	الملاهى العمومية لمنطقة بلدية الزرقاء	١٢٦٥ ملحق (١) فى ٢٤/٣/١٩٥٦
نظام	الباعة والمصورين المتجولين والحمالين وماسحي الأحذية وبائعى الأسماك المتجولين ضمن منطقة بلدية الشونة .	١٢٦٥ ملحق (١) فى ٢٤/٣/١٩٥٦

نظام	بشأن	عدد الجريدة الرسمية
نظام	تحديد رسوم الذبيحة عن الحيوانات التي تذبح في مسلخ الشونة	١٢٦٥ ملحق (١) في ١٩٥٦/٣/٢٤
نظام	بيع الأغنام والمواشي والحيوانات في عمان	١٢٦٧ في ١٩٥٦/٤/١
نظام	رسوم مسلخ أمانة العاصمة	١٢٦٧ في ١٩٥٦/٤/١
نظام	القبان في منطقة العاصمة	١٢٦٧ في ١٩٥٦/٤/١
نظام	رسوم بيع الخضار والفواكه في مدينة عمان	١٢٦٧ في ١٩٥٦/٤/١
نظام	بلدية طولكرم لسنة ١٩٥٦	١٢٦٧ في ١٩٥٦/٤/١
نظام	مراقبة الكلاب في بلدية الخليل	١٢٧٢ في ١٩٥٦/٥/١
نظام	مشروع مياه الخليل	١٢٧٢ في ١٩٥٦/٥/١
نظام	أسواق بلدية الخليل لسنة ١٩٥٦	١٢٧٢ في ١٩٥٦/٥/١
نظام	الرقابة الصحية في بلدية الخليل لسنة ١٩٥٦	١٢٧٢ في ١٩٥٦/٥/١
نظام	الاعلانات واللوحات في بلدية الخليل لسنة ١٩٥٦	١٢٧٢ في ١٩٥٦/٥/١
نظام	النور الكهربائي في بلدية الخليل	١٢٧٢ في ١٩٥٦/٥/١
نظام	رسوم الملاهي العمومية في مدينة عمان	١٢٧٢ في ١٩٥٦/٥/١
نظام	هدم الابنية في بلدية الخليل لسنة ١٩٥٦	١٢٧٢ في ١٩٥٦/٥/١
نظام	الأرصقة في بلدية الخليل لسنة ١٩٥٦	١٢٧٢ في ١٩٥٦/٥/١
نظام	مراقبة الأوزان في بلدية الخليل لسنة ١٩٥٦	١٢٧٢ في ١٩٥٦/٥/١
نظام	بيع الحيوانات في بلدية الخليل لسنة ١٩٥٦	١٢٧٢ في ١٩٥٦/٥/١
نظام	الباعة المتجولين والبسطات والمظلات في بلدية الخليل لسنة ١٩٥٦	١٢٧٢ في ١٩٥٦/٥/١
نظام	التنظيمات في بلدية الخليل	١٢٧٢ في ١٩٥٦/٥/١
نظام	القبان في منطقة بلدية الزرقاء	١٢٧٢ في ١٩٥٦/٥/١
نظام	بيع الأغنام والمواشي والحيوانات في منطقة بلدية الزرقاء	١٢٧٢ في ١٩٥٦/٥/١
نظام	تحديد رسوم الذبيحة عن الحيوانات التي تذبح في مسلخ بلدية الكرك	١٢٧٥ في ١٩٥٦/٥/١٦
نظام	رسوم بيع الحيوانات ضمن منطقة بلدية الكرك	١٢٧٥ في ١٩٥٦/٥/١٦
نظام	رسوم القبان ضمن منطقة بلدية الكرك	١٢٧٥ في ١٩٥٦/٥/١٦
نظام	الأرصقة في منطقة أمانة العاصمة لسنة ١٩٥٦	١٢٧٥ في ١٩٥٦/٥/١٦
نظام	رسوم الخضار والفواكه التي تباع ضمن منطقة بلدية الرمثا	١٢٧٥ في ١٩٥٦/٥/١٦

نظام	بشأن	عدد الجريدة الرسمية
نظام	مياه بلدية الرمثا لسنة ١٩٥٦	١٢٧٥ في ١٦/٥/١٩٥٦
نظام	رسوم ذبيحة الحيوانات التي تذبح بقصد البيع ضمن منطقة الرمثا	١٢٧٥ في ١٦/٥/١٩٥٦
نظام	بيع الحيوانات ضمن منطقة بلدية الرمثا	١٢٧٥ في ١٦/٥/١٩٥٦
نظام	رسوم الباعة المتجولين والبسطات والمظلات ضمن بلدية الرمثا	١٢٧٥ في ١٦/٥/١٩٥٦
نظام	رسوم اللوحات والاعلانات ضمن منطقة بلدية الرمثا	١٢٧٥ في ١٦/٥/١٩٥٦
نظام	مراقبة الاوزان والمقاييس ودمغها ضمن بلدية الرمثا	١٢٧٥ في ١٦/٥/١٩٥٦
نظام	رسوم القبان ضمن منطقة بلدية الرمثا	١٢٧٥ في ١٦/٥/١٩٥٦
نظام	تحديد رسوم الذبيحة عن الحيوانات التي تذبح في مسلخ بلدية الشونة الشمالية	١٢٧٧ في ٢/٦/١٩٥٦
نظام	رسوم الحضار والفواكه التي تباع في الأسواق العامة في بلدية الشونة الشمالية	١٢٧٧ في ٢/٦/١٩٥٦
نظام	رسوم القبان التي تستوفيها بلدية الشونة الشمالية	١٢٧٧ في ٢/٦/١٩٥٦
نظام	رسوم الملاهي العمومية لبلدية الشونة الشمالية	١٢٧٧ في ٢/٦/١٩٥٦
نظام	اللوحات والاعلانات في منطقة بلدية الشونة الشمالية	١٢٧٧ في ٢/٦/١٩٥٦
نظام	الارصفة في بلدية الشونة الشمالية	١٢٧٧ في ٢/٦/١٩٥٦
نظام	الشوارع والطرق وصيانتها في بلدية الشونة الشمالية	١٢٧٧ في ٢/٦/١٩٥٦
نظام	رسوم القبان التي تستوفيها بلدية دير أبي سعيد	١٢٧٧ في ٢/٦/١٩٥٦
نظام	رسوم الحضار والفواكه التي تباع في الاسواق العامة في بلدية دير أبي سعيد	١٢٧٧ في ٢/٦/١٩٥٦
نظام	رسوم باج الحيوانات التي تستوفيها بلدية دير أبي سعيد	١٢٧٧ في ٢/٦/١٩٥٦
نظام	رسوم الاوزان والمقاييس والمكايل التي تستوفيها بلدية دير أبي سعيد	١٢٧٧ في ٢/٦/١٩٥٦
نظام	رسوم الذبيحة التي تستوفيها بلدية دير أبي سعيد	١٢٧٧ في ٢/٦/١٩٥٦
نظام	رسوم الباعة المتجولين ضمن منطقة بلدية دير أبي سعيد	١٢٧٧ في ٢/٦/١٩٥٦
نظام	رسوم القابلات في دير أبي سعيد	١٢٧٧ في ٢/٦/١٩٥٦

نظام	مُشأن	عدد الجريدة الرسمية
نظام	الابنية في منطقة بلدية دير أبي سعيد	١٢٧٧ في ١٩٥٦/٦/٢
نظام	الشوارع والطرق في منطقة بلدية دير أبي سعيد	١٢٧٧ في ١٩٥٦/٦/٢
نظام	الارصفة في بلدية دير أبي سعيد	١٢٧٧ في ١٩٥٦/٦/٢
نظام	رسوم الحضار والفواكه التي تباع ضمن بلدية الحصن	١٢٨٠ في ١٩٥٦/٦/١٦
نظام	رسوم الملاهي العامة ضمن منطقة بلدية الحصن	١٢٨٠ في ١٩٥٦/٦/١٦
نظام	رسوم ذبيحة الحيوانات التي تذبح بقصد البيع ضمن بلدية الحصن	١٢٨٠ في ١٩٥٦/٦/١٦
نظام	بيع الحيوانات ضمن منطقة بلدية الحصن	١٢٨٠ في ١٩٥٦/٦/١٦
نظام	رسوم الباعة المتجولين والبسطات والمظلات ضمن منطقة بلدية الحصن	١٢٨٠ في ١٩٥٦/٦/١٦
نظام	رسوم اللوحات والاعلانات ضمن منطقة بلدية الحصن	١٢٨٠ في ١٩٥٦/٦/١٦
نظام	مراقبة الاوزان والمقاييس ودمغها ضمن منطقة بلدية الحصن	١٢٨٠ في ١٩٥٦/٦/١٦
نظام	رسوم القبان ضمن منطقة بلدية الحصن	١٢٨٠ في ١٩٥٦/٦/١٦
نظام	بيع الاغنام والمواشي والحيوانات في بلدية الشونة الشمالية	١٢٨٢ في ١٩٥٦/٧/١
نظام	البسطات والمظلات ضمن منطقة بلدية الشونة الشمالية	١٢٨٢ في ١٩٥٦/٧/١
نظام	رسوم مسلخ أمانة العاصمة لسنة ١٩٥٦	١٢٨٦ في ١٩٥٦/٧/١٦
نظام	مسلخ الذبائح في مسلخ أمانة العاصمة المعدل لسنة ١٩٥٦	١٢٨٨ في ١٩٥٦/٨/١
نظام	بلدية بيت ساحور لسنة ١٩٥٦	١٢٩٢ في ١٩٥٦/٩/١
نظام	رسوم سوق الحضار والفواكه في مدينة القدس	١٢٩٢ في ١٩٥٦/٩/١
نظام	القبان في منطقة القدس	١٢٩٢ في ١٩٥٦/٩/١
نظام	بلدية السلط لسنة ١٩٥٦	١٢٩٥ في ١٩٥٦/٩/١٦
نظام	ترخيص سلاخي الذبائح لبلدية جرش	١٢٩٥ في ١٩٥٦/٩/١٦
نظام	بلدية بيت لحم لسنة ١٩٥٦	١٢٩٥ في ١٩٥٦/٩/١٦
نظام	بلدية النعيمة لسنة ١٩٥٦	١٢٩٥ في ١٩٥٦/٩/١٦
نظام	رسوم الاطفائية لامانة العاصمة لسنة ١٩٥٦	١٢٩٧ في ١٩٥٦/١٠/٢
نظام	رسوم القبان في منطقة أمانة العاصمة لسنة ١٩٥٦	١٢٩٧ في ١٩٥٦/١٠/٢
نظام	بلدية عنجره لسنة ١٩٥٦	١٣١٠ في ١٩٥٦/١٢/١٦

نظام	بشأن	عدد الجريدة الرسمية
نظام	رسوم الملاهي العمومية في مدينة جنين	١٣١٠ في ١٦/١٢/١٩٥٦
نظام	تنظيم مواقف السيارات في منطقة بلدة جنين	١٣١١ في ١/١/١٩٥٧
نظام	رسوم الملاهي العمومية المعدل في مدينة عمان	١٣١١ في ١/١/١٩٥٧
نظام	رسوم القبان في منطقة أمانة العاصمة لسنة ١٩٥٧	١٣١٣ في ١٦/١/١٩٥٧
نظام	بلدية العقبة لسنة ١٩٥٧	١٣١٣ في ١٦/١/١٩٥٧
نظام	مشروع مياه بلدية سلفيت لسنة ١٩٥٧	١٣١٣ في ١٦/١/١٩٥٧
نظام	بلدية المفرق لسنة ١٩٥٧	١٣١٣ في ١٦/١/١٩٥٧
نظام	رسوم الخضار والفواكه والغلال والسلع الاخرى في مدينة القدس	١٣١٧ في ٢/٢/١٩٥٧
نظام	سلخ الذبائح لبلدية القدس	١٣٣١ في ١٦/٥/١٩٥٧
نظام	سلخ الذبائح لبلدية نابلس	١٣٣١ في ١٦/٥/١٩٥٧
نظام	المياه لبلدية العقبة لسنة ١٩٥٧	١٣٣٤ في ١/٦/١٩٥٧
نظام	رسوم بيع الخضار والفواكه في مدينة الزرقاء	١٣٣٤ في ١/٦/١٩٥٧
نظام	بلدية كفرنجه لسنة ١٩٥٧	١٣٣٤ في ١/٦/١٩٥٧
نظام	الاشراف على الباعة المتجولين وبائعي البسطات في منطقة أمانة العاصمة	١٣٣٤ في ١/٦/١٩٥٧
نظام	بلدية البيرة لسنة ١٩٥٧	١٣٤٢ في ١/٨/١٩٥٧
نظام	بلدية عجلون لسنة ١٩٥٧	١٣٤٢ في ١/٨/١٩٥٧
نظام	بلدية الكرك لسنة ١٩٥٧	١٣٥٠ في ١/١٠/١٩٥٧
نظام	بلدية طيبة بنى علوان لسنة ١٩٥٧	١٣٥٥ في ٢/١١/١٩٥٧
نظام	بلدية الشونة الشمالية	١٣٥٧ في ١٦/١١/١٩٥٧
نظام	بلدية بيت لحم المعدل لسنة ١٩٥٧	١٣٥٨ في ١/١٢/١٩٥٧
نظام	أسواق بلدية الخليل العامة المعدلة	١٦٣٠ في ١٦/١٢/١٩٥٧
نظام	النور الكهربائي لبلدية دير أبي سعيد	١٣٦٠ في ١٦/١٢/١٩٥٧
نظام	الابنية ضمن بلدية الرمثا	١٣٦٠ في ١٦/١٢/١٩٥٧
نظام	مشروع كهرباء بلدية جنين	١٣٦٠ في ١٦/١٢/١٩٥٧
نظام	المياه لبلدية دير أبي سعيد	١٣٦٤ في ١/١/١٩٥٨
نظام	بلدية وادي السير	١٣٦٦ في ١/٢/١٩٥٨
نظام	المياه في المفرق	١٣٧٠ في ١٨/٢/١٩٥٨
نظام	رسوم جمع ونقل الكناساة والنفايات والفضلات في مدينة القدس	١٣٧٠ في ١٨/٢/١٩٥٨

بشأن	عدد	الجريدة الرسمية
نظام	بلدية وادي السير لسنة ١٩٥٨	١٣٧٠ في ١٨/٢/١٩٥٨
نظام	رسوم باج الحيوانات المعدل لبلدية دير أبي سعيد	١٣٧٠ في ١٨/٢/١٩٥٨
نظام	بلدية النعيمة لسنة ١٩٥٨	١٣٧٠ في ١٨/٢/١٩٥٨
نظام	رسوم القبان المعدل لبلدية دير أبي سعيد	١٣٧٠ في ١٨/٢/١٩٥٨
نظام	رسوم الملاهي العمومية في مدينة أربد لسنة ١٩٥٨	١٣٧٠ في ١٨/٢/١٩٥٨
نظام	المياه لبلدية معان لسنة ١٩٥٨	١٣٧٠ في ١٨/٢/١٩٥٨
نظام	بلدية جرش لسنة ١٩٥٨	١٣٧٠ في ١٨/٢/١٩٥٨
نظام	بلدية المفرق المعدل	١٣٧٤ في ١٦/٣/١٩٥٨
نظام	النور الكهربائي في بلدية الحصن	١٣٧٤ في ١٦/٣/١٩٥٨
نظام	رسوم بيع الخضار والفواكه في بلدية أربد	١٣٧٤ في ١٦/٣/١٩٥٨
نظام	رسوم القبان في بلدية أربد	١٣٧٤ في ١٦/٣/١٩٥٨
نظام	رسوم القبان في منطقة بلدية الزرقاء	١٣٧٤ في ١٦/٣/١٩٥٨
نظام	الاشتراك في التيار الكهربائي في مدينة الطفيلة	١٣٧٤ في ١٦/٣/١٩٥٨
نظام	رسوم القبان في بلدية أربد المعدل	١٣٧٩ في ١/٥/١٩٥٨
نظام	بلدية جنين المعدل	١٣٧٩ في ١/٥/١٩٥٨
نظام	أسواق بلدية الحليل العامة المعدل	١٣٨٥ في ١/٦/١٩٥٨
نظام	بلدية صويلح	١٣٨٧ في ١٦/٦/١٩٥٨
نظام	بلدية جنين المعدل لسنة ١٩٥٨	١٣٩٥ في ١٦/٨/١٩٥٨
نظام	انشاء المجارى والمصارف في البيرة	١٣٩٦ في ١/٩/١٩٥٨
نظام	بلدية طوباس	١٣٩٦ في ١/٩/١٩٥٨
نظام	مشروع كهرباء بلدية نابلس	١٣٩٩ في ١/١٠/١٩٥٨
نظام	النور الكهربائي في الرمثا	١٤٠٠ في ١٦/١٠/١٩٥٨
نظام	المياه لبلدية كفرنجه لسنة ١٩٥٨	١٤٠١ في ١/١١/١٩٥٨
نظام	بلدية قلقيلية	١٤٠١ في ١/١١/١٩٥٨
اعلان	ببطلان نفاذ نظام رسوم جمع ونقل الكناسسة والنفايات والفضلات في مدينة القدس لسنة ١٩٥٨	
نظام	بندبة عنبتا الهيكل لسنة ١٩٥٨	١٤٠٨ في ١٦/١٢/١٩٥٨
نظام	المياه في المفرق المعدل	١٤١٠ في ١/١/١٩٥٩
نظام	المياه لبلدية العقبة المعدل	١٤١٠ في ١/١/١٩٥٩
نظام	تحديد رسوم الذبيحة في مسلخ بلدية طولكرم	١٤١١ في ٧/١/١٩٥٩

نظام	بشأن	عدد الجريدة الرسمية
نظام	أسواق بلدية الحليل العامة المعدل	١٤٢٠ في ١٦/٤/١٩٥٩
نظام	الابنية في منطقة الشونه الشماليه	١٤٢٣ في ٢/٥/١٩٥٩
نظام	رسوم دور السينما في مدينة نابلس	١٤٢٦ في ١/٦/١٩٥٩
نظام	الاسواق العامة لبلدية طولكرم	١٤٢٦ في ١/٦/١٩٥٩
نظام	انشاء الابنية لبلدية طولكرم	١٤٢٦ في ١/٦/١٩٥٩
نظام	بلدية جنين المعدل	١٤٢٩ في ١/٧/١٩٥٩
نظام	بلدية النعيمة	١٤٢٩ في ١/٧/١٩٥٩
نظام	المياه لبلدية عنجرة	١٤٣٣ في ١/٨/١٩٥٩
نظام	الكهرباء لبلدية عنجرة	١٤٣٣ في ١/٨/١٩٥٩
نظام	ذبح الحيوانات ومعاينة وحفظ ونقل لحومها في مدينة نابلس	١٤٣٣ في ١/٨/١٩٥٩
نظام	بلدية الطفيله	١٤٣٦ في ١٦/٨/١٩٥٩
نظام	نظام بلدية المزار	١٤٣٦ في ١٦/٨/١٩٥٩
نظام	انشاء الابنية في بلدية سلفيت	١٤٥٣ في ١٦/١١/١٩٥٩
نظام	مشروع كهرباء بلدية سلفيت	١٤٥٣ في ١٦/١١/١٩٥٩
نظام	انشاء الشوارع وصيانتها في بلدية سلفيت	١٤٥٣ في ١٦/١١/١٩٥٩
نظام	النور الكهربائي المعدل في الرمثا	١٤٤٧ في ١٧/١٠/١٩٥٩
نظام	المياه لبلدية العقبة المعدل	١٤٥٣ في ١٦/١١/١٩٥٩
نظام	المياه لبلدية دير أبي سعيد المعدل	١٤٥٣ في ١٦/١١/١٩٥٩
نظام	النور الكهربائي في بلدية النعيمة	١٤٦٠ في ١٦/١٢/١٩٥٩
نظام	المياه في بلدية النعيمة	١٤٦٠ في ١٦/١٢/١٩٥٩
نظام	بلدية قلقيلية المعدل	١٤٦٠ في ١٦/١٢/١٩٥٩
نظام	ذبح الحيوانات ومعاينة وحفظ ونقل لحومها في مدينة نابلس	١٤٧٨ في ١/٣/١٩٦٠
نظام	انشاء الابنية لبلدية جنين	١٤٧٨ في ١/٣/١٩٦٠
نظام	اللوحات والاعلانات في عمان	١٤٨٩ في ١٦/٥/١٩٦٠
نظام	انشاءات الابنية لبلدية السربة	١٤٩٣ في ١/٦/١٩٦٠
نظام	بلدية النعيمة المعدل	١٥٠٠ في ١٦/٧/١٩٦٠
نظام	بلدية الشونه الجنوبية	١٥٠٢ في ١/٨/١٩٦٠
نظام	انشاء المجارى والمصارف في طولكرم	١٥٠٢ في ١/٨/١٩٦٠

نظام	بشأن	عدد الجريدة الرسمية
نظام	المياه لبلدية عجلون	١٥٠٤ في ١٦/٨/١٩٦٠
نظام	تعرفة أثمان المياه في منطقة بلدية أربد المعدل	١٥١٣ في ١/١٠/١٩٦٠
نظام	المياه لبلدية عنجرة	١٥٢٠ في ١٦/١١/١٩٦٠
نظام	مشروع الكهرباء لبلدية طولكرم	١٥٢٢ في ١/١٢/١٩٦٠
نظام	بلدية طوباس المعدل	١٥٢٢ في ١/١٢/١٩٦٠
نظام	بلدية الشونة الجنوبية المعدل	١٥٢٢ في ١/١٢/١٩٦٠
نظام	الكهرباء لبلدية عجلون	١٥٢٦ في ١٧/١٢/١٩٦٠
نظام	الكهرباء لبلدية السربة	١٥٢٦ في ١٧/١٢/١٩٦٠
نظام	نظام المياه لبلدية عجلون المعدل	١٥٢٦ في ١٧/١٢/١٩٦٠
نظام	منع المكاره لآمانة القدس	١٥٢٨ في ١/١/١٩٦١
نظام	الشوارع والطرق وصيانتها في منطقة أمانة العاصمة المعدل	١٥٣٥ في ١٦/٢/١٩٦١
قانون	امتياز الكهرباء لمنطقة لواء عجلون	١٥٣٧ في ١/٣/١٩٦١
نظام	بلدية جنين المعدل	١٥٤٥ في ١/٥/١٩٦١
نظام	بلدية يعبد	١٥٤٥ في ١/٥/١٩٦١
نظام	أسواق بلدية نابلس	١٥٤٩ في ١٦/٥/١٩٦١
نظام	بلدية رام الله	١٥٥٢ في ١/٦/١٩٦١
نظام	مراقبة وتنظيم الاسواق العامة والحرف والصناعات داخل أمانة العاصمة	١٥٥٥ في ١٧/٦/١٩٦١
نظام	مدينة رام الله الهيكل لسنة ١٩٦٠	١٥٥٥ في ١٧/٦/١٩٦١
نظام	تعرفة المياه في منطقة بلدية أربد	١٥٥٥ في ١٧/٦/١٩٦١
نظام	مشروع الكهرباء لبلدية قلقيلية	١٥٥٥ في ١٧/٦/١٩٦١
نظام	سوق الخضار والفواكه في مدينة أريحا	١٥٦٠ في ١٦/٧/١٩٦١
نظام	مكتبة بلدية نابلس	١٥٦٠ في ١٦/٧/١٩٦١
نظام	بلدية ناعور	١٥٦٩ في ٢/٩/١٩٦١
نظام	بلدية طوباس المعدل	١٥٨٣ في ٢/١٢/١٩٦١
نظام	أسواق بلدية نابلس المعدل	١٥٨٣ في ٢/١٢/١٩٦١
نظام	انشاء أرصفة في الشوارع العامة في طولكرم	١٥٨٣ في ٢/١٢/١٩٦١
نظام	مراقبة الاراضي المكشوفة في منطقة بلدية طولكرم	١٥٨٣ في ٢/١٢/١٩٦١
نظام	المياه لبلدية قلقيلية	١٥٨٩ في ١/١/١٩٦٢

نظام	بشأن	عدد الجريدة الرسمية
نظام	رسوم مسلخ أمانة القدس	١٥٨٩ في ١/١/١٩٦٢
نظام	مشروع كهرباء بلدية الكرك	١٥٨٩ في ١/١/١٩٦٢
قانون	البلديات المعدل	١٥٩٥ في ١/٢/١٩٦٢
نظام	أسواق بلدية نابلس المعدل	١٥٩٩ في ١٧/٢/١٩٦٢
نظام	رسوم مسلخ بلدية دير أبي سعيد	١٦٠٣ في ١/٣/١٩٦٢
نظام	بلدية جرش المعدل	١٦٠٣ في ١/٣/١٩٦٢
نظام	بلدية رام الله المعدل	١٦٠٧ في ١/٤/١٩٦٢
نظام	بلدية المفرق	١٦٠٧ في ١/٤/١٩٦٢
نظام	بلدية بيت ساحور المعدل	١٦٠٧ في ١/٤/١٩٦٢
نظام	بلدية بيت لحم المعدل	١٦٠٧ في ١/٤/١٩٦٢
نظام	رسوم الخضار والثمار والفواكه والألبان في جنين	١٦٠٧ في ١/٤/١٩٦٢
نظام	بلدية دير ديوان	١٦٠٧ في ١/٤/١٩٦٢
نظام	بلدية رام الله المعدل	١٦١٠ في ١٦/٤/١٩٦٢
نظام	رسوم القبان في منطقة بلدية رام الله	١٦١٠ في ١٦/٤/١٩٦٢
نظام	بلدية النعيمة	١٦١٥ في ٢٠/٥/١٩٦٢
نظام	رسوم مسلخ بلدية الزرقاء المعدل	١٦١٩ في ١٦/٦/١٩٦٢
نظام	الحراسة لبلدية سلفيت	١٦١٩ في ١٦/٦/١٩٦٢
نظام	الشوارع والطرق وصيانتها في منطقة بلدية أربد	١٦١٩ في ١٦/٦/١٩٦٢
نظام	سوق بلدية المفرق	١٦٢٥ في ١٦/٧/١٩٦٢
نظام	أسواق بلدية الخليل العامة المعدل	١٦٢٥ في ١٦/٧/١٩٦٢
نظام	بلدية رام الله المعدل	١٦٣٤ في ١/٩/١٩٦٢
نظام	الارصفة في منطقة أمانة العاصمة	١٦٣٤ في ١/٩/١٩٦٢
نظام	الشوارع والطرق وصيانتها في منطقة بلدية المفرق	١٦٣٧ في ١٦/٩/١٩٦٢
نظام	اشتراك المياه في بلدية الشونة الشمالية	١٦٤٠ في ١/١٠/١٩٦٢
نظام	بلدية بيت لحم المعدل	١٦٤٥ في ١٦/١٠/١٩٦٢
نظام	الارصفة في بلدية صويلح	١٦٤٥ في ١٦/١٠/١٩٦٢
نظام	انشاء الابنية لبلدية طوباس	١٦٤٥ في ١٦/١٠/١٩٦٢
نظام	النور الكهربائي في بلدية الخليل	١٦٤٧ في ١/١١/١٩٦٢
نظام	تعرفة أثمان المياه في مدينة أربد	١٦٥٣ في ١/١٢/١٩٦٢
نظام	المياه لبلدية الشونة الجنوبية	١٦٥٣ في ١/١٢/١٩٦٢

نظام	مدينة طولكرم الهيكل لسنة ١٩٦٢	١٦٦٥ في ١٩٦٣/٢/٢
نظام	بلدية رام الله المعدل	١٦٦٩ في ١٩٦٣/٣/٢
نظام	الاعلانات لآمانة القدس المعدل	١٦٧٧ في ١٩٦٣/٤/١٦
نظام	بلدية الفحيص	١٦٧٧ في ١٩٦٣/٤/١٦
نظام	رسوم الملاهي في مدينة أربد	١٦٧٧ في ١٩٦٣/٤/١٦
نظام	الارصفة في منطقة بلدية الرمثا	١٦٨١ في ١٩٦٣/٥/١
نظام	مشروع الكهرباء لبلدية العقبة	١٦٨٣ في ١٩٦٣/٥/١٦
نظام	مشروع الكهرباء لبلدية يعبد	١٦٨٣ في ١٩٦٣/٥/١٦
نظام	ترخيص السلاحين ورسوم مسلخ بلدية صويلح	١٦٨٤ في ١٩٦٣/٥/٢٤
نظام	القبان لبلدية الطفيلة المعدل	١٦٨٤ في ١٩٦٣/٥/٢٤
نظام	أرصفة بلدية مادبا	١٦٨٤ في ١٩٦٣/٥/٢٤
نظام	رسوم الملاهي في أريحا المعدل	١٦٨٤ في ١٩٦٣/٥/٢٤
نظام	ذبح الحيوانات ومعاينة وحفظ ونقل لحومها في مدينة طولكرم	١٦٨٤ في ١٩٦٣/٥/٢٤
نظام	سوق بلدية المفرق	١٦٨٨ في ١٩٦٣/٥/٣٠
نظام	مشروع الكهرباء لبلدية قلقيلية المعدل	١٦٨٨ في ١٩٦٣/٥/٣٠
نظام	بلدية الفحيص المعدل	١٦٩٦ في ١٩٦٣/٧/١
نظام	المياه لبلدية الشونة الجنوبية المعدل	١٦٩٦ في ١٩٦٣/٧/١
نظام	رسوم القبان لبلدية دير أبي سعيد المعدل	١٧٠٠ في ١٩٦٣/٧/١٦
نظام	النور الكهربائي في بلدية الحصن المعدل	١٧٠٠ في ١٩٦٣/٧/١٦
نظام	رسوم التخطيط في منطقة بلدية الزرقاء	١٧٠٠ في ١٩٦٣/٧/١٦
نظام	بلدية وادي موسى	١٧٠٦ في ١٩٦٣/٩/١
نظام	كهرباء بلدية نابلس المعدل	١٧٠٦ في ١٩٦٣/٩/١
نظام	مشروع الكهرباء لبلدية العقبة المعدل	١٧٠٦ في ١٩٦٣/٩/١
نظام	سوق الخضار والفواكه في مدينة أريحا المعدل	١٧٠٦ في ١٩٦٣/٩/١
نظام	رسوم الملاهي العمومية في أريحا المعدل	١٧١٥ في ١٩٦٣/١١/١٦
نظام	بلدية سحاب	١٧١٨ في ١٩٦٣/١١/٢
نظام	بلدية عي	١٧٣٠ في ١٩٦٣/١٢/٣١
نظام	انشاء الشوارع والارصفة في نابلس لسنة ١٩٦٣	١٧٣٠ في ١٩٦٣/١٢/٣١
نظام	فرقة مطافى نابلس	١٧٣٤ في ١٩٦٤/١/١٦

بشأن	عدد	الجريدة الرسمية
نظام بلدية الصريح	١٧٤٣	في ١٩٦٤/٣/١
نظام مشروع الكهرباء لبلدية طوباس	١٧٥١	في ١٩٦٤/٤/١
نظام ميناء بلدية العقبة	١٧٥٣	في ١٩٦٤/٤/١٦
نظام الحراسة لبلدية الرمثا	١٧٦٤	في ١٩٦٤/٦/١
نظام مشروع الكهرباء لبلدية الشونة الشمالية	١٧٧١	في ١٩٦٤/٧/٦
نظام مياه بلدية النعيمة	١٧٧٦	في ١٩٦٤/٧/١٦
نظام مراقبة الدواب بالقدس	١٧٧٦	في ١٩٦٤/٧/١٦
نظام بلدية الفحيص	١٧٧٦	في ١٩٦٤/٧/١٦
نظام بلدية الفحيص المعدل	١٧٨٢	في ١٩٦٤/٨/١٦
نظام رسوم المجارى في القدس	١٧٨٦	في ١٩٦٤/٩/١
نظام مياه بلدية الرمثا المعدل	١٧٩٠	في ١٩٦٤/٩/١٦
نظام بلدية صلحول	١٧٩٠	في ١٩٦٤/٩/١٦
نظام مشروع مياه أريحا المعدل	١٧٩٠	في ١٩٦٤/٩/١٦
نظام المياه في المفرق المعدل	١٧٩٠	في ١٩٦٤/٩/١٦
نظام مياه بلدية صويلج	١٨٢٠	في ١٩٦٥/٢/١٠
نظام المياه لبلدية عنبتا	١٨٣٨	في ١٩٦٥/٥/١
نظام النور الكهربائي في بلدية النعيمة المعدل	١٨٣٨	في ١٩٦٥/٥/١
نظام مسلخ الذبائح لآمانة القدس المعدل	١٨٣٨	في ١٩٦٥/٥/١
نظام النور الكهربائي في بلدية الحليل المعدل	١٨٣٨	في ١٩٦٥/٥/١
نظام الابنية ضمن بلدية الرمثا المعدل	١٨٣٨	في ١٩٦٥/٥/١
نظام مياه بلدية الحصن	١٨٣٨	في ١٩٦٥/٥/١
نظام بلدية يعبد المعدل	١٨٣٨	في ١٩٦٥/٥/١
نظام المياه في السلط	١٨٣٨	في ١٩٦٥/٥/١
نظام انشاء الشوارع والارصفة في نابلس المعدل	١٨٣٨	في ١٩٦٥/٥/١
نظام انشاء الشوارع والارصفة في جنين	١٨٤٠	في ١٩٦٥/٥/١٥
نظام بلدية الرصيفة	١٨٤٠	في ١٩٦٥/٥/١٥
نظام رسوم جمع ونقل الكناساة والنفايات والفضلات في مدينة القدس	١٨٤٠	في ١٩٦٥/٥/١٥
نظام رسوم القبان في منطقة بلدية-رام الله المعدل	١٨٤٤	في ١٩٦٥/٦/٥

نظام	بشأن	عدد	الجريدة الرسمية
نظام	النور الكهربائي فوق الرمثا	١٨٤٤ في ١٩٦٥/٦/٥	
نظام	بلدية عنتبتا	١٨٤٤ في ١٩٦٥/٦/٥	
نظام	تسمية وترقيم شوارع ومباني عمان	١٨٤٤ في ١٩٦٥/٦/٥	
نظام	بلدية السلط	١٨٥٦ في ١٩٦٥/٧/٣	
نظام	بلدية المشارع	١٨٥٩ في ١٩٦٥/٧/١٧	
نظام	مشروع مياه بلدية الحليل	١٨٦٣ في ١٩٦٥/٨/١	
نظام	بلدية صخره	١٨٨٤ في ١٩٦٥/١١/١	
نظام	أرصعة الشوارع لمنطقة بلدية الكرك	١٨٨٤ في ١٩٦٥/١١/١	
نظام	مياه بلدية يعبد	١٨٨٤ في ١٩٦٥/١١/١	
نظام	الملاهي العمومية لمنطقة بلدية الزرقاء	١٨٨٨ في ١٩٦٥/١٢/١	
نظام	بلدية بيتونيا	١٨٩١ في ١٩٦٥/١٢/١٦	
نظام	بلدية سلواد	١٨٩١ في ١٩٦٥/١٢/١٦	
نظام	مياه بلدية طيبه بنى علوان	١٨٩٣ في ١٩٦٥/١٢/٣٠	
نظام	المجارى فى منطقة بلدية بيت لحم	١٨٩٣ في ١٩٦٥/١٢/٣٠	
نظام	بلدية سوف	١٨٩٣ في ١٩٦٥/١٢/٣٠	
نظام	تعرفه المياه فى مدينة أربد المعدل	١٨٩٣ في ١٩٦٥/١٢/٣٠	
نظام	بلدية بيت ساحور المعدل	١٩١٨ في ١٩٦٦/٥/١	
نظام	المياه لبلدية كفرنجة	١٩٢٠ في ١٩٦٦/٥/١٦	
نظام	مشروع الكهرباء لبلدية طولكرم	١٩٢٤ في ١٩٦٦/٦/١	
نظام	انشاء الشوارع والارصفة لبلدية طولكرم	١٩٢٤ في ١٩٦٦/٦/١	
نظام	بلدية الكرك	١٩٤٥ في ١٩٦٦/٩/١	
نظام	بلدية الزرقاء	١٩٤٥ في ١٩٦٦/٩/١	
نظام	مراقبة الاراضى المكشوفة والانشاءات وأسطحها وواجهاتها فى منطقة أمانة العاصمة	١٩٤٥ في ١٩٦٦/٩/١	
نظام	نظام ذبح الحيوانات ومعاينة وحفظ ونقل لحومها فى مدينة نابلس المعدل	١٩٤٨ في ١٩٦٦/٩/١٥	
نظام	سوق الجملة المركزى للخضار والفواكه فى نابلس ١٩٤٨	١٩٤٨ في ١٩٦٦/٩/١٥	
نظام	مراقبة الاراضى المكشوفة والانشاءات وأسطحها وواجهاتها فى أمانة القدس وبقية البلديات	١٩٥٣ في ١٩٦٦/١٠/١	
نظام	بلدية بنى زيد	١٩٦٠ في ١٩٦٦/١١/١	
نظام	بلدية الكرك المعدل	١٩٦٥ في ١٩٦٦/١١/٢٠	

بشأن	عدد	الجريدة الرسمية
نظام بلدية سلواد	١٩٨٣ في ١٩٦٧/٢/٨	
نظام المياه في المفرق	١٩٩٢ في ١٩٦٧/٣/١١	
نظام الارصفة لبلدية أربد	٢٠٠٧ في ١٩٦٧/٥/١٦	
نظام مياه بلدية الرمثا	٢٠١٣ في ١٩٦٧/٦/١٥	
نظام الاشتراك في الطاقة الكهربائية لبلدية وادي موسى ٢٠٤٣ في ١٩٦٧/١٠/١		
نظام بلدية المفرق المعدل	٢٠٤٣ في ١٩٦٧/١٠/١	
نظام مياه بلدية عنجرة	٢٠٤٣ في ١٩٦٧/١٠/١	
نظام الكهرباء لبلدية عنجرة	٢٠٤٣ في ١٩٦٧/١٠/١	
نظام تعرفه المياه في منطقة بلدية أربد	٢٠٥٦ في ١٩٦٧/١١/١	
نظام المياه لبلدية مادبا	٢٠٦١ في ١٩٦٧/١٢/٢	
نظام المياه لبلدية ناعور	٢٠٧٢ في ١٩٦٨/٨/١	
نظام مراقبة وتنظيم الاسواق العامة والحرف والصناعات داخل منطقة بلدية أربد	٢٠٧٦ في ١٩٦٨/٢/١٥	
نظام مياه بلدية الزرقاء	٢٠٧٨ في ١٩٦٨/٣/٢	
نظام سوق الجملة المركزي للخضار والفواكه في عمان ٢٠٧٨ في ١٩٦٨/٣/٢		
نظام المياه في المفرق	٢٠٨٠ في ١٩٦٨/٣/١٦	
نظام النور الكهربائي لبلدية دير أبي سعيد	٢٠٨٩ في ١٩٦٨/٤/١٦	
نظام المياه الملونة والرواسب والحفر داخل حدود أمانة العاصمة	٢٠٩٦ في ١٩٦٨/٥/١	
نظام المياه لبلدية ناعور	٢١٠١ في ١٩٦٨/٦/١	
نظام المياه لبلدية وادي موسى	٢١٠١ في ١٩٦٨/٦/١	
نظام مياه بلدية صويلج	٢١٠٧ في ١٩٦٨/٧/٦	
نظام مياه بلدية الحصن	٢١٠٩ في ١٩٦٨/٧/١٦	
نظام بلدية المزار	٢١٢١ في ١٩٦٨/٩/١٠	
نظام بلدية الجبيهة	٢١٢١ في ١٩٦٨/٩/١٠	
نظام سوق الجملة المركزي للخضار والفواكه في عمان ٢١٣٦ في ١٩٦٨/١١/٢٥		
نظام مياه بلدية الزرقاء المعدل	٢١٣٦ في ١٩٦٨/١١/٢٥	
نظام المياه واللافتات والمحلات العامة في بلدية جرش ٢٥١٣ في ١٩٦٩/٣/١٦		
نظام المياه واللافتات والمحلات العامة في بلدية جرش المعدل	٢١٧١ في ١٩٦٩/٥/١٥	

بشأن	عدد	الجريدة الرسمية
نظام بلدية الطفيلة	٢١٧٥	في ١٩٦٩/٦/١
نظام بلدية دير علا	٢١٨٩	في ١٩٦٩/٨/١٦
نظام المياه لبلدية سحاب	٢٢٠١	في ١٩٦٩/٩/٢٥
نظام بلدية القصر	٢٢٠٩	في ١٩٦٩/١١/١٥
نظام بلدية الرصيفه المعدل	٢٢٠٩	في ١٩٦٩/١١/١٥
نظام بلدية ادر	٢٢١٣	في ١٩٦٩/١٢/٢٠
نظام الحراسة لبلدية الرمثا	٢٢٢٥	في ١٩٧٠/٢/١٤
نظام بلدية القويسمه والجديده	٢٢٢٩	في ١٩٧٠/٣/١٦
نظام بلدية الشجرة	٢٢٣٣	في ١٩٧٠/٤/١
نظام المياه لبلدية السرية	٢٢٣٩	في ١٩٧٠/٥/١
نظام مياه بلدية أربد	٢٢٨١	في ١٩٧١/٢/١
نظام أسواق بلدية أربد	٢٣٢٠	في ١٩٧١/٩/١
نظام بلدية الرصيفة المعدل	٢٣٢٠	في ١٩٧١/٩/١
نظام مياه بلدية أربد	٢٣٢٠	في ١٩٧١/٩/١
نظام بلدية مادبا	٢٣٣٢	في ١٩٧١/١١/١٦
نظام المياه لبلدية كفرنجه	٢٣٣٧	في ١٩٧١/١٢/١٦
نظام بلدية الطرة	٢٣٤١	في ١٩٧٢/١/١٦
نظام المياه لبلدية سوف	٢٣٦٢	في ١٩٧٢/٦/١٧
نظام بلدية صما	٢٣٧٢	في ١٩٧٢/٨/١
نظام مياه بلدية الزرقاء المعدل	٢٣٧٢	في ١٩٧٢/٨/١
نظام الارصفة لمنطقة بلدية السلط	٢٣٧٥	في ١٩٧٢/٨/١٦
نظام بلدية السخنة	٢٣٩٧	في ١٩٧٢/١٢/٣١
نظام مياه بلدية النعيمة المعدل	٢٣٩٧	في ١٩٧٢/١٢/٣١
نظام الاشتراك في الطاقة الكهربائية لبلدية القصر	٢٣٩٧	في ١٩٧٢/١٢/٣١
نظام بلدية كفر سوم	٢٣٩٧	في ١٩٧٢/١٢/٣١
نظام بلدية حرثا	٢٣٩٧	في ١٩٧٢/١٢/٣١
نظام الاشتراك في الطاقة الكهربائية لبلدية عي	٢٣٩٧	في ١٩٧٢/١٢/٣١
قانون المجارى العامة في بلدية اربد	٢٤٠٥	في ١٩٧٣/٢/١٧
نظام الارصفة في بلدية النعيمة	٢٤٠٨	في ١٩٧٣/٣/١
نظام الشوارع وصيانتها في بلدية النعيمة	٢٤٠٨	في ١٩٧٣/٣/١

بشأن	عدد	الجريدة الرسمية
نظام بلدية مادبا	٢٤١٣	١٩٧٣/٤/١ في
نظام بلدية نصيرا	٢٤١٣	١٩٧٣/٤/١ في
نظام بلدية كفر أسد	٢٤١٦	١٩٧٣/٤/١٦ في
نظام الحراسة لبلدية كفرنجة	٢٤١٦	١٩٧٣/٤/١٦ في
نظام بلدية عبيق وعبليق	٢٤١٦	١٩٧٣/٤/١٦ في
نظام بلدية القصر المعدل	٢٤١٨	١٩٧٣/٥/٢ في
نظام بلدية الطرة المعدل	٢٤١٨	١٩٧٣/٥/٢ في
نظام بلدية الشجرة المعدل	٢٤١٨	١٩٧٣/٥/٢ في
نظام بلدية سوف المعدل	٢٤١٨	١٩٧٣/٥/٢ في
نظام بلدية أدر المعدل	٢٤١٨	١٩٧٣/٥/٢ في
نظام بلدية القويسمة والجديدة	٢٤١٨	١٩٧٣/٥/٢ في
نظام الاشتراك في التيار الكهربائي في مدينة الطفيلة ٢٤١٨	٢٤١٨	١٩٧٣/٥/٢ في
نظام بلدية الطفيلة المعدل	٢٤١٨	١٩٧٣/٥/٢ في
نظام بلدية كريمه	٢٤١٨	١٩٧٣/٥/٢ في
نظام بلدية الكرك المعدل	٢٤١٩	١٩٧٣/٥/١٦ في
نظام بلدية فاحص	٢٤١٩	١٩٧٣/٥/١٦ في
نظام بلدية جديتا	٢٤١٩	١٩٧٣/٥/١٦ في
نظام مشروع كهرباء بلدية الكرك المعدل	٢٤١٩	١٩٧٣/٥/١٦ في
نظام بلدية جرش المعدل	٢٤١٩	١٩٧٣/٥/١٦ في
نظام بلدية المنشية	٢٤١٩	١٩٧٣/٥/١٦ في
نظام المياه لبلدية صخرة	٢٤٢٣	١٩٧٣/٦/١ في
نظام بلدية صخرة المعدل	٢٤٢٣	١٩٧٣/٦/١ في
نظام الحراسة لبلدية صخرة	٢٤٢٣	١٩٧٣/٦/١ في
نظام بلدية الحصن	٢٤٢٦	١٩٧٣/٦/١٦ في
نظام بلدية الاجفور	٢٤٢٦	١٩٧٣/٦/١٦ في
نظام بلدية النعيمة	٢٤٢٩	١٩٧٣/٧/١ في
نظام بلدية سحم	٢٤٢٩	١٩٧٣/٧/١ في
نظام رخص البناء لبلدية الرصيفة	٢٤٢٩	١٩٧٣/٧/١ في
نظام بلدية الزرقاء المعدل	٢٤٢٩	١٩٧٣/٧/١ في
نظام الارصفة لمنطقة بلدية الاجفور	٢٤٢٩	١٩٧٣/٧/١ في

بشأن	عدد	الجريدة الرسمية
نظام	بلدية الرصيفة المعدل	٢٤٢٩ في ١٩٧٣/٧/١
نظام	بلدية وادي السير	٢٤٤٣ في ١٩٧٣/٩/١٦
نظام	بلدية عنجرة	٢٤٤٩ في ١٩٧٣/٩/٣٠
نظام	الاشتراك في الطاقة الكهربائية لمجلس قومي نجل - الشوبك	٢٤٤٩ في ١٩٧٣/٩/٣٠
نظام	بلدية السخنة المعدل	٢٤٥٠ في ١٩٧٣/١٠/٨
نظام	الحراسة لبلدية الاجفور	٢٤٦٠ في ١٩٧٣/١١/١٥
نظام	أسواق بلدية جرش	٢٤٦٠ في ١٩٧٣/١١/١٥
نظام	بلدية كفرنجه	٢٤٦٤ في ١٩٧٣/١٢/١
نظام	بلدية دير أبي سعيد	٢٤٦٤ في ١٩٧٣/١٢/١
نظام	بلدية الصخرة المعدل	٢٤٦٤ في ١٩٧٣/١٢/١
نظام	بلدية السربة	٢٤٦٤ في ١٩٧٣/١٢/١
نظام	بلدية حوارة	٢٤٧٩ في ١٩٧٤/٣/١٦
نظام	بلدية أبو علندا	٢٤٧٩ في ١٩٧٤/٣/١٦
نظام	الحراسة لبلدية جرش	٢٤٨١ في ١٩٧٤/٤/١
نظام	بلدية مادبا المعدل	٢٤٨٦ في ١٩٧٤/٤/١٦
نظام	مسلخ بلدية أربد	٢٤٩٦ في ١٩٧٤/٦/١٦
نظام	الاشتراك في الطاقة الكهربائية لبلدية عي المعدل ٢٥١٧	٢٥١٧ في ١٩٧٤/١٠/١
نظام	بلدية الرصيفة المعدل	٢٥٢٠ في ١٩٧٤/١١/١
نظام	بلدية الكرك المعدل	٢٥٢٦ في ١٩٧٤/١٢/١
نظام	مشروع كهرباء بلدية الكرك المعدل	٢٥٢٦ في ١٩٧٤/١٢/١

٣٩
٢٠٢٠

دولة الإمارات العربية المتحدة

إدارة محلية

بلديات :

- قرار المجلس الاعلى للاتحاد رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ فى شأن انشاء أمانة عامة للبلديات فى دولة الامارات العربية المتحدة .

تشريعات امانة ابو ظبى

- نظام المجالس البلدية رقم ١٧ لعام ١٩٧٢ .
- أمر محلى رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن وضع أو عرض أو بيع البضائع فى طرقات وممرات الاسواق العامة .

قرار المجلس الاعلى للاتحاد رقم « ٢ » لسنة ١٩٨٠ في شأن انشاء امانة عامة للبلديات في دولة الامارات العربية المتحدة (١)

المجلس الاعلى للاتحاد،

بعد الاطلاع على أحكام المادة (١١٨) من الدستور المؤقت،

— وبناء على موافقة مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣ / ٤ / ١٩٧٩ على ما عرضه مدراء البلديات في الامارات الاعضاء في الاتحاد،

قرر:

مادة ١ — تنشأ امانة عامة للبلديات الامارات الاعضاء في الاتحاد « تسمى الامانة العامة للبلديات في دولة الامارات العربية المتحدة، وتكون لها شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة.

مادة ٢ — تختص الامانة العامة للبلديات بما يأتي :

- ١ — اجراء البحوث والدراسات التي يقتضيها النهوض بالبلديات ودعم رسالتها وتطوير الخدمات التي تقدمها .
- ٢ — التعرف على المشكلات التي تعترض البلديات في القيام بمهامها واقتراح الحلول والتدابير اللازمة لمواجهتها .
- ٣ — العمل على تنسيق التشريعات والانظمة المعمول بها في البلديات في مختلف المجالات بقصد توحيدها قدر الامكان ، وعلى الاخص في مجالات التخطيط العمراني وتنظيم المباني والرخص التجارية والتفتيش الصحي .
- ٤ — عقد الندوات اللازمة لتطوير أسلوب العمل في البلديات وتحسين خدماتها ودراسة البحوث والتوصيات التي تسفر عنها هذه الندوات وتقديم تقارير بشأنها الى السلطات المختصة .
- ٥ — العمل على تبادل الزيارات بين المسؤولين في البلديات لتوثيق التعاون بينها وللتعرف على مختلف أوجه النشاط التي تمارسها ولتحقيق مجال أوسع للتفاعل الحضاري والعمراني .

٦ — دعم التعاون مع الجهات الحكومية التي يتصل نشاطها بالشئون البلدية بهدف تبادل المعلومات والافادة من خبراتها وامكانياتها الفنية .

٧ — التوثيق العلمي للبيانات والمعلومات والبحوث الخاصة بالشئون البلدية ونشر نتائجها بين البلديات .

٨ — التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية والعمل على ضمان تبادل الخبرات معها .

٩ — قبول الهبات والوصايا والمنح التي لا تتعارض مع أهداف الامانة العامة واختصاصاتها وبشرط موافقة الامانة العامة على قبولها .

مادة ٣ (٢) — يكون للامانة العامة للبلديات مجلس يتألف من مدراء البلديات الآتية :

بلدية أبوظبي — بلدية العين — بلدية دبي — بلدية الشارقة — بلدية عجمان — بلدية أم القيوين — بلدية الفجيرة — بلدية رأس الخيمة .

ويجوز أن تنضم الى المجلس المذكور وبالشروط التي يحددها أية بلدية أخرى من البلديات القائمة والتي يتم انشاؤها في الامارات الاعضاء في الاتحاد .

و يكون لمديري البلديات المنضمة وفقا لحكم الفقرة السابقة حق حضور جلسات مجلس الامانة العامة وتقديم الاقتراحات والاشتراك في المناقشات دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات .

مادة ٤ (٣) — يكون لمجلس الامانة العامة دورة اجتماع كل أربع أشهر يجتمع خلالها مرة واحدة على الاقل وذلك بدعوة من الامين العام للمجلس .

ويجب أن تشتمل الدعوة على جدول الاعمال ومكان الاجتماع وزمانه وتكون رئاسة المجلس خلال دورة الاجتماع لمدير البلدية التي تبدأ اجتماعات المجلس في دائرتها وذلك بمراعاة التوزيع الجغرافي للبلديات المذكورة في الفقرة الاولى من المادة (٣) من هذا القرار .

مادة ٥ (٤) — لا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا بحضور خمسة من مدراء البلديات المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة (٣) من هذا القرار .

وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة لاصوات الاعضاء الحاضرين ، فاذا تساوت الاصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٦ — يكون المقر الدائم للامانة العامة للبلديات في مدينة أبوظبي .

ويجوز بموافقة مجلس الامانة العامة انشاء فرع للامانة للبلديات في النطاق الاقليمي للامارات الاعضاء في الاتحاد، اذا اقتضت الضرورة ذلك .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٧٨ في ١٥ / ٤ / ١٩٨٠

(٢)، (٣)، (٤) — امستبدلة بقرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم ١ لسنة ١٩٨١ الجريدة الرسمية العدد ٩٥ في ٣٠ / ٩ / ١٩٨١

مادة ٧ - تتألف الامانة العامة للبلديات من أمين عام وعدد كاف من الموظفين والمستخدمين ، و يصدر بتعيين الامين العام قرار من مجلس الامانة العامة .

و يكون تعيين موظفي ومستخدمي الامانة العامة بقرار من رئيس مجلس الامانة العامة بناء على ترشيح الامين العام .

مادة ٨ - يشترط فيمن يعين أميناً عاماً :

١ - أن يكون متمتعاً بجنسية دولة الامارات العربية المتحدة .

٢ - أن يكون متفرغاً لأعمال الامانة العامة للبلديات .

٣ - أن يكون ذا خبرة في الشؤون البلدية .

مادة ٩ - يمارس الأمين العام الاختصاصات والصلاحيات الآتية :

١ - تنفيذ ومتابعة القرارات الصادرة من مجلس الامانة العامة للبلديات .

٢ - تمثيل الامانة العامة للبلديات لدى الوزارات والهيئات والجهات الاخرى .

٣ - اعداد برامج الخبراء والفنيين وكذلك اعداد وتطوير البرامج التدريبية الموسعة بما يكفل النهوض بالبلديات والوفاء باحتياجاتها .

٤ - اتخاذ الاجراءات اللازمة للدعوة لعقد المؤتمرات والسندوات التي يتصل نشاطها بتحقيق الاهداف الموكولة الى الامانة العامة للبلديات وذلك بالتعاون مع السلطات المختصة في الدولة .

٥ - اعداد مشروع ميزانية الامانة العامة للبلديات وحسابها الختامي .

٦ - وضع مشروع لائحة لتنظيم أوضاع العاملين في الامانة العامة للبلديات بما في ذلك تحديد مرتباتهم ومكافآتهم على أن تعتمد من مجلس الامانة العامة .

٧ - أية اختصاصات أخرى يعهد بها مجلس الامانة العامة الى الامين العام بما يتفق وتحقيق أهداف الامانة العامة للبلديات

مادة ١٠ - تبدأ الميزانية السنوية للامانة العامة من أول

يناير من كل سنة وتنتهى فى ٣٠ ديسمبر وتبدأ السنة المالية الاولى اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار والى نهاية هذه السنة ذاتها .

و يتم اعتماد الميزانية بقرار يصدر عن مجلس الامانة للبلديات بأغلبية خمسة من أعضاء هذا المجلس .

مادة ١١ - تتكون موارد ميزانية الامانة العامة للبلديات مما يأتى :

١ - الاشتراكات التي تسهم بها البلديات الاعضاء وفقاً لما يحدده مجلس الامانة في هذا الشأن .

٢ - مساهمة الحكومة الاتحادية .

٣ - الهبات والوصايا والمنح وكذلك المساهمات التي تقدمها المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية والتي يقرر مجلس الامانة العامة قبولها .

مادة ١٢ - يتم الصرف من اعتمادات الميزانية ، وفي حدود ضوابطها بموافقة الامين العام ، و يضع مجلس الامانة العامة القواعد المتعلقة بهذا الصرف ، و يكون الأمين العام مسؤولاً عن مراقبة تنفيذها .

مادة ١٢ مكرر (١) - تعتبر صحيحة التعيينات التي

تمت بالامانة العامة للبلديات فى الفترة من ١ / ١٢ / ١٩٧٩ حتى ١٥ / ٤ / ١٩٨٠ متى كانت متفقة مع احكام قانون الخدمة المدنية فى الحكومة الاتحادية والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

مادة ١٣ - يصدر مجلس الامانة العامة للبلديات اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار .

مادة ١٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

صدر بقصر الرئاسة في أبوظبي

بتاريخ : ١٦ جماد الاول ١٤٠٠ هـ

الموافق ٢ / ٤ / ١٩٨٠ م

تشريعات إمارة أبو ظبي

بسم الله الرحمن الرحيم

نظام المجالس البلدية

رقم (١٧) لعام ١٩٧٢ (١)

بموافقة صاحب السمو حاكم البلاد

واستناداً لأحكام المادة (١٩) من قانون إعادة تنظيم الجهاز الحكومي رقم (١) لعام ١٩٧١ ، وبناء على ما عرضه وزير البلديات والزراعة ووافق عليه مجلس الوزراء ،

أصدرنا النظام التالي :

مادة ١ - يكون لكل من مدينتي أبو ظبي والعين مجلس بلدى . ويجوز إنشاء مجالس بلدية فى مدن أخرى بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير البلديات والزراعة .

مادة ٢ (٢) - يشكل المجلس البلدى من عدد من الأعضاء لا يزيد على ٣٠ ثلاثين عضواً بما فيهم الرئيس ونائب الرئيس ، ويكون اختيارهم من بين المواطنين ومن أهالى المدينة الكائن بها المجلس البلدى ، المشهود لهم بالكفاءة والخبرة .

ويكون تعيين أعضاء المجلس البلدى وتحديد مكافآتهم بمرسوم أميرى بناء على عرض وزير البلديات والزراعة وموافقة مجلس الوزراء .

مادة ٣ - تعاون المجالس البلدية وزير البلديات والزراعة فى تحقيق أهداف السياسة العمرانية للمدينة للنهوض بها وتجميلها وتوفير الخدمات البلدية للسكان ورفع مستواها الصحى والثقافى والاجتماعى ولها فى سبيل ذلك ما يلى :

١ - اقتراح مشروعات القوانين واللوائح والنظم المتعلقة بالصحة العامة ، وتنظيم المباني ، والطرق وصيانتها ، والمواصلات الداخلية والحدائق ، والرخص .

٢ - اقتراح لإنشاء الأسواق والمذابح والمدافن

٣ - اقتراح تسمية الشوارع والأحياء والميادين العامة .

٤ - اقتراح التعويضات المستحقة للمواطنين عن المناطق المتأثرة بالتخطيط أو المنفعة العامة .

٥ - التوصية بمنح أراض بالمناطق السكنية والمناطق التجارية والصناعية والزراعية للمستحقين لها وفقاً للقوانين واللوائح .

٦ - اقتراح قواعد توزيع المساكن الشعبية على المواطنين المستحقين وأقرار التوزيع .

٧ (٢) - مناقشة مشاريع التطوير السنوية التى تدخل فى دائرة اختصاص البلدية .

٨ - مناقشة أى من الموضوعات العامة المتعلقة بالشؤون الداخلية للمدينة وإبداء رغباته وتوصياته بصددھا .

٩ - بحث أية موضوعات أخرى يرى وزير البلديات والزراعة عرضها على المجلس لاستطلاع رأيه بشأنها .

مادة ٤ - تعرض اقتراحات المجالس البلدية وتوصياتها على وزير البلديات والزراعة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورھا ولا ينفذ منها الا ما يعتمده الوزير .

مادة ٥ - ينتخب المجلس البلدى رئيساً له ونائباً للرئيس من بين أعضائه . ويتم الاختيار بطريق الانتخاب ويكون الانتخاب سرياً بالأغلبية المطلقة للحاضرين بشرط ألا يقل عددهم عن نصف عدد أعضاء المجلس البلدى .

مادة ٦ - مدة العضوية فى المجلس البلدى سنتان . ويجوز إعادة تعيين من انتهت عضويته لمدة أخرى مماثلة .

مادة ٧ - يؤدى عضو المجلس أمام المجلس فى جلسة علنية وقبل مباشرته أعماله فى المجلس ولجانه اليمين التالية :

« أقسم بالله العظيم أن أحترم القوانين وأن أراعى المصلحة العامة وأن أؤدى أعمالى بالصدق والأمانة » .

مادة ٨ - يجتمع المجلس البلدى اجتماعاً عادياً مرة كل أسبوعين بدعوة من رئيسه . ويجوز أن يجتمع اجتماعاً غير عادى بناء على طلب وزير البلديات والزراعة . ويعقد المجلس جلساته فى ديوان البلدية .

مادة ٩ - لا تكون اجتماعات المجلس صحيحة الا بحضور أغلبية أعضائه . وتصدر الاقتراحات والتوصيات بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين .

وعند تساوى الاصوات يرجح الجانب الذى فيه رئيس الجلسة .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٠ فى ٢١/١٢/١٩٧٢ .

(٢) معدلة بالنظام رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ المعمول به اعتباراً من ١/٦/١٩٧٦ - الجريدة الرسمية العدد ٢٤ فى ١٥/٧/١٩٧٦

(٣) مصححة بالتعميم رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ - الجريدة الرسمية العدد ٣ فى ١/٤/١٩٧٣ .

مادة ١٠ - يشكل المجلس اللجان اللازمة لمباشرة نشاطه ويجب أن يشترك كل عضو من أعضاء المجلس في لجنة على الأقل وألا تزيد اللجان المشتركة فيها عن لجنتين ويصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من الوزير .

مادة ١١ - لا يجوز لعضو المجلس أن يشترك في مناقشة أو التصويت على قرار في جلسات المجلس ولجانه إذا كانت له مصلحة في المناقشة أو في إصدار القرار .

مادة ١٢ - تنتهي العضوية في المجلس بنحو الأسباب الآتية : -

- ١ - وفاة العضو .
- ٢ - استقالته .

٣ - إسقاط العضوية عنه بمرسوم أميري .

مادة ١٣ - يختص وزير البلديات والزراعة بقبول الاستقالة من عضوية المجالس البلدية وتقدم الاستقالة كتابة وللعضو أن يعدل عن استقالته قبل صدور قرار الوزير بقبولها . وتعتبر الاستقالة نهائية من تاريخ قبول الوزير لها .

مادة ١٤ - إذا خلا محل أحد أعضاء المجلس قبل نهاية مدة عضويته لسبب من الأسباب يعين خلفا له خلال مدة شهر من تاريخ إعلان المجلس هذا الخلو .

ويتم التعيين وفقا لأحكام المادة الثانية من هذا النظام . ويكمل العضو الجديد مدة عضوية سلفه .

مادة ١٥ - يجوز بمرسوم أميري حل المجلس البلدي . وفي هذه الحالة يجب تعيين أعضاء المجلس الجديد في ميعاد لا يتجاوز شهرا من تاريخ صدور مرسوم الحل .

ويدعى المجلس الجديد للانعقاد خلال العشرة أيام التالية لصدور مرسوم التعيين .

مادة ١٦ - يلغى نظام مجلس بلدي مدينة أبو ظبي رقم (٩) لعام ٧٢ ونظام مجلس بلدي مدينة العين رقم (١٠) لعام ١٩٧٢ وكل حكم يخالف أحكام هذا النظام .

مادة ١٧ - لوزير البلديات والزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام .

مادة ١٨ - ينفذ هذا النظام اعتبارا من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .
وزير البلديات والزراعة .

ولي العهد ورئيس الوزراء

صدر عنا في قصر الرئاسة في أبو ظبي

بتاريخ : ١١-٧-١٣٩٢ هـ

الموافق : ١٢-١٢-١٩٧٢ م

تشريعات امانة أبو ظبي :

امر محلي رقم (٢) لسنة ١٩٨٢

في شأن وضع أو عرض أو بيع البضائع

في طرقات وممرات الاسواق العامة (١)

رئيس دائرة بلدية أبو ظبي وتخطيط المدن .

بعد الاطلاع على القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٤
في شأن إعادة تنظيم الجهاز الحكومي في امانة
أبو ظبي المعدل بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٣ .

وعلى قانون الاوامر المحلية رقم (٨) لسنة
١٩٦٩ .

قرر :

مادة ١ - في تطبيق أحكام هذا الامر ، تكون
للكلمات والعبارات التالية ، المعاني الواردة أمام
كل منها :
١ - البلدية : دائرة بلدية أبو ظبي
وتخطيط المدن .

٢ - رئيس البلدية : رئيس دائرة بلدية أبو
ظبي وتخطيط المدن .

٣ - السلطة المختصة : قسم مراقبة الاسواق
بالبلدية .

٤ - البضائع : كافة أنواع البضائع
المتداولة التي تخزن أو توضع أو تعرض أو تباع
في طرقات وممرات الاسواق العامة .

مادة ٢ - تطبق الأحكام الواردة في هذا الامر ،
في حدود نطاق البلدية .

مادة ٣ - لا يجوز لأصحاب المحلات والمخازن
وضع ، أو عرض ، أو بيع ، البضائع في طرقات
وممرات الاسواق العامة .

مادة ٤ - يجب على أصحاب المحلات والمخازن
مراعاة ما يأتي :

١ - تفريغ سيارات جلب البضائع في المحل
أو المخزن بأسرع وقت ممكن ، وعدم ترك
البضائع على أرصفة وطرقات وممرات الاسواق

العامة ، على أن تقوم السلطة المختصة بتحديد
الوقت اللازم لتفريغ السيارات المشار إليها .

٢ - عدم استعمال سيارات جلب البضائع
كمستودعات .

مادة ٥ - مع مراعاة الحكم الوارد في المادة
السابقة ، لا يجوز لأصحاب المحلات والمخازن
بالاسواق العامة ، ترك أولقاء مخلفات البضائع ،
في طرقات وممرات الاسواق العامة .

مادة ٦ - ١ - لا يجوز لسيارات جلب البضائع
أو لاية سيارات أخرى ، أن تباع بضائعها الى
الجمهور في الاسواق العامة .

٢ - ويكون عمل السيارات المشار
إليها في الفقرة السابقة ، مقصوراً على تزويد
المحلات والمخازن بالبضائع .

مادة ٧ - لموظفي ومفتشي السلطة المختصة
ورجال الشرطة المندوبين لهذا الغرض كل فيما
يخصه ، الحق في مراقبة تنفيذ أحكام هذا
الامر وأثبت ما يقع مخالفاً لأحكامه .

مادة ٨ - على رئيس البلدية تحديد الاسواق
العامة التي تسرى عليها أحكام هذا الامر ،
وأصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكامه .

مادة ٩ - كل مخالفة لأحكام هذا الامر أو
للمقرارات المنفذة له ، يعاقب مرتكبها بغرامة
لا تقل عن ٥٠٠ (خمسمائة) درهم ، ولا تزيد
على ٢٠٠٠ (ألف) درهم ، أو بالحبس مدة
لا تزيد على ٧ (سبعة) أيام ، مع جواز الحكم
بمصادرة البضائع المخالفة .

مادة ١٠ - يلغى كل حكم يخالف أحكام
هذا الامر .

مادة ١١ - ينشر هذا الامر في الجريدة
الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر في أبو ظبي .

بتاريخ : ٣٠ ذي القعدة ١٤٠٢ هـ .
الموافق : ١٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٨٢ م .

دولة البحرين

ب.م.

الوزارة المحلية

بلديات :

- مرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ بتعديل الرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٥ .
- قرار بلدية النامة بتاريخ ١٩٦٥/٩/٢٣ بشأن خزن السمنت والأخشاب في احياء النامة .
- قرار بلدية النامة بتاريخ ١٩٦٥/١٠/١٦ بشأن منع رمي الزباله والقمامة في الشوارع والطرق .
- قرار بلدية النامة بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢ بشأن تقسيم الاراضي بفرض البناء عليها .
- قرار بلدية النامة بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٨ بشأن الزام الملاك بالابلاغ عن شغل وشغور المحلات السكنية والمهنية .
- قرار بلدية سترة بتاريخ ١٩٦٦/٤/٤ بشأن الحيوانات الناثية .
- قرار بلدية النامة بتاريخ ١٩٦٦/٧/١٤ بشأن ربط المساكن بشبكة المجارى .
- قرار بلدية النامة بتاريخ ١٩٦٦/٧/٢٠ بشأن صنع وبيع الايسكريم .
- قرارات بلدية النامة بتاريخ ١٩٧٠/٩/١ بشأن بعض الانظمة البلدية .
- قرار رئيس الهيئة البلدية المركزية المؤقتة رقم ٥ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم جمع القمامة ونقلها والتخلص منها . (يراجع : صحة) .
- قرار رئيس الهيئة البلدية المركزية المؤقتة رقم (١) لسنة ١٩٨٠ بشأن حظر ترك أو تخزين الحديد الخردة المكونة من حطام السيارات وغيرها .

مرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦

بتعديل المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٤

لسنة ١٩٧٥ (١)

نحن عيسى بن سليمان آل خليفة ،

أمير دولة البحرين .

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى الامر الاميرى رقم « ٤ » لسنة ١٩٧٥ .

وعلى المرسوم بقانون رقم « ١٦ » لسنة ١٩٧٣ بشأن انشاء هيئة بلدية مركزية مؤقتة لإدارة شئون البلديات المعدل بالمرسوم بقانون رقم « ١٤ » لسنة ١٩٧٥ .

وعلى المرسوم الاميرى رقم « ١٩ » لسنة ١٩٧٥ بتعيين رئيس الهيئة المركزية المؤقتة .

وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء .

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بالقانون الآتى :

المادة الاولى - تمدد الفترة الانتقالية للهيئة البلدية المركزية المؤقتة المنصوص عليها في المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم « ١٤ » لسنة ١٩٧٥ لمدة عام واحد وذلك ابتداء من ٣٠ أغسطس ١٩٧٦ .

ويصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتعيين الاعضاء الذين تتألف منهم الهيئة البلدية المركزية المؤقتة وذلك على النحو المبين في المادة (٢) من المرسوم بقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٧٣ بشأن انشاء هيئة بلدية مركزية مؤقتة لإدارة شئون البلديات .

المادة الثانية - على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به اعتبارا من ١٥ رمضان ١٣٩٦ هـ الموافق ٣٠ أغسطس ١٩٧٦ م ، وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر فى قصر الزفاف

بتاريخ ٥ رمضان ١٣٩٦ هـ

الموافق ٣٠ أغسطس ١٩٧٦ م .

قرار بلدية المنامة بشأن

خزن السمنت والأخشاب في أحياء المنامة (١)

العدد - ١٩٦٥/٢

نخبر الجمهور الكريم أنه بناء على قرار المجلس البلدي في جلسته المنعقدة في ١٨ يوليو ١٩٦٥ وموافقة حكومة البحرين قد تقرر ما يلي :

أولاً - (أ) إن البلدية حرصاً منها على الصحة العامة سوف تُن تسمع بخزن السمنت بكميات تجارية كبيرة في جميع أحياء مدينة المنامة وضواحيها التابعة لرقعة حدود البلدية .

(ب) يمنع منعاً باتاً تفريغ أكياس أو براميل السمنت الممزقة وإعادة تعبئته في أكياس أو براميل جديدة في جميع أنحاء مدينة المنامة وضواحيها الداخلة ضمن رقعة حدود البلدية .

(ج) لا ينطبق منع التخزين الفقرة (أ) من البند الأول من هذا الاعلان على أولئك الذين يملكون كمية محدودة من السمنت للبيع القطاعي بشرط أن يكون ذلك في العماير والدكاكين الموجودة في سوق العماير وسوق بيع الجص فقط .

ثانياً - (١) وحرصاً على سلامة الناس من خطر الحريق يمنع تخزين الأخشاب أو الاحطاب أو ما شابهها بكميات تجارية كبيرة في جميع أحياء مدينة المنامة أو ضواحيها الداخلة ضمن رقعة حدود البلدية .

(ب) لا ينطبق منع خزن الأخشاب في أحياء مدينة المنامة وضواحيها على عماير تجار الأخشاب الموجودة حالياً في السوق أو المصرح بها من قبل البلدية في الوقت الحاضر أو التي ستسمح بها البلدية في المستقبل بشرط أن تكون بعيدة عن مناطق السكن المكتظة بالمساكن المأهولة .

ثالثاً - سيكون نظام منع خزن السمنت والأخشاب أو ما شابهها في أحياء مدينة المنامة وضواحيها طبقاً لما جاء في البندين الأول والثاني من هذا الاعلان ساري المفعول بعد مضي ستة أشهر ميلادية من تاريخ صدور هذا الاعلان .

رابعاً - لقد خصصت حكومة صاحب العظمة بناء على طلب المجلس البلدي الارض الخالية الكائنة شرقي كسارات الكنكرت غربى شارع الشيخ سلمان لتأجير قطع منها على من يرغب من

تجار الجملة وموردي السمنت والأخشاب لتشييد مستودعات عليها لخزن بضائعهم فيها . وعلى من يرغب في استئجار قطعة من هذه الارض تقديم طلب الى دائرة الطابو لإبرام عقد الإيجار .

رئيس بلدية المنامة

حرر في ٢٣ سبتمبر ١٩٦٥

الموافق ٢٧/ج ١ ١٣٨٥ هـ

قرار بلدية المنامة بشأن

منع رمي الزباله والقمامة في الشوارع

والطرق (٢)

العدد ١٩٦٥/٤

تجديداً لاعلان البلدية رقم ١٩٦١/٩ الصادر بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٦١ والمجدد باعلان البلدية رقم ١٩٦٢/٢ الصادر بتاريخ ٣١ مارس ١٩٦٢ - نذكر الجمهور الكريم أن المجلس البلدي في جلسته المنعقدة في ٧ سبتمبر ١٩٦١ قد قرر أنه يجب على كل ساكن بيت في منطقة حدود هذه البلدية أن يجمع نفاية بيته « خمام » في اناء معدني (برميل) له غطاء على أن يضعه أمام باب بيته صباح كل يوم لكي يفرغ وينظف من قبل كناس البلدية .

وكل من يخالف هذا القرار وذلك بأن يرمي نفاية بيته في الطرق أو الزوايا مباشرة أو يبعثرها هنا وهناك سيعد مخالفاً ويقدم للمحاكمة لمخالفة المادة الثانية من قانون النظام الصحي البلدي لعام ١٣٧١ - ليعلم .

رئيس بلدية المنامة

حرر في ١٦ أكتوبر ١٩٥٦

الموافق ٢٠ جمادى ٢ ١٣٨٥

بلدية المحرق

ملخص الجلسة الثامنة لسنة ١٩٦٥ (٣)

في تمام الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ عقد المجلس البلدي جلسته الاعتيادية الثامنة لسنة ١٩٦٥ برئاسة صاحب السمو الشيخ عبد الله بن حمد آل خليفة ، وحضور السادة الاعضاء .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٦٣٥ في ١٩٦٥/٩/٣٠ .

(٢) و (٣) الجريدة الرسمية العدد ٦٣٩ في ١٩٦٥/١٠/٢٨ .

١ - صدق المجلس على محضر الجلستين السابقتين .

٢ - وافق المجلس على قرارات هيئة الكشف المتخذة بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

٣ - استعرض المجلس ستة رسائل تتعلق بشئون مختلفة كالقطع من بعض الاملاك وبعضها تتعلق بإنشاء معمل لصنع الطابوق والاخرى تتعلق بايجار أحد املاك البلدية واتخذ بخصوصها قرارات مناسبة .

٤ - بحث المجلس بقية المواد المدرجة على جدول أعماله وبعد دراستها اتخذ بشأنها قرارات مناسبة .

نائب سكرتير بلدية المحرق وتوابعها

بلدية سترة

اعلان (١)

العدد ٦٥/٥

نعلن لعموم اهالى منطقة بلدية سترة أن دائرة أسالة المياه لحكومة البحرين بتوجيه ورغبة مولانا صاحب العظمة حاكم البحرين المعظم ، جادة فى اكمال الخزان ومد شبكة أسالة المياه الى جميع قرى سترة وسيكمل المشروع فى وقت قريب ولذا يجب على الاهالى مراعاة ما يلى :

١ - أن يكون لكل بيت حفر عميقة بحيث لا يقل عمقها عن ستة أقدام تستوعب فضلات المياه ، وكل بيت ليس له مثل هذه الحفر سوف لا يعطى ماء من الشبكة حتى تتم الحفر اللازمة .

٢ - كما أن هذه الحفر يجب أن تكون حسب نظام البلدية بحيث تكون محكمة البناء وما كان منها الارض الطينية يجب أن تطوى بالحصى .

٣ - يجب أن لا تعلو هذه الحفر عن مستوى الطريق أو الشارع .

٤ - كما يجب استحصال رخصة رسمية من البلدية للحفر المطلوبة .

رئيس بلدية سترة

حرر فى ١٠ جمادى الثانية سنة ١٣٨٥
الموافق ٦ أكتوبر سنة ١٩٦٥ .

قرار بلدية المنامة بشأن تقسيم الأراضى

بغرض البناء عليها (٢)

العدد - ١٩٦٥/٥

تجديدا لاعلان البلدية رقم ١٣٥٦/١١ الصادر بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٣٧ والمجدد باعلان البلدية رقم ١٠/١٩٦٣ الصادر بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٦٣ - نذكر الجمهور الكريم ان المجلس البلدى فى جلسته المنعقدة فى ٥ ديسمبر ١٩٦٣ قد قرر ما يأتى :

١ - على كل من يملك أرضا أو أراض مهما تكن مساحتها - ويعتزم تقسيمها الى قطع لغرض بيعها أو بيع قسم منها أو انشاء ابنية عليها - أن يجهز ويقدم للبلدية مخططا هندسيا واضحا يبين كيفية التقسيم وعدد الاقسام ومواقع الطرق والشوارع التى ستفتح فيها أو حولها ، على أن يرفق بهذا المخطط وثيقة أو وثائق اثبات الملكية .

٢ - لا يجوز لمالك هذه الأرض أو الأراضى المشار اليها فى البند الأول من هذا الاعلان أن يتصرف فى أرضه أو أراضيه بالبناء أو البيع أو التأجير الا بعد أن ينال موافقة خطية من البلدية على المخطط الذى قدمه لها

٣ - تقوم البلدية بعد استلام المخطط ووثيقة أو وثائق الملكية بدراسة هذا المخطط وقبوله أو تعديله أو رفضه حسبما تقتضيه المصلحة العامة .

٤ - يعتبر هذا القرار نافذ المفعول من تاريخ صدور القرار الأول فى ٢١ من شهر جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ .

رئيس بلدية المنامة

حرر فى ٢ نوفمبر ١٩٦٥ .
الموافق ٨ رجب ١٣٨٥ .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٦٣٩ فى ٢٨/١٠/١٩٦٥ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٦٤١ فى ١١/١١/١٩٦٥ .

قرار بلدية المنامة بشأن الزام الملاك بإبلاغ عن شغل وشعور المحلات السكنية والمهنية (١)

العدد : ١٩٦٥/٦ .

تجديدا لاعلان البلدية رقم ١٥/١٩٥٨ الصادر بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٥٨ - نذكر الجمهور الكريم أن المجلس البلدى فى جلسته المنعقدة فى ١٩ يونيو ١٩٥٨ قد قرر :

١ - انه يجب على كل صاحب ملك للإيجار سواء كان المحل للسكن أو الأعمال التجارية أو المهنية أن يبلغ البلدية كتابيا عند تأجير أو تفريغ ملكه من قبل المستأجر .

٢ - على المالك أن يبين فى كتاب التبليغ اسم المستأجر ومبلغ الإيجار وتاريخ بدء مدته أو انتهائها .

٣ - كل مؤجر يهمل إبلاغ البلدية سيكون ملزما بما يترتب على المستأجر من رسوم للبلدية تتجمع عليه (أى المستأجر) نتيجة إهمال المؤجر اشعار البلدية .

٤ - يقصد بكلمة مؤجر المالك نفسه أو الضامن من المالك لفترة محدودة بعقد خاص أو الوكيل الدائم لاستحصال الإيجارات .

رئيس بلدية المنامة

حرر فى ٨ ديسمبر ١٩٦٥ .
الموافق ١٤ شعبان ١٣٨٥ .

قرار بلدية سترة بشأن الحيوانات النائية (٢)

العدد : ١٩٦٦/٣٥ .

نعيد بهذا نشر اعلاننا رقم ١/١٩٥٨ عن الحيوانات النائية . ان كثيرا من الأهالى يتركون الحيوانات والمواشى سارحة فى الشوارع والطرق وبتلك تحدث تسيخات وتلف فى المزارع والبيوت وقد رفع كثير من أصحاب الاملاك شكاوى يتضررون من هذه التخريبات التى أحدثتها الحيوانات والمواشى السارحة فى مزارعهم ونخلهم .

ولذا نعلن الى أهالى سترة أن مجلس البلدية قد قرر أن كل من يترك هذه الحيوانات سارحة يقبض عليها ويرفع أمره للشرطة لاتخاذ الاجراء اللازم لتقديمه للمحاكم .

رئيس بلدية سترة

حرر فى ١٤ ذى الحجة سنة ١٣٨٥ .
الموافق ٤ ابريل سنة ١٩٦٦ .

قرار بلدية المنامة بشأن ربط المساكن

بشبكة المجارى (٢)

العدد : ١٩٦٦/٢ .

بناء على اعلان البلدية رقم ٦/١٩٦٣ الصادر بتاريخ ٣٠ ابريل ١٩٦٣ ، نبلغ الجمهور الكريم أن حكومة صاحب العظمة قد قامت فى السنين القليلة الماضية بشق شبكة من المجارى فى شوارع وطرق أكثر احياء مدينة المنامة لغرض اخراج المياه الزائدة الى البحر وصرف مياه البوايع .

ومجلس بلدية المنامة حرصا منه على إتاحة الفرص لأكبر عدد ممكن من المواطنين للاستفادة من هذه المجارى يعلن للجمهور الكريم أنه يجب على كل صاحب بيت تمر المجارى على بيتنه أو أن بيتنه يقع على مقربة منها - أى من المجارى - أن يربط بالوعة أو بوايع بيتنه بالمجرى سواء كان ذلك المجرى رئيسيا أو فرعيا على أن يقدم بذلك طلبا الى دائرة الأشغال العامة التى ستقوم بعملية الربط على نفقة صاحب الطلب .

وستقوم البلدية بإبلاغ واطار كل صاحب ملك يتهاون فى الانتفاع من هذا المرفق عندما ترى أن ملكه يقع ضمن مجال الاستفادة منه . وكل من تجد البلدية أنه لا يستجيب للاخطار أو أنه متماد فى تهاونه ستقوم هى بعمل ما يلزم على حسابه ، ليعلم .

رئيس بلدية المنامة

تحريرا فى ١٤ يوليو ١٩٦٦ .
الموافق ٢٦ ربيع الأول ١٣٨٦ .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٦٤٦ فى ١٦/١٢/١٩٦٥ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ٦٦١ فى ١٤/٤/١٩٦٦ .
(٣) الجريدة الرسمية العدد ٦٧٥ فى ٢١/٧/١٩٦٦ .

قرار بلدية المنامة بشأن صنع وبيع

س. كريم (١)

العدد ١٩٦٦/٣ .

نعلن للجمهور الكريم من سكان رقعة حدود بلدية المنامة أنه تجديداً لإعلان هذه البلدية رقم ١٥ لسنة ١٩٥٧ الصادر بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٥٧ وبناء على قرار المجلس البلدي في ٢٥ مايو ١٩٥٧ :-

١ - يمنع منعاً باتاً صنع وبيع الحلويات المثلجة (الأيس كريم) سواء على الأعواد أو في قوالب الثلاثات أو ما شابهها ، وسواء في البيوت أو دكاكين بيع المربطات ونحوها .

٢ - لا يجوز تجهيز (الأيس كريم) بأية طريقة أو وسيلة من الوسائل إلا إذا كان من الحليب الجيد أو من عصير الفواكه التي يسمح باستعمالها من قبل السلطات المختصة بشرط أن يجهز تجهيزاً صحيحاً طبقاً للأنظمة الصحية التي تشرطها البلدية وفي محلات مجازة من قبل السجل التجاري والسلطات البلدية والصحية .

٣ - كل من يخالف ما جاء في الفقرتين « ١ و ٢ » من هذا الاعلان سوف يوقف من قبل السلطات المختصة ويقدم للمحاكمة - ليعلم .

رئيس بلدية المنامة

تحريراً في ٢٠ يوليو ١٩٦٦ .

الموافق ٢ ربيع الثاني ١٣٨٦ .

قرار بلدية المنامة بشأن بعض الأنظمة البلدية (٢)

لما كان بعض المواطنين قد نسوا أو أنهم يجهلون كثيراً من الأنظمة المتعلقة باستعمال الطرق أو المتعلقة ببعض قواعد الصحة العامة ، رأينا أن نعيد نشر بعض هذه الأنظمة وأن نوجزها في الفقرات التالية :

١ - باعة الفواكه والخضروات وغيرهم من الباعة بالجملة أو بالقطاع ممنوعون منعاً باتاً من وضع فرشاتهم خارج سوق الخضرة (اعلان الحكومة رقم ١٣٧٣/٢١) .

٢ - على جميع الذين يستعملون سوق الخضار أن يراعوا جميع الأنظمة الصادرة من قبل البلدية فيما يتعلق بنظافة السوق ونظافة محلاتهم (اعلان الحكومة رقم ١٣٧٥/٨٢) .

٣ - (١) لا يسمح لأصحاب الدكاكين سواء في السوق أو خارجه بمضايقة الطرق العامة والشوارع بالبضائع أو الصناديق أو الأكياس الفارغة أو الملوثة أو وضعها أو تخزينها امام دكاكينهم .

(ب) يمنع بيع البضائع أو الفواكه وغيرها على عربات متحركة داخل الأسواق ويمنع الباعة من الجلوس امام الدكاكين أو في الطرقات العامة (اعلان الحكومة رقم ١٩٥٦/٢) .

٤ - يمنع منعاً باتاً القيام بأعمال تصليح السيارات على اختلاف أحجامها وأنواعها والدراجات والعربات وما شابهها في الشوارع والطرقات أو الميادين العامة أو على أرصفة الشوارع (اعلان البلدية رقم ١٩٥٧/٢١) .

٥ - (١) يمنع من تاريخ الاعلان ١٦ يوليو ١٩٦٢ منعاً باتاً تكديس أو تخزين الحديد (الخردة) المكون من حطام السيارات وغيرها (الاسكراب) في أي بقعة تقع ضمن رقعة حدود البلدية .

(ب) على تجار (الاسكراب) الذين لديهم كميات منه نقله الى المواقع المعينة لهذا الغرض الواقعة خارج مناطق السكن ، يمكن استئجارها من ادارة التسجيل العقاري بعد موافقة دائرة البلديات والزراعة (اعلان البلدية رقم ١٩٦٢/٤) .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٦٧٥ في ١٩٦٦/٧/٢١ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٨٨٢ في ١٩٧٠/٩/٣ .

٦ - استنادا الى نظام البلدية الاساسى وبناء على قرارات لاحقة اتخذها مجلس البلدية - يمنع منعاً باتاً ترك الحيوانات كالاعنام والمواشى والحمير وغيرها تسرح طليقة في منطقة حدود هذه البلدية وسوف يقوم موظفو البلدية بالقبض على كل حيوان طليق أو تائه في الطرقات والشوارع والميادين العامة . وسوف لن يعاد الحيوان المقبوض عليه الى صاحبه الا بعد ان يدفع الى البلدية تكاليف اطعامه والعناية به طيلة فترة حجزه (اعلان البلدية رقم ٨/١٩٥٩) .

٧ - واستنادا الى المواد ٣ و ٩ و ١١ و ١٣ من لائحة الطرق لعام ١٩٥٥ نذكر الجمهور بما يلي :

(ا) كل من امتطى او حمل او ساق - عن عمد - حيوانا او دراجة او عربة نقل بضائع صغيرة او كبيرة فوق افريز او ممشى مخصص للمشاة على جانب الطرق فانه يكون مرتكباً مخالفة بمقتضى اللائحة .

(ب) كل من يدع شجرة او شيئاً آخر يبرز الى الطريق او يمتد فوقه (كالدكك) بحيث يعوق او يضايق عابر او عابري السبل يكون مرتكباً مخالفة بمقتضى اللائحة .

(ج) كل من يضع او يتسبب في وضع سلع للبيع او العرض على الطريق او افريز او ممشى بجانب اى طريق ويتسبب عن ذلك عرقلة حرية المرور والعبور في ذلك الطريق او الافريز يكون مرتكباً مخالفة بمقتضى اللائحة .

(د) كل من ارتكب مخالفة بمقتضى لائحة الطرق يعاقب عند ادانتـه بغرامة لا تتجاوز ١٠/٠٠٠ دينار او في حالة ارتكاب مخالفة ثانية او تالية بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا واحداً او بغرامة لا تتجاوز ٢٠/٠٠٠ ديناراً او بكلا العقوبتين (اعلان البلدية رقم ١٩٦٤) .

٨ - واستنادا الى قرار المجلس البلدى في ١٩٦٣/٣/٢١ .

(ا) سوف لن تسمح البلدية ببناء اى نوع من العتبات او الدكك فى الشوارع والطرق العامة لاي غرض كان .

(ب) يمكن عمل دكك وعتبات للأملاك المرتفعة عن سطح ارض الشارع من داخل الأملاك نفسها ، ولا يجوز تخطى حدود هذه الأملاك بأى شئ من البناء عدا ذلك المصرح به من قبل البلدية باجازة خطية رسمية .

(ج) فيما يتعلق بالدكك والعتبات الموجودة حالياً امام بعض الأملاك لا يجوز ترميمها أو تصليحها الا باجازة رسمية من البلدية .

(د) الدكك والعتبات الموجودة امام بعض الأملاك فى الوقت الحاضر وترى البلدية انها اكبر من اللازم او انها تعيق حركة المرور أو تعرض حياة السابلة لحركة مرور وسائط النقل ونحوها سوف يخطر أصحابها بتقليص حجمها وجعلها بالحجم المعقول الذى لا يعرقل المرور او يعرض حياة المواطنين لخطر السيارات وغيرها .

(هـ) يجوز للبلدية حجب رخصة ترميم أو تصليح اى دكة أو عتبة ترى أن وجودها فى الطريق العام يكون خطراً على سلامة المواطنين او يعرقل حركة المرور .

(و) المخالف لهذا النظام سيرفع أمره القضاء لاستصدار حكم يلزمه تنفيذ واطاعة تعليمات البلدية بهذا الشأن (اعلان البلدية رقم ١٩٦٣/٤) .

٩ - بناء على قرار المجلس البلدى في ١٩٧٠/١/١٧ يجب :

(١) على كل مالك أو مقاول يعتزم هدم بناء قائم أن يستر موقع البناء المراد هدمه بحاجز مؤقت من الخشب أو ما شابهه لا يقل ارتفاعه عن ستة أقدام وذلك ليحجز الموقع عن الشارع أو عن الطريق الذي يجب أن يظل مفتوحا للمرور والسبابة بدون عائق ، وعلى المالك أو المقاول أن يرفع انقراض الهدم أولا بأول في الحال ولا يترك شيئا منها خارج الحاجز المشار إليه آنفا .

(ب) على كل من يريد - من ملاك ومقاولين - تشييد بناء جديد مكان بناء قديم أو إقامة بناء جديد على أرض خالية أن يستر موقع بنائه بحاجز من الخشب أو ما شابهه لا يقل ارتفاعه عن ستة أقدام ويرمى أو يكس مواد بنائه من أحجار ورمل وغير ذلك داخل ذلك الحاجز ولا يجوز له ترك أو تكديس شيء من مواد البناء في الطريق أو في الشارع .

(ج) على كل من يقوم بترميم أو تصليح بناء قائم أن لا يترك أو يكس شيئا من مواد البناء كالحجارة أو الرمل في الطريق العام أو الشارع .

(د) كل من يخالف ما جاء في الفقرة (١) من هذا النظام سيقدم للمحاكمة حالا . أما

مخالفة الفقرة (ب و ج) فستقوم البلدية بمصادرة مواد بنائه ورفع أمره إلى المحكمة .
(اعلان البلدية رقم ١٩٦٣/٢٠) .

١٠ - بناء على الأمر الصادر لأفراد شرطة حكومة البحرين :

(١) سوف لن يسمح لغير سيارات الشرطة والاسعاف والاطفاء التي تقوم بتأدية واجباتها في إطفاء الحريق الاقتراب من محل الحريق .

(ب) لا يجوز لأصحاب سيارات الركاب أو الشخصية سد الطرقات المؤدية إلى محل الحريق بسياراتهم .

(ج) لا يجوز للأشخاص الغير المسؤولين دخول البيوت القريبة من الحريق .

(د) الأشخاص الذين يخالفون هذا النظام أو يتعرضون لرجال الشرطة أو رجال الإطفاء والاسعاف سيقبض عليهم ويقدمون للمحاكمة
(اعلان الحكومة رقم ١٣٧٠/٢٠) .

رئيس بلدية المنامة

تحريرا في ١ سبتمبر ١٩٧٠ .
الموافق ٣٠ جمادى الثاني ١٣٩٠ .

قرار بلدى رقم (١) لسنة ١٩٨٠ بشأن حظر ترك أو تخزين الحديد الخردة المكونة من حطام السيارات وغيرها (الاسكراب) في الشوارع والطرق والاماكن العامة (١)

رئيس البلدية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٧٣ بشأن انشاء الهيئة البلدية المركزية لإدارة شئون البلديات المعدل بالمرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧٥ ، وعلى الباب السادس من القسم العام من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦ ،

قرر:

المادة الاولى - يحظر ترك أو تخزين الحديد الخردة المكون من حطام السيارات وغيرها (الاسكراب) في الشوارع والطرق والاماكن العامة بالمدن والقرى داخل حدود البلدية .

المادة الثانية - في حالة مخالفة حكم المادة السابقة تحظر البلدية المخالفين - اذا كانوا معروفين لديها - على عناوينهم

بوجوب نقل الحديد الخردة خلال مدة لا تجاوز اسبوعين من تاريخ وصول هذا الاخطار اليهم .
واذا انتهت هذه المدة يكون للبلدية الحق في رفعه وحفظه لديها لمدة لا تجاوز شهراً يتم التصرف فيه بعدها على النحو الذي تقرره البلدية .

المادة الثالثة - اذا رغب اصحاب الحديد الخردة (الاسكراب) في استرجاعه قبل انقضاء مدة الشهر السالفة الذكر يجب عليهم دفع تكاليف نقله من الاماكن التى وجد بها الى الاماكن التى حفظ بها .

المادة الرابعة - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير والمصادرة ويتحمل المخالف جميع مصروفات الازالة والنقل .

المادة الخامسة - يعمل بهذا القرار بعد اسبوعين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بتاريخ : ٢٧ رجب ١٤٠٠ هـ
الموافق : ١٠ يونيو ١٩٨٠ م

الجمهورية التونسية

٢٣

إدارة محلية

بلديات :

- قانون عدد ٣٣ لسنة ١٩٧٥ مؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ يتعلق باصدار القانون الاساسي للبلديات .
- قانون عدد ٣٤ لسنة ١٩٧٥ مؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ يتعلق باحداث معلوم على النزول لفائدة البلديات ومجالس الولايات .
- قانون عدد ٣٥ لسنة ١٩٧٥ مؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ يتعلق بالقانون الاساسي لميزانية الجماعات العمومية المحلية .
- قانون عدد ٣٦ لسنة ١٩٧٥ مؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ يتعلق بالمال المشترك للجماعات المحلية .
- قانون عدد ٣٧ لسنة ١٩٧٥ مؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ يتعلق بتحويل صندوق القروض البلدية الى صندوق القروض لمساعدة الجماعات المحلية .
- قانون عدد ٣٨ لسنة ١٩٧٥ مؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ يتعلق بالتخفيف من ديون البلديات ومجالس الولايات .
- قانون عدد ٣٩ لسنة ١٩٧٥ مؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ يتعلق باحداث معلوم على المؤسسات لفائدة الجماعات المحلية .
- امر عدد ٣٨٣ لسنة ١٩٧٥ مؤرخ في ١٦ جوان ١٩٧٥ يتعلق بضبط وظائف الدوائر البلدية وطرق تسييرها .
- امر عدد ٧٨٢ لسنة ١٩٧٥ مؤرخ في ٦ نوفمبر ١٩٧٥ يتعلق بضبط شروط تطبيق الفصل ١٥ من القانون عدد ٣٥ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .
- امر عدد ٢ لسنة ١٩٧٦ مؤرخ في ٥ جانفي ١٩٧٦ يتعلق بضبط المبلغ الاقصى للمعلوم الموظف على المؤسسات لفائدة الجماعات المحلية .

- أمر عدد ١١ لسنة ١٩٧٦ مؤرخ ٧ جانفي ١٩٧٦ يتعلق بضبط مبالغ المصالحات المبرمة من طرف البلديات .
- أمر عدد ٦٦٨ لسنة ١٩٧٦ مؤرخ ٦ أوت ١٩٧٦ يتعلق بمراقبة مصاريف مجالس الولايات والبلديات .
- أمر عدد ٨٢٦ لسنة ١٩٧٦ مؤرخ ١٣ سبتمبر ١٩٧٦ يتعلق بمراجعة المعاليم من أجل الموجبات الادارية والمعاليم من أجل منح لزمة الملك العام أو أشغاله أو الانتفاع به والاتوات من أجل الخدمات العمومية المرخص للجماعات العمومية المحلية في استخلاصها .
- أمر عدد ٢١٢ لسنة ١٩٧٧ مؤرخ في ٤ مارس ١٩٧٧ يتعلق بضبط التنظيم الاداري والمالي لصندوق القروض لمساعدة الجماعات المحلية .
- أمر عدد ٣٢٠ لسنة ١٩٧٧ مؤرخ في أول افريل ١٩٧٧ يتعلق بتعيين شروط تطبيق الفصل ١٣ من القانون عدد ٣٥ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .
- أمر عدد ٥٠٠ لسنة ١٩٨٠ مؤرخ في ٧/٥/١٩٨٠ يتعلق بضبط عدد المستشارين والمساعدين البلديين .
- أمر عدد ٥٠١ لسنة ١٩٨٠ مؤرخ في ٧/٥/١٩٨٠ يتعلق بضبط الدوائر الانتخابية البلدية وتوزيع المقاعد على كل دائرة .
- قرار من وزير الداخلية مؤرخ في ٤ ديسمبر ١٩٧٣ متعلق بدفع الخطايا التي تسلط من أجل ارتكاب مخالفات لترايب حفظ الصحة والشرطة الصحية بالبلديات .
- قرار من وزيرى الداخلية والمالية مؤرخ في ٦ نوفمبر ١٩٧٥ يتعلق بضبط صيغة وتبويب ميزانيات الجماعات العمومية .
- قرار من الوزير الأول مؤرخ في ٦ أوت ١٩٧٦ يتعلق بمراقبة مصاريف البلديات الكائنة خارج مراكز الولايات .
- جدول بالاوامر والقرارات الصادرة باحداث وحذف وتعديل الدوائر والمناطق البلدية .

ولايات ومعتمديات ومشيخات :

- أمر على مؤرخ في ٢١ جوان ١٩٥٦ يتعلق بالتنظيم الاداري للبلاد التونسية .

- أمر على مؤرخ في ٢٦ جويلية ١٩٥٦ يتعلق باتمام الامر العلى المؤرخ ٢١ جوان ١٩٥٦ المشار اليه .
- قانون عدد ٥٤ لسنة ١٩٦٢ مؤرخ في ٣٠ ديسمبر ١٩٦٢ يتعلق بمجالس الولايات.
- قانون عدد ١ لسنة ١٩٧٢ مؤرخ في ١٥ فيفري ١٩٧٢ يتعلق بتقسيم تراب ولاية تونس الى ولايتين واحداث اقليم بولاية تونس .
- قانون عدد ٨ لسنة ١٩٧٤ مؤرخ ٩ مارس ١٩٧٤ يتعلق بتقسيم تراب ولاية سوسة الى ثلاث ولايات .
- أمر عدد ٤٩ لسنة ١٩٧٢ مؤرخ في ١٨ فيفري ١٩٧٢ يتعلق بضبط دائرة اقليم تونس وصلاحياته وتركيبه وموارده .
- أمر عدد ٦٠٤ لسنة ١٩٧٣ مؤرخ ٢٥ نوفمبر ١٩٧٣ يتعلق بتنظيم الهياكل الفنية والادارية لاقليم تونس .
- أمر عدد ٢٨٤ لسنة ١٩٧٧ مؤرخ ٢٣ مارس ١٩٧٧ يتعلق بتفويض السلطة للوالى في مادة الرخصة المسبقة ومراقبة الاسعار .
- أمر عدد ٣٣٧ لسنة ١٩٧٧ مؤرخ اول افريل ١٩٧٧ يتعلق بتنظيم مصالح الولايات
- أمر عدد ٧٦٩ لسنة ١٩٨٠ مؤرخ في ١٦/٦/١٩٨٠ يتعلق بضبط عدد وتسمية المعتمديات الترابية .
- أمر عدد ٩٤٢ لسنة ١٩٨٠ يتعلق بتحويل ترابى بين ولايتى جندوبة وباجة .
- أمر عدد ١٤٤٢ لسنة ١٩٨٠ يتعلق بتحويل ترابى بين ولايتى جندوبة وبنزرت .
- أمر عدد ١٠١١ لسنة ١٩٨١ مؤرخ في ١٠/٨/١٩٨٠ يتعلق بتفويض بعض سلطات وزير الداخلية الى الولاة .
- أمر عدد ٦٧٤ لسنة ١٩٨٢ يتعلق بتغيير الحد بين ولايتى القصيرين وقنصة .
- أمر عدد ٩٨٤ لسنة ١٩٨٢ يتعلق بتغيير الحد بين ولايتى قفصة وسيدى بوزيد .
- جدول بالاوامر والقرارات الصادرة باحداث معتمديات وضبط وتعديل دوائر الولايات والمعتمديات والمشيوخ .

قانون عدد ٣٣ لسنة ١٩٧٥

مؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ يتعلق باصدار القانون

الاساسي للبلديات (١)

باسم الشعب ،

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية
التونسية ،

بعد موافقة مجلس الامة ،

اصدرنا القانون الآتي نصه :

الفصل ١ - وقعت المصادقة على مشروع
القانون المصاحب لهذا ويقع اصداره بعنوان
« القانون الاساسي للبلديات » .

الفصل ٢ - تلغى جميع الاحكام المخالفة
للقانون الاساسي للبلديات وخاصة .

- الامر المؤرخ في ١٤ مارس ١٩٥٧ المتعلق
بقانون البلديات ،

- القانون عدد ١٣ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ في
٥ فيفري ١٩٥٩ المتعلق بنقابة البلديات ،

- القانون عدد ٢٠ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ في
٥ فيفري ١٩٥٩ المتعلق بضبط القانون الاساسي
لنواب البلدية لدى الشركات والتجمعات التي
لها مساهمة في رأس مالها ،

- القانون عدد ٥٠ لسنة ١٩٧٣ المؤرخ في
٢ اوت ١٩٧٣ المتعلق بالنظام الاداري لبلدية
تونس العاصمة .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي
للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين
الدولة .

وصدر بقصر قرطاج في ١٤ ماي ١٩٧٥

القانون الاساسي للبلديات

العنوان الاول

مبادئ عامة

الباب الاول

تعريف البلدية

الفصل ١ - البلدية جماعة عمومية محلية
تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي ،
وهي مكلفة بالتصرف في الشؤون البلدية .

تساهم البلدية في نطاق المخطط القومي
للتنمية في النهوض بالمنطقة اقتصاديا واجتماعيا
وثقافيا .

الفصل ٢ - تحدث البلدية بأمر باقتراح
من وزير الداخلية بعد أخذ رأي وزيرى المالية
والتجهيز وينص الامر المحدث لها على اسمها
ومقرها ويضبط حدود منطقتها .

الباب الثانى

اسم ومقر البلديات

الفصل ٣ - يغير اسم البلدية بأمر باقتراح
من وزير الداخلية بعد استشارة المجلس البلدى .
المعنى بالامر أو باقتراح من هذا الاخير .

الفصل ٤ - يقع اقرار التغييرات في الاسم
الناجمة عن تحويل في حدود المنطقة البلدية
بنفس النص المعلن عن هذا التحويل .

الفصل ٥ - يتم تحويل مقر البلدية بقرار
من وزير الداخلية بعد استشارة المجلس
البلدى المعنى بالامر أو باقتراح من هذا
الاخير .

الباب الثالث

الحدود الترابية

الفصل ٦ - تتم التحويلات في الحدود
الترابية للبلديات بأمر باقتراح من وزير
الداخلية وبعد استشارة المجالس البلدية
المعنية .

(١) الرائد الرسمي العدد ٣٤ في ١٩٧٥/٥/٢٠

ملحوظة : أدخلت بعض تصحيحات مطبعية منشورة بالرائد الرسمي العدد ٥٣ في ١ - ١٩٧٥/٨/٥

يتم كل ادماج للبلديات بأمر باقتراح من وزير الداخلية بعد استشارة المجالس البلدية المعنية .

الفصل ٧ - يقع حل المجالس البلدية وجوبا في حالات ادماج البلديات .

وان وقع الادماج في السنوات الثلاث الاولى من المدة النيابية يتكون المجلس البلدى الجديد من مستشارى البلدية المدمج اليها ويضاف اليهم رئيس المجلس وأعضاء المكتب البلدى المنتخبون للبلدية أو البلديات التى وقع ادماجها .

الفصل ٨ - يقع فض الخلافات المتعلقة بالحدود البلدية من طرف الوالى بين بلديات الولاية الواحدة ومن طرف وزير الداخلية بين البلديات الراجعة لولايتين فأكثر .

الباب الرابع

حذف البلديات

الفصل ٩ - يمكن حذف البلدية . ويتم ذلك بأمر معلل باقتراح من وزير الداخلية .

الباب الخامس

الدوائر البلدية

الفصل ١٠ - يمكن تقسيم تراب البلدية الى منطقتين اداريتين فأكثر تدعى « دوائر » . يضبط عددها وحدودها الترابية بقرار من وزير الداخلية بعد استشارة المجلس البلدى المعنى أو باقتراح منه .

وتضبط وظائف هذه الدوائر وطرق تسييرها بأمر .

العنوان الثانى

المجلس البلدى

الباب الاول

تشكيله

الفصل ١١ - يتركب المجلس البلدى من الرئيس والمساعين والمستشارين .

الفصل ١٢ - لا يقع حل المجلس البلدى الا بأمر معلل .

وفى حالة التأكد يمكن توقيفه مؤقتا عن النشاط بقرار معلل من وزير الداخلية لمدة لا تتجاوز الشهرين .

الفصل ١٣ - اذا وقع حل المجلس البلدى أو استقالة كافة أعضائه المباشرين وتعذر تكوين مجلس بلدى ، فان نيابة خصوصية تقوم بوظائفه .

وتعين كذلك نيابة خصوصية عند احداث بلدية ريثما يقع انتخاب المجلس البلدى .

وتسمى تلك النيابة الخصوصية بأمر خلال الشهر الموالى لحل المجلس البلدى أو قبول استقالة جميع أعضائه أو احداث البلدية .

ولا يمكن ان يقل عدد أعضائها عن الستة .

ويعين رئيسها بالأمر الصادر فى احداثها .

وتقوم هاته النيابة الخصوصية ورئيسها بنفس الوظائف التى يقوم بها المجلس البلدى ورئيسه .

الباب الثانى

تسييره

الفصل ١٤ - يجتمع المجلس البلدى وجوبا أربع مرات فى السنة ، فى أشهر فيفري وماى وجويلية ونوفمبر . غير انه يمكن لأسباب قاهرة تأجيل الدورة بشرط اعلام سلطة الاشراف .

الفصل ١٥ - لرئيس البلدية ان يجمع المجلس البلدى كلما رأى فائدة فى ذلك . وعليه استدعاؤه فى أجل اقصاه خمسة عشر يوما بطلب من الوالى أو على الاقل من نصف أعضاء المجلس الذين هم فى حالة مباشرة .

وللوالى عند التأكد اختصار هذا الاجل .

الفصل ١٦ - يصدر كل استدعاء من رئيس المجلس البلدى ويدرج بسجل المداولات ويعلق على باب مقر البلدية أو ينشر . كما يوجه الاستدعاء كتابة الى أعضاء المجلس بمقر سكنهم قبل انعقاد الجلسة بثلاثة ايام على الاقل .

وعند التأكد يمكن لرئيس البلدية ان يختصر ذلك الاجل بدون ان يقل عن يوم كامل .

الفصل ١٧ - يرتب المستشارون البلديون حسب الترتيب بالجدول .

ويتم الترتيب بالجدول باعتبار :

١ - اقدم تاريخ في الانتخاب .

٢ - اوفر عدد في الاصوات المحرز عليها بالنسبة للمستشارين الذين وقع انتخابهم في نفس اليوم .

٣ - اكبر سن في صورة تعادل الاصوات .

الفصل ١٨ - لا يمكن للمجلس ان يتفاوض الا اذا حضر في الجلسة اغلبية اعضائه المباشرين .

اذا دعى المجلس بصفة قانونية طبق الفصل ١٦ ولم يحضر الجلسة العدد الكافي من اعضائه تعاد الدعوة لانعقاد المجلس وما يقرره المجلس في الجلسة الثانية المنعقدة بعد ثلاثة ايام على الاقل يعتبر نافذ المفعول مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين .

يحضر القابض البلدي جلسات المجلس وله صوت استشاري .

الفصل ١٩ - تؤخذ المقررات بأغلبية المقترعين المطلقة ويجرى الاقتراع علانية واذا تساوت الاصوات فيما عدا الاقتراع السري يكون صوت الرئيس مرجحا وتدرج اسماء المقترعين بمحضر الجلسة مع بيان نوع اقتراعهم .

ويجى الاقتراع سرا كلما طالب بذلك ثلث الاعضاء الحاضرين او كلما دعى المجلس للبت في تسمية او تقديم ترشحات .

وفي هاته الصورة الاخيرة ان لم يحرز اى مرشح على الاغلبية المطلقة بعد دورتي اقتراع سري تجرى دورة ثالثة ويتم الانتخاب بالاغلبية النسبية وان تعادلت الاصوات يفوز اكبر المرشحين سنا .

الفصل ٢٠ - يتولى الرئيس او من ينوبه في مغيبه رئاسة المجلس البلدى .

وعند مناقشة الحساب المالى بالبلدية ينتخب المجلس رئيسا للجلسة .

ولرئيس البلدية في هذه الصورة وان لم يعد مباشرا لخطته ان يحضر المناقشات وعليه مغادرة الجلسة عند الاقتراع . يوجه رئيس الجلسة محضر المعادلات راسا الى سلطة الاشراف الراجعة لها بالنظر .

الفصل ٢١ - يتولى الكاتب العام للبلدية كتابة المجلس البلدى ويمكنه الاستعانة في ذلك بمساعدين من بين اعوان البلدية ، وفي صورة عدم وجود كاتب عام يعين رئيس البلدية بقرار احد موظفى البلدية خصيصا للغرض .

الفصل ٢٢ - جلسات المجالس البلدية عمومية ويعلن عن تاريخ انعقادها بمعلقات على باب مقر البلدية .

وللمجلس ان يقرر التفاوض في جلسة سرية في بعض المواضيع المدرجة بجدول الاعمال وذلك بطلب من ثلث الاعضاء او من رئيس البلدية او من الوالى او من معتمد المنطقة .

يمكن للوالى ومعتمد المنطقة حضور تلك الجلسات .

الفصل ٢٣ - للرئيس وحده حفظ النظام بالجلسة وله ان يأذن بطرد كل من يتسبب في اخلال النظام بالقاعة وفي صورة ارتكاب جريمة او جنحة فانه يحذر محضر في ذلك وتحال القضية حالا الى وكالة الجمهورية .

الفصل ٢٤ - تدرج المداولات حسب تواريخها بسجل يوقع الوالى او معتمد المنطقة على صفحاته ويعطيها ارقاما رتبية ويمضى جميع الاعضاء الحاضرين في الجلسة على نص المداولات او يقع ذكر الاسباب التى حالت دون ذلك .

الفصل ٢٥ - يعلق على باب مقر البلدية مضمون من محضر الجلسة خلال الثمانية ايام التى تلى تاريخ انعقادها وتوجه نسخة الى كافة اعضاء المجلس البلدى .

الفصل ٢٦ - لكل ساكن في المنطقة البلدية او دافع للاداءات بها الحق في طلب الاطلاع على محاضر جلسات المجلس البلدى وموازن البلدية وحساباتها المالية وقراراتها او اخذ نسخة منها كاملة او جزئية .

الفصل ٢٧ - كل عضو بلدى تخلف عن الحضور اثر دعوته ثلاث مرات متوالية ولم يعتبر موجب تخلفه شرعيا يجوز للوالى بعد دعوته وسماع ما له من البيانات ان يعلن عن اقالته التى تكون نهائية الا اذا رفع امره الى وزير الداخلية في ظرف العشرة ايام الموالية لتاريخ اعلامه بذلك .

الفصل ٢٨ - توجه الاستقالات للوالى الذى يحيلها على وزير الداخلية وتصير نهائية ابتداء من تاريخ تعريف الوالى باتصاله بها . وفي صورة عدم التعريف بالاتصال تصير نهائية في ظرف شهر بعد توجيه الاستقالة من جديد بمكتوب مضمون الوصول .

الفصل ٢٩ - على المستأجرين ان يمكنوا مأجورهم اعضاء المجالس البلدية من الوقت الكافى للمشاركة في جلسات المجلس او اللجان التابعة لهم .

لا يمكن ان يكون الانقطاع عن العمل المشار اليه بهذا الفصل سببا في فسخ عقد الاجار من طرف المستأجر ، ومخالفة ذلك تجبر هذا الاخير على دفع غرامة للاجير .

الباب الثالث

اللجان

الفصل ٣٠ - للمجلس البلدى ان يشكل لجانا دائمة او وقتية لدرس المسائل التى تهم البلدية .

ويمكن في هذا النطاق احداث لجان تهتم خاصة بدرس المشاكل المتعلقة بالادارة والمالية والاشغال والشؤون الاجتماعية والثقافية .

ليس لهذه اللجان سلطة خاصة بها ولا يمكن لها ان تمارس اية وظيفة من وظائف المجلس البلدى ولو بتفويض منه .

يمكن لكل مستشار بلدى ان يكون عضوا في عدة لجان .

الفصل ٣١ - يعين المجلس البلدى احد المساعدين لرئاسة كل لجنة وان تعذر ذلك ، يعين مستشارا بلديا بنفس الشروط للفرض .

الفصل ٣٢ - يقع استدعاء اللجان من طرف رئيسها خلال الثمانية ايام الموالية لتاريخ احداثها .

تتولى اللجان بعد ذلك ضبط جدول اعمالها .

الفصل ٣٣ - تعين كل لجنة من بين اعضائها مقررا لكل موضوع تناوله .

وللمقرر ان يتولى بسط الموضوع في جلسة المجلس البلدى ويسلمه محضر جلسة يحتوى على اقتراحات اللجنة .

الفصل ٣٤ - يمكن لمقرر اللجنة ان يستعين بالكاتب العام او بأحد الاعوان البلديين .

الفصل ٣٥ - يمكن ان يدعى للمشاركة في اعمال اللجان وذلك على وجه الاستشارة :

- ١ - الموظفون واعوان الدولة او المؤسسات العمومية المباشرون لوظائفهم داخل المنطقة البلدية وذوو الخبرة ممن لهم اراء يمكن طلبها .
- ٢ - المتساكنون واصيلو البلدية الذين يمكنهم ان يفيدوا برايمهم بحكم نشاطهم او معلوماتهم .

الباب الرابع

الوظائف

الفصل ٣٦ - يتولى المجلس البلدى بمداولاته البت في الشؤون البلدية .

- ويدرس الميزان البلدى ويوافق عليه .

- ويضبط في حدود المداخل البلدية والامكانيات الموسوعة تحت تصرفها برنامج تجهيز البلدية .

- ويضبط مختلف الاعمال التي يتعين القيام بها للمساعدة على تنمية المنطقة وفقا للمخطط القومى للتنمية .

- ويدلى برأيه فى جميع المسائل ذات الصبغة المحلية خصوصا المتعلقة منها بالميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفى كل الحالات التى تستوجبها القوانين والتراتيب او كلما طلبت الادارة العليا ذلك .

- ويستشار مسبقا فى كل مشروع يزعم انجازه فى منطقة بلدية من طرف الدولة او اية جماعة اخرى او مؤسسة عمومية .

الفصل ٣٧ - يوجه رئيس البلدية الى معتمد المنطقة نسخة من كل المداولات خلال الايام الثمانية الموالية لانعقاد الجلسة ان كانت المصادقة على ميزانية البلدية راجعة له بالنظر، وفيما عدا ذلك توجه الى الوالى .

ويتولى المعتمد او الوالى حسب الحالات ادراجها بدفتر يشهد على اتصاله بها .

الفصل ٣٨ - تكون لاجية وجوبا :

١ - مداولات المجلس البلدى فى المواضيع الخارجة عن مشمولاته او المتخذة فى غير اجتماعاته القانونية .

٢ - المداولات التى تتنافى والنصوص التشريعية والترتيبية .

الفصل ٣٩ - يعلن عن الالغاء الوجوبى بقرار معلل من الوالى ويمكن ان يقرر هذا الالغاء بمبادرة من الوالى او بطلب من اى ظرف معنى بالامر .

الفصل ٤٠ - يمكن الالغاء المداولات التى يشارك فيها اعضاء بلديون يهمهم موضوعها شخصا او نيابة عن الغير .

الفصل ٤١ - يعلن عن الالغاء بقرار معلل من الوالى .

ويمكن ان يقرر ذلك بمبادرة من طرف الوالى فى اجل شهر من تاريخ ايداع محضر الجلسة بمركز الولاية .

ويمكن طلب الالغاء ايضا من طرف اى شخص يهمه الامر او اى دافع للاداءات البلدية .

وفى هذه الصورة يجب تقديم طلب الالغاء الى مركز الولاية فى اجل اقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ نشر المداولات على باب مقرر البلدية ، ويسلم وصل فى تقديم المطلب .

ويقرر الوالى ما يراه فى ذلك الطلب فى ظرف خمسة عشر يوما ، وبعد مضي اجل الخمسة عشر يوما المشار اليه بالفقرة ٤ اعلاه دون تقديم اى طلب يمكن للوالى الاعلان عن عدم معارضته لتلك المداولات .

الفصل ٤٢ - لا تصبح المداولات المتعلقة بالمواضيع الآتية نافذة الا بعد مصادقة السلطة العليا عليها .

١ - الميزان البلدى .

٢ - المساهمات غير الاعتيادية والقروض .

٣ - الضرائب المحلية ومختلف المعاليم المرخص فى استخلاصها حسب التشريع الجارى به العمل .

٤ - التفويتات والاقتناءات التعويضات فى العقارات البلدية .

٥ - شروط عقود الكراءات التى تتجاوز مدتها ثلاث سنوات .

٦ - المصالحات التى يفوق مبلغها مقدارا يعين بأمر .

٧ - تسمية الانهج والساحات العمومية عندما ترمى تلك التسمية الى تشريف قومى او تذكير بواقعة تاريخية .

٨ - ترتيب الانهج والساحات العمومية واخراجها واعادة ترتيبها وتمديدتها وتوسيعها وحذفها وكذلك وضع وتغيير الامثلة المتعلقة بتسوية الطرقات العمومية البلدية .

٩ - اقامة المعارض والاسواق او حذفها او تحويلها ما عدا اسواق التموين العادية .

١٠ - تدخل البلديات بالاستغلال المباشر أو بالمساهمة المالية في المؤسسات الصناعية أو التجارية التي تقوم بتسيير مصالح عمومية أو التي لها فائدة محلية أو جهوية .

١١ - الترتيب العامة .

١٢ - قبول الهبات والتبرعات المثقلة بنفقات أو شروط أو عندما تكون محل اعتراضات العائلات في اجل اقصاه ثلاثة اشهر .

الفصل ٤٣ - يصادق الوالى على المداوالت المشار اليها بالفصل السابق مع اعتبار الاحكام الواردة بالفصل ٢٤ من القانون عدد ٣٥ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ المتعلق بقانون ميزان الجماعات العمومية المحلية وكذلك الاحكام الآتية :

- يصادق وزير الداخلية والمالية على المداوالت المنصوص عليها بالفقرات : ٢ - ٩ - ١٠ و ١٢ من الفصل السابق .

- يصادق وزير الداخلية على المداوالت المتعلقة بالترتيب العامة وشروط الاكزية التي تتجاوز مدتها تسع سنوات والمصالحات التي يفوق مبلغها مقدارا يعين بأمر .

- ان المداوالت بالبلديات التي يتولى مغمند المنطقة المصادقة على موازينها والمتعلقة بشروط الاكزية التي تتراوح مدتها بين ٣ و ٦ سنوات والمعالم والاداءات المختلفة تقع المصادقة عليها من طرف نفس السلطة .

الفصل ٤٤ - تصبح المداوالت التي يتعين المصادقة عليها حسب التشريع الجارى به العمل من طرف الوزير او الوزراء الذين يهمهم الامر نافذة المفعول وجوبا ان لم يقرر في شأنها اى قرار في ظرف ثلاثة اشهر من تاريخ ايداعها بمركز الولاية .

الفصل ٤٥ - اذا عرضت مداوالت المجلس البلدى على الوالى او معتمد المنطقة للمصادقة ولم يقرر في شأنها اى قرار في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ ايداعها فانها تعتبر مصادقا عليها .

اذا رفض المعتمد او الوالى المصادقة على مداولة ما ، فللمجلس البلدى رفع الامر الى الوالى او الى وزير الداخلية حسبما يقتضيه الحال .

الفصل ٤٦ - ان مداوالت المجالس البلدية التي لم ينص عليها بالفصل ٤٢ تصبح نافذة المفعول وجوبا بعد خمسة عشر يوما من تاريخ ايداعها بمركز المعتمدية او الولاية حسب الحالات الواردة بالفصل ٣٧ من هذا القانون .

غير انه يجوز لمعتمد المنطقة او الوالى حسبما يقتضيه الحال ايقاف تنفيذها بمقتضى الفصلين ٣٨ و ٤٠ من هذا القانون ، اذا كانت من المداوالت الممكن الغاؤها .

الفصل ٤٧ - يحجر على كل مجلس بلدى نشر التصريحات والبيانات او ابداء اقتراحات سياسية .

ويصرح بالغاء المداوالت التي تتنافى واحكام هذا الفصل حسب الصيغ المينة بالفصلين ٣٨ و ٣٩ من هذا القانون .

العنوان الثالث

الرؤساء - المساعدون وكواهي الرؤساء

الباب الاول

التعيين والقانون الاساسى

الفصل ٤٨ - لكل بلدية رئيس ومساعدون منتخبون من بين اعضاء المجلس البلدى ، الا ان رئيس بلدية تونس يعين بأمر من بين اعضاء المجلس البلدى .

يعين رئيس المجلس البلدى على رأس كل دائرة بالبلديات التي تحدث بها دوائر كاهية رئيس يقع اختياره من بين اعضاء المجلس وتقع هذه التعيينات بقرار يعرض على مصادقة الوالى .

يقوم بمهامهم كامل الوقت رؤساء البلديات التي يدخل ميزانها ضمن الصنف المنصوص عليه بالفقرة الثانية من الفصل ١٣ من القانون عدد ٣٥ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ المتعلق بقانون ميزانية الجماعات العمومية المحلية .

الفصل ٤٩ - ينتخب المجلس البلدى من بين اعضائه الرئيس والمساعدين بالاقتراع السرى وبالاغلبية المطلقة .

وان لم يتحصل اى مترشح على الاغلبية المطلقة بعد دورتين من الاقتراع تجرى دورة ثالثة ويكون الانتخاب بالاغلبية النسبية وفى صورة تعادل الاصوات يصرح بانتخاب اكبر المترشحين سنا .

الفصل ٥٠ - يترأس اكبر اعضاء المجلس البلدى سنا الجلسة التى ينتخب فيها الرئيس .

يقع استدعاء المجلس البلدى لانتخاب الرئيس والمساعدين حسب الصيغ والاجال المنصوص عليها بالفصل ١٦ من هذا القانون .

يتعين التنصيب بالاستدعاء على الانتخاب الذى سيقع اجراؤه .

لا يمكن انتخاب الرئيس او المساعدين اذا ما فقد المجلس البلدى نصف اعضائه .

ويتعين فى هذه الحالة اجراء انتخابات جديدة وفقا لمقتضيات الفصل ١٣٣ من القانون عدد ٢٥ لسنة ١٩٦٩ المؤرخ فى ٨ افريل ١٩٦٩ المتعلق بالمجلة الانتخابية .

الفصل ٥١ - يعان عن التعيينات فى ظرف ٢٤ ساعة من تاريخها بواسطة التعليق على باب البلدية . ويقع ابلاغها الى معتمد الدائرة والوالى فى نفس الاجال .

الفصل ٥٢ - يمكن الطعن فى صحة انتخاب الرئيس والمساعدين حسب شروط والصيغ والاجال المعمول بها فى خصوص الاعتراضات ضد انتخابات المجلس البلدى وذلك فى اجل ٥ ايام من تاريخ الانتخاب .

اذا أُلغى الانتخاب أو تخطى الرئيس أو مساعدوه عن وظائفهم لسبب من الاسباب يدعى المجلس لسد الشغور فى اجل ١٥ يوما الا اذا فقد نصف اعضائه .

وباستثناء الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من الفصل ١٣٣ من المجلة الانتخابية فانه يتعين اجراء انتخابات تكميلية فى اجل شهرين من تاريخ آخر شغور .

وينتخب الرئيس والمساعدون الجدد فى ظرف ١٥ يوما الموالية .

الفصل ٥٣ - لا يمكن للمحتسبين العموميين ولو مؤقتا ان يكونوا رؤساء او مساعدين او كواهى رؤساء ولا ان يقوموا بوظائفهم . لا يمكن لأجورى الرئيس ان يكونوا مساعدين او كواهى رؤساء .

الفصل ٥٤ - يعين الرؤساء والمساعدون لنفس المدة النيابية للمجالس البلدية . وكلمما دعت الحاجة لسبب من الاسباب الى اعادة انتخاب الرئيس ينتخب مساعدون ويعين كواهى رؤساء جدد .

تجه استقالات الرؤساء والمساعدين الى والى ، وتصبح نهائية من تاريخ قبولها من طرف ذا الاخير وفى صورة عدم القبول تصبح نهائية بعد شهر من تاريخ توجيه الاستقالة مرة ثانية بواسطة مكتوب مضمون الوصول ويتمادى المستقيلون فى مباشرة وظائفهم الى تاريخ تنصيب من يخلفهم ما لم يكن ذلك مخالفا لاحكام الفصولين ٥٣ و ٥٧ من هذا القانون .

واذا جدد كامل المجلس يقوم الاعضاء البلديون بوظائف الرئيس والمساعدين حسب رتبهم بالجدول وذلك من تاريخ انتصاب المجلس الجديد الى تاريخ انتخاب الرئيس .

الفصل ٥٥ - رئيس البلدية مكلف وحده بالادارة ويمكن له ان يفوض بقرار جانبيا من وظائفه الى كواهى الرئيس او الى احد مساعديه او اكثر وبصورة استثنائية الى بعض اعضاء المجلس البلدى او الى موظفى الادارة البلدية ويمكن أيضا تفويض مهامه بصفته ضابطا للحالة المدنية باستثناء ابرام عقود الزواج الى موظف او عدة موظفين ببلدين .

الباب الثاني

الوظائف

الفصل ٦٠ - رئيس البلدية مسؤول في نطاق القانون عن مصالح البلدية .

الفصل ٦١ - ينشط رئيس البلدية المجلس البلدي وفي هذا الصدد فهو مسؤول على :

- دعوة المجلس البلدي واعلامه بالمواضيع التي هي من مشمولاته .

- ضبط جدول أعمال المجلس بعد استشارة المكتب البلدي حسبما اقتضاه الفصل ٨٥ من هذا القانون .

- رئاسة الجلسات وتسيير المناقشات .

الفصل ٦٢ - يعد رئيس المجلس البلدي ميزانية البلدية بمساعدة المكتب البلدي المشار اليه بالفصل ٦١ .

الفصل ٦٣ - يسهر الرئيس على تركيز اللجان وحسن سير اعمالها .

الفصل ٦٤ - رئيس البلدية مسؤول على تنفيذ مقررات المجلس البلدي .

الفصل ٦٥ - يمثل البلدية رئيس المجلس البلدي في جميع الاعمال المدنية والادارية طبقا للصيغ والشروط المنصوص عليها بالقوانين والتراتيب .

الفصل ٦٦ - يتولى بصفة خاصة رئيس المجلس البلدي باسم البلدية اتخاذ التدابير اللازمة لادارة الممتلكات ورعاية الحقوق التي يتكون منها الملك البلدي والمحافظة عليها .

وهو مكلف خاصة وفي نطاق القوانين والتراتيب الجاري بها العمل بما يلي :

- التصرف في مداخيل البلدية واصدار الاذن بالدفع ومراقبة الحسابات البلدية .

- ابرام عقود البيع والمفاوضة والمقاسمة والاقتناء والمصالحة وقبول الهبات والتبرعات وكذلك الصفقات والاكريه ان كان ذلك مرخصا فيه طبقا لاحكام هذا القانون .

كما يمكن لكواهي الرؤساء بالدوائر البلدية بصفتهم ضباطا للحالة المدنية ان يفوضوا مهامهم عدا ابرام عقود الزواج لموظف او عدة موظفين بالدائرة .

يعمل المفوض لهم تحت مراقبة الرئيس ومسؤوليته وفي الدائرة تحت مراقبة كاهية الرئيس ومسؤوليته ويكونون مسؤولين شخصيا عن تصرفاتهم .

وتبقى التفويضات جارية المفعول ما لم يقع ابطالها .

وتعرض قرارات التفويض على مصادقة الوالى .

الفصل ٥٦ - في صورة تغيب الرئيس او ايقافه عن المباشرة او عزله او حصول اى مانع آخر فانه يعوض مؤقتا في كامل وظائفه بمساعد من المساعدين حسب رتبته في التسمية وان لم يكن هناك مساعدون يعوض بمستشار بلدي يعين من طرف المجلس او حسب الترتيب بالجدول .

الفصل ٥٧ - يمكن ايقاف الرؤساء والمساعدين عن مباشرة وظائفهم بقرار معطل من وزير الداخلية لمدة لا تفوق ثلاثة اشهر وذلك بعد سماعهم او مطالبتهم بالادلاء ببيانات كتابية عما قد يعاب عليهم من تصرفات .

ولا يمكن عزلهم الا بأمر معطل .

يترتب عن العزل وجوبا عدم امكانية انتخابهم كرئيس او مساعدين لباقي المدة النيابة .

الفصل ٥٨ - اذا كانت مصالح الرئيس تتعارض مع مصالح البلدية يعين المجلس البلدي عضوا آخر من بين اعضائه لتمثيل البلدية لدى المحاكم او لابرام العقود .

الفصل ٥٩ - لا يمكن لاي عضو من اعضاء البلدية اقتناء او كراء او استغلال عقارات البلدية او منقولاتها مباشرة او بواسطة الا بعد ترخيص مسبق من الوالى بعد اخذ رأى المجلس البلدي المعنى بالامر .

- اجراء بتات الاشغال البلدية طبقا لنفس الصيغ ومراقبة حسن تنفيذها .

- اتخاذ كل الاجراءات التحفظية او ما يوجب ايقاف سقوط الحق .

الفصل ٦٧ - رئيس البلدية مكلف بتركيز جميع المصالح البلدية وحسن تسييرها وهو مكلف في هذا النطاق بما يلي :

- طلب احداث وكالات مالية لازمة لحسن سير 'لمصالح البلدية طبقا للتراتب الجارى بها العمل .

- تسيير اعوان البلدية بنفس الشروط .

- اتخاذ التدابير المتعلقة بمصلحة الطرقات البلدية .

- السهر على العناية بالمحفوظات .

الفصل ٦٨ - يمكن كذلك ان يكلف رئيس البلدية بتفويض من المجلس البلدى بما يلي :

١ - ضبط وتغيير استعمال الاملاك البلدية التى هى فى تصرف المصالح العمومية البلدية .

٢ - السعى فى التحصيل على قروض مخصصة للتمويلات المنصوص عليها بالميزان فى الحدود المضبوطة من قبل المجلس البلدى اذا كانت هذه القروض متأتية من صندوق القروض البلدية والمؤسسات العمومية والقيام بالاجراءات اللازمة فى هذا النطاق .

٣ - اتخاذ كل المقررات المتعلقة باعداد و ابرام وتنفيذ وخلاص صفقات الاشغال والتزود بالمواد والخدمات التى يمكن اجراؤها بالمرافعة حسب التراتيب المعمول بها باعتبار مبلغها اذا كانت الاعتمادات مرصودة بالميزان .

٤ - اتمام ومراجعة الاكزية التى لا تزيد مدتها عن ثلاث سنوات .

٥ - قبول التبرعات والهبات غير المثقلة بنفقات او شروط .

٦ - ضبط الاجرة ودفع مصاريف وتكاليف المحامين والعدول والعدول المنفذين والخبراء حسب التراتيب الجارى بها العمل .

٧ - نيابة البلدية فى القضايا العدلية والادارية والقيام بكل مصالحه يساوى مبلغها او يقل عن مقدار يضبط بأمر .

يمكن للرئيس بدوره تفويض هذه الوظائف طبقا للشروط المنصوص عليها بالفصل ٥٥ من هذا القانون لكواهى الرئيس فى الدوائر او لمساعد او عدة مساعدين وفى حالة مفيد المساعدين او حدوث مانع لهم لبعض اعضاء المجلس البلدى .

يعرض رئيس البلدية على المجلس البلدى فى حدود دورته العادية كلما قام به فى الغرض للمصادقة .

الفصل ٦٩ - يتولى رئيس المجلس البلدى تحت سلطة الاشراف :

- تنفيذ القرارات والقوانين فى المنطقة البلدية .

- تنفيذ التدابير التى من شأنها ان تهم الامن العام .

- القيام بجميع الوظائف الخاصة التى يسندها له القانون .

الفصل ٧٠ - رئيس المجلس البلدى والمساعدون وكواهى الرئيس فى الدوائر البلدية لهم صفة ضابط الحالة المدنية .

الفصل ٧١ - يعرف رئيس البلدية بامضاء الخواص طبقا للتشريع الجارى به العمل .

الفصل ٧٢ - اذا امتنع رئيس المجلس البلدى او اهمل القيام بعمل من الاعمال تفرضه عليه القوانين والتراتيب فللوالى بعد مطالبته بالقيام به المبادرة بمباشرة بنفسه او بواسطة من ينوبه خصيصا لذلك .

الفصل ٧٣ - ان رئيس البلدية مكلف تحت مراقبة الادارة العليا بالتراتيب البلدية وتنفيذ مقررات السلطة العليا المتعلقة بها .

الفصل ٧٤ - ترمى التراتيب البلدية الى تحقيق الراحة والصحة العمومية .

وهي تشمل خصوصا :

١ - كل ما يهم الامن ويسهل المرور بالشوارع والساحات والطرق العمومية من تنظيف وتنوير ورفع الحواجز وهدم او اصلاح البناءات التي تؤذن بالانهيار ومنع عرض اى شئ بالنوافذ او سواها من اجزاء العمارات مما يخشى من سقوطه ومنع القاء ما من شأنه ان يضر بالمارة او يحدث رائحة مخلة بالصحة .

٢ - كل الاجراءات التي من شأنها ان تمنع من المساس بصفو الراحة العامة .

٣ - كيفية نقل الاموات والدفن واخراج الجثث من القبور والمحافظة على حرمة المقابر .

٤ - مراقبة صحة وزن البضائع المعروضة للبيع او كيلها وصلوحياتها للاستهلاك .

٥ - كل ما من شأنه ان يمكن من تلافى الحوادث والآفات والكوارث بشتى الوسائل الملزمة وتدارك امرها بتوزيع الاسعافات اللازمة مثل الحرائق والفيضانات والابوئة والامراض المعدية واوبئة الدواب مع دعوة السلطة العليا للتدخل في الامر عند الاقتضاء .

٦ - التدابير التي ترمى لتوقى او تلافى الاخطار التي قد تنشأ عن جولان الحيوانات الضارة او المفترسة .

الفصل ٧٥ - يتولى رئيس البلدية اتخاذ الترتيب الخاصة بالجولان وحفظ الصحة وامن الطرقات بملك الدولة العمومي داخل المنطقة البلدية وكذلك بالطرقات البلدية .

الفصل ٧٦ - يتولى رئيس البلدية او عند تخليه الوالى الاسراع باجراء ما يلزم لتكفين الموتى ودفنهم بصفة لائقة وبدون تمييز في الدين او العقيدة .

لا يجوز لرئيس البلدية تسليم رخصة الدفن الا بناء على شهادة في الوفاة مسلمة من طرف طبيب .

الفصل ٧٧ - ان السلطة المخولة لرئيس البلدية بمقتضى الفصل ٧٣ لا تحول دون ما

للوالى من حق في اتخاذ تدابير تهم كل بلديات الولاية او البعض منها في كل الحالات التي لم تقم فيها السلط البلدية بما يجب وذلك قصد المحافظة على الصحة والراحة العموميتين وهذا الحق لا يمارس من طرف الوالى نحو احدى تلك البلديات الا بعد تنبيه رئيس البلدية بدون نتيجة .

الفصل ٧٨ - يتولى مصلحة الشرطة في كل بلدية اعوان الامن وعلى هذه المصلحة تنفيذ مقررات رئيس البلدية طبقا لاحكام الفصلين ٧٣ و ٧٤ المنصوص عليهما بهذا القانون .

يعاين الاعوان المكلفون بمصلحة الشرطة وكذلك اعوان البلدية المحلفون المخالفات لقوانين البلدية ويعدون فيها محاضر .

الباب الثالث

القرارات البلدية

الفصل ٧٩ - يتخذ رئيس البلدية قرارات لغاية :

١ - تنفيذ مداولات المجلس البلدى .

٢ - الاذن باتخاذ التدابير المحلية في خصوص ما وضعه القانون تحت رعايته ونفوذه .

٣ - اعادة نشر القوانين وترتيب الشرطة وتذكير المواطنين باحترامها .

الفصل ٨٠ - توجه القرارات المتخذة من طرف رئيس البلدية حالا لمعتمد المنطقة اذا كانت المصادقة على ميزانية البلدية من مشمولاته والى الوالى في الحالات الاخرى وذلك مع اعتبار مقتضيات الفصل ٨١ من هذا القانون وتنفذه هذه القرارات وجوبا اذا لم يتخذ في شأنها اى اجراء في ابطالها او ايقاف تنفيذها او غير ذلك في اجل ١٥ يوما من تاريخ ايداعها بمقر المعتمدية او الولاية .

وعند التأكد فللمعتمد او الوالى حسب الحالات الترخيص في تنفيذها حالا .

الفصل ٨١ - توجه القرارات المتخذة من
طرف رئيس البلدية تطبيقا للمداوالات المنصوص
عليها بالفصل ٤٢ من هذا القانون حالا الى السلط
التي صادقت على تلك المداوالات وتنفذ تلك
القرارات وجوبا اذا لم يتخذ في شأنها اى اجراء
لابطالها او ايقاف تنفيذها او غير ذلك في اجل
١٥ يوما من تاريخ ايداعها بمقر المعمدية اذا
كانت المداوالات راجعة بالنظر الى المتمد وبمقر
الولاية اذا كانت راجعة بالنظر الى الوالى وفي
اجل شهرين من تاريخ ايداعها بالولاية اذا كانت
المداوالات راجعة بالنظر الى وزير او عدة
وزراء .

الفصل ٨٢ - تخضع القرارات المتخذة من
طرف رؤس البلدية طبقا للفصل ٦٨ من هذا
القانون لنفس قواعد النشر والمراقبة المنطبقة
وفقا للاجراءات المعمول بها على مداوالات المجالس
البلدية المتعلقة بنفس المواضيع خاصة منها
الواردة بالفصول ٣٧ - ٤٢ - ٤٤ - ٤٥ من هذا
القانون ويصرح ببطالانها وجوبا حسب الشروط
المضبوطة بالفصل ٣٩ وللاسباب المنصوص
عليها بالفصل ٣٨ من القانون المذكور .

الفصل ٨٣ - لا تكون القرارات البلدية نافذة
المفعول الا بعد ابلاغها للمعنيين بالامر بواسطة
النشر والتعليق كلما تضمنت اجراءات عامة
وبطريقة الاعلام الشخصى في الحالات الاخرى .
ويثبت النشر بواسطة تصريح ممضى من
طرف رئيس البلدية .

ويثبت الاعلام بوصل ممضى من طرف المعنى
بالامر وان تعذر ذلك فبأصل الاعلام المحفوظ
بخزينة البلدية .

الفصل ٨٤ - تسجل القرارات البلدية
ووثائق النشر والاعلام بتواريخها بدفتر قرارات
البلدية .

الباب الرابع

المكتب البلدى

الفصل ٨٥ - يساعد رئيس المجلس
البلدى في تسيير شؤون البلدية مكتب يتركب

من المساعدين وكواهى الرئيس ورؤساء اللجان
والكاتب العام للبلدية .

الفصل ٨٦ - يجتمع المكتب البلدى على
الاقل مرة في الشهر ، ويراسه رئيس المجلس
البلدى وعند التعذر من ينوبه طبقا لاحكام هذا
القانون .

الفصل ٨٧ - تمارس كتابة المكتب البلدى
بنفس الشروط المنطبقة على كتابة المجلس
البلدى .

وتضمن محاضر مداوالات هذا المكتب بدفتر
مرقم وموقع عليه من طرف رئيس البلدية وينص
به في كل مرة على الاعضاء الحاضرين بجلسة
المكتب ولبقية اعضاء المجلس حق الاطلاع على
هاته المحاضر .

الباب الخامس

المنح المخولة للمكلفين ببعض الوظائف البلدية

الفصل ٨٨ - ان وظائف الرئيس والمساعدين
وكواهى الرئيس والمستشارين البلديين مجانية
الا فيما نصت عليه مقتضيات هذا الباب .

الفصل ٨٩ - للرئيس والمساعدين وكواهى
الرئيس والمستشارين البلديين وكذلك لرئيس
النيابة الخصوصية واعضاؤها حق استرجاع
المصاريف التى يتطلبها القيام بمأموريات خاصة
في نطاق مهام البلدية .

يمكن استرجاع المصاريف المذكورة بصورة
جملية وفي حدود مبلغ المنح اليومية المخولة
بعنوان مصاريف مأمورية الى موظفى الدولة
المنتمين لصف (أ) .

تسترجع مصاريف التنقل المبذولة بمناسبة
القيام بهذه المأموريات بعد تقديم قائمة فيها .

الفصل ٩٠ - تمنح لرؤساء البلديات
والمساعدين وكواهى الرئيس منح تمثيل وذلك
في حدود مقاييس يقع ضبطها بقرار مشترك
من وزيرى الداخلية والمالية .

الا ان رؤساء البلديات المشار اليهم بالفقرة الثالثة من الفصل ٤٨ من هذا القانون يتمتعون بمنح وظيفة يقع ضبطها بقرارات خاصة يقع اتخاذها حسب الصيغة المنصوص عليها اعلاه .

العنوان الرابع

تمثيل البلدية لدى الشركات والتجمعات

التي تساهم في رأس مالها

الفصل ٩١ - يخصص للبلدية في مجالس الادارة والنيابة والرقابة للشركات او التجمعات التي طلبت او ستطلب منها المساعدة عن طريق المساهمة في رأس المال وكذلك الشركات التي تساهم فيها البلدية بما يساوي ١٠٪ على الاقل من رأس المال عدد من المقاعد يتناسب مع مساهمتها على ان لا يتجاوز هذا العدد ثلثي المقاعد بمجلس الادارة ولا يقل عن المقعدين بمجالس ادارة الشركات الخفية الاسم .

الفصل ٩٢ - تقع تسمية نواب البلدية وكذلك اعفاؤهم من وظائفهم من طرف الرئيس وبموافقة المجلس البلدي .

يقع اختيار هؤلاء النواب من بين اعضاء المجلس .

وفي صورة حدوث شغور ناتج عن وفاة او استقالة او اى سبب آخر يتولى رئيس المجلس البلدي تسديد الشغور في اجل شهر مع موافقة المجلس البلدي .

وان اهمل رئيس المجلس البلدي تسمية النواب بعد تنبيهه من طرف الوالى فان لهذا الاخير ان يتولى ذلك .

الفصل ٩٣ - يأخذ نواب البلدية مقاعدهم بمجلس الادارة ويعملون بهذه الصفة بنفس الحقوق والسلطات التي هي لغيرهم من المتصرفين سواء ازاء الشركة او ازاء الغير ويصوتون بصورة فردية وتخضع المقاعد المخصصة للبلدية داخل مجلس الادارة للتجديد بنفس الشروط التي تخضع لها المقاعد المخصصة لغيرهم من المتصرفين

الفصل ٩٤ - ينفى نواب البلدية من تقديم ضمان او من المساهمة شخصيا في رأس المال .

تودع البلدية اسهما للضمان بنسبة عدد النواب الذين عينتهم بالمجلس .

الفصل ٩٥ - تتحمل البلدية المسؤوليات المدنية الناتجة عن مباشرة نوابها لوظائفهم .

ويتحمل هؤلاء شخصا مسؤولياتهم الجزائية .

الفصل ٩٦ - يمثل البلدية في الجلسات العامة نائب خاص .

ويقع اختيار هذا النائب وتسميته واعفاؤه من مهامه حسب الصيغ المبينة بالفصل ٩٢ من هذا القانون .

الفصل ٩٧ - يمثل البلدية نائب على الاقل في لجان الادارة الممكن احداثها في التجمعات والشركات التي تساهم فيها .

ويقع تعيين هؤلاء النواب طبقا للفصل ٩٢ من هذا القانون .

الفصل ٩٨ - لا يمكن لنواب البلدية سواء اثناء مباشرتهم لوظائفهم او قبل انقضاء خمس سنوات من انتهائهم ان يساهموا او يتلقوا مساهمة بصفة شخصية مباشرة او عن طريق الغير بالعمل او بالاستشارة او برأس المال (معدا ما ينجز لهم بالارث فيما يخص رؤوس الاموال) وذلك في الشركات او التجمعات التي يمثلون او مثلوا البلدية لديها .

تعاقب المخالفات لأحكام هذا الفصل بخفية تتراوح من دينار الى مائة دينار وبالسجن لمدة تتراوح من ستة اشهر الى عامين .

ويعاقب مسيروا الشركات والتجمعات المنصوص عليها بالفصل ٩١ من هذا القانون بنفس العقوبات اذا اعتبروا مشاركين .

الفصل ٩٩ - يتولى القيام بالمراقبة المالية والفنية فيما يخص البلدية الاعوان المكلفون بالحاسبة واعوان المصالح الفنية البلدية كل فيما يخصه .

تقع دعوة هؤلاء المراقبين بانتظام لحضور جلسات المجلس الاداري ولجان التسيير والجلسات العامة .

الفصل ١٠٠ - في صورة مساهمة عدة

بلديات معا تنطبق عليها مقتضيات الفصل ٩١ من هذا القانون بصورة جماعية . ويحدد عدد المقاعد المخصصة لها باعتبار جملة مساهماتها .

توزع المقاعد بين البلديات المعنية بمقتضى قرار من وزير الداخلية بحسب مقدار مساهمة كل منها ويرجع النظر لوالى الجهة التى يوجد بها مقر الشركة أو التجمع .

ويقوم بالمراقبة المالية والفنية الأعوان المشار اليهم بالفقرة الاولى من الفصل المتقدم المباشرون لوظائفهم بالمكان الذى يوجد به المقر الاجتماعى للشركة أو التجمع .

العنوان الخامس

التجمعات البلدية

الفصل ١٠١ - يمكن للبلديات أن تتعاون مع

بعضها بعضا وأن تضع جزءا من مداخيلها بصورة مشتركة للقيام بأعمال ذات مصلحة مشتركة .

ويمكن لهذا الغرض احداث هياكل ومصالح مشتركة للقيام ببعض الوظائف التى هى من خصائصها .

الباب الاول

النقابات البلدية

الفصل ١٠٢ - تحدث النقابات البلدية بين

بلديتين فأكثر قصد تشريكها فى انجاز مشاريع أو خدمات ذات مصلحة مشتركة بقرار من وزير الداخلية وباقتراح من الوالى بعد استشارة مجالس البلديات المعنية أو باقتراح منها وبعد أخذ رأى وزير المالية .

يمكن قبول مشاركة بلديات أخرى فى النقابة بقرار من وزير الداخلية بعد استشارة البلديات الاعضاء بالنقابة وأخذ رأى وزير المالية .

ويمكن كذلك لمجلس الولاية الذى تهتمه المشاريع والخدمات التى أحدثت من أجلها تلك النقابة الانخراط بها حسب نفس الشروط المنصوص عليها أعلاه .

الفصل ١٠٣ - النقابات البلدية عبارة عن

مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالى .

ينطبق على النقابات البلدية التشريع المتعلق بالاشراف على البلديات ويتولى الوالى الاشراف عليها .

إذا كانت البلديات المحرطة فى النقابة تتبع عدة ولايات يرجع النظر الى والى الجهة التى بها مقر النقابة .

الفصل ١٠٤ - تدير شؤون النقابة هيئة

يقع اختيار أعضائها من طرف رؤساء مجالس البلديات المعنية من بين أعضاء هذه المجالس ويمثل البلدية فى الهيئة نائبان .

وتدوم مدة النيابة مادام المجلس البلدى الذى ينتمون اليه فيما يخص مدة نيابتهم وفى صورة ايقاف المجلس البلدى عن نشاطه أو حله أو استقالة كل أعضائه المباشرين فان النيابة تتواصل الى أن تتم تسمية نواب جدد من طرف رئيس المجلس الجديد .

وإذا حصل شغور فى النواب بسبب الوفاة أو الاستقالة أو غيرها يتولى الرئيس تسديد الشغور فى أجل شهر وحسب الشروط المنصوص عليها بالفقرة الاولى .

وفى صورة تهان رئيس مجلس بلدى أو رفضه تسمية النواب بعد تنبيهه من طرف الوالى فان هذا الاخير يتولى تعيينهم .

وفى حالة مساهمة مجلس ولاية فى نقابة بلديات يمثله نائبان يعينهما الوالى من بين المستشارين .

وإذا حصل شغور من بين هؤلاء النواب بسبب وفاة أو استقالة أو غيرها يتولى الوالى المعنى بالأمر تسديد الشغور فى أجل شهر وفقا للفقرة الانفة الذكر .

الفصل ١٠٥ - تنطبق القواعد المعمول بها

فى تسيير البلديات على نقابات البلديات إذا لم تتنافى مع الاحكام الخاصة الواردة بهذا الباب .

وتنطبق على النقابات قواعد المحاسبة المعمول بها بالبلديات .

ويتولى وظائف قابض نقابة البلديات محتسب البلدية التى يوجد بها مقر النقابة .

الفصل ١٠٦ - تنتخب هيئة النقابة رئيسها من بين أعضائها وتعين البلدية التي يكون بها مقر النقابة .

وتعقد سنويا دورة عادية في شهر جويلية ويكون الاقتراع في المدلاوات بالاغلبية المطلقة للمقترعين. ويكون صوت الرئيس مرجحا .

يمكن استبداء الهيئة في دورة خارقة للعادة من طرف رئيسها الذي يتعين عليه اشعار الوالى بذلك ثلاثة أيام على الأقل قبل انعقاد الجلسة .

على الرئيس دعوة الهيئة سواء بطلب من الوالى أو بطلب من نصف أعضائها على الأقل .

لا تكون مقررات الهيئة نافذة المفعول الا بعد موافقة الجماعات المعنية ومصادقة سلطة الاشراف

الفصل ١٠٧ - تنتخب الهيئة من بين أعضائها مكتبا يتركب من رئيس وعضوين .

تنتهى مهمة أعضاء المكتب بانتهاء مهمة الهيئة . يتولى المكتب تنفيذ مقررات الهيئة .

يحيط المكتب الهيئة علما بأعماله عند افتتاح كل دورة عادية .

لرئيس المكتب وحده حـق الاذن بالدفع للاعتمادات المفتوحة بميزانية النقابة ويمكن له تفويض ذلك لأعضاء المكتب .

ويمثل رئيس المكتب النقابة لدى المحاكم . يمكن فى كل وقت لرئيس الهيئة طلب الاطلاع على نشاط المكتب وتحكيم الهيئة ان رأى فائدة فى ذلك .

للوالى حق الحضور فى جلسات الهيئة وعند الاقتضاء فى جلسات المكتب ويعطى الكلمة كلما طلب ذلك ويمكن له اناة أحد معتمديه لتمثيله .

الفصل ١٠٨ - تخضع صحة مداولات هيئة النقابة والمكتب كما يخضع حفظ نظام الجلسات وتسييرها الى نفس الشروط التى ضبطها هذا القانون بالنسبة للمجالس البلدية .

الفصل ١٠٩ - يقع الاقتراح على ميزان النقابة من طرف الهيئة فى دورتها العادية وترصد به الاعتمادات اللازمة لاحداث المؤسسات أو المصالح التى من أجلها تكونت النقابة ولتسييرها وتعهدا وتجهيزها .

تتكون مقايض النقابة من :

١ - مساهمة الجماعات المشتركة وهى اجبارية فى حدود ما تستلزمه المصلحة حسبما تضبطه مقررات النقابة .

٢ - مداخيل ممتلكات النقابة المنقولة وغير المنقولة .

٣ - المبالغ التى تحصل عليها النقابة من الادارات العمومية والخواص والجمعيات مقابل خدمات تقوم بها لفائدتهم .

٤ - المنح المقدمة من الدولة ومجلس الولاية والبلديات .

٥ - مداخيل الهبات والتبرعات .

٦ - المداخيل المتأتية من القيام بخدمات .

٧ - القروض .

تعتبر المصاريف التالية اجبارية بالنسبة للنقابة :

١ - مصاريف التسيير .

٢ - مصاريف تعهد ملك النقابة .

٣ - خلاص الديون التى حل أجلها ودفع الاقساط السنوية للقروض .

توجه فى كل سنة نسخة من ميزان النقابة وحساباتها الى الجماعات المشاركة فيها ويمكن لأعضاء هذه الجماعات أن يطلعوا على محاضر مداولات هيئة النقابة والمكتب .

الفصل ١١٠ - تقرر الهيئة توسيع وظائف النقابة وتغيير الشروط الاولى لتسييرها ومدتها ويخضع هذا الاجراء الى ترخيص من وزير الداخلية حسب الشروط المنصوص عليها بالفصل ١٠٢ من هذا القانون .

الفصل ١١١ - تتكون النقابة لمدة غير محدودة أو لمدة يحددها قرار احداثها .

ويقع حل النقابة اما وجوبا بانقضاء المدة التى حددت لها أو باتمام العمل الذى احدثت من أجله أو باتفاق الجماعات المعنية .

ويمكن حلها بطلب معلق من اغلبية الجماعات المعنية أو وجوبا بقرار معمل مشترك من وزيرى الداخلية والمالية . ويضبط هذا القرار شروط تصفيته .

الفصل ١١٢ - تخضع مساهمة نقابات البلديات فى الشركات أو التجمعات للشروط المنصوص عليها بالفصول ٩١ الى ١٠٠ من هذا القانون ويكون لهيئة النقابة ورئيس مكتبها نفس وظائف المجلس البلدى ورئيسه .

الباب الثاني

ندوات البلديات

الفصل ١١٣ - تعقد ندوات دورية بين البلديات على المستوى المحلي والجهوي والقومي لمناقشة مسائل تهم البلديات وترجع لها بالنظر.

وتضم هذه الندوات في نطاق المعتمدية وبرئاسة المعتمد مكاتب بلديات المنطقة وفي نطاق الولاية رؤساء البلديات وكواهي الرؤساء عند الاقتضاء والمساعدين ومعتمدى المنطقة برئاسة الوالى وفي النطاق القومى رؤساء كافة بلديات الجمهورية والمساعدين الاول برئاسة وزير الداخلية وبخضور الولاية .

تسجل محاضر جلسات هذه الندوات بطلب من رؤسائها بدفاتر مخصصة لهذا الغرض وتوجه مضامين منها الى البلديات المعنية لعرضها على المجالس البلدية .

العنوان السادس

الإدارة والمصالح البلدية

الباب الأول

الاعوان البلديون

الفصل ١١٤ - يتولى الرئيس التسمية بكافة الخطط البلدية باستثناء الخطط التابعة لصنفى ١ - أ - و - ب - أو التى تقتضى الأحكام التشريعية والترتيبية فى شأنها حقا خاصا فى التسمية وذلك فى حدود العدد المقرر فى قانون اطرار البلدية المصادق عليه من سلطة الاشراف .

ينتدب الاعوان الاداريون والفنيون التابعون لصنفى ١ - أ - و - ب - ويعينون بمختلف البلديات بقرار من وزير الداخلية .

الفصل ١١٥ - تقع نقلة الاعوان البلديين من بلدية الى أخرى بقرار من وزير الداخلية بعد اخذ رأى البلديات المعنية .

الفصل ١١٦ - يلحق الاعوان البلديون باقتراح من وزير الداخلية ، ويوضع حد لهذا اللاحاق بنفس الصيغة بعد استشارة رئيس البلدية المعنية .

الفصل ١١٧ - يمكن للرئيس دعوة أعوان البلدية لتأدية اليمين بشرط أن يحفظوا بالقبول من طرف الوالى .

الفصل ١١٨ - تخضع القرارات التى يتخذها الرئيس فى خصوص الاعوان الى تأشيرة سلطة الاشراف التى تصادق على الميزان البلدى بقطع النظر عن أحكام الفصل ٨٠ من هذا القانون .

وتخضع لتأشيرة وزير الداخلية القرارات المتخذة من طرف رؤساء البلديات التى يصادق على موازينها ووزيرا الداخلية والمالية .

الفصل ١١٩ - تنطبق أحكام الفصل ٥٩ من هذا القانون على الاعوان البلديين .

الباب الثاني

الملك البلدى

الفصل ١٢٠ - يحتوى الملك البلدى على ملك عمومى وملك خاص .

الفصل ١٢١ - تدخل فى الملك العمومى البلدى:

١ - قطع الارض التى هى على ملك البلدية والتى وقع استعمالها قانونا أو فعلا كشوارع أو ساحات أو حدائق عمومية أو طرقات باستثناء طرقات المسافات الطويلة والمتوسطة التى تتولى الدولة احداثها وتعهدها .

٢ - قطع الارض التى هى على ملك البلدية والتى بها منشئات لتوزيع المياه والغاز والكهرباء ومنشئات التطهير وغيرها ذات المصلحة العمومية كلما اسندت مهمة العناية بها للبلدية .

٣ - الاملاك الاخرى التى يحتوى عليها الملك العمومى عملا بالامر المؤرخ فى ٢٤ سبتمبر ١٨٨٥ التى تسلم للبلدية حسب مقتضيات الفصل ١٢٥ من هذا القانون .

٤ - قطع الارض التى هى على ملك البلدية والمعدة لاحدى المنشئات المنصوص عليها بأمرالتهية والمصادق عليها بصفة قانونية أو كانت محل تصريح خاص بالمصلحة العمومية .

ويكفى أمرالتهية أو التصريح بالمصلحة العمومية الصادر حسب الصيغ المضبوطة لكل حالة خاصة لتخصيص تلك القطع لما أعدت له .

الفصل ١٢٢ - لا يمكن التفويت فى الملك العمومى ولا يناله سقوط الحق بمرور الزمن ويمكن نزع هاته الصفة منه بمقتضى قرار من الرئيس بعد مداولة المجلس البلدى .

الفصل ١٢٣ - ترتيب الشوارع والطرق التي

يشملها الملك البلدي الى طرق عمرانية ومسالك:
يستعمل الطريق العمراني للتنقل داخل
الاحياء الاهلة بالسكان ويربط الملك بين احياء
بلدية واحدة .

ويتم الترتيب في الطرق العمرانية أو
المسالك بالامر المتعلق بتهيئة المنطقة البلدية وذا
تعذر ذلك بقرارات يصدرها الرئيس بعد مداولة
المجلس البلدي .

الفصل ١٢٤ - يضبط ويغير تسطير مواقع

الطرق العمرانية والمسالك بالامر المتعلق
بالتهيئة وان تعذر ذلك بقرار الترتيب .

ويتم تصفيف تلك الطرق وتسوية ارتفاعها
بقرارات يصدرها الرئيس بعد مداولة المجلس
البلدي وأخذ رأى الممثل المحلى لوزارة التجهيز .

الفصل ١٢٥ - تسلم الوزارات المعنية الى كل
بلدية اجزاء الملك العمومي للدولة الموكول اليها
التصرف فيها والمحافظة عليها طبقا للفصل ١٢١
من هذا القانون .

وتمارس صلاحيات التصرف المضبوطة فيما
بعد ابتداء من يوم ذلك التسليم .

الفصل ١٢٦ - يحتوى الملك البلدي الخاص
على :

- ١ - الاملاك المخصصة لمصلحة عمومية (الدور
البلدية ، المقابر ، الاسواق . الخ) .
- ٢ - الاملاك ذات المداخل .

الفصل ١٢٧ - تنطبق الاحكام التشريعية
والترتيبية المتعلقة بالمحافظة والسيهر على نظام
ملك الدولة العمومي على الملك البلدي العمومي
باستثناء أحكام هذا القانون .

يمكن تسليم رخص في شغل الملك البلدي
العمومي المضبوط بالفصل ١٢١ شغلا مؤقتا
بقرار من رئيس البلدية وذلك باستثناء الاحكام
التشريعية والترتيبية وتخول هذه الرخص الوقتية
والقابلية للالغاء استخلاص معالم .

يعطى رئيس البلدية الرخص في التصفيف
الفردى على الطرق التابعة للملك البلدي
العمومي وغيرها من الرخص طبقا لقرارات تصفيف
وتسوية ارتفاع لطرق ومقابل معالم مضبوطة
بتعريف مصادق عليها بصفة قانونية .

يسلم رئيس البلدية طبقا للنصوص الجارى
بها العمل رخصا في البناء وتغيير البناءات أو
اصلاحها بالمنطقة البلدية .

الفصل ١٢٨ - عندما يقع حذف بلدية أو ادماجها
فى بلدية أو بلديات أخرى يقوم وزير الداخلية
باحصاء عام لممتلكات البلديات المعنية وتأذن وزارة
المالية بالعمليات الحسابية للتصفية .

الباب الثالث

الطرق والاشغال البلدية

الفصل ١٢٩ - تشمل مصلحة الطرق والاشغال
البلدية :

- تعهد واصلاح وبناء الطرق وارصفتها
والمنتزهات والنباتات والحدائق والبساتين وتوابعها
ومرافقها .

- تعهد الخنادق واصلاحها وتنظيفها ومدنها .

- تنظيف الطرق العمومية والبراحات ورشها
بالماء .

- تنوير الطرق العمومية ومؤسسات البلدية

- انجاز وتعهد واصلاح بناءات البلدية كالمسالك
والاسواق ومستودعات الحجز والمقابر والمسارح
والاكشاك والساعات العمومية والدور البلدية . الخ .

- اشغال التطهير على اختلاف أنواعها .

- رسم أسماء الانهج وأرقام المنازل .

- كل ما يتعلق بتنفيذ مثال التهيئة والتصفيفات
والبناءات الخاصة والمباني المتداعية للسقوط .

- تطبيق الترتيب المتعلقة بالمؤسسات الخطرة
أو الخالية من المرافق أو المضرة بالصحة وبصفة
عامة كل ما يتعلق بالاشغال التي تحمل مصاريفها
على أموال البلدية .

الفصل ١٣٠ - تسند ادارة مصلحة الطرق
والاشغال في كل بلدية الى اطار فنى بلدى .

الفصل ١٣١ - يقع اعداد مشاريع وأمثلة
وقائمت الاشغال المراد انجازها بصفة مباشرة
ومشاريع استلزام المصالح العمومية أو المتعلقة
بقطع الملك العمومي أو الخاص ومشاريع صفقات
الاشغال والتزود بالمواد أو النقل المطلوب انجازه
عن طريق المقاوله بطلب من الرئيس وتعرض
للدروس من طرف المجلس البلدى مع طرق ووسائل
تمويلها .

تخضع هذه المشاريع لمقتضيات الفصل ١٣٦ من هذا القانون وكذلك لأحكام الامر المؤرخ في ١٤ مارس ١٩٥٨ المتعلق بتحويل التشريع الخاص بالبناءات المدنية .

عندما تستوجب هذه المشاريع موافقة الادارة العليا عليها مسبقا مصادقة سلطة الاشراف أو استصدار أمر بتعيين مصاحبها بالمداولة المتعلقة بالفرض حيث تقع الاشارة الى ترسيم الاعتمادات المتعلقة بها بالميزان كما تدعم عند الاقتضاء بملاحظات المصلحة الفنية المعنية .

وتصبح نافذة بنفس الشروط وفي نفس آجال المداولات المتعلقة بها .

الفصل ١٣٢ - يترتب عن أحداث الطرقات بالمناطق السكنية وتحسينها تشريك الاجوار المالكين في المصاريف الناتجة عن ذلك حسب شروط يقع ضبطها بأمر .

ان نصب قنوات الخنادق واشغال الوقاية من الفيضانات وردم الاراضي التي تغمرها المياه وبصفة عامة كل الاشغال التي قد يستفيد منها على وجه الخصوص بعض المالكين توجب مساهمة هؤلاء في النفقات حسب شروط تضبط بأمر .

الفصل ١٣٣ - للرئيس السلطة لمعاينة المخالفات لقرارات التصنيف وتمهيد الارض وجميع المخالفات لمقتضيات التشريع والتراتب الخاصة بالطرقات .

ويمكنه أيضا تكليف عون أو عدة أعوان محلفين لمعاينة المخالفات .

الفصل ١٣٤ - لكل بلدية مثال تهيئة .

تتولى مصالح الدولة المختصة اعداد هذا المثال يضبط مثال تهيئة البلدية بأمر باقتراح من وزير التجهيز وبعد أخذ رأى وزيرى الداخلية والمالية وموافقة المجلس البلدى المعنى .

يتطلب اعداد مثال التهيئة :

١ - تنفيذ المشاريع العمومية المقررة ويوكل انجاز هذه المشاريع للبلدية .

٢ - مراقبة التقسيمات الكائنة في منطقة البلدية وفقا للتشريع الجارى به العمل .

٣ - مراقبة البناءات الخاضعة لرخصة بناء تسلم من طرف رئيس البلديات وفقا للتراتب المعمول بها فى هذا الصدد .

الفصل ١٣٥ - يمكن لوزارة التجهيز اسداء خدمات لبعض البلديات التى تطلب ذلك وخاصة فيما يلى :

- تكوين الملفات الفنية لمشاريع الاشغال البلدية ومراقبة تنفيذها .

- دراسة بعض جزئيات مثال التهيئة للبلدية .

- قياس الاراضى وغير ذلك من الاشغال المزمع انجازها بالملك البلدى العمومى أو الخاص .

- دراسة التقاسيم التى تتولاها البلدية .

- الدراسات المتعلقة بتوسيع وتعمير شبكة الطرقات البلدية والجولان بها .

الباب الرابع

الصفقات

الفصل ١٣٦ - تبرم صفقات الخدمات والاشغال والتزود بالمواد لفائدة البلدية وفقا للشروط المنصوص عليها بالتشريع الجارى به العمل .

ويصادق عليها الوالى أو وزير الداخلية حسب الحالات باعتبارها راجعة للجنة الجهوية للصفقات أو للجنة الوزارية أو العليا .

الفصل ١٣٧ - عندما يجرى رئيس البلدية بة عمومية لفائدة البلدية يساعده عضوان من المجلس البلدى يعينان مسبقا من طرف المجلس وعند التعذر حسب الترتيب بالجدول ويحضر البتة القابض البلدى .

تفرض جميع المشاكل التى قد تحدث حول العمليات التحضيرية للبتة فى نفس الجلسة من طرف الرئيس ومساعديه بأغلبية الاصوات الا عند القيام بدعوة .

الباب الخامس

الهبات والتبرعات

الفصل ١٣٨ - يقرر المجلس البلدى قبول التبرعات والهبات لفائدة البلدية ويمكنه أن يقرر المصالحة مع ورثة المتبرع .

الباب السابع

التصرف في المصالح العمومية البلدية

الفصل ١٤٤ - يمكن لوزير الداخلية بعد أخذ رأى وزير المالية الترخيص للبلديات ونقابات البلديات في الاستقلال المباشر لخدمات عمومية فى شكل وكالات .

الفصل ١٤٥ - يعين المجلس البلدى الخدمات التى يعتزم استغلالها فى شكل وكالات .

الفصل ١٤٦ - ترسم مقايض الوكالة ومصاريفها بالميزان البلدى .

يتولى القابض البلدى ضبطها وفقا للترتيب المعمول بها فى المحاسبة البلدية .

الفصل ١٤٧ - يمكن للمجلس البلدى أن يقترح تمكين بعض المصالح العمومية المستغلة فى شكل وكالات من ميزان مستقل .

تتمتع وجوبا المصالح ذات الطابع الاقتصادى بميزان خاص .

الفصل ١٤٨ - يمكن لوزير الداخلية فى كل حين وبعد استشارة المجلس البلدى المعنى بالامر واخذ رأى وزير المالية سحب رخصة الاستغلال فى شكل وكالة لبعض المصالح العمومية .

الفصل ١٤٩ - يضبط التنظيم الادارى للوكالات ونظامها المالى وكيفية تسييرها بأمر .

الفصل ١٥٠ - يمكن للبلديات احداث مؤسسات عمومية ذات الشخصية المعنوية والاستقلال المالى للتصرف فى مصالحها العمومية .

يصادق وزير الداخلية على احداث المؤسسات العمومية البلدية بعد أخذ رأى وزير المالية .

تضبط القواعد المتعلقة بالنظام الادارى والمالى لهذه المؤسسات بأمر .

الفصل ١٥١ - عند ثغور امكانية استغلال المصالح العمومية للبلدية فى شكل وكالات يمكن الترخيص للبلديات فى استغلالها .

تم المصادقة على الاتفاقات المبرمة فى هذا الشأن بقرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى وزير المالية .

واذا رفض المجلس البلدى فى مداولته قبول التبرعات والهبات يمكن للوالى دعوة المجلس للتداول فيها من جديد .

ولا يكون الرضى نهائيا الا بمداولة ثانية يصر فيها المجلس البلدى على الرضى او عندما يمسك الوالى عن دعوة المجلس للتفاوض من جديد فى مدة شهر من ايداع المداولة التى تنص على الرضى .

الفصل ١٣٩ - تعفى البلديات ونقابات البلديات من معالم النقل على الاملاك المتأية لها من التبرعات أو الارث .

الفصل ١٤٠ - عندما تكون مداخل هذه الاملاك غير كافية لتسديد كامل النفقات الموظفة عليها يمكن للوالى أن يرخص للمجلس البلدى فى التنقيص من تلك النفقات بعد التداول فى شأنها .

الباب السادس

التتبعات العدلية

الفصل ١٤١ - يتفاوض المجلس البلدى فى القضايا التى ستقوم بها البلدية .

الفصل ١٤٢ - يتولى الرئيس بمقتضى مداولة المجلس البلدى تمثيل البلدية لدى المحاكم .

الفصل ١٤٣ - تعتبر لافية كل قضية عدلية ضد البلدية ماعدا القضايا الحوزية والاعتراضات الخاصة باستخلاص المعالم والمنتوجات والمداخل الراجعة لفائدة البلدية والتى تخضع لانظمة خاصة مالم يرفع الطالب مذكرة الى معتمد المنطقة أو الوالى حسب مرجع النظر فى المصادقة على الموازين وذلك بمراسلة مضمونة الوصول يشرح فيها موضوع شكايته ومؤيداتها .

لا يمكن التقاضى لدى المحاكم الا بعد مضي شهرين من تاريخ توجيه المكتوب مضمون الوصول بقطع النظر عما تستوجبه الاجراءات التحفظية .

تقديم المذكرة يوقف سقوط الحق بمرور لزمى أو الحرمان بشرط أن يكون متبوعا بمطلب للمحاكم فى أجل قدره ثلاثة أشهر .

يوجه حالا المعتمد أو الوالى حسب الحالات المذكرة الى الرئيس مع دعوته لجمع المجلس البلدى فى اقرب آجال للتفاوض فى الموضوع .

قانون عدد ٣٤ لسنة ١٩٧٥

مؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ يتعلق باحداث معلوم
على النزل لفائدة البلديات ومجالس الولايات (١)
باسم الشعب ،

نحن الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية
التونسية ،

اصدرنا القانون الآتي نصه :

الفصل ١ - أحدث معلوم على المؤسسات
السياحية يطلق عليه اسم المعلوم على النزل
ويقع استخلاصه لفائدة البلديات ومجالس
الولايات .

الفصل ٢ - تعتبر مؤسسة سياحية كل
مؤسسة تتوفر فيها الشروط الواردة بالرسوم
عدد ٣ لسنة ١٩٧٣ المؤرخ في ٣ أكتوبر ١٩٧٣
المتعلق بمراقبة التصرف في المؤسسات
السياحية .

الفصل ٣ - يحجر المعلوم على النزل على
اساس المقايض الخام المتأتية من استغلال
النزل وكذلك من الأنشطة التابعة له باستثناء
المداخل المنجزة من الحفلات .

الفصل ٤ - حددت نسبة المعلوم على النزل
بواحد في المائة .

الفصل ٥ - يحمل المعلوم على النزل على
مستغلى المؤسسات السياحية .

الفصل ٦ - يقع استخلاص المعلوم المذكور
وزجر المخالفات واجراء التبعيات وتحقيق
الدعاوى والحكم فيها على غرار ما هو معمول
به بالنسبة لمعلوم اسداء الخدمات .

ويدفع المبلغ لفائدة البلدية أو مجلس
الولاية المعنى بالأمر .

الفصل ٧ - تعفى المؤسسات السياحية
المذكورة بالفصل الثاني من هذا القانون من
المعالم التالية المحدث لفائدة البلديات ومجالس
الولايات :

- المعلوم على القيمة الكرائية للعقارات
المحدث بالأمر المؤرخ في ١٦ سبتمبر ١٩٠٢ .

- المعلوم الوحيد للاعتناء والتطهير العام
المحدث بالأمر المؤرخ في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨ .

الفصل ٨ - الفى معلوم الاقامة المحدث
بالأمر المؤرخ في ٦ أكتوبر ١٩٤٩ .

الفصل ٩ - يجرى العمل بهذا القانون
ابتداء من اول جانفى ١٩٧٦ .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمى
للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين
الدولة .

وصدر بقصر قرطاج في ١٤ ماي ١٩٧٥ .

قانون عدد ٣٥ لسنة ١٩٧٥

مؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ يتعلق بالقانون الاساسى
لميزانية الجماعات العمومية المحلية (٢)

باسم الشعب ،

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية
التونسية ،

بعد موافقة مجلس الأمة ،

اصدرنا القانون الآتى نصه :

الباب الأول

نفقات الجماعات العمومية المحلية ومواردها

الفصل ١ - تنص ميزانية الجماعات
العمومية المحلية بالنسبة لكل سنة على جملة
نفقات هذه الجماعات ومواردها كما تأذن بها .

يقع ضبط صيغة الميزانية وتبويبها بقرار
مشترك بين وزيرى الداخلية والمالية كما يقع
ضبط صيغة مختصرة لميزانيات الجماعات
المحلية التى يصادق عليها حسب الترتيب
المحددة بالفقرة الثالثة من الفصل الثالث عشر
من هذا القانون .

الفصل ٢ - تبدأ السنة المالية في أول جانفي وتنتهي في ٣١ ديسمبر من نفس السنة مع مراعاة الاحكام الخاصة الواردة بالفصل الثالث من مجلة المحاسبة العمومية .

الفصل ٣ - تتركب ميزانية الجماعات العمومية المحلية من عنوانين :

- العنوان الأول : ويشتمل على النفقات والموارد الاعتيادية .

- العنوان الثاني : ويحتوى على النفقات والموارد المخصصة للتنمية .

ويجب ان يكون كل عنوان متوازنا في النفقات والموارد .

الفصل ٤ - تنقسم النفقات الاعتيادية حسب طبيعتها الى ستة أبواب معنونة كما يلي :

- الباب الأول : فوائد الدين .

- الباب الثاني : مصاريف تأجير الاعوان .

- الباب الثالث : الوسائل الأخرى لتسيير المصالح .

- الباب الرابع : التدخل في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

- الباب الخامس : مساهمة العنوان الأول في تمويل مصاريف العنوان الثاني .

- الباب السادس : مصاريف مختلفة وطارئة .

وتوزع الاعتمادات المفتوحة بكل باب الى فصول وفقرات وفقرات فرعية .

الفصل ٥ - تتجمع الموارد الاعتيادية في ستة أبواب مفصلة كما يلي :

- الباب الأول : الاداءات القارة والمعالم المشابهة لها .

- الباب الثاني : الاداءات والمعالم غير القارة .

- الباب الثالث : المنابات المتأتية من الاموال المشتركة .

- الباب الرابع : مداخيل الاملاك .

- الباب الخامس : مقايض في مقابل اسداء خدمات .

- الباب السادس : مقايض عرضية ومختلفة .

وينقسم كل باب الى فصول حسب طبيعة او موضوع الاداء او المعلوم او المحصول .

الفصل ٦ - تنقسم نفقات التنمية حسب طبيعتها الى جزئين :

- الجزء الأول : المصاريف المسددة بواسطة الموارد الخاصة بالجماعات المحلية .

- الجزء الثاني : المصاريف المسددة بواسطة اعتمادات الحالة .

وتجمع المصاريف التي يقع تسديدها بواسطة الموارد الخاصة بالجماعات المحلية في ثلاثة أبواب :

- الباب الأول : الاستثمارات المباشرة .

- الباب الثاني : العمليات المالية .

- الباب الثالث : ترجيع الدين .

الفصل ٧ - تنقسم الموارد المخصصة للتنمية الى جزئين :

الجزء الأول : الموارد الخاصة بالجماعات المحلية .

الجزء الثاني : الاموال المتأتية من الاعتمادات المحالة .

وتتكون الموارد الخاصة بالجماعات المحلية من :

- مساهمة العنوان الأول في مصاريف العنوان الثاني .

- محاصيل القروض .

- اعانات التجهيز التي تمنحها الدولة او المؤسسات العمومية .

- المبالغ المقامة من المال الاحتياطي المنصوص عليه بالفصل ٢٦ من هذا القانون .

- مداخيل مختلفة .

الفصل ٨ - تنقسم الاعتمادات المتعلقة

بمصاريف التنمية الى اعتمادات البرامج واعتمادات التعهد واعتمادات الدفع .

ان اعتمادات البرامج تعين البرامج أو المشاريع التي يمكن للمجموعة المحلية الشروع فيها خلال سنة من ضبط مبلغها الجملى .

غير أن اعتمادات البرامج لا تلزم المجموعة المحلية الا في حدود اعتمادات التعهد المفتوحة بالميزانية .

وتوضع اعتمادات التعهد تحت تصرف الأمر بالقبض والصرف ليتسنى له التعهد بالمصاريف اللازمة لتنفيذ الاستثمارات المنصوص عليها بالميزانية .

وتستعمل اعتمادات الدفع لإصدار أوامر الصرف بالنسبة للمبالغ المحمولة على كاهل المجموعة المحلية وذلك في نطاق اعتمادات التعهد المتعلقة بها .

ويقع العمل بصفة تدريجية باعتمادات البرامج واعتمادات التعهد واعتمادات الدفع وتطبق في مرحلة أولى على ميزانيات الجماعات المحلية التي يصادق عليها حسب الشروط الواردة بالفقرة الثانية من الفصل ١٣ من هذا القانون .

الفصل ٩ - تبقى اعتمادات التعهد نافذة المفعول بدون تحديد في المدة ويمكن نقلها من عام الى آخر الى أن تُلغى عند الاقتضاء .

وتُلغى اعتمادات الدفع التي لم يقع استعمالها عند ختم الميزانية ويمكن فتحها من جديد بعنوان السنة الموالية .

الفصل ١٠ - تكون النفقات التالية اجبارية بالنسبة للجماعات المحلية :

١ - القيام بشؤون مقرر المجموعة وفي صورة عدم وجود محل خاص لها كراء دار أو قاعة لتستقر بها .

٢ - مصاريف حفظ العقود والوثائق التي يتعين عليها تحريرها أو حفظها .

٣ - المصاريف المتعلقة بتأجير الأعوان .

٤ - المصاريف المتعلقة باحداث البناءات والعمارات والمؤسسات التي تتألف منها ممتلكات

المجموعة المحلية والقيام بشؤونها وادخال اصلاحات كبرى عليها .

٥ - القيام بخلاص الديون التي حل أجلها ودفع اقساط القروض .

٦ - مصاريف تنظيف وتعديل وتسوية الطرقات أو الانهج والقنوات والمجاري ونقط تجمع المياه والحنفيات وقنوات المياه المستعملة أو مياه المطر بالنسبة لما هو تابع للملك العام المحلى .

٧ - وبصفة عامة جميع المصاريف المحمولة على الجماعات المحلية بمقتضى التدابير القانونية أو الترتيبية .

الفصل ١١ - تمول الميزانية الاعتيادية للجماعات المحلية بالمعالم التالية :

١ - المعلوم على القيمة الكرائية للعقارات المبنية المحدث بالأمر المؤرخ في ١٦ سبتمبر ١٩٠٢ حسبما وقع تنقيحه بالنصوص الموالية وخاصة المؤرخ في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨ مع مراعاة الأحكام الواردة بالفصل ٥ من القانون عدد ٤٤ لسنة ١٩٥٨ المؤرخ في ٣١ مارس ١٩٥٨

٢ - معالم الاعتناء والتطهير المحدثه بالأمر المؤرخ في ٢١ افريل ١٩٢٠ حسبما وقع تنقيحه بالنصوص الموالية وخاصة بالأمر المؤرخ في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨ مع مراعاة الأحكام الواردة بالفصل ٥ من القانون عدد ٤٤ لسنة ١٩٥٨ المؤرخ في ٣١ مارس ١٩٥٨ .

٣ - المعلوم التعويضى الواقع اقرار اساسه على القيمة الكرائية للعقارات المبنية الخاضعة للتشريع المتعلق بأسعار الاكرية الغائية حسب الشروط والمدة المعينة بالأمر المؤرخ في ٤ سبتمبر ١٩٤٧ كما وقع تنقيحه بالنصوص الموالية وخاصة الأمر المؤرخ في ٢٨ أكتوبر ١٩٥٨ مع اعتبار الأحكام الواردة بالفصل ٥ من القانون عدد ٤٤ لسنة ١٩٥٨ المؤرخ في ٣١ مارس ١٩٥٨

٤ - المساهمة العقارية المحدثة بالأمر المؤرخ في ١٥ ديسمبر ١٩١٩ والموظفة على العقارات غير المبنية الموجودة بالمناطق البلدية وفي حدود ٧٠ في المائة من القيمة الكرائية التقديرية المعينة وفقا لأحكام النص المؤسس لها .

٥ - معلوم رخصة فتح محلات بيع المشروبات المحمول على عاتق أصحابها والمحدث بالأمر المؤرخ في ١٤ ديسمبر ١٩٣٣ والمنقح بالأمر المؤرخ في ٢٢ مارس ١٩٥٦ في الحدود المضبوطة بالنص الأخير في الذكر .

٦ - المعلوم على العربات التي تجرها الدواب المحدث بالأمر المؤرخ في ١٥ جانفي ١٩١٤ والذي صار اجباريا بمقتضى الفصل ٤٤ من امر المالية المؤرخ في ١٧ فيفري ١٩٤٤ والمعين بتعريف موحدة ذات سبعة دنائير ومائتي مليم (٢٠٠ ، ٧٥) في السنة عن العربة الواحدة بمقتضى الفصل ٥٤ من امر المالية المؤرخ في ٣٠ مارس ١٩٥٧ بالنسبة للعربات ذات العجلات المعدنية وبناء على التعريف وعلى المميزات الواردة بالفصل ٣١ من الأمر المؤرخ في ٣٠ مارس ١٩٥٣ بالنسبة للعربات الأخرى .

٧ - المعلوم على الحفلات كما وقع تحويله بالفصل ٤١ وما يليه من امر المالية المؤرخ في أول جانفي ١٩٥١ وحسب التعريفات المناسبة مع المقايض الخام المعينة بالأمر المشار اليه أعلاه .

٨ - المعلوم على الجلود المحدث بالأمر المؤرخ في ٢٠ ديسمبر ١٩١٩ وفي حدود ثمانية مرات النسب المضبوطة لكل صنف وفقا للفصل ٥٩ من الأمر المؤرخ في ١٧ فيفري ١٩٤٤ .

٩ - المعاليم من أجل الموجبات الادارية بمناسبة تدخلات أو رخص تبررها مباشرة المشمولات المناطة بعهددة المجموعة المحلية بمقتضى القانون .

١٠ - المعاليم من أجل لزمة وأشغال أو استعمال الملك العمومي على شرط ان تكون تلك المعاليم متناسبة مع المساحة الواقع اشغالها

بصورة فعلية موظفة على أماكن مخصصة بصفة قارة أو وقتية لاستعمالات خصوصية موضحة باستثناء مباشرة مجرد الحقوق الطبيعية التي يتمتع بها الأشخاص .

١١ - المعاليم من أجل خدمات عمومية يجب أن يكون نوعها ومقاديرها تعبر عن منافع فعلية تسديها المجموعة المحلية للمحتاجين اليها .

ان المعاليم المشار اليها بالفقرات ٩ و ١٠ و ١١ أعلاه سيصدر في شأنها أمر تضبط فيه عند الاقتضاء المبالغ الفائية التي تحدد كل مجموعة محلية التعريفات التي تقرر استخلاصها .

١٢ - المعلوم على النزل المحدث بالقانون عدد ٣٤ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ .

١٣ - وكل مورد يقع احداثه أو تخصيصه لفائدة الجماعات المحلية بمقتضى القانون .

الباب الثاني

اعداد الميزانية والاقتراع والمصادقة عليها

الفصل ١٢ - يتولى رئيس المجموعة المحلية عرض مشروع الميزانية ويقع درسه في نطاق اللجان ويتم بعد ذلك الاقتراع عليه من طرف المجلس بابا بابا وفصلا فصلا .

يقع توزيع الاعتمادات داخل كل فصل من طرف رئيس المجموعة المحلية على أساس الاقتراحات الواردة بالذكرات التفسيرية المصاحبة لمشروع الميزانية .

ويحال هذا المشروع بعد ذلك على مصادقة سلطة الاشراف المختصة في أجل لا يتجاوز ٣١ أكتوبر من كل سنة مصحوبا :

١ - بتقرير يتضمن تحليلا لخصائص الميزانية الجديدة .

٢ - وبالوثائق التفسيرية اللازمة .

الفصل ١٣ - يصادق الوالى على الميزانيات البلدية مع مراعاة الأحكام الواردة أسفله :

١ - يصادق وزير الداخلية والمالية على الميزانيات البلدية التي يسفر حسابها المالى للسنة الماضية عن عجز وما دام هذا العجز لم يقع تسديده بواسطة الموارد البلدية الاعتيادية .

٢ - يصادق وزير الداخلية والمالية على الميزانيات البلدية التي قد تساوى أو تفوق تقديرات مقايضها الاعتيادية والمخصصة للتنمية في السنة السابقة مبلغا يقع ضبطه بمقتضى أمر .

٣ - يصادق معتمد الدائرة على الميزانيات البلدية التي قد تساوى أو لا تفوق تقديرات مقايضها الاعتيادية والمخصصة للتنمية في السنة السابقة مبلغا يقع ضبطه بمقتضى أمر .

الفصل ١٤ - يصادق وزير الداخلية على ميزانيات مجالس الولايات .

الفصل ١٥ - خلافا لاحكام الفصلين ١٣ و ١٤ من هذا القانون لا يمكن ترسيم أى مشروع تجهيز تساوى أو تفوق تقديرات انجازه مبلغا يضبط بأمر ، بميزانية مجموعة محلية الا بعد الحصول على الموافقة الأولية بقرار مشترك بين وزيرى الداخلية والمالية .

على وزيرى الداخلية والمالية اعطاء رايهما في ظرف ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ وصول المشروع الى وزارة المالية . واذا لم تقع الاجابة في ذلك الأجل يعتبر المشروع مصادقا عليه .

الفصل ١٦ - يجب عرض تقديرات المقايض والمصاريف بصورة متوازنة مع مراعاة تعهدات السنة الماضية كما يقع الاقتراع على هذه التقديرات على نفس الأساس .

الفصل ١٧ - اذا وقع الاقتراع على ميزانية غير متوازنة من طرف مجلس المجموعة المحلية باعتبار المصاريف الوجوبية التي ينبغى اضافتها عند الاقتضاء فان السلطة التي لها الصفة للمصادقة ترجعها للرئيس الذى يتولى عرضها في ظرف عشرة أيام على مفاوضة المجلس مرة ثانية .

وينبغى لهذا المجلس ان يبت في شأنها في أجل خمسة عشر يوما وترجع الميزانية لسلطة

الاشراف المختصة وفي صورة ما اذا لم يقع تقديم ميزانية متوازنة من جديد أو اذا لم ترجع في ظرف شهر ابتداء من تاريخ ارجاعها للرئيس بقصد عرضها على المفاوضة الثانية فان السلطة التي لها صفة الموافقة تقرر مباشرة مجموع المصاريف والمقايض .

الفصل ١٨ - يمكن للقرار الذى تتخذه سلطة الاشراف لاقرار ميزانية مجموعة محلية أن يرفض المصاريف المدرجة بهذه الميزانية أو أن يخفض مقدارها بيد انه لا يجوز له الزيادة فيها أو ادراج مصاريف جديدة الا اذا كانت مصاريف وجوبية .

وتتبع في هذا الشأن الطريقة المنصوص عليها بالفصل ١٧ من هذا القانون .

الفصل ١٩ - اذا لم يوافق مجلس المجموعة المحلية على تخويل الاموال اللازمة لتسديد مصروف ضرورى أو خول مبلغا غير كاف فان المقدار اللازم لتأدية المصروف يرسم بالميزانية بمقتضى قرار من سلطة الاشراف التي لها صفة الموافقة على هذه الميزانية ، ولا يمكن ترسيم أى اعتماد وجوبا قبل أن يتفاوض المجلس المذكور اعلاه بصفة خاصة في شأنه .

ان كان الأمر يتعلق بمصروف سنوى غير قار فان مبلغ الاعتماد اللازم يعين باعتبار معدل الثلاث سنوات الاخيرة .

وان كان الأمر يتعلق بمصروف سنوى قار فان الاعتماد اللازم يرسم بمقداره الحقيقى .

واذا كانت موارد المجموعة المحلية غير كافية لتسديد المصاريف الاجبارية المرسمة وجوبا بمقتضى هذا الفصل فان المجلس يقرر تسديدها ، وان امتنع فانها تسدد بواسطة الموارد المقررة حسب التشريع الجارى به العمل والمحدث بمقتضى قرار من السلطة التي لها الصفة للمصادقة على الميزانية .

الفصل ٢٠ - اذا لم يقع اقرار ميزانية مجموعة محلية بصفة نهائية قبل غرة جانفى لسبب من الأسباب فان المقايض والمصاريف الوجوبية الاعتيادية المدرجة بالميزانية الاخيرة يبقى العمل جاريا بها الى أن تقع المصادقة على الميزانية الجديدة .

الباب الثالث

تنفيذ الميزانية وختمها

الفصل ٢١ - يمكن ادخال تنقيح على ميزانية المجموعة المحلية خلال السنة حسب نفس الشروط الواردة بالفصل ١٢ من هذا القانون وذلك اذا كانت تقديرات المقايض تنبئ بحصول فواضل .

الفصل ٢٢ - يمكن نقل اعتمادات من باب الى آخر بشرط موافقة سلطة الاشراف .

كما يمكن اجراء تحويلات من فصل الى فصل داخل نفس الباب بعد موافقة مجلس المجموعة المحلية .

اما التحويلات من فقرة الى فقرة فتقع من طرف الرئيس وبدون سابق ترخيص على أن يقع حالا اعلام الاطراف المعنية بذلك .

الفصل ٢٣ - لا يمكن استعمال الاعتماد المرسم بالباب السادس من العنوان الأول والمخصص للمصاريف الطارئة الا لتسديد مصاريف متأكدة لم يرصد لها اى مبلغ بالميزانية او تبين أن الاعتمادات المرسمة لها غير كافية .

الفصل ٢٤ - اذا ظهر عند تنفيذ ميزانية السنة الاخيرة المختومة عجز واذا لاحظ وزير الداخلية او وزير المالية أن التدابير التي من شأنها تحقيق تعادل الميزانية التي هي بصدد الختم وتلافى عجز السنة الاخيرة المعروفة لم يقع اتخاذها او انها غير كافية فان سلطة الاشراف تدعو مجلس المجموعة المحلية للمفاوضة في اجل خمسة عشر يوما في شأن ذلك واذا لم يقرر المجلس عند انتهاء ذلك الاجل تدابير التسوية الكافية فان وزيرى المالية والداخلية يتوليان اقرار الميزانية .

ويكون للسلطة المختصة في هذه الحالة جميع النفوذ المخولة للمجلس في ميدانى الجباية والميزانية الا انه لا يمكن لها توظيف اداءات او معالم جديدة اقتضاها التشريع الجارى به العمل الا في صورة ما اذا تبين بعد الغاء جملة المصاريف الاختيارية او جانب منها أن الموارد

التي قررها المجلس غير كافية لتسديد المصاريف الضرورية التي نص عليها الفصل ١٠ من هذا القانون .

الفصل ٢٥ - يدرس مجلس المجموعة المحلية في دورته المنعقدة في شهر ماي الحساب المالى الذى يقع اعداده طبقا لمقتضيات الفصل ٢٨٢ من مجلة المحاسبة العمومية وتقع المصادقة عليه من طرف سلطة الاشراف التى لها صفة الموافقة على الميزانية المتعلقة به .

الفصل ٢٦ - يثبت القرار المتعلق بختم ميزانية المجموعة المحلية المبلغ النهائى للموارد المستخلصة ولاوامر الصرف الواقعة خلال السنة ، ويلغى الاعتمادات الباقية بدون استعمال ويرخص في نقل نتيجة السنة الى الحساب الخاص المفتوح بحسابات المجموعة المحلية تحت عنوان « المال الاحتياطى » الذى يمكن استعماله لتمويل مصاريف التجهيز او أن اقتضى الحال لتسوية العجز الحاصل خلال سنة .

ويعرض القرار المشار اليه بعد ذلك على مصادقة سلطة الاشراف مرفوقا بنسخة من الحساب المالى .

الفصل ٢٧ - الغيت جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون وخاصة :

- الأحكام المتعلقة بالميزانية الواردة بالامر المؤرخ في ٢٣ نوفمبر ١٩٠٧ .

- القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٦١ المؤرخ في ٢٧ ماي ١٩٦١ المتعلق بتعيين تاريخ فتح السنة المالية ومدتها التكميلية بالنسبة لميزانيات البلديات والمنظمات الشبيهة بها .

- الفصول ١١ و ١٢ و ١٥ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القانون عدد ٥٤ لسنة ١٩٦٣ المؤرخ في ٣٠ ديسمبر ١٩٦٣ المتعلق بمجالس الولايات .

الفصل ٢٨ - يجرى العمل بهذا القانون ابتداء من أول جانفى ١٩٧٦ .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وصدر بقصر قرطاج في ١٤ ماي ١٩٧٥ .

قانون عدد ٣٦ لسنة ١٩٧٥

مؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ يتعلق بالمال المشترك
للجماعات المحلية (١)

باسم الشعب ،

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية
التونسية ،

بعد موافقة مجلس الأمة ،

اصدرنا القانون الآتي نصه :

الفصل ١ - ان الحسابين الخاصين
بالخزينة المعبر عنهما بالمال الاول المشترك
للجماعات المحلية والمال المشترك للوقود واغلقة
العجلات المحدثان بالفصل ٥٦ من الأمر المؤرخ
في ٢٥ جوان ١٩٤٨ حسبما وقع تنقيحه او
اتمامه بالنصوص الموالية يقع ادماجهما في مال
خاص بالخزينة واحد يطلق عليه اسم (المال
المشترك للجماعات المحلية) .

الفصل ٢ - يمول المال المشترك للجماعات
المحلية بالموارد التالية :

١ - ٧٪ من محصول أداء الباتيندة والاداء
على ارباح المهن غير التجارية باستثناء النظامين
التقديريين القانوني والتعاقدى اللذين يخضعان
لخصم قدره ٢٥٪ .

٢ - الخصم البالغ ١٠٪ من المعاليم على
ارقام المعاملات المحدث بالفصل ٣٣ من الأمر
المؤرخ في ٢٩ ديسمبر ١٩٥٥ .

٣ - ١٠٪ من محاصيل الاداء على الزيتون
والاداء على الحبوب والاداء على الكروم .

٤ - ٥٠٪ من محصول الاداء الفلاحي .

٥ - المحصول المتأني من الصننيمات العشرة
الاضافية على المعلوم على الجيوب المطاطية
واغلقة العجلات المحدث بالأمر المؤرخ في ١٨
نوفمبر ١٩٥٤ .

٦ - الخصمان البالغان ٣٪ و ٩٪ من
محصول المعلوم الوحيد للاستهلاك الواردان
بالفصل ٢ من الأمر عدد ٦٢٢ لسنة ١٩٧٠
المؤرخ في ٣١ ديسمبر ١٩٧٠ المتعلق بتوثيق
وتبسيط الرسوم والمعاليم المستخلصة على
بعض المنتوجات البترولية .

الفصل ٣ - توزع المبالغ الحاصلة من
الموارد السنوية للمال المشترك للجماعات المحلية
في حدود ٧٥٪ لفائدة الجماعات المحلية وذلك
بنسبة ٢٠٪ لمجالس الولايات و ٨٠٪
للبلديات .

ويوزع المناب الراجع لمجالس الولايات على
اساس عدد سكان كل مجموعة من هذه
المجموعات بعد طرح سكان البلديات الموجودة
في منطقتها الترابية .

ويوزع المناب الراجع للبلديات لحد النصف
على اساس عدد سكان كل بلدية وبالنسبة
للنصف الآخر على اساس معدل المقايض التي
تحصلت عليها كل بلدية خلال الثلاث سنوات
الآخرة بعنوان المعاليم البلدية الموظفة على
العقارات المبنية .

اما المدخر البالغ ٢٥٪ من محصول المال
المشترك فيوزع كما يلي :

- ٥٪ لفائدة بلدية تونس .

- ٦٪ لفائدة صندوق القروض ومساعدة
الجماعات المحلية .

- ٤٪ تخصص للتمويل الجزئي لبرامج
الأشغال الجديدة لكل من بلديات تونس
وصفاقس وسوسة وبنزرت وذلك حسب أهمية
ميزانيات هذه الجماعات المحلية .

- ٨٪ لفائدة الديوان القومي للتطهير .

- ٢٪ لفائدة اقليم تونس .

الفصل ٤ - تلغى جميع الاحكام المخالفة
لهذا القانون وخاصة :

— الفصلان ٥٧ و ٥٨ من الأمر المؤرخ في ٢٥ جوان ١٩٤٨ .

— الفقرة ٦ من الفصل ١١ من الأمر عدد ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المؤرخ في ١٨ فيفري ١٩٧٢ المتعلق بضبط دائرة اقليم تونس وصلاحياته وتركيبه وموارده .

— الفصل ٧٩ من القانون عدد ١٠١ لسنة ١٩٧٤ المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ١٩٧٤ المتعلق بقانون المالية لسنة ١٩٧٥ .

الفصل ٥ - يجرى العمل بهذا القانون ابتداء من أول جانفي ١٩٧٦ .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وصدر بقصر قرطاج في ١٤ ماي ١٩٧٥

قانون عدد ٣٧ لسنة ١٩٧٥

مؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ يتعلق بتحويل صندوق القروض البلدية الى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية (١)

باسم الشعب ،

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد موافقة مجلس الأمة ،

اصدرنا القانون الآتي نصه :

الفصل ١ - يحول صندوق القروض البلدية المحدث بالأمر المؤرخ في ١٥ ديسمبر ١٩٠٢ والذي أعيد تنظيمه بالأمر الصادر في ١ مارس ١٩٣٢ الى « صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية » .

الفصل ٢ - يتمتع صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بالشخصية المدنية وبلاستقلال مالي . ويمكن أن يعهد التصرف فيه الى مؤسسة مالية بمقتضى اتفاقية تقع المصادقة عليها بأمر .

الفصل ٣ - تتركب موارد صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية من :

١ - المبلغ المقام من الموارد السنوية للمال المشترك للجماعات المحلية المحدث بالقانون عدد ٣٦ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ .

٢ - أقساط ترجيع أصل القروض المسندة من طرف الصندوق والفوائد المترتبة عنها .

٣ - الأموال التي يقترضها الصندوق .

٤ - محصول العمليات المالية التي يقوم بها الصندوق في نطاق مشمولاته .

٥ - كل مورد يقع احداثه او تخصيصه بمقتضى القانون .

الفصل ٤ - يقدم صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية للبلديات وتقايات البلديات ومجالس الولايات وكذلك للمؤسسات العمومية المحلية التابعة لها .

١ - قروضا لتمويل العمليات الاستثمارية ذات المصلحة العمومية .

٢ - اعانات لنقايات البلديات وللجماعات المحلية التي تتحمل تكاليف خاصة او ضرورية او غير منتظرة او التي تواجه وضعية مالية صعبة .

٣ - اعانات لتحمل فوائد القروض التي تبرمها الجماعات المحلية لدى مؤسسات اخرى غير الصندوق .

كما يمكن ان يرخص لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية في القيام بعمليات استثمارية ذات مصلحة محلية او جهوية اقربها المخطط القومى للتنمية الاقتصادية او المساهمة فيها .

وتسند الاعانات المشار اليها اعلاه في حدود نصف المبالغ الراجعة للصندوق من الموارد السنوية للمال المشترك للجماعات المحلية المنصوص عليها بالفصل السابق .

الفصل ٥ - تضبط بامر طرق تسيير صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية. وكذلك شروط اسناد القروض والاعانات المذكورة اعلاه .

الفصل ٦ - يجرى العمل بهذا القانون ابتداء من أول جانفي ١٩٧٦ .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وصدر بقصر قرطاج في ١٤ ماي ١٩٧٥

قانون عدد ٣٨ لسنة ١٩٧٥

مؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ يتعلق بالتخفيف

من ديون البلديات ومجالس الولايات المترتبة عن القروض التي ابرمتها لدى صندوق قروض البلديات والجهات والمؤسسات العمومية وبالتخلي عما تبقى بدمتها من مبالغ بعنوان

المساكن الشعبية (١)

باسم الشعب ،

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد موافقة مجلس الأمة ،

اصدرنا القانون الآتي نصه :

الفصل ١ - تعفى البلديات ومجالس الولايات من خلاص ما تبقى بدمتها من مبالغ مترتبة عن القروض التي ابرمتها قبل اول جانفي ١٩٧٥ لدى صندوق قروض البلديات والجهات والمؤسسات العمومية المحدث بالامر المؤرخ في ١٥ ديسمبر ١٩٠٢ حسبما وقع تنقيحه أو اتمامه بالنصوص الموالية .

يبقى حاصلا لصندوق القروض المذكور ما سبق دفعه له قبل تاريخ نشر هذا القانون.

وتواصل الجماعات المحلية بميزانياتها ترسيم الاعتمادات اللازمة لخلاص أقساط القروض التي وقع التخلي عنها .

وترصد هذه الاعتمادات بفصل خاص يقع فتحة بالعنوان الثاني من الميزانية وتخصص لتمويل أشغال التطهير العام .

الفصل ٢ - تعتبر بمثابة قروض ابرمت قبل اول جانفي ١٩٧٥ في مفهوم هذا القانون الاموال المدفوعة فعلا قبل التاريخ المشار اليه للجماعات المنتفعة من طرف صندوق قروض البلديات والجهات والمؤسسات العمومية بدون نظر لا لتاريخ النص الصادر في الترخيص بالاقتراض ولا لتاريخ اتفاقية القرض المبرمة بين الصندوق المشار اليه اعلاه والجماعة المقترضة .

الفصل ٣ - يتولى وجوبا صندوق قروض البلديات والجهات والمؤسسات العمومية اعداد جداول استهلاك جديدة بدون الالتجاء الى ابرام اتفاقيات اخرى وذلك بالنسبة للاقساط الباقية من القروض المرخص فيها اول جانفي ١٩٧٥ ومع اعتبار مقتضيات الفصل الرابع من هذا القانون .

الفصل ٤ - ان القروض التي وقع الترخيص للبلديات ومجالس الولايات في ابرامها لدى صندوق قروض البلديات والجهات والمؤسسات العمومية قبل اول جانفي ١٩٧٣ ولم يقع تحقيقها أو تحقيق جزء منها قبل تاريخ نشر هذا القانون اصبحت لاغية بأكملها أو بالنسبة للجزء الذي لم يقع تحقيقه .

الفصل ٥ - تبقى حاصلة للاموال المشتركة المبالغ الباقية من المنابات الراجعة لصندوق قروض البلديات والجهات والمؤسسات العمومية والمتأتية من توزيع الاموال المشتركة المشار اليها بالنسبة لسنتي ١٩٦٨ - ١٩٦٩

الفصل ٦ - اعفيت البلديات ومجالس الولايات من خلاص المبالغ التي لا زالت بدمتها والمترتبة عن المساكن الشعبية التي وقع اسنادها اليها من طرف الدولة عملا بمقتضيات المرسوم عدد ٢ لسنة ١٩٦٣ المؤرخ في ٤ فيفري ١٩٦٣ .

الفصل ٧ - ان الاموال التي يقع استخلاصها من طرف الجماعات المعنية بعنوان المساكن الشعبية المشار اليها اعلاه يقع ادراجها اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون بالعنوان الثانى من الميزانية وتخصيصها لتهيئة الاحياء السكنية. ينشر هذا القانون بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وصدر بقصر قرطاج في ١٤ ماي ١٩٧٥

قانون عدد ٣٩ لسنة ١٩٧٥

مؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ يتعلق باحداث معلوم عن المؤسسات ذات الصبغة الصناعية او المهنية او التجارية لفائدة الجماعات المحلية (١)

باسم الشعب ،

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد موافقة مجلس الأمة ،

اصدرنا القانون الآتى نصه :

الفصل ١ - احدث لفائدة البلديات ومجالس الولايات معلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية او المهنية او التجارية باستثناء المؤسسات السياحية .

الفصل ٢ - تخضع لهذا المعلوم كل ذات مادية او معنوية لها صبغة مستقل بالبلاد التونسية ومطالبة باداء الباتيندة او بالاداء على ارباح المهن غير التجارية .

الفصل ٣ - يخبر هذا المعلوم على أساس رقم المعاملات الخاضع لمعلوم المباشرة على اداء الباتيندة والاداء على ارباح المهن غير التجارية. ضبطت نسبة هذا المعلوم بما قدره ٢٠٪ وفي حدود مبلغ أقصى يقع تعيينه بمقتضى امر .

اما بالنسبة للاشخاص الخاضعين للنظام التقديرى التعاقدى أو القانونى وللنظام الخاص لمعلوم المباشرة فان المعلوم على المؤسسات الصناعية او المهنية او التجارية يعادل ربع المبلغ المطلوب بعنوان هذه الانظمة .

٢ - اذا اتضح ان المبلغ المشار اليه بالفقرة الاولى المذكورة اعلاه اقل بالنسبة لمؤسسة ما من المقدار المطلوب بعنوان المعاليم القديمة الواردة بالفصل الخامس الا ترى ذكره فان مقدار هذه المعاليم يمثل المحصول الأدنى الذى يتعين استخلاصه بعنوان المعلوم المحدث بمقتضى هذا القانون.

الفصل ٤ - تنسحب على هذا المعلوم الاساليب المتبعة في ميدان معلوم المباشرة لاداء الباتيندة والاداء على ارباح المهن غير التجارية والمتعلقة بالاعلام وبالمعينة وبلاستخلاص وكذلك بالاجراءات الخاصة بالتوظيف الاجبارى نتيجة عدم الاعلام او الاعلام المنقوص وبصفة عامة بالمخالفات لاحكام هذا القانون .

يجب ان يكون الاعلام الذى تقوم به اندوات المادية او المعنوية التى يمتد نشاطها على عدة بلديات او مناطق اخرى مرفوقا بقائمة تتضمن توزيع رقم المعاملات الحاصل بالمراكز المذكورة اعلاه والتي تملك بها محلات .

الفصل ٥ - تعفى العقارات ذات الصبغة الصناعية او المهنية او التجارية والمخصصة لنشاط المؤسسات المذكورة بالفصل ٢ من هذا القانون من المعاليم التالية المحدث لفائدة البلديات ومجالس الولايات :

- المعلوم على القيمة الكرائية للعقارات المحدث بالامر المؤرخ في ١٦ سبتمبر ١٩٠٢ .

- المعلوم التعويضى المحدث بالامر المؤرخ في ٤ سبتمبر ١٩٤٧ .

- المعلوم الوحيد للاعتناء والتطهير العام المحدث بالامر المؤرخ في ٢٨ اكتوبر ١٩٤٨ .

الفصل ٦ - يجرى العمل بهذا القانون ابتداء من اول جانفى ١٩٧٦ .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وصدر بقصر قرطاج في ١٤ ماي ١٩٧٥

أمر عدد ٢٨٣ لسنة ١٩٧٥ (١)

مؤرخ في ١٦ جوان ١٩٧٥ يتعلق بضبط

وظائف الدوائر البلدية وطرق تسييرها

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد اطلعنا على القانون عدد ٣٣ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ المتعلق باصدار القانون الاساسي للبلديات .

وعلى الامر عدد ٥١٣ لسنة ١٩٧٤ المؤرخ في ٢٧ افريل ١٩٧٤ المتعلق بالخطط الوظيفية الممكن احداثها بالبلديات .

وعلى رأى وزير الداخلية .

اصدرنا امرنا هذا بما يأتى :

الفصل ١ - يتولى كاهية الرئيس تسيير شؤون الدائرة في حدود الصلاحيات التى يفوضها له الرئيس .

وبناء على ذلك يمكن تكليفه بمهام من حدود الدائرة خاصة فيما يتعلق بالمباين التالية :

- رعاية الممتلكات والحقوق التى تكون منها الملك البلدى والمحافظة عليها .

- السهر على حسن سير المصالح الادارية بالدائرة .

- تنفيذ القرارات والقوانين .

- تنفيذ التدابير المتعلقة بالامن العام .

- تطبيق التراتيب البلدية .

- اجراء ما يلزم لتكفين الموتى ودفنهم

بصفة لائقة وبدون تمييز فى الدين او العقيدة .

- التعريف بامضاء الخواص طبقا للتراتب

الجارى بها العمل .

- اعداد ومراجعة القوائم الانتخابية .

الفصل ٢ - لكاهية الرئيس فى حدود دائرته

صفة ضابط الحالة المدنية .

ويمكن تفويض مهامه بصفته تلك الى

موظف او عدة موظفين بالدائرة باستثناء ابرام

عقود الزواج .

الفصل ٣ - يساعد كاهية الرئيس فى

تسيير شؤون الدائرة متصرف دائرة .

يدير المتصرف نشاط المصالح الادارية للدائرة .

الفصل ٤ - يخضع متصرف الدائرة وكذلك مختلف اصناف الموظفين والعملة الى سلطة ومراقبة كاهية الرئيس .

الفصل ٥ - للدائرة لجنة استشارية محلية لدرس المسائل التى تهم الدائرة .

تتركب هذه اللجنة من مستشارين بلديين لا يقل عددهم عن الخمسة ، يعينهم الرئيس خصيصا لذلك برئاسة كاهية الرئيس .

يدعى للمشاركة فى أعمال هذه اللجنة الموظفون واعوان الدولة او المؤسسات العمومية وكذلك متساكنو الدائرة الذين يمكنهم أن يفيدوا برأيهم بحكم نشاطهم او معلوماتهم .

يتولى متصرف الدائرة كتابة جلسات اللجنة الاستشارية ،

تجمع هاته اللجنة شهريا على الاقل وكلما دعت الحاجة لذلك يوجه كاهية الرئيس تقارير ومحاضر جلسات اللجنة الاستشارية لرئيس المجلس البلدى والى كافة اعضاء اللجنة الاستشارية لرئيس المجلس البلدى والى كافة اعضاء اللجنة الاستشارية خلال الثمانية ايام التى تلى تاريخ انعقادها .

الفصل ٦ - وزير الداخلية مكلف بتنفيذ هذا الامر الذى ينشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية .

تونس فى ١٦ جوان ١٩٧٥

أمر عدد ٧٨٢ لسنة ١٩٧٥ (٢)

مؤرخ فى ٦ نوفمبر ١٩٧٥ يتعلق بضبط شروط احكام الفصل ١٥ من القانون عدد ٣٥ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ فى ١٤ ماي ١٩٧٥ المتعلق بالقانون الاساسى لميزانية الجماعات العمومية المحلية

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد اطلعنا على القانون عدد ٣٥ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ فى ١٤ ماي ١٩٧٥ المتعلق بالقانون الاساسى لميزانية الجماعات العمومية المحلية وخاصة على الفصل ١٥ منه ،

(١) الرائد الرسمى العدد ٤٢ فى ١٩٧٥/٦/٢٠

(٢) الرائد الرسمى العدد ٧٤ فى ١٩٧٥/١١/١١

وعلى رأى وزير الداخلية والمالية ،

اصدرنا امرنا هذا بما يأتى :

الفصل ١ - لا يمكن ترسيم اى مشروع تجهيز تساوى او تفوق تقديرات انجازه البالغ المبينة اسفله بميزانية مجموعة محلية الا بعد الحصول على الموافقة الاولى بقرار مشترك بين وزير الداخلية والمالية .

١٠٠.٠٠٠ دينار بالنسبة للبلديات التى يصادق على موازينها كل من وزيرى الداخلية والمالية .

٥.٠٠٠ دينار بالنسبة لبقية البلديات ومجالس الولايات .

الفصل ٢ - وزير الداخلية والمالية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذى ينشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية .

تونس فى ٦ نوفمبر ١٩٧٥

امر عدد ٢ لسنة ١٩٧٦

مؤرخ فى ٥ جانفى ١٩٧٦

يتعلق بضبط المبلغ الأقصى للمعلوم الموظف على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية او المهنية او التجارية لفائدة الجماعات المحلية (١)

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد اطلعنا على القانون عدد ٣٩ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ فى ١٤ ماي ١٩٧٥ المتعلق باحداث معلوم على المؤسسة ذات الصبغة الصناعية او المهنية او التجارية لفائدة الجماعات المحلية وخاصة على الفصل ٣ منه ،

وعلى رأى وزيرى الداخلية والمالية ،

اصدرنا امرنا هذا بما يأتى :

الفصل ١ - ضبط ب ٢٠.٠٠٠ د المبلغ الأقصى المستخلص بعنوان المعامم الموظف على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية او المهنية او التجارية المنصوص عليه بالفصل ٣ من القانون المشار اليه اعلاه عدد ٣٩ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ فى ١٤ ماي ١٩٧٥ .

الفصل ٢ - وزير الداخلية والمالية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذى ينشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية .

صدر بقصر قرطاج فى ٥ جانفى ١٩٧٦ .

امر عدد ١١ لسنة ١٩٧٦ (٢)

مؤرخ فى ٧ جانفى ١٩٧٦ يتعلق بضبط

مبلغ المصالح المبرمة من طرف البلديات

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد اطلعنا على القانون عدد ٣٣ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ فى ١٤ ماي ١٩٧٥ المتعلق باصدار القانون الاساس للبلديات وخاصة على الفصل ٤٣ منه .

وعلى القانون عدد ٨١ لسنة ١٩٧٣ المؤرخ فى ٣١ ديسمبر ١٩٧٣ المتعلق باصدار مجلة المحاسبة العمومية .

وعلى رأى وزيرى الداخلية والمالية ،

اصدرنا امرنا هذا بما يأتى :

الفصل ١ - تعرض على مصادقة وزير الداخلية المصالحات المبرمة من طرف البلديات التى يتجاوز مبلغها خمسمائة دينار (٥٠٠)

الفصل ٢ - وزير الداخلية والمالية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذى ينشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية .

تونس فى ٧ جانفى ١٩٧٦ .

امر عدد ٦٦٨ لسنة ١٩٧٦ (٣)

مؤرخ فى ٦ اوت ١٩٧٦ يتعلق بمراقبة

مصاريف مجالس الولايات والبلديات

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد اطلعنا على القانون عدد ٥٤ لسنة ١٩٦٣ المؤرخ فى ٣٠ ديسمبر ١٩٦٣ المتعلق بمجالس الولايات والقوانين وعلى جميع النصوص التى نقحتة او تمتهته .

(١) الرائد الرسمى العدد ١ فى ٢ - ١٩٧٦/١/٦ .

(٢) الرائد الرسمى العدد ٢ فى ١٩٧٦/١/٩ .

(٣) الرائد الرسمى العدد ٥٠ فى ٦ - ١٩٧٦/٨/١٠ .

وعلى القانون عدد ٣٣ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ المتعلق باصدار القانون الاساسي للبلديات ،

وعلى القانون عدد ٣٥ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ المتعلق باصدار القانون الاساسي لميزانية الجماعات العمومية المحلية .

وعلى القانون عدد ٨١ لسنة ١٩٧٣ المؤرخ في ٣١ ديسمبر ١٩٧٣ المتعلق باصدار مجلة المحاسبة العمومية ،

وعلى الامر عدد ٣٦ لسنة ١٩٦٩ المؤرخ في ٢٨ جانفي ١٩٦٩ المتعلق بمراقبة المصاريف العمومية .

وعلى الامر عدد ١١٨ لسنة ١٩٧٠ المؤرخ في ١١ افريل ١٩٧٠ المتعلق بتنظيم مصالح الوزارة الاولى ،

وعلى الامر عدد ٧٥٤ لسنة ١٩٧٤ المؤرخ في ٢٧ جويلية ١٩٧٤ المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية ،

وعلى رأى وزيرى الداخلية والمالية ،

وباقتراح من الوزير الاول ،

وعلى رأى المحكمة الادارية ،

اصدرنا امرنا هذا بما يأتى :

الفصل ١ - تخضع لمراقبة المصاريف

العمومية مصاريف مجالس الولايات ومصاريف البلديات التى توجد بها مراكز الولايات، وكذلك مصاريف البلديات التى يقع ضبطها بقرار من الوزير الاول ،

الفصل ٢ - كلما تعذرت ممارسة مراقبة

المصاريف من طرف موظفى مصلحة مراقبة المصاريف العمومية يقع القيام بها كما يلى :

يقوم بمراقبة مصاريف مجالس الولايات ومصاريف البلديات التى توجد بها مراكز الولايات موظفو وزارة المالية المكلفون بادارة مراكز مراقبة الاداءات الكائنة بمراكز الولايات

اما مراقبة مصاريف البلديات الاخرى فيقع تنظيمها بقرار من الوزير الاول .

يخضع موظفو وزارة المالية عند قيامهم بمراقبة مصاريف الجماعات العمومية المحلية لتسيير مصلحة مراقبة المصاريف العمومية .

الفصل ٣ - يمثل مصلحة مراقب المصاريف

العمومية باللجان الجهوية للصفقات الموظفين المكلفون بمراقبة مصاريف الحسابات العمومية المحلية الكائنة بمراكز الولايات .

الفصل ٤ - الوزير الاول ووزير الداخلية

والمالية مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذى ينشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية

تونس في ٦ اوت ١٩٧٦

معاليهم

امر عدد ٨٢٦ لسنة ١٩٧٦ (١)

مؤرخ في ١٣ سبتمبر ١٩٧٦ يتعلق بمراجعة المعاليم من أجل الموجبات الادارية والمعاليم من أجل منح لزمة الملك العام او اشغاله او الانتفاع به والاتوات من أجل الخدمات العمومية المرخص للجماعات العمومية المحلية فى استغلالها

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد اطلاعا على القانون عدد ٣٣ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ المتعلق باصدار القانون الاساسي للبلديات .

وعلى القانون عدد ٣٥ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ المتعلق بالقانون الاساسي لموازن الجماعات العمومية المحلية وخاصة على الفصل ١١ منه .

وعلى رأى وزيرى الداخلية والمالية ،

وعلى رأى المحكمة الادارية ،

اصدرنا امرنا هذا بما يأتى :

الباب الاول

معاليم من اجل الموجبات الادارية

الفصل ١ - عموميات :

يمكن للجماعات ان تحدث معاليم من اجل الموجبات الادارية على شرط ان تكون تلك الموجبات ماذونا بها بمقتضى قانون او تكون في مقابل القيام بوظائف ضابطة لحفظ الصحة ومراقبة الجولان وحماية السكان وبصفة عامة بكل مأمورية ناطقتها التراتيب الجارى بها العمل بعهددة المجموعة المحلية .

يوظف المعلوم على الموجبات التى لها اتصال بالمصلحة العامة بحساب تعريفات ادنى من التعريفات المنطبقة على الموجبات المتعلقة بمصلحة خاصة .

الفصل ٢ - تسليم قرار بلدى :

عندما تحرر المجموعة المحلية قرارا طبق التراتيب الجارى بها العمل بمناسبة مطلب ذى صبغة خاصة يقدمه أحد الاشخاص يمكن أن يستخلص عند تسليم الوثيقة المذكورة معلوم قار لا يتجاوز مقداره ٣٠٠ مليم .

الفصل ٣ - رخص الذبح للاستهلاك الخاص :

ان رخص الذبح للاستهلاك الخاص التى تمنح فى نطاق احكام الفصل الاول من القانون عدد ٦٤ لسنة ١٩٦٦ المؤرخ فى ٢٦ جويلية ١٩٦٦ الصادر فى جعل ترتيب لذبح حيوانات المجزرة ونقل لحومها واحشائها والاتجار فيها بعد دفع مختلف المعاليم المستخلصة لفائدة المجموعة المحلية والدولية والقيام بالموجبات المقررة بمقتضى الترتيب الخاص للمسلخ يمكن ان يشملها دفع معلوم على كل رأس من الدواب وقع ذبحه وذلك بحساب مقادير متراوحة حسب النوع وفى حدود مبلغ اقصى قدره ٥٠٠ مليم عن الرأس من الدواب كبيرة الحجم و ١٢٠ م عن الرأس من الضان و ١٠ م عن الطير الواحد .

الفصل ٤ - التعريف بالامضاء :

رفعت التعريفية الوجوبية والعامة المعينة بالامر المؤرخ فى ٨ فيفري ١٩٢٨ المنقح بالامر

المؤرخ فى ٣١ مارس ١٩٤٦ الى ٥٠ مليم على كل امضاء وقع التعريف به مع الاحتفاظ بالاستثناءات المقررة بالنص المذكور .

الفصل ٥ - نسخ من حجج وشهادات مختلفة .

نقحت وتمت كما يلي المعاليم المستخلصة من طرف المجموعة بمناسبة تسليم الحجج التالية على الصورة التى وقع تعيينها فى اخر الامر بالفصلين ٥٤ و ٥٥ من الامر المؤرخ فى ٢٥ ماي ١٩٥٠

نسخة من رسم ولادة	١٢٠ مليم
نسخة من رسم وفاة	١٢٠ مليم
نسخة من رسم تبنى	٢٠٠ مليم
نسخة من رسم زواج	١٢٠ مليم
نسخة من رسم نقل حكم	٢٠٠ مليم
بطاقة ولادة	٦٠ مليم
بطاقة وفاة	٦٠ مليم
نظير من الدفتر العائلى	٢٠٠ مليم
موجبات اخرى تتعاق بالحالة المدنية	١٥٠ مليم
شهادة اسكان	٦٠ مليم
شهادة حسن السير	٦٠ مليم
شهادة المقر	٦٠ مليم
شهادة حياة	٦٠ مليم
شهادة اقامة	٦٠ مليم
الشهائد الاخرى	٦٠ مليم

الفصل ٦ - رخص فى تعاطى بعض مهين بالطريق العام ،

يقطع النظر عن معاليم اشغال الملك الدولى أو الوقوف أو البيع بالتجول التى قد تكون واجبة الدفع يمكن للجماعات ان تشترط صدور رخصة خاصة يجوز بمقتضاها تعاطى بعض مهين بدائرتها تتطلب رقابة خاصة او يقع القيام بها عادة بالطريق العام .

ان الرخص المسلمة يجب ان تشملها وثيقة او علامة واضحة كصفائح او اعداد تسليمها المجموعة المحلية ويكون ثمنها داخلا في العلوم المستخلص .

ان رخص المباشرة المسلمة للباعة المتجولين وللباعة الثانويين وللدلالة وللماسحى الاحذية بالطريق العام ولباعة الصحف وللحمالة ولأصحاب المهن الشبيهة بما ذكر من حيث تنقلها وتعاطيها بالطريق العمومي لا يمكن ان تفضى لاستخلاص معلوم قار يتجاوز ستة دنانير سنويا .

ان رخص اقامة البرارك بالاسواق والخاب الخيول الخشبية وبرارك الرماية الخ ... يمكن ان تكون موقوفة على استخلاص معلوم استرخاص لمدة يمكن تعيينها ليوم واحد او اسبوع او شهر في حدود مبلغ اقصى ينطبق على شهر واحد قدره ١٠ دنانير عن كل براكه ويقع حظ هذا المبلغ الاقصى للنصف ويعين عن كل منتفع بالنسبة للرخص التي لا تشمل على منشآت ذات اعتبار مثل الطاقم الميكانيكى او عارض للدواب او القائم بالالعب البهلوانية او السحرية بالطريق العام الخ ...

ان تجديد الرخصة عن مدة لا تقل عن عام ما عدا ما يتعلق بالاستثناءات المنبه عليها اعلاه يمكن ان يفضى لاستخلاص نفس المعاليم المترتبة عن الرخصة الاصلية .

الفصل ٧ - الرخص للحفلات الفنية او الفرجات او المراقص العمومية .

يمكن للجماعات ان توظف معلومات لا يتجاوز اقصاد ١٠ د في اليوم او السهرة على الرخص من قبل الممنوحة لمنظمى الحفلات الفنية والفرجات او المراقص التي يومها العموم بيد انه بالنسبة للرخص الممنوحة من قبل بمناسبة اقامة الحفلات العائلية التي من شأنها تكبير راحة الاجوار يقع حظ المعلوم للنصف .

الفصل ٨ - فتح المقاهى والمحلات الشبيهة بها بعد الساعات القانونية .

ان الترخيص في فتح المقاهى او المحلات الشبيهة بها خارج الساعات المعينة بالترتيب او القانون يمكن ان يكون موقوفا على استخلاص معلوم قدره ١٠٠ م في الساعة ويمكن مضاعفة هذا المعلوم في صورة وجود موسيقى .

الفصل ٩ - الاستماع لحاكي الصدى او الراديو او التلفزة . ان الرخصة الدورية المعطاة لمقهى او محل آخر شبيه به مفتوح للعموم قصد الاستماع لحاكي الصدى او الراديو او التلفزة يمكن ان يصحبها استخلاص معلوم لا يتجاوز ١٠٠ م في اليوم او ٢ د في الشهر .

الفصل ١٠ - رخصة الجولان لسيارة الاجرة وللسيارات المركب عليها تكسيوتر .

يقطع النظر عن معاليم الوقوف فان سيارات الاجرة والسيارات ذات التكسيوتر يمكن ان تكون خاضعة لرخصة جولان مسلمة من طرف المجموعة لا يمكن ان يتجاوز مقدارها دينارا عن كل نوع رخصة في السنة كما يمكن ان تكون هاته العربات خاضعة لمعاليم رقابة واحتساب لا يتجاوز مقدارها دينارا .

يمكن ايضا للمجموعات ان تفرض على المنتفعين بتلك الرخص اتخاذا ومسك بعض وثائق كالتعريفات والدفاتر الخ ... تسلمها لهم الهيئات المذكورة مقابل معلوم يساوى القيمة الحقيقية للشيء المسلم ولمصاريف الطبع .

الباب الثاني

معاليم من اجل منح لزمة ملك الدولة العام او اشغاله او الانتفاع به

الفصل ١١ - عموميات

ان الانتفاع الخاص في صورة استلزام او اشغال او استعمال الملك العمومي الذي يتوقف على رخصة من قبل يمكن ان يفضى لاستخلاص معاليم او اداءات يعين مقدارها حسب اهمية الجزء من ملك العام المنتفع به وكذلك مدة الانتفاع ونوعه .

الفصل ١٢ - معلوم الذبح

كل مجموعة يوجد فيها مسلخ أو منشآت عمومية لذبح الحيوانات المعدة لحومها للاستهلاك والمنظمة بها رقابة صحية على اللحم موافق عليها من طرف سلطة الاشراف يمكن لها ان تستخلص معلوم الذبح المحدث بالأمر المؤرخ في ١٥ جانفي ١٩١٤ والموظف على اللحم المسلم للاستهلاك بالدائرة او المعد للبيع خارج الدائرة المؤما اليها او للتصدير .

ان هذا المعلوم لا يمكن ان يتكرر على لحوم واحدة من المعلوم المشابه له الذي يقع الادلاء بما يثبت انه خاص بمناسبة الذبح بمسلخ آخر بلديا كان او جهويا .

بيد ان المجموعات المتوفرة فيها الشروط المشار اليها بالمادة الاولى يمكن لها ان تفرض عرض اللحوم التي سبق في شأنها استخلاص معلوم ذبح لفائدة هيئة محلية اخرى على مراقبتها الصحية اذا ما وقع ادخالها بدائرتها قصد عرضها للاستهلاك وان تستخلص بهاته المناسبة معلوم مراقبة صحية لا يمكن ان يتجاوز مقداره نصف مقدار معلوم الذبح الجارى به العمل بمكان الاستهلاك .

ان مقدار معلوم الذبح الذي قيد يختلف بالنسبة للحوم المذبوحة بالمسلخ البلدي او الجهوي او اللحوم الواردة من الخارج يجب ان يكون موازيا لاهمية وحسن تنسيق منشآت الذبح الموضوعة تحت طلب المستعملين له ولا يمكن ان يتجاوز الارقام الآتية بحساب الكيلو الصافي مسلخ مسقف به اجهزة للفصل بالماء الجارى ٢٥م مسلخ مسقف بدون ماء جار ٢٠م مسلخ غير مسقف واماكن اخرى ١٠م

ويقع حظ هاته المقادير الفائية للنصف عندما يستخلص المعلوم على الصقط .

يمكن ايضا احداث اداءات اضافية باعتبار التحسينات الواقع ادخالها على المسلخ قصد طبخ الخنازير في الماء المغلى واقامة وحفظ الدواب الحية وتصبير اللحوم وجميع هاته

الخدمات يجب ان تكون دائما اختيارية بالنسبة للمتفعين ويجب ان يحرر مقدار المعاليم حسب مبلغ مصاريف التصرف باعتبار مقدار الاستهلاك والنسبة المئوية التقديرية من اجل المصاريف العامة .

الفصل ١٣ - المعاليم الواجبة على الاسواق

عملا بالأمر المؤرخ في ٢٠ ديسمبر ١٩١٩ يمكن للجماعات ان تحدث وتستخلص معاليم وقوف ووزن وقيس ودلالة وتبئيت (بيع) وايواء ... بالنسبة للبضائع والحيوانات والمواد من ... التي تعرض للبيع بفناء السوق المهيأة لذلك اماكن محددة ومعينة تخصصها المجموعة لاجتماع البائعين والمشتريين وكذلك بالنسبة للمعدات والوسائل المستعملة لاتمام المعاملات بالاماكن المذكورة .

الفصل ١٤ - معلوم عام للوقوف

ان المعلوم العام للوقوف الموظف على الاشياء المعروضة للبيع يجب ان يحرر حسابه بناء على مساحة الملك العمومي الذي تشغله فعلا البضائع المعروضة للبيع وعلى مدة الاشغال .

ويضبط مقداره حسب اهمية المصاريف التي تتكبدها المجموعة للتصرف في السوق ويمكن ان يتغير بسوق واحد حسب نوع الاماكن الموضوعة على ذمة المتفعين بدون ان يتجاوز مبلغا اقصى قدره ٥٠ م عن المتر المربع في اليوم الواحد .

الفصل ١٥ - معاليم الوقوف الخاصة

يمكن احداث معاليم خاصة للوقوف بالنسبة لبعض بضائع او منتجات او مواد عندما بشر تطبيق المعلوم العام صعوبات تطبيقية او انه يقضى لتوظيف معاليم مشطة او لا تتناسب مع مصاريف التصرف في السوق سواء بسبب العادات المحلية فيما يخص التطريف والعرض او بسبب تراكم البضائع ذات القيمة الطفيفة او بالعكس بسبب ارتفاع قيمة بضائع اخرى في حجم ضئيل او من اجل المصاريف الخاصة بالتنظيف والتصبير والقيام بالشؤون التي

تستدعيها بعض مواد ويمكن تعيين التعريفات اليومية لتلك المعاليم اما بحساب القطعة او بحساب المساحة الواقع اشغالها او الوحدة المستعملة او الحمولة او طريقة النقل او الظرف او الوزن وبالنسبة للدواب يمكن ان تكون التعريفات متفاوتة بحسب النوع والسن والقامة والجودة الخ .

ان معاليم الوقوف الخاصة الموظفة على المنتجات المشار اليها بالجدول التالي يجب ان تكون معينة في حدود المقادير الفأبة الآتية :

نوع المنتج الموظف عليه الأداء	اسلوب توظيف الأداء	المقدار	وما ينبني عليه	ملاحظات
الدواب ذات الحجم الكبير	عن كل راس	٢٥٠ م	يقع حظ الثلث من هذا المقدار	
الضان	—	١٠٠ م	الأقصى فيما يتعلق بالحيوانات	
المنتجات العادية الواردة من تربية الدواجن	—	٢٠ م	اليافعة .	
الدواجن ذات الحجم الكبير	—	٥٠ م		
البيض	عن الواحدة	١ م	كالاوز والديك الهندي وغيرهما	
السّمك	عن الكيلو	٢٠ م	[يمكن جمع البيض في ٤ او ١٢ او ١٠٠]	
زيتون طرى	١٠٠ كيلو	٢٠ م	تنطبق التعريفة القصوى على النوع الرفيع	
فحم	[١٠٠ كيلو صبة او في أكياس	٤٠ م		
حطب قتاد - عشب	حمولة دابة	٤٠ م		
خضر	الكيلو	١ م		
غلال	—	٢ م		
حبوب وبقول وبقول جافة	٥٠ كيلو	٤٠ م		
جلود	عن كل جلد	٨٠ م		
جزء	عن كل جزء	٤٠ م		
نشاف	صبة بحساب			
وبر العنز	المتر المربع	٨٠ م		
السوائل	الكيلو	٤٠ م		
	عن اللبيرة	٥٠ م	[سائل او منتجات تشابهها مثل العسل او الزبدة وغيرهما]	

الفصل ١٦ - يمكن للمجموعات داخل أسواق الجملة وبعنوان المعلوم العام للوقوف استخلاص معلوم على قيمة البيع يقع ضبطه حسب نوع البضاعة

(١) خضر وغلال ومنتجاته واردة من تربية الدواجن ومن الصيد البرى

يمكن للمجموعات استخلاص معلوم قدره ٢ في المائة من المحصول الجملى للبيع بالنسبة للخضر والغلال والدقلة والدواجن والبيض ومنتجات أخرى فلاحية

(ب) منتجات البحر

يمكن للمجموعات استخلاص ٢ في المائة من محصول البيع بالنسبة للأسماك بأنواعها ومنتجات البحر الأخرى المعدة سواء للاستهلاك أو للتحويل أو للتصدير

الفيت احكام الأمر المؤرخ ٧ ماي ١٩٢٧ المتضمن الترخيص لبلدية تونس في استخلاص معلوم الوقوف بالنسبة للسّمك .

الفصل ١٧ - ان الأداء على الوقوف يطبق دون غيره في صورة عدم وجود أداء خاص موظف على بضاعة معينة بصريح العبارة في التعريف

الفصل ١٨ - الاداء على الدلالة

علاوة عن اداءات الوقوف يمكن للجماعات ان تستخلص الاداء على الدلالة المحدث بالفصل ٥ من الامر المؤرخ في ٢٠ ديسمبر ١٩١٩ والمنقح بالأمر المؤرخ في ١٣ أوت ١٩٢١. ويطبق هذا الاداء على جميع المعاملات التي تفضي لبيوعات بالاشهار في الأسواق والأماكن المشابهة لها حتى ولو تمت تلك البيوعات بدون مشاركة دلال يؤجر من طرف المجموعة ويطبق هذا الاداء بمقدار ٢ في المائة من ثمن البتة فيما يتعلق بالزائدات التي يعقبها بيع

ويجوز للجماعات ان تقرر وجوب البيع بالدلالة بالنسبة لبعض المنتجات أو كاملها في أسواق الجملة أو في الأسواق الأصلية

الفصل ١٩ - الاداء على الوزن والكيل

ان معلوم الوزن والكيل المنظم بمقتضى القانون عدد ٤١ لسنة ١٩٧١ المؤرخ في ٢٨ جويلية ١٩٧١ لا يمكن توظيفه الا بالنسبة للمجموعات المرخص لها في ذلك بمقتضى أمر على انه لا يمكن استخلاصه الا اذا وضعت المجموعة تحت طلب رواد السوق سواء فيها نفسها أو في الأماكن التابعة لها وسائل صالحة للوزن والكيل بصورة فعلية ويجب أن يبقى استعمال تلك الوسائل اختياريا

عندما تقع عملية الوزن بطلب من البائع أو المشتري فان تلك العملية تفضي لاستخلاص اداء وزن يضبط مقداره بصفة موحدة بحساب

القنطار المتركي بدون تجزئة وذلك في حدود مبلغ غائي قدره ٦٠ م عن القنطار الواحد والوزنة الواحدة كما يفضي لاستخلاص أداء كيل يضبط مقداره بحساب الهكتوليترو بدون تجزئة بمبلغ غائي قدره ٦٠ م بحساب الهكتوليترو والعملية الواحدة . هذا ويمكن تعيين تعريف مغايرة لذلك بالنسبة لكيل الزيت وذلك في حدود مبلغ غائي قدره ١٠٠ م بحساب الهكتوليترو ويجب أن تقرر هذه التعريف تجزئة الاداء بدون أن ينجر عن تلك التجزئة استخلاص دون ما هو موظف على العشرين ليتر

الفصل ٢٠ - معلوم البيع بالتجول داخل

السوق

ان البيع بالتجول المرخص فيه على اليد أو على ظهر دابة لبضائع معروضة داخل السوق يمكن ان يفضي لاستخلاص المعلوم غير معلوم البيع بالتجول بالطريق العام ويمكن ان يجمع معه بالنسبة لبائع واحد وهذا المعلوم الذي يختلف حسب أهمية وسيلة النقل لا يمكن ان يتجاوز ١٠٠ م عن البائع الواحد وفي اليوم اما معلوم الوقوف بذاته فانه يكون واجب الدفع مرة واحدة عندما يستعمل البائع عربة جر أو ذات محرك ولو انه يرخص له في اشغال أماكن متوالية

الفصل ٢١ - معالم الايواء أو الحراسة

عندما تكن المجموعة رواد السوق من الوسائل الصالحة لايواء أو ايداع بضائعهم ودوابهم المعدة للبيع ومعداتهم وذلك في غير ساعات الفتح للعموم أو تسمح لهم بتوقيف دوابهم وعرباتهم المستعملة لنقل الأشخاص أو البضائع بأماكن مخصصة لذلك داخل السوق أو على مقربة منه ، يمكن استخلاص معالم ايواء أو حراسة أو وقوف داخل السوق

وهاته المعالم المعبر عنها بحساب الميتر المربع أو بالوحدة لا يمكن أن تتجاوز في اليوم الواحد أو جزء منه ٤٠ م عن الميتر المربع الواقع اشغاله أو ٨٠ م عن العربة المجرورة باليد أو الدابة في حالة وقوف أو ١٢٠ م عن العربة التي تجرها الدواب ٢٠٠ م عن العربة

ذاته المحرك الميكانيكى داخل في ذلك العربة التى من خلفها لكن يمكن تطبيق مقادير أرفع من ذلك تتوافق مع مصاريف التصرف والاستهلاك داخله في ذلك نسبة مئوية تقديرية من أجل المصاريف العامة عندما تكون هناك منشآت مهياة بصفة خاصة لحفظ المواد مثل الثلجات أو غرف التبريد على أن يبقى استعمال الأماكن والمنشآت المشار لها أعلاه اختياريا لرواد السوق

الفصل ٢٢ - أن المعلوم على رقم معاملات الهباطة ومزودى سوق الجملة المحدث بمقتضى الأمر المؤرخ في ٢٣ أفريل ١٩٤٥ المنقح بالأمر المؤرخ في ١٧ أكتوبر ١٩٤٦ لفائدة بلدية تونس في حدود واحد في المائة يحسب على كافة الجماعات العمومية المحلية

الفصل ٢٣ - المعلوم من أجل الاشغال الوقتى للطريق العمومى وفق أحكام الأمر المؤرخ في ١٥ جانفى ١٩١٤ فان الاشغال الوقتى للطريق العمومى المرخص فيه بصورة قانونية قصد مباشرة تجارة أو صناعة يمكن أن يفضى لاستخلاص معالم تتناسب من المساحة الواقع اشغالها ومدة الاشغال وذلك عند اعطاء الرخصة من قبل أو في بدلية كل مدة تنطبق عليها تلك الرخصة

يمكن أن يضاف للمعلوم المحدث وللمبلغ الأقصى المذكور آنفا للقطع الواقع اشغالها ويمكن حينئذ أن تختلف تلك المعالم حسب مكان القطع وصلوحيتها لما أعدت له مع الاحتفاظ باحداث تعريفات مخالفة فيما يخص اشغال الطريق العمومى خلال يوم أو أسبوع أو شهر أو ثلاثة أشهر أو سنة فان المعالم المستخلصة بمناسبة اشغال الطريق العمومى بصورة مؤقتة بواسطة موائد المقاهى أو المطاعم أو النصب أو المنشآت المنتقلة أصالة والقبالة للتحويل في الحال التى للتجار وأرباب الصناعات لا يمكن أن تتجاوز عن المتر المربع ٥٠ م في اليوم ودينار في الشهر مع الاحتفاظ بالاستثناءات الآتية :

ويجب أن تعتبر في مقادير المعالم المذكورة القيمة الكرائية زيادة قدرها ٥٠ في المائة اذا كانت رخصة اشغال الطريق العمومى تنطبق

على ضواحي الأسواق العمومية بمنطقة تبعد على أكثر تقدير ثلاثين مترا عن محيط الأسواق المذكورة

يمكن منح رخص استثنائية لاشغال الطريق العمومى محدودة ليوم أو لبضعة أيام بمناسبة الأعياد الدينية والاحتفالات العمومية : على أنه لا يمكن أن تتجاوز المعالم الخاصة المستخلصة على اشغال الطريق العمومى المشار اليه ٣٠٠ م عن المتر المربع وفي اليوم الواحد كما أنه لا يمكن أن تتجاوز تعريفه الرخص المتعلقة باشغال الطريق العمومى مؤقتا بالأماكن الخاصة لهذا الغرض والمخولة لمنظمى الألعاب الدورية وبرارك الفرجات ومعارض الدواب مبلغا أقصاه ٢٠ م عن المتر المربع وفي اليوم الواحد

الفصل ٢٤ - رخص البيع بالتجول

يمكن أن تستخلص عن رخص البيع بالتجول وبيع البضائع من كل نوع بالطريق العمومى عملا بأحكام الأمر المؤرخ في ١٥ جانفى ١٩١٤ معالم واجب دفعها مسبقا عن كل رخصة وفي اليوم الواحد أو عن كل اشتراك

ويجب أن تحرر تعريفه هاته المعالم مع مراعاة الوسائل المستعملة لنقل وعرض البضائع المقدمة للبيع بالطريق العمومى في حدود مبلغ أقصاه ٦٠ م في اليوم عن كل بايع متجول مرخص له فيما يخص الباعة المتجولين بواسطة الطبق أو السلة أو البضاعة المسوكة باليد وفي حدود مبلغ أقصاه ١٠٠ م بالنسبة للباعة المتجولين بواسطة برويقة أو أداء حمل ذات عجلتين أو مائدة أو عربة تجر باليد أو على ظهر دابة وفي حدود مبلغ أقصاه ٢٠٠ م بالنسبة للباعة المتجولين بواسطة عربة تجرها الدواب أو عربة ذات محرك ولا يمكن أن يتجاوز المعلوم المستخلص عن مدة الشهر عشرين مرة مقدار التعريف اليومية

لا يمكن الجمع بين الأداء على البيع بالتجول والأداء الموظف على اشغال الطريق العمومي مؤقتا بالنسبة لانتصاب واحد .

يمكن لرخصة البيع بالتجول أن تحجر بعض مناطق أو تحدث تعريفات مختلفة تطبق على مناطق محدودة على أن لا تتجاوز المبالغ الفائية المنصوص عليها أعلاه كما أنه لا يمكن أن يراعى نوع البضائع المباعة إلا بصورة استثنائية في تحرير التعريفات إذا كان الأمر يتعلق ببضائع ينجرعنها عطل للطريق وذاته قيمة ضئيلة

الفصل ٢٥ - معلوم وقوف العربات بالطريق العمومي

يمكن للجماعات على شرط أن تعين الأماكن المخصصة لوقوف العربات المدة للنقل العمومي للأشخاص أو البضائع أو تحدث معالم على وقوف هاته العربات بالأماكن المذكورة بدون أن يتجاوز مقدارها الذي يختلف حسب الأماكن والعربات ٧٠ م في اليوم وعن كل عربة مع إمكانية تجزئة المبلغ بحساب نصف اليوم وقبول الاشتراك الشهري أو السنوي وفي هاتين الصورتين الأخيرتين لا يمكن أن تتجاوز المعالم الشهرية أو السنوية حسب الترتيب في الذكر عشرين مرة ومائتي مرة المقدار اليومي

فيمكن للجماعات أن تحدث معلوما على وقوف العربات غير المنصوص عليها آنفا بأماكن تهيئها لذلك بدون أن يتجاوز مقداره ٧٠ م في اليوم و ٣٠ م عن جزء اليوم .

غير أن تعيين واختيار هاته الأماكن المخصصة لا يمكن في أية صورة من الصور أن يترتب عليهما اعتداء على ما للمجاورين من حقوق مرعية في استعمال الطريق العمومي

الفصل ٢٦ - معالم الطرقات

يرخص للجماعات في أن تستخلص معالم الطرقات مع الجمع بينها بمناسبة الرخص التي تسلمها في استعمال أو اشغال الطريق العمومي بصورة مستمرة أو قارة وأن تنقح اقرار أساس الأداء وصيغته سواء كان الأمر يتعلق بأرضية الطريق العمومي المذكور أو بما تحت الأرض أو بما فوقها

يتوقف استخلاص هاته المعالم على سبق تحرير قانون للطرق يبين به حقوق وواجبات المنتفعين بالرخص المذكورة وكذلك اقرار أساس المعالم وتعريفاتها المتعلقة بالرخص المطلوبة .

يمكن أن تعين معالم الطرقات حسب مقادير متفاوتة تبعا للمناطق الشاملة لها دائرة مجموعة واحدة كما يمكن أن تحدث في آن واحد بعنوان الرخصة الواحدة معالم الانتصاب الأول ومعالم دورية غير أنه لا يمكن إلا احداث معلوم واحد عن الانتصاب الأول بالنسبة لرخص الاشغال والانتصابات التي لا يجب أن تكون بارزة أو التي يكون بروزها بالطريق العمومي لا يكاد يذكر .

توظف معالم الانتصاب الأول بصورة عامة على كامل مدة الأشياء الموظف عليها الأداء ولا يمكن ضبطها بصورة استثنائية لمدة معينة قابلة للتجديد رأسا إذا كانت الأشياء المتعلقة بها ذات مدة محدودة من حيث نوعها أو من الممكن انتهاءها في أي وقت من الأوقات بمحض إرادة المرخص له .

وليس للجماعات أن تحدث من الأداءات والمعالم إلا ما هو مدرج ومبين بالقائمة النموذجية لمعالم الطرقات الجاري بها العمل الآن . كل تنقيح لهاته القائمة يجب أن ترخص فيه الإدارة المركزية للإشراف بعد أخذ رأي وزير التجهيز بالموافقة .

لا يمكن أن تتجاوز المعالم المستخلصة في كل صنف من التوظيف المقادير الفائية الأساسية المعينة فيما يلي والتي يقع ابتداء منها تعيين المقادير الفائية غير المضبوطة مع مراعاة النسب الموجودة الآن بين مختلف المقادير بالمجموعة التي يهمها الأمر والا فالموجودة ببلدية الحاضرة .

تنطبق المقادير الفائية المبينة فيما يلي على أرفع المعالم المقابلة للمعالم المستخلصة من طرف بلدية الحاضرة بمنطقتها المركزية وتنحط المقادير الفائية المذكورة إلى الثلثين (٢/٣) ببلدية صفاقس وبلدية سوسة وبلدية بنزرت وبلدية منزل بورقيبة وبلديات احواز تونس الكائنة بمنطقة تمتد على بعد عشرين كيلومترا وإلى النصف بالجماعات الأخرى .

الفصل ٢٧ - المعاليم الدورية من أجل رخص

الطرق .

(١) اشغال فوق الأرض

١ - اشغال جديدة وقتية

١ - محيط حظيرة ابلان شغل

٢٠٠ م في الثلاثة اشهر وعن المتر المربع

من مساحة اشغلت بالطريق العمومي .

٢ - وضع معدات بصورة مؤقتة

٣٠٠ م في الشهر غير قابلة للتقسيم عن

المتر المربع من مساحة اشغلت بالطريق العمومي

٢ - اشغال تتعلق بتغيير البناءات الموجودة

١ - رير البناء (غير الاسرة المتنقلة

والاسرة المنصوبة داخل حاجز وقتي)

١٠٠ م في الثلاثة اشهر وعن المتر الخطي

٢ - اعمدة تبهيت الجدران

٨٠٠ م بعنوان معلوم قار في الثلاثة اشهر

(ب) اشغال تحت الطريق العمومي

خندق في الطريق العمومي :

١٠٠ م في اليوم وعن المتر الخطي

يمكن ان تتغير التعريف بحسب مكان الاشغال

والعطل الحاصل للمتفعين بالطريق العمومي

اشغال تحت الأرض من أي نوع كانت :

٢٠٠ م في السنة وعن المتر المربع

(ت) العلامات

١ - العلامات من كل نوع المبينة بالقائمة

النموذجية (باستثناء علامات الاشهار او

العلامات المضيفة) . الموضوع بغير المحل الذي

يتعاطى به صاحب الرخصة تجارته او صناعته
او مهنته .

٤٠٠ م في الثلاثة اشهر وعن المتر
المربع . العلامات او شبهها سواء كانت العلامات
الموضوعة بالمحل المبين اعلاه او على اشغال
ملاصقة له او كانت موضوعة في جهة اخرى
يمكن ان يترتب عليها اذا كانت نتوء بالطريق
العمومي اداء غائي قدره :

٣٥٠ م عن المتر الخطي في السنة

٢ - يمكن ان توظف المعاليم السنوية الغائية
الآتية على ما هو مبين فيما يلي :

٨٠٠ م عن المتر المربع العلامات المنزلة
في الارصفة

١ - دينار بحساب الوحدة : الواجهات
الزجاجية

٢ - دينار عن المتر المربع : الطارقات القارة
على الواجهة

٢٠٠ م عن المتر المربع : الخيام والارضية
الكثيفة (الباشات)

وهذه المعاليم ليست متصلة بالاتاوات
السنوية التي يمكن توظيفها على المعروضات التي
يمكن نقلها مثل :

الساعات والاطارات والقفصات خشبية
كانت او حديدية والمجموعات الزجاجية البارزة
جميعها على الطريق العام كما يوظف هذا الاداء
على الخيام والباشات وذلك في حدود اداء قار
اقصاه ١٥٠ مليما عن الوحدة

٣ - العلامات المضيفة وتوابعها كالمصابيح
او الاكر المضيفة التي تحمل كتابة التعريف
الغائية على المتر المربع وفي العام

	الاضواء القارة (١)	
	اشعاع قار	اشعاع أو علامة مضيفة قابلة للتغيير
١ - يمكن ترفيع التعريف بعشرين في المائة بالنسبة للافتات المضاء بنور غير مسترسل	١٨٤٠٠ ر	٢٠٠٠ ر
	٢٨٠٠ ر	٢٠٠ ر

اللافتات المسندة على واجهة المحل الذي
يشغله صاحب الرخصة والمعدة للتعريف
بعنوانه - الاجتماعى أو بمهنته أو بما
يبيعه من المنتجات
اللافتات المسندة على واجهة محل
مخالف لما هو مبين اعلاه والمعدة للتعريف
باشياء غير المنصوص عليها علاه

يمكن ان يوظف على العلامات المضيئة أداء
موجب على ان يكون الحد الفسائي لهذا الاداء
٣٤٠٠ د في الميتر المربع وفي السنة واما فيما
يخص المصابيح واللافتات المضيئة اذا ما كانت
ناثئة على الطريق العام فانها تكون خاضعة الى
اداء سنوى في حدود مقدار اقصاه ٢٧٠ م عن
الوحدة حتى ولو لم تكن تحمل أية كتابة .

البنائيات أو المنشآت	اساس التوظيف	المعلوم السنوى	ملاحظات
البنائيات المتألف منها شبائيك خراجة الميتر الخطي	الميتر المربع	٢٧٠ م	١٠ - تضاعف هذه التعريفية
شرفة لا يفوت نتوءها ٥٠ سم		٧٠ م	بالنسبة للشرفات التي يكون نتوءها
الدرايز		٧٠ م	فوق ٥٠ سم
الاستار الخارجية أو المظلات التي	الميتر المربع	٧٠ م	تضاعف هذه التعريفية بالنسبة
بها نتوء دون ٨٠ سم	النصب	١٦٠ م	للاستار أو المظلات - التي يكون
الانصباب			نتوءها فوق ٨٠ سم
الحروف المركبة على الشرفات وغيرها			
من المباني البارزة والمستعملة			
بصفة علامات	الجرف	٥٠ م	

الفصل ٢٨ - معلوم موحد الانتصاب الاول
في خصوص المنطبقة بتونس قد عينت لتكون
اساسا لجميع الجماعات حسب بمقتضى الفصل
٢٦ اعلاه وتدرج التعريفات فان المقادير الغائية

الاشغال أو المنشآت	اساس التوظيف	التعريفية	ملاحظات
كل رخصة لبناءات جديدة (١)	اداء قار	٥٠٠٠ د	١ - هذا المعلوم يمكن ترفيعه
بناء عمارة على خط مستقيم	الميتر الخطي	١٦٠ م	تدرجيا حسب المساحة المخدمة
ترميم أو تلييق أو ضم البناء لبعضه	الميتر المربع	٢٠ م	وبجمع مساحات كل سقف وذلك في
بعضا	على كل فتحة		حدود ١٠٠ م عن الميتر المربع .
فتحة وقع ترميمها أو توسيعها	تزيد على الميترين		
نقطة ارتكاز بالطابق السفلي	بالطابق السفلي	١٠٠٠ د	٢ - بالنسبة للنتوء الذي يفوق
الجهة الناثئة في البناية والتي هي	عن الوحدة	٦٠٠ م	٥ سم
جزء لا يتجزأ منها والمقامة على			٣ - بالنسبة للعلامات المدرجة
اساطين ومثبتة في الأرض بعمد	الميتر الخطي	٢٢٠ م	بالقائمة النموذجية والمسندة الى
عتبة باب أو عماد بوجه دكان (٢)	الميتر الخطي	٣٠٠ م	واجهة محل يتعاطى فيه صاحب
الاعمدة والاساطين الموجودة بالداخل	الوحدة	٦٠٠ م	الرخصة تجارته أو صناعته أو مهنته
الرئيسية	الميتر الخطي		أو الى منشآت أخرى متصلة به .
بناية بها شبائيك خراجة	يحبس في كل		
	طابق	٨٠٠٠ د	
شرفة كبيرة	الميتر الخطي	٢٠٠٠ د	
واجهة دكان داخل فيها الدربوز	الميتر الخطي	٦٠٠ م	
الانصباب	النصب	٥٣٠ م	
العلامات (٣)	الميتر المربع	٥٣٠ م	
المصابيح .	الوحدة	٤٨٠ م	

الفصل ٢٩ - رخص لاستعمال آلات لتوزيع البنزين والبتروول والزيوت الخ . .

تفصى هذه الاجهزة بقطع النظر عن معاليم الطرقات الاعتيادية المترتبة على العلامات القارة أو المضينة الموضوعة على الآلات أو على واجهات العقارات وعن السعر لمتفق عليه بتمام الحرية مع المجموعة المانحة للرخصة عن خلاص معاليم ترخيص لا يمكن أن تتجاوز ما يلى وذلك مع الاحتفاظ بالتحويلات التى سبق تقديرها حسب صنف كل مجموعة :

بوضع جهاز مثبت بالارض

٢١٠٠٠ د لحساب الآلة ونفى السنة

- تنصيب جهاز تحت الارض متصل بنفسى الآلات

٣٧٥٠ د عن المتر المربع أو كسوره سنويا مع زيادة اداء قار يستخلص عن كرة واحدة ويكون حده الغائى ٣٧٥ م

- وضع جهاز لآلة منتقلة بها جعاب متحركة صالحة للتوزيع ٢١٠٠٠ د عن الآلة الواحدة وفى العام .

الفصل ٣٠ - اشغال الملك العمومى البحرى
وفق احكام الامر المؤرخ فى ٢٦ مارس ١٩١٤ يمكن للجماعات ان تستخلص لفائدتها معلوما سنويا على اشغال الملك العمومى البحرى اذا كان ذلك الاشغال مرخصا فيه بالمناطق المتاخمة لدوائر المجموعات وهذا المعلوم الذى يمكن ان يكون متغيرا بحسب المناطق يحزر حسابيه على نسبة المساحة التى تشغلها كل حجرة استعمال أو انتصاب موظف عليه المعلوم كمن يمكن توظيف معلوم قار تقديرى غير قابل للتجزئة على الاماكن المشغولة التى لا تتجاوز مساحة معينة .
ان هاته المعاليم لا يمكن ان تتجاوز ١٢٠٠ عن المتر المربع ما لم يقع تطبيق مقدار استخلاص ادنى فى حدود ٢٠٠ د عن الاربعة امتار مربعة فما دون .

الفصل ٣١ - منح تربيات بالمقابر ومعاليم ثانوية . ان اسعار منح التربيات بالمقابر التى بتولى المجموعات القيام بشؤونها وحراسيتها يجب أن تكون على نسبة مساحة الارض المشغولة وحسب مدة المنح وهاته المدة لا يمكن ان تكون دون اعوام ١٥ ويمكن ان تكون مؤبدة ويخول منح لتربة الحق للمنتفع بذلك فى بناء القبر أو النصب

الذى يريد على شرط ان يمثل لتراتب المقبرة ويكون ذلك عند الاقتضاء مقابل دفع مجرد معلوم قار بعنوان رخصة بناء لكن كل تجاوز مرخص فيه للمساحة الممنوحة سواء من حيث العمق أو خارجها يمكن ان يفصى لدفع معاليم تكميلية .

ان السعر الادنى لمنح التربة اى ميتران مربعان عن اعوام ١٥ لا يمكن ان يتجاوز ١٠٠٠ د

ويجب ان تحرر اسعار منح التربيات بصورة مؤبدة فى حدود المقادير الغائية الآتية

١٥٠٠٠ د عن المتر المربع بالنسبة لمنح التربيات التى بها ٣ ميترات مربعة فى الاكثر

٨٠٠٠ د عن المتر المربع بالنسبة لمنح التربيات التى لا تتجاوز ٦ م

١٠٠٠٠ د عن المتر المربع بالنسبة لمنح التربيات التى تتجاوز ٦ م

ويمكن تعيين مقادير مختلفة بحسب المقابر والاماكن .

ان عمليتى الدفن واخراج الجثث من القبور يجب ان تفصى لتسليم رخص خاصة مقابل دفع معاليم قارة لا يمكن ان تتجاوز دينارا ويمكن ان تحرر المجموعة زيادة على ذلك قائمة فى مصاريف اليد العاملة ومختلف المواد عندما تقوم بنفسها بحفر القبور بيد ان الالتجاء لاستعمال تلك اليد العاملة وتلكم المواد يجب أن يبقى اختياريا بالنسبة لصاحب الرخصة الذى يجب عليه ان يمثل لتراتب المقبرة .

يمكن للمجموعة أن تفرض كراء سياراة لحمل الجثث تتولى تسليمها هى اذا كانت العادات تسمح بذلك ويجب ان تشتمل تعريفات الكراء على رتبة سفلى لا يمكن ان يتجاوز ثمنها دينارا بالنسبة للنقل الواحد .

هذا ويجب دائما أن تتضمن التعريفات اماكن اعفاء الفقراء من معاليم الدفن ونقل الجثث .

ان استعمال المحل الوقتى لايواء الجثث ان وجد يمكن تحرير تعريفة له حسب مقدار تدريجى شهرى أو يومى لا يمكن ان يتجاوز ٢٠٠ د فى الشهر بالنسبة للشهر الاول و ٢٠٠ د ابتداء من الشهر الثانى .

الباب الثالث

اتاوات عن خدمات عمومية مقابل دفع اجر

الفصل ٣٢ - عموميات

أن قيمة الاشغال التي تقوم بها مجموعة والخدمات التي تتولى انجازها لفائدة افراد الناس أو لفائدة طائفة ممن لنظرها يجب ترجيعها من طرف المتفعين الذين لا يمكن مطالبتهم الا بالثمن الحقيقي المتكلفة به الاشغال والخدمات واللوازم مضاف له على أكثر تقدير عشرة في المائة لتسديد مختلف مصاريف العامة .

الا انه يمكن اتخاذ تعريفات تقديرية للترجيع أو لمجرد المشاركة وذلك اذا كان ثمن تدخل المجموعة لا يمكن تعيينه بصفة مضبوطة أو اذا كانت مصلحة المتفعين الخاصة متجاوبة مع الخدمة العمومية المنوطة بعهدة المجموعة .

ولا يمكن بحال من الاحوال المطالبة باتاواة من هذا القبيل بدون مقابل ثابت وقد يكون هذا المقابل عاجلا أو آجلا . والالتجاء الى خدمات المجموعة يبقى اختياريا في جميع الصور التي لم تصدر فيها احكام ترتيبية صريحة تصيره اجباريا .

الفصل ٣٣ - القيام بقنوات الخنادق

يرخص للجماعات تطبيقا لوظائفها العامة فيما يتعلق بالطرق استخلاص معلوم سنوي تقديري من أجل القيام بشؤون قنوات الخنادق الخاصة التي تتولى امرها ويمكن تدريج المعلوم المذكور سواء كان العقار الموصول بقنوات الخنادق يشمل فرعا واحدا أو عدة فروع وسواء كان الامر يتعلق بمحل معد للسكنى أو بمؤسسة صناعية من نوع معين .

عين المقدار الاقصى للاداء ٣ر٠٠٠ د عن كل سنة بالنسبة لفرع واحد أو للفرع الأول و ١٥٠٠ د عن كل سنة وعن كل فرع بالنسبة للفروع المتعددة أو بالنسبة للفروع الاخرى غير الفرع الاول .

الفصل ٣٤ - المشاركة في مصاريف الوقاية

عملا بالفصل ٤٢ من أمر ٣٠ افريل ١٩٤٢ فان الجماعات الموجودة بها فعلا مراقبة صحية على تعاطي الخنى تتولى تعيين تعريف المعلوم الصحي المعبر عنه « بالمعلوم على عيادة المومسات » والواجب دفعه بعنوان مشاركة في المصاريف من طرف كل مومسة خاضعة للرقابة الصحية .

وفي مقابل المعلوم المشار اليه تقوم المجموعة مجانا بالعيادات الدورية والفحوص الدموية وغيرها ومعالجات المومسات والقيام بشؤونهن ودفع مصاريف استشفائهن حسب الشروط المقررة في نظام مقاومة الامراض التناسلية .

ويجب ان تعتبر ضمن التعريفات متوسط المصاريف الحقيقية وحدها التي تنجر للمجموعة من جراء رقابة تعاطي الخنى ولا يمكن ان يتجاوز مقدار المصاريف المذكورة ٤٠٠ م عن كل امرأة وعن العيادة الواحدة بالمستوصف . ويمكن ان تقرر تعريف متغايرة بالنسبة للنسوة المنفردات والنسوة العائشات في ديار الخنى اللاتي يرفع المقدار الاقصى بالنسبة لهن ل ٧٠٠ م ويمكن احداث زيادة ٥٠ في المائة فيما يخص العيادات بالمنزل أو بمحل الطبيب .

وينبغي استخلاص الاداء وجوبا قبل كل عيادة وفيما يتعلق بديار الخنى فان الاداء يكون محمولا على أصحابها .

وعلاوة على ذلك فان الجماعات يمكن لها احداث معلوم بعنوان مشاركة ديار الخنى في مصاريف الوقاية ، وهذا الاداء يوظف على أرباب دور الخنى وأرباب دور الفجور التي من الصنف الثاني على الصورة التي عينت بمقتضاها بالفصل ٢٥ من الامر المشار اليه المؤرخ في ٣٠ افريل ١٩٤٢ وكذلك على المالكين أو الوكلاء أو المتسوغين الاصليين أو الحائزين لعقارات كائنة بالحى المخصص للمومسات والذين يسلمون على وجه التسويغ حجات المومسات منفردات وذلك في حدود ٨ر٠٠٠ د في السنة وعن كل امرأة بالنسبة لأرباب دور الخنى و ٤ر٠٠٠ د بالنسبة لغيرهم من المطلوبين .

الفصل ٣٥ - مداخيل الاقامة بمستودع اللقطات

ان احداث مستودع للقطات ينبغي أن يسن في شأنه ترتيب خاص تبين فيه على الاخص المدة القصوى لايواء الحيوانات أو الامتعة ووجبة علف الدواب وتعريفات الحراسة .

يجب أن تضبط هذه التعريفات مع مراعاة مصاريف انشاء وتنظيم مستودع للقطات وتراكم الامتعة أو الدواب والمصاريف عن حراسيتها والاحتفاظ بها وبالاخص على الدواب وتحرر تلك التعريفات بحساب الرأس أو المتاع على كل يوم اقامة بالمستودع كما يمكن أن تجزأ التعريفة بحساب نصف اليوم أو بحساب مقدار جملي لمدة الاقامة على نحو ما هو محدود بالترتيب .

ويمكن اصدار تعريفية على حدة تتعلق بتأجير الحماله أو الاشخاص المكلفين بنقل البضائع ويقود الدواب ولا تطبق تلك التعريفية الا اذا حصل تدخل واقعى مقابلها .

ان التعريفات اليومية للاتاوات لا يمكن أن تتجاوز الغائبة الاتى بيانها :

الدواب ذات الحجم الكبير	٢٠٠٠ د
العربات التى تجرها الدواب	١٦٠٠ د
سيارة كبيرة من نوع الكميون	٨٠٠ د
سيارة سياحة	٢٤٠٠ د
دراجة أو شىء يجوز مساحة كبيرة	٣٠٠ د
متاع ذو حجم متوسط	١٨٠ م

الفصل ٩٦ - المعلوم الاضافى على سعر التيار الكهربائى يرخص للجماعات التى تساهم فى المصاريف المتعلقة بأشغال تقييم الكهرباء فى أن تستخلص لفائدها زيادات على سعر التيار الكهربائى المباع للمستهلكين داخل المنطقة وذلك للتخفيف من المصاريف المذكورة .

حددت هاته الزيادة بمليمين (٢ م) عن كل كيلوات فى الساعة .

الفصل ٣٧ - اداءات مختلفة .

١ - يرخص لبلدية تطاوين فى أن تتماذى على استخلاص الاداء المحدث لفائدها بمقتضى الامر المؤرخ فى ٢٧ افريل ١٩٢١ والمعين الان مقداره باثنين فى المائة من ثمن البيع على بيوعات الحيوانات الواقعة داخل المنطقة البلدية فى مقابل تسجيلها بالمكتب البلدى وتسليم شهادة فيها .

على أن احداث معلوم شبيه بذلك فى مجموعات أخرى يتوقف على توفر نفس الشروط المذكورة وبالأخص على فقدان وسيلة أخرى لامدادالمستهلكين والبائعين بحجج الاثبات فيما يخص صفقات الدواب .

٢ - يمكن لبلديات الجريد أن تستمع على استخلاص أو احداث معلوم التعرف على المنسوجات والاقمشة المعبر عنها باللفة المصنوعة بجهة الجريد المحدث بالامر المؤرخ فى ٥ افريل ١٩٤٥ فى حدود ضعف المعاليم المعينة بتوزر بالقرار البلدى المؤرخ فى ٣١ مارس ١٩٥١ .

يمكن احداث هذا المعلوم بمجموعات أخرى باعتبار نفس الشروط على المنسوجات التقليدية

المحاية كالزراوى والاكلمة وغيرها .
الفصل ٣٨ - الغيت جميع الاحكام المخالفة لهذا أو خاصة الامر عدد ٢٣٤ لسنة ١٩٥٨ المؤرخ فى ٦ أكتوبر ١٩٥٨ المتعلق ببيان وضبط المقادير الغائبة للمعاليم من أجل الموجبات الادريّة والمعاليم من أجل منح لزمة ملك الدولة العام أو اشغال أو الانتفاع به والاتاوات من أجل الخدمات العمومية المرخص للبلديات فى استخلاصها مع جميع النصوص التى تفتحت أو تمتثه .

الفصل ٣٩ - وزير الداخلية والمالية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذى ينشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية .

وصدر بقصر قرطاج فى ٣١ سبتمبر ١٩٦٧ .

تنظيم

أمر عدد ٢١٢ لسنة ١٩٧٧ (١)

مؤرخ فى ٤ مارس ١٩٧٧ يتعلق بضبط التنظيم الادارى والمالى لصندوق القروض ومساعدة الجماعات العمومية المحلية وطرق تسييره

نحن الحبيب بورقيبة . رئيس الجمهورية التونسية .

بعد اطلعنا على القانون عدد ٥٤ لسنة ١٩٦٣ المؤرخ فى ٣٠ ديسمبر ٦٣ المتعلق بمجالس الولايات .

وعلى القانون عدد ٢٣ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ فى ١٤ ماي ١٩٧٥ المتعلق باصدار القانون الاساسى للبلديات .

وعلى القانون عدد ٣٧ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ فى ١٤ ماي ١٩٧٥ المتعلق بتحويل صندوق القروض البلدية الى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية وخاصة على الفصل ٥ منه .

وعلى القانون عدد ٣٦ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ فى ١٤ ماي ١٩٧٥ المتعلق بالمال المشترك للجماعات المحلية .

وباقترح من وزير الداخلية

وعلى رأى وزير المالية

وعلى رأى المحكمة الادارية

أصدنا امرنا هذا بما يأتى :

الباب الاول

التنظيم الادارى

القسم الاول

مجلس الادارة

الفصل ١ - يتولى ادارة صندوق القسروض ومساعدة الجماعات العمومية المحلية مجلس ادارة متتركب من :

الكاتب العام لوزارة الداخلية : رئيس
ممثلين عن وزير المالية : عضوا

ممثل عن ادارة الجماعات العمومية المحلية :

عضوا

ممثل عن الجامعة القومية للمدن التونسية :

عضوا

الفصل ٢ - يجتمع مجلس الادارة بدعوة من رئيسه أو يطلب من نصف أعضائه كلما اقتضت مصالح الصندوق ومرة على الاقل كل ثلاثة أشهر وتنعقد الاجتماعات بمقر الصندوق أو بأى مكان آخر يعينه الرئيس .

ولا تكون مقررات المجلس نافذة المفعول الا بحضور نصف الاعضاء على الاقل تتخذ مقررات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين وفى صورة تساويها يكون صوت الرئيس مرجحا .

الفصل ٣ - تضمن مداورات مجلس الادارة بمحاضر ترسم بدفتر خاص وتمضى من طرف رئيس المجلس وعضو حضر الجلسة .

تمضى نسخ محاضر الجلسات أو المضامين منها التى يقع الادلاء بها عند الحاجة من طرف رئيس مجلس الادارة أو من طرف نائبين .

تتولى ادارة الجماعات المحلية كتابة المجاس الادارى .

الفصل ٤ - ان أعضاء مجلس الادارة وكذلك جميع الأشخاص الذين يحضرون مداورات المجلس مطالبون بكتمان السر فى كل ما يتعلق بالمداورات والمعلومات التى تصل لعلمهم والتى تخص صندوق القروض ومساعدة الجماعات العمومية الا اذا طلب منهم الادلاء بشهادة امام القضاء .

الفصل ٥ - لا تقتضى وظائف النيابة بمجلس الادارة الى أى منحة الا أنه يمكن أن تخول لهم منح تنقل واقامة حسب شروط تحددها بقرار مشترك بين وزيرى الداخلية والمالية .

الفصل ٦ - يتمتع مجلس الادارة بأوسع النفوذ للعمل باسم الصندوق .

- ويتولى التفاوض فى البرامج السنوية للصندوق .

- ويضبط فى كل سنة ميزانية الصندوق ويدخل عليها التنقيحات اللازمة أثناء السنة المالية .

- ويضبط حسابات آخر السنة المالية ويصادق على التقرير السنوى لعمليات الصندوق الذى يوجهه الرئيس باسم مجلس الادارة الى وزير المالية .

القسم الثانى

رئيس مجلس الادارة

الفصل ٧ - يتولى رئيس مجلس ادارة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية اعداد اشغال مجلس الادارة ويسهر على تنفيذ مقرراته .

١ - يتولى التسيير الادارى والمالى والفنى للصندوق .

٢ - يمكنه أن يفوض من مشمولاته وأمضائه لأعوان خاضعين لنفوذه .

٣ - يمثل الصندوق لدى الغير فى كل القضايا المدنية والادارية والعديلية .

٤ - يباشر بصفة عامة كـامل المشمولات المفوضة له من طرف مجلس الادارة ويحيط هذا المجلس بصفة دورية علما بما قام به من نشاط .

٥ - يمكن أن يرخص له فى أن يعهد مهمة التصرف فى الصندوق الى مؤسسة مالية بمقتضى اتفاقية تعرض على مصادقة مجلس الادارة وتقع المصادقة عليها نهائيا بأمر .

الباب الثانى

التنظيم المالى

القسم الأول

الميزانية

الفصل ٨ - يضبط مجلس الادارة فى كل سنة وفى أجل لا يتجاوز أول اكتوبر ميزانية التصرف للسنة المالية

وتشمل هذه الميزانية تقديرات الموارد والنفقات التى تتعلق بالمهام المناطة بهذه الصندوق .

الفصل ٩ - تتركب موارد صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية من :

١ - المبلغ المقام من الموارد السنوية للعمال المشترك للجماعات المحلية المحدث بالقانون عدد ٣٦ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ والنصوص عليه اعلاه

٢ - اقساط ترجيع اصل القروض المسندة من طرق الصندوق والفوائد المترتبة عنها .

٣ - الاموال التي يقترضها الصندوق

٤ - محصول العمليات المالية التي يقوم بها الصندوق في نطاق مشمولاته

٥ - موارد اخرى التي يمكن احداثها او تخصيصها بمقتضى القانون .

الفصل ١٠ - يرخص لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية في الحصول على المبالغ التي يحتاجها سواء لدى مؤسسات قرض عمومية او خاصة او عن طريق الاكتتاب العمومي ويرخص في كل مرة انجاز هاته القروض بواسطة امر

الفصل ١١ - يمنع صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية للبلديات ونقابات البلديات ومجالس الولايات وكذلك للمؤسسات العمومية المحلية التابعة لها :

١ - قروضا لتمويل العمليات الاستثمارية ذات المصلحة العمومية

٢ - اعانات لنقابات البلديات وللجماعات المحلية التي تتحمل تكاليف خاصة ضرورية او غير منتظرة او التي تواجه وضعية مالية صعبة

٣ - اعانات لتحمل تخفيض فوائض القروض التي تبرمها الجماعات المحلية لدى مؤسسات اخرى غير الصندوق

كما يمكن ان يرخص لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية في القيام بعمليات استثمارية ذات مصلحة محلية او جهوية اقراها

المخطط القومي للتنمية الاقتصادية او المساهمة فيها

وتسند الاعانات المالية المشار اليها اعلاه في حدود نصف المبالغ الراجعة للصندوق من الموارد السنوية للعمال المشترك للجماعات المحلية المنصوص عليها بالفصل ٩ من هذا الامر

القسم الثاني

الحاسبة

الفصل ١٢ - تمسك محاسبة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية عملا بالقواعد التي تنطبق على المحاسبة التجارية وبالاحكام المنصوص عليها بهذا الامر .

تبدأ السنة الحسابية في اول جانفي وتنتهي في ٣١ ديسمبر من نفس السنة .

ويقع ضبط الموازنة وحساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والارباح مدعمة بتقرير من المراقب المالي من طرف مجلس الادارة قبل موفى مارس من السنة الموالية للسنة التي تتبعها تلك الحسابات وتعرض على موافقة وزير المالية

الباب الثالث

تسيير الصندوق

القسم الأول

اسناد القروض

الفصل ١٣ - يمكن الترخيص للجماعات المحلية في اقتراض المبالغ اللازمة لتمويل مشاريعها سواء لدى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية المحدث بمقتضى القانون عدد ٣٧ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ المنصوص عليه اعلاه او مؤسسات قرض اخرى او عن طريق الاكتتاب العمومي

الفصل ١٤ - لا يمكن لاي مجموعة محلية ابرام قرض حسب الصيغ المنصوص عليها آنفا الا بترخيص مسبق وذلك بامر يؤخذ باقتراح من وزيرى الداخلية والمالية

الفصل ١٥ - ينص الامر المتضمن الترخيص في الاقتراض على المؤسسة المقترضة وآجال

انجازه ونسبة الفائض وطريقة ومدة الاستهلاك والمشاريع التي أعدت لتمويلها كما ينص على أن جميع الموارد العادية للمجموعة تضمن استخلاص القرض

الفصل ١٦ - تنقسم القروض التي يمكن لصندوق القروض والمساعدة منحها للجماعات المحلية الى صنفين :

١ - قروض طويلة المدى لا تتجاوز مدتها عشرين عاما لتمويل التجهيزات الأساسية المحلية ذات الصيغة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية

٢ - قروض متوسطة المدى لا تتجاوز مدتها عشرة أعوام لتمويل شراء المعدات والتجهيزات ولاجاز مشاريع مثمرة .

الفصل ١٧ - حددت نسبة الفائض السنوي للقروض المبرمة لدى الصندوق باثنين بالمائة بالنسبة لمشاريع التجهيز الأساسي وأربعة بالمائة بالنسبة للمشاريع المثمرة .

الفصل ١٨ - ينبغي تدعيم مطالب القروض المقدمة من طرف الجماعات العمومية المحلية بالمؤيدات التالية :

١ - مصمون من مداولة المجلس يبين به مبلغ القرض والمصاريف المزمع مجابتهما بواسطته ومدة استرجاعه

٢ - دراسة فنية واقتصادية ومالية للمشروع المزمع تمويله تبين خاصة المدة التي يتطلبها الانجاز والاقساط السنوية في استعمال القرض

٣ - قائمة في القروض السابقة

٤ - شهادة من رئيس الجماعة في الديون الطويلة المدى ان وجدت بقطع النظر عن القروض

الفصل ١٩ - تلتفى التراخيص في ابرام القروض الممنوحة للجماعات العمومية المحلية اذا لم تتبع بطلب مصحوب بالمؤيدات اللازمة قصد استعمال المبالغ المقرضة وذلك في مدة سنة ابتداء من تاريخ صدور الامر المرخص في ابرام القرض

وبالنسبة للقروض المرخص بعد في ابرامها يقع اعتبار المدة المذكورة اعلاه ابتداء من اول

مارس ١٩٧٧

القسم الثاني

الاعانات المالية وتخفيض فوائض القروض

الفصل ٢٠ - يمكن تخويل اعانات

استثنائية للجماعات المحلية التي تكون عاجزة لظروف غير منتظرة على مجابهة مصاريف اعتيادية ضرورية وبالرغم من التصرف المحكم والمجهود الجبائي الأقصى

الفصل ٢١ (١) - يمكن تخويل اعانات للجماعات العمومية المحلية التي تكون مضطرة لضغوط خاصة للقيام بنفقات اضافية ، كما يمكن تخويل اعانات تجهيز للجماعات العمومية المحلية طبقا للشروط التالية :

- تخصص اعانات التجهيز للمساهمة في تمويل مشاريع ذات اولوية وخاصة منها المتعلقة بالتجهيز الاساس والتطهير .

- لا تستند اعانات التجهيز الا للجماعات العمومية المحلية التي تتطلب طاقتها الفاتية على التمويل مساهمة مالية اضافية تضمن التمويل الجمل للمشروع على أن يمثل التمويل الذاتي نسبة لا تقل عن ١٠ ٪ من التكاليف الجملية للمشروع .

- تنطبق بالنسبة لاعانات التجهيز كل الاحكام المعمول بها في ميدان القروض في خصوص آجال واجراءات استعمال وسحب الاعانات المخولة .

تخول الاعانات بقرار مشترك من وزيرى الداخلية والمالية .

الفصل ٢٢ - يمكن بقرار مشترك من وزيرى الداخلية والمالية تحمل الصندوق دفع تخفيض فوائض القروض التي أبرمتها الجماعات المحلية لدى مؤسسات قرض غير الصندوق

الباب الرابع

اشراف الدولة

الفصل ٢٣ - تعرض على مصادقة وزير المالية مقررات مجلس الإدارة المتعلقة :

- بميزانية الصندوق
- بالموازنة وحسابات الاستغلال والخسائر والأرباح والحسابات التقديرية للاستغلال والاستثمار

- بقول الهبات والعطايا

- بالقانون الاساسى للأعوان وبتأجيرهم

الفصل ٢٤ - يعين لدى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية مراقب مالى بقرار

من وزير المالية

يحضر المراقب المالى جلسات مجلس الإدارة بصوت استشارى وهو مكلف بمراقبة كل

العمليات التي قد تنجز عنها انعكاسات مالية مباشرة أو غير مباشرة

وللقيام بمهمته يمكنه ان يتسلم او يطلع على عين المكان على كافة الوثائق او الدفاتر ويوجه له نظير من الحسابات الدورية

ويراقب الموارد والنفقات ويبدى رايه في الحسابات التقديرية للاستغلال والاستثمار ويتبع تنفيذها

وتبلغ له قبل اول مارس من كل سنة الموازنة وحسابات الاستغلال والخسائر والارباح المتعلقة بالسنة المالية المنصرمة ويحرر تقريرا عاما حول النتائج المالية لنفس السنة

ويسهر على احترام مقررات سلطة الاشراف ويمكن له ان يطالب بتاجيل تنفيذ القرار الذي يبدو له غير قانوني او من شأنه ان يمس بحقوق وبمصالح الدولة او غير متسلاثم مع مهمة الصندوق

ففي هاته الحالة يجب ان يكون طلبه معللا ويعرض القرار المؤجل كما ذكر على مجلس الادارة في اجتماعه الموالي

فاذا كان الامر مستعجلا يرفع حالا الى مجلس الإدارة من طرف رئيسه وعلى المجلس ان يجتمع في اجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ استدعائه فاذا راي المجلس ان يتمسك بقراره يرفع رئيس المجلس الامر الى وزيرى الداخلية والمالية

الفصل ٢٥ - وزيرى الداخلية والمالية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذى ينشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية .

تونس في ٤ مارس ١٩٧٧

امر عدد ٣٢٠ لسنة ١٩٧٧

مؤرخ في اول افريل ١٩٧٧

يتعلق بتعيين شروط تطبيق الفصل ١٣ من القانون عدد ٣٥ لسنة ١٩٧٥ والمؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٧ المتعلق بالقانون الاساسى لميزانية الجماعات العمومية المحلية (١)

نحن الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية

بعد اطلاعنا على القانون عدد ٣٥ لسنة

(١) الرائد الرسمى العدد ٢٢ في ١٩٧٧/٤/٥ .

١٩٧٥ المؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ المتعلق بالقانون الاساسى لميزانية الجماعات العمومية المحلية وخاصة على الفصل ١٣ منه .

وعلى الامر عدد ٤٨٥ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ٢٦ جويليه ١٩٧٥ المتعلق بتعيين شروط تطبيق الفصل ١٣ من القانون المشار اليه اعلاه عدد ٣٥ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥

وعلى راي وزيرى الداخلية والمالية .

اصدرنا امرنا هذا بما ياتى :

الفصل ١ - يصادق وزيرى الداخلية والمالية :

- على الميزانيات البلدية التى تساوى او تفوق تقديرات مقايضها الاعتيادية والمخصصة للتنمية فى السنة السابقة مبلغ مليون دينار (١.٠٠٠.٠٠٠ د)

- على الميزانيات البلدية التى يسفر حسابها المالى للسنة الماضية عن عجز، وما دام هذا العجز لم يقع تسديده بواسطة الموارد البلدية الاعتيادية .

الفصل ٢ - يصادق الوالى على الميزانيات البلدية التى تبلغ تقديرات مقايضها الاعتيادية والمخصصة للتنمية فى السنة السابقة خمسة وسبعون الف دينار (٧٥.٠٠٠ د) ودون المليون دينار (١.٠٠٠.٠٠٠ د)

الفصل ٣ - يصادق معتمد الدائرة على ميزانيات البلدية التى قد لا تتجاوز تقديرات مقايضها الاعتيادية والمخصصة للتنمية فى السنة السابقة مبلغ خمسة وسبعين الف دينار (٧٥.٠٠٠ د) .

الفصل ٤ - الغيت احكام الامر المشار اليه اعلاه عدد ٤٨٥ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ٢٦ جويليه ١٩٧٥ .

الفصل ٥ - وزيرى المالية والداخلية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذى ينشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية .
تونس في ١ افريل ١٩٧٧ .

البلدية	عدد المستشارين	عدد المساعدين	البلدية	عدد المساعدين	عدد المستشارين
بوسالم	12	4	فريانة	4	12
فرنانة	10	3	سبيطلة	3	10
غار النماء	16	5	تالة	5	16
واد مليز	10	3	سببية	3	10
طبرقة	12	4			
ولاية قفصة			ولاية مدنين		
قفصة	22	7	مدنين	16	5
المتلوي	16	5	جر جيس	22	7
الرديف	16	5	جربة	30	10
القطار	16	5	بنقردان	12	4
ام العرائس	16	5	تطاوين	16	5
المضيلة	16	5	غمراسن	12	4
السند	12	4	رمادة	10	3
ولاية الكاف			ولاية قابس		
الكاف	22	7	قابس	30	10
الدهماني	16	5	الحامة	16	5
القصور	10	3	دوز	16	5
قلعة سنان	12	4	قبلي	12	4
ساقية سيدي			مارث	10	3
يوسف	10	3	المطوية	12	4
السرس	10	3	وذرف	12	4
تاجروين	12	4	مطاطة	10	3
القلعة الحصاة	12	4			
الجريصة	16	5			
ولاية المنستير			ولاية سوسة		
المنستير	22	7	سوسة	30	10
الكنين	22	7	مساكن	22	7
جمال	16	5	القلعة الكبرى	22	7
قصر هلال	16	5	حمام سوسة	16	5
يافة لمطة بوحجر	16	5	اكودة	16	5
الوردانين	12	4	القلعة الصغرى	16	5
حلي سيدي عامر			النفيسة	10	3
لمعتمر	12	4	هرقلة	10	3
طبيلة	16	5	سيدي بوعلي	10	3
البقالطة	12	4	بوفيشة	10	3
ببيلة والمنارة	12	4			
بني حسان	12	4	ولاية باجة		
خنيس	12	4	باجة	22	7
قصيبة المديوني	12	4	مجاز الباب	12	4
طويزة	10	3	تبرسق	16	5
زرمدين	12	4	تستور	12	4
بنان بوضر	12	4	نفزة	10	3
ولاية سيدي بوزيد			ولاية القصرين		
سيدي بوزيد	16	5	القصرين	22	7
المكناسي	12	4			
جلمة	10	3			

البلديات	الدوائر الانتخابية	عدد المقاعد	البلديات	الدوائر الانتخابية	عدد المقاعد
الرقاب	10	3	الناظور	10	3
بئر الحزم	10	3	مرناق	16	5
ولاية المهدية			الزربية	12	4
المهدية	22	7	ولاية سليانة		
قصور الساف	16	5	سليانة	12	4
الجسم	16	5	برقو	10	3
بومرداس	10	3	مكشر	12	4
السواسي	10	3	الروحية	10	3
سيدي علوان	10	3	قصفور	12	4
الشابة	16	5	بوعراة	12	4
شربان	10	3	الكريب	10	3
ولاية زغوان			ولاية توزر		
زغوان	12	4	توزر	16	5
برج العامري	10	3	نقطة	16	5
المرناقية	10	3	دقاش	12	4
الجديدة	16	5			
طبرية	16	5			
الفحص	12	4			

أمر عدد ٥٠١ سنة ١٩٨٠

مؤرخ في ٧ ماي ١٩٨٠ يتعلق بضبط الدوائر الانتخابية البلدية وتوزيع المقاعد على كل دائرة (١)، (٢) ونحن الحبيب بورقيبة، رئيس الجمهورية التونسية،

بعد الاطلاع على القانون الاساسي عدد ٢٥ لسنة ١٩٦٩ المؤرخ في ٨ ابريل سنة ١٩٦٩ المتعلق بالمحلة الانتخابية وعلى جميع النصوص التي نفتحها أو تمتمتها وخاصة على الفصلين ١١٠، ١٢٦ من المجلة المذكورة.

وعلى القانون عدد ٣٣ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ المتعلق باصدار القانون الأساسي للبلديات.

وعلى رأي وزير الداخلية

وعلى رأي المحكمة الادارية

أصدرنا أمراً بما يأتي:

الفصل ١ - تكون كل بلدية دائرة أو عدة دوائر انتخابية كما هو مبين بالجدول عدد ١ الملحق بهذا الأمر.

الفصل ٢ - يقع توزيع المقاعد المسندة الى الدوائر الانتخابية كما هو مبين بالجدول عدد ٢ الملحق بهذا الأمر.

الفصل ٣ - وزير الداخلية مكلف بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالجرائد الرسمية للجمهورية التونسية. وصدر بقصر قرطاج في ٧ / ٥ / ١٩٨٠

(١) الرائد الرسمي العدد ٢٨ في ٩ / ٥ / ١٩٨٠.

(٢) صححت الأخطاء المادية بالرائد الرسمي العدد ٣٠ في ٢٠ / ٥ / ١٩٨٠.

البلديات	الدوائر	التركيب
ولاية تونس	الدائرة الاولى	معمدية المدينة
- تونس	الدائرة الثانية	معمدية باب البحر
	الدائرة الثالثة	معمدية سيدي البشير
	الدائرة الرابعة	معمدية السيجومي
	الدائرة الخامسة	معمدية باب سويقة
	الدائرة السادسة	معمدية العمران
	الدائرة السابعة	معمدية المنزه
	الدائرة الثامنة	معمدية جبل الجلود
- اريانة	الدائرة الاولى	الشرقية والمدينة
	الدائرة الثانية	الجديدة - المنزه كارنوا
	الدائرة الثالثة	سكرة - سيدي عمر - رواد
- باردو	الدائرة الاولى	باردو
	الدائرة الثانية	بوشوشة - باردو الجنوبية
	الدائرة الثالثة	قصر السعيد - خزندار
- بنعروس	الدائرة الاولى	بنعروس
	الدائرة الثانية	بنعروس ابن سينا
	الدائرة الثالثة	بنعروس محمد علي
	الدائرة الرابعة	بنعروس سيدي مصباح
- قرطاج	دائرة وحيدة	حلق الوادي - خير الدين
- حلق الوادي	الدائرة الاولى	الكرم - صلامبو
	الدائرة الثانية	محمد علي - عين زغوان
	الدائرة الثالثة	وحي الطيب المهييري
- حمام الانف	الدائرة الاولى	حمام الانف الجنوبية
- منوبة	الدائرة الاولى	حمام الانف الشمالية
	الدائرة الثانية	منوبة
- المرسى	الدائرة الاولى	الدندان
	الدائرة الثانية	معمدية المرسى
	الدائرة الثالثة	معمدية سيدي داود
- رادس	الدائرة الاولى	قمرت
- مقربين	دائرة وحيدة	
- الزمراء	دائرة وحيدة	
- سيدي بوسعيد	دائرة وحيدة	
- قلعة الاندلس	دائرة وحيدة	
- سيدي ثابت	دائرة وحيدة	
ولاية صفاقس		
- صفاقس	الدائرة الاولى	المنطقة الاولى
	الدائرة الثانية	المنطقة الثانية
	الدائرة الثالثة	سيدي منصور
	الدائرة الرابعة	الشيخية
	الدائرة الخامسة	قرملة
	الدائرة السادسة	الربض - 3 - 4 - 8

البلديات	النواصر	التركيب
- العين	الدائرة السابعة الدائرة الثامنة	حي الحبيب مركز شاكر 5 - 7 المنطقة التاسعة شرقي الطريق غربي الطريق
- المحرس	الدائرة الاولى الدائرة الثانية	جنوب الطريق شمال الطريق شمال الطريق غربي الطريق
- ساقية الدائر	دائرة وحيدة	
- ساقية الزيت	الدائرة الاولى الدائرة الثانية	
- جبنانة	الدائرة الاولى دائرة وحيدة	ملينة والقنطرة العطايا - النجاة
- قرقنة	الدائرة الاولى الدائرة الثانية	
- الحنشة	دائرة وحيدة	
- بشر علي	دائرة وحيدة	
- ولاية نابل	الدائرة الاولى الدائرة الثانية	نابل الشرقية نابل الغربية
- نابل	الدائرة الاولى الدائرة الثانية	دار شعبان الفهري
- دار شعبان الفهري	الدائرة الاولى الدائرة الثانية	
- الحمامات	دائرة وحيدة	
- قليبية	الدائرة الاولى الدائرة الثانية	قليبية الشرقية قليبية الغربية
- منزل تميم	دائرة وحيدة	
- بني خلاد	دائرة وحيدة	
- قرمبالية	دائرة وحيدة	
- قربة	دائرة وحيدة	
- منزل بوزلفة	دائرة وحيدة	
- سليمان	دائرة وحيدة	
- الصمعة	دائرة وحيدة	
- بني خلاد	دائرة وحيدة	
- الهوارية	دائرة وحيدة	
- المعمورة	دائرة وحيدة	
- تازركة	دائرة وحيدة	
- بو عرقوب	دائرة وحيدة	
- حمام الاغزاز	دائرة وحيدة	
- ولاية بنزرت		
- بنزرت	الدائرة الاولى الدائرة الثانية الدائرة الثالثة الدائرة الرابعة الدائرة الخامسة الدائرة السادسة الدائرة الاولى	بنزرت الشرقية بنزرت الوسطى بنزرت الغربية جرزونة منزل جميل منزل عبد الرحمان المدينة
- منزل بورقيبة		

البلديات	الدوائر	التركيب
- جربة	الدائرة الاولى الدائرة الثانية الدائرة الثالثة الدائرة الرابعة الدائرة الخامسة الدائرة السادسة الدائرة السابعة دائرة وحيدة دائرة وحيدة دائرة وحيدة دائرة وحيدة	حومة السوق ميدون أجيم سد ويكش الرياض قلالة المسي
- بنقردان - تطاوين - غمراسن - رمادة - ولاية قابس - قابس	الدائرة الاولى الدائرة الثانية الدائرة الثالثة الدائرة الرابعة الدائرة الخامسة الدائرة السادسة الدائرة السابعة الدائرة الثامنة	المنطقة الاولى المنطقة الثانية المنطقة الثالثة المنطقة الرابعة وزريق شنني تبليو غنوش نحال وشط سلام وبوشمة
- الحامة	الدائرة الاولى الدائرة الثانية الدائرة الثالثة	الحامة الشمالية الحامة الجنوبية الحامة الشرقية
- دوز	الدائرة الاولى الدائرة الثانية الدائرة الثالثة دائرة وحيدة	دوز الشرقي دوز الغربي العوينة
- قبلي - مارت - المطوية - ودرف - مطاطة - ولاية سوسة - سوسة	دائرة وحيدة دائرة وحيدة دائرة وحيدة دائرة وحيدة الدائرة الاولى الدائرة الثانية الدائرة الثالثة الدائرة الرابعة الدائرة الاولى الدائرة الثانية الدائرة الاولى الدائرة الثانية	سوسة الشمالية سوسة المدينة سوسة الجنوبية القصبية والزاوية والثريات الجديدين والقبليين النجاجرة والمناعة والجبلين الزعارنة الشرقية والغربية اولاد محمد والجراصة
- مساكن	الدائرة الاولى الدائرة الثانية الدائرة الاولى الدائرة الثانية	
- القلعة الكبرى	الدائرة الاولى الدائرة الثانية دائرة وحيدة دائرة وحيدة دائرة وحيدة	
- حمام سوسة - اكودة - القلعة الصغرى		

البلديات	النواير	التركييب
- النفيسة	دائرة وحيدة	
- هرقلية	دائرة وحيدة	
- سيدي بوعلي	دائرة وحيدة	
- بوفيشة	دائرة وحيدة	
- ولاية باجة		
- باجة	الدائرة الاولى	المدينة
	الدائرة الثانية	المزارة
	الدائرة الثالثة	سيدي فرج
- مجاز الباب	دائرة وحيدة	
- تبرسق	الدائرة الاولى	تبرسق المدينة
	الدائرة الثانية	تبرسق الجديدة
- تستور	دائرة وحيدة	
- نفزة	دائرة وحيدة	
- ولاية القصرين		
- القصرين	الدائرة الاولى	القصرين الشمالية
	الدائرة الثانية	القصرين الجنوبية
- فريانة	دائرة وحيدة	
- سببلة	دائرة وحيدة	
- تالة	دائرة وحيدة	
- سبيبة	دائرة وحيدة	
- ولاية قفصة		
- قفصة	الدائرة الاولى	قفصة الدوالي
	الدائرة الثانية	قفصة القصر
	الدائرة الثالثة	قفصة حي النور
- المتلوي	دائرة وحيدة	
- الرديف	دائرة وحيدة	
- القطار	الدائرة الاولى	القطار
	الدائرة الثانية	نشيو والارطس
- ام العرائس	الدائرة الاولى	ام العرائس المحطة
	الدائرة الثانية	ام العرائس المركز
- المضيلة	دائرة وحيدة	
- السند	دائرة وحيدة	
- ولاية الكاف		
- الكاف	الدائرة الاولى	الشرقيين
	الدائرة الثانية	الحوارث
	الدائرة الثالثة	بين الشرقيين والحوارث
- الدمانسي	دائرة وحيدة	
- الفصور	دائرة وحيدة	
- قلعة سنان	دائرة وحيدة	
- ساقية سيدي يوسف	دائرة وحيدة	
- السرس	دائرة وحيدة	
- تاجرويين	دائرة وحيدة	
- القلعة الاخصباء	دائرة وحيدة	
- الجريصة	دائرة وحيدة	

البلديات	الدوائر	التركيب
ولاية المنستير	الدائرة الاولى	المنستير الجنوبية
- المنستير	الدائرة الثانية	المنستير الشمالية
- المكنين	الدائرة الاولى	الحي الجديد
	الدائرة الثانية	المكنين الجوفية ورأس الواد
	الدائرة الثالثة	المكنين القبلية والشرقية
- جمال	الدائرة الاولى	جمال المدينة
	الدائرة الثانية	زاوية قنطش
- قصر هلال	دائرة وحيدة	صيادة
- صيادة لمطة بوحجر	الدائرة الاولى	لمطة
	الدائرة الثانية	بوحجر
	الدائرة الثالثة	
- الوردانين	دائرة وحيدة	
- الساحلين سيدي عامر معتمر	الدائرة الاولى	الساحلين
	الدائرة الثانية	سيدي عامر
	الدائرة الثالثة	معتمر
- طبليبة	دائرة وحيدة	
- البقالطة	دائرة وحيدة	
- بمبله والمنارة	الدائرة الاولى	بمبله
	الدائرة الثانية	المنارة
- بني حسان	دائرة وحيدة	
- خنيس	دائرة وحيدة	
- قصيبة المديوني	دائرة وحيدة	
- طسوزة	دائرة وحيدة	
- زرمدين	دائرة وحيدة	
- بنان بوضر	دائرة وحيدة	بنان بوضر
ولاية سيدي بوزيد	الدائرة الاولى	
- سيدي بوزيد	الدائرة الثانية	سيدي بوزيد الشرقية
	الدائرة الاولى	سيدي بوزيد الغربية
	الدائرة الثانية	
- المكناسي	دائرة وحيدة	
- جلصة	دائرة وحيدة	
- الرقاب	دائرة وحيدة	
- بئر الحفي	دائرة وحيدة	
ولاية المهدية	دائرة وحيدة	
- المهدية	الدائرة الاولى	المهدية
	الدائرة الثانية	هييون
	الدائرة الثالثة	الزهراء
	الدائرة الرابعة	الرجيش
- قصور الساف	دائرة وحيدة	
- الجسم	دائرة وحيدة	
- بومرداس	دائرة وحيدة	
- السواسي	دائرة وحيدة	
- سيدي علوان	دائرة وحيدة	
- الشابنة	دائرة وحيدة	
- شربان	دائرة وحيدة	

البلديات	الدوائر	التركيب
ولاية زغوان	دائرة وحيدة	الجديدة شواط طبرية البطان
- زغوان	دائرة وحيدة	
- برج العامري	دائرة وحيدة	
- المرناقية	دائرة وحيدة	
- الجديدة	الدائرة الاولى	
- طبرية	الدائرة الثانية	
- الفحص	الدائرة الاولى	
- الناظور	الدائرة الثانية	
- مرناق	دائرة وحيدة	
- الزربية	دائرة وحيدة	
ولاية سليانة	دائرة وحيدة	
- سليانة	دائرة وحيدة	
- برقو	دائرة وحيدة	
- مكثمر	دائرة وحيدة	
- الروحية	دائرة وحيدة	
- ققفور	دائرة وحيدة	
- بوعرادة	دائرة وحيدة	
- الكريب	دائرة وحيدة	
ولاية الجريد	دائرة وحيدة	
- توزر	دائرة وحيدة	
- نفطة	دائرة وحيدة	
- دقاش	دائرة وحيدة	

جدول عدد 2
عدد المقاعد المسندة لكل دائرة انتخابية

البلديات	الدوائر الانتخابية	المقاعد عدد	البلديات	الدوائر الانتخابية	عدد المقاعد
ولاية تونس	الدائرة الاولى	7	باردو	الدائرة الاولى	12
تونس	الدائرة الثانية	9		الدائرة الثانية	6
	الدائرة الثالثة	14		الدائرة الثالثة	12
	الدائرة الرابعة	9	بنعروس	الدائرة الاولى	5
	الدائرة الخامسة	5		الدائرة الثانية	7
	الدائرة السادسة	7		الدائرة الثالثة	6
	الدائرة السابعة	4		الدائرة الرابعة	4
	الدائرة الثامنة	5	قرطاج	دائرة وحيدة	12
	الدائرة الاولى	12	حلق الوادي	الدائرة الاولى	10
اريانة	الدائرة الثانية	11		الدائرة الثانية	14
	الدائرة الثالثة	7	حمام الانف	الدائرة الثالثة	6
				الدائرة الاولى	11

عدد المقاعد	الدوائر الانتخابية	البلديات	عدد المقاعد	الدوائر الانتخابية	البلديات
12	دائرة وحيدة	بني خلاد	11	الدائرة الثانية	منوبة
12	دائرة وحيدة	الهوارية	10	الدائرة الاولى	المرسى
10	دائرة وحيدة	المعمورة	12	الدائرة الثانية	رادس
10	دائرة وحيدة	تازركة	17	الدائرة الاولى	مقرين
12	دائرة وحيدة	بوعرفوب	3	الدائرة الثانية	الزهراء
12	دائرة وحيدة	حمام الاغزاز	2	الدائرة الثالثة	سبيدي بوسعيد
		ولاية بنزرت	16	دائرة وحيدة	قلعة الاندلس
6	الدائرة الاولى	بنزرت	16	دائرة وحيدة	سيدي ثابت
7	الدائرة الثانية		16	دائرة وحيدة	ولاية صفاقس
5	الدائرة الثالثة		10	دائرة وحيدة	صفاقس
4	الدائرة الرابعة		12	دائرة وحيدة	
3	الدائرة الخامسة		10	دائرة وحيدة	
3	الدائرة السادسة				
8	الدائرة الاولى	منزل بورقيبة	3	الدائرة الاولى	
5	الدائرة الثانية		4	الدائرة الثانية	
2	الدائرة الثالثة		2	الدائرة الثالثة	
7	الدائرة الرابعة		3	الدائرة الرابعة	
7	الدائرة الاولى	ماطر	9	الدائرة الخامسة	
7	الدائرة الثانية		3	الدائرة السادسة	
8	الدائرة الثالثة		6	الدائرة السابعة	
12	دائرة وحيدة	العالية	5	الدائرة الثامنة	
12	دائرة وحيدة	ماتلين			
8	الدائرة الاولى	راس الجبل	7	الدائرة الاولى	العسين
8	الدائرة الثانية		9	الدائرة الثانية	المحرس
10	دائرة وحيدة	سجنان	12	دائرة وحيدة	ساقية الدائر
10	دائرة وحيدة	عوسجة	10	الدائرة الاولى	ساقية الزيت
10	دائرة وحيدة	غار الملح	6	الدائرة الثانية	جنيانة
12	دائرة وحيدة	رفراف	7	الدائرة الاولى	قرقنة
		ولاية القيروان	9	الدائرة الثانية	الحنشنة
9	الدائرة الاولى	القيروان	12	دائرة وحيدة	بشر علي
8	الدائرة الثانية		9	الدائرة الاولى	ولاية نابل
8	الدائرة الثالثة		7	الدائرة الثانية	نابل
5	الدائرة الرابعة		10	دائرة وحيدة	دار شعبان الفهري
10	دائرة وحيدة	الملا	10	دائرة وحيدة	الحمامات
10	دائرة وحيدة	النوسلاتية	11	الدائرة الاولى	قليبية
10	دائرة وحيدة	حاجب الميرون	11	الدائرة الثانية	منزل تميم
10	دائرة وحيدة	حفوز	8	الدائرة الاولى	بني خيار
10	دائرة وحيدة	السبيخة	8	الدائرة الثانية	قربالية
10	دائرة وحيدة	نصر الله	16	دائرة وحيدة	قربة
10	دائرة وحيدة	بوحجلة	8	الدائرة الاولى	منزل بوزلفة
10	دائرة وحيدة	عين جلولة	8	الدائرة الثانية	سليمان
		ولاية جندوبة	16	دائرة وحيدة	الاممعة
8	الدائرة الاولى	جندوبة	16	دائرة وحيدة	
9	الدائرة الثانية		16	دائرة وحيدة	
5	الدائرة الثالثة		16	دائرة وحيدة	
12	دائرة وحيدة	عين دراهم	16	دائرة وحيدة	
12	دائرة وحيدة	بوسالم	16	دائرة وحيدة	

بلديات	الدوائر الانتخابية	عدد المقاعد	بلديات	الدوائر الانتخابية	عدد المقاعد
فرنانة	دائرة وحيدة	10	انقلعة الكبرى	الدائرة الاولى	11
غار الدماء	الدائرة الاولى	8		الدائرة الثانية	11
وادي ملىز	الدائرة الثانية	8	حمام سوسة	دائرة وحيدة	16
طبرقة	دائرة وحيدة	10	اكودة	دائرة وحيدة	16
ولاية مدنين	دائرة وحيدة	12	انقلعة الصفري	دائرة وحيدة	16
مدنين	دائرة وحيدة	16	النفضة	دائرة وحيدة	10
جرجيس	الدائرة الاولى	7	هرقلة	دائرة وحيدة	10
	الدائرة الثانية	8	سيدي بوعللي	دائرة وحيدة	10
	الدائرة الثالثة	7	بوقيشة	دائرة وحيدة	10
جربة	الدائرة الاولى	12	ولاية باجة		
	الدائرة الثانية	5	باجة	الدائرة الاولى	7
	الدائرة الثالثة	3		الدائرة الثانية	8
	الدائرة الرابعة	3		الدائرة الثالثة	7
	الدائرة الخامسة	3	مجاز الباب	دائرة وحيدة	12
	الدائرة السادسة	2	تبرسق	الدائرة الاولى	8
	الدائرة السابعة	2		الدائرة الثانية	8
بنقردان	دائرة وحيدة	12	تستور	دائرة وحيدة	12
تطاوين	دائرة وحيدة	16	نفزة	دائرة وحيدة	10
غمراسن	دائرة وحيدة	12	ولاية القصرين		
رمادة	دائرة وحيدة	10	القصرين	الدائرة الاولى	12
ولاية قابس				الدائرة الثانية	10
قابس	الدائرة الاولى	3	فريانة	دائرة وحيدة	12
	الدائرة الثانية	5	سببلة	دائرة وحيدة	16
	الدائرة الثالثة	5	تالة	دائرة وحيدة	12
	الدائرة الرابعة	4	سببية	دائرة وحيدة	10
	الدائرة الخامسة	2	ولاية قفصة		
	الدائرة السادسة	2	قفصة	الدائرة الاولى	10
	الدائرة السابعة	5		الدائرة الثانية	6
	الدائرة الثامنة	4		الدائرة الثالثة	6
الحامة	الدائرة الاولى	6	المتلوي	دائرة وحيدة	16
	الدائرة الثانية	5	الرديف	دائرة وحيدة	16
	الدائرة الثالثة	5	القطار	الدائرة الاولى	10
دوز	الدائرة الاولى	5		الدائرة الثانية	6
	الدائرة الثانية	4		الدائرة الاولى	8
	الدائرة الثالثة	7	ام العرائس	الدائرة الثانية	8
قبلي	دائرة وحيدة	12	المضيلة	دائرة وحيدة	16
مارث	دائرة وحيدة	10	السند	دائرة وحيدة	12
المطوية	دائرة وحيدة	12	ولاية الكاف		
وذرف	دائرة وحيدة	12	الكاف	الدائرة الاولى	7
مطماطة	دائرة وحيدة	10		الدائرة الثانية	7
ولاية سوسة				الدائرة الثالثة	8
سوسة	الدائرة الاولى	10	الدهماني	دائرة وحيدة	16
	الدائرة الثانية	7	القصور	دائرة وحيدة	10
	الدائرة الثالثة	10	فلعة سنان	دائرة وحيدة	12
	الدائرة الرابعة	3	ساقية سيدي يوسف	دائرة وحيدة	10
مساكن	الدائرة الاولى	10	السرس	دائرة وحيدة	10
	الدائرة الثانية	12	تاجروين	دائرة وحيدة	12

10	دائرة وحيدة	بنز الحفي	12	دائرة وحيدة	القلعة الحصباء
		ولاية المهدية	16	دائرة وحيدة	المريضة
10	الدائرة الاولى	المهدية			ولاية المنستير
4	الدائرة الثانية		11	الدائرة الاولى	المنستير
4	الدائرة الثالثة		11	الدائرة الثانية	
4	الدائرة الرابعة		8	الدائرة الاولى	المكنين
16	دائرة وحيدة	فصور الساف	7	الدائرة الثانية	
16	دائرة وحيدة	الجسم	7	الدائرة الثالثة	
10	دائرة وحيدة	بومرداس	14	الدائرة الاولى	جمال
10	دائرة وحيدة	السواسي	2	الدائرة الثانية	
10	دائرة وحيدة	سيدي علوان	16	دائرة وحيدة	قصر هلال
16	دائرة وحيدة	الشابة	7	الدائرة الاولى	صيادة لمطة بوحجر
10	دائرة وحيدة	شربان	5	الدائرة الثانية	
		ولاية زغوان	4	الدائرة الثالثة	
12	دائرة وحيدة	زغوان	12	دائرة وحيدة	الوردانين
10	دائرة وحيدة	برج العامري			الساحلين سيدي عامر
10	دائرة وحيدة	المرناقية	6	الدائرة الاولى	معتمر
12	الدائرة الاولى	الجديدة	4	الدائرة الثانية	
4	الدائرة الثانية		2	الدائرة الثالثة	
12	الدائرة الاولى	طبرية	16	دائرة وحيدة	طلبة
4	الدائرة الثانية		12	دائرة وحيدة	البقالطة
12	دائرة وحيدة	الفحص	8	الدائرة الاولى	بمبلة والمنارة
10	دائرة وحيدة	الناطور	4	الدائرة الثانية	
16	دائرة وحيدة	مرناق	12	دائرة وحيدة	بني حسان
12	دائرة وحيدة	الزربية	12	دائرة وحيدة	خنيس
		ولاية سليانة	12	دائرة وحيدة	قصيبة المديوني
12	دائرة وحيدة	سليانة	10	دائرة وحيدة	طويزة
10	دائرة وحيدة	برقو	12	دائرة وحيدة	زرمدين
12	دائرة وحيدة	مكشر	9	الدائرة الاولى	بنان بوضر
10	دائرة وحيدة	الروحية	3	الدائرة الثانية	ولاية سيدي
12	دائرة وحيدة	قمفور			بوزيد
12	دائرة وحيدة	بوعراة	8	الدائرة الاولى	سيدي بوزيد
10	دائرة وحيدة	الكريب	8	الدائرة الثانية	
		ولاية توزر			المكناسي
16	دائرة وحيدة	توزر	12	دائرة وحيدة	جلمة
16	دائرة وحيدة	نفطسة	10	دائرة وحيدة	المقاد
12	دائرة وحيدة	دقاش	10	دائرة وحيدة	

مخالفات تراتيب حفظ الصحة

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في ٢٨

جويلية ١٩٧٥ (١)

يتعلق بتنقيح القرار المؤرخ في ٤ ديسمبر ١٩٧٣
المتعلق بدفع الخطايا التي تسلط من أجل ارتكاب
مخالفات لترايب حفظ الصحة والشرطة
الصحية بالمناطق البلدية

فصل وحيد - الغى الفصلان ٥ و ٦ من
القرار المشار اليه اعلاه المؤرخ في ٤ ديسمبر
١٩٧٣ وعوضا بالاحكام التالية :

الفصل ٥ - (جديد) يؤهل لقبول مبالغ
الخطايا الجمالية المشار اليها بالفصل ٢ اعلاه :

(١) عند معاينة المخالفة :

رئيس مركز الشرطة

رئيس مركز الحرس الوطني

مأمور التشرطة

حافظو الأمن

اعوان الحرس الوطني

اعوان البلديات المؤهلون للغرض

(ب) في ظرف الخمسة ايام التي تلي
سليم بطاقة الاستدعاء الى مرتكب المخالفة او
وضعها بمقره :

رئيس مركز الشرطة

رئيس مركز الحرس الوطني

الفصل ٦ - (جديد) : رؤساء البلديات

واعوان الشرطة واعوان الحرس الوطني المعنيون

بالامر مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا

القرار

وزير الفلاحة

تونس في ٢٨ جويلية ١٩٧٥

قرار من وزيرى الداخلية والمالية (٢)

مؤرخ في ٦ نوفمبر ١٩٧٥ يتعلق بنسب صيغة

وتبويب ميزانيات الجماعات المحلية

ان وزيرى الداخلية والمالية ،

بعد اطلاعهما على القانون عدد ٣٥ لسنة
١٩٧٥ المؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ المتعلق بالقانون
وخاصة على الفصل ١ منه

قررا ما ياتى :

الفصل ١ - تستعمل البلديات التي يصادق
على ميزانياتها وزيرا الداخلية والمالية النموذج
عدد ١ الملحق لهذا لاعداد ميزانياتها

- تستعمل البلديات التي يصادق عليها
الوالي على ميزانياتها النموذج عدد ٢ الملحق
لهذا لاعداد ميزانياتها

- تستعمل البلديات التي يصادق معتمد
الدائرة على ميزانياتها النموذج عدد ٣ الملحق
لهذا لاعداد ميزانياتها

- تستعمل مجالس الولايات لاعداد
ميزانياتها النموذج عدد ٤ الملحق لهذا

الفصل ٢ - رؤساء البلديات ومجالس
الولاية مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا
القرار

تونس في ٦ نوفمبر ١٩٧٥

قرار من الوزير الاول

مؤرخ في ٦ اوت ١٩٧٦

يتعلق بمراقبة مصاريف البلديات

الكاتبة خارج مراكز الولايات (٣)

ان الوزير الاول ،

بعد اطلاعه على الامر عدد ٦٦٨ لسنة
١٩٧٦ المؤرخ في ٦ اوت ١٩٧٦ المتعلق بمراقبة
مصاريف مجالس الولايات والبلديات

قرر ما يأتي :

الفصل ١ - تضبط قائمة البلديات
المنصوص عليها بالفصل الاول من الامر المشار
اليه اعلاه عدد ٦٦٨ لسنة ١٩٧٦ المؤرخ في ٦ اوت
١٩٧٦ كما يلي :

بلدية باردو بلدية الزهراء

بلدية اريانة بلدية مقرين

بلدية حلق الوادي بلدية منزل بورقيبة

بلدية حمام الانف بلدية ماطر

بلدية بن عروس بلدية جربة

بلدية المرسى بلدية مساكن

بلدية رادس بلدية الحمامات

بلدية قرطاج

الفصل ٢ - يمارس مراقبة مصاريف كل
من البلديات الانفة الذكر محاسب الدولة المكلف
بإدارة اموال البلدية المعنية

تونس في ٦ اوت ١٩٧٦

جسول بالأوامر والقرارات الصادرة باحداث وحذف وتعديل الدوائر والمناطق البلدية

البيان	تاريخ الصدور	عدد الرائد الرسمي
امر عدد ٢٤٢ لسنة ١٩٧٥ باحداث بلدية بئر على بن خليفة بولاية صفاقس	٢٥ افريل ١٩٧٥	٢٩ في ٢٩ افريل ١٩٧٥
امر عدد ٢٤٣ لسنة ١٩٧٥ باحداث بلدية بالحنشة من ولاية صفاقس	٢٥ افريل ١٩٧٥	٢٩ في ٢٩ افريل ١٩٧٥
امر عدد ٢٤٤ لسنة ١٩٧٥ باحداث بلدية بجلمة من ولاية سيدي بو زيد	٢٥ افريل ١٩٧٥	٢٩ في ٢٩ افريل ١٩٧٥
امر عدد ٢٤٥ لسنة ١٩٧٥ باحداث بلدية بنمراش من ولاية مدنين	٢٥ افريل ١٩٧٥	٢٩ في ٢٩ افريل ١٩٧٥
امر عدد ٢٤٦ لسنة ١٩٧٥ باحداث بلدية بشربان	٢٥ افريل ١٩٧٥	٢٩ في ٢٩ افريل ١٩٧٥
امر عدد ٢٤٧ لسنة ١٩٧٥ باحداث بلدية بنغزة من ولاية باجة	٢٥ افريل ١٩٧٥	٢٩ في ٢٩ افريل ١٩٧٥
امر عدد ٢٤٨ لسنة ١٩٧٥ بحذف بلدية غنوش وضمها الى بلدية قابس	٢٥ افريل ١٩٧٥	٢٩ في ٢٩ افريل ١٩٧٥
امر عدد ٢٤٩ لسنة ١٩٧٥ بحذف بلديتي قرمدة والشحيحة وضمهما الى بلدية صفاقس	٢٥ افريل ١٩٧٥	٢٩ في ٢٩ افريل ١٩٧٥
امر عدد ٤١٨ لسنة ١٩٧٥ بتوسيع دائرة بلدية رادس	٢٧ جوان ١٩٧٥	٤٥ في أول جويليه ١٩٧٥
امر عدد ٤١٩ لسنة ١٩٧٥ بتوسيع دائرة بلدية مقرين	٢٧ جوان ١٩٧٥	٤٥ في أول جويليه ١٩٧٥
امر عدد ٤٢٠ لسنة ١٩٧٥ بتغيير حدود بلدية حلق الوادي	٢٧ جوان ١٩٧٥	٤٥ في أول جويليه ١٩٧٥
امر عدد ٧٥٣ لسنة ١٩٧٥ بتوسيع دائرة بلدية قربه	١٦ اكتوبر ١٩٧٥	٦٨ في ٢١ اكتوبر ١٩٧٥
امر عدد ٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتوسيع دائرة بلدية نعظلة	٦ فيفري ١٩٧٦	١٠ في ١٠ فيفري ١٩٧٦
امر عدد ٢١٠ لسنة ١٩٧٦ بضم دائرة بلدية رجيس الى بلدية المهدية	١١ مارس ١٩٧٦	٢٠ في ١٦ - ١٩ مارس ١٩٧٦
امر عدد ٢٤٠ لسنة ١٩٧٦ بتوسيع دائرية بلدية رأس الجبل	١٩ مارس ١٩٧٦	٢١ في ٢٣ مارس ١٩٧٦
امر عدد ٢٤١ لسنة ١٩٧٦ بتوسيع دائرة بلدية تاله	١٩ مارس ١٩٧٦	٢١ في ٢٣ مارس ١٩٧٦
امر عدد ٣١٧ لسنة ١٩٧٦ بتوسيع دائرة بلدية الحمامات	٢ افريل ١٩٧٦	٢٥ في ٦ افريل ١٩٧٦
امر عدد ٤٦١ لسنة ١٩٧٦ لسنة ١٩٧٦ بتوسيع دائرة بلدية رادس	٢٦ ماي ١٩٧٦	٣٧ في ٢٨ ماي ١٩٧٦
امر عدد ٥١٦ لسنة ١٩٧٦ بتغيير حدود بلدية قرطاج	١٧ جوان ١٩٧٦	٤٢ في ١٨ جوان ١٩٧٦

موسوعة التشريعات العربية - تونس	ملحق (١)	بلديات - امر - قرار
البيان	تاريخ الصدور	عدد الرائد الرسمي
امر عدد ٥١٧ لسنة ١٩٧٦ بتغيير حدود بلدية المرسى	١٧ جوان ١٩٧٦	٤٢ في ١٨ جوان ١٩٧٦
امر عدد ٥١٨ لسنة ١٩٧٦ بتغيير حدود بلدية حلق الوادي	١٧ جوان ١٩٧٦	٤٢ في ١٨ جوان ١٩٧٦
امر عدد ٥١٩ لسنة ١٩٧٦ بتغيير حدود بلدية اريانه	١٧ جوان ١٩٧٦	٤٢ في ١٨ جوان ١٩٧٦
امر عدد ٦١٦ لسنة ١٩٧٦ بتوسيع دائرة بلدية مدين	٢١ جويلين ١٩٧٦	٤٧ في ٢٢-٢٧ جويليه ١٩٧٦
امر عدد ٧٥٨ لسنة ١٩٧٦ بتوسيع منطقة بلدية بوقيشه	٣١ اوت ١٩٧٦	٥٤ في ٣-٧ سبتمبر ١٩٧٦
امر عدد ٧٦١ لسنة ١٩٧٦ بتغيير حدود بلدية حمام الأنف	٣١ اوت ١٩٧٦	٥٤ في ٣-٧ سبتمبر ١٩٧٦
امر عدد ٧٦٦ لسنة ١٩٧٦ بضم بلدية القصبية والزاوية والشريات الى بلدية سوسة	٣٠ اوت ١٩٧٦	٥ في ١٠-١٤ سبتمبر ١٩٧٦
امر عدد ٦٩ لسنة ١٩٧٧ بتغيير حدود بلدية الزهراء	١٥ جانفي ١٩٧٧	٦ في ٢١ جانفي ١٩٧٧
امر عدد ٧٠ لسنة ١٩٧٧ بتوسيع دائرة بلدية جزيبي	١٥ جانفي ١٩٧٧	٦ في ٢١ جانفي ١٩٧٧

— امر عدد ٦١٢ لسنة ١٩٧٧ بتوسيع بلدية بترسق بولاية باجه	— امر عدد ١٠١٧ لسنة ١٩٧٧ بتوسيع دائرة بلديةتني
١٩٧٧/٧/٢٧	١٩٧٧/١٢/٥
(الرائد الرسمي العدد ٥٣ في ٥ و ١٩/٨/١٩٧٧)	(الرائد الرسمي العدد ٨٢ في ١٦/١٢/١٩٧٧)
— امر عدد ٧١٢ لسنة ١٩٧٧ بتوسيع دائرة بلدية حاجب العيون بولاية القيروان	— امر عدد ١٠٧٣ لسنة ١٩٧٧ بتوسيع دائرة بلدية نابل
١٩٧٧/٩/٩	١٩٧٧/١٢/١٥
(الرائد الرسمي العدد ٦١ في ٢٠/٩/١٩٧٧)	(الرائد الرسمي العدد ٨٥ في ٢٧/١٢/١٩٧٧)
— امر عدد ٨٦٧ لسنة ١٩٧٧ بتوسيع دائرة بلدية قصور الساف بولاية المهدية	— امر عدد ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٨ بتوسيع دائرة بلدية حمام وسوسه بولاية سوسة
١٩٧٧/١٠/٢٢	١٩٧٨/١٢/١٩
(الرائد الرسمي العدد ٧١ في ١/١١/١٩٧٧)	(الرائد الرسمي العدد ٨٦ في ٢٦/١٢/١٩٧٨)
— امر عدد ٨٦٨ لسنة ١٩٧٧ بتوسيع دائرة بلدية بوعراة بولاية سليانه	— امر عدد ١٠٩٤ لسنة ١٩٧٨ بتوسيع دائرة بلدية اكوده بولاية سوسه
١٩٧٧/١٠/٢٢	١٩٧٨/١٢/١٩
(الرائد الرسمي العدد ٧١ في ١/١١/١٩٧٧)	(الرائد الرسمي العدد ٨٦ في ٢٦/١٢/١٩٧٨)
— امر عدد ١٠٠٠ لسنة ١٩٧٧ بتوسيع دائرة بلدية مارث بولاية قابس	— امر عدد ١٠٩٥ لسنة ١٩٧٨ بالغاء الأمر عدد ١٠١٧ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه .
١٩٧٧/١١/٢٤	١٩٧٨/١٢/١٩
(الرائد الرسمي العدد ٨١ في ٩ و ١٣/١٢/١٩٧٧)	(الرائد الرسمي العدد ٨٦ في ٢٦/١٢/١٩٧٨)

- أمر عدد ٩٧ لسنة ١٩٧٩ بتوسيع دائرة بلدية طبرفه
ولاية جندوبه
١٩٧٩/١/١٣
(الرائد الرسمي العدد ٦ في ١٩/١/١٩٧٩)
- أمر عدد ٦٢١ لسنة ١٩٧٩ باحداث بلدية برماده بولاية
مدنين
١٩٧٩/٧/٤
(الرائد الرسمي العدد ٤٤ في ١٣ و ١٧/٧/١٩٧٩)
- أمر عدد ٦٢٢ لسنة ١٩٧٩ بتوسيع دائرة بلدية طبرية بولاية
زغوان
١٩٧٩/٧/٤
(الرائد الرسمي العدد ٤٤ في ١٣ و ١٧/٧/١٩٧٩)
- أمر عدد ٧٥٧ لسنة ١٩٧٩ بتوسيع دائرة بلدية تطاوين
ولاية مدنين
١٩٧٩/٨/٢١
(الرائد الرسمي العدد ٥٢ في ١١/٩/١٩٧٩)
- أمر عدد ٩٧٧ لسنة ١٩٧٩ بتوسيع دائرة بلدية القلعة
الصغرى بولاية سوسة
١٩٧٩/١٢/٧
(الرائد الرسمي العدد ٧٣ في ١٤/١٢/١٩٧٩)
- أمر عدد ٩٧٨ لسنة ١٩٧٩ بتوسيع دائرة بلدية ماطوب بولاية
بنزرت
١٩٧٩/١٢/٧
(الرائد الرسمي العدد ٧٣ في ١٤/١٢/١٩٧٩)
- أمر عدد ٩٧٩ لسنة ١٩٧٩ بتوسيع دائرة بلدية المتلوى بولاية
قفصة
١٩٧٩/١٢/٧
(الرائد الرسمي العدد ٧٣ في ١٤/١٢/١٩٧٩)
- أمر عدد ٩٩٩ لسنة ١٩٧٩ باحداث نيابة خصوصية ببلدية
مرناق
١٩٧٩/١٢/١٢
(الرائد الرسمي العدد ٧٣ في ١٤/١٢/١٩٧٩)
- أمر عدد ١٠١٣ لسنة ١٩٧٩ بتوسيع دائرة بلدية زرمدين
ولاية المنستير
١٩٧٩/١٢/٢٠
(الرائد الرسمي العدد ٧٦ في ٢٨ و ٣١/١٢/١٩٧٩)
- أمر عدد ٤٣٦ لسنة ١٩٨٠ باحداث بلدية ببنان وبوضر
ولاية المنستير
١٩٨٠/٤/١٦
(الرائد الرسمي العدد ٢٥ في ٢٢ و ٢٥/٤/١٩٨٠)
- أمر عدد ٤٣٩ لسنة ١٩٨٠ بتوسيع دائرة بلدية بلقلمة
الحضبة بولاية الكاف
١٩٨٠/٤/١٦
(الرائد الرسمي العدد ٢٥ في ٢٢ و ٢٥/٤/١٩٨٠)
- أمر عدد ٤٦٠ لسنة ١٩٨٠ بتوسيع منطقة بلدية الجديدة
ولاية رغوان
١٩٨٠/٤/٢٣
(الرائد الرسمي العدد ٢٦ في ٢٩/٤ و ٢/٥/١٩٨١)
- أمر عدد ٤٦٢ لسنة ١٩٨٠ باحداث بلدية بوعرقوب بولاية
نابل
١٩٨٠/٤/٢٣
(الرائد الرسمي العدد ٢٦ في ٢٩/٤ و ٢/٥/١٩٨٠)
- أمر عدد ٤٦٣ لسنة ١٩٨٠ باحداث بلدية حمام الاغزاز
ولاية نابل
١٩٨٠/٤/٢٣
(الرائد الرسمي العدد ٢٦ في ٢٩/٤ و ٢/٥/١٩٨٠)
- أمر عدد ٥١٥ لسنة ١٩٨٠ باحداث بلدية بالزربية بولاية
زغوان
١٩٨٠/٥/٧
(الرائد الرسمي العدد ٢٨ في ٩/٥/١٩٨٠)
- أمر عدد ٥١٦ لسنة ١٩٨٠ باحداث بلدية بالجرىصه بولاية
الكاف
١٩٨٠/٥/٧
(الرائد الرسمي العدد ٢٨ في ٩/٥/١٩٨٠)
- أمر عدد ٥٣٣ لسنة ١٩٨٠ بتوسيع دائرة بلدية مرناق بولاية
زغوان
١٩٨٠/٥/٩
(الرائد الرسمي العدد ٢٩ في ١٣ و ١٦/٥/١٩٨٠)
- أمر عدد ٥٩١ لسنة ١٩٨٠ بتوسيع دائرة بلدية هرقله بولاية
سوسة
١٩٨٠/٥/١٥
(الرائد الرسمي العدد ٣٠ في ٢٠/٥/١٩٨٠)
- أمر عدد ١٠٣٨ لسنة ١٩٨٠ بتوسيع دائرة بلدية بني
خداش بولاية مدنين
١٩٨٠/٨/١٥
(الرائد الرسمي العدد ٤٧ في ١٩ و ٢٢/٨/١٩٨٠)

— أمر عدد ١١١٦ لسنة ١٩٨١ بتوسيع دائرة بلدية قبلي

١٩٨١/٩/١

(الرائد الرسمي العدد ٥٦ في ٨ و ١١/٩/١٩٨١)

— أمر عدد ١٣٠٧ لسنة ١٩٨١ يتعلق بجل مجلس بلدية الزهراء

من ولاية تونس

١٩٨١/١٠/١

(الرائد الرسمي العدد ٦٣ في ١٦/١٠/١٩٨١)

— أمر عدد ١٥٣٦ لسنة ١٩٨١ يتعلق بجل مجلس بلدية الحامه

بولاية قابس

١٩٨١/١١/٢٣

(الرائد الرسمي العدد ٧٥ في ٢٧/١١/١٩٨١)

قرار وزير الداخلية بتقسيم تراب بلدية تونس الى دوائر	٣ أكتوبر ١٩٧٥	٦٦ في ٧-١٠ أكتوبر ١٩٧٥
قرار وزير الداخلية باحداث دوائر بلدية بمنطقة بلدية صفاقس	٣ ديسمبر ١٩٧٥	٨١ في ٥ ديسمبر ١٩٧٥
قرار وزير الداخلية باحداث دائرتين بلديتين بمنطقة بلدية سوسة	١١ فيفري ١٩٧٦	١١ في ١٣ فيفري ١٩٧٦
قرار وزير الداخلية باحداث دوائر بلدية بمناطق بلدية منوبة	٥ ماي ١٩٧٦	٣١ في ٤-٧ ماي ١٩٧٦
قرار وزير الداخلية باحداث دوائر بلدية بمناطق بلدية المهدية	٥ ماي ١٩٧٦	٣٢ في ٤-٧ ماي ١٩٧٦
قرار وزير الداخلية باحداث دوائر بلدية بمناطق بلدية قابس	٥ ماي ١٩٧٦	٣١ في ٤-٧ ماي ١٩٧٦
قرار وزير الداخلية باحداث دائرتين بلديتين بمنطقة بلدية منزل بورقيبة	٢٠ ماي ١٩٧٦	٣٥ في ٢١ ماي ١٩٧٦
قرار وزير الداخلية باحداث سبع دوائر بمنطقة بلدية جربة	٤ مارس ١٩٧٧	١٦ في ١١ مارس ١٩٧٧
قرار وزير الداخلية باحداث دوائر بلدية سوسة	٢٩ مارس ١٩٧٧	٢٢ في أول افريل ١٩٧٧
قرار وزير الداخلية بتحويل مقر بلدية دار شعبان الفهري	٢ ماي ١٩٧٧	٣١ في ٦ ماي ١٩٧٧
قرار وزير الداخلية باحداث دائرة بلدية بالموانسة تابعة لبلدية جربيس	٨ جوان ١٩٧٧	٤١ في ١٤ جوان ١٩٧٧
قرار وزير الداخلية بالترخيص لبلدية جربيس بتحويل مقر إدارتها	١٩٧٧/١١/٣٠	قرار وزير الداخلية بتحويل مقر بلدية بوغراة ١٩٨٠/٢/٢٦ (الرائد الرسمي العدد ١٧ في ١٨/٣/١٩٨٠)
(الرائد الرسمي العدد ٨١ في ٩ و ١٣/١٢/١٩٧٧)	قرار وزير الداخلية باحداث دائرة بلدية بمنطقة بلدية الكاف	قرار وزير الداخلية بتحويل مقر بلدية ساقية الداير ١٩٨٠/٦/١٨ (الرائد الرسمي العدد ٣٨ في ٢٧/٦/١٩٨٠)
قرار وزير الداخلية بتحويل مقر بلدية جربيس	١٩٧٩/٤/٢	قرار وزير الداخلية باحداث دائرة بمركز شاكربمنطقة بلدية صفاقس ١٩٨٠/٧/٤ (الرائد الرسمي العدد ٤١ في ١٥ و ١٨/٧/١٩٨٠)
قرار وزير الداخلية بتحويل مقر بلدية الكريب	١٩٧٩/٧/٤	قرار وزير الداخلية بتحويل مقر بلدية قلعة سنان ١٩٨٠/٩/٢٠ (الرائد الرسمي العدد ٥٥ في ٣٠/٩/١٩٨٠)
(الرائد الرسمي العدد ٤٤ في ١٣ و ١٧/٧/١٩٧٩)	قرار وزير الداخلية بتحويل مقر بلدية منزل بورلفه	قرار وزير الداخلية بتعديل حدود دائرتي الرقص ومركز شاكرببلدية صفاقس ١٩٨٠/٩/٢٦ (الرائد الرسمي العدد ٦١ في ٦ و ٩/١٠/١٩٨١)
قرار وزير الداخلية باحداث دائرتين بمنطقة بلدية المهدية	١٩٨٠/٢/٢٦	
(الرائد الرسمي العدد ١٦ في ١١ و ١٤/٣/١٩٨٠)		

- قرار وزير الداخلية يتعلق بتحويل مقر بلدية مرناو
١٩٨١/٩/١
- قرار وزير الداخلية بتحويل مقر بلدية بنبلة والمنارة
١٩٨١/١٠/٣٠
(الرائد الرسمي العدد ٦٩ في ١١/١١/١٩٨١).
- قرار وزير الداخلية يتعلق باحداث دائرتين بلديتين بمنطقة بلدية الحرس.
١٩٨٠/٧/١٢
(الرائد الرسمي العدد ٤٤ في ١/٨/١٩٨٠)
- قرار وزير الداخلية يتعلق بابدال اسم قرية ومنطقة رمادة الكائنتين بعمدية جدليان من ولاية القصيرين.
١٩٨٠/٧/١٩
(الرائد الرسمي العدد ٤٤ في ١/٨/١٩٨٠)
- قرار وزير الداخلية يتعلق باحداث دائرة بلدية بالمدينة العتيقة بمنطقة بلدية سوسة.
١٩٨٢/٢/٢٢
(الرائد الرسمي العدد ١٤ في ٢/٣/١٩٨٢)
- قرار وزير الداخلية يتعلق بتحويل مقر بلدية خنيس من نهج جنبل الى شارع الحبيب بورقيبة بخنيس.
١٩٨٢/٣/١٢
(الرائد الرسمي العدد ١٩ في ١٩/٣/١٩٨٢)
- قرار وزير الداخلية يتعلق باحداث دائرة بالطنطانة بمنطقة بلدية اكودة
١٩٨٢/٣/١٢
(الرائد الرسمي العدد ١٩ في ١٩/٣/١٩٨٢)
- قرار وزير الداخلية يتعلق بتحويل مقر بلدية المطوبة من ساحة الاستقلال الى شارع الحبيب بورقيبة.
١٩٨٢/٢/٦
(الرائد الرسمي العدد ٩ في ١٢/٢/١٩٨٢)
- قرار وزير الداخلية باحداث دائرة بلدية قرز بالية
١٩٨٢/٥/٥ ٣٥ في ١٤/٥/١٩٨٢

امر على (١)

مؤرخ في ١٢ ذى القعدة ١٣٧٥

(٢١ جوان ١٩٥٦) يتعلق بالتنظيم

الاداري للمملكة التونسية

الحمد لله

من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع
الامور اليه ، محمد الامين باشا باي صاحب
المملكة التونسية مدد الله تعالى اعماله وبلغه
آماله ، الى من يقف على امرنا هذا من الخاصة
والعامة ، اما بعد فانه

بعد اطلعنا على الامر العلى الصادر في ٣
صفر ١٣٧٥ (٢١ سبتمبر ١٩٥٥) في النظام
الوقتى للسلطة العمومية

وعلى الامر العلى الصادر في ١٨ صفر ١٣٧٥
(٦ اكتوبر ١٩٥٥) في احداث وزارة الداخلية
وضبط نظامها

وبناء على راي مجلس الوزراء .

وعلى ما اقترحه وزيرنا الاكبر رئيس
الحكومة

اصدرنا امرنا هذا بما ياتي :

الباب ١ - الجهاز الاداري لتراب المملكة

القسم ١ - الولايات الجهوية

الفصل ١ (٢) - ينقسم تراب الجمهورية

الى احدى وعشرين دائرة ترابية ادارية تدعى
ولايات وتطلق عليها اسماء مركزها طبق القائمة
الآتية :

ولاية تونس

ولاية بنزرت

ولاية باجة

ولاية جندوبة

ولاية الكاف

ولاية سليانة

ولاية القصيرين

ولاية سيدى بوزيد

ولاية قنصة

ولاية توزر

ولاية قبلي

ولاية تطاوين

ولاية مدنين

ولاية قابسى

ولاية صفاقس

ولاية المهدية

ولاية المنستير

ولاية سوسة

ولاية القيروان

ولاية زغوان

ولاية نابل

الفصل ٢ - الحدود الترابية للولايات

هى المنصوص عليها بالجدول عدد ١ المضاف
لامرنا هذا .

وهذه الحدود يمكن تغييرها بامر على
يصدر بناء على تقرير من وزيرنا للداخلية .

القسم ٢ - المندوبيات الترابية

الفصل ٣ (٣) - تنقسم الولايات الى دوائر

ترابية ادارية تسمى معتمديات ترابية .

يطلق على كل معتمدية اسم البلد الذى هو
مركزها ومقر المعتمد الترابى .

يضبط عدد المعتمديات بكل ولاية وتسميتها
بمقتضى امر يصدر باقتراح من وزير الداخلية .

الفصل ٤ - ان التحديد الترابى للمندوبيات

يمكن تغييره بقرار من وزيرنا للداخلية .

القسم ٣ - المشيكات

الفصل ٥ (٤) - تتجزا الولايات ايضا الى

(١) الرائد الرسمي العدد ٥٠ في ١٩٥٦/٦/٢٢ .

(٢) معدلا بالمرسوم عدد ١٨ لسنة ١٩٨١ الرائد الرسمي العدد ٥٩ في ٢٥ - ١٩٨١/٩/٢٩ والمصدق عليه

بالقانون عدد ٩٤ لسنة ١٩٨١ الرائد الرسمي العدد ٧٨ في ١٩٨١/١٢/٨ .

(٣) معدلا بالقانون عدد ٣٥ لسنة ١٩٨٠ الرائد الرسمي العدد ٣٢ في ٢٧ و ١٩٨٠/٥/٣٠ .

(٤) معدلا بالقانون عدد ١٧ لسنة ١٩٦٩ الرائد الرسمي العدد ١٢ في ١٩٦٩/٣/٢٨ .

دوائر ترابية يطلق عليها اسم مناطق تتجمع في معتمديات ترابية .

يمكن تغيير الحدود الترابية للمناطق والحاقها الى معتمدية معينة من المعتمديات بقرار من كاتب الدولة للداخلية باقتراح من الوالى الذى يهمه الأمر .

الباب الثانى الاطارات العليا للإدارة

الجهوية واختصاصاتها (١)

القسم الأول - احكام عامة

الفصل ٦ - يدير شؤون المناطق الادارية المشار اليها بالبواب الاول سلك من الموظفين يتركب من الولاة والمعتمدين الاول والكتاب العامين والمعتمدين ويساعدهم بالمناطق الترابية العمدة .

الفصل ٧ (٢) - يساعد الوالى بمركز الولاية معتمد أول وكاتب عام ومعتمدان اثنان وسلك من موظفى الدولة .

الا أنه يمكن بالاضافة الى ذلك تسمية معتمدين أولين اثنين ومعتمدين اثنين بمركز ولاية تونس .

كما يساعد الوالى معتمد بكل معتمدية ترابية وعمدة بكل منطقة ترابية .

القسم الثانى

مشمولات الوالى

الفصل ٨ - الوالى هو المؤمن على سلطة الدولة وممثل الحكومة بدائرة ولايته وهو اداريا تحت سلطة وزير الداخلية .

الفصل ٩ - الوالى مسؤول عن تنفيذ السياسة القومية للتنمية على الصعيد الجهوى وبهذه الصفة يدرس ويقترح على الحكومة الوسائل الكفيلة بتحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية لدائرة ولايته .

الفصل ١٠ - الوالى بوصفه ممثل الحكومة له سلطة على موظفى واعوان المصالح الدولية الباشرين بدائرة ولايته . وبهذا الاعتبار :

- يسهر على تنفيذ القوانين والتراتيب والقرارات الحكومية .

- يتولى تحت سلطة الوزراء الذين يهمهم الأمر تشييط وتنسيق ومراقبة المصالح الجهوية الراجعة بالنظر للادارات المدنية التابعة للدولة .

- يباشر سلطة الاشراف والمراقبة الادارية على الجماعات العمومية المحلية كما يسهر على مصالح الدولة لدى الشركات والدواوين والمؤسسات التى تتمتع باعانة الدولة ماليا والتي يوجد مقرها الاجتماعى بدائرة ولايته ، وينبغى ان يحافظ علما بنشاطاتها بصفة دورية .

الفصل ١١ - يباشر الوالى تحت سلطة وزير الداخلية ادارة الشؤون العامة للولاية ويسهر على المحافظة على الامن العام بها .

الفصل ١٢ - يمكن للوالى وحده وبعد الترخيص مسبقا من الحكومة الالتجاء الى القوة المسلحة كلما اقتضت ذاك الظروف الاستثنائية .

الفصل ١٣ - يفوض أعضاء الحكومة الى الوالى فى كل جهة بعض سلطاتهم ويضبط نوع وحدود كل تفويض بأمر .

الفصل ١٤ - يفوض الوالى حق الامضاء بالنيابة الى المعتمد الاول والى الكتاب العام للولاية والى المعتمدين بالنسبة للشؤون التى تندرج ضمن مشمولات وزير الداخلية وكذلك الى رؤساء المصالح الخارجية الراجعة بالنظر للادارات المدنية التابعة للدولة بالنسبة للشؤون التى هى من خصائصها .

الفصل ١٥ - يفوض الوالى كل مشمولاته او جانبا منها الى رؤساء المصالح الخارجية الراجعة بالنظر للادارات المدنية التابعة للدولة وذلك خاصة قصد تنفيذ البرامج القومية التى تكون قد تولت الوزارات المعنية وضع الاعتمادات اللازمة لانجازها تحت تصرفه .

الفصل ١٦ - لا تنطبق احكام الفصلين ١٣ و ١٤ السالف ذكرهما على :

- المشمولات التى هى من خصائص وزارة

العدل .

(١) معدلا بالقانون عدد ٥٢ لسنة ١٩٧٥ الرائد الرسمى العدد ٤١ فى ١٧/٦/١٩٧٥ .

(٢) معدلا بالقانون عدد ٨٣ لسنة ١٩٨٠ الرائد الرسمى العدد ٧٢ فى ٥/١٢/١٩٨٠ .

المشمولات التي هي من خصائص وزارة الدفاع الوطني .

المشمولات التي هي من خصائص وزارة المالية .

المشمولات التي هي من خصائص وزارة التربية القومية فيما يتعلق بالشؤون البيداغوجية

الفصل ١٧ - يتولى الوالي رئاسة مجلس الولاية بدائرة ولايته .

الفصل ١٨ - يرأس وجوبا الوالي أو من يمثله جميع اللجان الجهوية التي تهم مصالح الدولة .

الفصل ١٩ - على رؤساء المصالح الخارجية وكذلك مسؤولي المؤسسات والهيئات العمومية والشبه العمومية ان يحيطوا الوالي علما بكل المسائل التي هي من مشمولاتهم والتي يمكن ان تكتسب أهمية خاصة بالجهة .

وينبغي على هاته المصالح ان تحيل على الوالي نسخة من المراسلات الهامة الموجهة الى الادارات المركزية التي هي مطالبة بدورها باتباع نفس الطريقة فيما يخص مراسلاتها مع مصالحها الخارجية .

وعلى هذا الاساس فان برامج العمل وتقارير التنفيذ وكذلك تقارير التفقد تحال وجوبا على الوالي .

الفصل ٢٠ - يقع اعلام الوالي مسبقا بحركات النقل والتعويض التي تجرى في صفوف رؤساء المصالح الجهوية التابعة للدولة وفي كل سنة يوجه الوالي مباشرة الى الوزراء المعنيين ملحوظة عامة حول نشاط رؤساء مصالحهم الجهوية في ميدان عملهم وتحفظ هاته الوثيقة بملف كل واحد منهم .

الفصل ٢١ - يمكن للوالي بدائرة ولايته وفي نطاق التشريع الجاري به العمل ان يتخذ قرارات ترتيبية في ميدان الشرطة الادارية

القسم الثالث مشمولات المعتمد الاول

الفصل ٢٢ - المعتمد الاول هو المساعد المباشر للوالي الذي ينوبه في حالة الغياب وهو يعنى خاصة بالشؤون السياسية والاجتماعية والثقافية وبالوقاية المدنية وتنسيق أنشطة المعتمدين ، وهو المكلف بالعلاقات مع المنظمات القومية ومع مصالح الامن .

القسم الرابع مشمولات الكاتب العام

الفصل ٢٣ - يسهر الكاتب العام للولاية تحت سلطة الوالي على حسن سير ادارة الولاية وينسق عمل موظفيها في الميادين الادارية والمالية والاقتصادية ، كما انه مكلف بالعلاقات مع رؤساء المصالح الجهوية التابعة للادارات المدنية .

القسم الخامس

مشمولات المعتمدين

الفصل ٢٤ - يساعد المعتمدون الوالي في مباشرة مهامه بالمتمديات الترابية حيث يظلمون تحت سلطته بمسؤولية ادارة شؤون مناطقهم .

الفصل ٢٥ - يتولى المعتمدون في حدود مناطقهم وتحت سلطة الوالي مسؤولية تنشيط وتنسيق ومراقبة المصالح المحلية الراجعة بالنظر للادارات المدنية التابعة للدولة .

القسم السادس

مشمولات المعمد

الفصل ٢٦ - يقوم المعمد تحت سلطة المعتمد بمعد يد المساعدة الى مختلف المصالح الادارية والعدلية والمالية بغية اعانتها في مباشرة مهامها .

كما انهم مكلفون بالسهر على مصالح منظوريهم واعانتهم في علاقاتهم مع الادارة وارشادهم وفقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل .

الفصل ٢٧ - للممد صفة ضابط الشرطة
المعدلية في حدود مناطقهم الترايية طبقا للفصل
١٥ من مجلة الاجراءات الجزائية .

القسم السابع

مشمولات مشتركة

الفصل ٢٨ - للولاة والمعتدلين الاول
والمعتدلين والممد صفة ضابط الحالة المدنية .

امر على

مؤرخ في ١٧ ذي الحجة ١٣٧٥ (٢٦) جويلية
١٩٥٦) يتعلق باتمام الامر المؤرخ في ١٢ ذي
القعدة ١٣٧٥ (٢١) جوان ١٩٥٦) المتعلق بالتنظيم
الاداري للمملكة التونسية (١)

الحمد لله

من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض
جميع الامور اليه محمد الامين بانسا باي صاحب
المملكة التونسية سدد الله تعالى اعماله وبلغه آماله
الى من يقف على امرنا هذا من الخاصة والعامة
اما بعد فانه بعد اطلاقنا على جميع النصوص

التي خولت مسؤوليات وسلط واختصاصات
لمن كانوا مراقبين مدنيين ورؤساء مكاتب الشؤون
الاهلية في ميدان الادارة والمراقبة .

وعلى امرنا المؤرخ في ١٢ ذي القعدة ١٣٧٥
(٢١) جوان ١٩٥٦) المتعلق بالتنظيم الاداري
للمملكة التونسية .

وبناء على رأي مجلس الوزراء

وبناء على ما طلبه وزيرنا الاكبر رئيس
الحكومة اصدرنا امرنا هذا بما يأتي :

الفصل ١ - يباشر الولاة السلاط
والاختصاصات والمسؤوليات التي كان يباشرها
المراقبون المدنيون وضباط الشؤون الاهلية
حسب التشريع الجاري به العمل وذلك على
مقتضى الشروط المبينة بالفصل ١١ من امرنا
المشار اليه المؤرخ في ١٢ ذي القعدة ١٣٧٥ (٢١)
جوان ١٩٥٦)

الفصل ٢ - وزيرنا الاكبر رئيس الحكومة
والوزراء مكلفون كل فيما يخصه باجراء العمل
بما تضمنه امرنا هذا .
وختم في ١٧ ذي الحجة ١٣٧٥ (٢٦) جويلية
(١٩٥٦)

قانون عدد ٥٤ لسنة ١٩٦٢

مؤرخ في ١٤ شعبان ١٣٨٣ (٣٠ ديسمبر ١٩٦٢) يتعلق بمجالس الولايات (١) .

باسم الشعب ،

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد موافقة مجلس الأمة

اصدرنا القانون الآتي نصه :

الفصل ١ - مجلس الولاية مجموعة عمومية يمارس في كل ولاية على مقتضى هذا القانون المصالح الجهوية وهو يتمتع بالشخصية المدنية وبلاستقلال المالي .

الباب الأول

تركيب مجلس الولاية

الفصل ٢ - تتركب مجلس الولاية من :

- ١ - الوالى بصفته رئيسا
- ٢ - أعضاء لجنة التنسيق الجهوى للحزب الحر الدستورى التونسى .
- ٣ - نائب عن كل منظمة قومية يعينه كاتب الدولة للداخلية بناء على اقتراح من الوالى وتقديم من منظمته .

٤ - رؤساء النقابات البلدية .

وللوالى ان يستدعى عند الحاجة رؤساء المصالح الادارية الجهوية وممثلين عن الحالى البلدية .

الفصل ٣ - اذا حصل شغور بمجلس الولاية لسبب من الاسباب يقع تعيين الخلف بنفس الطريقة التى تم بها تعيين السلف .

الباب الثانى

تسيير مجلس الولاية

الفصل ٤ - يعقد مجلس الولاية دورات

اعتيادية واستثنائية فالدورات الاعتيادية اربع فى السنة .

تتعقد فى اشهر فيفري وماى وجويلية ونوفمبر وتدوم كل واحدة منها عشرة ايام على الاكثر وللمجلس ان يجتمع فى دورات استثنائية كلما دعت الحاجة لذلك .

ويجتمع المجلس فى دوراته هذه بدعوة يوجهها الوالى الى اعضاء المجلس قبل ثلاثة ايام على الاقل من اجتماعه ولا يمكن عقد جلساته الا بحضور اغلبية اعضاء المجلس .

الفصل ٥ - يضع الوالى جدول اعمال الدورات ويعلم به الاعضاء عند استدعائهم .

الفصل ٦ - جلسات مجلس الولاية عمومية الا انه يجوز للوالى ان يقرر سرية الجلسة .

الفصل ٧ - كاتب جلسات مجلس الولاية يعينه الوالى من بين معتمدى مركز الولاية وتضمن المحاضر بسجل المداولات وتوجه نسخ منها الى كاتب الدولة للداخلية فى اجل لايتجاوز الاسبوع .

الفصل ٨ - عضوية مجلس الولاية مجانية ويمكن للاعضاء استرجاع مصاريف التنقل والاقامة لممارسة مهمتهم بمجلس الولاية وذلك فى حدود المنح المخولة بعنوان مصاريف مأمورية الى موظفى الدولة من الصنف الثانى

الباب الثالث

وظائف مجلس الولاية

الفصل ٩ - ينظر مجلس الولاية فى مشروع ميزانية الجهة وفى حاجيات الجهة اداريا واقتصاديا واجتماعيا كما ينظر فى برامج التنمية الجهوية فى نطاق البرنامج العام للتخطيط .

ويمكن للوالى ان يستشير المجلس فى غير ذلك من المسائل الجهوية التى يرى من الفائدة عرضها عليه .

الفصل ١٠ - يمكن للمجلس ان يكون من بين

أعضائه لجانا فرعية تتمهد بدرس مواضيع معينة
من انظار المجلس .

الباب الرابع

التنظيم المالي لمجلس الولاية

الفصل ١١ - (١)

الفصل ١٢ - (٢)

الفصل ١٣ - ياذن الوالى بصرف اعتمادات
الميزانية .

الفصل ١٤ - يباشر قباضة مجلس الولاية
طبقا للقواعد الجارى بها العمل فى حسابيات
الجماعات المحلية قابض يعينه كاتب الدولة
للتصميم والمالية .

الفصل ١٥ - (٣)

الفصل ١٦ - يضبط معين الاداءات والمعالم
المشار اليها بالفصل السابق من عدد ١ الى عدد
٨ بأوامر تتخذ باقتراح من كاتب الدولة للداخلية
بعد استشارة كاتب الدولة للتصميم والمالية
وتضبط هذه الاوامر كيفية وضعها واستخلاصها
وصور الاعفاء والاجراءات المتعلقة بها .

الفصل ١٧ - يقع اجراء العمل بالاحكام
السابقة عند الاقتضاء بقرارات يتخذها الوالى
ويصادق عليها كاتب الدولة للداخلية وتعلق
بمراكز الولايات والمعتمديات وينشر مضمونها
بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية وبالصحافة
اليومية .

الفصل ١٨ - تتمهد قباضات كتابة الدولة
للتصميم والمالية باستخلاص الاداءات والمعالم
الجهوية وباحالة مجموع محصولها على صندوق
مجلس الولاية .

الفصل ١٩ - (٤)

الفصل ٢٠ - (٥)

الفصل ٢١ - (٦)

الباب الخامس

ملك الجهة

الفصل ٢٢ - يشمل ملك الجهة ملكا عموميا

وملكا خاصا .

الفصل ٢٣ - يشمل الملك الجهوى العمومى .

١ - قطع الأرض التى هى على ملك الجهة
والتي استعملت فى وجه من الأوجه قانونيا أو
فعلا كالشوارع والبطاح والحدائق العمومية
والطبقات باستثناء الطرقات كبيرة الجولان
وطرقات المواصلات المتوسطة التى تتولى الدولة
أمر احداثها وتعهدها .

٢ - قطع الأرض التى هى على ملك الجهة
والتي تضم منشآت لتوزيع المياه والغاز والكهرباء
والتنظيف الصحى وغيرها من المنشآت ذات
المصلحة العمومية .

٣ - قطع الأرض التى هى على ملك الجهة
والتي تقرر ان تكون قاعدة لاحدى المنشآت
المنصوص عليها بأمثلة التنظيم المصادق عليها أو
القطع التى صرح بالاحتياج اليها للمصلحة
العامة .

ويتم تخصيص تلك القطع لما أعدت له
بمقتضى أوامر التنظيم أو التصريح الصادرة حسب
الصيغ المقررة لكل صورة .

الفصل ٢٤ - الملك العمومى لا يمكن التفويت
فيه ولا يناله سقوط الحق بمرور الزمن ويمكن
نزع هاته الصفة منه بمقتضى قرار من الوالى
يعرض على مصادقة كاتب الدولة للداخلية .

الفصل ٢٥ - تسلم كتابات الدولة التى يهملها
الأمر حسبما جاء بالفصل ٢٣ السابق .

وتمارس وظائف التصرف المضبوطة فيما بعد
ابتداء من يوم ذلك التسليم .

الفصل ٢٦ - يشمل ملك الجهة الخاص :

١ - المكاسب المخصصة لمصلحة عمومية
كالمقابر والأسواق وغيرها .

٢ - المكاسب الأخرى .

الفصل ٢٧ - ان الأحكام التشريعية أو
الترثيبية لحفظ ملك الدولة العمومى والسهل

على حسن نظامه تنطبق على ملك الجهة العمومي باستثناء ما يخالفها من احكام هذا القانون .

يجوز اعطاء رخص بقرار من الوالي في احتلال ملك الجهة العمومي المضبوط بالفصل ٢٣ احتلالا مؤقتا وذلك في نطاق الاحكام التشريعية والترتيبية الجاري به العمل وهذه الرخص المؤقتة والقابلة للالغاء يقع استحلاص معالم عليها .

ان رخص التصفيف الفردية وغيرها من الرخص المتعلقة بالطرق التابعة لأملاك الجهة العمومية يسلمها الوالي في نطاق القرارات المتعلقة بالتصنيف وتسوية ارتفاع الطرق المنصوص عليها بالفصل ٢٥ ويستخلص عن تلك الرخص معالم معينة مصادقا عليها بصفة قانونية .

يخول رئيس مجلس الولاية طبق القانون الجاري به العمل رخص البناء وتحوير وضعية البناءات أو اصلاحها بدائرة الجهة .

الفصل ٢٨ - ان احداث الخنادق وقنوات توزيع المياه وخطوط الكهرباء واقامة المنشآت للتوقي من الفيضانات وتسوية الاراضي التي تعمرها المياه وبصفة عامة كافة الأشغال التي يستفيد منها بعض المالكين توجب مساهمة هؤلاء في نفقاتها حسب الشروط التي تقتضيها الترتيب الجاري بها العمل .

الفصل ٢٩ - للوالي السلطة في معانة المخالفات لقرارات التصنيف والتسوية بالطرقات وجميع المخالفات للمقتضيات التشريعية والترتيبية التي يهمها .

وله أيضا أن ينبذ عنه عونا محلفا لمعانة تلك المخالفات .

الفصل ٣٠ - ان امثلة النهيئة الجهات تقع المصادقة عليها باوامر .

الباب السادس

سلطة الاشراف

الفصل ٣١ - يمارس كاتب الدولة للداخلية وظيفة الاشراف على مجالس الولايات فهو زيادة

على الصلاحيات التي خولها له هذا القانون من وجوب المصادقة على القرارات التي اتتارت اليها فصوله ولا سيما الفصل ١٢ الخاص بالميزانية لاكسائها صيغة التنفيذ له أيضا ان يصادق على:

١ - قرارات الوالي القاضية بتحويل الاعتمادات المرسمة بفصول ميزانية الجهة لتغيير أوجه استعمالها .

٢ - العقود المتعلقة بتفويت العقارات المشتمل عليها ملك الجهة الخاص وتسويقها واستغلالها والعقود المحررة في شراء أملاك لفائدة الجهة .

٣ - القرارات المتخذة في تسمية الإنجج والبطاح والحدائق .

٤ - القرارات القاضية بقبول التبرعات والوصايا .

٥ - مقررات مجلس الولاية الرامية الى احداث الاسواق واقامة المعارض وبعث المشاريع ذات الصيغة التجارية أو الصناعية أو المتصلة لنشاطه في احد الميادين الاجتماعية أو حتى للمساهمة فيها وذلك بعد استشارة كاتب الدولة للتصميم والمالية .

الفصل ٣٢ - اذا تحصلت الجهة على الترخيص للمساهمة في رأس مال شركة فانه يخصص لها في مجلس ادارة تلك الشركة عدد من المقاعد يتناسب مع قيمة مساهمتها بشرط ان لا يتجاوز ذلك العدد ثلثي المقاعد وان لا يكون دون مقعدين .

يعين الوالي ممثلين عن مجلس الولاية في تلك الشركة وهو الذي يتولى اعفاءهم منها وتعويضهم عند الخسارة .

في صورة تعدد الجهات المساهمة في رأس مال شركة معينة أو في رأس مال مجموعة من الشركات تعتبر مساهمة جميعها في نسبة المقاعد الواجب تخصيصها لها ثم توزع تلك المقاعد بين الجهات بقرار من كاتب الدولة الداخلية وبالنظر الى مساهمة كل واحدة منها .

تنطبق نفس القاعدة اذا ما اقترنت الجهات

بالبلديات في المساهمة في راس المال .

يباشر ممثلو الجهة مهامهم في مجلس الإدارة
كيفية اعضائه ولهم من الحقوق والامتيازات
ما لزملائهم الا انهم معفون من تقديم الضمان
ولا يشترط في تعيينهم ان يكونوا شخصا من
المساهمين في تلك الشركة .

الفصل ٣٣ - لكاتب الدولة للداخلية الصفة
بعد استشارة كاتب الدولة للاشغال العمومية
والاسكان في الترخيص لمجلس الولاية للقيام
بأشغال البناء والتهديم والاصلاحات الكبرى سواء
كان ذلك بما لمجلس الولاية من الوسائل الخاصة
عن طريق المقاولات .

الفصل ٣٤ (١) - تبرم صفقات مجالس
الولايات حسب الطرق التي يقع ضبطها بأمر .

الفصل ٣٥ - لايسوغ لمجلس الولاية الترافع
لدى المحاكم مهما كانت درجتها الا بعد النحصيل
على رخصة خاصة من كاتب الدولة للداخلية .

الفصل ٣٦ - لا يجوز لاي مدع ان يقسم
بتتبعات عدلية على مجلس الولاية الا بعد ان يقدم
مذكرة لكاتب الدولة للداخلية يشرح له فيها
شكايته مدعومة بما يؤيدها وان يتسلم منه في مقابل
المذكرة وصلا .

لا يمكن الشروع في التتبع لدى المحاكم الا بعد
مضي شهرين عن تاريخ الوصل على ان القيام
بالاجراءات التحفظية لايتوقف على اجل الشهرين
وان مجرد تقديم المذكرة يوقف سقوط الحق
بمرور الزمن بشرط تعزيزه بمطلب يقدم اثناء
ذلك الاجل الى المحكمة .

الفصل ٣٧ - يقدم الوالي بوصفه رئيسا
لمجلس الولاية اثر دورة شهر فيفري لكاتب الدولة
للداخلية ملخصا عن التصرف المالي الذي باشره
في السنة الفارطة مؤيدا بالحجج المثبتة لذلك .

الفصل ٣٨ - ريثما تصدر الاوامر المشار
اليها بالفصل ١٦ فان النصوص المتعلقة بالاداءات
الموظفة لفائدة مجالس الولايات والمعمول بها عند
صدور هذا القانون تبقى نافذة المفعول .

الفصل ٣٩ - ألغيت جميع الاحكام المخالفة

لهذا القانون وخاصة القانون عدد ١٢ لسنة
١٩٥٧ المؤرخ في ٢٠ محرم ١٣٧٧ (٧ اوت ١٩٥٧)
المتعلق باحداث مجالس الولايات .
ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية
التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
وصلت بالمنستير في ١٤ شعبان ١٣٨٢ ٣٠
ديسمبر ١٩٦٢ .

قانون عدد ١ لسنة ١٩٧٢

**مؤرخ في ١٥ فيفري ١٩٧٢ يتعلق بتقسيم
تراب ولاية تونس الى ولايتين وباحداث اقليم
بدائرة ولاية تونس (٢) .**

باسم الشعب ،

**نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية
التونسية ،**

بعد موافقة مجلس الامة ،

اصدرنا القانون الاتي نصه :

الفصل ١ - تقح الفصل الاول من الامر
المؤرخ في ٢١ جوان ١٩٥٦ المتعلق بالتنظيم
الاداري لتراب الجمهورية التونسية المنقح والمتمم
بالقانون عدد ٧٩ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ في ٢١ جويلية
١٩٥٩ والنصوص الموالية كما يلي :

الفصل ١ - (الجديد) عدل بالقانون عدد
٨٢ لسنة ١٩٧٦ وتم ادخال التعديل على الامر
العلي المؤرخ في ٢١ جوان ١٩٥٦ المتعلق بالتنظيم
الاداري لتراب الجمهورية التونسية .

الفصل ٢ - يضبط عدد المتمديات الراجعة
لكل من ولايتي تونس وتونس الجنوبية وتعين
مراكزها بمقتضى امر .

الفصل ٣ - احدثت بولاية تونس مؤسسة
عمومية محرزة على الشخصية المدنية والاستقلال
المالي تجمع الجماعات العمومية المحلية
بالولاية المذكورة يطلق عليها اسم اقليم تونس .
تولى هذا الاقليم الذي سيقع ضبط وظائفه
وتركيبه وموارده بمقتضى امر ، مهمة التنسيق
والتوجيه والمراقبة في ميداني التهيئة والتجهيز
بتراب الولاية المذكورة اعلاه . كما يقوم بولاية
تونس مقام مجلس الولاية وفي نطاق انقانون
عدد ٥٤ لسنة ١٩٦٣ المؤرخ في ٣٠ ديسمبر ١٩٦٣

(١) منقح بالقانون عدد ٥١ لسنة ١٩٧٣ الرائد الرسمي عدد ٢٩ في ١٩٧٣/٧/٣١

(٢) الرائد الرسمي عدد ٧ في ١٩٧٢/٢/١٨

المتعلق بمجالس الولايات يمارس جميع صلاحيات مجلس الولاية كما يتمتع بجميع الموارد والحقوق والامتيازات التي تخولها النصوص التشريعية والترتيبية لمجالس الولايات .

الفصل ٤ (١) - يخضع اعوان اقليم تونس لاحكام القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٦٨ المؤرخ في ٣ جوان ١٩٦٨ المتعلق بضبط القانون الاساسي العام لاعوان الدواوين والشركات القومية والشركات التي تساهم الدولة او الجماعات العمومية بصفة مباشرة او غير مباشرة في رأس مالها .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر قرطاج في ١٥ فيفري ١٩٧٢

قانون عدد ٨ لسنة ١٩٧٤

مؤرخ في ٩ مارس ١٩٧٤ يتعلق بتقسيم

تراب ولاية سوسة الى ثلاث ولايات (٢)

باسم الشعب ،

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد موافقة مجلس الامة :

اصدرنا القانون الاتي نصه :

الفصل ١ - تقح كما يلي الفصل الاول من

الامر المؤرخ في ٢١ جوان ١٩٥٦ المتعلق بالتنظيم الاداري لتراب الجمهورية التونسية المنقح والمنم بالقانون عدد ٧٩ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ في ٢١ جويلية ١٩٥٩ والنصوص الموالية :

الفصل ١ - (الجديد) عدل بالقانون عدد ٨٢ لسنة ١٩٧٦ وتم ادخال التعديل على الامر العلى المؤرخ في ٢١ جوان ١٩٥٦ المتعلق بالتنظيم الاداري لتراب الجمهورية التونسية .

الفصل ٢ - تشتمل ولاية المهدية على ست (٦) معتمديات وهي معتمديات : المهدية وقصور الساف والشابة والجم والسواسي وشربان .

تشتمل ولاية المنستير على سبع (٧) معتمديات وهي معتمديات : المنستير والوردانين وجمال وقصر هلال وطبلبة والمكنين وزرمدين .

تشتمل ولاية سوسة على سبع (٧) معتمديات هي معتمديات : سوسة الشمالية وسوسة الجنوبية ومساكن والقلعة الكبرى دسیدی بوعلی والنفيضة وبوقيشة .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
وصدر بقصر قرطاج في ٩ مارس ١٩٧٤

(١) مضافة بالقانون عدد ٦٠ لسنة ١٩٧٥ الرائد الرسمي عدد ٤٧ في ٨/٧/١٩٧٥

(٢) الرائد الرسمي عدد ١٩ في ١٢/٣/١٩٨٤

امر عدد ٤٩ لسنة ١٩٧٢

مؤرخ في ١٨ فيفري ١٩٧٢ يتعلق بضبط دائرة اقليم تونس وصلاحياته وتركيبه وموارده (١)

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد اطلعنا على القانون عدد ١ لسنة ١٩٧٢ المؤرخ في ١٥ فيفري ١٩٧٢ المتعلق بتقسيم ولاية تونس الى ولايتين واحداث اقليم بولاية تونس.

وعلى راي الويرير الاول

اصدرنا امرنا هذا بما يأتي :

الباب الاول

ضبط دائرة اقليم تونس

الفصل ١ - ان دائرة اقليم تونس تسمح كامل تراب ولاية تونس .

الباب الثاني

صلاحيات اقليم تونس

الفصل ٢ - يهدف اقليم تونس الى :

١ - دراسة جميع مشاكل التجهيز والتهيئة .

٢ - تهيئة تراب ولاية تونس وذلك بتخطيط برامج التجهيزات العمومية سواء كانت قومية أو جهوية أو محلية وضبط انجاز هاته التجهيزات من حيث الزمن وبصفة تتماشى واهداف المخطط القومي للتنمية .

٣ - تنسيق وتوجيه ومراقبة التمويلات حتى تندمج في مقدرات مخطط التهيئة .

الباب الثالث

تنظيم اقليم تونس

الفصل ٣ - يدير اقليم تونس مجلس اعلى ومجلس ادارة تساعد لجنة استشارية .

الفصل ٤ - يتركب المجلس الاعلى للاقليم من :

- الوزير الاول كرئيس

- وزارة الداخلية والتخطيط والمالية

والاقتصاد الوطنى والشؤون الثقافية والاخبار

والاشغال العمومية والاسكان .

- والى تونس شيخ المدينة .

يقوم باشغال كتابة المجلس الاعلى والى تونس شيخ المدينة .

ان اعضاء الحكومة الاخرين الغير المذكورين اعلاء يمكن لهم عند الاقتضاء المشاركة في اجتماعات المجلس الاعلى مع التمتع بحق التصويت وذلك كلما تعهد هذا المجلس بمسألة ترجع بالنظر لوزارتهم .

الفصل ٥ - يتولى المجلس الاعلى :

- ضبط الاختيارات في مادة التهيئة والتجهيز .

- المصادقة على المخطط الجهوى للتهيئة وعلى القرارات والاقتراحات التى يعرضها عليه مجلس الادارة في مادنى التهيئة والتجهيز .

- البت في تخطيط برامج التجهيزات العمومية .

- المصادقة على ميزانية الاقليم ومراقبتها.

الفصل ٦ - يتركب مجلس الادارة للاقليم من :

- والى تونس شيخ المدينة كرئيس

- الكاتب العام للجنة التنسيق لولاية تونس .

- رؤساء المجالس البلدية لولاية تونس .

- ١٠ نواب عن المجلس البلدى لمدينة

تونس .
- نائبين عن المناطق الخارجة عن الدوائر البلدية .

ويمكن للنواب الجهويين للوزارات حضور مفاوضات مجلس الادارة من دون ان يكون لهم حق في التصويت .

الفصل ٧ - يقوم مجلس الادارة للاقليم

مقام مجلس الولاية بولاية تونس وفي نطاق القانون عدد ٥٤ لسنة ١٩٦٣ المؤرخ في ٣٠ ديسمبر ١٩٦٣ يمارس جميع صلاحيات مجلس الولاية ويتمتع بجميع الموارد والحقوق والامتيازات التى تخولها النصوص التشريعية والترتيبية لمجالس الولايات .

كما يتولى :

- الاقتراع على ميزانية اقليم تونس

- تقديم اقتراحات شأن تخطيط البرامج العمومية والجهوية .

- توجيه ومراقبة التمويلات حتى تندمج في المخطط الجهوي للتهيئة .

وعلاوة على ذلك فهو مكلف : بالنظر في القضايا التي يعهد بها اليه المجلس الاعلى للاقليم او والي تونس شيخ المدينة وبدراسة هاته القضايا .

- بضبط جدول القضايا المطلوب من المجلس الاعلى التفاوض في شأنها .

- بتقديم الاقتراحات التي يرى من المفيد عرضها على المجلس الاعلى وذلك في مادتي التهيئة والتجهيز .

- بتنفيذ مفاوضات المجلس الاعلى .

- بامداد والي تونس شيخ المدينة براهيه في شأن النزاعات التي يمكن ان تحدث بين البلديات في ميدان توسيع الدوائر البلدية .

الفصل ٨ (١) - ان والي تونس شيخ المدينة ورئيس مجلس الادارة لاقليم تونس مكلف :

- باعداد سياسة تهيئة وتجهيز الاقليم المطلوب عرضها على مصادقة المجلس الاعلى وذلك بعد الموافقة عليها من طرف مجلس الادارة للاقليم

- بتنسيق تنفيذ برامج التجهيزات العمومية سواء كانت قومية او جهوية .

- بتسيير الدراسات العامة المتعلقة بتهيئة وتجهيز الاقليم .

- بتسيير وتنسيق سياسة النقل العمومي والجولان بتراب الاقليم .

الفصل ٨ مكرر (١) - والي تونس هو امر القبض والصرف لميزانية اقليم تونس ويجوز له تفويض كامل سلطاته او جزء منها الى المدير العام للاقليم .

الفصل ٩ تتركب اللجنة الاستشارية المشار اليها بالفصل ٣ ا. لاه من اعضاء لجنة التنسيق الحزبي لولاية تونس ومن نواب عن

المنظمات القومية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجهة ومن جميع الاشخاص الاكفاء التابعين لمصالح الدولة او القطاعات الخاصة الذين يرى والي تونس شيخ المدينة رئيس مجلس الادارة ان مساهمتهم في اشغال هاته اللجنة ضرورية .

تمد اللجنة المذكورة مجلس الادارة براهيها في شأن المشاكل التي يواجهها الاقليم .

ان اعضاء هاته اللجنة باستثناء اعضاء لجنة التنسيق الحزبي يعينون من طرف وزير الداخلية باقتراح من والي تونس شيخ المدينة رئيس مجلس الادارة .

ويرأس اجتماعات اللجنة الاستشارية والي تونس شيخ المدينة او نائبه .

الفصل ١٠ - يمكن للجنة الاستشارية المذكورة اعلاه ان تشكل من بين اعضائها لجانا تمهد اليها بدراسة بعض المسائل الراجعة بالنظر للاقليم .

الباب الرابع

موارد الاقليم

الفصل ١١ - ان مقايض الاقليم تتكون خاصة من :

١ - اعانات الدولة .

٢ - مساهمات الجماعات العمومية المحلية لولاية تونس .

ان الجماعات المذكورة تخضع بصفة وجوبية لهاته المساهمات التي يضبط سنويا معينها المجلس الاعلى للاقليم على اساس الخدمات الواقع القيام بها .

٣ - مداخيل الاملاك العقارية والمنقولة الراجعة للاقليم .

٤ - محصل الهبات والوصايا .

٥ - نسبة مائوية من محصل معلوم الاقامة المستخلص لعائدة بلديات ولاية تونس .

٦ - (٣)

(١) مدلا بالامر عدد ١٧ لسنة ١٩٧٥ الرائد الرسمي العدد ٣ في ١٤ ، ١٧ ، ٢٠ ، ١٩٧٥

(٢) مضافا بالامر عدد ١٧ لسنة ١٩٧٥ الرائد الرسمي المشار اليه .

(٣) اُلقيت بالقانون عدد ٢٦ لسنة ١٩٧٥ الرائد الرسمي العدد ٢٤ في ٢٠ ، ١٩٧٥

٧ - القروض

٨ - نفس الموارد التي اقتضاها القانون عدد ٥٤ لسنة ١٩٦٣ المؤرخ في ٣٠ ديسمبر ١٩٦٣ لفائدة مجالس الولايات .

الفصل ١٢ - تضبط فيما بعد بمقتضى امر طرق المراقبة للاقليم وشروط تطبيق الفصل التاسع وخاصة ضبط معين النسبة المئوية من محصل معلوم الإقامة ومقدار المناب المتأتى من الاموال المشتركة الاولى .

الباب الخامس

الهيكل التنفيذية للاقليم

الفصل ١٣ - يكون للاقليم اطار فنى وادارى بوضع مباشرة تحت سلطة والى تونس شيخ المدينة .

الفصل ١٤ - ان قانون اطرارات الموظفين الفنيين والاداريين للاقليم والجدول المنظم للهيكل الفنية والادارية لهذا الاقليم يقع ضبطهما بمقتضى الامر .

الفصل ١٥ - الوزير الاول مكلف بتنفيذ هذا الامر الذى ينشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية .

وصدر بقصر قرطاج في ١٨ فيفري ١٩٧٢

امر عدد ٦٠٤ لسنة ١٩٧٢ (١)

مؤرخ في ٢٥ نوفمبر ١٩٧٢ يتعلق بتنظيم الهياكل الفنية والادارية لاقليم تونس

نحن الحبيب بورقيبة - رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد اطلاعا على القانون عدد ١ لسنة ١٩٧٢ المؤرخ في ١٥ فيفري ١٩٧٢ المتعلق بتقسيم ولايات تونس الى ولايتين واحداث اقليم تونس

وعلى القانون عدد ٢١ لسنة ١٩٧٣ المؤرخ في ١٤ افريل ١٩٧٣ المتعلق بتهيئة مناطق سياحية

وصناعية وسكنية وخاصة على الفصل ٣ منه

وعلى الامر عدد ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المؤرخ في ١٨ فيفري ١٩٧٢ المتعلق بضبط دائرة اقليم تونس وصلاحيته وتركيبه وموارده وخاصة على الفصل ١٤ منه

وباقتراح من الوزير الاول

اصدرنا امرنا هذا بما ياتى :

الفصل ١ - تتكون الهياكل التنفيذية لاقليم تونس من ادارة عامة وثلاث ادارات

الفصل ٢ - احداث بالاضافة لذلك لدى اقليم تونس لجنة فنية للتنسيق

الباب الاول

الادارة العامة

الفصل ٣ - للادارة العامة لاقليم تونس مهمة تنسيق وتنسيق اعمال الاقليم تحت سلطة والى تونس

يكون المدير العام مكلفا بتحضير وتنفيذ القرارات المتخذة من طرف هياكل الاقليم المنصوص عليها بالامر المشار اليه اعلاه عدد ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المؤرخ في ١٨ فيفري ١٩٧٢ وهو مكلف خاصة وفي اطار التراتيب الممول بها :

- ضبط التنظيم المفضل للاقليم

- بالاشراف على كافة الاعوان

- بالقيام بعمليات تحضير وتنفيذ الميزانية

- بتمثيل الاقليم لدى مصالح الدولة والجماعات العمومية والمحلية ولدى كل المصالح الاخرى العمومية او الخاصة .

الفصل ٤ - تتكون الادارة العامة من مصلحتين :

- مصلحة ادارية ومالية

- مصلحة نشر واخبار

الباب الثانى

الادارات

الفصل ٥ - تنولى ادارة التخطيط والدراسات

بالاشتراك الوثيق مع الوزارات والهيئات المعنية :

١ - تحضير مخططات تنمية الاقليم على المدى المتوسط والطويل وخاصة :

- مخططات التهيئة

- مخططات النقل

- مخططات التجهيز المتعلقة بالهياكل الاساسية والثانوية

٢ - دراسة المشاكل الجبائية والمالية التي تثيرها تنمية المنطقة العمرانية التي تتألف منها العاصمة وكذلك سياسة ضبط ترميفة المصالح العمومية

٣ - دراسة مشاريع التجهيز التي تمدها الوزارات ٠ والبلديات والمصالح العمومية والتي تهم منطقة الاقليم الترابية

٤ - خلق مشاريع خاصة وتحضيرها

الفصل ٦ - تكون ادارة التخطيط والدراسات من مصلحتين :

- مصلحة التخطيط

- مصلحة الدراسات

الفصل ٧ - تتولى ادارة البرمجة والميزانية:

١ - المشاركة في اعداد ميزانية الدولة للتجهيز فيما يخص الاقليم وذلك بارتباط متين مع الوزارات المعنية

٢ - مشاركة سلطة الاشراف في المصادقة

على ميزانيات التجهيز بالنسبة للمجالس البلدية التابعة للاقليم

٣ - اقامة اتفاقات انجاز مع المؤسسات العمومية لانجاز المشاريع المنصوص عليها بالفصل ٥ الفقرة ٣ اعلاه

الفصل ٨ - تكون ادارة البرمجة والميزانية

من مصلحتين :

- مصلحة البرمجة

- مصلحة الميزانية

الفصل ٩ - تتولى ادارة الرقابة :

١ - تتبع تنفيذ المشاريع والبرامج المنصوص عليها بالفصل ٧ طبقا للتخصيصات المقررة في ميزانية الدولة او الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات العمومية

٢ - تتبع سير الوكالات المقاربة بالنسبة لانشطتها بمنطقة الاقليم الترابية

الباب الثالث

اللجنة الفنية للتنسيق

الفصل ١٠ - اللجنة الفنية للتنسيق مكلفة

بالسهر على ضمان التناسق بين المشاريع والبرامج التي وقع تحضيرها من طرف الوزارات والمؤسسات العمومية لتجهيز الاقليم

الفصل ١١ - يترأس والي تونس اللجنة

الفنية للتنسيق ويكون المدير العام للاقليم مقرا لها - تتركب اللجنة الفنية للتنسيق من مديري الوزارات المعنية بتجهيز الاقليم ومدير اشغال مدينة تونس ومديري المؤسسات والهيئات العمومية العاملة بمنطقة الاقليم الترابية

الفصل ١٢ - يمكن لرئيس اللجنة ان يستدعى اي شخص ذا خبرة ويرى مشاركته في أعمال اللجنة ضرورية

الباب الرابع

المراقبة المالية

الفصل ١٣ - تكون المراقبة المالية للاقليم

المنصوص عليها بالفصل ١٢ من الامر المشار اليه اعلاه عدد ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المؤرخ في ١٨ فيفري ١٩٧٢ حسب القوانين والتراتيب المعمول بها والمنطبقة على الجماعات العمومية المحلية

الفصل ١٤ - الوزير الاول مكلف بتنفيذ هذا الامر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية

وصدر بقصر قرطاج في ٢٥ نوفمبر ١٩٧٣

تفويض سلط

امر عدد ٢٨٤ لسنة ١٩٧٧ (١)

مؤرخ في ٢٢ مارس ١٩٧٧ يتعلق بتفويض السلطة للوالي في مادة الرخصة المسبقة ومراقبة الاسعار في تجارة التوزيع بالتفصيل

نحن الحبيب بورقيبة - رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد اطلعنا على الامر المؤرخ في ٢١ جوان ١٩٥٦ المتعلق بالتنظيم الاداري لتراب الجمهورية وعلى جميع النصوص التي نقحته او تمتمته وخاصة على القانون عدد ٥٢ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ١٣ جوان ١٩٧٥

وعلى القانون عدد ١٩ لسنة ١٩٧٠ المؤرخ في ٢٢ افريل ١٩٧٠ المتعلق بتنظيم تجارة التوزيع وخاصة على الفصل ٢ منه

وعلى القانون عدد ٢٦ لسنة ١٩٧٠ المؤرخ في ١٩ ماي ١٩٧٠ المتعلق بكيفية ضبط الاسعار وزجر المخالفات في الميدان الاقتصادي وخاصة على الفصول ١٩ و ٢٠ و ٢١ منه

وعلى الامر عدد ١٤٣ لسنة ١٩٧٠ المؤرخ في ٢٨ افريل ١٩٧٠ المتعلق بضبط شروط منح الرخصة وكيفية توزيع الارباح في تجارة التوزيع وخاصة على الفصول ١ و ٢ و ٣ منه
وعلى الامر عدد ١٤٥ لسنة ١٩٧٠ المؤرخ في ٢٨ افريل ١٩٧٠ المتعلق بتنظيم وسير اللجان الجهوية للتجارة

وعلى الامر عدد ٢٦٨ لسنة ١٩٧٠ المؤرخ في ٦ اوت ١٩٧٠ المتعلق بتنظيم وسير اللجنة القومية للاسعار واللجان الجهوية لمراقبة الاسعار
وعلى الامر عدد ٥٣٨ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ٤ اوت ١٩٧٥ المتعلق بمشمولات وزارة الاقتصاد الوطني

وعلى راي وزيرى الداخلية والاقتصاد الوطنى

وعلى راي المحكمة الادارية

اصدرنا امرنا هذا بما ياتى :

الفصل ١ - يفوض للوالى ممارسة مشمولات وزير الاقتصاد الوطنى في مادة الرخصة ومراقبة الاسعار في تجارة التوزيع بالتفصيل .

الفصل ٢ - يفارس الوالى المهام المفوضة اليه بمقتضى هذا الامر تحت سلطة وزير الاقتصاد الوطنى

الفصل ٣ - تمنح الرخصة لتعاطى تجارة التوزيع بالتفصيل المنصوص عليها بالفصل الثانى من القانون المشار اليه اعلاه عدد ١٩ لسنة ١٩٧٠ المؤرخ في ٢٢ افريل ١٩٧٠ من طرف الوالى بعد اخذ راي اللجنة الجهوية للتجارة المختصة ترابيا .

وتعطى الرخصة المنصوص عليها بالفقرة السابقة في شكل قرار من الوالى يصدره طبقا لاحكام الفصل الثالث من الامر المشار اليه اعلاه عدد ١٤٣ لسنة ١٩٧٠ المؤرخ في ٢٨ افريل ١٩٧٠ .

الفصل ٤ - يمارس وزير الاقتصاد الوطنى كامل سلطاته في مادة المراقبة الاقتصادية الا انه يمكن للوالى بعد اخذ راي اللجنة الجهوية لمراقبة الاسعار ان يتخذ المقتوبات الادارية المنصوص عليها بالفصول ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القانون المشار اليه اعلاه عدد ٢٦ لسنة ١٩٧٠ المؤرخ في ١٩ ماي ١٩٧٠ وذلك لزجر المخالفات التى ترتكب في تجارة التوزيع بالتفصيل

الفصل ٥ - يعلم الوالى وزير الاقتصاد الوطنى بكل قرار يتخذه تطبيقا لهذا الامر في اجل خمسة ايام من تاريخ صدوره

الفصل ٦ - وزير الداخلية والاقتصاد الوطنى مكلفان كل فيما حعه بتنفيذ هذا الامر الذى نشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية

تونس في ٢٣ مارس ١٩٧٧

تنظيم

امر عدد ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ (١)

مؤرخ في اول افريل ١٩٧٧ يتعلق بتنظيم مصالح
الولايات

نحن الحبيب بورقيبة - رئيس الجمهورية
التونسية ،

بعد اطلعنا على القانون عدد ١٢ لسنة
١٩٦٨ المؤرخ في ٣ جوان ١٩٦٨ المتعلق بضبط
القانون الاساسي العام لاعوان الدولة والجماعات
العمومية المعنية والمؤسسات العمومية ذات
الصفة الادارية

وعلى الامر المؤرخ في ٢١ جوان ١٩٥٦
المتعلق بالتنظيم الاداري لتراب الجمهورية
وعلى القانون عدد ٢٣ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ
في ١٤ ماي ١٩٧٥ المتعلق بالمصادقة على القانون
الاساسي للبلديات

وعلى القانون عدد ٥٢ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ
في ١٣ جوان ١٩٧٥ المتعلق بضبط مشمولات
الاطارات العليا للادارة الجهوية

وعلى الامر عدد ٣٦٤ لسنة ١٩٧١ المؤرخ
في ٩ اكتوبر ١٩٧١ المتعلق بضبط شروط اسناد
الخطط الوظيفية بالادارات المركزية وكيفية
تاخيرهما حسبما تم تنقيحه بالامر عدد ١٥٤
سنة ١٩٧٥ المؤرخ في ٢ ماي ١٩٧٢

وعلى الامر عدد ٣٤٢ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ
في ٢٠ ماي ١٩٧٥ المتعلق بضبط مشمولات
وزارة الداخلية

وعلى الامر عدد ٢٤٣ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ
في ٣٠ ماي ١٩٧٥ المتعلق بتنظيم وزارة الداخلية
وعلى الامر عدد ٢٣٦ لسنة ١٩٧٧ المؤرخ
في اول افريل ١٩٧٧ المتعلق بتفويض بعض
سلطات وزير الداخلية للولاة

وعلى اقتراح وزير الداخلية
وعلى راي الوزير الاول ووزير المالية

اصدرنا امرنا هذا بما ياتي :

الباب الاول

احكام عامة

الفصل ١ - تشتمل ادارة كل ولاية على :
١ - مصالح راجعة بالنظر الى المتمد
الاول :

- مصلحة الشؤون السياسية
- مصلحة الشؤون الثقافية والتربوية
- مصلحة الجماعات العمومية المحلية
- مصلحة الشؤون الاجتماعية
- ٢ - مصالح راجعة بالنظر الى الكاتب العام
وهي :

- مصلحة الشؤون الاقتصادية
- مصلحة الشؤون الادارية والمالية
- مصلحة الجماعات العمومية المحلية
- مصلحة التنمية الريفية

الباب الثاني

مشمولات المصالح الراجعة بالنظر الى

المتمد الاول

الفصل ٢ - تعنى مصلحة الشؤون
السياسية خاصة بكل المسائل ذات الصبغة
السياسية وكذلك بالمسائل المتعلقة بالامن
والانتخابات والاعلام والوقاية المدنية والتقسيم
الترابي والتراتيب والتجنيد

الفصل ٣ - تهتم مصلحة الشؤون الثقافية
والتربوية خاصة بالنشاطات الثقافية بالجهة
وكذلك بشؤون التعليم والمؤسسات التربوية ،
كما تهتم بالشباب والرياضة

الفصل ٤ - تعنى مصلحة الشؤون
الاجتماعية بالصحة والتنظيم العائلي والتنمية
الاجتماعية والاسكان والتكوين المهني والتشغيل

الباب الثالث

ملاحظات المصالح الراجعة بالنظر الى

الكاتب العام

الفصل ٥ - ان مصلحة الشؤون الاقتصادية مكلفة بالانشطة الفلاحية والتجارية والصناعية والسياحية بالجهة والنقل والمواصلات

الفصل ٦ - ان مصلحة الشؤون الادارية والمالية مكلفة بشؤون الموظفين والاعوان الراجعين بالنظر لوزارة الداخلية والماملين بالولاية وذلك في نطاق الاحكام المنصوص عليها بالامر المشار اليه اعلاه عدد ٣٣٦ لسنة ١٩٧٧ المؤرخ في اول افريل ١٩٧٧ ، كما تعنى بالمباني ووسائل النقل الادارية والتصرف في الاعتمادات الواقع تفويضها لهذا الغرض الى الولاية.

الفصل ٧ - تتولى مصلحة الجماعات

العمومية المحلية ضمان ممارسة الاشراف على البلديات طبقا لاحكام القانون المشار اليه اعلاه عدد ٣٣ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ١٤ ماي ١٩٧٥ وكذلك التصرف في المسائل المتعلقة بمجلس الولاية كما تعنى بالحالة المدنية

الفصل ٨ - تهتم مصلحة التنمية الريفية خاصة بكل الدراسات المتعلقة بالتنمية الريفية بالجهة وكذلك باعداد البرامج العادية والبرامج الخاصة وبمراقبة تنفيذها

الفصل ٩ - وزيرا الداخلية والمالية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذي نشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية

تونس في اول افريل ١٩٧٧

أمر عدد ٧٩٦ لسنة ١٩٨٠ (١)

مؤرخ في ١٦ جوان ١٩٨٠ يتعلق بضبط عدد وتسمية

المتمديات الترابية (١)

نحن الحبيب بورقيبة، رئيس الجمهورية التونسية،

بعد الاطلاع على الأمر المؤرخ في ٢١ جوان ١٩٥٦
المتعلق بالتنظيم الإداري لتراب الجمهورية التونسية حسبما وقع
تنقيحه واتمامه بالقوانين عدد ٧٩ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ في ٢١
جويلية ١٩٥٩ وعدد ١٧ لسنة ١٩٦٩ المؤرخ في ٢٧ مارس
١٩٦٩ وعدد ١ لسنة ١٩٧٢ المؤرخ في ١٥ فيفري ١٩٧٢ وعدد
٧٥ لسنة ١٩٧٣ المؤرخ في ٨ ديسمبر ١٩٧٣ وعدد ٨ لسنة
١٩٧٤ المؤرخ في ٩ مارس ١٩٧٤ وعدد ٤٧ لسنة ١٩٧٤ المؤرخ
٥ جوان ١٩٧٤ وعدد ٥٢ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ١٣ جوان
١٩٧٥ وعدد ٨٢ لسنة ١٩٧٦ المؤرخ في ١١ اوت ١٩٧٦ وعدد
٣٥ لسنة ١٩٨٠ المؤرخ في ٢٨ ماي ١٩٨٠ وخاصة الفصل ٣
منه

وباقترح من وزير الداخلية

وعلى رأي المحكمة الإدارية

اصدرنا امرنا هذا بما يأتي:

الفصل ١ - طبقا لاحكام الفصل ٣ من الامر المشار اليه
اعلاه المؤرخ في ٢١ جوان ١٩٥٦ حسبما وقع تنقيحه واتمامه
بالنصوص الموالية له، تم ضبط عدد المتمديات بكل ولاية من
ولايات الجمهورية التونسية كما يلي:

- تشتمل ولاية تونس على ٢٢ معتمدية وهي: (٢)

المدينة، باب البحوث، باب سويقة، العمران، راس
الطابية، المنزه، اريانة، قلعة الاندلس، سيدي ثابت،
منوبة، بارود، السيجومي، الجزائر، سيدي البشير،
الكبارية، جبل الجلود، بن عروس، مرناق، حمام الانف،
رادس، حلق الوادي، المرسى

**- تشتمل ولاية بنزرت على ١٠ معتمديات: بنزرت
الشمالية، بنزرت الجنوبية، سجنان، جومين، ماطر،**

(١) الرائد الرسمي عدد ٣٧ في ٢٤/٦/١٩٨٠

(٢) معدلا بالأمر عدد ١٣٧٤ لسنة ١٩٨١ الرائد الرسمي عدد ٦٧ في ٣٠/١٠/١٩٨١

(٣) معدلا بالأمر عدد ١٠١٢ لسنة ١٩٨١ الرائد الرسمي عدد ٥٢ في ١١/١٩/١٩٨١

(٤) معدلا بالأمر عدد ١١٤٨ لسنة ١٩٨٠ الرائد الرسمي عدد ٥٤ في ٢٦/٩/١٩٨٠

(٥) معدلا بالأمر عدد ١١٩٢ لسنة ١٩٨١ الرائد الرسمي عدد ٥٩ في ٢٥/٢٩/١٩٨١

(٦) معدلا بالأمر عدد ٧٩٦ لسنة ١٩٨١ الرائد الرسمي عدد ٤١ في ١٦/٦/١٩٨١

(٧) معدلا بالأمر عدد ١١٤٨ لسنة ١٩٨٠ الرائد الرسمي عدد ٥٤ في ٢٦/٩/١٩٨٠

(٨) معدلا بالأمر عدد ٩٨٥ لسنة ١٩٨١ الرائد الرسمي عدد ٤٩ في ٢٤/٢٨/٧/١٩٨١

(٩، ١٠) معدلا بالأمر عدد ١١٩٢ لسنة ١٩٨١ الرائد الرسمي عدد ٥٩ في ٢٩/٩/١٩٨١

جالطة، منزل بورقيبة، وبيك، منزل الجميل، راس الجبل.

**- تشتمل ولاية باجة على ٧ معتمديات: باجة،
عمدون، نفزة، تبرسق، تستور، قبلاط، مجاز الباب**

**- تشتمل ولاية جندوبة على ٦ معتمديات: جندوبة،
بوسالم، طبرقة، عين دراهم، فرنانة، غار الدماء**

**تشتمل ولاية الكاف على ١٠ معتمديات وهي (٣):
الكاف، ساقية سيدي يوسف، قلعة سنان، القلعة**

**الخصباء، الجريصة، تاجروين، القصور، الدهماني السرس،
نبر**

**- تشتمل ولاية سليانة على ٩ معتمديات ترابية (٤):
سليانة، بوعرادة، قعفرور، الكريب، بورويس، مكث،
الروحية، كسرى، برقو**

**- تشتمل ولاية القصيرين على ١٠ معتمديات وهي (٥):
القصيرين الشمالية، القصيرين الجنوبية، سبيطلة، سبيبة،
العيون، تاله، حيدرة، فوسانة، فريانة، ماجل بلعباس**

**تشتمل ولاية سيدي بوزيد على ١١ معتمدية وهي (٦):
سيدي بوزيد الشرقية، سيدي بوزيد الغربية، اولاد
حفوز، جملة، سبالا اولاد عسكر، بئر الحفي، بنعون، منزل
بوزيان، المكناسي، المزونة، الرقاب**

**- تشتمل ولاية قفصة على ٨ معتمديات: قفصة
الشمالية، قفصة الجنوبية، ام العرايس، الرديف، المتلوي،
المظيلة، القطار، السند**

- تشتمل ولاية توزر على ٥ معتمديات ترابية (٧):

توزر، دقاش، تمغزة، نقطة، حزوة

**- تشتمل ولاية مدينين على ٧ معتمديات وهي (٨):
مدينين، بني خداس، سيدي مخلوف جربة الشمالية جربة
الجنوبية جرجيس بنقردان.**

- تشتمل ولاية قابس على ٥ معتمديات وهي (٩):

قابس، المطوية، الحامة، مطماطة، مارث

- تشتمل ولاية قبلي على ٣ معتمديات وهي (١٠):

قبلي، سوق الاحد، دوز

— تشتمل ولاية صفاقس على ١١ معتمدية : صفاقس المدنية ، صفاقس الشمالية ، صفاقس الجنوبية ، عقارب جبنيانة ، الحنشة ، منزل شاكر ، بئر علي بن خليفة ، السخيرة ، المحرص ، قرقة .

— تشتمل ولاية المهدية على ٩ معتمديات : المهدية ، بومرداس ، اولاد الشامخ ، شربان ، السواسي ، الجهم ، الشابة ، سيدي علوان ، قصور الساف

— تشتمل ولاية المنستير على ١٠ معتمديات : المنستير الورداني ، زرمدين ، جمال ، مكين ، بقالطة ، طلبة ، قصر هلال ، قصبة المديوني ، صيادة لمطة بوحجر

— تشتمل ولاية سوسة على ٩ معتمديات : سوسة الشمالية ، سوسة الجنوبية ، مساكن ، نعام سوسة ، اكودة ، القلعة الكبرى ، سيدي بوعلي ، النفيضة ، بوفيشة ،

— تشتمل ولاية القيروان على ٩ معتمديات : القيروان سهل القيروان ، السبيخة ، الوسلاية ، حفوز ، العلا ، حاجب الميرون ، نصر الله ، بوحجلة

— تشتمل ولاية زغوان على ٧ معتمديات وهي (١) : زغوان ، المحمدية ، المرقاية ، طبرية ، بئر مشاركة ، الفحص ، الناظور .

— تشتمل ولاية نابل على ١١ معتمدية : نابل ، بني خيار ، قربة ، منزل تميم ، قلبية ، الهوارية ، سليمان منزل بوزلفة ، قمرالية ، بوعرقوب ، الحمامات

الفصل ٢ — الغيت جميع الاحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر

الفصل ٣ — وزير الداخلية مكلف بتنفيذ هذا الامر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية

تونس في ١٦ جوان ١٩٨٠

أمر عدد ٩٤٢ لسنة ١٩٨٠

مؤرخ في ١٩ جويلية ١٩٨٠ يتعلق بتحويل ترابي بين ولايتي جندوبة وباجة (٢)

نحن الحبيب بورقيبة ؛ رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد اطلاعا على الأمر المؤرخ في ٢١ جوان ١٩٥٦ المتعلق بالتنظيم الإداري لتراب الجمهورية وعلى جميع النصوص التي

نقحته أوتمته وخاصة القانون عدد ١٧ لسنة ١٩٦٩ المؤرخ في ٢٧ مارس ١٩٦٩ والقانون عدد ٤٠ لسنة ١٩٦٨ المؤرخ في ٥ جوان ١٩٧٤

وعلى الأمر ٤٩ لسنة ١٩٦٨ المؤرخ في ٨ مارس ١٩٦٨ والمتعلق بضبط المعتمديات التابعة لكل ولاية من ولايات الجمهورية وعلى جميع النصوص التي نقحته أوتمته

وعلى القرار المؤرخ في ٢٧ مارس ١٩٦٩ والمتعلق بضبط المناطق التابعة لكل من معتمديات ولايات الجمهورية وعلى جميع النصوص التي نقحته أوتمته

وعلى رأي وزير الداخلية ،

وعلى رأي المحكمة الادارية .

اصدرنا امرنا هذا بما يأتي :

الفصل ١ — الحقت الرقعة الترابية المعروفة ببلاد الفضلاوة التابعة لمنطقة المنقوش من معتمدية بوسالم من ولاية جندوبة بمنطقة تيار من معتمدية تبرسق من ولاية باجة وبموجب هذا الحاق غير الحد بين ولايتي باجة وجندوبة في البعض من جزئه الفاصل بين منطقتي المنقوش وتيار كما يلي :

من نقطة الارتفاع ٣٣١ يتجه الحد نحو الجنوب الغربي متبعاً خط قسمة المياه ماراً بنقطتي الارتفاع ٣٧٦ و ٣٥٢ ثم ينحرف نحو الجنوب الشرقي محاذياً مسلكاً ماراً بنقطة الارتفاع ٣٤٠ و ببحيرة الداد الى أن يلتقي بوادي الصابون .

الفصل ٢ — وزير الداخلية مكلف بتنفيذ هذا الامر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ١٩ جويلية ١٩٨٠

أمر عدد ١٤٤٢ لسنة ١٩٨٠

مؤرخ في ١١ نوفمبر ١٩٨٠ يتعلق بتحويل ترابي بين ولايتي جندوبة وبنزرت (٢)

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد اطلاعا على الامر المؤرخ في ٢١ جوان ١٩٥٦ المتعلق بالتنظيم الإداري لتراب الجمهورية وعلى جميع النصوص التي نقحته أوتمته وخاصة القانون عدد ١٧ لسنة ١٩٦٩ المؤرخ في ٢٧ مارس ١٩٦٩ والقانون عدد ٣٥ لسنة ١٩٨٠ المؤرخ في ٢٨

(١) معدلاً بالأمر عدد ٩٢٥ لسنة ١٩٨١ الرائد الرسمي عدد ٤٦ في ٧ / ٧ / ١٩٨١

(٢) الرائد الرسمي العدد ٤٤ في ١ / ٥ / ٨ / ١٩٨٠

(٣) الرائد الرسمي العدد ٦٩ في ٢١ / ١١ / ١٩٨٠

ماي ١٩٨٠ .

وعلى الأمر ٧٦٩ لسنة ١٩٨٠ المؤرخ في ١٦ جوان ١٩٨٠
المتعلق بضبط المعتمديات التابعة لكل ولاية من ولايات
الجمهورية

وعلى القرار المؤرخ في ٢٧ مارس ١٩٦٩ المتعلق بضبط
المناطق التابعة لكل من معتمديات ولايات الجمهورية وعلى
جميع النصوص التي نقحته أو تممه .

وعلى رأي وزير الداخلية

وعلى رأي المحكمة الادارية

اصدرنا امرنا هذا بما ياتي :

الفصل ١ - الحقت منطقة جزيرة جالطة التابعة
لمعمدية طبرقة من ولاية جندوبة بمعتمدية بنزرت الشمالية من
ولاية بنزرت

الفصل ٢ - وزير الداخلية مكلف بتنفيذ هذا الامر
الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية
تونس في ١١ نوفمبر ١٩٨٠

امر عدد ١٠١١ لسنة ١٩٨١

مؤرخ في ١٠ اوت ١٩٨١ يتعلق بتفويض بعض سلطات
وزير الداخلية الى الولاية (١)

نحن الحبيب بورقيبة . رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد اطلعنا على الامر المؤرخ في ١٦ سبتمبر ١٩٠٢
المتعلق باحداث المعلوم على القيمة الكرائية للعقارات
وعلى الامر المؤرخ في ١٥ ديسمبر ١٩١٩ المتعلق باحداث
المعلوم العقارى على الأراضي الغير مبنية

وعلى الامر المؤرخ في ٢١ جوان ١٩٥٦ المتعلق بالتنظيم
الاداري لتراتب الجمهورية وعلى جميع النصوص التي نقحته
او تممته وخاصة القانون عدد ٥٢ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ١٣
جوان ١٩٧٥ .

وعلى القانون عدد ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ في ٧ نوفمبر
١٩٥٩ المتعلق بالمقاهى والمحلات الماثلة لها المنقح بالمرسوم
عدد ٢٣ لسنة ١٩٧٤ المؤرخ في ٢ نوفمبر ١٩٧٤ .

وعلى القانون عدد ١٥٤ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ في ٧ نوفمبر
١٩٥٩ المتعلق بالجمعيات

وعلى القانون عدد ٣٥ لسنة ١٩٦٠ المؤرخ في ١٤ ديسمبر
١٩٦٠ والمتعلق باحداث رخصة لممارسة تجارة المشروبات
المعدة للحمل

وعلى القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٦٨ المؤرخ في ٣ جويلية
١٩٦٨ المتعلق بضبط القانون الاساسى العام لاعوان الدولة
والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة
الادارية

وعلى القانون عدد ٢٥ لسنة ١٩٦٩ المؤرخ في ٨ افريل
١٩٦٩ المتعلق باصدار المجلة الانتخابية وعلى جميع النصوص
التي نقحتها او تممتها .

وعلى القانون عدد ٣٣ لسنة ١٩٦٩ المؤرخ في ١٢ جوان
١٩٦٩ المتعلق بضبط توريد الاسلحة والاتجار فيها ومسكها
وحملها

وعلى القانون عدد ٨١ لسنة ١٩٧٣ المؤرخ في ٣١ ديسمبر
١٩٧٣ المتعلق بمجلة المحاسبات العمومية

وعلى القانون عدد ٣٣ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ١٤ ماي
١٩٧٥ المتعلق باصدار القانون الاساسى للبلديات

وعلى الامر المؤرخ في ١٩ ماي ١٨٨٥ المتعلق بترتيب
الدفن المنقح بالامر عدد ٢٠٣ لسنة ١٩٦٢ المؤرخ في ٦ جوان
١٩٦٢ .

وعلى الامر المؤرخ في ٢٨ فيفري ١٩٢٨ المتعلق بالتعريف
بالامضاء .

وعلى الامر عدد ٥٦ لسنة ١٩٦٠ المؤرخ في ٢٤ فيفري
١٩٦٠ المتعلق بضبط كيفية تركيب اللجان الادارية المتناصفة
وتنظيمها وتسييرها المنقح بالامر عدد ١٣١ لسنة ١٩٧٢ المؤرخ
في ١٢ افريل ١٩٧٢

وعلى الامر عدد ٢١٣ لسنة ١٩٦٩ المؤرخ في ٢٤ جوان
١٩٦٩ المتعلق بعمد المناطق بالمعتمديات

وعلى الامر عدد ١١ لسنة ١٩٧٦ المؤرخ في ٧ جانفي
١٩٧٦ المتعلق بضبط مبلغ المصالحات المبرمة من طرف
البلديات

وعلى الامر عدد ٣٣٦ لسنة ١٩٧٧ المؤرخ في ١ افريل
١٩٧٧ المتعلق بتفويض بعض مشمولات وزير الداخلية الى
الولاية

وعلى الامر عدد ٦٢٩ لسنة ١٩٧٧ المؤرخ في ٣ اوت
١٩٧٧ المتعلق بسحب الانتفاع بنظام جرايات التقاعد المحدث
بالقانون عدد ١٨ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ في ٥ فيفري ١٩٥٩ على
بعض اصناف من الاعوان

وعلى القرار المؤرخ في ١٧ ماي ١٩٧٤ المتعلق بضبط
اصداق الخطط الممكن لكل بلدية احدثها بقانون اطاراتها

وعلى القرار المؤرخ في ٢٩ جانفي ١٩٧١ المتعلق بضبط
اجراءات منح رخص حمل الاسلحة
وعلى القرار المؤرخ في ٦ فيفري ١٩٨٠ المتعلق بتعيين المنحة
المحولة لعمد المناطق

وباقتراح من وزير الداخلية
وعلى رأي المحكمة الادارية

أصدرنا أمرا بهذا بما يأتي :

الفصل ١ - عملا باحكام الفصل ١٣ من الامر المشار
إليه اعلاه المؤرخ في ١٢ جوان ١٩٥٦ كما وقع تنقيحه بالقانون
عدد ٥٢ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ١٣ جوان ١٩٧٥ يمارس الولاية
عن طريق التفويض سلطات وزير الداخلية التالية :

١ - تسمية ونقطة وانهاء مهام عمد المناطق باقتراح من
المعتمد او المعتمدين المعنيين

٢ - المصادقة على القرارات البلدية المتعلقة بضبط قوانين
إطارات البلديات باستثناء البلديات التابعة للصنف الاول
والصنف الثاني المنصوص عليها بالفصل ٢ من القرار المشار
إليه اعلاه المؤرخ في ١٧ ماي ١٩٧٤

٣ - المصادقة على مداولات مجالس البلديات المتعلقة
بالتراخيص العامة وشروط الاكرية التي تتجاوز مدتها تسع
سنوات والمصالحات التي يفوق مبلغها ٥٠٠ دينار
٤ - نقلة الاعوان البلديين من بلدية الى بلدية اخرى
باستثناء الاعوان من صنف « أ » والاعوان المكلفين بخطط
وظيفية

٥ - التعريف بامضاءات رؤساء البلديات

٦ - قبول انخراط بلديات اخرى في نقابة بلديات

٧ - تعيين مراقبي احصاء العقارات المنصوص عليهم
بالامرين المشار اليهما اعلاه المؤرخين في ١٦ سبتمبر
١٩٠٢ و ١٥ ديسمبر ١٩١٩

٨ - تعيين الناخبين بلجان تحرير او تعقيب القوائم
الانتخابية وبلجان النزاعات حول العمليات الانتخابية

٩ - اصدار القرارات التي تقوم مقام الاوامر بالصرف في
الحالة المنصوص عليها بالفصل ٢٧١ من مجلة المحاسبات
العمومية المشار اليها اعلاه

١٠ - رخص نقل الجثث اذا كانت الجثة واردة من
الخارج او اذا كانت موجهة الى بلاد اجنبية

١١ - اعطاء الاعداد الصناعية والنقل والعقوبات
التاديبية بالنسبة لاعوان الاطارات المشتركة لوزارة الداخلية
الراجعين لهم بالنظر وكذلك المصادقة على مطالب المنح
المائلية ومنح الاسراحة وعطل المرض العادي التي لا تفوق
مدتها ثلاثين يوما والعطل بدون اجر وعطل الحمل ومطالب
المعاينة الطبية وتسليم مختلف الشهادات التي تم هؤلاء
الاعوان .

١٢ - تاشيرة القوانين الاساسية للجمعيات التي تتم
بانشطة ثقافية او رياضية والموافقة على العطايا لفائدة
الجمعيات الاسعافية او الخيرية المنصوص عليها بالقانون المشار
إليه اعلاه عدد ١٥٤ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ في ٧ نوفمبر ١٩٥٩ .

١٣ - تسليم رخصة الحراسة المسلحة بالنسبة للأسلحة من
الصنف الثاني

١٤ - اعطاء رخص لاستغلال المقاهي من الصنف
الثاني والثالث المنصوص عليها بالفصل ١٢ من القانون المشار
إليه اعلاه عدد ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ في ٧ / ١١ / ١٩٥٩ .
١٥ - ابداء الرأي في مادة تجارة المشروبات الحكومية
المعدة للحمل المنصوص عليه بالمادة الاولى من الفصل الأول
من القانون المشار إليه اعلاه عدد ٣٥ لسنة ١٩٦٠ المؤرخ في
١٤ / ١٢ / ١٩٦٠ .

الفصل ٢ - ألغى الأمر المشار إليه أعلاه عدد ٣٣٦ لسنة
١٩٧٧ المؤرخ في ١ / ٤ / ١٩٧٧ .

الفصل ٣ - وزير الداخلية مكلف بتنفيذ هذا الأمر
الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية
تونس في ١٠ / ٨ / ١٩٨١

أمر عدد ٦٧٤ لسنة ١٩٨٢

مؤرخ في ٧ أفريل ١٩٨٢ يتعلق بتغيير الحد بين ولايتي

القصرين وقفصة (١)

نحن الحبيب بورقيبة، رئيس الجمهورية التونسية

بعد اطلاعنا على الأمر المؤرخ في ٢١ جوان ١٩٥٦ المتعلق بالتنظيم الإداري لتراب الجمهورية وعلى جميع النصوص التي نقحتة أو تمتته

وعلى الأمر عدد ٧٦٩ لسنة ١٩٨٠ المؤرخ في ١٦ جوان ١٩٨٠ المتعلق بضبط عدد وتسمية المعتمديات التابعة لولايات الجمهورية وعلى جميع النصوص التي نقحتة أو تمتته

وعلى رأي وزير الداخلية

أصدرنا أمرنا هذا بما يأتي :

الفصل ١ - غير جزء الحد الفاصل بين ولايتي قفصة والقصرين والمنحصرين بالنقطتين أ وب المجسمتين على الخريطة المرافقة لهذا الأمر كما يلي :

من النقطة أ الكائنة بملتقى وادي الكبير ووادي بروكة ينحرج الحد مع الوادي الأخير في اتجاه شمالي إلى أن يلتقي بوادي الفرس ثم ينحرف من هذا الوادي في اتجاه شمالي غربي إلى مصبه (يوجد المصب جنوب شرق نقطة الارتفاع ٥٦٨ الكائنة بملتقى الطريق الثانوية ووادي القصب وعلى بعد ١٠٥٠ مترا من هذه النقطة)

ثم يمتد الحد في اتجاه شمالي غربي إلى نقطة الارتفاع ٦٠١ الكائنة بهنشير الزغلامية ثم يتجه نحو الشمال إلى نقطة الارتفاع ٥٨٣ الكائنة بوادي القصب ومن هذه النقطة يكون الحد خطا مستقيما إلى ملتقى وادي الشراقة والطريق الثانوية الرابطة بين ماجل بلعباس (ولاية القصرين) وبين خنقة الخناش الكائنة بجبل السراسير (ولاية قفصة)

ثم يتبع الحد في اتجاه جنوبي وادي الشراقة إلى أن يلتقي هذا الأخير بوادي الكبير بنقطة الارتفاع ٥٤٩ (النقطة ب)

الفصل ٢ - وزير الداخلية مكلف بتنفيذ هذا الأمر

الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية

تونس في ٧ أفريل ١٩٨٢

أمر عدد ٩٨٤ لسنة ١٩٨٢

مؤرخ في ٣٠ جوان ١٩٨٢ يتعلق بتغيير الحد بين ولايتي

قفصة وسیدی بوزيد، (٢)

نحن الحبيب بورقيبة، رئيس الجمهورية التونسية،

بعد اطلاعنا على الأمر المؤرخ في ٢١ جوان ١٩٥٦ المتعلق بالتنظيم الإداري لتراب الجمهورية وعلى جميع النصوص التي نقحتة أو تمتته،

وعلى الأمر عدد ٧٦٩ لسنة ١٩٨٠ المؤرخ في ١٦ جوان ١٩٨٠ المتعلق بضبط عدد وتسمية المعتمديات التابعة لولايات الجمهورية وعلى جميع النصوص التي نقحتة أو تمتته، وعلى رأي وزير الداخلية،

أصدرنا أمرنا هذا بما يأتي :

الفصل ١ - الحق الجزء الغربي من منطقة القرية من معتمدية بنعون من ولاية سيدي بوزيد الشامل لفريق اولاد حاج قرية بمعتمدية قفصة الشمالية من ولاية قفصة

الفصل ٢ - غير الحد الفاصل بين ولايتي قفصة وسيدي بوزيد في البعض من جزئه الفاصل بين معتمدتي بنعون وقفصة الشمالية كما يلي :

من النقطة المثلث رقم ٩٧٨ الكائنة بجبل سيدي عيش يتجه الحد نحو الجنوب الشرقي ليصل إلى نقطة الارتفاع ٧٤٨ بجبل بوجنيبة، ثم نحو الجنوب مسافة ٦٠٠ م ليتبع واد متجها نحو الجنوب الشرقي حتى هنشير المرجين ثم يتجه نحو الجنوب قاطعا مسافة ١١٠٠ م ليلتحق بالطريق الرابطة بين سيدي علي بن عون وسيدي عيش، ومن هنا ينحرف الحد نحو الجنوب الشرقي ليصل إلى نقطة كائنة على بعد ٦٠٠ م جنوب غرب نقطة الارتفاع ٥١٣ ثم يواصل امتداده نحو الجنوب الشرقي ليلتحق بنقطة موجودة على بعد ١٠٠٠ م جنوب شرق نقطة الارتفاع ٥٦٢ (مقبرة سيدي عبد القادر) ثم ينحرف نحو الشرق قاطعا مسافة ٩٠٠ م ليلتحق بالحد القديم الفاصل بين ولايتي سيدي بوزيد وقفصة.

الفصل ٣ - وزير الداخلية مكلف بتنفيذ هذا الأمر الذي

ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية

تونس في ٣٠ جوان ١٩٨٢

جدول

بالاوامر والقرارات الصادرة باحداث معتمديات وضبط وتعديل دوائر الولايات والمتمديات والمشيخات

البيان	تاريخ الصدور	رقم عدد الدائد الرسمي
- امر عدد ٦٢١ لسنة ١٩٨٢ يتعلق بابدال اسمى معتمديتي سوسة الشمالية وسوسة الجنوبية من ولاية سوسة واحداث خمس معتمديات جديدة بهاته الولاية .	١٩٨٢/٣/٣٠	٢٤ في ١٩٨٢/٤/٦
- امر عدد ٦٢٢ لسنة ١٩٨٢ يتعلق بابدال اسمى معتمديتي رأس الطابية والكبارية من ولاية تونس	١٩٨٢/٣/٣٠	٢٤ في ١٩٨٢/٤/٦
- امر عدد ٩٤٣ لسنة ١٩٨٢ يتعلق باحداث معتمدية بولاية القصرين	١٩٨٢/٥/٨٧	٤٦ في ١٩٨٢/٥/٢٥
- امر عدد ٩٤٧ لسنة ١٩٨٢ يتعلق باحداث معتمدية بولاية قابس .	١٩٨٢/٥/١٧	٤٧ في ١٩٨٢/٥/٢٩

قرار وزير الداخلية بضبط المناطق الترابية لكل معتمديات الجمهورية	١٩٧٦/١/١٤ (الرائد الرسمي العدد ٤ في ١٦/١/١٩٧٦)
قرار وزير الداخلية بضبط المناطق لمتمديات ولاية تونس	١٩٧٦/٤/٧ (الرائد الرسمي العدد ٢٧ في ١٦/٤/١٩٧٦)
قرار وزير الداخلية بضبط المناطق لمتمديات ولاية نابل	١٩٧٦/٤/٢١ (الرائد الرسمي العدد ٢٩ في ٢٣/٤/١٩٧٦)
قرار وزير الداخلية لمتمديتي حلق الوادي والمرسى بولاية تونس	١٩٧٦/٦/١٧ (الرائد الرسمي العدد ٤٢ في ١٨/٦/١٩٧٦)
قرار وزير الداخلية بابدال إسمي منطقتين بعمدية برفوبولاية سليانة	١٩٧٦/٧/٢٣
قرار وزير الداخلية بابدال اسمي منطقتين بعمدية جربة بولاية مدين	١٩٧٦/٨/٢٠ (الرائد الرسمي العدد ٥٣ في ٢٧ و ٣١/٨/١٩٧٦)
قرار وزير الداخلية بابدال اسم قرية ومنطقة هبيرة بعمدية شربان الولاية المهدية	١٩٧٦/٩/٢٩ (الرائد الرسمي العدد ٥٩ في ٥/١٠/١٩٧٦)
قرار وزير الداخلية بضبط المناطق الترابية لمتمديات بنزرت الشمالية وبنزرت الجنوبية ومنزل جميل	١٩٧٦/٩/٢٩ (الرائد الرسمي العدد ٥٩ في ٥/١٠/١٩٧٦)
قرار وزير الداخلية بضبط مناطق بعض المعتمديات بولايتي القيروان وسيدى بوزيد	١٩٧٦/١٠/٢٩ (الرائد الرسمي العدد ٦٦ في ٢/١١/١٩٧٦)
قرار وزير الداخلية بضبط مناطق بعض المعتمديات بولايتي قفصه وسيدى بوزيد	
قرار وزير الداخلية بضبط المناطق الترابية لكل معتمديات الجمهورية	١٩٦٩/٣/٢٧ (الرائد الرسمي العدد ١٢ في ٢٥ و ٢٨/٣/١٩٦٩)
قرار وزير الداخلية بضبط المناطق الترابية لمتمديات ولاية جندوبه	١٩٧٤/١٠/٢٣ (الرائد الرسمي العدد ٦٤ في ٢٩/١٠/١٩٧٤)
قرار وزير الداخلية بضبط المناطق الترابية لبعض معتمديات ولايتي تونس وتونس الجنوبية	١٩٧٥/٦/٢١ (الرائد الرسمي العدد ٤٣ في ٢٤/٦/١٩٧٥)
قرار وزير الداخلية بضبط المناطق الترابية لبعض معتمديات ولاية القصرين	١٩٧٥/٦/٢١ (الرائد الرسمي العدد ٤٣ في ٢٤/٦/١٩٧٥)
قرار وزير الداخلية بضبط المناطق الترابية لبعض معتمديات ولاية تونس	١٩٧٥/٦/٢٧ (الرائد الرسمي العدد ٤٥ في ١/٧/١٩٧٥)
قرار وزير الداخلية بضبط المناطق الترابية لبعض معتمديات ولاية قابس	١٩٧٥/٧/٢٦ (الرائد الرسمي العدد ٥٢ في ٢٩/٧/١٩٧٥)
قرار وزير الداخلية بضبط المناطق الترابية لبعض معتمديات ولاية القيروان	١٩٧٥/١٢/٣ (الرائد الرسمي العدد ٨١ في ٥/١٢/١٩٧٥)
قرار وزير الداخلية بضبط المناطق الترابية لبعض معتمديات ولاية سيدى أبوزيد	١٩٧٦/١/١٤ (الرائد الرسمي العدد ٤ في ١٦/١/١٩٧٦)
قرار وزير الداخلية بضبط المناطق لمتمديتي زغوان والمراقية بولاية تونس الجنوبية	١٩٧٦/١/٧ (الرائد الرسمي العدد ٢ في ٩/١/١٩٧٦)

١٩٧٦/١٠/٢٩	١٩٧٨/١١/١٤
(الرائد الرسمي العدد ٦٦ في ١١/٢/١٩٧٦)	(الرائد الرسمي العدد ٧٨ في ١١/٢١/١٩٧٨)
قرار وزير الداخلية بضبط مناطق معتمدية ولاية سوسة	قرار وزير الداخلية بضبط المناطق الترابية لمعتمديات ولاية زغوان
١٩٧٧/٢/١٢	١٩٧٩/٦/٦
(الرائد الرسمي العدد ١١ في ١٥/٢/١٩٧٧)	(الرائد الرسمي العدد ٣٩ في ١٢/٦/١٩٧٩)
قرار وزير الداخلية بضبط مناطق معتمديات ولاية صفاقس	قرار وزير الداخلية بضبط المناطق الترابية لمعتمدية خلق الوادي بولاية تونس
١٩٧٧/٢/١٦	١٩٧٩/٧/٤
(الرائد الرسمي العدد ١٣ في ٢٢/٢/١٩٧٧)	(الرائد الرسمي العدد ٤٤ في ١٣ و ١٧/٧/١٩٧٩)
قرار وزير الداخلية بضبط مناطق معتمديات ولاية جندوبه	قرار وزير الداخلية بضبط المناطق الترابية لمعتمدية خلق الوادي بولاية سوسة
١٩٧٧/٣/٤	١٩٧٩/٨/٢٨
(الرائد الرسمي العدد ١٦ في ١١/٣/١٩٧٧)	(الرائد الرسمي العدد ٥٣ في ١٤/٩/١٩٧٩)
قرار وزير الداخلية بضبط مناطق معتمديات ولاية الكاف	قرار وزير الداخلية بضبط المناطق الترابية لمعتمدية خلق الوادي بولايتي القصيرين وسليانه
١٩٧٧/٣/١٦	١٩٧٩/٩/٢١
(الرائد الرسمي العدد ١٨ في ١٨/٣/١٩٧٧)	(الرائد الرسمي العدد ٥٧ في ٢/١٠/١٩٧٩)
قرار وزير الداخلية بضبط مناطق معتمديات ولاية المهدية	قرار وزير الداخلية بضبط المناطق الترابية لمعتمدية خلق الوادي ولاية القصيرين
١٩٧٧/٤/١	١٩٧٩/٩/٢١
(الرائد الرسمي العدد ٢٥ في ١٥/٤/١٩٧٧)	(الرائد الرسمي العدد ٥٧ في ٢/١٠/١٩٧٩)
قرار وزير الداخلية بضبط مناطق معتمديات ولاية	قرار وزير الداخلية بضبط المناطق الترابية لمعتمدية العمران بولاية تونس
١٩٧٧/٥/٢١	١٩٨٠/٧/٤
(الرائد الرسمي العدد ٣٦ في ٢٤/٥/١٩٧٧)	(الرائد الرسمي العدد ٤١ في ١٥ و ١٨/٧/١٩٨٠)
قرار وزير الداخلية بادماج منطقتي عين جديدة وبرماجنه بمعتمدية تاله من ولاية القصيرين	قرار وزير الداخلية بضبط المناطق الترابية لمعتمدية لبعض معتمديات ولاية مدين
١٩٧٧/٦/١٦	١٩٨٠/٧/١٨
(الرائد الرسمي العدد ٤٣ في ٢١/٦/١٩٧٧)	(الرائد الرسمي العدد ٤٩ في ٢٤ و ٢٨/٧/١٩٨٠)
قرار وزير الداخلية بضبط وتحديد المناطق الترابية لمعتمديات ولاية قابس	قرار وزير الداخلية بضبط المناطق الترابية بمعتمدية جبل الجلود بولاية تونس
١٩٧٧/٧/٩	١٩٨٠/٩/٣٠
(الرائد الرسمي العدد ٤٩ في ١٢ و ١٥/٧/١٩٧٧)	(الرائد الرسمي العدد ٥٧ في ٧/١٠/١٩٨٠)
قرار وزير الداخلية بضبط المناطق الترابية لبعض معتمديات ولاية تونس	قرار وزير الداخلية بضبط المناطق الترابية لبعض معتمديات ولاية القصيرين
١٩٧٨/٣/١٦	
(الرائد الرسمي العدد ٢٤ في ٢٨/٣/١٩٧٨)	
قرار وزير الداخلية بضبط المناطق الترابية لبعض معتمديات ولاية المهدية	

١٩٨٠/٩/٣٠	(الرائد الرسمي العدد ٥٩ في ١٤/١٠/١٩٨٠)	١٩٨١/٨/٢١	(الرائد الرسمي العدد ٥٥ في ١٠/٩/١٩٨١)
قرار وزير الداخلية بضبط المناطق الترابية ببعض		قرار وزير الداخلية بضبط مناطق بعض معتمديات	
معتمديات ولايتي جندوبه وبنزرت		ولايات باجة وجندوبة والكاف	
١٩٨٠/١١/١١	(الرائد الرسمي العدد ٦٩ في ٢١/١١/١٩٨٠)	١٩٨١/٩/١	(الرائد الرسمي العدد ٥٨ في ٢٢/٩/١٩٨١)
قرار وزير الداخلية بضبط المناطق الترابية بمعتمدية دوز		قرار وزير الداخلية بضبط مناطق معتمدية فوسانه من ولاية	
بولاية قابس		القصرين	
١٩٨٠/١٢/٣٠	(الرائد الرسمي العدد ١ في ٦/١/١٩٨١)	١٩٨١/١٠/٢٠	(الرائد الرسمي العدد ٦٦ في ٢٧/١٠/١٩٨١)
قرار وزير الداخلية بضبط المناطق الترابية لمعتمديتي		قرار وزير الداخلية بضبط مناطق معتمدية قرنالية من	
القصرين الشمالية والجنوبية		ولاية نابل	
١٩٨١/٣/٣١	(الرائد الرسمي العدد ٢٣ في ٧/٤/١٩٨١)	١٩٨١/١١/٧	(الرائد الرسمي العدد ٧١ في ١٣/١١/١٩٨١)
قرار وزير الداخلية بضبط مناطق معتمدية نالة بولاية		قرار وزير الداخلية بضبط مناطق معتمديتي سيدي ثابت	
القصرين		وقلعة الاندلس من ولاية تونس	
١٩٨١/٨/١٨	(الرائد الرسمي العدد ٥٤ في ٢٥ و ٢٨/٨/١٩٨١)	١٩٨١/١٢/٨	(الرائد الرسمي العدد ٧٩ في ١١/١٢/١٩٨١)
قرار وزير الداخلية بضبط المناطق الترابية بمعتمديات ولاية		قرار وزير الداخلية يتعلق بضبط مناطق معتمديتي باجة	
سليانة		الشمالية وباجة الجنوبية من ولاية باجة .	
١٩٨١/٨/١٨	(الرائد الرسمي العدد ٥٥ في ١٠/٩/١٩٨١)	١٩٨٢/٢/٢٦	(الرائد الرسمي العدد ١٥ في ٥/٣/١٩٨٢)
قرار وزير الداخلية بتحديد حدود المناطق بمعتمديتي		قرار وزير الداخلية يتعلق بضبط مناطق بعض معتمديات	
السواصي والجم بولاية المهدية		ولاية الكاف	
١٩٨١/٨/٢١	(الرائد الرسمي العدد ٥٥ في ١٠/٩/١٩٨١)	١٩٨٢/٢/٢٦	(الرائد الرسمي العدد ١٥ في ٥/٣/١٩٨٢)
قرار وزير الداخلية بضبط مناطق بعض معتمديات ولاية		قرار وزير الداخلية يتعلق بضبط مناطق معتمديات ولاية	
بنزرت		تطاوين	
١٩٨١/٨/٢١	(الرائد الرسمي العدد ٥٥ في ١٠/٩/١٩٨١)	١٩٨٢/٢/٦	(الرائد الرسمي العدد ٨ في ٩/٢/١٩٨٢)
قرار وزير الداخلية بضبط مناطق معتمديتي منوبة		قرار وزير الداخلية يتعلق بضبط مناطق معتمديتي نالة	
والسيجومي بولاية تونس		وحيدة من ولاية القصرين	
قرار وزير الداخلية بضبط مناطق معتمديتي قابس		١٩٨٢/٢/٦	(الرائد الرسمي العدد ٩ في ١٢/٢/١٩٨٢)
الشرقية والغربية من ولاية قابس .		١٩٨٢/٥/١٧	١٩٨٢/٥/٢٥
قرار وزير الداخلية بضبط مناطق معتمديتي الحافة		١٩٨٢/٦/١٧	١٩٨٢/٦/٢٩
والعكازيات من ولاية قابس .		١٩٨٢/٦/١٧	١٩٨٢/٦/٢٩
قرار وزير الداخلية بضبط مناطق معتمديتي جدليان			
والعيرين من ولاية القصرين .			

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جزائر

إدارة محلية

بلديات :

- امر رقم ٦٧ - ٢٤ في ١٨ يناير ١٩٦٧ يتضمن القانون البلدي .
- امر رقم ١٨٨-٦٧ في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٧ تنازل الدولة الى البلديات عن مساكن تجمع السكان (يراجع : معاملات مدنية) .
- امر رقم ٧٤ - ٢٦ في ٢٠ فبراير ١٩٧٤ بتكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات .
- مرسوم رقم ٦٥ - ٢٤٦ في ٣٠ سبتمبر ١٩٦٥ تغير بموجبه اسماء بعض البلديات .
- مرسوم رقم ٦٦-٦٧ في ٢٥ ابريل ١٩٦٧ يتضمن منح العقارات الكائنة فسي المناطق السياحة من طرف الدولة الى البلديات (يراجع : سياحة)
- مرسوم رقم ٦٧ - ١٤٤ في ٣١ يوليو ١٩٦٧ بتحديد قائمة مصاريف البلديات وايراداتها .
- مرسوم رقم ٦٧ - ١٤٥ في ٣١ يوليو ١٩٦٧ بالاقتطاع من ايرادات التسيير .
- مرسوم رقم ٦٧ - ١٥٩ في ١٥ غشت ١٩٦٧ بتحديد كفيات تسيير الصندوق البلدي والصندوق العمالي للضمان .
- مرسوم رقم ٦٧ - ١٦٠ في ١٥ غشت ١٩٦٧ بكفيات تسيير الصندوق البلدي للتضامن .
- مرسوم رقم ٦٧ - ١٦٧ في ٢٤ غشت ١٩٦٧ بمنح امتياز المحال التجارية ذات الاستعمال او الطابع السياحي من طرف الدولة للبلديات .
- مرسوم رقم ٦٨ - ١٦ في ٢٣ يناير ١٩٦٨ بمنح الدولة للبلديات بطريق الامتياز حق استغلال بعض المنشآت الرياضية الواقعة في مناطقها .
- مرسوم رقم ٦٨ - ٦١٥ في ١٥ نوفمبر ١٩٦٨ بتعديل مقدار المساهمة البلدية في مصاريف تسيير شرطة الدولة .
- مرسوم رقم ٧١ - ١٧٩ في ٣٠ يوليو ١٩٧١ بتحديد كفيات تاسيس وتنظيم وتسيير المؤسسة العمومية البلدية .
- مرسوم رقم ٧٥ - ١٠٣ في ٢٧ غشت ١٩٧٥ بتطبيق الامر رقم ٧٤ - ٢٦ بتكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات .

- مرسوم رقم ٧٦ - ٢٧ في فبراير ١٩٧٦ يتضمن تحديد الكيفيات المالية للبيع من قبل البلديات لقطع الاراضى التابعة للاحتياطات العقارية .
(يراجع : معاملات مدنية)
- مرسوم رقم ٧٦ - ٢٩ في ١٩٧٦/٢/٧ يتضمن تحديد الكيفيات المالية لامتلاك الاراضى المعدة للاحتياطات العقارية للبلدية .
(يراجع : معاملات مدنية)
- مرسوم رقم ٧٧ - ٤٠ يتعلق بتسمية بعض الاماكن والبناءات العامة .
- مرسوم رقم ٧٧ - ١٣٢ بتحويل المراكز الملحقة الى مراكز للتكوين الادارى .
- مرسوم رقم ٧٩ - ١٠٧ في ١٩٧٩/٦/٢٣ بتحديد الشروط المتعلقة بتقدير أسعار بيع الاراضى الداخلة فى الاحتياطات العقارية للبلدية وتحديد معدل الربح عن تدخل البلدية .
(يراجع : معاملات مدنية)
- مرسوم رقم ٧٩ - ١٠٨ في ١٩٧٩/٦/٢٣ يتضمن تأسيس نظام تسبيقات الخزينة العامة لامتلاك وتهيئة الاراضى المقرر ادماجها فى الاحتياطات العقارية للبلدية .
(يراجع : معاملات مدنية)
- مرسوم رقم ٧٩ - ٢٠٠ يتضمن تحديد الدوائر الانتخابية وتحديد عدد المقاعد فى انتخابات المجالس الشعبية البلدية .
- مرسوم رقم ٨١ - ٩٣ في ١٩٨١/٥/٩ يتضمن تسمية القرية الاشتراكية الفلاحية الواقعة بتراب بلدية مقدسة دائرة خنشلة ولاية ام البواقي .
- مرسوم رقم ٨١ - ١٦٤ في ١٩٨١/٧/٢٥ يتضمن القانون الاساسى للقرية الاشتراكية الفلاحية .
- مرسوم رقم ٨١ - ٢٦٧ في ١٩٨١/١٠/١٠ يتعلق بصلاحيات رئيس المجلس الشعبى البلدى فيما يخص الطرق والنقادة والطمأنينة العمومية .
- مرسوم رقم ٨١ - ٣٧٢ في ١٩٨١/١٢/٢٦ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى القطاع السياحى .
- مرسوم رقم ٨١ - ٣٧٣ في ١٩٨١/١٢/٢٦ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع الفلاحة والثروة الزراعية .
- مرسوم رقم ٨١ - ٣٧٤ في ١٩٨١/١٢/٢٦ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع الصحة .

- مرسوم رقم ٨١ - ٣٧٥ في ٢٦/١٢/١٩٨١ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاعي النقل والصيد البحري .
- مرسوم رقم ٨١ - ٣٧٦ في ٢٦/١٢/١٩٨١ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاعي العمل والتكوين المهني .
- مرسوم رقم ٨١ - ٣٧٧ في ٢٦/١٢/١٩٨١ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع التربية .
- مرسوم رقم ٨١ - ٣٧٨ في ٢٦/١٢/١٩٨١ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاعي الصناعة والطاقة .
- مرسوم رقم ٨١ - ٣٧٩ في ٢٦/١٢/١٩٨١ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع المياه .
- مرسوم رقم ٨١ - ٣٨٠ في ٢٦/١٢/١٩٨١ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع التخطيط والتهيئة العمرانية .
- مرسوم رقم ٨١ - ٣٨١ في ٢٦/١٢/١٩٨١ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في ميدان الحماية والترقية الاجتماعية لبعض فئات المواطنين .
- مرسوم رقم ٨١ - ٣٨٢ في ٢٦/١٢/١٩٨١ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع الثقافة .
- مرسوم رقم ٨١ - ٣٨٣ في ٢٦/١٢/١٩٨١ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع التجارة .
- مرسوم رقم ٨١ - ٣٨٤ في ٢٦/١٢/١٩٨١ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع البريد والمواصلات .
- مرسوم رقم ٨١ - ٣٨٥ في ٢٦/١٢/١٩٨١ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع المنشآت الأساسية القاعدية .
- مرسوم رقم ٨١ - ٣٨٦ في ٢٦/١٢/١٩٨١ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع الشؤون الدينية .
- مرسوم رقم ٨١ - ٣٨٧ في ٢٦/١٢/١٩٨١ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع الغابات واستصلاح الاراضي .

- مرسوم رقم ٨٢ - ١٤٧ مؤرخ في ١٧/٤/١٩٨٢ يحدد التعويضات الممنوحة للرؤساء ونواب الرؤساء والمندوبين الخاصين الممارسين مهامهم بصفة دائمة في المجالس الشعبية البلدية .
- مرسوم رقم ٨٢ - ١٩٠ في ٢٩/٥/١٩٨٢ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاعي الاسكان والتعمير .
- مرسوم رقم ٨٢ - ١٩٦ في ٥/٦/١٩٨٢ يتضمن تسمية القرية الاشتراكية الفلاحية الواقعة بتراب بلدية سيدي علي بن يدب ، دائرة ابن ياديس ، ولاية سيدي بلعباس .
- قرار مؤرخ ١١ يونيو ١٩٦٥ يعدل مبلغ الاشتراكات البلدية للمصلحة العمالية التابعة للوقاية المدنية والنجدة بعمالة السادرة .
- قرار مؤرخ ٢٨ يونيو ١٩٦٥ بتحديد المبلغ الادنى والمبلغ الاقصى المتعلقان بالاشتراكات البلدية للمصالح العمالية للوقاية المدنية والنجدة .
- قرار مؤرخ ٣١ يوليو ١٩٦٧ يحدد كفاءات تطبيق الاقتطاع من ايرادات التسيير على بعض البلديات .
- قرار مؤرخ ١٥ غشت ١٩٦٧ بكفاءات حساب المخصصات التكميلية للتوزيع بالتساوي الخاصة بالصندوق البلدي للتضامن .
- قرار مؤرخ ٣١ يوليو ١٩٦٧ ببرنامج مفعول مخطط المحاسبة البلدي .
- قرار مؤرخ ٢٠ فبراير ١٩٦٨ بالدفع قبل الامر بالصرف لبعض المصاريف البلدية الاجبارية .
- قرار مؤرخ ٢٤ يوليو ١٩٦٨ بتحديد المتاجر ذات الاستعمال أو الطابع السياحي المسلمة للبلديات .
- قرار مؤرخ ٢٨ أكتوبر ١٩٦٨ بتطبيق مخطط المحاسبة البلدية على كل البلديات والرقابات البلدية .
- قرار مؤرخ ١٥ نوفمبر ١٩٦٨ بتعديل شكل الاطار الخاص بالميزانية البلدية وتقسيمها الى مواد ومواد فرعية لادوار الميزانية الجديدة .
- قرار مؤرخ ١٨ نوفمبر ١٩٦٨ بكيفية حساب المخصصات التكميلية للتوزيع بالتساوي الخاص بالصندوق البلدي للتضامن بالنسبة للبلديات التي يقل عدد سكانها عن ٦.٠٠٠ نسمة .

- قرار مؤرخ ٢ مارس ١٩٧٠ بأحداث بطاقة رئيس المجلس الشعبي البلدي .
- قرار مؤرخ ١٢ ديسمبر ١٩٧٠ بتقسيم الابواب والخدمات والبرامج والعمليات الخارجية عن البرامج الى ابواب فرعية وكذا تقسيم حسابات النفقات والارادات الى مواد ويتضمن شكل الاطار الخاص بالميزانيات والحسابات الادارية .
- قرار مؤرخ ١٨ ديسمبر ١٩٧٠ بتغيير أسماء بعض البلديات .
- قرار مؤرخ ١٨ ديسمبر ١٩٧٠ بتعيين المراكز الرئيسية الجديدة لبعض البلديات .
- قرار مؤرخ ١٩ يناير ١٩٧١ بإنشاء لجان انتخابية بلدية .
- قرار مؤرخ ٢٣ ديسمبر ١٩٧٥ بتشكيل لجنة ترسيم الكتاب العام للبلديات .
- قرار مؤرخ في ٩/١٠/١٩٧٨ يتضمن المصادقة على دفتر الشروط المتعلقة بتنازل البلديات عن الاراضي التابعة للاحتياط العقارية (يراجع : معاملات مدنية)
- قرار وزير الداخلية في ٢٩/٤/١٩٨٠ بإلغاء القرار المؤرخ ٢/٢/١٩٨١ المتضمن نقل مقر بلدية .
- قرار وزاري مشترك في ١٣/١٢/١٩٨١ يتضمن تطبيق المادة ١٥ من المرسوم رقم ٨١ - ١٦٤ المؤرخ ٢٥/٧/١٩٨١ والمتضمن القانون الاساسي للقرية الاشتراكية الفلاحية .

مدن وقري :

- أمر رقم ٧٥ - ٢٠ في ٢٧ مارس ١٩٧٥ بأحداث المكتب الوطني لتحقيق وتسيير حي الشؤون الاقتصادية بمدينة الجزائر وكذا المصادقة على قانونية الاساس .
- أمر رقم ٧٧ - ٨ في ١٩ فبراير سنة ١٩٧٧ بالتنظيم الاداري لمدينة الجزائر .
- يراجع فيما يلي : نظم ادارية محلية .
- مرسوم رقم ٧٠ - ٤٩ في ١٦ ابريل ١٩٧٠ بأحداث منطقة التجديد القروي لبنى سليمان في ولاية المدين .
- مرسوم رقم ٧٠ - ٨٦ في ٣ يوليو ١٩٧٠ بأحداث منطقتي التجديد القروي لوادي سير - نافة السفلى سيدو بولايي تلمسان ووهران .
- مرسوم رقم ٧٦ - ٥٣ في ٢٥ مارس ١٩٧٦ يتضمن المصادقة على الرسم التخطيطي العام لتطهير المنطقة العمرانية التابعة لمدينة الجزائر .
- مرسوم رقم ٢٧-٨١ في ٧ مارس ١٩٨١ يتضمن اعداد قاموس وطني لاسماء المدن والقري والأماكن الأخرى .
- قرار مؤرخ أول غشت ١٩٧٥ يتضمن المصادقة على المخطط الرئيسي للعمران الخاص ببلدية العين الصفراء .
- قرار مؤرخ ١٦ يناير ١٩٧٨ يتضمن المصادقة على المخطط العمراني التوجيهي لمدينة عناية .
- قرار مؤرخ ١٦ يناير ١٩٧٨ يتضمن المصادقة على المخطط العمراني لمدينة الحجلان

- قرار مؤرخ ١٥ ابريل ١٩٧٨ يتضمن المصادقة على المخطط العمراني لمدينة التينة .
- نظم ادارية محلية :
- أمر رقم ٧٧ - ٨ في ١٩ فبراير ١٩٧٧ بالتنظيم الاداري لمدينة الجزائر .
- مرسوم رقم ٧١ - ٣٣ في ٢٠ يناير ١٩٧١ بالتنظيم الاداري .
- مرسوم رقم ٧١ - ٢٠٠ في ١٥ يوليو ١٩٧١ بمساهمة البلديات والولايات في مصاريف التسيير المتعلقة بالحماية المدنية .
- مرسوم رقم ٧٢ - ١٩٨ في ٥ أكتوبر ١٩٧١ بتعديل جدول البلديات الملحق بالمرسوم رقم ٧١ - ٣٣ بشأن التنظيم الاداري .
- مرسوم رقم ٧٣ - ١٣٦ في ٩ غشت ١٩٧٣ بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلديات الخاصة بالتنمية .
- مرسوم رقم ٧٣ - ٣٧ في ٩/٨/١٩٧٣ ينظم تحديد الشروط الخاصة بتطبيق الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ ٢٣/٥/١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية .
- مرسوم رقم ٧٣ - ١٣٨ في ٩ غشت ١٩٧٣ بتحديد شروط تسيير اعتمادات السير المخصصة للمجالس التنفيذية للولايات .
- مرسوم رقم ٧٥ - ٣٥ في ٢٧ فبراير ١٩٧٥ بتحديد عدد المقاعد والدوائر الانتخابية للمجالس الشعبية البلدية .
- مرسوم رقم ٧٥ - ١٠٥ يتضمن احداث اللجنة الوزارية المشتركة لتهيئة الاقليم .
- قرار مؤرخ ١٠ ديسمبر ١٩٦٧ بتحديد معدل مساهمة البلديات والعمالات في صناديقها الخاصة بالضمان .
- قرار مؤرخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٦٨ باعادة تنظيم الهياكل الادارية لدار عمالة الأوراسي .
- قرار مؤرخ ٣٠ يناير ١٩٧٠ باحداث وتعيين شارات الجماعات المحلية .
- قرار مؤرخ ١١ يونيو ١٩٧١ بتنظيم مصلحة المستخدمين بالولاية .
- قرار مؤرخ ١١ يونيو ١٩٧١ بتنظيم مصلحة الميزانية والعمليات المالية للولاية .
- قرار مؤرخ ١١ يونيو ١٩٧١ بتنظيم مصلحة المعدات والتجهيزات المنقولة وغير المنقولة للولاية .
- قرار مؤرخ ٢٣ يونيو ١٩٧١ بتحديد كفايات تنظيم وتسيير مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز للولاية .
- قرار مؤرخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٧١ يتعلق بتحديد كفايات تنظيم وتسيير مديرية المياه للولاية .

- قرار مؤرخ ١٥ يوليو ١٩٧١ بتنظيم مصلحة الانعاش والتخطيط الاقتصادي للولاية .
 - قرار مؤرخ ١٥ يوليو ١٩٧١ بتنظيم مصلحة البريد والمواصلات في الولاية .
 - قرار مؤرخ ٢٣ يوليو ١٩٧١ بتنظيم مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي في الولاية.
 - قرار مؤرخ ٢٦ يوليو ١٩٧١ بتنظيم مصالح الشبيبة والرياضة في الولايات .
 - قرار مؤرخ ٩ غشت ١٩٧١ بتنظيم مديريات الولايات المكلفة بالتربية والثقافة .
 - قرار مؤرخ ١٨ غشت ١٩٧١ بتنظيم مديريات الولايات المكلفة بالصحة والعمل والشئون الاجتماعية .
 - قرار مؤرخ ٢٥ يناير ١٩٧٢ بمشاركة البلديات والولايات من مصاريف التسيير المتعلقة بالحماية المدنية .
 - قرار مؤرخ ٢٢ مايو ١٩٧٢ بتحديد كيفية تنظيم مديرية المصالح المالية للولاية وتسييرها .
 - قرار مؤرخ ٢ يوليو ١٩٧٣ بتحديد كيفية توزيع مساهمة القطاع الفلاحي التسيير ذاتيا .
 - قرار مؤرخ ٨ مايو ١٩٧٤ يتضمن تغيير دائرة الاختصاص الاقليمي لبعض المحافظات الرهون العقارية وانشاء محافظات جديدة .
 - قرار مؤرخ ٨ أكتوبر ١٩٧٤ بتنظيم وتسيير مديريات الولايات المكلفة بالاخبار والثقافة .
 - قرار مؤرخ ٢٩ نوفمبر ١٩٧٥ بتحديد شروط تطبيق المرسوم رقم ٧٣ - ١٢٧ فيما يخص تسيير بعض مستخدمي وزارة العدل .
 - قرار مؤرخ ١٧ ديسمبر ١٩٧٥ بتحديد شروط تطبيق المرسوم رقم ٧٣ - ١٢٨ فيما يخص تسيير بعض اعتمادات السير المخصصة لوزارة العدل .
 - قرار مؤرخ ١٠ فبراير ١٩٨١ يتضمن احداث بطاقة لعضوية المجالس الشعبية البلدية والمجالس الشعبية الولاية .
- ولايات :**
- امر رقم ٦٧ - ٢٢٢ في ١٩ أكتوبر ١٩٦٧ يؤسس بموجب في كل عمالة مجلس عمالي لاقصادي واجتماعي .
 - امر رقم ٦٩ - ٣٨ في ٢٣ مايو ١٩٦٩ يتضمن قانون الولاية .

- أمر رقم ٧٤ - ٦٩ في ٢ يوليو باصلاح التنظيم الاقليمي للولايات .
- أمر رقم ٧٤ - ٧٠ في ١١ يوليو ١٩٧٤ بتشكيل المجالس الشعبية للولايات .
- مرسوم رقم ٦٥-٢٩ في ٤ فبراير ١٩٦٥ بتحويل المركز الرئيسي لدائرتين تابعتين لعمالة الجزائر .
- مرسوم رقم ٦٥ - ١٨٤ يتضمن الاختصاصات فى مسائل العملات .
- مرسوم رقم ٦٨ - ٤٦٢ في ٢٤ يوليو ١٩٦٨ بسلطات عامل عمالة الاوراس وتنظيم مصالح الدولة فى هذه العمالة .
- مرسوم رقم ٦٨ - ٥٩٢ في ٢٤ أكتوبر ١٩٦٨ بسلطات عامل عمالة تيزى وزد وتنظيم مصالح الدولة فى هذه العمالة .
- مرسوم رقم ٦٩ - ٤ في ٣٠ يناير ١٩٦٩ باحداث مصالح مشتركة بين مختلف الادارات العمومية التابعة لعمالة الاوراس .
- مرسوم رقم ٦٩ - ٥ في ٣٠ يناير ١٩٦٩ باحداث مصالح مشتركة بين مختلف الادارات العمومية التابعة لعمالة تيزى وزو .
- مرسوم رقم ٦٩ - ٣٠ في ٦ مارس ١٩٦٩ بتنظيم مصالح الغابات وحماية الاراضي واستصلاحها فى عمليات عناية والاوراس قسنطينة وسطيف .
- مرسوم رقم ٦٩ - ٧٠ يتضمن النظام الداخلى النموذجى المتعلق بالمجالس الشعبية للولايات .
- مرسوم رقم ٦٩ - ١٦٠ في ١٥ أكتوبر ١٩٦٩ يتضمن احداث خزينة فى ولاية سعيدة .
- مرسوم رقم ٦٩ - ١٨٥ في ٦ ديسمبر ١٩٦٩ بتنظيم مصالح الغابات وحماية الاراضي واستصلاحها بولايات الجزائر وتيزى وزو والمدية والاصنام .
- مرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ في ١٢ يونيو ١٩٧٠ بتنظيم المجلس التنفيذى للولاية .
- مرسوم رقم ٧٠ - ١٥٤ في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٠ بتحديد قائمة مصاريف الولايات وايراداتها .
- مرسوم رقم ٧٠ - ١٥٥ في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٠ بتحديد تسيير صندوق الضمان للولايات .
- مرسوم رقم ٧٠ - ١٥٦ في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٠ بالاقتطاع من ايرادات التسيير .

- مرسوم رقم ٧٠ - ١٥٧ في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٠ بتحديد كيفية تسير صندوق التضامن للولاية .
- مرسوم رقم ٧٠ - ١٥٨ في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ بإنشاء مجلس تنفيذي لولاية سطيف .
- مرسوم رقم ٧٠ - ١٦٦ في ١٠ نوفمبر ١٩٧٠ بتأليف المجالس التنفيذية للولايات .
- مرسوم رقم ٧١ - ١٢٩ في ٢٦ مايو ١٩٧١ بكيفية تنظيم وتسيير المؤسسة العمومية التابعة للولاية .
- جدول بمراسيم متعلقة بتحديد الحدود الاقليمية وتكوين ولايات .
- مرسوم رقم ٧٤ - ١٩٧ في ١ أكتوبر ١٩٧٤ بتعديل المرسوم ٧٠ - ١٥٨ ، ٧٠ - ١٦٦ بتأليف المجالس التنفيذية للولايات .
- مرسوم رقم ٧٥ - ٣٤ يتضمن كيفية تقسيم الاصول والخصوم بين الولايات القديمة والجديدة .
- مرسوم ٧٩ - ١٤١ يتضمن تشكيل المجلس التنفيذي للولاية .
- مرسوم رقم ٨١ - ١٥٧ في ١٨/٧/١٩٨١ يتضمن تحديد نموذج نشرة القرارات الادارية في الولاية ومميزاتها .
- مرسوم رقم ٨٢ - ١٤٦ مؤرخ في ١٧/٤/١٩٨٢ يتعلق بالنظام الاجتماعي والتعويضات التي يستفيد منها اعضاء مكاتب المجالس الشعبية الولائية .
- قرار مؤرخ ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ بإنشاء المصلحة العمالية للحماية المدنية والنجدة لعمالة تيارت .
- قرار مؤرخ ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ بإنشاء المصلحة العمالية للحماية المدنية والنجدة لعمالة سعيدة .
- قرار مؤرخ ٣ نوفمبر ١٩٦٧ تعدل بموجبه اطار الميزانيات والحسابات الخاصة بالعمالة .
- قرار مؤرخ ٨ فبراير ١٩٦٩ باعادة تنظيم الاجهزة الادارية لدار العمالة في تيزي وزو .
- قرار مؤرخ ١٤ فبراير ١٩٦٩ بنقل المركز الرئيسي لبلدية تاسانت .
- قرار مؤرخ ١٣ مايو ١٩٧٠ ببطاقة رئيس المجلس الشعبي للولاية .
- قرار مؤرخ ١١ يونيو ١٩٧١ بتنظيم المصلحة المركزية الخاصة لرسائل الولاية .

-
- قرار مؤرخ ٢٢ أبريل ١٩٧٢ يتضمن تحديد الاقسام الفرعية لدرجات المنشآت الاساسية والتجهيز للولاية . (يراجع : وزارات ومصالح)
 - قرار مؤرخ ٨ غشت ١٩٧٣ بانشاء مصلحة للاعلام الآلى بولاية الجزائر .
 - قرار مؤرخ ١٢ سبتمبر ١٩٧٥ بتحديد شروط تنظيم وتسيير مديرية المصالح المالية التابعة للولاية .
 - قرار مؤرخ ١٠ يوليو ١٩٧٥ بتعديل دائرة الاختصاص الاقليمي لمحافظات الرهون العقارية وانشاء محافظات جديدة .
 - قرار مؤرخ ٢٠ فبراير ١٩٧٧ بتسيير الاعتمادات المخصصة لاجراء دراسات الخريطة المدرسية في الولايات .
 - قرار مؤرخ ١٩ سبتمبر ١٩٧٧ يتعلق بعدد مناطق استغلال سيارة الأجرة ووصفها وتعيين حدودها في ولاية بسكرة .
 - قرار وزير الداخلية في ٥/٨/١٩٨٠ يتعلق بتنظيم المصلحة المكلفة بكفاية المجلس التنفيذي للولاية .
 - قرار مؤرخ ١٣ اكتوبر سنة ١٩٨٠ يتعلق بتنظيم مديرية التنسيق المالي في الولاية وتسييرها .
 - قرار مؤرخ ٦ ديسمبر ١٩٨٠ يتعلق بكيفية تنظيم مديرية التنظيم والادارة المحلية وتسييرها في الولاية .
 - قرار وزير المالية في ٢٩/٦/١٩٨١ يتضمن تعيين مفتشيات املاك الدولة بولاية باتنة وتحديد دوائر اختصاصها .
-

امر رقم ٦٧ - ٢٤ مؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦

الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧

يتضمن القانون البلدي (١)

بيان الاسباب

لا تزال الجماعات المحلية ، عقب نيل الاستقلال ، تسير وفقا للقواعد التي ورثتها من النظام الاستعماري .

وان التأسيس البلدي الموضوع لجماعات محلية تخدم طبقة ذات امتيازات ، قد اصبح الآن في وضع لا يتلاءم مع متطلبات اختبارنا الاشتراكي ، ولا سيما مع مهام التنمية الاقتصادية التي يفرضها ذلك الاختيار .

كما وان البلدية وهي مسيرة في ظروف صعبة ، ومجردة من كل مبادرة بناءة من اجل المساهمة في انجاز اهداف التنمية الوطنية او من اجل تلبية الحاجات المحلية ، ومحرومة من الموارد الضرورية للنفقات الناتجة من الاعباء التي يزداد ثقلها على مر الايام ، ما كانت تتمتع باى قاعدة ادارية او اقتصادية او مالية او بشرية لازمة لازدهارها .

ولمعالجة هذا الوضع رآى مجلس الثورة اعطاء القيمة الحقيقية للمؤسسة البلدية وتحديد مبادئها الاساسية في الميثاق الذي صادق عليه في شهر اكتوبر سنة ١٩٦٦ .

وعلى اساس هذه المبادئ التي يتضمنها هذا الميثاق اعيد تنظيم اجهزة البلدية من اجل تمكين البلدية الجزائرية الجديدة من الاطار الذي يكون أكثر ملاءمة ومهمتها الجديدة .

١ - نشأة الادارة البلدية الحالية ومشاكلها

لا تزال البلديات في الجزائر ، الى الآن خاضعة لسلسلة من النصوص المتشابكة التي كانت وضعتها السلطة المحتلة السابقة بدافع وحيد وهو توسيع الاستعمار وتنظيمه

وهذا هو الحال الذي كانت عليه أولا « المكاتب المربية (برو عرب) » المؤسسة منذ عام ١٨٤٤ حيث كانت تسير الدائرة

المحلية مباشرة من قبل ضباط جيش الاحتلال الذين كانوا يقومون بالاشراف السياسي على السكان وقبض الضرائب منهم والزامهم بانتاج المواد الضرورية لتموين الجيش .

وهكذا كان حال البلديات المختلطة ابتداء من عام ١٨٦٨

فقد كان لهذه البلديات المختلطة صبغة اصطناعية من حيث انها كانت تتشكل من دواوير - بلديات ومراكز تعمير أصبحت فيما بعد مراكز بلديات ، دون أن يكون بينها اى تجانس ، فكان يديرها موظف من الادارة الاستعمارية ، الا وهو متصرف المصالح المدنية يساعده القواد وهم موظفون جزائريون خاضعون لنفس الادارة . وتساعده أيضا لجنة بلدية تتكون من اعضاء اوروبيين كانوا ينتخبون وحدهم ومن اعضاء جزائريين معينين ، وقد اصبح هؤلاء ينتخبون بصورة جزئية ابتداء من عام ١٩١٩ .

ان الديمقراطية التي كانت هي المبدأ الاساسي لنظام الجماعات قبل دخول الاستعمار الى الجزائر. أصبحت فيما بعد خيالا في جماعات الدواوير المكونة من طرف السلطات المحتلة .

وفي الواقع فان سلطات الجماعات في العهد الاستعماري كانت محدودة الى درجة ان دواوير البلديات كانت مندمجة في نظام البلدية المختلطة .

وبجانب هذه البلديات المختلطة كنت توجد البلديات ذات التصرف التام في المناطق التي يسكنها العدد الهام من الاوروبيين ، وكانت هذه البلديات خاضعة لقانون ٥ ابريل عام ١٨٨٤ بيد ان احكامه السارية لم تكن تطبق فيها الا لصالح الاقلية الاوربية وكانت نسبة المستشارين الجزائريين فيها بمعدل ٢/٥ ، وعلاوة على ذلك فان تمثيل هؤلاء المنتخبين في اكثر الاحيان كان متنازعا فيه .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٦ في ١٨/١/١٩٦٧ ومعدل بالقانون رقم ٨١ - ٩ المؤرخ ٤/٧/١٩٨١ والذي نص

في مادته الثانية على أن « تستبدل بعبارة نقابة البلديات » الواردة في الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ ١٨/١/١٩٦٧ المنشار

اليه اعلاه عبارة « مؤسسة بلدية مشتركة »

وان امتداد التشريع المنبثق من قانسون عام ١٨٨٤ على مجموع البلاد لم يطبق فعليا ، فلم يكن في الحقيقة الفناء البلديات المختلطة الذي صدر بالمرسوم المؤرخ في ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٦ الا تدبير أملته الظروف آنذاك وكان الغرض منه عرقلة عمل كفاح التحرير الوطني فكان ضابط القسم الإداري الخاص هو الذي يدير البلدية في الواقع وقتئذ ويحوز الى حد ما اختصاصات سلفه الاول والبعيد : ضابط « المكاتب العربية » .

وتتميز الفترة السابقة للاستقلال بأن المؤسسات البلدية لم تستعمل الا كأداة لخدمة الإدارة فقط سواء اكانت مدنية او عسكرية ولا سيما في المناطق الجنوبية وبقصد تلبية مصالح الأقلية الأوروبية .

ونتيجة لهذا التطبيق فان المؤسسة البلدية لم يكن يعتبرها الشعب الجزائري بتاتا كقضيته الخاصة وفي خدمة مصالحه .

واذا كان التطبيق الخاص بالمؤسسات البلدية في بعض الحالات ايجابيا وذا فاعلية ، بالنسبة للأقلية الأوروبية التي ساهمت على أوسع مدى في المحافظة عليها ، فانه كان على النقيض من ذلك ، وخيم المواقب لشعبنا الذي لم يكن يملك أية امكانية للاهتمام بالشؤون المحلية .

وتتضح جليا هذه المواقب عند تحليل المشاكل التي تواجهها بلدياتنا منذ الاستقلال .

ان المفادرة الضخمة والفجائية لموظفي البلديات الأوروبية مع فقدان الاطارات الجزائرية المتضلعة في شؤون الإدارة البلدية ، قد أوقعت البلديات في حالة خطيرا جدا .

وان المسيرين الجدد للبلديات وموظفيها المعينين بصورة سريعة لضمان سير الخدمات الإدارية البلدية قد حصروا - بالرغم من عدم خبرتهم وبفضل مجهوداتهم ويقظتهم - من نطاق الفساد والفوضى الذين كانت تتخبط فيهما الإدارة البلدية .

ان الميزانيات الاولى الموضوعة مع تأخير كبير كانت تتضمن تقديرات للمداخيل والنفقات دون مراعاة للظروف الجديدة المتميزة بصفة خاصة بفتور النشاط الاقتصادي .

وان مالية البلدية تتميز في الواقع بتناقض خطير في الموارد مع زيادة كبيرة في النفقات وهكذا فقد انخفض الى النصف حاصل الرسوم عن النشاط المهني بسبب الانعدام شبه الكلي للضرائب الجبائية الناتج هو ايضا من الوضعية السائدة في بلدنا طوال سبع سنوات من الحرب التي أثرت في رأسمالنا البشري وثروتنا الوطنية على السواء ، ومن جهة أخرى فان تشابك النظام الخاص بفرض الضريبة ، وفتور النشاط الاقتصادي وتعدد الصعوبات المتعلقة بتحصيل الضريبة خلال السنوات الاولى التي أعقبت الاستقلال قد أدت كلها الى عدم الاستقرار في مداخيل البلدية .

واخيرا فان دخل الثروات غير المستغلة او المسمرة بصورة سيئة قد أثر أيضا وتسبب في التخفيض المتزايد المحسوس .

وازاء هذه الحالة فان النفقات لم تفتأ تتزايد من جراء الواجبات الاجتماعية المفروضة على البلديات ، نفقات الموظفين الناجمة عن وفرة عددهم ، وكذلك المساهمات في اعباء المساعدة وبصورة اعم المساعدة المنوطة للمواطنين الذين تضرروا كثيرا بسبب حرب التحرير الوطني قد رفعت مبلغ هذه النفقات الى حدود بالغة .

وفي هذه الظروف فان توازن الميزانيات البلدية المصطبغة بنقص غير حقيقى للنفقات وبزيادة اصطناعية في الموارد ، لم يمكن في الواقع تحقيقه الا بمساعدة الدولة بواسطة الاعانات .

وتتجلى مجموع هذه الصعوبات المالية بعدم تمكن البلديات من تحقيق التجهيزات الاجتماعية الالية مع كونها ضرورية لجماهيرنا الفلاحية التي عانت طويلا من حرب التحرير .

ولمعالجة هذا الوضع فإن الدولة قد اضطرت في مرحلة أولى لتنظيم فترات تدريبية خاصة وملتقيات لصالح موظفي البلدية الجدد الذين كان لجهودهم وحسن نواياهم الدور المشكور في مكافحة التخلف الإداري .

وفي مرحلة ثانية كانت الدولة مدفوعة أيضا بصورة تدريجية لتحل محل البلديات قصد تزويد الجماعات المحلية بالتجهيزات الاجتماعية الأولية وتحقيق التجهيزات الأساسية التي تستهدف تحسين المستويات والدخل المتوسط للفلاحين على وجه الخصوص .

وهذا الوضع الخطير أدى بالدولة لفرض قيود في الميزانية وإصلاح حالة الديون السلبية والإيجابية المتراكمة على البلديات منذ مغادرة الأوروبيين .

فاذا نجم عن هذه التدابير التي أملتها الظروف رفع ماليه البلديات فإنها على النقيض من ذلك قد وضعت البلديات في حالة من التبعية المالية لا تتلاءم مع التنمية الاقتصادية المحلية التي تفرضها اللامركزية سواء في الموارد المالية وسواء في المبادرات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية .

وقد عمدت الدولة بنفس الطريقة ولنفس الأسباب ، في عام ١٩٦٣ الى ضرورة اعباء التقسيم الاقليمي الذي خفف بصورة محسوسة من اعباء تسيير البلديات واقامت لهذه الاخيرة اساسا ماليا وبشرياً أكثر نفعا .

وفي الواقع ، فإن البلديات التي اصطنعت السلطة المحتلة سابقا تحديدها بعدد ١٥٣٥ لم يكن لها الى وقتنا هذا أي تجانس يحتمه حسن تسييرها .

لكن مجموعة هذه التدابير التي فرضتها الاعتبارات العملية والاهتمام بحسن التسيير الإداري والمالي لا يمكن أن يكون لها سوى آثار محدودة .

إن هذه التدابير الوقتية كان من الواجب أن تسبق وتهيئ إعادة التنظيم الكلي للأجهزة البلدية ضمن آفاق جديدة متطابقة مع لامركزية الموارد ومع المبادرات التي كانت منعدمة حتى وقتنا الحاضر في البلديات .

وإن هذه اللامركزية الضرورية والمدرسة تبعا لمتطلبات اختيارنا السياسي والاقتصادي قد فرضها اهتمام مجلس الثورة ببعث وتنمية المساهمة المباشرة والإيجابية والدائمة للبلدية في العمل الثوري .

٢ - التأسيس البلدي الجديد

لقد وضعت نصوص هذا الأمر اذن اعتبارا للواقع السياسي المرتبط بالمرحلة الجديدة التي وصلت اليها ثورتنا وبمطامح شعبنا وبما تفرضه علينا التنمية الوطنية وذلك من أجل تحديد دور البلدية الجديدة ومهامها تحديدا واسعا .

إن البلدية وهي في الواقع الخلية الأساسية في تنظيم البلد هي قريبة جدا من المواطنين في حياتهم الاجتماعية وفي أعمالهم بحيث تشكل القاعدة النموذجية للهيكل الإداري لبلدنا ، وبحيث تكون قادرة بصفة خاصة على القيام بالانجازات التي يجب أن تلبى الحاجات الأساسية للسكان .

وستكون البلدية المحدد دورها كما ذكر والموضوعة في إطارها الحقيقي نقطة الانطلاق في تنمية اقتصاديا وإصلاح نظامنا الإداري .

فالبلدية اذن باعتبارها الخلية الأساسية للأمة هي وحدة مدمجة في الدولة ومن واجبها - بهذا الاعتبار - أن تكون في خدمتها ، وهي مع ذلك وحدة لامركزية مكلفة بالقيام مباشرة بأعمال التنمية التي تخصها وحدها .

وعندما لا يمكن للبلدية أن تقوم بمفردها بهذه الأعمال كما ينبغي فقد تقرر انشاء مجموعات من البلديات ونقابات متخصصة أو ذات اختصاصات متعددة .

وقد سهل اللجوء الى مثل هذه المجموعات كلما دعت الحاجة اليه ، كما تم النظر في امكانية المطابقة في المستقبل بين اختصاصاتها الاقليمية وذلك في نطاق الدوائر الادارية مثل المقاطعات .

وقد دعا الى هذا النظر الاهتمام بتنسيق عمل البلديات من اجل القيام بانجازات واسعة المدى تستلزم تضامنا فعليا بينها .

غير انه يجب في الدرجة الاولى - لكي يكون اختصاص البلدية المطلق في جميع الميادين اكثر فعالية - ان تحوز البلديات كامل السلطة الضرورية وان تسير على مقتضى ديموقراطية الحكم الجماعي والانتخاب .

وان احكام هذا الامر تؤكد بصورة قاطعة هذا المبدأ الاساسي وتنص على احداث :

أ- مجلس مداولة منتخب الا وهو المجلس الشعبي البلدي المكون من اعضاء منتخبين في اقتراع عام من قائمة يعدها الحزب طبقا للمبادئ التي يتضمنها الميثاق البلدي .

ويجب ان يكون البحث عن المرشحين واختيارهم موافقا لمتطلبات الديمقراطية والثورة . كما يجب ان تراعى بصورة اساسية - اثناء وضع قوائم المرشحين الذين يكون عددهم لزوما ضعف عدد المطلوب اختيارهم - الاعتبارات التالية : التمثيل الجغرافي واولوية العمال والمنتجين من جهة ، والالتزام بخدمة الثورة الاشتراكية والنزاهة والاخلاق الفاضلة والاستعداد والكفاءة والنشاط في المنتخبين في المستقبل من جهة اخرى .

وعلاوة على ذلك فان الخطر الذي قد ينجم عن تداخل هيئات الحزب والبلدية والضرر الذي قد يلحق بالديمقراطية وسلطة الدولة من جراء تجاوز السلطة عندما تتجمع لدى شخص واحد يفرض منذ وضع القوائم استبعاد بعض مسؤولي الحزب من ان يجمعوا الى مسؤولياتهم الحزبية وظائف انتخابية في المجلس الشعبي البلدي وهؤلاء المسؤولون هم :

- المحافظون الوطنيون ، ومساعدوهم ،

- منسقو الاتحاديات والاعمال .
ب - جهاز تنفيذي الا وهو الهيئة التنفيذية البلدية المكونة من اعضاء ينتخبهم المجلس من بين اعضائه .

كما يجب في الدرجة الثانية ان تتمكن الاجهزة البلدية من تحمل مسؤوليات واسعة وممارسة اختصاصها في نطاق مؤسسات الدولة .

ان هذا القانون يخص البلديات بدور رئيسي في المجتمع الجزائري المقبل ، اذ تضاف بموجبه الى المهام التقليدية للبلدية ، اختصاصات جديدة في المسائل الاقتصادية لا سيما التي تشكل العنصر الاساسي لنظامنا الاشتراكي ، وتكون في نفس الوقت احد العناصر المحركة لتنميتنا الاقتصادية وتعتبر هذه المهام الادارية للبلدية امتدادا وتكميلا لعمل الدولة وذلك عندما تمارس بعض الاختصاصات المتعلقة بالتسيير الاداري العام وبعض سلطات الشرطة .

وفي ميدان التجهيز والانعاش الاقتصادي فان البلدية هي التي تتولى المبادرة لحصر الحاجات المحلية وتحديد ترتيب الاولوية بين النشاطات الواجب الشروع فيها وفقا لاهداف التنمية البلدية وتقديم الاقتراحات لسلطات الدولة حول عمليات التجهيز العمومي الواجب انجازها في نطاق البلدية .

وان البلدية في مهامها الاقتصادية الجديدة، تجد مساهمتها في التنمية العامة للاقتصاد ناميا بفضل دور الاحداث والتنسيق والتوجيه والمراقبة للنشاطات الاقتصادية المؤسسة في ارضها ، فتكون المبادرة والدفع والاحداث والحث على المشاريع ضمن شروط محددة هو من عمل البلدية في جميع القطاعات .

وان هذا القانون يحدد ايضا للبلدية المسؤوليات الدقيقة في الميدان الاجتماعي والثقافي كي تضمن الحاجات الرئيسية لسكان البلدية .

وإذا كانت هذه المهام ضخمة فمن المستبعد أن تتمكن البلدية من القيام بها بمفردها وبالأحرى إذا كانت تتعارض مع المبادئ الوطنية الصريحة .

فهذا هو السبب الذي من أجله كان دور اختصاصات كل جهاز في البلدية قد توضحت وحددت لممارسة هذه المهام . وإن الأجهزة البلدية تتدخل كل منها في نطاق ميدانها تبعا للقواعد وطرق التسيير المطابقة لنوع اختصاصها .

وزيادة على ذلك تقوم لجان اختصاصية تشترك في إعداد تقارير مجلس المداولة والهيئة التنفيذية بدراسة وتحضير المقررات التي تهم البلدية وذلك لضمان الأسس اللازمة لاتخاذ مبادرات البلدية .

وتتم بنفس الصورة ممارسة هذه المهام الجديدة في نطاق قانوني متحدد تحديدا واضحا سواء كان بالنسبة للمصالح العمومية أو للنشاطات ذات الضبعة الاقتصادية .

ولهذا الغرض جرى تحديد الطرق الخاصة بتسيير مصالح البلدية ومؤسساتها .

وتضاف إلى هذه النصوص التنظيمية والإدارية المراقبة المتناسقة لسلطة الوصاية المنصوص عليها في القانون وذلك لمنع البلديات الجديدة من اتخاذ مقررات لا تتلاءم مع المتطلبات الوطنية .

وتمارس هذه الرقابة على الإخص بواسطة الوصايا العمالية القريبة في نفس الوقت من السلطة المركزية والواقع المحلي في آن واحد والتي يكون بوسعها التوفيق بين الاستقلال الداخلي اللازم للبلديات وبين مشاركتها الوثيقة في المتطلبات الوطنية . ولكي تتمكن الأجهزة البلدية في الدرجة الثالثة من إنجاز المهام الجديدة المناطة بالبلدية ، فلا بد من أن تكون مالية البلديات التي قد شرع في إصلاحها بعد مهياة أيضا وفقا للقواعد الجديدة .

وإن شروط إعداد الميزانية والمحاسبة البلدية قد وضحت كما قد حدد نوع الموارد والنفقات وذلك نظرا للنشاطات الجديدة للبلدية .

وإن الاهتمام بتخفيف أعباء التسيير لصالح قطاعات التجهيز والاستثمار قد لوحظ بصورة واضحة في النظام الأساسي الجديد لميزانية البلدية .

وقد ضوعف هذا الاهتمام في القانون بالزام البلدية على إنجاز النشاطات الخاصة بالانتاج في حدود مواردها ومع مراعاة ما يقتضيه التوازن المالي لهذه النشاطات في آجال متوسطة على الأقل .

وفيما يتعلق بالمواد البلدية ، التي تغذي تقليديا من ناتج الجباية والأموال فقد خصص القانون مجالا واسعا لفائض وأرباح نشاطات الإنتاج التي تقوم بها البلدية سواء كان للتسيير وسواء كان للانعاش أو للرقابة والتنسيق .

وأخيرا فإن القانون قد نص ، للحيلولة دون تعرض البلدية لخطر عدم استقرار الموارد الجناية ، على تأسيس صندوق بلدي لضمان تسير هيئة مالية عمومية .

وبنفس الوقت لكي يمكن للبلديات المحرومة القيام بتحقيق الاستثمار فقد كلف صندوق بلدي للتضامن بأن يؤدي لها التخصصات والإعانات الخاصة بالتجهيز إن المجهودات المالية الكبيرة التي يجب أن يقدمها هذا الصندوق للبلديات وخاصة الجنوبية منها تستلزم تقديم إعانة هامة من الدولة ولأمد طويل أيضا .
فهذه هي الأهداف الموجزة جدا لإحكام هذا الأمر .

ويجب أن يتم عند تطبيقه بإصدار قواعد جديدة من شأنها أن تضمن التركيز التدريجي ، وحسن سير جميع الأجهزة الإدارية والاقتصادية والمالية للمؤسسة البلدية الجديدة

وسيوضح هذا الأمر أيضا بمقتضى القوانين الأساسية الخاصة مع الأخذ بعين الاعتبار للوضعيات المتعلقة بالمراكز العمرانية والصناعية حسب ترتيب أهميتها .

ويجب أن تضاف إلى هذه القواعد الجديدة الصامة والخاصة بالتأسيس البلدى جميع الإصلاحات المخصصة لتحديد الإطار التأسيسى للدولة ولا سيما ما يتعلق منها بالنظام الجبالى والتنظيم الإدارى الصالى .

وان كل هذا يقتضى جهدا متواصلا ووقتا كافيا للتعود والتأهيل مرهون هو ذاته بتجربة الرجال المكلفين بمسؤوليات الحياة المحلية .

ان رئيس مجلس الثورة

بمقتضى البيان الصادر فى ١٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ ،

يأمر بما يلى :

الكتاب الاول

تنظيم البلدية

الباب الاول

التنظيم الاقليمى

الفصل الاول

تعريف البلدية واسمها وحدودها الاقليمية

القسم الاول

تعريف البلدية

المادة ١ - البلدية هى الجماعة الاقليمية السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الاساسية .

وتحدث البلدية بموجب قانون .

مادة ٢ - للبلدية اسم ومركز ويديرها مجلس منتخب هو المجلس الشعبى البلدى المكون من نواب بلدين .

القسم الثانى

الحدود الاقليمية

مادة ٣ (١) - تخضع للقانون تعديلات

(٦.٥.٤.٣.١) معدلة بالقانون رقم ٨١ - ٩ المشار اليه

(٢) ملغاه بالقانون رقم ٨١ - ٩ المشار اليه

الحدود الاقليمية للبلديات الرامية الى فصل جزء من تراب بلدية ما ، وضحه الى بلدية أخرى .

مادة ٤ (٢) -

مادة ٥ (٣) - عندما تضم بلدية ما أو جزء من تراب بلدية الى بلدية أخرى ، تحول جميع حقوقها والتزاماتها الى البلدية التى ضمت اليها .

وتحدد كفيات تطبيق هذه المادة فى كل مرة بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٦ (٤) - عندما يفصل جزء أو أجزاء من تراب بلدية أو عدة بلديات تأخذ كل بلدية حقوقها وتحمل ما عليها من التزامات .

وتحدد كفيات تطبيق هذه المادة بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٧ (٥) - فى حالة دمج أو تجزئة البلديات المنجر عنها تحويل السكان اداريا ، تحل المجالس الشعبية البلدية بحكم القانون .

- تنظم انتخابات جديدة فى أجل اقصاه شهران مع مراعاة احكام المادة ١١٥ أدناه ،

- يسيرشئون البلدية ، مجلس مؤقت يعين الوالى أعضائه بعد استشارة مكتب التنسيق الولائى ،

- يستمر المجلس المؤقت فى أداء مهمته الى غاية تنصيب المجلس الشعبى البلدى الجديد .

- يتكون المجلس المؤقت من خمسة أعضاء بالنسبة للبلديات التى يقل سكانها عن ٢٠.٠٠٠ نسمة ومن أحد عشر عضوا فى البلديات التى يزيد سكانها على ٢٠.٠٠٠ نسمة .

مادة ٨ (٦) - يبت وزير الداخلية فى المنازعات المتعلقة بتعيين حدود البلديات .

القسم الثالث

اسم البلدية ومركزها

مادة ٩ - يجرى تغيير اسم بلدية بموجب قرار يصدره وزير الداخلية بناء على تقرير عامل العمالة بعد استطلاع رأى المجلس الشعبي البلدى أو بناء على اقتراح هذا المجلس .

مادة ١٠ - ان تغيير الاسم نتيجة لتعديل الحدود الإقليمية لبلدية ما يتم بموجب القرار الذى ينص على هذا التعديل .

مادة ١١ (١) - يعين أو يحول مقر البلدية الرئيس بقرار من وزير الداخلية ، يصدره بناء على تقرير يقدمه الوالى ، مرفقا برأى المجلس الشعبى البلدى .

الفصل الثانى

مجموعات البلديات

مادة ١٢ - يجوز ان يقوم التعاون بين البلديات وان تضع مواردها بصورة مشتركة بينها للقيام بأعمال ذات نفع مشترك . ويمكنها لهذا الغرض ان تحدث هيئات ومصالح مشتركة لتتولى بعض المهام التابعة لاختصاصها .

القسم الاول

النقابات البلدية

مادة ١٣ - يجوز لمجلسين أو عدة مجالس شعبية بلدية ان تقرر اشتراك البلديات التى تتولى تسييرها من أجل تحقيق خدمات أو مصالح ذات نفع مشترك بينها ، فتقترح من أجل هذا الغرض أحداث نقابة للبلديات .

مادة ١٤ - تحدث نقابة البلديات بموجب قرار :

١ - من عامل العمالة بالنسبة للبلديات التابعة لعمالة واحدة ،

٢ - من وزير الداخلية بالنسبة للبلديات التابعة لمعالتين فأكثر .

مادة ١٥ - ان أحداث نقابة البلديات يجب ان يتوافق مع الخصائص الإقليمية الأكثر ملاءمة لتحقيق أهدافها .

مادة ١٦ - ان البلديات ، غير البلديات المشاركة من قبل ، يمكن قبول انضمامها للنقابة بموافقة أغلبية أعضاء لجنة البلديات الخاصة بهذه النقابة .

يصادق على قرار قبول الانضمام عامل العمالة أو وزير الداخلية حسبما يكون مجموع البلديات تابعا لعمالة واحدة أو اثنتين أو أكثر .

مادة ١٧ - ان النقابات البلدية هي مؤسسات عمومية ذات شخصية مدنية .

تطبق القواعد الخاصة بالوصاية والحاسبة وبصورة عامة بإدارة البلديات على نقابة البلديات والمصالح التى تتولى إدارتها .

ان شروط صحة مداوات لجنة البلديات وإبطالها وإبطالها بحكم القانون وشروط الطعن فيها هي المحددة لمداوات المجالس الشعبية البلدية .

مادة ١٨ - يعين مركز نقابة البلديات عند أحداثها فى المقرر المؤسس لهذه النقابة .

مادة ١٩ - توضع النقابة تحت وصاية عامل العمالة الذى تتبع لعمالته البلدية التى عين فيها مركز النقابة .

مادة ٢٠ - تتولى تسيير وإدارة نقابة البلديات لجنة البلديات .

وينتخب أعضاء لجنة البلديات من قبل المجالس الشعبية البلدية للبلديات المعنية .

مادة ٢١ (٢) - تجتمع البلديات مرة واحدة فى كل شهر .

ويمكن أن تجتمع بناء على استدعاء من رئيسها كلما تطلبت ذلك شئون مؤسسة البلديات .

كما تجتمع وجوبا بناء على طلب الوالى أو نصف أعضائها على الأقل .

القسم الثالث

الاموال والحقوق المشاعة بين عدة بلديات

مادة ٢٧ - اذا كانت عدة بلديات تملك اموالا وحقوقا مشاعة بينها فيسوغ تأسيس لجنة مؤلفة من مندوبي المجالس الشعبية للبلديات المعنية ، وذلك عند عدم وجود نقابة للبلديات مشكلة منها ، ومكلفة بتسيير وإدارة هذه الاموال والحقوق المشاعة .

مادة ٢٨ - يمين كل مجلس شعبي بلدي معنى مندوبا من بين أعضائه .

ان رئيس اللجنة ينتخبه المندوبون ويختار من بينهم .

وتجدد اللجنة بعد كل تجديد للمجالس الشعبية البلدية .

تجرى المصادقة على إحداث هذه اللجنة من قبل عامل العمالة اذا كانت البلديات تابعة للعمالة نفسها ومن قبل وزير الداخلية اذا كانت البلديات تابعة لعمالات مختلفة .

مادة ٢٩ - تتولى اللجنة النصوص عليها في المادة ٢٧ ادارة وتسيير الاموال والحقوق المشاعة وتنفيذ الأشغال المتعلقة بها .

غير ان البيوع والمبادلات والقسمات والامتلاكات والمصالحات تختص بها المجالس الشعبية البلدية التي تاذن لرئيس اللجنة بإبرام العقود المتعلقة بها ، ويكفي اتفاق اغلبية المجالس الشعبية البلدية لاجراء هذه العمليات

مادة ٣٠ - تخضع مداورات اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٧ للقواعد المقررة لمداورات المجالس الشعبية البلدية .

مادة ٣١ - توزع النفقات التي يجري تحديدها من قبل اللجنة ، بين البلديات المعنية ، بواسطة المجالس الشعبية البلدية ، وفي حالة عدم الاتفاق ، فبواسطة عامل العمالة اذا كانت البلديات تابعة لعمالة واحدة ، واذا

مادة ٢٢ - ان نفقات الانشاء والتسيير والصيانة والتجهيز الخاصة بالمصالح التي اسست لها النقابة يجري النص عليها في ميزانية نقابة البلديات .

مادة ٢٣ - تشمل ميزانية نقابة البلديات قسما للتسيير وقسما للتجهيز والاستثمار .

ان الاعايات والمساهمات الخاصة بالتجهيز ونتاج القروض والهبات والوصايا لا يمكن تخصيصها الا لنفقات التجهيز والاستثمار .

ترسل نسخة الميزانية وحسابات نقابة البلديات في كل عام الى البلديات التي تتكون منها هذه النقابة .

مادة ٢٤ (١) - يمارس مهام محاسب مؤسسة البلديات فايز البلدية التي يوجد بها مقر المؤسسة .

مادة ٢٥ - تؤسس النقابة لمدة غير محدودة، الا اذا نص على خلاف ذلك في مقرها التأسيسي وتحل بحكم القانون بمجرد انتهاء الاعمال او الخدمات التي اسست لاجلها او بموافقة اغلبية المجالس الشعبية البلدية المعنية .

وفي جميع الاحوال ، فان الشروط التي يجري بمقتضاها حل او تصفيه النقابة تحدد بموجب قرار من السلطة التي قررت إحداثها طبقا للمادة ١٤ .

مادة ٢٥ مكرر (٢) - تحدد قواعد انشاء مؤسسة البلديات وتنظيمها وسيرها بهرسم .

القسم الثاني

ملتقيات المجالس الشعبية

مادة ٢٦ - يجوز لمطين او عدة مجالس شعبية بلدية ان تقرر عقد ملتقيات مشتركة فيما بينها لمناقشة المسائل ذات الصالح البلدي المشترك والتي تتبع اختصاصاتها وتهم بلدياتها .

(١) معدلة بالقانون رقم ٨١ - ٩ المشار اليه

(٢) مضافة بالقانون رقم ٨١ - ٩ المشار اليه

كانت البلديات تابعة لعمالات مختلفة فبواسطة وزير لداخلية .

مادة ٢٢ - ان الحصة النهائية الخاصة بالنفقات المترتبة على كل بلدية تحمل تلقائيا على ميزانيتها .

الباب الثاني

النظام الانتخابي

الفصل الاول

طريقة انتخاب النواب البلديين

القسم الاول

الاقتراع

مادة ٣٣ - الى مادة ٧٨ - (١)

الباب الثالث

أجهزة البلدية

الفصل الاول

المجلس الشعبي البلدي

القسم الاول

التسيير

مادة ٧٩ (٢) - يجتمع المجلس الشعبي البلدي مرة واحدة كل شهرين وكلما اقتضت ذلك شؤون البلدية .

مادة ٨٠ - يمكن للرئيس ان يجمع المجلس الشعبي البلدي كلما رأت ذلك مفيدا الهيئته التنفيذية البلدية .

ويتعين عليه دعوة المجلس للاجتماع عندما يطلب منه ذلك ثلث اعضاء المجلس الشعبي البلدي أو عامل العمالة .

مادة ٨١ (٣) - يوجه رئيس المجلس الشعبي البلدي الاستدعاءات لاجتماع المجلس ، ويدونها في سجل مداولات البلدية .

توجه الاستدعاءات الى اعضاء المجلس كتابيا مرفقة بجدول الأعمال ، قبل خمسة ايام على الاقل ، ويمكن أن تخفض هذه المدة في حالة الاستعجال الى ما لا يقل عن يوم واحد .

يعلق جدول أعمال الاجتماعات في مكاتب المجلس الشعبي البلدي بمجرد استدعاء اعضاء المجلس .

مادة ٨٢ (٤) - لاتصح مداولات المجلس الشعبي البلدي الا بحضور أغلبية اعضائه العاملين . واذا لم تتوفر الأغلبية ، يدعى المجلس للاجتماع مرة ثانية خلال خمسة ايام وتكون المداولات بعد ذلك صحيحة مهما كان عدد الحاضرين .

مادة ٨٣ - تتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة

مادة ٨٤ - يسوع للنائب البلدي الذي يتعذر عليه الحضور في إحدى الجلسات ، ان ينوب عنه كتابيا أحد زملائه للتصويت باسمه .

لا يجوز لنفس النائب البلدي ان يحمل اكثر من وكالة واحدة . ولا تصح الوكالة لاكثر من ثلاث جلسات متتالية .

مادة ٨٥ - يرأس المجلس الشعبي البلدي رئيسه أو من يمثله في حالة تغيبه .

مادة ٨٦ - يعين المجلس الشعبي البلدي واحدا من اعضائه أو أكثر لشغل مهام الكتابة ، ويجوز ان يضم اليهم معاونين من بين مستخدمي البلدية ، فيحضرون الجلسات دون الاشتراك في المداولات .

مادة ٨٧ - تكون جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية ، غير انه يجوز للمجلس الشعبي البلدي ان يقرر اجراء المداولة سرا بناء على

(١) المواد من ٣٣ حتى ٧٨ ألغيت بالقانون ٨١ - ٩ المشار اليه

(٤٠٢٠٢) ممدلة بالقانون رقم ٨١ - ٩ المشار اليه

طلب أغلبية النواب البلديين أو الرئيس .

مادة ٨٨ - يتولى الرئيس مهمة المحافظة على الأمن في المجلس ويجوز له أن يطرد من يخل بالنظام العام من الحاضرين .

مادة ٨٩ - يحق لكل ساكن في دائرة البلديات الاطلاع في عين المكان على مداوات المجلس الشعبي البلدي والحصول على نسخة منها ومن القرارات البلدية على نفقته .

مادة ٩٠ - كل من تخلف عن حضور المجلس الشعبي البلدي عن تلبية ثلاث دعوات حضور متتالية بدون سبب يعتبره المجلس مشروعا وصحيحا ، فانه يجوز - بعد تكليفه بتقديم ايضاحاته - التصريح باستقالته من قبل عامل العمالة ، الا اذا طعن في ذلك خلال عشرة ايام من التبليغ ، امام المحكمة المختصة .

مادة ٩١ - يجب توجيه كل استقالة يقدمها نائب بلدي برسالة مضمونة الى الرئيس الذي يرفعها في الحال الى عامل العمالة بعد اخبار الهيئة التنفيذية البلدية . وتصبح هذه الاستقالة نهائية ابتداء من تاريخ علم الوصول بها الصادر من عامل العمالة والا فبعد شهر واحدة من تاريخ رفعها .

مادة ٩٢ (١) - كل منتخب في مجلس شعبي بلدي يرتكب خطأ جسيما سواء اكان اخلايا بمهمته أم مخالفة جزائية تحول دون مواصلة مهامه ، يمكن توقيفه بقرار معطل من الوالي مدة لا تتجاوز شهرا . ويمكن أن يمدد مفعول هذا الاجراء الى ثلاثة اشهر بقرار من وزير الداخلية ، بناء على اقتراح يقدمه الوالي مرثقا برأى مكتب مجلس التنسيق الولائي .

غير أنه اذا تعرض الى متابعة جزائية يستمر توقيفه حتى تصدر الجهة القضائية المختصة قرارها النهائي في شأنه .

« مادة ٩٢ مكرر (٢) - في حالة اقضاء عضو من المجلس الشعبي البلدي ، يجتمع المجلس وجوبا لابتداء رأيه في جلسة مغلقة يستمع اثناءها الى العضو المعني .

يرفع الوالي رأى المجلس مرثقا بملاحظات الى وزير الداخلية بعد استشارة مكتب التنسيق الولائي .

يتم الاقضاء بموجب مرسوم .

« مادة ٩٣ (٣) - يجب على أصحاب العمل أن يسمحوا لمستخدميهم الاعضاء في المجلس الشعبي البلدي ، بالوقت الضروري للمشاركة في جلسات المجلس .

« مادة ٩٣ مكرر ١ (٤) - تكون جلسات المجلس الشعبي البلدي علانية ، ويمكن للمجلس الشعبي البلدي ، أن يقرر اجراء مداواته في جلسة مغلقة بناء على طلب أغلبية الاعضاء أو رئيس المجلس .

ويجب أن تتضمن محاضر الجلسات عدد المواطنين الذين حضروا مداوات المجلس الشعبي البلدي .

مادة ٩٣ مكرر ٢ (٥) - يتعين على رئيس المجلس التنفيذي وأعضائه أن يعلموا مواطني البلدية بأشغال المجلس الشعبي البلدي بانتظام .

ويتم هذا الاعلام :

- عن طريق اعلانات ملصقة بخصوص أي قرار يتخذه المجلس الشعبي البلدي ،

- بتنظيم اجتماعات سنوية في كل قرية أو حي ، ويحرر محضر اثر كل اجتماع من تلك الاجتماعات .

مادة ٩٣ مكرر ٣ (٦) - يحافظ الرئيس على النظام في جلسات المجلس الشعبي البلدي ، وله أن يأمر بمغادرة الجلسة كل من يخل بالنظام .

« مادة ٩٣ مكرر ٤ (٧) - لكل مواطن الحق في ان يطلع بعين المكان على محاضر مداوات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية ، وأن يأخذ نسخة منها على نفقته .

« مادة ٩٤ (١) - للمجلس الشعبي البلدي أن يكون من بين أعضائه لجانا دائمة أو مؤقتة لدراسة القضايا التي تهم البلدية .

تكون اللجان بقرار من المجلس الشعبي البلدي لدراسة المسائل التالية :

- الإدارة والمالية ،

- التخطيط والاقتصاد ،

- التجهيز والاشغال العمومية ،

- الشؤون الاجتماعية والثقافية ،

- الفلاحة والتنمية الريفية ،

- المراقبة .

لا يجوز للمنتخب أن يكون عضوا في أكثر من لجنتين .

« مادة ٩٤ مكرر (٢) - تنشئ الدولة هيئات تقنية توضع تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي .
تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم .

« مادة ٩٥ - يرأس كل لجنة عضو من أعضاء الهيئة التنفيذية البلدية الذي يعينه المجلس الشعبي البلدي والا فنانئ بلدي يعين بنفس الأوضاع .

« مادة ٩٦ - تدعى اللجان للاجتماع من طرف رئيسها خلال الثمانية ايام التي تلى احداثها .

ثم تحدد اثر ذلك الجدول الخاص ببرامج اعمالها .

« مادة ٩٧ - تعين كل لجنة مقررا من بين اعضائها لكل مسألة يجري درساها .

ثم يعرض المقرر أيضا هذه المسألة على المجلس أثناء اجتماعاته .

« مادة ٩٨ (٣) - يمكن أن يدعى للمشاركة

في اشغال اللجان بصفة استثنائية :

١ - الموظفون وأعوان الدولة أو المؤسسات العمومية الذين يمارسون نشاطهم في دائرة اختصاص البلدية والذين يمكن استشارتهم نظرا لاختصاصهم ،

٢ - سكان البلدية ، الذين يحتمل أن يقدموا معلومات مفيدة نظرا لمهنتهم ونشاطهم أو لاية وضعية أخرى ،

٣ - كل شخص ، يستطيع تقديم ايضاحات تتعلق بأشغال اللجان نظرا لتخصصه .

« مادة ٩٩ - تسير كتابة اللجنة بنفس الأوضاع التي تسير بموجبها كتابة جلسات المجلس الشعبي البلدي .

القسم الثالث

المداولات

« مادة ١٠٠ - يفصل المجلس الشعبي البلدي في قضايا البلدية بالقرارات التي يتخذها بعد المداولات .

« مادة ١٠١ - تسجل المداولات حسب ترتيبها الزمني في سجل مرقم ومؤشرا عليه من قبل عامل العمالة .

ويوقع عليها أثناء الجلسة جميع الأعضاء الحاضرين .

« مادة ١٠٢ - تعتبر باطلة بحكم القانون .
- مداولات المجلس الشعبي البلدي التي تتناول موضوعا خارجا عن اختصاصاته .

- المداولات التي يجريها المجلس الشعبي البلدي خلافا لقانون أو مرسوم .

« مادة ١٠٣ - يصرح عامل العمالة بالبطلان بحكم القانون بموجب قرار معطل .
ويجوز لعامل العمالة في كل وقت أن يقرر هذا البطلان ، كما يجوز للأطراف المعنيين أن يقترحوه أو يعارضوا فيه .

(٣١) معدلة بالقانون رقم ٨١ - ٩ المشار اليه

(٣٢) مضافة بالقانون رقم ٨١ - ٩ المشار اليه

الجاري به العمل .

مادة ١٠٨ - تعتبر المداولات مصدقا عليها عندما ترفع الى عامل العمالة ولا يصدر قراره فيها خلال ٣٠ يوما من تاريخها .

واذا رفض عامل العمالة المصادقة على مداولة ما ، جاز للمجلس الشعبي البلدي أن يطلبها من وزير الداخلية .

« مادة ١٠٩ (٢) - ان المداولات التي تتطلب المصادقة عليها من الوزير المختص أو بموجب مرسوم تصبح نافذة بحكم القانون ، اذا لم يصدر أي قرار في شأنها خلال شهرين ابتداء من تاريخ ايداعها » .

القسم الرابع

ابال النواب البلديين وتجديد المجلس الشعبي البلدي

« مادة ١١٠ (٣) - في حالة وفاة أو استقالة أو اقضاء عضو من المجلس الشعبي البلدي يستخلف وفقا لاحكام المادة ٨٧ من القانون رقم ٨٠ - ٠٨ المؤرخ في ١٦ ذي الحجة عام ١٤٠٠ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٨٠ والمتضمن قانون الانتخابات » .

مادة ١١١ (٤) - يجدد المجلس الشعبي البلدي بكاملة اذا اقتضت أحكام المادة ١١٠ أعلاه استخلاف أكثر من نصف أعضائه . ويتم التجديد بموجب مرسوم يصدر بناء على اقتراح من وزير الداخلية » .

مادة ١١٢ - لا يجوز حل المجلس الشعبي البلدي الا بموجب مرسوم .

ويجرى ايقافه في حالة الاستمجال لمدة لا يمكن أن تتجاوز شهرا واحدا بموجب قرار مسبب يصدره وزير الداخلية بناء على تقرير من عامل العمالة .

مادة ١١٣ - في حالة الحل أو صدور قرار التجديد الكامل للمجلس الشعبي البلدي أو استقالة جميع أعضائه العاملين ، يعين عامل العمالة بقرار منه مجلسا مؤقتا يكلف بتسيير

مادة ١٠٤ - تقبل الإبطال القرارات التي قد يشارك في اتخاذها أعضاء المجلس الشعبي البلدي ذوو المصلحة فيها اما شخصيا واما بصفتهم وكلاء الغير في القضية المتعلقة بالموضوع .

« مادة ١٠٥ (١) - للوالي ان يلغى المداولة بقرار مسبب ، ويمكنه أن يبطل هذا الالغاء خلال خمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ ايداع محضر المداولة لدى الولاية » .

كما أنه يمكن لأي شخص معنى أن يطلب الالغاء خلال خمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ المداولة .

ويبت الوالي في الامر خلال ثلاثين يوما .
مادة ١٠٦ - يجوز للمجلس الشعبي البلدي ولكل شخص آخر يعنيه الامر أن يطعن في قرار عامل العمالة وفقا للأنظمة النافذة .

مادة ١٠٧ - تنفذ قرارات مداولات المجلس الشعبي البلدي بعد عشرين يوما من ايداعها لدى دار العمالة .

غير ان المداولات التي لا تنفذ الا بعد المصادقة عليها من السلطة العليا المسؤولة ، هي المداولات التي تتناول المواضيع التالية :

١ - الميزانيات والحسابات وكل ما يؤسس أو يلغى يمسح من الضرائب والاداءات والرسوم ،
٢ - نقل الملكية والامتلاك والمبادلات المقارية ،

٣ - القروض ،

٤ - عدد الموظفين واجورهم ،

٥ - قبول الهبات والوصايا المقيدة بالتزامات أو شروط أو تخصيصات لفائدة البلدية أو المؤسسات أو المصالح البلدية ،

٦ - محاضر الزيدات والمناقصات .

وبصورة اعم جميع المداولات التي تخضع لمصادقة السلطة العليا بمقتضى التشريع

شؤون البلدية في الأيام العشر التالية للحل أو لقرار التجديد أو قبول الاستقالة .

مادة ١١٤ - يحدد عدد الأعضاء الذين يؤلفون المجلس الموقت بخمسة في البلديات التي لا يجاوز عدد سكانها ٢.٠٠٠ نسمة .

ويجوز رفع هذا الحد الى احد عشر في البلديات التي يجاوز عدد سكانها ٢.٠٠٠ نسمة .

ان اختصاصات المجلس الموقت مقتصرة على الاعمال ذات الصبغة الادارية الصرف والاحتفاظية والمستعجلة .

مادة ١١٥ - تجرى انتخابات جديدة في مهلة اقصاها شهران من اجل ابدال المجلس الشعبي البلدي المنحل او المستقبل او المقرر تجديده بكامله ، ولا يمكن ان تجرى هذه الانتخابات قبل اربعة اشهر من التجديد العادي للمجلس الشعبي البلدي .

تنقضي مهام المجلس الموقت بحكم القانون بمجرد تنصيب المجلس الشعبي البلدي الجديد .

الفصل الثاني

الهيئة التنفيذية البلدية

القسم الاول

التعيين والنظام الاساسي

مادة ١١٦ - ينتخب المجلس الشعبي البلدي من بين اعضائه رئيسا ونائبي رئيس او اكثر تتكون منهم الهيئة التنفيذية البلدية .
وينتخب هؤلاء الاعضاء بالاقتراع السري والاعلبية المطلقة .

مادة ١١٧ - اذا لم يحصل اي مرشح ، في نهاية اول دورة من الاقتراع ، على الاغلبية المطلقة يجرى في اقتراع ثان مع اعتبار الاغلبية النسبية .

وفي حالة تساوي الاصوات يصرح بانتخاب المرشح الاكبر سنا .

« مادة ١١٨ (١) - يحدد عدد نواب الرئيس كما يلي :

- اثنان (٢) في البلديات البالغ عدد سكانها اقل من ٢.٠٠٠ نسمة ،

- اربعة (٤) في البلديات البالغ عدد سكانها من ٢.٠٠١ الى ٥.٠٠٠ نسمة ،

- ستة (٦) في البلديات البالغ عدد سكانها من ٥.٠٠١ الى ١٠.٠٠٠ نسمة ،

- ثمانية (٨) في البلديات البالغ عدد سكانها من ١٠.٠٠١ الى ١٦.٠٠٠ نسمة ،

ويرتفع عدد نواب الرئيس بمعدل واحد لكل جزء اضافي قدره ٦.٠٠٠ نسمة ، .

مادة ١١٩ - يرأس الجلسة التي يجرى فيها انتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي ونوابه : العضو الاكبر سنا من اعضائه .

« مادة ١٢٠ (٢) - يوضع بعد انتخاب اعضاء المجلس التنفيذي البلدي جدول ترتيبى تناقضى لنواب الرئيس حسب عدد الاصوات التي احرزها كل واحد منهم ، واذا تساوت يقدم اكبرهم سنا .

ياخذ نواب الرئيس اماكنهم حسب ترتيب هذا الجدول .

مادة ١٢١ - تتم دعوة اعضاء المجلس الشعبي البلدي عند كل انتخاب للرئيس او لنواب الرئيس من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي القديم خلال الثمانية ايام التي تلى اعلان نتائج التصويت ويجب ان تتضمن الدعوة الاشارة الى الانتخاب المزمع اجراؤه .

مادة ١٢٢ - يعلن للعموم انتخاب الرئيس ونوابه في مهلة ٢٤ ساعة بطريق الاعلانات التي تلصق على باب مركز البلدية ويبلغ فورا لعمال العماله .

ويتولى من ثم هذا الاخير تنصيب المجلس الشعبي البلدي الجديد بصفة رسمية .

مادة ١٢٣ - ينتخب اعضاء الهيئة التنفيذية البلدية لمدة نيابة المجلس الشعبى البلدى .

يستبدل بكل عضو فى الهيئة التنفيذية البلدية متوفى او مستقيل او مبعد عضو آخر من هذه الهيئة لممارسة مهامه الى حين انتخاب خلف له من قبل المجلس الشعبى البلدى .

ويجب ان يجرى هذا الانتخاب فى مهلة شهر واحد .

« **مادة ١٢٣ مكرر ١ (١) -** يتقبرغ رئيس المجلس البلدى لممارسة المهام المخولة له بصفة دائمة .

ويجوز ان يساعده حسب أهمية البلدية نائب رئيس أو أكثر تكون وظائفهم ضمن المجلس التنفيذى البلدى دائمة .

تحدد كفيات تطبيق هذه المادة بموجب مرسوم .

« **مادة ١٢٣ مكرر ٢ (٢) -** ان أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية الذين يمارسون وظائف أعضاء دائمين بالمجلس التنفيذى البلدى يتم انتدابهم بصفة تلقائية لمدة نيابتهم .

تحدد كفيات تطبيق هذه المادة بموجب مرسوم .

« **مادة ١٢٤ (٣) -** ينعقد المجلس التنفيذى بناء على طلب رئيس المجلس الشعبى البلدى مرتين فى الشهر على الأقل ، وكلما اقتضت ذلك شؤون البلدية .

« **مادة ١٢٥ (٤) -** اذا تغيب رئيس المجلس الشعبى البلدى أو حصل مانع له ، ناب عنه فى مهامه أحد أعضاء المجلس التنفيذى البلدى المعين حسب منزلته فى الترتيب .

ويجوز أن ينوب عنه فى بعض مهامه ، أحد أعضاء المجلس التنفيذى ، الذى انتدبه خصيصا لذلك تحت مسؤوليته .

« **مادة ١٢٦ (٥) -** عندما يكون من الصعب أو من المتعذر الاتصال بين مركز البلدية وبين

جزء آخر منها لبعد المسافة أو لاي عائق آخر ، تعين الهيئة التنفيذية البلدية مندوبا خاصا ويصادق على هذا التعيين والى الولاية .

ويعين المندوب الخاص من بين أعضاء المجلس ويراعى بقدر الامكان فى تعيينه أن يكون من المقيمين فى ذلك الجزء من البلدية .

ولهذا الغرض ينشئ المجلس الشعبى البلدى بالمداولة فرعا اداريا للبلدية ويحدد مجال اختصاصاته .

مادة ١٢٧ - يتولى المندوب الخاص مهام ضابط الحالة المدنية ، ويمكن تكليفه بتنفيذ قوانين وانظمة الشرطة فى ذلك الجزء من البلدية .

« **مادة ١٢٨ (٦) -** يتقاضى الرئيس ونوابه والمندوبون الخاصون مقابل ممارسة المهام التى يقومون بها فعلا تعويضا .

كما يستفيدون من الحق فى التقاعد والضمان الاجتماعى .

تحدد كفيات تطبيق هذه المادة بموجب مرسوم .

القسم الثانى

القرارات البلدية

« **مادة ١٢٩ (٧) -** يتخذ رئيس المجلس الشعبى البلدى القرارات البلدية فى اجتماع المجلس التنفيذى قصد تنفيذ مداولات المجلس الشعبى البلدى ومقررات المجلس التنفيذى كما يتخذ أى اجراء يتعلق باختصاصه .

مادة ١٣٠ - ترسل القرارات الصادرة فورا الى عامل العمالة من قبل رئيس المجلس الشعبى البلدى .

مادة ١٣١ - لا تنفذ القرارات البلدية التى تتضمن انظمة دائمة الا بعد شهر من ارسالها .
يبطل عامل العمالة كل قرار صادر مخالفا لقانون أو لامر أو لمرسوم .

ويسوغ له لاسباب تخل بالنظام العام الايقاف

الموقت لتنفيذ القرارات البلدية .

مادة ١٣٢ - يجوز لعامل العمالة في حالة الاستعجال ، الاذن بالتنفيذ الفوري لقرارات البلدية .

مادة ١٣٣ - لا يحتج بقرارات البلدية الا بعد اعلام لمعينين بها بطريق الاعلان أو التعليق كما تضمنت احكاما عامة ، وبطريق التبليغ الفردي في الحالات الأخرى .

المادة ١٣٤ - تقيد قرارات البلدية بتاريخها في سجل البلدية الخاص بها .

الكتاب الثاني

اختصاصات البلدية

الباب الاول

الشمية الاقتصادية والاجتماعية

الفصل الاول

التجهيز والانعاش الاقتصادي

« مادة ١٣٥ (١) - يضع المجلس الشعبي البلدي مخططة الخاص بالتنمية المحلية في حدود موارده والوسائل الموجودة تحت تصرفه .

وتحدد وفقا للمخطط الوطني للتنمية النشاطات الاقتصادية التي من شأنها أن تحقق التنمية البلدية ويقرر الوسائل الخاصة بانجازها .

يحدد كل من وزير الداخلية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية ، قوائم المخططات البلدية للتنمية .

« مادة ١٣٦ (٢) - يشارك المجلس الشعبي البلدي في اعداد المخطط الوطني للتنمية وفي تنفيذه .

ولا بد لكل مشروع يقع انجازه على عاتق الدولة أو أية جماعة عمومية أخرى ، عبر تراب البلدية ، أن يحصل مسبقا على موافقة المجلس الشعبي البلدي .

واذا حصل اعتراض يحتكم في ذلك الى

(١،٢،٣،٧) معدلة بالقانون ٨١ - ٩ المشار اليه .

(٤) ملغاة بالقانون ٨١ - ٩ المشار اليه .

(٥،٦) مضافة بالقانون ٨١ - ٩ المشار اليه .

وزير الداخلية ، والوزير المكلف بالتخطيط والتهيئة العمرانية .

مادة ١٣٧ - تضمن الدولة للمجلس الشعبي البلدي المعونة التقنية والمالية لوضع وتحقيق برنامج التجهيز المحلي .

« مادة ١٣٨ (٣) - يشارك المجلس الشعبي البلدي في نطاق صلاحياته ، في توجيه مجموع أنشطة القطاع الاشتراكي الموجود عبر تراب البلدية وفي تنسيقها ومراقبتها .

ويساعد في التكوين واقامة هيئات تسيير المؤسسات أو المستثمرات الموجودة في تراب البلدية .

ويعلم السلطات العليا المختصة بكل تسيير سىء ويقدم لها ، عند الحاجة ، أى اقتراح من شأنه أن يحسن انتاجية مختلف القطاعات ومردودها .

ويمكنه أن يتخذ أى اجراء تحفظى في حالة الاستعجال ، من شأنه أن يحافظ على أملاك مؤسسات القطاع الاشتراكي .

مادة ٣٩ (٤) -

« مادة ١٣٩ مكرر ١ (٥) - يشارك المجلس الشعبي البلدي ، في كل عمل يرمى الى حماية المحيط وتحسينه عبر ترابه البلدية .

وفي هذا المضمار يشجع انشاء أية هيئة أو جمعية وتطویرها لحماية المحيط وتحسين نوع الحياة ومكافحة التلوث ، وكل أشكال الضرر .

« مادة ١٣٩ مكرر ٢ (٦) - لمكافحة الإضرار وحماية المحيط يشارك المجلس الشعبي البلدي ، في دراسة أى مشروع يتعلق بانشاء مؤسسات ملوثة بشكل خاص أو غير صححية بحيث تكون خطيرة أو مزعجة .

الفصل الثاني

التنمية الفلاحية

« مادة ١٤٠ (٧) - يساعد المجلس الشعبي البلدي في اطار عمليات الثورة الزراعية على انشاء التعاونيات الخاصة بالانتاج والتسويق والخدمات .

ويسهر على سلامة سير الهيئات الفلاحية

التابعة للقطاع الاشتراكي الموجودة عبر تراب البلدية .

كما يساعد على تنظيم الحملات الفلاحية الرامية الى تحسين الانتاج العام ويتخذ كل اجراء يستهدف الاستصلاح الفلاحي للبلدية .

ويدعم النشاط الفلاحي لصغار الفلاحين ويساعدهم في كل عمل من شأنه أن يساعد على تطوير الثروة الغابية والحفاظ عليها .

« مادة ١٤١ (١) - يكلف المجلس الشعبي البلدي على الخصوص ، في مجال تطبيق العمليات المتعلقة بتعديل النظام الزراعي الخاص بالاراضي الواقعة في تراب البلدية بما يلي :

١ - السهر على حفظ الصندوق البلدي للثورة الزراعية .

٢ - تنفيذ قرارات تأميم الاراضي ومنحها .

٣ - السهر على احترام التنظيم الجاري به العمل ، .

الفصل الثالث

التنمية الصناعية وتنمية الصناعة التقليدية

« مادة ١٤٢ (٢) - يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن ينشئ عبر تراب البلدية مؤسسة صناعية واحدة أو أكثر أو مؤسسة واحدة للصناعة التقليدية أو أكثر يمتد مجال نشاطها الى ما وراء حدود تراب البلدية .

ويمكن أن يشارك المجلس الشعبي البلدي في رأس مال أية مقولة أو مؤسسة صناعية ذات مصلحة عمومية موجودة في تراب البلدية ولحسابها .

« مادة ١٤٣ (٣) - يساعد المجلس الشعبي البلدي ويشجع كل مبادرة تهدف الى تحسين التنمية الصناعية وتنمية الصناعة التقليدية في تراب البلدية .

الفصل الرابع

التوزيع والنقل

« مادة ١٤٤ (٤) - يساعد المجلس الشعبي البلدي على تنظيم شبكات التوزيع والتموين لا سيما فيما يتعلق بالمنتجات الضرورية ويسهر على تطبيق نظام الاسعار ويمكنه أن يتولى في هذا المجال ما يلي :

- يشجع انشاء تعاونيات الاستهلاك لتموين سكان البلدية عن طريق البيع بالتفصيل ،

- يشجع انشاء متاجر تابعة للدولة ويسهل ذلك ،

- يقترح تسويق المنتوجات التابعة لاحتكار الدولة ، وتوزيعها عبر تراب البلدية ،

- يقترح انتداب بعض الاعوان في البلدية لتأهيلهم لمراقبة الاسعار والسهر على صحة الموازين والمكايل في بيع السلع ،

- يشارك في عمليات مراقبة الاسعار، وفي عمليات التموين والتوزيع عن طريق الاعوان المنتخبين لهذا الغرض ، في اطار التنظيم الجاري به العمل ،

- يشارك مع السلطات المختصة في ضمان سلامة الانشطة التجارية والمهن عبر تراب البلدية،

- ينظم تسيير الاسواق البلدية للبيع بالتفصيل ويراقبها ، ولا سيما بيع الفواكة والخضر .

« مادة ١٤٥ (٥) - يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن ينشئ ويسير لحساب البلدية كل مصلحة عمومية لنقل المسافرين والبضائع يتسع مجالها لمجموع تراب البلدية .

كما يمكنه أن يضمن النقل المدرسي والمواصلات مع المراكز الادارية التي ترتبط بها البلدية .

« مادة ١٤٦ (٦) - يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يساهم لحساب البلدية في رأسمال أية مؤسسة للنقل العمومي موجودة في ترابها .

ويسهر على تطبيق التنظيم الخاص بالنقل .

« مادة ١٤٦ مكرر (٧) - يستشير الوالي المجلس الشعبي البلدي، فيما يتعلق بتعيين حدود مناطق الشحن الحضري واعداد مخطط النقل بسيارات الاجرة .

الفصل الخامس

التنمية السياحية

« مادة ١٤٧ - يجب على المجلس الشعبي البلدي أن يسهر على تطبيق القوانين والانظمة

الرامية لتيسير الانطلاق السياحي في أرض الوطن .

« مادة ١٤٨ (١) - ينشئ المجلس الشعبي البلدي عبر تراب البلدية الهيئات أو المؤسسات ذات المنفعة المحلية والطابع السياحي، كما يشجع كل مبادرة من شأنها أن تساهم في ترقية هذا القطاع .

« مادة ١٤٩ (٢) - يحرص المجلس الشعبي البلدي على صيانة المعالم الطبيعية واستثمارها .

« مادة ١٥٠ - يستغل المجلس الشعبي البلدي جميع المؤسسات والمقاولات ذات الصبغة السياحية والتي تعهد الدولة الى البلدية أمر تسييرها .

« مادة ١٥١ (٣) - يمكن أن تصير محطات مصنفة ، البلديات أو مجموعات البلديات التي تتوفر فيها التحف النادرة الطبيعية والتصويرية أو المنافع الناجمة عن موقعها الجغرافي أو المناخي . أو المياه المعدنية مثل ينابيع المياه الساخنة والحمامات العلاجية .

« مادة ١٥٢ (٤) - يهدف التصنيف الى مايلي :

- تسهيل الاقبال على المحطة ،

- تمكينها من التطور عن طريق أشغال التجهيز والصيانة التي تتعلق على الخصوص بالمحافظة على المعالم التذكارية وتزيينها وتحسين وسائل الوصول اليها والسكن والاقامة فيها .

- تسهيل معالجة المرضى في محطات المياه المعدنية والساخنة والمحطات المناخية .

« مادة ١٥٣ (٥) - يمكن أن تصير محطات مياه معدنية ، كل بلدية أو مجموعة البلديات يوجد عبر ترابها منبع واحد أو عدة منابع مياه معدنية ، أو تتوفر على مؤسسة تستغل منبعاً أو عدة منابع مياه معدنية .

كما يمكن أن تصير كل بلدية أو مجموعة بلديات تتوفر منافع مناخية للمرضى محطات مناخية .

ويمكن أن تصير محطات سياحية ، البلديات أو مجموعات البلديات التي توفر للزوار مجموعة

من التحف الطبيعية .

« مادة ١٥٤ - يمكن تصنيف بلدية واحدة أو مجموعات بلديات في عناوين مختلفة . ويجري التصنيف بموجب مرسوم يصدر بناء على تقرير وزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية والوزير المعني .

« مادة ١٥٥ (٦) - تحدد بمرسوم التصنيف، الالتزامات الخاصة بكل مجموعة من المحطات المصنفة وصلاحيات المجالس الشعبية البلدية ، للبلديات المصنفة .

« مادة ١٥٥ مكرر (٧) - يضع المجلس الشعبي البلدي ، في اطار المخطط الوطني للتهيئة العمرانية مخطط التهيئة الخاصة بالبلدية ويراقب تطبيقه .

ويحدد مخطط التهيئة الخاص بالبلدية اختصاصات مختلف مناطق البلدية ووظائفها .

الفصل السادس

السكن والاسكان

« مادة ١٥٦ (٨) - يضع المجلس الشعبي البلدي في اطار مخطط التهيئة الخاص بالبلدية مخططا توجيهيا للعمران أو اذا تعذر ذلك ، مساحة تعمير مؤقتة لكل تجمع من التجمعات السكانية الحضرية بالبلدية .

يخضع كل من المخطط التوجيهي للعمران ومساحة التعمير المؤقتة لمصادقة الوالي باستثناء التجمعات التي تعد مقرا للولاية وكذا التجمعات التي يفوق عدد سكانها ٢٠٠٠٠٠ نسمة التي تكون المصادقة عليها تابعة لاختصاص وزير الداخلية والوزير المكلف بالتعمير .

« مادة ١٥٦ مكرر ١ (٩) - يسير المجلس الشعبي البلدي رصيد الاحتياط العقاري - - - - - البلدي .

« مادة ١٥٦ مكرر ٢ (١٠) - يسهر المجلس الشعبي البلدي ، بصفة خاصة على :

- حماية الطابع الجمالي والمعماري للتجمعات العمرانية المنشأة في تراب البلدية ،

- مراعاة مختلف الرطائف الحضرية لدى تخصيص الاراضى فى نطاق مخطط التهيئة البلدية .

- المراقبة الدائمة لاعمال البناء على مستوى التجمعات العمرانية والمناطق الريفية ، .

« مادة ١٥٦ مكرر ٣ (١) - يمنح رئيس المجلس الشعبى البلدى رخصة البناء مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها فى القانون ، .

« مادة ١٥٧ (٢) - يشجع المجلس الشعبى البلدى تشييد البنايات السكنية على قسـواعد منطقية بمساعدة الدولة ماليا وتقنيا ، ويعمل لهذا الغرض على :

- الحث على انشاء مؤسسات البناء العقارى وانتاج مواد البناء ،

- تسيير انشاء التعاونيات العقارية بين سكان البلدية ،

- تسهيل انجاز برامج المساكن وجميع المباني الكفيلة بتوفير ارقى ظروف السكن للجماعة فى نطاق المخطط .

- تشجيع مجموعات السكان على القيام بعمليات المحافظة على البنايات والاحياء وصيانتها وتجديدها ، .

« مادة ١٥٨ (٣) - يتولى المجلس الشعبى البلدى تسيير الاملاك العقارية الواقعة فى تراب البلدية التى تضمها الدولة تحت تصرفه ، كما يسهر على ذلك طبقا للتشريع الجارى به العمل .

« مادة ١٥٨ مكرر (٤) - يعمل المجلس الشعبى البلدى ، طبقا للتنظيم الجارى به العمل على :

- تنفيذ المخططات البلدية التى تتعلق بالتربية والتكوين .

- المشاركة فى اعداد الخريطة المدرسية ،

- تسيير المؤسسات المدرسية التابعة لكفالتة .

- تطوير النشاطات الثقافية والفنية

والرياضية المدرسية وتشجيع كل مبادرة لصالح العمل الاجتماعى المدرسى ،

- حث كل نشاط يتعلق بتربية الطفولة وتشجيعه ، .

الفصل السابع

الانعاش الثقافى والاجتماعى

« مادة ١٥٩ (٥) - يعد المجلس الشعبى البلدى المخطط البلدى لتطويع الثقافى والتنشيط ويسهر على تحقيقه تنفيذا للسياسة الوطنية فى المجال الثقافى .

ويكلف فى هذا الاطار ، على الخصوص بما يلى :

- المساهمة فى ايجاد الظروف التى تسهل النشر الواسع للاعلام المتعلق بالتراث ،

- تنظيم التظاهرات الثقافية المحلية ،

- الحث عن انشاء جمعيات ثقافية فى البلدية وتنشيطها والسهر على تنسيق اعمالها ، .

- المساهمة فى تحقيق التجهيزات الثقافية والسهر على سيرها ،

- تنظيم التعليم الفنى وتشجيعه ،

- استغلال القاعات المسرحية والسينمائية واتخاذ الترتيبات الكفيلة بتحسين تهيئتها ،

- السهر على صيانة المتاحف والآثار والمواقع الطبيعية والتاريخية الموجودة فى البلدية وخاصة ما يتعلق منها بحرب التحرير الوطنى والمحافظة عليها واستثمارها بالاتصال مع السلطات المختصة ، وتطبيق التنظيم المتعلق بحماية التراث الثقافى ، .

« مادة ١٥٩ مكرر ١ (٦) - يشارك المجلس الشعبى البلدى ، فى المخطط الوطنى للتنمية الطبية الاجتماعية ويحقق بمساعدة الدولة ماليا وحسب المعايير التقنية الوطنية المشاريع المخططة التى تتعلق بمراكز الصحة والعيادات المتعددة الخدمات ، .

« مادة ١٥٩ مكرر ٢ (٧) - يشارك المجلس

الشعبي البلدي في رعاية صحة الجماعة وتحسينها وتنميتها ، ويسهر لهذا الغرض بمساعدة المصالح الأخرى المعنية لاسيما المتعلقة منها بالصحة العمومية على :

١ - ضمان الصحة العمومية ، وطهارة المحيط ولاسيما في المجالات التالية :

- توزيع المياه ،

- صرف المياه الوسخة والفضلات ومعالجتها

- مكافحة ناقلات الامراض المعدية ،

- نظافة الاغذية والمساكن والمؤسسات ،

٢ - المساعدة في الاعمال الصحية الرامية

الى حماية المواطنين والجماعات المحلية لاسيما الام وطفلها .

٣ - المساهمة في الحماية الطبية الاجتماعية

لغير المتكفين والمعوقين » .

مادة ١٦٠ (١) -

مادة ١٦١ (٢) -

« مادة ١٦٢ (٣) - يمكن للمجلس الشعبي

البلدي أن ينشئ عبر تراب البلدية أية منشأة أو مركز أو هيئة من شأنها أن تسهم في تطور سكانها وتفتحهم فكريا ، ولاسيما الشبيبة » .

« مادة ١٦٢ مكرر (٤) - يكلف المجلس

الشعبي البلدي ، باعداد المخطط البلدي لتطوير الرياضة وتحقيقه ومراقبته .

ويؤهل لاحداث أية منشأة أو ساحة ألعاب

أو تجهيز رياضي عبر تراب البلدية ولحسابها كما يضطلع بتعبئتها وتسييرها » .

مادة ١٦٣ - الى مادة ١٦٦ (٥) -

مادة ١٦٧ (٦) - يشارك المجلس الشعبي

البلدي في أي نشاط يتعلق بالحماية المدنية في

البلدية وعليه أن يطور لهذا الغرض روح التضامن

وتكوين سكان البلدية ، ليساهموا بفاعلية في

تطبيق برامج مكافحة الكوارث والجوائح .

مادة ١٦٨ - في حالة حصول كارثة أو نكبة أو حريق فإن مسؤولية البلدية لا تترتب تجاه الدولة والمواطنين إلا عندما تكون الاحتياطات المفروضة على عائقها بموجب نصوص جار بها العمل غير متخذة .

مادة ١٦٩ (٧) -

مادة ١٧٠ - يعد المجلس الشعبي البلدي

الاحتياطات الضرورية للوقوف في وجه الاخطار

والحد من عواقبها كي يضمن المحافظة على

الاشخاص والاموال .

فيضع في كل سنة ، بمعونة المصالح

المحلية للحماية المدنية ، مخططا بلديا للاحتياط

والنجدة يعرض على عامل عمالة للمصادقة عليه .

« مادة ١٧٠ مكرر ١ (٨) - يمارس المجلس

الشعبي البلدي على مستوى البلدية المراقبة

الشعبية كما حددها الميثاق الوطني والدستور

وهذا القانون » .

« مادة ١٧٠ مكرر ٢ (٩) - يقوم المجلس

الشعبي البلدي في اطار ممارسته لوظيفته في

المراقبة بالتحريات داخل :

- المؤسسات والهيئات العمومية المحلية من

أي نوع كانت والمكلفة بتنفيذ البرامج الانمائية .

- الهيئات ذات الطابع التعاوني الموجودة

على تراب البلدية والخاضعة لوصاية الدولة .

- المزارع المستيرة ذاتيا والموجودة على

تراب البلدية » .

« مادة ١٧٠ مكرر ٣ (١٠) - تستثنى من

مجال ممارسة المراقبة من قبل المجلس الشعبي

البلدي :

- الهياكل الحزبية ،

- مصالح العدل ،

- مصالح الجيش الوطني الشعبي ،

- مصالح الامن العمومي ،

- العمل التربوي » .

« مادة ١٧٠ مكرر ٤ (١) - ترمى التحريات التي تندرج في إطار وظيفة المراقبة الى :

- تقييم فعالية المؤسسات والهيئات المحلية في تحقيق أهدافها ،

- السهر على مستوى البلدية ، على التطبيق الصحيح للقوانين والانظمة السارية المفعول .
ولاسيما الاحكام المتعلقة بالثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات والتجارة والاسعار والامن العمومي والنظافة العمومية ،

- تقييم فعالية تدخلات المؤسسات التابعة للقطاع الاجتماعي التربوي على مستوى البلدية ،

- تقدير الظروف العامة التي تتم فيها النشاطات الادارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدية .

« مادة ١٧٠ مكرر ٥ (٢) - يمارس المجلس الشعبي البلدي ، وظيفة المراقبة عن طريق لجنة مراقبة مؤقتة .

يجب على السلطات البلدية أن تضع تحت تصرف لجنة المراقبة كل الوسائل اللازمة لاداء مهمتها .

« مادة ١٧٠ مكرر ٦ (٣) - ينتخب المجلس الشعبي البلدي أعضاء لجنة المراقبة بناء على لائحة يقدمها ثلث أعضائه على الأقل أو بناء على اقتراح من الهيئة التنفيذية البلدية .

تشكيل لجنة المراقبة من خمسة (٥) الى سبعة (٧) أعضاء ، وذلك حسب عدد الاعضاء في المجلس .

تنتخب هذه اللجنة مكتبها الذي يتكون من رئيس ونائب رئيس ومقرر .

لا يجوز لاصحاب المبادرة أن يسكنوا أعضاء في لجنة المراقبة .

« مادة ١٧٠ مكرر ٧ (٤) - تقدم لجنة المراقبة للمجلس الشعبي البلدي نتائج تحرياتها في أجل ثلاثة (٣) اشهر ابتداء من تاريخ تشكيلها يمكن عند الاقتضاء تمديد هذا الاجل بقدر ثلاثين (٣٠) يوما .

« مادة ١٧٠ مكرر ٨ (٥) - تحتوي تقارير المراقبة على مجموع العناصر اللازمة لتقدير موضوعي للتسيير المراقب . وتحتوي هذه التقارير خاصة على مايلي :

- المعلومات الخاصة بوضعية وظروف التسيير الذي هو محل المراقبة ،

- كل تقييم لفعالية التسيير المراقب ،

- التوصيات التي ترمى الى تصحيح الاخطاء المسجلة والى رفع الانتاجية أو تحسين نوعية الخدمات المقدمة ،

- كل اقتراح خاص بإجراء عاجل من شأنه أن يحمي تراث الجماعات المحلية والمؤسسات والمزارع المسيرة ذاتيا أو الهيئات التعاونية التابعة للقطاع الاشتراكي .

« مادة ١٧٠ مكرر ٩ (٦) - تقدم لجنة المراقبة تقريرها مرفقا بتعليق وملاحظات المسير الذي كان موضوع مراقبة الى المجلس الشعبي البلدي الذي يمكنه ، بعد مناقشة في جلسة مغلقة أن يصادق على المحتسوى أو يرفضه أو يطلب معلومات اضافية ان اقتضى الامر ذلك .

ويمكن للمجلس الشعبي البلدي ، في حالة رفض التقرير أن يشكل لجنة مراقبة جديدة .

« مادة ١٧٠ مكرر ١٠ (٧) - يرسل تقرير المراقبة ، فور المصادقة عليه من طرف المجلس الشعبي البلدي الى السلطة السلمية أو صاحبة الوصاية على التسيير ، موضوع المراقبة قصد اتخاذ الاجراءات اللازمة .

كما يرسل التقرير للاطلاع الى :

- الوالي

- مكتب التنسيق الولائي ،

- مكتب المجلس الشعبي الوطني .

« مادة ١٧٠ مكرر ١١ (٨) - يجب على السلطات المعنية التي تستلم تقارير المراقبة أن تطلع المجلس الشعبي البلدي على الاجراءات المتخذة في أجل شهرين (٢) .

« مادة ١٧٠ مكرر ١٢ (١) - في حالة ما اذا امتنعت السلطات المعنية عن أخذ استنتاجات لجنة المراقبة بعين الاعتبار يمكن للمجلس الشعبي البلدي في أجل ثلاثة (٣) أشهر ابتداء من تاريخ ارسال هذه الاستنتاجات احالة الامر على :

- وزير الداخلية ،

- مجلس التنسيق الولائي ،

- مجلس المحاسبة » .

« مادة ١٧٠ مكرر ١٣ (٢) - يعاقب طبقا لاحكام المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات كل شخص يهدد عضو لجنة مراقبة أو يضغط عليه بقصد حملة على التخلي عن القيام بوظيفته أو التغيير في مضمون معاينة ما » .

تطبق نفس العقوبة على كل من يتعرض بالضغط أو التهديد للأشخاص الذين استمعت اليهم لجنة المراقبة أو الذين أمدوها بالمساعدات المادية أو التقنية » .

« مادة ١٧٠ مكرر ١٤ (٣) - يتعين على كل شخص ترى لجنة المراقبة فائدة في الاستماع اليه الامتنال لطلباتها على أن تطلع السلطة السلمية أو السلطة الوصية بذلك » .

كل شخص يرفض استقبال لجنة المراقبة أو يخفي الحقائق عنها أو يعرقل أعمالها أو يرفض الادلاء بالمعلومات التي تطلبها ، يعاقب طبقا لاحكام المادة ٩٧ من قانون الاجراءات الجزائية » .

الباب الثاني

الادارة العامة

الفصل الأول

مسؤولية البلديات

« مادة ١٧١ - ان البلديات مسؤولة مدنيا عن الاتلاف والاضرار الناجمة عن الجنايات والجنح المرتكبة بالقوة المسلحة أو بالعنف فو ارضها على الاشخاص أو الاموال بواسطة التجمعات والتجمهرات » .

على أن البلديات ليست مسؤولة عن الاتلاف والاضرار الناجمة عن الحرب ، أو عندما يساهم المتضررون في أحداثها » .

« مادة ١٧٢ (٤) - توزع التعويضات العامة وتعويضات الاضرار والمصاريف التي تتحمل البلدية مسؤوليتها اعتمادا على جدول جبايئ خاص بين جميع الاشخاص الخاضعين للمضرائب المباشرة باستثناء المتضررين من الاضطرابات السذين حصلوا على تلك التعويضات حسب نسبة تكليفهم الجبايئ السنوي أو العائد الى السنة التي ترم استيفاء ضريبتها بأي شكل كان » .

وتسهم الدولة في دفع نصف الاضرار والخسائر الملحقه ، عملا بمبدأ مواجهة الخطر الاجتماعي » .

« مادة ١٧٣ - عندما تكون التجمعات والتجمهرات مكونة من سكان عدة بلديات تصبح كل منها مسؤولة عن الاتلاف والاضرار المسببة وذلك بالنسبة لثوية التي تحددها المحكمة المختصة » .

« مادة ١٧٤ (٥) -

« مادة ١٧٥ - يجوز للدولة أو البلديات المصروح بمسؤوليتها ان تمارس الطعن تجاه الفاعلين والمشاركين في الاخلال بالنظام » .

« مادة ١٧٦ - ان الدعاوى التي يمكن ان تنجم عن تطبيق المواد المذكورة اعلاه ترفع امام المجالس القضائية » .

« مادة ١٧٧ - ان البلديات مسؤولة مدنيا عن الحوادث الطارئة لرؤساء المجالس الشعبي البلدي ونوابهم ولرؤساء المجالس الموقته القائمين بوظائفهم أو بمناسبتها » .

يسفند النواب البلديون وأعضاء المجالس الموقته من نفس الضمان عندما يكونون مكلفين بتنفيذ نيابة خاصة لحساب البلدية » .

« مادة ١٧٨ - ان البلديات ملزمة بحماية موظفيها من جميع انواع التهديد والاهانة والقذف والتعدي التي يمكن ان يتعرضوا لها بمناسبة ممارستهم لوظائفهم » .

(٣،٢،١) مضافة بالقانون رقم ٨١ - ٩ المشار اليه

(٤) معدلة بالقانون رقم ٨١ - ٩ المشار اليه

(٥) ملغاة بالقانون رقم ٨١ - ٩ المشار اليه

وهي ملزمة بالتمويض عن الضرر الحاصل وذلك ضمن الشروط المنصوص عليها في الأنظمة الدافذة .

مادة ١٧٩ - ان البلديات مسؤولة مدنيا عن الاخطاء التي يرتكبها رئيس المجلس الشعبي البلدي ونوابه ورؤساء المجالس الموقنة ، والنواب البلديون المكلفون بوكالة خاصة واعضاء المجالس الموقنة وموظفو البلدية حين قيامهم بوظائفهم او بمناسبتها .

مادة ١٨٠ - يمكن للبلديات مع ذلك ان تمارس الطعن امام الجهات القضائية المختصة تجاه مرتكبي هذه الاخطاء .

الفصل الثاني

احكام عامة تطبق على الادارة البلدية

القسم الاول

الاموال البلدية

« **مادة ١٨١ (١) -** يتداول المجلس الشعبي البلدي وفقا لشروط هذا القانون في تسيير الاملاك والعملية العقارية التي تقوم بها البلدية »

مادة ١٨٢ - ان قيمة العقارات التي تمتلكها البلدية والمؤسسات العمومية البلدية يجرى دفعها وفقا للشروط المحددة بالقوانين والانظمة الجارية بها العمل .

مادة ١٨٣ - لا يترتب اى استيفاء للخزينة على ما تمتلكه - بالتراضي وبموض - البلديات او النقابات البلدية لفائدة التعليم العمومي والمساعدة والصحة واشغال العمران والبناء .

« **مادة ١٨٤ (٢) -** تباع العقارات او الحقوق العقارية التي تمتلكها البلديات والمؤسسات العمومية البلدية في الحالات التي نص عليها القانون عن طريق المزايدات العلنية والمناقصة وفقا للشروط المحددة في هذا القانون » .

« **مادة ١٨٥ (٣) -** لا يجوز التصرف في اراضي البلدية المحددة خصيصا لدفن الموتى »

(٥.٤.٣.٢.١) معدلة بالقانون رقم ٨١ - ٩ المشار اليه

وتحدد بمرسوم كيفيات تخصيص هذه الاراضى او تحويلها أو الفاء تخصيصها .

مادة ١٨٦ - ان القرارات التي تفرع بمقتضاها ، السلطة المكلفة بتسيير المصالح البلدية ذات الصبغة الاقتصادية ، تخصيص العقارات والتجهيزات التي تملكها ، لا تصبح نافذة الا بعد الموافقة عليها من المجلس الشعبي البلدي .

القسم الثاني

الهبات والوصايا

مادة ١٨٧ - بيت المجلس الشعبي البلدي في قبول الهبات والوصايا الممنوحة للبلدية . ويسوغ للمجلس الشعبي البلدي ان يقرر الصالحة مع ورثة المتبرع .

« **مادة ١٨٨ (٤) -** للمؤسسات العمومية البلدية أن تقبل أو ترفض الهبات والوصايا التي تمنح اياها دون اعباء أو شروط أو تخصيص عقارى .

واذا كانت الهبات مثقلة بالاعباء والشروط او التخصيص العقارى فان المجلس الشعبي البلدي هو الذى يأذن بقبولها أو رفضها عن طريق المداولة .

مادة ١٨٩ - تعفى البلديات والمؤسسات العمومية البلدية والنقابات البلدية من رسوم النقل المجاني المطبقة على العقارات التي تؤول لها من الهبات أو التركات .

« **مادة ١٩٠ (٥) -** اذا كانت ايرادات تبرع ما غير كافية لتحمل الاعباء المفروضة كلية ، فللمجلس الشعبي البلدي أن يخفض تلك الاعباء عن طريق المداولة » .

الفصل الثالث

الناقصات والمفقات

مادة ١٩١ - ان صفقات الاشغال والنقل او التوريدات للبلديات ونقابات البلديات والمؤسسات البلدية يجب ان تجرى عليها

المنافسة مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في القوانين والانظمة المرعية .

مادة ١٩٢ - بالرغم من جميع الاستثناءات المخالفة للأحكام الجارى بها العمل يجوز عقد الصفقات بدون مناقصة في الحالات التالية :

- عن الاشياء التى يكون صنعها خاصا بمصنع ما ،

- عن الاشياء التى لا يملكها غير حائز وحيد ،

- المصوعات والاشياء الفنية والدقيقة التى لا يعمد بتنفيذها الا لاهل الفن والصناعيين الخبراء .

- الاستغلالات والمصنوعات واللوازم التى لا تعد الا للتجربة ،

- المواد والمواد الغذائية التى تكون ، بالنظر لطبيعتها الخصوصية وخاصة استعمالها للوجهة المدة لها ، واجبة الشراء والاختيار من اماكن الانتاج او مما يتم تسليمه بدون وساطة ،

- التزويدات والنقل او الاشغال التى لا يمكن في حالة المجلة القصوى اخضاعها لاهل المناقصات ،

- التزويدات والنقل او الاشغال التى يتحتم على الادارة تنفيذها ولكن المناقصين المتخلفين وعلى مسؤوليتهم .

« مادة ١٩٣ (١) - يساعد رئيس المجلس الشعبى البلدى ، عندما يجرى مناقصة علانية لحساب البلدية ، مندوبان بلديان يعينهما المجلس .

ويدعى القابض البلدى لحضور جميع المناقصات بصوت استشارى » .

« مادة ١٩٤ (٢) - عندما تجرى الساطة المكلفة بتسيير مؤسسة عمومية بلدية مناقصة علانية ، يساعد في ذلك مندوبان من البلدية التى تنتمى اليها المؤسسة ويدعى قابض المؤسسة لحضور المناقصة بصوت استشارى » .

مادة ١٩٥ - يحرر محضر لكل مناقصة او مزايمة ، وتجرى احواله مع الصفقة الى عامل العمالة للمصادقة عليه ، ويحتفظ به في محفوظات البلدية .

مادة ١٩٦ - عندما لا تسفر المناقصة او المزايمة الاولى عن اى عرض او لم ينجم عنها الا عروض غير مقبولة ، فيجوز لادارة البلدية الخاصة بالمؤسسة البلدية او نقابة البلديات عقد الصفقة بالتراضى .

ويسوغ لها ان تجرى في محاولة ثانية مناقصة او مزايمة تتضمن مراجعة الاسعار وبنود دفتر الشروط .

وفي هذه الاحوال لا يسوغ لادارة ان تتعدى الحد الاقصى من السعر المحدد للمناقشة او للمزايمة الثانية الا اذا اجاز لها ذلك عامل العماله او اذا بررت الظروف الاستثنائية ذلك .

مادة ١٩٧ - تقسم المناقصات والمزايدات والصفقات بقدر الامكان الى عدة اجزاء تبعا لاهمية الاشغال او التزويدات مع مراعاة نوع المهن الفنية وعددها .

مادة ١٩٨ - ان الصفقات البلدية والصفقات الخاصة بالمؤسسات العمومية البلدية ممفأة من رسوم الطابع .

وهي ممفأة ايضا من اجراءات ورسم التسجيل .

مادة ١٩٩ - ان الشروط الواجب توفرها في المقاولين والزودين ليتمكن قبولهم في المناقصة محددة في التنظيم الجارى به العمل .

الباب الثالث مصالح ومقاولات البلدية الفصل الاول الخصائص العامة القسم الاول المصالح العمومية البلدية

« مادة ٢٠٠ (٣) - تنشأ المصالح العمومية ذات الطابع الادارى عن طريق مداولة المجلس الشعبى البلدى ومصادقة الوالى عليها قانونا » .

مادة ٢٠١ - تقيد نفقات ومداخل المصالح العمومية ذات الصبغة الادارية في ميزانية البلدية .

ولا تلزم هذه المصالح بموازنة نفقاتها بمداخلها .

مادة ٢٠٢ (١) - تعد المصالح العمومية التي تسمتها البلديات أو مؤسسات البلديات مصالح ذات صبغة اقتصادية اذا كان هدفها صناعيا أو تجاريا .

وتنشأ هذه المصالح بعد مداولة المجلس الشعبي البلدي ومصادقة الوالي عليها ويجب أن تشمل على إيرادات موازنة نفقاتها .

مادة ٢٠٢ - ان المصالح العمومية التي تملكها البلديات أو نقابات البلديات تعتبر مصالح ذات صبغة اقتصادية اذا كان هدفها صناعيا أو تجاريا أو ثقافيا أو صحيا أو اجتماعيا .

وتؤسس بموجب مقررات من المجلس الشعبي البلدي المصادق عليها قانونا من السلطات العليا .

ويجب عليها ان توازن مداخلها بنفقاتها .

مادة ٢٠٣ - ان النظام الجبائي للمصالح العمومية ذات الصبغة الاقتصادية مهما كانت طريقة استغلالها محدد بالقوانين والانظمة .

مادة ٢٠٤ - يجب على المجلس الشعبي البلدي ان يصوت على التعريفات التي تضمن توازن المصالح العمومية ذات الصبغة الاقتصادية ضمن الحدود المبيثلة في القوانين والانظمة .

بيد ان عامل العمالة يمكنه ان يأذن بمخالفة هذا المقتضى اذا تعذر على المصلحة ادراك التوازن بالنظر لجهود التجهيز الذي تقام به .

ان الفائض المستحصل عليه في تسيير هذه المصالح يخصص لتمويل التوسع الاقتصادي والتجهيز البلدي .

مادة ٢٠٥ - يجوز لعامل العمالة ان يسحب اذن استغلال مصلحة عمومية ذات صبغة اقتصادية اذا أسفر عن عجز من شأنه ان يعرض توازن مالية البلدية للخطر وذلك بعد مراعاة استهلاك التجهيزات .

مادة ٢٠٦ - يضع المجلس الشعبي البلدي نظاما لكل مصلحة عمومية ذات صبغة اقتصادية ، يصادق عليه من قبل عامل العمالة .

ولا تتحمل الميزانية الا النفقات المنطبقة على هذا النظام .

القسم الثاني المقاولات البلدية

مادة ٢٠٧ (٢) - المقاولات البلدية هي الوحدات الاقتصادية التي أنشأها المجلس الشعبي البلدي لتحقيق مخططة للتنمية المحلية .

وتتمتع المقاولات البلدية بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .

مادة ٢٠٧ مكرر (٣) - يمكن أن تمتد أعمال مقولة البلدية الى ما وراء حدود البلدية ، مع السهر على تلبية حاجيات البلدية الام بالاولوية .

مادة ٢٠٨ (٤) - يمكن انشاء مقولة بلدية مشتركة ، بناء على مبادرة من مجلس شعبي بلدي أو أكثر .

مادة ٢٠٨ مكرر (٥) - تحدد قواعد انشاء مقولة البلدية أو مقولة البلدية المشتركة وتنظيمها وسيرها بموجب مرسوم .

مادة ٢٠٩ (٦) - يجوز للوالي أن يحل مقولة بلدية أو مقولة بلدية مشتركة ، اذا أسفر استغلالها عن عجز من شأنه أن يعرض مستقبلها للخطر بعد أخذ تكاليف التجهيزات بعين الاعتبار .

ويخصص للمقولة وما عليها للبلدية بقرار حلها .

مادة ٢١٠ (٧) - تخضع المقاولات البلدية أو المقاولات البلدية المشتركة للنظام الجبائي الخاضع للقانون العام .

مادة ٢١١ (٨) - تصب أرباح المقاولات البلدية أو المقاولات البلدية المشتركة في ميزانية البلدية ، بعد خصم احتياطات التمويل الذاتي ، الذي يحدد مبلغه المجلس الشعبي البلدي ، ويصادق عليه الوالي .

الفصل الثاني

طرق التسيير

القسم الاول

الاستقلال البلدي المباشر

مادة ٢١٢ - يمكن للبلديات والنقابات البلدية أن تستغل مباشرة مصالح عمومية في شكل الاستغلال المباشر .

مادة ٢١٣ - يقرر المجلس الشعبي البلدي تعيين المصالح التي تؤمن الاستغلال المباشر وفقا للمقتضيات الجارية بها العمل .

مادة ٢١٤ - تقيّد المدخولات والنفقات الخاصة بالاستغلال المباشر في الميزانية البلدية .

ويتولى إنجازها قابض البلدية طبقا للقواعد المقررة لحاسبة البلديات .

مادة ٢١٥ - يسوغ للمجلس الشعبي البلدي أن يقرر تمتع بعض المصالح العمومية المستقلة مباشرة بميزانية مستقلة .

وتستفيد لزوما من هذه الميزة ، المصالح العمومية ذات الصبغة الاقتصادية .

مادة ٢١٦ - يسوغ لعامل العمالة أن يسحب إذن الاستغلال المباشر من يد مصلحة عمومية ذات صبغة اقتصادية ، إذا ظهر له بعد الأخذ بعين الاعتبار لاستهلاك التجهيزات ، بأن استغلالها أسفر عن عجز من شأنه أن يعرض توازن المالية البلدية للخطر .

مادة ٢١٧ - أن المصالح ذات النفع المشترك بين البلديات يمكن استغلالها بصفة مباشرة بواسطة نقابة تشكل من البلديات المعنية .

مادة ٢١٨ - أن التنظيم الإداري والنظام المالي وسير الاستغلال المباشر محددة في النصوص التنظيمية الجارية بها العمل .

القسم الثاني

أنواع أخرى من طرق التسيير

« مادة ٢١٩ (١) - يمكن للبلديات أن تنشئ مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي لتسيير مصالحها العمومية .

تحدد القواعد الخاصة بالنظام الإداري والمالي لهذه المؤسسات طبقا للتنظيم الجارى العمل .

ويصادق الوالى على انشاء هذه المؤسسات »

مادة ٢٢٠ - إذا أمكن استغلال المصالح العمومية البلدية استغلالا مباشرا ، دون أن ينجم من ذلك ضرر فيؤذن للبلديات منح هذا الامتياز .

ويصادق على الاتفاقات التي تجرى لهذا الغرض بموجب قرار عمالى إذا كانت مطابقة لنماذج الاتفاقات المقررة بمرسوم ، ويصادق عليها بقرار من وزير الداخلية في حالة العكس .

يجوز لوزير الداخلية أن يفوض هذا الحق الى عامل العمالة .

الباب الرابع

اختصاصات الهيئة التنفيذية البلدية

الفصل الاول

العلاقات التي تقام مع المجلس الشعبي البلدي

مادة ٢٢١ - يعمل رئيس المجلس الشعبي البلدي على انماش هذا المجلس ، ولهذا الغرض ، فإنه يتحمل المسؤولية التالية :

- استدعاء المجلس الشعبي البلدي للاجتماع وعرض المسائل الداخلة في اختصاصه عليه لمعالجتها ،

- تحديد جدول الاعمال الخاص بالجلسات بعد مشاوره الهيئة التنفيذية البلدية ،

- رئاسة الجلسات وإدارة المناقشات ،

مادة ٢٢٢ - يحرص رئيس المجلس الشعبي البلدي ونوابه ، كل فيما يخصه ، على تقييد اللجان وعلى حسن سيرها .

مادة ٢٢٣ - يمسد رئيس المجلس الشعبي البلدي ميزانية البلدية بمساعدة الاعضاء الآخرين للهيئة التنفيذية البلدية .

مادة ٢٢٤ - يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي تنفيذ مقررات المجلس المذكور .

الفصل الثاني

تمثيل البلدية

مادة ٢٢٥ - يمثل البلدية في جميع أعمالها المدنية والإدارية رئيس المجلس الشعبي البلدي وذلك ضمن الاوضاع والشروط المنصوص عليها في القوانين والانظمة .

مادة ٢٢٦ - يقوم على وجه الخصوص رئيس المجلس الشعبي البلدي أو عضو الهيئة التنفيذية البلدية الذي ينوب عنه ، باسم البلدية ولعسابها بجميع الاعمال الخاصة بالمحافظة وإدارة الاموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية .

وهو مكلف بصورة خاصة ، وضمن الاوضاع المنصوص عليها في القوانين والانظمة بما يلي :

- تسير ايرادات البلدية والاذن بالاتفاق ، والاشراف على المحاسبة البلدية ،
- ابرام عقود الامتلاك والمصالحة وقبول الهبات والوصايا والصفقات أو الايجارات ،
- ابرام المناقصات أو المزايادات الخاصة بالاشغال البلدية والاشراف على حسن تنفيذها ،
- رفع الدعاوى لدى القضاء باسم البلدية وفائدتها ،
- القيام بجميع الاجراءات القاطمة للتقادم ولسقوط الحق .

« مادة ٢٢٧ (١) - ينصب رئيس المجلس الشعبي البلدى جميع مصالح ويسير على حسن سيره ويتولى بالخصوص :

- تسير موظفى البلدية ، حسب الشروط المنصوص عليها في القوانين والانظمة ،
- اتخاذ الاجراءات المتعلقة بالطرق البلدية وخدماتها العامة ،
- السهر على صيانة المحفوظات ،
- ادارة المكتبات والمتاحف البلدية ،
- السهر على تنفيذ قرارات المجلس الشعبي البلدى المتعلقة بحدود أنشطة القطاع الاشتراكي عبر تراب البلدية » .

« مادة ٢٢٧ مكرر (٢) - يعد رئيس المجلس الشعبي البلدى ضابطا للشرطة القضائية » .

« مادة ٢٢٨ - عندما تتعارض مصالح رئيس المجلس الشعبي البلدى مع مصالح البلدية ، فيعين المجلس الشعبي البلدى لتمثيلها عضوا من الهيئة التنفيذية البلدية يساوي أمام القضاء أو في ابرام العقود » .

الفصل الثالث

تمثيل الدولة

« مادة ٢٢٩ - يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدى الدولة ، في البلدية ، ضمن الشروط المحددة في القوانين والانظمة .

ويكون بهذه الصفة مكلفا تحت سلطة عامل العمالة :

- بنشر وتنفيذ القوانين والانظمة في دائرة البلدية

- بجميع المهام الخصوصية المنوطة به بموجب القانون .

« مادة ٢٣٠ - ان رئيس المجلس الشعبي البلدى ونوابه هم ضباط الحالة المدنية .

« مادة ٢٣١ (٣) - يجوز لرئيس المجلس الشعبي البلدى ، أن يفوض تحت مسؤوليته أى عضو من المجلس التنفيذي البلدى أو أى موظف دائم مؤهل قانونا ، استلام تصريحات الولادة والوفاة لنقلها وتسجيل جميع الوثائق والاحكام القضائية في سجلات الحالة المدنية وتحرير الوثائق المتعلقة بالتصريحات المذكورة أعلاه .

ويوجه قرار التفويض الى الوالى والنائب العام لدى المجلس القضائى الذى تقمّع البلدية المعنية في دائرة اختصاصه .

ويجوز للمندوبين والموظفين المفوضين تسليم النسخ والخلاصات وبيانات الحالة المدنية كيفما كان نوعها » .

« مادة ٢٣٢ (٤) - يتعين على رئيس المجلس الشعبي البلدى أو عضو هيئة التنفيذ البلدى الذى ينوب عنه ، التصديق على جميع الامضاءات التى يضعها بحضوره أى مواطن اعتمادا على تقديم وثيقة هويته » .

« مادة ٢٣٣ - اذا رفض رئيس المجلس الشعبي البلدى أو اهل اجراء أحد الاجراءات المقررة عليه بمقتضى القوانين والانظمة جاز لعامل العمالة اجراء ذلك بحكم القانون اذا طلب منه ذلك » .

« مادة ٢٣٤ - عندما يكون النظام وسلامة الاشخاص والاموال والصحة العمومية مهددة بصورة خطيرة في بلدية أو عدة بلديات مجاورة فيجوز لعامل العمالة أن يحل محل رئيس المجلس الشعبي البلدى لاتخاذ التدابير الضرورية » .

الفصل الرابع

الاختصاصات المتعلقة بالشرطة

« مادة ٢٣٥ (٥) - يمارس رئيس المجلس الشعبي البلدى ، سلطات الشرطة المخولة له قانونا تحت مراقبة المجلس الشعبي البلدى واشراف السلطة العليا .

ولة أن يستعين عند الحاجة بالشرطة أو
الدرك الوطني .

« مادة ٢٣٥ مكرر (١) - يخول رئيس
المجلس الشعبي البلدى تحرير أى محضر » .

مادة ٢٣٦ - ان كفايات تسير شؤون موظفى
الشرطة يقررها وزير الداخلية .

مادة ٢٣٧ - ان رئيس المجلس الشعبى البلدى،
مكلف على وجه الخصوص ، لتحقيق حسن النظام
والامن والسلامة والصحة العمومية ، بما يلى :

- المحافظة على الآداب العامة، وسلامة الاشخاص
والاموال .

- المحافظة على حسن النظام فى جميع الاماكن
العمومية التى يجرى فيها تجمع الاشخاص .

- قمع التعديات على الراحة العمومية وكل
الاعمال المخلة بها .

- السهر على نظافة الابنية وتأمين سهولة
السير فى الشوارع والساحات والطرق العمومية،
- اتخاذ الاحتياطات والاحترازاات الضرورية
لمكافحة الامراض الناجمة عن الاوبئة او الامراض
المعدية .

- منع اطلاق الحيوانات المؤذية والمضرة ،

- السهر على نظافة المأكولات المعروضة للبيع،

- تأمين نظام الماتم والمقابر وفقا للعادات المرعية
فى مختلف الشعائر الدينية والعمل فورا على أن
يكفن ويدفن بصفة مرضية كل شخص متوفى دون
تمييز من حيث الدين والمعتقدات .

« مادة ٢٣٨ (٢) - يضبط رئيس المجلس
الشعبى البلدى نظام الطرق الوائعة فى تراب البلدية
مع مراعاة الاحكام الخاصة ، بطرق المرور
الرئيسية .

يختص رئيس المجلس الشعبى البلدى
بهذه الساطة وحده ، كما هو الشأن فى التجمعات
العمرائية الواقعة داخل البلدية .

مادة ٢٣٩ - (٣)

الفصل الخامس

الاختصاصات المتعلقة بالحماية المدنية

مادة ٢٤٠ - ان رئيس المجلس الشعبى البلدى

يسهر على تنفيذ التدابير الوقائية والاحتياطية
والتدخل المنصوص عليها فى المخطط البلدى
للنجدة وفى النظام الجارى به العمل .

مادة ٢٤١ - فى حالة الخطر الجسيم والداهم،
يأمر رئيس المجلس الشعبى البلدى بتنفيذ تدابير
الامن التى تقتضيها الظروف ويعلم فورا عامل
العمالة بها .

« مادة ٢٤٢ (٤) - اذا لم تسمح لرئيس
المجلس الشعبى البلدى ، الوسائل المتوفرة لديه
بمكافحة الكوارث والجوائح بفعالية ، يتعين عليه
أن يخطر الوالى ويستنجد بأعران الحماية المدنية
الموجودين فى مركز النجدة الذى تنتمى اليه
البلدية .

وعليه أن يتخذ الاجراءات العاجلة ، لضمان
مساعدة القادرين من سكان البلدية بعنادهم عن
طريق التعبئة » .

« مادة ٢٤٢ مكرر (٥) - لرئيس المجلس
الشعبى البلدى ، أن يأمر ، فى حالة الاستعجال،
بهدم الجدران أو البنايات أو المباني المتداعية » .

« مادة ٢٤٣ (٦) - يجب على رئيس المجلس
الشعبى البلدى أن يتخذ جميع الاحتياطات
الضرورية وجميع التدابير الوقائية لضمان سلامة
الاشخاص والأموال فى الاماكن العمومية التى
يمكن أن يحصل فيها أى حادث أو نكبة أو حريق .

« مادة ٢٤٣ مكرر (٧) - يضمن المجلس
الشعبى البلدى فى اطار التشريع المعمول به ،
سير مصالح واستعمال الثروة المالية للبلدية .

ويجب أن يرفق كل اختصاص جديد يسند
أو يخول المجلس الشعبى البلدى بالموارد والوسائل
الملائمة التى تمكنه من ممارسته » .

والوزير المكلف بالمالية .

الكتاب الثالث

مالية البلدية

الباب الاول

الميزانية البلدية

الفصل الاول

احكام عامة

مادة ٢٤٤ - ان ميزانية البلدية هى جدول

(٧.٥.١) مضافة بالقانون رقم ٨١ - ٩ المشار اليه

(٦.٤ ٢) معدلة بالقانون رقم ٨١ - ٩ المشار اليه

(٣) لغة بالقانون رقم ٨١ - ٩ المشار اليه

التقديرات الخاصة بمدخلاتها ونفقاتها السنوية.

وهي تشكل كذلك أمرا بالاذن والإدارة يمكن من حسن سير المصالح العمومية البلدية .

يحدد شكل وموضوع الميزانية البلدية بموجب مرسوم يتخذ بناء على تقرير وزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية .

مادة ٢٤٥ - توضع الميزانية الأولية قبل بدء السنة المالية .

يجرى بواسطة ميزانية إضافية تعادل النفقات والمدخولات خلال السنة المالية تبعاً لنتائج السنة المالية السابقة .

إن الاعتمادات المصوت عليها على حدة ، في حالة الضرورة وبصفة استثنائية تسمى : « الاعتمادات المفتوحة مسبقاً » قبل التصويت على الميزانية الإضافية وميزانية « الاذونات الخصوصية » المصوت عليها بعد تلك .

مادة ٢٤٦ - تشمل ميزانية البلدية قسمين :

- قسم التسيير ،

- قسم التجهيز والاستثمار ،

ويحتوي كل قسم على نفقات ومدخلات .

يقتطع من مداخيل التسيير مبلغ يخصص لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار، وتحدد شروط وكيفيات تطبيق هذا المقتضى بموجب مرسوم يصدر بناء على تقرير وزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية .

ويجوز لزوما لكل قسم توازن خاص بالمداخيل والنفقات .

الفصل الثاني -

التصويت والانظمة

« مادة ٢٤٧ (١) - يقترح الرئيس ميزانية البلدية ، ويصوت عليها المجلس الشعبي البلدي ، وتضبط وفقا للاوضاع المنصوص عليها في هذا القانون .

ويجب أن يصوت على الميزانية الأولية قبل ٣١ أكتوبر من السنة التي تسبق سنة تطبيقها .

كما يجب أن يصوت على الميزانية الإضافية قبل ١٥ يونيو من السنة المالية التي تطبق فيها .

مادة ٢٤٨ - يصوت على الاعتمادات بأبواب ومادة .

ويسوغ للمجلس الشعبي البلدي اجراء تحويلات من باب الى باب داخل نفس القسم .

ويسوغ لرئيس المجلس الشعبي البلدي اجراء تحويلات من مادة الى مادة داخل نفس الباب غير أنه لا يجوز له القيام بأي تحويل اعتمادات مقيدة بتخصيصات معينة .

مادة ٢٤٩ - إن السلطة التي تضبط ميزانية بلدية ما يمكنها أن ترفض أو تعدل النفقات والمداخيل المقيدة فيها . غير أنه لا يجوز لها أن تضيف نفقات جديدة إلا إذا كانت الزامية .

مادة ٢٥٠ - إذا صوت المجلس الشعبي البلدي على ميزانية غير متوازنة ، فإن السلطة التي تضبط هذا التوازن ترجمها في غضون خمسة عشر يوما من استلامها الى الرئيس الذي يطرحها من جديد للمداولة فيها على المجلس الشعبي البلدي وذلك في العشرة الايام التالية لاستلامها .

وإذا صوت عليها مجددا بدون توازن فتتولى السلطة المختصة ضبطها .

ويسرى نفس الاجراء ، إذا لم ترد الميزانية المحالة للمداولة الثانية لهذه السلطة في مهلة شهر واحد ابتداء من تاريخ ارجاعها من قبل هذه السلطة .

مادة ٢٥١ - إذا تبين من تنفيذ الميزانية عجز ما ، فيتعين على المجلس الشعبي البلدي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لازالة هذا العجز وتأمين التوازن الدقيق للميزانية الإضافية الخاصة بالدورة التالية .

وإذا لم يتخذ المجلس الشعبي البلدي اجراءات الضبط الضرورية ، جاز للسلطة التي تضبط الميزانية اتخاذها وتقريرها .

ويسوغ لهذه السلطة أن تأذن بتغطية العجز في مدى سنتين ماليتين أو أكثر .

مادة ٢٥٢ - تطبق الاحكام المنصوص عليها في المادتين ٢٤٧ و ٢٤٨ أعلاه على التصويت والانظمة الخاصة بفتح الاعتمادات المسبقة للميزانية الإضافية والاذونات الخصوصية .

ماتقها بموجب القوانين والمراسيم .

مادة ٢٥٧ - يسوغ للمجلس الشعبي البلدي أن يقيد في الميزانية اعتمادا للنفقات الطارئة ، ويجوز تنقيص هذا الاعتماد أو رفضه إذا كانت الموارد العادية لا تمكن من مواجهة تلك النفقات وذلك بعد استنفاد جميع النفقات الأخرى المقيدة .

ويقرر المجلس الشعبي البلدي استعمال هذا الاعتماد أو في حالة الاستعجال تقررره الهيئة التنفيذية البلدية التي تخبر في هذه الحالة عن هذا الاستعمال المجلس الشعبي البلدي .

مادة ٢٥٨ - تتقدم وتنقضي الديون التي لم تتم تصفيتها ولم تنفذ أوامر صرفها وأوامر دفعها في مهلة أربع سنوات من تاريخ فتح السنة المالية المتعلقة بها وذلك لصالح البلديات والمؤسسات العمومية إلا إذا كان التأخير حاصلًا من عمل الإدارة ، أو من جراء طعن ما أمام جهة قضائية .

الفصل الرابع

المداخل

القسم الأول

أحكام عامة

مادة ٢٥٩ - تتكون مداخيل قسم التسيير مما يلي :

١ - منتوج الموارد الجبائية التي يؤذن بقبضها لصالح البلديات بموجب القوانين والانظمة الجارية بها العمل .

٢ - المساهمات ومبالغ التسيير الممنوحة من قبل الدولة والجماعات والمؤسسات العمومية .

٣ - رسوم وحقوق وأجور الخدمات المنجزة والمأذون بها بموجب القوانين والانظمة الجارية بها العمل .

٤ - منتوج وايرادات الاملاك البلدية .

٥ - منتوج الاستغلالات المباشرة غير المزودة بميزانية مستقلة .

وتخصص لثغطية نفقات القسم المتعلق بالتجهيز والاستثمار الاموال المبينة فيما يلي :

١ - الاقتطاع الحاصل من مداخيل التسيير المنصوص عليه في المادة ٢٤٦ ،

٢ - منتوج الامتيازات المتعلقة بالمصالح البلدية،

٣ - فائض المصالح العمومية ذات الصبغة

مادة ٢٥٣ - إذا لم تضبط ميزانية البلدية نهائيا ، لداع ما ، قبيل بدء السنة المالية ، فيستمر في انجاز المداخيل والنفقات العادية المقيدة على آخر سنة مالية لحين المصادقة على الميزانية الجديدة .

بيد أنه لا يجوز الشروع في النفقات وصرفها إلا في حدود جزء من اثني عشر - عن كل شهر - من مبلغ اعتمادات السنة المالية السابقة .

مادة ٢٥٤ - تبقى ميزانية البلدية مودعة في مركز البلدية .

مادة ٢٥٥ - تعد ميزانية البلدية عن السنة الميلادية وبعد أجل تنفيذها :

- لغاية ١٥ مارس من السنة التالية وذلك لأجل عمليات التصفية وصرف النفقات ،

- لغاية ٣١ مارس لأجل عمليات التصفية وتحصيل المنتجات وتادية النفقات .

الفصل الثالث

النفقات

مادة ٢٥٦ - ان قسم التسيير يشمل على وجه الخصوص :

١ - نفقات أجور موظفي البلدية ،

٢ - المساهمات المقررة في القوانين الخاصة بأموال ومداخيل البلديات ،

٣ - نفقات صيانة الاموال المنقولة والعقارية الخاصة بالبلدية .

٤ - نفقات صيانة الطرق البلدية ،

٥ - الحصص والاقساط المترتبة على البلديات،

٦ - نفقات تسيير المصالح البلدية ،

٧ - فوائد الدين ،

٨ - الاقتطاع المنصوص عليه في المادة ٢٤٦ .

وان قسم التجهيز والاستثمار يشمل على وجه الخصوص :

١ - الاعباء الخاصة باستهلاك الدين ،

٢ - نفقات التجهيز العمومي ،

٣ - نفقات التجهيز والاستثمار ،

٤ - نفقات المساهمة بالراسمال في مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولا تلزم البلديات الا بالنفقات الملقاة على

الاقتصادية التي تستغل بصفة مباشرة والأرباح التي تدفعها المقاولات والمؤسسات العمومية البلدية .

٤ - منتوج المساهمات البلدية في المقاولات ،

٥ - الحصة البلدية المترتبة على أرباح الوحدات الخاصة بالقطاع الاشتراكي ،

٦ - منتوج الفائض الحاصل عن استغلال الاموال التي تعهد الدولة بتسييرها الى البلدية .

٧ - منتوج القروض المأذون بها والاعانات ومبالغ المساعدات والمساهمات في التجهيز والتصرفات ومنتوجات الاموال غير العادية والهبات والوصايا المقبولة وجميع المداخل الموقفة والعرضية .

القسم الثاني

الضرائب والرسوم

مادة ٢٦٠ : لا يسمح للبلديات ان تستوفي غير الضرائب والاداءات والرسوم المنصوص عليها في القوانين الجارية بها العمل .

مادة ٢٦١ - يمكن للبلديات ان تؤسس رسما لمصاريف الزيادة ودمغ اللحوم التي تتولى مراقبتها الصحية .

مادة ٢٦٢ - يسوغ للبلديات المصنفة ان تؤسس رسما خصوصا يدعى رسم الإقامة .

ويفرض الرسم على الاشخاص غير المقيمين في البلدية وغير الحائزين لمسكن فيها .

وتحدد تعريفه رسم الإقامة من قبل المجلس الشعبي البلدي وفقا للقوانين والانظمة الجارية بها العمل .

« مادة ٢٦٣ (١) - يجوز للبلديات ان تفرض على ملاك العقارات المجاورة للطرق العمومية رسوما تخصص لبناء الارصفة أو اصلاحها .

غير انه لا يمكن ان يتجاوز ما يتحمله الملاك نصف مجموع النفقات .

يضع رئيس المجلس الشعبي البلدي جدول توزيع الرسم المذكور بعد ضبطه في مداولة المجلس الشعبي البلدي والمصادقة عليه قانونا .

« مادة ٢٦٣ مكرر (٢) - لا يجوز لاي كان

عبر تراب البلدية أن يأخذ أي حق أو رسم بدون موافقة المجلس الشعبي البلدي ، الذي سبق له أن تداول في شأنها الا في الحالات التي نص عليها القانون .»

مادة ٢٦٤ - ان تعريفات الضرائب المترتبة للبلديات من جراء شغل الاملاك العمومية البلدية من طرف كل شخص طبيعي أو معنوي حائز على رخص من مصلحة الطرق عن خدماته وامواله المنقولة يحددها المجلس الشعبي البلدي طبقا للقوانين والانظمة الجارية بها العمل

يمكن للبلديات ان تمنح بعوض رخص الوقوف وايجار مرافق الاملاك العمومية الوطنية سواء كانت ارضية أم نهريّة ما عدا الطرق الحديدية والاملاك العسكرية شريطة الا تؤدي هذه الحيازة الى الاستيلاء على املاك الدولة او الى تغيير حالتها الاساسية ، وتحدد تعريفات هذه الضرائب بالقوانين والانظمة الجارية بها العمل .

« مادة ٢٦٤ مكرر (٣) - تتكفل كل هيئة عمومية أو أية مقولة باصلاح الطرق اثر الاشغال التي تقوم بها .

وتحدد كفاءات تطبيق هذه المادة بموجب مرسوم .»

مادة ٢٦٥ - ان المنتوج المنتظر من الضرائب المباشرة المحلية يؤدي الى البلديات من قبل الخزينة على شكل دفعات شهرية على الحساب يجرى حسابها بمعدل جزء من اثني عشر من تقديرات الميزانية .

وفي حالة ما اذا لم تتم في المهل المحددة المصادقة على الميزانية لعدم توازنها فلا تقبض البلدية - ريثما تتم هذه المصادقة - الا تسبيقات شهرية تحسب بناء على القسمة الاثني عشرية من التقديرات الخاصة بالميزانية السابقة .

القسم الثالث

الصناديق البلدية للضمان والتضامن

« مادة ٢٦٦ (٤) - يكون للبلديات صندوق بلدي للضمان والتضامن .

الباب الثاني

الحاسبة البلدية

مادة ٢٧٠ - تقدم حسابات الرئيس الخاصة بالسنة المالية الختومة الى المجلس الشعبي البلدى قبل المداولة حول الميزانية الاضافية للسنة الجارية .

وتجرى المصادقة عليها ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة ١٠٧ .

مادة ٢٧١ - يجوز لرئيس المجلس الشعبي وحده اصدار حوالات الصرف ، غير انه اذا رفض اصدارها بخصوص نفقة اجبارية بعد اذاره ، يجوز لامل العمالة ان يتخذ قرارا يقوم مقام تلك الحوالة .

مادة ٢٧٢ - يمارس مهام قابض البلدية محاسب عمومي يعين حسب مقتضيات الجارى بها العمل .

مادة ٢٧٣ - تجرى المداخل والنفقات البلدية على يد قابض البلدية المكلف وحده وتحت مسؤوليته بمتابعة استخلاص جميع مدخولات البلدية وجميع المبالغ المترتبة لها وكذا بوفاء النفقات التى يصدر الرئيس الامر بصرفها وذلك فى حدود الاعتمادات الممنوحة قانونا .

تسلم الى القابض البلدى جميع القوائم الجبائية للتوزيع الجزئى وبالضرائب الشخصية المحلية .

مادة ٢٧٤ - يصدر رئيس المجلس الشعبي البلدى الجداول الخاصة بتحصيل المداخل البلدية الا اذا نص على خلاف ذلك فى القوانين والانظمة وتكون هذه الجداول قابلة للتنفيذ .

مادة ٢٧٥ - تودع حسابات البلدية فى مقر مركز البلدية .

الباب الثالث

القرارات والاحكام المتعلقة بالحسابات البلدية

مادة ٢٧٦ - يكلف مدير الضرائب المختلفة ، ريشا تؤسس محكمة خصوصية ، بمراقبة وتصفية حسابات التسيير الخاصة بالبلديات والمؤسسات العمومية البلدية .

مادة ٢٧٧ - يمكن لمدير الضرائب المختلفة

وتدير هذا الصندوق مؤسسة عمومية تحدد شروط تنظيمها وسيرها بموجب مرسوم .

« مادة ٢٦٧ (١) - يهدف الصندوق البلدى للضمان والتضامن الى مايلى :

- تشجيع العمل التضامنى بين البلديات ،
- ضمان تحصيل البلديات كامل جبايتها التقديرية فى مجال الضريبة المباشرة المحلية ،
- مباشرة المهام المنوطة بالبلديات وانجازها لحسابها ، ولاسيما :

١ - المساهمة فى تحقيق تخصيص أدق للموارد الجبائية عن طريق المنح والاعانات قصد ضمان توازن الميزانيات المحلية .

٢ - المساهمة فى تطوير البلديات فى اطار مخططاتها الخاصة بالتجهيز والاستثمار .

٣ - مباشرة أى عمل دقيق وخاص بتكوين أعوان الادارة المحلية والمؤسسات والمصالح العمومية المحلية .

« مادة ٢٦٧ مكرر (٢) - يحدد التشريع الجارى به العمل موارد هذا الصندوق .

مادة ٢٦٨ - يكلف صندوق التضامن بأن يدفع للبلديات :

١ - تخصيصا نسبيا سنويا من الضرائب المعينة بالقانون المتعلقة بقسم التسيير فى الميزانية البلدية .

٢ - اعانات التجهيز المأخوذة من الموارد التى يخولها القانون لهذا الصندوق والمخصصة لقسم التجهيز والاستثمار التابع للميزانية البلدية .

٣ - الاعانات الاستثنائية للبلديات التى تكتنف وضعها المالى صعوبة خاصة او التى يكون لزاما عليها أن تواجه الكوارث والاحداث غير المتوقعة .

وتحدد بمرسوم كليات تطبيق هذه المادة .

مادة ٢٦٩ - لا تقترض البلديات الاموال الا من مؤسسات عمومية معينة فى القانون .

(١) مفعلة بالقانون رقم ٨١ - ٩ الجريدة الرسمية العدد ٢٧ فى ٧/٧/١٩٨١

(٢) مضافة بالقانون رقم ٨١ - ٩ المشار اليه

ان يأمر قابض البلدية بأن يقدم له الوثائق الثبوتية الناقصة وذلك في مهلة شهر واحد من تاريخ توجيه الطلب .

مادة ٢٧٨ - يصدر مدير الضرائب المختلفة ، على ضوء الحسابات المقدمة لمقررات ادارية ثبت هل كان القابض البلدي برئ الذمة او عامرها وفي الحالة الاولى ومع الاحتفاظ بالطعن المحتمل فان مقرر مدير الضرائب المختلفة يتضمن براءة ذمة القابض البلدي ، واما في الحالة الثانية فانه يحدد بصورة احتفاظية المبلغ المتبقى في ذمته .

مادة ٢٧٩ - يضع مدير الضرائب المختلفة تقريرا سنويا شاملا يحتوى على بيان ملاحظاته المتعلقة بالتسيير المالى للبلديات والمؤسسات العمومية البلدية التى يوقف حساباتها فيما يتعلق بالعمليات التى يجربها القابض البلدي وآمره الصرف .

ويوجه ذلك التقرير الذى ترفق به خلاصات المقررات التى اصدرها بشأن الحسابات المعروضة عليه ، الى الوزير المكلف بالمالية ووزير الداخلية بواسطة عامل العمالة .

الباب الرابع

التسيير الفعلى

مادة ٢٨٠ - كل شخص غير القابض البلدي يتدخل بدون اذن قانونى فى ادارة تقود البلدية يعتبر بهذه الادارة وحدها محاسبا .

وبجواز علاوة على ذلك ملاحظته بموجب القوانين والانظمة الجارى بها العمل كمتدخل بدون صفة فى المهمات العمومية .

مادة ٢٨١ - ان دعاوى التسيير الفعلى المتعلقة بحسابات البلدية والمؤسسات العمومية البلدية ترفع مباشرة امام الجهات القضائية المختصة من قبل رئيس المجلس الشعبى البلدى او من قبل عامل العمالة .

الكتاب الرابع

احكام ملحقة

« مادة ٢٨٢ (١) - يحدد القانون التنظيم الادارى لبلدية مدينة الجزائر ، ويمكن أن تنظم الخدمات العمرانية الكبرى على الشكل نفسه . »
مادة ٢٨٣ (٢) - تحدد صلاحيات البلدية واختصاصاتها بموجب مرسوم بالنسبة لكل قطاع نشاط .

مادة ٢٨٤ (٣) -

مادة ٢٨٥ (٤) -

مادة ٢٨٦ - تلتى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر .

مادة ٢٨٧ - ينشر هذا الامر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ .

امر رقم ٧٤ - ٢٦ مؤرخ في ٢٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٤ يتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ووزير المالية ووزير الاشغال العمومية والبناء ووزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٠٢ المؤرخ في ١٥ محرم عام ١٣٨٦ الموافق ٦ مايو سنة ١٩٦٦ والمتضمن انتقال الاملاك الشاغرة الى الدولة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدي ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٨٠ - ٦٥٣ المؤرخ في ١١ شوال عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨ والمتعلق بتسيير الذاتي في الفلاحة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٣ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن الثورة الزراعية ،

يامر بما يلي :

مادة ١ - تكون احتياطات عقارية ، لصالح البلديات ، طبقا لاحكام هذا الامر .

الباب الاول

تكوين الاحتياطات العقارية

مادة ٢ - تكون الاحتياطات العقارية البلدية المنصوص عليها في المادة الاولى من هذا الامر من اراض من كل نوع او من اراض تابعة لاملاك الدولة او الجماعات المحلية او الافراد . وينبغي ان تكون هذه الاراضي داخلية في منطقة عمرانية .

مادة ٣ - تحدد المنطقة العمرانية بموجب المخطط العمراني المعد من قبل المجلس الشعبي

البلدي طبقا لاحكام المادة ١٥٦ من القانون البلدي .

غير انه يمكن للمجلس الشعبي البلدي ان يعقد في مجلس شعبي بلدي موسع عندما يتطلب اعداد المخطط العمراني عمليات كما هو منصوص عليه في المادة ٢٣ من الامر رقم ٧١ - ٧٣ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٩٧١ المشار اليه اعلاه .

مادة ٤ - يمكن ادراج المقارنات التابعة للاملاك العسكرية وكذا المقارنات المثقلة بحقوق الارتفاق العسكرية ، تبعا لترتيبها ومشتلاتها ، ضمن الاحتياطات المقارنة الخاضعة لهذا الامر .

مادة ٥ - تدرج الاراضي المبنية ادناه ضمن الاحتياطات العقارية الخاضعة لهذا الامر اذا كانت واقعة في المنطقة العمرانية المنصوص عليها في المادة ٢ اعلاه :

- الاراضي التابعة لاملاك الدولة بما فيها الاراضي التي الت ملكيتها الى الدولة بموجب الامر رقم ٦٦ - ١٠٢ المؤرخ في ١٥ محرم عام ١٣٨٦ الموافق ٦ مايو سنة ١٩٦٦ والمتضمن ايلولة الاملاك الشاغرة الى الدولة ،
- الاراضي التابعة للجماعات المحلية ،
- الاراضي التابعة لمزارع التسيير الذاتي الفلاحي ،
- الاراضي الممنوحة للتعاونيات الفلاحية لقدماء المجاهدين ،
- الاراضي الموهوبة للصندوق الوطني للثورة الزراعية .

مادة ٦ - ان الاراضي من كل نوع التي يملكها الافراد والتي تقع داخل حدود المنطقة العمرانية المشار اليها في المادة ٢ اعلاه تخصص بالدرجة الاولى لسد الحاجات العائلية لمالكها فيما يخص البناء وذلك طبقا للكيفيات التي تكون موضوع نص لاحق .

اما المساحات الزائدة فتدرج في الاحتياطات العقارية البلدية .

وينفس النظر عن نقل الملكية عن طريق الارث ، فان الاراضي المحتفظ بها من قبل مالكيها في نطاق احكام القطع الاول اعلاه لا يمكن نقل ملكيتها بأي كيفية كانت ، الا لصالح البلدية المعنية .

الباب الثاني

احكام عامة وانتقالية

الفصل الاول

احكام عامة

مادة ٧ - ان الاراضى من كل نوع التى تملكها الدولة او الافراد والتى ينبغى ان تدرج فى الاحتياطات العقارية البلدية ، يتم اكتسابها لقاء عوض من قبل البلدية المعنية على اساس تقدير من مصلحة املاك الدولة وذلك رغم الاحكام المخالفة .

وفضلا عن ذلك عندما يكون الامر يتعلق باراض هي موضوع استغلال فلاحي ، فيدفع تعويض تكميلي يغطي النفقات المحتملة للزراعات القائمة للمستغلين المعنيين سواء كانت الاستغلالات المسيرة ذاتيا او الاستغلالات التابعة للثورة الزراعية او التعاونيات الفلاحية لقدماء المجاهدين او الاستغلالات الخاصة .

ومن حق البلدية المعنية ان تضمن ، عند الاقتضاء عملا جديدا لعمال الاستغلالات المذكورة .

مادة ٨ - تحدد احكام فيما بعد ، كيفيات التمويل الخاصة التى تساعد على تاسيس احتياطات العقارية البلدية .

مادة ٩ - ان الاراضى المسقية الداخلة فى المنطقة العمرانية لا يمكن ان تدرج فى الاحتياطات العقارية البلدية الا بعد موافقة وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى وكاتب الدولة لامياء .

مادة ١٠ - تخصص الاحتياطات العقارية البلدية لاساس استثمارات الدولة والجماعات

العمومية والجماعات المحلية من كل نوع .
وفيما يخص جميع الاستثمارات غير التى تقوم بها البلدية المعنية فان البلدية تتنازل عن الارض لقاء عوض على اساس تقدير مصلحة املاك الدولة مع الاخذ بعين الاعتبار للنفقات من كل نوع التى تتحملها البلدية .

مادة ١١ - ان للبلديات الحق فى تهينة قطع الاراضى المخصصة للبناء والقيام ببيعها على اساس تقدير مصلحة املاك الدولة ضمن الشروط المحددة فى المادة ١٠ اعلاه .

وان بيع قطع الاراضى على ، ويتم البيع بعد مداولة المجلس الشعبى البلدى على اساس قائمة تتضمن المترشحين للشراء وتفتح للجمهور قصد الاطلاع عليها .

الفصل الثاني

احكام انتقالية

مادة ١٢ - ان قائمة الاراضى التى هي موضوع استغلال فلاحي والتى ينبغى ادراجها فى الاحتياطات العقارية البلدية تحدد فى كل سنة بموجب قرار من الوالى بناء على اقتراح المجلس التنفيذى للولاية وذلك قصد الحيانة التدريجية للاراضى الفلاحية .

وان الفاء النشاط الفلاحي لا يمكن ان يتم الا بعد جنى الفلة الموجودة من قبل المستغلين وبعد الشروع فى تطبيق احكام المادة ٧ اعلاه باستثناء حالة القوة القاهرة .

مادة ١٣ - ينشر هذا الامر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٤ .

مرسوم رقم ٦٥ - ٢٤٦ مؤرخ في ٤ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦٥ تغير بموجبه اسماء بعض البلديات (١) ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، بناء على تقرير وزير الداخلية ،

بمقتضى القانون رقم ٦٢ - ١٥٧ المؤرخ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ الرامى الى تعديل مفعول التشريع النافذ الى غاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، باستثناء مقتضياته المخالفة للسيادة الوطنية ،

بمقتضى الامر رقم ٤٥ - ٢٦٠٤ المؤرخ في ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ المتعلق بالاجراءات الخاصة بتعديل الدوائر الترابية الادارية ،

وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ١٨٩ المؤرخ في ١٨ مايو سنة ١٩٦٣ والاوامر رقم ٦٣ - ٤٢١ المؤرخ في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٦٣

ورقم ٦٣ - ٤٦٦ المؤرخ في ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ورقم ٦٤ - ٢٤ المؤرخ في ٢١ يناير سنة ١٩٦٤ المتضمنة اعادة التنظيم الترابى للبلديات،

يرسم ما يلى :

مادة ١ - يطلق اسم جديد على كل بلدية من البلديات الواردة فى الجدول الملحق بهذا المرسوم .

مادة ٢ - تحدد رسميا كما هى ملحقة بهذا المرسوم جداول البلديات المرتبة حسب العملات وكذا القائمة العامة المقيدة فيها اسماء البلديات على حسب احرف الهجاء .

مادة ٣ - يكلف وزير الداخلية ووزير المالية والتخطيط كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٤ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦٥ .

ملحق

قائمة البلديات التى اطلقت عليها اسماء جديدة

الاسماء القديمة	الاسماء الجديدة	العملات	الدوائر
ابو	سبدى داود	تيزى وزو	برج مابل
ابو كير	مسرة	مستغانم	مستغانم
الاخضرية	عيسوية	المدية	قابلاط
الماتن	تيمزريت الماتن	سطيف	سبدى عايش
امبير	عين آزل	سطيف	العلماء
اوريسو	عين شرشار	قسنطينة	سكيكدة
اولاد خليف	سى عبد الفنى	تيارت	تيارت
اولاد دفلتن	رمكة	مستغانم	وادى رهيو
اولاد سبدى عبيد	جبل العنق	عنابة	تبسة
ايت ادبر	تاويرت اغيل	سطيف	سبدى عايش
بالسترو	الاخضرية	تيزى وزو	الاخضرية
براز	زبيرة	المدية	المدية
بسومبورغ	زيتونة	قسنطينة	القل
بشار	معايضى	سطيف	مسيلة
بنى منصور	بوجليل	سطيف	اقبو
بورباكى	خميسى	الاصنام	ثنية الاحد
بور غيدون	ازفون	تيزى وزو	عزازقة
بورلى لاسابى	عوامرية	المدية	المدية
بوسكى	حجاج	مستغانم	سبدى على

الاسماء القديمة	الاسماء الجديدة	العمالات	الدائرات
بوغاري	قصر البخاري	المدية	قصر البخاري
بوغانميل	صنجات	الاصنام	الاصنام
بوعري	بوغني	تيزي وزو	دراع الميزان
بوكطوب	بوقطوب	سميدة	البيض
بول روبر	تاوفريت	الاصنام	تنس
بئر قلالة	مصيف	سطيف	مسيلة
بيدار تكمارية	الخضراء	مستغانم	سيدي علي
سان	العيون	الاصنام	ثنية الاحد
تهاروست	زكري	تيزي وزو	عزازقة
تونس	خير الدين	مستغانم	مستغانم
تيار	قادرية	تيزي وزو	الاخضرية
تيار فيل	غريس	مستغانم	ممسكر
ثنية بني عائشة	الثنية	الجزائر	الدار البيضاء
جان ريفال	برش	قسنطينة	عين بيضاء
جماب	عزابة	قسنطينة	سكيكدة
الخنصر	العنصر	قسنطينة	البلدية
الخضراء	جمافرة	سطيف	برج بوعمريرج
دوبلينو	حسين	مستغانم	ممسكر
دولفوسفيل	وادي الشرفاء	الاصنام	مليانة
رابلي	عين مران	الاصنام	تنس
راس الماء	قيجل	سطيف	العلماء
ريفال	راغلية	تيزي وزو	برج منابل
رشيدية	مدرسة	تيارت	فرندة
روبير فيل	مجز الدشيش	قسنطينة	سكيكدة
روفيخو	بوقة	الجزائر	الدار البيضاء
رونو	سيدي محمد بن علي	مستغانم	وادي رهيو
نفينة	الادريسية	المدية	جلفة
سان دونا	تاجنات	قسنطينة	قسنطينة
سان شارل	رمضان جمال	قسنطينة	سكيكدة
سانت ايمي	جدوية	مستغانم	وادي رهيو
سانت انطوان	الحدائق	قسنطينة	سكيكدة
سبلال	اكفادو	سطيف	سيدي عايش
شرشال	ششار	باتنة	خنشلة
شارون	بو قادر	الاصنام	الاصنام
شاسريو	بوزغاية	الاصنام	تنس
شرفة	الشرفاء	تيزي وزو	البويرة
طرولا رتازة	برج الامير عبد القادر	الاصنام	ثنية الاحد
مرج البيضاء	مدرسة	تيارت	فرندة
الطف	الاحلاف	مستغانم	وادي رهيو
عمر العين	احمر العين	الجزائر	البلدية
عين الحجر	عين الحجر	سطيف	العلماء
عين تونة	الحسنية	الاصنام	ثنية الاحد
العين الخضراء	تاخمرت	تيارت	فرندة
عين طاهر	عين كرمس	تيارت	

الاسماء القديمة	الاسماء الجديدة	العمليات	الاثارات
عين صالح	ابن صالح	الواحات	ابن صالح
غاستونفيل	صالح بوشاور	قسنطينة	سكيكدة
غامبيطا	تاورة	عناية	سوق اهراس
غلفوم العيد	شلفوم العيد	قسنطينة	قسنطينة
غيوفيل	عين بنيان	الجزائر	الجزائر
غيومي	عين الحمام	مستغانم	وادي رهيو
فارنبي	اربعاء اولاد فارس	الاصنام	الاصنام
فرانسيس عارني	بنى حواء	الاصنام	تس
فور ولينياك	البزي	الواحات	جانيت
فور فلاتيرس	الزاوية الكحلاء	الواحات	ورقلة
فورناسيونال	الاربعاء نايت اراتن	تيزي وزو	الاربعاء نايت اراتن
قلنة	قلنة سيدي سعد	تيزي	افلو
كاتينة	سطار	قسنطينة	الميلية
كارنو	العبادية	الاصنام	عين الدفلى
كافالو العوانة	العوانة	قسنطينة	جيجل
كافينياك	برج ابو الحسن	الاصنام	تس
كلانشان	المطمر	مستغانم	اغيل ازان
كان دوماريسال	تادمايت	تيزي وزو	تيزي وزو
كانروبير	ام البواغي	قسنطينة	عين بيضاء
كوربي	زموري	الجزائر	الدور البيضاء
لابارك	الهاشمية	المدية	سور الغزلان
لاباسي	سيدي الاخضر	مستغانم	سيدي على
لاروبرتسو	السبت	قسنطينة	سكيكدة
لاشيفاء	الشفاء	الجزائر	البليدة
لافيجري	جندل	الاصنام	مليانة
لاكال	القالا	عناية	القالا
لامبيز	تازولت	باتنة	باتنة
لامارتين	الكريمة	الاصنام	الاصنام
لوفردو	وزرة	المدية	المدية
ليترى	عريب	الاصنام	عين الدفلى
ماجينو	شلاله العداورة	المدية	سور الغزلان
مارسو	سيدي عمرو	الاصنام	شرشال
مسينا	اولاد بن عبد القادر	الاصنام	الاصنام
مايو	مشدلة	تيزي وزو	اليويرة
مربوط	طريق ابن زياد	الاصنام	ثنية الاحد
مزارافيل	مزيا	الجزائر	البليدة
مقان	زمالة الامير عبد القادر	المدية	عين وسرة
موارد	مراد	الجزائر	البليدة
ميرابو	دراع بن خدة	تيزي وزو	تيزي وزو
ميشيلي	عين الحمام	تيزي وزو	الاربعاء نايت اراتن

حسب ترتيب العمالات (١)

تتكون مدينة الجزائر من عشر دوائر حضرية وهي :

الدائرة الأولى : باب الوادى
 الدائرة الثانية : القصبة - وادى كرين .
 الدائرة الثالثة : الجزائر - المركز
 الدائرة الرابعة : مصطفى - بلكور
 الدائرة الخامسة : المدينة - الحامة - العناصر

عمالة الجزائر

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
الجزائر الساحل مركزها بشراقة	شراقة	شراقة	شراقة بنى مسوس	بلدية ذات التصرف التام سابقا دائرة تابعة للجزائر الكبرى سابقا
	عين بنبان	عين بنبان	أولاد فايت	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	بئر الخادم	بئر الخادم	عين بنبان-غيوفيل سابقا	»
	دويرة	دويرة	بئر الخادم	»
			دويرة-خرايسة كريسيد سابقا	»
			سويدانية - سان	»
			فرديناند سابقا	»
	درارية	درارية	درارية	»
			بابا حسن	»
			لعشور	»
	المعالة	المعالة	المعالة	»
	السحاولة	السحاولة	السحاولة	»
	سطاوولي	سطاوولي	سطاوولي	»
	زرالدة	زرالدة	زرالدة	»
	البليدة	البليدة	البليدة	»
			بنى مراد	»
			بو عرفة	دوار سيدي الفضيل فصل عن البليدة
			شريعة	دوار غلاوى وقسم من دوار سيدي الكبير فضلا عن البليدة
	أحمر العين	أحمر العين	أحمر العين	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	بئر توتة	بئر توتة	بئر توتة	»

١١ ملحق المرسوم رقم ٦٥ - ٢٤٦ وهذا الجدول منشور في ملحق خاص للعدد ٨٦ من الجريدة الرسمية الصادر في ١٩/١٠/١٩٦٥ .

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	بو فاريك	بو فاريك	بو فاريك	بلدية ذات التصريف التام سابقا
	بوعنان	بو عنان	بو عنان	»
	بو اسماعيل	بو اسماعيل	بو اسماعيل	»
			بو اسماعيل، كاستغليونى	»
			سابقا	»
			عتاتبة	»
			بيران	»
			بو هارون	»
			تافستون ، أصبحت مركز بلدة	»
			الخمسينى ميناء شيفالو	»
			ميناء خميسنى	»
	بوركيكة	بوركيكة	بوركيكة	»
	شبل	شبل	شبل	»
	شيفه	شيفه	شيفه	»
	دواودة	دواودة	دواودة	»
	العفرون	العفرون	العفرون	»
	فوكة	فوكة	فوكة	»
	حجوت	حجوت	حجوت ، مارنقو سابقا	»
	قليعة	قليعة	قليعة	»
	مراد	مراد	مراد	»
	مزيا	مزيا	مزيا ، مزيا فيل سابقا	»
			عين الرمانه	اقسام فصلت عن مزيا فيل وشيفه
	وادي العلق	وادي العلق	وادي العلق	بلدية ذات التصريف التام سابقا
	صومعة	صومعة	صومعة	»
	تيازة	تيازة	تيازة	»
			الناظور دوزيكس سابقا	اقسام من بلدية مارنقو ذات التصريف التام
			سيدى راشد مونتيلو سابقا	»
الدار البيضاء	الدار البيضاء	الدار البيضاء	الدار البيضاء - ميزون بلانش سابقا	اقسام من بلدية مارنقو ذات التصريف التام
مركزها في روية	روية	روية	روية	»
			رغاية	»
	عين طاية	عين طاية	عين طاية	»
			البرج البحرى - كاب ماتيفو سابقا	اقسام من بلدية مارنقو ذات التصريف التام
	برج الكيفان	برج الكيفان	برج الكيفان فوردلو سابقا	»
	بو دواو	بو دواو	بووداو العلمة - سابقا	بلدية ذات التصريف التام سابقا
			كورسو	اقسام فصلت عن العلمة ومنير فيل
	بوقرة	بوقرة	بوقرة - روفيقو سابقا	بلدية ذات التصريف التام سابقا
			بنى ميسرة	دوار بنى ميسر فصل عن طابلات المختلفة

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	الأربعاء	الأربعاء	حمام ملوان الأربعاء ، لاربا سابقا	قسم فصل عن روفيقو بلدية ذات التصرف التام سابقا
	خميس الحشنة	خميس الحشنة	سوهان - تيشنت خميس الحشنة - الفندق سابقا	أقسام فصلت عن الأربعاء بلدية ذات التصرف التام سابقا
	مفتاح	مفتاح	الأربعة عشر مريشال فوش مفتاح - ريفي سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا »
	أولاد موسى	أولاد موسى	أولاد موسى سان بيار وسان بول سابقا	قسم فصل عن سان بيار بول وبلدية قدارة سابقا »
	سيدى موسى ثنية	سيدى موسى ثنية	سيدى موسى ثنية ، منير فيل سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا بلدية ذات التصرف التام سابقا
			بومرداس ، روشنوار سابقا	قسم مفصول عن بيلفونتين وكوروسو
	زموري	زموري	نيجلابين ، بيلفونتين سابقا زموري ، كوربي سابقا سي مصطفى - فيلكس فور سابقا	قسم مفصول عن مينير فيل بلدية ذات التصرف التام سابقا »

عمالة عنابة : ٦ دوائر		عنابة : ١٤ بلدية
		العوينات : ٧ بلديات
		القالا : ٧ بلديات
		قالا : ١٢ بلدية
		سوق أهراس : ١٠ بلديات
		تبسة : ١٠ بلديات
		٦٠ بلدية

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
عنابة	عنابة	عنابة	عنابة - بون سابقا -	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	العين الباردة	العين الباردة	العين الباردة - بانتيافر سابقا - فتزارة	» دوار الشرفاء افتزارة لايدوغ المختلطة
	عصفور	عصفور	عصفور - كومب سابقا	مركز كومب وأقسام من بلديات الحمام (إقليم مركز تقع) وشقية (قسم من الدوار) ومرادس (قسم من الدوار) لايدوغ المختلطة
			شفية	قسم من دوار شقية لايدوغ المختلطة

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	ابن عزوز	بنى مروان	ابن عزوز - شركة سابقا - عين نشمة	دوار شركة لايدوغ المختلطة دوار عين نشمة لايدوغ المختلطة
	بن مهيدى	بن مهيدى	بن مهيدى - موريس سابقا - مرداس	دوار دم البقرات المختلطة دوار طبقة لايدوغ المختلطة بلدية ذات التصرف التام سابقا
	برحال	برحال	برحال - عين مقرة	قسم من دوار مرادس لايدوغ المختلطة
	بسياس	بسياس	بسياس - راندون سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	بوشقوف	بوشقوف	بوشقوف - دوفيفي سابقا	دوار وادى الحوت سابقا لايدوغ المختلطة دوار ويشاوة لايدوغ المختلطة دوار طريات وعد السلام لايدوغ المختلطة
	بوكاموزة	بوكاموزة	بوكاموزة - سان جوزيف سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	شطايبي	شطايبي	شطايبي - هريون سابقا	قسم من دوار اولاد سليم لايدوغ المختلطة قسم من دوار الرقاقة لايدوغ المختلطة
	ذرعان	ذرعان	ذرعان - موندوفى سابقا	مراكز سان جوزيف ووادى فرارة وبوذروة وبون دى يوفيفي وقسم من دوار اولاد سليم لايدوغ المختلطة
			بغال	ضم بلديتي ضرامينه وطلحة (دوار ضرامينه ودوار طلحة) وقسم من دوار اولاد سليم لايدوغ المختلطة) بلدية ذات التصرف التام سابقا
				دوار رأس الحديد المختلطة
				بلدية ذات التصرف التام سابقا
				»

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	اصل البلديات القديمة
			بونقة	قسم من دوار اولاد سليم لايدوغ المختلطة
الحجر	الحجر	الحجر	الحجر - دوزار فيل سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
نشمية	نشمية	نشمية	نشمية العلماء	» دوار العلماء ، كريشة لايدوغ المختلطة
سرايدى	سرايدى	سرايدى	سرايدى - بيجو	بلدية ذات التصرف التام سابقا
العوينات	العوينات	العوينات	العوينات - كلير فونتين سابقا	مركز كلير فونتين وقسم من دوار مورسوط لمورسوط المختلطة
			بوخضراء	مركز منجمى لبوخضراء وقسم من دوار مورسوط لمورسوط المختلطة
بير بوحوش	بير بوحوش	بير بوحوش	بير بوحوش	دوار بير بوحوش بسدراته المختلطة
			عين الصنب	دوار عين الصنب بسدراته المختلطة
مداوروش	مداوروش	مداوروش	زواى مداوروش - مواتيسكيو سابقا	دوار زواى بسدراته المختلطة قسم من دوار مداوروش بسدراته المختلطة
			دغبوش	وادي كباريت بسدراته المختلطة
			وادي سيسالة	قسم من دوار مداوروش بسدراته المختلطة
مورسوط	مورسوط	مورسوط	رقوبة مورسوط	دوار رقوبة بسدراته المختلطة مركز مورسوط واقسام دوارى مورسوط وبلكفيف بمورسوط المختلطة
			العين الزرقاء	قسم من دوار المريج بمورسوط المختلطة
			الدير	قسم من دوار موسوط بمورسوط المختلطة
أم العظائم	أم العظائم	أم العظائم	أم العظائم	دوار أم العظائم لسدراته المختلطة
			تراقلت	دوار تراقلت لسدراته المختلطة
ونزه	ونزه	ونزه	ونزه	مركز ونزه المنجمى وقسم من دوار المريج بمورسوط المختلطة
			بياض	مركز بياض وقسم من دوار المريج بمورسوط المختلطة
			المريج	مركز المريج وقسم من دوار المريج بمورسوط المختلطة

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
			شنيور	دوار شنيور لوادي الشرف المختلط
			مدودة	دوار مدودة لوادي الشرف المختلط
			وادي العار	دوائر طاية ودوار سليب لوادي الشرف المختلط
	بلخير	بلخير	بلخير - ميليزيمو سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	بوعاطي محمود	بوعاطي محمود	بوعاطي محمود ، غاليبي سابقا	»
	بوحمدان	بوحمدان	بوحمدان	دوار بوحمدان لوادي الشرف المختلط
			خنقة صباط	دواوير خنقة صباط وأولاد أحمد وأولاد ساسي لوادي الشرف المختلط
			طاية	دوار طاية وسليب لوادي الشرف المختلط
	بومهرة أحمد	بومهرة أحمد	بومهرة أحمد - بوتى سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			بنى مزلين	قسم من دوار بنى مزلين ولا سافية المختلطة وقسم من دوار مزلين وبوتى
	الفجوج	الفجوج	الفجوج - كيليرمان سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	قلعة بوسبع	قلعة بوسبع	قلعة بوسبع	»
	هيليو بوليس	هيليو بوليس	هيليو بوليس	»
	خزارات	ابن سميح لابن سابقا	خزارات	مركز لابن ودوار خزارات لوادي الشرف المختلط
			كاف الريح	دوار كاف الريح لوادي الشرف المختلط
	سلاوة عنونة	سلاوة عنونة	سلاوة عنونة	دوار سلاوة عنونة لوادي الشرف المختلط
سوق هراس	سوق أهراس	سوق أهراس	سوق أهراس	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	حمام مبايل	حمام مبايل	حمام مبايل - سفاخلي سابقا	دوار سفاخلي للسفاية المختلطة
			عين كتون	دوار عين كتون لوادي الشرف المختلط
	الحنانشة	البطيحة	الناطور	دوار الناطور للسفاية المختلطة
			الحنانشة	دوار الحنانشة للسفاية المختلطة

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	سدارته	سدارته	سدراته	مركز سدراته لسدراته المختلطة
			خميسة	دوار خميسة لسدراته المختلطة
			مايدة	دوار مايدة لسدراته المختلطة
			وادي حميمين	دوار وادي حميمين لسدراته المختلطة
القالا	القالا	القالا	القالا - لاكل سابقا -	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	عين العسل	عين العسل	برابطية	دوار برابطية بالقالا المختلطة
			عين العسل - يوسف	مركز يوسف بالقالا المختلطة
			سابقا - خنقة عون	دوار خنقة عون ، بالقالا المختلطة
	عين الكرمة	عين الكرمة	عين الكرمة - موني	مركز موني ودوار شيابنة بالقالا المختلطة
			سابقا -	مركز توستان ودوار مرادية بالقالا المختلطة
	بنى عمار	بوتلجة	بنى عمار	دوار بنى عمار بالقالا المختلطة
			بوتلجة - بلاندان سابقا -	مركز بلاندان بالقالا المختلطة
			أولاد الذئاب	دوار أولاد الذئاب بالقالا المختلطة
	بوحجار	بوحجار	السبع	دوار السبع بالقالا المختلطة
			بوحجار - لامى سابقا -	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			الحمام	قسم من دوار رقامه لايدوغ المختلطة
	الطارف	الطارف	الطارف - لوطارف سابقا -	مركز الطارف للقالا المختلطة
			عين خيار	دوار عين خيار للقالا المختلطة
			مطروحة	دوار الطارف للقالا المختلطة
			مكسنة	دوار أولاد ايسواب وبوقوس (بلدية عين الكبير سابقا) للقالا المختلطة
	الصوارخ	العيون	الصوارخ	دوار الصوارخ بالقالا المختلطة
			العيون - لأكروا سابقا -	مركز لأكروا بالقالا المختلطة
			النهد	دوار النهد بالقالا المختلطة
			روم السوق	مركز روم السوق بالقالا المختلطة
قالا	قالا	قالا	قالا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	عين الحساينية	عين الحساينية	عين الحساينية - كلوزيل	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			أولاد حريد	دوار أولاد حريد لوادي الشرف المختلط وقسم من قالة
	عين العربى	عبدى	عبدى - غونو سابقا -	مركز غونو لسواى الشرف المختلط
			بئر منتن	دوار بئر منتن لوادي الشرف المختلط

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	الخضارة	المهاية تيفش	المهاية تيفش	دوار المهاية للسفاية المختلطة دوار تيفش لسوق أهرش المختلطة
	فج مراو	الخضارة	الخضارة	دوار الخضارة لسوق أهراس المختلط
	أولاد مومن	أولاد مومن	أولاد مومن	دوار أولاد مومن لسوق أهراس المختلط
مشروحة	مشروحة	مشروحة	مشروحة	مركز لا فيردور للسفاية
	لا فيردور	لا فيردور	لا فيردور	اقسام مركز لا فيردور وعين سينور للسفاية المختلطة
	عين سينور	عين سينور	عين سينور	قسم من مركز عين سينور للسفاية المختلطة
	أولاد بشياد	أولاد بشياد	أولاد بشياد	قسم من دوار أولاد ديشيات للسفاية المختلطة
	رزقون	رزقون	رزقون	قسم من دوار عين سينور للسفاية المختلطة
المراهنة	قرية جبار	المراهنة الحدادة	المراهنة الحدادة	مركز المراهنة البلدي دوار الحدادة لسوق أهراس المختلطة
	الهامة	الهامة	الهامة	دوار الهامة لسوق أهراس المختلط
وادي الشحم	وادي الشحم	وادي الشحم - فيلار سابقا - العوائد ظهورة	وادي الشحم - فيلار سابقا - العوائد ظهورة	قسم من مركز فيلار لسفاية المختلط دوار العوائد لسفاية المختلطة دوار ظهورة ودوار مقانه للسفاية المختلطة
	مشالة	مشالة	مشالة	دوار مشالة لسفاية المختلطة
	منزل - فوفيل سابقا -	منزل - فوفيل سابقا -	منزل - فوفيل سابقا -	مركز فوفيل وقسم من مركز فيلار لسفاية المختلطة
أولاد ادريس	حمام زايد	أولاد ادريس	أولاد ادريس	المركز البلدي لأولاد ادريس وقسم من دوار أولاد بسياد للسفاية المختلطة وقسم من لامى
	أولاد ضياء	أولاد ضياء	أولاد ضياء	دوار أولاد ضياء لسوق أهراس المختلط
طاورة	طاورة	طاورة - قمبيطا سابقا -	طاورة - قمبيطا سابقا -	مركز قمبيطا ومزارع تامطماط وقسم من دوار أولاد سوكياس لسوق أهراس المختلط
	بنى بربر	بنى بربر	بنى بربر	دوار بنى لسوق أهراس المختلط

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	اصل البلديات القديمة
			اولاد سوكياس	قسم من دوار اولاد سوكياس أهراس المختلط
زعرورية	زعرورية	زعرورية	زعرورية	مركز ودوار زعرورية لسوق أهراس المختلط
			ولان	دوار ولان لسوق أهراس المختلط
تبسة	تبسة	تبسة	تبسة	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			بكارية	دوار بلاد بن فالية وبكارية لمورسوط المختلط
			رفانة	قسم من دوار يوك للمورسوط المختلطة وقسم من تبسة
بئر العطر	بئر العطر	بئر العطر	بئر العطر	دوار بحيرة الأرنب وقسم من الأراضي الصحراوية لتبسة المختلطة (رسوم الاستعمال)
بئر المقدم	بئر المقدم	بئر المقدم	بئر المقدم - تروبية سابقا قرنقر	دوار تروبية لتبسة المختلطة دوار قريقر لتبسة المختلطة
الشريرة	الشريرة	الشريرة	تازينت الشريرة	دوار تازينت لتبسة المختلطة دوار شريرة المختلطة لتبسة المختلطة
			ثليجن	دوار ثليجن وقسم من الأراضي الصحراوية لتبسة المختلطة (رسوم الاستعمال)
جبل العنق	بئر سباكية	جبل العنق - أولاد سيدي عبيد سابقا	جبل العنق - أولاد سيدي عبيد سابقا	قسم من دوار أولاد سيدي عبيد وقسم من الأراضي الصحراوية بتبسة المختلطة (رسوم الاستعمال)
الكوف	الكوف	الكوف	الكوف - لوكوف سابقا	الرخصة المنجمية بالكوف وقسم من دوار فوراي لمورسوط المختلطة
			قوراي	قسم من دوار قوراي لمورسوط المختلطة وقسم من
الماء الأبيض	الماء الأبيض	الماء الأبيض	الماء الأبيض	دوار الماء الأبيض لتبسة المختلطة
العقلة	قاسس		دكان العقلة - بجن سابقا الزرعة قنطاس	دوار دكان لتبسة المختلط دوار بجن لتبسة المختلطة دوار المزرعة لتبسة المختلطة قسم من دوار أولاد سيدي عبيد لتبسة المختلطة

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	اصل البلديات القديمة
	الحمامات	بئر الخنافيس	السطح الحمامات - يوكس لى بان سابقا	دوار السطح وقسم من الأراضي الصحراوية لتبسة المختلطة (رسوم الاستعمال) مركز يوكس لى بان وقسم من دوار يوكس لمورسوط المختلطة
	نقرين	نقرين	بئر الخنافيس نقرين فركان الأراضي الصحراوية	قسم من دوار بلكيف لمورسوط المختلطة واحة نقرين لتبسة المختلطة واحة فركان لتبسة المختلطة لتبسة المختلطة (رسوم الاستعمال) .

عمالة الأوراس (١)

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	اصل البلديات القديمة
باتنة	عين التوتة	عين التوتة	عين التوتة (ماك ماهون سابقا) معقه مشقة بنى مخلوف اولاد عوف (القسم الشرقى - عرش بريش) . شعبة اولاد شليح - فيكتور دوروى سابقا فسديس حملة - كوندورسى سابقا	مركز ماك ماهون ودوار القصور ودوار البريكات التابعة لبلدية عين التوتة المختلطة دوار جبل القرون التابع لبلدية عين التوتة المختلطة مشقة بنى مخلوف التابعة لبلدية بالزمة المختلطة دوار اولاد عوف التابع لبلدية عين التوتة المختلطة مركز فيكتور دوروى وقسم من دوار اولاد شليح بعين التوتة المختلطة مركز فسديس وقسالة وكاسرو ومزارع كاسرو وبوالف لباتنة مركز كوندورسى وقسم من دوار اولاد شليح بعين توتة المختلطة

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	عين القصر	عين القصر	عين القصر - المعدر سابقا	مركز المعدر وقسم من دوار جرمة القبالة لعين القصر المختلط
			بومية	دواوير الرماء وأولاد زيد وأولاد بوجمعة لعين القصر المختلطة
			جرمة	دوار جرمة الظهرة وقسم من دوار جرمة القبالة لعين القصر المختلط
	عين التوتة	عين التوتة	عين التوتة - ماك ماهون سابقا	مركز ماك ماهون ودواير القصور والبريكات لعين التوتة المختلطة
			معافة	دوار جبل القرون بعين التوتة المختلط
			مشتة بنى مخلوف	مشتة بنى مخلوف لبزيمة المختلطة
			أولاد عوف - القسم الشرقي فرقة بريش تخانت	دوار أولاد عوف لعين التوتة المختلط
				دوار تخانت لعين التوتة المختلط
	عين ياقوت	عين ياقوت	عين ياقوت	مركز عين ياقوت ودواير أولاد سیدی علی حمامات لعين القصر المختلط
	شمورة	شمورة	شمورة	دوار شمورة لعين القصر المختلط
			الاعشاش	دوار أولاد سي منصر وأولاد ملوك لعين القصر المختلط
			بوالحيلات لوتو سابقا	مركز لوتو لعين القصر المختلط
	أولاد فاضل	أولاد فاضل	أولاد فاضل	دواوير أولاد فاضل وأولاد عمرو بن فاضل لعين القصر المختلط
	تازولت	تازولت	تازولت ، لامبیز سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			دوار وادی الطاقة	دوار وادی الطاقة بالاوراس المختلط

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	تيمقاد	تيمقاد	تيمقاد	دوار أولاد مخلوف وقسم من دوار أولاد سي بلخير لعين القصر المختلطة دوار أولاد مريل بالاوراس المختلطة
		سیدی منصر ، لافران سابقا		سیدی منصر ، لافران مركز لافران ودواوير أولاد موسی وعین العصافير وقسم من تيمقاد (قسم من دوار أولاد سیدی بلخير) لعین القصر المختلطة
أريس	أريس	أريس	أريس	مركز أريس ودوار أولاد الأبيض بالاوراس المختلطة دوار تيفانيمين (القسم الشمالي) بالاوراس المختلطة
	بو أحمر	بو أحمر	بو أحمر	من البلدية القديمة المختلطة بالاوراس
	بوزينة اشمول	بوزينة مدينة	بوزينة مدينة	دوار بوزينة بالاوراس المختلطة مركز مدينة وقسم من دوار اشمول بالاوراس المختلطة
		فم الطوب		مركز فم الطوب وقسم من دوار اشمول بالاوراس المختلطة
	مشونش	مشونش	مشونش	دوار مشونش بالاوراس المختلطة
		أولاش تاجموت		دوار أولاش بالاوراس المختلطة دوار تاجموت بالاوراس المختلطة
	منعة	منعة	منعة	دوار منعة بالاوراس المختلطة
		تيفانيمين (القسم الجنوبي)		دوار تيفانيمين بالاوراس المختلطة
	ثنية العابد	ثنية العابد	ثنية العابد	دوار أولاد عیدی بالاوراس المختلطة
		شير تکوت کميل		دوار شير بالاوراس المختلطة دوار زلاطو بالاوراس المختلطة دوار کميل بالاوراس المختلطة

بريكة	بريكة	بريكة	تيفل	دوار غسيرة بالأوراس المختلطة
بريكة	بريكة	بريكة	بريكة	دوار ومركز بريكة لبريكة المختلطة
			جزار	دوار جزار لبريكة المختلطة
			متكفواك	دوار عين الكلبة لبريكة المختلطة
	عين الكلبة	عين الكلبة	عين الكلبة	دوار متكفواك لبريكة المختلطة
	بوحوم	بوحوم	بوحوم أولاد نجاع سابقا	دوار بوحوم ببريكة المختلطة
	بيطام	بيطام	بيطام	دوار بيطام ببريكة المختلطة
	مقرة	مقرة		دوار مقرة ببريكة المختلطة
	مدوكال	مدوكال	مدوكال	المركز البلدي بمدوكال
	نقاوش	نقاوش	نقاوش	دوار ومركز نقاوش ببريكة المختلطة
			قصبات	دوار قصبات ببريكة المختلطة
			أولاد سي سليمان	دوار أولاد سي سليمان ببريكة المختلطة
			سفيان	دوار سفيان وهو مفصول عن سقانة
	سقانة	سقانة	سقانة باستثناء دوار سفيان	دوار سقالة ببريكة المختلطة
			تيلاطو	دوار تيلاطو بعين التوتة المختلطة
بسكرة	بسكرة	بسكرة	بسكرة	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			فياش	قسم من دوار شتمة ببسكرة المختلطة
	عين زعطوط	عين زعطوط	عين زعطوط	دوار عين زعطوط بعين التوتة المختلطة
	بوشقرون	ليشانة	بوشقرون	قسم من دوار ليشانة ببسكرة المختلطة
			ليشانة	قسم من دوار ليشانة ببسكرة المختلطة
	شتمة	شتمة	شتمة	قسم من دوار شتمة ببسكرة المختلطة
			دروح	قسم من دوار شتمة ببسكرة المختلطة
	جمورة	جمورة	جمورة	دواوير جمورة وقديلة بعين التوتة المختلطة
			بنى سويك	دوار بنى سويك بعين التوتة المختلطة
			البرانس	دوار البرانس بعين التوتة المختلطة
	الدوسن	الدوسن	الدوسن	دوار الدوسن بأولاد جلال المختلطة

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	القنطرة	القنطرة	القنطرة	المركز البلدي للقنطرة
	فوغالة	فوغالة	فوغالة	دوار الوطاية بعين التوتة المختلطة
	اولاد جلال	اولاد جلال	اولاد جلال	قسم من دوار المخادمة بيسكرة المختلطة
	اولاد حركات	اولاد حركات	اولاد حركات	قسم من دوار طولقة بيسكرة المختلطة
	اولاد رحمة	اولاد رحمة	اولاد رحمة	دوار اولاد جلال بأولاد جلال المختلط
	أوماش	أوماش	أوماش	دوار اولاد حركات بأولاد جلال المختلط
	اوغلal	اوغلal	اوغلal	دوار اولاد الساسي بأولاد جلال المختلط
	سیدی خالد	سیدی خالد	سیدی خالد	دوار اولاد رحمة بأولاد جلال المختلط
	سیدی عقبة	سیدی عقبة	سیدی عقبة	دوار اولاد رابع بأولاد جلال المختلط
	سیدی الناقة	سیدی الناقة	سیدی الناقة	قسم من دوار سعادة بيسكرة المختلطة
	الحوش	الحوش	الحوش	اقسام من دواوير ليشانة اورلال وسعادة بيسكرة المختلطة
	قرطة	قرطة	قرطة	قسم من دوار اوغلal بيسكرة المختلطة
	سريانة	سريانة	سريانة	قسم من دوار مخادمة بيسكرة المختلطة
				قسم من دوار اوغلal بيسكرة المختلطة
				قسم من دوار اوغلal بيسكرة المختلطة
				قسم من دوار سعادة بيسكرة المختلطة
				قسم من بلدية سريانة بيسكرة المختلطة
				قسم من دوار سیدی عقبة بيسكرة المختلطة

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	طولقة	طولقة	طولقة	قسم من دوار طولقة بيسكرة المختلطة
		فرفار	فرفار	قسم من دوار ليشانه بيسكرة المختلطة
		ليوة	ليوة	قسم من دوار مخادمة بيسكرة المختلطة
	زربية الوادي	زربية الوادي	زربية الوادي ، وادي العرب سابقا	دوار وادي العرب بيسكرة المختلطة
خنشلة	خنشلة	خنشلة	الفيض خنشلة	دوار الفيض بيسكرة المختلطة بلدية ذات التصرف التام سابقا
		أنسيغه	أنسيغه	دوار أولاد أنسيغه بخنشلة المختلطة
	بو حماسة	بو حماسة	شلية	دوار شلية بخنشلة المختلطة
		ملاقو	ملاقو	دوار ملاقو بخنشلة المختلطة
	ششار	تابر دقة	الولجة (القسم الشمالي) تابردقة	دوار الولجة بخنشلة المختلطة
		جلال	جلال	دوار تابردقة بخنشلة المختلطة
		خيران	خيران	قسم من دوار على الناس بخنشلة المختلطة
	الحامة	الحامة	بودرهم	قسم من الدوار على الناس بخنشلة المختلطة
			وادي تامزة	دوار أولاد بودرهم بخنشلة المختلطة
	فايز	فايز	تاويزنت	دوار وادي تامزة بخنشلة المختلطة
	قايس	قايس	يوس	دوار تاويزنت بخنشلة المختلطة
			قايس ، ادغار كيني سابقا	دوار يوس بخنشلة المختلطة
	خنقة سيدناجي	خنقة سيدناجي	رميلة	مركز ادغار كيني بخنشلة المختلطة
			خنقة سيدى ناجي	دوار رميلة بخنشلة المختلطة
	محمل متوسة	تازوقاغت متوسة	الولجة (القسم الجنوبي) محمل متوسة	مركز ودوار سيدى ناجي بخنشلة المختلطة
			بغاي ، أوغوست كونت سابقا	دوار الولجة بخنشلة المختلطة
	أولاد رشاش	الزوي	مقادة	دوار محمل لخنشلة المختلطة
			تامارات	دوار متوسة لخنشلة المختلطة
مروانة (١)				بغاي ، أوغوست كونت سابقا
	أولاد فاطمة	أولاد فاطمة	أولاد فاطمة	بغاي وخنشلة لخنشلة المختلطة
			أولاد بشينة	دوار مقادة لخنشلة المختلطة
			تحنات	دوار تامارات لخنشلة المختلطة
				دوار أولاد محمد بن فروج
				وقسم من مركز زانة لبلمة المختلطة
				دوار أولاد فاطمة ومركونة لبلمة المختلطة
				دوار أولاد بشينة بعين التوتة
				دوار تحنات التابع لعين التوتة المختلطة

قسنطينة : ١٠ بلديات	عمالة قسنطينة : ٨ دوائر	العين البيضاء : ٨ بلديات	المجموع : ٦٣ بلدية
عين مليلة : ٦ بلديات		القل : ٧ بلديات	
القل : ٧ بلديات		جيجل : ٩ بلديات	
جيجل : ٩ بلديات		ميلة : ٧ بلديات	
ميلة : ٧ بلديات		سكيكدة : ١٢ بلدية	
سكيكدة : ١٢ بلدية			

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
قسنطينة	قسنطينة عين العبيد	قسنطينة عين العبيد	قسنطينة عين العبيد برج مھريس	بلدية ذات التصرف التام سابقا » دوار الحساسنة وقسم من دوار عامر السراخوية بعين مليلة المختلطة دوار المراشدة ، مفصول عن عين مليلة المختلطة
	شلفوم العبيد	شلفوم العبيد	شلفوم العبيد ، شاتودان دي رومال ، سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا واقسام دواوير اولاد زرقة واولاد العربي البرانة واولاد بوعوفان وعيون المجاز واقسام من اراضي مرج الحريس واولاد زكري بشاتودان دي رومال المختلطة .
			دباش الحاج الدواي عين ملوك سابقا	مركز عين ملوك ومزارع بلاد ابن قادم وقسم من دواوير اولاد زرقة بشاتودان دي رومال المختلطة
			دوار المفالسة	بالبلدية القديمة المختلطة لشاتودان دي رومال سابقا
	الخروب	الخروب	الخروب ، ، لوكروب سابقا العارية قطار العيش اولاد رحمون	بلدية ذات التصرف التام سابقا قسم مفصول عن الخروب بلدية ذات التصرف التام سابقا » » » » » »
	حامة بوزيان	حامة بوزيان	حامة بوزيان حامة بليزانس سابقا	
	وادي عثمانية	وادي عثمانية	ابن زياد رفاش سابقا وادي عثمانية عين سمارة	
	وادي الزناتي	وادي الزناتي	جبل عوقب وادي الزناتي	قسم مفصول عن وادي عثمانية بلدية ذات التصرف التام سابقا
			بنی أحمد ملحقة سابقا بأولاد حبيبة (سكيكدة)	دوار بنی أحمد لجباب المختلطة

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	اصل البلديات القديمة
	تاجنانت	تاجنانت	تاجنانت ، سان دونة سابقا	مركز سان دوية ، وقسم من مركز مرج الحريس وأقسام من دواوير أولاد العربي والبرانة وأولاد الحايك الشاتودان دي رومال المختلطة ،
	تاملوكة	تاملوكة	ابن يحيى عبد الرحمن ، عزيز بن تليس سابقا	أقسام دواوير أولاد العربي والبرانة ووادي الزرقعة لشاتودان دي رومال المختلطة،
	تاملوكة	تاملوكة	تاملوكة ، مونتكالم سابقا	دوار عين ملوك بأم البواقي المختلطة وقسم مفصول عن وادي الزناتي
	زيغوت يوسف	زيغوت يوسف	عين مخلوف ، روني سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	العين البيضاء	العين البيضاء	قسم من بلدية سيدى معاش سابقا والموروثة من مقاطعة العين البيضاء	مشاتي ساحل الكرمة وبيز سيدى معاش والغدير وقرقور التابعة لبلدية سيدى معاش سابقا .
	العين البيضاء	العين البيضاء	زيغوت يوسف ، كوندى سمندو سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	العين البيضاء	العين البيضاء	مراد ديدوش بيزو سابقا	»
	العين البيضاء	العين البيضاء	عين بعبوش	»
	العين البيضاء	العين البيضاء	عين الديس	مركز عين بعبوش لام البواقي المختلطة
	بريش	بريش	حميمات	دوار عين بعبوش
	بريش	بريش	بريش ، جان ريفال سابقا	مركز جان ريفال لام البواقي المختلطة
	بريش	بريش	الحاسي	دوار الحاسي لام البواقي المختلطة
	دلاعة	دلاعة	الزرق	دوار الزرق بمسكيانة المختلطة
	دلاعة	دلاعة	دلاعة	دوار دلاعة لمسكيانة المختلطة
	دلاعة	دلاعة	العين الطويلة	دوار العين الطويلة لمسكيانة المختلطة
	فكيرينة	فكيرينة	راس الزير	دوار رأس الزير لمسكيانة المختلطة
	فكيرينة	فكيرينة	فكيرينة	دوار فكيرينة لام البواقي المختلطة
	فكيرينة	فكيرينة	وادي نيني	دوار وادي نيني لمسكيانة المختلطة
	فكيرينة	فكيرينة	أو لمان	قسم من دوار أو لمان للعين البيضاء
	قصر الصباحي	قصر الصباحي	قصر الصباحي	مركز قصر الصباحي لام البواقي المختلطة
	قصر الصباحي	قصر الصباحي	القمرن	دوار القمرن

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	مكيانة	مكيانة	قسم من سيدي معاش المختلطة ومشاتي بئر خنقة وقطارة وبودوح وعين زغاد وبئر الأعور والمنعة . مركز لامسكيانة ودوار مشطاب بلامسكيانة المختلطة دوار مسلولة باستثناء مركز مسلولة بلامسكيانة المختلطة دوار بلالة بلامسكيانة المختلطة دوار القرن الأحمر بلامسكيانة المختلطة . مركز مسلولة بلامسكيانة المختلطة دوار رحية بلامسكيانة المختلطة مركز كانروبير بأم البواقي المختلطة دوار عين الزيتون بأم البواقي المختلطة دوار مدفون بأم البواقي المختلطة دوار سيدي رغيث بأم البواقي المختلطة دوار توزلين (بما فيه قريتا بير جديدة وارماندي) بأم البواقي المختلطة . مركز عين مليلة وأقسام من دواري أولاد بلاق والكواشي (بلدية فرشي) سابقا بين مليلة المختلطة دوار أولاد قاسم بعين مليلة المختلطة مركزا بيطو وعين الحمة ودوار أولاد عزيز وقسم من دوار أولاد لافل بعين مليلة المختلطة دوار أولاد زواي بعين مليلة المختلطة مركز روجي دوليل ودوار أولاد سلام بعين مليلة المختلطة مركز عين فكرون ، بلدية بيربوزنن سابقا (دوار الهزيري) وبندية بير العتروس سابقا (قسم من دوار سيدي ونيس بعين مليلة المختلطة) . دوار أولاد درايد بعين مليلة المختلط
	أم البواقي	أم البواقي	قسم من سيدي معاش مكيانة - لامسكيانة سابقا بحاير الشرقي بلالة القرن الأحمر مسلولة رحية أم البواقي - كانروبير سابقا عين الزيتون مدفون سيدي رغيث توزلين عين مليلة بير عقلة أولاد حملة ، بريتو سابقا أولاد زواي - لي لأك سابقا سوق النعمان ، روجي دوليل سابقا عين فكرون عين البرج
عين مليلة	عين مليلة	عين مليلة	
	عين فكرون	عين فكرون	

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	عين كرشة	عين كرشة	هنشير تومفاني ، باستثناء دوار اولاد صباح عين كرشة	دوار أولاد مسعاد بعين مليلة المختلطة مركز عين كرشة وقسم من دوار أولاد عاشور بعين مليلة المختلط قسم من دوار أولاد عاشور ودوار أولاد صباح بعين مليلة المختلطة
	بئر الشهداء	مشيرة	حرملية بئر الشهداء ، لوفاسور سابقا	دوار مروانة بعين مليلة المختلطة مركز لوفاسور وقسم من دوار زاوية بن زروق ، بشاتودان دي رومال المختلطة
		مشيرة	مشيرة	مركز مشيرة وقسم من دواوير أولاد بوعوفان وتيمتلاسين وزاوية بن زروق وعيون الحاجز بشاتودان دي رومال المختلطة.
			أولاد خلوف	قسم من منطقة مرج الحريس واقسام من دواوير أولاد الحايف والبرانة وأولاد بوعوفان بشاتودان دي رومال المختلطة
	سيقوس	سيقوس	سيقوس	مركز سيقوس وبلدية تاكسات سابقا (دوار أولاد خالد) بعين مليلة المختلطة
			أولاد ناصر	دوار أولاد ناصر وأولاد سخار وقسم من درار عامر السراخوية بعين مليلة المختلطة
	التلاغمة	التلاغمة	سييلة زماله باستثناء دوار المغالسة الملحق بشغلووم العيد	دور جبيش بعين مليلة المختلطة أجزاء دواوير المغالسة وعيون الحاجز وتيم تلاسين بشاتودان دي رومال المختلطة
			أولاد سسقين من مقاطعنة قسطنطينة	بلدية ذات التصرف التام سابقا

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
القل	القل	القل	القل	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			بنى زيد كركرة	دوار بنى زيد بالقل المختلطة دوار الطقلة وكركرة بالقل المختلطة
	عين قشرة	عين قشرة	الى زقاغ الولجة	دوار الى زقاغ بالقل المختلطة دوار الولجة بالقل المختلطة
	بنى ولبان أولا عطية	بنى ولبان أولا عطية	بنى ولبان الزيابرة جزية	المركز البلدى لبنى ولبان دوار الزيابرة بالقل المختلطة دوار جزية بالقل المختلطة
	أم الطوب	أم الطوب	أولاد جمعة أم الطوب	دوار أولاد جمعة بالقل المختلطة دوار الدنايرة وقسم من دوار أولاد خصيب بالقل المختلطة
			سیدی قمبر	قسم من دوار أولاد خصيب بالقل المختلطة
	تاملوس	تاملوس	العتبة عين طابية دمنية	دوار العتبة بالقل المختلطة دوار عين طابية بالقل المختلطة دوار دمنية بالقل المختلطة
	زيتونة	زيتونة	الثعابة زيتونة - بيسومبورغ سابقا	دوار الثعابة بالقل المختلطة دوار زيتونة - بيسومبورغ دوار عرب القوفى بالقل المختلطة
			بوقارونى	دواوير مرابط وأولاد حيدوش وأفنسو بالقل المختلطة
			شرية قوفى	مركز شوبة بالقل المختلط قسم من دوار عرب القوفى بالقل المختلطة
جيجل	جيجل	جيجل	جيجل	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			قوس دوکین سابقا ، باستثناء الدردن الملحق سابقا بالعوانة ، كافلو العوانة سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	شحانة	شحانة	شحانة بوتناش	دوار شحانة بطاهر المختلطة دوار أولاد بوتناش بطاهر المختلطة
			أولاد عسكر	دوار أولاد عسكر بطاهر المختلطة
	شقفة	شقفة	شقفة	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			عرجانة وادی النيل	دوار عرجانة بطاهر المختلطة دوار وادی النيل بطاهر المختلطة
	جيملة	المعاد	جيملة	قسم من دواير جيملة بجيجل المختلطة
			بنى عافر	قسم من دواير جيملة بجيجل المختلطة

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	العوانة	العوانة	بنى ياجيس	قسم من المركز البلدي لرقادة مثلثين وقسم من دواير تامزقيدة وتبلوت بجيجل المختلطة
	العوانة	العوانة	العوانة - كفالوالعوانة سابقا	مركز كفالو ومونتينى ودوار العوانة بجيجل المختلط
			دار السوادي ، باستثناء القسم الغربى الملحق بزيامة منصورية	اقسام دواير العوانة وبنى فوغال وجيجل المختلطة باستثناء مشاتى الجبل والرمان
			الدرادن المنتسبة الى قوس دوكين سابقا وادى كيسبر	مشاتى بنى كطيط بدوار مرابط عيسى بقوس
			قسم من سلمة المنتسبة الى بنى فوغال	اقسام دواير العوانة وبنى فوغال لجيجل المختلطة
			قسم من سلمة المنتسبة الى بنى فوغال	مشاتى قنان وزيطوط والعين ومغارطة وطاهر لجيجل المختلطة
رقاده مثلثين	تاكسنة	رقادة مثلثين	عين لبننة	المركز البلدي لرقادة مثلثين ومركز تاكسنة
			بنى فوغال ، باستثناء سلمة المحقة بالعوانة	قسم من دوار تامزقيدة بجيجل المختلطة
			بنى خطاب	اقسام من دواير بنى فوغال وتامزقيدة بجيجل المختلطة بجيجل المختلطة باستثناء مشاتى قنان وزيطوط والعين ومغارطة وطاهر
			بنى خطاب	قسم من دوار تابلوت بجيجل المختلطة
سـيـيـدى	سـيـيـدى	سـيـيـدى	سـيـيـدى	دوار الجناح وقسم من دوار وادى بويوسف بطاهر المختلطة
عبد العزيز	عبد العزيز	عبد العزيز	بنى حبيبي	دوارا حيان وام اغريوم بطاهر المختلطة
			بنى معمر	دوار بنى معمر بطاهر المختلطة
			طاهر	مركز الطاهر ودوار وادى جندن واقسام من دواير وادى بويوسف وبنى صيار بطاهر المختلطة
			بنى صيار	دوار تازية وقسم من دوار بنى صيار بطاهر المختلط
			الامير عبدالقادر ستراسبورق سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
زيامة منصورية	زيامة منصورية	زيامة منصورية	زيامة منصورية	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			الراقن	دوار بنى زنداي بجيجل المختلطة
			القسم الغربى من دارالوادي	مشاتى الجبل ورمان

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
الميلية	الميلية	الميلية	الميلية	مركز الميلية ودوار أولاد قاسم بالميلية المختلطة
		مزيارة أولاد زهور		دوار أولاد يحيى بالميلية المختلطة
				دوار بني قرقان بالميلية المختلطة
		تامنا زير		دواوير المشاط بالميلية المختلطة
		تارزوس		دوار أولاد عادر بالميلية المختلطة
		تاسكيف		دوار أولاد دباب بالميلية المختلطة
العنصر	العنصر	العنصر		دواوير تيلمسان وتامنجانر وأولاد عوات بالميلية المختلطة
		بالحاذف		دوارا السيد وبني فتاح بالميلية المختلطة
		جانب الله		دوار أولاد بوفاهة بالميلية المختلطة
		وادي العجول		دوارا بني بلعيد وبني مسلم بالميلية المختلطة
ستارة	ستارة	ستارة	ستارة، كاتينة سابقا	مراكز ستارة وكاتينة سابقا وبرج على، أرقسو سابقا ودوارا بوشريف وأولاد مبارك بالميلية المختلطة
		القرن		دوارا بني تليلين وبني الصبيحي بالميلية المختلطة
	سیدی معروف	سیدی معروف	سیدی معروف	دوار العقبة ويامیدن بالميلية المختلطة
		وادي اترا		دوار أولاد رابح بالميلية المختلطة
الميله	الميله	الميله	الميله	بلدية ذات التصرف التام سابقا
		عين الكرمة		»
		عين التين		»
بوحاتم	عين الطريق	بوحاتم		دوارا بوضلاح وسراف بفتح مزالة المختلطة
		كهف بودرقة		قسم من دوار أولاد كباب بفتح مزالة المختلطة
جميلة	جميلة	جميلة	جميلة	أقسام من دواير جميلة ورأس فرجيوة بفتح مزالة المختلطة
		تاشودة		دوار تاشودة بفتح مزالة المختلطة
فرجيوة	فج مزالة	فج مزالة	فج مزالة	دوار روسية وأقسام من دواير رأس فرجيوة وجميلة وأولاد كباب بفتح مزالة المختلطة
		بني قشة، لوسي سابقا		دائراتا لوسي وتيبرقشت وقسم من دوار أولاد كباب بفتح مزالة المختلطة

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	القرارم	القرارم	القرارم	دوارا تاسعدان ومنار بفتح مزالة المختلطة بلدية ذات التصرف التام سابقا
	أولاد النجاة	رجاس	زرايه	»
			أحمد راشدي ، ريشوليو	دائرة ريشوليو ودوار غومريان بفتح مزالة المختلطة
	الرواشد	الرواشد	عراس	دوار عراس بفتح مزالة المختلطة
			ينسن	دوار بينن بفتح مزالة المختلطة
			الرواشد	دوار مزلية ودائر الرواشد بفتح مزالة المختلطة
			تاسالة	دوارا الزرزة وتاسالة بفتح مزالة المختلطة
سكيكدة	سكيكده	سكيكدة	سكيكدة ، فيليبفيل سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			فيل فيلا	قسم من فيليبفيل
			حمودي حمروش ، فالي	قسم من فيليبفيل
			سقطرة	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	عين شرشار	عين شرشار	عين شرشار ، أوريبو سابقا	مركز أوريبو وأقسام دواير رجطة ومليلة بجماب المختلطة
			غجاته ، رجاته سابقا	قسم من غاستو
			غرارة	قسم من غاستو
			مليلة	قسم من دوار مليلة بجماب المختلطة
	عزابة	عزابة	زيت أمبا - غاستو سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			عزابه ، جماب سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			جندل ، لانوا سابقا	مركز لانوا وقسم من دوار راجيطة بجماب المختلطة وقسم من غاستو
			قربس	دوار قربس بجماب المختلطة
			الحصاحص	قسم من دوار راجيطة بجماب المختلطة
			منزل الابطال ، فوا سابقا	قسم من جماب المختلطة
			منزل المجاهد	دوار عرب سكيكدة بجماب المختلطة
	الحروش	الحروش	رأس الماء	قسم جماب
			الحروش	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			عين بوزيان ، كسول دي	»
			زوليفي سابقا	
			القدير	دوار القدير بجماب المختلطة
			خندق العسلة	دواوير خندق العسلة بجماب المختلطة
			لي زرد يزا	دواوير أولاد مسعود وحزابرا بجماب المختلطة

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	الحدائق	الحدائق	أولاد حمزة	دوار أولاد حمزة بجماب المختلطة
			الحدائق ، سانت انطوان سابقا	قسم ستورة وقسم من بلدية زرامنة القديمة (قسم دوار الزرامنة)
			عين زويت	قسم ستورة وقسم من بلدية زرامنة القديمة (قسم دوار الزرامنة) وقسم العتبة بالقل المختلط
			بوشاتنا محمود ، براكسورق سابقا	دوار المجادة بالقل المختلط
	مجز الدشيش	مجز الدشيش	مجز الدشيش ، روبير تفيل سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا وأقسام بلدية ذات التصرف التام بقاستونفيل والحروش قسم روبير تفيل
	السبت	السبت	صفيفة السبت ، لاروبر تسو سابقا	مركز لاروبر تسو بجماب المختلطة
			أبو الطيب	دوار أبو الطيب بجماب المختلطة
			غزالة .	دوار غزالة بجماب المختلطة
			أم النحل	دوار أم النحل بجماب المختلطة
			تانقوت	دوار تانقوت بجماب المختلطة
	أولاد حبيبة	أولاد حبيبة	أولاد حبيبة	دوار أولاد حبيبة بجماب المختلطة
			غرازة	دوار غرازة بجماب المختلط
			خرفان	دوار خرفان بجماب المختلطة
			أولاد دراج	دوار أولاد دراج بجماب المختلطة
	رمضان جمال	رمضان جمال	رمضان جمال ، سان شارل سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	ركنية	ركنية	بنى بشير ركنية	قسم من فيليب فيل مركز ركنية وقسم من دوار مزيت بجماب المختلطة
			الفرار	دوار الفرار بجماب المختلطة
			مزيت	دوار مزيت بجماب المختلطة
	صالح بوشاور	صالح بوشاور	صالح بوشاور قاستونفيل سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	سيدى مزغيش	سيدى مزغيش	سيدى مزغيش ، سيدى مسريش سابقا مقتتية	قسم الحروش ، روبير تفيل وفج أشجار الزيتون قسم روبير تفيل

المجموع : ٤١ بلدية	الاصنام : ٧ بلديات	عماله الاصنام : ٦ دائرات
	عين الدقلة : ٧ بلديات	
	شرشال : ٤ بلديات	
	مليانة : ٦ بلديات	
	تنس : ٨ بلديات	
	ثنية الحد : ٩ بلديات	

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	اصل البلديات القديمة
الاصنام	الاصنام	الاصنام	الاصنام ، اريانفيل سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا قسم من الاصنام قسم من الاصنام وقسم من بلدية مجاجة (بقعة اولاد مرزى)
بوقادر	بوقادر	بوقادر	بوقادر ، شارون سابقا العثمانية	بلدية ذات التصرف التام سابقا دوارا تافلوت وزبوج الوسط لشليف المختلط
الكريمة	الكريمة	الكريمة	ملاكوف اولاد زياد	دائرة ملاكوف لشليف المختلط دوار اولاد زياد لشليف المختلط
اربعاء اولاد فارس	اربعاء اولاد فارس	اربعاء اولاد فارس	سيدى العروسي	دوار سيدى العروسي لشليف المختلط
وادي الفضة	وادي الفضة	وادي الفضة	صبحة الكريمة - لاماتين سابقا بنى بوعطاب	دوار صبحة لشليف المختلط دائرة الكريمة لشليف المختلط دوار بنى بوعطاب لشليف المختلط
اولاد بن عبد القادر	اولاد بن عبد القادر	اولاد بن عبد القادر	شوشارة حرشون	دوار شوشاء لشليف المختلط دوار حرشون لشليف المختلط
سنجاس	سنجاس	سنجاس	اربعاء اولاد فارس ، فارنى سابقا مجاجة اولاد فارس	دائرة فارنى لشليف المختلط دوار مجاجة لشليف المختلط دوار اولاد فارس لشليف المختلط
			وادي الفضة بنى راشد	بلدية ذات التصرف التام سابقا دوار بنى راشد لشليف المختلط
			اولاد بن عبد القادر ، ماسينة سابقا بنى وعزان	دائرة ماسينة سابقا لشليف المختلط دوار بنى وعزان لشليف المختلط
			اسلى سنجاس ، بوقانفيل سابقا قربوسة تمدرارة تسيفاوت	دوار اسلى لشليف المختلط دائرة سنجاس لشليف المختلط دوار قربوسة لشليف المختلط دوار تمدرارة لشليف المختلط دوار تسيفاوت لشليف المختلط .

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
عين الدفلى	عين الدفلى	عين الدفلى	عين الدفلى - دوبرى سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا دوار أبو راشد ببراز المختلط وقسم من دوار بوزاهر بعين الدفلى
عريب	عريب	عريب	عريب - ميتري سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا دوار بومعد ببراز المختلط عشيرة تاغاييمت للمخاطبة
جليدة اهل الوادى	جليدة اهل الوادى	جليدة اهل الوادى	جليدة اهل الوادى	عشيرة متفرعة من مخاطبة لها نفس حدود المخاطبة ما عدا غربا يحدها دوار العنب الذى يتفرغ هو أيضا من المخاطبة .
العباديه	العباديه	العباديه	العباديه ، كارنو سابقا	دوارا جليدة واهل الوادى ببراز المختلط دوار وقناى ببراز المختلط بلدية ذات التصرف التام سابقا
العطاف	العطاف	العطاف	العطاف ليزطاف سابقا	دوارا بويحي ما عدا دوار الورود تاشتة ، زقارة
خربة	خربة	خربة	بنى بودوان	دوارا تاشتة وزقارة ببراز المختلط بلدية ذات التصرف التام سابقا وقسم من وادى الفضة دوار بنى بدوان لشليف المختلط
روينه	روينه	روينه	تير كانين خربة	دوار تير كانين لشليف المختلط بلدية ذات التصرف التام سابقا
شرشال	شرشال	شرشال	دوار الورود بعين بويحي مخاطبة (ما عدا عشيرة تيفانيمت)	دوار الورود ببراز المختلط دوارا العنب وبنى غومريان ببراز المختلط تحدد المخاطبة : شمالا : بدوار بوهلال دائر شرشال جنوبا : بلدية بوراشد سابقا المعاد الحاقها ببلدية عين الدفلى دوبرى سابقا شرقا : بدوار بومعد لوفاشى سابقا دائرة عين الدفلى غربا : بلدية عين بويحي المعاد الحاقها بالعبادية كارنو سابقا بلدية ذات التصرف التام سابقا دوار زدين ببراز المختلط بلدية ذات التصرف التام سابقا » دوار سيميان لشرشال المختلط

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	دموس	دموس	دموس ، دوبروكس سابقا	دوار وادي دموس بدوبلاكس سابقا
	قوراية	قوراية	بنى ملوك	دوار بنى ملوك لشرشمال المختلط
	سیدی عمرو	سیدی عمرو	دوبلاكس الحشرات	بلدية ذات التصرف التام سابقا مركز فيلبورق ودوار الحراث لشرشال المختلط
	مليانة	مليانة	زتيمة قوراية اغبال بو هلال	دوار زتيمة لشرشمال المختلط بلدية ذات التصرف التام سابقا دوار اغبال لشرشمال المختلط دوار بوهلال لشرشمال المختلط قسم جنوب شرقي من شرشال المختلط
	بومدفع	بومدفع	الناصر مارصو سابقا	مركز مارصو ودوار القورين لشرشال المختلط
	جندل	جندل	مليانة عين التسكرى ، مارغريت سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا بلدية ذات التصرف التام سابقا
	خميس مليانة	خميس مليانة	دوار زكار بلوفاشي بومدفع	دوار زكار لبراز المختلط بلدية ذات التصرف التام سابقا
	وادي الشرفاء	وادي الشرفاء	عين البنيان ، فوزول بنيان سابقا	دوار ابو حلوان لبراز المختلط مركز حمام ريفة ودوار الحمام لبراز المختلط
	وادي الجير	وادي الجير	ابو حلوان حمام ريفة	دوار وادي السبت لجنسديل المختلط
	تنس	تنس	وادي السبت	مركز شانغارني وقسم من دوار عدالية بماوغريت
			وادي الزوج ، شانغا رنيي سابقا	دائرة لافيغري وقسم من دوار جندل لجنسديل المختلط
			جندل ، لافيغري سابقا	دائرة فولتير ودوار تالبت لجنسديل المختلط
			عين الاشياخ فولتير سابقا	دوارا بنى فاطم وجبل اللوح لجنسديل المختلط
			وادي الجمعة	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			خميس مليانة ، افرو فيل سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			عين السلطان	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			بئر اولاد خليفة ، لوبوي سابقا	ضبعة لوبوي ، ودوار صباحية بافرو فيل
			سیدی الاخضر - لافاراند سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			وادي الشرفاء ، دولفيسفل سابقا	دواوير غريب ، وحناشة وقسم من دوار جندل لجنسديل المختلط
			وادي الجير	دوار وادي الجير لبراز المختلط
			تنس	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			رقون	قسم من تنس ومنتونوت

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	اصل البلديات القديمة
	عين ميران	عين ميران	سیدی عكاشة ، منتونوت سابقا تنس القديمة عين ميران ، رابلي سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا قسم تاويريرة دائرة رابلي بتنس المختلط دوار حرائفة بتنس المختلط دوار مشاية بتنس المختلط دائرة فرانسيس فارني ودوار بنی حواء لتنس المختلط اقسام بلديات فرانسيس فارني . سنفيته وتاويريرة قسم دوار تاويريرة لتنس المختلط
	بنی حواء	بنی حواء	بنی حواء - فرانسيس قارني سابقا بريرة تاويريرة	بلدية ذات التصرف التام سابقا قسم من كافينياك قسم من تنس دوار تلسة لتنس المختلط دائرة شاسيرو ، دوارا بفدودة وحوميس لتنس المختلط دوار بنی مرزوق لتنس المختلط دائرة فورمنتان لتنس المختلط اراضي القلثة والمرسي وقسم من دوار اولاد عبد الله والقسم الساحلي دوار بعاش لتنس المختلط دائرة بول روبير لتنس المختلط دوار الظهرة لتنس المختلط قسم من دوار اولاد عبد الله لتنس المختلط دائرتا فلايتوس وهانوتو لتنس المختلطة دوار مان لتنس المختلطة دوار سنفيته وبنی درجين لتنس المختلطة بلدية ذات التصرف التام سابقا مفصول من بلدية ترولار تازة القديمة والمحددة كما يلي :
	برج ابي الحسن	برج ابي الحسن	برج ابي الحسن ، كافينياك سابقا بنی طامو سوق البقر - بوانت روج سابقا تلسة بوزغاية ، شاسيرو سابقا بنی مرزوق تاجنة ، فرومنتان سابقا المرسي	بلدية ذات التصرف التام سابقا قسم من كافينياك قسم من تنس دوار تلسة لتنس المختلط دائرة شاسيرو ، دوارا بفدودة وحوميس لتنس المختلط دوار بنی مرزوق لتنس المختلط دائرة فورمنتان لتنس المختلط اراضي القلثة والمرسي وقسم من دوار اولاد عبد الله والقسم الساحلي دوار بعاش لتنس المختلط دائرة بول روبير لتنس المختلط دوار الظهرة لتنس المختلط قسم من دوار اولاد عبد الله لتنس المختلط دائرتا فلايتوس وهانوتو لتنس المختلطة دوار مان لتنس المختلطة دوار سنفيته وبنی درجين لتنس المختلطة بلدية ذات التصرف التام سابقا مفصول من بلدية ترولار تازة القديمة والمحددة كما يلي :
	بوزغاية	بوزغاية	بوزغاية ، شاسيرو سابقا بنی مرزوق تاجنة ، فرومنتان سابقا المرسي	بلدية ذات التصرف التام سابقا قسم من كافينياك قسم من تنس دوار تلسة لتنس المختلط دائرة شاسيرو ، دوارا بفدودة وحوميس لتنس المختلط دوار بنی مرزوق لتنس المختلط دائرة فورمنتان لتنس المختلط اراضي القلثة والمرسي وقسم من دوار اولاد عبد الله والقسم الساحلي دوار بعاش لتنس المختلط دائرة بول روبير لتنس المختلط دوار الظهرة لتنس المختلط قسم من دوار اولاد عبد الله لتنس المختلط دائرتا فلايتوس وهانوتو لتنس المختلطة دوار مان لتنس المختلطة دوار سنفيته وبنی درجين لتنس المختلطة بلدية ذات التصرف التام سابقا مفصول من بلدية ترولار تازة القديمة والمحددة كما يلي :
	المرسي	المرسي	المرسي	بلدية ذات التصرف التام سابقا مفصول من بلدية ترولار تازة القديمة والمحددة كما يلي :
	تاوقريت	تاوقريت	بعاشي تاوقريت بول روبير سابقا الظهرة اولاد عبد الله	بلدية ذات التصرف التام سابقا مفصول من بلدية ترولار تازة القديمة والمحددة كما يلي :
	زبوجة	زبوجة	زبوجة ، هانوتو سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا مفصول من بلدية ترولار تازة القديمة والمحددة كما يلي :
	ثنية الحد	ثنية الحد	مان سنفيته ثنية الحد دوار الخمائس لبرج الامير عبد القادر ، ترولار سابقا تسازة	بلدية ذات التصرف التام سابقا مفصول من بلدية ترولار تازة القديمة والمحددة كما يلي :

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	بنى بوخنوس	عين اللو	دوار مداد ، ديفود مداد والحسانية ، قروبان سابقا بنى بوخنوس	أصله من ثنية الحد المختلطة
	بنى هندل	برج ابو نعامة	بنى هندل	دوار بنى بوخنوس بالونشريس المختلطة
			بنى شعيب	قسم من دوار بالونشريس المختلطة
			برج ابو نعامة موليار سابقا	دوار بنى شعيب بالونشريس المختلط
			ابو قائد اولاد غالية	مركز موليار وقسم من دوار بنى هندل بالونشريس المختلط مركز متجمي
			تاملحات زكور	دوار اولاد غالية بالونشريس المختلط
	برج الأمير عبد القادر	برج الأمير عبد القادر	برج الأمير عبد القادر ترولار تاز سابقا	دوار تاملحات المختلط
			باستثناء دوار الخمائس الذى الحق بثنية الحد	دوار زكور بالونشريس المختلط
			قسم من دوار تيفزرت في ماربو تحده غربا البيوت	مركز ترولار ، دواوير تازة العنصر وقسم من دوار الخمائس بثنية الحد المختلط
	الحسانية	عين التوتياء	الحسانية ، قروبان سابقا ما عدا دوار مداد بطاية	مفصول من ثنية الحد المختلطة
			دوار ليرة ببرج الأمير عبد القادر الجنرال قورو سابقا والحسانية اقروبان سابقا	دوار خبازة لثنية الحد المختلط
	خميسى	خميسى	خميسى بورياكى سابقا	دوار بطاية بالونشريس المختلط
	العيون	العيون	دوار ايفود بايفود مداد العيون ، تان سابقا	مفصول من ثنية الحد المختلطة
	لرجم	سوق الحد	لرجم اولاد بخته	المكونة للقسم الجنوبي-الغربي من بلدية الجنرال قورو سابقا التي ضمتها بلدية الحسانية الجديدة قروبان سابقا
	طارق بن زياد	طارق بن زياد	طارق بن زياد ، ماربو سابقا باستثناء قسم من دوار تيفزرت يحده غربا وادي البيوت الذى أعيد الحاقه ببرج الأمير عبد القادر لترولار تازة سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا مفصول من ثنية الحد المختلطة
			برج الأمير خالد جينيرال قورو سابقا معدا دوار ليرة	مركززتان ، دوارا حسنى وبناورى لثنية الحد المختلطة
				دوار لرجم للونشريس المختلط
				دوار اولاد بخته واولاد بركان بعمى موسى المختلط
				مركز مرابو دوار تيفزرت وقسم من دوار الهراوات بثنية الحد المختلطة
				مركز الجنرال قورو وقسمان من دواير الهراوات وليرة وثنية الحد المختلطة .

(١) عمالة المديّة

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
(٢) الجلفة	عين البل	عين البل	عين الابل زكار بالاضافة الى قسم من بلدية السنالبة وقسم من بلدية عين الحمارّة الشراقة واولاد رقاد الغرابة	مركز عين الابل قسم من وادي طعبة والقسم الجنوبي من اراضي عرش اولاد رقاد الشراقة واولاد رقاد الغرابة
	الشارف دار الشيوخ	الشارف دار الشيوخ	اولاد خنائة	قسم من اراضي عرش اولاد خنائة وملك الدولة المختلطة بتادميت
	الادريسيه	الادريسيه	الشارف ، الباعيز سابقا دار الشيوخ	أراضي عرش الباعيز اقسام اراضي العرش لاولاد بو عبد الله واولاد عبد القادر واراضي العرش لاولاد بن عليه وصحاري عطية
	حاسي بحيج	حاسي بحيج	حاسي العش	القسم الشمالي من اراضي عرش اولاد بو عبد الله واولاد عبد القادر ،
	مسعد	مسعد	اولاد عيفة ما عدا جزء من اولاد ابو عطية الملحقه بمسعد	أراضي عرش اولاد عيفة
			الادريسيه ، زينة سابقا اولاد ام هاني اولاد سيدي يونس	أراضي عرش زينة اراضي عرش اولاد ام هاني مركز ابن يقرب واراضي عرش اولاد سيدي يونس
			حاسي بحيج - اولاد الفويني سابقا الزعفران	أراضي عرش اولاد الفويني
			الجزء من بلدية السنالبة	مركز كروع البطمة وقسم من اراضي عرش الزعفران وكروع البطمة سابقا
			مسعد	الجزء الخاص باولاد سي احمد، اولاد الشيخ (جنوبا) والجزء الخاص بجاب الله (جنوبا) والجزء الخاص باولاد سليم جنوبا والجزء الخاص باولاد كاكى
			اولاد الاعور	أراضي مراكز مسعد ، دمد ، الحنية وسلمانة وقجرة والبرج في دوار اولاد الاعور
			اولاد ام الخوة اولاد طعية	القسم الجنوبي من اراضي اولاد الاعور اراضي عرش اولاد ام الخوة قسم من اراضي عرش اولاد طعبة

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
قصر البخاري	قصر البخاري	قصر البخاري - بوغاري	مناطق الرعي الصحراوية خاصة بقبائل اولاد الاعور، واولاد أم الخوة ، واولاد طعبة والقسم الشرقي من المنطقة المسماة (الضاية) - الاربعاء الشرقية - جزء اولاد عطية	ملحقة سابقا بالاربعاء وتمتد من وادي جدي الى قطارة ومن وادي جدي الى تزيوة
	عين بوسيف	عين بوسيف	اولاد يحيى بن سالم سن اللبا - قسم -	ملحقة سابقا بأولاد عيفة (دار الشيوخ)
	عزيز	سبت عزيز	ام الجليل سائق	ملحقة سابقا بالاغواط
	شهبونية	شهبونية	الكهف الاخضر	اجزاء من المجبرة المركزية المجبرة المضمونة والمعادية والنواقب
	اولاد هلال	عين الدالية	عين بوسيف	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	اولاد معرف	اولاد معرف	الكهف الاخضر	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	ثلاثة دواوير صور الغزلان	ثلاثة دواوير صور الغزلان	عزيز	مركز مجبور ودوار المفاتحة لبوغاري المختلط
			دراق ، لوتورنو سابقا	دوار ام الجليل لبوغاري المختلط
			سيوف	دوار سائق لبوغاري المختلط
			شهبونية	بلدية ذات التصرف التام سابقا
صور الغزلان	ثلاثة دواوير صور الغزلان	ثلاثة دواوير صور الغزلان	بوغاري	ودوار تيرغان سابقا
			موقزول	دوار الكهف الاخضر بعين بوسيف المختلطة
			اولاد هلال	دوار عزيز لبوغاري المختلط
			اولاد عنتر	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			اولاد معرف	دوار تيرغان سابقا
			تيطري	دوار الكهف الاخضر بعين بوسيف المختلطة
			ثلاثة دواوير ، ارتور سابقا	دوار عزيز لبوغاري المختلط
			صور الغزلان ، اومال سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			بالاضافة الى دواوير اولاد فرحة اولاد بوغاري من بلدية دشماية ودوار المرة من بلدية سردون	»

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
عين بسام	عين بسام	عين بسام	عين بسام	بلدية ذات التصرف التام سابقا
عين الحجل	عين الحجل	عين الحجل	عين الحجل ، بيرتفيل سابقا	مركز بيرتفيل ودوار سيدي خليفة لعين بسام المختلط
بئر غبالو	بئر غبالو	بئر غبالو	متنان السفلة	دوار متنان لعين بسام المختلط
برج خريس	برج خريس	برج خريس	عين الحجل ، سلامات سابقا	دوار السفلة لعين بسام المختلط
شلالات العداورة	شلالات العداورة	شلالات العداورة	سیدی هجرس	دوار سلامات بسيدي عيسى المختلط
ديرح	وادی قطرينی	ديرح	سیدی هجرس	دوار سيدي هجرس لسيدى عيسى المختلط وقسم من دوار اولاد سيدي ابراهيم لبوسعادة المختطة
جواب	نصر الدين مسكراي سابقا	جواب	بئر غبالو	بلدية ذات التصرف التام سابقا
الهاشمية	الهاشمية	الهاشمية	خبوزية ، هوش سابقا	مركز هوش ، دوار اكدية العمرة
سيدي عيسى	سيدي عيسى	سيدي عيسى	برج خريس	وعين بسام لعين بسام المختلط
تابلاط عيسوية	تابلاط الزاوية	تابلاط	تقديد	دوار مقانين وبنى انتاسن باومال المختلط
			شلالات العداورة شلالات العداورة ، ماجينو سابقا	دوار تقديد باومال المختلط
			وادی قطرينی	مركز ماجينو وبلديتا ازملان وتافراوت القديمتان دوارا ازملان وتافراوت (بسيدي عيسى المختلط
			ديرح	دوار اولاد جنان وطيش لاومال المختلط
			نصر الدين مسكراي سابقا	دوار معمورة ببلدية معمورة
			الهاشمية	دوار سردون ببلدية سردون
			سيدي عيسى	مركز مسكراي ، دوارا جواب
			تابلاط	واولاد طعان لاومال المختلط
			الوزانة ، وزانة سابقا	دوار يو قاودين ببلدية دشمية
				دوار اولاد رضان ببلدية معمورة
				دوارا عين حازم وعين تيزيرت
				ووادى بردى بعين بسام المختلط
				مركز ابو تقييل ودوار سيدي زويكية لعين بسام المختلط
				مركز سيدي عيسى لسيدى عيسى المختلط
				دوارا اولاد على بن داود وسيدى عيسى مركز سيدي عيسى
				لسيدى عيسى المختلط
				مركز تابلاط المختلط
				دوار تور تاسين بتابلاط المختلط
				دوار بعطة بتابلاط المختلط
				دوار وزانة بتابلاط المختلط

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	العزيرية	العزيرية	العزيرية ، بطام سابقا	قسم من بلدية بطام القلب مكونة من دوار بطام سابقا
	السواقي	السواقي	القلب ميهوب مغراوة	قسم من بلدية بطام القلب مكونة من دوار القلب سابقا دوارا ميهوب ومغراوة بتابلط المختلط
	تشايف	بنى سليمان	زيانة تشايف	مركز الحاكمية ، ستيفان اقزيل سابقا ودوارا السواقي وزنيم باومال المختلط
			العش	دوار زيانة بتابلط دوار تشايف وقسم من دوار العش بتابلط المختلط قسم من دوار العش بتابلط المختلط

عمالة مستغانم ٦ دوائر

٥٦ بلدية

مستغانم : ٩ بلديات
ايفيل ايزان : ١٠ بلديات
معسكر : ١١ بلدية
وادي رهيو : ١٣ بلدية
سیدی علی : ٦ بلديات
تغنيف : ٧ بلديات

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
مستغانم	مستغانم	مستغانم	مستغانم	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	عين نويى	عين نويى	مزغران صيادة ، يليسى سابقا	» »
	عين تدلس	عين تدلس	عين نويى ، نوازي لبيان سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا قسم من نوازي لبيان ودوار اهل الحسيان للميناء المختلط
	بوقيرات	بوقيرات	بنى ياحي أولاد حمدان	قسم من نوازي لبيان بلدية ذات التصرف التام سابقا
			عين تدلس الصور ، بيلفو سابقا بوقيرات	» »
			أولاد شافع	والقسم الجنوبي من بلدية اولاد بوعقبة القديمة (دوار) دوار اولاد شافع لمينى المختلط وقسم من بوقيرات
			صراط	مركز صراط دوار حسانية والقسم الشمالي من بلدية اولاد بوعقبة - القديمة - (دوار) لمينى المختلط
	حاسي معمش	حاسي معمش	حاسي معمش - ريفولى سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	خير الدين	خير الدين	خير الدين ، تونين سابقا عين بودينار ، بيلكوت سابقا	» »

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	مسرة	مسرة	مسرة - أبو كبر سابقا عين سيدى شريف بلاد تواربة وادي الخير صفصاف	بلدية ذات التصرف التام سابقا » » دوار شلالة لميني المختلط دوار اولاد داني وقسم من دوار زقاي غير ملحق بالميني المختلط دوارا صفيصيفة واولاد سيدى يوسف بالميني المختلط بلدية ذات التصرف التام سابقا
	وادي الخير	وادي الخير		اقسام بلديتي نوازي ليسان وجورج كليمانصو بلدية ذات التصرف التام سابقا قسم من بلدية جورج كليمانصو بلدية ذات التصرف التام سابقا وقسم من دوار المصاحبة بالميني المختلط دوار اولاد زيد بزمورة المختلطة مركز كلانشان وقسمان من دواري تاحامده والمصاحبة لميني المختلط دوار اولاد بوعلی لميني المختلط المركز البلدي بالقلعة وقسم من دوار القلعة لميني المختلط دوار قربوصة ودوار فليته واقسام القلعة لميني المختلط بلدية ذات التصرف التام سابقا وبلدية غواليز تاحامدة القديمة (دواوير) وقسم من سيدى ساعدة دوار سيدى ساعدة لميني المختلط مركزا مهندس وقناندة وقسم من دوار رافع لزمورة المختلطة دوار بنى يسعد لزمورة المختلطة دوار شواله لزمورة المختلطة، دوار اولاد سيدى الازرق وقسم بدوار اولاد خلوق بزمورة المختلطة
	ستيدية	ستيدية	ستيدية - جورج كليمانصو سابقا الدرادب	
	ايفيل ايزان	ايفيل ايزان	فرنائة اولاد السنوسي ايفيل ايزان، ريليزان سابقا	
	المطمر	المطمر	اولاد زيد المطمر ، كلانشان سابقا	
	القلعة	القلعة	اولاد بوعلی القلعة	
	الهلال	الهلال	عين الرحمة ، عين الحلو سابقا الهلال	
	مهندس	مهندس	سيدى ساعدة مهندس بنى يسعد شواله اولاد سيدى الازرق	
	وادي الجمعة	وادي الجمعة	وادي الجمعة ، فيري سابقا	مركز فيري ودوار وادي الجمعة لزمورة المختلطة ، دوار قياية واولاد عدى وقسم الجنوبي المشتمل على المالح - مركز هنري هوك ودوار حباشة بزمورة المختلطة
	وادي السلام	وادي السلام	وادي السلام ، هنري هوك سابقا	

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	سيدي الخطاب	سيدي الخطاب	شعبة الدير	دوار شعبة الدير بزمورة المختلطة ،
			أولاد بركات	دوار أولاد بركات بزمورة المختلطة ،
			تاعسالت	دوار تاعسالت بزمورة المختلطة ،
			سيدي الخطاب	دوار عين القطار واقسام من دواير أولاد سيدي ابراهيم وبالحاصل لميني المختلط ،
			قياية اولاد عدي - القسم الشمالي ماعدا المالح الميني	دوار قيايه وأولاد عدي وقسم من دوار بالحاصل لميني المختلط
				دوار بالحاصل والميني وقسم من دوار زقاير وقسم من بلدية صفصاف (جنوب شرقي دوار زقاير لميني المختلط ،
	سيدي محمد بن عودة	سيدي محمد بن عودة	سيدي محمد بن عودة سابقا	دوار بن عودة وقسم من دوار وادي خلوق بزمورة المختلطة،
			العناترة	دوار العناترة بزمورة المختلطة،
	زمورة	زمورة	يزرو زمورة	دوار يزرو بزمورة المختلطة بلدية ذات التصرف التام سابقا
			العمامرة	دواوير العمامرة بزمورة المختلطة
			بنى درقون	دوار بنى درقون ووادي الحمول بزمورة المختلطة
			دار ابن عبد الله	دوار دار بن عبد الله بزمورة المختلطة
			الحرارثة	دوارا الحرارثة وأولاد سويد وقسم من دوار أولاد رافع بزمورة المختلطة ،
معسكر	معسكر	معسكر	معسكر	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			قسم بأولاد قادة يتكون من دواوير أولاد الحاج ، أولاد مرم - سيدي الساهل - النواحدة أولاد عزاب ، أولاد بن بوحه، أولاد بوعلام، أولاد الشيخ سيدي بشير الطوايية	بلدية بنى خنيس القديمة ،
			سيدي دحو	قسم بدوار سيدي دحو بمعسكر المختلطة
	عين فارس	عين فارس	عين فارس الا القسم التابع لبلدية بنى خنيس القديمة	بلدية ذات التصرف التام سابقا

[illegible]

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	معاوسة	معاوسة	قسم من أولاد قادة المتكون من دواوير عامرية - رقم ١ و ٢ و ٣ و ٤ - وبحورات والقليلية وهزت وأولاد عيسى وأولاد سيدي عمور معاوسة	بلدية بنى خنيس القديمة ،
	المطمر	المطمر	سيدى أحمد بن على	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	وادي طارية	وادي طارية	بنين	قسم من دوار معاوسة بمعسكر المختلطة
	تيزي	تيزي	تيزي	مركز المطمر بمعسكر المختلطة
	وادي رهيو	وادي رهيو	قسم من القطننة المتكون من دواوير ابن يارووملاكية وورغية وأولاد عيسى	دوار عين الدفلة بمعسكر المختلطة
	عين الحمام	عين الحمام	وادي رهيو ، ، اين كرمان سابقا	دوار زلاقة بمعسكر المختلطة بلدية ذات التصرف التام سابقا
	عمى موسى	عمى موسى	عين الحمام ، قيومي سابقا	قسم من دوار بنيان بمعسكر المختلطة
	الحمدانة	الحمدانة	شكالة	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			مريوة	قسم من دوار القطننة بمعسكر المختلطة
			مكناسة	دوار زلاقة بمعسكر المختلطة بلدية ذات التصرف التام سابقا
			عمى موسى	قسم من دوار بنيان بمعسكر المختلطة
			أولاد على	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			أولاد بويكنى	قسم من دوار القطننة بمعسكر المختلطة
			أولاد العباس	دوار زلاقة بمعسكر المختلطة بلدية ذات التصرف التام سابقا
			أولاد موجور	قسم من دوار بنيان بمعسكر المختلطة
			الحمدانة ، حمدانة سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	جديوية	جديوية	جديوية ، سانت ايم سابقا	دوارا الحمادنة وجرارة وقسم من بلدية الحمري (قسم من دوار طاغية) برونو المختلط . بلدية ذات التصرف التام سابقا
	الاحلاف	الاحلاف	الحمري	دوار طاغية وأولاد سلامة لرونو المختلط
			قرواو	دوار قرواو لرونو المختلط
			الاحلاف - الالف سابقا	مركز الالف لعمى موسى المختلط
			اولاد ايز مور	دوار اولاد ايز مور لعمى موسى المختلط
			الطوارس	دوار الطوارس لعمى موسى المختلط
	مزونة	مزونة	مزونة	المركز البلدي لمزونة
			قسم من بوحلوفة المتكون من دواوير الشعب وقصبة بومعاطة والخانزة ، اولاد مزيان ، وسيدى عزازين وتامدة	القسم الشمالى الشرقى من دوار بوحلوفة وقسم من دوار القصبة برونو المختلط
	مديونة	مديونة	قسم من قصبة بومعاطة المتكون من دواوير الخانزة والصدقية وسيدى عزازين مديونة	القسم الشمالى الشرقى من دوار قصبة بومعاطة برونو المختلط ،
	الملعب	الملعب	الملعب	دوار مديونة برونو المختلط
			مكمن	دوار الملعب والوذان بعمى موسى المختلط
	واريزان	واريزان	واريزان	دوار مكمن لعمى موسى المختلط ،
			اهل القرين	مركز ودوار واريزان برونو المختلط ،
	اولاد عيش	اولاد عيش	اولاد عيش	دوار اهل القرين برونو المختلط ،
			اولاد بورياح	مركز اولاد عيش ودوار اولاد عيش بعمى موسى المختلط
			اولاد صابر	دوار اولاد بورياح بعمى موسى المختلط ،
	رمكة	رمكة	رمكة ، اولاد دفلتن سابقا	دوار اولاد صابر بعمى موسى المختلط ،
			عجامة	دوار اولاد دفلتن بعمى موسى المختلط ،
				دوار عجمة بعمى موسى المختلط ،

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	سيدي محمد بن علي	سيدي محمد بن علي	سيدي محمد بن علي ، مركز رونو برونو المختلط ، قسم من بوحلوفة المتكون من دواوير عين رحمون والقطار وحاسي بن مكي وأولاد علي وأولاد الأخضر وأولاد مزياني - رقم 1 - قسم من قصبة بومعاطة المتكون من دواوير عين مقبول وشاكور سيدي خالدي	قسم من بوحلوفة المتكون من دواوير عين رحمون والقطار وحاسي بن مكي وأولاد علي وأولاد الأخضر وأولاد مزياني - رقم 1 - قسم من قصبة بومعاطة المتكون من دواوير عين مقبول وشاكور سيدي خالدي
سيدي علي	سيدي علي	سيدي علي	سيدي علي ، كاساني سابقا	مركز كاساني وقسم من دواوير الشواشي وتاكورت ومزيلة بكاساني المختلط ، قسم من بيلفو وقسم من بلدية وادي الخير (دوار شلاقة) بالمبنى المختلط
			مزيلة	قسم من دوار مزيلة بكاساني المختلط ومن دوار أولاد سيدي ابراهيم بالمبنى المختلط ،
	العشعاشة	العشعاشة	العشعاشة	قسم من دوار العشعاشة بكاساني المختلط
	الحجاج	الحجاج	الحجاج ، بوسكي سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا والقسم الشمالي الغربي من دوار الشواشي بكاساني الشواشي بكاساني المختلط
			عبد المالك رمضان ، ويليس سابقا	دوار ويليس وقسم من دوار الشواشي بكاساني المختلط
			سيدي بلعطار ، بون دو شليف سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	الخضراء	الخضراء	الخضراء ، بيكار نكمارية سابقا	مركز بيكار ، دوار زريقة قسم من دوار العشعاشة وبلدية نكمارية القديمة (دوار) بكاساني المختلط ،
	أولاد مع الله	أولاد مع الله	أولاد مع الله	دوار أولاد مع الله بكاساني المختلط
			بني زنطيس	دوار بني زنطيس بكاساني المختلط
	سيدي الأخضر	سيدي الأخضر	سيدي الأخضر ، لاباسيت سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا وقسم من دوار الشواشي بكاساني المختلط

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
تيفنيف	تيفنيف	تيفنيف	تاكورت تازقايت	قسم من دوار تاكورت وبلدية تازقايت القديمة (دوار) لكاساني المختلط
			تيفنيف ، باليكاوو سابقا قسم من وادي حداد سابقا المتكون من دواوير عدة بالعربي وعمار وعوف والثنية وجلوبرة وقناوى ميطابياش أو الحسا وسيدى سليمان ويوب	بلدية ذات التصرف التام
			قسم من تامزنية يتكون من سبعة دواوير	القسم الجنوبي لدوار تامزنية لدوار كاشرو المختلط
	عوف	عوف	عوف ، عوزالل سابقا قسم من الحنايجة المتكون من دواوير شواله وحلوجة وحامداش رقم 1 وحرايشية وقدادرة وقلالسة وعلام وولد موسى والطورث والزقادة	دوار عوازلل بكاشرو المختلط القسم الغربي من دوار حنايجة بكاشرو المختلط
	البرج	البرج	البرج ما عدا دوار أولاد دوار البرج بكاشرو المختلط رافع حبوشة قسم تمازنية المتكون من دواوير عبادلية والبهليل المختلط والبوازيد والجفافة وقنوني وقبيل ومكى وممامشنة والمواليك وولد عدة بن حمد وولد بو ستة ، وولد الحاج وأولاد الصديق والسطارسة وتايران والطورث وزعقان وزرافة	دوار حبوشة بكاشرو المختلط قسم من دوار تمازنية بكاشرو المختلط
	الحشم	الحشم	الحشم ، دونبال سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا وأقسام من دواير المحاميد وتمازنية لكاشرو المختلط ،

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
			قسم المحاميد المتكون من دواوير عامرية وبنى معلى والعقاب وقرقوم والحاج العربي والمالح وأولادعيسى وأولاد بلقاسم رقم ١ و ٢ وأولاد كلوش وأولاد سيدي عبد الله ، وسيدي أحمد ابن خدة وقرية زلامطة القسم المحتوي على ١٠١ ساكن)	قسم المحاميد المتكون من دواوير عامرية وبنى معلى والعقاب وقرقوم والحاج العربي والمالح وأولادعيسى وأولاد بلقاسم رقم ١ و ٢ وأولاد كلوش وأولاد سيدي عبد الله ، وسيدي أحمد ابن خدة وقرية زلامطة القسم المحتوي على ١٠١ ساكن)
	خلوية	خلوية	خلوية ، سونيس سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			البرج (دوار أولاد رافع)	دوار أولاد رافع ببلدية البرج سابقا
	وادي الأبطال	وادي الأبطال	وادي الأبطال ، ايزيس لوديك	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			وادي العبد	دوار وادي العبد لكاشرو المختلط
			وادي الطاط	دوار وادي الطاط لكاشرو المختلط
			وادي حداد (القسم الشرقي)	قسم من دوار وادي حداد لكاشرو المختلط
	سيدي قادة	سيدي قادة	سيدي قادة	مركز كاشرو نسموط لكاشرو المختلط
			هنايجة (القسم الشمالي الشرقي) يتكون من ٥	دواوير هنايجة لكاشرو المختلط
			دواوير المحاميد (القسم الغربي)	قسم من دوار المحاميد لكاشرو المختلط

٢٤ بلدية	ورقلة	:	بلديتان
	جانيت	:	بلديتان
	القليعة	:	بلدية واحدة
	الوادي	:	٥ بلديات
	غرداية	:	٤ بلديات
	اين صالح	:	بلديتان
	اللاغواط	:	بلديتان
	تامنراست	:	بلدية واحدة
	توقرت	:	٥ بلديات
	عمالة الواحات : ٩ دوائر		

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	اصل البلديات القديمة
ورقلة	ورقلة	ورقلة	ورقلة بنى ثور الشعانية حاسي مسعود سعيد عتبة المخادمة الزاوية الكحلاء سابقا	مركز صناعي
جانيت	جانيت	جانيت	جانيت اين امناس ابليزي فوربولينياك سابقا	مركز صناعي
القليعة الوادي	القليعة الوادي	القليعة الوادي	القليعة الوادي بياضة أولاد علندة طريفواي دبيلة بهيمة حاسي خليفة مقران سیدی عون زقوم قمار رقيبات الصوف كوينين رباح نخلة	
غرداية	غرداية	غرداية	رباعية (الجنوبية) غرداية بنی اسقن بو نورة العطف ملیكة بريان القرارة متیلی الشعانية	
	قمار	قمار	قمار	
	كوينين رباح	كوينين رباح	كوينين رباح	
	بريان القرارة متیلی الشعانية	بريان القرارة متیلی الشعانية	بريان القرارة متیلی الشعانية	

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
ابن صالح	ابن صالح	ابن صالح	ابن صالح فقارات الزوة ابن غار عولف	
الأغواط	عولف الأغواط	عولف الأغواط	الأغواط عين ماضي - الحويطة قصر الحيران تاجموت	
	الأربع	الأربع	الأربع (الغربية) حاسي رمل منطقة الرعي الصحراوية ترعى فيها قبائل أولاد الأعور أولاد أم الخوة وأولاد الطوايع والقسم الشرقي من المنطقة المسماة الضايات (الأربع الشرقية) وهو متصل بمسعد	مركز صناعي
تامنراست	تامنراست	تامنراست	تامنراست	
توقرت	توقرت	توقرت	توقرت مقارين تيماسين جامعة أولاد مولات	
	الحجيرة	الحجيرة	الحجيرة أولاد سايح سعيد أولاد عمرو	
	المغير	المغير	المغير مراير سابقا العرب الغرابية	
	طيبات	طيبات	طيبات	

وهران : ١١ بلدية	وهران
عين تموشنت : ١٦ بلدية	عين تموشنت
محمدية : ٧ بلديات	محمدية
سیدی بلعباس : ١٤ بلدية	سیدی بلعباس
تسلاغ : ٨ بلديات	تسلاغ
المجموع : ٥٦ بلدية	عمالة وهران : ٥ دوائر

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
وهران	وهران أرزيو	أرزيو وهران	وهران أرزيو	بلدية ذات التصرف التام سابقا » »
	بطيوة	بطيوة	الماغون ، سانت ليوني سابقا بطيوة ، سان لو سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا ما عدا القسم الذي الحق برونان والقسم الذي تتكون منه البلدية الجديدة لدامين
	بئر الجير	بئر الجير	عين البيعة دامين سابقا مرسى الحجاج بوراوبول سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا »
	بوفائيس	بوفائيس	بئر الجير ، أركول سابقا حاسي عامر حاسي ابن عقبة حاسي بونيف	» » » »
	بوتليس	بوتليس	بوفاتيس سان لوى سابقا ابن فريجة لوقران سابقا حسيان الطوال ، فلوريس سابقا	» » »
	السانية	السانية	بوتليس العنصر	» »
	قنديل	قنديل	السانية لاسينيا سابقا الكرمة ، فالى سابقا سیدی شامي	» » »
	المرسى الكبير	المرسى الكبير	قنديل سان كلو سابقا حاسي مفسوخ رونان سابقا سیدی ابن بقة كليبر سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا » »
	مسرغين	مسرغين	المرسى الكبير عين الترك بوسفر	بلدية ذات التصرف التام سابقا » »
	وادي تليلات	مسرغين وادي تليلات	مسرغين وادي تليلات ، سان بارب التليلات سابقا البراية مانجان سابقا تافاراوى	» » » »
عين تموشنت	عين تموشنت	عين تموشنت	عين تموشنت شتوف ، كيروليس سابقا	» اقسام من بلدية الاقيريار ودوماليرب وحمام بو حجر

البلديات	الدائرات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	أغللال	أغللال	أغللال دومايرب سابقا	بلديه ذات التصرف التام سابقا والقسم الجنوبي من دوار صوف التل بعين تموشنت المختلطة
	عين الأربعاء	عين الأربعاء	أوبليل عين الأربعاء	قسم دومايرب ودوار أوبليل بعين تموشنت المختلطة
	عين الأربعاء	عين الأربعاء	سیدی بومدين هاموبيري سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا اقسام عين الأربعاء وحمام بوحجر واقسام من بلديات وادی برکش ، ووادی صباح (دواوير) ، بعين تموشنت المختلطة
	عين الكيحل عين الطلبة شعبة اللحم	عين الكيحل عين الطلبة شعبة اللحم	عين الكيحل عين الطلبة ، قيار سابقا شعبة اللحم ، لافيريار سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا » » والقسم الشمالي من دوار صوف التل بعين تموشنت المختلطة
	العامرية المالح حمام بوحجر الحساسنة	العامرية المالح حمام بوحجر الحساسنة	العامرية ، لورميل سابقا المالح ريو صلا دو سابقا حمام بوحجر الحساسنة ، وادی برکش سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا » » قسم من دوار وادی برکش بعين تموشنت المختلطة
	حاسي الفلة وادی برکش	حاسي الفلة وادی برکش	حاسي الفلة ، الراحل سابقا وادی برکش غاستون دوميرق سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا مركز غاستون دو ميرق وقسم من دوار وادی برکش بعين تموشنت المختلطة
	وادی صباح	وادی صباح	وادی صباح	قسم من دوار وادی صباح بعين تموشنت المختلطة
	سیدی بن عدة	سیدی بن عدة	سیدی بن عدة ، طروامارابو سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	تامزورة تارقه محمدية	تامزورة تارقه محمدية	تامزورة سان مور تارقه ، تيرقو سابقا محمدية ، بيرقو سابقا بنی نسیغ	بلدية ذات التصرف التام سابقا » » دوار بنی نسیغ قسم من بلدية أولاد سعيد (دوار أولاد سعيد بمعسكر المختلطة) وقسم من عين فارس

محمدية

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	بوهني	بوهني	الفرايق	قسم من دوار الفراقيق وقسم من بلدية أولاد سعيد (دوار أولاد سعيد بمعسكر المختلطة)
	بوهني	بوهني	أولاد سعيد	قسم من دوار أولاد سعيد بمعسكر المختلطة بلدية ذات التصرف التام سابقا
	الغمري	الغمري	بوهني جان ميرموز سابقا فراققة	دوار فراققة بسان لوسيان المختلط أقسام دو بلينو وبلدية أولاد قادة بمعسكر المختلطة
	الغمري	الغمري	الغمري ، نوفيون سابقا	مركز نوفيون ودوار الغمري بميني المختلط
			بورجياس	دواوير بني يحيى ، أهل الحسيان ، وسفاح بالميني المختلط
			سيجرارة	دوار سيجرارة بمعسكر المختلط
	مقطع الدوز عكاز	مقطع الدوز عكاز	مقطع الدوز	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			عكاز ماريشال لوكير سابقا	مركز عكاز بسان لوسيان المختلط
			أهل العيد	دوار أهل العيد بسان لوسيان المختلط
			العلايمية	دوار العلايمية بسان لوسيان المختلط
			الونان عكاز سابقا	دوار عكاز بسان لوسيان المختلط ما عدا المركز وحى كابر
			سيق ، سان دونيس دوسيق سابقا عين الشرفاء	بلدية ذات التصرف التام سابقا سان دونيس دوسيق ما عدا حى كابر
	سيق	سيق	سيق	بلدية ذات التصرف التام سابقا ما عدا حى كابر
			خروف	دوار عين الشرفاء بسان لوسيان المختلط
			سیدی علی الشریف	دوار خروف بسان لوسيان المختلط
			الزهانة	دوار سيدي علي الشريف بسان لوسيان المختلط
	الزهانة	الزهانة	الزهانة سان لوسيان سابقا	مركز سان لوسيان وأقسام من دواير طليبات والقصر بسان لوسيان المختلط
			القعدة	دوار القعدة بسان لوسيان المختلط
			القصر	قسم من دوار القصر بسان لوسيان المختلط

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	اصل البلديات القديمة
			نليلات	قسم من دوار تليلات بسان لوسيان المختلط
			تينازت	دوار تينازت بسان لوسيان المختلط
	سیدی بلعباس	سیدی بلعباس	سیدی بلعباس	بلدية ذات التصرف التام سابقا » »
	عين البرد بلعربي	عين البرد بلعربي	عين البرد وادي آبار سابقا بلعربي بودانس سابقا تيلموني	مراكز سولي وبوتان واقسام من دواير تيلموني ومعايير مكرة المختلطة
	ابن باديس وخنافيس	ابن باديس وخنافيس	ابن باديس ديكارط سابقا بوخنافيس مسر	بلدية ذات التصرف التام سابقا »
	حاسي زهانة	حاسي زهانة	الطابية حاسي زهانة تسان سابقا بدرين	دوار مسر يتضمن (قسم من بلديه دي العمارنة القديمة بمكرة المختلطة) بلديه ذات التصرف التام سابقا »
	السفيزف	السفيزف	السفيزف - ميرسي لاكومت سابقا بوجبة عين فراس الحقن برمتها بعين فكان	المركز البلدي بديرين بمكرة المختلطة
	سیدی على بن يوب	سیدی على بن يوب	سیدی على بن يوب شانزي سابقا شطوان	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	سیدی على بو سیدی	سیدی على بو سیدی	سیدی على بوسیدی بارمونتتي سابقا الأمطار	المركز البلدي بشطوان بمكرة المختلطة
	سیدی حمدوش	سیدی حمدوش	سیدی حمدوش ليطراميل سابقا وادي مبطوح	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			سیدی دحو الزائر	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			سیدی ابراهيم بريدون سابقا	مركز دواير سیدی دحو بمكرة المختلطة وقسم من بارمونتتي
			زروالة ، دولينيي سابقا سیدی لحسن ديتري سابقا سیدی خالد باليسي سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا » »

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	تيليوم	تيليوم	سیدی یعقوب	دوار سیدی یعقوب بمكرة المختلطة
	تانيرة	تانيرة	تيليوم بولى سابقا	دوار تيليوم ، قسم من دوار تيلمونى بمكرة المختلطة وقسم من مرسى لاكمب
	تسالة	تسالة	مسيد سفيزف سابقا	دوار وادى السفيزف لمكرة المختلطة
	تلاغ	تلاغ	تانيرة	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	ضاية	ضاية	وادى سفيون	دوار وادى سفيون لمكرة المختلطة
	القور	القور	تسالة	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	مرحوم	مرحوم	عين التريد بونى سابقا	»
	مولاي سليسن	مولاي سليسن	تلاغ لو تلاغ سابقا	»
	وادى تاويريرة	وادى تاويريرة	ميرين زقلة سابقا	»
	راس الماء	راس الماء	ضاية ، بوسى سابقا	مركز بوسى وأقسام من دوارى ميزاورو ووادى تاويريرة بتلاغ المختلط
	تيغاليمة	تيغاليمة	المويلح	قسم من دوار المويلح بتلاغ المختلط
			القور	قسم من دوار القور بتلاغ المختلط
			القلعة البيضاء	قسم من دوار تاجموت بتلاغ المختلط
			مرحوم	دوار ام دود بسعيدة المختلطة
			معيدر	وضيعة مرحوم
			ميسولان	دوار معيدر بتلاغ المختلط
			مولاي سليسن سابقا	دوار ميسولان بتلاغ المختلط
			الحقايبه ، مجانته سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			وادى تاويريرة	مركز مجانته وعين تيندامين
			تافسور	وقسم من دوار مزاورو بتلاغ المختلط
			راس الماء ، بدو سابقا	قسم من دوار وادى تاويريرة بتلاغ المختلط
			رجم دموش	قسم من دوار وادى تاويريرة بتلاغ المختلط
			تيغاليمة	مراكز بدو وكرامبيل وأقسام من دواوير مويلح ، القور ، وتاجموت بتلاغ المختلط
			تيغاليمة ، تيرمان سابقا	أراضى عروش اولاد مبارك واولاد احمد فارس بمشرية المختلطة
			مزاورو ، وشامبو سابقا	تيغاليمة ، تيرمان سابقا
				بلدية ذات التصرف التام
				سابقا وقسم من دوار وادى تاويريرة بتلاغ المختلط
				بلدية ذات التصرف التام سابقا

(١) عمالة سعيد : ٤ دوائر سعيدة : ٨ بلديات	٢٣ بلدية
العين الصفراء : ٤ بلديات	
البيض : ٧ بلديات	
مشيرة : ٤ بلديات	

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
سعيدة	سعيدة	سعيدة	سعيدة	بلدية ذات التصرف التام سابقا دوار ذوى ثابت لسعيدة المختلطة وقسم من سعيدة
	عين الحجر	عين الحجر	عين الحجر	بلدية ذات التصرف التام سابقا دوار عين منعة لسعيدة المختلطة
	داود	يوب	يوب ، بيرتولو سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا وبلدية سيدى دومة القديمة (دوار وادى سفيون)
		حونات	حونات	دوار حونات بسعيدة المختلطة
		الأراضي التي تحيط بعين دوار حونات ، ويزارت وذوى منعة	ثابت وبير تولو	
	الحساسنة	ام جران	الحساسنة الشراقة	دوار الحساسنة الشراقة لسعيدة المختلطة
			الحساسنة الغرابية	دوار الحساسنة الغرابية لسعيدة المختلطة
	مفتاح	مفتاح	مفتاح سيدى بوبكر شاري مركز شاري واقسام من دواير تافرننت وسوق البرباطة لسعيدة المختلطة	
	سيدى بو بكر سيدى بو بكر سابقا		ويزارت	دوار ويزارت وقسم من دوار تافرننت بسعيدة المختلطة
			سيد عمرو ، فرانكييتى بلدية ذات التصرف التام سابقا	
	اولاد ابراهيم بلول	عيون البرانس	مدشر بلول ودوار عيون البرانس لسعيدة المختلطة	
		تيرسين	دوار تيرسين لسعيدة المختلطة	
	اولاد خالد رباحية نازق فليثوا أو شود		دوار نازرق وام الذهب وقسم من دوار تافرننت لسعيدة المختلطة	
		الميمونة	دوار تيفريت وعين السلطان لسعيدة المختلطة	
	سيدى احمد خلف الله	تافراوة	مركز خلف الله ودوار تافراوة لسعيدة المختلطة	
		الكريدر	مركز الكريدر دوار الكريدر لسعيدة المختلطة	

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
العين الصفراء	بريزينة	بريزينة	بريزينة	ملحقة سابقا بعمالة الساورة
	الابيض سيدى الشيخ	الابيض سيدى الشيخ	الابيض سيدى الشيخ	
	العين الصفراء	العين الصفراء	العين الصفراء	مركز العين الصفراء وقصر تيوت
	عسلة	عسلة	سفيسفة بوغلاية	قصر سفيسفة
	بوسمغون	بوسمغون	عسلة	قصر عسلة
	مغرار	مغرار	بوسمغون	أراضي قبائل بوسمغون وشلالة
	البييض	مغرار	مغرار	قصور مغرار الفوقاني ومغرار التحتاني
		البييض	البييض ، جيريغيل سابقا	مركز جيريغيل
			الغسول	أرض قبيلة أولاد عيسى لجيريغيل
			ستيتن	المختلط وقصر الغسول ودواري الغسول وأولاد مومن
البييض	عين العراك	عين العراك	عين العراك	أرض قبيلة سستيتن ودوار القراريج وأولاد عمران
	بوعلام	بوعلام	بوعلام	دواوير عبد الكريم وعكرمة والساقية وعربوات
	بوقطب	بوقطب	بوقطب	أراضي قبائل أهل أوياكل ورزيقات وأولاد سيدى الشيخ
			الكهف الاحمر	مركز بوقطب وأراضي قبائل وفرقة دراقة الغرابة ، وأولاد سرور وأولاد عقبي
	رقاسة	رقاسة	رقاسة	أراضي قبائل دراقة الشراقة وأولاد مع الله
	مشرية	مشرية	مشرية	أراضي قبائل أولاد زياد الغرابة وأولاد زياد الشراقة
	البيوض	البيوض	البيوض	مركز مشرية
	مكن بن عمار	مكن بن عمار	مكن بن عمار	أراضي قبائل رزانية الشراقة ورزانية الغرابة وأولاد سرور
	النعام	مكن بن عمار	مكن بن عمار	أراضي قبائل بني شارف ، وأولاد منصور وأولاد خليف
			عقلة الناجة	أرض قبيلة البكاكرة
مشرية			النعام	أراضي قبائل أولاد مسعود وبني عقبة ماعدا أولاد فارس
			عين بن خليل تواجور	أراضي قبائل ميغاولية وعكرمة وأراضي قبيلتي مقان وسندان

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
بشار	بشار	بشار	بشار ، كولتب بشار سابقا دبدابة قصور الشمال تاغيت العبادلة كسيكو بني ونيف القنادسة ادرار تيمي فنوغيل بوفادي تامنتيت تامست رقان سالي تسايت بودة سبع زاوية كوند	٢١ بلدية
آدرار	بني ونيف القنادسة آدرار فنوغيل	بني ونيف القنادسة آدرار فنوغيل	بني ونيف القنادسة آدرار فنوغيل	
بنى عباس	بنى عباس الوطاء أقلي كرزاز	بنى عباس الوطاء أقلي كرزاز	بنى عباس الوطاء أقلي كرزاز	
تيميمون	تيميمون	تيميمون	تيميمون	

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
تيندوف	اوقروط	اوقروط	الحاج قلمان	
	تاغوزي	تاغوزي	قسم من تاغوزي	
	تينركوك	تينركوك	اوقروط	
	تيندوف	تيندوف	دلدول	
	الرقبيات	الرقبيات	تاغوزي (قسم)	
			شروين	
			تينر كوك	
			تيندوف	
			الرقبيات	

عمالة سطيف : ٩ دوائر	سطيف	٢ : بلديات
	آقبو	٧ : بلديات
	بجاية	١١ : بلدية
	برج بوعرييج	١٢ : بلدية
	بوقاعة	٦ : بلديات
	العلمة	١١ : بلدية
	خراطة	٥ : بلديات
	مسيلة	٨ : بلديات
	سيدي عيش	٧ : بلديات
		٦٩ بلدية

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
سطيف	سطيف	سطيف	سطيف	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	عين ابسة	عين ابسة	عين ابسة	»
			بويرة ، كوليني سابقا	»
			العروسية	»
آقبو	آقبو	آقبو	آقبو	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			شلاطة	وقرية تيفريت بأقبو المختلط
				دوار شلاطة ماعدا تيفريت
				لاقبو المختلط
	بوجليل	بوجليل	ايغرم	دوار ايغرم لاقبو المختلط
			بوجليل ، بني منصور	دوار تيقرين ، تازمالت اماعدا
			سابقا	قرية تاكورابت (مركز بني منصور والمركز البلدي لبوجليل لاقبو المختلط
	ايغيل على	موكة	ايغيل على ، موكة سابقا	دوار موكة المركز البلدي
				بايغيل على وقرية تاكورابت
				بدوار تازمالت لاقبو المختلط
			آبت رزين	دوار آبت رزين لاقبو المختلط
			بونى	دوار بونى لاقبو المختلط
	محفوظة	امالو	محفوظة ، امالو سابقا	قسم من دوار أمالولاقبو المختلط
				ومزارع بزيو لصدوق

البلديات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
			بوحمة تامقرة	دوار بو حمزة لاقبو المختلط دوار تامقرة لاقبو المختلط
	اوزلاقن	اوزلاقن	اوزلاقن	دوار أوزلاقن لاقبو المختلط وأراضي بايغزر امقران لاقبو المختلط
	صدوق	صدوق	صدوق	بلدية ذات التصرف التام سابقا وقسم من دوار امالو لاقبو دوارا مسيسنة واموله السمام لاقبو المختلط
بجاية	تازمالت	تازمالت	تازمالت	بلدية ذات التصرف التام سابقا دوار بني مليكش لاقبو بلدية ذات التصرف التام سابقا
	بجاية	بجاية	بجاية ، بوجي سابقا وادي غير ، لاريونيون سابقا	مركز لاريونيون ودوار وادي السمام بلاسمام المختلط
	برباشة	برباشة	برباشة	قسم من دوار ذراع الارباع بلا سممام المختلط
			فراون	قسم من دوار ايحجاجن بلا سممام المختلط
			خليل	قسم من دوار ذراع الارباع بلا السمام بلا سممام المختلط
			تيفرتين	قسم من دوار ذراع الارباع بلاسمام المختلط
	كاب عكاز	كاب عكاز	كاب عكاز	دوار عكاز بوادي المرسى المختلط
			آيت وارت آوعلی	دوار آيت وارت آوعلی بوادي المرسى المختلط
			ايفالين	دوار آيفالين بوادي المرسى المختلط
	درقينة	درقينة	درقينة	قسم من دوار بني حسانين بوادي المرسى المختلط ودوار بني فلکای لتاقيطونت المختلط
	القصور	القصور	القصور	قسم من دوار تابابورت والقسم الجنوبي من دوار بني بويوسف بوادي المرسى المختلط
			قارة	بلدية ذات التصرف التام سابقا وقسم من دوارقنابة بلاسمام المختلط
	كنديرة	قنبيطة	تيمري تالة تازرت كنديرة ، كنديرو سابقا	دوار عين قارة وقسم من دوار تاسافيت بلاسمام المختلط المركز البلدي لتيمري تازرت قسم من دوار كنديرة سوادي المرسى المختلط
			بني عباس	قسم من دوار كنديرة بوادي المرسى المختلط

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	وادي اميزور	وادي اميزور	بنى مليكة قنيطرة	قسم من دوار كنديرة بوادي المرسى المختلط قسم من دوار بوغنداس بوادي المرسى المختلط بلدية ذات التصرف التام سابقا وقسم من دوار تيمزيرت بلاسمام المختلط قسم من دوار آرزو نبشار بلاسمام المختلط » »
سوق الاثنين	سوق الاثنين	سوق الاثنين	لى فاليز	قسم من دوار بنى حساين بوادي المرسى المختلط دوار بنى ستوال والقسم الشمالى من دوار بنى بويوسف بوادي المرسى المختلط المركز البلدى لتاسكريوت وقسم من دوار ريف بوادي المرسى المختلط قسم من دوار الريف بوادي المرسى المختلط دوار بنى عمروس بوادي المرسى المختلط
تاسكريوت	تاسكريوت	تاسكريوت	آيت اسماعيل	قسم من دوار كنديرة بوادي المرسى المختلط دوار جوة واقسام المزارع بوادي المرسى المختلط دوار تاقوبه بوادي الرسى المختلط دوار ايورجوم بلاسمام المختلط قسم من دوار تاسافيت بلاسمام المختلط دوار ابرار بلاسمام المختلط بلدية ذات التصرف التام سابقا » مركز مأك دونالد ودوار غرسالة بالمعاضيد المختلط مركز دافوست ودوار عين الترك بالمعاضيد المختلط
تيشى	تيشى	تيشى	بوخليفة جوة تاقوبة توجة اشلوف	
توجيه	توجيه	توجيه	سوق الجمعة برج بوغريريج عين تاغروت	
برج بوغريريج	برج بوغريريج عين تاغروت	برج بوغريريج عين تاغروت	المهدية ، مأك دونالد سابقا خليل ، دافوست سابقا	

الناترات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	برج الغدير	برج الغدير	أولاد تاير	دواورا أولاد تاير وأولاد سيدى عمرو وقسم من دوار زمورة بالبيان المختلط
		تيكستر	تيكستر	مركز تيكستر ودواورا مسلى وبلاد الارباع بالمعاضيد المختلط
	برج الغدير	برج الغدير	برج الغدير	مركز الغدير ودوار غيلاسة بالمعاضيد المختلط
		تاقلات	تاقلات	دوار تاقلات بالمعاضيد المختلط
	الجعافرة	الجعافرة	الزمالة	دوار زبير بالمعاضيد المختلط
		الجعافرة	الجعافرة	قسم من دوار الجعافرة بالبيان المختلط
		المالين	المالين	دوار المالين وقسم من دوار الجعافرة بالبيان المختلط
	الحمادية	الحمادية	تيفرق	دوار تيفرق بالبيان المختلط
		الحمادية	الحمادية ، لوكوربي سابقا	دواورا زقور وربطة ومركز لوكوربي بالمعاضيد المختلط
		القصور	القصور	دوار القصور بالمعاضيد المختلط
		المقارطة	المقارطة	دوار المقارطة بالمعاضيد المختلط
	المهير	المهير	المهير	دوار المهير بالبيان المختلط
		بر داود	بر داود	بلديات القصاوية القديمة (دوار) بالمسيلة المختلطة بأولاد تريف (أقسام دواوير حرازة وعين النوق) والسلطنة (دوار السلطنة وقسم من دوار عين النوق) بالبيان المختلط
		بنى آفاق	بنى آفاق	دوار بنى آفاق وقسم من دوار الحرازة بالبيان المختلط
		بيان الحديد ، البيان سابقا	بيان الحديد ، البيان سابقا	دوار البيان بالبيان المختلط
	منصورة	منصورة	منصورة	دوار منصورة بالبيان المختلط
		الاربعاء	الاربعاء	دوار الاربعاء بالبيان المختلط
		مزيتة	مزيتة	دوار مزيتة بالبيان المختلط
	مجانة	مجانة	مجانة	مركز العشير أقسام مركزى مجانة وبلونديل قسم بدوار مجانة بالبيان المختلط
		بومشادة	بومشادة	قسم من دوار مجانة وأقسام من مركزى مجانة وبلونديل بالبيان المختلط
	رأس الوادى	رأس الوادى	رأس الوادى ، توكفيل سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
		أولاد ابراهيم	أولاد ابراهيم	دوار أولاد ابراهيم بتوكفيل

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
سیدی مبارک	سیدی مبارک	سیدی مبارک	سیدی مبارک ، بول دومير سابقا	مركز بول دومير وقسم من دوار سیدی مبارک بالمعاضيد المختلط
ثنيه النصر	ثنية النصر	ثنية النصر	بل یمور ، سوريز سابقا	مركزا سوريز وقالبوا بالمعاضيد المختلط
زمورة	زمورة	زمورة	بئر عيسى ، لا بارينى سابقا	مركزا لا بارينى ولا فوزي بالمعاضيد المختلط
بوقاعة	بوقاعة	بوقاعة	ثنية النصر ، بثنية الخميس	بلديتا بوقتون وتفرطاست سابقا (دواوير) بالبيبان المختلط
بنی شبانه	بنی شبانه	بنی شبانه	قلعة زمورة	دوار قلعة بالبيبان المختلط
بنی ورثيلان	بنی ورثيلان	بنی ورثيلان	أولاد دحمان	قسم من دوار زمورة بالبيبان المختلط
بوسلام	بوسلام	بوسلام	تاسامورت	دوار دحمان وقسم من دوار تاسامورت بالبيبان المختلط
قنزات	قنزات	قنزات	بوقاعة ، لافايت سابقا	قسم من دوار تاسامورت بالبيبان المختلط
تالة ايفاسن	تالة ايفاسن	تالة ايفاسن	عين الروة	مركز لافايت ودوار بوقاعة بقرقور المختلط
			بنی شبانه	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			عجسة	دوار شبانه بقرقور المختلط
			آيت محلى	قسم من دوار رأس تالة تميزار بقرقور المختلط
			بنی محوش	»
			بنی ورثيلان	دوار بنی شبانه بقرقور المختلط
			عين القراج	دوار بنی ورثيلان بقرقور المختلط
			تيقوناتين	دوار عين القراج بقرقور المختلط
			بوسلام	دوار تيقوناتين بقرقور المختلط
			آيت نوال مزادة	دوار بوسلام بقرقور المختلط
			آيت تيزي	قسم من دوار بوانداس بوادي المرسى المختلط
			ايغيل ايزقاغن	قسم من دوار ترازيسست بوادي المرسى المختلط
			أولاد بحرى	»
			قنزات ، اخليجن سابقا	قسم من دوار بوانداس بوادي المرسى المختلط
			حربيل	المركز البلدي لأخليجن
			تالة ايفاسن	دوار حربيل بقرقور المختلط
				دوار تالة ايفاسن بقرقور المختلط

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
العلمة	العلمة	العلمة	ذراع القبيلة	دوار ذراع القبيلة بقرقور المختلط
			موقلان	دوار العلمة موقلان بقرقور المختلط
	العلمة	العلمة	العلمة ، سانت أرنو سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			القلة الزرقاء	دوار مريود وقسم من دوار القلة الزرقاء بسانت أرنو
	عين عازل	عين عازل	عين عازل ، آمير سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا زائد قسمة مواسة
			بوطالب	دوارا بوطالب والحامة بغيره المختلطة
	عين الاحجار	عين الاحجار	عين الاحجار ، بهافل سابقا	مركز ودائرة بهافل بغيره المختلطة زائد لمدينة السبخة
			اولاد السبع	دوار بني حدادة (بما فيهم مركز بني حدادة) بغيره المختلطة
	عين ولمان	عين ولمان	عين ولمان ، كولير سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			قلال	مركز ودائرة قلال ودوار قلال وقسم من دائرة مسلق بغيره المختلطة
			قصر الطير	دواوير اولاد بوتارة ، الشط المالح وخربة قصر الطير بغيره المختلطة
			اولاد معلى	دوارا قبة زديم وأولاد معلى بغيره المختلطة
			غرة الدهرة	دوارا عين القصر وأولاد سي احمد بغيره المختلطة
	بازر سقرة	بازر سقرة	بازر سقرة	دوارا بازر سقرة بالعلمة المختلطة
	بيضة البرج	بيضة البرج	بيضة البرج	دوار بيضة برج بالعلمة المختلطة
	بنى فضة	بنى فضة	تلة	دوار تلة بالعلمة المختلطة
	بنى فضة	بنى فضة	بنى فضة ، سلاق سابقا	مركز سلاق وقسم من دوار مجونات بالعلمة المختلطة زائد القسم الشمالى لأولاد على بن ناصر
	بئر العرش	بئر العرش	بئر العرش ، نافاران سابقا	مراكز روب ونافاران وقسم من دوار اولاد بلعوشات بالعلمة المختلطة وقسم من سانت أرنو بالاضافة الى القسم الشمالى ببلعوشات ومخائشة وبيار كورى

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	اصل البلديات القديمة
	قيجل	قيجل	بلاعة	مركز بلاعة وقسم من دواير بلاعة وأولاد زاييم بالعلمة المختلطة بالإضافة الى القسم الشمالى بنافاران
	ام العجول	ام العجول	قيجل ، شاصلولوبة سابقا	مركز تينار ، شاصلولوبة ، قسم من دواير أولاد الصبور بالعلمة المختلطة
	صالح باي	صالح باي	قيجل	الأقسام الغربية بدواير القلة الزرقاء بسانت ارنو بالإضافة الى الأقسام الجنوبية بأولاد على بن ناصر
	خراطة	خراطة	ام العجول ، بياركوري سابقا	دواير ابن ذياب وقيجل بالعلمة المختلطة
	العين الكبيرة	العين الكبيرة	صالح باي ، باسكال سابقا	مركز بيار كوري بالإضافة الى القسم الجنوبي ببلعوشات ومخاشنة
خراطة	خراطة	خراطة	أولاد تبان رصفة	مركز ودائرة باسكال لغيرة المختلطة
	العين الكبيرة	العين الكبيرة	خراطة	دواير أولاد تبان لغيرة المختلطة
	عموشة	عموشة	ذراع القائد	دواير رصفة لغيرة المختلطة
	عرباون	بنى عزيز	الوادي البارد	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			العين الكبيرة ، بيريفتيل سابقا	مركز زغار ودواير ذراع القائد بقرقور المختلط
			الدحاشة	دواير الوادي البارد بتاقيطونت المختلط
			أولاد عدوان	مركز بيريفتيل بتاقيطونت المختلط
			عموشة	دواير الدحاشة بتاقيطونت المختلط
			ثنية الطين	دواير أولاد عدوان وأقسام من دواير أولاد على بن ناصر ومجونس بتاقيطونت المختلط
			تيزي نبشار	مركز عموشة بتاقيطونت المختلط
			عرباون ، شيفرول سابقا	دواير قرقور وثنية الطين بتاقيطونت المختلط
				دواير منتانو وثاقيطونت (بما في ذلك مركز تيزي نبشار) بتاقيطونت المختلط
				مركز شيفرول بتاقيطونت المختلط

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	بابور	بابور	بابور	دوار عرباون بتساقيطونت المختلط
		وادي افرة	معاوية	دوار معاوية بتساقيطونت المختلط
		سرج الفول	سرج الفول	دوار سرج الفول بتساقيطونت المختلط
المسيلة	المسيلة	المسيلة	المسيلة	المسيلة وأقسام من دواير المسيلة ولقمان بالمسيلة المختلطة وقسم من دوار مقارطة (سد بوادي القصب) للمعاضيد المختلط
		المطارفة	المطارفة	دوار المطارفة وأقسام من دواير المسيلة وبئر حنات بالمسيلة المختلطة
		أولاد منصور أو مهدي	أولاد منصور أو مهدي	دوار تارمونت وقسم من دوار لقمان للمسيلة المختلطة
	حمام دلاعة	حمام دلاعة	حمام دلاعة ، ذريعات سابقا	دوارا ذريعات ودلاعة بالمسيلة المختلطة
		الخرابشة	الخرابشة	دوار الخرابشة بالمسيلة المختلطة
	حضنة وادي المسيلة	حضنة وادي المسيلة	حضنة وادي المسيلة شلال سابقا	أقسام من دواير أولاد شلال ، أولاد متوق ، أولاد بربيري ، أولاد عبد الحق أولاد سيدي حملة ، وقسم من شط الحضنة للمسيلة المختلطة
		أولاد مهدي	أولاد مهدي	أقسام من دواير أولاد متوق البربري ، أولاد سيدي حملة ، أولاد عبد الحق وقسم من شط الحضنة للمسيلة المختلطة
	المعاضيد	البشارة	المعاضيد	دوارا المعاضيد ووادي القصب للمعاضيد المختلط
	مسيف	بئر القلالية	مسيف	قسم من دوار أولاد سيدي حملة وقسم من شط الحضنة بالمسيلة المختلطة
	وانوغة	ملوزة	وانوغة ، ملوزة سابقا بني ألان	دوار ملوزة بالمسيلة المختلطة دوار بني ألان بالمسيلة المختلطة

البلديات	الدائرات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
أولاد عدي القبالة	أولاد عدي القبالة	أولاد عدي القبالة ، ولهة سابقا	دوار أولاد أهل الدير وقسم من دوار سلمان المرابطين ، الجرف وأولاد ولهة للمسيلة المختلطة بالإضافة الى القسم الشرقي ببرقيات وأيضا قسمية وكدية ويثنان وأولاد قسمية وقسم من دوار أولاد ولهة سابقا	
أولاد دراج	أولاد دراج	أولاد دراج ، سلمان سابقا	أقسام من دواوير سلمان ، المرابطين للجرف ، ودوار أولاد دهميم بالمسيلة المختلطة وأيضا أقسام من برقيات والقسم الجنوبي الغربي بدوار أولاد ولهة بالمسيلة المختلطة	
سيدي عيش	سيدي عيش	السوامات	دوار بوحمادو ، قسم من دوار بشر حنات وقسم بشر الحضنة بالمسيلة المختلطة	
ادكار قبوش	ادكار قبوش	سيدي عيش	مركز سيدي عيش وقسم من دوار تيمزيرت بلاسمام المختلط وقسم القصر وأيضا بلدية الفلاي	
ادكار قبوش	ادكار قبوش	تيجان تنبدار	المركز البلدي بتيجان	
ادكار قبوش	ادكار قبوش	ادكار قبوش	المركز البلدي بتنبدار	
ادكار قبوش	ادكار قبوش	كيرة	دوار قبوش باراضي ادكار قبوش بلاسمام المختلط	
ادكار قبوش	ادكار قبوش	كيرة	دوار اسيف الحمام بالسمام المختلط	
ادكار قبوش	ادكار قبوش	كيرة	دوار بني قسيلة وآيت عبو بالسمام المختلط	
ادكار قبوش	ادكار قبوش	كيرة	قسم من دوار اكجان بالسمام المختلط	
ادكار قبوش	ادكار قبوش	كيرة	»	
ادكار قبوش	ادكار قبوش	كيرة	دوار تيفرة بالسمام المختلط	
ادكار قبوش	ادكار قبوش	كيرة	المركز البلدي بجنان	
ادكار قبوش	ادكار قبوش	كيرة	المركز البلدي بتيليو قاضي عياطن	
ادكار قبوش	ادكار قبوش	كيرة	قسم من دوار احجاجين بالسمام المختلط	
ادكار قبوش	ادكار قبوش	كيرة	قسم من دوار تمزيرت بالسمام المختلط	
ادكار قبوش	ادكار قبوش	كيرة	»	
ادكار قبوش	ادكار قبوش	كيرة	قسم من دوار تاوريرت ايغيل بالسمام المختلط	
ادكار قبوش	ادكار قبوش	كيرة	»	
ادكار قبوش	ادكار قبوش	كيرة	»	

الدائرات	للبلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	تيمزريت الماتن	تيمزريت الماتن	تيمزريت الماتن ، الماتن سابقا اكابيسو	دوار مزالة بالسمام المختلط المركز البلدي بالماتن بالسمام المختلط وقسم من القصور قسم من دوار تيمزيرت بالسمام المختلط بوادي أميزور .

عمالة تيارت : ٤ دوائر	تيارت : ١٥ بلدية آفلو : ٥ بلديات فرندة : ٧ بلديات تيسمسيلت : ٦ بلديات	٣٣ بلدية
-----------------------	--	----------

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
تيارت	تيارت	تيارت	تيارت	بلدية ذات التصرف التام سابقا
عين الذهب	عين الذهب	عين الذهب ، سابقا نعيمه	عين الذهب ، لافونتين سابقا نعيمه	مركز لافونتين ودوار مسقية بجبل الناظور المختلط دوار نعيمه بجبل الناظور المختلط
دحموني	دحموني	دحموني	دحموني ، ترملى سابقا	دوار اولاد عزيز بجبل الناظور المختلط
الجيلالي بن عمرو	الجيلالي بن عمرو	الجيلالي بن عمرو	عبد المومن ، يوميل سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
قرطوفة	قرطوفة	قرطوفة	عويسات	دوار عزوانية وقسم من دوار تاقدمت بتيارت المختلطة قسم من دوار عويسات بتيارت المختلطة
قرطوفة	قرطوفة	قرطوفة	اولاد بوغدو	دوار تيفيفست واقسام من دواري اولاد بوغدو وعويسات بتيارت المختلطة
قرطوفة	قرطوفة	قرطوفة	بورمان قرطوفة	مركز الجيلالي بن عمرو بفرندة المختلطة
قرطوفة	قرطوفة	قرطوفة	بورمان قرطوفة	دوار بورمان بفرندة المختلطة
قرطوفة	قرطوفة	قرطوفة	بورمان قرطوفة	أراضي مركز قرطوفة واقسام من دواري قرطوفة وطريش بتيارت المختلطة
قرطوفة	قرطوفة	قرطوفة	بورمان قرطوفة	دوار عزوانية وقسم من دوار تاقدمت بتيارت المختلطة
قرطوفة	قرطوفة	قرطوفة	بورمان قرطوفة	دوار قرية بتيارت المختلطة
قرطوفة	قرطوفة	قرطوفة	بورمان قرطوفة	دوار قرية بتيارت المختلطة
قرطوفة	قرطوفة	قرطوفة	بورمان قرطوفة	بلدية ذات التصرف التام سابقا
قرطوفة	قرطوفة	قرطوفة	بورمان قرطوفة	دوار اولاد بنعنان بتيارت المختلطة

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	اصل البلديات القديمة
	ملاكو	ملاكو	ملاكو ، بالات سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	وادي ليلي	وادي ليلي	عين سي مصباح عين بوجران سابقا	اقسام من دواير قرطونة وتاقلمت بتيارت المختلطة
	رحوية	رحوية	وادي ليلي ، ديدير وسابقا دار بصرى	مركز ديديرو دوار دار بصرى بتيارت المختلطة
	سي عبد الغني	سي عبد الغني	تيدة طريش	دوار تيدة بتيارت المختلطة
	سيدي على	سيدي على	رحوية ، موتقولفي سابقا	قسم من دوار طريش بتيارت المختلطة
	سيدي حسني	سيدي حسني	بنى لومة قيرس	بلدية ذات التصرف التام سابقا
	سوقر	سوقر	سي عبد الغني ، اولاد خليف سابقا بشطوط	دوار بنى لومة بزمورة المختلطة
	توسنينة	توسنينة	تيفرماتين	دوار قيرس بزمورة المختلطة
	آفلو	آفلو	سيدي حسني ، فالديك روسو سابقا اولاد الغرض	دوار اولاد بوعنان واولاد خروبي بجبل الناظور المختلط
	عين سيدي على	عين سيدي على	سوقر ، طريزيل سابقا	دوار بشطوط بتيارت المختلط
			اولاد سيدي خالد	دوار تيفرماتين بعمى موسى المختلط
			شيمة	مركز فالديك روسو ،
			آفلو	دوار اولاد الغرض بتيارت المختلطة
			وادي مرة	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			سبقاق	دوار اولاد سيدي خالد وجبل الناظور المختلط
			سيدي بوزيد	دوار الكعابرة واولاد بن هوار بجبل الناظور المختلط
			عين سيدي على ، اولاد يعقوب سابقا باستثناء دوار سيدي يوسف الملحق بالفيشة	مركز آفلو واقسام من اراضي قبائل اولاد ميمون الشراقة واولاد ميمون الغرابية بآفلو المختلط ،
				دوار اولاد على بن عامر بآفلو المختلط
				قسم من اراضي اولاد ميمون الغرابية بآفلو المختلط
				قسم من اراضي اولاد ميمون بالشراقة بآفلو المختلط
				دوار اولاد يعقوب بآفلو المختلط

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
فرنندة	بريدة	بريدة	بريدة	قسم من دوار أولاد سيدي حمزة لأفلو المختلط
			اقنب	دوار أولاد سيدي الناصر بأفلو المختلط
			تاويالة	دوار أولاد سيدي حمزة بأفلو المختلط
	الغيشة	الغيشة	الغيشة مضاف إليها دوار سيدي يوسف المأخوذ من عين سيدي علي ، أولاد يعقوب سابقا	دوار أولاد يعقوب بأفلو المختلط
	قلعة سيدي سعد	قلعة سيدي سعد	خنق اللحم	دوار أولاد سيدي إبراهيم بأفلو المختلط
	فرنندة	فرنندة	حجر الابل فرنندة	دوار العجيلات بأفلو المختلط بلدية ذات التصرف التام سابقا
	عين الحديد	عين الحديد	هوارات عين الحديد ، مارتانبري سابقا	دوار هوارات بفرنندة المختلطة بلدية ذات التصرف التام سابقا
			بنى وينجل	دوار بنى وينجل بفرنندة المختلطة
			محدوية	دوار محدوية بفرنندة المختلطة
			مغرنيس عين قرمز	قسم من دوار الدحالة بجبل الناظور المختلط
	عين قرمز	عين قرمز	مغرنيس عين قرمز	دوار عين قرمز قسم من دوار أولاد جراد ببلدية جبل الناظور المختلط وقسم من دوار الغواصي وبلدية الحسينات القديمة (دوار) بفرنندة المختلطة
	مدرسة	مدرسة	الدحالة	قسم من دوار الدحالة بجبل الناظور المختلط
			الغواصي المعادنة	دوار الغواصي بفرنندة المختلطة دوار المعادنة بفرنندة المختلطة
	مدرسة	مدرسة	مدرسة	مركز مدرسة بجبل الناظور المختلط
	مدرسة	مدرسة	جديد	دوار جديد بجبل الناظور المختلط
	مدرسة	مدرسة	مدرسة	أقسام من دواير مدروسة وللهو بفرنندة المختلطة
	أولاد جراد	أولاد جراد	للهو	أقسام من دواير اللهو ومدروسة بفرنندة المختلطة
			أولاد جراد	قسم من دوار أولاد جراد بجبل الناظور المختلط

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	تاخمارت	تاخمارت	العين السخونة تاخمارت ، دومنيك لوسيانى سابقا	قسم من دوار أولاد جراد بجبل الناظور المختلط مركز دومنيك لوسيانى وقسم من دوار كسالنة بفرندة المختلط دوار ابن خليفة بفرندة المختلطة قسم من دوار قرشة بفرندة المختلطة قسم من دوار كسالنة بفرندة المختلطة
تيسمسيلت	تيسمسيلت	تيسمسيلت	تيسمسيلت ، فيالارسابقا بالإضافة الى أقسام بنى معايدة وهاردى الكائنة معايدة بمرسو المختلط شمال نهر الواصل	قسم من دوار كسالنة بفرندة المختلطة
عين دزاريت	عين دزاريت	عين دزاريت	عين دزاريت	مركز عين دزاريت بجبل الناظور المختلط دوار الصحارى بجبل الناظور المختلط
عماري	عماري	مسكات	عماري	المركز البلدي لعماري دوار المعاصيم بتيارت المختلطة
حمادية	حمادية	حمادية	حمادية ، فكتور هوغو سابقا	مركز فكتور هوغو بالإضافة الى القطعتين لدواري بنى معايدة ومرسو المختلط
			بنى معايدة ، القسم الجنوبي خلف وادى نهر الواصل	قسم من دوار بنى معايدة بمرسو المختلط
			هاردى باستثناء القسم الموجود شمال غربي نهر الواصل وهذان القسمان الحقا بتيسمسيلت ، فيالار سابقا	مركز هاردى بمرسو المختلط
مهدية	مهدية	مهدية	مهدية بوردو سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			بنى لنت	قسم من دوار بنى لنت بمرسو المختلط
أولاد بسام	أولاد بسام	أولاد بسام	أولاد بسام ، ليبير سابقا	دوارا بايزيد والروايح لمرسو المختلط ومركز ليبير بفيالار

المجموع : ٥٠ بلدية	٨ : بلديات	تيزي وزو
	٩ : بلديات	عزازقة
	٨ : بلديات	برج منايل
	٦ : بلديات	بويرة
	٥ : بلديات	ذراع الميزان
	٦ : بلديات	الأخضرية
	٨ : بلديات	أربعاء نایت ايرائن
	عمالة تيزي وزو : ٧ دوائر	

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
تيزي وزو	تيزي وزو	تيزي وزو	تيزي وزو	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			بطرونة	دوار بطرونة بتيزي وزو
			بوعاصم	قسم من دوار بني زمزر بتيزي وزو
			بوهينون	قسم من دوار بني زمزر (بما في ذلك بلديتا آيت حسن وآيت وأن سابقا ، مراكز بلديات آيت على وعلى ، آيت بوعلى ، آيت هلال بدوالة ، آيت ادير ، اغيل ميمون ، تابو دريست ، تادرات وفلة ، تالة خليل تاماغوش وآيت بويحي ، مراكز بلديات تاقمونت عزوز ، آيت سدياح ، تاويرت موسى وتيزي هيل ، مراكز بلديات اغيل بوزرو ، وتيقزيرت آقمون وقسم من بلدية بني دوالة القديمة . مراكز بلدية لتاقمونت اوكروش ، آيت مصباح واشرديون اوفلة ، بلدية ذات التصرف التام سابقا
	بني دوالة	بني دوالة	بني دوالة	بني دوالة
			آيت حمودة	مراكز بلديات تاقمونت عزوز ، آيت سدياح ، تاويرت موسى وتيزي هيل ، مراكز بلديات اغيل بوزرو ، وتيقزيرت آقمون وقسم من بلدية بني دوالة القديمة . مراكز بلدية لتاقمونت اوكروش ، آيت مصباح واشرديون اوفلة ، بلدية ذات التصرف التام سابقا
			ايغيل بو زرو	مراكز بلديات اغيل بوزرو ، وتيقزيرت آقمون وقسم من بلدية بني دوالة القديمة . مراكز بلدية لتاقمونت اوكروش ، آيت مصباح واشرديون اوفلة ، بلدية ذات التصرف التام سابقا
			تاقمونت اوكروش	مراكز بلديات تاقمونت عزوز ، آيت سدياح ، تاويرت موسى وتيزي هيل ، مراكز بلديات اغيل بوزرو ، وتيقزيرت آقمون وقسم من بلدية بني دوالة القديمة . مراكز بلدية لتاقمونت اوكروش ، آيت مصباح واشرديون اوفلة ، بلدية ذات التصرف التام سابقا
ذراع بن خدة	ذراع بن خدة	ذراع بن خدة	ذراع بن خدة	ذراع بن خدة
			قسم من سيدى على بوناب	قسم من بلدية ميرابو ذات
			مكون من قريتي بوياديف وخبوشة	مكون من بلدية ميرابو ذات
			سيدى نعمان	سيدى نعمان (بما في ذلك بلدية الايتامة القديمة) بالمزرانة المختلطة ،
			قسم من تادمايت المكون من قرية اغيل أزقاغ	قسم من بلدية كامب دوماريسال القديمة ذات التصرف التام ،
			تيرميتين	قسم من ميرابو المختلط ،

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	إيفليسان		إيفليسان ، آيت وزاو سابقا ناقصبت	قسم من دوار إيفليسان بالمزرانة المختلطة ، بلديتا آيت أحمد وآيت زرارة سابقا (أقسام بدوار إيفليسان) بالمزرانة المختلطة،
	المعائقة	المعائقة	سوق الخميس	قسم من دوار المعائقة بتيزي وزو ،
	ماكورة	ماكودة	سوق الاثنين ماكودة	قسم من تيزي وزو ، مركز بلدية ماكودة وقسم بدوار ماكوده بالمزرانة المختلطة، المختلطة ،
			عطوش	قسم من دوار ماكودة بالمزرانة المختلطة
	أواقنون	أواقنون	جبل عيسى ميمون	مكون من ضم آيت إبراهيم ، آقواج ، بوكوار ، اقونان عمار ، ايخلوان تاحانوت (أقسام من دوار جبل عيسى ميمون بالمزرانة المختلطة) ،
			بوجيمة	دوار ياسكرون بالمزرانة المختلطة ،
			تيقباين	قسم من دوار تيقباين بالمزرانة المختلط
	تيقزيرت	تيقزيرت	تيقزيرت ، شرفاء مزرانة سابقا آيت السعيد	قسم من دوار أواقنون وأراضى تيقزيرت بالمزرانة المختلطة ، قسم من دوار أواقنون بالمزرانة المختلطة ،
			تيفرة إيفليسن	قسم من دوار إيفليس بالمزرانة المختلطة
عزازقة	عزازقة	عزازقة	عزازقة	مركز عزازقة وقسم من دوار بنى غبرى بسباو العليا المختلطة ،
			ابفيغة	مركزا بلديتي ابفيغة وآيت أسعد ، مركز بلدية غريب بوعدة وقسم من دوار بنى غبرى (بلديتا غريب بوعدة ومقنيعة سابقا)
	أزفون	أزفون	أزفون ، بورقيدون سابقا	منطقة وقرية بورقيدون ، قسم من دوار أزفون (بلديات آيت الغزل ، ايجمزيون وتيفزويين) لأزفون المختلطة وقسم من دوار إيفليس بالمزرانة المختلطة،

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
			آيت شفة	دوار ايعوزون بما في ذلك بلدية ابداسن القديمة (قسم من دوار ابحريزن وبلديتي تيقرين واجرمان القديمتين) وقسم من دوار آزفون (بلدية ايقوجال القديمة) بأزفون المختلط ،
			ايغيل مهنى	قسم من دوار جناد بأزفون المختلط ، المركز البلدى لتابودوشت وقسم من دوار ايفليسن (بلدية تابودوشت القديمة) بالمزرانة المختلطة ،
			تيد ميمن	المركز البلدى ودوار عشوبة بما في ذلك بلدية عباش القديمة (قسم الدوار والمركز) وقسم من دوار أزفون المختلط ،
بوسقن	بوسقن	بوسقن	بوسقن	دوار اكفادو وقسم من دوار بنى زيكى بسبباو العليا المختلطة
			آيت يخلف	مركز بلدية آيت يخلف وقسم من بلدية ايجر (قسم الدوار)
			ايجر	قسم من دوار ايجر لسباو العليا المختلطة ،
فريجة	فريجة	فريجة ، قاهرة سابقا	فريجة ، قاهرة سابقا	مركز فريجة وتامدة ودوار مقلة بسبباو العليا المختلطة
			آغريب	مراكز بلدية آيت أوشن بوجليل وتاماسيت اقراج وقسم من دوار تامقوت بسبباو العليا المختلطة ،
			تاقرسفت	مراكز بلدية تالة تاقانة ، تيمرزوقة ، تاقرسفت وقسم من دوار تامقوت بسبباو العليا المختلطة ،
أيلولة أومالو	أيلولة أومالو	أيلولة أومالو	أيلولة أومالو	قسم من دوار أيلولة او مالوبسباو العليا المختلطة ،
مقلع	مقلع	مقلع	مقلع	بلدية ذات التصرف التام سابقا ، ومركز بلدية ايرالن ، مراكز بلدية آقرو ، آقويميم ، القلعة ومغايرة الساحل وتيزى بوعمان
			آيت يخليل	مراكز بلدية للسوامة ، آيت زلال ، وايقر قديمين ،
			السوامة	

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	اصل البلديات القديمة
	تيمزارت ياكورن	تيمزارت ياكورن	تيمزارات ياكورن	دوار ازرازن بازفون المختلط، قسم من دوار بني غبري بما في ذلك بلدية احميل القديمة، بسباو العليا المختلطة وقرية آيت عيسى ليتفريت عيسى نايت الحاج ، دوار بني فليك ، بما في ذلك بلديات آيت بوسليمان المقتشوم وتيفيلت او قساس بازفون المختلط ،
	زكري	زكري	زكري ، تاحروست القديمة	مركز بلدية تاحروست ، دواوير رومة بلديات بونعمان وتالة معالة وزكري القديمة (بلديتا تالبت وزكري القديمتان) لازفون المختلط ،
برج منايل	برج منايل	برج منايل جناات	برج منايل جناات	بلدية ذات التصرف التام سابقا قسم من دوار اولاد سمير ومركز كاب جناات ببرج منايل، قسم مكون من مجموعة 11 قرية : آعفير ، آزرو ، بيدار جلاوحة، غجيدى ، حدادة ، ايفزر . تالة، أوبريد، تامزقيدة ، تيزي نايت سليمان ، يونس مسادن، بلدية ذات التصرف التام سابقا قسم ريفال المختلط ،
	بغلية شعبة العامر	بغلية شعبة العامر	بغلية ، ريفال سابقا تورقة ، هوارس فيرنى سابقا شعبة العامر	قسم من دوار بني خلفون في باليسسترو المختلط واراضى شعبة العامر وقسم باسرفيل ليزيسار ،
	دلس	دلس	دلس اعفير	بلدية ذات التصرف التام سابقا قسم دلس ،
	يسر	يسر	يسر ، اسرفيل ليزيسار سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			الروافعة (قسم)	قسم من اسرفيل ليزيسار وبرج منايل باستثناء الاحدى عشرة قرية المذكورة اعلاه ،
	ناصرية سيدى داود	ناصرية سيدى داود	ناصرية هومنفيل سابقا شندر سيدى داود ، أبو سابقا اولاد عيسى	بلدية ذات التصرف التام سابقا قسم بهو سنفيل بلدية ذات التصرف التام سابقا

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
البويرة	تادمايت	تادمايت	تادمايت ، كامب دومريشال بلدية ذات التصرف التام سابقا باستثناء قرية إيفيل أرقاغ وبلدية بنى شناشة القديمة (قسم من الدوار) وقسم من بهوسنفيلى ،	تادمايت ، كامب دومريشال بلدية ذات التصرف التام سابقا باستثناء قرية إيفيل أرقاغ وبلدية بنى شناشة القديمة (قسم من الدوار) وقسم من بهوسنفيلى ،
	البويرة	البويرة	البويرة عين الترك	بلدية ذات التصرف التام سابقا قسم من دوار الريش ببالسترو المختلط ،
	أهل القصر	أهل القصر	أهل القصر ، باستثناء دوار السبخة	دوار أهل القصر وبلدية تيقصراى القديمة (دوار السبخة) بمايو المختلط ،
	بشلول	بشلول	العجيبة الاصنام	دوار تشاشيت بمايو المختلط
ذراع الميزان	الشرفاء	الشرفاء	تيقصيريسر اغبالو	دوار تيقصيريسر بمايو المختلط
	حيدر	حيدر	حيدر	دوار اغبالو بمايو المختلط
	مشيد الله	مشيد الله	مشيد الله ، مايو سابقا	دوارا حيدر وانسمان بالبويرة ، مركز مايو ودوار مشيد الله وبلدية اواقور القديمة (دوار) بمايو المختلط ،
	ذراع الميزان	ذراع الميزان	دوار السبخة لأهل القصر	بلدية تيقصراى القديمة (دوار السبخة) بمايو المختلط ،
ذراع الميزان	ذراع الميزان	ذراع الميزان	تاويريرت	دوار بنى منصور بمايو المختلط ،
	ذراع الميزان	ذراع الميزان	ذراع الميزان	بلدية ذات التصرف التام سابقا وبلدية اشقران القديمة (دوار) وقيروان (المركز البلدى) بالاضافة الى المركز البلدى لتازورت نزليوة
	عين الزاوية	عين الزاوية	عين الزاوية	مركز بيرات ودوار بومهنى بذراع الميزان المختلط
	بومهنى فريقات	بومهنى فريقات	بومهنى فريقات	قسم من عين الزاوية ، دوار فريقات بذراع الميزان المختلط وبلدية بوايغزر القديمة (المركز البلدى)
ذراع الميزان	وادي قصارى	وادي قصارى	وادي قصارى	دوار يحيى موسى (بما فى ذلك البلدية القديمة) وبلدية تافوغالت القديمة (قسم من دوار مقيرة) بذراع الميزان المختلط ،

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	اصل البلديات القديمة
	اعومر	اعومر	اعومر	مركز العوامر ودوار نزيلووة بذراع الميزان المختلط
	بوغنى	بوغنى	بوغنى	بلدية ذات التصرف التام سابقا وبلديتها آيت ايمفور (دوار مستراس) وبني كوفي القديمتان بذراع الميزان المختلط ، دوار بني مندرس بذراع الميزان المختلط ،
			بني مندرس	المركز البلدي ودوار بنونوح بذراع الميزان المختلط ،
			مستراس	بلدية تازروت القديمة ، مستراس (المركز البلدي) وقسم من دوار مستراس وبوغنى المختلط وبلدية آيت ايحة القديمة (دوار املولين) بذراع الميزان المختلط ،
	واظية	واظية	واظية	مركز واظية ومراكز بلديات آدرار املال ، آيت عبد الكريم آيت شلالة ، آيت هلال ، ايفيل ، ايقوليمين ، تاقمونت الجديد ، تاوربرة عبد الله وتيكيشوش وآيت رجال وبلدية آيت عبد المومن القديمة (مراكز بلديات تاسوقيت ، ايفيل نايت شيلة وتادارت أوفله لعيسى) ،
			اقونى قفران	مراكز بلديات اقونى قفران ، آيت القائد ، عزونن وتافسة يوماد وكذا مراكز بلديات تينسوين وتاقمونت نايت آرقان ببلدية كريت
			آيت بوعدو	قسم بدوار تنى بوعدو بواظية المختلطة
			تيزى ثلاثة	مركز تيزى ثلاثة بمركز من المركزين الشرفاء وايفيل ايمولة بواظية المختلطة
	تيزى غنيف	تيزى غنيف	تيزى غنيف	بلدية ذات التصرف التام سابقا وبلدية تشير القديمة قسم من تيزى غنيف .

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
			مقيرة	بلدياتها إيمليكش وتيفيلت أوكروش القديمتان (قسم من دوار مقيرة) وبلدية تيفيلت بوغنى القديمة (مركز بلدية تيفيلت بوغنى) بذراع الميزان المختلط ،
الأخضرية	الأخضرية بنى عمران	الأخضرية بنى عمران	الأخضرية ، باليسترو سابقا بنى عمران	بلدية ذات التصرف التام سابقا، مركز بنى عمران ودوار خشة باليسترو المختلط قسم من باليسترو ودوارى آمال وأولاد مجقان وقسم من دوار بنى خلفون لباليسترو المختلط ،
	بودربالة	بودربالة	بودربالة	دوارا بودربالة ، بوكرام وقسم بلدية قرومه لباليسترو المختلط ،
	قرومة قادرية	قرومة قادرية	قرومة قادرية ، طيار سابقا	دوار قرومة بالبسترو المختلط، مركز طيار ، ودوار باروطة وقسم من دوارى بنى محمد وبنى خلفون فى بالبسترو المختلط
			جباهية ، لابرين سابقا	مركز لابرين ، دوار حرشاوة وقسم من دوار بنى محمد بالبسترو المختلط
	معلى	معلى	معلى العسرى	دوار معلى بالبسترو المختلط، دوار العسرى بالبسترو المختلط ،
أربعاء ثابت أيراثن	أربعاء نايت أيراثن	أربعاء نايت أيراثن	أربعاء نايت أيراثن ، فور ناسيونال سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا قسم من بلدية آيت اكزومة وقرى تاقمونت ، بوآدفل واغيل قفري
			آيت اقواشة	مراكز بلديات آيت ميمون واقمون ، وازم آيت مروة ، الميسر ، اشريش وايفيل تقمونين ،
			آيت أومالو	المراكز البلدية لتادارت واعروس ، أبودة بوادة ، أبودة أوفلة وأفرناكو اقونى بورعار، أفناين ، اسحنونن قابلبالت وتيقروين ،
	عين الحمام	عين الحمام	عين الحمام ، ميشلى سابقا	مركز ميشلى ، مركز بلدية تاويرت منقلات ودوار منقلات بما فى ذلك بلدية بنى منقلات القديمة (قسم من دوار منقلات) بجزيرة المختلطة ،

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
			أبي يوسف	مراكز بلديات تيفردود ، تاويرت ، آيت عمران ، آيت سیدی احمد ، تازروت ، واقسام من بلدية آقبيل ودوار أبي يوسف بجرجرة المختلطة قسم من دوار آيت يحيى بجرجرة المختلطة ،
			آيت يحيى	
			تاقّة	مركزا بلديتي تاقّة وايقوفاف ، وقسم من دوار آيت يحيى بجرجرة المختلطة
بنی بنی	بنی بنی	بنی بنی	بنی بنی	مراكز بلديات تاويرت ميمون ، تاويرت الحجاج ، اقونى احمد ، تيقزيرت وبلدية آيت الاربعاء وآيت لحسن (مراكز)، قسم من دوار اتوار بجرجرة المختلطة
افرحونن	افرحونن	افرحونن	افرحونن ، ايمزدورار سابقا	ضم بلديات تيفيلكوت وتيروردة متفرعة من دوار اليلتن بجرجرة المختلطة ،
			اليلتن	قسم من دوار اتوار بجرجرة المختلط
			اميسوهاال	
ايرجن	ايرجن	ايرجن	ايرجن	المراكز البلدية لتامزيرت ، آيت حاق ، آيت هلى ، آيت سعيد أوزقان آيت يعقوب ، آدنى ، بو سمهل ، اباهلة ،
واسيف	واسيف	واسيف	واسيف	مركزا بلديتي بو عبد الرحمن ، آيت عباس ، قسم من دوار واسيف بجرجرة المختلطة وقريتا تاقمونت نايت ارقان وتينسوين ،
			آيت بومهدى	المركزان البلديان لايت بومهدى وتيمفراس ،
			آيت تودرت	المركز البلدي لايت تودرت دوار اقدال بما فى ذلك بلدية تاحشات القديمة (قسم دوار اقدال) بجرجرة المختلطة ،
			بوعكاش	مراكز بلديات زكنون تيقمونين وتروال وقسم من دوار بوعكاش بجرجرة المختلطة

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	تاسافت	تاسافت	كريت تاسافت	مراكز بلديات اقونى فورو ، آيت عقاد ، وتيزى ملال ، مراكز بلديات تاسافت ، آيت صلان وآيت على اوحرزون القسم الشمالى لبلدية ايبودران القديمة واقسام دوارى واسيف وبيودران بجرجرة المختلطة
			اقبيل	المركزان البلديان لآيت العزيز وآيت ميسلاين واقسام من بلدية أبو يوسف ودوار اقبيل بجرجرة المختلطة ،
			يتافن	مركزا بلديتي آيت ساعدة وآيت داود والقسم الجنوبى لبلدية ايبودران القديمة .
	تيزى راشد	تيزى راشد	تيزى راشد ، آيت عكرمة سابقا	مراكز بلديات تيزى راشد ، شرالوة ، ثالة عمارة واقسام من بلديتي آيت اومالو وارجن باستثناء قرية اسحنون .

عمالة تلمسان	تلمسان : ٩ بلديات بنى صاف : ٦ بلديات الفزوات : ٥ بلديات مفنية : ٥ بلديات سبدو : ٥ بلديات	المجموع : ٣٠ بلدية
--------------	--	--------------------

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
تلمسان	تلمسان عين فزة	تلمسان عين فزة	تلمسان ايفرى	بلدية ذات التصرف التام سابقا مركز عين فزة وقسم من دوار ايفرى لسبدو المختلط
	عين تالوت	عين تالوت	الشولى عين تالوت	دوار الشولى لسبدو المختلط مركز عين تالوت وقسم من دوار اولاد ميمون بسبدو المختلط ، بالاضافة الى قسم من دوار تلجامونت ببلدية ديسكارت ،
	بنى مستار	بنى مستار	عين نكروف بنى مستار	قسم من دوار اولاد الميمون لسبدو المختلط
			زلبون	دوار بنى مستار بالرمشى المختلط
				دوار اهل زلبون وعين دوز بتلمسان المختلط

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
	ابن سكران	ابن سكران	ابن سكران ، بون دوليسار سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا،
			المقيى بنى وعزان	دوار بنى وعزان بالرمشى
			اولاد العلة	المختلط وقسم من بون دوليسار
				اقسام دوارى اولاد العلة
				وزنانة بالرمشى المختلط ،
	حناية	حناية	حناية ، اوجين اتيان حناية سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا
			اولاد رياح	دوار اولاد رياح بالرمشى
			زناتة	المختلط
				اقسام من دوارى اولاد العلة
				وزنانة بالرمشى المختلط
	اولاد الميمون	اولاد الميمون	اولاد الميمون ، لاموريسيار سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا،
			بنى سمبل	دوار بنى سمبل
	صبيرة	صبيرة	صبيرة ، تورين سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا،
			اهل الفافر	اقسام من دوارى قريان واهل
				الفافر بالرمشى المختلط وقسم
				من تورين
			قريان	اقسام من دوارى قريان واهل
				الفافر ودوار شريعة بالرمشى
				المختلط
			توريرين	دوار توريرين بالرمشى المختلط
	سيدى عبد الله	سيدى عبد الله	سيدى عبد الله ، ليزيدليس سابقا	بلدية ذات التصرف التام سابقا،
			سيدى السنوسى	اقسام من بلديات موريسيار،
				ايفرى واولاد الميمون
	بنى صاف	بنى صاف	بنى صاف	بلدية ذات التصرف التام سابقا،
بنى صاف	عين يوسف	عين يوسف	عين يوسف ، لافيمسيار	»
			سابقا الفحول	دوار الفحول بالرمشى المختلط
				وقسم من بون دوليسار
			اولاد سيدى على ابن شايب	دوار اولاد سيدى على ابن شايب
				بالرمشى المختلط
			سبعة شيوخ	دوار سبعة شيوخ وقسم من
				دوار تافنة بالرمشى المختلط
	بنى وارسوس	بنى وارسوس	بنى وارسوس ، اولاد ديدوش سابقا	دوار اولاد ديدوش بالرمشى
			بركيوة	المختلط ،
				دوار بركبوة بالرمشى المختلط

الدوائر	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
الفزوات	هنين	هنين	هنين	دوار بنى عابد بندرومة المختلط
	ولهاصة الغرابة	ولهاصة الغرابة	النجاجرة	دوار بنى خالد بندرومة المختلطة
	الرمشى	الرمشى	الرمشى	دوار ولهاصة الغرابة بالرمشى المختلط ،
	الفزوات	الفزوات	الرمشى مونتانيك سابقا	مركز مونتانيك واقسام من دواير تافسة وزنانه بالرمشى المختلط
	جباله	جباله	الفزوات ، نمرور سابقا البور	بلدية ذات التصرف التام سابقا قسم من دوار بنى منير بندرومة المختلطة
	قيلاوسن	قيلاوسن	جباله ، الحوانيت سابقا	اقسام من دواير ترنانه وندرومة بندرومة المختلطة
	ندرومة	ندرومة	العيون	اقسام من دواير ترنانه والسواحلية لندرومة المختلطة
	السواحلية	السواحلية	فيلاوسن زاوية سيدى بن عمرو سابقا عين فتاح ندرومة	قسم من دوار بنى مسهل لندرومة المختلطة
	مغنية	مغنية	العين الكبيرة خريبة	مركز ندرومة وقسم من دوار ترنانه بندرومة المختلطة
	باب العسة	باب العسة	السواحلية ، تونان سابقا	اقسام من دواير بنى منير ، اقسام من دواير بنى مثير ، بنى مسهل وترنانه والسواحلية بندرومة المختلطة
مغنية	حمام بوغرامة	حمام بوغرامة	تيانت	قسم من دوار السواحلية بندرومة المختلطة
	مرسى بن مهيدى	مرسى بن مهيدى	زاوية الميرة	اقسام من دواير السواحلية وبنى منير بندرومة المختلطة
	باب العسة	باب العسة	مغنية ، مرنية سابقا بنى واسين باب العسة	دوار زاوية الميرة بندرومة المختلطة
	مغنية	مغنية	الاعشاش	بلدية ذات التصرف التام سابقا دوار بنى واسين بمغنية المختلطة
	مغنية	مغنية	مسيرة التحاة	قسم من دوار مسيرة التحاة بمغنية المختلطة
	مغنية	مغنية	مسيرة التحاة	دوار الاعشاش بمغنية المختلطة
	مغنية	مغنية	مسيرة التحاة	قسم من دوار مسيرة التحاة بمغنية المختلطة
	مغنية	مغنية	مسيرة التحاة	دوار جويدات بمغنية المختلطة
	مغنية	مغنية	مسيرة التحاة	دوار المعازيز بمغنية المختلطة
	مغنية	مغنية	مسيرة التحاة	مراكز بومساي وقسم من دوار مسيرة الفواقة بمغنية المختلطة
	مغنية	مغنية	مسيرة الفواقة	قسم من دوار مسيرة لفواقة بمغنية المختلطة

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	أصل البلديات القديمة
سببدو	سيدي مجاهد	سيدي مجاهد	سيدي مجاهد الكاف سابقا بنى بوسعيد	دوار الكاف بمغنية المختلطة دوار بنى بوسعيد بمغنية المختلطة دوار تامكسالت بالرمشي المختلط وقسم من تورين
	سببدو	سببدو	سببدو	مركز ودوار سببدو بسببدو المختلط
	بنى سنوس	بنى سنوس	عزيرل الخميس	دوار عزيرل بسببدو المختلط دوار الخميس بمغنية المختلط
	العريشة	العريشة	العريشة	دوار اولاد نهار الشرافة (بما في ذلك بلدية العوج سابقا) بسببدو المختلط
	سيدي الجيلالي	سيدي الجيلالي	سيدي الجيلالي	دوار اولاد نهار الغراية (بما في ذلك بلدية ماقورة القديمة بسببدو المختلط)
تيرنى بنى هذيل	تيرنى بنى هذيل	تيرنى بنى هذيل	تيرنى بنى هذيل ، تيرنى سابقا	مركز ودوار تيرنى وقسم من دوار عين الغراية بسببدو المختلط
			عين الغراية	قسم من دوار عين الغراية بسببدو المختلط

القائمة الاحمالية

العمالات	عدد الدائرات	عدد البلديات	المساحة (الهكتار)	السكان
١ - الجزائر	٣	٤٢	٣٢١٢٧٧	١٤١٣٢٩٦
٢ - عنابة	٦	٦٠	٢٢٨١٥٨٣	٦٨٣٧١٩
٣ - الأوراس	٦	٥٩	٣٦٢١٩٦٨	٥٧٤٤٣٤
٤ - قسنطينة	٨	٦٣	١٩٩٠٠٦٥٠	١٤٣٠٠٥٢٧
٦ - الاصنام	٦	٤١	١٢٣٦٦٠٧	٦٧٤٩٠٠٨
٦ - المدية	٧	٤٩	٤٦٥٦٧٤٨	٧٥٣٨٣١
٧ - مستغانم	٦	٥٦	١١٨٢٩٧	٦٦٧٧٣٩
٨ - الواحات	٩	٢٤	١٢٣٢٢٠٠٠٠	٣٤٥٠٦٤٢
٩ - وهران	٥	٥٦	١٦٤٧٩٨٤	٧٨٦٦٦٢
١٠ - سعيدة	٤	٢١	٥٤٢١٩٠٤	١٨٣٣٩١
١١ (١) - الساوره	٥	٦٩	٧٨٩٦٠٠٠٠	١٦٠٣٨٣
١٢ - سطيف	٩	٢١	١٦٧٨٧٦٩	١٠٠٥٤٩٣
١٣ - تيارات	٤	٣٣	٢٥٤٥٤٢٩	٣٠٥٢٤٦
١٤ - تيزي وزو	٧	٥٠	٥٨٤٧٠٢	٧٦٢٤٥٩
١٥ - تلمسان	٥	٣٠	٨١٢٠٣٩	٣٥٣٣٢٠

۱۵ ۹. ۶۷۶ ۲۳۳.۹۷۹۵۷ * هكتار ۱۰.۲۰۱۰۵۰ * مساكن

(*) هذه الأرقام تقريبية

الجدول الابجدي العام للبلديات

الرقم الاصطلاحي	العمالات	الدائرات	المراكز الرئيسية للبلديات	البلديات
				(١)
٠٩-٤-١٠	وهـرـان	سيدي بلعباس	ابن باديس	ابن باديس
٠٦-٣-١٠	المـدـية	بوسعادة	ابن صرور	ابن صرور
١٥-١-١٠	تلمسان	تلمسان	ابن سكران	ابن سكران
٠٩-٤-٠٩	وهـرـان	سيدي بلعباس	ابن العربي	ابن العربي
٠٢-١-٠٩	عـنـابة	عـنـابة	ابن مراوان	ابن عزوز
٠٢-١-١١	عـنـابة	عـنـابة	ابن مهدي	ابن مهدي
١١-٤-٠٨	الساورة	سيدي الشيخ الأبيض	سيدي الشيخ الأبيض	الابيض سيدي الشيخ
٠٧-٣-٠٦	مستغانم	وادي رهيو	الاحلاف	الاحلاف
٠١-٢-١٣	الجزائر	البليدة	احمر العين	احمر العين
١٤-٦-٣١	تيزي وزو	الأخضرية	الأخضرية	الأخضرية
١١-٢-٠٣	الساورة	ادرار	ادرار	ادرار
٠٦-٤-٢٦	المـدـية	الجلفة	الادريسية	الادريسية
١٢-٩-٠٢	سطيف	سيدي عيش	ادكار قبوش	ادكار قبوش
٠١-٣-٣٢	الجزائر	الدار البيضاء	الأربعاء	الأربعاء
٠٨-٧-١٨	الواحات	الاغواط	الأربعاء	الأربعاء
٠٥-١-٢٦	الأصنام	الأصنام	أربعاء اولاد فارس	أربعاء اولاد فارس
١٤-٧-٣٢	تيزي وزو	الأربعاء نايت ارائن	الأربعاء نايت ارائن	الأربعاء نايت ارائن
١٤-٧-٢٨	تيزي وزو	الأربعاء نايت ارائن	ايرجن	ايرجن
٠٩-١-٠٨	وهـرـان	وهـرـان	آرزيو	آرزيو
٠٣-٢-٠٨	باتنة	أريس	أريس	أريس
١٤-٢-٠٦	تيزي وزو	عزازقة	أزفون	أزفون
٠٧-٥-٠٢	مستغانم	سيدي علي	عشعاشه	عشعاشه
٠٥-١-٠١	الأصنام	الأصنام	الأصنام	الأصنام
٠٣-٢-٢٦	باتنة	أريس	مدينة	أشمول
٠٩-٢-٠٢	وهـرـان	عين تموشنت	أوغلال	أوغلال
٠٧-٤-٤٦	مستغانم	أيفيل ايزان	أيفيل ايزان	أيفيل ايزان
١٢-٢-٣٩	سطيف	أقبو	موكة	أيفيل على
١٤-٧-٢٥	تيزي وزو	الأربعاء نايت ارائن	أفرحون	أفرحون
١٣-٢-٠٢	تيارت	أفلو	أفلو	أفلو
١٤-١-٢٦	تيزي وزو	تيزي وزو	أيفليسان	أيفليسان
١٢-٢-٠٩	سطيف	أقبو	أقبو	أقبو
١١-٣-١١	الساورة	بنى عباس	أقلي	أقلي
١٢-٩-١٠	سطيف	سيدي عيش	أكفادو	أكفادو
١٤-٢-٢٧	تيزي وزو	عزازقة	أيلولة أومالو	أيلولة أومالو
٠٨-٢-١٤	الواحات	جانيت	أيليزي	أيليزي
٠٤-٢-٤٣	قسنطينة	العين البيضاء	أم البواقي	أم البواقي
١٢-٦-٥٢	سطيف	العلمة	أم العجول	أم العجول
٠٢-٢-٤٧	عـنـابة	العوينات	أم العظام	أم العظام
٠٤-٤-٤٤	قسنطينة	القل	أم الطوب	أم الطوب
١٤-٤-٠٢	تيزي وزو	البويرة	أهل القصر	أهل القصر
٠٦-١-٣٤	المـدـية	المـدـية	العامرية	العامرية

البلديات	المراكز الرئيسية للبلديات	الدائرات	العمالات	الرقم الاصطلاحي
أوقروط	أوقروط	تيميمون	الساورة	١١-٥-٠٤
أولف	أولف	اين صالح	الواحات	٠٨-٦-٠٢
أولاد ابراهيم	بلول	سعيدة	سعيدة	١٠-١-١٨
أولاد أدريس	حمام زايد	سوق أهراس	عنابة	٠٢-٥-٥٢
أولاد بسام	أولاد بسام	تيسمسيلت	تيارت	١٣-٤-٢٤
أولاد بن عبد القادر	أولاد بن عبد القادر	الأصنام	الأصنام	٠٥-١-٣٣
أولاد جراد	أولاد جراد	فرندة	تيارت	١٣-٣-٢٥
أولاد جلال	أولاد جلال	بسكرة	باتنة	٠٣-٤-٣٩
أولاد حركات	أولاد حركات	بسكرة	الاوراس	٠٣-٤-٤٢
أولاد خالد	رباحية نازرق سابقا	سعيدة	سعيدة	١٠-١-١٩
أولاد سلام	مسيل	مروانة	باتنة	٠٣-٦-٤٥
أعومر	أعومر	ذراع الميزان	تيزي وزو	١٤-٥-٠٤
أولاد سيدى ابراهيم	الديس	بوسعادة	المدوية	٠٦-٣-٣٧
أولاد دراج	أولاد دراج	المسيلة	سطيف	١٢-٨-٥١
أولاد رحمة	أولاد رحمة	بسكرة	باتنة	٠٣-٤-٤٣
أولاد رشاش	زاوى	خنشلة	باتنة	٠٣-٥-٤٤
أولاد عدى قبالة	أولاد عدى قبالة	المسيلة	سطيف	٢١-٨-٥٠
أولاد عطية	أولاد عطية	القل	قسطينية	٠٤-٤-٤٠
أولاد فاضل	أولاد فاضل	باتنة	باتنة	٠٣-١-٤٠
أولاد فاطمة	أولاد فاطمة	مروانة	باتنة	٠٣-٦-٤١
أولاد موسى	أولاد موسى	الدار البيضاء	الجزائر	٠١-٣-٤٢
أولاد معرف	أولاد معرف	قصر البخارى	الجزائر	٠٦-٥-٣٦
أولاد مع الله	أولاد مع الله	سيدى على	مستغانم	٠٧-٥-٤٤
أولاد ميمون	أولاد ميمون	تلمسان	تلمسان	١٥-١-٢١
أولاد النجاة	رجاس	ميلة	قسطينية	٠٤-٧-٤١
أولاد حبيبة	أولاد حبيبة	سكيكدة	قسطينية	٠٤-٨-٤٢
أولاد هلال	عين دهلية	قصر البخارى	المدية	٠٦-٥-٣٥
أولاد عيش	أولاد عيش	وادي رهيو	مستغانم	٠٧-٣-٤٣
اين صالح	اين صالح	اين صالح	الواحات	٠٨-٦-١٥
(ب)				
باب العسة	باب العسة	مغنية	تلمسان	١٥-٤-٠٥
بابور	بابور	خراطة	سطيف	١٢-٧-١٣
باتنة	باتنة	باتنة	باتنة	٠٣-١-٠١
بازر سقرة	بازر سقرة	العلمة	سطيف	١٢-٦-١٥
بلخير	بلخير	قالمة	عنابة	٠٢-٤-٠٨
بطيوة	بطيوة	وهران	وهران	٠٩-١-١١
بجاية	بجاية	بجاية	سطيف	١٢-٥-٢٥
بريان	بريان	غراية	الواحات	٠٨-٥-٠٣
برباشة	برباشة	بجاية	سطيف	١٢-٥-١٤

الرقم الاصطلاحي	العدالات	الدائرات	المراكز الرئيسية للبلديات	البلديات
٠٧-٦-١٢	مستغانم	تيفنيف	البرج	البرج
٠٥-٥-٠٨	الأصنام	تنس	برج أبي الحسن	برج أبي الحسن
٠٦-٦-١٤	المدينة	صور الغزلان	برج خريس	برج خريس
٠٥-٦-٠٩	الأصنام	ثنية الحد	برج الأمير عبد القادر	برج الأمير عبد القادر
١٢-٣-٢١	سطيف	برج بوعريو	برج بوعريو	برج بوعريو
١٢-٣-٢٢	سطيف	برج بوعريو	برج غدير	برج غدير
١٤-٣-١٢	تيزي وزو	برج منايل	برج منايل	برج منايل
٠١-٣-١٧	الجزائر	الدار البيضاء	برج الكيفان	برج الكيفان
٠٢-١-١٢	عنابة	عنابة	برحال	برحال
١١-٤-٠٧	الساورة	الأبيض سيدي الشيخ	بريزينة	بريزينة
٠٣-٣-١٠	باتنة	بريكة	برحوم	برحوم
٠٦-١-١١	المدينة	المدينة	برواقية	برواقية
١٣-٢-٠٩	تيسارت	أفلو	بريدة	بريدة
٠٤-٢-١٢	قسنطينة	العين البيضاء	بريش	بريش
٠٣-٣-٠٩	باتنة	بريكة	بريكة	بريكة
٠٢-١-١٣	عنابة	عنابة	بسباس	بسباس
٠٣-٤-١١	باتنة	بسكرة	بسكرة	بسكرة
١١-١-٠١	الساورة	بشار	بشار	بشار
١٤-٤-٠٨	تيزي وزو	البويرة	بشلول	بشلول
٠٣-٣-١٢	باتنة	بريكة	بطام	بطام
١٤-٣-٠٧	تيزي وزو	برج منايل	بغلية	بغلية
٠١-٢-١٦	الجزائر	البليدة	البليدة	البليدة
٠٥-٦-٠٥	الأصنام	ثنية الحد	عين للو	بنى بوخنوس
٠٥-٥-٠٦	تيزي وزو	تنس	بنى حواء	بنى حواء
١٤-١-١٠	الأصنام	تيزي وزو	بنى دواله	بنى دواله
١٥-٥-٠٩	تلمسان	سدو	الخميس	بنى سنوس
١٢-٤-١٧	سطيف	بوقاعة	بنى شبانة	بنى شبانة
١٥-٢-٠٨	تلمسان	تلمسان	بنى صاف	بنى صاف
١١-٣-٠٥	الساورة	بنى عباس	بنى عباس	بنى عباس
٠٢-٣-١٠	عنابة	القاله	بو ثلجة	بنى عمار
١٤-٦-٠٩	تيزي وزو	الأخضرية	بنى عمران	بنى عمران
١٢-٦-١٨	سطيف	العلمه	بنى فضة	بنى فضة
١٥-١-٠٦	تلمسان	تلمسان	بنى مستار	بنى مستار
٠٥-٦-٠٧	الأصنام	ثنية الحد	برج بونعمة	بنى هندل
١٢-٤-١٩	سطيف	بوقاعة	بنى ورثيلان	بنى ورثيلان
١٥-٢-٠٧	تلمسان	بنى صاف	بنى وارسوس	بنى وارسوس
٠٤-٤-١١	قسنطينة	القل	بنى ولبان	بنى ولبان
١١-١-٠٦	الساورة	بشار	بنى ونيف	بنى ونيف
١٤-٧-١١	تيزي وزو	الأربعاء نايت ارائن	بنى ينسى	بنى ينسى
٠٣-٢-٠٩	باتنة	أريس	بواحمر	بواحمر
٠١-٢-٢٢	الجزائر	البليدة	بواسماعيل	بواسماعيل
٠٩-١-١٦	وهران	وهران	بوتليليس	بوتليليس

الرقم الاصطلاحي	العملات	الدائرات	المراكز الرئيسية للبلديات	البلديات
١٢-٢-٢٣	سطيف	أقبو	بوجليل	بوجليل
٠٤-٧-١٤	قسنطينة	ميلة	عين طريق	بو حاتم
٠٢-٣-١٩	عنابة	القالا	بوحجار	بوحجار
٠٣-٥-١٤	باتنة	خنشلة	بوحمامة	بوحمامة
٠٢-٤-٢٠	عنابة	قالمة	بوحمدان	بوحمدان
٠٧-٢-١١	مستغانم	معسكر	بوحنيفية	بوحنيفية الحمامات
٠٩-٤-١٥	وهران	سيدى بلعباس	بوخنافيس	بوخنافيس
١٤-٦-١٤	تيزى وزو	الأخضرية	بودربالة	بودربالة
٠١-٣-١٨	الجزائر	الدار البيضاء	بود واو	بود واو
٠١-٢-٢٣	الجزائر	البليدة	بوركيكة	بوركيكة
٠٥-٥-١٢	الأصنام	تنس	بوزغاية	بوزغاية
٠٣-٢-١٥	باتنة	أريس	بوزينة	بوزينة
٠٥-٣-١٥	المدية	بوسعادة	بوسعادة	بوسعادة
١٤-٢-١٦	تيزى وزو	عزازقة	بوسقن	بوسقن
١٢-٤-٢٦	سطيف	بوقاعة	بوسلام	بوسلام
١٠-٢-٠٨	سعيدة	العين الصفراء	بوسمفون	بوسمفون
٠٣-٣-١٣	باتنة	بسكرة	ليشانة	بوشقرون
٠٢-١-١٨	عنابة	عنابة	بوشقوف	بوشقوف
٠٢-٤-١٧	عنابة	قالمة	بوعاطى محمود	بوعاطى محمود
١٠-٣-٠٦	سعيدة	البيض	بوعلام	بوعلام
٠١-٢-٢١	الجزائر	البليدة	بوعنان	بوعنان
١٤-٥-١٣	تيزى وزو	ذراع الميزان	بوغنى	بوغنى
٠١-٢-١٩	الجزائر	البليدة	بوفاريك	بوفاريك
٠٩-١-١٣	وهران	وهران	بوفاتيس	بوفاتيس
٠٥-١-١٠	الأصنام	الأصنام	بوقادر	بوقادر
١٢-٤-٢٤	سطيف	بوقاعة	بوقاعة	بوقاعة
٠١-٣-٢٠	الجزائر	الدار البيضاء	بوقرة	بوقرة
١٠-٣-٠٧	سعيدة	البيض	بوقطب	بوقطب
٠٧-١-١٠	مستغانم	مستغانم	بوقيراط	بوقيراط
٠٢-١-٢١	عنابة	عنابة	بوكاموزة	بوكاموزة
٠٥-٤-١١	الأصنام	مليانة	بومدفع	بومدفع
٠٢-٤-٢٢	عنابة	قالمة	بومهرة أحمد	بومهرة أحمد
٠٩-٣-١٤	وهران	محمدية	بوهنى	بوهنى
١٤-٤-١٥	تيزى وزو	البويرة	البويرة	البويرة
١٢-٦-٢٠	سطيف	العلمة	بئر العرش	بئر العرش
٠٢-٢-١٤	عنابة	العوينات	بئر بوحوش	بئر بوحوش
٠١-٢-١٥	الجزائر	البليدة	بئر توتة	بئر توتة
٠٩-١-١٢	وهران	وهران	بئر الجير	بئر الجير
٠١-١-١٤	الجزائر	الجزائر	بئر الخادم	بئر الخادم
٠٤-٣-١٣	قسنطينة	عين مليلة	مشيرة	بئر الشهداء
٠٢-٦-١٥	عنابة	تبسة	بئر العطر	بئر العطر
٠٦-٦-١٢	المدية	صور الغزلان	بئر غبالو	بئر غبالو

الرقم الاصطلاحي	العملات	الدائرات	المراكز الرئيسية البلديات	البلديات
٠٢-٦-١٦ ٠٦-٢-١٣ ١٠-٣-١٠ ١٢-٦-١٦ ١٠-٤-١١	عناية المدينة سعيدة سطيف سعيدة	تبسة عين وسارة البيض العلمة مشريعة	بئر المقدم بيرين البيض بيض البرج البيوض	بئر المقدم بيرين البيض بيض البرج البيوض
				(ت)
١١-٣-١٧ ٠٤-١-٥٦ ١٣-٣-٣١ ١٤-٣-٤٣ ١٢-٢-٦٤ ٠٣-١-٥٣ ١٤-٧-٤٤ ١٢-٥-٦٣ ١١-٥-١٨ ١٢-٤-٦١ ٠٤-٣-٦٠ ٠٤-٤-٥٨ ٠٩-٢-٤٩ ٠٤-١-٥٩ ١٢-٩-٦٢ ٠٥-٥-٣٧ ٠٦-٧-٤٥ ٠٢-٨-٥٩ ٠٩-٢-٥٤ ١٥-٥-٢٠ ١١-٢-٢٢ ١٣-٤-٢٢ ٠٦-٧-٤٦ ٠٩-٥-٥٠ ١٤-١-٤٥ ٠٣-٢-٦٥ ٠٩-٥-٥١ ١٥-١-٠١ ٠٨-٨-٢٢ ٠٩-٤-٥٣ ١٢-٥-٦٨ ١٣-١-٣٣ ٠٨-٩-٢٣ ١٣-١-٠١	الساورة قسنطينة تيارت تيزي وزو سطيف باتنة تيزي وزو سطيف الساورة سطيف قسنطينة قسنطينة وهران قسنطينة سطيف الأصنام المدينة عناية وهران تلمسان الساورة تيارت المدينة وهران تيزي وزو باتنة وهران تلمسان الوحدات الأصنام وهران سطيف تيارت الوحدات تيارت	بنى عباس قسنطينة فرندة تيزي وزو أقبو باتنة الأربعاء نایت ارائن بجاية تيندوف بوقاع عين مليلة القل عين طريق قسنطينة سیدی عیش ننس تابلاط تبسة عين تموشنت سبدو ادرار تيسمسليت تابلاط تلاغ تيزي وزو اريس تلاغ تلمسان تامنراست تنس سیدی بلعباس بجاية تيارت توقرت تيارت	تابلبالة تاجنانت تاخمات تادمايت تازمالت تازولت تاسافت تاسكريوت تاغوزي تالة ايفاسن التلاغة تاملوس تامزورة تاملوكة تاويرت ايفيل تاوقريت تابلاط تبسة تارقة تيرني بنى هديل تسابيت تيسمسيلت بنى سليمان تيغاليمة تاقريرت تاكوت تلاغ تلمسان تامنراست تنس تانية توجة توسنينة توقرت تيارت	تابلبالة تاجنانت تاخمات تادمايت تازمالت تازولت تاسافت تاسكريوت تاغوزي تالة ايفاسن التلاغة تاملوس تامزورة تاملوكة تاويرت ايفيل تاوقريت تابلاط تبسة تارقة تيرني بنى هديل تسابيت تيسمسيلت تشايف تيغاليمة تاقريرت تاكوت تلاغ تلمسان تامنراست تنس تانية توجة توسنينة توقرت تيارت

البلديات	المراكز الرئيسية للبلديات	الدوائر	العملات	الرقم الاصطلاحي
تيسازة	تيسازة	البلدية	الجزائر	٠١-٢-٤٩
تيزي	تيزي	معسكر	مستغانم	٠٧-٢-٥٥
تيزي راشد	تيزي راشد	الاربعاءنايت اراثن	تيزو وزو	١٤-٧-٤٨
تيزي غنيف	تيزي غنيف	ذرع اليزان	تيزو وزو	١٤-٥-٤٧
تيزي وزو	تيزي وزو	تيزي وزو	تيزي وزو	١٤-١-٠١
تاسالة	تاسالة	سيدي بلعباس	وهران	٠٩-٤-٥٥
تيشي	تيشي	بجاية	سطيف	١٢-٥-٦٦
تغنيف	تغنيف	تغنيف	مستغانم	٠٧-٦-٥٤
تيليوم	تيليوم	سيدي بلعباس	وهران	٠٩-٤-٥٣
تيمزريت الماتن	تيمزريت الماتن	سيدي عيش	سطيف	١٢-٩-٦٧
تيمقاد	تيمقاد	باتنة	باتنة	٠٣-١-٥٥
تيميزارت	تيميزارت	عزازقة	تيزي وزو	١٤-٢-٤٦
تيميمون	تيميمون	تيميمون	الساورة	١١-٥-١٩
تيندوف	تيندوف	تيندوف	الساورة	١١-٦-٢٠
تينز كوك	تينز كوك	تيندوف	الساورة	١١-٥٢١
(ث)				
ثلاثة دواوير	ثلاثة دواوير	قصر البخاري	المدينة	٠٦-٥-٤٧
الثنية	الثنية	الدار البيضاء	الجزائر	٠١-٣-٤٨
ثنية الحد	ثنية الحد	ثنية الاحد	الاصنام	٠٥-٦-٣٩
ثنية العابد	ثنية العابد	اريس	باتنة	٠٣-٢-٥٤
ثنية النصر	ثنية النصر	برج بوعريج	سطيف	١٢-٣-٦٥
(ج)				
جامعة	جامعة	توقرت	الواحات	٠٨-٩-٠٥
جانيت	جانيت	جانيت	الواحات	٠٨-٢-٠٦
جبالة	الحوانيت	الغزوات	تلمسان	١٥-٣-١١
جبل العنق	بئر سبيكة	تبسة	عنابة	٠٢-٦-٢٥
جبل مسعد	جبل مسعد	بوسعادة	المدينة	٠٦-٣-٢١
جدبوية	جدبوية	وادي ريتيو	مستغانم	٠٧-٣-٢١
الجعافرة	الجعافرة	برج بوعريج	سطيف	١٢-٣-٣٠
الجلفة	الجلفة	الجلفة	المدينة	٠٦-٤-٢٢
جليدة أهل الوادي	جليدة أهل الوادي	عين الدفلة	الاصنام	٠٥-٢-١٥
جملة	المعاد	جيغل	قسنطينة	٠٤-٥-٢١
جمورة	جمورة	بسكرة	باتنة	٠٣-٤-١٩
جميلة	جملة	ميلة	قسنطينة	٠٤-٧-١٩
جندل	جندل	مليانة	الاصنام	٠٥-٤-١٦
جواب	ناصر الدين سابقا	صور الغزلان	المدينة	٠٦-٦-٢٣
جيغل	جيغل	جيغل	قسنطينة	٠٤-٥-٢٠
الجيلالي بن عمرو	الجيلالي بن عمرو	تيارت	تيارت	١٣-١-١١

موسوعة التشريعات العربية - الجزائر

بلديات - مرسوم

البلديات	المراكز الرئيسية للبلديات	الدوائر	العمالات	الرقم الاصلاحى
الجزائر				
وتشمل ١٠ دوائر حضرية				
الدائرة الاولى	باب الوادى	الجزائر	الجزائر	٠١-٩-٠١
الدائرة الثانية	القصبة وادى كرين	الجزائر	الجزائر	٠١-٩-٠٢
الدائرة الثالثة	(كليمادوفرانس سابقا)	الجزائر	الجزائر	٠١-٩-٠٣
الدائرة الرابعة	الجزائر المركز	الجزائر	الجزائر	٠١-٩-٠٤
الدائرة الخامسة	مصطفى بلكور	الجزائر	الجزائر	
	المدينة (كلوسالمبى سابقا)			
	الحامة العناصر (رويصو سابقا)			
الدائرة السادسة	سانتوجين-بوزريعة	الجزائر	الجزائر	٠١-٩-٠٥
الدائرة السابعة	الابيار - ايردوفرانس	الجزائر	الجزائر	٠١-٩-٠٦
	- دالى ابراهيم			
الدائرة الثامنة	القبة- بيرمنريس	الجزائر	الجزائر	٠١-٩-٠٧
الدائرة التاسعة	حسين داي	الجزائر	الجزائر	٠١-٩-٠٨
الدائرة العاشرة	الحراش (ميزون كار سابقا) وادى السمار براقى سابقا	الجزائر	الجزائر	٠١-٩-٠٩
				٠١-٩-٠١٠
(ح)				
حاسى معمش	حاسى معمش	مستغانم	مستغانم	٠٧-١-٢٠
حاسى بحبح	حاسى بحبح	جلفاء	المدينة	٠٦٤-٢٨
حاسى زهانة	حاسى زهانة	سيدى بلعباس	وهران	٠٦-٤-٢٨
حاسى الغلة	حاسى الغلة	عين تموشنت	وهران	٠٩-٢-٢٧
الحامة	الحامة	خلشلة	باتنة	٠٥-٦-١٩
حجاج	حجاج	سيدى على	مستغانم	٠٧-٥-١٩
الحجر	الحجر	عنابة	عنابة	٠٢-١-١٩
حجوط	حجوط	البليدة	الجزائر	٠١-٢-٣٤
الحجيرة	الحجيرة	توقرت	الوحدات	٠٨-٩-٠٨
الحدائق	الحدائق	سكيكدة	قسنطينة	٠٤-٨-٢٥
الحروش	الحروش	سكيكدة	قسنطينة	٠٤-٨-٢٣
الحساسنة	أم جران	سعيدة	سعيدة	١٠-١-١٢
الحساسنة	الحساسنة	عين تموشنت	وهران	٠٩-٢-٢٦
الحساسنة	عن توطية	ثنية الحد	الاصنام	٠٣-٥-٢١
حضنة وادى مسيلة	حضنة وادى مسيلة	مسيلة	سطيف	١٢-٨-٣٨
حسين	حسين	معسكر	مستغانم	٠٧-٢-١٨
الحشم	الحشم	تينغيف	مستغانم	٠٧-٦-١٣
حامة بهزيان	حامة بوزيان	قسنطينة	قسنطينة	٠٤-١-٣٤
الحمادنة	الحمادنة	وادى رهيو	مستغانم	٠٧-٣-١٤

موسوعة التشريعات العربية - الجزائر

بلديات - مرسوم

البلديات	المراكز الرئيسية للبلديات	الدوائر	العمالات	الرقم الاصطلاحي
الحمادية	الحمادية	تيسمسيلت	تيارت	١٢-٤-١٦
الحمادية	الحمادية	برج بوعريريج	سطيف	١٢-٣-٣٢
حمامات	بئر خنافيس	تبسة	عنابة	٠٢-٦-٣٧
حمام بوحجر	حمام بوحجر	عين تموشنت	وهران	٠٩-٢-٢٥
حمام بوغراة	حمام بوغراة	مغنية	تلمسان	١٥-٤-١٥
حمام دلاعة	حمام دلاعة	مسيلة	سطيف	١٢-٨-٣٧
حمام مبايل	حمام مبايل	سوق أهراس	عنابة	٠٢٥-٣٨
حناية	حناية	تلمسان	تلمسان	١٥-١-١٦
حنانشه	البطيحة	سوق أهراس	عنابة	٠٢-٥-٣٩
حيدوسة	حيدوسة	مروانة	باتنة	٠٣-٦-٢٥
حيدر	حيدر	البويرة	تيزي وزو	١٤-٤-٢٤
(خ)				
خراطة	خراطة	خراطة	سطيف	١٢-٧-٤١
خربة	خربة	عين الدفلى	الاصنام	٠٥-٢-٢٥
الخروب	الخروب	قسطنطينة	قسطنطينة	٠٤-١-٢٦
خرارات	ابن سميع	قالمه	عنابة	٠٢-٤-٤٢
الخضارة	الخضراء	سوق أهراس	عنابة	٠٢-٥-٤١
الخضراء	فج مراو	سيدي على	مستغانم	٠٧-٥-٢٣
خلوية	خلوية	تيغنيف	مستغانم	٠٧-٦-٢٤
خميسيتي	خميسيتي	ثنية الحد	الاصنام	٠٥-٦-٢٤
خميس الخشنة	خميس الخشنة	الدار البيضاء	الجزائر	٠١-٣-٣٥
خميس مليانة	خميس مليانة	مليانة	الاصنام	٠٥-٤-٢٣
خنشلة	خنشلة	خنشلة	باتنة	٠٣-٥-٢٩
خنقة سيدي ناجي	خنقة سيدي ناجي	خنشلة	باتنة	٠٣-٥-٢٨
خير الدين	خير الدين	مستغانم	مستغانم	٠٧-١-٢٥
(د)				
الدار البيضاء	الدار البيضاء	الدار البيضاء	الجزائر	٠١-٣-٢٧
دار الشيوخ	دار الشيوخ	الجلفة	المدينة	٠٦-٤-١٩
داود	أيوب	سعيدة	سعيدة	١٠-١-٠٩
دبيلة	دبيلة	الوادي	الوادي	٠٨-٤-٠٤
دحموني	دحموني	تيارت	تيارت	١٣-١-١٠
دراية	دراية	الجزائر	الجزائر	٠١-١-٣٠
درقينة	درقينة	بجاية	سطيف	١٢-٥-٢٩
دلس	دلس	برج منايل	تيزي وزو	١٢-٣-١٩
دلاعة	دلاعة	العين البيضاء	قسطنطينة	٠٤-٢-١٨
دموس	دموس	شرشال	الاصنام	٠٥-٣-١٤
دواودة	دواودة	البلدية	الجزائر	٠١-٢-٢٨
الدويرة	الدويرة	الجزائر	الجزائر	٠١-١-٢٩
الدوسن	الدوسن	سكرة	باتنة	٠٣-٤-٢٠
ديرح	وادي قطريني	صورة الغزلان	المدينة	٠٦-٦-٢٠

البلديات	المراكز الرئيسية للبلديات	الدوائر	العمالات	الرقم الاصطلاحي
(د)				
ذراع بن خدة	ذراع بن خدة	تيزي وزو	تيزي وزو	١٤-١-٢٠
ذراع الميزان	ذراع الميزان	ذراع الميزان	تيزي وزو	١٤-٥-٢١
ذرعان	ذرعان	عناية	عناية	٠٢-١-٢٦
(ر)				
رأس عكاز	رأس عكاز	بجاية	سطيف	١٢-٥-٢٧
لرجم	سوق الاحد	ثنية الحد	الاصنام	٠٥-٦-٢٨
رحوية	رحوية	تيارت	تيارت	١٣-١-٢٦
رأس العيون	رأس الماء	مروانة	باتنة	٠٩-٥-٤٠
رأس الماء	رأس العيون	تلاغ	وهران	٠٣-٦-٤٨
رأس الوادي	رأس الوادي	برج بوعزيريج	سطيف	١٢-٣-٥٤
(طوكفيل سابقا)				
رمشي	رمشي	بنى صاف	تلمسان	١٥-٢-٢٣
رباعية	سوق الاحد	المدية	المدية	٠٦-١-٣٩
رقادة مثلثين	تكسنة	جيجل	قسنطينة	٠٤-٥-٤٦
رقاسة	رقاسة	البيض	سعيدة	١٠-٣-٢٠
رقان	رقان	أدرار	الساورة	١١-٦-١٤
الرقبيات	الرقبيات	تيندوف	الساورة	١١-٦-١٥
ركنية	ركنية	سكيكدة	قسنطينة	٠٤-٨-٤٧
رمضان جمال	رمضان جمال	سكيكدة	قسنطينة	٠٤-٨-٥٤
رمكة	رمكة	وادي رهيو	مسغانم	٠٧-٣-٤٥
الرواشد	الرواشد	ميلة	قسنطينة	٠٤-٧-٤٨
رباح	رباح	الوادي	الواحات	٠٨-٤-٢٠
رويبة	رويبة	الدار البيضاء	الجزائر	٠١-٣-٤٣
روينة	روينة	عين الدفلي	الاصنام	٠٥-٢-٣٤
(ذ)				
الزاوية الكحلاء	الزاوية الكحلاء	ورقلة	الواحات	٠٨-١-٢٤
زاوية كوند	زاوية كوند	ادرار	الساورة	١١-٢-٢٣
زبوجة	زبوجة	تنس	الاصنام	٠٥-٥-٤١
زبيرية	زبيرية	المدية	المدية	٠٦-١-٤٩
زرالدة	زرالدة	الجزائر	الجزائر	٠١-١-٥١
زيغوت يوسف	زيغوت يوسف	قسنطينة	قسنطينة	٠٤-١-٦٢
زعرورية	زعرورية	سوق اهراس	عناية	٠٢-٥-٦٠
زريبة الوادي	زريبة الوادي	بسكرة	باتنة	٠٣-٤-٥٨
سفيظ	سفيظ	سیدی بلعباس	وهران	٠٩-٤-٤١
زكري	زكري	عزازقة	تيزي وزو	١٤-٢-٥٠
زمالة الامير	زمالة الامير	عين وسارة	المدية	٠٦-٢-٣٢
عبد القادر	عبد القادر			
زنزاش	زنزاش	عين وسارة	المدية	٠٦-٢-٤٨
زمورة	زمورة	ايفيل ايزان	مستغانم	٠٧-٤-٥٦
زموره	زمورة	برج بوعزيريج	سطيف	١٢-٣-٦٩
زموري	زموري	الدار البيضاء	الجزائر	٠١-٣-٥٠
زهانة	زهانة	محمدية	وهران	٠٩-٣-٥٦
زيامة منصورية	زيامة منصورية	جيجل	قسنطينة	٠٤-٥-٦١
زيتونة	زيتونة	القل	قسنطينة	٠٤-٤-٦٣

الرقم الاصطلاحي	العمالات	الدائرات	المراكز الرئيسية للبلديات	البلديات
٠٩-١-٣٢	وهران			(س)
١١-٣-١٦	الساورة	وهران	السانية	السانية
٠١-١-٤٤	الجزائر	بنى عباس	الساورة السفلى	الساورة السفلى
٠٤-٨-٢٩	قسنطينة	الجزائر	السبت	السحاولة
١٥-٥-٢	تلمسان	سكيكدة	سبدو	السبت
٠٧-١-٥٢	مستغانم	مستغانم	ستيدية	سبدو
٠٢-٢-٥٣	عنابة	سبدو	السحاولة	ستيدية
٠٣-٦-٥٠	عنابة	العوينات	سدراة	سدراة
٠٤-٦-٥٠	باتنة	عناية	سرايدى	سرايدى
٠١-١-٥٧	قسنطينة	مروانة	ستارة	سريانة
١٢-١-٠١	الجزائر	الليلة	سطاولى	ستارة
١٠-١-٠١	سطيف	سطيف	سطيف	سطاولى
٠٤-٨-٥٥	سعيدة	سعيدة	سعيدة	سطيف
٠٣-٣-٤٩	قسنطينة	سكيكدة	سكيكدة	سعيدة
١٢-٤-٥٧	باتنة	بريكة	سقانة	سكيكدة
٠٥-١-٣٥	سطيف	سيدي عيش	سماعون	سقانة
٠٢-٣-٥٦	الاصنام	الاصنام	سنجاس	سماعون
٠٢-٤-٥٤	عنابة	الغزوات	العيون	سنجاس
١٥-٣-٢٩	عنابة	القالة	سيدي الخطاب	سلاوة عنونة
٠٦-٧-٤٣	تلمسان	قالملة	سيدي داود	السواحلية
١٢-٥-٦٠	سطيف	قالملة	سيدي عيش	السواقي
٠٢-٥-٥٧	سطيف	الغزوات	سيدي عبد العزيز	سوق الاثنين
١٣-١-٣٠	عنابة	تابلاط	سيدي عقبة	سوق اهراس
٠٤-٣-٥٤	تيارت	بجاية	سيدي العبدالى	سوفر
١٠-١-٢١	قسنطينة	سوق اهراس	سيدي العجل	سيقوس
٠٧-٥-٥٠	سعيدة	تيارت	سيدي علي	سيدي احمد
٠٩-٤-٤٤	مستغانم	عين ليلة	سلاوة عنونة	سيدي الاخضر
٠٩-٩-٤٥	وهران	سعيدة	السواحلية	سيدي بلعباس
١٥-٥-٢٧	وهران	سيدي علي	السواقي	سيدي بن عدة
١٥-٥-٢٧	تلمسان	سيدي بلعباس	سوق الاثنين	سيدي الجيلالي
١٣-١-٢٩	تيارت	عين تموشنت	سوق اهراس	سيدي حمادوش
٠٩-٤-٤٦	وهران	سبدو	بوقر	سيدي خالد
٠٣-٤-٥١	باتنة	تيارت	سيقوس	سيدي الخطاب
٠٧-٤-٤٩	مستغانم	سيدي بلعباس	خلف الله	سيدي حسنى
١٤-٣-٤٢	تيزى وزو	بسكرة	سيدي الاخضر	سيدي داود
١٢-٩-٥٨	باتنة	افيل ازان	سيدي بلعباس	سيدي عيش
٠٤-٥-٥١	سطيف	جيجل	سيدي بن عدة	سيدي عبد العزيز
٠٣-٤-٥٢	قسنطينة	بسكرة	سيدي حسنى	سيدي عقبة
١٥-١-٢٦	تلمسان	تلمسان	سيدي حمادوش	سيدي العبدالى
٠٦-٢-٤١	المسدية	عين وسارة	سيدي الجيلالي	سيدي العجل
٠٧-٥-٤٧	مستغانم	سيدي علي	سيدي خالد	سيدي علي
١٣-١-٢٨	تيارت	تيارت	سيدي علي ملال	سيدي علي ملال
٠٩-٤-٤٣	وهران	سيدي بلعباس	سيدي علي بو سيدي	سيدي علي بوسدي
٠٥-٣-٣٦	الاصنام	شرشال	سيدي عمرو	سيدي عمرو

موسوعة التشريعات العربية - الجزائر

بلديات - مرسوم

الرقم الاصطلاحي	العملات	الدائرات	المراكز الرئيسية بلديات	البلديات
٠٦٦٤٠	المدينة	صور الغزلان	سيدي عيسى	سيدي عيسى
٦٧-٦-٤٨	مستغانم	تيفنيف	سيدي قادة	سيدي قادة
٠٩-٤-٤٧	وهران	سيدي بلعباس	سيدي لحسن	سيدي لحسن
١٢-٣-٥٩	سطيف	مغنية	سيدي مبارك	سيدي مبارك
١٥-٤-٢٨	تلمسان	وادي رهيو	سيدي مجاهد	سيدي مجاهد
٠٧-٣-٥١	مستغانم	ايغيل ايزان	سيدي محمد بن علي	سيدي محمد بن علي
٠٧-٤-٥٢	مستغانم	سكيكدة	سيدي محمد بن عودة	سيدي محمد بن عودة
٠٤-٨-٥٣	قسنطينة	برج بوعريرج	سيدي مزغيش	سيدي مزغيش
٠٤-٦-٥٢	قسنطينة	الميلية	سيدي معروف	سيدي معروف
٠١-٣-٤٥	الجزائر	الدار البيضاء	سيدي موسى	سيدي موسى
١٣-١-٢٧	تيارت	تيارت	سي عبد الغني	سي عبد الغني
٠٩-٣-٤٨	وهران	محمدية	سيق	سيق
٠٦-١-٤٢	المدينة	المدينة	سي محجوب	سي محجوب
٠٣-٤-١٨	باتنة	بسكرة	شتمة	(ش) شتمة
٠٦-٤-١٧	المدينة	الجلفة	شارف	شارف
١٤-٤-١٨	تيزي وزو	البويرة	الشرفاء	الشرفاء
٠١-٢-٢٤	الجزائر	البليدة	شلبى	شلبى
٠٦-٥-١٦	المدينة	قصر البخاري	شهبونية	شهبونية
٠١-١-٢٥	الجزائر	الجزائر	شراقة	شراقة
٠٥-٣-١٣	الاصنام	شرشال	شرشال	شرشال
٠٢-٦-٢٣	عنابة	تبسة	الشريعة	الشريعة
٠٣-٥-١٦	باتنة	خشلة	تارودة	ششار
٠٢-١-٢٤	عنابة	عنابة	شطايبي	شطايبي
١٤-٣-١٧	تيزي وزو	برج منايل	شعبة العامر	شعبة العامر
٠٩-٢-١٧	وهران	عين تموشنت	شعبة اللحم	شعبة اللحم
٠١-٢-٢٦	الجزائر	البليدة	شفة	شفة
٠٤-٥-١٦	قسنطينة	جيجل	شققة	شققة
٠٦-٦-١٨	المدينة	صور الغزلان	شلالات العداورة	شلالات العداورة
٠٤-١-٣٢	قسنطينة	قسنطينة	شلفوم العيد	شلفوم العيد
٠٣-١-١٧	باتنة	باتنة	شمورة	شمورة
١٢-٩-٢٨	سطيف	سيدي عيش	شميني	شميني
٠٤-٥-١٥	قسنطينة	جيجل	شحانة	شحانة
١٢-٦-٥٥	سطيف	العلمة	صالح باي	(ص) صالح باي
٠٤-٨-٤٩	قسنطينة	سكيكدة	صالح بوشاور	صالح بوشاور
١٥-١-٢٤	تلمسان	تلمسان	صبرة	صبرة
١٢-٢-٥٦	سطيف	اقبو	صدوق	صدوق
٠٦-٦-٤٤	المدينة	صور الغزلان	صور الغزلان	صور الغزلان
٠١-٢-٤٦	الجزائر	البليدة	الصومعة	الصومعة
٠٩-٥-١٨	وهران	تلاغ	الضاية	(ض) الضاية
٠٤-٥-٥٧	قسنطينة	جيجل	طاهير	(ط) طاهير

البلديات	المراكز الرئيسية للبلديات	الدائرات	العملات	الرقم الاصلاحى
الطارف طارق بن زياد طاورة طولقة طيبات	الطارف طارق بن زياد طاورة طولقة طيبات	القالا ثنية الحد سوق اهراس بسكرة توقرت	عنابة الاصنام عنابة باتنة الواحات	٠٢-٣-٣٤ ٠٥-٦-٣٨ ٠٢-٥-٥٨ ٠٢-٤-٥٧ ٠٨-٩-٢١
(ع)				
عبادلة العبادية عرباون عريب العريشة عزابة عزازقة عزيز العزيزية عصفور عسلة العشعاشة العطاف العفرون العقلة عكاز العلمة عمارى العمرية العوامرية العامرية عموشة عمى موسى عنابة العنصر العوانة عوف العوينات عيسوية عين أبسة عين الابل عين الاربعاء عين عازل عين البرد	عبادلة العبادية بنى عزيز عريب العريشة عزابة عزازقة سبت العزيز العزيزية عصفور عسلة العشعاشة العطاف العفرون قاسس عكاز العلمة مسوقنة الطبيبة العوامرية العامرية عموشة عمى موسى عنابة العنصر العوانة عوف العوينات الزاوية عين أبسة عين الابل عين الاربعاء عين عازل عين البرد	بشار عين الدفلى خراطة عين الدفلى سبدو سكيكة عزازقة قصر البخارى تابلاط عنابة العين الصفراء سيدى على عين الدفلى البليدة تبسلة محمدية العلمة تيسمىلت المدينة المدينة عين تموشنت خراطة وادى رهيو عنابة الميلية جيجل تيفنيف العوينات تابلاط سطيف الجلفة عين تموشنت العلمة سيدى بلعباس	الساورة الاصنام سطيف الاصنام تلمسان قسنطينة تيزى وزو المدينة المدينة عنابة سعيدة مستغانم الاصنام الجزائر عنابة وهران سطيف تيارت المدينة المدينة وهران سطيف مستغانم عنابة قسنطينة قسنطينة مستغانم عنابة المدينة سطيف المدينة وهران سطيف وهران	١١-١-٠٢ ٠٥-٢-١٧ ١٢-٧-١٢ ٠٥-٢-٠٤ ١٥-٥-١٢ ٠٤-٨-١٠ ١٤-٢-٠٥ ٠٦-٥-٩ ٠٦-٧-٢٤ ٠٢-١-٠٧ ١٠-٢-٠٥ ٠٧-٥-٠٢ ٠٥-٢-١٨ ٠١-٢-٣١ ٠٢-٦-٣٣ ٠٩-٣-٢٥ ١٢-٦-٣١ ١٣-٤-٠٨ ٠٦-١-٢٧ ٠٦-١-٣٤ ٠٩-٢-١٩ ١٢-٧-١١ ٠٧-٣-٠٨ ٠٢-١-٠١ ٠٤-٦-٢٤ ٠٤-٥-٢٢ ٠٧-٦-٠٩ ٠٢-٢-٢٧ ٠٦-٧-٠٨ ١٢-١-٠٣ ٠٦-٤-٠٤ ٠٩-٢-٠٣ ١٢-٦-٠٤ ٠٩-٤-٠٤

البلديات	المراكز الرئيسية للبلديات	الدوائر	العمالات	الرقم الاصطلاحي
عين بسام	عين بسام	صور الغزلان	المدينة	٠٦-٦-٠٢
العين الباردة	العين الباردة	عنابة	عنابة	٠٢-١-٠٢
عين بعبوش	عين بعبوش	العين البيضاء	قسنطينة	٠٤-٢-٠٣
عين بنيان	عين بنيان	الجزائر	الجزائر	٠١-١-١١
عين بوسيف	عين بوسيف	قصر البخاري	المدينة	٠٦-٥-٠٣
العين البيضاء	العين البيضاء	العين البيضاء	قسنطينة	٠٤-٢-٠٤
عين تاغروت	عين تاغروت	برج بوعريرج	سطيف	١٢-٣-٠٨
عين توتة	عين توتة	باتنة	باتنة	٠١-١-٠٥
عين تدلس	عين تدلس	مستغانم	مستغانم	٠٧-١-٠٧
عين تموشنت	عين تموشنت	عين تموشنت	وهران	٠٩-٢-٠٦
عين تالوت	عين تالوت	تلمسان	تلمسان	١٥-١-٠٣
عين جاسر	عين جاسر	مروانة	باتنة	٠٣-٦-٠٢
عين الحجر	عين الحجر	سعيدة	سعيدة	١٠-١-٠٢
عين الاحجار	عين الاحجار	العلمة	سطيف	١٢-٦-٠٥
عين الحجل	عين الحجل	صورة الغزلان	المدينة	٠٦-٦-٠٥
عين الحديد	عين الحديد	فرنندة	تيارت	١٣-٣-٠٥
عين الحسانية	عين الحسانية	قالمة	عنابة	٠٢-٤-٠٤
عين الحمام	عين الحمام	وادي رهيو	مستغانم	٠٧-٣-٠٣
عين الحمام	عين الحمام	الاربعاء نایت ارائن	تيزي وزو	١٤-٧-٠٣
العين الكبيرة	العين الكبيرة	خراطة	سطيف	١٢-٧-٠٦
عين دزاريت	عين دزاريت	تيسمسيلت	تيارت	١٣-٤-٠٤
عين الدفلى	عين الدفلى	عين الدفلى	الاصنام	٠٥-٢-٠٢
عين الذهب	عين الذهب	تيارت	تيارت	١٣-١-٠٣
عين زعطوط	عين زعطوط	بسكرة	الاوراس	٠٣-٤-٠٧
العين الصفراء	العين الصفراء	العين الصفراء	سعيدة	١٠-٢-٠٤
عين سيدى على	عين سيدى على	آفلو	تيارت	١٣-٢-٠٧
عين شرشار	عين شرشار	سكيكدة	قسنطينة	٠٤-٨-٠٥
عين طاية	عين طاية	الدار البيضاء	الجزائر	٠١-٣-١٢
عين الطلبة	عين الطلبة	عين تموشنت	وهران	٠٩-٢-٠٧
عين العبيد	عين العبيد	قسنطينة	قسنطينة	٠٤-١-٠٢
عين العراك	عين العراك	البيض	سعيدة	٢٠-٣-٠٣
عين العربى	عين العربى	قالمة	عنابة	٠٢-٤-٠٦
عين العسل	عين العسل	القالمة	عنابة	٠٢-٣-٠٣
عين فارس	عين فارس	معسكر	مستغانم	٠٧-٢-٠٤
عين فزة	عين فزة	تلمسان	تلمسان	١٥-١-٠٢
عين فكان	عين فكان	معسكر	مستغانم	٠٧-٢-٠٥
عين فكرون	عين فكرون	عين مليلة	قسنطينة	٠٤-٣-٠٦
عين قشرة	عين قشرة	القل	قسنطينة	٠٤-٤-٠٧
عين القصر	عين القصر	باتنة	باتنة	٠٣-١-٠٣
عين الكلبة	عين الكلبة	بريكة	الاوراس	٠٣-٣-٠٤
عين كيجل	عين كيجل	عين تموشنت	وهران	٠٩-٢-٠٥
عين كرشة	عين كرشة	عين مليلة	قسنطينة	٠٤-٣-٠٨

البلديات	المراكز الرئيسية للبلديات	الدوائر	العملات	الرقم الاصطلاحي
عين الكرمة عين قرمز عين ميران عين الملح عين مليلة عين نويسي عين وسارة عين ولان عين ياقوت عين يوسف العيون	عين الكرمة عين قرمز عين ميران عين الملح عين مليلة عين نويسي عين وسارة عين ولان عين ياقوت عين يوسف العيون	القالا فرنندة تنس بوسعادة عين مليلة مستغانم عين وسارة العلمة باتنة بنى صادق أثنية الحد	عناية تيسارت الاصنام المدية قسنطينة مستغانم المدية سطيف باتنة تلمسان الاصنام	٠٢-٣-٠٥ ١٣-٣-٠٦ ٠٥-٥-٠٣ ٠٦-٣-٠٦ ٠٤-٣-٠٩ ٠٧-١-٠٦ ٠٦-٢-٠٧ ١٢-٦-٠٧ ٠٣-١-٠٦ ١٥-٢-٠٤ ٠٥-٦-٢٧
(غ) غرداية غريس الغزوات الفيشة الغمري الاغواط	غرداية غريس الغزوات الفيشة الغمري الاغواط	غرداية معسكر الغزوات آفلو محمدية الاغواط	الواحات مستغانم تلمسان تيسارت وهران الواحات	٠٨-٥-١١ ٠٧-٢-١٧ ١٥-٣-١٤ ١٣-٢-١٢ ٠٩-٣-٢٠ ٠٨-٧-١٧
(ف) فايز الفجوج فرجيوة فرنندة فروحة فريجة فكيرينة فنوغيل فوغالة فوكة فيلالوسن	فايز الفجوج فج مزالة فرنندة فروحة فريجة فكيرينة فنوغيل فوغالة فوكة فيلالوسن	خنشلة قالمة ميلة فرنندة معسكر عزازقة العين البيضاء ادرار بسكرة البليدة الغزوات	باتنة عناية قسنطينة تيسارت مستغانم تيزي وزو قسنطينة الساورة باتنة الجزائر تلمسان	٠٣-٥-٢٣ ٠٢-٤-٢٨ ٠٤-٧-٣٠ ٣٣-٣-١٣ ٠٧-٢-١٦ ١٤-٢-٢٢ ٠٤-٢-٣١ ١١-٢-١٠ ٠٣-٤-٢٤ ١-٢-٣٣ ١٥-٣-١٣
(ق) قادرية القالا قالمة قديل القصور القرارة قرارم قوراية قرطوفة قرومة قرية قسنطينة	قادرية القالا قالمة قديل القصور القرارة قرارم قوراية قرطوفة قرومة قرية قسنطينة	الاخضرية القالا قالمة وهران تلاغ غرداية ميلة شرشال تيسارت الاخضرية تيسارت قسنطينة	تيزي وزو عناية عناية وهران وهران الواحات قسنطينة الاصنام تيسارت تيزي وزو تيسارت قسنطينة	١٤-٦-٣٠ ٠٢-٣-٣٠ ٠٢-٤-٣٦ ٠٩-١-٢٤ ٠٩-٥-٢١ ٠٨-٥-١٣ ٠٤-٧-٣٣ ٠٥-٣-٢٢ ١٣-١-١٥ ١٤-٦-٢٣ ١٣-١-١٧ ٠٤-١-٠١

موسوعة التشريعات العربية - الجزائر

بلديات - مرسوم

الرقم الاصطلاحي	العملات	الدائرات	المراكز الرئيسية للبلديات	البلديات
٢-٥-٣٣	سطيف	بجاية	القصور	القصور
٠٦-٥-٣٠	المدية	قصر البخاري	قصر البخاري	قصر البخاري
٠٤-٢-٣٥	قسنطينة	العين البيضاء	قصر صباحي	قصر صباحي
٠٦-٢-٢٩	المدية	عين وسارة	قصر الشلالة	قصر الشلالة
٠٨-٤-١٢	الواحات	الوادي	قمار	قمار
٠٤-٤-١٧	قسنطينة	القل	القل	القل
١٣-٢-١٤	تيارت	أفلو	قلعة سيدي سعد	قلعة سيدي سعد
٠٧-٤-٢٢	مستغانم	اغيل ازان	قلعة	قلعة
٠٢-٤-٣٥	عنابة	قالمة	قلعة بوسبع	قلعة بوسبع
٠١-٢-٣٦	الجزائر	البليدة	القلعة	القلعة
٠٨-٣-٠٧	الواحات	القلعة	القلعة	القلعة
١١-١-١٢	الساورة	بشار	قنادسة	قنادسة
١٢-٤-٣٥	سطيف	بوقاعة	قنرات	قنرات
٣٢-٤-٢٢	باتنة	بكسة	القنطرة	القنطرة
١٢-٦-٣٦	سطيف	العلمه	قيجل	قيجل
٠٣-٥-٢٧	باتنة	خنشلة	قايس	قايس
(ك)				
١١-٣-١٣	الساورة	بني عباس	كرزاز	كرزاز
٠٥-١-٢٠	الاصنام	الاصنام	الكريمة	الكريمة
١٢-٥-٤٠	سطيف	بجاية	كنديرة	كنديرة
٠٢-٦-٣١	عنابة	تبسة	الكويف	الكويف
٠٨-٤-١٦	الواحات	الوادي	كوينين	كوينين
(م)				
٠٢-٦-٣٢	عنابة	تبسة	الماء الابيض	الماء الابيض
٠٧-٣-٣١	مستغانم	وادي رهيو	مزونه	مزونه
١٤-١-٣٥	تيزي وزو	تيزي وزو	ماكودة	ماكودة
٠٩-٢-٢٢	وهران	عين تموشنت	المالح	المالح
٠٧-٤-٣٤	مستغانم	اغيل ازان	مندس	مندس
٠٨-٥-١٩	الواحات	غرداية	متلي الشعاميه	متلي الشعاميه
٠٧-٢-٣٠	مستغانم	معسكر	المظمر	المظمر
٠٣-٥-٣٦	باتنه	خنشلة	متوسة	متوسة
٠٤-٨-٢٨	قسنطينة	سكيكدة	مجز الدشيش	مجز الدشيش
١٢-٣-٤٦	سطيف	برج بوعربريج	مجانة	مجانة
٠٦-٣-٣١	المدية	بوسعادة	مجلد	مجلد
١٢-٣-٤٣	سطيف	آقبو	محفوظة	محفوظة
٠١-١-٣٧	الجزائر	الجزائر	المعالة	المعالة
٠٣-٥-٣١	باتنه	خنشلة	تازو قاغت	محمل

البلديات	المراكز الرئيسية للبلديات	الناثرات	العملات	الرقم الاصطلاحي
مداوروش	مداوروش	العوينات	عناية	٠٢-٢-٤٣
مدروسة	مدروسة	فرندة	تيسارت	١٣-٣-٢٠
مدرية	مدرية	فرندة	تيسارت	١٣-٣-١٩
مدوكال	مدوكال	باريكة	باتنة	٠٣-٣-٣٣
المدية	المدية	المدية	المدية	٠٦-١-٠١
محمديه	محمديه	محمديه	وهران	٠٩-٣-٣٣
مديونة	مديونة	وادي رهيو	مستغانم	٠٧-٣-٣٢
مراد	مراد	البليدة	الجزائر	٠١-٢-٣٩
مراهنة	قرية جبار عمر	سوق أهراس	عناية	٠٢-٥-٤٥
مرحوم	مرحوم	تلاغ	وهران	٠٩-٥-٢٩
مرسى بن مهيدى	مرسى بن مهيدى	مغنية	تلمسان	١٥-٤-١٩
المرسى الكبير	المرسى الكبير	وهران	وهران	٠٩-١-٣٠
المرسى	المرسى	تنس	الأصنام	٠٥-٥-٢١
مروانة	مروانة	مروانة	باتنة	٠٣-٦-٣٥
موزايا	موزايا	البليدة	الجزائر	٠١-٢-٤٠
مستغانم	مستغانم	مستغانم	مستغانم	٠٧-١-٠١
مسرة	مسرة	مستغانم	مستغانم	٠٧-١-٣٥
مسعد	مسعد	الجلفة	المدية	٠٦-٤-٣٣
مسيكينة	مسيكينة	العين البيضاء	قسنطينة	٠٤-٢-٣٦
مسيلة	مسيلة	مسيلة	سطيف	١٢-٨-٤٧
مشيد الله	مشيد الله	البويرة	تيزي وزو	١٤-٤-٣٦
مشرع الصفاء	مشرع الصفاء	تيارت	تيارت	١٣-١-١٨
مشروحة	مشروحة	سوق أهراس	عناية	٠٢-٥-٤٤
مشرية	مشرية	مشرية	سعيدة	١٠-٤-١٣
مشونش	مشونش	أريس	باتنة	٠٢-٢-٣٢
مسياف	بشر قلالية	مسيلة	سطيف	١٢-٨-٤٥
المظمر	المظمر	ايفيل ايزان	مستغانم	٠٧-٤-١٥
المعاضيد	بشارة	مسيلة	سطيف	١٢-٨-٤٢
معاوسة	معاوسة	معسكر	مستغانم	٠٧-٢-٢٨
معاققة	معاققة	تيزي وزو	تيزي وزو	١٤-١-٣٤
معسكر	معسكر	معسكر	مستغانم	٠٧-٢-٢٩
معلي	معلي	الاخضريه	تيزي وزو	١٤-٦-٣٣
المغير	المغير	توقرت	الواحات	٠٨-٩-٠٩
مفرار	مفرار	العين الصفراء	سعيدة	١٠-٢-١٦
مغنية	مغنية	مغنية	تلمسان	١٥-٤-١٨
مفتاح	مفتاح	الدار البيضاء	الجزائر	٠١-٣-٣٨
مفتاح سيدى بوبكر	مفتاح سيدى بوبكر	سعيدة	سعيدة	١٠-١-١٤
مقبرة	مقبرة	بريكة	باتنة	٠٣-٣-٣٠
مقطع الدوز	مقطع الدوز	محمديه	وهران	٠٩-٣-٣٢
مقلع	مقلع	عزازقة	تيزي وزو	١٢-٢-٣٧
مكمن بن عمار	مكمن بن عمار	مشرية	سعيدة	١٠-٤-١٥
ملاكو	ملاكو	تيارت	تيارت	١٣-١-٢٢

موسوعة التشريعات العربية - الجزائر

بلديات - مرسوم

الرقم الاصطلاحي	العمالات	الدائرات	المراكز الرئيسية للبلديات	البلديات
<p>٠٧-٣-٣٣ ٠٥-٤-٢٩ ١٢-٣-٤٤ ٠٣-٢-٣٤ ١٣-٤-٢١ ١٢-٣-٣٤ ٠٢-٢-٤٦ ٠٩-٥-٣٤ ٠٩-١-٣١ ٠٤-٧-٣٧ ٠٥-٦-٢٧</p>	<p>مستغانم الاصنام سطيف باتنة تيارت سطيف عنابة وهران وهران قسنطينة قسنطينة</p>	<p>وادي رهيو مليانة برج بوعريريج أريس تيسمسيلت برج بوعريريج العوينات تسلاغ وهران ميلة الميلية</p>	<p>ملعب مليانة منصورة متعة مهدية المهير مورسوط مولاي سليسن مسرغين ميلة الميلية</p>	<p>ملعب مليانة منصورة متعة مهدية المهير مورسوط مولاي سليسن مسرغين ميلة الميلية</p>
<p>١٤-٣-٣٨ ١٥-٣-٢٠ ٠٢-١-٤٨ ١٠-٤-١٧ ٠٣-٣-٣٧ ٠٢-٦-٤٩</p>	<p>تيزي وزو تلمسان عنابة سعيدة باتنة عنابة</p>	<p>برج منابل الغزوات عنابة مشربة بريكة تبسة</p>	<p>ناصرية ندرومة نشمية نعامة تقاوس تقرين</p>	<p>(ن) ناصرية ندرومة نشمية نعامة تقاوس تقرين</p>
<p>٠٦-٦-٢٥ ١٥-٢-١٧ ٠٧-٤-٢٧ ٠٢-٤-٤٠</p>	<p>المدية تلمسان مستغانم عنابة</p>	<p>صور الغزلان بني صاف اغيل ازان قالمة</p>	<p>الهاشمية هنين الهلل هيليوبوليس</p>	<p>(ه) الهاشمية هنين الهلل هيليوبوليس</p>
<p>٠٨-٤-١٠ ٠٧-٦-٣٧ ١٢-٥-٤٩ ٠٩-٢-٣٦ ٠٧-٢-٤٢ ٠٩-٥-٣٨ ٠٩-١-٣٩ ٠٥-٤-٣١ ٠٧-٤-٣٨ ٠٧-١-٣٩ ٠٧-٣-٤١ ٠٤-١-٣٩ ٠٧-٤-٤٠ ٠٢-٥-٥٠ ٠٥-٤-٣٠ ٠٩-٢-٣٧</p>	<p>الواحات مستغانم سطيف وهران مستغانم وهران وهران الاصنام مستغانم مستغانم مستغانم قسنطينة مستغانم عنابة الاصنام وهران</p>	<p>الوادي تيفنيف بجاية عين تموشنت معسكر تسلاغ وهران مليانة اغيل ازان مستغانم وادي رهيو قسنطينة اغيل ازان سوق اهراس مليانة عين تموشنت</p>	<p>الوادي وادي الابطال وادي اميزور وادي برکش وادي طارية وادي تاويريرة وادي تليلات وادي الجير وادي الجمعة وادي الخير وادي رهيو وادي الزناتي وادي السلام وادي الشحم وادي الشرفاء وادي صباح</p>	<p>(و) الوادي وادي الابطال وادي اميزور وادي برکش وادي طارية وادي تاويريرة وادي تليلات وادي الجير وادي الجمعة وادي الخير وادي رهيو وادي الزناتي وادي السلام وادي الشحم وادي الشرفاء وادي صباح</p>

الرقم الاصطلاحي	العمالات	الدائرات	المراكز الرئيسية للبلديات	البلديات
٠٥-١-٣٨	قسنطينة	قسنطينة	وادي عثمانية	وادي عثمانية
٠١-٢-٤١	الجزائر	البلدية	وادي العلق	وادي العلق
٠٥-١-٣٢	الاصنام	الاصنام	وادي الفضة	وادي الفضة
١٣-١-٢٣	تيارت	تيارت	وادي ليلي	وادي ليلي
٠٣-٦-٣٨	باتنة	مروانة	وادي الماء	وادي الماء
٠٨-١-٠١	الوالات	ورقلة	ورقلة	ورقلة
١٤-٧-٣٩	تيزي وزو	الاربعاء نابت رائن	واسيف	واسيف
٠٧-٣-٣٦	مستغانم	واد رهيو	واريزان	واريزان
١٤-١-٤١	تيزي وزو	تيزي وزو	آواقنون	آواقنون
٠٢-٢-٥١	عنابة	العدينات	ونزة	ونزة
١٢-٨-٤٨	سطيف	مسيلة	وانوغة	وانوغة
٠٣-٤-٤٧	باتنة	بسكرة	اوزلاقن	اوزلاقن
٠٦-١-٣٨	المدينة	المديه	وزرة	وزرة
١٢-٢-٥٣	سطيف	أقبو	واظيه	واظيه
١٤-٥-٤٠	تيزي وزو	ذراع الميزان	وضيه	وضيه
١١-٣-٠٩	الساورة	بنى عباس	الوطاء	الوطاء
١٥-٢-٢٢	تلمسان	بنى صاف	ولهاصه غرابه	ولهاصه عرابه
٠٣-٤-٤٦	باتنة	باتنة	اوماش	اوماش
٠٩-١-٠١	وهران	وهران	وهران	وهران
				(ي)
١٤-٢-٤٩	تيزي وزو	عزازقة	ياكورن	ياكورن
١٤-٣-٢٩	تيزي وزو	برج منابل	يسر	يسر

مرسوم رقم ٦٧ - ١٤٤

مؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ يتضمن تحديد قائمة مصاريف البلديات وايراداتها (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير الداخلية ، ووزير المالية والتخطيط ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدى ولا سيما مادته ٢٤٤ و ٢٤٦ ،

يرسم ما يلى :

مادة ١ - توضع ميزانية البلدية والحساب الادارى للرئيس حسب قاعدة مخطط المحاسبة العام .

مادة ٢ - يتضمن قسم تسيير ميزانية البلدية المصاريف والايرادات الدائمة للبلدية .

مادة ٣ - يتضمن قسم التجهيز والاستثمار المقرر بموجب المادة ٢٤٦ من الأمر المشار اليه اعلاه قسمين فرعيين :

١ - القسم الفرعى للتجهيز العمومى ،

٢ - القسم الفرعى للاستثمار الاقتصادى .

الباب الأول

قائمة الميزانية

مادة ٤ - ترتب المصاريف والايرادات حسب الابواب والمواد الفرعية تبعا للترقيم العشرى .

مادة ٥ - يتضمن فرع تسيير الميزانيات البلدية والحساب الادارى البلدى الابواب المبينة ادناه :

١ - المصاريف :

- ٦٠ - السلع والتوريدات
- ٦١ - نفقات المستخدمين
- ٦٢ - الضرائب والرسوم
- ٦٣ - نفقات للاموال المنقولة وغير المنقولة
- ٦٤ - المساهمات والحصص
- ٦٥ - المنح - الاعانات
- ٦٦ - نفقات التسيير العام
- ٦٧ - النفقات المالية
- ٦٨ - المساهمة فى صندوق ضمان الضرائب المباشرة المحلية
- ٦٩ - التكاليف الاستثنائية
- ٨٣ - الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار .

٢ - الايرادات :

- ٧٠ - منتجات الاستغلال
- ٧١ - منتجات املاك الدولة
- ٧٢ - المنتجات المالية
- ٧٣ - التحصيلات - الاعانات
- ٧٤ - المساهمة فى صندوق التضامن للصندوق الوطنى الادخار والاحتياط .
- ٧٥ - الضرائب غير المباشرة
- ٧٦ - الضرائب المباشرة
- ٧٧ - الرسم الفريد على السيارات
- ٧٩ - المنتجات الاستثنائية .

مادة ٦ - يتضمن القسم الفرعى للتجهيز العمومى الابواب والمواد الآتية :

المصاريف :

- ١٦ - تسديد القرض (رأس المال)
- ٢١٢ - اكتساب العقارات
- ٢١٤ - اكتساب الأثاث والأدوات الكبرى
- ٢٣٠ - اشغال جديدة
- ٢٣١ - اصلاحات كبرى

الباب الثالث

أحكام مختلفة

مادة ١٠ - تعتبر كمصاريف وإيرادات محددة عند انتهاء السنة المالية :

- المصاريف التي تمت عند ٣١ ديسمبر من السنة التي أعطت اسمها للسنة المالية سواء أذن بصرفها أم لا ،

- الإيرادات المطابقة للحقوق المكتسبة من قبل البلدية خلال السنة المعتبرة سواء كانت موضوع إصدار سندات للإيراد أم لا .

مادة ١١ - تعتبر منجزة عند انتهاء السنة المالية .

- كل المصاريف المأذون بصرفها ،

- كل الإيرادات التي كانت موضوع سندات للإيراد .

مادة ١٢ - تعتبر باقية للانجاز عند انتهاء السنة المالية :

- كل المصاريف التي تمت دون الاذن بصرفها
- كل الإيرادات التي حدد مبلغها والتي لم تكن موضوع إصدار سند للإيراد .

مادة ١٣ - ان كل اعتمادات المصاريف وإيرادات قسم التجهيز والاستثمار تحمل بتخصيص المبلغ المحجوز لدى الغير .

مادة ١٤ - يحدد قرار وزاري مشترك أطار الميزانية ويبين اسم ورقم كل مادة وعند الضرورة بعض المواد الفرعية .

مادة ١٥ - يطبق هذا المرسوم تدريجيا على مجموع البلديات ابتداء من السنة المالية ١٩٦٨ حسب الكيفيات المحددة بموجب قرار وزير الداخلية .

مادة ١٦ - يكلف وزير الداخلية ، ووزير المالية والتخطيط ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ .

٢٦٠ - اكتساب سندات الدولة أو سندات المؤسسات العمومية الوطنية .

الإيرادات :

١ - نقل مبالغ من القسم الفرعي للاستثمار الإقتصادي

١٠٠ - الاقتطاع من إيرادات التسيير

١٠٣ - الهبات والوصايا

١٠٥ - إعانات بواسطة رأس المال

١٦٠ - منتجات القروض

٢١٢ - التصرف في العقارات

٢١٤ - التصرف في الأثاث والأدوات الكبرى

٢٤٠ - تعويضات للمتكوبين

٢٦٠ - التصرف في سندات الدولة أو سندات المؤسسات العمومية الوطنية .

مادة ٧ (١) - يتضمن القسم الفرعي للاستثمار الإقتصادي ، موادا تصف العمليات المالية الجارية بين البلدية ووحداتها ، الإقتصادية المشكلة من المصالح العمومية الصناعية والتجارية والمؤسسات البلدية ، وتحدد بموجب قرار وزير الداخلية كيفيات استعمال المواد الخاصة بالقروض المؤداة ، من البلدية لهذه الوحدات الإقتصادية والأموال المخصصة لصندوق التزويدات .

مادة ٨ (٢) - ان النتائج الواجب نقلها والظاهرة في الحساب الإداري ، يعاد قيدها في الميزانية الإضافية ضمن الفصول والمواد التالية :

قسم التسيير

٨٢ - تكاليف سابقة ،

٨٢ - محصلات سابقة .

القسم الفرعي للتجهيز العمومي

٨٢٠ . عجز منقول ،

٨٢٠ . فائض منقول .

القسم الفرعي للاستثمار الإقتصادي

٢٨٦ . الباقي المخصص لتحقيق النفقات والإيرادات .

مادة ٩ - ان قائمة المصاريف وإيرادات الحساب الإداري هي نفس قائمة الميزانية الإيضافية .

مرسوم رقم ٦٧ - ١٤٥

مؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ يتعلق بالاقتطاع من إيرادات التسيير (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على التقرير المشترك بين وزير الداخلية ووزير المالية والتخطيط ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدي ولا سيما مادته ٢٤٤ و ٢٤٦ ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ١٤٤ المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ والمتضمن تحديد قائمة مصاريف البلديات وإيراداتها ،

يرسم ما يلي :

مادة ١ - يساوى الاقتطاع من إيرادات التسيير ١٠٪ على الأقل من تقديرات الإيرادات . فضلا عن ذلك يجب أن يضمن توازن القسم الفرعي للتجهيز العمومي .

ولا يمكن أن يستعمل هذا الاقتطاع لتغطية عجز القسم الفرعي للاستثمار الاقتصادي ، إلا أن مخالفة هذه القاعدة يمكن أن يسمح به وزير الداخلية بعد استطلاع رأي وزير المالية والتخطيط ولا يمكن أن يسمح بهذه المخالفات إلا في صالح عمليات الاستثمارات المنتجة المنجزة من قبل البلديات في القطاع الاقتصادي .

مادة ٢ - يمكن رفع المعدل فيما بعد بموجب قرار وزاري مشترك بين وزير الداخلية ووزير المالية والتخطيط .

مادة ٣ - يمكن رفع قيمة الاقتطاع من إيرادات التسيير خلال السنة المالية الجارية :

١ - عن طريق الميزانية الإضافية بواسطة استعمال الكل أو الجزء من فائض إيرادات قسم التسيير بعد تعديل تقديرات الإيرادات والمصاريف وضم نتائج السنة المالية السابقة .

٢ - عن طريق رخص خصوصية بمساعدة فائض إيرادات قسم التسيير للميزانية الإضافية المحتمل تعديدها بواسطة رخص خصوصية للإيرادات والمصاريف المتخذة منذ التصويت على هذه الميزانية .

يجب استطلاع رأي المحصل البلدي مسبقا حول الوجود الحقيقي لهذا الفائض ، مع الأخذ بعين الاعتبار لتحقيق الإيرادات ، والحاقه بمداولات المجلس الشعبي البلدي عند إرساله للمصادقة عليه من قبل السلطة التي تتولى الوصاية .

مادة ٤ - ان الاقتطاع من إيرادات التسيير يكون موضوع اذن بالصرف منذ بدء السنة المالية للاقتطاع المنفذ بعنوان الميزانية الأولية اثر المصادقة على الميزانية الإضافية أو الترخيص الخاص لتكميلات الاقتطاع المقرر في المادة الثالثة من هذا المرسوم .

مادة ٥ - يقيد الاقتطاع من إيرادات التسيير للحساب الإداري للرئيس كمصاريف منجزة لقسم التسيير فيما يخص المبلغ الاجمالي لأذونات الصرف ويقيد كذلك كإيرادات محققة في الأقسام الفرعية للتجهيز العمومي والاستثمار الاقتصادي بنفس المبلغ .

مادة ٦ - لا يمكن أن يخصص هذا الاقتطاع إلا للمصاريف ذات فائدة أساسية للبلدية باستثناء كل غرض آخر .

مادة ٧ - ان منتجات الاقتطاع غير المستعملة في السنة المالية يمكن نقلها خلال السنتين الماليتين التاليتين .

مادة ٨ - توضع منتجات الاقتطاع عند انتهاء السنة المالية في الصندوق البلدي للتضامن انتظارا لاستعمالها . أما المبالغ التي لم تخصص لمشاريع الاستثمار ، خلال ثلاثة سنوات مالية متتالية ، والتي فائدها معترف بها من قبل السلطات التي تتولى الوصاية يكتسبها الصندوق ويخصصها لمنح إعانات التجهيز .

مادة ٩ - يحدد قرار من وزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية والتخطيط كيفية تطبيق هذا المرسوم على البلديات التي تبقى خاضعة للاطار القديم للميزانية طيلة مدة سريان المفعول التدريجي لمخطط المحاسبة .

مادة ١٠ - يكلف وزير الداخلية ووزير المالية والتخطيط ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ .

مرسوم رقم ٦٧ - ١٥٩

مؤرخ في ٩ جمادى الأولى عام ١٣٨٧ الموافق ١٥ غشت سنة ١٩٦٧ يتضمن تحديد كيفية تسير الصندوق البلدي والصندوق العمالي للضمان (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، بناء على تقرير وزير الداخلية ووزير المالية والتخطيط ،

- وبمقتضى القانون رقم ٦٤ - ٢٢٧ المؤرخ في ١ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ١٠ غشت سنة ١٩٦٤ والمتضمن أحداث الصندوق الوطنى للدخار والاحتياط وتحديد قانونه الاساسى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدى ولا سيما مادته ٢٦٦ و ٢٦٧ ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ١٥٨ المؤرخ في ٩ جمادى الأولى عام ١٣٨٧ الموافق ١٥ غشت سنة ١٩٦٧ والمتضمن تعديل وتتميم القانون رقم ٦٤ - ٢٢٧ المؤرخ في ١ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ١٠ غشت سنة ١٩٦٤ والمشار اليه أعلاه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ١٤٤ المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يوليو

سنة ١٩٦٧ والمتضمن تحديد قائمة مصاريف وايرادات البلديات ،

يقرر ما يلى :

الباب الأول

اختصاصات صندوق الضمان

مادة ١ - يسدد الصندوق البلدى والصندوق العمالى للضمان على سبيل المصاريف :

- التخفيضات والاسقاطات من الضرائب المباشرة المحلية المقررة خلال السنة المالية ،

- عدم كفاية المعائنات بالنسبة لتقديرات البلديات والعمالات ،

- نفقات اساس فرض الضريبة والتحصيل .

مادة ٢ - ان الصندوقين لكى يتمكنوا من ممارسة اختصاصاتهما يقبضان على شكل ايرادات :

- مبالغ مساهمات البلديات والعمالات ،

- ناتج الجداول الاضافية وتسدية الضرائب المباشرة المحلية الصادرة برسم السنوات السابقة ،

- مبلغ الزيادة فى القيمة للمعائنات بالنسبة لتقديرات البلديات والعمالات .

الباب الثانى

معدل المساهمة البلدية والعمالية

مادة ٣ - تحدد معدلات مساهمة البلديات

والعمالات فى صناديقها الخاصة للضمان ، كل سنة بموجب قرار مشترك بين وزير الداخلية ووزير المالية والتخطيط مع الأخذ بعين الاعتبار لنتائج تصفية الضرائب المباشرة المحلية خلال السنة المالية السابقة .

مادة ٤ - عندما تضع تصفية الضرائب المباشرة المحلية لسنة محددة صناديق الضمان - اعتبارا لايراداتها وتكاليفها المبينة فى المادتين الأولى والثانية أعلاه - فى وضعية مدين أو دائن فان معدلات المساهمة المطبقة على السنة المالية التابعة تراجع بالارتفاع أو بانخفاض بطريقة ايجاد حياذ هذه الصناديق تجاه الخزينة والبلديات .

الباب الثالث

أحكام حسابية خصوصية للصندوق البلدي

للضمان

مادة ٥ - ان كل قسط يدفع شهريا على الضرائب المحلية المباشرة المقررة في المادة ٢٦٥ من القانون البلدي يكون موضوع تحرير اذن بالصرف من قبل مدير الضرائب .

يجب أن توضح الحوالة المبلغ الاجمالي للقسط ومساهمة البلدية في صندوق الضمان والمبلغ الصافي الواجب دفعه .

مادة ٦ - يدفع امناء الخزينة العماليون الى المحصل البلدي المبلغ الصافي للقسط والى الصندوق الوطني للادخار والاحتياط مبلغ الاقتطاع .

مادة ٧ - يأخذ المحصل البلدي كايراد المبلغ الاجمالي للاقساط وكمصاريف مبلغ المساهمة البلدية في صندوق الضمان وتكون هذه العملية الأخيرة محل اصدار سند للايراد مقيد من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي في مواد الباب ٧٦ : « الضرائب المباشرة » وحوالة دفع تقيد في الباب ٦٨ « مساهمة في صندوق الضمان » للميزانية الجديدة للبلديات .

مادة ٨ - تقيد البلديات الخاضعة مؤقتا لآطار الميزانة القديم سندات الايرادات في الابواب « منتج الرسوم المحلية المباشرة » و « الرسوم والضرائب المباشرة الأخرى المقبوضة بموجب القوائم » وحوالات الدفع من مادة تدعى « المساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة » المفتوحة لهذا الغرض في باب « المصاريف العادية المختلفة » من ميزانيتها .

الباب الرابع

أحكام حسابية خصوصية للصندوق العمالي

للضمان

مادة ٩ - ان مدير الضرائب يأذن بالصرف كل شهر لصالح العمالات لجزء من اثني عشر من تقديراتها الجبائية المباشرة ، ويجب أن تبين

الحوالات المبلغ الاجمالي للقسط ومساهمة العمالة في صندوق الضمان والمبلغ الصافي الواجب دفعه .

مادة ١٠ - يدفع أمين الخزينة الرئيس لمدينة الجزائر الى امناء الخزينة العماليين المحاسبين للعمليات المبلغ الاجمالي للاقساط .

مادة ١١ - يأخذ امناء الخزينة العماليون كايرادات المبلغ الاجمالي للقسط ويدفعون للصندوق الوطني للادخار والاحتياط المساهمات العمالية في صندوق الضمان وتكون هاتان العمليتان محل اصدار من قبل عمال العمليات لسند ايراد يقيد في باب « الرسوم المباشرة العمالية » وحوالة دفع تقيد في المادة المسماة « مساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة » المفتوح لهذا الغرض في باب « المصاريف المختلفة » في الميزانية العمالية العادية .

مادة ١٢ - يكلف وزير الداخلية ووزير المالية والتخطيط ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٩ جمادى الأولى عام ١٣٨٧ الموافق ١٥ غشت سنة ١٩٦٧ .

مرسوم رقم ٦٧ - ١٦٠

مؤرخ في ٩ جمادى الأولى عام ١٣٨٧

الموافق ١٥ غشت سنة ١٩٦٧ تحدد

بموجبه كفاءات تسيير

الصندوق البلدي للتضامن (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير الداخلية ووزير المالية والتخطيط ،

- وبمقتضى القانون رقم ٦٤ - ٢٢٧ المؤرخ في ١ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ١٠ غشت سنة ١٩٦٤ والمتضمن احداث الصندوق الوطني للادخار والاحتياط وتحديد قانونه الاساسي ،

— وبمقتضى الأمر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدى ولا سيما مادته ٢٦٦ و ٢٦٨ ،

وبمقتضى الأمر رقم ٦٧ - ١٥٨ المؤرخ في ٩ جمادى الاولى عام ١٣٨٧ الموافق ١٥ غشت سنة ١٩٦٧ والمتضمن تعديل وتتميم القانون رقم ٦٤ - ٢٢٧ المؤرخ في ١ ربيع الثانى عام ١٣٨٤ الموافق ١٠ غشت سنة ١٩٦٤ والمشار اليه اعلاه ،

وبمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ١٤٤ المؤرخ في ٢٣ ربيع الثانى عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ والمتضمن تحديد قائمة المصاريف وايرادات البلديات ،

يرسم ما يلى :

مادة ١ - تحدد كل سنة لجنة الصندوق البلدى للتضامن المقررة فى المادة ٩ من القانون رقم ٦٤ - ٢٢٧ المؤرخ فى ١ ربيع الثانى عام ١٣٨٤ الموافق ١٠ غشت سنة ١٩٦٤ حصة الايرادات الاجمالية للصندوق التى ستخصص الى كل وظيفة مقررة فى المادة ٢٦٨ من القانون البلدى .

الباب الأول

توزيع المخصصات بالتساوى

مادة ٢ - تتلقى مجموع البلديات مخصصا يوزع بالتساوى ويتناسب مع عدد سكانها .

مادة ٣ - تستطيع البلديات فضلا عن ذلك قبض مخصص تكميلى موزع بالتساوى . يحسب هذا المخصص التكميلى بطريقة تضمن موارد دنيا غير جبائية للبلديات التى يقل عدد سكانها على ٦٠.٠٠٠ نسمة وبالنسبة للبلديات التى يزيد عدد سكانها على ٦٠.٠٠٠ نسمة فان المخصص التكميلى يحسب بالنسبة لعدد الاطفال الذين يذهبون الى المدارس .

يحدد قرار من وزير الداخلية ومن وزير المالية والتخطيط كيفيات تطبيق هذه المادة .

مادة ٤ - تحدد سنويا قيمة المخصص المنصوص عليه بالنسبة لكل ساكن فى المادة ٢ وقواعد حساب المخصصات التكميلية الموزعة بالتساوى المنصوص عليها فى المادة ٣ بموجب مقرر من لجنة الصندوق البلدى للتضامن .

الباب الثانى

اعانات استثنائية

مادة ٥ - يمكن منح اعانة استثنائية الى البلديات التى يكون وضعها الحالى فى حالة متأزمة وتطلب المنحة قبل تقديم الميزانية الاضافية للسلطة التى تتولى الوصاية قصد المصادقة عليها .

تمنح أو ترفض هذه الاعانة من قبل لجنة الصندوق التى تجتمع بعد الاطلاع على الملف الذى يرسم بطريقة مفصلة الوضع الحالى للبلدية وفى حالة الرفض فان اللجنة تملل السبب وترسل فى آن واحد الى البلدية وسلطتها التى تتولى الوصاية توصيات خاصة لضمان موازنة الميزانية .

مادة ٦ - يجب أن يشمل الملف المقدم للجنة :

- البطاقة المالية الملحقه بهذا المرسوم .
- ويجب أن تتمثل فى هذه البطاقة نتائج السنوات المالية الثلاثة الأخيرة .
- مشروع الميزانية الاضافية .

مادة ٧ - يمكن منح اعانة استثنائية فى كل وقت الى البلديات التى تواجه كوارث أو حالات غير متوقعة ولا يمكن لهذه الاعانة فى اى وقت من الأوقات ان تعوض عدم موازنة الميزانية الأولية أو الميزانية الاضافية .

تمنح أو ترفض الاعانة من قبل لجنة الصندوق عند اطلاعها على تقرير مفصل من عامل العمالة والذى يبين خصوصا :

- ١ — نوعية وظروف النكبة أو الحالة غير المتوقعة ،
- ٢ — التقرير المختصر للاضرار أو للحاجيات المسببة مع تبين الأضرار التى لحقت الخواص والتى لحقت أملاك البلدية .

٣ - تقدير الحصة التي يمكن للبلدية أن تتحملها ولا سيما بواسطة الاعتمادات المقررة في المادة ٢٥٧ من القانون البلدي .

٤ - رأى سلطة الرقابة فيما يتعلق بهذا الطلب .

الباب الثالث

اعانات التجهيز

مادة ٨ - يستطيع الصندوق البلدي للتضامن بالاستناد الى موارده العامة وعلى المنتجات التي يخصصها القانون خصوصيا لهذا الغرض منح اعانات للتجهيز العمومي للبلديات .

مادة ٩ - ان المشاريع الممكن اعانتها من قبل صندوق التضامن يجب ان تعنى التجهيزات التكميلية او الاضافية لاهداف المخطط الوطني للتنمية فضلا عن ذلك يجب ان يكون كل مشروع قطعة من التجهيز تكفى نفسها بنفسها .

مادة ١٠ - تقرر لجنة الصندوق البلدي للتضامن - بعد الاطلاع على الملف المقدم وعلى نتائج العمليات المنجزة سابقا - مبلغ الاعانة التي تعتزم منحها للبلدية . تستطيع اللجنة من اجل ذلك التوسع وتأخذ برأى ممثلى الوزارات التقنية المعنية بمشروع التجهيز .

مادة ١١ - ترفق البلدية سندا لطلبها البطاقة المالية المقررة في المادة ٥ من هذا المرسوم وتبين فضلا عن ذلك أى نوع من الجهود الشخصى تنوى القيام به للمساهمة في انجاز هذا التجهيز

ويمكن أن يتمثل هذا المجهود في حصة مالية أو في أرض أو في معدات أو في يد عاملة .

مادة ١٢ - يمكن اسناد الدراسة التقنية التحضيرية لانجاز التجهيز وتقدير تكاليف الاشغال ووضع مخطط التمويل اما الى البلدية أو الى المصالح التقنية للدولة أو الى مؤسسة عمومية وطنية مكلفة بتجهيز الجماعات المحلية والتي سيحدد فيما بعد قانونها الاساسى .

مادة ١٣ - عندما يسند انجاز التجهيز الى المؤسسة المشار اليها في المادة ١٢ فان الاعانة الممنوحة من قبل الصندوق البلدي تدفع مباشرة لهذه المؤسسة وذلك بمقتضى ترخيص خاص تستطيع هذه المؤسسة اثر ابلاغها بمقرر الاعانة من قبل اللجنة مباشرة الاشغال دون انتظار المدفوعات الحقيقية .

تسجل البلدية بالترتيب هذه الاعانة في باب ايرادات ومصاريف القسم الفرعى للتجهيز العمومي للتجهيز العمومي للميزانية الاضافية التي تتبع الانتهاء من الاشغال .

مادة ١٤ - تلغى اعانات التجهيز بحكم القانون اذا لم تستهلك عند نهاية السنة المالية الثانية التي تلى منحها .

مادة ١٥ - يكلف وزير الداخلية ووزير المالية والتخطيط ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٩ جمادى الاولى عام ١٣٨٧ الموافق ١٥ غشت سنة ١٩٦٧ .

القيمة بالدinar لكل سكان			القيمة بالنسبة المئوية				المبلغ			القيام بها العمليات الموزعة	مخطط الخارطة أو المادة	
١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	% بالنسبة للمساحة	١٩	١٩	١٩			
												أولا - معلومات عامة
												١ - معلومات فيزيائية
												١ - عدد السكان الكلي
						١						٢ - عدد السكان الذين بلغوا سن الدراسة
						٢						٣ - عدد السكان الذين يذهبون إلى المدرسة
												٤ - مساحة البلدية (بالهكتار)
						١						٥ - مساحة البنايات البلدية (بالتر المربع)
						٦						٦ - عدد مستخدمي البلدية الدائمين
												٧ - عدد السيارات السياحية بحظيرة البلدية
												٨ - طول الطرق البلدية (بالكلم)
												ب - معلومات مالية
												٩ - الإيرادات الكلية الحقيقية
												١٠ - المصاريف الكلية الحقيقية
												١١ - مبلغ الدين
												١٢ - سعر الماء (بالدinar للتر ٣)
												ثانيا - قسم التسيير
												١ - تحديد الموازنة
						٩						١٣ - الفائض الكلي للإيرادات
						٩						١٤ - الفائض الكلي للمصاريف
						٩				٧٥ + ٧٦ ٧٧ +	٧٥ ٧٦ ٧٧	١٥ - متوج الجباية
						٩					٧١	١٦ - موارد أملاك الدولة
						٩					٧٠	١٧ - منتجات الاستغلال
						٩					٧٣	١٨ - تحصيلات واعانات
						٩					٧٢٠	١٩ - صندوق الضمان - التوزيع بالتساوي
						٩					٧٩	٢٠ - منتجات استثنائية
						٩						٢١ - منها الخدمات الاستثنائية لصندوق النظام
						٩					١٠٠	٢٢ - اقتطاع من إيرادات التسيير

رئيس المجلس الشعبي البلدي

موسوعة التشريعات العربية - الجزائر

بلديات - مرسوم

القيمة بالدينار لكل ساكن			القيمة بالنسبة المئوية				المبلغ			القيام بها	القيام بها	مخطط الحساب
١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	% بالنسبة للسطر	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩
						٩						٢٥ - مصاريف عادية (اقتطاع مستثنى)
						٢٥						٢٦ - ملع وتوريدات
						٢٥						٢٧ - المستخدمون
						٢٧						٢٨ - منهم المستخدمون الإداريون
						٢٥						٢٩ - المسامات والخصم
						٢٥						٣٠ - المنح والإعانات
						٣٠						٣١ - منها الإعانة المدرسية
												ج - الإيرادات الجبائية
						٩						٣٢ - الضرائب المباشرة
												٣٣ - المدل المصوت عليه - الرسم العقاري
						٣٢						٣٤ - الرسم على النشاط المهني
						٣٢						٣٥ - الضرائب على المرتبات والأجور
						٩						٣٦ - الضرائب غير المباشرة
						٩						٣٧ - الرسم المفرد على السيارات
						٩						ثالثا - التجهيز العمومي
												٣٨ - مصاريف التجهيز
												منها امتلاك المقارنات و
						٣٨						٣٩ - الاشتغال الجديدة
												٤٠ - التمويل الذاتي
												٤١ - القروض المستعملة
												٤٢ - الإعانات
												٤٣ - تقرير ٢٨/٩
												رابعا - الاستثمار الاقتصادي
						٩						٤٤ - مجموع المصاريف
						٤٤						٤٥ - أرباح الوحدات الاقتصادية البلدية
						٤٤						٤٦ - دخل القطاع الاشتراكي

الحصل البلدي

مرسوم رقم ٦٧ - ١٦٧

مؤرخ في ١٨ جمادى الأولى عام

١٣٨٧ الموافق ٢٤ غشت سنة ١٩٦٧

**يتضمن منح امتياز المحال التجارية ذات
الاستعمال أو الطابع السياحي ، من طرف
الدولة للبلديات (١)**

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ،

وزير المالية والتخطيط

وزير السياحة ،

- وبمقتضى القانون رقم ٦٢ - ١٥٧ المؤرخ

في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والرامي الى تمديد

مفعول التشريع النافذ الى غاية ٣١ ديسمبر سنة

١٩٦٢ باستثناء مقتضياته المخالفة للسيادة

الوطنية ،

- وبمقتضى الأمر المؤرخ في ١٣ ابريل سنة

١٩٤٣ والمتضمن تعديل وتتميم التشريع المطبق

على املاك الدولة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٠٢ المؤرخ في

١٥ محرم عام ١٣٨٦ الموافق ٦ مايو سنة

١٩٦٦ والمتضمن انتقال الاملاك الشاغرة الى

الدولة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٣٤ المؤرخ في

٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧

والمتضمن القانون البلدي ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ٨٨ المؤرخ

في ١٨ مايو سنة ١٩٦٣ والمتضمن تنظيم الاملاك

الشاغرة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ٤٧٦ المؤرخ

في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٣ والمتعلق بالاملاك

الشاغرة ذات الطابع أو الاستعمال السياحي ،

يرسم ما يلي :

مادة ١ - ان المحال التجارية ذات الاستعمال

أو الطابع الساحي التي يستغلها المكتب الوطني

الجزائري للساحة مباشرة أو بطريق غير مباشر ،

يمنح امتيازها للبلديات التي توجد هذه المحال

في منطقة اختصاصها .

تستثنى من الامتياز المذكور المحال التجارية
التابعة لمجموعات سياحية أو التي تنطوي عليها
مصلحة خاصة ، والتي تبقى تحت تسيير الهيئة
المكلفة بالاستغلال السياحي .

مادة ٢ - تحدد بموجب قرار مشترك من
وزير الداخلية ووزير المالية والتخطيط ، ووزير
السياحة المحال التجارية التي تمنح للبلديات .

مادة ٣ - يقرر منح الامتياز المنصوص عليه
في المادة الأولى اعلاه بموجب قرار من عامل العمالة
ويخضع كل امتياز لدفتر الشروط الملحق نموذجه
بهذا المرسوم .

مادة ٤ - تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا
المرسوم .

مادة ٥ - يكلف وزير الداخلية ، ووزير المالية
والتخطيط ، ووزير السياحة ، كل فيما يخصه،
بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٨ جمادى الأولى عام
١٣٨٧ الموافق ٢٤ غشت سنة ١٩٦٧ .

دفتر الشروط المتعلق بامتياز المحال التجارية

ذات الاستعمال أو الطابع السياحي

المنوح من طرف الدولة للبلديات

مقدمة :

يحدد دفتر الشروط هذا ، الحقوق
والواجبات التي تختص بكل من الدولة والبلديات
ولا سيما الشروط التي تستغل ضمنها البلديات،
تحت مراقبة الدولة ، المحال التجارية ذات
الاستعمال أو الطابع السياحي ، والتي انتقلت
ملكيتها الى الدولة بموجب الامر رقم ٦٦ - ١٠٢،
المؤرخ في ١٥ محرم عام ١٣٨٦ الموافق ٦ مايو
سنة ١٩٦٦ والمقيدة في القائمة الموضوعة بموجب
قرار مشترك من وزير الداخلية ووزير المالية
والتخطيط ووزير السياحة .

- الباب الأول - موضوع الامتياز ،
الباب الثاني - الشروط العامة ،
الباب الثالث - الأحكام المالية ،
الباب الرابع - الأحكام المختلفة .

الباب الأول

موضوع الامتياز

نوع الأملاك الممنوحة

مادة ١ - ان المحال التجارية ذات الاستعمال أو الطابع السياحي تمنح للبلدية التي تكون هذه المحال موجودة في منطقة اختصاصها ، وذلك باستثناء المحال التجارية التابعة للمجموعات السياحية أو التي تمثل مصلحة خصوصية والتي يجب أن تبقى تحت تسيير المكلّفة بالاستغلال السياحي .

تشمل المحال التجارية الممنوحة محال بيع المشروبات والمطاعم والفنادق التي تحدد قائمتها بموجب قرار وزاري مشترك .

المادة ٢ - تتضمن المحال التجارية الممنوحة ما يلي :

- الاسم التجاري والزبناء المرتبطون به ،
- الأدوات والأشياء المنقولة المستعملة لاستغلال المحال ،
- حق الانتفاع بالمحال التي يتم فيها استغلال المتجر ،

- البضائع الموجودة في المحال يوم وضعها للانتفاع ، والتي ستحرر قائمتها الوصفية والتقديرية ، في ذلك الحين ، طبقا لأحكام المادة ٥ بعده .

الباب الثاني

الشروط العامة

المسدة

مادة ٣ - يمنح الامتياز لمدة غير محددة ، ويدخل في حيز التنفيذ ابتداء من ١ سبتمبر سنة ١٩٦٧ .

الشكل

مادة ٤ - يمنح الامتياز للبلدية التي يعينها الأمر وذلك بموجب قرار من عامل العمالة ، وتلحق بهذا القرار المستندات المبينة في المادة بعده .

التسليم

مادة ٥ - يثبت تسليم المحال التجارية المشار إليها في المادة الأولى ، في محضر يحرر بحضور ممثلي :

- عامل العمالة ،
- والمدير الجهوي للأملاك الدولة ،
- والمدير الجهوي للسياحة ،
- ورئيس المجلس الشعبي البلدي ،
- يلحق بمحضر التسليم ما يلي :

- قائمة جرد تتعلق بالمحال التجارية الممنوحة وبالمحال المستعملة لاستغلالها ، ويضم إلى هذه القائمة عند الاقتضاء ، مخطط الموقع ومخططات تبين بصفة دقيقة ومفصلة ما يشتمل عليه كل من هذه الأملاك .

- بيان للمحال وقائمة جرد للأدوات والأشياء المنقولة والبضائع المجهزة بها المحال ، ويحرر البيان والقائمة المذكوران بحضور السلطات المبينة أعلاه .

يجب أن توجه مجموعة من هذه المستندات إلى مصلحة أملاك الدولة قصد تقييدها في الدفاتر الكبيرة المتعلقة بمقومات أملاك الدولة وإلى القابض الرئيسي والمندوب الجهوي للسياحة .

الحق في الاستئجار

المادة ٦ - اذا كانت المحال المستعملة لاستغلال المتجر الممنوح غير تابعة للدولة فيجب على صاحبها أن يؤجرها بعقد وذلك طبقا للتنظيم الجاري به العمل في المسائل التجارية ، ويتم الايجار مقابل دفع مبلغ كراء يجب أن يكون مناسبا لقيمة ايجارية عادلة ، الا في حالة خلاف ينشأ بخصوص الثمن فترفع القضية حينئذ أمام القاضي المختص بالأكرية التجارية .

واذا رفض صاحب المحل ، لاي سبب كان ، التوقيع على عقد الايجار فتعتبر البلدية حائزة لايجار شفوى لمدة اربع سنوات .

ويجب على البلدية ، كيفما كان عقدها كتابيا او شفاهيا ، أن تجعل من الشروط الأخرى للاجارة التى تخضع لاحكام المرسوم رقم ٥٣ - ٩٦٠ المؤرخ فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٣ قضية خاصة بها .

الفصل المائة

مادة ٧ - تأخذ البلدية المحال التجارية الممنوحة مع توابعها ، وعلى الحالة التى تكون عليها عند التسلم ومن غير أن تطالب بأى تعويض عن عيوب خفية او خطأ فى التحديد .

بيد أنه يمكن للبلدية أن تأخذ المحال الممنوحة معفاة من جميع الديون التى يكون قد اقترضها قبل يوم التسليم المستقلون السابقون والتى تبقى على عاتق هؤلاء وحدهم .

استعمال الاملاك الممنوحة

مادة ٨ - يجب على البلدية أن تسهر على أن يتم استعمال المحال الممنوحة من غير ادخال أى تغيير على نوعها ولا على تخصيصها وذلك مهما كانت الحجة المقدمة ، وان تمتثل للقوانين والانظمة الجارية .

ويجب عليها ايضا أن تؤجر هذه المحال بطريق الزائدة العمومية ، وان تمتثل فى ذلك للتعليمات التى يتضمنها دفتر الشروط المتعلق بالايجارات الممنوحة على وجه التسيير الحر والتى يضعها وزير الداخلية وذلك بشرط ان يكون السعر الاساسى محددا على اساس القيمة الاجارية التى تحددها ادارة املاك الدولة .

صيانة المحال التجارية الممنوحة والعمارات

مادة ٩ - يجب على البلدية أن تسهر على أن يتولى المستأجر المسير مهام التسيير العادى للمحال التجارية وحفظها ، ويجب عليها ايضا أن تسهر على صيانة الأدوات والمحال المستعملة لاستغلالها ، وأن تجعل المستأجرين المسيرين

يقومون باصلاح او بتعويض العناصر المتلفة او المصابة بعطب وذلك سواء اكان الاتلاف او العطب ناجمين عن التآكل العصادى او عن أى سبب آخر .

ويجب على البلدية ان تقوم بالاصلاحات الجسيمة المتعلقة بالصيانة والتى تظهر ضرورتها خلال مدة الامتياز وذلك فيما يتعلق بالعمارات التابعة للدولة على الخصوص .

تحويل العقود

مادة ١٠ - يجب على البلدية ان تبرم او تكلف من يبرم جميع عقود التأمينات ضد الحرائق والحوادث ، وان تواصل دفع جميع الاشتراكات ، ولا سيما الاشتراكات المتعلقة بالماء والكهرباء والغاز والتليفون وايجار جميع المعدات والاجهزة .

المسؤولية

مادة ١١ - لا تتحمل الدولة بأى حال من الاحوال عواقب الحوادث التى قد تحدث خلال مدة الامتياز وذلك فيما يتعلق باستعمال الاملاك الممنوحة ، سواء فى ذلك الحوادث التى يصاب بها الاشخاص والغير ، او العطب الذى يصيب المحال او الاشياء المنقولة والمواد .

ويجب على البلدية ان تسهر على ان يستغل المستأجر المسير المحل التجارى لحسابه الخاص وعلى نفقته الشخصية وعلى أن تكون نتيجة كل عملية متممة لحسابه الخاص ، من غير أن تتابع الدولة او البلدية بهذا الشأن .

وتسهر البلدية على ان يراعى المستأجر المسير الارتفاقات التى يمكن ان تفرض طيلة مدة الامتياز ، على العمارات التى يستعملها اثناء استقلالها .

ويجب على البلدية كذلك ان تسهر على ان يمثل المستأجر طيلة نفس المدة ، لجميع التنظيمات الادارية الموضوعة او التى ستوضع وذلك بدون أى استثناء ولا تحفظ .

كما يجب على البلدية أن تعارض كل اغتصاب أو تعد على أملاك الغير وأن تعلم الإدارة بكل ما يمكن أن يقع من ذلك والا فتكون هي الضامنة والمسؤولة .

مادة ١٢ - لا يجوز للإدارة المختصة المكلفة بالسهر على التنفيذ التام لأحكام دفتر الشروط هذا ، أن تجرى في كل وقت جميع التفتيشات اللازمة .

ويجب على صاحب الامتياز وعلى المستأجر المسير أن يمنحا ، بهذه المناسبة ، الموظفين التابعين للإدارة المذكورة جميع التسهيلات اللازمة للقيام بمهامهم .

الباب الثالث

الأحكام المالية

الضرائب والتكاليف

مادة ١٣ - يتحتم على المستأجر المسير أن يدفع بصفة عامة الضرائب والتكاليف الأخرى الواجب دفعها عن استغلال المحل التجاري الممنوح وذلك ابتداء من يوم اجراء الزائدة العلنية .

جمع المداخل

مادة ١٤ - يكلف قابضو الضرائب المختلفة ومحاسبو البلديات التي يعينها الامر باستخلاص ومحاسبة المداخل وبدفع المصاريف المتعلقة بتسيير الاملاك الممنوحة .

ويجب ان يتم تخصيص المداخل الناتجة من تسيير المحال التجارية طبقا للتنظيم الجاري به العمل .

الاتاوة المتعلقة باملاك الدولة

مادة ١٥ - تؤدي البلدية صاحبة الامتياز، برسم الاتاوة المتعلقة باملاك الدولة ، مبلغا سنويا يعادل ١ في المائة ويحسب على مجموع المداخل الاجمالية الصادرة من المحال التجارية الممنوحة .

ويدفع فائض المداخل على المصروفات الناتج في كل سنة مالية ، الى ميزانية البلدية التي يعينها الامر .

الباب الرابع

الاحكام المختلفة

التعويضات للغير

مادة ١٦ - تتحمل البلدية جميع التعويضات التي قد يجب دفعها للغير من جراء عدم تنفيذ أحكام دفتر الشروط هذا . وذلك ما لم تر البلدية أن ترفع دعوى على من يجب .

تسوية النزاعات

مادة ١٧ - يجب على البلدية ان تعتبر من القضايا التي تهمها المشاكل التي يمكن ان تقوم بينها وبين أشخاص آخرين فيما يتعلق بالانتفاع بالاملاك المحولة وباستغلالها .

ولا تتدخل الدولة في اي دعوى قضائية يقيمها صاحب الامتياز أو تقام عليه من أجل استغلال الاملاك المذكورة ، ولا يمكن بأي حال من الاحوال ولاى سبب كان ، متابعة الدولة ولا طلب ادخالها بصفة ضامن ، غير انه اذا امكن المساس بحقوق الدولة ، فيجب على صاحب الامتياز ان يرفع الامر الى الادارة صاحبة النظر التي تبت في العاقبة التي يتعين تخصيصها للنزاع .

يرجع كل نزاع قائم بين البلدية وبين صاحب الامتياز الى اختصاص الغرفة الادارية للمجلس القضائي التابع له المكان الذي يجرى فيه استغلال المحل التجاري .

التنازل عن الاملاك

مادة ١٨ - يمنع على صاحب الامتياز كل تنازل عن الاملاك يتم بشكل كلى او جزئى .

غير انه اذا تقرر التصرف في بعض المحال التجارية الممنوحة لاعتبارات مقبولة أو للصالح العام فلادارة املاك الدولة وحدها الاختصاص باجراء هذا التنازل طبقا للتنظيم المتعلق باملاك الدولة الجاري به العمل .

سحب الامتياز

مادة ١٩ - اذا لم يقم صاحب الامتياز بالالتزامات المفروضة في دفتر الشروط هذا فيمكن ان يقرر سحب الامتياز ، بعد توجيه اذار ، بقرار من عامل العمالة .

يرسم ما يلي :

مادة ١ - ان حق استغلال المنشآت الرياضية المشار اليها في المرسوم رقم ٦٣ - ٥٦ المؤرخ في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٣ وكذا حق استغلال المنشآت المنجزة من طرف الدولة ، يمنحان للبلديات التي توجد هذه المنشآت في مناطقها .

مادة ٢ - يخضع لاحكام هذا المرسوم كل توسيع أو اصلاح متمم بعد منح امتياز المنشآت الموجودة اما بالاتفاق مع وزير الشبيبة والرياضة واما في اطار برامج تجهيز الوطن .

مادة ٣ - تدخل في ميدان تطبيق هذا المرسوم :

١ - المنشآت الرياضية التي هي جزء من العقارات المختصة قانونا للمصالح العمومية التابعة للدولة ،

٢ - المركبات الأولمبية والمراكز الوطنية والاقليمية للتربية البدنية والرياضية الخاضعة مباشرة لوزارة الشبيبة والرياضة ،

٣ - المنشآت والمحال والتجهيزات المدمجة في المجموعة السياحية والمشار اليها في المقطع الثاني من المادة الأولى من المرسوم رقم ٦٧ - ٦٦ المؤرخ في ١٥ محرم عام ١٣٨٧ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٧ .

مادة ٤ - يقوم المجلس الشعبي البلدي باستغلال المنشآت الرياضية لفائدة الجماعة البلدية ، ويمنع حق استعمال هذه المنشآت مع منح الأولوية خاصة لاعداد الفرق الوطنية المنتخبة ، ولنشاطات الهيئات المنتمية الى الرياضة المدرسية والجامعية وتلاميذ مؤسسات التعليم ، زيادة على أن يوم الخميس يخص لهؤلاء دون غيرهم .

مادة ٥ - يحدد بموجب قرار وزارى مشترك من وزير الداخلية ووزير المالية والتخطيط ووزير الشبيبة والرياضة ، شكل ومدة الامتياز والشروط التقنية لاستغلال وتاريخ دخول هذا المرسوم حيز التنفيذ .

ويجوز أن يقرر السحب ايضا في كل زمان بصفة كلية أو جزئية وبموجب قرار وزارى مشترك وذلك بسبب اعتبارات ترجع الى الصالح العام .

واذا تقرر السحب ، لسبب من الاسباب ، فان البلدية لا يمكن لها ان تطالب بأى تعويض وعلاوة على ذلك يجب عليها ان ترد الى الدولة ما يلي :

١ - المحل التجارى بما يشتمل عليه من منقولات وادوات واجهزة وحتى المنقولات والادوات والاجهزة التي يكون قد جرى اقتناؤها خلال مدة الامتياز .

٢ - المحال المستعملة للاستغلال وذلك مهما كان صاحبها ،

مرسوم رقم ٦٨ - ١٦

مؤرخ في ٢٣ شوال عام ١٣٨٧ الموافق ٢٣ يناير سنة ١٩٦٨ يتضمن منح الدولة للبلديات بطريق الامتياز حق استغلال بعض المنشآت الرياضية الواقعة في مناطقها (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ووزير المالية والتخطيط ووزير الشبيبة والرياضة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٠٢ المؤرخ في ١٥ محرم عام ١٣٨٦ الموافق ٦ مايو سنة ١٩٦٦ والمتضمن نقل ملكية الاموال الشاغرة الى الدولة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٦٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القساقون البلدى ، ولا سيما المادتان ١٦٠ و ١٦٢ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ٥٤٦ المؤرخ في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٣ والمتعلق بالتجهيز الرياضى ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ٦٦ المؤرخ في ١٥ محرم عام ١٣٨٧ الموافق ٢٥ ابريل سنة ١٩٦٧ والمتضمن منح الدولة الامتياز على الاموال العقارية الواقعة في المناطق السياحية ،

مادة ٦ - تُلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا المرسوم .

مادة ٧ - يكلف وزير الداخلية ووزير المالية والتخطيط ووزير الشبيبة والرياضة ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٣ شوال عام ١٣٨٧ الموافق ٢٣ يناير سنة ١٩٦٨ .

دفع الشروط المتعلقة بمنح النولة للبلديات حق استغلال بعض المنشآت الرياضية

الواقعة في مناطقها بطريق الامتياز

المقدمة

تحدد في دفتر الشروط هذه الحقوق والالتزامات الخاصة بالدولة وبالبلديات ولا سيما الشروط التى يتم بموجبها لهؤلاء استغلال المنشآت الرياضية الممنوحة لهم بموجب المادة الاولى من المرسوم رقم ٦٨-١٦ المؤرخ في ٢٣ شوال عام ١٣٨٧ الموافق ٢٣ يناير سنة ١٩٦٨ تحت رقابة المتنازل .

الباب الاول : الاحكام العامة

الباب الثانى : موضوع الامتياز

الباب الثالث : الشروط العامة

الباب الرابع : الاحكام المالية

الباب الخامس : الاحكام المتنوعة

الباب السادس : استغلال المنشآت .

الباب الاول

احكام عامة

يتولى المجلس الشعبى البلدى استغلال المنشآت الرياضية لصالح الجماعات ولا سيما بالسماح للجماعات الرياضية المحلية استعمالها حسب توزيع متساو وباعتبار نظام الاولوية التالى :

١ - المنظمات المتضمنة للرياضة المدرسية والجامعية وتلاميذ مؤسسات التعليم بالاضافة الى يوم الخميس الذى يخصص لهم دون غيرهم .

٢ - اعداد المنتخبات الجهوية والوطنية .

٣ - الجمعيات المحلية للرياضة المدنية .

تنتفع المنظمات المبينة اعلاه بمجانبة استعمال المنشآت للتدريبات والاستعراضات والمنافسات التى لا تكون موضوع ايرادات .

تلتزم البلدية بمراعاة الجدول والنظام التقنى الموضوع من قبل المنظمات المسيرة للعبة المعنية وذلك بالنسبة للاستعراضات الرياضية الرسمية .

الباب الثانى

موضوع الامتياز

مادة ١ - عناصر المنشآت الرياضية :
يمنح حق الاستغلال الى البلدية على المنطقة التى توجد فيها المنشآت الرياضية .

تشتمل هذه المؤسسات على :

- التسمية ،

- المعدات والأثاث المعدة لاستغلالها والعمليات المرتبطة مباشرة او غير مباشرة بالموضوع الرئيسى ،

- حق التمتع بالمخلات التى تستغل فيها المنشآت .

الباب الثالث

الشروط العامة

مادة ٢ - المدة : يمنح الامتياز لمدة غير محدودة ويسرى مفعوله ابتداء من ١ يوليو سنة ١٩٦٨ .

مادة ٣ - الشكل : يعلق عن الامتياز الى البلدية بموجب قرار عمالى يلحق به المشتريات والمتضمن التعيين الدقيق لمختلف العناصر المكونة لكل مؤسسة .

مادة ٤ - التسليم : توضع حالة الأماكن والجرد المفصل للمعدات والأثاث حضوريا يوم بدء الانتفاع بين ممثلى عامل العمالة والمدير الجهوى لاملاك الدولة والمفتش الرئيسى للمصالح العمالية للشبيبة والرياضة ورئيس المجلس الشعبى البلدى وقابض الضرائب المختلفة المحاسب للبلدية المعنية .

تلحق قائمة الأماكن والجرد المعنى بالقرار العمالى الخاص بالامتياز بعد التوقيع عليها من قبل الأشخاص المذكورين أعلاه .

ترسل نسخة من هذه الوثائق الى مصالح أملاك الدولة قصد تسجيلها فى دفتر الاثبات التابع لاملاك الدولة .

مادة ٥ - الضمان : تأخذ البلدية الاملاك على الحالة التى توجد عليها عند تسليمها لها ولا يحق لها أن تطلب أى تعويض عن فساد خفى أو خطأ فى التعيين .

مادة ٦ - صيانة المنشآت الرياضية : يجب على البلدية أن تنتفع بنفسها بدون أن يكون لها الحق فى تغيير النوعية والتخصيص مهما كانت الحجة الا اذا طلبت الترخيص من وزير الشبيبة والرياضة شريطة أو تمتثل الى القوانين والانظمة النافذة وبالخصوص يجب أن تتولى استغلال المنشآت الرياضية بطريقة عادية وتسهر على المحافظة على الاثاث والمعدات والآلات كما تقوم على نفقتها بترميم وتبديل المعدات المهدمة أو القديمة التى نتج تخریبها أو ضياعها من جراء الاستغلال العادى أو لای سبب كان .

وتلزم البلدية فضلا عن ذلك بالترميمات الايجارية والترميمات الكبرى التى تصير ضرورية من جراء الاستغلال .

مادة ٧ - تأخذ البلدية على عاتقها أجور الحراس والبوابين والمستخدمين الآخرين المرتبطين بالمؤسسة عند الامتياز ولا يجوز لها أن تغير بأى حال الوضع الإدارى للمستخدمين الدائمين الموجودين قبل الامتياز الا فى اطار احكام القوانين الأساسية لمستخدمى البلدية

ويجوز لها بعد ذلك وعند الضرورة ، تميم أو استبدال هؤلاء المستخدمين حسب الظروف (تقاعد ، وفاة ، استقالة ، عقوبات تأديبية الخ . .) .

مادة ٨ - نقل العقود : تبقى البلدية جميع الضمانات ضد الحريق والحوادث والاطار الأخرى التى وقعها فى الماضى المالك السابق والمتعلقة بالمنشآت ، وكذا كل الاشتراكات ولا سيما الخاصة بالماء والغاز والكهرباء والهاتف وإيجار كل عداد أو آلة .

وفى حالة كارثة حريق تؤول التعويضات الممنوحة الى الدولة ، ويجب إدراج هذه العبارة فى وثيقة التأمين .

مادة ٩ - المسؤولية : تتحمل البلدية عواقب جميع الحوادث الممكن حدوثها خلال الامتياز المتعلق باستغلال المؤسسة والمنشآت الموجودة سواء المطبقة على الحوادث التى ألحقت بالمستخدمين أو بالغير أو الأضرار التى ألحقت بالأثاث أو المعدات .

ويجب عليها أن تعقد كل التأمينات التى تراها مفيدة .

مادة ١٠ - رقابة الاستغلال : ويجوز فى كل زمن اجراء فحص للمنشآت من قبل الادارة المختصة التى تكون مهمتها السهر على التنفيذ التام لاحكام دفتر الشروط هذا .

يجب على صاحب الامتياز لهذا الغرض أن يعطى لاعوان هذه الادارة المكلفة بالفحص كل التسهيلات اللازمة لانجاز وكالتهم .

الباب الرابع

احكام مالية

مادة ١١ - الضرائب والتكاليف - المرافق : تفى البلدية بالضرائب والتكاليف الأخرى من أى نوع كانت بسبب استغلالها للمنشآت الرياضية الممنوحة لها .

كما تلزم البلدية بمراعاة حالة كل الارتفاقات التى يمكن أن تترتب على المنشآت الممنوحة لها .

ويجب أن ترعى جميع الأنظمة الإدارية الموضوعة أو التي ستوضع بدون استثناء .

مادة ١٢ - الرسوم المترتبة لاملاك الدولة :

تفى البلدية رسوم أملاك الدولة بمبلغ يساوى ١٪ محسوبا على أساس الإيرادات الاجمالية للاستغلال .

الباب الخامس

الأحكام المتنوعة

مادة ١٣ - التعويضات لفائدة الغير :

البلدية جميع التعويضات المترتبة عليها تجاه الغير بسبب تنفيذ دفتر الشروط هذا الا في حالة الرجوع على المسؤول عنها قانونا .

مادة ١٤ - تسوية النزاعات :

يكون كل نزاع بين البلدية والمانح من اختصاص الغرفة الادارية للمجلس القضائي التابع لمكان الاستغلال .

لا تتدخل الدولة في اية دعوى قضائية قائمة لصالح أو ضد صاحب الامتياز بالنسبة لاستغلال المنشآت الرياضية ، ولا يمكن في اى حال من الأحوال ومهما كان السبب ان تطالب الدولة أو تدعى كضامن .

ولكن في حالة المس بحق ملكية الدولة يجب على صاحب الامتياز وذلك تحت طائل استمراره ضامنا ومسؤولا ، بعرض الأمر على الادارة التي تقرر الاجراءات الواجب اتباعها في المنازعة .

مادة ١٥ - نقل الامتياز :

يمنع اى نقل للامتياز سواء كان بصفة كلية أو جزئية .

مادة ١٦ - سحب الامتياز :

يجوز اعلان عن سحب الامتياز بموجب قرار عمالي بعد ائذار وذلك اذا كان صاحب الامتياز لم ينفذ الالتزامات المفروضة في دفتر الشروط أو تجاوزها .

يجوز أيضا الاعلان عن سحب الامتياز في اى وقت كان بموجب قرار وزارى مشترك لفائدة المصلحة العامة ،

وفي حالة سحب الامتياز لاي سبب كان لايحوز للبلدية ان تطلب اى تعويض كان . وفضلا عن ذلك يجب عليها ان تعيد الى المانح :

١ - المنشآت الرياضية وكل الاثاث والمعدات والآلات حتى التي اشترتها خلال الامتياز .

٢ - المحلات المستعملة للاستغلال .

ينص بموجب قرار وزارى مشترك عن الوسائل التي يمكن بمقتضاها في كل الأحوال وفاء الالتزامات المعقودة من قبل البلدية خلال الامتياز .

الباب السادس

استغلال المنشآت

مادة ١٧ - يتولى المجلس الشعبى البلدى الاستغلال والتسيير للمنشآت الرياضية الممنوحة على طريقة الاستغلال الحكومى .

مادة ١٨ - ان حصة الايراد الاجمالى العائدة الى البلدية تسجل في قائمة تدعى « ورقة الايراد » تنتج عن الايراد الاجمالى الكلى بعد خصم :

- الحقوق والرسوم والضرائب الخاصة بأملك الدولة ،

- والعنصر العائدة الى مختلف المنظمات الموضوعة تحت وصاية وزارة الشبيبة والرياضة

مادة ١٩ - يجب أن تدفع الضرائب والرسوم والضرائب الخاصة بأملك الدولة والمبالغ العائدة الى المنظمات الرياضية بعد المقابلة الرياضية فورا الى الادارة والى المندوب المكلف من قبل اللجنة الفيدرالية المعنية

مادة ٢٠ - يتولى المجلس الشعبى البلدى وضع التذاكر وأوراق الايرادات المستعملة في كل منشأة رياضية

مادة ٢١ - كيفيات تخصيص الأرباح المحصلة من قبل البلدية :

يحدد فيما بعد تخصيص الأرباح التي تعود للبلديات عن استغلال المنشآت الرياضية من قبل وزارة الداخلية .

مرسوم رقم ٦٨ - ٦١٥

مؤرخ في ٢٤ شعبان عام ١٣٨٨ الموافق ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٨ يتضمن تعديل مقدار المساهمة البلدية في مصاريف تسيير شرطة الدولة (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير الداخلية ووزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط ،
- وبمقتضى القانون رقم ٦٢ - ١٥٧ المؤرخ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والرامي الى تمديد مفعول التشريع النافذ الى غاية ٣١ ديسمبر ١٩٦٢ باستثناء احكامه المخالفة للسيادة الوطنية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٤٦ - ٢٩٤٥ المؤرخ في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ والمتضمن تعديل وتتميم مراجعة العلاقات المالية بين الدولة والعمالات والبلديات ، ولا سيما المادة ٣ منه ،
- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٨ والمتضمن جعل المقرر رقم ٥٨ - ٧٧ المؤرخ في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٨ والمتضمن تعديل مقدار المساهمة البلدية في مصاريف تسيير شرطة الدولة ، قابلا للتنفيذ ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦١ - ٩٥٣ المؤرخ في ٢٣ غشت سنة ١٩٦١ والمتضمن تعديل مقدار المساهمة البلدية في مصاريف تسيير شرطة الدولة ،

يرسم ما يلي :

مادة ١ - ان المقطع ٢ من المادة ٣ من المرسوم رقم ٤٦ - ٢٩٤٥ المؤرخ في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ والمتضمن تعديل وتتميم مراجعة العلاقات المالية بين الدولة والعمالات والبلديات يعدل كما يلي :

« غير انه يجب على البلديات المجهزة بهيئة شرطة الدولة ان تساهم في مصاريف تسيير مصالح الشرطة المذكورة بنسبة ٢٥٪ و ٤٪ حسبما اذا كان عدد سكانها ناقصا عن ٥٠.٠٠٠ نسمة او معادلا له او متجاوزا اياه » .

مادة ٢ - يحدد تاريخ تطبيق هذا المرسوم بأول يناير سنة ١٩٦٩ .

مادة ٣ - يكلف وزير الداخلية ووزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٤ شعبان عام ١٣٨٨ الموافق ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٨ .

مرسوم رقم ٧١ - ١٧٩

مؤرخ ٧ جمادى الأولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يوليو سنة ١٩٧١ يتضمن تحديد كفاءات تأسيس وتنظيم وتسيير المؤسسة العمومية البلدية (٢)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء
- بناء على تقرير وزير الداخلية

- وبمقتضى الأمرين رقمي ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو ١٩٦٥ ، ١٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو ١٩٧٠ والمتضمن تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدي ولاسيما المواد ١٤٢ ، ٢٠٧ الى ٢١١ منه

يرسم ما يلي :

الباب الأول

احكام عامة

مادة ١ - يخضع تأسيس وتنظيم وتسيير المؤسسة العمومية التابعة للبلدية للاحكام المحددة في الأمر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدي ولهذا المرسوم .

مادة ٢ - ان المؤسسة العمومية البلدية هي وحدة لانتاج منافع او لتقديم خدمات تساهم في انجاز مخطط التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي للبلدية ولها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتمارس نشاطاتها طبقا للقوانين والعرف التجاري

(١) الجريدة الرسمية العدد ٩٣ في ١٩/١١/١٩٦٨ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٥٦ في ٩/٧/١٩٧١ .

توضع المؤسسة العمومية البلدية تحت وصاية المجلس الشعبي البلدى .

مادة ٣ - تحدد تسمية المؤسسة البلدية وكذا هدفها ومقرها فى قانونها الأساسى ويحدد رأسمال المؤسسة بموجب قرار وزارى مشترك يتخذه وزير الداخلية ووزير المالية بناء على اقتراح من من الحراسة والمراقبة ويمكن الزيادة فيه أو تخفيضه ضمن نفس الكيفيات .

مادة ٤ - يوضع القانون الأساسى للمؤسسة البلدية طبقا للقانون الأساسى النموذجى المصادق عليه من قبل وزير الداخلية والوزير أو الوزراء المعنيين بالأمر .

الباب الثانى

التأسيس والتنظيم والتسيير

مادة ٥ - ان احداث المؤسسة البلدية يعلن عن طريق المداولات المصادق عليها من قبل الوالى والمنفذة بموجب قرار من رئيس المجلس الشعبى البلدى يتخذ بعد استشارة الوزير المختص .

مادة ٦ - يوكل تسيير المؤسسة البلدية الى مدير يوضع تحت سلطة مجلس الحراسة والمراقبة .

مادة ٧ - يخول مجلس الحراسة والمراقبة جميع السلطات التى تسمح له بأن يقوم طبقا لتوجيهات المجلس الشعبى البلدى بتحديد برامج المؤسسة ومراقبة وتتبع نشاطها .

ويتألف من :

- رئيس المجلس الشعبى البلدى ، رئيسا،
- ثلاثة أعضاء من المجلس الشعبى البلدى،
- ممثل واحد أو أكثر عن العمال ستحدد كيفيات تعيينهم فيما بعد .

يجوز للوالى أن ينتدب أحد أعضاء المجلس التنفيذى للولاية وذلك بقصد مساعدة مجلس الحراسة والمراقبة .

مادة ٨ - يكلف المدير المعين من قبل رئيس المجلس الشعبى البلدى بعد موافقة الوالى بالقيام بتسيير وإدارة المؤسسة البلدية .

مادة ٩ - يقوم بمراقبة المؤسسة البلدية مندوب للحسابات يعين بعد استشارة الوالى بموجب قرار من رئيس المجلس الشعبى البلدى .

وعلاوة على ذلك ، يجوز للوالى أن يكلف فى كل وقت من يقوم بالمراقبة والتحقيق فيما يخص عمليات تسيير المؤسسة البلدية .

الباب الثالث

أحكام مالية

مادة ١٠ - تبنى السنة المالية للمؤسسة البلدية فى أول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل سنة .

مادة ١١ - تعد فى كل سنة الميزانية النقدية وقائمة الجرد وحساب الاستغلال العام والميزانية وحساب الأرباح والخسائر للمؤسسة البلدية وتوجه هذه الوثائق الى الوالى ومجلس الحراسة والمراقبة ومندوب الحسابات وتعرض على المحاسب البلدى صاحب التخصص للاطلاع عليها .

مادة ١٢ - يوكل مسك محركات المؤسسة البلدية والتصرف فى نقودها الى محاسب يخضع لأحكام التنظيم الجارى به العمل .

مادة ١٣ - يتعين على المؤسسة أن تمسك محاسبة عامة ومحاسبة تحليلية طبقا للمخطط الحسابى الجارى به العمل وحسب الكيفيات التى ستحددها السلطات المختصة .

مادة ١٤ - تشمل الأرباح الصافية المؤسسة البلدية المحصولات الصافية للسنة المالية ، المستخلصة بعد طرح المصاريف العامة والتكاليف الخاصة بالمؤسسة وجميع الاستهلاكات من أموال المؤسسة ومن جميع الاقتطاعات المخصصة لتأسيس الأموال الاحتياطية المقابلة للوفاء .

مادة ١٥ - يجب على مجلس الحراسة والمراقبة أن يقتطع من الأرباح الصافية ، بناء على اقتراح من المدير ، المبالغ المخصصة لتكوين ما يلى :

- المال الاحتياطى ،

— الاحتياطي الخاص للاستثمار ،

— وعند الاقتضاء جميع الاموال التي يؤسسها المجلس الشعبي البلدي والمرتبطة بتطور المؤسسة .

ستحدد الكيفيات التي ستم ضمها للاقتطاعات المذكورة اعلاه وتخصيصها بموجب قرار مشترك لوزير الداخلية ووزير المالية .

مادة ١٦ — يدفع الفائض الى ميزانية البلدية ويخصص للقسم الفرعي للاستثمار .

مادة ١٧ — يجوز للوالي أن يعلن حل المؤسسة البلدية اذا كانت النتائج المحصلة من شأنها أن تعرض تسييرها وتوازن ميزانية البلدية للخطر .

يتضمن قرار الحل تخصيص أصول وخصوم المؤسسة للبلدية .

مادة ١٨ — في حالة حل المؤسسة البلدية يحدد مجلس الحراسة والمراقبة طريقة التصفية، ويعين المصفي بعد الموافقة عليه من طرف الوالي .

مادة ١٩ — ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ .

مرسوم رقم ٧٥ - ١٠٣

مؤرخ في ١٩ شعبان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٧ غشت سنة ١٩٧٥ يتضمن تطبيق الأمر رقم ٧٤ - ٢٦ المؤرخ في ٢٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٤ والمتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

— بمقتضى الأمرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

— وبمقتضى الأمر رقم ٦٦ - ١٠٢ المؤرخ في ١٥ محرم عام ١٣٨٦ الموافق ٦ مايو سنة ١٩٦٦ والمتضمن انتقال الاملاك الشاغرة الى الدولة ،

— وبمقتضى الأمر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدي .

— وبمقتضى الأمر رقم ٦٨ - ٦٥٣ المؤرخ في ١١ شوال عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨ والمتعلق بالتسيير الذاتي في الفلاحة ،

— وبمقتضى الأمر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

— وبمقتضى الأمر رقم ٧١ - ٧٣ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن الثورة الزراعية ،

— وبمقتضى الأمر رقم ٧٤ - ٢٦ المؤرخ في ٢٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٤ والمتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات ،

يرسم ما يلي :

مادة ١ — ان المساحة المتعلقة بالتعمير والمنصوص عليها في المادة ٢ من الامر رقم ٧٤ - ٢٦ المؤرخ في ٢٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٤ والمتضمن تكوين الاحتياطات العقارية لصالح البلديات يجرى تحديده بموجب مخطط التعمير .

مادة ٢ — اذا لم يوجد مخطط للتعمير توضع مساحة مؤقتة للتعمير من طرف المجلس الشعبي البلدي بمساعدة لجنة تقنية . ويجتمع المجلس الشعبي البلدي اذا اقتضى الامر في مجلس شعبي بلدي موسع طبقا للمادة ٣ من الامر رقم ٧٤ - ٢٦ المؤرخ في ٢٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٤ .

مادة ٣ — تتألف اللجنة التقنية المنصوص عليها في المادة ٢ اعلاه كما يلي :
— الهيئة التنفيذية البلدية ،

- تقنى يمثل وزارة الأشغال العمومية
البناء ،

- تقنى يمثل وزارة الفلاحة والاصلاح
الزراعى ،

- تقنى يمثل وزارة المالية ،

- تقنى يمثل وزارة الصناعة والطاقة ،

- تقنى يمثل كتابة الدولة للمياه .

ويجوز للجنة التقنية أن تستعين بكل
شخص مختص . ويرأسها شرعا رئيس المجلس
الشعبى البلدى .

ويستمر انعقادها لحين انتهاء مهمتها .

ويتولى الكتابة فيها الكاتب العام للمجلس
الشعبى البلدى .

مادة ٤ - ترفع المساحة المؤقتة والمتعلقة
بالتعمير والمعدة طبقا للمادة ٢ اعلاه الى والى
الولاية للمصادقة عليه .

وتكون هذه المصادقة موضوع قرار يصدر
خلال شهرين من تاريخ ايداع الملف التقنى فى
الولاية وتعد المصادقة مكتسبة عند انقضاء هذا
الاجل .

مادة ٥ - يستلم المجلس الشعبى البلدى
بصفة تدريجية حيازة الاراضى المحددة فى المواد
السابقة وذلك تبعا لاحتياجاته المتعلقة بالتنمية
والتوسع الحضرى .

وان الاراضى التى تقع خارج مساحة التعمير
يجرى عليها ارتفاق عدم البناء .

بيد انه يسمح بتهيئات الهياكل الاساسية
التقنية او المخصصة لتنمية وحماية الاقتصاد
الزراعى .

مادة ٦ - يؤخذ بعين الاعتبار بالمبادئ
الاساسية لاجل تحديد المساحة المتعلقة بالتعمير
والاستعمال المعقول للأراضى :

- حفظ الاراضى الصالحة للزراعة بقدر
الامكان ،

- تحديد المساحة الضرورية على اساس :

- الزيادة التقديرية لعدد السكان ،

- ضرورة البناء المرتفع ،

- المساحة الموحدة الحتمية لكل ساكن
والمحددة تبعا للموقع الجغرافى والتضاريس
والقيمة العقارية للأراضى وأهمية محيط
الدائرة الحضرى ،

- تنظيم السكن فى وحدات متلازمة وذات
نسق تدرجى ومجهزة ،

- وحدات الجوار من ٢٥٠٠ الى ٣٥٠٠ ره
ساكن ،

- الحى من ٢٥٠٠ الى ٣٥٠٠ ره ساكن
لكل مجموعة ذات عدة وحدات جوار ،

- الاحتفاظ بمجارات المرور المتعلقة
بالهياكل الاساسية لشبكة الطرق والشبكات
المختلفة ،

- الاحتفاظ بالمساحات الضرورية للنشاطات
الصناعية .

مادة ٧ - ان الاراضى المكونة للاحتياجات
العقارية هى الاراضى المنصوص عليها فى المادتين
٥ و ٦ من الامر رقم ٧٤ - ٢٦ المؤرخ فى ٢٧
محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٤
بما فيها « الاراضى الموقوفة » .

مادة ٨ - ان المساحات الضرورية للاحتياجات
العائلية المتعلقة بالأفراد والمشار اليها فى المادة ٦
من الامر المذكور تحدد بالنسبة لكل حالة ، من
طرف السلطات المختصة ، مع مراعاة الكشافة
المحددة بموجب مخطط التعمير وشريطة ان يكون
تخصيص البناء مقرر للسكن .

مادة ٩ - ينبغى أن تدمج الاراضى من كل
نوع فى الاحتياطات العقارية البلدية التى يجرى
امتلاكها بعوض من طرف البلدية المعنية على
اساس التقدير السارى المفعول بالنسبة لاملاك
الدولة .

ويرخص للمؤسسات المالية بمنح القروض
للبلديات لاجل شراء هذه الاراضى .

بيد أنه ، فيما يتعلق بالأراضي المملوكة للدولة ، فإنه يجوز للبلديات المحرومة امتلاكها مقابل دفع الدينار الرمزي .

مادة ١٠ - يجوز للبلدية ، عندما يتعلق الأمر بإنشاء مشاريع عمومية ولا سيما ذات طابع صناعي ، أن تتدخل مع الهيئة القائمة بالتأسيس أو الاستعمال بقصد تمكينها من شراء الأراضي من المالكين العموميين أو الخصوصيين ، وتبسيط والاسراع في الاجراءات الادارية .

وان هذه الاجراءات لا تعفى الهيئة المعنية في أي حال من مراعات التدابير المقررة بالنسبة للتعمر .

مادة ١١ - ان الأراضي المملوكة لهيئات عمومية كانت موضوع تجزئة سابقة لتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٧٤ وقابلة فعلا للاستمرار على ما هي عليه يمكن أن تباع من طرف مالكيها اذا توفرت فيهم شروط مخطط التعمر ، وتبقى معدة لهيئات عمومية .

مادة ١٢ - تقوم البلدية بشراء التجزئات الخاصة قصد منع اية معاملة تشملها وهي ذات طابع ظاهر للمضاربة ، فتمتلك تمام الأرض المجزأة على أساس تقدير مصلحة أملاك الدولة ثم تباع تلك التجزئات بالأسبقية للمستفيدين من وعود بالبيع ممنوحة بموجب التجزئة الأولية .

ويجوز إعلام الجمهور بقائمة هؤلاء المستفيدين .

مرسوم رقم ٧٧ - ٤٠

مؤرخ في أول ربيع الأول عام ١٣٩٧ الموافق ١٩ فبراير سنة ١٩٧٧ يتعلق بتسمية بعض الأماكن والبنائات العامة (١)

أن رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ،

- وبناء على الدستور ولا سيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدي ولا سيما المواد ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ١٠٥ المؤرخ في ٥ ابريل سنة ١٩٦٣ والمتعلق بتخليد الأمجاد والاحداث التاريخية ،

يرسم ما يلي :

مادة ١ - تحدد تسمية الشوارع والساحات العامة بموجب مداولة للمجلس الشعبي البلدي .

ان تسمية مؤسسات التعليم والأماكن المخصصة لاقامة الشعائر الدينية وأراضي وقاعات الرياضة والمساح العامة والمؤسسات السياحية عدا الأماكن التي قامت ببنائها الجماعات المحلية ، تكون تابعة للوزارات المعنية .

مادة ٢ - تخضع المداولة لمصادقة وزير الداخلية ورأى وزير الشؤون الخارجية اذا كانت تكون تكريما لأجنبي ، ولمصادقة الوالي ورأى وزير قداماء المجاهدين ، اذا كانت تكون تكريما لجزائري أو تذكيرا لحدث تاريخي .

مادة ٣ - تحدد تسمية القرى الاشتراكية بمداولة من المجلس الشعبي البلدي .

ولا تكون هذه المداولة نافذة الا بعد المصادقة عليها بموجب مرسوم .

مادة ٤ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في أول ربيع الأول عام ١٣٩٧ الموافق ١٩ فبراير سنة ١٩٧٧ .

مرسوم رقم ٧٧-١٣٢ مؤرخ في ٢٤ شوال عام ١٣٩٧ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٧ يتضمن تحويل المراكز الملحقة لادار و بجاية وبسكرة والبويرة والجلقة وقالة وجيجل ومعسكر والمسيلة وام البواقي وسيلوى بلباس وسكيكدة وتامراست وتيارت وتيزى وزو وتلمسان الى مراكز للتكوين الادارى (١)

ان رئيس الجمهورية .

- بناء على الدستور ولاسيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه .

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٧٥-٢٧ المؤرخ في ٩ محرم عام ١٣٩٥ الموافق ٢٢ يناير سنة ١٩٧٥ والمتعلق بتنظيم وسير مراكز التكوين الادارى ولاسيما المادة ٤ منه .

- وبناء على اقتراح وزير الداخلية .

يرسم مايلي :

المادة الاولى - يحدد عند المقاعد قى المجالس وبسكرة والبويرة والجلقة وقالة وجيجل ومعسكر والمسيلة وام البواقي وسيلوى بلباس وسكيكدة وتامراست وتيارت وتيزى وزو وتلمسان ، تحول ابتداء من اول يناير ١٩٧٨ الى مراكز للتكوين الادارى وتكون لها الشخصية المعنوية والاستقلال المالى وذلك طبقا لاحكام المرسوم رقم ٧٥-٢٧ المؤرخ في ٩ محرم عام ١٣٩٥ الموافق ٢٢ يناير سنة ١٩٧٥ المشار اليه اعلاه .

المادة ٢ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

- حرر بالجزائر فى ٢٤ شوال عام ١٣٩٧ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٧ .

مرسوم رقم ٧٩-٢٠٠ مؤرخ فى ١٣ ذى الحجة عام ١٣٩٩ الموافق ٣ نوفمبر سنة ١٩٧٩ يتضمن تعديل الدوائر الانتخابية وتحديد عدد المقاعد فى انتخابات المجالس الشعبية البلدية (٢)

ان رئيس الجمهورية .

- بناء على تقرير وزير الداخلية .

- وبناء على الدستور ، ولاسيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه .

- وبعد الاطلاع على الامر رقم ٦٧-٢٤ المؤرخ فى ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدى ، المعدل والمتمم .

- وبعد الاطلاع على الامر رقم ٧٤-٦٩ المؤرخ فى ١٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٧٤ والمتعلق باصلاح التنظيم الاقليمى للولايات .

- وبعد الاطلاع على المراسيم من رقم ٧٤-١٢٤ الى ٧٤-١٥٤ المؤرخة فى ٢٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق ١٢ يوليو سنة ١٩٧٤ والمتضمنة تحديد الحدود الاقليمية وتكوين الولايات .

- وبناء على المرسوم رقم ٧٩-١٩٩ المؤرخ فى ١٣ ذى الحجة عام ١٣٩٩ الموافق ٣ نوفمبر سنة ١٩٧٩ والمتضمن دعوة الناخبين وتنظيم سير الانتخابات البلدية .

يرسم مايلي :

المادة الاولى - يحدد عدد المقاعد فى المجالس الشعبية البلدية بالنسبة لكل بلدية طبقا للملحق المرفق بهذا المرسوم .

المادة ٢ - يكلف وزير الداخلية بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

- حرر بالجزائر فى ١٣ ذى الحجة عام ١٣٩٩ الموافق ٣ نوفمبر سنة ١٩٧٩ .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٧١ فى ١٠/١٠/١٩٧٧

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٤٥ فى ١١/١١/١٩٧٩

الملحق

ولاية أدرار :	٣ دوائر :	١٠ بلديات	المقاعد
	أدرار	أدرار	٢١
		تسايت	١١
		فنوغيل	١٥
	تيميمون	تيميمون	٢١
		أقروط	١٥
		تاغوزي	١١
		تينر كوك	١١
	رقان	رقان	١٥
		أولف	١٥
		زاوية كونته	١٥
ولاية الامنام :	٦ دوائر :	٢٩ بلدية :	
	الامنام	الامنام	٣٩
		أولاد فارس	٢١
		قلعة سيدي سعد	١٥
	المطاف	المطاف	٢٩
		المبادية	٢١
		الكريمة	٢١
		وادي فضة	٢١
	بوقدير	بوقدير	٢٩
		أولاد سي سليمان	١٥
		تاوقبريت	٢١
		عين مران	٢١
	تنس	تنس	٢١
		أبو الحسن	١٥
		المرسى	١١
		بني حواء	١٥
		بور غاية	٢١
		زبوجة	١٥
	عين الدفلى	عين الدفلى	٢١
		الحسنية	١٥
		الرونية	١٥
		جلينة أهل الوادي	١٥
		العامرة	٢١
		عريب	١٥
	مليانة	مليانة	٢١
		بو مدفسح	٢١

٢١	جنيدل			
٢٩	خميس مليانة			
١٥	طارق بن زياد			
١٥	وادي الشرفاء			
المقاعد	١٢ بلدية :	٥ دوائر :	ولاية الأغواط :	
٢٩	الأغواط	الأغواط		
١١	الغيشة			
١٥	الأربعاء			
٢١	آفلو	آفلو		
١١	بريدة			
٩	عين سيدي علي			
١٥	قتلة سيدي سعد			
٢١	المنيمة	المنيمة		
٢٩	غرداية	غرداية		
١٥	بريان			
٢١	القرارة			
٢١	متليلي الشعاينة	متليلي الشعاينة		
المقاعد	١٨ بلدية :	٤ دوائر :	ولاية أم البواقي :	
٢١	أم البواقي	أم البواقي		
١١	عين بنوش			
١١	قصر الصباحي			
٢٩	العين البيضاء	العين البيضاء		
١٥	بريش			
١٥	فكيرينة			
٢١	مسكيانة			
٢٩	عين مليه	عين مليه		
١٥	بئر الشهداء			
٢١	عين الفكرون			
٢١	عين كرشة			
١٥	سوق النعمان			
١٥	سيقوس			
٢٩	خنشلة	خنشلة		
١١	العين الطويلة			
١١	الضلعة			
١٥	الحامة			
١١	متوسة			
المقاعد	٣٤ بلدية :	٧ دوائر :	ولاية باتنة :	
٢٩	باتنة	باتنة		
١١	عين ياقوت			
١٥	المعمر			
١١	تازولت - لامبيز			
١١	تيمقباد			

ولاية باتنة (تابع)			
أريس	أريس	أريس	١٥
	ايشمول		١٥
	بوزنية		١٥
	تكسوت		١٥
	ثنية العابد		١٥
	منعمة		١٥
	وادي الطاقة		١٥
بريكة	بريكة		٢٩
	بيطيام		١١
	مدوكال		١١
عين التوتة	عين التوتة		٢١
	القنطرة		١١
	سقانة		١١
	عين زعطوط		٩
قايس	قايس		١٥
	الشمرة		١٥
	أولا فاضل		١١
	بوحامة		١٥
	قايس		١٥
مروانة	مروانة		١٥
	أولاد سالم		١٥
	حيدوسة		١١
	سريانة		١١
	عين جاسر		١٥
	وادي الماء		١٥
نقاوس	نقاوس		٢٩
	أولاد سي سليمان		١٥
	تاقسنلنت		١١
	رأس العيون		٢١
ولاية بجاية :	٥ دوائر :	٢٨ بلدية :	١٥
	بجاية	بجاية	٢٩
		أوقاس	١٥
		تيشي	١٥
	آقبو	آقبو	٢٩
		لوزلاقين	١٥
		أغيل علي	١٥
		بني شيبانة	٢١
		بني ورتلان	١٥

ولاية بجاية (تابع)

١١	بوجليل
٢١	تازمالت
١٥	صندوق
١٥	محفوظة
٢١	أميزور
١٥	القصر
٢١	برباشة
١١	توجة
١٥	سمعون
١١	قنديرة

أميزور

٢١	خراطة
١٥	تاسكريوت
١٥	درقينة
١٥	سوق الاثنين

خراطة

٢١	سيدى عيش
١١	أدكار قبوش
١٥	أفلاو
١١	تاويرت ايفيل
١٥	تيمزريت المائن
١٥	شميني

سيدى عيش

القاعد

٢٢ بلدية

٦ دوائر :

ولاية بسكرة :

٢٩	بسكرة
١١	جمسورة

بسكرة

٢١	المخير
٢١	جامعة

المخير

٢٩	الوادي
٢١	دييلة
١٥	رباح
١٥	قمار
١٥	كوينين

الوادي

٢١	أولاد جلال
١١	الدوسن
١٥	أولاد حركات
١٥	سيدي خالد

أولاد جلال

ولاية بسكرة (تابع)			
سيدي عقبة	سيدي عقبة	٢١	
زريبة الوادي		١٥	
شتمة		٩	
مشونش		١١	
طولقة	طولقة	٢١	
أورلال		١١	
أوماش		١٥	
بوشقرون		١١	
فوغالة		١٥	
ولاية بشار :	٤ دوائر :	١٣ بلدية :	المقاعد
بشار	بشار	بشار	٢٩
		بني ونيف	١١
		قنادسة	١١
المبادلة	المبادلة	المبادلة	١٥
		تابلبالة	٩
		ناغيت	٩
بني عباس	بني عباس	بني عباس	٩
		ابقللي	٩
		الساورة السفلى	٩
		الوطاء	٩
		كزرزاز	٩
		تيندوف	١١
تيندوف	تيندوف	الرفيبات	٩
ولاية البليدة :	٧ دوائر :	٣٣ بلدية :	المقاعد
البليدة	البليدة	البليدة	٣٩
الاربعا	الاربعا	الاربعا	٢١
		أولاد موسى	٢١
		خميس الخشنة	٢٩
		سيدي موسى	١٥
		مفتاح	٢١
المعرون	المعرون	المعرون	٢١
		الشفا	١٥
		موزاية	٢١

ولاية البليدة (تابع)		
٢١	وادي الملايق	
١١	وادي جر	
٢١	القليعة	القليعة
١١	النواودة	
٢١	الدويرة	
١١	المعالة	
٢٩	بواسماعيل	
١٥	فوكنة	
٢٩	بوفاريك	بوفاريك
١٥	السحاولة	
١٥	المسومعة	
١٥	بوعنان	
١٥	بوقرة	
١٥	بئر توتة	
١٥	شبل	
٢١	حجوط	حجوط
١٥	أحسن العين	
١١	بوركيكة	
١٥	تيازا	
١٥	مراد	
٢١	شرشال	شرشال
٢١	المناصر	
١٥	داموس	
١٥	قوراية	
ولاية البويرة :		٤ دوائر :
١٩ بلدية :		المقاعد
٢٩	البويرة	البويرة
١٥	حيزر	
١٥	الشرفاء	
١٥	أهل القصر	
١٥	بشلول	
٢١	مشد الله	
٢١	الاخضرية	الاخضرية
١٥	أعمر	
٢١	بني عمران	

ولاية البويرة (تابع)

١٥ بودر بالة
٢١ قاديونية
١١ قرونة
١٥ معلى

٢١ صبور الغزلان
١٥ برج خريس
١٥ دريح

٢١ عين بسام
١٥ الهاشمية
١٥ بنر غبالو

ولاية تامنراست : دائرتان : بلديتان : المقاعد
٢١ تامنراست تامنراست

١٥ عين صالح عين صالح

ولاية تبسة : ٥ دوائر : ١٨ بلدية : المقاعد

٢٩ تبسة
١٥ الحمامات
١٥ الكويف
١١ الماء الابيض

١٥ الموينات
٢١ العين الزرقاء
٢١ الونزة
١٥ مرسط

١٥ بئر العاتر
٢١ جبل العنق
١١ نقرين

٢١ الشريعة
١٥ العقلة
١٥ بئر المقلم

١٥ ششار
١٥ المحمل
٢١ اولاد رشاش
٩ خنقة سيدي ناجي

ولاية تلمسان :	٧ دوائر :	٣١ بلدية :	المقاعد
تلمسان	تلمسان	٣٩	
		١٥	ابن سكران
		١٥	أولاد الميمون
		١٥	بنى مستر
		١١	تيرنى بنى هديل
		١١	سيدي عبد الله
		١١	عين تالوت
		١٥	عين فزة
الرمش	الرمش	١٥	الرمش
		٢١	الحناية
		١١	بنى وارسوس
		١٥	عين يوسف
الغزوات	الغزوات	٢١	الغزوات
		١٥	السواحلية
		١٥	باب العسنة
		١١	مرسى ابن مهيدى
بنى صاف	بنى صاف	٢١	بنى صاف
		١١	منين
		١٥	ولهاصة الغرابة
سجدو	سجدو	١٥	سجدو
		١١	العريشة
		١١	الفسور
		١٥	بنى سنوس
		١٥	سيدي الجيلالى
مفنية	مفنية	٢٩	مفنية
		١١	حمام بوغمرارة
		١٥	سيدي مجاهد
		١٥	صبرة
ندرومة	ندرومة	٢١	ندرومة
		١٥	جباله
		١٥	فلاوسن

ولاية تيارت :	٧ دوائر :	٣٨ بلدية :	المقاعد
تيارت	تيارت	تيارت	٢٩
		جيلالي بن عمار	٩
		دحموني	١٥
		رحسوية	١٥
		سيدي علي ملال	١١
		قرطوفة	١١
		مشرع الصفاء	١٥
		ملاكبو	١١
		وادي ليلي	١٥
السوقر	السوقر	السوقر	٢١
		توسنينة	١٥
		عين الذهب	٢١
		مدريسة	١١
بني مندل	بني مندل	بني مندل	٢١
		الازهرية	١٥
		لرجيم	١٥
		ملعب	١٥
تيسمسيلت	تيسمسيلت	تيسمسيلت	١١
		الحماذية	١١
		أولاد بسام	١٥
		سيدي حسني	١١
		عماري	١١
		قرية	١١
		المهدية	٢١
ثنية الاحد	ثنية الاحد	ثنية الاحد	٢١
		العيون	١٥
		برج الامير عبد القادر	١١
		خميسي	١٥
فرنسة	فرنسة	فرنسة	٢١
		أولاد جراد	١١
		تاخمات	١٥
		عين الحديد	١٥
		عين كرمس	١٥
		مدروسة	١٥

ولاية تيارت (تابع)	قصر الشلالة	قصر الشلالة	بلديات : ٣٨	المقاعد
			٢١	
			١٥	
			١٥	
			١٥	
ولاية تيزي وزو :	٨ دوائر :		٣٨ بلدية :	
	تيزي وزو		تيزي وزو	٢٩
			بنى دواله	٢١
			ذراع بن خدة	٢١
			مقاتنة	٢١
			الاربعاء نايت ايران	٢١
			ايرجن	١١
			بنى ينى	١١
			تيزي راشد	١٥
			برج منايل	٢٩
			نادمايت	١٥
			شعبة العامر	١٥
			ناصرية	١٥
			يسر	١٥
			تيقزيرت	١٥
			ايفليس	١١
			ماكودة	١٥
			واقسون	٢١
			دلس	٢١
			بغليسة	١٥
			سيدي داود	١٥
			ذراع الميزان	٢١
			بوغنى	٢١
			تيزي غنيف	٢١
			وادي قصارى	١٥
			الواضحية	٢١
			عزازقة	٢١
			أزفون	١٥
			أعكورن	١٥
			ايلولة أومالو	١١

ولاية تيزي وزو (تابع)

٢١	بوسقن
١٥	تيميزارت
٩	زكري
٢١	مقلع
١٥	فريجة

٢١	عين الحمام	عين الحمام
٢١	ايفرحونن	
١٥	تاسافت	
٢١	واسيف	

ولاية الجزائر : ٨ دوائر : ٢٧ بلدية : المقاعد

٣٩	سیدی محمد	سیدی محمد
٣٩	الجزائر الوسط	
٣٩	المدینة	

٣٩	الحراش	الحراش
٢٩	براقی	

٢١	الشراقة	الشراقة
١٥	درارية	
١٥	زرالدة	
١٥	اسطاویلی	
٢١	عين بنیان	

٢١	الرويبة	الرويبة
١٥	الدار البيضاء	
٢٩	برج الكيفان	
٢١	عين طاية	

٣٩	باب الوادی	باب الوادی
٣٩	القصة وادی كورین	
٢٩	بولوغین بن زیری	

٢٩	بودوار	بودوار
٢١	الثنية	
٢١	رغاية	
٢١	زموري	

٢٩	بئر مندرايس	بئر مندرايس
٢٩	الايبار	

ولاية الجزائر (تابع)

٢٩	بوزيعة	
٢١	بئر خادم	
٣٩	حسين وادي	حسين وادي
٢٩	القبعة	

ولاية الجلفة :

٤ دوائر :

١٧ بلدية :

المقاعد

٢٩	الجلفة	الجلفة
١٥	الادريسية	
١٥	الشارف	

٢١	حاسي بجيج	حاسي بجيج
٢١	دار الشيخوخ	

٢١	عين وسارة	عين وسارة
٢١	بيبرين	
٢١	زكراش	
١٥	سيدي لعجال	

٢٩	مسعد	مسعد
١٥	عين الابل	
٢١	فيض البطنة	

ولاية جيجل :

٤ دوائر :

١٧ بلدية :

المقاعد

٢٩	جيجل	جيجل
١٥	العروانة	
٢١	رقادة مثلثين	
١٥	زيامة منصورية	

٢١	الطاهير	الطاهير
١٥	جبله	
١٥	سيدي عبد العزيز	
١٥	الشقيقة	
٢١	الشهانة	

٢٩	الميلية	الميلية
٢١	العنصر	
١٥	سطارة	
١٥	سيدي معروف	

٢٩	فرجيوة	فرجيوة
----	--------	--------

ولاية جيجل (تابع)		ولاية سطيف :	
أولاد النجاء		٧ دوائر :	
بوحاتم		٣٤ بلدية	
٢٩		المقاعد	
٢١			
٢٩	سطيف	٢١	عين عباس
٢١	العلمة	٢٩	العلمة
١٥	أم العجول	١٥	بازر صخرة
١٥	بازر صخرة	١١	بني فودة
١٥	بيضاء البرج	٢١	بئر المرش
٢١	بئر المرش	٢١	جميلة
١٥	العين الكبيرة	١٥	العين الكبيرة
٢١	بابور	٢١	عريش
١٥	عموشة	١٥	عموشة
٢٩	برج بوعريش	٢٩	برج بوعريش
١٥	الجفارة	١٥	الجفارة
٢١	المهير	١٥	برج زمورة
١٥	تنية النصر	١٥	تنية النصر
١٥	مجانة	١٥	منصورة
٢١	بوقاعة	٢١	بوقاعة
٢١	بوسلام	٢١	بوسلام
٢١	تالة ايفاسن	١٥	قنرات
١٥	قنرات	٢١	رأس الوادي
٢١	الحماوية	٢١	الحماوية
٢١	برج القدير	١٥	سیدی مبارك
١٥	سیدی مبارك	٢١	عين تاغسروت
٢١	عين تاغسروت	٢١	الرواشد

ولاية سطيف (تابع)	عين ولمان	عين ولمان	بلديات - مرسوم
			٢٩
		صالح باي	٢١
		عين أزال	٢١
		عين الحجر	٢١
		قجال	١٥
ولاية معينة :	٦ دوائر :	٢٣ بلدية	المقاعد
سميدة	سميدة	سميدة	٢٩
		أولاد خالد	١٥
		سيدي بوبكر	١٥
		عين الحجر	١٥
		يسوب	١٥
الابيض سيدي الشيخ	الابيض سيدي الشيخ	الابيض سيدي الشيخ	١٥
		بوسفوم	٩
		عين المراك	١١
البيض	البيض	البيض	٢١
		بريزينه	١١
		بوعلام	١١
		بوقطب	١٥
		رقاصة	١٥
الحساسنة	الحساسنة	الحساسنة	١٥
		أولاد ابراهيم	١٥
		سيدي أحمد	١٥
المين الصفراء	المين الصفراء	المين الصفراء	٢١
		عسلة	٩
		مضرار	٩
مشريية	مشريية	مشريية	٢١
		الابيض	١١
		مكمان بن عمرو	١٥
		النمامة	١١
ولاية سكيكدة :	٥ دوائر :	٢٢ بلدية :	المقاعد
سكيكدة	سكيكدة	سكيكدة	٢٩
		مطورة	٩

ولاية سكيكدة (تابع)	الحروش	الحروش	بلديات - مرسوم
		الحروش	٢١
		رمضان جمال	١٥
		سيدي مزعنيش	١٥
		صالح بوشعور	١٥
		مجاز الدشيش	١١
	القل	القل	٢٩
		الحدائق	١٥
		أم الطوب	١٥
		أولاد عطية	١٥
		تملوس	٢١
		زيتونة	١٥
		عين قشرة	١٥
	زيغود يوسف	زيغود يوسف	١٥
		أولاد حبابة	١١
		بني ولبان	١١
	عزابة	عزابة	٢١
		ابن عزوز	١٥
		السبت	١٥
		شطابي	١١
		عين شرشار	١٥
ولاية سيدي بلعباس :	٦ دوائر :	٢٧ بلدية :	المقاعد
سيدي بلعباس		سيدي بلعباس	٣٩
		تسالة	١١
		سيدي لحسن	١٥
ابن باديس		ابن باديس	١١
		بوخنيفيس	١٥
		حاسي زمانة	١١
		سيدي علي بن يوب	١١
		سيدي علي بوسيدي	١٥
تلاغ		تلاغ	١٥
		الضاية	٩
		تقاليمت	١١
		راس الماء	١١
		مرحوم	١٥

ولاية سيدي بلعباس (تابع)		
١١	مولاي سليش	
١١	وادي توريرة	
١٥	حمام بوحجر	حمام بوحجر
١١	تمزورة	
٩	الحساننة	
١٥	عين الاربعاء	
٩	وادي بركاش	
١١	وادي صباح	
٢١	سفيذف	سفيذف
١٥	سيدي حمدوش	
١١	عين البرد	
١١	مصطفى بن ابراهيم	
١١	بلعربي	
١٥	ننيرة	
٢٩	عين تموشنت	عين تموشنت
١١	أغلل	
١٥	المامرية	
١١	المالح	
١١	تارقة	
١١	حاسي الفلة	
١١	سيدي بن عدة	
١١	شعبة اللحم	
١١	عين الطلبة	
١١	عين الكيحل	

ولاية عنابة :		
٣ دوائر	١٤ بلدية :	المقاعد
عنابة	عنابة	٤١
	برحال	١٥
	سرايدي	١١
القالة	القالة	١٥
	الصوارخ	١١
	الطارف	١٥
	بني عمار	١٥
	عين العسل	١١

ولاية عنابة (تابع)	ذريعتان	ذريعتان	بلديات - مرسوم
			٢١
		ابن مهيدى	١٥
		الحجار	٢١
		بسباس	٢١
		عصفور	١٥
		العين الباردة	١٥
ولاية قالمة :	٦ دوائر :	٣٥ بلدية :	المقاعد
	قالمة	قالمة	٢٩
		الفجوج	١١
		بلخير	١١
		بوعاطي محمود	٩
		بومهرة أحمد	١٥
		عين الحساينية	١٥
		هيليو بوليس	١١
	بوحجار	بوحجار	١٥
		أولاد ادريس	١٥
		عين الكرمة	١٥
	بوشقوف	بوشقوف	١٥
		بوكموزة	١١
		حمام النبائل	٢١
		خزارة	١١
		قلعة بوسبيح	٩
		النشماية	١١
		وادي الحشم	١٥
	سدراثة	سدراثة	٢١
		أم العظام	١٥
		بئر بوحوش	١١
		عين العربي	١٥
		مداوروش	١٥
	سوق أمهراس	سوق أمهراس	٢٩
		الحناشة	١٥
		الزعرورية	١٥
		تاودة	١٥

ولاية قالة (تابع)

١٥	لخضاره	
١٥	مراهنه	
١٥	مشروحة	
٢١	وادي الزناتى	وادي الزناتى
١١	بوحمدان	
١٥	تاملوكة	
١١	ركنية	
٩	سلاوة عنونة	
١١	عين مخلوف	

ولاية قسنطينة :

٣ دوائر :

١٢ بلدية :

المقاعد

٤٥	قسنطينة	قسنطينة
٢١	الخروب	
٢١	حامة بوزيان	
١٥	ديدوش مراد	
١٥	عين عبيد	
٢١	شغلوم العيد	شغلوم العيد
٢١	ناجنانة	
٢١	تلاغمة	
٢١	وادي العثمانية	
٢١	ميلة	ميلة
١١	ابن زياد	
٢٩	القرارم	

ولاية المدية

٦ دوائر :

٢٢ بلدية :

المقاعد

٢٩	المدية	المدية
١٥	سى محجوب	
١١	عوامرى	
١٥	وزرة	
٢١	البرواقية	البرواقية
١١	الزيرية	
١١	العمارية	
١١	رباعية	
٢١	بنى سليمان	
٢١	السواقى	بنى سليمان
٢١	جواب	

ولاية المدية (تابع)	تابلات	تابلات	بلديات : ٣٧	المقاعد
			مستغانم	٣٩
			حاسي معمش	١١
			ستيدية	١٥
			عين نويى	١٥
عين بوسيف	عين بوسيف		سيدي على	١٥
			حجاج	٢١
			خضراء	١١
			سيدي الاخضر	٢١
			عشعاشة	٢١
			عين تدلس	٢١
			بوقيراط	٢١
			خير الدين	١٥
			مسرة	٢١
			وادي الخير	٢١
			غليزان	٢٩
			القلمة	١٥
			الطمبر	١٥
			زمورة	٢١
			سيدي خطاب	١٥
			سيدي محمد بن عسودة	١١
			منلس	١٥
			وادي الجمعة	١٥

ولاية مستغانم (تابع)		
١٥	وادي السلام	
٢١	يلل	
١٥	مازونة	مازونة
١٥	أولاد معلق	
١٥	سيدي محمد بن عيسى	
١٥	مديونة	
١١	وريزان	
٢١	وادي رهيو	وادي رهيو
١١	الاخلاف	
١٥	الحمدانية	
١٥	الرمقة	
١٥	أولاد عيش	
١٥	جيدويه	
١٢	عمى موسى	
١٥	عين الطريق	
ولاية المسيلة :		٤ دوائر :
المساعد		٢٣ بلدية :
٢٩	المسيلة	المسيلة
١٥	الماضييد	
١٥	أولاد دراج	
١٥	أولاد عدي انقبالة	
١٥	برهوم	
١٥	جزار	
٢١	حمام الضلعة	
١٥	شلال	
١٥	العين الخضراء	
١١	مصيف	
٢١	مقرة	
٢٩	بوسعادة	بوسعادة
٢١	ابن سرور	
١١	أولاد سيدي ابراهيم	
١٥	سيدي عامر	
٢١	سيدي عيسى	سيدي عيسى
١٥	عين الحجل	
١٥	ونوغمة	

ولاية ورقلة (تابع)			
ولاية ورقلة	٥ دوائر :	٢٥ بلدية :	المقاعد
مسكر	مسكر	مسكر	٢٩
		بوحنيفية - الحمامات	١٥
		تيزي	١١
		حسين	١١
		عين فارس	١١
المحمدي	المحمدي	المحمدي	٢٩
		الغمرى	١٥
		بوحنى	١١
		مقطع الدوز	١١
تيفنيف	تيفنيف	تيفنيف	٢٩
		البرج	٢١
		الحشم	١٥
		خلوية	٩
		سيدي قادة	١٥
		وادي الابطال	١٥
سيق	سيق	سيق	٢١
		زمانة	١٥
		عكاز	١٥
غريس	غريس	غريس	١٥
		مطمر	١١
		عوف	١١
		عين فكان	١٥
		فروحة	١١
		ماوسية	١٥
		وادي الطاغية	١٥
ولاية ورقلة :			
ولاية ورقلة	٤ دوائر :	٧ بلديات :	المقاعد
ورقلة	ورقلة	ورقلة	٢٩

ولاية ورقلة (تابع)			
٩	البزى	عين امناس	
٩	برج عمرو ادريس		
٢٩	توقرت	توقرت	
١٥	الحجيرة		
١٥	طيبات		
١١	جنات	جنات	
ولاية وهران :			
١١ بلدية :		٣ دوائر :	
المقاعد			
٤٩	وهران	وهران	
٢١	السانية		
٢١	ارزيو	ارزيو	
١٥	بطيوة		
١٥	بوفطيس		
١٥	بئر الجير		
١٥	قديل		
١٥	وادي تليلات		
٢١	المرسى الكبير	المرسى الكبير	
١٥	بوتليليس		
١١	مسرغين		

مرسوم رقم ٨١ - ٩٣ مؤرخ في ٥ رجب عام ١٤٠١ الموافق ٩ مايو سنة ١٩٨١ يتضمن تسمية القرية الاشتراكية الفلاحية الواقعة بتراب بلدية متوسة ، دائرة خنشلة ، ولاية أم البواقي (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ،

- وبناء على الدستور ، لاسيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدي ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٦٣ - ١٠٥ المؤرخ في ٥ أبريل سنة ١٩٦٣ والمتعلق بتخليد الامجاد ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٤ - ١٢٧ المؤرخ في ٢٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق ١٢ يوليو سنة ١٩٧٤ والمتضمن تحديد الحدود الاقليمية وتكوين ولاية أم البواقي ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٧٧ - ٤٠ المؤرخ في أول ربيع الاول عام ١٣٩٧ الموافق ١٩ فبراير سنة ١٩٧٧ والمتعلق بتسمية بعض الاماكن العمومية ، ولاسيما المادة ٣ منه ،

يرسم مايلي :

المادة الاولى - تحمل القرية الاشتراكية الفلاحية الواقعة بتراب بلدية متوسة ، دائرة خنشلة ، ولاية أم البواقي ، من الآن فصاعدا اسم : « بغاي الكاهنة » .

المادة ٢ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٥ رجب عام ١٤٠١ الموافق ٩ مايو سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨١ - ١٦٤ مؤرخ في ٢٣ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ٢٥ يوليو سنة ١٩٨١ يتضمن القانون الاساسي للقرية الاشتراكية الفلاحية (٢)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير الداخلية ووزير الفلاحة والثروة الزراعية ،

- وبناء على الدستور ، لاسيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ المعدل والمتمم ، والمتضمن القانون البلدي ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٣ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن الثورة الزراعية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٥٨ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن القانون المدني ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٧ - ٤٠ المؤرخ في أول ربيع الاول عام ١٣٩٧ الموافق ١٩ فبراير سنة ١٩٧٧ والمتعلق بتسمية بعض الاماكن العمومية والمباني العامة ، لاسيما المادة ٣ منه ،

يرسم مايلي :

المادة الاولى - يحدد هذا المرسوم القانون الاساسي للقرية الاشتراكية الفلاحية التي تنجز في اطار الثورة الزراعية بمساعدة الدولة أو أية طريقة تمويل أخرى .

الباب الاول

تنظيم القرية الاشتراكية الفلاحية

المادة ٢ - تعد القرية الاشتراكية الفلاحية جزءا لا يتجزأ من البلدية التي اقيمت فيها .

وتندرج طريقة تنظيمها وعملها وهيئات تسييرها في اطار سياسة البلدية اداريا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٩ في ١٢/٥/١٩٨١

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٣٠ في ٢٨/٧/١٩٨١

وتكون دعامة أساسية للإنتاج الفلاحي دون أن تكون هذه الوظيفة الرئيسية ، لاغية للأعمال الضرورية لحياة القرية والأعمال التي تسهم في تطويرها .

المادة ٣ - تشكل القرية الاشتراكية الفلاحية ، من تجمع السكان الذين ترتبط ظروف عيشهم بالعمل الفلاحي ، وكذلك الذين يشغلون باستمرار وظيفة لازمة لحياة القرية .

وتشتمل أساسا على :

- الفلاحين المستفيدين من الثورة الزراعية ،
- المتعاونين من المجاهدين ،
- عمال القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ،
- الفلاحين الصغار ،
- التقنيين في الفلاحة ،
- كل شخص تكون مهنته مفيدة للقرية ويقيم فيها باستمرار .

المادة ٤ - تمنح كل قرية اشتراكية فلاحية اسما ، طبقا للشروط الواردة في المادة ٣ من المرسوم رقم ٧٧ - ٤٠ المؤرخ في ١٩ فبراير سنة ١٩٧٧ المذكور أعلاه .

المادة ٥ - تعد التجهيزات الجماعية للقرية الاشتراكية الفلاحية ، وتجهيزاتها الاستغلالية ومساكنها ، جزء من ممتلكات البلدية ، لايجوز التنازل عنها .

المادة ٦ - تدار الاملاك المشار اليها في المادة ٥ أعلاه ، وفقا للشروط المحددة بالامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ المذكور أعلاه ، وشروط هذا المرسوم .

الباب الثاني ادارة القرية

المادة ٧ - يتولى المجلس الشعبي البلدى ، فى اطار احكام المادة ١٢٦ من الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ المذكور أعلاه ، انشاء فرع ادارى بلدى له فى كل قرية اشتراكية فلاحية ، ويعين المندوب الخاص .

المادة ٨ - تساعد المندوب الخاص فى ممارسة مهامه لجنة استشارية .

المادة ٩ - تتكون اللجنة الاستشارية التى يرأسها المندوب الخاص ، من :

- ٩ أعضاء فى القرى التى تقل مساكنها عن ٧٠ مسكنا ،

- ١١ عضوا فى القرى التى يتراوح عدد مساكنها من ٧٠ الى ١٤٠ مسكن ،

- ١٥ عضوا فى القرى التى يزيد عدد مساكنها على ١٤٠ مسكن .

المادة ١٠ - تعين الهيئة المحاية لحزب جبهة التحرير الوطنى ، أعضاء اللجنة الاستشارية ، من بين :

- ممثلى المستفيدين من الثورة الزراعية ،
- ممثلى عمال القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ،

- ممثلى المتعاونين من المجاهدين ،

- أعوان رجال الدين ،

- التقنيين فى الفلاحة ، ممن يقيمون فى القرية ،

- ممثلى المهن غير الفلاحة المزاوله فى القرية .

المادة ١١ - تجتمع اللجنة الاستشارية بناء على دعوة من رئيسها ، أو بطلب من ثلث أعضائها

يتولى أمانة الجلسات عون من الفرع الادارى البلدى ، يعينه المندوب الخاص .

المادة ١٢ - تبديء اللجنة الاستشارية آراءها ، بأغلبية أعضائها الحاضرين . وتسجل تلك الآراء فى سجل خاص مرقوم يوقعه رئيس المجلس الشعبى البلدى .

المادة ١٣ - يتعين على المندوب الخاص ، ان يرسل ملخصا من السجل الى رئيس المجلس الشعبى البلدى ، الذى يقرر ما يجب اجراؤه بالنسبة لآراء اللجنة الاستشارية واقتراحاتها ، طبقا للاحكام التشريعية الجارى بها العمل .

بقرار مشترك بين وزير الداخلية ووزير المالية ووزير الفلاحة والثورة الزراعية .

المادة ١٦ - تتحمل البلدية ، التكاليف الطارئة والتحصيلات الكبرى الجارية على مساكن القرية الاشتراكية الفلاحية .

المادة ١٧ - يفقد حق الاستقادة في المسكن والانتفاع به ما يأتي :

- فقدان الصفة التي استحق بها منح المسكن لسبب غير عرضي ،

- التأجير الثانوي لجزء من العقار أو كله .

المادة ١٨ - يبقى ذوو حق الاستفادة المتوفى في المكان نفسه ، ريثما تضع البلدية مسكنا تحت تصرفهم .

الباب الرابع احكام البلدية

المادة ١٩ - تدمج الإيرادات والمصاريف المرتبطة بسير القرية الاشتراكية الفلاحية وتجهيزها ، في ميزانية البلدية .

المادة ٢٠ - يجوز للمجلس الشعبي البلدي ان ينشئ في القرية ، لدواعي بعدها عن مقر البلدية مصلحة للإيرادات والمصاريف تحت رقابة القابض البلدي ومسؤوليته ، اذا رأى لزوما لذلك .

المادة ٢١ - يخضع تسيير المصالح العمومية القائمة في القرية ، لاحكام الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ المذكور أعلاه .
عندما تتطلب المصالح العمومية للقرية توسعا ما ، يمكن أن يخصص لها تسيير حسابي مميز ، اذا نصت على ذلك القوانين والانظمة .

المادة ٢٢ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٣ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ٢٥ يوليو سنة ١٩٨١ .

المادة ١٤ - يضطلع المندوب الخاص بهام ضابط الحالة المدنية في هذا الجزء من القرية وذلك في اطار تسيير القرية الاشتراكية الفلاحية. وبناء على تفويض من رئيس المجلس الشعبي البلدي .

ويكلف أيضا بما يأتي :

- تمثيل المجلس الشعبي البلدي ، على مستوى القرية ،

- السهر على صيانة الاملاك البلدية وحفظها واتخاذ أي تدبير احتياطي أن اقتضى الامر ذلك،

- مراقبة تسيير المصالح المنشأة في القرية، واقتراح أي تدبير كفيل بتحسين سيرها واستغلالها ، على رئيس المجلس الشعبي البلدي،

- السهر على حفظ النظام العام وأمن الممتلكات والاشخاص ،

- السهر على الصحة والوقاية والنظافة العامة ،

- نشر القرارات البلدية والسهر على تنفيذها ،

- السهر على حفظ الوثائق .

الباب الثالث

القانون الاساسي للسكن

المادة ١٥ - يتعين على مستفيد السكن في القرية الاشتراكية الفلاحية أن يستعمله وفقا لطبيعته وتخصيصه وطبقا لاحكام المادة ٨٤٧ من الامر رقم ٧٥ - ٥٨ المؤرخ في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ المذكور أعلاه .

كما يجب على المستفيد أن يدفع جميع التكاليف العادية الناتجة عن الانتفاع بالسكن الذي يقطنه بما في ذلك التكاليف المرتبطة بأشغال الصيانة الجارية .

وعليه أن يدفع لهذا الغرض ، الى المجلس الشعبي البلدي أتاوة شهرية تحدد شروطها

مرسوم رقم ٨١ - ٢٦٧ المؤرخ في ١٢ ذي الحجة عام ١٤٠١ الموافق ١٠ أكتوبر سنة ١٩٨١ يتعلق بصلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي فيما يخص الطرق والنقاوة والطمانية العمومية (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ،

- وبناء على الدستور ، لاسيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٥٥ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ المعدل والمتمم والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٥٦ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ المعدل والمتمم والمتضمن قانون العقوبات،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ المعدل والمتمم والمتضمن القانون البلدي .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٤ - ١٠٧ المؤرخ في ٩ ذي الحجة عام ١٣٩٤ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧٤ المعدل والمتمم والمتضمن قانون المرور ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٥٨ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن القانون المدني ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٧٨ المؤرخ في ١٢ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٥ والمتعلق بالخبائز .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٧٩ المؤرخ في ١٢ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٥ والمتعلق بدفن الموتى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٦ - ٧٩ المؤرخ في ٢٩ شوال عام ١٣٩٦ الموافق ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٦ والمتضمن قانون الصحة العمومية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ٢٧ المؤرخ في ١٥ ذي القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ يناير سنة ١٩٧٠ والمتعلق بالقانون الاساسي الخاص بأعوان الشرطة البلدية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥ - ١٠٩ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد كفاءات تطبيق الامر رقم ٧٥ - ٦٧ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الاراضى لاجل البناء .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥ - ١٥٢ المؤرخ في ١٢ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد قواعد حفظ الحصة فيما يخص الدفن ونقل الجثث واخراج الموتى من القبور واعادة دفنها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٦٣ المؤرخ في ٢٤ ربيع الاول عام ١٣٩٦ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٧٥ والمتعلق بتأسيس السجل العقارى ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٧ - ٤٠ المؤرخ في اول ربيع الاول عام ١٣٩٧ الموافق ١٩ فبراير سنة ١٩٧٧ والمتعلق بتسمية بعض الأماكن العمومية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩ - ١٤١ المؤرخ في ١٦ صفر عام ١٣٩٩ الموافق ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٩ المعدل والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي للولاية وتنظيمه وسيره ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٠ - ٢٨٨ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٤٠٠ الموافق ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨٠ والمتعلق بالقانون الاساسي لسلك المفتشين العموميين البلديين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ - ٢٧ المؤرخ في اول جمادى الاولى عام ١٤٠١ الموافق ٧ مارس سنة ١٩٨١ والمتضمن اعداد قاموس وطنى لاسماء المدن والقرى والاماكن الاخرى ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ - ٣٦ المؤرخ في ٨ جمادى الاولى عام ١٤٠١ الموافق ١٤ مارس

سنة ١٩٨١ والمتعلق بتعريب المحيط ،

يرسم مايلى :

المادة الاولى - يحدد هذا المرسوم صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدى فى مجال الطرق والنقاوة والطمانية العمومية .

الباب الاول شغل الطرق والمحافظة عليها

المادة ٢ - يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدى فى اطار التنظيم الدول به ، فى كل الظروف بتسهيل المرور وأمن السير العام وحسن تسطير الطرق العمومية ورؤيتها ،

يحدد كفيات شغل الطرق العمومية لاسيما العرض على الارصفة وارصفة محلات بيع المشروبات والتجارة المتنقلة وتسليم البضائع .

ينظم المرور ووقوف السيارات داخل المناطق السكانية التابعة للبلدية .

ويسهر خصوصا على مايلى :

- وضع اوحات الاشارة قرب بعض الأماكن والبنائيات العمومية ،

- تهيئة ساحات حضرية ومساحات لوقوف السيارات .

يقوم فضلا على ذلك ، بتجميل الطرق وينشى فى المناطق الحضرية ، مساحات للراجلين .

المادة ٣ - يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدى بكل الاجراءات المتعلقة بتسمية وترقيم الطرق والانهج والسبل والمساحات العمومية والبنائيات وبيوت السكن .

المادة ٤ - يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدى على ائارة الطرق العمومية وصيانة شبكة الانارة .

ويسهر بالاضافة الى ذلك على تشذيب المغروسات وتصنيفها على انشاء وصيانة المساحات الخضراء والحدائق العمومية وحظائر التسلية .

المادة ٥ - يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدى

على أن تكون كل الاشغال التى تقوم بها الادارات التابعة للدولة والشركات الوطنية والمؤسسات العمومية أو الخواص على الطريق العمومية مسبوقة برخصة يتم تسليمها بأشراف منه ، وتكون مطابقة لدفتر الشروط الخاصة .

ويتحمل القائم بالاشغال أعباء اعادة الطرق الى حالتها الاصلية والمصاريف الخاصة بذلك .
واذا لم يعد الطرق الى حالها يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدى أن يقوم بذلك بدلا منه ويطالب بمصاريف العملية دون من العقوبات المدنية والجنائية التى ينص عليها التشريع المعمول به :

ويقوم رئيس المجلس الشعبي البلدى فضلا عن ذلك ، ان اقتضى الامر ، بفتح الطريق العمومية على حساب المرخص له بالاشغال، الذى يتحتم عليه دفع المصاريف حسب الاجراءات الواردة فى الفقرة السابقة .

المادة ٦ - يجب على رئيس المجلس الشعبي البلدى أن يتخذ اجراءات الاستعجال الرامية الى دعم أو هدم الاسوار والبنائيات والعمارات المهددة بالسقوط .

الباب الثانى النقاوة وحفظ الصحة العمومية

المادة ٧ - يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدى على تنفيذ التنظيم الصحى ويتخذ كل الاجراءات التى تخص النقاوة وحفظ الصحة العمومية .

ويجب عليه أن يسهر بالخصوص على حفظ الصحة ونظافة المساكن والعمارات والانهج والساحات والطرق والبنائيات والمؤسسات العمومية .

المادة ٨ - يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدى ، فى اطار اجراءات النقاوة وحفظ الصحة العمومية ، على المحافظة على صحة الجماعة وتحسين ذلك وتطويره .

ويتعين عليه أن يقوم على الخصوص بما يأتى :

المادة ١٢ - يضبط رئيس المجلس الشعبي البلدي وينفذ الاجراءات التي من شأنها أن تمنع تشرد الحيوانات الضالة والمخطرة ، وتزايدها .

ويسهر بصفة خاصة على ما يلي :

- الوقاية من داء الكلب ومكافحته ،

- اقامة لمحاشير للحيوانات .

المادة ١٣ - يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدي على الالتزام بالاجراءات المقررة فيما يخص النظافة وحفظ الصحة العمومية في المؤسسات والاماكن التي تستقبل الجمهور .

الباب الثالث الطمأنينة العمومية

المادة ١٤ - يتخذ وينفذ رئيس المجلس الشعبي البلدي ، في إطار التنظيم المعمول به ، كل الاجراءات التي من شأنها أن تضامن حسن النظام والامن العمومي وكذلك الحفاظ على الطمأنينة والاداب العامة .

كما يجب عليه أن يطمئن كل عمل من شأنه أن يخل بذلك .

المادة ١٥ - يضبط رئيس المجلس الشعبي البلدي تنظيم الاسواق والمعارض واسواق الخضار والفواكه بالجملة وكل التجمعات الاخرى من نفس النوع .

وعلى هذا التنظيم أن يضبط خصوصا ما يأتي :

- ساعات فتح هذه المحلات وأغلاقها ،

- الاماكن المخصصة للعرض والبيع ،

- وقوف السيارات ومرورها .

المادة ١٦ - يضبط رئيس المجلس الشعبي البلدي ، تنظيم العروض الفنية العمومية . ويسلم الرخص القبلية لتنظيم العروض الفنية التي تقام بمناسبة الحفلات الخاصة مع اعطائها صبغة تضمن الطمأنينة العمومية .

المادة ١٧ - يكون في خدمة رئيس المجلس

- يتخذ كل الاجراءات الرامية الى مكافحة الامراض الوبائية والمعدية وحاملات الامراض المتنقلة ،

- يسهر على تنفيذ العمليات المتعلقة بالتطهير ،

- يسهر على تمويل السكان المنتظم بالماء الصالح للشرب بكميات كافية للاحتياجات المنزلية وحفظ الصحة ،

- ينظم تنظيف الانهج وجمع القمامة بصفة منتظمة حسب توقيت دقيق ملائم ،

- يقوم بصيانة شبكات التطهير وعند الاقتضاء يسهر على انجازها ،

- يضمن تصريف المياه القذرة ،

- يسهر على نظافة البلدية وتجميلها .

المادة ٩ - ينظم رئيس المجلس الشعبي البلدي ، المزايل العمومية واحراق القمامة ومعالجتها في اماكن ملائمة .

المادة ١٠ - يتخذ رئيس المجلس الشعبي البلدي كل الاجراءات التي من شأنها أن تحمي البيئة وتحسنها .

يضبط ، اثر مداولات المجلس الشعبي البلدي ، كل الاجراءات التي يمكن أن تشجع انشاء كل منظمة او جمعية لحماية البيئة وتطويرها وتحسين نوعية حياة المواطن ، والقضاء على التلوث والاضرار . ويسهر على تنفيذ هذه الاجراءات .

المادة ١١ - يجب على رئيس المجلس الشعبي البلدي أن يسهر على صحة التغذية .

ويمكنه أن يقوم على الخصوص بما يأتي :

- يقرر زيارات الى عين المكان في المخازن والمستودعات التي تحتوى على منتوجات استهلاكية معدة للبيع ،

- يخطر مصالح المراقبة التقنية المعنية بقصد القيام بالمراقبة الصحية على المواد الاستهلاكية المعروضة للبيع .

الشعبي البلدي ، حتى يقوم بسلطات الشرطة .
أعوان الشرطة البلدية ومفتشو المصالح العمومية
البلدية .

ويمكنه فضلا عن ذلك ، أن يسخر في إطار
التشريع المعمول به ، الشرطة أو الدرك الوطني
وكل عون عمومي آخر يحتمل أن يساعده في القيام
بمهامه .

المادة ١٨ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

قرّر بالجزائر في ١٢ ذي الحجة عام
١٤٠١ الموافق ١٠ أكتوبر سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨١ - ٣٧٢ مؤرخ في ٢٩ صفر عام
١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ يحدد
صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في
القطاع السياحي (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ووزير
السياحة ،

- وبناء على الدستور ، لاسيما المادتان
١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٦ - ٦٢ المؤرخ في
٤ ذي الحجة عام ١٣٨٦ الموافق ٢٦ مارس سنة
١٩٦٦ والمتعلق بالمناطق والآثار السياحية ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في
٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧
المعدل والمتمم ، والمتضمن القانون البلدي ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٧ - ٢٨١ المؤرخ
في ١٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٢٠ ديسمبر
سنة ١٩٦٧ والمتعلق بالحفريات وحماية الأماكن
والآثار التاريخية والطبيعية ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في
٧ ربيع الأول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة
١٩٦٩ المعدل والمتمم ، والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى القانون رقم ٨٠ - ١٢ المؤرخ

في ٢٣ محرم عام ١٤٠١ الموافق ٣١ ديسمبر سنة
١٩٨٠ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٨١ ،
ولا سيما المادة ٨٨ منه ،

- وبمقتضى القانون رقم ٨١ - ٠١ المؤرخ
في ٢ ربيع الثاني عام ١٤٠١ الموافق ٧ فبراير
سنة ١٩٨١ والمتضمن التنازل عن الاملاك العقارية
ذات الاستعمال السكني والتجاري والحرفي
التابعة للدولة والجماعات المحلية ومكاتب الترقية
والتسيير العقاري والمؤسسات والهيئات العمومية
ولا سيما الفقرة الرابعة من المادة ٣ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ٦٦ المؤرخ
في ١٥ محرم عام ١٣٨٧ الموافق ٢٥ أبريل سنة
١٩٦٧ والمتضمن منح الدولة انعقارات الكائنة في
المناطق السياحية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ١٦٧ المؤرخ
في ١٨ جمادى الأولى عام ١٣٨٧ الموافق ٢٤ غشت
سنة ١٩٦٧ والمتضمن تنازل الدولة للبلديات عن
الاصول التجارية ذات استعمال أو ذات طابع
سياحي ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ٢٨٦ المؤرخ
في ١٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٢٠ ديسمبر
سنة ١٩٦٧ والمتضمن تنظيم المؤسسات التي
تقدم خدمات للمسافرين والسياح ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٥ المؤرخ
في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة
١٩٧٣ والمتضمن لامركزية اعتمادات الدولة
الخاصة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٦ المؤرخ
في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة
١٩٧٣ والمتعلق بشروط وتنفيذ مخططات
البلديات الخاصة بالتنمية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٧ المؤرخ
في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة
١٩٧٣ والمتضمن تحديد الشروط الخاصة بتطبيق
الأمر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٢٣ مايو سنة
١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٨ المؤرخ

في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن تحديد شروط اعتمادات السير المخصصة للمجالس التنفيذية في الولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩ - ١٤١ المؤرخ في ١٦ شوال عام ١٣٩٩ الموافق ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٩ والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي في الولاية وتنظيمه وسيره ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٠ - ٠٨ المؤرخ في ٢٤ صفر عام ١٤٠٠ الموافق ١٢ يناير سنة ١٩٨٠ الذي يحدد صلاحيات وزير السياحة ،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى - تخول البلدية والولاية ، في اطار التشريع الجارى به العمل ، صلاحية القيام بكل عمل من طبيعته أن يضمن ترقية السياحة وازدهارها ، في المناطق الترابية التابعة لكل منهما .

المادة ٢ - تساهم البلدية والولاية ، في اطار صلاحياتهما ، في تحديد منطقة التوسيع السياحي واعداد المخطط الرأسي للتهيئة السياحية ، لاسيما تخصيص الاراضى واستصلاح الاماكن والقيام بأشغال الهياكل الاساسية والتجهيزات الجماعية وكذلك حماية منابـع الحمامات المعدنية والمحافظة عليها .

المادة ٣ - تساهم البلدية في تنمية السياحة ذات الطابع الاجتماعى بانشاء هياكل الاستقبال التى لا تتطلب اشتراطات تقنية عالية .

وتتولى على الخصوص انجاز ما يأتى :

- الفنادق المتكونة من أجنحة ،

- الفنادق الحضرية الصغيرة ،

- محطات الطرق ،

- المنازل ،

- المطاعم ،

- المراكز العائلية ،

- مساحات التخييم ،

- حظائر التسلية ،

- الحمامات المعدنية الصغيرة .

- المحطات المناخية الصغيرة ،

- الشواطىء المهيأة ،

وتتولى صيانة المؤسسات التى تسيرها أو تستغلها .

كما تشجع وتسهل أية مبادرة تساعد على ترقية السياحة والاعمال المرتبطة بها .

المادة ٤ - تجمع البلدية ، فى اطار تصنيف البلديات أو مجموعة من البلديات ، الى محطات مياه معدنية ، أو مناخية أو سياحية ، كل العناصر التى يمكن أن تسهل هذا التصنيف وتسهر زيادة على ذلك على حماية الاماكن الطبيعية واستصلاحها .

المادة ٥ - يتعين على البلدية أن تقوم فى مجال أعمالها السياحية ، بما يأتى :

- تنظم التنشيط السياحي والثقافى ، لاسيما فى المؤسسات السياحية ، بالاتصال مع الهيئات الوطنية المختصة ،

- تسهر بالاتصال مع مصالح الولاية ، على حماية الاماكن السياحية ومنابع المياه المعدنية واحترام القواعد التى تحكم المؤسسات السياحية ،

- تساهم فى التعريف بطاقتها السياحية لاسيما باستعمال الوسائل الاشهارية .

المادة ٦ - يمكن الولاية أن تنشئ وتستغل أية مؤسسة سياحية أو حمامية معدنية تتجاوز امكانيات البلدية وتنجز أى هيكل استقبالى سياحي تكون قدراته مطابقة لاجتياجات الولاية ، لاسيما :

- الفنادق الحضرية ،

- فنادق الطرق ،

- محطات المياه المعدنية الدافئة ،

- محطات المياه المعدنية ،

- المحطات المناخية ،

- مراكز التسلية ،

- المخيمات ،

- المراكز العائلية ،

- مراكز الاستراحة ،

- المطاعم .

ويمكنها زيادة على ذلك أن تنشئ مؤسسة ولائية ، تكلف باستغلال التجهيزات السياحية التي تعد جزءا من ممتلكاتها وتسييرها وتصونها، كما تساعد على تنمية جميع الاعمال اللاحقة التي لها صلة بالسياحة .

المادة ٧ - يحدد قرار وزاري مشترك بين وزير الداخلية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية ووزير السياحة ، المميزات والمقاييس التقنية الخاصة بالهياكل الاساسية السياحية التي تنجزها البلدية والولاية .

المادة ٨ - يجب على البلدية والولاية أن تسهرا في حدود صلاحياتهما على احترام مقاييس التسيير وحفظ الصحة والامن في المؤسسات السياحية .

فهما تجثان التوفير الخاص على انجاز وحدات صغيرة في الفنادق والاطعام وتوجيهانه

في اطار التنمية السياحية وطبقا للتشريع الجارى به العمل .

المادة ٩ - تساعد الدولة البلدية والولاية تقنيا ، لا سيما في مجال الدراسات والانجازات .

المادة ١٠ - تتولى الدولة تكوين العمال المتخصصين في ميدان السياحة .

المادة ١١ - لا يجوز اتخاذ أى إجراء لتغيير تخصيص مؤسسة ذات استعمال أو ذات طابع سياحي الا بالموافقة القبلية من وزير الداخلية ووزير السياحة .

المادة ١٢ - يجب أن يقترن كل منح جديد في الميدان السياحي يسند للبلدية والولاية ، بموارد ووسائل مطابقة له .

المادة ١٣ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

جرر بالجزائر في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨١ - ٣٧٣ مؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ يحدد
صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في
قطاع الفلاحة والثورة الزراعية (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ووزير
الفلاحة والثورة الزراعية ،

- وبناء على الدستور ، لاسيما المادتان
١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في
٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧
المعدل والمتمم ، والمتضمن القانون البلدى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٨ - ٦٥٣ المؤرخ في
١٠ شوال عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة
١٩٦٨ والمتعلق بالتسيير الذاتى فى الفلاحة ،
المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ في
٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة
١٩٦٩ المعدل والمتمم ، والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٣ المؤرخ في
٣٠ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٨ نوفمبر سنة
١٩٧١ والمتضمن الثورة الزراعية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٤٣ المؤرخ في
٧ جمادى الثانية عام ١٣٩٥ الموافق ١٧ يونيو سنة
١٩٧٥ والمتضمن قانون الرعى ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٢ - ١٠٦ المؤرخ
في ٢٥ ربيع الثانى عام ١٣٩٢ الموافق ٧ يونيو
سنة ١٩٧٢ والمتضمن القانون الاساسى للتعاونيات
الفلاحية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٥ المؤرخ
في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة
١٩٧٣ والمتضمن لامركزية اعتمادات الدولة
الخاصة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٦ المؤرخ
في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة

١٩٧٣ والمتعلق بشروط تسيير مخططات
البلديات الخاصة بالتنمية وتنفيذها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٧ المؤرخ
في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة
١٩٧٣ والمتضمن تحديد اشروط الخاصة بتطبيق
الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٢٣ مايو سنة
١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٨ المؤرخ
في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة
١٩٧٣ والمتضمن تحديد شروط اعتمادات المير
المخصصة للمجالس التنفيذية للولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩ - ١٤١ المؤرخ
في ١٦ شوال ١٣٩٩ الموافق ٨ سبتمبر سنة
١٩٧٩ والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى للولاية
وتنظيمه وسير ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ - ٤٧ المؤرخ
في ١٥ جمادى الاولى عام ١٤٠١ الموافق ٢١ مارس
سنة ١٩٨١ الذى يحدد صلاحيات وزير الفلاحة
والثورة الزراعية ، المعدل والمتمم للمرسوم رقم
٨٠ - ١٥٨ المؤرخ في ٣١ مايو سنة ١٩٨٠ ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ - ١٦٤ المؤرخ
في ٢٣ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ٢٥ يوليو سنة
١٩٨١ والمتضمن القانون الاساسى الخاص بالقرية
الاشتراكية الفلاحية ،

يرسم مايلي :

المادة الاولى - تخول البلدية والولاية ، فى
اطار التشريع الجارى به العمل ، صلاحية القيام
بكل عمل من طبيعته أن يضمن استصلاح الاراضى
الفلاحية وتطوير الهياكل المحلية للثورة الزراعية
فى المناطق الترابية التابعة لكل منهما .

المادة ٢ - تتولى البلدية بالاتصال مع
المصالح المعنية فى الولاية ، فى مجال الاراضى
الفلاحية أو ذات الصبغة الفلاحية على الخصوص ،
ما يأتى :

- تحصى المساحات الفلاحية الصالحة ،
التابعة للقطاعات : المسير ذاتيا ، والثورة الزراعية
والخاص ،

- تعد فهرس الاستغلالات الفلاحية وتضبطه باستمرار ،

- تتخذ جميع الاجراءات التى تحافظ على الاراضى الفلاحية أو ذات الطاقة الفلاحية ،

- تشجع الاستغلال الكامل للاراضى الفلاحية وتنمية استصلاح الاراضى باحيااء اراض جديدة .

المادة ٣ - تضمن البلدية استمرار العمليات المرتبطة بتطبيق التنظيم المتعلق بالثورة الزراعية ومتابعته وتسهر على المحافظة على حفظ الاموال البلدية التابعة للثورة الزراعية .

وبهذه الصفة تنفذ عمليات تعديل النظام الزراعى للاراضى عبر ترايبها .

المادة ٤ - تساهم البلدية فى مجال تنظيم اعادة هيكلة القطاع الفلاحى فيما يأتى :

- اعداد خرائط لوحدات الانتاج وتصاميم توزيع استعمال الاراضى ،

- عمليات اعادة هيكلة الاستغلالات الفلاحية وكل عمل يمس أساس الاراضى الفلاحية البلدية،

- عمليات تجديد أجهزة تسيير القطاع الاشتراكى الفلاحى .

وتشجع البلدية زيادة على ذلك تطوير الحركة التعاونية لا سيما فى الوسط التقليدى وتسهل الاجراءات الادارية لانشاء التعاونيات .

المادة ٥ - تساهم البلدية فى مجال الانتاج الفلاحى ، فى تنظيم المواسم الفلاحية وتحديد مخططات الزراعة فى اطار مخطط الانتاج الولائى .

كما تشجع زيادة على ذلك ، تطوير تربية المواشى القليلة .

المادة ٦ - يمكن البلدية أن تنجز جميع الهياكل الاساسية الملائمة لخزن المنتجات الفلاحية والمحافظة عليها .

ويمكنها أيضا أن تنمى المنتجات الفلاحية بانجاز وحدات صغيرة تحويلية .

المادة ٧ - تسهر البلدية على تموين مختلف القطاعات الفلاحية بانتظام بوسائل الانتاج لاسيما

العتاد الفلاحى والبذور والمنتجات المبيدة للحشرات والمنتجات المعدة للصحة الحيوانية .

المادة ٨ - تعلم البلدية السلطات الولائية بكل الصعوبات أو النقائص المرتبطة بـ... للوحدات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكى أو تسييرها .

ولضمان حماية الممتلكات العمومية يمكنها أن تتخذ أى اجراء تحفظى أو تقدم أى اقتراح من شأنه أن يحسن الانتاجية والمردودية .

المادة ٩ - يمكن البلدية أن تنشئ مؤسسات خدمات فلاحية قصد تحقيق أهدافها .

المادة ١٠ - تشجع البلدية انشاء تعاونيات متعددة الاختصاص أو متخصصة فى الخدمات للقيام بالعمليات التالية على الخصوص :

- كراء الاعتدة الفلاحية التابعة لمختلف القطاعات الفلاحية وتوزيعها وصيانتها ،

- توزيع البذور والاسمدة والمنتجات المبيدة للحشرات ،

- تزويد المشتركين بجميع المنتجات والتجهيزات والادوات أو الحيوانات الضرورية لاستغلالاتهم ،

المحافظة على المنتجات الواردة من استغلالات مشتركىها ومستعملها وتحويلها وتوظيفها وبيعها ،

- انشاء ورشات للخدمات والانتاج الحرفى التقليدى أو الصناعى ،

- التكفل بجميع اشغال التحسين العقارى والفلاحى الذى أقرته السلطات العمومية وصيانة المناطق التى تتم تهيئتها ،

- الارشاد التقنى والاعلام الاقتصادى والمحاسبة والنصح فى التسيير للمشاركين .

المادة ١١ - تتولى الولاية فى مجال استصلاح الاراضى الزراعية على الخصوص ما يأتى :

- تساهم فى تنفيذ سياسة تهيئة تراب الولاية تبعا لمتطلبات حماية الاراضى الفلاحية أو ذات الصبغة الفلاحية ، والمحافظة عليها ،

- تحدد الخطوط الكبرى لمخطط استعمال الاراضى الفلاحية على صعيد الولاية ،

- تبادر بأشغال تهيئة الاراضى فى مناطق الاستصلاح وتحسينها ، أو تقوم بذلك .

المادة ١٢ - يجب على الولاية أن تتابع وتنسق وتراقب عمليات تطبيق الثورة الزراعية وكذلك ما تعلق منها باعادة هيكلة الاستغلالات الفلاحية .

المادة ١٣ - تتولى الولاية فى مجال الانتاج الفلاحى على الخصوص ما يأتى :

- تنظم المواسم الفلاحية وتعد برامجها ،

- تضبط مخطط الانتاج النباتى والحيوانى فى الولاية على أساس المقاييس المحددة من قبل وتتابع تنفيذه وتعد حصائله ،

- تحدد حجم وسائل الانتاج الضرورية للمواسم الفلاحية وتعد مخطط التوزيع ،

- تطور وحدها أو بالاتصال مع الولايات المجاورة ، وسائل الوقاية من الآفات الزراعية ومكافحتها .

المادة ١٤ - تشجع الولاية تجمع المبادرات البلدية لإنجاز الهياكل الاساسية المعدة لتحويل المنتجات الفلاحية .

ويمكنها عند الاقتضاء أن تنشئ وتنشئ أية وحدة لتعبئة المنتجات الفلاحية وتنظيمها أو أية وحدة أخرى لانتاج المعدات أو الخدمات التى لها علاقة بالانتاج الفلاحى .

المادة ١٥ - تقوم الولاية باعتماد التعاونيات الفلاحية وتضبط فهرسها .

كما تسهر زيادة على ذلك على حسن سير التعاونيات الفلاحية التى تجتاز أرضيتها اطار البلدية الواحدة وكذلك احترام المتعاملين المقيمين فى الولاية لبرامج تمويل قطاع الانتاج الفلاحى .

المادة ١٦ - تساعد الدولة البلدية والولاية تقنيا لا سيما فى مجال الدراسات والانجازات .

المادة ١٧ - تتولى الدولة تكوين المتخصصين

فى الاعمال الفلاحية قصد تعيينهم لدى الجماعات المحلية .

المادة ١٨ - يجب أن يقترن كل منح جديد فى مجال الفلاحة يسند للبلدية أو الولاية بموارد ووسائل مطابقة له .

المادة ١٩ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية- الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨١ - ٣٧٤ مؤرخ فى ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتها فى قطاع الصحة (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ووزير الصحة ،

- وبناء على الدستور ، لاسيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ فى ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ المعدل والمتمم ، والمتضمن القانون البلدى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ فى ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ المعدل والمتمم ، والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٣ - ٦٥ المؤرخ فى ٣ ذى الحجة عام ١٣٩٣ الموافق ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٣ والمتضمن تأسيس الطب فى القطاعات الصحية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٦ - ٧٩ المؤرخ فى ٢٣ شوال عام ١٣٩٦ الموافق ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٦ والمتضمن قانون الصحة العمومية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٥ المؤرخ فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة

١٩٧٣ والمتضمن لامركزية اعتمادات الدولة الخاصة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٦ المؤرخ فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتعلق بشروط تسيير منطقتات البلديات الخاصة بالتنمية وتنفيذها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٧ المؤرخ فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن تحديد الشروط الخاصة بتطبيق الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ فى ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٨ المؤرخ فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن تحديد شروط اعتمادات السير المخصصة للمجالس التنفيذية فى الولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩ - ١٤١ المؤرخ فى ١٦ شوال عام ١٣٩٩ الموافق ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٩ والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي للولاية وتنظيمه وسيره ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ - ٦٥ المؤرخ فى ١٣ جمادى الثانية عام ١٤٠١ الموافق ١٨ أبريل سنة ١٩٨١ الذى يحدد صلاحيات وزير الصحة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ - ٢٤٢ المؤرخ فى ٦ ذى الحجة عام ١٤٠١ الموافق ٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والمتضمن انشاء القطاعات الصحية وتنظيمها ،

يرسم مايلى :

المادة الاولى - تخول البلدية والولاية ، فى اطار التشريع الجارى به العمل ، صلاحية القيام باى عمل يستهدف المحافظة على صحة المواطنين وتحسينها ، فى المناطق الترابية التابعة لكل منهما .

تساهم البلدية والولاية فى اعداد المخطط الوطنى لتطوير القطاع الصحى وانجازه وفى اعداد الخريطة الصحية لكل منهما .

وتتعاونان زيادة على ذلك فى تعميم الطب المجانى .

المادة ٢ - تتولى البلدية بالاتصال مع مدير القطاع الصحى ، انجاز الهياكل الاساسية البسيطة للصحة وتجهيزها لا سيما :

١ - قاعات العلاج ،

٢ - عيادات الولادة الحضرية والقروية ،

٣ - وحدات حماية الامومة والطفولة ،

٤ - مراكز الصحة ،

٥ - العيادات المتعددة الاختصاص .

المادة ٣ - ترسل الى البلدية قائمة مداومة الاطباء وجراحي الاسنان والصيدالة والاطباء الآخرين العاملين فى ترابها .

وتسهر البلدية على تطبيقها الفعلى .

المادة ٤ - تسهر البلدية على احترام التنظيم الخاص بالاجور .

المادة ٥ - تتولى البلدية فى ميدان الوقاية الطبية ، تنظيم الاعمال الآتية ومتابعتها بالاتصال مع المصالح المختصة التابعة للدولة ، ولاسيما :

- التلقيح ،

- حفظ الصحة المدرسية ،

- حماية الامومة والطفولة ،

- التربية الصحية ،

- مكافحة ناقلات الامراض المعدية .

كما تتولى زيادة على ذلك ، فى اطار التنظيم الجارى به العمل نقل المصابين بالامراض العقلية الى المراكز الملائمة .

المادة ٦ - تتولى الولاية انجاز الهياكل الاساسية للصحة وتجهيزها ، ولا سيما :

- المستشفيات العامة فى الولاية والدائرة ،

- مخابر حفظ الصحة التابعة للولاية .

المادة ٧ - تتولى الولاية فى ميدان الوقاية الطبية بمساعدة المصالح التقنية والمتخصصة التابعة للدولة تنظيم حملات التوعية ومكافحة الامراض ولا سيما :

- السسل ،

- الرمد ،

- الامراض القلبية ،

- الامراض العقلية ،

- مرض السكر ،

- حمى المستنقعات ،

- الامراض السرطانية ،

- الشلل .

تنظيم الولاية أو تساهم في تنظيم ندوات وملتقيات لها صلة بهذه الامراض .

المادة ٨ - تتولى الولاية توزيع السلك الطبى عبر جميع البلديات توزيعا عادلا .

المادة ٩ - يمكن الولاية ، قصد ممارسة أعمالها ، أن تنشئ مؤسسات أو مصالح تقوم بالدراسات الخاصة بالهياكل الأساسية وتجهيزات الصحة العمومية ، وانجازها وصيانتها .

المادة ١٠ - تسير المؤسسات التابعة للصحة التى تنجزها البلدية أو الولاية ، حسب الشروط التى نص عليها التشريع الجارى به العمل .

المادة ١١ - تحدد المميزات والمقاييس التقنية لمؤسسات الصحة البلدية أو الولائية بقرار وزارى مشترك بين وزير الداخلية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية ووزير الصحة .

المادة ١٢ - تقتنى وتقام وتضام التجهيزات العلمية التى تتطلب مستلزمات تكنولوجية بمساعدة المصالح المختصة التابعة للدولة .

المادة ١٣ - توزع البلدية والولاية توزيعا عادلا وتستغل أحسن استغلال مجموع مؤسسات الصحة الموجودة فى ترابها .

وتسهران على استمرار عمل مصالح الصحة العمومية وديمومتها وتعلم كل منهما سلطتها الوصية بما تلاحظه من المخالفات والضرر التى قد تعرقل النشاط العادى للمؤسسات كما تقترحان أى اجراء من شأنه ان يحسن ذلك .

وزيادة على ذلك يمارس الوالى الوصاية والمراقبة الادارية على جميع المؤسسات والهيئات

التابعة للصحة العمومية التى لايتجاوز عملها اطار الولاية .

المادة ١٤ - تسهر البلدية والولاية على التموين المنتظم للسكان بالمواد الصيدلية ، وفى هذا الاطار تقومان بما يأتى :

- تشاركان فى برمجة احتياجات السكان

- تشجعان أجهزة الدولة فى اقامة الهياكل الاساسية للخرن وتساعدانها ،

- تسهلان اقامة وكالات عمومية للصيدلة .

المادة ١٥ - تساهم البلدية والولاية فى دعم التاطير الصحى للسكان بمنح الاطباء والعاملين فى القطاع العمومى محلات ذات استعمال سكنى .

المادة ١٦ - تكمله للاعمال البلدية والولائية فى مصالح القطاع العمومى ، تسهل البلديات والولايات التى تعانى نقصا اقامة عيادات طبية وعيادات لجراحة الاسنان وصيدليات ، وذلك بمنح الممارسين المرخص لهم قانونا المحلات ذات الاستعمال المهنى والسكنى الضرورية لاعمالهم .

المادة ١٧ - تساعد الدولة البلدية والولاية تقنيا ، لا سيما فيما يأتى :

- المساعدة على انشاء أجهزة للدراسة والانجاز ،

- تحديد المقاييس والمميزات التقنية للهياكل الاساسية والتجهيزات الصحية ،

- اعداد مخططات نموذجية لتصميم مختلف أصناف المؤسسات وانجازها ،

- تنظيم التموينات التى تقوم بها المؤسسات والهيئات الوطنية .

المادة ١٨ - تتولى الدولة تكوين الموظفين المتخصصين فى حقل الصحة .

المادة ١٩ - يجب أن يقترن كل منح جديد فى حقل الصحة يسند الى البلدية أو الولاية بموارد ووسائل مطابقة له .

المادة ٢٠ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨١ - ٣٧٥ مؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاعي النقل والصيد البحري (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ووزير النقل والصيد البحري وكاتب الدولة للصيد البحري ،

- وبناء على الدستور ، لاسيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٣ - ٤١٢ المؤرخ في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣ والمتعلق بالقواعد الخاصة بمرور الطائرات ،

- وبمقتضى القانون رقم ٦٤ - ١٦٦ المؤرخ في ٨ يونيو سنة ١٩٦٤ والمتعلق بالمصالح الجوية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ المعدل والمتمم ، والمتضمن القانون البلدي ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ١٣٠ المؤرخ في ١٤ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٢٢ يوليوز سنة ١٩٦٧ والمتضمن تنظيم النقل البري ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ ماي سنة ١٩٦٩ المعدل والمتمم ، والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٣ - ١٢ المؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٣٩٣ الموافق ٣ أبريل سنة ١٩٧٣ والمتضمن انشاء الخدمة الوطنية لخفر السواحل ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٤ - ١٠٧ المؤرخ في ١٩ ذي القعدة عام ١٣٩٤ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧٤ المعدل والمتمم والمتضمن قانون المرور ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٦ - ٨٠ المؤرخ في ٢٩ شوال عام ١٣٩٦ الموافق ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٦ والمتضمن القانون البحري ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٦ - ٨٤ المؤرخ في ٢٩ شوال عام ١٣٩٦ الموافق ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٦ والمتضمن التنظيم العام للصيد البحري ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ٣٩ المؤرخ في ١٢ محرم عام ١٣٩٠ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٠ والمتضمن تنظيم أعمال الارصاد الجوية في الجزائر ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٥ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن لأكاديمية اعتمادات الدولة الخاصة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٦ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتعلق بشروط تسيير مخططات البلديات الخاصة بالتنمية وتنفيذها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٧ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن تحديد الشروط الخاصة بتطبيق الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٨ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن تحديد شروط اعتمادات المير المخصصة للمجالس التنفيذية في الولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩ - ١٤١ المؤرخ في ١٦ شوال عام ١٣٩٩ الموافق ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٩ والمتضمن تشكيل المجالس التنفيذية للولاية وتنظيمه وسيره .،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ - ٨٣ المؤرخ في ٢٧ جمادى الثانية عام ١٤٠١ الموافق ٢ مايو سنة ١٩٨١ الذي يحدد صلاحيات وزير النقل والصيد البحري ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ - ٩١ المؤرخ في ٢٧ جمادى الثانية عام ١٤٠١ الموافق ٢ مايو

سنة ١٩٨١ الذى يحدد صلاحيات كاتب الدولة للصيد البحرى ،

يرسم مايلي :

المادة الاولى - تخول البلدية والولاية فى اطار التشريع الجارى به العمل، القيام بأى عمل يستهدف تسهيل تطوير أعمال النقل والصييد البحرى فى المناطق الترابية التابعة لكل منهما .

المادة ٢ - تتخذ البلدية فى ميدان النقل البرى أى اجراء يستهدف ضمان النقل المنتظم عبر الخطوط ذات المنفعة المحلية ، لاسيما التى تربط الاماكن المعزولة والمراكز الاقتصادية والادارية والحضرية .

وتنظم زيادة على ذلك النقل المدرسى .

المادة ٣ - يمكن المجلس الشعبى البلدى ان ينشئ أية مؤسسة للنقل العمومى للمسافرين والبضائع داخل تراب البلدية .

ويمكن أن يتم هذا الانشاء بالاشتراك مع بلديات أخرى .

يمكن المجلس الشعبى البلدى زيادة على ذلك أن يشارك لحساب البلدية فى ملكية أى مؤسسة للنقل العمومى التى تقام فى تراب البلدية وذلك تبعا للكيفيات المحددة بقرار وزارى مشترك بين وزير الداخلية ووزير المالية والوزير المعنى .

المادة ٤ - تسهر البلدية على احترام التنظيم فى مجال النقل البرى للمسافرين والبضائع .

المادة ٥ - تتخذ أجهزة البلدية أى اجراء من شأنه أن يحسن قطاع الصيد البحرى وتنشط القطاع التعاونى ، كما تسهر على مراقبة جودة منتجات البحر والموافقة عليها .

المادة ٦ - يمكن الولاية أن تنشئ فى ميدان النقل البرى مؤسسات محلية للنقل العمومى للمسافرين وللبضائع .

وتسهر فى هذا الاطار على ضمان النقل المنتظم للمسافرين عبر الخطوط البرية ذات المنفعة المحلية التى تربط مختلف البلديات والاماكن التابعة للولاية .

كما ينبغى لها أن تتخذ أى اجراء يستهدف ضمان التسليم والتوزيع لتلبية احتياجات النقل الناجمة عن ذلك فى الولاية وتستهدف تكملة عمل المؤسسات الوطنية للنقل العمومى للبضائع ويتم هذا النقل داخل الولاية أوفى المنطقة الجهوية التى تشتمل على تراب الولايات المجاورة .

المادة ٧ - يستشير الوالى كل مجلس شعبى بلدى معنى فى تحديد مناطق الشحن الحضرى وفى اعداد مخطط النقل بسيارات الاجرة .

المادة ٨ - ينشئ المجلس الشعبى الولائى محطات للصيانة تتولى صيانة مختلف وسائل النقل العمومى التابعة للبلدية أو الولاية ، واستمرار عملها .

المادة ٩ - تنجز البلدية والولاية ، كل فيما يخصها محطات للنقل البرى ومحطات مغطاة للحافلات الحضرية التى تحدد مميزاتها التقنية بقرار وزارى مشترك بين وزير الداخلية ووزير النقل والصيد البحرى .

المادة ١٠ - تسهر الولاية على احترام التنظيم الخاص بالنقل البرى للبضائع والمسافرين وعلى احترام التنظيم الخاص بالمرور ، وتقوم على الخصوص بما يأتى :

- تراقب سيارات نقل البضائع والمسافرين تقنيا ،

- تطبق العقوبات الادارية فى ميدان النقل البرى وسياسة السيارات ذات المحرك ،

- تنظم امتحانات رخصة السياقة وشهادة التأهيل التربوى والمهنى لممارسة مهنة مدرب فى مدرسة تعليم السياقة ، وتراقب أيضا نشاط مؤسسات تعليم سياقة السيارات ذات المحرك .

المادة ١١ - تتولى الولاية تسليم المؤهلات والرخص والموافقات و / أو تسهر على وجودها لاسيما فيما يأتى :

- أصحاب النقل العمومى للبضائع والمسافرين التابعين للقطاع الخاص ،

- نقل المنتجات الخطيرة .

المادة ١٢ - تسهر الولاية فى ميدان النقل البحرى على احترام التنظيم البحرى .

وتتولى على الخصوص بالتعاون مع المصالح المعنية ما يأتي :

- الشروط البحرية واثبات المخالفات حيال التنظيم البحري ،

- الامن والملاحة البحريان ،

- تنفيذ العمليات الادارية الناتجة عن الوضعية القانونية للباخرة وتسليم وثائق الملاحة،

- عمليات المساعدة والانتقاذ في البحر اثر الحوادث والاصطدامات ،

- متابعة استغلال الموانئ .

تكون للولاية محطات بحرية لتطبيق الاجراءات الواردة في التنظيم المتعلق بالملاحة البحرية وبرجال البحر والصيد البحري .

المادة ١٣ - تتولى الولاية في ميدان الطيران المدني والارصاد الجوية على الخصوص ما يأتي:

- تنشيط التكوين الاولى في الطيران ،

- تفقد حالة التركيبات التقنية ، والتجارية والمطارات ،

- تسلم رخص العمل الجوي ، بـمسـد استشارة السلطات المعنية ،

- تساعد المستعملين في ميدان الارصاد الجوية ،

- تنذر الجمهور والمستعملين قصد الحيلولة دون للكوارث وتهديدات الطقس .

المادة ١٤ - تتخذ الولاية أي اجراء من شأنه أن يحسن قطاع الصيد البحري وتطبق ذلك .

وتتابع استغلال المنشآت الاساسية المينائية المخصصة للصيد البحري .

المادة ١٥ - تتكفل البلدية والولاية حسب الحالة بصيانة المحطات البرية ومحطات الشاحنات الحضرية وتهيئتها وتحمل النفقات المرتبطة بذلك .

المادة ١٦ - تساعد الدولة البلدية والولاية تقنيا لاسيما في مجال الدراسات والانجازات .

المادة ١٧ - تتولى الدولة تكوين المستخدمين المتخصصين في أعمال النقل والصيد البحري المعينين لدى الجماعات المحلية .

المادة ١٨ - يجب أن يقترن كل منح جديد في النقل والصيد البحري ، يسند الى البلدية أو الولاية ، بموارد ووسائل مطابقة له .

المادة ١٩ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨١ - ٣٧٦ مؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ يـمسـد مصالحات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاعي العمل والتكوين المهني (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ووزير العمل والتكوين المهني وكاتب الدولة للتكوين المهني ،

- وبناء على الدستور ، لاسيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ المعدل والمتمم ، والمتضمن القانون البلدي ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ المعدل والمتمم ، والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٤٢ المؤرخ في ٢٤ ربيع الثاني عام ١٣٩١ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٣٣ المؤرخ فى ١٧ ربيع الثانى عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ والمتعلق باختصاصات مفتشية العمل والشؤون الاجتماعية ،

- وبمقتضى القانون رقم ٧٨ - ١٢ المؤرخ فى أول رمضان عام ١٣٩٨ الموافق ٥ غشت سنة ١٩٧٨ والمتعلق بالقانون الاساسى العام للعامل ،

- وبمقتضى القانون رقم ٨١ - ٠٧ المؤرخ فى ٢٤ شعبان عام ١٤٠١ الموافق ٢٧ يونيو سنة ١٩٨١ والمتعلق بالتمهين ، ،

- وبمقتضى القانون رقم ٨١ - ١٠ المؤرخ فى ٩ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ١١ يوليو سنة ١٩٨١ والمتعلق بشروط تشغيل العمال الاجانب،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ١٥٣ المؤرخ فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٣ والمتعلق بمراقبة التشغيل وتوظيف العمال ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٥ المؤرخ فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن لامركزية اعتمادات الدولة الخاصة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٦ المؤرخ فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتعلق بشروط تسيير مخططات البلديات الخاصة بالتنمية وتنفيذها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٧ المؤرخ فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن تحديد الشروط الخاصة بتطبيق الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ فى ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٨ المؤرخ فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن تحديد شروط تسيير اعتمادات السير المخصصة للمجالس التنفيذية للولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٤ - ١١٢ المؤرخ فى ١٩ جمادى الاولى عام ١٣٩٤ الموافق ١٠ يونيو سنة ١٩٧٤ والمتضمن احداث مراكز التكوين المهنى وتحديد قانونها الاساسى ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩ - ١٤١ المؤرخ فى ١٦ شوال ١٣٩٩ الموافق ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٩ والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى للولاية وتنظيمه وسيره ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ - ٤٨ المؤرخ فى ١٥ جمادى الاولى عام ١٤٠١ الموافق ٢١ مارس سنة ١٩٨١ والمتضمن صلاحيات وزير العمل للتكوين المهنى ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ - ٥٠ المؤرخ فى ١٥ جمادى الاولى عام ١٤٠١ الموافق ٢١ مارس سنة ١٩٨١ والمتضمن صلاحيات كاتب الدولة للتكوين المهنى ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ - ٦٢ المؤرخ فى ٢٩ جمادى الاولى عام ١٤٠١ الموافق ٤ أبريل سنة ١٩٨١ والمتعلق بتقييم الاستخدام وتقديرات التوظيف السنوية والمتعددة السنوات ،

يرسم وايلى :

المادة الاولى - تخول البلدية والولاية ، فى اطار التشريع الجارى به العمل ، صلاحيات القيام بكل عمل من طبيعته أن يضمن ترقية العامل وحمايته فى المناطق الترابية التابعة لكل منهما ، وتشجيع كل عمل من شأنه أن يزيد فى التشغيل والتكوين وتحسين المستوى المهنى .

المادة ٢ - تكلف البلدية فى مجال العمل والتشغيل على الخصوص بما يأتى :

- تقوم الاحتياجات فى مجال التشغيل ،
- تساعد على تكوين أجهزة تسيير المؤسسات أو المستشفيات الموجودة عبر تراب البلدية واقامتها ،

- تتخذ فى حالة الاستعجال ، كبل اجراء تحفظى من طبيعته أن يحمى ممتلكات مؤسسات القطاع الاشتراكى ،

- تخطر السلطات العليا المختصة باى عيب فى التسيير وتقدم لها ، ان اقتضى الحال ، أى اقتراح من طبيعته أن يحسن انتاجية مختلف القطاعات وهردودها ،

- تشارك وتوجه وتنسق وتراقب مجموع

أعمال القطاع الاشتراكي الموجود في تراب البلدية .

وتشجع ، زيادة على ذلك ، اقامة المصالح المكلفة بالتشغيل .

المادة ٣ - يمكن البلدية ان تتسلم عروض التشغيل وطلباته في حالة فقدان مكتب للتشغيل ترابها ، وتقوم بترتيب العمال طبقا لاحكام المادة ١٢ من الامر رقم ٧١ - ٤٢ المؤرخ في ١٧ يونيو سنة ١٩٧١ المشار اليه اعلاه .

المادة ٤ - تكلف أجهزة البلدية في مجال التكوين المهني على الخصوص بما يأتي :

- تقييم التكوين المهني المحتاج اليه ،

- تنجز ملحقات مراكز التكوين المهني ،

- تقني الاثاث التعليمي والاداري ،

- تتابع وتقيم جميع أعمال التكوين في المؤسسات وترفع تقريرها عنها الى المصلحة المعنية ،

- تقوم بأي عمل يخص لتنشيط التمهين وترقيته ،

- تتولى ترتيب المتمهين ،

- تحصى امكانيات التمهين وتبلغها الى المصلحة المعنية .

المادة ٥ - تكلف الولاية ، في مجال العمل والتشغيل ، بتنشيط جميع الاعمال التي تسهل تطبيق التشريع في هذا المجال وتنسق وتراقب تطبيق ذلك .

وتكلف على الخصوص بما يأتي :

- تتلقى جميع المعلومات المتعلقة بحالة التشغيل وترتيب العمال وتحللها ،

- تتلقى التصريحات السنوية لتشغيل اليد العاملة الاجنبية وتحللها ،

- تتلقى التقديرات السنوية والمتعددة السنوات الخاصة بالتوظيف حسب احتياجات التخطيط الجهوي وتحللها ،

- تنجز المنشآت الاساسية التابعة للمصالح المكلفة بالعمل والتشغيل .

وتسهر ، زيادة على ذلك ، على ترتيب العمال واقامة قواعد المؤسسة وعملها المنتظم .

المادة ٦ - تكلف الولاية ، في مجال التكوين المهني ، بتنشيط تطبيق التشريع الجاري به العمل في هذا المجال ، وتراقب المؤسسات وهيئة التدريس باستثناء المراقبة التربوية ، وتكلف على الخصوص بما يأتي :

- تنجز مراكز التكوين المهني ،

- تقني الاثاث التعاملي والاداري ، وما يخص المصالح المشتركة ،

- تجمع المعلومات المتعلقة بالتمهين وتعد تلخيصها ،

- تتابع أعمال التمهين ، وتعد احصائياتها ،

- تسهر على تدخل المفتشيات في مجال التمهين ،

- تسهر على تلاؤم أعمال التمهين مع الاحتياجات المحلية .

وتقرر ، زيادة على ذلك ، كل اجراء يسمح باقامة هياكل التوجيه المهني ، وتبحث وتشجع أي عمل من طبيعته أن يطور التكوين في المؤسسة

المادة ٧ - تحدد مميزات مؤسسات التكوين المهني التي تنجزها البلدية والولاية ، وهما ييسها التقنية ، بقرار وزاري مشترك بين وزير الداخلية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية والوزير المعني .

المادة ٨ - تعتمد الولاية على الاشكال والتراتيب المنصوص عليها في الامر رقم ٧٥ - ٣٣ المؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ المشار اليه اعلاه ، لمراقبة تطبيق التشريع في مجال العمل والتشغيل والنظافة والامن والخطر المهني .

تعلم أجهزة البلدية بنتائج التفتيشات التي أجريت في تراب بلديتها .

المادة ٩ - تساعد الدولة البلدية والولاية

تقنيا ، لاسيما في الدراسات والانجازات .

المادة ١٠ - تتولى الدولة تكوين الموظفين المتخصصين في حقل العمل والتكوين المهني .

المادة ١١ - يخضع تغيير تخصيص أى منشأة أساسية في العمل والتكوين المهني للموافقة القبلية من وزير الداخلية والوزير المعني .

المادة ١٢ - يجب أن يقترن كل منح جديد في حقل العمل والتكوين المهني يسند الى البلدية أو الولاية بموارد ووسائل مطابقة له .

المادة ١٣ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨١ - ٣٧٧ مؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع التربية (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ووزير التربية والتعليم الاساسي ووزير التعليم والبحث العلمي وكاتب الدولة للتعليم الثانوي والتقني ،
- وبناء على الدستور ، لاسيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ المعدل والمتمم ، والمتضمن القانون البلدي ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٩ المؤرخ في ٢٣ شوال عام ١٣٨٨ الموافق ٢٣ يناير سنة ١٩٦٨ المعدل والمتعلق بالبناءات المدرسية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ المعدل والمتمم ، والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٩ المؤرخ في

١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ المعدل والمتعلق بالجمعيات ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٤ - ٨١ المؤرخ في ٣ شعبان عام ١٣٩٤ الموافق ٢١ غشت سنة ١٩٧٤ والمتعلق بانشاء مراكز جامعية وتنظيمها وسيرها ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٦ - ٣٥ المؤرخ في ١٦ ربيع الثاني عام ١٣٩٦ الموافق ١٦ أبريل سنة ١٩٧٦ والمتضمن تنظيم التربية والتكوين ،

- وبمقتضى القانون رقم ٧٨ - ١٣ المؤرخ في أول صفر عام ١٣٩٩ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٨ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٧٩ ولا سيما المادة ١٧ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٧٠ المؤرخ في ١١ مارس سنة ١٩٦٥ والمتعلق بتنظيم المطاعم المدرسية للتعليم الابتدائي ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٧٧ المؤرخ في ٥ محرم عام ١٣٨٨ الموافق ٣ ابريل سنة ١٩٦٨ والمتضمن تحديد شروط تطبيق الامر رقم ٦٨ - ٠٩ المؤرخ في ٢٣ يناير سنة ١٩٦٨ والمتعلق بالبناءات المدرسية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٧٢ المؤرخ في ٢٦ ربيع الثاني عام ١٣٩١ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن تفويض الاعتمادات للولاية لاقتناء التجهيزات المعدة لمؤسسات التعليم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٥ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن لامركزية اعتمادات الدولة الخاصة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٦ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتعلق بشروط تسيير مخططات البلديات الخاصة بالتنمية وتنفيذها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٧ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن تحديد الشروط الخاصة بتطبيق الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- تنجز برامج المباني المدرسية من مؤسسات
المرحلتين الاولى والثانية من المدرسة الاساسية
والمطاعم المدرسية وتجهزها ،

- تخصص مجموعات من المساكن لمعلمي
المدرسة الاساسية ،

- تقتنى التجهيزات الاولى من اثاث
مدرسى وتربوى تخصص للمؤسسات التعليمية
الاساسية ،

- توفر الادوات التربوية المخصصة
للمؤسسات التعليمية الاساسية ،

- تساهم في اعداد الخريطة المدرسية
لا سيما جمع المعلومات المرتبطة بها ،

- تشجع تأسيس جمعيات اولياء التلاميذ
وتساعد على تطوير اعمالها لفائدة مؤسسات
التعليم الاساسية .

المادة ٣ - يمكن البلدية بعد حصولها على
رخصة من وزير التربية والتعليم الاساسية ، ان
تبادر بانشاء مؤسسات للتعليم التحضيرى مثل
مدارس الحضانه ورياض الاطفال ودور رعاية
الاطفال ، وتتولى تسييرها .

تحت الهيئات والمؤسسات العمومية على
انشاء هذه المؤسسات نفسها وتسييرها ،
وتشجعها على القيام بذلك .

المادة ٤ - تتولى البلدية صيانة مؤسسات
المرحلتين الاولى والثانية من التعليم الاساسية
والمطاعم المدرسية والمدارس التحضيرية التابعة
لها لاسيما فيما يتعلق بما يأتى :

- التدفئة والانارة والهاتف والتزويد بالماء .
- اصلاح وترميم الاقسام الدراسية
وملحقاتها والمساكن الممنوحة بمقتضى ضرورة
الخدمة ،

- اصلاح التجهيزات الاثاثية وتجديدها ،
وكذلك الغاء استعمالها ان اقتضى الامر ذلك ،

- ترميم الافنية والسقائف ،
- حراسة المؤسسات المذكورة اعلاه .

المادة ٥ - تنقل البلدية وتشحن وتفرغ

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٨ المؤرخ
فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة
١٩٧٣ والمتضمن تحديد شروط اعتمادات السير
المخصصة للمجالس التنفيذية فى الولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٦٩ المؤرخ
فى ١٦ ربيع الثانى عام ١٣٩٦ الموافق ١٦ أبريل
سنة ١٩٧٦ والمتضمن كيفيات اعداد الخريطة
المدرسية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩ - ١٤١ المؤرخ
فى ١٦ شوال ١٣٩٩ الموافق ٨ سبتمبر سنة
١٩٧٩ والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى للولاية
وتنظيمه وسيره ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ - ٣٧ المؤرخ
فى ٨ جمادى الاولى عام ١٤٠١ الموافق ١٤ مارس سنة
١٩٨١ الذى يحدد صلاحيات وزير التربية
والتعليم الاساسية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ - ٣٨ المؤرخ فى
٨ جمادى الاولى عام ١٤٠١ الموافق ١٤ مارس سنة
١٩٨١ الذى يحدد صلاحيات وزير التعليم والبحث
العلمى ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ - ٣٩ المؤرخ فى
٨ جمادى الاولى عام ١٤٠١ الموافق ١٤ مارس سنة
١٩٨١ الذى يحدد صلاحيات كاتب الدولة للتعليم
الثانوى والتقنى ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ - ٩٦ المؤرخ
فى ١٢ رجب عام ١٤٠١ الموافق ١٦ مايو سنة
١٩٨١ والمتعلق بالتنازل عن المساكن فى البنايات
التي تملكها أو تستغلها الدولة والجماعات المحلية
والمؤسسات العمومية والمؤسسات الاشتراكية
التابعة لها ،

يوسم مايل :

المادة الاولى - تخول البلدية والولاية فى
اطار التشريع الجارى به العمل ، صلاحية القيام
بأى عمل من طبيعته أن يضمن تطوير المنظومة
التربوية فى المناطق الترابية التابعة لكل منهما .

المادة ٢ - تتولى البلدية فى المجال التربوى
على الخصوص ما يأتى :

- تنفيذ البرامج المحلية فى التربية والتكوين

التجهيزات والوسائل التربوية والمواد الغذائية ومختلف الادوات المخصصة لمؤسسات التعليم الاساسي والمطاعم المدرسية والداخليات ويتم النقل من المخازن الرئيسية الى مكان وجود هذه المؤسسات .

المادة ٦ - تسهر البلدية على احترام القواعد المتعلقة بالامن وحفظ الصحة المدرسية والتغذية في مؤسسات التعليم الاساسي والتحضيري .

المادة ٧ - تطور البلدية الانشطة الثقافية والفنية والرياضية في مؤسسات التعليم الاساسي والتحضيري .

وتشجع أى مبادرة تكون فى فائدة العمل الاجتماعى .

المادة ٨ - تتولى الولاية فى المجال التربوى على الخصوص ما يأتى :

- تعد مع المصالح التقنية المعنية الخريطة المدرسية ،

- تنفذ برامج الولاية فى مجال التربية والتكوين ،

- تعد برامج المبنى المدرسية للتعليم الاساسي والثانوى والتقنى ،

- تنجز برامج المبنى المدرسية للمرحلة الثالثة من التعليم الاساسي والتعليم الثانوى والتقنى ،

- تقتنى وتركب جميع التجهيزات والاثاث المدرسى والتربوى وتجهيز الداخليات ،

- توزع حسب كل بلدية مجموعة سنوية من الاقسام والملحقات والمساكن ،

- تتولى اعطاء المنح فى اطار العمل الاجتماعى المدرسى ،

- تجمع كل المعلومات والدراسات المتعلقة باعداد المخطط الوطنى فى مجال التربية والتكوين وتبلغها للمصالح المركزية المختصة .

تسهر زيادة على ذلك فى انجاز الهياكل الاساسية المدرسية .

المادة ٩ - تتولى الولاية صيانة المؤسسات

المدرسية للمرحلة الثالثة من التعليم الاساسي والتعليم الثانوى والتقنى .

المادة ١٠ - يمارس الوالى الوصاية والمراقبة الادارية على جميع المؤسسات والهيئات التربوية التى لا يتجاوز عملها اطار الولاية .

المادة ١١ - تسهر الولاية على حسن سير المؤسسات المدرسية ما عدا الميدان التربوى .

وتشجع تأسيس جمعيات اولياء التلاميذ فى مستوى مؤسسات التعليم الثانوى والتقنى .

المادة ١٢ - تنقل الولاية وتشحن وتفرغ التجهيزات والوسائل التعليمية والمواد الغذائية ومختلف الادوات المخصصة لمؤسسات التعليم الثانوى والتقنى والتكوين ، وكذلك المطاعم والداخليات المدرسية التابعة لهذه المؤسسات ، ويتم النقل من نقاط التموين المركزية الى المستودعات الرئيسية لهذه المؤسسات .

المادة ١٣ - تسهر الولاية على احترام القواعد المتعلقة بامن وحفظ الصحة المدرسية والغذائية فى مؤسسات التعليم الثانوى والتقنى .

المادة ١٤ - يمكن الولاية بعد الحصول على رخصة من وزير التربية والتعليم الاساسي أن تبادر بانشاء مؤسسات للتعليم التحضيري مثل مدارس الحضانة ورياض الاطفال ودور رعاية الاطفال ، وتتولى تسييرها .

تحث الهيئات والمؤسسات العمومية على انشاء هذه المؤسسات نفسها وتسييرها ، وتشجعها على القيام بذلك .

المادة ١٥ - تساعد الولاية فى حدود الوسائل التى تملكها على انجاز الهياكل الاساسية الجامعية واقامة التجهيزات الاولى .

تحدد تجهيزات العدة الاولى فى دفتر الشروط الذى تضبط بنوده مصالح الوزارة المعنية

المادة ١٦ - تعد الولاية جداول الاعداد التقديرية للجمهور الجامعى .

المادة ١٧ - تطور الولاية الانشطة الثقافية والفنية والرياضية فى المؤسسات الثانوية والتقنية والجامعية والتكوينية .

تشجع أية مبادرة تكون فى فائدة العمل الاجتماعى فى المؤسسات السابقة الذكر .

المادة ١٨ - تسهر البلدية والولاية ، فى اطار تحقيق أهداف التعليم ، كل فيما يخصها ، على الاستعمال الامثل للمحلات المدرسية ، لاسيما فى أعمال محو الامية وتجديد المعارف والاستدراك المدرسى فى جميع المستويات وفى أى عمل تكوينى آخر .

المادة ١٩ - يمكن البلدية والولاية ، كل فيما يخصهما ، أن تبرم اتفاقيات مع الهيئات العمومية لاستعمال مؤسسات التربية ، ويلزم أن تنص هذه الاتفاقيات وجوبا على أن يعيّد المستعمل المحلات على حالتها قبل شغلها .

المادة ٢٠ - تحدد المميزات والمقاييس التقنية للمؤسسات التى تنجزها البلدية أو الولاية بقرار وزارى مشترك بين وزير الداخلية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية والوزير المعنى أو الوزراء المعنيين .

المادة ٢١ - تتحمل البلدية النفقات المرتبطة بصيانة مؤسسات التعليم الاساسى والتحضيرى والهيكل الاساسية الملحقّة والمطاعم المدرسية .

المادة ٢٢ - تتحمل الولاية النفقات المرتبطة بصيانة مؤسسات المرحلة الثالثة من التعليم الاساسى والتعليم الثانوى والتقنى والهيكل الاساسية الملحقّة .

كما تتحمل الولاية زيادة على ذلك النفقات المرتبطة بصيانة المستودعات الرئيسية التابعة للمؤسسات المدرسية وحراستها .

المادة ٢٣ - تساعد الدولة البلدية والولاية تقنيا لاسيما فى الدراسات والانجازات .

المادة ٢٤ - تتولى الدولة تكوين المستخدمين المتخصصين فى التربية .

المادة ٢٥ - يخضع تغيير تخصيص أية مؤسسة تعليمية للموافقة القبلية من وزير الداخلية والوزير المعنى أو الوزراء المعنيين .

المادة ٢٦ - يجب أن يقترن كل منح جديد فى الحقل التربوى يسند الى البلدية أو الولاية بموارد ووسائل مطابقة له .

المادة ٢٧ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨١ - ٣٧٨ المؤرخ فى ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاعى الصناعة والطاقة (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ووزير الصناعة الثقيلة ووزير الصناعات الخفيفة ووزير الطاقة والصناعات البتروكيماوية ،

- وبناء على الدستور ، لاسيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٢٨٤ المؤرخ فى ٢٩ جمادى الاولى عام ١٣٨٦ المرقق ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٦ المعدل والمتمم والمتضمن قانون الاستثمارات ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ فى ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ المعدل والمتمم ، والمتضمن القانون البلدى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ فى ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ المعدل والمتمم ، والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ فى ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٣٩ المؤرخ فى ٩ ربيع الثانى عام ١٣٩١ الموافق ٢٦ مايو سنة ١٩٧١ والمتضمن تحديد شروط انشاء المؤسسات العمومية الولائية وتنظيمها وسيرها ،

يرسم مايلي :

المادة الاولى - تخول البلدية والولاية ، في اطار التشريع الجارى به العمل ، صلاحية القيام بكل عمل يرمى الى وضع شبكة صناعية عبر المناطق الترابية التابعة لكل منهما .

المادة ٢ - يجب على الجماعات المحلية في ميدان الصناعة الصغيرة والمتوسطة أن تعمل على دعم الشبكة الصناعية وأن يكون هدفها ما يأتي:

- العمل على التخفيض من اختلال التوازن الجهوى في كل المستويات ،

- السعى لانهاء الهجرة الريفية ،

- الزيادة في قيمة الطاقات المحلية وضمان استعمالها المعقول ،

- المساهمة في توفير الاحتياجات المحلية انطلاقا من الانتاج المحلي ،

- اقامة صناعة محلية ودعمها بترقيصة الاعمال السابقة واللاحقة بوحداث صناعية هامة ،

- تسهيل التحكيم في الاساليب الصناعية ونشر تقنياتها ،

- تسهيل تطبيق التنظيم الجارى به العمل بتعبئة التوفير الوطنى الخاص لصالح القطاع الصناعى وتوجيهه .

المادة ٣ - تتميز الصناعة الصغيرة بعملية تدريجية في الصنع والهيكل التسييرية التي لا تتطلب ضغوطا تكنولوجية معقدة .

وتسمح بايجاد التكامل بين انتاج المؤسسات الوطنية وانتاج المعدات والخدمات .

المادة ٤ - يتعين على الصناعة الصغيرة والمتوسطة أن تتجه وتتحدد تبعا لاحتياجات التخطيط وتبعا لطاقات المحلية .

وتحدد المقاييس المرجعية للصناعة الصغيرة والمتوسطة ، ولاسيما الاستثمارات ورقم الاعمال والاستخدام ، وقت اعسداد كل مخطط وطنى للتنمية من قبل الهيئات المعنية التابعة للدولة .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٧٩ المؤرخ في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن تحديد شروط انشاء المؤسسات العمومية البلدية وتنظيمها وسيرها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٥ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن لامركزية اعتمادات الدولة الخاصة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٦ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتعلق بشروط تسيير مخططات البلديات الخاصة بالتنمية وتنفيذها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٧ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن تحديد الشروط الخاصة بتطبيق الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٨ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن تحديد شروط اعتمادات التسيير المخصصة للمجالس التنفيذية للولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٧ - ٢١٧ المؤرخ في ٢٠ محرم عام ١٣٩٨ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٧ والمتضمن توزيع الهياكل بين وزارة الطاقة والصناعات البتروكيمياوية ووزارة الصناعة الثقيلة ووزارة الصناعات الخفيفة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩ - ١٤١ المؤرخ في ١٦ شوال عام ١٣٩٩ الموافق ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٩ والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى للولاية وتنظيمه وسيره ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٠ - ٢١ المؤرخ في ٥ صفر عام ١٤٠٠ الموافق ٣١ يناير سنة ١٩٨٠ والمتضمن تحديد صلاحيات وزير الصناعة الثقيلة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٠ - ٣٨ المؤرخ في ٢٩ ربيع الاول عام ١٤٠٠ الموافق ١٦ فبراير سنة ١٩٨٠ والمتضمن تحديد صلاحيات وزير الطاقة والصناعة البتروكيمياوية ،

كما تقوم نفس الهيئات فضلا على ذلك بتوزيع المشاريع بين البلدية والولاية .

المادة ٥ - يجب على المؤسسات البلدية أو الولائية أن توفر بالدرجة الاولى احتياجات البلدية أو الولاية .

غير أنه يمكنها في اطار البرامج المخططة ، أن تمدد نشاطها الى ما وراء الحدود الترابية للجماعة المحلية اذا سمحت لها بذلك الوسائل التي تملكها .

المادة ٦ - يمكن البلدية وحدها أو بالاشتراك مع غيرها من البلديات ، في ميدان الصناعة الصغيرة والمتوسطة ، أن تقوم بانجاز أى وحدة صناعية للإنتاج أو للخدمات تعد لتوفير الاحتياجات المحلية وتسييرها وصيانتها .

المادة ٧ - يمكن الولاية وحدها أو بالاشتراك مع غيرها من الولايات ، في ميدان الصناعة الصغيرة والمتوسطة ، أن تقوم بانجاز أى وحدة صناعية للإنتاج أو للخدمات ، تعد لتوفير الاحتياجات المحلية وتسييرها وصيانتها .

المادة ٨ - يمكن البلدية أن تنشئ وتستغل أى مؤسسة حرفية لها علاقة مع الامكانيات البلدية البشرية والمادية .

كما تشجع البلدية زيادة على ذلك انشاء تعاونيات للإنتاج ذات طابع حرفي .

المادة ٩ - يمكن الولاية أن تنشئ وتستغل أى وحدة حرفية تتجاوز الامكانيات البلدية .

المادة ١٠ - يمكن الولاية أن تنشئ أى مؤسسة للخدمات تكلف بصيانة العتاد والتجهيزات الصناعية فى الولاية .

المادة ١١ - يمكن الولاية ، بعد استشارة المجالس الشعبية البلدية المعنية ، أن تستغل مقالع أو محاجر أو أى مصدر لمواد البناء .

المادة ١٢ - يمكن البلدية أن تستغل أى مقلع أو مصدر لمواد البناء يتطلب تسخير تجهيزات صغيرة .

المادة ١٣ - تكملة لعمل الهيئات الاخرى وعمل الولاية وقصد توفير أحسن لحاجيات

الولاية من المنتجات الطاقية ، يمكن البلدية الواحدة أو عدة بلديات أن تنجز وتسير ما يلي طبقا للمقاييس التقنية ومقاييس الامن المحددة فى التنظيم الجارى به العمل .

- مساحات لخزن الغاز والبتترول المميع والمنتجات الموطبة والاطارات المطاطية ،

- نقاط لبيع المنتجات البترولية ومشتقاتها

المادة ١٤ - تكملة لأعمال الأجهزة الاخرى، يمكن البلدية ، قصد توفير احتياجاتها أن تنجز وتسير على الخصوص ما يأتى ، طبقا للمقاييس التقنية وتقنيات الامن المحددة فى التنظيم الجارى به العمل :

- مستودعات مرحلية للغاز والبتترول المميع ،

- نقاط بيع المنتجات البترولية .

وتتخذ كل الاجراءات اللازمة لتموين المستودعات المرحلية بالغاز والبتترول المميع انطلاقا من مراكز تعمير القارورات الى نقاط البيع .

ويمكنها أيضا أن تقوم بنقل الوقود والمحروقات المعدة لنقاط البيع التابعة لها .

المادة ١٥ - تسهر البلدية أو الولاية ، كل فيما يخصها ، على التموين المنتظم للمؤسسات الصناعية الخاضعة لوصايتها ، بالمواد الاولية والمنتجات الوسيطة .

وتسهر زيادة على ذلك على احترام قواعد حفظ الصحة والامن فى المحلات التى تؤوى الاعمال الصناعية .

المادة ١٦ - يمكن الولاية أن تنشئ وتتهى مناطق صناعية قصد الحث على التطور الصناعى عبر ترابها وفى اطار مخطط التهيئة الخاص بها .

المادة ١٧ - يمكن الولاية أن تنشئ مكاتب للدراسات الصناعية تتولى الدراسات العامة والانجاز فى القطاع الصناعى والحرفى .

المادة ١٨ - تساعد الدولة البلدية والولاية تقنيا .

وتستفيد المؤسسات المحلية للصناعة الصغيرة والمتوسطة زيادة على ذلك من مساعدة

الشركات الوطنية وهيئات الدراسات والانجاز
فى القطاع الصناعى ، لاسيما فى ميدان البرمجة
والانجاز وتحديد مقاييس التسيير والاستغلال
واختيار التجهيزات والتكوين والاعلام التقنى .

المادة ١٩ - يحدد حجم الصناعة الصغيرة
والمتوسطة وأبعادها فى البلدية والولاية بقرار
وزارى مشترك بين وزير الداخلية ووزير التخطيط
والتهيئة العمرانية والوزير المعنى .

ويحدد هذا القرار المقاييس والمميزات
التقنية للمنشآت القاعدية والتجهيزات .

وزيادة على ذلك تتولى الهيئات المتخصصة
التابعة للدولة تحديد مقاييس الانتاج ومراقبة
جودة المنتجات .

المادة ٢٠ - يتعين اعلام وزير الداخلية
ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية والوزير المعنى
بأى اجراء يغير عمل أو كيفية تسيير أية مؤسسة
صناعية أو حرفية .

المادة ٢١ - يجب أن يقترن كل منح جديد
فى حقل الصناعة والطاقة يسند الى البلدية أو
الولاية بموارد ووسائل مطابقة له .

المادة ٢٢ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٢٩ صفر عام ١٤٠٢
الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨١ - ٣٧٩ مؤرخ فى ٢٩ صفر عام
١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ يحدد
صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى
قطاع المياه (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ووزير
الرى ،

- وبناء على الدستور ، لاسيما المادتان
١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ فى
٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧
المعدل والمتمم ، والمتضمن القانون البلدى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ فى
٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة
١٩٦٩ المعدل والمتمم ، والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ٨٢ المؤرخ فى
٢٥ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٣ نوفمبر سنة
١٩٧٠ والمتضمن انشاء الشركة الوطنية لتوزيع
المياه الصالحة للشرب والمصادقة على قانونها
الاساسى ،

- وبمقتضى القانون رقم ٨٠ - ١٢ المؤرخ
فى ٢٣ محرم عام ١٤٠١ الموافق ٣١ ديسمبر سنة
١٩٨٠ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٨١ ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٥ المؤرخ
فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة
١٩٧٣ والمتضمن لامركزية اعتمادات الدولة
الخاصة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٦ المؤرخ
فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة
١٩٧٣ والمتعلق بشروط تسيير مخططات
البلديات الخاصة بالتنمية وتنفيذها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٧ المؤرخ
فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة
١٩٧٣ والمتضمن تحديد الشروط الخاصة بتطبيق
الامر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ فى ٢٣ مايو سنة
١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٨ المؤرخ
فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة
١٩٧٣ والمتضمن تحديد شروط اعتمادات التسيير
المخصصة للمجالس التنفيذية للولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٤ - ١٧٠ المؤرخ
فى ٢٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق ١٢ يوليو
سنة ١٩٧٤ والمتعلق بتزويد الجماعات المحلية
بالمياه الصالحة للشرب ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩ - ١٤١ المؤرخ

فى ١٦ شوال عام ١٣٩٩ الموافق ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٩ والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي للولاية وتنظيمه وسيره ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٠ - ١٧٢ المؤرخ فى ٨ شعبان عام ١٤٠٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٨٠ الذى يحدد صلاحيات وزيرى الرى ،

يرسم مايلى :

المادة الاولى - تخول البلدية والولاية ، فى اطار التشريع الجارى به العمل ، صلاحية القيام بأى عمل من طبيعته أن يضمن استصلاح الموارد المائية لتوفير احتياجات السكان والفلاحة والصناعة الى الماء .

المادة ٢ - تساهم البلدية فى تسخير الموارد المائية خصوصا بانجاز ما يأتى :

- آبار المياه ، .

- جلب مياه الينابيع ،

- أخذ المياه من مجراها .

المادة ٣ - تمسك البلدية فهرسا لنقاط المياه الواقعة فى ترابها وتضبطه باستمرار ، كما تقوم دوريا بقياس نسبة سيلانها .

المادة ٤ - تتولى البلدية ، فى اطار التزويد بماء الشرب ، وبالتعاون مع المصالح التقنية فى الولاية ، على الخصوص ما يأتى :

- تقوم بجميع الدراسات الضرورية لتنفيذ الاشغال ،

- تنجز المنشآت الكبرى لجر المياه وخزنها وتوزيعها ،

- توصل المياه الى المستهلكين .

وتتولى أيضا تزويد المناطق السكنية المبعثرة بالماء بواسطة نقاط للماء تنشئها قريبا من هذه المناطق .

المادة ٥ - تسهر البلدية على نقاوة الماء المخصص للاستهلاك المنزلى وتقوم بمراقبته دوريا

المادة ٦ - تتولى البلدية ، فى اطار التطهير ، بمساعدة المصالح التقنية فى الولاية ، على الخصوص ما يأتى :

- تقوم بالدراسات الضرورية لتنفيذ الاشغال ،

- تنجز المنشآت الاساسية لتطهير المياه وتنقيتها ،

- تقوم أيضا بانجاز جميع الاشغال الخاصة بحماية هذه التجمعات السكنية من المياه الضارة ،

- تسهر على تطبيق التنظيم المتعلق بحماية الوسط الطبيعى ، لاسيما الاحتياطات المائية من أى صرف ملوث أو روافد حضرية وصناعية .

المادة ٧ - تسير وتصون وتجدد البلدية وحدها أو بالاشتراك مع بلديات أخرى ، المنشآت الاساسية فى الرى لانتاج ماء الشرب وتوزيعه وكذلك المنشآت الكبرى وشبكات تطهير المياه الوسخة فى المناطق السكنية ، وتنقيتها .

غير أنه اذا اقتضى الامر اقامة تركيبات غير مفردة أو بدا من الاحسن القيام بالتسيير المشترك تمارس الولاية الصلاحيات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة .

المادة ٨ - تتولى الولاية ، فى ميدان جرد الموارد المائية بالاتصال مع المصالح المعنية ، ما يأتى :

- تشارك فى تقدير الموارد الجوفية ذات المصلحة المحلية ،

- تمسك فهرس نقاط المياه الواقعة فى ترابها وتضبطه باستمرار لاسيما التنقيب والآبار والينابيع ومجالب المياه من السواقي .

المادة ٩ - تتولى الولاية تسخير الموارد المائية خصوصا بانجاز ما يأتى :

- تنقيب الاستغلال ماعدا المياه التى تتطلب اشتراطات تقنية ، لا سيما التقنيات الالبية فى المناطق الصحراوية ،

- البحيرات التلية الصغيرة والمنشآت الصغيرة لتحويل مجارى المياه السطحية .

المادة ١٠ - تتولى الولاية ، فى ميدان المحافظة على الموارد المائية كما وكيفا ، ما يأتى :

- تدرس أى طلب لتخصيص الموارد المائية

وجلبها واستغلالها وتسليم الرخص المرتبطة بذلك طبقا للتنظيم الجارى به العمل ،

- تدرس أى طلب لجلب أو استخراج المواد من مجارى الاودية ،

- تقوم بشرطة المياه .

المادة ١١ - تتولى الولاية ، فى ميدان التزويد بماء الشرب والتطهير ، عندما يتجاوز المشروع الحدود الترابية لبلدية واحدة دراسة وانجاز الاشغال الآتية :

- جر المياه ماعدا تحويل المياه من السدود الكبيرة وحقول الجلب الهامة أو موارد المياه المسخرة الخارجة عن حدود الولاية ،

- محطات لمعالجة المياه وتعقيمها ،

- بناء شبكات ومبان كبرى لتوزيع الماء ،

- انشاء أحواض الخزن ،

- أنابيب التطهير ،

- محطات التنقية .

المادة ١٢ - تساعد الولاية البلديات فى دراسة مشاريع التطهير والوقاية من المياه الضارة وانجاز ذلك .

المادة ١٣ - تتولى الولاية ، فى ميدان السقى والتطهير الفلاحي ، ما يأتى :

- تقوم بجميع الدراسات الضرورية لتنفيذ الاشغال ،

- تنجز أشغال تجهيز المساحات المعنية بهذه المشاريع .

وتتولى الولاية أيضا تهيئة نقاط الماء المخصصة لورد المواشى فى المناطق الرعوية .

المادة ١٤ - تدير الولاية وتستغل المنشآت الاساسية المائية الخاصة بالصناعة المقامة فى ترابها .

وتسير أيضا وتصون وتجدد المنشآت الاساسية المائية المخصصة لسقى الاراضى وتطهيرها .

المادة ١٥ - تنشئ البلدية قصد أهدافها أى هيكل تقنى ملائم يتكفل تدريجيا بأعمال الرى التابعة لاختصاص البلدية .

المادة ١٦ - يمكن البلدية أن تنشئ وحدها أو بالاشتراك مع بلديات أخرى ، أى مؤسسة للاشغال قصد انجاز المنشآت الاساسية المائية المنوطة بها .

المادة ١٧ - يمكن البلدية أن تنشئ وحدها أو بالاشتراك مع بلديات أخرى وبالاتفاق مع الولاية ، أى هيئة لتسيير هذه التركيبات واستغلالها ، وذلك قصد تسيير منشآتها الاساسية المائية وصيانتها .

المادة ١٨ - يمكن الولاية ، قصد تحقيق أهدافها ، أن تنشئ وحدها أو بالاشتراك مع ولايات أخرى أية مؤسسة لانجاز المنشآت الاساسية المائية أو أية هيئة لتسييرها واستغلالها .

المادة ١٩ - فى حالة ما اذا كانت المنشآت الكبرى للانتاج والتحويل تؤدي خدمة مشتركة للتزويد بماء الشرب وتزويد الصناعة والفلاحة، فإن توزيع المياه المتوفرة على كميات بين مختلف المستعملين يتم بقرار من الوزير المكلف بالرى .

المادة ٢٠ - تساعد الدولة البلدية والولاية تقنيا .

المادة ٢١ - تتولى الدولة تكوين المستخدمين المتخصصين فى الاعمال المائية .

المادة ٢٢ - يجب أن يقترن كل منح جديد، فى قطاع الرى يسند الى البلدية أو الولاية بموارد ووسائل مطابقة له .

المادة ٢٣ - تنقل الصلاحيات التى تمارسها الشركة الوطنية لتوزيع ماء الشرب والمياه الصناعية فى مجال انتاج مياه الشرب والمياه الصناعية ، الى البلدية والى الولاية طبقا لاحكام هذا المرسوم .

غير أن هذا النقل لا يكون فعليا الا بعد ان تؤول للجماعات المحلية المعنية ، الوسائل المطابقة لذلك المنصوص عليها فى النظام المتعلق باعادة هيكلة الشركة الوطنية لتوزيع المياه الصالحة للشرب والمياه الصناعية .

المادة ٢٤ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨١ - ٣٨٠ مؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع التخطيط والتهيئة العمرانية (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية ،

- وبناء على الدستور ، لاسيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ المعدل والمتمم ، والمتضمن القانون البلدى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ المعدل والمتمم ، والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ في ١٧ ذى القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية وادارات الدولة ،

- وبمقتضى القانون رقم ٨٠ - ١١ المؤرخ في ٥ صفر عام ١٤٠٠ الموافق ١٣ ديسمبر سنة ١٩٨٠ والمتضمن المخطط الخماسى ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٥ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن لامركزية اعتمادات الدولة للخاصة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٦ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة

١٩٧٣ والمتعلق بشروط تسيير مخططات البلديات الخاصة بالتنمية وتنفيذها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٧ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن تحديد شروط اعتمادات التسيير المخصصة رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٨ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن تحديد شروط اعتمادات التسيير المخصصة للمجالس التنفيذية للولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩ - ١٤١ المؤرخ في ١٦ شوال عام ١٣٩٩ الموافق ٨ نونبر سنة ١٩٧٩ والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى للولاية وتنظيمه وسيره ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ - ٢٧١ المؤرخ في ٢ ذى القعدة عام ١٤٠١ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٨١ الذى يحدد صلاحيات وزير التخطيط والتهيئة العمرانية ،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى - تساهم كل من البلدية والولاية فى اعداد المخطط الوطنى للتنمية لاسيما بما يأتى :

- تحدد احتياجات السكان الرئيسية ،
- تحصى الطاقات البشرية والمادية التى يمكن توفرها فى المستوى المحلى ،
- تميز المشاريع الواجب انجازها والاعمال الواجب القيام بها فى أى قطاع عمل ،
- تقيم المشاريع وتقدم الاقتراحات الخاصة بموارد تمويلها .

المادة ٢ - يبدى المجلس الشعبى الولائى راية المسبب ابان اعداد المخطط الوطنى للتنمية فى العمليات ذات الطابع الوطنى التى يمكن الشروع فيها فى تراب الولاية .

ويقدم كل الاقتراحات التى تبدو له كفيلة

بخدمة أهداف المخطط الوطنى للتنمية فى الولاية نظرا للتوازن والمؤهلات الطبيعية التى تمتار بها الولاية على وجه الخصوص .

المادة ٣ - كل اقتراح بتسجيل أى عملية فى المخطط الوطنى للتنمية من البلدية ، يجب أن تسبقه دراسة تتعلق على الخصوص بما يأتى :

- امكانيات انجاز المشروع وصلاحيته ،

- تقدير الكلفة تقديرا دقيقا ،

- امكانيات التمويل واجراءاته وكيفياته ،

- المردودية الاقتصادية للمشروع ذات الطابع الانتاجى .

- المصلحة الاجتماعية للمشروع ذات الطابع غير الانتاجى ،

- طبيعة البرامج المرافقة التى تترتب عن الاستثمار ومحتواها وكذلك انعكاساتها على البيئة

- آجال الانجاز والنتائج المرجوة .

المادة ٤ - كل مشروع استثمار تعتزم الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات أو الهيئات العمومية انجازه ، يجب أن يحصل على الموافقة القبلية من المجالس الشعبية البلدية والولائية المعنية .

ولهذا الغرض يمكن البلدية والولاية أن تطلب تقديم أى وثيقة والاطلاع على كل المعلومات التى من شأنها أن تساعد كلاهما على معرفة طبيعة المشروع ومحتواه وآثاره .

ويجب اتخاذ قرار الموافقة أو الرفض خلال ٣٠ يوما على الأكثر من تقديم الملف . ويعتد السكوت بعد هذا الاجل موافقة .

وفى حالة رفض المشروع يجب أن يكون القرار منسباً ويبلغ الى وزير الداخلية السدى يتخذ اجراءات التحكيم خلال الشهر الموالى على الأكثر .

المادة ٥ - تعد البلدية والولاية المخطط المحلى للتنمية ، طبقا للتشريع الجارى به العمل ، وفى اطار توجيهات المخطط الوطنى للتنمية وأهدافه .

يشتمل كل من المخطط البلدى والمخطط الولائى على جميع الاعمال التى تعتزم الجماعة المحلية المعنية القيام بها فى كل ميادين التنمية .

المادة ٦ - يجب على البلدية والولاية أن تسهر على انسجام التنمية وتوازنها .

ويتعين عليها خصوصا أن تسهر على انسجام جميع العمليات المخططة وتكاملها .

وفى هذا الاطار تتأكدان على الخصوص من اشتغال أى مشروع استثمار فى قطاع ما على الهياكل القاعدية المرافقة اللازمة للاعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تنظمها المقاييس المنصوص عليها فى التشريع الجارى به العمل .

المادة ٧ - تمول الاستثمارات التى تنجزها البلدية أو الولاية بعنوان مخططاتها للتنمية فى اطار الاحكام التشريعية والتنظيمية الجارى بها العمل مما يأتى :

- مساعدات نهائية من الدولة ،

- موارد خاصة ،

- مساعدات مؤقتة من الخزينة أو من أية مؤسسة قرض أخرى .

المادة ٨ - تسهر البلدية والولاية على الاستعمال المعقول والامثل للوسائل التى بين ايديها لتجسيد الاهداف التى رسمها المخطط الوطنى للتنمية والمخططات البلدية والولائية .

ويمكنها زيادة على ذلك أن تنشئ جميع الهيئات والمؤسسات التى تقوم بالدراسات والانجاز .

المادة ٩ - تنشيط الولاية وتراقب تنفيذ المخططات البلدية للتنمية .

وزيادة على ذلك يتولى المجلس التنفيذى فى اطار الشروط التى تحددها القوانين والنظم وتحت سلطة الوالى ما يأتى :

- يمارس الوصاية والمراقبة الادارية على الجماعات المحلية وعلى المؤسسات والهيئات العمومية التى لا يتجاوز عملها اطار الولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ١٣٧ المؤرخ
فى ٣ مايو سنة ١٩٦٥ والمتعلق بإحداث رخص
بيع التبغ لفائدة ذوى الحقوق كما حددتهم
القوانين المتعلقة بالحماية الاجتماعية لقـدماء
المجاهدين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ١٣٩ المؤرخ
فى ٣ مايو سنة ١٩٦٥ والمتعلق برخص محلات
بيع المشروبات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ١٤٠ المؤرخ
فى ٣ مايو سنة ١٩٦٥ والمتعلق برخص سيارات
الاجرة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ٣٠٢ المؤرخ
فى ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٦ الموافق ٤ أكتوبر
سنة ١٩٦٦ والمتضمن انشاء مراكز الاستراحة
لقدماء المجاهدين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ٥٤ المؤرخ
فى ٤ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٨ فبراير سنة
١٩٧٣ والمتضمن انشاء اللجان الولائية لاعادة
ترتيب قدماء المجاهدين وترقيتهم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٥ المؤرخ
فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة
١٩٧٣ والمتضمن لامركزية اعتمادات الدونة
الخاصة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٦ المؤرخ
فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة
١٩٧٣ والمتعلق بشروط تسيير مخططات
البلديات الخاصة بالتنمية وتنفيذها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٧ المؤرخ
فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة
١٩٧٣ والمتضمن تحديد الشروط الخاصة بتطبيق
الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ فى ٢٣ مايو سنة
١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٨ المؤرخ
فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة
١٩٧٣ والمتضمن تحديد شروط اعتمادات التسيير
المخصصة للمجالس التنفيذية للولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٧١ المؤرخ
فى ٤ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق أول أكتوبر سنة

- وبمقتضى الامر رقم ٧٤ - ٣ المؤرخ فى
٢ ذى القعدة عام ١٣٩٤ الموافق ١٦ فبراير سنة
١٩٧٤ والمتضمن منح المعاش لضحايا الالفاسم
الموضوعة خلال حرب التحرير الوطنى وذوى
حقوقهم ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٤ - ٢٦ المؤرخ فى
٢٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ فبراير سنة
١٩٧٤ والمتضمن تأسيس احتياطات عقارية
لصالح البلديات ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٦٤ المؤرخ فى
٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة
١٩٧٥ والمتضمن انشاء مؤسسات تكلف بحماية
الطفولة والمراهقة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٦٥ المؤرخ فى
٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة
١٩٧٥ والمتعلق بحماية الصحة الاخلاقية
للشبيبة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٦ - ٧٩ المؤرخ فى
٢٩ شوال عام ١٣٩٦ الموافق ٢٣ أكتوبر سنة
١٩٧٦ والمتضمن قانون الصحة العمومية ولاسيما
المواد ٢٤٦ ومن ٢٨٣ الى ٢٩٢ منه ،

- وبمقتضى القانون رقم ٧٨ - ١٢ المؤرخ
فى أول رمضان عام ١٣٩٨ الموافق ٥ غشت سنة
١٩٧٨ والمتعلق بالقانون الاساسى للعام للعامل
ولا سيما المواد ٤٦ و ٤٧ و ١٩٨ منه ،

- وبمقتضى القانون رقم ٨٠ - ١٢ المؤرخ
فى ٢٣ محرم عام ١٤٠١ الموافق ٣١ ديسمبر سنة
١٩٨٠ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٨١
ولا سيما المادتان ٢١ و ٢٤ منه ،

- وبمقتضى القانون رقم ٨١ - ٠١ المؤرخ
فى ٢ ربيع الثانى عام ١٤٠١ الموافق ٧ فبراير
سنة ١٩٨١ والمتضمن التنازل عن الاملاك العقارية
ذات الاستعمال السكنى والمهنى والتجارى أو
الحرفى التابعة للدولة والجماعات المحلية ومكاتب
الترقية والتسيير العقارى والمؤسسات والهيئات
العمومية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ٤١٥ المؤرخ
فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٣ المعدل والمتعلق باللجان
الطبية المختصة بتقدير القدرة الجسدية ،

١٩٧٣ والمتضمن انشاء تعاونيات المجاهدين وذوى حقوقهم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥ - ١١٥ المؤرخ فى ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمراكز المتخصصة فى حماية الطفولة والمراهقة،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩ - ١٤١ المؤرخ فى ١٦ شوال عام ١٣٩٩ الموافق ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٩ والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى للولاية وتنظيمه وسيره ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩ - ٢٠٨ المؤرخ فى ٢٠ ذى الحجة عام ١٣٩٩ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٩ الذى يحدد صلاحيات وزير المجاهدين

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٠ - ٨٢ المؤرخ فى ٢٨ ربيع الثانى عام ١٤٠٠ الموافق ١٥ مارس سنة ١٩٨٠ والمتضمن انشاء دور المسنين أو المعوقين وتنظيمها وعملها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ - ٦٥ المؤرخ فى ١٣ جمادى الثانية عام ١٤٠١ الموافق ١٨ ابريل سنة ١٩٨١ الذى يحدد صلاحيات وزير الصحة،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ - ٧١ المؤرخ فى ٢٠ جمادى الثانية عام ١٤٠١ الموافق ٢٥ ابريل سنة ١٩٨١ الذى يحدد صلاحيات وزير الشبيبة والرياضة ،

يوسم ما يلى :

المادة الاولى - تخول البلدية والولاية فى اطار التشريع الجارى به العمل ، صلاحية القيام باى اجراء من طبيعته أن يضمن حماية المواطنين الذين شاركوا فى حرب التحرير الوطنى والمواطنين الذين يتطلب سنهم أو عجزهم عناية خاصة وترقيتهم الاجتماعية فى المناطق الترابية التابعة لكل منهما .

الباب الاول

حماية المجاهدين وذوى الحقوق وترقيتهم الاجتماعية

المادة ٢ - تتولى البلدية فى ميدان حماية

المجاهدين وذوى الحقوق وترقيتهم الاجتماعية ما يأتى :

- تكون ملفات طلب معاش المجاهدين وذوى الحقوق وضحايا كفاح التحرير الوطنى المدنيين وضحايا الالغام والمتفجرات ، ثم ترسلها الى مصالح الولاية ،

- تكون ملفات قبول المعنيتين فى مراكز الاستراحة وترسلها ،

- تساعد المجاهدين وذوى الحقوق على الصعيد الادارى ، كى يستفيدوا من الاجراءات ذات الطابع الاقتصادى والمالى أو غيرها ،

- تضبط باستمرار السجلات البلدية لاعضاء جيش التحرير الوطنى والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى وتسلم نسخا منها ،

- تكوين طلبات منح الرخص أو القروض وترسلها ،

- تتابع على صعيد البلدية الوضعية الاجتماعية للمجاهدين وذوى الحقوق ،

- تعلم لجنة اعادة الترتيب والترقية بكل ماله اثر مباشر على الوضعية الاجتماعية للمجاهدين وذوى الحقوق .

المادة ٣ - تطبق البلدية أى اجراء من طبيعته أن يضمن الاسبقية المعترف بها للمجاهدين وذوى الحقوق فى مجال قطع الارض المعدة للبناء فى اطار الاحتياطات العقارية ، وكذلك منح مواد البناء فى اطار البناء الذاتى .

المادة ٤ - تقوم البلدية باى عمل من طبيعته أن يضمن ترقية المجاهدين مهنيا وادراجهم فى الشبكات الاقتصادية لا سيما تشجيعهم على تأسيس تعاونيات للانتاج والخدمات .

وفى هذا الاطار ، تسهل لهم الالتحاق بالاعمال الفلاحية والتجارية والحرفية أو الخدمات وتمتعهم حسب الاحوال اراضى للبناء أو محلات مهنية .

وتسهر زيادة على ذلك على انتظام استلام جميع الرخص وتعلم الولاية بكل تغيير .

المادة ٥ - تتولى الولاية فى ميدان حماية

المجاهدين وذوى الحقوق وترقيتهم الاجتماعية ،
ما يأتى :

- تدرس ملفات معاش المجاهدين وذوى
حقوقهم وضحايا كفاح التحرير الوطنى المدنيين
وضحايا الالفام والمتفجرات المزروعة خلال حرب
التحرير الوطنى ،

- تقدم للوزير المعنى قصد الموافقة
اقتراحات اللجان الولائية لاعادة الترتيب .

وتتولى تنفيذ قرارات الموافقة لا سيما فى
مجال الاعمال الخاضعة للترخيص .

المادة ٦ - تتولى الولاية انجاز مراكز
الاستراحة ومراكز تركيب الاجهزة والرمامة .

الباب الثانى

حماية المسنين وترقيتهم الاجتماعية

المادة ٧ - تتولى البلدية فى مجال حماية
المسنين وترقيتهم الاجتماعية على الخصوص
ما يأتى :

- تحصى المسنين الذين ليس لهم سند
عائلى ولا موارد ،

- تكون ملفات قبول المسنين فى المراكز
الخاصة بهم .

المادة ٨ - تمنح الولاية ، فى اطار حماية
المسنين وترقيتهم الاجتماعية مساعدات لهم ،
وان اقتضى الامر ، تتولى ترتيبهم فى المراكز
الخاصة بهم .

المادة ٩ - تقوم الولاية بانجاز مراكز
استقبال المسنين وتسهر على حسن عملها .

الباب الثالث

حماية المعوقين حركيا او حاسيا وترقيتهم الاجتماعية

المادة ١٠ - تتولى البلدية فى مجال حماية
المعوقين حركيا وحاسيا وحمايتهم الاجتماعية
على الخصوص ما يأتى :

- تحصى المصابين بعجز وراثى او مكتسب

القاطنين فى البلدية وتساعدهم على الصعييد
الادارى للحصول على بطاقة عجز او اعانة
اجتماعية ،

- توجه المعوقين على اختلاف أنواعهم
الذين يمكن اعادة تأهيلهم بالعمل ، الى المصالح
المعنية قصد ترتيبهم .

المادة ١١ - تتولى الولاية فى مجال حماية
المعوقين حركيا والمتخلفين حاسيا وترقيتهم
الاجتماعية انجاز ما يأتى :

- المراكز الطبية التربوية ومراكز التعليم
المتخصص الخاصة بالاطفال المعوقين حركيا
وحاسيا ،

- مراكز المعوقين حركيا او حاسيا البالغين
من العمر أكثر من خمسة عشر سنة الذين
ليس لهم سند عائلى ولا موارد ومعترف بأنهم
غير قادرين على العمل وليست لهم قابلية اعادة
التربية المهنية .

وتراقب المؤسسات المنصوص عليها فى
الفقرتين الاولى والثانية أعلاه وكذلك الورشات
المحمية .

المادة ١٢ - تسلم الولاية بطاقة العجز .

الباب الرابع

حماية الاطفال والمراهقين وترقيتهم الاجتماعية

المادة ١٣ - تتخذ البلدية أى اجراء ضرورى
لقبول الاطفال المنتمين الى الفئات المنصوص عليها
فى المادة ٢٤٦ من قانون الصحة العمومية ، فى
مصلحة المساعدة العمومية للطفولة .

ويتعين عليها زيادة على ذلك أن تقترح على
قاضى الاحداث قبول الاطفال والمراهقين المعرضين
لخطر اخلاقى ، فى المؤسسات الملائمة لهم .

المادة ١٤ - تتولى الولاية انجاز مراكز
الاستقبال الخاصة بالاطفال المسعفين وتسهر على
حسن عملها .

المادة ١٥ - تقوم الولاية بانجاز مراكز
وقاية الشببية المعرضة للخطر الاخلاقى وتسهر
على حسن عملها .

الباب الخامس احكام خاصة

المادة ١٦ - توضع لدى البلدية والولاية الهيئتان المتخصصتان التاليتان ، قصد حماية المجاهدين وذوى الحقوق :

- لجنة اعادة ترتيب المجاهدين وذوى الحقوق وترقيتهم ،

- اللجنة الطبية لتقدير القدرة الجسدية .

المادة ١٧ - توضع لدى البلدية والولاية لجنة لتوجيه المعجزة قصد حماية المعوقين حركيا وحاسيا .

المادة ١٨ - تساعد الدولة البلدية والولاية تقنيا لا سيما فى مجال الدراسات والانجازات .

المادة ١٩ - تتولى الدولة تكوين المستخدمين المتخصصين فى الاعمال المرتبطة بحماية فئات المواطنين المنصوص عليهم فى هذا المرسوم أو ترقيتهم .

المادة ٢٠ - يجب أن يقترن كل منح جديد فى ميدان حماية المواطنين وترقيتهم الاجتماعية يسند للبلدية والولاية بموارد ووسائل مطابقة له

المادة ٢١ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨١ - ٣٨٢ مؤرخ فى ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع الثقافة (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ووزير الاعلام والثقافة ووزير المجاهدين وكاتب الدولة للثقافة والفنون الشعبية ،

- وبناء على الدستور ، لاسيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ فى ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ المعدل والمتمم ، والمتضمن القانون البلدى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٨١ المؤرخ فى ١٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ المعدل والمتعلق بالحفريات وحماية الاماكن والآثار التاريخية والطبيعية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ فى ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ المعدل والمتمم ، والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٩ المؤرخ فى ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ المعدل والمتعلق بالجمعيات ،

- وبمقتضى القانون رقم ٨٠ - ١٢ المؤرخ فى ٢٣ محرم عام ١٤٠١ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٨٠ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٨١ ولاسيما المادة ٨٨ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٦٢٢ المؤرخ فى ٢٤ شعبان عام ١٣٨٨ الموافق ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٨ المعدل والمتضمن انشاء مراكز الثقافة والاعلام ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٥ المؤرخ فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن لامركزية اعتمادات الدولة الخاصة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٦ المؤرخ فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتعلق بشروط تسيير مخططات البلديات الخاصة بالتنمية وتنفيذها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٧ المؤرخ فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن تحديد الشروط الخاصة بتطبيق الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ فى ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٤ - ٢٤٤ المؤرخ فى ٢٢ ذى القعدة عام ١٣٩٤ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧٤ والمتضمن انشاء دور للثقافة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٧ - ٤٠ المؤرخ فى أول ربيع الاول عام ١٣٩٧ الموافق ١٩ فبراير سنة ١٩٧٧ والمتعلق بتسمية بعض الاماكن والبنائيات العمومية .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩ - ١٤١ المؤرخ فى ١٦ شوال عام ١٣٩٩ الموافق ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٩ والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى للولاية وتنظيمه وسيره ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩ - ٢٠٨ المؤرخ فى ٢٠ ذى الحجة عام ١٣٩٩ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٩ الذى يحدد صلاحيات وزير المجاهدين،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ - ٢٠٧ المؤرخ فى ١٥ شوال عام ١٤٠١ الموافق ١٥ غشت سنة ١٩٨١ الذى يحدد صلاحيات وزير الاعلام والثقافة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ - ٢٠٨ المؤرخ فى ١٥ شوال عام ١٤٠١ الموافق ١٥ غشت سنة ١٩٨١ الذى يحدد صلاحيات كاتب الدولة للثقافة والفنون الشعبية ،

يرسم مايل :

المادة الاولى - فى اطار التشريع الجارى به العمل تخول البلدية والولاية صلاحيات القيام بكل عمل من طبيعته أن يحفظ التراث الثقافى والتاريخى ويضمن تطوره وذلك فى المناطق الترابية التابعة لكل منهما .

المادة ٢ - تتولى البلدية فى مجال الهياكل الاساسية الثقافية انجاز مؤسسات ثقافية بلدية وتسييرها وصيانتها وعلى الخصوص :

- المعاهد الموسيقية البلدية المتعددة التخصص ،

- قاعات السينما ،

- النوادى الثقافية ،

- متاحف البلدية ،

- قاعات العروض والافراح ،

- المكتبات البلدية .

وتشجع البلدية زيادة على ذلك انشاء وحدة لطبع الكتاب وتوزيعه .

المادة ٣ - تتولى البلدية فى ميدان الاعمال الثقافية على الخصوص ما يأتى :

- تشجع انشاء الجمعيات الثقافية وتطورها ،

- تحث على المطالعة العمومية وعلى جميع أعمال الابداع الفنى والادبى ،

- تجمع العناصر الضرورية لتصنيف الآثار التاريخية والاماكن الثقافية والطبيعية وتشجيعها ،

- تقوم بالتنشيط الثقافى لا سيما بتنظيم الندوات والمعارض والاسابيع الثقافية على صعيد البلدية أو فيما بين عدة بلديات ،

- تحمى وتحفظ الفنون الشعبية على اختلاف اشكالها التعبيرية ،

- تحافظ على الآثار التاريخية والاماكن الثقافية والطبيعية المصنفة بالتشاور مع المصالح المعنية .

المادة ٤ - تتولى الولاية فى مجال الهياكل الاساسية انجاز مؤسسات ثقافية ولائية وتسييرها وصيانتها وعلى الخصوص :

- دور الثقافة ،

- المسارح ،

- الاندية السينمائية ،

- مكاتب الولاية ،

- متاحف الولاية .

المادة ٥ - تتولى الولاية فى ميدان الاعمال الثقافية على الخصوص :

- تقترح تصنيف الآثار التاريخية والاماكن الثقافية والطبيعية وتسجيلها ،

- تنظم الاعمال الثقافية على صعيد الولاية أو فيما بين عدة ولايات ،

- تحصى الفنون الشعبية وتحميها ،

- تحافظ على الآثار التاريخية والاماكن الثقافية والطبيعية المصنفة بالتشاور مع اصالح المعنية ،

- تنشيط الجمعيات الثقافية وتساعدوا وتراقب اعمالها .

المادة ٦ - تتولى البلدية فى مجال المحافظة على التراث التاريخى الذى له صلة بكفاح التحرير الوطنى ما يأتى :

- تقيم نصبا واثارا تذكارية فى البلدية بالاتفاق مع السلطات المعنية ،

- تحافظ وتصون مقابر الشهداء فى البلدية وكذلك الآثار التى لها صلة بكفاح التحرير الوطنى لاسيما مواقع المعارك الكبرى والمحتشدات ومراكز الحبس الجماعى ، ومراكز التعذيب والتنكيل والمغارات والمخابىء الاخرى التى استعملت خلال كفاح التحرير الوطنى ،

- تساهم فى عمليات البحث عن الوثائق والاشياء والامتنعة والامور الاخرى التى لها صلة بكفاح التحرير الوطنى ، وتجمعها ،

- تساهم فى عمليات تسمية المباني والاماكن العمومية أو تعديل تسميتها مثل الانهج والساحات والقرى والمؤسسات والاستغلالات الفلاحية والمؤسسات الثقافية والمؤسسات التعليمية والمعاهد والمستشفيات وذلك تخليدا لاسماء الشهداء وذكريات المعارك أو الوحدات الكبرى التى لها صلة بكفاح التحرير الوطنى .

المادة ٧ - تتولى الولاية فى مجال حماية التراث الثقافى والتاريخى الذى له صلة بكفاح التحرير الوطنى ما يأتى :

- تقيم بالاتفاق مع السلطات المعنية نصبا واثارا تذكارية .

- تسهر على صيانة مقابر الشهداء التى تنجزها وتحافظ عليها ،

- تقوم باحياء النصب التذكارية التاريخية التى لها صلة بكفاح التحرير الوطنى وتسهل اصلاحها .

المادة ٨ - تحدد المقاييس التقنية والهيكل

الاساسية الثقافية التى تبادر البلدية والولاية باقامتها بقرار وزارى مشترك بين وزير الداخلية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية والوزير المعنى .

المادة ٩ - تسهر البلدية والولاية فى حدود اختصاصهما وصلاحياتهما على احترام قواعد حفظ الصحة والامن فى الاماكن التى تأوى أعمالا ثقافية .

كما تسهر زيادة على ذلك على حسن سير الهياكل الاساسية الثقافية واستعمالها الانسب وتوزيعها توزيعا متوازيا .

المادة ١٠ - تتحمل البلدية النفقات المرتبطة بما يأتى :

- تسيير التجهيزات المنصوص عاىها فى المادتين ٢ و ٦ من هذا المرسوم وصيانتها والمحافظة عليها ،

- تنظيم الاعمال الثقافية على مستوى البلدية .

المادة ١١ - تتحمل الولاية النفقات المرتبطة بما يأتى :

- تسيير التجهيزات المنصوص عاىها فى المادتين ٤ و ٧ من هذا المرسوم وصيانتها والمحافظة عليها ،

- تنظيم الاعمال الثقافية فى مستوى الولاية .

المادة ١٢ - تتم الاشغال المتعلقة باستصلاح النصب التذكارية وترميمها وصيانتها واصلاحها تحت مراقبة المصالح المتخصصة التابعة للدولة .

المادة ١٣ - تساعد الدولة البلدية والولاية تقنيا لاسيما فى الدراسات والانجازات .

المادة ١٤ - تتولى الدولة تكوين الموظفين المتخصصين فى مختلف المواد الفنية والثقافية المعينين لدى الجماعات المحلية .

المادة ١٥ - يخضع اجراء أى تغيير فى تخصيص مؤسسة ثقافية للموافقة القبلية من وزير الداخلية والوزير المعنى .

المادة ١٦ - يجب أن يقترن كل منح جديد في الحقل الثقافي يسند الى البلدية أو الولاية، بموارد ووسائل مطابقة له .

المادة ١٧ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨١ - ٣٨٣ مؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ يحسد ملاحيات البلدية والولاية واختصاصاتها في قطاع التجارة (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ووزير التجارة وكاتب الدولة للتجارة الخارجية ،

- وبناء على الدستور ، لاسيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ المعدل والمتم ، والمتضمن القانون البلدي،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٩٠ المؤرخ في ٩ ربيع الاول عام ١٣٨٧ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٦٧ والمتضمن قانون الصفقات العمومية والنصوص المتخذة لتطبيقه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ المعدل والمتم ، والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٣٧ المؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ والمتعلق بالاسعار وقمع المخالفات لتنظيم الاسعار ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٥٩ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن قانون التجارة ،

- وبمقتضى القانون رقم ٦٨ - ٠٢ المؤرخ في ١٣ ذي القعدة عام ١٣٩٨ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٧٨ والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٥ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن لامركزية اعتمادات الدولة الخاصة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٦ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتعلق بشروط تسيير مخططات البلديات الخاصة بالتنمية وتنفيذها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٢ - ١٣٧ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن تحديد الشروط الخاصة بتطبيق الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٨ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن تحديد شروط اعتمادات التسيير المخصصة للمجالس التنفيذية للولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥ - ١١١ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتعلق بالمهن التجارية والصناعية والحرفية والحررة التي يمارسها الاجانب في التراب الوطني ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩ - ١٥ المؤرخ في ٢٨ ربيع الاول عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ يناير سنة ١٩٧٩ والمتضمن تنظيم السجل التجاري ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩ - ١٤١ المؤرخ في ١٦ شوال عام ١٣٩٩ الموافق ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٩ والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي للولاية وتنظيمه وسيره ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٠ - ٤٧ المؤرخ في ٧ ربيع الثاني عام ١٤٠٠ الموافق ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٠ والمتضمن احداث غرف تجارية في الولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٠ - ٦٧ المؤرخ في ٢٨ ربيع الثانى عام ١٤٠٠ الموافق ١٥ مارس سنة ١٩٨٠ الذى يحدد صلاحيات وزير التجارة

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ - ٢٥٧ المؤرخ في ٢٠ ذى القعدة عام ١٤٠١ الموافق ١٩ سبتمبر سنة ١٩٨١ الذى يحدد صلاحيات كاتب الدولة للتجارة الخارجية ،

يرسم مايلي :

المادة الاولى - تخول البلدية والولاية ، فى اطار التشريع الجارى به العمل ، صلاحية القيام بكل عمل يستهدف تنظيم تنمية الاعمال التجارية والمهنية والخدمات وتشجيعها عبر التراب الوطنى .

وتسهر زيادة على ذلك ، على توفير احتياجات السكان وحماية قدرتهم الشرائية .

المادة ٢ - تتولى البلدية فى مجال الاعمال التجارية والمهنية والخدمات ، على الخصوص ، ما يأتى :

- توطر الاعمال التجارية والمهنية والخدمات من خلال عقلنة انشاء الاعمال التى تطابق طبيعتها الضرورات المحلية ،

- تطهر الاعمال التجارية والمهنية والخدمات ،

- تنظم وتراقب الاعمال التجارية فى الاسواق البلدية ، لا سيما بتخصيص أماكنها وتعيين مسيرها واختيار أعمالها ،

- تنظم أنصاف الشهور التجارية التى لا تتجاوز منطقة تأشيرها تراب الولاية .

المادة ٣ - تحت البلدية على تطبيق السياسة الوطنية للاسعار قصد المحافظة على قدرة السكان الشرائية وبهذه الصفة تساهم فى تنفيذ أية عملية ترمى الى مراقبة أشهار الاسعار والتأكد من تطبيق الاسعار القانونية واحترام الاسعار المعلنة

المادة ٤ - تساهم البلدية فى اطار ضبط المقاييس ، مع الهيئات المعنية ، فى مراقبة اقامة المواقع التجارية والمهنية والخدمات وتوزيعها الجغرافى تبعا لاحتياجات السكان .

المادة ٥ - تكملة لعمل المؤسسات

الاشتراكية والهيئات والمؤسسات المعنية مباشرة يمكن للبلدية أن تقوم على الخصوص ، بما يأتى :

- تنجز وتسير الاسواق البلدية أو تنظم الاسواق المتنقلة المخصصة لتوزيع المنتجات والادوات ذات الاستهلاك الواسع ولاسيما المنتجات الغذائية منها ،

- تنجز أى هيكل أساسى تجارى تسييره مباشرة أو تسند تسييره للغير ،

- تشجع انشاء تعاونيات الاستهلاك .

المادة ٦ - تتولى الولاية ، فى اطار التوجيهات العامة التى تحددها الحكومة ، على الخصوص ما يأتى :

- التنظيم العام وتطير الاعمال التجارية والمهنية والخدمات ،

- تطبيق التنظيم المتعلق بممارسة بعض الاعمال التجارية والمهنية والخدمات ،

- حماية قدرة السكان الشرائية لاسيما تحديد الاسعار ومراقبتها وكذلك مراقبة جودة المنتجات ،

- تطبيق السياسة الوطنية للاسعار ،

- توفير احتياجات السكان الى المواد والمنتجات الاستهلاكية ،

- تنسيق أعمال المتعاملين العموميين المكلفين بالتوزيع ،

- السهر على تطبيق التنظيم الخاص بالصفقات العمومية واحترامه ،

- احصاء القدرات المحلية على التصدير .

المادة ٧ - تتولى الولاية ، فى ميدان الاعمال التجارية على الخصوص ، ما يأتى :

- تقيم غرفة التجارة وتتابع أعمالها ،

- تتخذ أى اجراء من شأنه أن يسهل اعلام تجارة التفصيل والحرفيين الموجودين فى الولاية ،

- تنظم بالاتصال مع الهيئات المعنية التظاهرات الاقتصادية ذات الاشعاع الجهوى ،

- تلخص المعطيات المتعلقة بطلب الاستهلاك وتبلغها الى الهيئات المركزية المعنية ،

- تدرس وتلخص طلبات الاستيراد التي يقدمها مختلف المتعاملين العموميين الذين هم تحت وصاية الولاية ، وتقدم احتياجات الولاية الى الاجهزة المعنية ،

- تتابع وتراقب اقامة الاعمال ذات الطابع التجاري في الولاية ،

- تراقب مجموع الاعمال التي تقوم بها هيئات التوزيع عبر ترابها .

المادة ٨ - يمكن الولاية ، في اطار انسجام التمويل أو تنظيمه على الخصوص ، أن تقوم بما يأتي :

- تنشئ مؤسسات ولائية للتوزيع وتسييرها ،

- تنشئ هياكل أساسية للخزن لاسيما هياكل المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع ، وتسييرها مباشرة أو بواسطة مؤسسات عمومية ذات طابع وطني أو محلي ،

- تنشئ مراكز تجارية وتسييرها مباشرة أو بواسطة مؤسسات عمومية للتوزيع التفصيلي .

المادة ٩ - تحدد المميزات والمقاييس التقنية للهياكل الأساسية التجارية التي تنجزها البلدية والولاية بقرار وزاري مشترك بين وزير الداخلية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية ووزير التجارة .

المادة ١٠ - تسهر البلدية والولاية ، كل فيما يخصها ، على احترام قواعد حفظ الصحة والامن في المحلات التجارية المقترحة للجمهور .

المادة ١١ - تساعد الدولة البلدية والولاية تقنيا لاسيما في مجال الدراسات والانجازات .

المادة ١٢ - تتولى الدولة تكوين المستخدمين المتخصصين في القطاعات المرتبطة بالاعمال التجارية .

المادة ١٣ - يجب أن يقترن كل منح جديد

في الحقل التجاري يسند الى البلدية أو الولاية ، بموارد ووسائل مطابقة لذلك .

المادة ١٤ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨١ - ٣٨٤ المؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع البريد والمواصلات (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ووزير البريد والمواصلات ،

- وبناء على الدستور ، لاسيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ المعدل والمتمم ، والمتضمن القانون البلدي ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ المعدل والمتمم ، والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٨٩ المؤرخ في ٢٧ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن قانون البريد والمواصلات لاسيما المواد الاولى و ٢ و ٣ من الجزء التشريعي ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٥ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن لامركزية اعتمادات الدولة الخاصة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٦ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتعلق بشروط تسيير مخططات البلديات الخاصة بالتنمية وتنفيذها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٧ المؤرخ فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن تحديد الشروط الخاصة بتطبيق الامر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ فى ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٨ المؤرخ فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن تحديد شروط اعتمادات التسيير المخصصة للمجالس التنفيذية للولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ١٦٨ المؤرخ فى أول ذى القعدة عام ١٣٩٦ الموافق ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٧٦ والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة البريد والمواصلات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩ - ١٤١ المؤرخ فى ١٦ شوال عام ١٣٩٩ الموافق ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٩ والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى للولاية وتنظيمه وسيره ،

يرسم مايل :

المادة الاولى - تخول البلدية والولاية فى اطار التشريع الجارى به العمل صلاحية القيام بكل عمل يستهدف تطوير البريد والمواصلات فى المناطق التابعة لكل منهما .

المادة ٢ - تتولى البلدية فى مجال البريد ما يأتى :

- تنجز وكالات بريدية وتجهزها وتصونها،
- تقيم المباني المخصصة لايواء مكاتب البريد التى تمارس أعمال الاصناف التالية بأكملها :

- قباضات التوزيع ،

- قباضات من الصنف الرابع ،

- قباضات من الصنف الثالث .

وتتولى أيضا فى اطار الاتفاقيات التى تبرمها مع الدولة نقل البريد .

المادة ٣ - تنشأ الوكالات البريدية المنصوص عليها فى المادة ٢ أعلاه ، بناء على اتفاقية بين ادارة البريد والمواصلات واجهزة البلدية المعنية .

المادة ٤ - تتولى البلدية فى مجال المواصلات على الخصوص ما يأتى :

- تقيم مباني للمراكز الهاتفية التى تبلغ ٢٠٠٠ خط ،

- تنجز قنوات الشبكات الحضرية للمواصلات ،

- تقترح زيادة على ذلك على المصالح المختصة فى الولاية تركيب غرف هاتفية عمومية،

المادة ٥ - تتولى الولاية تنشيط مجموع الاعمال المسندة اليها وتنسيقها كما تقوم بتطوير البريد والمواصلات وتحديثها وتكلف على الخصوص بما يأتى :

- تقيم مباني مخصصة لايواء مكاتب قباضات الصنف اثنانى ،

- تقيم مباني للمراكز الهاتفية التى تبلغ ٥٠٠٠ خط ،

- تنجز الشبكات الحضرية للمواصلات ،

- تنجز غرفا هاتفية عمومية .

وتتولى زيادة على ذلك فى اطار الاتفاقيات التى تبرمها مع الدولة نقل البريد .

المادة ٦ - تسيير الولاية الاحتكاكات الخاصة بالبريد والمواصلات وتسهر على تطبيق التنظيم المعمول به فى هذا الميدان .

وزيادة على ذلك يتابع ويراقب عمل مؤسسات البريد والمواصلات وتقوم بأعمال التكوين المهنى المسندة اليها .

المادة ٧ - تجهز الولاية المناطق الحضرية بالغرف الهاتفية .

المادة ٨ - تحدد المميزات والمقاييس للهياكل الاساسية الخاصة بالبريد والمواصلات التى تنجزها كل من البلدية والولاية ، بقرار وزارى مشترك بينوزير الداخلية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية ووزير البريد والمواصلات .

المادة ٩ - تتكفل الدولة بتهيئة المؤسسات البريدية والمراكز الهاتفية مع مراعاة أحكام المادة ٢ أعلاه ، فى مجال الوكالات البريدية .

المادة ١٠ - تساعد الدولة البلدية والولاية تقنيا لاسيما في الدراسات والانجازات .

المادة ١١ - تتولى الدولة تكوين الموظفين المتخصصين في حقل البريد والمواصلات .

المادة ١٢ - يخضع تغيير تخصيص الوكالات البريدية للموافقة القبلية لوزير الداخلية ووزير البريد والمواصلات .

المادة ١٣ - يجب أن يقترن كل منح جديد في حقل البريد والمواصلات يسند الى البلدية والولاية بموارد ووسائل مطابقة لها .

المادة ١٤ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨١ - ٣٨٥ مؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع المنشآت الأساسية القاعدية (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ووزير الاشغال العمومية ،

- وبناء على الدستور ، لاسيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ المعدل والمتمم ، والمتضمن القانون البلدي ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ المعدل والمتمم ، والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٥ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن لاعركزية اعتمادات الدولة الخاصة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٦ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتعلق بشروط تسيير مخططات البلديات الخاصة بالتنمية وتنفيذها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٧ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن تحديد الشروط الخاصة بتطبيق الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٨ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن تحديد شروط اعتمادات التسيير المخصصة للمجالس التنفيذية للولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٨ - ٣٤ المؤرخ في ١٧ ربيع الاول عام ١٣٩٨ الموافق ٢٥ فبراير سنة ١٩٧٨ والمتضمن تحديد صلاحيات وزير الاشغال العمومية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩ - ١٤١ المؤرخ في ١٦ شوال عام ١٣٩٩ الموافق ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٩ والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي للولاية وتنظيمه وسيره ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٠ - ٩٩ المؤرخ في ٢٠ جمادى الاولى عام ١٤٠٠ الموافق ٨ أبريل سنة ١٩٨٠ والمتعلق بتصنيف الطرق ،

يرسم مايلي :

المادة الاولى - تخول البلدية والولاية في اطار التشريع الجارى به العمل صلاحية القيام بأى عمل من طبيعته أن يضمن تطوير شبكة الطرق ومختلف سبل المواصلات ، في المناطق الترابية التابعة لهما .

المادة ٢ - تتخذ البلدية في ميدان المنشآت الاساسية للطرق البرية ، أى اجراء هدفه رفع الحصر عن مختلف اجزاء تراب البلدية وتطوير طرق المواصلات ذات الاهمية الاقتصادية والثقافية أو السياحية ، حتى يتسنى استغلال جميع الطاقات .

ويتعين عليها أن تقوم على الخصوص ، بما يأتي :

- تشق الطرق البلدية وتجعلها عصرية ،
- تنجز جميع الاشغال الكبرى عبر الطرق البلدية ،

- تنشئ أى مصلحة تقنية ملائمة تخصص للقيام بالصيانة الاعتيادية لشبكات الطرق والمياه فى البلدية .

المادة ٣ - تسهر البلدية على تطبيق التنظيم المتعلق بأرضية الطرق العامة ، لاسيما تطبيق القواعد الناتجة عن تسطير حدود ما .

وتقترح على الوالى تصنيف الطرق البلدية .

المادة ٤ - تنشئ البلدية أى مصلحة تقنية ملائمة للصيانة الاعتيادية لشبكة الطرق والمياه فى البلدية .

ويمكنها أن تنشئ وحدها أو بالاشتراك مع بلديات أخرى أية مؤسسة عمومية لانجاز الاشغال الجديدة أو الاصلاحات الكبرى للطرق الحضرية أو الطرق البلدية .

المادة ٥ - تتخذ الولاية فى ميدان المنشآت الاساسية للطرق ، أى اجراء هدفه ربط شبكة طرق الولاية بالشبكة الوطنية . وتطوّر المواصلات البرية بين البلديات والولايات المجاورة

ويتعين على الولاية أن تقوم على الخصوص، بما يأتي :

- تشق الطرق الولائية وتجعلها حديثة ،
- تنجز جميع الاشغال الكبرى عبر الطرق الولائية ،

- تقوم بالصيانة الاعتيادية والاصلاحات الكبرى وترمم الطرق الولائية وتحافظ عليها .

المادة ٦ - تسهر الولاية على تطبيق التنظيم الجارى به العمل ، المتعلق بالاراضى العامة للطرق وتقترح تصنيف الطرق الولائية كما تستشار لتصنيف الطرق الوطنية .

المادة ٧ - تتولى الولاية المراقبة التقنية

للمنشآت الكبرى الفنية فى الطرق البلدية والولائية .

المادة ٨ - تقوم الولاية بالصيانة الاعتيادية والاصلاحات الكبرى وترمم الطرق الولائية وتحافظ عليها .

المادة ٩ - يتخذ المجلس الشعبى الولائى أى اجراء يستهدف انشاء مؤسسات أو هيئات تسهل انجاز اشغال جديدة وتحديث الطرق .

المادة ١٠ - تتولى الولاية فى ميدان المنشآت الاساسية المتعلقة بالموانئ والمطارات على الخصوص ، ما يأتي :

- تعد وتراقب برامج الصيانة فى المطارات
- تتولى الدراسات المتعلقة بانجاز المنشآت الكبرى المينائية والمحافظة عليها ،
- تتابع العمليات المتعلقة بانجاز المنشآت الكبرى البحرية وصيانتها .

المادة ١١ - تتولى البلدية والولاية وضع الاشارات المناسبة على الطرق البلدية والولائية .

ويتعين عليهما أن تطورا خصوصا اشارات الطرق ، فى اطار المقاييس التقنية المعمول بها وكذلك الاشارات المتعلقة بمختلف مظاهر الاماكن والمواقع السياحية والثقافية والتاريخية .

المادة ١٢ - تتحمل البلدية النفقات المرتبطة بصيانة الطرق البلدية .

وتتحمل الولاية النفقات المرتبطة بصيانة الطرق الولائية .

المادة ١٣ - تحدد المقاييس العامة للمنشآت الاساسية القاعدية فى البلدية والولاية بقرار وزارى مشترك بين وزير الداخلية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية ووزير الاشغال العمومية .

المادة ١٤ - تعد الطرق الوطنية تابعة لاختصاص الدولة .

المادة ١٥ - تساعد الدولة البلدية والولاية تقنيا لا سيما فى مجال الدراسات والانجازات .

المادة ١٦ - تتولى الدولة تكوين المستخدمين المتخصصين فى قطاع المنشآت الاساسية القاعدية .

المادة ١٧ - يجب أن يقترن كل منح جديد في قطاع المنشآت الأساسية القاعدية يسند الى البلدية أو الولاية بموارد ووسائل مطابقة لذلك .

المادة ١٨ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨١ - ٣٨٦ مؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع الشؤون الدينية (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ووزير الشؤون الدينية ،

- وبناء على الدستور ، لاسيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ المعدل والمتمم ، والمتضمن القانون البلدى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٨١ المؤرخ في ١٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ والمتعلق بالحفريات وحماية الاماكن والآثار التاريخية والطبيعية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ المعدل والمتمم ، والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٩ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢ ديسمبر سنة ١٩٧١ المعدل والمتعلق بالجمعيات ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٢ - ٧ المؤرخ في ٦ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢١ مارس سنة ١٩٧٢ والمتضمن احداث مركز ثقافى اسلامى ونظامه الادارى والمالى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٧٨ المؤرخ في ١٢ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٥ والمتعلق بالجناز ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٧ - ٣ المؤرخ في اول ربيع الاول عام ١٣٩٧ الموافق ١٩ فبراير سنة ١٩٧٧ والمتعلق بجمع التبرعات ،

- وبمقتضى القانون رقم ٧٨ - ١٣ المؤرخ في اول صفر عام ١٣٩٩ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٨ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٧٩ ، ولاسيما المادة ١٧ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٥ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن لامركزية اعتمادات الدولة الخاصة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٦ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتعلق بشروط تسيير مخططات البلديات الخاصة بالتنمية وتنفيذها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٧ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن تحديد الشروط الخاصة بتطبيق الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٨ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن تحديد شروط اعتمادات التسيير المخصصة للمجالس التنفيذية للولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥ - ١٥٢ المؤرخ في ١٢ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد قواعد حفظ الصحة فيما يخص الدفن ونقل الجثث واخراج الموتى من القبور واعادة دفنها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩ - ١٤١ المؤرخ في ١٦ شوال عام ١٣٩٩ الموافق ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٩ والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي للولاية وتنظيمه وسيره ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٠ - ٣٠ المؤرخ في ٢٢ ربيع الاول عام ١٤٠٠ الموافق ٩ فبراير

سنة ١٩٨٠ والمتضمن صلاحيات وزير الشؤون الدينية ،

يوسم مايلي :

المادة الاولى - تخول أجهزة البلدية والولاية في إطار التشريع الجارى به العمل ، صلاحيات القيام بكل اجراء يرمى الى تشجيع تطوير العمل الدينى فى المناطق الترابية التابعة لها .

المادة ٢ - تكلف أجهزة البلدية على الخصوص بما يأتى :

- تصون المساجد والمدارس القرآنية والمراكز الاسلامية ،

- تصلح المقابر وتصونها ، وتنشئ المصالح العمومية المكلفة بتنظيم الجنائز ،

- تنظيم الندوات والمحاضرات والمعارض التى تتعلق بالثقافة الاسلامية تبعا للبرنامج الذى يقرره وزير الشؤون الدينية ،

- تعد قوائم المترشحين لحج بيت الله الحرام ، وتحافظ ، بالاضافة الى ذلك ، على المساجد التى تكتسى طابعا تاريخيا .

المادة ٣ - تكلف الولاية على الخصوص بما يأتى :-

- تصون المساجد ذات الطابع الوطنى أو التاريخى التى يضبط وزير الشؤون الدينية قائمتها بقرار ،

- تنجز المساجد والمدارس القرآنية والمراكز الثقافية الاسلامية المسجلة فى مخطط التنمية ،

تراقب حسابات ومنجزات الجمعيات الدينية ،

- تنظم الملتقيات والندوات والمعارض التى تتعلق بالثقافة الاسلامية تبعا للبرنامج الذى يقرره وزير الشؤون الدينية ،

- تقوم بالعمليات المرتبطة بالحج الى بيت الله الحرام ،

- تسلم رخص جمع التبرعات وتسهر ، زيادة على ذلك ، على ترميم المساجد ذات الطابع التاريخى بالاتفاق مع السلطات المعنية .

المادة ٤ - تحدد مميزات المنشآت الاساسية المرتبطة بالعمل الدينى ومقاييسها التقنية بقرار وزارى مشترك بين وزير الداخلية ووزير الشؤون الدينية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية .

المادة ٥ - يمكن البلدية أو الولاية ، حسب الحالة ، أن تنظم مشاركة المواطنين والهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة ، نقدا أو عرضا، فى انجاز المنشآت الاساسية المرتبطة بالعمل الدينى .

المادة ٦ - تساعد الدولة البلدية والولاية تقنيا ، لاسيما فى الدراسات والانجازات .

المادة ٧ - تتولى الدولة تكوين الموظفين المتخصصين فى حقل العمل الدينى .

المادة ٨ - يخضع تخصيص أى بنىة ترتبط بالعمل الدينى للموافقة القبلية من وزير الداخلية ووزير الشؤون الدينية .

المادة ٩ - يجب أن يقترن كل منح جديد فى حقل العمل الدينى يسند الى البلدية أو الولاية بموارد ووسائل مطابقة له .

المادة ١٠ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨١ - ٣٨٧ مؤرخ فى ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتها فى قطاع الغابات واستصلاح الاراضى (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية وكناب الدولة للغابات واستصلاح الاراضى ،

- وبناء على الدستور ، لاسيدا المساتان
١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في
٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧
المعدل والمتمم ، والمتضمن القانون البلدى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ في
٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة
١٩٦٩ المعدل والمتمم ، والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٢١ المؤرخ في
١٣ صفر عام ١٣٩١ الموافق ٩ أبريل سنة ١٩٧١
المعدل والمتضمن احداث المكتب الوطنى للاشغال
الغابية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٩ المؤرخ في
١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة
١٩٧١ ، المعدل والمتمم والمتعلق بالجمعيات ،

- وبمقتضى القانون رقم ٨٠ - ١٢ المؤرخ
في ٢٣ محرم عام ١٤٠١ الموافق ٣١ ديسمبر سنة
١٩٨٠ ، والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٨١ ،
لا سيما المادة ٨٨ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٥ المؤرخ
في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة
١٩٧٣ والمتضمن لامركزية اعتمادات الدولة
الخاصة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٦ المؤرخ
في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة
١٩٧٣ والمتعلق بشروط تسيير مخططات
البلديات الخاصة بالنمى وتنفيذها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٧ المؤرخ
في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة
١٩٧٣ والمتضمن تحديد الشروط الخاصة بتطبيق
الامر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ في ٢٣ مايو سنة
١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٨ المؤرخ
في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة
١٩٧٣ والمتضمن تحديد شروط اعتمادات التسيير
المخصصة للمجالس التنفيذية للولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩ - ١٤١ المؤرخ
في ١٦ شوال عام ١٣٩٩ الموافق ٨ سبتمبر سنة

١٩٧٩ والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي للولاية
وتنظيمه وسيره ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٠ - ١٨٤ المؤرخ
في ٧ رمضان عام ١٤٠٠ الموافق ١٩ يوليى سنة
١٩٨٠ ، والمتضمن اقامة جهاز لتنسيق الاعمال
المتعلقة بحماية الغابات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ - ٤٩ المؤرخ
في ١٥ جمادى الاولى عام ١٤٠١ الموافق ٢١ مارس
سنة ١٩٨١ الذى يحدد صلاحيات كاتب الدولة
للغابات واستصلاح الاراضى ،

يرسم مايلى :

المادة الاولى - تخول البلدية والولاية ، فى
اطار التشريع الجارى به العمل ، صلاحية القيام
بكل عمل يرمى الى حماية الغابات وتطوير الثروة
الغابية والمجموعات النباتية الطبيعية وحماية
الاراضى واستصلاحها وكذلك حماية الطبيعة
وجعلها فى خدمة الرفاهية الجماعية ، وذلك عبر
المناطق الترابية التابعة لكل منهما .

المادة ٢ - تتولى البلدية ، فى مجال حماية
الثروة الغابية وتطويرها على الخصوص ما يأتى :
- تسهر على تطبيق التنظيم ،

- تنشيط وتنسق أعمال اللجنة العملية
البلدية ، وتقرر أى اجراء يستهدف تسهيل
تنفيذ أعمال الوقاية ومكافحة الحرائق والامراض
واسباب الاتلاف .

المادة ٣ - تتولى البلدية ، فى مجال حماية
الطبيعة على الخصوص ما يأتى :

- تنجز وتطور المساحات الخضراء داخل
المراكز الحضرية ،

- تعمل على تهيئة غابات الترفية قصد
تحسين البيئة التى يعيش فيها المواطنون ،

- تعمل على وقاية الحيوانات والنباتات ،
- تنشيط جمعيات الصيد البرى وتراقبها .

المادة ٤ - تتولى البلدية ، فى مجال استصلاح
الاراضى على الخصوص ما يأتى :

- تدعم أى عمل يرمى الى انجاز برنامج

لاستصلاح الاراضى فى اطار مكافحة الانجراف
والتصححر وتوسع كذلك الثروة الغابية .

تنشئ وتنشيط المشاتل البلدية .

المادة ٥ - تتولى الولاية ، فى مجال حماية
الثروة الغابية وتطويرها على الخصوص ما يأتى:

- تسهر على تطبيق التنظيم واحترامه ،

- تسهر على تنفيذ الاجراءات التى قررها

مخطط تهيئة الجبال الغابية ،

- تنشيط وتنسيق عمل اللجنة المكلفة بحماية

الغابات واللجنة العملية وتتخذ أى اجراء يستهدف

تسهيل تنفيذ أعمال الوقاية ومكافحة الحرائق

والامراض وأسباب الاتلاف .

المادة ٦ - تتولى الولاية فى مجال حماية

الطبيعة على الخصوص ما يأتى :

- تدعى الاعمال المتعلقة بتهيئة الحظائر

الطبيعية والحظائر الحيوانية ،

- تنشيط وتراقب اتحادية الصيد البرى ،

- تنشيط وتنسيق أعمال جمعيات حماية

الطبيعة .

المادة ٧ - تتولى الولاية فى مجال استصلاح

الاراضى على الخصوص انجاز برامج استصلاح

الاراضى فى اطار مكافحة الانجراف والتصححر

وتوسع كذلك الثروة الغابية .

المادة ٨ - تساعد الدولة البلدية والولاية ،

تقنيا لاسيما فى الدراسات والانجازات .

المادة ٩ - تتولى الدولة تكوين الموظفين

المتخصصين فى مجال الغابات وحماية الطبيعة

واستصلاح الاراضى .

المادة ١٠ - يجب أن يقترن كل منح جديد

فى مجال الغابات وحماية الطبيعة واستصلاح

الاراضى يسند الى البلدية أو الولاية ، بموارد

ووسائل مطابقة له .

المادة ١١ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٢٩ صفر عام ١٤٠٢

الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨٢ - ١٤٧ مؤرخ في ٢٣ جادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق ١٧ ابريل سنة ١٩٨٢ يحدد التعويضات الممنوحة للرؤساء ونواب الرؤساء والمندوبين الخاصين الممارسين مهامهم بصفة دائمة في المجالس الشعبية البلدية (١).

ان رئيس الجمهورية،

بناء على الدستور، لاسيا المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢

منه،

و بمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

و بمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ المعدل والمتمم والمتضمن القانون البلدى،

و بمقتضى الامر رقم ٧٧ - ٨ المؤرخ في اول ربيع الاول عام ١٣٩٧ الموافق ١٩ فبراير سنة ١٩٧٧ والمتضمن التنظيم الادارى لمدينة الجزائر،

و بمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ١٢٩ المؤرخ في ١٣ ربيع

الثانى عام ١٣٨٧ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٦٧ والمتضمن كليات تطبيق المادة ١٢٨ من الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتعلق بالتعويضات الممنوحة لرؤساء المجالس الشعبية البلدية ونواب الرؤساء والمندوبين الخاصين،

و بمقتضى المرسوم رقم ٨١ - ١٦٤ المؤرخ في ٢٣ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ٢٥ يوليو سنة ١٩٨١ والمتضمن القانون الاساسى للقرية الاشتراكية الفلاحية،

يرسم مايلى:

المادة الاولى - يجب على رؤساء المجالس الشعبية البلدية والمجالس الشعبية ونواب الرؤساء ان يارسوا المهام المسندة اليهم طوال مدة نيابتهم وذلك بصفة دائمة ومانة لاي نشاط آخر.

وفضلا عن ذلك يمكن رؤساء المجالس الشعبية البلدية للبلديات التى يفوق عدد سكانها ٢٠.٠٠٠ نسمة ان يطلبوا من وزير الداخلية بعد استشارة الوالى رخصة الاستعانة بمساعدين بصفة دائمة وفق الحدود الآتية:

عدد الدائمين الاضافى	عدد سكان البلدية
١	٢٠.٠٠٠ الى ١٠٠.٠٠٠ نسمة
٢	١٠٠.٠٠٠ الى ١٦٠.٠٠٠ نسمة
٣	١٦٠.٠٠٠ نسمة فما فوق وكذلك بالمجالس الشعبية

المادة ٢ - فضلا على الاعضاء الدائمين المنصوص عليهم فى المادة الاولى اعلاه يمكن تعيين مندوب خاص او اكثر تسند اليهم مهام دائمة ومانة لكل نشاط آخر، وذلك بقرار من الوالى وبناء على اقتراح من المجلس التنفيذى البلدى.

المادة ٣ - يتقاضى اعضاء المجلس الشعبى البلدى الذين يمارسون مهامهم بصفة دائمة ومانة لاي نشاط آخر، تعويضا شهريا عن المهمة تحسب كما ياتى:

الرقم الاستدلالي	سكان البلدية
نواب الرؤساء والمندوبون الخاصون	الرؤساء
305	325
330	350
355	375
395	415
445	465
465	600

لا يمكن الجمع بين التعويض المتلقى عن صفة المنتخب الخاص والتعويض المتلقى عن صفة نائب رئيس .

المادة ٤ - خلافا للشكليات والاجراءات التى نص عليها التنظيم المعمول به ، يوضع الرؤساء ونواب الرؤساء واعضاء المجلس التنفيذى البلدى الدائمون الذين لهم صفة موظفين او اعوان تابعين للادارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات او الهيئات العمومية ذات الطابع الادارى والمؤسسات الاشتراكية ، تلقائيا ، اما فى وضعية انتداب واما فى عطلة بدون اجر ، لممارسة مهامهم بصفة فعلية . وفى هذه الحالة يجب ان يكون التعويض عن المهمة المنوطة للمعنى مساويا للمرتب او للاجر الذى يتقاضاه بعنوان وظيفته فى اطاره الاصلى .

المادة ٥ - للمنتخب المنتخب او الموضوع فى عطلة بدون اجر ، الحق فى الادراج من جديد فى اطاره الاصلى عند انتهاء نيابته . يجب ان يمارس الحق فى إعادة الادراج خلال اجل اقصاه شهران ابتداء من تاريخ انتهاء النيابة .

المادة ٦ - يتكفل بالتعويضات المنشأة بهذا المرسوم من الميزانية البلدية ، وتعد هذه التعويضات مائة لكل تعويض آخر يرتبط بممارسة النيابة .

المادة ٧ - يبقى اعضاء المجالس التنفيذية البلدية الذين يمارسون مهامهم الانتخابية بصفة دائمة ومائة لاي نشاط آخر ، خاضعين لاحكام نظامى الضمان الاجتماعى ومعاش التقاعد اللذين كانوا ينتمون اليها من قبل .

وفى هذه الحالة تحسب الاشتراكات الخاصة بالتقاعد ، التى يتحملها كل من المنتخب والبلدية ، تبعا للمرتب او الاجر الخاص بالوظيفة الاصلية .

اما الاعضاء الدائمون فى التنفيذ البلدى غير المشتركين فى الضمان الاجتماعى عند مباشرة مهامهم فليحقون بالنظام العام للضمان الاجتماعى ومعاش التقاعد المنصوص عليهما فى التنظيم المعمول به .

وتحسب الاشتراكات فى هذه الحالة ، تبعا للتعويض عن المهمة .

المادة ٨ - تلغى احكام المرسوم رقم ٦٧ - ١٢٩ المؤرخ فى ٢١ يوليوسنة ١٩٦٧ المشار اليه اعلاه .

المادة ٩ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

مرسوم رقم ٨٢ - ١٩٠ المؤرخ فى ٦ شعبان عام ١٤٠٢ الموافق ٢٩ مايو سنة ١٩٨٢ يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاعى الاسكان والتعمير (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ووزير الاسكان والتعمير ،

- وبناء على الدستور ، لاسيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ فى ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ المعدل والمتمم والمتضمن القانون البلدى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ فى ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ المعدل والمتمم ، والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٤ - ٢٦ المؤرخ فى ٢٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٤ والمتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٦ - ٤٨ المؤرخ فى ٢٥ جمادى الاولى ١٣٩٦ الموافق ٢٥ مايو سنة ١٩٧٦ والمتضمن تحديد القواعد المتعلقة بنزع الملكية لاجل المنفعة العمومية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٦ - ٩٢ المؤرخ فى ٢٩ شوال عام ١٣٩٦ الموافق ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٦ والمتعلق بتنظيم التعاونيات العقارية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٦ - ٩٣ المؤرخ فى ٢٩ شوال عام ١٣٩٦ الموافق ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٦ والمتضمن تحديد شروط انشاء مكاتب الترقية والتسيير العقارى فى الولاية وتنظيمها وسيرها ،

- وبمقتضى القانون رقم ٨١ - ٠١ المؤرخ فى ٢ ربيع الثانى عام ١٤٠١ الموافق ٧ فبراير سنة ١٩٨١ والمتضمن التنازل عن الاملاك العقارية ذات الاستعمال السكنى والمهنى والتجارى او الحرفى

التابعة للدولة والجماعات المحلية ومكاتب الترقية والتسيير العقاري والمؤسسات والهيئات العمومية ،

- وبمقتضى القانون رقم ٨٢ - ٠٢ المؤرخ فى ١٢ ربيع الثانى عام ١٤٠٢ الموافق ٦ فبراير سنة ١٩٨٢ والمتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الارض وتهيئتها لاجل البناء ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٤ المؤرخ فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن تطبيق المادة ٢٧ من قانون المالية لسنة ١٩٧٣ وانشاء مصلحة للاموال المشتركة بين الجماعات المحلية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٥ المؤرخ فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن لامركزية اعتمادات الدولة الخاصة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٦ المؤرخ فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلديات الخاصة بالتنمية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٧ المؤرخ فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن تحديد الشروط الخاصة بتطبيق الامر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ فى ٢٣ ايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٨ المؤرخ فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن تحديد شروط اعتمادات السير المخصصة للمجالس التنفيذية فى الولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥ - ١٠٩ المؤرخ فى ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد كليات تطبيق الامر رقم ٧٥ - ٦٧ المؤرخ فى ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الارض لاجل البناء ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥ - ١١٠ المؤرخ فى ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تنظيم البناءات الخاصة للامر

رقم ٧٥ - ٦٧ المؤرخ فى ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الارض لاجل البناء .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٨ - ١٢٧ المؤرخ فى ٢٠ جمادى الثانية عام ١٣٩٨ الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٧٨ والمتضمن تحديد صلاحيات وزير الاسكان والبناء ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩ - ١٤١ المؤرخ فى ١٦ شوال عام ١٣٩٩ الموافق ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٩ والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وسيره ،

يرسم هايلى :

المادة الاولى - تخول البلدية والولاية ، فى اطار التشريع الجارى به العمل ، صلاحية الحث على أى عمل أو برنامج فى مجال الاسكان والتعمير وتطبيقه ومراقبته فى المناطق الترابية التابعة لكل منهما ، .

المادة ٢ - تساهم البلدية والولاية فى اعداد البرنامج الوطنى للاسكان ، وتحث وتسهل كل منهما انجاز السكن والتجهيزات الجماعية الكفيلة بضمان احسن الظروف السكنية والحياتية للجماعات .

المادة ٣ - تبت البلدية فى انشاء مناطق داخل المحيط الحضرى ، تساوى مساحتها ١٠ هكتارات أو تقل عن ذلك وتسلم رخص تجزئة الاراضى وتهيئتها لاجل البناء ، ورخص البناء تلبية لعمليات التجزئة والبناء فى هذه المناطق .

المادة ٤ - تباشر البلدية أية عملية كفيلة بضمان ترقية الاسكان الحضرى والريفى عبر ترابها .

وتشجع ، بهذه الصفة ، انشاء تعاونيات عقارية بين سكان البلدية وكل عملية للبناء الذاتى فى الوسط الحضرى والريفى .

المادة ٥ - تسند للبلدية فى حدود التنظيم المعمول به مهمة توجيه التعاونيات العقارية الموجودة فى ترابها ومتابعتها ومراقبتها على الاصعدة التقنية والمحاسبية والتنظيمية .

المادة ٦ - تتكفل البلدية في إطار الشروط التي يحددها القانون المعمول به ، بالتهيئات والخدمات الأخرى التي يتطلبها إنشاء التعاونيات العقارية في ترابها .

المادة ٧ - تسلم البلدية رخص البناء لأي بناء في ترابها للمجموعات السكنية التي تحتوي على ٤٠٠ مسكن على الأكثر ، مع مراعاة الأحكام الواردة في المادتين ١٠ و ١١ من القانون رقم ٨٢ - ٠٢ المؤرخ في ٦ فبراير سنة ١٩٨٢ المذكور أعلاه .

المادة ٨ - تسير البلدية أملاكها العقارية وتسهر على صيانتها ، وكذلك الأملاك التي تضعها الدولة تحت تصرفها ، مع مراعاة أحكام الأمر رقم ٧٦ - ٩٣ المؤرخ في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٦ المذكور أعلاه ، وتنظم مع المصالح المعنية ، أي عمل يستهدف حماية هذه الأملاك وتجديدها .

المادة ٩ - تنسق الولاية وتراقب في حدود اختصاصاتها ، في ترابها ، أي عمل يعتزم القيام به في ميدان الإسكان .

وتحث بهذه الصفة على أي برنامج للإسكان الحضري والريفي في ترابها وتشجعه .

المادة ١٠ - يمكن الولاية أن تبت في إنشاء مناطق داخل المحيط الحضري ، تتراوح مساحتها بين ١٠ و ٢٥ هكتارا . وتسلم رخص تجزئية الأرض ورخص البناء تلبية لعمليات التجزئة والبناء في هذه المناطق .

المادة ١١ - يجب أن يوفر إنشاء الولاية للمناطق المنصوص عليها في المادة ١٠ أعلاه ، احتياجات الاستعمال الفوري ، وإن لم يكن ذلك ، يتعين على الولاية أن تبقى الأعمال التي تتصل بالغرض الأساسي للمناطق السابقة الذكر ، في انتظار تهيئة هذه المناطق .

المادة ١٢ - تسهل الولاية على إنشاء أية تعاونية عقارية ، في ترابها .

وتشجع تطور البناء الذاتي في الوسط الحضري والريفي .

المادة ١٣ - تسلم الولاية رخص البناء لبناء أية مجموعة سكنية تحتوي على أكثر من ٤٠٠

مسكن وأقل من ٨٠٠ مسكن ، مع مراعاة أحكام المادتين ٩ و ١٢ من القانون رقم ٨٢ - ٠٢ المؤرخ في ٦ فبراير سنة ١٩٨٢ المذكور أعلاه .

المادة ١٤ - تساعد الولاية البلديات في إطار تأسيس تعاونيات عقارية ، على إنجاز العمليات المنصوص عليها في المادة ٧ أعلاه .

المادة ١٥ - تتخذ الولاية أي قرار من طبيعته أن يسهل التسيير السليم لجميع الأملاك العقارية التابعة لممتلكاتها وكذلك تضعها الدولة تحت تصرفها .

وتسهر على صيانة هذه الأملاك والمحافظة عليها .

تقيم هيئات للتسيير والترقية العقارية وتنشطها وتراقبها .

المادة ١٦ - تسهر الولاية على حسن سير عمليات التنازل عن الأملاك العقارية ذات الاستعمال السكني والمهني والتجاري أو الحرفي ، التابعة للدولة والجماعات المحلية ، ومكاتب الترقية والتسيير العقاري والمؤسسات والهيئات العمومية الواقعة داخل اختصاصها الإقليمي .

المادة ١٧ - يعد المجلس الشعبي البلدي ، في إطار مخطط التهيئة ، مخططا رئيسيا للتعمير وإن تعذر ذلك يعد محيطا للتعمير المؤقت في كل واحدة من التجمعات البلدية .

يخضع المخطط الرئيسي للتعمير ومحيط التعمير المؤقت للموافقات والآراء التي يتطلبها التشريع المعمول به .

وفي هذا الإطار ، يسهر المجلس الشعبي البلدي خاصة على ما يأتي :

- حماية الطابع الجماعي والفني المعماري للتجمعات القائمة في ترابه ،

- احترام تخصيص الأراضي وتوزيعها على مختلف الوظائف الحضرية ، في إطار مخطط التهيئة البلدي ،

- المراقبة الدائمة لأعمال البناء في مستوى التجمعات والمناطق الريفية .

المادة ١٨ - تسهر البلدية بمساعدة المصالح التقنية المعنية في الولاية على احترام القواعد والمقاييس المنصوص عليها في مجال ترميم ترابها .

المادة ١٩ - تسير البلدية الاحتياطات العقارية البلدية وتقوم في هذا الاطار طبقا للتشريع المعمول به ، بأى شراء أو تنازل عن الاحتياطات العقارية البلدية سواء لدى الدولة أو لصالحها أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية أو المؤسسات الاشتراكية ولصالح الخواص .

المادة ٢٠ - تتأكد الولاية من مطابقة مخططات التعمير الرئيسية للبلديات الواقعة في اختصاصها الاقليمي ، مع التعليمات الواردة في مخطط التهيئة الولائي .

المادة ٢١ - يمكن كلا من البلدية والولاية، أن تنشئ وتستغل جميع الوحدات ومؤسسات الدراسات والانجاز وجميع المنشآت الاساسية للتموين بمواد البناء وتوزيعها قصد تجسيده أهدافها وتحقيق البرامج المقررة في مجال الاسكان والتعمير ، وذلك طبقا للقانون .

المادة ٢٢ - تساعد الدولة البلدية والولاية تقنيا ، لاسيما في مجال الدراسات والانجازات .

المادة ٢٣ - تتولى الدولة تكوين المستخدمين المتخصصين في ميادين الاسكان والتعمير .

المادة ٢٤ - يجب أن يقترن كل منح جديد في مجال الاسكان والتعمير يسند للبلدية أو الولاية بموارد ووسائل مقابلة له .

المادة ٢٥ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٦ شعبان عام ١٤٠٢ الموافق ٢٩ مايو سنة ١٩٨٢ .

مرسوم رقم ٨٢ - ١٩٦ مؤرخ في ١٣ شعبان عام ١٤٠٢ الموافق ٥ يونيو سنة ١٩٨٢ يتضمن تسمية القرية الاشتراكية الفلاحية الواقعة بتراب بلدية سيدى على بن يوب ، دائرة ابن باديس ، ولاية سيدى بلعباس (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ؛

- وبناء على الدستور ، لاسيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدي ، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٤ - ٦٩ المؤرخ في ١٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق ٢ يوليوز سنة ١٩٧٤ والمتعلق باصلاح التنظيم الاقليمي للولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ١٠٥ المؤرخ في ٥ ابريل سنة ١٩٦٣ والمتعلق بتخليد الامجاد

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٤ - ١٤٥ المؤرخ في ٢٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق ١٢ يوليوز سنة ١٩٧٤ والمتضمن تحديد الحدود الاقليمية وتكوين ولاية سيدى بلعباس ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٧٧ - ٤٠ المؤرخ في أول ربيع الاول عام ١٣٩٧ الموافق ١٩ فبراير سنة ١٩٧٧ والمتعلق بتسمية بعض الاماكن العمومية ، لاسيما المادة ٣ منه ،

يرسم مايلي :

المادة الاولى - تحمل القرية الاشتراكية الفلاحية الواقعة بتراب بلدية سيدى على بن يوب، دائرة ابن باديس ، ولاية سيدى بلعباس ، من الآن فصاعدا اسم : « بليلية يملول » .

المادة ٢ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ١٣ شعبان عام ١٤٠٢ الموافق ٥ يونيو سنة ١٩٨٢ .

قرار مؤرخ في ١١ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ١١ يونيو سنة ١٩٦٥ يعدل بموجبه مبلغ الاشتراكات البلدية للمصلحة العمالية التابعة للوقاية المدنية والنجدة بعمالة الساورة (١)

ان وزير الداخلية ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ١٢٩ المؤرخ في ١٥ ابريل سنة ١٩٦٤ المتضمن التنظيم الادارى للوقاية المدنية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢٨ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٨ يونية سنة ١٩٦٥ والمحدد بموجبه المبلغ الأدنى والمبلغ الأقصى المتعلقان بالاشتراكات البلدية للمصالح العمالية التابعة للوقاية المدنية والنجدة ،

- وبناء على اقتراح المدير العام للشؤون السياسية والعامة والمدير العام للشؤون الادارية ،

يقرر ما يلى :

مادة ١ - نظرا للحالة المالية الخاصة بعمالة الساورة والوارد الضئيلة لسكانها تعدل كما يلى مقتضيات القرار المؤرخ في ٢٨ يونيو سنة ١٩٦٥ فيما يرجع لهذه العمالة .

مادة ٢ - ان الاشتراكات السنوية الاجمالية التى تدفعها كل بلدية الى المصلحة العمالية للوقاية المدنية والنجدة بالساورة والمحسوبة طبقا لعدد السكان لآخر احصاء تحدد على اساس المبلغ الشامل لمجموع العمالة البالغ ٢٠. دينار عن كل مواطن .

مادة ٣ - يكلف المدير العام للشؤون السياسية والعامة والمدير العام للشؤون الادارية ، وعامل عمالة الساورة ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١١ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ١١ يونيو سنة ١٩٦٥ .

قرار مؤرخ في ٢٨ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٨ يونيو سنة ١٩٦٥ يحدد بموجبه المبلغ الأدنى والمبلغ الأقصى ، المتعلقان بالاشتراكات البلدية للمصالح العمالية للوقاية المدنية والنجدة (٢)

ان وزير الداخلية ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ١٢٩ المؤرخ في ١٥ ابريل سنة ١٩٦٤ المتضمن التنظيم الادارى للوقاية المدنية ،

- وبناء على اقتراح المدير العام للشؤون السياسية والعامة والمدير العام للشؤون الادارية ،

- يقرر ما يلى :

مادة ١ - ان المبلغ السنوى الاجمالى الخاص بالاشتراك الذى تدفعه كل بلدية الى المصلحة العمالية للوقاية المدنية والنجدة والمحسوب طبقا لعدد السكان لآخر احصاء يحدد ب ٤. دينار عن كل مواطن كحد أدنى.

مادة ٢ - يطبق المبلغ الأدنى على البلديات التى لا تستطيع اداء المبلغ العادى الأقصى البالغ دينارا واحدا عن كل مواطن .

مادة ٣ - تعين البلديات المستفيدة من المبلغ الأدنى من طرف عامل العمالة بعد الاطلاع على اقتراح الكاتب العام للعمالة واخذ رأى اللجنة الادارية للمصلحة العمالية التابعة للوقاية المدنية والنجدة .

مادة ٤ - يكلف المدير العام للشؤون السياسية والعامة ، والمدير العام للشؤون

قرار وزير الداخلية المؤرخ في ٢٤ جمادى الثانية عام ١٤٠١ الموافق ١٩٨٠/٤/٢٩ يتضمن إلغاء القرار المؤرخ في ١٩٨١/٢/٣ والمتضمن نقل مقر بلدية المعلقة الى غرانطة دائرة الاخضرية ولاية البويرة (يراجع : الجريدة الرسمية العدد ٢١ في ١٩٨١/٥/٢٦) .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ١٦ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ١٣ ديسمبر سنة ١٩٨١ يتضمن تطبيق المادة ١٥ من المرسوم رقم ٨١ - ١٦٤ المؤرخ في ٢٣ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ٢٥ يوليو سنة ١٩٨١ والمتضمن القانون الاساسي للقرية الاشتراكية الفلاحية (١)

ان وزير الداخلية ،

ووزير المالية ،

ووزير الفلاحة والثروة الزراعية ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ ماي سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدي ، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ - ١٦٤ المؤرخ في ٢٣ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ٢٥ يوليو سنة ١٩٨١ والمتضمن القانون الاساسي للقرية الاشتراكية الفلاحية ، لا سيما المادة ١٥ منه ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ١٤٤ المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يولية سنة ١٩٦٧ والمتضمن تحديد قائمة مصاريف البلديات وايراداتها ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ والمتضمن تحديد شكل اطار الميزانية البلدية ، وتقسيمها الى اوداد ومواد فرعية لكل باب ،

يقررون مايلي :

المادة الاولى - تطبيقا للمادة ١٥ من المرسوم رقم ٨١ - ١٦٤ المؤرخ في ٢٥ يوليو سنة ١٩٨١ المذكور اعلاه ، يحدد مبلغ الاتاوة الشهرية التي يتحملها المستفيد من السكن في القرية الاشتراكية الفلاحية بأربعين دينارا (٤٠ دج) .

المادة ٢ - تخصص حصيلة الاتاوة الشهرية لميزانية البلدية - المادة ٧١٤ - لصيانة املاك القرية الاشتراكية الفلاحية وتجهيزاتها .

المادة ٣ - يتكفل قابض البلدية بتحصيل مبالغ المساهمة الشهرية على اساس سند تحصيل ايرادات يعده رئيس المجلس الشعبي البلدي .

المادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ١٦ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ١٣ ديسمبر سنة ١٩٨١ .

يقرران ما يلي :

مادة ١ - ان البلديات التي تبقى خاضعة لاطار المحاسبة القديم اثناء فترة التطبيق التدريجي للمرسوم المشار اليه ، تقوم بالاقتطاع من ايرادات التسيير على الطريقة التالية :

١ - تحسب القيمة التي تطابق العشر من مجموع ايرادات القسم العادي ،

٢ - تطرح اذن القيمة الناتجة من منتج الرسوم البلدية المباشر والرصيد الحاصل يسجل في ايرادات الباب الاول من القسم العادي .

اعتبارا لهذا الطرح فان مجموع الايرادات المسجلة بالقسم العادي للميزانية يجب ان يساوي مجموع الايرادات العادية الحقيقية منقصة منه مبلغ الاقتطاع .

٣ - و اخيرا فان المبلغ المحصل عليه بعنوان الاقتطاع يسجل في الباب ١١ من ايرادات القسم غير العادي المسمى « منتج الرسوم البلدية المباشرة بسبب عدم كفاية الدخل » .

مادة ٢ - يطلب من البلديات الخاضعة لهذا القرار ان تلحق بميزانيتها الاولى والاضافية وكذا بحسابها الاداري الجدول المبين ادناه :

الادارية ، وعمال العمالات ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي يسرى مفعوله اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٥ والذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٨ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٨ يونيو سنة ١٩٦٥ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٦٧ تحدد بموجبه كيفية تطبيق الاقتطاع من ايرادات التسيير على بعض البلديات (١)

ان وزير الداخلية ،

ووزير المالية والتخطيط ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ١٤٥ المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٦٧ والمتعلق بالاقتطاع من ايرادات تسيير البلديات ولا سيما المادة ٩ منه ،

المبلغ المدوّرة الى الدينار الأعلى	اقتطاع ١٠٪ من الايرادات العادية		المبلغ الاولى	المبلغ المسجل في الميزانية
	ينقص	يضاف		
ايرادات عادية				
ايرادات جبائية مباشرة				
ايرادات اخرى عادية				
ايرادات غير عادية				
مجموع الايرادات العادية وغير العادية				

مادة ٣ - تجرى كيفيات التسيير واستعمال الاقتطاع وزيادته المحتملة خلال السنة المالية طبقاً لأحكام المرسوم المشار إليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٩ جمادى الأولى عام ١٣٨٧ الموافق ١٥ غشت سنة ١٩٦٧ يتعلق بكيفيات حساب المتخصصات التكميلية للتوزيع الخاصة بالصندوق البلدي للتضامن (١)

ان وزير الداخلية ،

ووزير المالية والتخطيط ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ١٦٠ المؤرخ في ٩ جمادى الأولى عام ١٣٨٧ الموافق ١٥ غشت سنة ١٩٦٧ والمتضمن تحديد كيفيات تسيير الصندوق البلدي للتضامن ولا سيما المادة ٣ منه ،

يقران ما يلي :

١ - احكام خصوصية للبلديات التي يقل سكانها عن ٦٠.٠٠٠ نسمة (٢) .

٢ - احكام خصوصية بالبلديات التي يزيد عدد سكانها عن ٦٠.٠٠٠ نسمة .

مادة ٨ - تحدد لجنة الصندوق البلدي للتضامن سنويا مع الاخذ بعين الاعتبار للموارد التي تخصصها لهذا الصنف من مخصص التوزيع بالتساوي ، قيمة وحدة المخصص التكميلي للتوزيع بالتساوي لكل طفل يذهب للمدرسة .

وتعلن قبل ١ نوفمبر من كل سنة عن مبلغ المخصص التكميلي الذي يرجع الى كل بلدية يزيد عدد سكانها عن ٦٠.٠٠٠ نسمة .

مادة ٩ - ان عدد الاطفال الذين يذهبون الى المدرسة المعتبر في هذه البلديات هو عدد تلاميذ التعليم الابتدائي العمومي المحصى من قبل وزارة التربية الوطنية خلال السنة المدرسية السابقة .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر في ٩ جمادى الأولى عام ١٣٨٧ الموافق ١٥ غشت سنة ١٩٦٧ .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٧١ في ١٩٦٧/٨/٣١ .

(٢) المواد من ١ الى ٧ الفيب بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ ١٩٦٨/١١/١٨ والنشور في الجريدة الرسمية العدد ٧١ في ١٩٦٩/٨/٢٢ .

قرار مؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ يتعلق بـريـان مفعول مخطط المحاسبة البلدي (١)

ان وزير الداخلية ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ١٤٤ المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ والمتضمن تحديد قائمة المصاريف وايرادات البلديات ولا سيما المادة ١٥ منه ،
— وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ والمتضمن تحديد شكل اطار ميزانية البلدية ،

يقرر ما يلي :

مادة ١ - تطبق قائمة المصاريف والايرادات واطار ميزانية البلدية ابتداء من ١ يناير سنة ١٩٦٨ :

١ - على البلديات الموجودة في المراكز الرئيسية للعمليات وفي المراكز الرئيسية للدوائر :

٢ - على البلديات التي تلي قائمتها :

عمالـة الجزائر :

— برج الكيفان — مشونش

— شبلي — سيدي عقبة

عمالـة الاصنام :

— عريب — ابن مهيدى

— بنى هندل — بشر بوحاوش

عمالـة المديـة :

— البرواقية — بازر سكرة

— بشر غبالو — توجة

عمالـة تيزى وزو :

— عين الحمام — بوفاتيس

— مقلع — العامرية

— تيقزيرت

عمالـة قسنطينة :

— عين فكرون — بوحنيـفة

— قصر الصباحى — زمورة

عمالـة تيارت :

— عين الذهب — ندرومة

— عين دزاريت — ترنى بنى هديل

عمالـة سعيدة :

— مفرار — بريان

— المغير

عمالـة الساورة :

— قنادسة

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ .

قرار وزاري مشترك في ٢٢ ذى القعدة عام ١٣٨٧ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٨ يتعلق بالدفع قبل الأمر بالصرف لبعض المصاريف البلدية الاجبارية (٢)

ان وزير المالية والتخطيط :

ووزير الداخلية ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ١٤٤ المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ والمتضمن تحديد قائمة مصاريف البلديات وايراداتها ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ١٤٥ المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ والمتعلق بالاقتطاع من ايرادات التسيير ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ١٥٩ المؤرخ في ٩ جمادى الاولى عام ١٣٨٧ الموافق ١٥ اغشت سنة ١٩٦٧ والمتضمن تحديد كيفيات تسيير الصندوق البلدي والصندوق العمالي للضمان ،

(١) الجريدة الرسمية العدد ٧١ في ١٩٦٧/٨/٣١ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٣٤ في ١٩٦٨/٤/٢٦ .

- وبمقتضى المرسوم ٦٧ - ١٦٠ المؤرخ في ٩ جمادى الأولى عام ١٣٨٧ الموافق ١٥ غشت سنة ١٩٦٧. والمحددة بموجبه كفيات تسيير الصندوق البلدى للضمان ،

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ في ٢٣ ربيع الثانى عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ والمتضمن تحديد شكل اطار الميزانية البلدية وتقسيم أبوابها الى مواد ومواد فرعية،

يقران ما يلى :

مادة ١ - يجب على القباض البلديين ان يدفعوا قبل الأمر بالصرف اذا كانت الموارد المالية للخزينة تسمح بذلك ، المصاريف التالية:-
- تسديد الاقساط السنوية المتعلقة بالقروض وذلك اذا لم يحرر الاذن بالصرف فى وقته من طرف الأمر بالصرف ،

- الاقتطاع المتم سلفا من إيرادات التسيير والمنصوص عليه فى المرسوم رقم ٦٧ - ١٤٥ المؤرخ فى ٢٣ ربيع الثانى عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ ،

- المساهمة الواجب دفعها الى صندوق الضمان الخاص بالضرائب المختلفة والمنصوص عليها فى المرسوم رقم ٦٧ - ١٥٩ المؤرخ فى ١٥ جمادى الاولى عام ١٣٨٧ الموافق ١٥ غشت سنة ١٩٦٧ ،

- الحصص من الضرائب أو المساهمات الواجب دفعها الى الدولة والعمالة والصندوق الوطنى للاذخار والاحتياط ،

- اقساط الاشتراك البلدية والتكاليف النقابية .

مادة ٢ - تلغى أحكام المادة ٣٢ من القرار المؤرخ فى ٦ فبراير سنة ١٩٥٠ والمتضمن القانون الاساسى لصندوق التضامن السابق الذى كان يمكن من المقاصة بين الديون التى كان يجب على الجماعات المحلية أن تدفعها الى الصندوق الوطنى للاذخار والاحتياط والمبالغ التى كان يجب على هذه المؤسسة أن تدفعها الى هذه الجماعات .

مادة ٣ - ستحدد فى منشور وزارى مشترك كفيات تطبيق هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٢ ذى القعدة عام ١٣٨٧ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٨ .

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى ٢٨ ربيع الثانى عام ١٣٨٨ الموافق ٢٤ يوليو سنة ١٩٦٨ يتضمن تحديد المتاجر ذات الاستعمال او الطابع السياحي المسلمة للبلديات (١)

ان وزير الداخلية ،

ووزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط ،

ووزير السياحة ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ١٦٧ المؤرخ فى ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٨٧ الموافق ٢٤ غشت سنة ١٩٦٧ والمتضمن منح امتياز المحال التجارية ذات الاستعمال او الطابع السياحي من طرف الدولة للبلديات ولا سيما المادة ٢ منه،

يقررون ما يلى :

مادة ١ - تسلم للبلديات المتاجر ذات الاستعمال التجارى او السياحي الموجودة فى مناطق هذه البلديات والتابعة لاملاك الدولة والملحقة قائمتها بأصل هذا القرار والتي كان يستغلها المكتب الوطنى الجزائرى للسياحة بطريقة مباشرة او غير مباشرة (٢) .

مادة ٢ - توضع فيما بعد بموجب قرار وزارى مشترك قائمة تكميلية للمتاجر ذات الاستعمال او الطابع السياحي والتابعة لاموال الدولة والمخصصة للبلديات .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٨ ربيع الثانى عام ١٣٨٨ الموافق ٢٤ يوليو سنة ١٩٦٨ .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٦٤ فى ١٩٦٨/٨/١ .

(٢) القائمة المشار اليها فى هذه المادة لم تنشر فى الجريدة الرسمية .

قرار مؤرخ في ٦ شعبان عام ١٣٨٨ الموافق ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٨ يتضمن تطبيق مخطط المحاسبة البلدية على كل البلديات والرقابات البلدية (١)

ان وزير الداخلية ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ١٤٤ المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ والمتضمن تحديد قائمة مصاريف البلديات وايراداتها ولاسيما المادة ١٥ منه .

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ والمتضمن تحديد اطار ميزانية البلدية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٧٨ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ والمتعلق بسريان مفعول المحاسبة البلدية ،

يقرر ما يلي :

مادة ١ (٢) - يطبق جدول النفقات والايادات واطار الميزانية البلدية بالمراكز الصناعية ابتداء من تاريخ ١ يناير سنة ١٩٦٩ .

غير ان احكام المادة الاولى من المرسوم رقم ٦٧ - ١٤٥ المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ المشار اليه اعلاه والخاصة بالاقتطاع الاجباري لا تطبق على المراكز الصناعية عن موسم ١٩٦٩ .

وستصدر نصوص فيما بعد توضح الموسم او المواسم التي تطبق عليها اقتطاعات نفقات التجهيز والاستثمار في المراكز الصناعية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٦ شعبان عام ١٣٨٨ الموافق ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٨ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٢٤ شعبان عام ١٣٨٨ الموافق ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٨ يتضمن تعديل شكل الاطار الخاص بالميزانية البلدية وتقسيمها الى مواد ومواد فرعية لآبواب

الميزانية البلدية (٢)

ان وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط ،
ووزير الداخلية ،

- بعد الاطلاع على المرسوم رقم ٦٧ - ١٤٤ المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ والمتضمن قائمة مصاريف البلديات وايراداتها ولا سيما المادتان ٧ و ١٤ والمعدل بموجب المرسوم رقم ٦٨ - ٥٨٤ المؤرخ في ٢٣ رجب عام ١٣٨٨ الموافق ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٨ ،

- وبعد الاطلاع على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ والمتضمن تحديد شكل اطار الميزانية وتقسيمها الى مواد ومواد فرعية لكل باب ،

يقرران ما يلي :

مادة ١ - يلغى القرار المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ والمتضمن تحديد شكل اطار الميزانية وتقسيمها الى مواد ومواد فرعية لكل باب ، وتحل محله الاحكام الواردة بعده :

الباب الاول

شكل اطار الميزانية البلدية والحساب الاداري البلدي

١ - الميزانية الاولى :

مادة ٢ - يحرر قسم التسيير على ٥ اعمدة :

- العمود ١ - قائمة المصاريف والايادات ،

- العمود ٢ - التذكير بالاعتمادات الاضافية للسنة المالية السابقة ، العمود الرابع مصادقة السلطة الوصية .

- العمود ٣ - تقديرات المصاريف والايادات المفروضة من قبل الرئيس ،

(١) الجريدة الرسمية العدد ٩١ في ١٢/١١/١٩٦٨ .

(٢) معدلة بقرار مؤرخ في ٢٨ نوفمبر ١٩٦٩ الجريدة الرسمية العدد ١٢ في ٢٦/٢/١٩٧٠ .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ٦٩ في ١٥/٨/١٩٦٩ .

العمود ٤ - تقديرات المصاريف واليرادات المصوت عليها من قبل المجلس الشعبي البلدي،

العمود ٥ - تقديرات المصاريف واليرادات المقبولة من قبل السلطة الوصية .

مادة ٣ - يحزر القسم الفرعى للتجهيز العمومى على ٣ اعمدة واطار واحد .

العمود ١ - عناوين المصاريف واليرادات،

الاطار ٢ - اقتراحات الرئيس تحزر على الاعمدة المساوية لعدد عمليات التجهيز المقررة المسماة « برامج » ،

العمود ٤ - مصادقة السلطة الوصية .

مادة ٤ - يحزر القسم الفرعى للاستثمار الاقتصادى على ٤ اعمدة واطارين .

العمود ١ - التذكير بالاعتمادات المفتوحة فى الميزانية الاضافية .

العمود ٢ - تقديرات المصاريف واليرادات واقتراحات الرئيس ،

العمود ٣ - تصويت المجلس الشعبى البلدى ،

العمود ٤ - مصادقة السلطة الوصية ،

الاطار ١ - قيد تقديرات المصاريف عن كل عملية لا تتعلق بالوحدات الاقتصادية البلدية وعن المخصصات المتعلقة بهذه الاخيرة ،

الاطار ٢ - قيد استثمارات الوحدات البلدية بناء على المخصصات المقررة فى الاطار الاول .

٢ - الميزانية الاضافية :

مادة ٥ - يحزر قسم التسيير على ٦ اعمدة:

العمود ١ - قائمة اليرادات والمصاريف،

العمود ٢ - اعتمادات المصاريف واليرادات المفتوحة فى الميزانية الاولى ،

العمود ٣ - تعديلات مقترحة من قبل الرئيس تقسم على عمودين يخصصان للزيادة والتنقيص ،

العمود ٤ - الاعتمادات الجديدة لليرادات والمصاريف تشمل الاعتمادات المفتوحة للميزانية الاولى والزيادات والنقصان ،

العمود ٥ - تصويت المجلس الشعبى ،

العمود ٦ - مصادقة السلطة الوصية .

مادة ٦ - يحزر القسم الفرعى للتجهيز العمومى على ٥ اعمدة واطار واحد :

العمود ١ - عناوين المصاريف واليرادات،

العمود ٢ - التذكير بالاعتمادات المفتوحة للميزانية الاولى ، العمود ٤ مصادقة السلطة الوصية ،

الاطار ٣ - اقتراحات الرئيس تحزر على عدد الاعمدة اللازمة المخصصة لتلقى : الاعتمادات المعدلة المتعلقة بالميزانية الاولى والبرامج الجديدة والباقى المتوى انجازه من السنة المالية السابقة ومجموع اقتراحات الرئيس ،

العمود ٤ - تصويت المجلس الشعبى البلدى ،

العمود ٥ - مصادقة السلطة الوصية .

مادة ٧ - يحزر القسم الفرعى للاستثمار الاقتصادى على ٥ اعمدة و ٤ اطات :

العمود ١ - عناوين العمليات المالية للبلدية ،

العمود ٢ - التذكير بالاعتمادات المفتوحة للميزانية الاولى ،

العمود ٣ - الاعتمادات المعدلة المتعلقة بالميزانية الاولى والاعتمادات الجديدة المقترحة من قبل الرئيس ،

العمود ٤ - تصويت المجلس الشعبى البلدى ،

العمود ٥ - مصادقة السلطة الوصية .

الاطار ١ - قيد تقديرات المصاريف عن كل عملية لا تتعلق بالوحدات الاقتصادية البلدية وعن المخصصات لهذه الاخيرة ،

الاطار ٢ - قيد ما تبتقى للانجاز للسنة المالية السابقة ،

الاطار ٣ - استعمال الوحدات الاقتصادية للبلدية للاموال المخصصة ،

الاطار ٤ - نتائج القطاع الاقتصادى المشتمل على مجموع حسابات خسائر وارباح الوحدات الاقتصادية وعلى المشاركة فى رأسمال المؤسسات الخاصة .

٣ - الحساب الإداري :

مادة ٨ - يحزر قسم التسيير على ٦ اعمدة :

- العمود ١ - قائمة المصاريف والايادات،
- العمود ٢ - الاعتمادات المفتوحة للميزانية الاضافية والرخص الخصوصية الحاصلة منذ المصادقة على الميزانية الاضافية ،
- العمود ٣ - المصاريف الملزم بها وتحديد مبلغ الايادات ،
- العمود ٤ - المصاريف والايادات المنجزة،
- العمود ٥ - المصاريف والايادات الباقية للانجاز ،
- العمود ٦ - ملاحظات ولا سيما التذكير بالرخص الخاصة .

مادة ٩ - يحزر القسم الفرعى للتجهيز العمومى على ٦ اعمدة وثلاثة اطرار :

- الاطار ١ - الوضع الحسابى العام ،
- العمود ١ - عناوين المصاريف والايادات،
- العمود ٢ - الاعتمادات المفتوحة للميزانية الاضافية والرخص الخاصة الحاصلة منذ التصويت على الميزانية الاضافة ،
- العمود ٣ - تحديد المصاريف والايادات،
- العمود ٤ - المصاريف والايادات المنجزة،
- العمود ٥ - المصاريف والايادات الباقية للانجاز ،
- العمود ٦ - الملاحظات ولا سيما التذكير بالرخص الخاصة ،

الاطر ٢ - توزيع بعض المواد واجمال الانجازات وما تبقى للانجاز ،

الاطر ٣ - وضع برنامج التجهيز المحتوى على قسمين يقيدان فى عدة اعمدة لبرنامج السنة المالية والسنة السابقة لها وغير المكمل عند اختتام هذه السنة .

القسم الاول - الوضع الحسابى للبرامج يحزر فى ٨ اسطر تقيد فيها عن كل برنامج ، المصاريف والايادات المقررة فى السنة المالية وتحديد ما انجز وما تبقى للانجاز .

القسم الثانى - البرامج المنتهية والمشملة على ٣ اجزاء :

الجزء الاول - يحزر على ٤ اسطر يقيد فيها عن كل برنامج مجموع المصاريف والايادات المنجزة فى السنة المالية الحالية والسنتين السابقة ، والفائض الاجمالى لانجازات الايادات من انجازات المصاريف .

الجزء الثانى - يشتمل على استنزال انجازات المصاريف من انجازات الايادات الخارجية وتحدد فيه اعادة الترحيل الواجب للايادات المخصصة .

الجزء الثالث - يشتمل على استنزال انجاز المصاريف من موارد التمويل الذاتى البلدى وتحدد فيه الاموال المتوفرة .

مادة ١٠ - يحزر القسم الفرعى للاستثمار الاقتصادى على ٦ اعمدة واطار واحد :

- العمود ١ - عنوان مساهمات البلدية ،
- العمود ٢ - الاعتمادات المفتوحة للميزانية الاضافية والرخص الخاصة منذ المصادقة على الميزانية الاضافية ،
- العمود ٣ - تحديد المصاريف والايادات،
- العمود ٤ - المصاريف والايادات المنجزة ،
- العمود ٥ - الباقي للانجاز ،
- العمود ٦ - الالفاءات ،
- الاطار ١ - قيد ما انجز وما سينجز فى كل وحدة اقتصادية بلدية .

٤ - الموازنات العامة للميزانيتين والحساب الادارى :

مادة ١١ - الميزانية الاولى والميزانية الاضافية :

ان الغرض من الموازنتين العامتين للميزانية الاولى والميزانية الاضافية هو اظهار المبلغ الحقيقى لتقديرات المصاريف والايادات وتحرران على ٤ اعمدة :

- العمود ١ - عناوين اقسام الميزانية والنقل الداخلى للمبالغ ،

- العمود ٢ - اقتراحات الرئيس ،

العمود ٣ - تصويت المجلس الشعبي البلدي ،

العمود ٤ - مصادقة السلطة الوصية .

مادة ١٢ - الحساب الاداري .

ان الغرض من الموازنة العامة للحساب الاداري هو اظهار المبلغ الحقيقي للمصاريف والايرادات المنجزة او الباقي انجازها وكذا الفائض الحقيقي للايرادات او المصاريف .

ويحرر على ٤ اعمدة :

العمود ١ - عنوان اقسام الميزانية والنقل الداخلي للمبالغ ،

العمود ٢ - تحديد المصاريف (الملتمزم بها) والايرادات ،

العمود ٣ - المصاريف والايرادات المنجزة ،

العمود ٤ - المصاريف والايرادات الباقية للانجاز .

٥ - الجداول الملحقة للميزانيات والحسابات الادارية البلدية :

مادة ١٣ - ان استعمال اسطر الاستعلامات الاحصائية وجداول القيد لبعض الابواب والمواد والخدمات المقررة في الميزانية والحساب الاداري يعتبر اجباريا .

الباب الثاني

تقسيم ابواب قسم التسيير

والمادة ١٠٥ من القسم الفرعي للتجهيز العمومي

مادة ١٤ - ان ابواب مصاريف قسم التسيير للميزانيات البلدية والحساب الاداري البلدي المعددة في المادة ٥ - الفقرة الاولى من المرسوم رقم ٦٧ - ١٤٤ المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ تقسم الى مواد تبعا للقائمة والترقيم بعده :

الباب ٦٠ - السلع والتوريدات :

٦٠٠ - المستحضرات الصيدلانية ،

٦٠١ - التغذية ،

٦٠٢ - اللباس ،

٦٠٣ - الوقود ،

٦٠٤ - المحروقات ،

٦٠٥ - التوريدات لصيانة البنايات ،

٦٠٦ - التوريدات الخاصة بالعراق ،

٦٠٧ - الادوات المدرسية ،

٦٠٨ - التوريدات لصيانة المعدات ،

٦٠٩ - التوريدات الاخرى .

الباب ٦١ - نفقات المستخدمين :

٦١٠ - اجور المستخدمين الدائمين ،

٦١١ - اجور المستخدمين الموقتين ،

٦١٥ - اجور مختلفة ،

٦١٨ - تكاليف اجتماعية .

الباب ٦٢ - الضرائب والرسوم :

٦٢٠ - الضرائب على المرتبات (الدفع

الاجمالي) ،

٦٢٩ - ضرائب ورسوم اخرى .

الباب ٦٣ - نفقات للاموال المنقولة وغير المنقولة :

٦٣٠ - اجارات وتكاليف ايجارية ،

٦٣١ - صيانة المؤسسة ،

٦٣٣ - شراء المعدات والآلات الصغيرة ،

٦٣٤ - غاز ، كهرباء ، ماء ،

٦٣٥ - تأمينات منقولة وغير منقولة ،

٦٣٩ - نفقات اخرى للاموال المنقولة

وغير المنقولة .

الباب ٦٤ - المساهمات والخصص :

٦٤٠ - العدد المخصص من شرطة الدولة ،

٦٤١ - مخصصات المساعدة الطبية

المجانية ،

٦٤٢ - المساهمة في مصلحة الصحة

المدرسية ،

٦٤٣ - المساهمة في مقاومة الحريق ،

٦٤٥ - الاشتراكات البلدية ،

٦٤٧ - المساهمة في التكليف بين

البلديات ،

٦٤٨ - المساهمة في نفقات التسيير الذي

يقوم به المحصل ،

٦٤٩ - المساهمات الاخرى .

الباب ٦٥ - المنح والاعانات :

٦٥٠ - التعيينات الخاصة بالتبرعات ،

- ٦٥١ - مكافآت للنجدة ،
- ٦٥٢ - معونة اقتصادية ،
- ٦٥٥ - منح وجوائز ،
- ٦٥٧ - اعانات ،
- ٦٥٨ - اعانات اجتماعية .

الباب ٦٦ - نفقات التسيير العام :

- ٦٦٠ - تعويضات عن القيام بالعمل
- لأعضاء الهيئة التنفيذية البلدية ،
- ٦٦١ - نفقات المهمة لأعضاء الهيئة
- التنفيذية البلدية ،
- ٦٦٢ - الطبع والتجليد وادوات المكتب ،
- ٦٦٣ - الوثائق العامة ،
- ٦٦٤ - نفقات البريد والبرق والهاتف ،
- ٦٦٥ - نفقات الاجراءات والمنازعات ،
- ٦٦٦ - اعياد واحتفالات ،
- ٦٦٧ - نفقات النقل ،
- ٦٦٨ - تأمينات المسؤولية المدنية ،
- ٦٦٩ - مصاريف طارئة .

الباب ٦٧ - النفقات المالية :

- ٦٧٠ - الفوائد ،
- ٦٧١ - مصلحة ...
- ٦٧٢ - مصلحة ...
- ٦٧٣ - مصلحة ...

مادة ١٥ - ان ابواب ايرادات قسم التسيير للميزانيات البلدية والحساب الادارى البلدى المعددة في الفقرة الثانية من المادة ٥ من المرسوم رقم ٦٧ - ١١٤ المؤرخ في ٢٣ ربيع الثانى عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ والمشار اليه اعلاه تقسم الى مواد تبعا للقائمة والترقيم بعده :

الباب ٧٠ - منتجات الاستغلال :

- ٧٠٠ - بيع المنتجات او لقاء الخدمات ،
- ٧٠٢ - رسوم المعاينة ،
- ٧٠٦ - رسوم الجنائز ،
- ٧٠٧ - ارسالات ادارية ،
- ٧٠٨ - خدمات مدفوعة للمستخدمين .

الباب ٧١ - منتجات املاك الدولة :

- ٧١٠ - بيع المحاصيل ،
- ٧١٤ - ايجار العقارات ،

- ٧١٥ - رسوم الطرق والساحات واماكن وقوف السيارات ،

- ٧١٦ - امتيازات في المقابر ،
- ٧١٩ - المنتجات الاخرى لاملاك الدولة .

الباب ٧٢ - المنتجات المالية :

- ٧٢٠ - دخل السندات والريع ،
- ٧٢١ - مصلحة ...
- ٧٢٢ - مصلحة ...
- ٧٢٣ - مصلحة ...

الباب ٧٣ - التحصيلات والاعانات :

- ٧٣٠ - التحصيلات من صندوق تعويض المنح العائلية والصندوق الاجتماعى للصندوق الوطنى للدخار والاحتياط ،
- ٧٣١ - المساهمة في المساعدة الاجتماعية،
- ٧٣٢ - الفوائد المخفضة ،
- ٧٣٣ - اعانات الدولة والجماعات العمومية الاخرى ،
- ٧٣٤ - رسوم الاعياد ،

- ٧٣٩ - التحصيلات والاعانات الاخرى .

الباب ٧٤ - تخصيصات صندوق التضامن للصندوق الوطنى للدخار والاحتياط :

- ٧٤٠ - تخصيص التوزيع بالتساوى ،
- ٧٤١ - توزيع الموارد الخاصة .

الباب ٧٥ - الضرائب غير المباشرة :

- ٧٥٠ - الرسم الفريد الاجمالى المفروض على خدمات المصالح ،
- ٧٥١ - رسم الذبح ،
- ٧٥٢ - الرسم على الملاهى ،
- ٧٥٣ - الرسم على ألعاب القمار ،
- ٧٥٤ - رسم الإقامة .

الباب ٧٦ - الضرائب المباشرة :

- ٧٦٠ - الرسم العقارى ،
- ٧٦١ - الرسم على النشاط المهنى ،
- ٧٦٢ - الحصة البلدية من منتج الدفعة الاجمالية ، والضريبة على المرتبات والاجور ،
- ٧٦٣ - الرسم الاضافى على الضرائب الخاصة بالنخيل والحيوانات .

الباب ٧٧ - الرسم الفردي المترتب على السيارات .

الباب ٧٩ - الإيرادات الاستثنائية :

- ٧٩٨ - اشغال الاستغلال المباشر ،
- ٧٩٩ - الإيرادات الاستثنائية الأخرى .
- مادة ١٦ - يحدد التفصيل الخاص بالبواب
- ٨٢ - تكاليف وإيرادات سابقة - كما يلي :

المصاريف

- المادة ٨٢٠ - خسارة منقولة ،
- المادة ٨٢٦ - تكاليف عن السنين السابقة،
- المادة ٨٢٨٠ - التخفيض الخاص بالتقديرات السابقة ،
- المادة ٨٢٨١ - السندات المعتبرة عديمة القيمة .

الإيرادات

- المادة ٨٢٠ - الغائض المنقول ،
- المادة ٨٢٧ - إيرادات السنين السابقة ،
- المادة ٨٢٩ - الحوالات الملقاة من جراء سقوط الحق .

مادة ١٧ - تقسم المادة ١٠٥ « الاعانات » التابعة للقسم الفرعي من التجهيز العمومي والمذكورة في بيان المادة ٦ من المرسوم رقم ٦٧ - ١٤٤ المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٦٧ والمذكور أعلاه ، الى أربعة مواد فرعية كما يلي :

- ١٠٥٠ - اعانات الدولة ،
- ١٠٥١ - اعانات العمالة ،
- ١٠٥٢ - اعانات الصندوق البلدي للتضامن ،
- ١٠٥٩ - اعانات أخرى .

ويقيد في المادة ١٠٥ باب للنفقات يشمل تسديدات كل أو جزء من الاعانات غير المستعملة .

مادة ١٨ - يشمل القسم الفرعي للاستثمار الاقتصادي على مواد المصاريف والإيرادات المذكورة بعده :

١ - المواد المشتركة في الميزانية الأولية والميزانية الإضافية والحساب الإداري :

المصاريف

- ٠١ - نقل الاعتماد الى القسم الفرعي للتجهيز العمومي ،
- ١٠٥ - اداء الاعانات المقبوضة من البلدية الى الوحدات الاقتصادية البلدية ،
- ١١٤٠ - تحمل عجز المصالح العمومية او المؤسسات البلدية المنحلة ،
- ١٣٠ - الاعانات الممنوحة من البلدية من مواردها الخاصة لتجهيز الراسمال الجارى ،
- ٢٥٠ - قروض البلدية من مواردها الخاصة الى الوحدات الاقتصادية البلدية ،
- ٢٥١ - قروض الى الوحدات الاقتصادية البلدية بناء على اقتراض البلدية ،
- ٢٦١ - مساهمة البلدية في راسمال المؤسسات الخاصة ،
- ٢٨٠ - تخصيصات نقدية ممنوحة من البلدية لتأسيس رساميل جارية ،
- ١٦٠ - تسديدات ديون البلدية .

الإيرادات

- ١١٤٠ - ارباح المؤسسات البلدية ،
- ١١٤١ - دخل القطاع الاشتراكي ،
- ١١٤٢ - دخل المساهمات في راسمال المؤسسات الخاصة ،
- ٢٥٠ - تسديد ديون الوحدات الاقتصادية البلدية المدفوعة لها من البلدية ،
- ٢٥١ - تسديد ديون الوحدات الاقتصادية البلدية المقرضة من البلديات لحسابها ،
- ١٠ - الاقتطاع من موارد التسيير ،
- ١٠٥ - الاعانات المدفوعة للبلدية لحساب الوحدات الاقتصادية البلدية ،
- ١٦٠ - ايراد الديون المقرضة من طرف البلدية لحساب الوحدات الاقتصادية البلدية .
- ٢ - المواد الخاصة في الميزانية الإضافية والحساب الإداري :**

المصاريف - ٨٢٦ - الباقي المنوى انجازه،
الايادات - ٨٢٠ - الفائض المنقول ،

٨٢٧ - الباقي المنوى انجازه .

مادة ١٩ - يخضع استعمال المادتين ١٣٠ و ٢٨٠ . المتعلقة بتخصيص الرساميل الجارية و ١٦٠ المتعلقة بالقروض لتـرخيص وزارة الداخلية كلما كان الامر يتعلق بالوحدات الاقتصادية غير المصالح العمومية .

مادة ٢٠ - ترسل طلبات الترخيص المقدمة تطبيقا للمادة ١٩ اعلاه من قبل البلديات الى والى الولاية الذى يرسلها بدوره مع رايه المعلن الى وزير الداخلية .

مادة ٢١ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢١ شعبان عام ١٣٨٨ الموافق ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٨ .

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى ٢٧ شعبان عام ١٣٨٨ الموافق ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٨ يتعلق بكيفيات حساب المخصصات التكميلية للتوزيع بالتساوى الخاص بالصندوق البلدى للتضامن بالنسبة للبلديات التى يقل عدد سكانها عن ٦٠.٠٠٠ نسمة (١)

ان وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط، ووزير الداخلية ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ١٦٠ المؤرخ فى ٩ جمادى الاولى عام ١٣٨٧ الموافق ١٥ اغشت سنة ١٩٦٧ المحددة بموجبه كيفيات تسيير الصندوق البلدى للتضامن ولاسيما المادة ٣ منه،

يقران ما يلى :

مادة ١ - يجرى اعداد الجدول النموذجى IC. 2 المرفق بهذا القرار من قبل رؤساء المجالس الشعبية البلدية قبل ١٥ يونيو من كل سنة والذى يرسم فيه اصل الموارد العادية غير الجبائية المباشرة والمحققة خلال السنة المالية السابقة .

وينبغى ان يؤشر على هذه الوثيقة التى تقيد فيها الايرادات الجبائية من غير الايرادات المباشرة ، ودخل الاستغلال والاوال وجميع

ايرادات الالتزامات الخاصة بالمصالح العمومية، من قبل قابض الضرائب المختلفة ، بصفته قابض الرسوم البلدية .

مادة ٢ - ينبغى على رئيس المجلس الشعبى البلدى بأن يسلم فى المهل المحددة كل المعلومات المطلوبة منه لوزارة المالية والتخطيط ، ووزارة الداخلية . وتشتمل الجداول المذكورة على توقيع المصادقة لقابض الضرائب المختلفة للبلدية .

مادة ٣ - يوجه مدير الضرائب فى كل سنة فى الوقت اللازم وبالنسبة لكل بلدية ، الى المدير العام للشؤون الادارية والجماعات المحلية نسخة عن البطاقة ١ من النموذج ٩٠٠ الملحق بأصل هذا القرار والمطبوعة حسب القانون ، ليجرى عليها قيد الميزانية الاولى للسنة المالية القادمة .

وعلى اساس هذه البطاقة تحدد الطاقة الجبائية المباشرة تطبيقا للاسس الخاضعة للضريبة على المعدلات المقترع عليها ضمن الحدود القصوى المأذون بها ، والانذار الخاص بدفع الايرادات الحاصلة على الوجه المذكور مع الموارد الاخرى المنتظرة للضريبة لمباشرة .

مادة ٤ - ان التخصيص التكميلى للتقسيم بالتساوى المنصوص عليه فى المادة ٣ من المرسوم المذكور اعلاه ، يمنح للبلديات التى يقل معدل مواردها العادية بالنسبة لكل مواطن ساكن فى ترابها عن المعدل الوطنى المعتبر كمرجع ، بعد تصحيحه تبعا لموارد الصندوق البلدى للتضامن وتشتمل الموارد العادية على مجموع الطاقة الجبائية المباشرة والموارد الاخرى العادية الوارد تفصيلها اعلاه .

مادة ٥ - يكون مبلغ التخصيص التكميلى للتقسيم بالتساوى مساويا لايراد عدد المقيمين الحاضرين فى تراب البلدية بالاستناد للنقص الحاصل فى الموارد والمقدر وفقا للمادة ٤ .

غير ان هذا المبلغ يمكن ان يخفض تبعا لما يلى :

- ضمن حدود التخصيص التكميلى بالنسبة لكل ساكن ،

- ضمن النسبة المئوية التى تتجاوز مصاريف الموظفين فى النفقات الحقيقية لتسيير البلدية .

- مادة ٦ -** يحدد وزير المالية والتخطيط ووزير الداخلية في كل سنة ، بقرار مشترك يصدر عنهما :
- المعدل الوطني للموارد العادية بالنسبة لكل ساكن ،
- وان اقتضى الامر الحد الاقصى للتخصيص التكميلي عن كل ساكن ،
- الحد الادنى للعقوبات الخاصة بالبلدية وطريقة تحصيلها والتي تتجاوز نفقات الموظفين حدودها ، بالنظر للتنظيم الجارى به العمل .
- مادة ٧ -** ان الاحكام الواردة اعلاه تلتفى وتحل محل المواد ١٥ و١٦ و١٧ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٣ و٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨ و٢٩ و٣٠ و٣١ و٣٢ و٣٣ و٣٤ و٣٥ و٣٦ و٣٧ و٣٨ و٣٩ و٤٠ و٤١ و٤٢ و٤٣ و٤٤ و٤٥ و٤٦ و٤٧ و٤٨ و٤٩ و٥٠ و٥١ و٥٢ و٥٣ و٥٤ و٥٥ و٥٦ و٥٧ و٥٨ و٥٩ و٦٠ و٦١ و٦٢ و٦٣ و٦٤ و٦٥ و٦٦ و٦٧ و٦٨ و٦٩ و٧٠ و٧١ و٧٢ و٧٣ و٧٤ و٧٥ و٧٦ و٧٧ و٧٨ و٧٩ و٨٠ و٨١ و٨٢ و٨٣ و٨٤ و٨٥ و٨٦ و٨٧ و٨٨ و٨٩ و٩٠ و٩١ و٩٢ و٩٣ و٩٤ و٩٥ و٩٦ و٩٧ و٩٨ و٩٩ و١٠٠ من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ جمادى الاولى عام ١٣٨٧ الموافق ١٥ غشت سنة ١٩٦٧ والمتعلق بكيفيات حساب المخصصات التكميلية للتوزيع بالتساوي الخاص بالصندوق البلدي للتضامن .
- مادة ٨ -** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
- وحرر بالجزائر في ٢٧ شعبان عام ١٣٨٨ الموافق ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٨ .

الجدول

السنة :

الولاية :	٢	١	القباضة :	٤	٣
البلدية :	٧	٥	سكان البلدية :	١٤	٨

الايرادات العادية غير الجبائية المباشرة

الاستهلاك (بالدينار)	العنوان	البسب	
		القائمة القديمة	القائمة الجديدة
دج ١٥	٢١ الرسم الفريد على السيارات	٧٧	-
دج ٢٢	٢٩ رسوم وضرائب غير مباشرة مستوفاة بموجب سندات القبض المختلفة (ما عدا الرسم الفريد على السيارات للقائمة القديمة) او ضرائب غير مباشرة	٧٥	٣
دج ٣٠	٣٦ رسوم وحقوق واجور لقاء الخدمات او ايرادات الاستغلال	٧٠	٤
دج ٣٧	٤٣ ايراد التزامات المصالح العمومية او ايرادات مالية	٧٢	٦
دج ٤٤	٥٠ الدخل العادي للاموال او ايرادات املاك الدولة	٧١	٧

سنة ١٩٦٩ في حرب - مصدق ، القابض
سنة ١٩٦٩ في حرب - شوهده ، رئيس المجلس الشعبي البلدي

يلفت النظر الى ان هذا الجدول يجب ان يحرر بعناية كبيرة لان كل خطأ يحصل فيه يؤدي الى اضرار البلدية .

قرار مؤرخ في ٢٥ ذي الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ٣ مارس سنة ١٩٧٠ يتضمن احداث بطاقة رئيس المجلس الشعبي البلدى (١)
ان وزير الداخلية ،

— بمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٥٦ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون العقوبات ولا سيما المادتان ٢٢٢ و ٢٢٣ منه ،

— وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدى ،

— وبناء على اقتراح الكاتب العام ،

يقرر ما يلى :

مادة ١ - تحدث بطاقة رئيس المجلس الشعبي البلدى .

مادة ٢ - تثبت هذه البطاقة صفة رئيس المجلس الشعبي البلدى .

وتكون هذه البطاقة مطابقة للنموذج المرفق بأصل هذا القرار .

مادة ٣ - تسلم هذه البطاقة من قبل الوالى لكل رئيس مجلس شعبى بلدى فى اجل اقصاه شهر بعد انتخابه .

مادة ٤ - تكون مدة بطاقة رئيس المجلس الشعبي البلدى مساوية لمدة مهمة المجلس الشعبي البلدى طبقا لاحكام المادتين ٣٣ و ١٢٣ القانون البلدى .

مادة ٥ - تحدد كفيات تحرير هذه البطاقة بموجب منشور .

مادة ٦ - يلزم رئيس المجلس الشعبي البلدى الذى يمنح هذه البطاقة باعادتها للوالى خلال الخمسة عشر يوما التابعة لانتهاه مهمته مهما كان سبب انتهاء تلك المهمة .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٥ ذي الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ٣ مارس سنة ١٩٧٠ .

قرار وزارى مشترك مؤرخ ١٤ شوال عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٠ يتضمن تقسيم الابواب والخدمات والبرامج والعمليات الخارجة عن البرامج الى ابواب فرعية وكذا تقسيم حسابات النفقات والارادات الى مواد ويتضمن ايضا شكل الاطار الخاص بالميزانيات والحسابات الادارية (٢)

ان وزير الداخلية ،

ووزير المالية ،

— بمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ فى ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية .

— وبمقتضى الرسوم رقم ٧٠ - ١٥٤ المؤرخ ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ اكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن تحديد قائمة مصاريف الولايات وايراداتها .

يقرر ان ما يلى :

الباب الاول

تقسيم ابواب الميزانية الخاصة بالولاية وبحسابها الادارى الى ابواب فرعية .

مادة ١ - ان ابواب المصالح الخاصة بقسم التسيير . والمذكورة فى المادة ٥ من الرسوم رقم ٧٠ - ١٥٤ المؤرخ فى ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٧٠ ، تقسم الى ابواب فرعية وفقا للقائمة والترقيم المحددين بعده .

المجموعة ٩٠ : المصالح غير المباشرة :

٩٠٠ - المصالح المالية .

٩٠٠٠ - دين الولاية الناجم من القروض التى تتعاقد عليها لفائدتها ،

٩٠٠١ - دين الولاية الناجم من القروض

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٤ فى ١٤/٤/١٩٧٠ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٥٦ فى ١/٧/١٩٧١ .

- التي تتعاقد عليها لفائدة الوحدات الاقتصادية للولاية ،
- ٩.٠٢ - الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار ،
- ٩.٠٣ - التكاليف والايرادات غير المخصصة ،
- ٩.٠٩ - التكاليف الاخرى والايرادات المالية .
- ٩.٠١ - مرتبات وتكاليف المستخدمين الدائمين :**
- ٩.٠١ - التكوين المهني ،
- ٩.٠١١ - الاجور ،
- ٩.٠١٢ - التكاليف .
- ٩.٠٢ - وسائل ومصالح الادارة العامة :**
- ٩.٠٢٠ - المجلس الشعبي للولاية ،
- ٩.٠٢١ - الوالي ، ديوان الوالي ،
- ٩.٠٢٢ - الكتابة العامة ،
- ٩.٠٢٣ - مصلحة المحاسبة ،
- ٩.٠٢٤ - مصلحة المحفوظات ،
- ٩.٠٢٥ - المعامل (بيان المفردات الزامي) ،
- ٩.٠٢٩ - المصالح الاخرى .
- ٩.٠٣ - المجموعات العقارية والمنقولات التي لا تنتج اى دخل .**
- ٩.٠٣٠ - نفقات صيانة الولاية وسيرها ،
- ٩.٠٣١ - نفقات صيانة الدائرات وسيرها ،
- ٩.٠٣٢ - نفقات صيانة أدوات المعامل وسيرها ،
- ٩.٠٣٣ - نفقات صيانة المعامل وسيرها ،
- ٩.٠٣٤ - المساكن الوظيفية ،
- ٩.٠٣٩ - نفقات الصيانة للمصالح الاخرى وسيرها .
- ٩.٠٤ - مصلحة الطرق للولاية :**
- ٩.٠٤٠ - صيانة الطرق واصلاحها ،
- ٩.٠٤١ - ازالة الثلوج والرمال من الطرق ،
- ٩.٠٤٢ - الاشغال الجارية لحساب الغير ،
- ٩.٠٤٣ - المختبرات .
- ٩.٠٥ - شبكات الولاية :**
- ٩.٠٥٠ - التطهير ،
- ٩.٠٥١ - جلب المياه ،
- ٩.٠٥٢ - مد الكهرباء ،
- ٩.٠٥٣ - الغاز ،
- ٩.٠٥٤ - الشبكات الهاتفية ،
- ٩.٠٥٩ - الشبكات الاخرى .
- ٩.٠٦ - اشغال التجهيز المنجزة عن طريق الاستغلال المباشر :**
- ٩.٠٦٠ - اشغال الاستغلال المباشر في البناء والاصلاحات الكبرى للبنىات ،
- ٩.٠٦١ - اشغال الاستغلال المباشر في البناء والاصلاحات الكبرى للادوات والمنقولات ،
- ٩.٠٦٢ - اشغال الاستغلال المباشر للطرق والشبكات ،
- ٩.٠٦٩ - اشغال اخرى للاستغلال المباشر ،
- المجموعة ٩١ : المصالح الادارية :**
- ٩١.٠ المصالح الادارية العمومية**
- ٩١.٠٠ - الحالة المدنية ، السكان ،
- ٩١.٠١ - الانتخابات ،
- ٩١.٠٢ - مكتب الخدمة الوطنية ،
- ٩١.٠٣ - مصلحة السيارات ،
- ٩١.٠٤ - الاخبار (الاستقبال ، المشاورات العمومية ، نشرة القرارات الادارية) ،
- ٩١.٠٥ - المهرجانات العمومية والحفلات .
- ٩١١ - الامن والحماية المدنية :**
- ٩١١.٠ - مخصص الحالة المدنية ،
- ٩١١.٩ - المصالح الاخرى .
- ٩١٢ - المساهمة في تكاليف التعليم :**
- ٩١٢.٠ - التعليم الثانوي ،
- ٩١٢.١ - التعليم الفلاحي والمنزلى ،
- ٩١٢.٢ - التعميم التقنى ،
- ٩١٢.٣ - التعليم الفنى ،
- ٩١٢.٩ - الانواع الاخرى من التعليم .
- ٩١٣ - المصالح الاجتماعية المدرسية :**
- ٩١٣.٠ - التوجيه المدرسى والمهني ،
- ٩١٣.١ - حفظ الصحة المدرسية ،
- ٩١٣.٢ - المطاعم المدرسية ،

٩١٣٣ - المخيمات الصيفية ،
١٩٣٩ - الخدمات المدرسية الاجتماعية
الآخري .

٩١٤ - الشبيبة والرياضة والثقافة :
٩١٤٠ - الميادين الرياضية والملاعب
والمساح ،

٩١٤١ - تنشيط الرياضة ،
٩١٤٢ - المتاحف والآثار التاريخية ،
٩١٤٣ - المكتبات ،
٩١٤٤ - الموسيقى والمسرح ،
٩١٤٥ - تنشيط الجمعيات الثقافية .

المجموعة ٩٢ : المصالح الاجتماعية :

٩٢٠ - المعونة الاجتماعية المباشرة .
٩٢٠٠ - المخصص للمساعدة الطبية
المجانية ،

٩٢٠١ - المعونة الاجتماعية للمكفوفين ،
٩٢٠٢ - المعونة الاجتماعية للولد والام
والاسرة ،

٩٢٠٣ - المعونة الاجتماعية للاولاد
الموضوعين لدى الأسر ،

٩٢٠٤ - المعونة الاجتماعية للأشخاص
المسنين والمعزة وذوي المرض العضال ،

٩٢٠٩ - المعونات الاجتماعية الآخري .

٩٢١ - حفظ الصحة العمومية والاجتماعية :

٩٢١٠ - مجلس حفظ الصحة ،
٩٢١١ - المطهرات ، مبيدات الجراثيم ،
ابادة الجرذان ،

٩٢١٢ - التلقيح ،
٩٢١٣ - الوقاية من الامراض بما فيها
مصالح الاوبئة ،

٩٢١٤ - المخابر ،
٩٢١٩ - المصالح الآخري الخاصة بحفظ
الصحة العمومية والاجتماعية .

٩٢٢ - المصالح والمؤسسات الاجتماعية :

٩٢٢٠ - مصلحة الصحة ،
٩٢٢١ - المصالح الخاصة بالاولاد ،

٩٢٢٢ - مراكز الاقامة والايواء ،
٩٢٢٣ - مصالح النشاط الاجتماعي ،
٩٢٢٤ - المصالح الاجتماعية ذات الحساب
التميز ،
٩٢٢٩ - المصالح الآخري والمؤسسات
الاجتماعية .

المجموعة ٩٣ : المصالح الاقتصادية :

٩٣٠ : المساهمة في التنمية الاقتصادية :

٩٣٠٠ - الفلاحة ،
٩٣٠١ - الصناعة ،
٩٣٠٢ - التوزيع ،
٩٣٠٣ - الصناعة التقليدية ،
٩٣٠٤ - السياحة .

٩٣١ - الاملاك الخاصة بالولاية (المنتجة
للإيرادات) :

٩٣١٠ - الأراضي العارية ،
٩٣١١ - الغابات ،
٩٣١٢ - الاملاك القروية ،
٩٣١٣ - العقارات المبنية ،
٩٣١٩ - الاملاك الآخري الخاصة .

المجموعة ٩٤ : المصالح الجبائية :

٩٤٠ - إيرادات الضرائب .

٩٤٠٠ - الرسم عن النشاط الصناعي
والتجاري والرسوم النابتة ،

٩٤٠١ - الرسم عن النشاط غير التجاري
والرسوم الثابتة ،

٩٤٠٢ - حصة الولاية في الدفع الاجمالي
للضريبة عن الاجور والمرتبات ،

٩٤٠٣ - الضريبة الاضافية الى الضريبة
على اللحوم ،

٩٤٠٤ - حصة الولاية في الضريبة الفريدة
على السيارات ،

٩٤٠٥ - الميزانية الملحققة (التدخلات المالية
لفائدة البلدية واتحاد البلديات) .

٩٤١ - مخصصات صندوق تضامن
الولايات :

٩٤١٠ - المخصصات للتوزيع بالتساوي ،
٩٤١١ - الاعانة لمصلحة الطرق ،
٩٤١٢ - التوزيع لبعض الضرائب ،
٩٤١٩ - المخصصات الآخري .

مادة ٢ - ان الابواب الخاصة بالبرامج والعمليات الخارجية عن برامج قسم التجهيز والاستثمار المذكور في المادة ٧ من المرسوم رقم ٧٠ - ١٥٤ المؤرخ في ٢٢ شعبان عام ١٩٧٠ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ تقسم الى ابواب فرعية طبقا للقائمة والترقيم الواردين بعده :

المجموعة ٩٥ : برامج الولاية :

٩٥٠ - البنايات الادارية وتجهيزاتها :

٩٥٠٠ - الولاية ،

٩٥٠١ - الدائرات ،

٩٥٠٩ - البنايات الادارية الاخرى .

٩٥١ - مصلحة طرق الولاية :

٩٥١٠ - التجهيزات بالوسائل المادية

والتقنية ،

٩٥١١ - تجهيزات الطرق ،

٩٥١٩ - التجهيزات الاخرى للطرق .

٩٥٢ - الشبكات المختلفة :

٩٥٢٠ - التطهير ،

٩٥٢٠ - التطهير ،

٩٥٢١ - جلب المياه ،

٩٥٢٢ - مد الكهرباء ،

٩٤٢٣ - الغاز ،

٩٥٢٤ - الشبكات الهاتفية ،

٩٥٢٩ - الشبكات المختلفة الاخرى .

٩٥٣ - التجهيزات المدرسية والثقافية :

٩٥٣٠ - مؤسسات التوجيه والتربية ،

٩٥٣١ - مؤسسات الرياضة والشبيبة ،

٩٥٣٢ - التجهيز الثقافي ،

٩٥٣٩ - التجهيزات الاخرى المدرسية

والرياضية والثقافية .

٩٥٤ - التجهيزات الصحية والاجتماعية :

٩٥٤٠ - الملاجىء ،

٩٥٤١ - مؤسسات الاولاد ،

٩٥٤٢ - دور التوليد ،

٩٥٤٣ - مستوصفات ومراكز النجدة ،

٩٥٤٤ - المختبرات ،

٩٥٤٩ - تجهيزات اخرى صحية واجتماعية .

٩٥٥ - التوزيع والنقل والمواصلات :

- التقسيم حسب الحاجات .

٩٥٦ - التعمير والاسكان :

٩٥٦٠ - منطقة العمران والتجديد

العمرانى ،

٩٥٦١ - تجزئة الاراضى ،

٩٥٦٢ - المساكن المخصصة ،

٩٥٦٣ - العمارات ومجموعات العمارات ،

٩٥٦٩ - تجهيزات اخرى للعمران

والمساكن .

٩٥٧ - التجهيز الصناعى التقليدى

والسياحى :

٩٥٧٠ - التجهيز الصناعى ،

٩٥٧١ - التجهيز الخاص بالصناعة

التقليدية ،

٩٥٧٢ - التجهيز السياحى .

٩٥٨ - التنمية الفلاحية وصيد السمك :

٩٥٨٠ - استغلال الارض غير المسبقة ،

٩٥٨٢ - الرعى ،

٩٥٨٣ - حقول النخيل ،

٩٥٨٤ - تربية النحل وتربية الطيور

والدواجن ،

٩٥٨٥ - صيد الاسماك ،

٩٥٨٩ - تجهيزات اخرى للفلاحة وصيد

الاسماك .

المجموعة ٩٦ : برامج لحساب الغير :

٩٦٠ - برامج المؤسسات العمومية للولاية :

- (التقسيم حسب الحاجات) .

٩٦١ - برامج الوحدات الاقتصادية التابعة

للولاية :

- (التقسيم حسب الحاجات) .

٩٦٢ - برامج الباديات والوحدات

الاقتصادية البلدية التابعة لها :

٩٦٢٠ - عمليات نفقات التجهيز القروي،
٩٦٢١ - عمليات نفقات الصناعة المحلية ،
٩٦٢٢ - عمليات نفقات التجهيز البلدي ،
٩٦٢٣ - عمليات تجديد وتجهيز الجماعات
المحلية للصحرارية ،

٩٦٢٤ - عمليات الاستخدام الكامل ،
٩٦٢٩ - العمليات الاخرى .

٩٦٩ - البرامج الاخرى الخاصة بالغير :
٩٦٩٠ - المراكز الصناعية للصحرارية ،
٩٦٩٩ - البرامج الاخرى الخاصة بالغير .
المجموعة ٩٧ : العمليات الخارجة عن البرامج :
٩٧٠ - عمليات الاموال المنقولة والعقارية
الخارجة عن البرامج :

٩٧٠٠ - العمليات الجارية على السندات
والقيم ،

٩٧٠١ - الهبات والوصايا ،
٩٧٠٢ - العمليات الخارجة عن البرامج
على المنقولات والعقارات ،
٩٧٠٩ - العمليات الاخرى للاموال المنقولة
والعقارية الخارجة عن البرامج .

٩٧١ - حركات الديون والقروض :
٩٧١٠ - تسديد الديون المعقودة من
الولاية ،

٩٧١١ - تسديد الديون المضمونة من
الولاية ،

٩٧١٢ - ديون الولاية من مواردها الخاصة
الى الوحدات الاقتصادية للولاية ،

٩٧١٣ - ديون الولاية من مواردها الخاصة
الى الغير ،

٩٧١٤ - القروض المعقودة من طرف
الولاية للوحدات الاقتصادية للولاية .

٩٧٩ - العمليات الاخرى الخارجة عن
البرامج :

٩٧٩٠ - نفقات الدراسات والابحاث ،
٩٧٩١ - بقايا الاعانات ،

٩٧٩٢ - بقايا الديون ،
٩٧٩٣ - تخصيصات للوحدات الاقتصادية
للولاية ،
٩٧٩٤ - اعانات التجهيز الخاص
بالجماعات المحلية ،
٩٧٩٩ - الفوائض المتوفرة .

الباب الثاني

التقسيم على اساس المواد لحساب
قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار

مادة ٣ - تقسيم في المواد المذكورة بعده ،
حسابات النفقات والايادات الخاصة بقسم
تسيير الميزانيات والحساب الاداري للولاية
والواردة في المادة ٨ من المرسوم رقم ٧٠ -
١٥٤ المؤرخ في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق
٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ ، وذلك طبقا للقائمة
والترقيم المذكورين فيما يلي :

الحساب رقم ٦٠ : السلع والتوريدات :

٦٠٠ - منتجات صيدلانية ،
٦٠١ - الأغذية ،
٦٠٢ - الملابس ،
٦٠٣ - الوقود ،
٦٠٤ - المحروقات ،
٦٠٤ - لوازم الصيانة للبنيات والاثاث
والادوات ،
٦٠٦ - لوازم مصلحة الطرق ،
٦٠٧ - اللوازم المدرسية ،
٩٠٨ - اللوازم المكتبية ،
٦٠٩ - اللوازم الاخرى .

الحساب رقم ٦١ : نفقات المستخدمين :

٦١٠ - اجور المستخدمين الدائمين ،
٦١١ - اجور المستخدمين المؤقتين ،
٦١٥ - الاجور المختلفة ،
٦١٨ - التكاليف الاجتماعية .

الحساب رقم ٦٢ : الضرائب والرسوم :

٦٢٠ - الضرائب المفروضة على المرتبات
والاجور ،

٦٢٩ - الضرائب والرسوم الاخرى .
الحساب رقم ٦٣ : الاشغال والمصالح الخارجية:
 ٦٣٠ - الايجارات والتكاليف الاجبارية ،
 ٦٣١ - صيانة واصلاح المشروع ،
 ٦٣٣ - شراء المواد والادوات البسيطة ،
 ٦٣٤ - الماء والغاز والكهرباء ،
 ٦٣٥ - اقساط التأمين ،
 ٦٣٩ - النفقات الاخرى للمنقولات والعقارات .

الحساب رقم ٦٤ : المساهمات والخصص - الخدمات لفائدة الغير :

٦٤٠ - المساهمة في صندوق الضمان الخاص بالضرائب المباشرة ،
 ٦٤١ - مخصص الاسعاف (المساعدة الطبية المجانية) ،
 ٦٤٢ - مساهمات مصلحة الحماية المدنية،
 ٦٤٣ - الاولاد المسعفون ،
 ٦٤٤ - اسعاف الشيوخ - العجزة والمصابون بمرض عضال ،
 ٦٤٦ - الحماية الاجتماعية للمكفوفين ،
 ٦٤٩ - المساهمات الاخرى والخدمات لفائدة الغير .

الحساب رقم ٦٥ : المنح والاعانات :

٦٥٠ - تشجيع الادب والفنون والعلوم ،
 ٦٥١ - التعليم العمومي ،
 ٦٣٢ - تشجيع التنمية الاقتصادية ،
 ٦٥٣ - الاعانات لمختلف المؤسسات ،
 ٦٥٤ - الاعانات للجماعات المحلية ،
 ٦٥٥ - النجدة والاعانات المالية ،
 ٦٥٨ - اداء للميزانية الملحقه الخاصة بالتدخلات المالية لصالح البلديات واتحاد البلديات من الموارد الجبائية للمراكز الصناعية الصحراوية ،

٦٥٩ - المنح والاعانات الاخرى .

الحساب رقم ٦٦ : نفقات التسيير العام :

٦٦٠ - تعويضات الاقامة لاعضاء المجالس الشعبية للولاية ،

٦٦١ - نفقات المهمة ،
 ٦٦٢ - الطبع والتجليد ،
 ٦٦٣ - الوثائق العامة ،
 ٦٦٤ - نفقات البريد والبرق والهاتف ،
 ٦٦٥ - نفقات الاجراءات والقضايا ،
 ٦٦٦ - المهرجانات والاحتفالات ،
 ٦٦٧ - نفقات النقل ،
 ٦٦٩ - نفقات طارئة .

الحساب رقم ٦٧ : النفقات المالية :

٦٧٠ - الفوائد ،
 ٦٧١ - تكاليف المصالح ذات الحساب المميز وبدون شخصية معنوية ،
 ٦٧٩ - نفقات مالية اخرى .

الحساب رقم ٦٨ : تزويدات لحساب الاستهلاك والمؤن :

- (تقسم فيما بعد بموجب قرار وزاري مشترك) .

الحساب رقم ٦٩ : التكاليف الاستثنائية :

٦٩٠ - رد المبالغ الزائدة ،
 ٦٩١ - الاعانات الاستثنائية التي تؤدي من الولاية ،
 ٦٩٩ - التكاليف الاستثنائية الاخرى .

الحساب رقم ٧٠ : منتجات الاستغلال :

٧٠٠ - بيع المنتجات او الخدمات ،
 ٧٠١ - الحملات الادارية ،
 ٧٠٨ - خدمات مدفوعة للمستخدمين ،
 ٧٠٩ - المنتجات الاخرى للاستغلال .

الحساب رقم ٧١ : منتجات املاك الدولة :

٧١٠ - بيع المحاصيل ،
 ٧١٤ - ايجارات العقارات والمنقولات والادوات ،

٧١٩ - منتجات املاك الدولة الاخرى ،

الحساب رقم ٧٢ : الإيرادات المالية :

٧٢٠ - دخل السندات والريع ،
 ٧٢١ - فوائد القروض والديون ،
 ٧٢٢ - إيرادات المصالح ذات الحساب المميز وبدون شخصية معنوية ،

٧٢٩ - إيرادات مالية أخرى .

الحساب رقم ٧٣ : التحصيلات والاعانات والمساهمات :

٧٣٠ - التحصيلات من صندوق تعويض المنح العائلية والإداءات النقدية ،

٧٣١ - المساهمة في المساعدة الاجتماعية ،

٧٣٢ - خفض الفوائد ،

٧٣٣ - إعانة الدولة والجماعات العمومية

الأخرى ،

٧٣٤ - تحصيلات الضرائب الخاصة بالمراكز الصناعية ،

٧٣٩ - التحصيلات والاعانات والمساهمات

الأخرى .

الحساب رقم ٧٤ : مخصصات الصندوق الوطني للتضامن الخاص بالولايات :

٧٤٠ - المخصصات للتوزيع بالتساوي ،

٧٤١ - الإعانة لمصلحة الطرق ،

٧٤٢ - توزيع المواد الخاصة ،

٧٤٣ - التوزيع الخاص بتجديد وتجهيز

الجماعات المحلية الصحراوية ،

٧٤٩ - المخصصات الأخرى .

الحساب رقم ٧٥ : الضرائب غير المباشرة :

٧٥٠ - الرسوم الإضافية إلى الضريبة على

اللحوم .

الحساب رقم ٧٦ : الضرائب المباشرة :

٧٦٠ - الرسم على النشاط المهني

والرسوم الثابتة ،

٧٦١ - حصة الولاية من الدفعات الجزائية

والضريبة على المرتبات والأجور .

الحساب رقم ٧٧ : الرسم الفريد المرتب على السيارات :

٧٧٠ - مخصص الرسم الفريد المرتب

على السيارات .

الحساب رقم ٧٨ : تخفيض التكاليف :

٧٨٠ - أشغال التجهيز والاستثمار

المباشر ،

٧٨٩ - تخفيضات التكاليف الأخرى .

الحساب رقم ٧٩ : الإيرادات الاستثنائية :

٧٩٠ - إعانات استثنائية من صندوق

تضامن الولايات ،

٧٩٩ - إيرادات استثنائية أخرى .

الحساب رقم ٨٢ : تكاليف وإيرادات سابقة :

٨٢٠ - العجز المحول ،

٨٢٠ - الفائض المحول ،

٨٢٦ - التكاليف الخاصة بالسنوات

المالية السابقة (الباقي للتسديد) ،

٨٢٧ - إيرادات السنوات المالية السابقة

(الباقي للتسديد) ،

٨٢٨ - الفوائد وتخفيضات وانعدام

القيمة بالنسبة لسندات القبض ،

٨٢٩ - حوالات ملغاة أو ساقطة المفعول .

الحساب رقم ٨٣ : الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار :

الحساب رقم ٨٥ :

٨٥٠ - النفقات ، فائض النفقات ،

٨٥٠ - الإيرادات ، فائض الإيرادات .

مادة ٤ - تقسم في المواد المذكورة بعده ،

حسابات النفقات والإيرادات الخاصة بقسم

التجهيز والاستثمار لميزانيات وحسابات

الولايات والواردة في المادة ٩ من المرسوم رقم

٧٠ - ١٥٤ المؤرخ في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠

الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ وذلك طبقا

للقائمة والترقيم المذكورين فيما يلي :

الحساب رقم ٠٦ : فائض التجهيز :

٠٦٠ - النفقات : العجز المحول ،

٠٦٠ - الإيرادات : الفائض المحول ،

٠٦٥ - النفقات : فائض نفقات التجهيز

والاستثمار .

٠٦٥ - الإيرادات : فائض إيرادات

التجهيز والاستثمار .

الحساب رقم ١٠ : التزويدات :

١٠٠ - الإيرادات : الاقتطاع من إيرادات

التسيير ،

١٠٣ - الإيرادات : الهبات والوصايا ،

١٠٥ - النفقات : باقى الاعانات غير المستعملة ،

١٠٥ - الإيرادات : الاعانات ،

١٠٥ - الإيرادات : من الدولة ،

١٠٥١ - الإيرادات : صندوق تضامن الولاية :

١٠٥٩ - الإيرادات : الاعانات الأخرى ،

الحساب رقم ١٣ : الإعانات المؤداة من الولاية :

١٣ - النفقات : الاعانات الممنوحة من الولاية الى الوحدات الاقتصادية للولاية ،

١٣١ - النفقات ، ضمان العجز الخاص بالوحدات الاقتصادية للولاية والمصالح العمومية ،

١٣١٠ - النفقات ، ضمان عجز المصالح العمومية ،

١٣١١ - النفقات ، ضمان عجز الوحدات الاقتصادية للولاية المنحلة ،

١٣٢ - النفقات ، المخصص غير القابل للتسديد من المال المتداول للوحدات الاقتصادية للولاية ،

١٣٣ - النفقات ، مصاريف الدراسات والأبحاث ،

١٣٤ - النفقات ، اعانة التجهيز للجماعات المحلية .

الحساب رقم ١٤ : مساهمات الغير فى اشغال التجهيز :

١٤٠ - الإيرادات ، مساهمة الغير فى برنامج الولاية ،

١٤١ - الإيرادات ، تمويل المؤسسات العمومية لأشغال التجهيز المتممة لحسابها ،

١٤٢ - الإيرادات ، تمويل الوحدات الاقتصادية للولاية لأشغال التجهيز المتممة لحسابها ،

١٤٣ - الإيرادات ، تمويل البلديات

والوحدات الاقتصادية للبلدية الخاصة بها لأشغال التجهيز المتممة لحسابها ،

١٤٤ - تمويل الغير لأشغال التجهيز المتممة لحسابها .

الحساب رقم ١٦ : القروض :

١٦٠ - النفقات ، تسديد القروض المعقودة من الولاية لنفسها ،

١٦٠ - الإيرادات ، إيراد القروض المعقودة من الولاية لنفسها ،

١٦١ - النفقات ، تسديد القروض المعقودة من الولاية لفائدة الوحدات الاقتصادية للولاية الخاصة بها ،

١٦١ - الإيرادات ، إيرادات القروض المعقودة من الولاية لفائدة الوحدات الاقتصادية للولاية الخاصة بها ،

١٦٢ - النفقات ، تسديدات القروض المضمونة من الولاية .

الحساب رقم ١٧ : مدخولات القطاع الاقتصادى :

١٧٠ - الإيرادات ، ارباح الوحدات الاقتصادية للولاية ،

١٧٩ - الإيرادات ، الإيرادات الأخرى للقطاع الاقتصادى ،

الحساب رقم ٢١ : الأموال المنقولة والعقارات :

٢١٢ - النفقات ، شراء العقارات ،

٢١٢ - الإيرادات ، بيع العقارات ،

٢١٤ - النفقات ، شراء الأدوات والآلات الكبرى والمنقولات ،

٢١٤ - الإيرادات ، بيع الأدوات والآلات الكبرى والمنقولات ،

٢١٥ - النفقات ، شراء الأدوات الخاصة بالنقل ،

٢١٥ - الإيرادات ، بيع الأدوات الخاصة بالنقل .

الحساب رقم ٢٣ : الأشغال الجديدة والترميمات الكبرى :

- ٢٣. - النفقات ، الأشغال الجديدة ،
- ٢٣١ - النفقات ، الترميمات الكبرى ،
- ٢٣٥ - النفقات ، أشغال إعادة البناء ،
- ٢٣٧ - الأشغال المتممة لحساب الغير .

الحساب رقم ٢٤ : الكوارث :

- ٢٤. - الإيرادات ، تعويضات الكوارث .

الحساب رقم ٢٥ : سلف ممنوحة من الولاية لمدة تزيد عن سنة :

- ٢٥. - النفقات ، سلف الولاية للوحدات الاقتصادية في الولاية ،

- ٢٥. - الإيرادات ، تسديد الوحدات الاقتصادية في الولاية للسلف الممنوحة لها من الولاية ،

- ١٥١ - النفقات ، سلف الولاية للغير ،

- ٢٥١ - الإيرادات ، تسديد الغير للسلف الممنوحة له من الولاية .

الحساب رقم ٢٦ : سندات وقيم :

- ٢٦. - النفقات ، شراء سندات وقيم ،

- ٢٦. - الإيرادات ، بيع سندات وقيم .

الحساب رقم ٢٨ : تزويدات للوحدات الاقتصادية للولاية :

- ٢٨. - النفقات ، دفعه القروض المستلمة من الولاية للوحدات الاقتصادية للولاية ،

- ٢٨. - الإيرادات ، تسديد القروض من الوحدات الاقتصادية للولاية ،

- ٢٨١ - النفقات ، مخصصات قابلة للرد من الأموال المتداولة ،

- ٢٨١ - الإيرادات ، تسديد الأموال المتداولة ،

- ٢٨٢ - دفع اعانات مقبوضة من الولاية الى الوحدات الاقتصادية للولاية .

الباب الثالث

شكل الاطار الخاص بالميزانية

مادة ٥ - يشتمل اطار الميزانية والحساب الادارى للولاية على ما يلى :

- جدول النفقات والإيرادات فى كل باب يتعلق بالملحة أو البرنامج ،

- ميزان الخدمات والبرامج والعمليات الخارجة عن البرنامج ،

- ميزان عام للحسابات .

القسم الأول

جدول النفقات والإيرادات

مادة ٦ - ان جدول النفقات والإيرادات الخاصة بكل باب يشمل ما يلى :

- من الجهة اليمنى ، صفحة حسابية تدرج فيها أنواع النفقات والإيرادات الخاصة بالباب ،

- من الجهة اليسرى ، صفحة تفصيلية للباب الفرعى المحتوى على النفقات والإيرادات المقيدة فى الصفحة الحسابية .

مادة ٧ - تشتمل الصفحة الحسابية على ما يلى :

١ - بالنسبة للميزانيات الأولية والاضافية والحساب الادارى ، الاطار المخصص لبيان المواد أو المواد الفرعية للنفقات والإيرادات المقيدة فى الباب المعنى ،

٢ - بالنسبة للميزانية الأولية ، ثلاثة اعمدة تحتوى على القيود التالية :

- فى العمود الأول : « قيد الميزانية السابقة للتذكير » والتزويدات المصادق عليها والمقيدة فى الميزانية الاضافية للسنة المالية السابقة ، بما فيها الأذون الخاصة الاحتمالية ،

- وفى العمود الثانى : « المقترحات » التزويدات المقترحة من الهيئة التنفيذية للولاية والمصوت عليها من طرف المجلس .

ـ وفي العمود الثالث : « المصادقة »
التزويدات المصادق عليها من وزير الداخلية .

٣ ـ وبالنسبة للميزانية الاضافية .

(١) قسم التسيير ، خمسة أعمدة يقيد فيها ما يلي :

ـ في العمود الأول : « الميزانية الأولية »
التزويدات المصادق عليها في الميزانية الأولية ،

ـ وفي العمودين الثاني والثالث والمدمجين تحت عنوان « التعديلات » ، الاضافات أو التنقيصات في التزويدات المصادق عليها في الميزانية الأولية ،

ـ وفي العمود الرابع : « الاقتراحات الجديدة » التزويدات الجديدة (مجموع الأعمدة السابقة) ،

ـ وفي العمود الخامس ، « المصادقة »
التزويدات المصادق عليها من قبل وزير الداخلية .

(ب) قسم التجهيز والاستثمار ، ستة أعمدة ، يقيد فيها ما يلي :

ـ في العمود الأول : « الميزانية الأولية »
التزويدات المصادق عليها في الميزانية الأولية ،

ـ وفي العمود الثاني : تحويلات السنة السابقة ،

ـ وفي العمودين الثالث والرابع : المدمجين تحت عنوان « التعديلات » الاضافات والتنقيصات في التزويدات المقيمة في العمود الأول وكذلك التزويدات الجديدة غير المقررة في الميزانية الأولية ،

ـ وفي العمود الخامس : « الاقتراحات الجديدة » التزويدات الجديدة (مجموع الأعمدة السابقة) ،

ـ وفي العمود السادس : « المصادقة »
التزويدات المصادق عليها من قبل وزير الداخلية .

٤ ـ وبالنسبة للحساب الإداري ، قسم

التسيير وقسم الاستثمار ، ٤ أعمدة يقيد فيها ما يلي :

ـ في العمود الأول : « الميزانية الاضافية والاذون الخاصة » والتزويدات المصادق عليها والخاصة بالميزانية الاضافية والاذون الخاصة المحتملة ،

ـ وفي العمود الثاني : « التحديدات »
التحديدات الخاصة بالنفقات والايرادات ،

ـ وفي العمود الثالث : « الانجازات »
الانجازات النفقات والايرادات ،

مادة ٨ ـ تشمل الصفحة اليسرى المخصصة للكتابة على ما يلي :

١ ـ بالنسبة للميزانية الأولية والاضافية ٨ أعمدة تستعمل كما يلي :

ـ العمود الأول : يقيد فيه مرجع المواد والمواد الفرعية المستعملة في الصفحة الحسابية ،

ـ والأعمدة السبعة الأخرى تخصص لمفردات تقيد ضمن أبواب فرعية لتقديرات التزويدات الخاصة بكل مادة من النفقات والايرادات المقيمة في الصفحة الحسابية ، عمود « الاقتراحات » وبالنسبة للميزانية الأولية عمود « الاعتمادات الجديدة » للميزانية الاضافية ،

٢ ـ بالنسبة للحساب الإداري ، ٨ أعمدة تستعمل كما يلي :

ـ العمود الأول : تقيد فيه مراجع المواد أو المواد الفرعية المستعملة في الصفحة الحسابية ،

ـ أما الأعمدة السبعة الأخرى فتخصص للمفردات التي تقيد ضمن أبواب فرعية لتسديدات النفقات والايرادات الخاصة بالسنة المالية والمحددة بالصفحة الحسابية ، وتقيد المبالغ الباقية للتسديد في هذه الأعمدة السبعة ، ضمن أبواب فرعية على سطرين يتعلقان بالنفقات على وجه التتابع .

القسم الثاني

ميزان المصالح والبرامج والعمليات الخارجة

عن البرامج

مادة ٩ - يفصل ميزان المصالح والبرامج والعمليات الخارجة عن البرامج الى أبواب فرعية ، يقوم كل منها على اطار وعمودين مزدوجين .

ويخصص الاطار لتعداد الأبواب الفرعية التالية :

١ - بالنسبة للميزانية الاولى والميزانية الاضافية :

- تقيد في العمود الاول المزدوج التقديرات الخاصة بالنفقات والايرادات المقترحة من الهيئة التنفيذية للولاية والمصوت عليها من طرف المجلس ،

- وتقيد في العمود الثاني المزدوج التزويدات الخاصة بالنفقات والايرادات المصادق عليها من قبل وزير الداخلية .

٢ - وبالنسبة للحساب الاداري :

- تقيد في العمود الاول المزدوج تسديدات النفقات والايرادات ،

- وفي العمود الثاني المزدوج ما هو متبق لتسديد النفقات والايرادات .

القسم الثالث

الميزان العام

مادة ١٠ - يحتوى الميزان العام على اطار تقيد فيه حسابات الميزانية ، وعلى عمودين مزدوجين وهما :

١ - بالنسبة للميزانية الاولى والميزانية الاضافية :

- تقيد في العمود الاول المزدوج ، الحسابات الخاصة بتسديدات النفقات والايرادات المقترحة من قبل الهيئة التنفيذية والمصوت عليها من طرف المجلس الشعبي للولاية .

وتدرج في العمود الثاني المزدوج التزويدات الخاصة بالنفقات والايرادات المصادق عليها من قبل وزير الداخلية .

- وبالنسبة للحساب الاداري :

تقيد في العمود الاول المزدوج ، الحسابات الخاصة بتسديدات النفقات والايرادات المتممة خلال السنة المالية .

- ويدرج في العمود الثاني ما هو متبق للتسديد عند قفل السنة المالية الخاصة بكل حساب .

الباب الرابع

احكام مختلفة

مادة ١١ - تحدد قائمة مفردات الميزانيات وحسابات الولاية وأشكال الجداول الملحقة ، بموجب تعليمات وزارية مشتركة ، كما تحدد بمقتضاها الأبواب الفرعية التي تدرج فيها المفردات بصفة الزامية ضمن صفحات ملحقة بالميزانية والحسابات .

مادة ١٢ - يكلف المدير العام للشؤون الادارية والجماعات المحلية ومدير الخزينة والقرض ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٤ شوال عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

قرار مؤرخ في ٢٠ شوال عام ١٣٩٠ الموافق ١٨
ديسمبر سنة ١٩٧٠ يتضمن تغيير أسماء بعض
البلديات (١)

ان وزير الداخلية ،

بناء على تقرير ولاية الجزائر والأوراس
وقسنطينة والأصنام والمدينة ومستغانم وسعيدة
وسطيف وتيزي وزو ،

وبناء على اقتراحات المجالس الشعبية
البلدية المعنية ،

وبمقتضى الأمر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ
في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة
١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدي ولا سيما
المادة ٩ منه ،

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٦٥ -
٢٤٦ المؤرخ في ٤ جمادى الثانية عام ١٣٨٥
الموافق ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن
تغيير أسماء بعض البلديات ،

يقرر ما يلي :

مادة ١ - يمنح اسم جديد لكل البلديات
المنصوص عليها في الجدول الملحق بهذا القرار ،
مادة ٢ - تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا
القرار .

مادة ٣ - يكلف المدير العام للتنظيم
والاصلاح الإداري والشؤون العامة بتنفيذ هذا
القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
وحرر بالجزائر في ٢٠ شوال عام ١٣٩٠
الموافق ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

الولايات	الدوائر	البلدية	
		الاسم القديم	الاسم الجديد
الجزائر	روية	بوقرة	بوقرة
	باتنة	الأربعاء	الأربعاء
	أريس	عين القصر	المعذر
الأوراس	بريكة	تازولت	تازولت - لامبيز
	مروانة	بوحمار	وادي الطاقة
	عين البيضاء	عين الكلبة	عين الخضراء
قسنطينة	جيجل	أولاد فاطمة	تاقسلنت
	سكيكدة	الضلعة	الضلعة
	الأصنام	جيجل	جيجل
الأصنام	شرشال	بلدية : عين شرشار	بلدية : عين شرشار
	تنس	المقر : زيت عمبة	المقر : بكوش العيد
	ثنية الأحد	أربعاء أولاد فارس	أولاد فارس
	ثنية الأحد	سيدي عمر	المناصر
المدية	المدية	برج بو الحسن	أبو الحسن
	تابلاط	ثنية الأحد	ثنية الأحد
مستغانم	أغيل ايزان	بنى بوخنوس	الأزهرية
الواحات	وادي رهيو	عوامرية	عوامري
سعيدة	ورقلة	تشليف	بنى سليمان
	سعيدة	أغيل ايزان	غليزان
	سعيدة	عين الحمام	عين الحريق
	بجاية	الزاوية الكحلاء	برج عمر أدريس
سطيف	برج بوعريرج	داود	أيوب
	خراطة	مفتاح سيدي بو بكر	سيدي بو بكر
	المسيلة	رأس عكاز	عكاز
تيزي وزو	بويرة	وادي اميزور	أميزور
		برج غدير	برج غدير
		زمورة	برج زمورة
		عين الكبيرة	عين الكبيرة
		حضنة وادي المسيلة	مشد الله
		مشد الله	شلال

قرار مؤرخ في ٢٠ شوال عام ١٣٩٠ الموافق ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٠ يتضمن تعيين المراكز الرئيسية الجديدة لبعض البلديات (١)

ان وزير الداخلية ،

- بناء على تقرير ولاية عنابة وقسنطينة والاصنام والمدينة وبسطيف وتيارت ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدي ولا سيما المادة ١١ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٤٦ المؤرخ في ٤ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تغيير أسماء بعض البلديات ،

يقرر ما يلي :

مادة ١ - يعين مركز رئيسي جديد لكل من البلديات المنصوص عليها في الجدول الملحق بهذا القرار .

مادة ٢ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار .

مادة ٣ - يكلف المدير العام للتنظيم والاصلاح الاداري والشؤون العامة بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٠ شوال عام ١٣٩٠ الموافق ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

الجدول (٢)

الولاية	الدائرة	البلدية	المركز الرئيسي	
			المركز القديم	المركز الجديد
عنابة	عنابة	ابن عزوز	بنى مروان	شرقة
	عنابة	بوكاموزة	بوكاموزة	عين بن بيضاء
	قالة	بوحمدان	بوحمدان	طاية - المحطة
	تبسة	جبل العنق	بير سباقية	ام على
قسنطينة	عين مليلة	بئر الشهداء	بئر الشهداء	مشير
الاصنام	مليانة	بومدفع	بومدفع	حمام ريف
المدينة	تابلاط	عيسوية	زاوية	بوشراويل
سطيف	العلمة	ام العجول	ام العجول	حمام السخونة
	المسيلة	حضنة وادي المسيلة	حضنة وادي المسيلة	شلال
تيارت	تيارت	توسنينة	توسنينة	عين ام الخير

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٠٨ في ١٢/٢٩ ١٩٧٠ .

(٢) معدلة لقرار مؤرخ ١٩٧٢/٣/١ الجريدة الرسمية العدد ٤٦ في ١٩٧٢/٧/١ .

قرار مؤرخ في ٢٣ ذي القعدة عام ١٣٩٠ الموافق ١٩ يناير ١٩٦١ يتضمن إنشاء لجان انتخابية بلدية (١)

ان وزير الداخلية :

- بمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٦ شوال عام ١٣٩٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدى ولا سيما المادتين ٧٤ و ٧٥ منه ،

يقرر ما يلى :

مادة ١ - تنشأ في كل بلدية لجنة انتخابية بلدية .

مادة ٢ - تتألف اللجنة الانتخابية البلدية من ثلاثة أعضاء يعينون من طرف الوالى .

مادة ٣ - تجمع اللجنة الانتخابية البلدية النتائج في كل مكتب انتخاب وتسجلها في محضر الاحصاء البلدى للانتخاب بدون اخبار العموم بها .

ويرسل المحضر المبين في المقطع الاول الى اللجنة الانتخابية للولاية مرفقا بكل الشكايات المحتملة .

مادة ٤ - يكلف الولاة ، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
وحرر بالجزائر في ٢٣ ذي القعدة عام ١٣٩٠ الموافق ١٩ يناير سنة ١٩٦١ .

قرار مؤرخ في ٢٠ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن تشكيل لجنة ترسيم الكتاب العامين للبلديات (٢)

بموجب قرار مؤرخ في ٢٠ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يحدد تشكيل لجنة الترسيم الخاصه بسلك الكتاب العامين للبلديات كما يلى :

- المدير العام للشؤون الادارية والجماعات المحلية ، رئيسا ،

- رئيس المجلس الشعبى البلدى للروية ،

- رئيس المجلس الشعبى لبوفاريك ،

- رئيس المجلس الشعبى البلدى لبئر خادم ،

- والى البلدية او ممثله ،

- الكاتب العام لولاية الجزائر ،

- رئيس دائرة الشارقة .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٧ في ١٩٧١/١/٢٢ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٣ في ١٩٧٦/٢/١٣ .

امر رقم ٧٥ - ٢٠

مؤرخ في ١٤ ربيع الاول عام ١٣٩٥ الموافق
٢٧ مارس سنة ١٩٧٥ يتضمن احداث المكتب
الوطني لتحقيق وتسيير حي الشؤون الاقتصادية
بمديرية الجزائر وكندا المصادقة على
القانون الاساسي (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء،

- بمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم
٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥
الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى
الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠
والتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٠٢ المؤرخ
في ١٥ محرم عام ١٣٨٦ الموافق ٦ مايو سنة
١٩٦٦ والمتضمن ايلولة ملكية الاملاك الشاغرة
للدولة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في
٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة
١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٨ - ٦٥٣ المؤرخ
في ١١ شوال عام ١٣٨٧ الموافق ٣٠ ديسمبر
سنة ١٩٦٨ والمتعلق بالتسيير الاشتراكى
الفلاحى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ
في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو
سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٣ المؤرخ
في ١٠ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٨ نوفمبر
سنة ١٩٧١ والمتضمن الثورة الزراعية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ
في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر
سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكى
للمؤسسات ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٣ - ٤٣ المؤرخ
في ٢٥ جمادى الثانية عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥
يوليو سنة ١٩٧٣ والمتعلق بمشروع تهيئة حي
الشؤون الاقتصادية بمدينة الجزائر ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٤ - ٢٦ المؤرخ
في ٢٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ فبراير سنة
١٩٧٤ والمتضمن تأسيس احتياطات عقارية
لصالح البلديات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٠ - ٩٥٨ المؤرخ
في ٦ سبتمبر سنة ١٩٦٠ والمتعلق بنزع الملكية
من اجل المصلحة العمومية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٦٢٥ المؤرخ
في ٢٩ شعبان عم ١٣٨٨ الموافق ٢٠ نوفمبر
سنة ١٩٦٨ والمتضمن احداث لجنة دائمة
للدراستات الخاصة بناحية الجزائر وتنميتها
وتنظيمها وتهيئتها (كوميدور) .

وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ٢٥ محرم
عام ١٣٩٤ الموافق ١٨ فبراير سنة ١٩٧٤
والتضمن فتح تحقيق عن قطع الارض الواقعة
في دائرة اقامة حي الشؤون الاقتصادية لمدينة
الجزائر ،

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ٨
ربيع الثانى عام ١٣٩٤ الموافق ٣٠ ابريل سنة
١٩٧٤ والمتضمن التصريح بأن الاراضى الواقعة
داخل منطقة اقامة حي الشؤون الاقتصادية
بمدينة الجزائر هو من المنفعة العمومية ،

يامر ما يلى :

مادة ١ - يحدث مكتب وطنى لتحقيق
وتسيير حي الشؤون الاقتصادية لمدينة الجزائر
يدعى باختصار (اوناسى) يحدد مركزه بمدينة
الجزائر ويلحق قانونه الاساسى الذى تتم
المصادقة عليه بهذا الامر .

ان المكتب الوطنى لتحقيق وتسيير حي
الشؤون الاقتصادية لمدينة الجزائر مؤسسة
اشتراكية وطنية ، توضع تحت وصاية رئاسة

مادة ٢ - ان المكتب الوطنى لتحقيق وتسيير
الشؤون الاقتصادية لمدينة الجزائر مؤسسة ذات
شخصية مدنية واستقلال مالى .

مادة ٣ - لا يمكن اقرار حل المكتب الوطنى
لتحقيق وتسيير الشؤون الاقتصادية لمدينة
الجزائر الا بنص ذى طابع تشريعى ، يحدد
شروط تصفيته وتخصيص اصوله .

مادة ٤ - ينشر هذا الامر فى الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٤ ربيع الاول عام
١٣٩٥ الموافق ٢٧ مارس سنة ١٩٧٥ .

القانون الأساسي للمكتب الوطني لتحقيق وتسيير حي الشؤون الاقتصادية لمدينة الجزائر

الباب الأول احكام عامة

مادة ١ - ان المكتب الوطني لتحقيق وتسيير
حي الشؤون الاقتصادية لمدينة الجزائر ، يشار
اليه باختصار (اوناسي) .

يخضع المكتب لمبادئ ميثاق التسيير
الاشتراكي للمؤسسات واحكام الامر رقم ٧١-٧٤
المؤرخ ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر
سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي
للمؤسسات وكذا لاحكام هذا القانون الاساسي .

مادة ٢ - يكلف المكتب في اطار المخطط
الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بتحقيق
حي الشؤون الاقتصادية لمدينة الجزائر وتسييره
وصيانه ويقوم بصفة ثانوية بتسيير الشؤون
الاقتصادية للحي .

مادة ٣ - يمكن ان ينقل مركزه الرئيسي
الى مكان آخر من التراب الوطني بموجب مرسوم
وطبقا لاحكام المعمول بها .

الباب الثاني

الهيكل - التسيير - الادارة

مادة ٤ - تخضع الهياكل والتسيير وادارة
المكتب الى المبادئ المنصوص عليها في الميثاق
وبموجب الاحكام المنصوص عليها بموجب الامر
رقم ٧١ - ٧٤ المتعلق بالتسيير الاشتراكي
للمؤسسات وبموجب النصوص المتخذة لتطبيقه

مادة ٥ - ان هيئات المكتب هي كما يلي :

- مجلس العمال ،
- مجلس المديرية ،
- المدير العام .

الباب الثالث

الوصاية - المراقبة والتنسيق

مادة ٦ - تمارس سلطات الوصاية والمراقبة
طبقا للنصوص التشريعية او ذات طابع تشريعي
وطبقا للنصوص التنظيمية والتي تحدد العلاقات
الاساسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة
الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة .

مادة ٧ - يساهم المكتب في مجالس التنسيق
الوسيط بين المؤسسات ضمن الشروط المحددة
في النصوص المتعلقة بمجالس التنسيق .

الباب الرابع

اموال المؤسسة

مادة ٨ - تخضع اموال المكتب الى الاحكام
الجارية على اموال المؤسسات .

مادة ٩ - يحدد رأس المال الاولي للمؤسسة
بخمسة (٥) ملايين دينار (٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دج) .

مادة ١٠ - ان كل تعديل لاحق لرأس المال
الاولي للمؤسسة يتم بناء على اقتراح من المدير
العام للمؤسسة ، يتقدم به اثناء جلسة لمجلس
المديرية التابع لهذه المؤسسة بعد استشارة
مجلس العمال وبموجب قرار مشترك من سلطة
الوصاية ووزير المالية .

الباب الخامس

الهيكل المالية للمؤسسة

مادة ١١ - تخضع الهياكل المالية للمكتب
الى الاحكام المتعلقة بالهيكل المالية للمؤسسات .

مادة ١٢ - يتداول مجلس المديرية حول
حسابات الاستغلال التقديرية السنوية للمؤسسة
بعد اخذ رأي مجلس عمالها .

وتقدم هذه الحسابات في الاجال القانونية
الى مصادقة سلطة الوصاية ووزير المالية .

الباب السادس

اجراءات التعديل

مادة ١٦ - يتم كل تعديل لهذا القانون، الاساسى ضمن نفس الشكل الذى تمت به المصادقة عليه باستثناء التعديلات المنصوص عليها فى المادتين ٣ و ١٠ اعلاه ، ويكون نص التعديل موضوع اقتراح من المدير العام للمؤسسة بقديم فى اجتماع لمجلس المديرية الخاص بالمؤسسة بعد استشارة مجلس العمال .

ويقدم لسلطة الوصاية المختصة .

مادة ١٣ - يتداول مجلس المديرية المؤسسة حول الحساب الختامى وحساب الاستغلال وحساب الخسائر وحساب تخصيص النتائج وحول التقرير السنوى للسنة المالية المنصرمة .

يعطى مجلس العمال التابع للمؤسسة رايه حول هذه الوثائق وحول تقرير المندوب للحسابات التى تقدم لسلطة الوصاية ولوزير المالية قصد المصادقة عليها .

مادة ١٤ - تمسك محاسبة المؤسسة على الشكل التجارى .

مادة ١٥ - يعهد بمسك المحاسبة الى محاسب يخضع لاحكام التشريعية والتنظيمية المحددة للالتزامات ومسؤوليات المحاسبين .

مرسوم رقم ٧٠ - ٤٩

مؤرخ في ١٠ صفر عام ١٣٩٠ الموافق ١٦ أبريل سنة ١٩٧٠ يتضمن أحداث منطقة التجديد القروي لبنى سليمان في ولاية المدية (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبعد الاطلاع على مقررات مجلس الوزراء المجتمع بالمدينة في ٢ يونيو سنة ١٩٦٩ ،

يرسم ما يلى :

مادة ١ - تحدث في ولاية المدية منطقة

للتجديد القروي لبنى سليمان .

تحدث بجانب منطقة التجديد هذه منطقة منطقة لتهيئة المرافق في دائرة الجلفة وذلك بقصد انجاز التوازن في تربية المواشى .

مادة ٢ - تضم منطقة التجديد القروي لبنى سليمان كلا او بعض المساحة من بلديات البرواقية ، والعمرية ، والرابعة ، والجزيرية ، والعيساوية ، والعزيزية ، والسواقي ، وتابلات ، والتشاي ، وعين بسام ، وبئر غبالو ، وذراع ، وجواب ، وصور الفزلان ، وثلاث دوائر . وتمتد على مساحات تقارب بالنسبة الى كل واحدة من هذه البلديات ٥٠٠ هكتار في حوض مسقط مياه الشليف و ١٨٠٠ هكتار في حوض مسقط مياه وادي يسر و ٢٥٠ هكتار في حوض مسقط مياه وادي السومام .

مادة ٣ - تحدد منطقة التجديد القروي لبنى سليمان بشكل مضبوط بعد اجراء دراسة ، بموجب قرار من الوالى تنفيذ لاقترحات المجلس التنفيذي لولاية المدية ولا يمكن ان

تبتعد المساحة المحددة بهذا الشكل بأكثر من ١٠ ٪ زيادة او نقصانا عن مجموع المساحة المبينة في المادة ٢ أعلاه .

مادة ٤ - ان المنطقة المعدة لتهيئة المرافق المشار اليها في المادة الاولى من هذا المرسوم ستشمل بالاسبقية بلديتى مسعد وعين الابل ، ويمكن ان يضم اليها كل او بعض المرافق الصحراوية التابعة لاولاد نايل وستحدد بواسطة التقسيم الى اجزاء متتابعة عند الاقتضاء بعد دراسة يقوم بها المجلس التنفيذي للولاية وبموجب قرار من الوالى ويجب ان تمتد على مساحة كافية من الاراضى المخصصة للرعى وذلك لكى تكون تهيئة مراعيها موازنة بامكانيات لتربية المواشى ولتقديم الاغذية المكتسبة في منطقة التجديد القروي لبنى سليمان على اثر تحسين زراعاتها .

مادة ٥ - يكلف المجلس التنفيذي للولاية بأن يقوم تحت سلطة الوالى بانجاز جميع الاشغال وبتطبيق جميع التدابير الرامية الى التجديد القروي للمنطقتين المشار اليهما في المواد السابقة والى تهيئتهما الاقليمية ويكون مختصا وحده بتنسيق ومراقبة مجموع هذه العمليات .

مادة ٦ - تساعد المجلس التنفيذي للولاية لجنة تقنيه بقصد تسهيل انجاز وتنسيق ومراقبة العمليات المشار اليها أعلاه . ويحدد تكوين وتشكيل وامتيازات هذه اللجنة بموجب قرار يتخذه الوالى باقتراح من المجلس التنفيذي للولاية .

مادة ٧ - تقوم اللجنة التقنية المنصوص عليها في المادة ٦ أعلاه ، على الخصوص ، بربط صلة دائمة بين أعضاء المجلس التنفيذي للولاية والبلديات والمؤسسات العمومية والمصالح وجميع وحدات التسيير التى يهمها تنمية منطقة التجديد القروي ومنطقة تهيئة المرافق ، وتقوم كذلك بجمع وتنسيق كل الاقتراحات ونشر جميع التعليمات اللازمة لذلك وبتنسيق الانجازات المتممة في عين المكان ويمكنها ان

تكلف مباشرة بالعمليات المشار إليها في المادة ٥ أعلاه .

٨ - يمكن لمدير هذه اللجنة التقنية المعين بموجب قرار من الوالي ان يتسلم من هذا الأخير جميع الوكالات وتفويضات الامضاء التي يراها مناسبة للشروع في العمليات المذكورة . وعلاوة على ذلك يمكن ان تعزز هذه اللجنة في عملها بتقنيين من طرف الدولة أو الولاية .

مادة ٩ - يعين مجلس الولاية لجنة التجديد القروي والرعوى مكونة من عشرة أعضاء على الأكثر تكلف خصيصا بعد الموافقة على أعضائها من طرف وزير الداخلية ، بمساعدة اللجنة التقنية وبالإشارة عليها في جميع المواد المتعلقة بتنمية المنطقتين

ان علاقات المجلس التنفيذي للولاية ولجنة التجديد القروي والرعوى مع اللجنة التقنية ستحدد من طرف الوالي .

مادة ١٠ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم .

مادة ١١ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٠ صفر عام ١٣٩٠ الموافق ١٦ ابريل سنة ١٩٧٠ .

مرسوم رقم ٧٠ - ٨٦

مؤرخ في ٢٩ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ٣ يوليوسنة ١٩٧٠ يتضمن احداث منطقتي التجديد القروي لوادي يسر - تافنة وسبدو بولايتي تلمسان ووهران (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في

١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليوسنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبعد الاطلاع على مقررات مجلس الوزراء المجتمع بتلمسان في ٢٩ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ٣ يوليوسنة ١٩٧٠ ،

يرسم ما يلي

مادة ١ - تحدث في ولاية تلمسان منطقة للتجديد القروي تشمل مجموع الحوض المنحدر لوادي يسر ، وتضم وادي تافنة السفلى وبلدية بنى صاف .

وتسمى هذه الدائرة منطقة التجديد القروي لوادي يسر وتافنة السفلى .

وتحدث الى جانب منطقة التجديد هذه ، منطقة لتهيئة المراعى تضم كامل تراب الولاية الواقع جنوب جبال تلمسان .

وتسمى هذه الدائرة الثانية منطقة التجديد الرعوى لسبدو .

مادة ٢ - تحدد منطقة التجديد القروي لوادي يسر وتافنة السفلى بخطوط تقسيم المياه . وتشمل كلا آر جزءا من بلديات ولهاصة الغرابة وبنى صاف والرمشى وعين يوسف والحناية وابن سكران وسيدى عبد الى وعين تالوت وأولاد الميمون وعين فزة وتلمسان وتيرنى بنى هديل . وتشمل منطقة التجديد الرعوى بلديات سبدو وسيدى الجيلالى والعريشة .

مادة ٣ - يضم جزء الحوض المنحدر لوادي يسر التابع لتراب ولاية وهران الى منطقة التجديد القروي لوادي يسر وتافنة السفلى وذلك كل ما يتعلق بالتجديد القروي .

مادة ٤ - تبين حدود منطقتي التجديد القروي والرعوى المشار اليهما في المواد السابقة بشكل مضبوط بعد اجراء دراسة ، بموجب قرار من والى وهران فيما يخص ولاية وهران .

مادة ٥ - يكلف المجلس التنفيذي لولاية

تلمسان تحت سلطة والى تلمسان بتطبيق كل الاجراءات الرامية للتجديد القروى للمنطقتين المشار اليهما فى المواد السابقة ولتهى ترابهما . ويتولى وحده مراقبة مجموع هذه العمليات المنوطة به تحت تحفظ موافقة والى وهران بالنسبة لكل العمليات الخاصة بتراب الولاية التى يتحمل هذا الاخير مسؤولية تسييرها .

وتطبق هذه الموافقة فيما يخص ولاية وهران من طرف جميع المكلفين بمهمة ، التابعين للمجلس التنفيذى لولاية وهران المعينين من قبل والى وهران والذين يشاركون فى هذه الحالة ، فى اشغال كل من المجلس التنفيذى لولاية تلمسان واللجنة التقنية المشار اليها فى المادة ٧ ادناه .

مادة ٦ - تستصلح مناطق التجديد القروى

المشار اليها فى المواد السابقة حسب دوائر جزئية متتالية ذات قطاع واحد ، يحدد توزيع وقتها وحدودها من طرف المجلس التنفيذى لولاية تلمسان ، يساعده فى ذلك ، ان اقتضى الحال ، ممثلو ولاية وهران الاكفاء .

مادة ٧ - تساعد المجلس التنفيذى لولاية

تلمسان لجنة تقنية بقصد تسهيل انجاز وتنسيق ومراقبة العمليات المشار اليها اعلاه . ويحدد تأسيس وتشكيل واختصاصات هذه اللجنة بموجب قرار من والى تلمسان يتخذ بناء على اقتراح من المجلس التنفيذى للولاية وتحت تحفظ مقترحات والى وهران فيما يخص تعيين ممثلى المجلس التنفيذى لولاية وهران ان لزم ذلك .

مادة ٨ - تقوم اللجنة التقنية المنصوص

عليها فى المادة ٧ اعلاه ، على الخصوص ، بربط صلة دائمة بين أعضاء المجلس التنفيذى للولاية والبلديات والمؤسسات العمومية والمصالح وجميع وحدات التسيير التى تهمها تنمية منطقة التجديد القروى ومنطقة تهيئة المراعى التى بجانبها ، وتقوم كذلك بجمع وتنسيق كل الاقتراحات

وبنشر جميع التعليمات المفيدة لذلك وبتنسيق الانجازات المتممة فى عين المكان ويمكنها أن تكلف مباشرة بالعمليات المشار اليها فى المادة ٥ اعلاه .

مادة ٩ - فى انتظار النصوص التطبيقية

المنصوص عليها فى المادتين ١٤٦ و ١٤٨ ، الباب الثالث من الأمر المؤرخ فى ٧ ربيع الأول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ، ولأجل تطبيق جميع الأحكام الضرورية المتعلقة بالتجديد القروى ، يتولى والى :

من جهة ، تلقى تقارير النشاط الشهرى من جميع مسؤولى المصالح والمؤسسات والهيئات العمومية الموجودة فى كل أو جزء من منطقة التجديد القروى حول نشاطهم فى هذه الدائرة وحول المعلومات المتعلقة بشؤون اختصاصهم فى هذه الدائرة وكذا أصول كل التقارير والعروض والمقترحات التى يوجهونها الى ادارتهم المركزية حول الشؤون التى تهم المنطقة .

ومن جهة أخرى ، تلقى أصول التعليمات والتوجيهات والمقررات التى تهم العمل فى المنطقة المذكورة من جميع رؤساء الأقسام الوزارية وجميع الادارات المركزية المعنية الواردة اليهم من مصالحهم التى تمارس كلا أو جزء من نشاطها فيها .

يجب أن تحمل جميع المراسلات التى لها علاقة بهذا العمل والتى يوجهها أو يتلقاها والى طابع اللجنة التقنية للتجديد القروى المشار اليها فى المادة ٨ اعلاه .

مادة ١٠ - يمكن لمدير هذه اللجنة التقنية

المعين بموجب قرار من والى تلمسان أن يتسلم منه جميع الوكالات وتفويضات الامضاء التى يراها مناسبة للشروع فى العمليات المذكورة .

وعلاوة على ذلك يمكن أن تعزز هذه اللجنة فى عملها بتقنيين يوظفون اما من طرف الدولة أو من والى تلمسان .

مادة ١١ - يعين المجلس الشعبي لولاية تلمسان لجنة للتجديد القروي والرعوي مكونه من عشرة أعضاء على الأكثر تكلف خصيصا بعد الموافقة على أعضائها من طرف وزير الداخلية ، بمساعدة اللجنة التقنية وباعطائها الارشادات في جميع المواد المتعلقة بتنمية المنطقتين .

ان علاقات المجلس التنفيذي لولاية تلمسان ولجنة التجديد القروي والرعوي مع اللجنة التقنية ستحدد من طرف والي تلمسان .

ويمكن أن يضاف ممثل معين من قبل المجلس الشعبي لولاية وهران ، أن اقتضى الحال ، الى هذه اللجنة ، على أن يعطى بموافقة وزير الداخلية .

مادة ١٢ - تُلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا المرسوم .

مادة ١٣ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بتلمسان في ٢٩ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ٣ يوليو سنة ١٩٧٠ .

مرسوم رقم ٧٦ - ٥٢

مؤرخ في ٢٤ ربيع الاول عام ١٣٩٦ الموافق ٢٥

مارس سنة ١٩٧٦

يتضمن المصادقة على الرسم التخطيطي

العام لتطهير المنطقة العمرانية التابعة

لمدينة الجزائر (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء

- بمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو ١٩٦٢ ، ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٣ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن الثورة الزراعية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٤ - ٢٦ المؤرخ في ٢٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٤ والمتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات والنصوص التالية له ،

وبمقتضى الامر رقم ٧٤ - ٦٧ المؤرخ في ٢٣ جمادى الاولى عام ١٣٩٤ الموافق ١٤ يونيو سنة ١٩٧٤ والمتضمن احداث مساحة التوسيع والتنمية العمرانية لناحية الجزائر ومساحة الحماية الخاصة بالاقتصاد الزراعى ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٦٢٥ المؤرخ في ٢٩ شعبان عام ١٣٨٨ الموافق ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٨ والمتضمن احداث لجنة دائمة للدراسات الخاصة بناحية الجزائر وتنميتها وتنظيمها وتهيتها .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٢٢ المؤرخ في ١٤ ربيع الاول عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ مارس سنة ١٩٧٥ والمتضمن المصادقة على مخطط التوجيه العام للتنمية وتهية المنطقة العمرانية لمدينة الجزائر .

يرسم ما يلي :

مادة ١ - يصادق على الرسم التخطيطي العام لتطهير المنطقة العمرانية التابعة لمدينة الجزائر والمؤلف من وثائق تخطيطية على مقياس ١/١٠٠٠٠ و ١/٥٠٠٠ ووثائق كتابية ملحقة بأصل هذا المرسوم .

مادة ٢ - ان مجموع العقارات الداخلة في املك الدولة والواقعة ضمن المناطق المحددة بقرار من والي الجزائر والمصرح بأنها ذات منفعة عمومية ، تخصص ، رغم جميع الأحكام المخالفة لهذا المرسوم ، للعمليات المتعلقة بإنشاء محطات تنقية المياه المستعملة ومحطات الدفع واحواض الترسيب واحواض الحفظ .

مادة ٣ - تمول النفقات المتعلقة بامتلاك المقارنات واشغال الانجاز المتعلقة بالبرامج المرفقة بأصل هذا المرسوم على مستوى ولاية الجزائر ، وذلك من الاعتمادات المجمعة تحت عنوان وحيد يسمى « نظهير المنطقة العمرانية لمدينة الجزائر »

مادة ٤ - تحدد عند الاقتضاء كليات تطبيق هذا المرسوم بموجب نصوص لاحقة .

مادة ٥ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٤ ربيع الأول عام ١٣٩٦ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٧٦ .

مرسوم رقم ٨١ - ٢٧ مؤرخ في أول جمادى الأولى عام ١٤٠١ الموافق ٧ مارس سنة ١٩٨١ يتضمن اعداد قاموس وطني لاسماء المدن والقرى والأماكن الأخرى (١)

ان رئيس الجمهورية ،

بناء على الدستور ، لاسيما المادتان ١١١-١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ المعدل والمتمم والمتضمن القانون البلدي

- وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الأول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ، المعدل والمتمم ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٧٧ - ٤٠ المؤرخ في أول ربيع الأول عام ١٣٩٧ الموافق ١٩ فبراير سنة ١٩٧٧ والمتعلق بتسمية بعض الأماكن والبناءات العامة .

يرسم مايلي :

المادة الأولى - تكلف المجالس الشعبية البلدية بما يأتي :

- دراسة تسمية جميع الأماكن التي لها اسماء من قبل ، وضبطها ضبطا دقيقا ،

- مراجعة التسميات التي لا تتطابق تقاليدنا والنظر في وضع تسمية جديدة ان اقتضى الأمر تلائم الخصائص المحلية .

يمكن للمجالس الشعبية البلدية أن تستعين بأي شخص يحتمل أن تكون مساهمته مفيدة نظرا لكفاءته / أو خبرته .

المادة ٢ - تسجل المجالس الشعبية البلدية الاسماء مشكولة باللغة الوطنية في محضر .

يمنع استعمال التسميات الماثلة في بلدية واحدة .

تكتب الاسماء بالحروف اللاتينية على اساس النطق الصوتي العربي ،

المادة ٣ - يتم تغيير اسماء الولايات والدوائر والبلديات والقرى الاشتراكية والبلديات السكنية الأخرى واسماء الأحياء والجبال والأودية والأماكن السياحية والأماكن التاريخية في اطار الاجراءات التي أقرها التنظيم المعمول به .

المادة ٤ - يضبط وزير الداخلية القاموس الوطني لاسماء المدن والقرى والأماكن الأخرى اعتمادا على محاضر المدوالات التي ترسلها البلديات .

المادة ٥ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في أول جمادى الأولى عام ١٤٠١ الموافق ٧ مارس سنة ١٩٨١ .

قرار مؤرخ في ٢٣ رجب عام ١٣٩٥

الموافق أول غشت سنة ١٩٧٥

يتضمن المصادقة على المخطط الرئيسي
للعمران الخاص ببلدية العين الصفراء
بولاية سعيدة (١)

ان وزير الاشغال العمومية والبناء ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في
٧ شوال عام ١٣٨٧ الموافق ١٨ يناير سنة
١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٣ المؤرخ في
٢٠ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٨ نوفمبر سنة
١٩٧١ والمتضمن الثورة الزراعية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٤ - ٢٦ المؤرخ في
٢٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ فبراير سنة
١٩٧٤ والمتضمن تكوين احتياطات عقارية
لصالح البلديات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥ - ١٠٣ المؤرخ
في ١٩ شعبان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٧ غشت
سنة ١٩٧٥ والمتضمن تطبيق الامر رقم ٧٤ - ٢٦
المؤرخ في ٢٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠
فبراير سنة ١٩٧٤ والمتضمن تكوين احتياطات
عقارية لصالح البلديات ؛

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ٥
صفر عام ١٣٩٣ الموافق ١٥ مارس سنة ١٩٧٣
الصادر عن والى سعيدة والمتضمن الامر بوضع
المخطط الرئيسى للعمران الخاص ببلدية العين
الصفراء في متناول الجمهور ،

- وبعد الاطلاع على المخطط الرئيسى
للعمران الخاص ببلدية العين الصفراء بولاية
سعيدة ،

- وبعد الاطلاع على محضر افتتاح
المؤتمر المنعقد بين المصالح في ٦ يناير سنة
١٩٧٣ ،

- وبعد الاطلاع على محضر التحقيق
المتهم من ٢١ الى غاية ٣١ مارس سنة ١٩٧٣
وعلى رأى المندوب المحقق في ٢ ابريل سنة
١٩٧٣ ،

- وبعد الاطلاع على المداولة رقم ٧٣ - ٢٤
للمجلس الشعبى البلدى لعين الصفراء ،
- وبعد الاطلاع على رأى لجنة العمران
التابعة لولاية سعيدة في ٩ ابريل سنة ١٩٧٤ ،
- وبعد الاطلاع على المداولة رقم ٥٤
للمجلس الشعبى البلدى الموسع في ٢٢ يوليو
سنة ١٩٧٤ ،
- وبناء على اقتراح مدير التخطيط
والعمران ،

يقرر ما يلى :

مادة ١ - تمت المصادقة على المخطط
الرئيسى لبلدية العين الصفراء كما هو ملحق
بأصل هذا القرار والذي يتضمن ما يلى :
- الرسم الرئيسى للعمران (الدراسة
الاولية)

- المخط الرئيسى للعمران
- تنظيم العمران (الملحق ، الوثائق
المكتوبة) .

مادة ٢ - بصرح بأن العمليات او الامتلاكات
المسجلة في المخطط والمنصوص عليها في المادة
السابقة تعد من المنفعة العمومية .

ويجب أن يتم التصريح بنزع الملكيات
اللازمة لتنفيذ عمليات الامتلاكات المصرح بأنها
من المنفعة العمومية في أجل خمس سنوات
ابتداء من نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

مادة ٣ - تودع نسخة من القرار مصحوبة
بملحقاته في مركز بلدية العين الصفراء بولاية
سعيدة .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٣ رجب عام ١٣٩٥
الموافق أول غشت سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ٧ صفر عام ١٣٩٨ الموافق ١٦ يناير سنة ١٩٧٨ يتضمن المصادقة على المخطط العمراني التوجيهي لمدينة عنابة (١)

ان وزير السكن والبناء .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧-٢٤ المؤرخ في ١٠ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ١٨ يوليو سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدي .

- وبمقتضى الامر رقم ٧١-٧٣ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن الثورة الزراعية .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٤-٢٦ المؤرخ في ٢٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٤ والمتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥-٦٧ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتعلق برخصة البناء ورخصة التجزئة .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٤-١٤٦ المؤرخ في ٢٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق ١٢ يوليو لسنة ١٩٧٤ والمتضمن تعيين وتشكيل الحدود الاقليمية لولاية عنابة .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥-١٧٣ المؤرخ في ١٩ شعبان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٧ غشت سنة ١٩٧٥ والمتضمن تطبيق الامر رقم ٧٤-٢٦ المؤرخ في ٢٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٤ والمتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات ولاسيما المادة ٥ منه .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥-١٠٩ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد كفاءات تطبيق الامر رقم ٦٧-٧٥ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتعلق برخصة البناء ورخصة التجزئة .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥-١١٠ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة

١٩٧٥ والمتضمن تنظيم البناءات التابعة للامر رقم ٧٥-٦٧ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتعلق برخصة البناء ورخصة التجزئة .

- وبعد الاطلاع على مشروع المخطط العمراني التوجيهي لمدينة عنابة .

- وبعد الاطلاع على مداولة المجلس الشعبي البلدي لعنابة للمؤرخة في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٦ .

- وبعد الاطلاع على قرار والي عنابة المتضمن الامر بنشر المخططات العمرانية لبلديات عنابة والحجار واحالتها على التحقيق العلني .

- وبعد الاطلاع على محضر اللجنة العمرانية لولاية عنابة المؤرخ في ٢١ يناير سنة ١٩٧٧ .

- وبعد الاطلاع على تقرير المندوب المحقق المؤرخ في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٦ .

- وبناء على اقتراح مدير التخطيط والعمران يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يصادق على المخطط العمراني لمدينة عنابة ، وفقا للمدحقات المرفقة باصل هذا القرار وهي :

- مخطط تعليم مناطق عنابة - الحجار بمقياس ١/١٠٠٠٠٠ .

.. مخطط المناطق العمرانية لعنابة بمقياس ١/١٠٠٠٠٠ .

- مخطط مناطق رأس الحراسة بمقياس ١/٥٠٠٠٠ .

النظام العمراني لبلدية عنابة .
المادة ٢ - تطبيقا للمادة ٢ من الامر رقم ٧٤-٢٦ المؤرخ في ٢٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٤ المذكور أعلاه . تكون الاراضي الداخلة ضمن محيطات الدوائر والمؤشر عليها بخطوط طويلة على المخططين بمقياس ١/١٠٠٠٠٠ و ١/٥٠٠٠٠ والمذكورين في المادة السابقة الاحتياطات العقارية البلدية دون المساس مسح ذلك بتطبيق المادة ٩ من ذلك الامر .

المادة ٣ - تطبيقا للمادة ٥ من المرسوم رقم ٧٥ - ١٠٣ المؤرخ في ١٩ شعبان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٧ غشت سنة ١٩٧٥ المذكور أعلاه تخصص للعمارة اللاحق وتوضع عليها اشارة الارفاق بعدم البناء الاراضى المؤشر عليها بحرفى «ع.ب» الداخلة بين محيطات الدوائر والمؤشر عليها بخطوط طويلة وخطوط قصيرة ضمن المخططات المذكورة أعلاه .

المادة ٤ - توضع نسخة من هذا القرار مرفقة بملاحقه تحت تصرف الجمهور فى مقر المجلس الشعبى البلدى لعنابة .

المادة ٥ - يكلف والى عنابة ورئيس المجلس الشعبى البلدى لعنابة . كل ضيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٧ صفر عام ١٣٩٨ الموافق ١٦ ابريل سنة ١٩٧٨ .

قرار مؤرخ فى ٧ صفر عام ١٣٩٨ الموافق ١٦ يناير سنة ١٩٧٨ يتضمن المصادقة على المخطط العمرانى التوجيهى لمدينة الحجار (١)

ان وزير السكن والبناء .

- بمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ فى ١٠ ربيع الثانى عام ١٣٨٧ الموافق ١٨ يوليو سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٣ المؤرخ فى ٢٠ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٨ اكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن الثورة الزراعية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٤ - ٢٦ المؤرخ فى ٢٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٤ والمتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٦٧ المؤرخ فى ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتعلق برخصة البناء ورخصة التجزئة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٤ - ١٤٦ المؤرخ فى ٢٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق ١٢ يوليو سنة ١٩٧٤ والمتضمن تعيين وتشكيل الحدود الاقليمية لولاية عنابة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥ - ١٧٣ المؤرخ فى ١٩ شعبان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٧ غشت سنة ١٩٧٥ والمتضمن تطبيق الامر رقم ٢٦-٧٤ المؤرخ فى ٢٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٤٠ فبراير سنة ١٩٧٤ والمتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات ولا سيما المادة ٥ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥ - ١٠٩ المؤرخ فى ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تجديد كفيات تطبيق الامر رقم ٧٥ - ٦٧ المؤرخ فى ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتعلق برخصة البناء ورخصة التجزئة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥ - ١١٠ المؤرخ فى ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تنظيم البنايات التابعة للامر رقم ٧٥ - ٦٧ المؤرخ فى ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتعلق برخصة البناء ورخصة التجزئة ،

- وبعد الاطلاع على مشروع المخطط العمرانى التوجيهى لمدينة الحجار ،

- وبعد الاطلاع على مداولة المجلس الشعبى البلدى للحجار المؤرخة فى ١١ يناير سنة ١٩٧٧ ، وبعد الاطلاع على قرار والى عنابة المتضمن الامر بنشر المخططات العمرانية لبلديات عنابة والحجار واحالتها على التحقيق العلنى .

وبعد الاطلاع على تقرير المندوب المحقق المؤرخ فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٦ ،

وبناء على اقتراح مدير التخطيط والعمران ،
يقرر مايلى :

المادة الاولى - يصادق على المخطط العمرانى لمدينة الحجار وفقا للملحقات المرفقة باصل هذا القرار وهى :

- مخطط تعليم مناطق عنابة - الحجار
بمقياس ١/١٠٠٠٠٠ ،

- مخطط المناطق العمرانية للحجار بمقياس
١/٥٠٠٠٠ ،

- والنظام العمراني لبلدية الحجار .

المادة ٢ - تطبيقا للمادة ٢ من الامر رقم
٧٤ - ٢٦ المؤرخ في ٢٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق
٢٠ فبراير سنة ١٩٧٤ المذكور اعلاه ، تكون
الاراضي الداخلة ضمن محيطات الدوائر والمؤشر
عليها بخطوط طويلة على المخططين بمقياس
١/١٠٠٠٠ و ١/٥٠٠٠٠ والمذكورين في المادة
السابقة ، الاحتياطات العقارية البلدية دون
المساس مع ذلك بتطبيق المادة ٩ من ذلك الامر .

المادة ٣ - تطبيقا للمادة ٥ من المرسوم رقم
٧٥ - ١٠٣ المؤرخ في ١٩ شعبان عام ١٣٩٥
الموافق ٢٧ غشت سنة ١٩٧٥ المذكور اعلاه ،
تخصص للعمران اللاحق وتوضع عليها اشارة
الارتفاق بعمم البناء ، الاراضي المؤشر عليها بحرفي
ع . ب ، الداخلة بين محيطات الدوائر والمؤشر
عليها بخطوط طويلة وخطوط قصيرة ضمن
المخططات المذكورة اعلاه .

المادة ٤ - توضع نسخة من هذا القرار مرفقة
بملاحقة تحت تصرف الجمهور في مقر المجلس
الشعبي البلدي للحجار .

المادة ٥ - يكلف والي عنابة ورئيس المجلس
الشعبي البلدي للحجار ، كل فيما يخصه ،
بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

حرر بالجزائر في ٧ صفر عام ١٣٩٨ الموافق
١٦ ابريل سنة ١٩٧٨ .

قرار مؤرخ في ٢٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٨
الموافق ١٦ ابريل سنة ١٩٧٨ يتضمن المصادقة
على المخطط العمراني الرئيسي لبلدية
الثنية (١)

ان وزير التعمير والبناء والاسكان ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩ - ٥٧ المؤرخ في
٩ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٨ مارس سنة
١٩٧٩ والمتضمن تنظيم الحكومة وتشكيلها ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ١٠
ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ١٨ يوليو سنة
١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدي ، ولا سيما المادة
١٥٦ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٣ المؤرخ في
٢٠ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٨ أكتوبر سنة
١٩٧١ والمتضمن الثورة الزراعية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٤ - ٢٦ المؤرخ في
٢٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ فبراير سنة
١٩٧٤ والمتضمن تكون احتياطات عقارية لصالح
البلديات ولا سيما المادتان ٢ و ٩ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥ - ١٠٣ المؤرخ
في ١٩ شعبان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٧ غشت سنة
١٩٧٥ وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥ - ١٠٣ المؤرخ
في ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٤ والمتضمن
تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات ،
ولا سيما المادة ٥ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٦٧ المؤرخ في ٢٠
رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥
والمعلق برخصة البناء ورخصة التجزئة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥ - ١٠٩ المؤرخ
في ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر
سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد كفايات تطبيق الامر رقم
٧٥ - ٦٧ المشار اليه اعلاه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥ - ١١٠ المؤرخ في
٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة
١٩٧٥ والمتضمن تنظيم البناء ، المذكور في الامر
رقم ٧٥ - ٦٧ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥

الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتعلق برخصة البناء ورخصة التجزئة .

وبعد الاطلاع على مشروع المخطط العمراني المحضر .

- وبعد الاطلاع على مداولة المجلس الشعبي البلدي في الثانية المؤرخة في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٧٥ .

وبعد الاطلاع على قرار والي الجزائر المؤرخ في ١٦ أبريل سنة ١٩٧٧ والمتضمن الامر بنشر المخطط العمراني لبلدية الثانية وحالته على التحقيق العلني ،

وبعد الاطلاع على محضر اللجنة العمرانية لولاية الجزائر المؤرخ في ١٤ غشت سنة ١٩٧٧ ،
يقرر مايلي :

المادة الاولى - يصادق على المخطط العمراني الرئيسي لبلدية الثانية الذي يشتمل على :

- المخطط التوجيهي البلدي بمقياس ١/٢٥٠٠٠ ،
- مخطط الاراضي المملوكة بمقياس ١/٥٠٠٠ ،
- مخطط الاستيلاء والارتفاع بمقياس ١/٥٠٠٠ ،
- مخطط شبكة مياه الشرب بمقياس ١/٥٠٠٠ ،
- مخطط شبكة قنوات الصرف بمقياس ١/٥٠٠٠ ،
- مخطط خريطة التجهيزات بمقياس ١/٥٠٠٠ ،
- نظام العمران .

المادة ٢ - يجب حصر وتجهيز جميع الاستثمارات القطاعية : السكن والتجهيز والنشاط والشبكات المختلفة ، المقررة والمزمجة داخل محيط التعمير المتوسط الامد للمنطقة السكنية للثنية ، طبقا لاحكام النظام المتعلق بالعمران .

المادة ٣ - تطبيقا للمادة ٢ من الامر رقم ٧٤ - ٢٦ المؤرخ في ٢٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٤ المذكور اعلاه ، تكون الاراضي الداخلة ضمن المخطط العمراني الرئيسي الاحتياطات المقارية البلدية دون المساس بتطبيق المادة ٩ من ذلك الامر .

المادة ٤ - تطبيقا للمادة ٥ من المرسوم رقم ٧٥ - ١٠٣ المؤرخ في ١٩ شعبان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٧ غشت سنة ١٩٧٥ المذكورة اعلاه ، توضع على الاراضي المخصصة للممران اللاحق بمدينة الثانية اشارة الارتفاق بعدم البناء .

المادة ٥ - توضع نسخة من هذا القرار ، مرفقة بالوثائق المذكورة في المادة الاولى ، تحت تصرف الجمهور في مقر المجلس الشعبي البلدي للثنية .

المادة ٦ - يكلف والي الجزائر ورئيس المجلس الشعبي البلدي في الثانية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٩ الموافق ٥ ابريل سنة ١٩٧٩ .

امر رقم ٧٧ - ٨

مؤرخ في اول ربيع الاول عام ١٣٩٧ الموافق ١٩ فبراير سنة ١٩٧٧ يتضمن التنظيم الادارى لمدينة الجزائر (١)

باسم الشعب

ان رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الثورة ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ،

- وبناء على الميثاق الوطنى ،

- وبناء على الدستور ولا سيما المادة ١٩٨

منه ،

- وبعد الاطلاع على الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدى ومجموع النصوص التى عدلته وتممته ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٦٧ - ٣٠ المؤرخ في ١٦ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ٢٧ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن التنظيم الادارى لمدينة الجزائرية والمعدل بموجب المرسوم رقم ٧٠ - ٢٢٠ المؤرخ في ٢٧ شوال عام ١٣٩٠ الموافق ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٠ ،

يامر بما يلى :

مادة ١ (٢) - ان مدينة الجزائر مجموعة متكوّنة من البلديات الثلاثة عشرة التالية والتى تكون حدودها الاقليمية موضوع سحب على حدة تحت عنوان وزارة الداخلية :

- باب الوادى ،

- القصبة ،

- وسط مدينة الجزائر ،

- سيدى محمد ،

- المدينة ،

- بولوفين بن زيرى ،

- الايسار ،

- القبّة ،

- حسين داي ،

- الحراش ،

- بوزيمة ،

- بئر مندرائس ،

- بوقى .

مادة ٢ - تدار مدينة الجزائر باشتراك من كل المجالس الشعبية البلدية كل فى حدود اختصاصاته ومن قبل المجلس الشعبى لمدينة الجزائر المحدث لهذا الغرض .

مادة ٣ - تخضع بلديات مدينة الحراش للقانون البلدى مع مراعاة احكام هذا الامر .

مادة ٤ - يحدد عدد المندوبين البلديين ونواب الرؤساء الذين يشكلون المجالس الشعبية والتنفيذية لهذه البلديات ، طبقا لاحكام المقتطعين الاول والثانى من المادة ٣٨ والمقطع الاول من المادة ١١٨ من القانون البلدى .

مادة ٥ - تخلف بلديات مدينة الجزائر بحكم القانون بلدية الجزائر فى ممارسة مهامها التى هى ليست من اختصاص المجلس الشعبى .

مادة ٦ - يمارس الوالى سلطات الشرطة والاختصاصات المتعلقة بالحماية المدنية المنصوص عليها بموجب القانون البلدى فى اقليم مدينة الجزائر .

مادة ٧ - يحتوى المجلس الشعبى لمدينة الجزائر ، على ثلاثة وثلاثين مندوبا منتخبين من بين اعضاء المجالس الشعبية البلدية .

وتمثل كل بلدية فى المجلس الشعبى البلدى لمدينة الجزائر من قبل مندوبين او ثلاثة طبقا للجدول « ١ » الملحق بهذا الامر .

مادة ٨ - يتم انتخاب المندوبين للمجلس الشعبى بالاقتراع السرى وبالاغلبية البسيطة ، فور تعيين المجلس التنفيذى البلدى .

وتسجل نتائج الاقتراع فى جدول حسب ترتيب تنازلى تبعا للاصوات التى حصل عليها كل مترشح وتتمتع الاسبقية للسّن فى حالة تساوى الاصوات .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٨ فى ١٩٧٧/٢/٢٠ .

(٢) استنداله بالجريدة الرسمية العدد ٢٢ فى ١٩٧٧/٢/٢٠ .

مادة ٩ - يبلغ انتخاب المندوبين في المجلس الشعبي من قبل رؤساء المجالس الشعبية البلدية ، الى الوالى الذى يقوم بعد خمسة ايام كاملة بتنصيب المجلس الشعبى .

مادة ١٠ - يعين المجلس الشعبى عن طريق الانتخاب فور تنصيبه ، رئيسا ونائبين للرئيس الذين يكونون المكتب الدائم وذلك من بين أعضائه ولمدة وكالته .

ويتم انتخاب أعضاء مكتب المجلس الشعبى بواسطة الاقتراع السرى وبالأغلبية البسيطة .
وعند تساوى الأصوات يصرح بانتخاب الأكبر سنا .

ويرأس الجلسة التى يتم خلالها انتخاب أعضاء المكتب الأكبر سنا من أعضاء المجلس الشعبى .

مادة ١١ - ان شروط سير المجلس الشعبى وشروط المصادقة على المداولات وتنفيذها والفائها وكذلك شروط بطلان الحق أو الطعن ، هى الشروط المحددة فى الباب الثالث من الكتاب الاول من القانون البلدى فى أحكامه غير المخالفة لهذا الأمر .

مادة ١٢ - ينتخب المندوبون فى المجلس الشعبى لمدة وكالتهم فى المجالس الشعبية البلدية الذين هم أعضاء فيها .

وان فقدان صفة المندوب البلدى ينجر عنها فقدان صفة العضو فى المجلس الشعبى .

مادة ١٣ - اذا توفى المندوب فى المجلس الشعبى أو استقال أو اقصى ، فانه يعوض بالمرشح الموجود فى الجدول المنصوص عليه فى المادة ٨ والآتى فى الترتيب مباشرة بعد المرشح الأخير المنتخب .

ويصرح بهذا التعويض بموجب قرار من الوالى .

واذا كان المندوب المتوفى أو المستقيل أو المقصى ، عضواً فى مكتب المجلس الشعبى ، فان هذا الأخير يقوم بانتخاب من يخلفه ، طبقاً لأحكام

المادة ١٠ أعلاه ، فى أجل شهر ابتداء من التاريخ الذى يصير فيه انتهاء المهام فعليا .

مادة ١٤ - لا يمكن أن يحل المجلس الشعبى الا بموجب مرسوم .

وفى حالة الاستعجال ، يوقف لمدة لا تتجاوز شهرا من قبل وزير الداخلية بناء على تقرير من الوالى .

مادة ١٥ - يجب أن تجرى الانتخاب لتجديد المجلس الشعبى المنحل فى غضون ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ حله الفعلى .

مادة ١٦ - يمثل رئيس المجلس الشعبى مدينة الجزائر امام القضاء فى كل أعمال الحياة المدنية وكذا فى كل التظاهرات والاحتفالات العمومية .

مادة ١٧ - توضع المصالح الادارية لمدينة الجزائر تحت ادارة كاتب عام .

مادة ١٨ - يعين الكاتب العام بموجب قرار من وزير الداخلية .

ويوضع تحت سلطة ومراقبة رئيس المجلس الشعبى .

مادة ١٩ - يحضر الكاتب العام اجتماعات المجلس الشعبى ويعد القرارات والمداولات المقترحة من قبل مكتب هذا المجلس من أجل المصادقة عليها من قبل هذا الأخير .

مادة ٢٠ - يسوى المجلس الشعبى بواسطة مداولاته شؤون مدينة الجزائر .

مادة ٢١ - يتداول المجلس الشعبى حول المواضيع التالية :

١ - ميزانية مدينة الجزائر وحساب تسيير المحصل ،

٢ - الانشاء ، الاسعار ، التنظيمات الخاصة بتحصيل الضرائب والحقوق والرسوم فى الحدود المبينة بموجب القوانين والانظمة المعمول بها ،

٣ - انشاء مقاولات ومؤسسات عمومية التى تمتد أنشطتها عبر تراب بلديتين أو أكثر وكذا الفاؤها وتسييرها ،

٤ - انشاء مسالخ وأسواق مركزية للفواكه والخضر وتعديلها والفاؤها ،

٥ - كيفية تسيير الاموال التي هي ملك لمدينة الجزائر .

مادة ٢٢ - يتناول المجلس الشعبي فيما يخص التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتهيئة الاقليمية والعمران :

١ - حول المخططات المحلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

٢ - حول مخطط العصرنة الحضرية ، ومخطط التوسع والتنمية الحضرية وأحداث مناطق للسكن ومناطق صناعية .

مادة ٢٣ - تعد كذلك من اختصاص المجلس الشعبي :

- الطرق الحضرية ،

- حظيرات وقوف السيارات ،

- وضع الاشارات باستثناء تسمية الانهج والساحات والبنائات العمومية ،

- الانارة العمومية ،

- شبكات الغاز والكهرباء والماء ،

- التطهير ،

- النقل الحضري ،

- انشاء وتوسيع المقابر .

مادة ٢٤ - تشمل ايرادات المجلس الشعبي المسجلة تعويضا لنفقاتها ما يلي :

- حصيلة الرسوم والأتاوى والضرائب المطابقة للخدمات المقدمة ،

- مداخيل مدينة الجزائر ،

- الاعتمادات الممنوحة برسم صندوق التضامن البلدي ،

- مساعدات الدولة ،

- التبرعات والهبات .

مادة ٢٥ - ان كل نزاع في الاختصاص الذي يمكن أن يطرأ بين مجلسين شعبيين بلديين أو بين مجلس شعبي بلدي والمجلس الشعبي

لمدينة الجزائر ، يعرض في حالة عدم الاتفاق بالتراضي ، على المجلس الشعبي للتسوية .

مادة ٢٦ - يجب أن تقسم الخدمات والالتزامات والحقوق وكذا اصول وخصوم بلدية الجزائر القديمة ، قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٧ ، بين البلديات المحدثه بموجب المادة الاولى اعلاه ، والمجلس الشعبي .

مادة ٢٧ - ان المنقولات والعقارات التابعة لبلدية الجزائر القديمة ، تخصص بحكم القانون وبدون تعويض أو مقاصة ، الى المجلس الشعبي لمدينة الجزائر ، ضمن الشروط المنصوص عليها بموجب المادة ٢٦ وذلك في حالة ما اذا كانت هذه المنقولات والعقارات لازمة لممارسة اختصاصاته .

مادة ٢٨ - تحول برامج التجهيز التي هي في حيز الانجاز والتي تكلفت بها بلدية الجزائر القديمة ، الى المجلس الشعبي لمدينة الجزائر الذي عليه أن يقوم باتمامها .

مادة ٢٩ - تسوى المسائل المتعلقة بالتحويل النهائي للموظفين تحت سلطة الوالي ولجنة خاصة .

مادة ٣٠ - تطبق القوانين والانظمة الخاصة بالبلديات ولا سيما الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدي في كل احكامها غير المخالفة لهذا الامر .

مادة ٣١ - ان الصلاحيات كما هي محددة في المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ من هذا الامر والآلة لبلديات ولاية الجزائر ، المتاخمة لمدينة الجزائر ، يمكن أن تحول الى المجلس الشعبي ، اما بناء على طلب مجالسها الشعبية البلدية واما بناء على مبادرة من المجلس الشعبي لمدينة الجزائر .

ويتم هذا التحويل بموجب قرار من وزير الداخلية يصدر بناء على تقرير من الوالي .

مادة ٣٢ - تدار بلديات مدينة الجزائر من قبل مجالس مكونة من ٢٥ او ٢٩ عضوا طبقا للجدول « ب » الملحق بهذا الامر وذلك بصفة انتقالية والى غاية الانتخابات العامة قصد تجديد مجموع المجالس الشعبية البلدية .

مادة ٣٣ - يعد أعضاء في هذه المجالس :

١ - المنتخبون في الدائرة الحضرية المحولة الى بلدية ، بصفة تلقائية ،

٢ - المترشحون غير المنتخبين في اقتراع ٣. مارس سنة ١٩٧٥ مع مراعاة موافقتهم .

ان المقاعد الشاغرة يرسم المقطعين الأول والثاني ، تخصص لأشخاص يعينون بموجب قرار من وزير الداخلية بناء على قائمة يقدمها المحافظ الوطني للحزب والوالي ورئيس القطاع ، ويجب أن يكون عدد الأشخاص المسجلين في هذه القائمة يمثل ضعف المقاعد التي يجب شغلها .

وتمارس مهام رئيس هذه المجالس بحكم القانون من قبل نواب الرؤساء القدماء للدوائر الملقاة .

ويعين أعضاء المجلس المكلفين مؤقتا بإدارة بلدية برقي وكلما مجلسها التنفيذي من قبل وزير الداخلية بناء على قائمة تعد ضمن الشروط المبينة في الفقرة ٣ أعلاه .

مادة ٣٤ - يشكل المجلس الشعبي لمدينة الجزائر من رؤساء المجالس المنصوص عليها في المادة ٣٢ أعلاه . ونواب الرؤساء الآخرين للمجلس الشعبي البلدي لمدينة الجزائر وذلك بصفة انتقالية والى غاية الانتخابات العامة لتجديد مجموع المجالس الشعبية البلدية .

وسيرأسه رئيس المجلس الشعبي البلدي لمدينة الجزائر . وينتخب المجلس الشعبي من بينه نائبين للرئيس .

مادة ٣٥ - تحدد نصوص لاحقة عند الحاجة ، كليات تطبيق هذا الامر .

مادة ٣٦ (١) - تُلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا الامر .

مادة ٣٧ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في أول ربيع الأول عام ١٣٩٧ الموافق ١٩ فبراير سنة ١٩٧٧ .

الملحق

الجدول « أ » (المادة ٧)

التسميات القديمة	التسميات الجديدة	عدد الممثلين في المجلس الشعبي
الدائرة الأولى	بلدية باب الوادي	٣
الدائرة الثانية	بلدية القصبة	٣
الدائرة الثالثة	بلدية وسط مدينة الجزائر	٣
الدائرة الرابعة	بلدية سيدي محمد	٣
الدائرة الخامسة	بلدية المدنية	٣
الدائرة السادسة	بلدية بوغولين بن زيري	٢
الدائرة السابعة	بلدية الابيار	٣
الدائرة الثامنة	بلدية القبة	٢
الدائرة التاسعة	حسين داي	٣
الدائرة العاشرة	بلدية الحراش	٣
الدائرة الحادية عشرة	بلدية بوزريعة	٢
الدائرة الثانية عشرة	بلدية بئر مندرائيس	٣
لا شيء	بلدية برقي	٢

الجدول « ب » (المادة ٢٢)

التسميات القديمة	التسميات الجديدة	عدد الاعضاء في المجالس
الدائرة الاولى	بلدية باب الوادي	٢٩
الدائرة الثانية	بلدية القصبة	٢٩
الدائرة الثالثة	بلدية وسط مدينة الجزائر	٢٩
الدائرة الرابعة	بلدية سيدي محمد	٢٩
الدائرة الخامسة	بلدية المدنية	٢٩
الدائرة السادسة	بلدية بوغولين بن زيري	٢٥
الدائرة السابعة	بلدية الابيار	٢٩
الدائرة الثامنة	بلدية القبة	٢٥
الدائرة التاسعة	حسين داي	٢٩
الدائرة العاشرة	بلدية الحراش	٢٩
الدائرة الحادية عشرة	بلدية بوزريعة	٢٥
الدائرة الثانية عشرة	بلدية بئر مندرائيس	٢٩
لا شيء	بلدية برقي	٢٥

مرسوم رقم ٧١ - ٢٣

مؤرخ في ٢٤ ذى القعدة عام ١٣٩٠ الموافق

٢٠ يناير سنة ١٩٧١ يتعلق بالتنظيم الإداري (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ

في ٧ شوال عام ١٣٨٧ الموافق ١٨ يناير سنة

١٩٦٧ ، والمتضمن القانون البلدي ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ١٨٩ المؤرخ

في ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ والأمر رقم ٦٣ - ٤٢١

المؤرخ في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٣ والأمر رقم

٦٣ - ٤٦٦ المؤرخ في ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٣

والأمر رقم ٦٤ - ٣٤ المؤرخ في ٣١ يناير سنة

١٩٦٤ والمتضمن إعادة التنظيم الإقليمي

للبلديات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٩ المؤرخ

في ٢ شوال عام ١٣٨٤ الموافق ٤ فبراير سنة

١٩٦٥ والمتضمن تحويل المركز الرئيسي لدائرتين

تابعيتين لعمالة الجزائر ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٦٥ - ٢٤٦

المؤرخ في ٤ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق

٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تغيير أسماء

بعض البلديات ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٦٦ - ٣٦٤

المؤرخ في ١٥ رمضان عام ١٣٨٦ الموافق ٢٧

ديسمبر سنة ١٩٦٦ والمتضمن تصحيح جداول

البلديات المحددة في المرسوم رقم ٦٥ - ٢٤٦ ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٦٧ - ١٦١

المؤرخ في ٩ جمادى الأولى عام ١٣٨٧ الموافق

١٥ غشت سنة ١٩٦٧ والمتضمن تعديل جداول

البلديات المقررة بموجب المرسوم رقم ٦٥ - ٢٤٦ ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢٧ ذى القعدة

عام ١٣٨٨ الموافق ١٤ فبراير سنة ١٩٦٩

والمتضمن نقل المركز الرئيسي لبلدية تاسافت ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢٤ ذى الحجة

عام ١٣٨٩ الموافق ٢ مارس سنة ١٩٧٠ والمتضمن

تحويل المقر الرئيسي لبلدية عين شرشار الى

زيت عنبة (ولاية قسنطينة) ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢٠ شوال

عام ١٣٩٠ الموافق ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٠

والمتضمن تعيين أسماء بعض البلديات ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢٠ شوال

عام ١٣٩٠ الموافق ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٠

والمتضمن تعيين مراكز جديدة لبعض البلديات ،

يرسم ما يلي :

مادة ١ - ان الجداول الخاصة بالبلديات

المذكورة عن كل ولاية وكذا القائمة العامة

للبلديات المرتبة حسب الحروف الهجائية تحدد

بصفة رسمية وفقا لما هو مذكور في الملاحق

المرفقة بأصل هذا المرسوم (٢) .

مادة ٢ - تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا

المرسوم .

مادة ٣ - يسرى مفعول هذا المرسوم ابتداء

من ١٤ فبراير سنة ١٩٧١ .

مادة ٤ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٤ ذى القعدة عام

١٣٩٠ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٧١ .

مرسوم رقم ٧١ - ٢٠٠

ومؤرخ في ٢٢ جمادى الأولى عام ١٣٩١

الموافق ١٥ يوليو سنة ١٩٧١ يتضمن مساهمة

البلديات والولايات في مصاريف التسيير المتعلقة

بالحماية المدنية (٣)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير المالية ووزير

الداخلية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ١٢٩ المؤرخ

في ١٥ ابريل سنة ١٩٦٤ والمتضمن التنظيم

الإداري للحماية المدنية ،

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٠ في ١٩٧١/٢/٢ .

(٢) يلاحظ أن الملاحق المشار إليها في هذه المادة لم يتم نشرها في الجريدة وعلى أى حال فقد جرى تعديلها بموجب

المرسوم رقم ٧٢ - ١٩٨ المنشور فيما يلي :

(٣) الجريدة الرسمية العدد ٥٩ في ١٩٧١/٧/٢٠ .

وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٨٤ المؤرخ في ٢٢ ذى القعدة عام ١٣٨٤ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٦٥ والمتضمن توحيد شروط الخدمة الخاصة برجال المطافى المهنيين ،

- وبعد الاطلاع على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٢ رمضان عام ١٣٨٩ الموافق نوفمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن نسبة مساهمة البلديات والولايات في مصاريف مصلحة الحماية المدنية والنجدة عن سنة ١٩٧٠ ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ محرم عام ١٣٩٠ الموافق ١٦ مارس سنة ١٩٧٠ والمتضمن تحمل ميزانية الدولة مصاريف تسيير مصالح الحماية المدنية ،

يرسم ما يلي :

مادة ١ - يلغى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في رمضان عام ١٣٨٩ الموافق ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٩ وتحل محله الاحكام التالية .

مادة ٢ - تتحمل الجماعات المحلية من جهة، والدولة من جهة اخرى ، نفقات تسيير الحماية المدنية ، بحصص متساوية .

مادة ٣ - ينص في كل عام على الاعتمادات الضرورية للقيام بمجموع النفقات المشار اليها في المادة ٢ اعلاه ، ضمن ميزانية تسيير وزارة الداخلية التي تتولى ادارتها .

مادة ٤ - ان مشاركة الجماعات المحلية ، المنصوص عليها في المادة ٢ اعلاه ، تتم بواسطة مساهمة تحسب سنويا بمعدل ٥٠٪ من الاعتمادات المقيدة في الميزانية العامة لتسيير مصالح الحماية المدنية بعنوان السنة التي تطبق فيها .

مادة ٥ - تحدد كل سنة حصة البلديات والولايات في المساهمة المنصوص عليها في المادة ٢ بموجب قرار لوزير الداخلية ، كما تحدد في هذا القرار كيفيات توزيع المساهمة بين البلديات والولايات .

مادة ٦ - تستوفي الخزينة ايراد المساهمة الخاصة بالجماعات المحلية ، فتقيد ضمن ميزانية

الدولة وبموجب عنوان مفتوح بالحساب رقم ٠٠٧ - ٢٠١ تحت عنوان « ايرادات مختلفة بالميزانية » بالنسبة لمفرادات حساب الخزينة .

مادة ٧ - ان كل ايراد ناجم عن الخدمات المقدمة في اطار الحماية المدنية تستوفيه الخزينة وتقيد في الحساب رقم ٠٠٧ - ٢٠١ ، المشار اليه في المادة ٦ اعلاه ، لفائدة ميزانية الدولة .

مادة ٨ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم .

مادة ٩ - يكلف وزير المالية ووزير الداخلية، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٢ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ١٥ يوليو سنة ١٩٧١ .

مرسوم رقم ٢٧ - ١٩٨ المؤرخ في ٦٧ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق ٥ اكتوبر سنة ١٩٧٢ يتضمن تعديل جدول البلديات الملحق بالمرسوم رقم ٧١ - ٢٣ المؤرخ في ٢٤ ذى القعدة عام ١٣٩٠ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٧١ والمتعلق

بالتنظيم الادارى (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، - بناء على تقرير وزير الداخلية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدى ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ١٨٩ المؤرخ في ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ والأوامر رقم ٦٣ - ٤٦٦ و ٦٤ - ٢٤ المؤرخة في ٢٨ اكتوبر و ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٣ و ٣١ يناير سنة ١٩٦٣ والمتضمنة تحديد التراب البلدى ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٩ المؤرخ في ٢ شوال عام ١٣٨٤ الموافق ٤ فبراير سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحويل المركز الرئيسى لدائرتين لعمالة الجزائر ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٤٦ المؤرخ في ٤ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تغيير اسماء بعض البلديات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ٣٦٤ المؤرخ في ١٥ رمضان عام ١٣٨٦ الموافق ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٦ والمتضمن تصحيح جداول البلديات المحددة في المرسوم رقم ٦٥ - ٢٤٦ المؤرخ في ٤ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٥ والمشار اليه اعلاه ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢٨ ذى القعدة عام ١٣٨٨ الموافق ١٥ فبراير سنة ١٩٦٩ والمتضمن نقل مقر بلدية تاسافت الى سوق الأحد (تيزى وزو) ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢٤ ذى الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ٢ مارس سنة ١٩٧٠ والمتضمن تحويل المقر الرئيسى لبلدية عين شرشار الى زيت عنبة (قسنطينة) ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢٠ شوال عام ١٣٩٠ الموافق ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تعيين المراكز الرئيسية الجديدة لبعض البلديات ،

يرسم ها يلى :

مادة ١ - يعدل جدول البلديات الملحق بالمرسوم رقم ٧١ - ٣٣ المؤرخ في ٢٤ ذى القعدة عام ١٣٩٠ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتنظيم الادارى ، كما هو مبين في الجدول المرفق بهذا المرسوم .

مادة ٢ - يكلف وزير الداخلية بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالاصنام في ٢٧ شعبان عام ١٣٨٢ الموافق ٥ اكتوبر سنة ١٩٧٢ .

الملحق

ولاية الجزائر

يقرا :

ولاية الجزائر : منطقة حضرية واحدة، مدينة الجزائر تشمل ١٣ دائرة و ٣ دوائر :		بلدية واحدة	
		٩ بلديات	٤٣ بلدية
		١٩ بلدية	
		١٤ بلدية	

بدلا من :

ولاية الجزائر : منطقة حضرية واحدة، مدينة الجزائر تشمل ١٢ دائرة و ٣ دوائر :		بلدية واحدة	
		٩ بلديات	٤٣ بلدية
		١٩ بلدية	
		١٤ بلدية	

يقرا :

الناترات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	اصل البلديات القديمة
الجزائر الساحل مقرها الشراكة				

بدلا من :

الشراقة

يقرا :

الدار البيضاء مقرها الروبية	الدار البيضاء الروبية	الدار البيضاء الروبية	الدار البيضاء (ميزون بلانش سابقا) الروبية
--------------------------------	--------------------------	--------------------------	---

بدلا من :

الروبية	الروبية	الروبية	الروبية
---------	---------	---------	---------

ولاية عناية

يقرا :

سوق اهراس	مشروحة	مشروحة	مشروحة لافيردور
-----------	--------	--------	--------------------

بدلا من :

سوق اهراس	مشروحة	مشروحة	مشروحة
-----------	--------	--------	--------

يقرا :

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	اصل البلديات القديمة
سوق اهراس	وادي الشحم	وادي الشحم	وادي الشحم ، فيلار سابقا العوائد	دوار ظهوارة ودوار مقانة لسفاية المختلطة
			الروبية	مشالة
				المنزل ، فوفيل سابقا

بدلا من :

سو - أهراس	وادي الشحم	وادي الشحم	دوار ظهارة ودوار مقانة لسفاية المختلطة
			المنزل

يقرا :

تبسة	جبل العنق الكويف	أم علي الكويف	جبل العنق ، اولاد سيدى عبيد سابقا الكويف ، لوكويف سابقا
	العقلة	قاسس	العقلة (بجن) سابقا

بدلا من :

تبسة	جبل العنق الكويف	جبل العنق الكويف	جبل العنق ، اولاد سيدى عبيد سابقا الكويف ، لوكويف سابقا
	العقلة ، قاسس	العقلة	العقلة (بجن) سابقا

والباقي بدون تغيير

ولاية الأوراس

يقرا :

باتنة	باتنة	عين التوتة	عين التوتة ، ماكماهون سابقا
			دوار اولاد بشينة لعين التوتة المختلطة
			اولاد بشينة تأحانت
الشمرة	الشمرة	الشمرة	الشمرة
المعذر	المعذر	المعذر	بو الهيلات، لوتو سابقا عين القصر ، المعذر سابقا

بدلا من :

باتنة	عين التوتة	عين التوتة	عين التوتة : ماكماهون سابقا
	الشجرة	الشجرة	الشجرة
	المعذر	المعذر	بو الهيلات ، لوتو سابقا
			عين القصر ، المعذر

يقرا :

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	اصل البلديات القديمة
مروانة	تافسلنت	تافسلنت	اولاد فاطمة	

بدلا من :

مروانة	تافسلنت	تافسلنت	اولاد فاطمة اولاد بشينة
--------	---------	---------	----------------------------

والباقي بدون تغيير

ولاية قسنطينة

يقرا :

سكيكدة	عين شرشار	بكوش الاخضر	عين شرشار أوريبو سابقا
--------	-----------	-------------	---------------------------

بدلا من :

سكيكدة	عين شرشار	بكوش العيد بكوش الاخضر	عين شرشار ، أوريبو سابقا غجاجة ، رجطة سابقا
--------	-----------	---------------------------	---

والباقي بدون تغيير

ولاية المدية

يقرا :

الجلفة	عين الابل	عين الابل	عين الابل زكار مع قسم من بلدية السنالبة، مع قسم من بلدية عين الحمارة ، اولادخناثة
--------	-----------	-----------	--

بدلا من :

الجلفة	عين الابل	عين الابل	عين الابل زكار مع قسم من بلدية السنالبة ، وقسم من بلدية عين الحمارة مخاليف الازرق اولاد حناثة	اراضي عرش مخاليف الازرق
--------	-----------	-----------	---	-------------------------

يقرا :

قصر البخاري	قصر البخاري	قصر البخاري	قصر البخاري	مركز مجبر ودوار مفاتحة لبوغاري المختلط ، دوار أم الجليل لبوغاري المختلط ، دوار سانيق لبوغار المختلط .
-------------	-------------	-------------	-------------	---

بدلا من :

قصر البخاري	قصر البخاري	قصر البخاري	قصر البخاري	مركز مجبر ودوار مفاتحة البخاري المختلط .
-------------	-------------	-------------	-------------	--

والباقي بدون تغيير

ولاية مستغانم

يقرا :

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	اصل البلديات القديمة
معسكر	معسكر	معسكر	معسكر	فرقة اولاد قادة في مكان قلايلية وفي مكان ابن يارو
			قسم من اولاد قادة طوايبية سيدى دحو	

بدلا من :

معسكر	معسكر	معسكر	معسكر	فرقة اولاد قادة في مكان قلايلية
			قسم من اولاد قادة طوايبية سيدى دحو	

يقرا :

وادي رهيو	الملعب	الملعب	الملعب
دوار مكن لعمى موسى المختلط	مكن		
فرقة مناخرة لرمقة			

بدلا من :

وادي رهيو	الملعب	الملعب	الملعب
	مكن		
فرقة مناخرة لرمقة			

ولاية الواحات

يقرا :

٢٤ بلدية و ٣ مراكز صناعية

بدلا من :

٢٤ بلدية (من بينها ٣ مراكز صناعية)

ولاية وهران

يقرا :

الدائرات	البلديات	المراكز الرئيسية	البلديات القديمة	اصل البلديات القديمة
وهران	قديل	قديل	قديل	سان لو سابقا حاسي نفسوخ رينان سابقا

وادي تليلات	وادي تليلات
-------------	-------------

بدلا من :

وهران	قديل	قديل	قديل
			سان لو سابقا حاسي مفسوخ وينان سابقا

وادي تليلات

يقرا :

المحمدية	الفومري	الفومري	الفومري ، نوفيون	دوار بنى يحيى أهل
			سابقا	الحسيان وسفالة
			بورجياس	بمينى المختلطة
			سيجرارة	دوار سيجرارة
				بمعسكر المختلط

موسوعة التشريعات العربية - الجزائر

نظم ادارة محلية - مرسوم

المحمدية	زهانة	زهانة	زهانة سان لوسيان سابقا القعدة القصر تليلات تينازت	قسم من دوار تليلات سان لوسيان المختلط
----------	-------	-------	--	--

بدلا من :

المحمدية	الفومري	الفومري	الفومري ،نوفيون بورجياس سيجرارة	دواوير بنى يحيى اهل الحسيان وسفاله بيمينى المختلطة دوار سسيجرارة بمعسكر المختلطة
----------	---------	---------	---------------------------------------	--

المحمدية	زهانة	زهانة	زهانة ، سان لوسيان سابقا القعدة القصر تينازت	
----------	-------	-------	--	--

يقرا :

سيدى بلعباس	سيدى بلعباس	سيدى بلعباس	سيدى بلعباس	فرقة العمالة بمكرة المختلطة
سيدى على بن يوب	سيدى على بن يوب	سيدى على بن يوب	سيدى على بن يوب	المركز البلدى بشطوان بمكرة المختلطة

بدلا من :

سيدى بلعباس	سيدى بلعباس	سيدى بلعباس	سيدى بلعباس	فرقة العمالة بمكرة المختلطة
سيدى على بن يوب	سيدى على بن يوب	سيدى على بن يوب	سيدى على بن يوب	المركز البلدى لشطوان

ولاية سعيدة

يقرا :

سعيدة	يوب	يوب	يوب ، بيرتولو سابقا خونات الاراضى التى تحيط بمين منعة	
-------	-----	-----	--	--

بدلا من :

سعيدة	داود	داود	يوب بيرتولو سابقا	
والباقي بدون تغيير				

مرسوم رقم ٧٣ - ١٣٦ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ يتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلديات الخاصة بالتنمية (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير الداخلية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى رقم الامر ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدى ولا سيما المواد ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ٢٤٦ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الأول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٣٥ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن لا مركزية اعتمادات الدولة الخاصة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات ،

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ في ١٥ رمضان عام ١٣٨٨ الموافق ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٨ والمتعلق بالاجراء الخاص بتسيير الاعتمادات المخصصة لتنمية التصنيع المحلى ،

يرسم ما يلى :

الفصل الأول

احكام عامة

مادة ١ - تحدد بموجب هذا المرسوم ،
وابتداء من أول يناير سنة ١٩٧٤ ، شروط تسيير

وتنفيذ الاعتمادات التى تخصصها الدولة للبلدية
لأجل العمليات المبرمجة والمقيدة فى مخططها
البلدى الخاص بالتنمية .

مادة ٢ - لا تشتمل أحكام هذا المرسوم ،
العمليات المبرمجة بعنوان المخطط البلدى للتنمية
وهى :

- الممولة مباشرة من الموارد الخاصة بالبلدية
ولا سيما عن طريق الاقتطاع من نفقات التجهيز
والاستثمار طبقا لاحكام المادة ٢٤٦ من القانون
البلدى ،

- الممولة من الموارد الخاصة بالولاية ،

- الممولة تحت شكل مساعدات مؤقتة
نهائية من الصندوق البلدى للتضامن بعنوان
تدخلاته فى مجال التجهيز والاستثمار ،

- المقيدة لفائدة البلديات والمسيرة ماليا من
طرف البنك الجزائرى للتنمية ،

- الممولة تحت شكل مساعدات مؤقتة من
طرف الخزينة أو أية مؤسسة عمومية للقرض ،
ومخصصة للمصالح والمقاولات والهيئات العمومية
البلدية .

ان الاعتمادات المخصصة لهذه العمليات تسيير
وتنفذ طبقا لاحكام الادارية والمالية التى تسرى
عليها .

الفصل الثانى

شروط تخصيص وتسيير الاعتمادات التى تخصصها

الدولة لانجاز المخططات البلدية للتنمية

مادة ٣ - ان العمليات المعتمدة فى اطار
المخطط البلدى للتنمية تقيد فى الجدول البلدى
للتجهيز والاستثمار .

ويبلغ الوالى هذه الوثيقة بعد المصادقة عليها
الى رئيس المجلس الشعبى البلدى وكذلك الى
المحاسب المنفذ لدى البلدية .

مادة ٤ - تدرج كل سنة في الجدول البلدي وفي كل قطاع وفصل جميع عمليات التجهيز والاستثمار المقيد في المخطط البلدي للتنمية .

اما المبالغ المالية التي تخصصها الدولة لتمويل هذه العمليات تضم اذن البرامج المتعددة السنوات ، وكذلك الاجزاء السنوية لاعتمادات الدفع .

مادة ٥ - يسجل المجلس الشعبي البلدي ، عن طريق المداولة غير العادية الجدول البلدي ، بمجرد تبليغه اليه من طرف الوالى .

ويكون هذا الجدول وثيقة الميزانية الأساسية لانجاز المخطط البلدي للتنمية .

مادة ٦ - يبلغ الوالى في كل سنة وابتداء من السنة المالية ، لامين خزينة الولاية ، ورئيس المجلس الشعبي البلدي والمحاسب المنفذ لدى البلدية ، اعتمادات الدفع المخصصة لتمويل العمليات المقيدة في المخطط البلدي للتنمية .

وتعد هذه التبليغات على أساس سجل الاستحقاقات المقترحة والخاصة بالتمويل والانجاز بصفة استدلالية ، من طرف الهيئة التنفيذية للولاية ، ويترتب على هذه التبليغات منح اعتمادات الدفع لفائدة رئيس المجلس الشعبي البلدي .

مادة ٧ - يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بالالتزام بالنفقات في حدود اذن البرامج المخصصة لعمليات التجهيز والاستثمار التي يتولى انجازها .

مادة ٨ - يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتصفية النفقات والامر بصرفها تبعا لتدرج الاشغال ، وذلك في حدود الاعتمادات المخصصة له .

مادة ٩ - يكلف القابض البلدي ، بصفته المحاسب المنفذ للبلدية ، باتمام جميع الوفاءات المطابقة لحوات الصرف الصادرة عن رئيس المجلس الشعبي البلدي .

وبهذه الصفة ، فانه يمسك محاسبة متميزة عن المحاسبة الاعتيادية الخاصة بحساب تسيير البلدية .

وتحدد شروط مسك هذه المحاسبة بموجب تعليمات حسابية تصدر فيما بعد .

مادة ١٠ - يجوز للوالى ، بناء على اقتراح رئيس المجلس الشعبي البلدي وبعد أخذ رأى المجلس التنفيذي ، ان يعدل اذن البرامج المخصصة لكل عملية تجهيز أو استثمار وذلك في حدود اذن البرامج الاجمالى المقيد لفائدة كل فصل من البرنامج .

مادة ١١ - يجوز للوالى ان يصدر مقررًا بسحب الاعتمادات كلياً أو جزئياً ، والتي تكون مخصصة لعملية قد تؤدي شروط تطبيقها أو انجازها الى عدم الانتفاع الكامل أو الجزئي بهذه الاعتمادات في نهاية السنة المالية .

ويبلغ هذا المقرر الى أمين خزينة الولاية ورئيس المجلس الشعبي البلدي ، ويخبر المحاسب المنفذ لدى البلدية بصدوره .

وتحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب تعليمات وزارية مشتركة تصدر فيما بعد .

مادة ١٢ - اذا رفض رئيس المجلس الشعبي البلدي أو اهل تهيئة الشروط الضرورية لانجاز كل عملية أو استثمار مقيدة بعنوان المخطط البلدي للتنمية ، جاز للوالى ان يقوم مقامه في ذلك بعد انذاره .

مادة ١٣ - يعلم رئيس المجلس الشعبي البلدي الوالى بصفة دورية عن تقدم الاشغال واستخدام الاعتمادات المخصصة له ، بالنسبة للعمليات المنجزة مباشرة تحت مسؤوليته .

فيوجه اليه بهذه الصفة ، في نهاية كل شهر ، كشفا حسابيا بالاعتمادات المتعلقة بكل فصل ، ويوجه اليه كذلك كل ثلاثة أشهر ميزانية مادية ومالية بجميع العمليات المقيدة في قائمة البلدية.

الفصل الثالث

شروط تنفيذ عمليات التجهيز

والاستثمار المتعلقة بمخططات البلديات الخاصة بالتنمية

مادة ١٤ - يتعين على رئيس المجلس الشعبي البلدي ان ينفذ عمليات التجهيز والاستثمار التي يتولى انجازها ، طبقا لسجل الاستحقاقات المشار اليه في المادة ٦ من هذا المرسوم .

مادة ١٥ - يمكن انجاز العمليات المقيدة في القائمة ، اما عن طريق الاستغلال المباشر ، واما عن طريق المقاوله .

مادة ١٦ - يجوز لرئيس المجلس الشعبي البلدى ، بناء على اقتراح الهيئة التنفيذية البلدية وبعد موافقة الوالى ، أن يعهد الى هيئة عمومية محلية بانجاز عملية تابعة للمخطط البلدى للتنمية ، اذا اقتضت الظروف ذلك .

ولهذه الغاية ، يسوغ لرئيس المجلس الشعبي البلدى ان يخصص تدريجيا لهذه الهيئة الاعتمادات المطابقة لقيمة العملية المقصودة ، وذلك فى حدود اذن البرنامج المعتمد .

مادة ١٧ - يشرع رئيس المجلس الشعبي البلدى فى جميع الدراسات ويأمر بانجازها ويقعد الصفقات والتعاقدات والاتفاقيات المرتبطة بعمليات التجهيز والاستثمار التى يتولى القيام بها ، وذلك بمساعدة المصالح التقنية .

الفصل الرابع

احكام انتقالية

مادة ١٨ - ان العمليات المتعلقة ببرنامج التجهيز المحلى ، والمقيدة والمبرمجة قبل تاريخ سريان هذا المرسوم ، تبقى خاضعة للاجراءات المطبقة عليها .

وتقيد هذه العمليات فى وثيقة تلحق بقائمة المخطط البلدى للتنمية والمنصوص عليها فى المادة ٣ من هذا المرسوم .

مادة ١٩ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لاحكام هذا المرسوم .

مادة ٢٠ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ .

مرسوم رقم ٧٣ - ١٣٧ مؤرخ فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ يتضمن تحديد الشروط الخاصة بتطبيق الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ فى ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير الداخلية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ - ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ فى ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ فى ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ فى ٧ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن اختصاص اللجان المتساوية الاعضاء وتاليفها وتنظيمها وسيرها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ المؤرخ فى اول ذى القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ١٢ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمن تنظيم المجلس التنفيذى للولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٢ - ٣٤ المؤرخ فى ٢٥ ذى الحجة عام ١٣٩١ الموافق ١٠ فبراير سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتشكيل اللجنة الوطنية واختصاصها وسيرها والمنصوص عليها فى المادة ١٧١ من الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ فى ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

يرسم ما يلى :

مادة ١ - تحدد بموجب هذا المرسوم شروط

تسيير موظفي وأعوان الدولة الذين يمارسون نشاطاتهم في الحدود الإقليمية للولاية .

مادة ٢ - لا تشمل أحكام هذا المرسوم مستخدمى المؤسسات العمومية التابعة للدولة والمستخدمين المدنيين لوزارة الدفاع الوطنى والمستخدمين الأجانب .

كما يجوز مخالفة أحكام هذا المرسوم كليا أو جزئيا فى حدود ما اذا تبين انها تتعارض مع الاحتياجات الخاصة ببعض أسلاك الموظفين .

ان الاستثناءات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة تتخذ بموجب قرار مشترك صادر عن وزير الداخلية والوزير المعنى ، وذلك بناء على تقرير مسبب من هذا الأخير .

الفصل الأول

الاحكام المتعلقة بتسيير الموظفين

مادة ٣ - يخول الوالى جميع سلطات التسيير بالنسبة للموظفين التابعين للأسلاك المرتبة فى السلالم الأدنى من رقم ١٣ باستثناء ما يتعلق بالقرارات التى لا يمكن اتخاذها الا من طرف السلطة المركزية المعنية ، وذلك بالنظر لنوع تلك القرارات ومآلها .

ويدخل فى عداد الاستثناءات المشار اليها فى الفقرة السابقة :

- تعيين المستخدمين وتوزيعهم على الصعيد الوطنى ،

- تكوين الأعوان وتكوينهم المتقن ،

- فتح المسابقات والامتحانات المهنية وتنظيمها،

- الامتحان والمصادقة ضمن الشروط المنصوص عليها فى النظام الجارى به العمل لاقتراحات الترسيم والترقية وعقوبات الدرجة الثانية ،

- الالتحاق بوظيفة اخرى والاحالة الى الاستيداع .

مادة ٤ - ليتأتى تحقيق وحدة تسيير مهن موظفى الادارة العامة ، الخاضعين لأحكام هذا

المرسوم ، تحدث لجان متساوية الاعضاء ، وطنية ومختصة لكل مجموعة من الأسلاك التابعة للمعنيين .

ويحدد تشكيل اللجان المشار اليها فى الفقرة السابقة وكذلك شروط سيرها ، بموجب قرار صادر عن الوزير المكلف بالوظيفة العمومية .

مادة ٥ - ان أعمال تسيير أسلاك الموظفين المرتبين على الاقل فى السلم ١٣ تبقى من اختصاص الوزراء المعنيين ما عدا الأعمال الخاصة بتسيير الحسابات وبمنح العطل من كل نوع والمحالة للولاية .

ويجوز كذلك للولاية ، بناء على تقرير مسبب ومبلغ للوزير المعنى ، اصدار عقوبات الدرجة الاولى ضد الموظفين الخاضعين لأحكام هذه المادة.

الفصل الثانى

الاحكام المتعلقة بالأعوان المؤقتين

مادة ٦ - يمارس الولاة مجموع السلطات الخاصة بالتسيير والمتعلقة بالأعوان المتعاقدين مع الدولة ، مع مراعاة أحكام المادة ٨ ادناه ، وباستثناء ما يتعلق بالتعيين بالوظائف وانهاء المهام ، بالنسبة للموظفين الذين يمكن ترتيبهم فى السلم «١» من المجموعة ١ والمنصوص عليهم فى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى ٨ ذى القعدة عام ١٣٨٧ الموافق ١٨ فبراير سنة ١٩٦٧ والمتضمن تحديد شروط تعيين المستخدمين المتعاقدين والمؤقتين فى الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية ، فتختص الادارة المركزية بهذه العمليات .

مادة ٧ - يبقى المستشارون التقنيون والمكلفون بمهمة فى الولايات خاضعين لأحكام المرسوم رقم ٧٣ - ٦٥ المؤرخ فى ١٣ ربيع الاول عام ١٣٩٣ الموافق ١٦ ابريل سنة ١٩٧٣ والمتضمن تحديد أجور الولاة والكتاب العامين ورؤساء الدوائر والمكلفين بمهمة، والمستشارين التقنيين للولاية والمديرين فى المجالس التنفيذية للولاية .

الفصل الثالث

احكام خاصة

مادة ٨ - ان تدابير المراقبة المتعلقة بأعمال التسيير اللامركزية والمتخذة طبقا لاحكام هذا المرسوم ، لا بد من اتمامها في مقر كل ولاية مهما كان نوعها وفترتها الدورية .

ان قوائم المستخدمين التابعين لمختلف اسلاك الموظفين واعوان الدولة والذين يمكن الحاقهم بالولايات، تصدر عن الوزراء المختصين، بناء على اقتراح الولاة ، وبعد اخذ رأى وزير الداخلية .

اما قوائم التوزيع الخاصة بالمستخدمين المذكورين والمعدة لتوزيعهم على الولايات ، فيقوم باعدادها كل وزير معنى بعد اخذ رأى وزارة الداخلية ، خلال مدة لا تتجاوز ٣١ يناير من السنة المالية الجارية ، ثم يجرى ابلاغها في هذا التاريخ للوالى وللمراقب المالى فى كل ولاية .

وتحتوى هذه القوائم ، فى نفس الوقت ، على عدد الوظائف المفتوحة اجماليا لكل سلك، وتوزيعها على الولايات وميزات كل ولاية بالنسبة للوظائف الدائمة او المؤقتة .

مادة ٩ - تسرى احكام هذا المرسوم ابتداء من اول يناير سنة ١٩٧٤ . ويتعين على الادارات المعنية أن تشرع قبل هذا التاريخ بضبط الوضع الادارى للموظفين والاعوان الخاضعين لهذا المرسوم ، ونقل الملفات للولاية المعنية .

مادة ١٠ - ان الاعوان المكلفين فى كل من مديريات المجلس التنفيذى للولاية ، المكلفين بتسيير المستخدمين الملحقين بمديريتهم يوضعون تحت سلطة الوالى ريثما يجرى تحويلهم الى الكتابة العامة للمجلس التنفيذى .

مادة ١١ - تحدد كفيات تطبيق هذا المرسوم ، بموجب مقرر مشترك ، يصدره الوزراء المكلفون بالتوالى بالجماعات المحلية والاصلاح الادارى والوظيفة العمومية والمالية .

مادة ١٢ - تلتفى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم .

مادة ١٣ - ينشر هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ .

مرسوم رقم ٧٣ - ١٣٨

مؤرخ فى ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ يتضمن تحديد شروط تسيير اعتمادات السير المخصصة للمجالس التنفيذية للولايات (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم

٧٠ - ٥٣ المؤرخين فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ فى ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ المؤرخ فى ٨ ربيع الثانى عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم المجلس الشعبى التنفيذى للولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٦٦ المؤرخ فى ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأليف المجالس التنفيذية للولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٢ - ٣٤ المؤرخ فى ٢٥ ذى الحجة عام ١٣٩١ الموافق ١٠ فبراير سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتشكيل وصلاحيات وتسيير اللجنة الوطنية المؤسسة بموجب المادة ١٧١ من الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ فى ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

يرسم ما يلي :

الباب الأول

احكام عامة

مادة ١ - تحدد في هذا المرسوم ، وابتداء من أول يناير سنة ١٩٧٤ ، شروط تنفيذ اعتمادات التسيير المخصصة للمصالح التابعة للمجالس التنفيذية للولايات .

مادة ٢ - ان الاعتمادات الضرورية لتسيير المصالح التابعة للمجالس التنفيذية للولايات ، تحدد وتفيد وتقدم الزاميا وبصفة متميزة عن الاعتمادات المخصصة للمصالح والهيئات التابعة مباشرة للادارات المركزية للدولة .

وان تسيير الاعتمادات المخصصة لمصالح كل مجلس تنفيذي للولاية ، يدخل في اختصاص الوالى دون سواه ، طبقا للمادة ١٦٠ من الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمادة ٢٢ من المرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ المؤرخ في ٨ ربيع الثانى عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ المذكور اعلاه .

مادة ٣ - لا تطبق احكام هذا المرسوم على ما يلي :

- ١ - اعتمادات التسيير المخصصة للمصالح التى تمارس مهام الدفاع والامن الوطنى ،
- ٢ - الاعتمادات المنوى تخصيصها في شكل مساعدات للهيئات العمومية للدولة ،

يمكن مخالفة احكام هذا المرسوم بصفة كلية او جزئية في حدود ما اذا تبين انها تتعارض مع طبيعة وهدف الاعتمادات المخصصة لنشاط خاص تابع للمجلس التنفيذى للولاية ، انما يمكن تنفيذها مباشرة من طرف المصالح المركزية للدولة .

ان المخالفات المقررة من هذا القليل ، تتخذ بموجب قرار مشترك صادر عن وزير الداخلية ووزير المالية بناء على تقرير مسبب للوزير المعنى .

الباب الثانى

تنفيذ الاعتمادات المسيرة من طرف الولايات

مادة ٤ - ان اعتمادات التسيير المخصصة للمصالح التابعة للمجالس التنفيذية للولايات ، تكون قبل صرفها على مستوى كل ولاية ، موضوع توزيع تعدد المصالح المركزية لكل وزارة وذلك تبعا للاقتراحات المدلى بها من كل مجلس تنفيذى ، من جهة ومن جهة اخرى ، تبعا لتنظيم هذه المصالح واهمية ومهمة كل منها . ويتم هذا التوزيع ، بعد التأشير عليه من وزارة المالية ، على اساس جدول يشتمل على الاعتمادات الخاصة بكل ولاية ، والمخصصة لنفقات تسيير مجلسها التنفيذى .

مادة ٥ - ان الاعتمادات المخصصة لمصالح المجالس التنفيذية للولايات ، لا يمكن في اى حال ولاى سبب ، ان تنفذ مباشرة من طرف المصالح المركزية للوزارات المعنية ، او أن تكون موضوع تحويل لفائدتها خلال السنة الجارية .

مادة ٦ - ان الاعتمادات المخصصة لمصالح المجالس التنفيذية للولاية لا بد من وضعها تحت تصرف هذه المجالس لتقوم بالالتزام بالنفقات الضرورية وتسديدها كما ينبغى ، والتي تعتبر حتمية لسيرها .

ان تخصيص هذه الاعتمادات يجب أن يتم عن طريق التخصيص لفائدة كل وال ، في اجل لا يتعدى نهاية الشهر الاول من السنة المتعلقة بهذه الاعتمادات .

توجه تبليغات التخصيص في آن واحد ، الى المراقب المالى ، وامين خزينة الولاية ، اللذين يقومان ، كل منهما فيما يخصه ، بتنفيذ هذه المقررات .

الباب الثالث

شروط تنفيذ العمليات المالية

مادة ٧ - يكلف الوالى ، بصفته آمرا بالصرف الوحيد لمجموع العمليات المالية ، وبمجرد توفر الاعتمادات المخصصة في كل ولاية ، بالالتزام بهذه الاعتمادات وتصفيتها وتحرير الحوالات وذلك طبقا للنظام الجارى به العمل .

الباب الرابع

شروط اعداد تقديرات الميزانية

مادة ١١ - ان تقديرات النفقات الحتمية لسير مختلف مصالح المجلس التنفيذي ، تكون موضوع اقتراحات تعبر عنها كل مصلحة .

ويجب ابداء هذه الاقتراحات في اجل لا يتعدى نهاية النصف الاول من السنة ، ثم يبحث المجلس التنفيذي للولاية فيها ويناقشها ويصادق عليها ، ثم تجمع في وثيقة وحيدة ، تكون موضوع قرار من الوالى ، ويرسل هذا القرار الى الوزراء المعنيين ووزير المالية وهو مرفق بتقرير ايضاحى قبل نهاية شهر يوليو السابق للسنة التى تتعلق بهذه التقديرات .

مادة ١٢ - تطبيقا لاحكام هذا المرسوم ، ان المستخدمين المكلفين بتسيير اعتمادات التسيير المخصصة لهم في كل من مديريات المجلس التنفيذي للولاية ، يقومون بمهامهم ، ريثما يجرى نقلهم الى الكتابة العامة للمجلس التنفيذي تحت السلطة المباشرة للوالى .

ان كفيات تطبيق هذه المادة ، توضح عند الاقتضاء من وزير الداخلية ووزير المالية .

مادة ١٣ - تلتى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم .

مادة ١٤ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ .

مرسوم رقم ٧٥ - ٣٥

مؤرخ في ١٦ صفر عام ١٣٩٥

الموافق ٢٧ فبراير سنة ١٩٧٥

يتضمن تحديد عدد المقاعد

والدائرات الانتخابية للمجالس الشعبية

البلدية (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدى ولا سيما المادتان ٣٦ و ٣٨ منه ،

يسوغ للوالى قصد تسهيل تنفيذ هذه العمليات ، ان يصدر مقررات قبل الالتزام بها، وكلما ارتأى ضرورة ذلك ، المجلس التنفيذي ، تهدف الى جمع وتركيز جميع الاعتمادات المخصصة للنفقات ذات النوع الواحد والهدف الواحد وعلى مستوى الولاية ، وان المقررات المتخذة بهذا الشأن طبقا لجدول التوزيع المنصوص عليه في المادة ٤ اعلاه ، يجرى تبليغها الى المراقب المالى فى الولاية وامين خزيتها للتنفيذ .

ستوضح شروط تطبيق الفقرة الثانية من هذه المادة بموجب تعليمات تصدر من وزير المالية .

مادة ٨ - يحوز للوالى ان يعدل توزيع الاعتمادات المتعلمه بنفس الفصل ، وذلك بناء على اقتراح المجلس التنفيذي .

ويمكنه كذلك ، وضمن نفس الكيفية ، وبعد موافقة الوزراء المعنيين ووزير المالية ، ان ينقل اعتمادات من النوع نفسه ، من فصل الى فصل .

وتجرى هذه التحويلات ، فى كل الاحوال، فى حدود الاعتمادات المخصصة وعن طريق قرارات تبلغ الى المراقب المالى للولاية وامين خزيتها للتنفيذ .

مادة ٩ - ان تعديلات التوزيع الحاصلة فى الفصل بالنسبة لاعتمادات مقيدة لفائدة مجلس تنفيذى للولاية ، تقرر بناء على اقتراح الوالى والوزير او الوزراء المعنيين ، بموجب قرار من وزير المالية .

مادة ١٠ - يترتب على تنفيذ الاعتمادات المخصصة لمجموع مصالح المجلس التنفيذي للولاية ، اعداد كشف شهرى بذلك ، يبلغ الى أعضاء المجلس التنفيذي للولاية ووزير المالية والوزراء المعنيين .

يكون سسير هذه الاعتمادات موضوع تقرير ربع سنوى ، يعده الوالى ويصادق عليه المجلس التنفيذي للولاية ويوجه لجميع الوزراء المعنيين قبل نهاية الشهر الذى يلى ثلاثة الاشهر المتعلقة به .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٤ -- ٦٩ المؤرخ في ١٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٧٤ والمتعلق باصلاح التنظيم الاقليمى للولايات ،

- وبمقتضى المراسيم من رقم ٧٤ - ١٢٤ الى ٧٤ - ١٥٤ المؤرخة في ٢٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق ١٢ يوليو سنة ١٩٧٤ والمتضمنة تحديد الحدود الاقليمية وتكوين الولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥ - ٢٤ المؤرخ في ٩ محرم عام ١٣٩٥ الموافق ٢٢ يناير سنة ١٩٧٥ والمتضمن استدعاء الهيئة الانتخابية ،

يرسم ما يلى :

مادة ١ - ان عدد المقاعد للمجالس الشعبية البلدية يحدد ، بالنسبة لكل بلدية ، طبقا للجدول المرفق بهذا المرسوم .

مادة ٢ - تشكل كل بلدية دائرة انتخابية .

مادة ٣ - خلافا للمادة ٢ اعلاه ، تشكل بلدية الجزائر الكبرى من اثنى عشرة (١٢) دائرة انتخابية .

وهذه الدوائر الانتخابية مطابقة للدوائر الحضرية الاثنى عشرة للجزائر الكبرى .

مادة ٤ - يكلف وزير الداخلية ، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٦ صفر عام ١٣٩٥ الموافق ٢٧ فبراير سنة ١٩٧٥ .

الدوائر	البلديات	عدد المقاعد	الدوائر	البلديات	عدد المقاعد
أدرار	أدرار	21	مليانة	مليانة	21
	تسابيت	11		بومدفع	21
	فنوغيل	15		جندل	21
تيميمون	تيميمون	15		خميس مليانة	29
	أوقروط	15		وادي الشرفاء	15
	تاغوزي	11		طارق بن زياد	15
	تينركوك	11	تنس	تنس	21
رقان	رقان	15		أبو الحسن	15
	أولف	15		بنى حواء	15
	زاوية كوننة	15		بوزغاية	21
	ولاية الأصنام			المرسي	11
الأصنام	الأصنام	29		زبوجة	15
	أولاد فارس	21	ولاية الأغواط		
	سنجاص	21		الأغواط	29
عين الدفلى	عين الدفلى	21		الفيشة	9
	عريب	15		الأربعاء	21
	جليدة أهل الوادي	15		أفلو	21
	الحسنية	15		عين سيدى على	11
	خربة	21		بريدة	11
	الروينة	15		قلعة سيدى سعد	21
بوقدير	وقدير	29	المنيعه	المنيعه	29
	عين مران	21	غرداية	غرداية	15
	أولاد بن عبد القادر	15		بريان	15
	تاوقريت	21		القرارة	21
العطاف	العطاف	29	متليلي الشعانية	متليلي الشعانية	29
	العبادية	29	ولاية أم البواقي		
	الكريمة	21		أم البواقي	21
	وادي الفضة	21		عين بابوش	15

الدائرات	البلديات	عدد المقاعد	الدائرات	البلديات	عدد المقاعد
عين البيضاء	قصر الصباحي	11	مروانة	مروانة	15
	عين البيضاء	21		عين جاسر	15
	بريش	15		حيدوسة	11
	فكيرينة	15		وادي الماء	15
	مسيكينة	21		اولاد سالم	21
عين مليلة	عين مليلة	29		سريانة	11
	عين الفكرون	21	نقاوس	نقاوس	15
	عين كرشة	21		اولاد سي سليمان	15
	بئر الشهداء	21		رأس العيون	21
	سيقوس	15		تاقسلنت	15
	سوق النعمان	15	بجاية	بجاية	29
خنشلة	خنشلة	29		أوقاس	15
	العين الطويلة	11		تيشي	15
	الضلعة	11	أميزور	أميزور	21
	الحامة	15		برباشة	21
	متوسة	11		القصر	15
				قنديرة	15
				توجة	11
				سماعون	15
باتنة	باتنة	29	اقبو	اقبو	29
	عين باقوت	11		بنى شبانة	21
	المعذر	15		بنى ورثلان	15
	تازولت لامبيز	11		بوجليل	11
	تيمقاد	15		ايفيل على	15
عين توتة	عين التوتة	21		محفوظة	21
	عين زعطوط	9		اوزلاقن	15
	القنطرة	15		تازمالت	21
	سقانة	11		صدوق	15
أريس	أريس	15	خراطة	خراطة	21
	بوزينة	15		درقينة	15
	ايشمول	15		سوق الاثنين	15
	منعه	15		تاسكريوت	15
	وادي الطاقة	15		سيدي عيش	21
	ثنية العابد	15	سيدي عيش	سيدي عيش	11
	تكوت	15		ادكار قبوش	15
بريكة	بريكة	29		اكفادو	15
	بيطام	11		شميني	11
	مدوكال	11		تاويريرت ايفيل	15
قايس	قايس	15		تيمزريت الماتن	
	بوحمامة	11			
	الشجرة	15			
	فايس	15	بسكرة	بسكرة	29
	اولاد فاضل	11		جمورة	11

ولاية بسكرة

موسوعة التشريعات العربية - الجزائر

نظام ادارة محلية - مرسوم

الدائرات	البلديات	عدد المقاعد	الدائرات	البلديات	عدد المقاعد
المغير	المغير	21	بوقرة	21	
الوادي	جامعة	21	بوعينان	15	
	الوادي	29	شبل	15	
	دبيلة	21	السحاولة	11	
	قمار	21	الصومعة	15	
	كوينين	15	شرشال	21	شرشال
	رباح	21	داموس	15	
اولاد جلال	اولاد جلال	15	قوراية	15	
	الدوسن	11	المناصر	15	
	اولاد حركات	15	العفرون	15	العفرون
	سيدي خالد	15	شفه	15	
سيدي عقبة	سيدي عقبة	21	موزايا	15	
	ستمة	9	وادي جر	11	
	مشونش	11	وادي الملايق	15	
	زربية الوادي	15	حجوط	21	حجوط
طولقة	طولقة	21	احمر العين	15	
	بو شقرون	11	بورقية	11	
	فوغالة	15	مراد	15	
	وماش	11	تياز	15	
	اورلال	15	القليعة	21	القليعة
			بواسماعيل	21	
			الدويرة	21	
			الدواودة	11	
			فوكة	15	
			الممالة	11	
					ولاية البويرة
			البويرة	21	البويرة
			اهل القصر	11	
			بشلول	15	
			الشرفاء	15	
			الحيزر	15	
			مشد الله	21	
			عين بسام	21	عين بسام
			بئر غبالو	15	
			الهاشمية	15	
			الاخضرية	21	الاخضرية
			أعمر	15	
			بنى عمران	21	
			بودرباله	15	
			قزومة	11	
			قادرية	21	
			معل	15	
			صور الغزلان	21	صور الغزلان
			برج خريس	15	
			ديرج	15	
					ولاية البليدة
					البليدة
					الاربعاء
					مفتاح
					حميس الخشنة
					اولاد موسى
					سيدي موسى
					بوفاريك
					بئر تونة

موسوعة التشريعات العربية - الجزائر			نظم ادارة محلية - مرسوم		
الدائرات	البلديات	عدد المقاعد	الدائرات	البلديات	عدد المقاعد
ولاية تامنراست					
تامنراست	تامنراست	21	ندرومة	صبرة	15
عين صالح	عين صالح	15		سيدي مجاهد	15
ولاية تبسة					
تبسة	تبسة	39	الرمشي	ندرومة	21
	الكويف	21		جباله	15
	الماء الابيض	15		فيلالوسن	15
	الحمامات	15		الرمشي	15
بئر العاتر	بئر العاتر	15		عين يوسف	15
	جبل العنق	15		بنى وارسوس	15
	نقرين	11		الحناية	15
ششار	ششار	15	سبدو	سبدو	15
	خنقة سيدي ناجي	9		بنى سنوس	15
	المحمل	15		العريشة	11
	اولاد رشاش	21		القور	11
الشريعة	الشريعة	21	تيارات	سيدي الجيلالي	15
	بئر المقدم	21		ولاية تيارات	
	العقلة	21		تيارت	29
العوينات	العوينات	15		دحموني	15
	العين الزرقاء	11		جيلالي بن عمار	9
	مرسط	15		قرطوفة	11
	الونزة	21		مشرع الصفاء	15
ولاية تلمسان					
تلمسان	تلمسان	39	بنى هندل	ملاكو	11
	عين فزة	15		وادي ليلي	15
	عين تالوت	11		سيدي علي ملال	11
	بنى مستار	15		رحوية	15
	ابن سكران	15		بنى هندل	21
	اولاد الميمون	15		لرجم	15
	سيدي العبدلي	11	فرندة	الازهرية	15
بنى صاف	تيزني بنى هديل	11		ملعب	15
	بنى صاف	21		فرندة	21
	هنين	15		عين الحديد	15
	ولهاصة الغراية	15		عين كرمس	15
الغزوات	الغزوات	21		مدروسة	15
	باب العسة	15		اولاد جراد	11
	مرسى بن مهدي	15	قصر الشلالة	تاخمات	15
	السواحلية	15		قصر الشلالة	21
مفنية	مفنية	29		عين دزاريت	15
	حمام بوغرة	11	ثنية احد	سي عبد الفنى	21
				سيدي العجال	15
				زمالة الامير عبد القادر	15
				ثنية الاحد	21
				برج الامير عبد القادر	11
				خمىستى	15
				العيون	11

الدائرات	البلديات	عدد المقاعد	الدائرات	البلديات	عدد المقاعد
تيسم	تيسمسيلت	15	تيزى غنيف	21	
	عماري	11	الاربعاء نايت	21	
	الحمادية	11	الاربعاء نايت ايرائن	11	
	قرية	15	بنى ينى	15	
	المهدية	15	أبرجور	15	
	أولاد بسام	15	تيزى راشد	15	
	سیدی حسنى	11	تيقزيرت	15	
السوقر	السوقر	15	ايفليسسن	11	
	عين الذهب	21	ماكودة	15	
	مدرسة	11	واقنون	21	
	توسنينة	15			
			ولاية الجزائر		
			بلدية الجزائر الكبرى		
			الدائرة الأولى	7	
تيزى وزو	تيزى وزو	29	الدائرة الثانية	7	
	بنى دواله	21	الدائرة الثالثة	6	
	ذراع بن خدة	21	الدائرة الرابعة	8	
	المعائقة	21	الدائرة الخامسة	8	
			الدائرة السادسة	4	
عين الحمام	عين الحمام	21	الدائرة السابعة	6	
	ايفرحونن	21	الدائرة الثامنة	4	
	واصيف	21	الدائرة التاسعة	11	
	تاسافت	15	الدائرة العاشرة	9	
			الدائرة الحادية عشرة	4	
عزازقة	عزازقة	21	الدائرة الثانية عشرة	5	
	أزفون	15	بلدية بئر خادم	21	
	بوسقن	21	الشراقة	21	
	فريجة	15	عين بنيان	21	
	أيلولة أومالو	11	درارية	15	
	مقلع	21	سطاوى	15	
	تيميزارت	15	زرالدة	15	
	أعكورن	11	الرويبة	21	
	ذكرى	9	عين طاية	21	
برج منايل	برج منايل	29	برج الكيفان	21	
	شعبة العامر	15	الدار البيضاء	11	
	يسر	21	بودواو	21	
	زاصرةية	15	رغاية	11	
	تادمايت	15	الثنية	21	
دلس	دلس	21	زمورى	15	
	بفليسة	15			
	سیدی داود	15	ولاية الجلفة		
ذراع الميزان	ذراع الميزان	21	الجلفة	21	
	بوغنى	21	الشارف	15	
	واضية	21	الادريسية	15	
	وادی قصارى	15	عين وسارة	15	

الدائرات	البلديات	عدد المقاعد	الدائرات	البلديات	عدد المقاعد
	بيرين	21	برج زمورة	21	
	زنزاش	21	الجعافرة	15	
حاسي بحبح	حاسي بحبح	21	المهير	21	
	دار الشيوخ	21	منصورة	15	
مسعد	مسعد	21	مجانة	15	
	عين الابل	21	ثنية النصر	15	
	فيض البطمة	21	العلمة	29	العلمة
	ولاية جيجل		بيضة البرج	15	
جيجل	جيجل	29	بازر سقرة	15	
	الموانة	15	بنى فضة	11	
	رقادة مثلثين	21	بئر الاحرش	21	
	زيامة منصورية	15	جميلة	21	
الميلية	الميلية	29	ام العجول	15	
	العنصر	21	راس الوادي	21	راس الوادي
	سطاره	15	عين تاغروط	21	
	سيدي معروف	15	برج الفدير	21	
فرجيوة	فرجيوة	29	الحمادية	21	
	بوحاتم	21	سيدي مبارك	15	
	اولاد النجاة	29	ولاية سعيدة		
	الرواشد	21	سعيدة	29	سعيدة
الطاهير	الطاهير	21	عين الحجر	21	
	شهانة	21	اولاد خالد	15	
	شقفة	15	سيدي بو بكر	15	
	جيملة	21	يوب	15	
	سيدي عبد العزيز	15	العين الصفراء	21	العين الصفراء
	ولاية سطيف		عسلة	9	
سطيف	سطيف	29	مفرار	9	
	عين عباسه	21	الايض سيدي		الايض سيدي
العين الكبيرة	العين الكبيرة	15	الايض سيدي الشيخ	15	الايض سيدي الشيخ
	عموشة	15	عين المراك	11	
	عرباون	21	بوسمفون	9	
	بابور	21	البيض	21	البيض
عين اولمان	عين اولمان	29	بوعلام	11	
	عين ازال	21	بوقطب	15	
	عين الحجر	21	بريزينة	11	
	فجال	15	رقاصة	15	
	صالح باي	21	الحساسنة	15	الحساسنة
بوقاعة	بوقاعة	21	اولاد ابراهيم	15	
	بوسلام	21	سيدي احمد	15	
	قنرات	15	مشرية	15	مشرية
	تالة ايفاسن	21	البیوض	11	
برج			مکمن بن عمرو	11	
بوعريريج	برج بوعريريج	29	نعامة	15	

الدائرات	البلديات	عدد المقاعد	الدائرات	البلديات	عدد المقاعد
	ولاية بسكيكدة			حساسنة	9
سكيدة	سكيكدة	29		وادي بركش	9
	سطوره	9		وادي صباح	11
عزابة	عزابة	21		تامزورة	11
	عين شرشار	15	سفيّزف	سفيّزف	21
	ابن عزوز	15		عين البرد	11
	شطابني	11		ابن العربي	11
	السبت	15		مصطفى بن ابراهيم	11
الحروش	الحروش	21		سيدي حمدوش	15
	مجاز الدشيشي	11		تانية	15
	رمضان جمال	15	تلاغ	تلاغ	15
	صالح بوشعور	15		الضاية	11
	سيدي مرغيش	15		مرحوم	11
القل	القل	29		مولاي سليسن	11
	عين قشرة	15		وادي تاويرة	11
	الحدائق	15		راس الماء	11
	اولاد عطية	15		تيفاليمت	11
	ام الطوب	15		ولاية عنابة	
	تاملوس	21		عنابة	39
	زيتونة	15	عنابة	برحال	15
زيغود يوسف	زيغود يوسف	21		سرايدي	9
	بني ولبنان	15	القاله	القاله	21
	اولاد حبابه	11		عين العسل	11
ولاية سيدي بلعباس				بني عمار	15
سيدي بلعباس	سيدي بلعباس	39		الطارف	15
	سيدي لحسن	15		السوارخ	11
	تاسالة	15	ذريعان	ذريعان	21
عين تموشنت	عين تموشنت	29		العين الباردة	15
	اغلال	11		عصفور	11
	عين الكحيل	15		ابن مهدي	15
	عين الطلبة	11		بسباس	21
	شعبة اللحم	11		الحجار	21
	العامة	15		ولاية قاله	
	المالح	11		قاله	29
	حاسي الفلة	15	قاله	عين الحساينية	15
	سيدي بن عدة	11		بلخير	11
	تارقه	11		بوعاطي محمود	9
ابن باديس	ابن باديس	11		بومهرة احمد	15
	بوخنيفيس	11		الفجوج	11
	حاسي زهانة	11		هيليوبولس	11
	سيدي علي بن يوب	11		بوشقوف	15
	سيدي علي بوسيدي	15	بوشقوف	بوكاموزة	11
حمام بوحجر	حمام بوحجر	15			
	عين الاربعاء	15			

الدائرات	البلديات	عدد المقاعد	الدائرات	البلديات	عدد المقاعد
	قلعة بوسبع	9	وزرة	15	
	حمام مبايل	21	سى المحجوب	11	
	خزارة	11	عين بوسيف	21	
	نشماية	11	شلالة العداورة	21	
	وادي الشحم	15	اولاد معرف	11	
بوحجار	بوحجار	15	ثلاثة دوائر	11	
	عين الكرمة	15	بنى سليمان	15	
	اولاد ادريس	15	جواب	15	
وادي الزناتي	وادي الزناتي	21	السواقي	21	
	عين مخلوف	9	البرواقية	21	
	بوحمدان	15	العمرية	21	
	ركنية	11	رباعية	11	
	تاملوكة	15	الزبيرية	11	
	سلوة عنونة	11	قصر البخاري	21	
سدراثة	سدراثة	21	عزير	15	
	عين العربي	15	الشهبونية	15	
	بئر بوحوش	15	اولاد هلال	15	
	مداوروش	15	تابلاط	21	
	ام العظام	15	العيسوية	15	
سوق اهراس	سوق اهراس	29	العزيرية	21	
	الحناشة	15			
	خضارة	15	ولاية مستغانم		
	مشروحة	15	مستغانم	29	
	مراهنة	15	عين نويسي	15	
	تاورة	15	حاسي معمش	11	
	الزعرورية	15	ستيدية	15	
ولاية قسنطينة			عين تدلس	21	
قسنطينة	قسنطينة	43	بوقيراط	21	
	عين عبيد	15	خير الدين	15	
	ديدوش مراد	15	مسرة	21	
	الخروب	21	وادي الخير	21	
	حامة بوزيان	21	مزونة	15	
شلفوم العيد	شلفوم العيد	21	مديونة	15	
	وادي عثمانية	21	واريزان	11	
	تاجنانت	11	اولاد معلي	15	
	تلاغمة	21	سیدی محمد بن علی	15	
ملية	ميلة	29	وادي رهيو	21	
	القرارم	29	عين الطريق	15	
	ابن زياد	9	عمى موسى	15	
			جديوية	15	
	ولاية المدية		الحمادنة	15	
المدية	المدية	29	الاحلاف	11	
	عوامري	11	اولاد عيش	15	

عدد المقاعد	الدائرات	البلديات	عدد المقاعد	البلديات	الدائرات
11	حسين		15	الرمقة	
11	تيزي		15	سيدي على	سيدي على
15	غريس	غريس	21	عشعاشة	
11	عين فكان		21	حجاج	
11	عوف		11	خضراء	
11	فروحة		21	سيدي الاخضر	
15	معوسة		29	غليزان	غليزان
11	المطمر		11	المطمر	
15	وادي طاغية		15	القلعة	
29	المحمدية	المحمدية	21	يلل	
11	بوهني		15	مندس	
15	القمري		15	وادي الجمعة	
9	مقطع الدوز		15	وادي السلام	
21	تفنيف		15	سيدي الخطاب	
21	البرج	تيفنيف	11	سيدي محمد بن عودة	
15	الحشم		21	زمورة	
9	خلوية			ولاية المسيلة	المسيلة
15	وادي الابطال		29	المسيلة	
15	سيدي قادة		15	العين الخضراء	
29	سيق	سيق	11	برهوم	
15	عكاز		15	شلال	
15	زهانة		11	جزار	
	ولاية ورقلة		11	حمام الضلعة	
29	ورقلة	ورقلة	15	المعاضيد	
11	جانت	جانت	15	مقرة	
9	برج عمر ادريس	اين امناس	15	مصيف	
29	ايليزي		15	اولاد عدي القبالة	
15	توقرت	توقرت	15	اولاد دراج	
15	الحجيرة		21	عين الملح	عين الملح
21	طيبات		15	جبل مسعد	
	ولاية وهران		15	مجدل	
47	وهران	وهران	15	اولاد رحمة	
21	السانية		11	سليم	
15	ارزيو	ارزيو	21	بوسعادة	بوسعادة
15	بطيوة		21	ابن سرور	
15	بئر الجير		15	اولاد سيدي ابراهيم	
11	بوفاطيس		15	سيدي عامر	
15	قديل		21	سيدي عيسى	سيدي عيسى
15	وادي تليلات		21	عين الحجل	
21	المرسي الكبير	المرسي الكبير	15	ونوغة	
15	بوتليليس			ولاية معسكر	
11	مسرغين		29	معسكر	معسكر
			11	عين فارس	
			15	بوحنيفية الحمامات	

مرسوم رقم ٧٥ - ١٠٥ مؤرخ في ١٩ شعبان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٧ غشت سنة ١٩٧٥ يتضمن احداث اللجنة الوزارية المشتركة لتهيئة الاقليم (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدى .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٤ - ٢٦ المؤرخ في ٢٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٤ والمتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٤ - ٦٧ المؤرخ في ٢٣ جمادى الاولى عام ١٣٩٤ الموافق ١٤ يونيو سنة ١٩٧٤ والمتضمن احداث مساحة الحماية الخاصة بالاقتصاد الزراعى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٢٢ المؤرخ في ١٤ ربيع الاول عام ١٣٩٥ الموافق ٢٧ مارس سنة ١٩٧٥ والمتضمن المصادقة على مخطط التوجيه العام للتنمية وتهيئة المنطقة السكنية لمدينة الجزائر ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٦٢٥ المؤرخ في ٢٩ شعبان عام ١٣٨٨ الموافق ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٨ والمتضمن احداث لجنة دائمة للدراسات الخاصة بناحية الجزائر وتنميتها وتنظيمها وتهيئتها ،

يرسم ما يلى :

مادة ١ - تحدث لدى رئاسة مجلس الوزراء لجنة وزارية مشتركة لتهيئة الاقليم .

ويكون مقر اللجنة في مدينة الجزائر .

مادة ٢ - ان للجنة في اطار التخطيط ، ضمان التنسيق والتوجيه والمراقبة ، فيما يخص تهيئة الاقليم ، وهى مكلفة بما يلى :
- جعل الادارات مدركة لنظام التخطيط فيما يخص تهيئة الاقليم ،

- فض النزاعات الخاصة باختيار المكان والى تطرا بين الهيئة المركزية للتخطيط وبين المحققين والجماعات المحلية في اطار الانشطة المسجلة في المخطط ،

- اقتراح كل التدابير التى من شأنها ان تحسن تنظيم وتسيير الاجهزة المعدة فيما يخص تهيئة الاقليم .

مادة ٣ - تتكون اللجنة من :

- الكاتب العام لرئاسة مجلس الوزراء ، رئيسا ،

- الكاتب العام لكتابة الدولة للتخطيط ، نائب الرئيس ،

- الكاتب العام لوزارة الداخلية ،

- الكاتب العام لوزارة الاشغال العمومية والبناء ،

- الكاتب العام لوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

- الكاتب العام لوزارة الدوله المكلفه بالنقل ،

- الكاتب العام لوزارة الصناعة والطاقة ،

- الكاتب العام لكتابة الدولة للمياه ،

- الكاتب العام للمجلس الوطنى الاقتصادى والاجتماعى ،

- مدير الدراسات التقنية والتخطيط برئاسة مجلس الوزراء ،

- مدير المنشآت الاساسية وتهيئة الاقليم بكتابة الدولة للتخطيط ،

- المدير المكلف بالتخطيط الحضرى فى وزارة الاشغال العمومية والبناء ،

- مدير المنشآت الاساسية والمجالات العسكرية بوزارة الدفاع الوطنى ،

— عند الاقتضاء ، مديري مختلف الوزارات والولاية .

مادة ٤ — يجوز للجنة الاستماع بموافقة رئيسها لكل شخص يكون رايه ضروريا نظرا لاختصاصه .

مادة ٥ — يعين الرئيس مقرر اللجنة ويقوم بكتابة اللجنة مدير الدراسات التقنية للتخطيط والعمران برئاسة مجلس الوزراء .

مادة ٦ — يتابع الرئيس خلال الاجتماعات الاشغال المقررة من طرف اللجنة ويراقبها .

مادة ٧ — ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٩ شعبان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٧ غشت سنة ١٩٧٥ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ يتضمن تحديد معدل مساهمة البلديات والعمالات في صناديقها الخاصة للضمان (١)

ان وزير المالية والتخطيط ،

ووزير الداخلية ،

— بمقتضى الأمر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدي ولا سيما المادة ٢٦٧ منه ،

— وبمقتضى الأمر رقم ٦٧ - ١٥٨ المؤرخ في ٩ جمادى الأولى عام ١٣٨٧ الموافق ١٥ غشت سنة ١٩٦٧ والمتضمن تعديل وتتميم القانون رقم ٦٤ - ٢٢٧ المؤرخ في ١ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ١٠ غشت سنة ١٩٦٤ والمتضمن احداث الصندوق الوطني للاذخار والاحتياط وتحديد قانونه الاساسي ولا سيما المادة ٩ منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ١٥٩ المؤرخ في ٩ جمادى الأولى عام ١٣٨٧ الموافق ١٥ غشت سنة ١٩٦٧ والمتضمن تحديد كفيات تسيير الصندوق البلدي والصندوق العمالي ولا سيما المادة ٣ منه ،

يقران ما يلي :

مادة ١ - يحدد معدل الاقتطاع من الضرائب المحلية المباشرة قصد مساهمة البلديات والعمالات في صناديقها الخاصة للضمان بـ ٣٠٪ بالنسبة لسنة ١٩٦٨ .

مادة ٢ - يطبق هذا المعدل على تقديرات إيرادات الرسوم المباشرة الخاصة بالبلديات والعمالات باستثناء التقديرات المتعلقة بحصة البلديات والعمالات على الدفع الجزائي والضريبة على المرتبات والأجور .

مادة ٣ - يكلف مدير الضرائب والتنظيم العقاري ومدير الخزينة والقرض ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ .

قرار مؤرخ في ١٠ جمادى الثانية عام ١٣٨٨ الموافق ٣ سبتمبر سنة ١٩٦٨ يتعلق باعادة تنظيم الهياكل الادارية لدار عمالة الاوراس (٢)

ان وزير الداخلية ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ١٩٧ المؤرخ في ٣٠ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ٢٩ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتعلق باختصاصات وزير الداخلية في موضوع الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٤٦٢ المؤرخ في ٢٨ ربيع الثاني عام ١٣٨٨ الموافق ٢٤ يوليو سنة ١٩٦٨ والمتعلق بسلطات عامل عمالة الاوراس وتنظيم مصالح الدولة في هذه العمالة،

— وبعد الاطلاع على الرسالة رقم ٨٢ - ٦٨ لك ع المؤرخة في ١١ مارس سنة ١٩٦٨ من السيد رئيس مجلس الوزراء والمتضمنة تكليف وزير الداخلية بتتبع تطبيق القرارات المتخذة في مجلس الوزراء المنعقد بباتنة في ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٨ ،

يقرر ما يلي :

مادة ١ - تتضمن دار عمالة الاوراس

ما يلي :

— الديوان ،

— الكتابة العامة ،

— قسم التنظيم العام وهو القسم الأول ،

(١) الجريدة الرسمية العدد ٩ في ١٩٦٨/١/٢٠ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٨٠ في ١٩٦٨/١٠/٤ .

- قسم الشؤون الادارية والوصاية البلدية والنشاط الاجتماعى وهو القسم الثانى ،

- قسم النشاط الاقتصادى والتجهيز وهو القسم الثالث .

مادة ٢ - يكلف الديوان بما يلى :

- تحقيق الشؤون السياسية والمحتفظ بها ،

- اعداد الحفلات الرسمية ،

- استلام وتوزيع البريد ،

- مسك البطائق الاجمالية المخصصة لعامل العمالة ،

- تحضير طريقة التصنيف الموحد ومسكها مطابقة للحالة الراهنة ،

- انشاء المصلحة المشتركة للمحفوظات ومراقبتها ،

- تحضير التقارير الدورية بالاتصال مع الكتابة العامة ،

- مسك سجل الأعمال الادارية ،

- التكليف باجراء التحقيقات الادارية حول الاشخاص ،

- العلاقات مع المؤسسات الصحافية ،

- مصادرة الجرائد والمطبوعات ،

- العلاقات مع الجيش الوطنى الشعبى واتحادية جبهة التحرير الوطنى ،

- تنظيم وتنشيط العمليات الكبيرة المقررة من طرف الحكومة (العمل التطوعى واعادة التشجير الخ ...) ،

- طلب مساعدة القوة العمومية ،

- تسليم رخص الخروج من التراب الوطنى ،

- تحقيق ملفات الطرد والنفى والاقامة الاجبارية ،

تكون مصلحة المواصلات الداخلية تابعة للديوان .

مادة ٣ - تتضمن الكتابة العامة ما يلى :

(١) مكتب الكاتب العام المكلف بما يلى :

- تنظيم المصالح ،

- توزيع البريد بين الأقسام ،

- تهيئة وتسيير قاعة استقبال العموم ،

- عقد الصلة بين الديوان والأقسام ،

- التنسيق بين الأقسام ،

- التكوين الادارى للموظفين ،

- تنظيم التمارين والمحاضرات ،

- تنظيم الامتحانات والمسابقات ،

- القيام بالكتابة الدائمة لمختلف اللجان الادارية العمالية ،

- تحضير التقارير الدورية وذلك بالاتصال مع الديوان .

(ب) مكتب الموظفين المكلف بما يلى :

- تسيير موظفى دار العمالة ودور نيابات العمالة والمصالح الخارجية العمالية (التوظيف والتنقيط والترقية والانتقال والعطلة والسلطة التأديبية ودفع المرتبات الخ ...) ،

تكون مصلحة اموال الدولة تابعة للكتابة العامة .

مادة ٤ - يتضمن قسم التنظيم العام او القسم الاول المكاتب التالية :

(١) مكتب الشؤون المدرسية والحالة المدنية المكلف بما يلى :

- جميع الشؤون المتعلقة بالميدان المدرسى، ولا سيما تخصيص المنح المدرسية وقروض الشرف ، وتنظيم المطاعم المدرسية ، ومراكز العطل ،

- تطبيق التنظيم المتعلق بالحالة المدنية وباحصاء السكان وبالجمعيات ،

- تطبيق التنظيم المتعلق بنزع الملكية لاجل المصلحة العامة ،

(ب) مكتب الانتخابات والتنظيم العام المكلف بما يلي :

- العمليات المتعلقة باعداد الانتخابات وبالتعديلات الاحتمالية لحدود مناطق البلديات،
- تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بسير المواطنين (جوازات السفر والمرور عبر الحدود وبطاقات التعريف الوطنية) ،

- تطبيق التنظيم المتعلق بالاسلحة (الحيازة وحمل السلاح والاستيراد وتجارة الاسلحة) وبالمواد المتفرقة (ادارات حصر البارود والاستعمال ومستودعات المفرقات) وبالصيد (الموسم الصيدى ورخص الصيد وسندات الذخيرة والكفاح ضد الصيد بلا اذن وفي ارض الغير وتنشيط الاتحادية العمالية للصيد والقيام بكتابتها) ،

- تطبيق النصوص السارية على المهن المنظمة (مهنة الكاتب العمومي وبائع الأشياء المستعملة والتاجر المتجول في الأسواق والبائع المتنقل) ،

- تطبيق التنظيم المتعلق بتنظيم الاسواق التجارية والمهرجانات والاعياد الوطنية والحفلات الفلكلورية والرياضية وقاعات الالعاب والعبايسر والالعاب الارقام (الطنبلات) واليانصيب ،

- تطبيق التنظيم المتعلق بالعمليات الجنائزية (اخراج الجثث من القبور والدفن ونقل رفات الاموات) .

(ج) مكتب الاجانب والشرطة العمامة المكلف بما يلي :

- تطبيق التنظيم المتعلق بوضعية ومرور الاجانب (اكتساب الجنسية الجزائرية) والتجنس ووضع بطاقات الإقامة وتسليم التأشيرات المتعلقة بما يلي :

- تسوية الحالة ،

- التمديد ،

- الخروج النهائي ،

- الخروج مع العودة ،

- تطبيق التنظيم المتعلق بشرطة الاداب وبمتاجر المشروبات .

(د) مكتب مصلحة السيارات المكلف بما يلي :

- وضع وتسليم البطاقات الرمادية ورخص السياقة ،

- القيام بكتابة لجنة سحب رخص السياقة .

مادة ٥ - يتضمن قسم الشؤون الادارية والوصاية البلدية والنشاط الاجتماعى او القسم الثانى ، المكاتب التالية :

(١) مكتب ميزانية الدولة المكلف بما يلي :

- تسيير الأبواب المتعلقة بالميزانية ،

- مسك دفاتر الحسابات ،

- الأمر بصرف وبتحويل مصاريف السير والتجهيز ،

- مراقبة العمليات الحسابية للاقسام الاخرى ، ومكاتب التسيير المالى المستقل التابعة للعمالة ،

(ب) مكتب الميزانية العمالية المكلف بما يلي:

- اعداد ميزانية العمالة وتنفيذها ،

- مسك دفاتر الحسابات ،

- الأمر بصرف وبتحويل مصاريف التسيير والتجهيز ،

- مراقبة العمليات الحسابية للاقسام الاخرى ومكاتب التسيير المالى المستقلة والتابعة للعمالة ،

(ج) مكتب الوصاية البلدية المكلف بما يلي:

- الوصاية الادارية والمالية للبلديات ونقابات البلديات ،

- مراقبة صيانة وتسيير مكاسب البلديات،

- تكوين وترقية الموظفين البلديين ،

(د) مكتب الوصاية الاستشفائية والنشاط

الاجتماعى المكلف بما يلي :

- وضع قائمة جرد لمختلف الأدوات الموزعة بين مصالح الادارات العمالية ،

- جمع شراوات اللوازم الادارية والقيام بصيانة واصلاح مختلف الأجهزة المستعملة من طرف المصالح ،

- وضع مخطط لاستعمال بعض الأدوات المشتركة بين جميع الأدوات (أجهزة النسق والحساب وآلات طبع الصور (أوفسيت) وآلات الكتابة وآلات الحساب الجامعة الخ) .

مادة ٧ - يكلف عامل عمالة الاوراس بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٠ جمادى الثانية عام ١٣٨٨ الموافق ٣ سبتمبر سنة ١٩٦٨ .

قرار مؤرخ في ٢٣ ذي القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٧٠ يتضمن احداث وتعيين شارات الجماعات المحلية (١)

ان وزير الداخلية ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٥٦ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون العقوبات ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الأول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبناء على اقتراح المدير العام للتنظيم والاصلاح الادارى والشؤون العامة ،

يقرر ما يلى :

مادة ١ - تحدث شارة للجماعات المحلية يودع نموذجها بمقر وزارة الداخلية .

مادة ٢ - تنقش هذه الشارة داخل خاتم مستدير تحمل في الاسفل البيان الآتى باللغة العربية ، « الجماعات المحلية » .

- الوصاية على مؤسسات الاستشفاء ،

- الكفاح ضد الاكواخ ،

- السكنى ،

- تنظيم ورشات الاستخدام الكامل ،

- مساعدة الشيوخ وذوى العاهات ،

- اسعاف المحتاجين ،

- تحقيق الملفات المتعلقة بأضرار الحرب .

مادة ٦ - يتضمن قسم النشاط الاقتصادى والتجهيز أو القسم الثالث المكاتب التالية :

(١) مكتب النشاط الاقتصادى المكلف بما يلى :

- الفلاحة ،

- الصناعة العصرية ،

- الصناعة التقليدية ،

- التجارة ،

- السياحة ،

- العمل ،

- النقل (تنسيق النقل ورخص سيارات الأجرة (التكسيات) .

(ب) مكتب الاشغال والتجهيز المكلف بما يلى :

- اعداد برنامج تجهيز العمالة وتبوع تنفيذه ،

- مسك الحسابات العامة لمصاريف التجهيز ،

- تحضير التقارير الدورية المتعلقة بانجاز برامج التجهيز ،

- تطبيق التنظيم المتعلق بتخطيط المدن .

(ج) مكتب المبانى والأدوات المكلف بما يلى :

- توحيد التجهيزات والأدوات الادارية ،

- تسيير وصيانة الاصلاحات الجسيمة للمبانى الادارية التابعة للعمالة ،

مادة ٣ - يتألف الشكل الرئيسى لهذه الشارة من الرموز التالية :

- صندوق الانتخاب ،

- حزمة مربوطة تدل على الاتحاد ،

- نجمة وهلال .

مادة ٤ - تكون الرموز المشار اليها فى المادة ٣ اعلاه شبه مفتاح ينفصل من أفق منظر طبيعى تمثله انلام تتوجه كلها الى مدينة موجودة على سفح جبل .

مادة ٥ - يعلو الشكل الرئيسى اطار مؤلف من شريط ملون بالالوان الوطنية يصل اليه من اليسار جريدة نخلة ومن اليمين غصن زيتون مشمر .

مادة ٦ - تخضع صناعة شارة الجماعات المحلية لترخيص مكتوب من وزارة الداخلية .

مادة ٧ - يعاقب الاستعمال المغشوش لهذه الشارة طبقا لاحكام قانون العقوبات .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٣ ذى القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٧٠ .

قرار مؤرخ فى ١٨ ربيع الثانى عام ١٣٩١ الموافق ١١ يونيو سنة ١٩٧١ يتعلق بتنظيم مصلحة المستخدمين بالولاية (١)

ان وزير الداخلية ،

- بمقتضى الأمر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ فى ٧ ربيع الأول عام ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى الرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ المؤرخ فى ٨ ربيع الثانى عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم المجلس التنفيذى للولاية ولا سيما المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ منه ،

يقرر ما يلى :

مادة ١ - توضع مصلحة المستخدمين الخاصة

بكل ولاية تحت سلطة كاتب عام ، وتشتمل على أربعة مكاتب :

١ - مكتب المستخدمين الاداريين

٢ - مكتب المستخدمين التقنيين .

٣ - مكتب وسائل العمل والاحصائيات .

٤ - مكتب التنظيم والمناهج .

مادة ٢ - يكلف مكتب المستخدمين الاداريين بتسيير جميع العمليات المتعلقة بالوضع الادارى للمستخدمين الاداريين المعينين فى مصالح الولاية ومديرياتها .

مادة ٣ - يكلف مكتب المستخدمين التقنيين بتسيير جميع العمليات المتعلقة بالوضع الادارى للمستخدمين التقنيين المعينين فى مصالح الولاية ومديرياتها .

مادة ٤ - يكلف مكتب الاحصائيات ووسائل العمل بما يلى :

- توزيع الوظائف على المستخدمين المعينين من الوالى أو الموضوعين تحت تصرفه ،

- جمع جميع المعلومات المتعلقة بحركات المستخدمين المعينين فى الولاية ومتابعة التطور العام لوسائل العمل .

- جمع كل طلبات المستخدمين المقدمة من مصالح الولاية ومديرياتها ، ودراسة هذه الطلبات واقتراح جميع التدابير الآيلة لتلبيتها ،

- وضع التقديرات الخاصة بالوظائف التى لا بد منها لانتظام عمل المصالح والمديريات التابعة للولاية بالنسبة لكل سنة مالية .

مادة ٥ - يكلف مكتب التنظيم والمناهج ، بترقية التقنيات الخاصة بتنظيم العمل وتبسيطه ، فى ادارات الولاية ومصالحها .

مادة ٦ - تحدد كىفيات تنظيم هذا القرار عند الاقتضاء بموجب تعليمات وزارية .

مادة ٧ - يكلف الولاة ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٨ ربيع الثانى عام ١٣٩١ الموافق ١١ يونيو سنة ١٩٧١ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ١٨ ربيع الثاني عام ١٣٩١ الموافق ١١ يونيو سنة ١٩٧١ يتعلق بتنظيم مصلحة الميزانية والعمليات المالية للولاية (١)

ان وزير الداخلية ،

ووزير المالية ،

- بمقتضى الأمر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ المؤرخ في ٨ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم المجلس التنفيذي للولاية ولا سيما المواد ١٩ و ٢١ و ٢٢ منه ،

يقرران ما يلي :

مادة ١ - توضع مصلحة الميزانية والعمليات المالية تحت سلطة الكاتب العام ، وتشتمل على ثلاثة مكاتب :

١ - مكتب المحاسبة ،

٢ - مكتب الصفقات العمومية ،

٣ - مكتب الاحصائيات وتقدير الميزانية .

مادة ٢ - يكلف مكتب المحاسبة بما يلي :

- القيام بالالتزامات المتعلقة بالنفقات ، من الاعتمادات المقررة من قبل الدولة بعنوان تسيير وسائل الادارة والعمليات الخاصة بالتجهيز وبتصفية هذه العمليات واعداد اذونات الصرف المتعلقة بها ،

- مسك محاسبة الالتزامات واذونات الصرف والمدفوعات المتممة من هذه الاعتمادات واخبار أعضاء المجلس التنفيذي بصفة دورية عن حالة تنفيذها .

مادة ٣ - يكلف مكتب الصفقات العمومية بما يلي :

- جمع الصفقات المحضرة والموضوعة من طرف مديريات الولاية والتحقق فيها والسير على تطبيق النظام المتعلق بها .

- القيام بالاجراءات الادارية السابقة للمصادقة عليها ،

- التأكد من الشروع فيها ومتابعة تنفيذها .

مادة ٤ - يكلف مكتب الاحصائيات وتقديرات الميزانية بما يلي :

- تلقي كافة البيانات المالية والحسابية المتعلقة بتنفيذ نفقات التسيير الخاصة بالولاية ،

- جمع وتنسيق كافة طلبات القرض المقدمة خلال السنة المالية من قبل مديريات الولاية والمرتبطة بوسائل تسييرها أو تجهيزها والسير على ضمان توازن أفضل لتنفيذ النفقات العمومية للولاية ،

- جمع كافة التقديرات الخاصة بالاعتمادات الموضوعة عن كل سنة مالية من قبل المديريات وتحليلها وجمعها قبل رفعها الى المجلس التنفيذي للنظر فيها والمصادقة النهائية عليها من قبل أمرى الصرف الاولين .

مادة ٥ - تحدد كفاءات تنفيذ هذا القرار عند الاقتضاء ، بموجب تعليمات مشتركة صادرة عن وزير الداخلية ووزير المالية ،

مادة ٦ - يكلف الولاية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٨ ربيع الثاني عام ١٣٩١ الموافق ١١ يونيو سنة ١٩٧١ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ١٨ ربيع الثاني عام ١٣٩١ الموافق ١١ يونيو سنة ١٩٧١ يتعلق بتنظيم مصلحة المعدات والتجهيزات المنقولة وغير المنقولة للولاية (٢)

ان وزير الداخلية ،

ووزير المالية ،

- بمقتضى الأمر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

(١) الجريدة الرسمية العدد ٨٧ في ١٠/١٠/١٩٧١ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٨٧ في ١٠/١٠/١٩٧١ .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ المؤرخ في ٨ ربيع الثانى عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم المجلس التنفيذى للولاية ولا سيما المواد ١٩ و ٢٠ و ٢٣ منه ،

يقرر ان ما يلى :

مادة ١ - توضع مصلحة المعدات والتجهيزات المنقولة وغير المنقولة لكل ولاية ، تحت سلطة الكاتب العام ، وتشمل ثلاثة مكاتب :

١ - مكتب المعدات والتجهيزات المنقولة ،

٢ - مكتب حظيرة السيارات ،

٣ - مكتب البنايات الادارية والاملاك العقارية .

مادة ٢ - يكلف مكتب المعدات والتجهيزات المنقولة بما يلى :

- باعداد الجرد الدقيق للمنقولات المخصصة لكافة المصالح والمديريات الخاصة بالولاية وضبط سجل الجرد العام أولا بأول .

- شراء وتخصيص المعدات والمنقولات اللازمة لحسن سير المصالح والمديريات والقيام بتسييرها والسهر على تجديدها وصيانتها ،

- بمسك محاسبة نوعية لمعرفة حالة المخزونات فى كل حين ،

- بدراسة وقرار العمليات المتعلقة باصلاح المعدات أو بيعها باقتراح من المصالح المستخدمة لها .

مادة ٣ - يكلف مكتب حظيرة السيارات بما يلى :

- باحصاء المركبات والمعدات السيارة المخصصة للمصالح والمديريات التابعة للولاية وضبط خزانة البطاقات المركزية لها ،

- بمراقبة سير حظائر السيارات الموضوعة تحت تصرف المصالح والمديريات ،

- بمتابعة كافة عمليات الشراء والتخصيص والصيانة والاصلاح المتعلقة بهذه الحظائر والسهر على التوزيع العادل لهذه المعدات وحسن استعمالها .

مادة ٤ - يكلف مكتب البنايات الادارية والاملاك العقارية بما يلى :

- بالمحافظة على ضبط الوضع القانونى للبنايات الادارية والاملاك العقارية المخصصة للمصالح والمديريات التابعة للولاية وضمان سيرها ،

- بالسهر على صيانتها واقتراح تخصيصها أو بيعها أو تبديلها أو توسيعها .

مادة ٥ - تحدد كيفيات تنفيذ هذا القرار عند الاقتضاء ، بموجب تعليمات مشتركة صادرة عن وزير الداخلية ووزير المالية .

مادة ٦ - يكلف الولاية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٨ ربيع الثانى عام ١٣٩١ الموافق ١١ يونيو سنة ١٩٧١ .

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى ٣٠ ربيع الثانى عام ١٣٩١ الموافق ٢٣ يونيو سنة ١٩٧١ يتضمن تحديد كيفيات تنظيم وتسيير مديرية المنشآت الأساسية والتجهيز للولاية (١)

ان وزير الداخلية ،

ووزير الأشغال العمومية والبناء ،

- بمقتضى الأمر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ فى ٧ ربيع الأول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ، ولا سيما الفصل الأول من الباب الثالث منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ المؤرخ فى ٨ ربيع الثانى عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم المجلس التنفيذى للولاية ولا سيما المادتين ٦ و ٩ منه ،

وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٥٨ المؤرخ فى ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ المتضمن انشاء مجلس تنفيذى لولاية سطيف ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٦٦ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠، الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأليف المجلس التنفيذي للولايات ،

يقرر ان ما يلي :

مادة ١ - تشتمل مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز في كل ولاية على ما يلي :

- مديريات فرعية تمارس اختصاصاتها على مستوى الولاية ، من جهة ،

- اقسام اقليمية او متخصصة يحاد اختصاصها ونظامها بموجب قرار صادر عن وزير الأشغال العمومية بالبناء ، من جهة أخرى .

مادة ٢ - تشتمل مديرية المنشآت والتجهيز على ما يلي :

- المديرية الفرعية للمنشآت الاساسية للنقل ،

- المديرية الفرعية للسكن والبناء ،

- المديرية الفرعية للعمران .

وتشتمل مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز في كل من ولايات الجزائر ووهران وقسنطينة ، زيادة على المديرية الفرعية للمنشآت الاساسية للنقل والمديرية الفرعية للعمران ، على ما يلي :

- المديرية الفرعية للسكن ،

- المديرية الفرعية للبناء .

مادة ٣ - تشتمل المديرية الفرعية للمنشآت الاساسية للنقل على اربعة مكاتب :

١ - مكتب المنشآت الاساسية للطرق والمطارات ، يكلف بانجازات العمليات المتعلقة بصيانته وانشاء الطرق والمطارات ،

٢ - مكتب المنشآت الاساسية البحرية للولايات البحرية ، يكلف بانجاز العمليات المتعلقة بصيانة وبناء الموانئ ،

٣ - مكتب المنشآت الفنية والمختبر ، يكلف بانجاز العمليات المتعلقة بصيانة وبناء كافة

المنشآت الفنية الخاصة بالطرق وبحسن سير المختبر التابع للمديرية ،

٤ - مكتب معدات الاشغال وآلياتها ، يكلف بتسيير حظيرة المعدات والآليات الخاصة بالاشغال .

مادة ٤ - تشتمل المديرية الفرعية للسكن والبناء على ثلاثة مكاتب :

١ - مكتب السكن ، يكلف بانجاز عمليات السكن في المناطق العمرانية والمناطق القروية وبالوصاية على الهيئات السكنية ،

٢ - مكتب البنايات الادارية ، يكلف بانجاز العمليات المتعلقة بانشاء البنايات الخاصة بالادارات العمومية ،

٣ - مكتب التجهيزات الجماعية ، يكلف بانجاز العمليات المتعلقة بانشاء البنايات المدرسية والتجهيزات الجماعية الاجتماعية والثقافية .

مادة ٥ - تشتمل المديرية الفرعية للعمران على مكتبين :

١ - مكتب الدراسات ، يكلف في نطاق المساعدة التقنية للبلديات ، بمتابعة ومراقبة اعداد مخططات العمران ووضع المخططات المفصلة للتجزئة وعمليات التجديد العمراني ،

٢ - مكتب المراقبة الخاصة بتطبيق النظام العمراني .

مادة ٦ - تشتمل المديرية الفرعية للسكن على مكتبين :

١ - مكتب السكن الحضري ، يكلف بانجاز عمليات السكن في المناطق العمرانية ،

٢ - مكتب السكن القروي ، يكلف بانجاز عمليات السكن في المناطق القروية .

مادة ٧ - تشتمل المديرية الفرعية للبناء على مكتبين :

١ - مكتب البنايات الادارية ، يكلف بانجاز العمليات المتعلقة بانشاء البنايات الخاصة بالادارات العمومية ،

٢ - مكتب التجهيزات الجماعية ، يكلف بانجاز العمليات المتعلقة بانشاء البنايات المدرسية والتجهيزات الجماعية الاجتماعية والثقافية .

مادة ٨ - تمارس الاختصاصات المتعلقة بالبريد والمواصلات في جميع الولايات ماعدا ولايات الجزائر ووهران وقسنطينة من طرف مديرية فرعية للبريد والمواصلات يجرى ادماجها بمديرية المنشآت الاساسية والتجهيز، طبقا لاحكام المرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ المؤرخ في ٨ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم المجلس التنفيذي للولاية .

مادة ٩ - تحدد كفايات تنفيذ هذا القرار عند الاقتضاء بموجب تعليمات مشتركة صادرة عن وزير الاشغال العمومية والبناء ووزير الداخلية .

مادة ١٠ - يكلف الولاية ، كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٣٠ ربيع الثاني عام ١٣٩١ الموافق ٢٣ يونيو سنة ١٩٧١ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٦ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٢٩ يونيو سنة ١٩٧١ يتعلق بتحديد كفايات تنظيم وتسيير مديرية

المياه للولاية (١)

ان وزير الداخلية ،

وكاتب الدولة للمياه ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ، ولا سيما الفصل الاول من الباب الثالث منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ المؤرخ في ٨ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو

سنة ١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم المجلس التنفيذي للولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٥٨ المؤرخ في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن انشاء مجلس تنفيذى لولاية سطيف ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٦٦ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأليف المجلس التنفيذي للولايات ،

يقرر ان ما يلي :

مادة ١ - تشتمل مديرية المياه في كل ولاية ، على ما يلي :

- مديريات فرعية ، تمارس اختصاصها على مستوى الولاية ، من جهة ،

- اقسام اقليمية ، تمارس اختصاصها على مستوى الدائرة ، من جهة أخرى .

ويمكن ان تشتمل ايضا على اقسام متخصصة ، يتم احداثها وتنظيمها بموجب قرار صادر عن كاتب الدولة للمياه .

مادة ٢ - تشتمل مديرية المياه للولاية ، على ثلاث مديريات فرعية على مستوى الولاية :

١ - المديرية الفرعية للدراسات والبرمجة،
٢ - المديرية الفرعية للمشاريع والانجازات المائية ،

٣ - المديرية الفرعية للتجهيز والتهيئات القروية .

مادة ٣ - تكلف المديرية الفرعية للدراسات والبرمجة بانجاز الدراسات الخاصة بعلم المياه وعلم الينابيع والاقتصاد وعلم التربة بقصد التوصل الى وضع تخطيط للتهيئة ، وتشتمل على ما يلي :

١ - مكتب دراسات البيئة يكلف بما يلي :

- بالقيام بكل دراسة خاصة بالبيئة ومرتبطة تهيئة مائية وزراعية مقيمة في برامج التنمية وذلك بواسطة كافة الوسائل الموضوعية تحت تصرفه ،

- بتطوير كل دراسة خاصة بالبحث عن موارد المياه أو التربة واللازمه لمعرفة امكانيات الولاية ،

٢ - مكتب الدراسات الاقتصادية والبرامج والوثائق ،

يكلف بما يلي :

- بالقيام بالدراسات الاقتصادية ولا سيما في مجال المردود الخاص بالتهيئات المائية والزراعية وكافة الدراسات المقارنة والمتعلقة بالمشاريع المسجلة في برامج الولاية ،

- بتطوير كل دراسة للمردود ولتسعين المياه ،

- باقتراح برمجة الاستثمارات المائية ، طبقا لمتطلبات المخطط الوطنى للتنمية ،

- بتحليل وتلخيص كل وثيقة تقنية لازمة للأخبار الخاص بمجموع مصالح المديرية .

مادة ٤ - تشتمل المديرية الفرعية للمشاريع والانجازات المائية على ثلاثة مكاتب :

١ - مكتب التهيئات المائية والزراعية ، يكلف باعداد المشاريع التمهيدية ومشاريع انجاز المنشآت والشبكات المتعلقة بتعبئة موارد المياه واستخدامها للرعى ،

٢ - مكتب التزويد بمياه الشرب والمياه الصناعية وتطهير المدن والقرى ، يكلف بما يلي :

- بوضع مجموع المشاريع التمهيدية والمشاريع الخاصة بالتزويد بمياه الشرب والمياه الصناعية والمياه الخاصة بالرعى ،

- بوضع مشاريع التطهير للمدن والقرى وتنقية المياه المستعملة ،

٣ - مكتب الاشغال والمعدات يكلف بما يلي :

- بمتابعة ومراقبة مجموع الاشغال المنجزة عن طريق الاستغلال المباشر أو بواسطة التزيم ،

- بتسيير حظيرة المعدات والآليات الخاصة بالاشغال والسهر على التوزيع المعقول لكافة وسائل العمليات في تنفيذ الاشغال .

مادة ٥ - تشتمل المديرية الفرعية للتجهيز والتهيئات القروية على ثلاثة مكاتب :

١ - مكتب تهيئة المساحة القروية يكلف بما يلي :

- بتحديد مخطط تهيئة المساحة القروية، على أساس المعلومات التقنية المتعلقة بحاجات الولاية ومواردها المائية ،

- بتحديد المناطق الجغرافية للتنمية المتكاملة .

٢ - مكتب المساعدة التقنية للبلديات ، يكلف بما يلي :

- بجمع ودراسة طلبات المساعدة التقنية المقدمة من البلديات لانجاز العمليات الخاصة بالرعى المنصوص عليها في برامج التجهيزات المحلية ،

- بتنظيم وتطبيق تدخل المكاتب المتخصصة للمديرية لمساعدة البلديات في اعداد وتنفيذ برامجها ،

- بمساعدة البلديات على تطوير كل عمل لازم لتعزيز وسائل تدخلها في مجال الرعى .

٣ - مكتب التجهيزات الخاصة بالخرن والذبح والتبريد ، يكلف بوضع مجموع المشاريع التمهيدية ومشاريع الانجاز المتعلقة بهذه التجهيزات .

مادة ٦ - تحدد كيفيات تنفيذ هذا القرار عند الاقتضاء ، بموجب تعليمات مشتركة صادرة عن وزير الداخلية وكاتب الدولة للمياه .

مادة ٧ - يكلف الولاية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٦ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٢٩ يونيو سنة ١٩٧١ .

قرار وذارى مشترك مؤرخ فى ٢٢ جمادى الاولى
عام ١٣٩١ الموافق ١٥ يوليو سنة ١٩٧١ يتعلق
بتنظيم مصلحة الانعاش والتخطيط الاقتصادى
للولاية (١)

ان وزير الداخلية ،

وكاتب الدولة للتخطيط ،

- بمقتضى الأمر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ فى ٧
ربيع الأول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة
١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ٣٧ المؤرخ فى
٨ ربيع الثانى عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة
١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم المجلس التنفيذى للولاية،
- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٥٨ المؤرخ
فى ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة
١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم المجلس التنفيذى للولاية،
سطيف ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٦٦ المؤرخ فى
١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة
١٩٧٠ والمتضمن تأليف المجالس التنفيذية
للولايات ،

يقرران ما يلى :

مادة ١ - توضع مصلحة الانعاش والتخطيط
الاقتصادى فى كل ولاية تحت سلطة الوالى .

مادة ٢ - تكلف مصلحة الانعاش والتخطيط
الاقتصادى ، طبقا للتعليمات المتعلقة بالتقويم
العام للاشغال الخاصة باعداد المخططات الوطنية
وعلى أساس برنامج العمل المعد لهذا الغرض
بما يلى :

- تحليل وتقديم المعلومات الخاصة باقتصاد
الولاية ،

- تنسيق اعداد المشاريع الخاصة ببرامج
مختلف مديريات الولاية ووضع ملخص لها وضبط

مشروع برنامج التجهيز السنوى والمتعدد
السنوات للولاية ،

- المشاركة مع كل لجنة جهوية مشتركة بين
الولايات ، خاصة بالدراسات الاقتصادية الاساسيه
وبالنشاطات المشتركة بين هذه الولايات .

مادة ٣ - تشتمل مصلحة الانعاش والتخطيط
الاقتصادى على مكتبين :

١ - مكتب الاحصائيات والدراسات
الاقتصادية ،

٢ - مكتب التخطيط والتنمية الاقتصادية
والاستثمارات .

مادة ٤ - يكلف مكتب الاحصائيات والدراسات
الاقتصادية ، فى نطاق النصوص السارية على
المعلومات الاحصائية وعلى أساس التعليمات التقنيه
المتعلقة بها ، بجمع الاحصائيات الاقتصادية
والاجتماعية ذات الطابع الجهوى الضرورى لاعداد
المخطط الوطنى وحصصه السنوية وكذلك
مخططات التنمية الخاصة بالولاية .

ولهذا الغرض ، فانه يقوم بالاتصالات مع
مجموع مصالح الولاية ومديرياتها حول كل مايتعلق
بالتنظيم والاحصاء على مستوى الولاية .

ويكلف زيادة على ذلك ، بما يلى :

- وضع تقرير دورى عن الوضع الاقتصادى
والاجتماعى للولاية ، يرفع للوالى والهيئات المحلية
والمركزية وذلك على أساس المعلومات الاحصائية
المحصل عليها ،

- القيام بكافة الدراسات ذات الطابع
الاقتصادى للولاية وتنسيقها ومراقبتها ، ورفع
تقرير دورى بذلك للوالى ،

- تحضير وثائق التلخيص المعدة لاجتماعات المجلس
الشعبى للولاية ومجلسها التنفيذى واللجان
المتخصصة على مستوى الولاية ،

- ولهذا الغرض يقوم بجمع عناصر الاخبار
المقدمة من مصالح الولاية ومديرياتها ومن البلديات
والهيئات العمومية وشبه العمومية او الخاصة .

مادة ٥ - يكلف مكتب التخطيط والتنمية الاقتصادية والاستثمارات بما يلي :

- تنسيق مختلف الاعمال الاقتصادية ومطابقتها مع البرامج الوطنية والمحلية .

ولهذا الغرض ، فانه يقوم بأعمال الكتابة للجنة التجهيزات الخاصة بالولاية واللجان التقنية المتخصصة .

- اعداد الوثائق الضرورية للتخطيط .

- ولهذا الغرض ، فانه يحضر المشاريع التمهيديّة للمخططات المتعلقة بتنمية الولاية على أساس التوجيهات المقررة على المستوى الوطني وطبقا للاجراءات العامة الخاصة بتحضير المخططات وبرنامج العمل المشار اليه في المادة ٢ أعلاه ويسهر على تلاحم مختلف البرامج التقنية للعمل الخاص بمديريات الولاية .

- تحضير عمليات الاستثمار وتنسيقها ومراقبتها .

ولهذا الغرض ، فانه يتابع تنفيذ المخطط ولا سيما العمل على مراعاة الأسبقيات بالنسبة لوقت ومنهاج الانجاز ، ويحرر التقارير الدورية .

وتحقيقا لذلك ، فانه يكلف باحصاء جميع عمليات الاستثمار الخاصة بالدولة والمؤسسات الوطنية والجماعات المحلية ومؤسساتها ومندوبيات الاستثمار وشركات التهيئة وضبط خزانة البطاقات الخاصة بالاستثمارات .

مادة ٦ - تحدد كفيات تطبيق هذا القرار عند الحاجة ، بموجب تعليمات مشتركة صادرة عن وزير الداخلية وكاتب الدولة للتخطيط .

مادة ٧ - يكلف الولاية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٢ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ١٥ يوليو سنة ١٩٧١ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٢٢ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ١٥ يوليو سنة ١٩٧١ يتعلق بتنظيم مصالح البريد والمواصلات في الولايات (١)

ان وزير الداخلية ،

ووزير البريد والمواصلات ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ولا سيما الفصل الاول من الباب الثالث منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ في ٨ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم المجلس التنفيذي للولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٥٨ المؤرخ في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن انشاء مجلس تنفيذى لولاية سطيف ،

وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٦٦ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأليف المجالس التنفيذية للولايات ،

يقرران ما يلي :

القسم الاول

تنظيم مديرية البريد والمواصلات في الولاية

مادة ١ - يمتد اختصاص مديرية البريد والمواصلات في الولاية الى جميع مصالح البريد والمواصلات في الولاية ، باستثناء المصالح المرتبطة مباشرة بالادارة المركزية .

مادة ٢ - تشتمل مديرية البريد والمواصلات في الولاية ، على ثلاث مديريات فرعية :

١ - المديرية الفرعية لتنسيق الوسائل ،

٢ - المديرية الفرعية للبريد والمصالح المالية ،

٣ - المديرية الفرعية للمواصلات .

مادة ٣ - تشتمل المديرية الفرعية لتنسيق الوسائل على ثلاثة مكاتب :

١ - مكتب التنسيق والمراقبة ، يكلف بما يلي :

- جمع المقترحات الخاصة بالميزانية وبرامج المصالح المذكورة في المادة الاولى اعلاه ،
- اعداد التقارير الخاصة بالسير العام للمصالح ،

- مراقبة النظام الداخلى للمؤسسات ،
- سير المصلحة الاجتماعية .

٢ - مكتب البناء والنقل ، يكلف بما يلي :
- الاشراف على اشغال البناء ،

- ايجار الابنية المعدة للمصالح وصيانة عمارات املاك الدولة او المستأجرة ،

- مراقبة وتسيير حظيرة السيارات التابعة لمصالح البريد والمواصلات في الولاية .

٣ - مكتب وسائل العمل والاحصائيات ، يكلف بما يلي :

- التحقيق في الترشيحات واعداد قوائم المترشحين للوظائف التى يتم التعيين فيها عن طريق المسابقة او الامتحان ،

- تنظيم التعيين للوظائف والامتحانات والمسابقات ،

- التنقيط الخاص بالترقية الوظيفية وبوضع مشاريع جداول الترقية الوظيفية ،

- التحقيق في القضايا التأديبية .

مادة ٤ - تشتمل المديرية الفرعية للبريد والمصالح المالية على مكتبين :

١ - مكتب الاستغلال البريدى ، يكلف بما يلي :

- الدراسات الرامية لاحداث المؤسسات البريدية ،

- تسليم المكاتب المؤقتة وتنظيمها ،

- مراقبة وتنفيذ الخدمة الخاصة بالطرود البريدية ،

- توجيه المراسلات وذلك باحداث طريقة ارسال البرقيات من مكتب الى آخر او الفائها .

- منح المؤسسات العمومية او الخاصة خدمات النقل الخاص بالمراسلة ، ضمن الحدود التى تقررها الادارة المركزية ،

- تنظيم التوزيع الحضرى والقروى .

٢ - مكتب المصالح المالية ، يكلف بما يلي :

- مراقبة وتطبيق النظام الخاص بالمواد والنقود والشيكات البريدية ،

- الاشراف على تنفيذ الاوامر المتعلقة بمراقبة الصرف .

مادة ٥ - تشتمل المديرية الفرعية للمواصلات في الولايات ، باستثناء ولاية الجزائر ، على مكتبين :

١ - مكتب الاستغلال التلغرافى والهاتفى ، يكلف بما يلي :

- توجيه الحركة الهاتفية والتلغرافية ،

- تنظيم مصلحة التوزيع التلغرافى ومراقبتها ،

- سير المصالح التلغرافية والهاتفية داخل المؤسسات ،

- مراقبة سير الحركة ،

- وضع البرامج الخاصة بتوسيع الشبكات التلغرافية والهاتفية ومنشأتها .

٢ - مكتب المواصلات ، يكلف بما يلي :

- تحضير جميع الاشغال الخاصة بالخطوط الهاتفية الجوية وتنفيذها بعد المصادقة عليها ،

- تحضير جميع الاشغال الخاصة بالخطوط الهاتفية الباطنية وتنفيذها بعد المصادقة عليها ،

- باستثناء الاشغال المتممة تحت السلطة المباشرة للادارة المركزية ،

- المنشآت وصيانة اجهزة المشتركين

والعاكسات الآلية ،

- تنفيذ ومراقبة مصلحة التجارب والقياسات وبدل التعطيلات .

مادة ٦ - تشتمل المديرية الفرعية للمواصلات في ولاية الجزائر على ثلاثة مكاتب :

١ - مكتب الخطوط ، يكلف بما يلي :

- تحضير جميع الاشغال الخاصة بالخطوط الهاتفية الجوية وتنفيذها بعد المصادقة عليها ،

- تحضير جميع الاشغال الخاصة بالخطوط الهاتفية الباطنة وتنفيذها بعد المصادقة عليها وذلك ضمن حدود اختصاصه .

٢ - مكتب الشبكة والمنشآت ، يكلف بما يلي :

- المنشآت وصيانة اجهزة المشتركين والعاكسات الآلية ،

- تنفيذ ومراقبة مصلحة التجارب والقياسات وبدل التعطيلات .

٣ - مكتب الاستغلال التلغرافي والهاتفى ، يكلف بما يلي :

- تنظيم ومراقبة الخدمة الخاصة بالتوزيع التلغرافى ،

- سير المصالح الهاتفية والتلغرافية داخل المؤسسات ،

- مراقبة سير الحركة ،

- وضع البرامج الخاصة بتوسيع الشبكات التلغرافية والهاتفية ومنشآتها .

القسم الثانى

تنظيم المديرية الفرعية للبريد والمواصلات

مادة ٧ - عندما لا تمارس مديرية ما للبريد والمواصلات في الولايات ، الاختصاصات المتعلقة بالبريد والمواصلات ، فتؤول هذه الاختصاصات الى المديرية الفرعية للبريد والمواصلات المدمجة في مديرية التجهيز والمنشآت الأساسية للولاية طبقا لاحكام المرسوم رقم ٧٠ - ١٦٦ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

مادة ٨ - تشتمل المديرية الفرعية المنصوص عليها في المادة ٧ أعلاه ، على أربعة مكاتب :

١ - مكتب تنسيق الوسائل ، يكلف بما يلي :

- جمع المقترحات الخاصة بالميزانية وبرامج المكاتب الأخرى ،

- سير مصلحة البنيات والنقل ،

- مسك ملفات المستخدمين ،

- سير المصلحة الاجتماعية .

٢ - مكتب المصالح البريدية والمالية ، يكلف بما يلي :

- سير الخدمة داخل المؤسسات البريدية ،

- تطبيق النظام المتعلق بالمصالح البريدية والمالية ،

- مراقبة تنفيذ الخدمة الخاصة بالطرود البريدية ،

- توجيه المراسلات .

٣ - مكتب الاستغلال التلغرافى والهاتفى ، كلف بما يلي :

- سير المصالح التلغرافية والهاتفية داخل المؤسسات ،

- توجيه الحركة الهاتفية والتلغرافية ،

- وضع البرامج الخاصة بتوسيع الشبكات التلغرافية والهاتفية ومنشآتها .

٤ - مكتب الشؤون التقنية ، يكلف بما يلي :

- تحضير جميع الاشغال الخاصة بالخطوط

الهاتفية الجوية وتنفيذها بعد المصادقة عليها ،

- تحضير جميع الاشغال الخاصة بالخطوط

الهاتفية الباطنية وتنفيذها بعد المصادقة عليها

وذلك ضمن حدود اختصاصه ،

- المنشآت وصيانة اجهزة المشتركين والعاكسات الآلية .

مادة ٩ - تحدد كفاءات تطبيق هذا القرار عند الحاجة ، بموجب تعليمات مشتركة صادرة عن وزير الداخلية ووزير البريد والمواصلات .

مادة ١٠ - يكلف الولاية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٢ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ١٥ يوليو سنة ١٩٧١ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في اول جمادى الثانية عام ١٣٩١ الموافق ٢٣ يوليو سنة ١٩٧١ يتضمن تحديد كفاءات تنظيم وتسيير مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي في الولاية (١)

ان وزير الداخلية ،

ووزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ المؤرخ في ٨ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم المجلس التنفيذي للولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٥٨ المؤرخ في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن انشاء مجلس تنفيذي لولاية سطيف ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٦٦ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأليف المجالس التنفيذية للولايات ،

يقرر ان ما يلي :

مادة ١ - تشتمل مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي في كل ولاية على ما يلي :

- مديريات فرعية ، تمارس اختصاصها على مستوى الولاية ، من جهة ،
- مندوبيات للدوائر ، يتم احداثها وتحديد اختصاصها وتسييرها بموجب قرار صادر عن وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ، من جهة اخرى .

وتشتمل ايضا على ما يلي :

- مفتشية لقمع الغش ولرقابة الاصناف ،
- مفتشية للتسيير الفلاحي .
وتحدد كفاءات تسيير وتدخل هاتين المفتشيتين ، بموجب قرار صادر عن وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .

مادة ٢ - تشتمل مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي على اربع مديريات فرعية :

١ - المديرية الفرعية للدراسات والبرمجة ،
٢ - المديرية الفرعية للانتاج النباتي ،
٣ - المديرية الفرعية للانتاج الحيواني ،
٤ - المديرية الفرعية للغابات وحماية الاراضي واستصلاحها .

مادة ٣ - تشتمل المديرية الفرعية للدراسات والبرمجة على ثلاثة مكاتب :

١ - مكتب الدراسات والتحقيقات ، يكلف بما يلي :
- كافة الدراسات والتحقيقات والاحصائيات الزراعية ،

- تحضير وتطبيق برامج التنمية الزراعية ومخططاتها .

٢ - مكتب التكوين والتعميم الزراعي ، يكلف بما يلي :

- تكوين المستخدمين المتخصصين والمستخدمين المشرفين على وحدات الانتاج الخاصة بالتسيير الذاتي الفلاحي ،

- اعادة ترتيب وتخصيص الاعوان المدربين ،
- نشر التقنيات الفلاحية الحديثة في الوسط الزراعي التقليدي .

٣ - مكتب المؤسسات القروية ، يكلف بما يلي :

- انعاش وتطوير المؤسسات القروية والسهر على تسييرها ،

- توجيه وتكوين الاطارات الزراعية ،

- دراسة الاوضاع العامة والخاصة لاجداث التعاونيات الزراعية والمؤسسات القروية ،

- تقديم كافة الدراسات او المعلومات
الضرورية لوضع النصوص التشريعية او
التنظيمية المتعلقة بالتسيير الذاتى الفلاحى
والتعاونيات والمؤسسات الاخرى ،
- السهر على تطبيق التنظيم المتعلق
بالتسيير الذاتى الفلاحى وبالتعاونيات الفلاحية
للانتاج الخاصة بقدماء المجاهدين .

مادة ٤ - تشتمل المديرية الفرعية للانتاج
النباتى على ثلاثة مكاتب :

١ - مكتب الانتاج يكلف بتطوير كافة
التقنيات الخاصة بتنمية الانتاج النباتى (قواعد
الزراعة ، والتجهيز الميكانيكى واليد العاملة
والحملات الموسمية ذات النفع القومى) والمتعلقة
بما يلى :

- الزراعات الكبرى ،
- زراعات الاشجار المثمرة والمشاتل ،
- زراعة الكروم ،
- الزراعات الصناعية ،
- زراعة البقول ،

- كافة الزراعات الاخرى القابلة للازدهار
فى الولاية .

وزيادة على ما تقدم ، فانه يسهر على
انجاز مخططات الزراعة المعدة بالاتصال مع
وحدات الانتاج المسيرة ذاتيا وانجاز برامج
التنمية النباتية .

ويسلم كذلك ، بالاتصال مع المراكز
التجريبية للمعهد الوطنى للبحث الزراعى ، على
تنفيذ برامج البحث .

٢ - مكتب حماية النباتات والاحوال الجوية
الفلاحية ، يكلف ، طبقا للتعليمات الصادرة عن
مراكز الارشاد الفلاحى ، بما يلى :

- السهر على تطبيق ومراقبة العلاجات
المضادة للعناصر المضرة بالزراعة ،

- تحديد المناهج وانواع المنتجات الخاصة
بالعلاج الاكثر ملائمة ،

- الاشراف على الحالة الصحية لجميع
النباتات المستوردة والمصدرة .

ويكلف فضلا عن ذلك ، بما يلى :

- تنظيم وتسيير مراكز الاحوال الجوية ،
- جمع المعلومات الجوية ونشرها ،
- مراقبة تنفيذ التعليمات المتعلقة بمكافحة
التقلبات الجوية ،

- تجربة طرق مكافحة التقلبات الجوية
وتطبيق تلك الطرق .

٣ - مكتب وسائل الانتاج والتسويق ،
يكلف بالاتصال مع المصالح المعنية ، بجميع
المسائل المتعلقة بتسيير وحدات الانتاج المسيرة
ذاتيا والمتعلقة على وجه الخصوص بما يلى :

- اعداد حاجات ومخططات التمويل
(البذور والسماد ومستحضرات اباداة الاعشاب
ومستخرات الصحة النباتية والبيطرة وغذاء
الماشية) .

- وضع مخططات التمويل ،

- مراجعة طلبات القروض القصيرة والمتوسطة
الاجل والاقتراحات المتعلقة بها ،

- تحضير مواسم الحصاد وبرامج تسليم
المنتجات الفلاحية ،

- انجاز التجهيزات الاساسية وصيانتها .

وزيادة على ذلك ، فانه يسهر على حسن
سير التموينات والاستخدام السليم للقروض
وتطبيق الشروط التعاقدية لبيع المنتجات
الفلاحية ، وذلك بالاتصال مع المصالح او
الهيئات المعنية .

مادة ٥ - تشتمل المديرية الفرعية للانتاج
الحيوانى على ثلاثة مكاتب :

١ - مكتب تربية المواشى ، يكلف بالسهر
على حسن تنفيذ السياسة الخاصة بالتنمية
وتحسين انتاج البقر والغنم والماعز والخيول
وتربية النحل .

كما يسهر على حسن سير مستودعات المنتجين او مراكز ركوب الخيل المنشأة في الولاية بقصد تحسين تربية الحيوانات .

٢ - مكتب الرعى ، يكلف بتنظيم تربية الغنم والمعز في السهوب ، وتطبيق سياسة تنمية التربية المتعلقة بالرعى (تدريب وتنظيم المراعى واحداث التجهيزات والهياكل الاساسية والضرورية لمكافحة الجوع والعطش والامراض) ٣ - مكتب الصحة الحيوانية ، يكلف بما يلي:

- السهر على الحالة الصحية للماشية عن طريق العلاجات الوقائية والتلقيح والاسعاف والعلاج بالحمامات ،

- مراقبة ذبح الحيوانات وحالة الحيوانات واللحوم الصحية الخاصة بالاستيراد والتصدير،

مادة ٦ - تشتمل المديرية الفرعية للغابات وحماية الاراضي واستصلاحها على ثلاثة مكاتب:

١ - مكتب املاك الدولة ، يكلف بجميع العمليات المتعلقة بالاملاك الغابية الخاصة بالدولة ولا سيما التجهيزات واستغلال الاخشاب والفلين والحلفاء والحماية من الحرائق والتشجير والحماية من الانجراف .

٢ - مكتب الدراسات والبرامج ، يكلف باعداد برامج التجهيزات الغابية والسهر على تنفيذها .

٣ - مكتب التنظيم الغابي ، يكلف بالسهر على تطبيق التنظيم المتعلق بالاملاك الغابية والصيد .

مادة ٧ - تكلف مفتشية قمع الغش ومراقبة الاصناف بمراقبة جودة المنتجات الغذائية وتطبيق التشريع الخاص بقمع الغش .

ولهذا الغرض ، فانها تقوم بصفة دائمة بمراقبة تسويق المواد الغذائية .

مادة ٨ - تكلف مفتشية التسيير الفلاحي بما يلي :

- مراقبة استخدام وسائل الانتاج وتطبيق قواعد الانتاج في المزارع المسيرة ذاتيا ،

- مراقبة تطبيق الشروط المتعلقة بتسويق المنتوجات الفلاحية .

مادة ٩ - يحدد تنظيم المكاتب بالنسبة لكل ولاية بموجب قرار من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

مادة ١٠ - تحدد كفاءات تنفيذ هذا القرار عند الحاجة ، بموجب تعليمات مشتركة صادرة عن وزير الداخلية ووزير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

مادة ١١ - يكلف الولاة ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في اول جمادى الثانية عام ١٣٩١ الموافق ٢٣ يوليو سنة ١٩٧١ .

قرار وزارى مشترك مؤرخ في ٤ جمادى الثانية عام ١٣٩١ الموافق ٢٦ يوليو سنة ١٩٧١ يتعلق بتنظيم وتسيير مصالح الشبيبة والرياضة في الولايات (١)

ان وزير الداخلية ،

ووزير الشبيبة والرياضة ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ولا سيما الفصل الاول من الباب الثالث منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ المؤرخ في ٨ ربيع الثانى عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم المجلس التنفيذى للولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٥٨ المؤرخ في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن انشاء مجلس تنفيذى لولاية سطيف ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٦٦ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأليف المجالس التنفيذية للولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٩٦ المؤرخ في ١٣ صفر عام ١٣٩١ الموافق ٩ ابريل سنة ١٩٧١ والمتضمن تعديل المادة ٦ من المرسوم رقم ٧٠ - ١٦٦ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأليف المجالس التنفيذية للولايات ،

يقرران ما يلي :

مادة ١- تشتمل مديرية الشبيبة المحدثه في كل من ولايات الجزائر ووهران وقسنطينة والاصنام والمدية وسطيف ، على مديريتين فرعيتين :

- ١ - المديرية الفرعية للشبيبة ،
- ٢ - المديرية الفرعية للتربية البدنية والرياضية .

مادة ٢- تشتمل المديرية الفرعية للشبيبة على ثلاثة مكاتب :

- ١ - مكتب الوصاية البيداغوجية للمؤسسات والمستخدمين التربويين ، يكلف بما يلي :
- التكوين والاتقان المستمر لاطارات الشبيبة ،
- الوصاية البيداغوجية وتفتيش المستخدمين التربويين للشبيبة ،

- تنظيم وسير نوادي ومؤسسات الشباب والوصاية البيداغوجية عليها ،

٢ - مكتب انعاش الشبيبة وحمايتها ، يكلف بما يلي :

- تنظيم النشاطات الاجتماعية والثقافية ومهرجانات الشباب ،

- تنظيم وسير المخيمات وتبادل الشباب ،

- وقاية الشبان المتخلفين اجتماعيا واعادة تأهيلهم .

٣ - مكتب البرمجة والمراقبة ، يكلف بما يلي :

- تقويم احتياجات الولاية فيما يتعلق بتجهيز الشبيبة وتقديم كافة الاقتراحات المسبقة لاعداد المخطط ،

- متابعة دراسة وتنفيذ المشاريع المقيدة ، بالنسبة للقواعد التقنية ،

- جمع واستغلال جميع التقارير والمستندات والاحصائيات المتعلقة بالشبيبة والعمل على تلخيصها ،

- السهر على احترام التنظيم الخاص بالتعيين والتكوين في مهن المستخدمين وسيرها ،

- السهر على تطبيق النظام الاداري والمالي السارى على الجمعيات والهيئات والمؤسسات الخاصة بالشبيبة .

مادة ٣- تشتمل المديرية الفرعية للتربية البدنية والرياضية على ثلاثة مكاتب :

١ - مكتب الوصاية البيداغوجية للمؤسسات والمستخدمين التربويين ، يكلف بما يلي :

- التكوين والاتقان المستمر لاطارات التربية البدنية والرياضية ،

- الوصاية البيداغوجية وتفتيش المستخدمين التربويين للتربية البدنية والرياضية ،

- تنظيم وسير الوصاية البيداغوجية لمؤسسات التربية البدنية والرياضية .

٢ - مكتب الحركة الرياضية والنشاطات الرياضية ، يكلف بما يلي :

- تطوير النشاطات الرياضية المدنية والمدنية والجامعية ،

- الوصاية على الجمعيات وهيئات الحركة الرياضية .

٣ - مكتب البرمجة والمراقبة، يكلف بما يلي :

- تقويم احتياجات الولاية فيما يتعلق بالتجهيز الرياضى وتقديم كافة الاقتراحات المسبقة لاعداد المخطط ،

- متابعة دراسة وتنفيذ المشاريع المقيدة ، بالنسبة للقواعد التقنية ،

- جمع واستغلال جميع التقارير والمستندات والاحصائيات المتعلقة بالتربية البدنية والرياضية والعمل على تلخيصها ،

- السهر على احترام التنظيم الخاص بالتعيين والتكوين في مهن المستخدمين وسيرها،

- السهر على تطبيق النظام الاداري والمالي الساري على الجمعيات والهيئات ومؤسسات التربية البدنية والرياضية ،

- تطبيق التنظيم المتعلق بالمراقبة الطبية والرياضية .

مادة ٤ - ان الاختصاصات المتعلقة بالشبيبة ، في ولاية عنابة ، تمارسها مديرتان فرعيتان ضمن مديرية الشبيبة والثقافة تحدد اختصاصاتهما وسيرهما كما هو منصوص عليه في المواد ١ و ٢ و ٣ اعلاه .

مادة ٥ - ان الاختصاصات المتعلقة بالشبيبة في الولايات الاخرى ، تمارسها مديرية فرعية للشبيبة ملحقة بمديرية التربية والثقافة والشبيبة بالنسبة لولاية تلمسان ، وبمديرية التربية والثقافة والتكوين بالنسبة لولايات الاوراس ومستغانم والواحات وسعيدة والساورة وتيارت وتيزي وزو ، وذلك طبقا لاحكام المرسوم رقم ٧٠ - ١٦٦ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

وتشتمل هذه المديرية الفرعية على مكتبين :

١ - مكتب للشبيبة ، يكلف بما يلي :

- الوصاية البيداغوجية على المؤسسات التربوية ومستخدميها ،

- انعاش الشبيبة وحمايتها ،

- البرمجة والمراقبة .

٢ - مكتب التربية البدنية والرياضية ، يكلف بما يلي :

- الوصاية البيداغوجية على المؤسسات التربوية ومستخدميها ،

- الحركة الرياضية والنشاطات الرياضية .

مادة ٦ - يحدد التنظيم الداخلي لكل مكتب بموجب قرار من وزير الشبيبة والرياضة .

مادة ٧ - تحدد كليات تنفيذ هذا القرار عند الحاجة ، بموجب تعليمات مشتركة صادرة عن وزير الشبيبة والرياضة ووزير الداخلية .

مادة ٨ - يكلف الولاية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٤ جمادى الثانية عام ١٣٩١ الموافق ٢٦ يوليو سنة ١٩٧١ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٩١ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧١ يتضمن تحديد شروط تنظيم وسير مديريات الولايات المكلفة بالتربية والثقافة (١)

ان وزير الداخلية ،

ووزير التعليم الابتدائي والثانوي ،

ووزير الاخبار والثقافة ،

ووزير التعليم الاصيل والشؤون الدينية ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ولا سيما الفصل الاول من الباب الثالث منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ المؤرخ في ٨ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم المجلس التنفيذي للولاية .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٥٨ المؤرخ في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن انشاء مجلس تنفيذي لولاية سطيف ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٦٦ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأليف المجالس التنفيذية للولايات

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٩٦ المؤرخ في ١٣ صفر عام ١٣٩٠ الموافق ٩ ابريل سنة ١٩٧١ والمتضمن تعديل المادة ٦ من المرسوم رقم ٧٠ - ١٦٦ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأليف المجالس التنفيذية للولايات ،

يقررون ما يلي :

مادة ١ - تشتمل المديرية المكلفة بالتربية أو بالتربية والثقافة والمؤسسة في كل ولاية ، على ما يلي :

- المديرية الفرعية التي تمارس اختصاصها على مستوى الولاية من جهة .

- المصالح الخاصة بمفتشية التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط والتي تمارس اختصاصها على مستوى كل دائرة ، من جهة أخرى .

مادة ٢ - تشتمل مديرية التربية والثقافة في ولاية الجزائر ، على ما يلي :

١ - المديرية الفرعية للبرمجة والخريطة المدرسية .

٢ - المديرية الفرعية للتنظيم المدرسي ،

٣ - المديرية الفرعية للامتحانات والتوجيه المدرسي ،

٤ - المديرية الفرعية للتكوين البيداغوجي والترقية ،

٥ - المديرية الفرعية للثقافة والشؤون الدينية

٦ - المديرية الفرعية للموظفين .

مادة ٣ - ان المديرية الفرعية للبرمجة والخريطة المدرسية المكلفة بمتابعة تنفيذ المخطط الوطني للتنمية وتقدير الانجازات في الميدان التربوي والثقافي ، تشتمل على ما يلي :

١ - مكتب للاحصائيات والخريطة المدرسية والثقافية ،

وهو يكلف بما يلي :

- جمع الاحصائيات المتعلقة بوسائل العمل المدرسية والامر بذلك وبدراسة تطور الديموغرافيا المدرسية في الولاية ،

- جرد الاملاك العقارية والاموال المنقولة الآيلة للنشاطات التربوية والثقافية بالولاية ، وذلك أولا بأول وعلى اساس التقارير الدورية وكافة الوثائق الخاصة بهذا الغرض ،

- وضع الخريطة البيداغوجية والثقافية للولاية ، بمختلف اشكالها، وطبقا للبيانات الفنية والتقويمية الصادرة عن المصالح المركزية الاختصاصية ،

- اعداد الخريطة التقديرية للتجهيزات البيداغوجية واختصاصات التكوين التقني ، حسب البيانات المرسومة والتعليمات الواردة ، وتبعا للسوق المهني في الولاية ،

- متابعة عمليات تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع ما يتعلق بالاهداف التربوية والثقافية الخاصة بالولاية .

٢ - مكتب للدراسات العامة (الاخبار والمستندات) وهو يكلف بما يلي :

- جمع كافة التقارير والوثائق ذات المواضيع العامة والتي تهم نشاط المديرية ، وكذلك كافة الوثائق المماثلة لتلك والصادرة عن الولايات الاخرى أو المصالح المركزية للوزارات المكلفة بالتربية والثقافة والتكوين .

- بتصميم وصياغة كل دراسة جماعية، لها اتصال بالوضع المدرسي والتربوي في الولاية ، وبالمقارنات التحليلية الضرورية لتطويره .

- ضبط التقارير المستندية الآيلة لتسهيل عمل المصالح الأخرى للمديرية ، وذلك تحت شكل مذكرات أو نشرات أو ملفات .

- اعداد ملخص التقارير الخاصة بمختلف نشاطات المصالح ووضع مشروع تقرير دوري يتعلق بنشاط المديرية .

- اقيام بالاخبار الواسع حول الوضع المدرسي والتربوي في نطاق الولاية .

مادة ٤ - ان المديرية الفرعية للتنظيم المدرسي والمكلفة بانعاش ومراقبة المؤسسات المدرسية ، تشتمل على ما يلي :

١ - مكتب للتعليم الابتدائي وهو يكلف بما يلي :

- السهر على تطبيق النظام الخاص بالتعليم الابتدائي .

- توفير شروط التنظيم التطبيقي وسير النشاطات في مؤسسات التعليم الابتدائي .

- جمع واستغلال تقارير المفتشية والنشاط وكذلك كافة الوثائق المتعلقة بسير المؤسسات والدراسة مهنة المستخدمين .

٢ - مكتب للتعليم المتوسط، ويكلف بما يلي :

- السهر على تطبيق النظام الخاص بالتعليم المتوسط .

- توفير شروط التنظيم التطبيقي وسير النشاطات المدرسية في مؤسسات التعليم المتوسط .

- تحديد وتبليغ النظام البيداغوجي لهذه المؤسسات ودراسة وشرح استعمال الوقت للمعلمين بقصد اقرار عملهم .

- ترقية وانعاش التعليم الاصيل ضمن المؤسسات الخاصة به ، وذلك بالسهر على تطبيق النظام الاداري والبيداغوجي المتعلق به .

- جمع واستغلال تقارير المفتشية والنشاط وكذلك كافة الوثائق المتعلقة بسير المؤسسات والدراسة ومهنة المستخدمين .

٣ - مكتب للتعليم الثانوي ، ويكلف بما يلي :

- السهر على تطبيق النظام الخاص بالتعليم الثانوي .

- توفير شروط التنظيم التطبيقي وسير النشاط المدرسي في مؤسسات التعليم الثانوي .

- تحديد وتبليغ النظام البيداغوجي لهذه المؤسسات وابداء الراي في استعمال وقت المستخدمين وشروط استعمال الاماكن وفي تقدير الاحتياجات للساعات الاضافية وتوزيع المستخدمين .

- جمع تقارير المفتشية والنشاط وكذلك كافة الوثائق المتعلقة بسير المؤسسات والدراسة ومهنة المستخدمين .

- ترقية وانعاش التعليم الاصيل ضمن المؤسسات الخاصة به ، وذلك بالسهر على تطبيق النظام الاداري والبيداغوجي المتعلق به .

٤ - مكتب للتعليم الخاص ، يكلف بمراقبة سير المؤسسات التابعة للتعليم الخاص المنشأة في الولاية ، وذلك تطبيقا للنظام الجارى به العمل .

مادة ٥ - ان المديرية الفرعية للامتحانات والتوجيه المدرسي ، المكلفة بتنظيم الامتحانات والمسابقات وتطبيق التعليمات بقصد التوجيه الصوابي للطلاب ، تشتمل على ما يلي :

١ - مكتب للامتحانات والمسابقات المتعلقة بالتعليم العام والاصلي ، وهو يكلف بتنظيم الامتحانات والمسابقات المتعلقة بالتعليم العام والاصلي وذلك :

- بتسجيل المترشحين .

- بتعيين أعضاء لجنة الامتحانات ودعوة اللجنة للانعقاد .

- بتوزيع مواد الامتحانات .

- باعلان النتائج .

ويكلف هذا المكتب زيادة على ذلك ، بضبط المحاضر وتسليم الشهادات وشهادات الدبلوم ، في نطاق النظام الجارى به العمل .

٢ - مكتب لامتحانات التعليم التقني ، ويكلف بتنظيم امتحانات التعليم التقني ، وذلك :

- بتسجيل المترشحين .

- بتعيين أعضاء لجنة الامتحانات ودعوة اللجنة للانعقاد .

- بتوزيع مواد الامتحانات واعلان النتائج .

ويكلف هذا المكتب ، زيادة على ذلك ، بضبط المحاضر وتسليم الشهادات وشهادات الدبلوم ، في نطاق النظام الجارى به العمل .

٣ - مكتب الامتحانات الخاصة بالاهلية البيداغوجية ، وهو يكلف بنفس اختصاصات المكتب الاول السابق ، فيما يتعلق بالاهلية البيداغوجية :

٤ - مكتب المنح والخدمات المدرسية ،
ويكلف بما يلي :

- توزيع التوجيهات والتعليمات المتعلقة بإنشاء
ملفات الطلبات الخاصة بالمنح ،

- التحقيق في ملفات الطلبات الخاصة بالمنح،
طبقا للتوجيهات والكيفيات الصادرة عن المصالح
المختصة .

- دراسة الشروط المتعلقة بإنشاء المطاعم
المدرسية والسهر على حسن سيرها بالاشتراك
مع المصالح المعنية .

وتكلف المديرية الفرعية للامتحانات والتوجيه
المدرسي زيادة على ذلك ، بالوصاية الادارية
والتقنية على مراكز التوجيه المدرسي والمهني المنشأة
في الولاية .

مادة ٦ - أن المديرية الفرعية للتكوين البيداغوجي
والترقية المكلفة بانهاش ومراقبة نشاطات التكوين
البيداغوجي والتربية الخارجة عن الدراسة ،
تتضمن على ما يلي :

١ - مكتب التكوين البيداغوجي ، ويكلف بما
يلي :

- توفير الشروط الخاصة بالتنظيم التطبيقي
وسير النشاطات البيداغوجية في المعاهد
التقنولوجية والتربوية وكذلك في مراكز التكوين
البيداغوجي ومؤسسات الاتقان المنشأة أو التي
ستنشأ ،

- السهر على تطبيق النظام الخاص بالتكوين
البيداغوجي والاتقان والترقية المهنية لمختلف
أصناف المستخدمين العاملين في المؤسسات
المدرسية ،

- تنظيم ومراقبة سير التدريبات والمقتنيات
والايام الدراسية لتحسين المستوى الثقافي
والاختصاص المهني للمعلمين ،

- جمع واستغلال تقارير المفتشية والنشاط
وكذلك جميع الوثائق المتعلقة بسير المعاهد
التقنولوجية ومراكز التكوين البيداغوجي ،

٢ - مكتب محو الامية والتربية الخارجة
عن الدراسة ، وهو يكلف بما يلي :

- ترقية وانهاش محو الامية والتربية للكبار
ضمن المؤسسات والمصالح العمومية والجماعات
المنظمة وفي المؤسسات المدرسية أو غيرها ،

- السهر على تطبيق النظام الخاص بتربية
الكبار ولا سيما البرنامج الوطني لمحو الامية ،

- المشاركة في النشاط الآيل للترقية الفكرية
والثقافية للكبار وتشجيع التفتح التربوي
الخارج عن المدرسة ،

- جمع واستغلال جميع التقارير والوثائق
المتعلقة بسير الدروس الخاصة بمحو الامية والترقية
الاجتماعية .

وتكلف هذه المديرية الفرعية ، زيادة على ماتقدم
بالوصاية الادارية والتفنية على مراكز المستندات
البيداغوجية المنشأة في الولاية .

مادة ٧ - ان المديرية الفرعية للثقافة
والشؤون الدينية ، المكلفة بتنمية التراث
الثقافي ، تتضمن على ما يلي :

١ - مكتب الشؤون الدينية ، ويكلف بما يلي:
- تسير جميع العمليات الخاصة بتعيين رجال
الدين ، ووضع التقديرات المتعلقة بوسائل العمل
وابداء الرأي في كل تغيير يتعلق بهؤلاء
المستخدمين .

- اناهاش ومراقبة نشاط رجال الدين فيما
يتعلق بممارسة مهامهم .

- تنظيم الاحتفالات الدينية والاجتماعات
قصد الوعظ .

٢ - مكتب الانعاش الثقافي، ويكلف بما يلي :
- ترقية وتنمية جميع النشاطات التي تساعد
على التفتح الثقافي والفني في الولاية ،

- اناهاش وتنسيق النشاطات الثقافية ضمن
جميع المؤسسات والهيئات العمومية المنشأة في
الولاية ،

- تشجيع كافة مبادرات الجماعات العمومية أو الجمعيات ذات الطابع الثقافي والرامية للتنمية الثقافية في الولاية .

٣ - مكتب المستندات والمطالعة العمومية والفنون الجميلة ، ويكلف بما يلي :

- المساهمة في صيانة وحفظ الثروة الثقافية في الولايات واحيائها ،

- انشاء أية وثيقة ضرورية لتنمية الثقافة في الولاية والحفاظ عليها ،

- انعاش وتنظيم المطالعة العمومية عن طريق حداث المكتبات .

مادة ٨ - ان المديرية الفرعية لوسائل العمل ، المكلفة بتسيير السلك الوظيفي الإداري والبيداغوجي لمختلف أصناف الموظفين ، تشمل على ما يلي :

١ - مكتب المعلمين الخاص بالتعليم الابتدائي ، ويكلف بما يلي :

- تنظيم توظيف مستخدمي التعليم الابتدائي طبقا لاحكام النظامين العام والخاص المتعلقين بهما ، والقيام بكافة عمليات التسيير المتعلقة بسلكهم الإداري والبيداغوجي .

٢ - مكتب المعلمين الخاص بالتعليم المتوسط والثانوي ، ويكلف بتنظيم توظيف مستخدمي التعليم المتوسط والثانوي طبقا لاحكام النظامين العام والخاص المتعلقين بهما ، وتبعا للكيفيات المحددة بموجب قرار مشترك صادر عن وزير التعليم الابتدائي والثانوي ووزير الداخلية ، والقيام بكافة عمليات التسيير الخاصة بسلكهم الإداري والبيداغوجي .

٣ - مكتب موظفي الإدارة والتفتيش ، ويكلف ضمن نفس الشروط والاختصاصات الآلية للمكتب السابق فيما يتعلق بمستخدمي الإدارة والتفتيش .

مادة ٩ (١) - تتألف مديرية التربية والثقافة في ولايتي وهران وقسنطينة من المديريات الفرعية المقررة لمديرية التربية والثقافة بولاية الجزائر وبالصورة المحددة بالمواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من القرار الوزاري المشترك المشار اليه أعلاه .

مادة ١٠ - ان المديرية الفرعية للتنظيم المدرسي المنصوص عليها في المادة ٩ أعلاه والقائمة ضمن مديرية التربية والثقافة في ولايتي وهران وقسنطينة تكلف بانعاش ومراقبة نشاط المؤسسات المدرسية وتأمين سير الانتخابات وترقية التوجه الصوابي للتلاميذ .

وهي تشمل على ما يلي :

١ - مكتب للتعليم الابتدائي ، ويكلف بما يلي :
- السهر على تطبيق النظام المتعلق بالتعليم الابتدائي .

- توفير شروط التنظيم التطبيقي لسير النشاط في مؤسسات التعليم الابتدائي .

- جمع واستغلال تقارير المفتشية والنشاط ، وكذلك جمع الوثائق المتعلقة بسير المؤسسات والدراسة ووظائف المستخدمين .

٢ - مكتب للتعليم المتوسط والثانوي ، ويكلف بما يلي :

- السهر على تطبيق النظام المتعلق بالتعليم المتوسط والتعليم الثانوي .

- توفير شروط النظام التطبيقي وسير النشاط المدرسي في مؤسسات التعليم المتوسط ومؤسسات التعليم الثانوي .

- تحديد وتبليغ النظام البيداغوجي لمؤسسات التعليم المتوسط ، وتبليغ وشرح استخدام الوقت الأسبوعي للمعلمين بقصد اقرار عملهم .

تبليغ النظام البيداغوجي لمؤسسات التعليم الثانوي وابداء الرأي في استعمال وقت المستخدمين وشروط استعمال الأماكن وفي تقدير الاحتياجات للساعات الإضافية وتوزيع التلاميذ على الأقسام .

- ترقية وانعاش التعليم الأصلي ضمن المؤسسات الخاصة به ، وذلك بالسهر على تطبيق النظام الإداري والبيداغوجي المتعلق به .

- جمع واستغلال تقارير المفتشية والنشاط ، وكذلك كل وثيقة تتعلق بسير المؤسسات والدراسة الخاصة بالتلاميذ ومهنة المستخدمين .

٣ - مكتب التعليم الخاص ، ويكلف بمراقبة سير مؤسسات التعليم لخاص المنشأة في الولاية وذلك طبقا للنظام الجارى به العمل .

٤ - مكتب الامتحانات والعمل الاجتماعى المدرسى ، ويكلف بما يلى :

- تنظيم الامتحانات والمسابقات الخاصة بالتعليم العام والاصلى ، وامتحانات التعليم التقنى وامتحانات الاهلية البيداغوجية وذلك بتسجيل المرشحين وتشكيل لجان الامتحانات وبدعوة أعضاء اللجان للانعقاد واستدعاء المستخدمين وتوزيع المواضيع وعلان النتائج ،

- بالتحقيق فى ملفات المنح طبقا للتوجيهات والكيفيات التى تقررها المصالح المختصة ،

- بدراسة شروط انشاء المطاعم المدرسية ومراقبتها بمساعدة المصالح المعنية .

وتكلف هذه المديرية الفرعية للتنظيم المدرسى، زيادة على ذلك بالوصاية الادارية والتقنية على مراكز التوجيه المدرسى والمهنى المنشأة في الولاية.

مادة ١١ (١) - تتألف مديرية التربية والثقافة بولاية عنابة من جميع المديريات الفرعية المقررة بهذا القرار لمديرتى التربية والثقافة بوهران وقسنطينة ، باستثناء المديرية الفرعية للثقافة والشؤون الدينية .

وتسرى على اختصاصات هذه المديريات الفرعية وعلى تنظيمها أحكام المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٨ من القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٩١ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧١ .

مادة ١٢ - ان مديرية التربية والثقافة فى ولايات المدية والاصنام وسطيف ، تشتمل زيادة على المديرية الفرعية للبرمجة والخريطة المدرسية، على مديرية فرعية للثقافة والشؤون الدينية ، ومديرية فرعية للنظام المدرسى يكون تنظيمها واختصاصاتها مماثلة لما هو مقرر للمديريات الفرعية المنصوص عليها فى كل من المواد ٣ و ٧ و ١٠ أعلاه ، وعلى مديرية فرعية للتكوين البيداغوجى والموظفين والترقية .

مادة ١٣ - ان المديرية الفرعية للتكوين البيداغوجى ، والموظفين والترقية المنصوص عليها فى المادة ١٢ أعلاه تكلف بانعاش ومراقبة نشاطات التكوين البيداغوجى والتربية الخارجية عن الدراسة وتسيير السلك الوظيفى الادارى والبيداغوجى لمختلف أصناف المستخدمين

وهى تشتمل على ما يلى :

١ - مكتب التكوين البيداغوجى ، ويكلف بما يلى :

- توفير شروط التنظيم التطبيقي وسير النشاطات البيداغوجية فى المعاهد التكنولوجية للترقية وكذلك فى مركز التكوين البيداغوجى وفى مؤسسات الاتقان الموجودة أو التى ستحدث .

- السهر على تطبيق النظام المتعلق بالتكوين البيداغوجى والاتقان والترقية المهنية لمختلف أصناف المستخدمين العاملين فى المؤسسات المدرسية .

تنظيم ومراقبة سير التمرينات ، والمكتقيات والايام الدراسية التى تستهدف تحسين المستوى الثقافى والاختصاصى المهنى للمعلمين ،

- جمع واستغلال تقارير المفتشية والنشاط وكذلك جميع الوثائق المتعلقة بسير المعاهد التكنولوجية ومراكز التكوين البيداغوجى .

٢ - مكتب محو الامية والتربية الخارجة، عن الدراسة ويكلف بما يلى :

- ترقية وانعاش محو الامية وتربية الكبار ضمن المؤسسات والمصالح العمومية والجماعات المنظمة وضمن المؤسسات المدرسية أو غيرها والمعينة لهذا الغرض ،

- السهر على تطبيق النظام المتعلق بتربية الكبار ولا سيما البرنامج الوطنى لمحو الامية ، - المساهمة فى نشاط الترقية الفكرية والثقافية للكبار ، وتشجيع تفتح التربية الخارجة عن الدراسة ،

- جمع واستغلال كفاءة التقارير والوثائق

المتعلقة بسير الدروس الخاصة بمحو الامية والتربية الاجتماعية .

٣ - مكتب معلمى التعليم الابتدائى ، ويكلف بما يلى :

- تنظيم تعيين المستخدمين فى التعليم الابتدائى طبقا للاحكام التنظيمية العامة والخاصة المتعلقة بهم ، وتأمين كافة عمليات التسيير المتعلقة بوظائفهم الادارية والبيداغوجية .

٤ - مكتب معلمى التعليم المتوسط والثانوى ووسائل العمل الخاص بالادارة والتفتيش ، ويكلف بما يلى :

- تنظيم تعيين المستخدمين للتعليم المتوسط والثانوى وكذلك مستخدمى الادارة والمفتشية ، وذلك طبقا للاحكام التنظيمية العامة والخاصة المتعلقة بهم ، تبعا للكيفيات المحددة بموجب قرار مشترك لوزير التعليم الابتدائى والثانوى ووزير الداخلية ، وتأمين كافة عمليات التسيير المتعلقة بوظائفهم الادارية والبيداغوجية .

وتكلف هذه المديرية الفرعية زيادة على ذلك، بالوصاية الادارية والتقنية على مراكز حفظ المستندات المنشأة فى الولاية .

مادة ١٤ - ان مديرية التربية والثقافة والشبيبة فى ولاية تلمسان ، تشتمل زيادة على المديرية الفرعية للبرمجة والخريطة المدرسية ، على مديرية فرعية للثقافة والشؤون الدينية ومديرية فرعية لتنظيم المدرسى ومديرية فرعية للتكوين البيداغوجى والموظفين والترقية ، ويحدد نظامها واختصاصاتها وفقا للمواد ٧ و ١٠ و ١٣ اعلاه، ومديرية فرعية للشبيبة ، طبقا لاحكام الفقرة ٦ من المادة ١٥ من المرسوم رقم ٧٠ - ١٦٦ المؤرخ فى ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمشار اليه اعلاه .

مادة ١٥ - ان مديرية التربية والثقافة والتكوين فى ولايات الاوراس ومستغانم والواحات والساورة وسعيدة وتيارت وتيزى وزو تشتمل على نفس المديرية الفرعية المنصوص عليها فى المادة ١٤ اعلاه .

مادة ١٦ - تكلف مفتشية التعليم الابتدائى والتعليم المتوسط فى كل دائرة بما يلى :

- انعاش ومراقبة النشاط البيداغوجى والتربوى ضمن مؤسسات التعليم الابتدائى ومؤسسات التعليم المتوسط ،

- التفتيش على المستخدمين القائمين بالتعليم فى هذه المؤسسات .

وتحدد شروط أحداث هذه المصالح وسيرها بموجب قرار لوزير التعليم الابتدائى والثانوى .

مادة ١٧ - تحدد عند الاقتضاء كيفيات تطبيق هذا القرار بموجب تعليمات صادرة عن وزير الداخلية ووزير التعليم الابتدائى والثانوى ووزير الاخبار والثقافة ووزير التعليم الاصلى والشؤون الدينية .

مادة ١٨ - يكلف الولاية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٩١ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧١ .

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى ٢٧ جمادى الثانية عام ١٣٩١ الموافق ١٨ غشت سنة ١٩٧١ يتضمن تحديد شروط تنظيم وسير مديريات الولايات المتحدة المكلفة بالصحة والعمل والشؤون الاجتماعية (١)

ان وزير الداخلية ،

ووزير الصحة العمومية ،

ووزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

ووزير قنماء المجاهدين .

- بمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ فى ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ولا سيما الفصل الاول من الباب الثالث منه .

- وبمقتضى المرسوم المرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ المؤرخ فى ٨ ربيع الثانى عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو ١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم المجلس التنفيذى للولاية .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٥٨ المؤرخ في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن انشاء مجلس تنفيذى لولاية سطيف .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٦٦ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأليف المجالس التنفيذية للولايات .

يقررون ما يلي :

الفصل الاول

مديرية الصحة

مادة ١ - ان مديرية الصحة في ولايات الجزائر وعنابة وقسنطينة ووهران ، تشتمل على ما يلي :

١ - المديرية الفرعية للمستشفيات ووحدات العلاج ،

٢ - المديرية الفرعية للتكوين والاسكان ،
الصحي .

٣ - المديرية الفرعية للوقاية الصحية والعمل ،

٤ - مفتشية الصيدلة .

مادة ٢ - ان المديرية الفرعية للمستشفيات ووحدات العلاج تشتمل على ثلاثة مكاتب :

١ - مكتب المراقبة والتسيير المالى والحسابي ،
ويكلف بما يلي :

- دراسة ومراقبة ميزانيات المستشفيات ووحدات العلاج والمصادقة عليها ،

- دراسة الصفقات والمصادقة عليها ،

- تحديد الاسعار اليومية .

٢ - مكتب مراقبة التسيير الادارى ويكلف بما يلي :

- دراسة المداولات الصادرة عن اللجان الادارية ومراقبتها والمصادقة عليها ،

- السهر على تطبيق القوانين الاساسية للمستخدمن الاستشفائيين ووحدات العلاج والمصادقة على مداولات اللجان المتساوية الاعضاء واللجان التقنية الاستشفائية .

٣ - مكتب الدراسات والتخطيط الاستشفائي ،
ويكلف بما يلي :

- دراسة واقتراح احداث المستشفيات ووحدات العلاج وانشاؤها وتجهيزها ،

- دراسة وتوزيع المستخدمن التقنيين الموضوعين تحت تصرفه تبعا للاحتياجات .

مادة ٣ - تشتمل المديرية الفرعية للتكوين والسكان على ثلاثة مكاتب :

١ - مكتب الديموغرافيا والسكان ويكلف بما يلي :

- القيام بكافة الدراسات الديموغرافية ذات الطابع الصحى واتمامها ،

- دراسة ومتابعة جميع المسائل الطبية والاجتماعية الناجمة عن الهجرة .

٢ - مكتب الاحصائيات والمستندات ، ويكلف بما يلي :

- جمع وتصنيف كافة الوثائق ذات الطابع الصحى وضبطها أولا بأول ،

- جمع وتحليل جميع المعلومات والاحصائيات المتعلقة بالوضع الصحى في الولاية ،

- تحضير خلاصات الوثائق المعدة لاطلاع المجلس التنفيذى والمجلس الشعبى للولاية .

٣ - مكتب التكوين شبه الطبى ، ويكلف بما يلي :

- توفير الشروط الخاصة بالتنظيم التطبيقي وسير النشاط المدرسى فى المؤسسات المتخصصة بالتكوين ،

- تبليغ النظام البيداغوجى الخاص بهذه المؤسسات ومتابعته والسهر على سيرها ،

- تنظيم الامتحانات والمسابقات فى نطاق النظام الجارى به العمل .

مادة ٤ - تشتمل المديرية الفرعية للوقاية والنشاط الصحى على ثلاثة مكاتب :

١ - مكتب مراقبة المهن الطبية وشبه الطبية ،
ويكلف بما يلي :

الفصل الثاني

مديرية العمل والشؤون الاجتماعية

مادة ٦ - ان مديرية العمل والشؤون الاجتماعية في ولايات الجزائر وعنابة وقسنطينة ووهران ، تشتمل على أربع مديريات فرعية :

- ١ - المديرية الفرعية للعمل ،
- ٢ - المديرية الفرعية للاستخدام واليد العاملة والاجور ،

- ٣ - المديرية الفرعية للتكوين المهني ،
- ٤ - المديرية الفرعية للشؤون الاجتماعية .

مادة ٧ - تشتمل المديرية الفرعية للعمل على مكتبين :

- ١ - مكتب العلاقات الفردية والجماعية للعمل ، ويكلف بما يلي :

- انعاش وتنسيق النشاط الخاص بسلك مفتشي العمل المكلفين بالسهر على تطبيق النظام الذي يسود الشروط العامة والخاصة للعمل في جميع قطاعات النشاط وحماية دخل العمال ومشاركتهم في تسيير المؤسسات ،

- متابعة المنظمات المهنية وهيئات تمثيل العمال ضمن المؤسسة والحث على ابرام اتفاقيات المؤسسات والاتفاقيات الجماعية ،

- جمع واستغلال كافة الإحصائيات والاخبار المتصلة بالشروط العامة للعمل .

- ٢ - مكتب حفظ الصحة والامان والطب الخاص بالعمل ، ويكلف بما يلي :

- انعاش وتنسيق النشاط الخاص بأطباء العمل ومؤسسات حفظ الصحة والامان في المؤسسات والاستغلالات ،

- تطبيق قواعد الصحة الصناعية والوقاية التقنية من الحوادث والحرائق وبصفة عامة السهر على السلامة الصحية للمؤسسات .

مادة ٨ - تشتمل المديرية الفرعية للاستخدام واليد العاملة والاجور على مكتبين :

- السهر على تطبيق التشريع المتعلق بالمهن الطبية وشبه الطبية وتأمين المراقبة التقنية على مؤسسات العلاج العمومي والخاص ،

- تسجيل شهادات الدبلوم ومنح اذن الانابة والغياب وتنظيم الدوام النصفى ودورات الحراسة .

- ٢ - مكتب الوقاية الصحية ، ويكلف بما يلي :
- ترقية التربية الصحية وانهاشها بمساعدة السلطات المحلية المعنية ،

- السهر على الحماية الصحية للام والولد ،

- تأمين الصحة والنظافة المدرسية ،

- تأمين الصحة العمومية (التطهير ومراقبة المياه .. الخ) .

- السهر على تطبيق النظام الصحي ومكافحة الامراض المستوطنة والامراض ذات التأثير الاجتماعي (التلقيح والمراقبة الصحية على الحدود) .

- ٣ - مكتب المساعدة واعادة التربية والتأهيل ، ويكلف بما يلي :

- انعاش وتوجيه ومراقبة المؤسسات المتخصصة بأولاد الشهداء والاولاد المعاقين وممارسة الوصاية عليهم وتربيتهم الاجتماعية ومساعدة قداماء المجاهدين لدى اللجان الطبية للاصلاح ،

- تنظيم وترقية كل نشاط يرمى لاعادة التربية والتأهيل لفائدة قداماء المجاهدين المعجزة أو المتخلفين بدنيا أو العميان أو المصابين بعمالة ،

- ممارسة المراقبة التقنية على جميع المؤسسات والمراكز الصحية للأجهزة .

مادة ٩ - تكلف مفتشية الصيدلة بالسهر على تطبيق التشريع والنظام المتعلقين بمراقبة الصيدليات الخاصة أو العامة وتنظيم مصالح الحراسة وتسليم رخص الانابة والغياب .

وتكلف زيادة على ذلك بالمراقبة العامة لمخزونات المخدرات في الولاية .

وتحدد كيفيات تنظيم وسير هذه المفتشية بموجب قرار صادر عن وزير الصحة العمومية .

١ - مكتب الاستخدام وائيد العاملة ، ويكلف بما يلي :

- تقدير الاحتياجات لليد العاملة وترقية الاستخدام .

- متابعة تطور البطالة وقلة الاستخدام واعداد خلاصة التقارير بصفة دورية عن وضع الاستخدام في الولاية .

٢ - مكتب الاجور ، ويكلف بما يلي :

- متابعة تطبيق النظام المتعلق بالاجور ،

- متابعة تطور الاجور واتخاذ جميع التدابير المتعلقة بها ، في نطاق النظام الجارى به العمل .

مادة ٩ - تشتمل المديرية الفرعية للتكوين المهني على مكتبين :

١ - مكتب الدراسات والاحصائيات ، ويكلف بما يلي :

- تقدير الاحتياجات الخاصة بالتكوين ووضع الاحصائيات لهذا الغرض ،

- اتمام جميع الدراسات وانشاء ملخص لكل وثيقة ضرورية لاجبار المجلس التنفيذي والمجلس الشعبي للولاية .

٢ - مكتب البرامج والمراقبات ، ويكلف بما يلي :

- المساهمة في وضع وتطبيق برامج التكوين في نطاق التخطيط الاقليمي ،

- انعاش كافة النشاطات الخاصة بالتكوين والمندرجة في هذه البرامج أو المؤسسات التابعة للولاية وتنسيقها ومراقبتها ،

- توفير الشروط الخاصة بالتنظيم التطبيقي لنشاطات التكوين وسيرها في المراكز أو المعاهد والمؤسسات الخاصة بقدماء المجاهدين والمقررة لهذا الغرض ، وذلك طبقا للنظام الجارى به العمل ،

- توجيه ومراقبة سير التمرينات الخاصة بالتكوين أو الاتقان والهادفة لتحسين مستوى التخصص المهني للعمال ولا سيما قدماء المجاهدين .

مادة ١٠ - تشتمل المديرية الفرعية للشؤون الاجتماعية على ثلاثة مكاتب :

١ - مكتب النشاطات الجماعية ، ويكلف بتوجيه وتنسيق ومراقبة جميع النشاطات الجماعية المتممة لفائدة السكان المنكوبين والمحرومين والاطفال والكهول .

٢ - مكتب الدراسات والبرامج ، ويكلف بما يلي :

- القيام بجميع الدراسات والتحقيقات ذات الطابع الاجتماعي ،

- اعداد وتحضير جميع برامج التجهيز أو الاستثمار المعدة لترقية الاستخدام ، ولا سيما ما يتعلق بقدماء المجاهدين .

٣ - مكتب النشاطات الفردية والحماية الاجتماعية لقدماء المجاهدين وذوي حقوقهم ويكلف بما يلي :

- السهر على الادماج الفعلي لقدماء المجاهدين في الحياة العملية ،

- تأمين وتطوير المساعدة الدائمة لقدماء المجاهدين وذوي حقوقهم ، لتمكينهم من الاستفادة من المنافع الخاصة المعترف بها لهم بموجب التشريع الجارى به العمل ،

- دراسة الملفات المقدمة من قدماء المجاهدين وذوي حقوقهم للحصول على المعاشات أو المنح الاخرى المقررة بموجب التشريع الجارى به العمل ، والتحقق في هذه الملفات وتصفياتها ،

- السهر على السهر السليم لجميع اللجان الادارية والاجتماعية المكلفة بمتابعة المسائل المتعلقة بوضع قدماء المجاهدين وذوي حقوقهم .

الفصل الثالث

مديرية الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية

مادة ١١ - ان مديرية الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية في كل من ولايات الاوراس والاصنام ومستغانم والواحات وسعيدة والساورة وسطيف وتيارت والمدينة وتيزي وزو وتلمسان ، تشتمل على اربع مديريات فرعية :

١ - المديرية الفرعية للمستشفيات ووحدات العلاج ،

٢ - المديرية الفرعية للوقاية الصحية والعمل الصحى ،

٣ - المديرية الفرعية للتكوين الاستخدام والعمل واليد العاملة ،

٤ - المديرية الفرعية للشؤون الاجتماعية .
مادة ١٢ - ان نظام وأختصاص المديرية الفرعية للمستشفيات ووحدات العلاج المنصوص عليها في المادة ١١ اعلاه هي مماثلة للنظام والاختصاصات المحددة في المادة ٢ من هذا القرار .

مادة ١٣ - تشتمل المديرية الفرعية للوقاية الصحية والعمل الصحى على ثلاثة مكاتب :

١ - مكتب مراقبة المهن الطبية وشبه الطبية ، ويكلف بما يلى :

- السهر على تطبيق التشريع المتعلق بالمهن الطبية وشبه الطبية وتأمين المراقبة التقنية على مؤسسات العلاج العمومى والخاص ،

- تسجيل شهادات الدبلوم وتسليم رخص الانابة والغياب وتنظيم الدوام النصفى ودورات الحراسه ،

- السهر على تطبيق النظام المتعلق بمراقبة الصيدليات الخاصة او العمومية ومخزونات المخدرات .

٢ - مكتب التكوين شبه الطبى ، وتكون اختصاصاته مماثلة للاختصاصات المحددة في الفقرة ٣ من المادة ٣ اعلاه .

٣ - مكتب الوقاية الصحية ، وتكون اختصاصاته مماثلة للاختصاصات المحددة في المادة ٤ اعلاه .

مادة ١٤ - تشتمل المديرية الفرعية للتكوين والاستخدام والعمل واليد العاملة ، على ثلاثة مكاتب :

١ - مكتب العمل ، ويكلف بما يلى :

- انعاش وتنسيق النشاط الخاص بسلك مفتشى العمل المكلفين بالسهر على تطبيق النظام الذى يسود الشروط العامة والخاصة للعمل فى جميع قطاعات النشاط وحماية دخل العمال ومشاركتهم فى تسيير المؤسسات ،

- متابعة المنظمات المهنية وهيئات تمثيل العمال ضمن المؤسسة والحث على ابرام اتفاقيات المؤسسات والاتفاقيات الجماعية ،

- جمع واستغلال كافة الاحصائيات والاخبار المتصلة بالشروط العامة للعمل ،

- انعاش وتنسيق نشاط اطباء العمل ومؤسسات حفظ الصحة والامان فى المؤسسات والاستغلالات ،

- تطبيق قواعد حفظ الصحة الصناعية والوقاية التقنية من الحوادث والحرائق ، وبصفة عامة السهر على السلامة الصحية للمؤسسات .

٢ - مكتب الاستخدام والاجور ، ويكلف بما يلى :

- تقدير الاحتياجات الخاصة باليد العاملة وترقية الاستخدام ،

- وضع ملخصات الوثائق المتعلقة بتطوير البطالة وقلة الاستخدام فى الولاية ،

- تطبيق الاحكام المتعلقة بالاجور .

٣ - مكتب التكوين المهنى ، ويكلف بما يلى :

- الدراسات والاحصائيات المتعلقة بتقدير الاحتياجات الخاصة بالتكوين ،

- وضع وتطبيق جميع البرامج الخاصة بالتكوين والتنسيق ومراقبة كل نشاط يقوم فى الولاية .

مادة ١٥ - تشتمل المديرية الفرعية للشؤون الاجتماعية على ما يلى :

١ - مكتب الاشغال الجماعية ، وتكون اختصاصاته مماثلة للاختصاصات المحددة فى الفقرة ١ من المادة ١٠ اعلاه .

٢ - مكتب الاحصائيات والدراسات والبرامج ، ويكلف بما يلى :

- القيام بجميع الدراسات الديموغرافية ذات الطابع الاجتماعى والصحى ،

- وضع أية احصائية كانت واستغلال وتحليل أية وثيقة ذات طابع اجتماعى وصحى،

١ - اعداد وتطبيق كافة البرامج الخاصة بالتجهيز والاستثمار المعدة لترقية الاستخدام.

٣ - مكتب النشاطات الفردية والحماية الاجتماعية لقدماء المجاهدين وذوى حقوقهم وتكون اختصاصاته مماثلة للاختصاصات المحددة بالفقرة ٣ من المادة ١٠ أعلاه .

٤ - مكتب المساعدة واعادة التربية والوقاية ، وتكون اختصاصاته مماثلة للاختصاصات المحددة بالفقرة ٣ من المادة ٤ أعلاه .

مادة ١٦ - تحدد كفيات تطبيق هذا القرار ، عند الاقتضاء ، بموجب تعليمات مشتركة صادرة عن وزير الداخلية ووزير الصحة العمومية ووزير العمل والشؤون الاجتماعية ووزير قدماء المجاهدين .

مادة ١٧ - يكلف الولاة ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٧ جمادى الثانية عام ١٣٩١ الموافق ١٨ غشت سنة ١٩٧١ .

قرار مؤرخ فى ٩ ذى الحجة عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ يناير سنة ١٩٧٢ يتضمن مشاركة البلديات والولايات فى مصاريف التسيير المتعلقة

بالحماية المدنية (١)

ان وزير الداخلية ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ١٢٩ المؤرخ فى ١٥ أبريل سنة ١٩٦٤ والمتضمن التنظيم الادارى للحماية المدنية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٨٤ المؤرخ فى ٢٢ ذى القعدة عام ١٣٨٤ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٦٥ والمتضمن توحيد شروط الخدمة الخاصة برجال المطافئ المهنيين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٠٠ المؤرخ فى ٢٢ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ١٥ يوليو سنة ١٩٧١ والمتضمن مساهمة البلديات والولايات فى مصاريف التسيير المتعلقة بالحماية المدنية ،

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى ٩ محرم عام ١٣٩٠ الموافق ١٦ مارس

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥٨ فى ١٩٧٢/٧/٢١ .

سنة ١٩٧٠ والمتضمن تحمل ميزانية الدولة مصاريف تسيير مصالح الحماية المدنية ،

يقرر ما يلى :

مادة ١ - تساهم الجماعات المحلية فى مصاريف تسيير الحماية المدنية وبالتالى فان الولايات تتحمل ٤٠٪ والبلديات ٦٠٪ .

مادة ٢ - تتم مساهمة الولايات والبلديات عن طريق المساهمات الملقاة على عاتق الجماعات المعنية .

مادة ٣ - ان المساهمة الواجبة الاداء من قبل كل ولاية هى وحيدة ومساوية لحاصل عدد المقيمين الحاضرين بكل ولاية فى المعدل الموحد ٥٦ر

مادة ٤ - ان المساهمة الواجبة الاداء من قبل كل بلدية تحدد تبعا لعدد المقيمين الحاضرين وعند الاقتضاء باقامة سلك الاطفائيين المهنيين فى كل بلدية .

(١) بالنسبة للبلديات التى يوجد بها سلك الاطفائيين المهنيين فان المساهمة البلدية تساوى حاصل ضرب عدد المقيمين الحاضرين فى المعدل ٢٥ر. دج او ٥٥ر. دج حسبما اذا كان عدد سكان البلدية يقل او يزيد عن ١٠٠٠٠ مقيم حاضرين .

(ب) وبالنسبة للبلديات التى يوجد بها سلك الاطفائيين المهنيين فان المساهمة البلدية تحسب بنفس الشروط تبعا للجدول التالى :

عدد السكان الحاضرين فى كل بلدية	الاصناف	المعدل بالدينار
اقل من ١٠٠٠٠ نسمة	١	٥٠ر. دج عن كل ساكن
من ١٠٠٠٠ الى ٢٠٠٠٠ نسمة	٢	٧٥ر. دج عن كل ساكن
من ٢٠٠٠٠ الى ٦٠٠٠٠ نسمة	٣	٥٠ر. دج عن كل ساكن
اكثر من ٦٠٠٠٠ نسمة	٤	١٠٠ر. دج عن كل ساكن

مادة ٥ - يجب أن تقيد هذه المساهمات ضمن المصاريف المحتملة :

- (١) في ميزانيات البلديات في المادة ٦٤٣ ،
(ب) في ميزانيات الولايات في المادة ٦٤٢ .

مادة ٦ - تدفع هذه المساهمة في اقرب اجل وبمجرد المصادقة على الميزانية الاولى للسنة المالية التي تتعلق بها وعلى الاكثر بعد المصادقة على الميزانية الاضافية لنفس السنة المالية .

مادة ٧ - يأمر الوالى بصرف حاصل المساهمة او رئيس المجلس الشعبى البلدى على اساس سند تحصيل يصدره الامر بالصرف الاولى ، سواء كان الامر يتعلق بالولاية او البلدية .

تدفع قيمة هذه المساهمة الى ميزانية الدولة (حساب الخزينة « السطر ٠٠٧ ٢٠١ ايرادات مختلفة للميزانية ») .

مادة ٨ - يكلف المدير العام للشؤون الادارية والجماعات المحلية ، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٩ ذى الحجة عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ يناير سنة ١٩٧٢ .

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى ٩ ربيع الثانى عام ١٣٩٢ الموافق ٢٢ مايو سنة ١٩٧٢ يتضمن تحديد كفاءات تنظيم مديرية المصالح المالية للولاية وتسييرها (١)

ان وزير الداخلية ، ووزير المالية ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ فى ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ، ولا سيما الفصل الاول من الباب الثالث منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ فى ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ فى ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن شروط تعيين المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ٢٧ المؤرخ فى ٢٨ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ٨ فبراير سنة ١٩٦٧ والمتضمن تنظيم المصالح الخارجية للخزينة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ فى ٤ ذى الحجة عام ١٣٨٨ الموافق ٢١ فبراير سنة ١٩٦٩ والمتضمن تعديل توزيع اختصاصات وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط فيما يتعلق بالمرافقة المالية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ المؤرخ فى ٨ ربيع الثانى عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم المجلس التنفيذى للولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٥٨ المؤرخ فى ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن انشاء مجلس تنفيذى لولاية سطيف ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٦٦ المؤرخ فى ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأليف المجالس التنفيذية للولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٥٩ المؤرخ فى ٢٩ شعبان عام ١٣٩١ الموافق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة المالية ،

يقرون ما يلى :

مادة ١ - يكلف مدير المالية ، فى نطاق المجلس التنفيذى للولاية ، بتنسيق نشاط مصالح المالية المنشأة فى الولاية وانعاشها .

مادة ٢ (٢) - تشتمل مديرية المصالح المالية فى كل ولاية ما عدا ولايات الجزائر وقسنطينة ووهران على اربع مديريات فرعية :

- المديرية الفرعية للضرائب ،
- المديرية الفرعية للشئون العقارية واملاك الدولة ،

- خزينة الولاية ،

- المراقبة المالية ،

وتشتمل مديرية المصالح المالية فى ولاية الجزائر على ستة مديريات فرعية هى :

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥٧ فى ١٨/٧/١٩٧٢ .

(٢) معدلة بقرار مؤرخ فى ١٧ غشت ١٩٧٣ الجريدة الرسمية العدد ٧٩ فى ٢/١٠/١٩٧٢ .

- المديرية الفرعية للتحصيل والطابع ،
- المديرية الفرعية للضرائب المباشرة والتسجيل والطابع ،

- المديرية الفرعية للضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الاعمال ،

- المديريات الفرعية للشئون العقارية واملاك الدولة ،

- خزينة الولاية ،

- المراقبة المالية .

وتشتمل مديرية المصالح المالية في ولاية قسنطينة ووهران على خمس مديريات فرعية هي :

- المديرية الفرعية للتحصيل ،

- المديرية الفرعية لاساس الضريبة المباشرة وغير المباشرة والرسوم على رقم الاعمال ،

- المديرية الفرعية للشؤون العقارية واملاك الدولة ،

- خزينة الولاية ،

- المراقبة المالية .

مادة ٣ - ان مديرية المصالح المالية في الجزائر ووهران وعنابة والواحات ، تشتمل علاوة على المديريات الفرعية المنصوص عليها في المادة ٢ اعلاه ، على مديرية فرعية للجمارك، وتضم هذه الاخيرة اولا اربعة مكاتب وهي :

- مكتب التعريف والقيمة ،

- مكتب مراقبة التجارة الخارجية والصرف والانظمة الاقتصادية ،

- مكتب القضايا ،

- مكتب المستخدمين والشؤون العامة ،

وثانيا ، مفتشيات رئيسية .

(١) اختصاصات المكاتب :

١ - مكتب التعريف والقيمة ، ويكلف بما يلي :

- تطبيق الحقوق والرسوم ،

- تطبيق جداول التعريف وتفسير المذكرات الايضاحية لجداول بروتوكسبل الجمركية والتصنيفات التعريفية ،

- تعيين قيمة البضائع ومصدرها ونوعها ،

٢ - مكتب مراقبة التجارة الخارجية والصرف والانظمة الاقتصادية ، ويكلف بما يلي :

- الانظمة المستقلة والخاصة ،

- الانظمة الاقتصادية ،

- مراقبة التجارة الخارجية والصرف ،

- تطبيق الاتفاقات الدولية ،

- مساعدة المصالح الاخرى في مادة المراقبة (المكتب والمراقبة الصحية والمراقبة الصحية للنباتات الخ ..) ،

٣ - مكتب القضايا ، ويكلف بكافة المسائل المتعلقة بما يلي :

- دراسة ملفات النزاعات التي تضعها المصالح الاختصاصية وتصفيها وفقا للاوضاع القانونية ،

- الملاحقات القضائية ، كما ينبغي ،

- التصرف في البضائع .

٤ - مكتب المستخدمين والشؤون العامة، ويكلف بجميع المسائل المتعلقة بالمستخدمين من اعوان الجمارك ووضعهم الاداري ووسائلهم .

(ب) اختصاصات المفتشيات الرئيسية :

تكلف المفتشيات الرئيسية بالاشراف على جميع العمليات المعهود بها الى القباضات والفرق التي يحدد وزير المالية انشاءها .

١ - تكلف القباضات بما يلي :

- تحصيل الحقوق والرسوم ،

- قبول الكفالات ،

- حفظ الرهون البحرية عند الاقتضاء ،

- التصرف في البضائع المصادرة او المتروكة في الجمارك .

٢ - تتولى الفرق الاشراف العام على الحدود البحرية والبرية وتساعد المكاتب في التكفل بالبضائع والمعاينات .

مادة ٤ - ان مديرية المصالح المالية في ولاية قسنطينة وتلمسان ومستغانم والساورة وسطيف ، تشتمل زيادة على المديرية الفرعية المنصوص عليها في المادة ٢ أعلاه ، على مديرية فرعية للجمارك ، تضم أولا مكتبين وهما :

- مكتب الشؤون التقنية ،

- مكتب المستخدمين والشؤون العامة ،

ثم مفتشيات رئيسية تمارس نفس الاختصاصات المقررة في المادة ٣ أعلاه والتي يحدد وزير المالية انشاءها .

١ - يكلف مكتب الشؤون التقنية بما يلي :

(١) تطبيق الحقوق والرسوم ،

- تطبيق جدول التعريفية وتفسير التعليمات الايضاحية لجدول تعريفية بروكسيل وتصنيفات التعريفية ،

- تحديد قيمة البضائع ومنشأها وانواعها .

(ب) الانظمة المستقلة والخاصة :

- الانظمة الاقتصادية ،

- مراقبة التجارة الخارجية والصرف ،

- تطبيق الاتفاقات الدولية ،

- مساعدة المصالح الاخرى في مادة المراقبة

(المكتبة والمراقبة الصحية والمراقبة الصحية للنباتات الخ . .)

(ج) جميع المسائل المتعلقة بما يلي :

- دراسة ملفات النزاعات الموضوعة من

طرف المصالح الاختصاصية وتصفياتها وفقا للاوضاع القانونية ،

- الملاحقات القضائية كما ينبغي ،

- التصرف في البضائع .

٢ - يكلف مكتب المستخدمين والشؤون العامة بجميع المسائل المتعلقة بالمستخدمين من الاعوان الجمركيين ووضعهم الاداري ووسائلهم .

مادة ٥ - ان مديرية المصالح المالية في ولايات الاصنام وتيزي وزو وسعيدة ، تشتمل زيادة على المديرية الفرعية المنصوص عليها في المادة ٢ أعلاه ، على مفتشية رئيسية ،

تمارس نفس الاختصاصات المتعلقة بالمديريات الفرعية للجمارك المنصوص عليها في المادتين ٣ و ٤ أعلاه .

مادة ٦ (١) - ١ - تشتمل المديرية الفرعية للحصول المحدث في ولايات الجزائر وقسنطينة ووهران من جهة ، على ثلاثة مكاتب تمارس اختصاصها على مستوى الولاية ، وهي :

- مكتب البلديات والتصفية ،

- مكتب المحاسبة والفراغات ،

- مكتب نزاعات التحصيل .

ومن جهة اخرى ، على مفتشيات الدائرات التي سيحدد تأسيسها واختصاصها وتنظيمها من قبل وزارة المالية .

(١) يكلف مكتب البلديات والتصفية ، بما يلي :

- مراقبة تنفيذ ميزانيات البلديات والمستشفيات والمؤسسات العمومية المحلية ، من قبل المحصلين المحليين ،

- تحقيق حسابات التسيير وتصفياتها ،

- اعداد المعلومات الاحصائية ،

- التحضير السنوي للتقرير العام فيما يخص التسيير المالي المنصوص عليه في المادة ٢٧٩ من القانون البلدي .

(ب) يكلف مكتب المحاسبة والفراغات ، بما يلي :

- مراقبة التكاليف بجدول فرض الضريبة وجدول الخاضعين لها ، ومستخلصات الاحكام والديون العامة الاخرى ، من قبل محصلي الضرائب المختلفة وكذلك تصفياتها والاعمال القمعية المطابقة لها ،

- تسيير المحاسبة النوعية لدفاتر المخالصات ذات الارومات .

(ج) يكلف مكتب نزاعات التحصيل بالتحقيق في النزاعات الناتجة عن قبض الضريبة .

٢ - تشتمل المديرية الفرعية للضرائب المباشرة والتسجيل والطابع في ولاية الجزائر ، من جهة ، على خمسة مكاتب تمارس اختصاصاتها على مستوى الولاية ، وهي :

- مكتب جداول الخاضعين للضرائب ،

- مكتب النزاعات ،

- مكتب الاحصائيات ،

- مكتب الابحاث وتركيز المعلومات ذات الطابع الجبائي ،

- مكتب التسجيل .

ومن جهة اخرى ، على مفتشيات الدائرات التي سيحدد تأسيسها واختصاصها من قبل وزير المالية .

(1) يكلف مكتب جداول الخاضعين للضرائب بما يلي :

- اصدار جداول الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها وكذا التحقيقات الخاصة بها ،

- تحضير وتبليغ العناصر المستعملة لاعداد ميزانيات الجماعات المحلية .

(ب) يكلف مكتب النزاعات بالتحقيق في النزاعات المتعلقة بالضرائب المباشرة وباعداد التقارير حول المسائل المعروضة على لجان الطعن .

(ج) يكلف مكتب الاحصائيات باعداد الجداول الاحصائية .

(د) يكلف مكتب الابحاث وتركيز المعلومات ذات الطابع الجبائي باعداد برامج التدخل لدى المزمين بالضريبة وبتحضير تقارير التحقيق في المحاسبات .

- يكلف مكتب التسجيل والطابع بما يلي :

- تسير المحاسبة النوعية للطوابع الحجمية والطوابع والبطاقات الخاصة بالرسم الوحيد المترتب على السيارات ،

- اعداد الجداول الاحصائية ،

- مراقبة العمليات العقارية للمصالح والجماعات العمومية ،

- تطبيق التشريع الجبائي المتعلق بتسجيل العقود وتصريحات الانتقال من جراء الوفاة باستثناء العقود القضائية وغير القضائية التي لا تتعلق بالملكية العقارية ،

- المراقبة الخاصة بتنفيذ بعض الالتزامات المفروضة على الموثقين بمقتضى الامر رقم ٧٠-٩١ المؤرخ ١٧ شوال عام ١٣٩٠ الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٠ والنصوص التشريعية او التنظيمية الجاري بها العمل .

٣ - تشتمل المديرية الفرعية للضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الاعمال المحدث في ولاية الجزائر ، من جهة ، على اربعة مكاتب تمارس اختصاصها على مستوى الولاية ، وهي :

- مكتب الضرائب غير المباشرة ،

- مكتب الرسوم على رقم الاعمال ،

- مكتب النزاعات ،

- مكتب الابحاث وتركيز المعلومات ذات الطابع الجبائي .

ومن جهة اخرى ، على مفتشيات الدائرات التي سيحدد تأسيسها واختصاصها وتنظيمها من قبل وزير المالية .

(١) يكلف مكتب الضرائب غير المباشرة بما يلي :

- اصدار جداول الايرادات وتحقيقها وذلك فما يخص الضرائب غير المباشرة وكذا الضمان والحفلات ،

- المراقبة المتعلقة بزراعة الكروم وزراعة التبغ والحبوب وكذا فما يخص ضمان المعادن الثمينة واعداد الجداول ذات الطابع الاحصائي .

(ب) يكلف مكتب الرسوم على رقم الاعمال باصدار جداول الايرادات وتحقيقها المتعلقة بالرسوم على رقم الاعمال وكذا باعداد الجداول الاحصائية .

(ج) يكلف مكتب النزاعات بالتحقيق في النزاعات المتعلقة بالضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الاعمال .

(د) يكلف مكتب الابحاث وتركيز المعلومات ذات الطابع الجبائي باعداد برامج التدخل لدى المزمين بالضريبة وبتحضير تقارير التحقيق في المحاسبات .

٤ - تشتمل المديرية الفرعية للضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الاعمال والتسجيل والطابع المحدث في ولايتي قسنطينة ووهران ، من جهة ، على خمسة مكاتب تمارس اختصاصها على مستوى الولاية ، وهي :

- مكتب جداول الضرائب و احصائيات الضرائب المباشرة ،

- مكتب النزاعات المتعلقة بالضرائب المباشرة،
- مكتب الضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الاعمال ،
- مكتب النزاعات المتعلقة بالضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الاعمال ،
- مكتب التسجيل والطابع ،
- ومن جهة اخرى ، على مفتشيات الدائرات التي سيحدد تأسيسها واختصاصها وتنظيمها من قبل وزير المالية .
- (ا) يكلف مكتب جداول الضرائب واحصائيات الضرائب المباشرة ، بما يلي :
- اصدار جداول الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وتحقيقها ،
- اعداد وتبليغ العناصر المستعملة لاعداد ميزانيات الجماعات المحلية ،
- اعداد الجداول الاحصائية .
- (ب) يكلف مكتب النزاعات المتعلقة بالضرائب المباشرة ، بما يلي :
- التحقيق في النزاعات الخاصة بهذا الموضوع واعداد التقارير حول المسائل المعروضة على لجان الطعن ،
- اعداد برامج التدخل لدى المزمين بالضريبة وتحرير تقارير التحقيق في المحاسبات .
- (ج) يكلف مكتب الضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الاعمال ، بما يلي :
- اصدار جداول ايرادات الضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الاعمال وتحقيقها ،
- المراقبة المتعلقة بزراعة الكروم وزراعة التبغ والحبوب وكذا فيما يخص ضمان المعادن الثمينة ،
- اعداد الجداول ذات الطابع الاحصائي .
- (د) يكلف مكتب النزاعات المتعلقة بالضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الاعمال ، بما يلي :
- التحقيق في النزاعات المتعلقة بهذا الموضوع،
- اعداد برامج التدخل لدى المزمين بالضريبة وتحرير تقارير التحقيق في المحاسبات .
- (هـ) يكلف مكتب التسجيل والطابع ، بما يلي :
- تسيير المحاسبة النوعية للطوابع الحجمية والطوابع والبطاقات الخاصة بالرسم الوحيد المترتب على السيارات ،
- اعداد الجداول ذات الطابع الاحصائي،
- مراقبة العمليات العقارية للمصالح والجماعات العمومية ،
- تطبيق التشريع الجبائي المتعلق بتسجيل العقود والتصريحات بالانتقال من جراء الوفاة ،
- ما عدا العقود القضائية وغير القضائية التي لا تتعلق بالملكية العقارية ،
- المراقبة الواجب ممارستها ، فيما يتعلق بتنفيذ بعض الالتزامات المفروضة على الموثقين بمقتضى الامر رقم ٧٠ - ٩١ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٩٠ الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٠ والنصوص التشريعية او التنظيمية الجارية بها العمل .
- ٥ - تشتمل المديرية الفرعية للضرائب في الولايات التي احدثت بها من جهة ، على اربعة مكاتب تمارس اختصاصها على مستوى الولاية ، وهي :
- مكتب الضرائب المباشرة ،
- مكتب الضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الاعمال ،
- مكتب التسجيل والطابع ،
- مكتب التحصيل .
- ومن جهة اخرى ، على مفتشيات الدائرات التي سيحدد تأسيسها واختصاصها من قبل وزير المالية .
- (ا) يكلف مكتب الضرائب المباشرة ، بما يلي :
- اصدار جداول الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها وتحقيقها ،
- التحقيق في النزاعات واعداد التقارير حول المسائل المعروضة على لجان الطعن ،

- تحضير وتبليغ العناصر المستعملة في اعداد ميزانيات الجماعات المحلية ،
- تحضير برامج التدخل لدى المزمين بالضريبة وتحرير تقارير التحقيق في المحاسبات ،
- اعداد الجداول ذات الطابع الاحصائي .
- (ب) يكلف مكتب الضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الاعمال ، بما يلي :
- اصدار جداول ايرادات الضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الاعمال وتحقيقها ،
- المراقبة المتعلقة بزراعة الكروم وزراعة التبغ والحبوب وكذا فيما يخص ضمان المعادن الثمينية ،
- التحقيق في النزاعات المتعلقة بالضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الاعمال ،
- اعداد برامج التدخل لدى المزمين بالضريبة وتحرير تقارير التحقيق في المحاسبة ،
- اعداد الجداول ذات الطابع الاحصائي .
- (ج) يكلف مكتب التسجيل والطابع ، بما يلي :
- تسيير المحاسبة النوعية للطوابع الحجمية والطوابع والبطاقات الخاصة بالرسم الوحيد المترتب على السيارات ،
- اعداد الجداول ذات الطابع الاحصائي ،
- مراقبة العمليات العقارية للمصالح والجماعات العمومية ،
- تطبيق التشريع الجبائي المتعلق بتسجيل العقود وتصريحات الانتقال من جراء الوفاة ، ما عدا العقود القضائية وغير القضائية التي لا تتعلق بالملكية العقارية ،
- المراقبة الواجب ممارستها فيما يتعلق بتنفيذ بعض الالتزامات المفروضة على الموثقين بمقتضى الامر رقم ٧٠ - ٩١ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٩٠ الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٠ والنصوص التشريعية او التنظيمية الجارية بها العمل .
- (د) يكلف مكتب التحصيل ، بما يلي :
- ٦ - مراقبة التكليف بجداول فرض الضريبة وبمستخلصات الاحكام والديون الاخرى ، من قبل محصلي الضرائب المختلفة وكذا بتصفيتها وبالاعمال القمعية المتعلقة بها ،
- التحقيق في النزاعات الخاصة بتحصيل الضرائب ،
- تسيير المحاسبة النوعية لدفاتر المخالصات ذات الارومات ،
- اعداد المعلومات الاحصائية ،
- مراقبة تنفيذ ميزانيات البلديات والمستشفيات والمؤسسات العمومية المحلية ، من قبل المحصلين المحليين ،
- مراقبة وتصفية حسابات التسيير ،
- الاعداد السنوى العام فيما يخص التسيير المالى المنصوص عليه في المادة ٢٧٩ من القانون البلدى .
- مادة ٧ (١) - تشتمل المديرية الفرعية لشؤون املاك الدولة والتنظيم العقارى ، أولا على مكاتب تمارس اختصاصها على مستوى الولاية وهى :
- مكتب املاك الدولة ،
- مكتب المحافظة العقارية ،
- مكتب مسح الاراضى .
- وتشتمل ثانيا على اقسام اقليمية او اختصاصية ، ويحدد وزير المالية انشاءها واختصاصها وتنظيمها .
- ١ - يكلف مكتب املاك الدولة بما يلي :
- تطبيق نظام املاك الدولة ،
- التسيير والاستغلال والتصرف ، فيما يتعلق بالتاجر والعقارات التابعة للاملاك الخصوصية للدولة (ما عدا الاملاك الخاضعة لنظام الامر رقم ٦٦ - ١٠ المؤرخ ١٥ محرم عام ١٣٨٦ الموافق ٦ مايو ١٩٦٦) وكذا الاملاك الواقعة تحت حراسة الدولة ،
- تسيير الاملاك التابعة للاملاك العمومية للدولة ،
- مسك السجل العام للملكيات الدولة .
- ٢ - يكلف مكتب المحافظة العقارية بما يلي :

- تطبيق النظام الخاص بالملكية والاشهار العقارى ،
- التحقيق فى خزانة البطاقات العقارية ومسكها وضبطها اليومى .
- ٣ - يكلف مكتب مسح الاراضى بما يلى :
 - اعداد وحفظ مسح الاراضى وضبطه اليومى ،
 - تنسيق الخرائط ذات المقاييس الكبيرة التى تهم المصالح العمومية والتحقيق فيها وجمعها ،
 - حفظ الانصاب والعلامات المساحية والمساهمة فى حفظ الاشارات والانصاب والعلامات ،
 - المشاركة فى تأسيس الضريبة العقارية الخاصة بالملكيات .
- مادة ٨ -** تشتمل خزينة الولاية ، الموضوعة تحت سلطة أمين الخزينة ومساعدة مفوض واحد أو اثنين ، على المكاتب التالية :
 - مكتب النفقات العمومية ،
 - مكتب التحصيل ،
 - مكتب القرض والتدخلات الاقتصادية ،
 - مكتب المراقبة والتحقيقات .
- ١ - يكلف مكتب النفقات العمومية بما يلى :
 - تنفيذ ميزانية التسيير والتجهيز .
 - تنفيذ ميزانية الجماعات والمؤسسات العمومية ،
 - صرف المعاشات ،
 - تنفيذ التعليمات الادارية والقضائية وصرف العلاوات الخاصة بريوع حوادث العمل .
- ٢ - يكلف مكتب التحصيل بما يلى :
 - مسك المحاسبات العامة ،
 - تحصيل الديون الخاصة بالدولة التى لا تتعلق بالضريبة واملاك الدولة ،
 - وضع حساب التسيير .
- ٣ - يكلف مكتب القرض والتدخلات الاقتصادية بمتابعة العمليات المقيدة على الحسابات الخاصة والاشراف عليها .
- تحليل ومراقبة استعمال التمويل الذى تتحمله الخزينة العمومية ،
- الاشراف على تطبيق التعليمات المتعلقة بالقرض وتمويل الاستثمارات على مستوى الولاية ،
- تحليل ومراقبة التسيير المالى للمؤسسات الولاية فى نطاق التشريع والتنظيم الجارى به العمل ،
- دراسة التطبيق الخاص بالسياسة المتعلقة بالتأمينات فى الولاية والسهر على هذا التطبيق .
- ٤ - يكلف مكتب المراقبة والتحقيقات بما يلى :
 - مراقبة مصالح التصرف المالى المستقل والمتعلقة بالتسيقات والايرادات والتحقيق فيها ،
 - مراقبة التسيير المالى لوكلاء المؤسسات العمومية ومقتصديها والتحقيق فيه ،
 - تنسيق عمل الاعوان المحاسبين ومحاسبى الدولة أو المعتمدين منهم لدى المؤسسات المنشأة فى الولاية ومراقبة عملهم .
- مادة ٩ -** تشتمل المراقبة المالية على ما يلى :
 - ١ - مكتب مراقبة النفقات العمومية ، ويكلف فى اطار القوانين والانظمة الجارى بها العمل ، بما يلى :
 - المراقبة المسبقة للنفقات التى يلتزم بها الوالى تطبيقا للمادة ١٦٠ من الامر المؤرخ فى ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمشار اليه اعلاه ، بعنوان الميزانية العامة للتسيير والتجهيز والميزانيات الملحقه ،
 - المراقبة المسبقة للنفقات التى تلتزم بها المؤسسات العمومية ذات الطابع الادارى والمنشأة فى الولاية ،

- مراقبة المحاسبة الادارية التابعة للوالي تطبيقا للمادة ١٦٠ من الامر المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمشار اليه اعلاه ،

- القيام بجميع الدراسات المشروع فيها تحت سلطة الوالي والمتعلقة بتطور النفقات العمومية في الولاية .

٢ - مكتب التفتيش ، ويسكلف في اطار القوانين والانظمة بما يلي :

- المراقبة المالية للمؤسسات العمومية المحلية ذات الطابع الصناعي او التجاري ، والمنشأة في الولاية ،

- تفتيش التسيير للمصالح العمومية التابعة للولاية والبلديات .

يجوز لوزير المالية ان يعهد الى امين خزينة الولاية بالاختصاصات المحددة في الفقرة الاولى والتفتيش المسالي وكذلك بالاختصاصات المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة ، وذلك ريثما يتم تنظيم وانشاء المصالح المنصوص عليها في المادة ٢ اعلاه في جميع الولايات .

مادة ١٠ - يتعين على المراقبين الماليين ممارسة اختصاصاتهم في اطار القوانين والتقدير بالنصوص الواردة فيها فقط وذلك تطبيقا للمادة ١٤٣ من قانون الولاية والاحكام الخاصة المتعلقة بمهمة المراقبة والتفتيش الالية لهم .

مادة ١١ - يمارس امناء الخزينة اختصاصاتهم ، عملا باحكام المرسومين رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٥ ورقم ٦٧ - ٣٧ المؤرخ في ٢٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ٨ فبراير سنة ١٩٦٧ وذلك تطبيقا للمادة ١٤٣ من قانون الولاية .

مادة ١٢ - ان المسائل المرتبطة باساس الضريبة وتحصيلها ، يحقق فيها وتسوى ضمن الشروط المحددة في القانون والانظمة الجارية بها العمل ، لا غير ، وذلك تطبيقا للمادة ١٤٣ من قانون الولاية .

مادة ١٣ - تحدد كيفيات تطبيق هذا القرار ، عند الحاجة بموجب تعليمات مشتركة تصدر عن وزير الداخلية ووزير المالية .

مادة ١٤ - يكفل الولاية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٩ ربيع الثاني عام ١٣٩٢ الموافق ٢٢ مايو سنة ١٩٧٢ .

قرار مؤرخ في ٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٢ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٧٢ يتضمن تحديد كيفيات توزيع مساهمة القطاع الفلاحي المسير ذاتيا (١)

ان وزير الداخلية ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدي ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٨ - ٦٢٣ المؤرخ في ١١ شوال عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨ والمتعلق بالتسيير الذاتي في الفلاحة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٢ - ٦٨ المؤرخ في ٢٣ ذي القعدة عام ١٣٩٢ الموافق ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٢ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٧٣ ،

يعود ما يلي :

مادة ١ - يحصل مبلغ مساهمة القطاع الفلاحي المسير ذاتيا سنويا لفائدة الولايات والبلديات .

مادة ٢ - تدفع الى كل جماعة حصيلة المساهمة الجزافية للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا نظرا للاسس الخاضعة للضريبة المثبتة للاستغلالات الزراعية المسيرة ذاتيا الكائنة في اقليمها .

مادة ٣ - يدفع المبلغ الاجمالي للمساهمة الجزافية الفلاحية حسب النسبة الآتية :

- ٢٠٪ للولايات ،

- ٨٠٪ للبلديات .

بعد اقتطاع ١٠٪ تخصص لاموال الضمان
والتضامن .

مادة ٤ - يكلف المدير العام للشؤون الادارية

والجماعات المحلية ومدير الضرائب ، كل فيما
يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢ جمادى الثانية عام
١٣٩٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٧٣ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ١٦ ربيع الثاني
عام ١٣٩٤ الموافق ٨ مايو سنة ١٩٧٤
يتضمن تغيير دائرة الاختصاص الاقليمي
لبعض محافظات الرهون العقارية وانشاء
محافظات جديدة (١)

ان وزير المالية ،

ووزير العدل ، حامل الاختام ،

ووزير الداخلية ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٣٣ المؤرخ في
٢٤ ذى القعدة عام ١٣٩٠ الموافق ٢٠ يناير سنة
١٩٧١ والمتعلق بالتنظيم الاداري للجزائر .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٥٩ المؤرخ
في ١٠ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٩ أكتوبر
سنة ١٩٧١ والمتضمن تنظيم الادارة المركزية
لوزارة المالية المعدل والمتمم بموجب المرسوم
رقم ٧٣ - ١٨٩ المؤرخ في ٢٥ شوال عام ١٣٩٣
الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٣ ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٢ - ١٩٨ المؤرخ
في ٢٧ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق ٥ أكتوبر سنة
١٩٧٢ والمتضمن تعديل جدول البلديات الملحق
بالمرسوم رقم ٧١ - ٣٣ المؤرخ في ٢٤ ذى القعدة
عام ١٣٩٠ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٧١ والمتعلق
بالتنظيم الاداري ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ
في ٩ ربيع الثاني عام ١٣٩٢ الموافق ٢٢ مايو
سنة ١٩٧٢ والمتضمن تحديد كفاءات تنظيم
مديرية المصالح المالية للولاية وتسييرها والمعدل
بموجب القرارات الوزاريين المشتركين المؤرخين
في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٢ و ١٧ غشت سنة
١٩٧٣ ،

يقرون ما يلي :

المادة الاولى - تعديل دائرة الاختصاص الاقليمي
لمحافظات الرهون العقارية للجزائر والبلدية
وباتنة ومعسكر طبقا للمواد من ٢ الى ٥ ادناه .

المادة ٢ - تحول عن دائرة الاختصاص
الاقليمي لمحافظة الرهون العقارية بالجزائر
(المكتب الاول والثاني) البلديات التابعة
لدوائر بوسعادة وصور الغزلان وتابلات .

المادة ٣ - تحول عن دائرة الاختصاص الاقليمي
لمحافظة الرهون العقارية بالبلدية ، البلديات
التابعة لدائرتي الاغواط وغرداية وكذا البلديات
التابعة لولاية المدية .

المادة ٤ - تحول عن دائرة الاختصاص الاقليمي
لمحافظة الرهون العقارية لباتنة البلديات التابعة
لدوائر ورقلة وجانت والوادي والقلعة وعين
صالح وتامراست وتوقرت .

المادة ٥ - تحول عن دائرة الاختصاص
الاقليمي لمحافظة الرهون العقارية لمعسكر
البلديات التابعة لولايتي الساورة وسعيدة .

المادة ٦ - تحدث محافظة للرهنون العقارية في مقر
كل من ولايات المدية والواحات وسعيدة والساورة
وتتمتع دائرة الاختصاص الاقليمي لهذه
المحافظات الى جميع البلديات التابعة للولايات
المعنية على التوالي .

المادة ٧ - تنفذ اجراءات الاشهار وتسجيل
الرهنون العقارية المتعلقة بالمقود الخاصة
بالمقارات والحقوق المعينة العقارية الموجودة
ضمن النطاق الاقليمي لمحافظات الرهنون العقارية
المنشأة حديثا لدى هذه المصالح ابتداء من تنصيبها

المادة ٨ - تعين بموجب قرار صادر عن وزير
العدل ، حامل الاختام ، كتابات الضبط التي تودع
لديها نسخ سجلات الايداع التي اعدتها محافظات
الرهنون العقارية المنشأة حديثا ويتم ذلك طبقا
للتنظيم الساري المعمول .

المادة ٩ - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ربيع الثاني عام ١٣٩٤
الموافق ٨ مايو سنة ١٩٧٤ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٤ يتضمن تحديد شروط تنظيم وتسيير مديريات الولايات المكلفة بالاخبار والثقافة (١)

ان وزير الداخلية ووزير الاخبار والثقافة،
- بمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ في ١٢ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية . ولا سيما الباب الثالث الفصل الاول ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٤ - ٦٩ المؤرخ في ١٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٧٤ والمتعلق باصلاح التنظيم الاقليمي للولايات ،

- وبمقتضى الرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ المؤرخ في ٨ ربيع الاول عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ والمتضمن انشاء مجلس تنفيذي للولاية ولا سيما المادتان ٥ و ٦ منه ،

- وبمقتضى الرسوم رقم ٧٠ - ١٥٨ المؤرخ في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن انشاء مجلس تنفيذي لولاية سطيف ،

- وبمقتضى الرسوم رقم ٧٠ - ١٦٦ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأليف المجالس التنفيذية للولايات ،

- وبمقتضى الرسوم رقم ٧٣ - ١٥٩ المؤرخ في ٤ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق اول أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتضمن تعديل المواد ٢ و ٥ و ٩ من الرسوم رقم ٧٠ - ١٦٦ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأليف المجالس التنفيذية للولايات ،

- وبمقتضى الرسوم رقم ٧٤ - ١٩٧ المؤرخ في ١٤ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق اول أكتوبر

سنة ١٩٧٤ والمتضمن تعديل الرسوم رقم ٧٠ - ١٥٨ المؤرخ في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والرسوم رقم ٧٠ - ١٦٦ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأليف المجالس التنفيذية للولايات ،

يقرران ما يلي :

مادة ١ - تكلف مديرية الاخبار والثقافة للولاية بالعمل على ترقية وتطوير جميع النشاطات الثقافية والاخبارية داخل المؤسسات والهيئات العمومية التابعة للولاية .

مادة ٢ - تتكون مديرية الاخبار والثقافة في كل ولاية حيث تنشأ من مديريات فرعية تقوم باختصاصاتها على مستوى الولاية .

مادة ٣ - تحتوى مديرية الاخبار والثقافة في كل من ولايات الجزائر ووهران وقسنطينة على ما يلي :

١ - المديرية الفرعية للتنشيط الثقافي ،
٢ - المديرية الفرعية للوثائق والمكتبات والمطالعة العمومية ،

٣ - المديرية الفرعية للفنون الجميلة والمتاحف والآثار والاماكن التاريخية ،

٤ - المديرية الفرعية للاخبار والمنشورات،
مادة ٤ - تكلف المديرية الفرعية للتنشيط الثقافي باحداث وتنظيم التظاهرات الثقافية والفنية وبمساعدة انشاء الجمعيات والمراكز الثقافية وهي تحتوى على :

١ - مكتب التظاهرات الثقافية والمعارض الفنية المكلف :

- بتنظيم وتنسيق التظاهرات الثقافية والفنية في الولاية ،

- بالمساهمة في برمجة الافلام التي تعرض في قاعات السينما ،

- بمساعدة انشاء وفتح قاعات جديدة للسينما .

٢ - مكتب الجمعيات والمراكز الثقافية المكلف :

- باحداث الجمعيات والمراكز الثقافية في الولاية ومنحها مساعدة تقنية ومادية ،

- بتنظيم تدريبات دورية للشباب قصد اطلاعهم على مختلف انواع الظواهر الفنية .

مادة ٥ - تكلف المديرية الفرعية للوثائق والمكتبات والمطالعة العمومية بالمساعدة على انشاء المكتبات ومراكز الوثائق وترقية المطالعة العمومية وهي تحتوى على :

١ - مكتب المكتبات والمطالعة العمومية المكلف :

- بانشاء المكتبات العمومية في البلديات ،
- بالمساهمة في اغناء هذه المكتبات ،
- بتأمين تكوين المستخدمين اللازمين لتسيير المكتبات ،

- بوضع هياكل للمطالعة العمومية ولاسيما تنظيم مكتبات متنقلة ،

- بتنظيم حملات دورية للاخبار قصد تطوير تقاليد المطالعة وانشاء المكتبات ،

٢ - تكلف مكتب الوثائق :
- باحداث والمحافظة على كل وثيقة لازمة لتطوير الثقافة في الولاية ،

- بتشجيع احداث مراكز للوثائق على مستوى الجماعات المحلية ،

- بمد مراكز الوثائق الموجودة في الولاية بالاعانة التقنية والمادية .

مادة ٦ - تكلف المديرية الفرعية للفنون الجميلة والمتاحف والآثار والاماكن التاريخية بتطوير الفنون التشكيلية والتعريف بالآثار

القديمة والتاريخية ، وهي تحتوى على :
١ - مكتب الفنون الجميلة والآثار القديمة المكلف :

- بتشجيع وتطوير الفنون التشكيلية ،
- بتنظيم معارض فنية وتعريف الاثريات،
عن طريق تنظيم حملات دورية للاخبار ،

- بالسهر على السهر الحسن للمتاحف ومدعمهم بالمساعدة اللازمة ،

- بالسهر على تطبيق التشريع الخاص بتجارة الاثريات .

٢ - مكتب الآثار والاماكن التاريخية المكلف :
- باحصاء وفهرست الاملاك الثقافية المقارية منها وغير المقارية في الولاية ،

- بوضع جرد للتراث الثقافي الذي يرتب او يمكن ترتيبه حسب نوعيته ،

- بالسهر على ترميم الآثار التاريخية والاماكن الثقافية والطبيعية المرتبة في الولاية ،
- بتعريف الآثار والاماكن التاريخية عن طريق حملات الاخبار والزيارات الدورية ،

- بتنسيق اشغال لجنة الولاية الخاصة بالآثار والاماكن الاثرية .

مادة ٧ - المديرية الفرعية للاخبار والنشر تكلف باظهار قيمة الاخبار المحلية وتحتوى على :
١ - مكتب الاخبار المكلف :

- بتأمين نشر الاخبار ذات الطابع الجهوى عن طريق هيئات الاخبار الثقافية ،

- بتشجيع التحقيقات (الروبورتاجات) والابحاث والدراسات الخاصة بالاخبار فيما يخص الحالة الاقتصادية والاجتماعية للولاية ،

- بجمع واستثمار ونشر الاخبار والبلاغات

الرسمية الصادرة عن الجماعات المحلية والادارات
اللامركزية ،

- بتنسيق تقارير السلطات المحلية مع
الصحافة الوطنية والاجنبية ،

- بتنظيم حملات للاخبار والتربية قصد
التعريف بالاختيارات الاساسية للبلاد .

٢ - مكتب النشرات ويكلف :

- بالمساهمة في جميع النشرات ذات الطابع
الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي التي
تخص الولاية ،

- بتقديم المساعدة التقنية والمادية الى
النشرات الدورية الخاصة بالجماعات المحلية ،

- بتأمين نشر واسع لهذه المنشورات .

مادة ٨ - تلتى جميع الاحكام المخالفة لهذا
القرار .

مادة ٩ - تحدد تعليمات مشتركة صادرة
عن وزير الاخبار والثقافة ووزير الداخلية ، عند
الحاجة ، كينيات تطبيق هذا القرار .

مادة ١٠ - يكلف الولاية ، كل فيما يخصه ،
بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٢٥ ذي القعدة
عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٥
يتضمن تحديد شروط تطبيق الرسوم رقم ٧٣
- ١٣٧ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٢ الموافق
٩ غشت سنة ١٩٧٤ فيما يخص تسيير بعض
مستغنى وزارة العدل (١)

لن وزير الداخلية ووزير العدل ، حامل
الاختام ،

- بناء على تقرير وزير العدل ، حامل
الاختام ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ في
٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة
١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى الرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ المؤرخ
في ٨ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو
سنة ١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم المجلس التنفيذي
للولاية ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٧٣ -
١٣٧ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٢ الموافق ٩
غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن تحديد الشروط
الخاصة بتطبيق الامر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ في
٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة
١٩٦٩ المشار اليه اعلاه ، فيما يخص لا مركزية
تسيير المستخدمين ،

يقران ما يلي :

مادة ١ - يبقى تسيير المستخدمين الملحقين
بالتسيير القضائي (المجالس القضائية والمحاكم)
ومكاتب التوثيق ، المقامة في كل ولاية ، خاضعا
لاختصاص المصالح المركزية لوزارة العدل وذلك
الى ان تنصب في كل ولاية ، الهياكل الادارية
والمالية وهيكل المحاسبة ، اللازمة للولاية حتى
يتسنى لهم القيام بالاختصاصات التي عهدت
اليهم بموجب احكام المادة ٣ من المرسوم رقم

٧٣ - ١٣٧ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٢.
الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ المشار اليه اعلاه ،

مادة ٢ - خلافا لهذا ، ينتهى تسيير
المستخدمين المشار اليهم في المادة الاولى اعلاه ،
من طرف المصالح المركزية لوزارة العدل ، ابتداء
من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٥ ذي القعدة عام ١٣٩٥
الموافق ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ١٤ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن تحديد شروط تطبيق الرسوم رقم ٧٣ - ١٣٨ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ فيما يخص تسيير بعض اعتمادات السير المخصصة لوزارة العدل(١)

ان وزير الداخلية ،

ووزير المالية ،

- بناء على تقرير وزير العدل ، حامل الاختام ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى الرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ المؤرخ في ٨ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم المجلس التنفيذي للولاية ،

- وبمقتضى الرسوم رقم ٧٣ - ١٣٨ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٧٣ والمتضمن تحديد شروط سير اعتمادات

التسيير المخصصة للمجالس التنفيذية للولاية ،

يقران ما يلي :

مادة ١ - يبقى تسيير الاعتمادات المخصصة لمرتبات العمل والتكاليف الاجتماعية للموظفين الملحقين بالتسيير القضائي (المجالس القضائية والمحاكم) ومكاتب التوثيق بالولاية ، خاضعا لاختصاص المصالح المركزية لوزارة العدل وذلك تطبيقا لاحكام الفقرة ٣ من المادة ٣ من الرسوم رقم ٧٣ - ١٣٨ المؤرخ في ١٤ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٥ المشار اليه اعلاه .

مادة ٢ - خلافا لهذا ينتهى تسيير الاعتمادات المنصوص عليها في المادة الاولى اعلاه من طرف المصالح المركزية لوزارة العدل ، ابتداء من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٤ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

**قرار مؤرخ في ٥ ربيع الثاني عام ١٤٠١
الموافق ١٠ فبراير سنة ١٩٨١ يتضمن
إحداث بطاقة العضوية في المجالس الشعبية
البلدية والمجالس الشعبية الولائية (١)
ان وزير الداخلية ،**

- بمقتضى الأمر رقم ٦٧-٢٤ المؤرخ في ٧ شوال
عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن
القانون البلدى ، المعدل وانتم ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧
ربيع الأول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة
١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى القانون رقم ٨٠ - ٨ المؤرخ في
١٦ ذى الحجة عام ١٤٠٠ الموافق ٢٥ أكتوبر
سنة ١٩٨٠ والمتضمن قانون الانتخابات .

يقرر مايلى :

المادة الاولى - تحدث بطاقة عضوية في المجلس
الشعبى البلدى او المجلس الشعبى الولائى تثبت

هذه البطاقة صنفه العضوية فى المجلس الشعبى
البلدى او المجلس الشعبى الولائى ، وكذلك
الوظيفة الممارسة فيها .

المادة ٢ - تساوى مدة صلاحية البطاقة مدة
العضوية فى المجالس الشعبية البلدية والمجالس
الشعبية الولائية .

المادة ٣ - يسلم الوالى البطاقة الى كل عضو
فى المجلس الشعبى البلدى او المجلس الشعبى الولائى
بعد شهر على الاكثر من الانتخابات .

المادة ٤ - يترتب على صاحب البطاقة ان
يسلمها الى الوالى خلال ١٥ يوما على الاكثر ،
بعد فقدده صنفه العضوية فى المجلس الشعبى
البلدى او المجلس الشعبى الولائى .

المادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٥ ربيع الثاني عام ١٤٠١
الموافق ١٠ فبراير سنة ١٩٨١ .

أمر رقم ٦٧ - ٢٢٢ مؤرخ في ١٥ رجب عام ١٣٨٧ الموافق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٧ يؤسس بموجب في كل عمالة مجلس عمالي اقتصادي واجتماعي (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على الأمر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبعد استطلاع رأي مجلس الوزراء ،
يامر بما يلي :

الفصل الأول

التأسيس

مادة ١ - يؤسس في كل عمالة مجلس عمالي اقتصادي واجتماعي وذلك ريثما تنشر النصوص المتضمنة اصلاح الادارة العمالية .

مادة ٢ - يتألف المجلس العمالي الاقتصادي والاجتماعي من :

- رؤساء المجالس الشعبية لبلديات العمالة ،
- مندوب الحزب في العمالة أو مثله ،
- مندوب الجيش الوطني الشعبي في العمالة أو مثله ،
- مندوب الاتحاد العام للعمال الجزائرية في العمالة أو مثله .

الفصل الثاني

الاختصاصات

مادة ٣ - يمارس المجلس العمالي الاقتصادي والاجتماعي اختصاصاته في جميع الميادين المتصلة بالحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الخاصة بالعمالة ولا سيما في الميادين التالية :

- ينظر المجلس في مشروع الميزانية العمالية ويبدى رأيه بشأنها ،
- يشارك في وضع المخطط الوطني للتنمية ويدرس اقتراحات برامج التجهيز والتنمية الخاصة بالعمالة .
- يساهم بصفة عامة بواسطة الاقتراحات أو التوصيات في تحسين مستوى المعيشة لسكان

العمالة في الميدان الاقتصادي والثقافي والاجتماعي .

الفصل الثالث

التسيير

مادة ٤ - يجتمع المجلس العمالي الاقتصادي والاجتماعي بصفة اجبارية وفي دورة عادية ثلاث مرات في العام في مركز العمالة بناء على دعوة رئيسه .

مادة ٥ - يمكن ايضا للمجلس العمالي الاقتصادي والاجتماعي ان يجتمع في دورة غير عادية بناء على طلب عامل العمالة أو الثلثين على الأقل من اعضائه .

مادة ٦ - ينتخب المجلس العمالي الاقتصادي في كل دورة وبالاغلبية العادية رئيسا له من بين رؤساء المجالس الشعبية البلدية .

مادة ٧ - يعد جدول اعمال كل اجتماع من قبل عامل العمالة أو رئيس المجلس العمالي الاقتصادي والاجتماعي .

ترسل الاستدعاءات مرفقة بجدول الاعمال الى جميع اعضاء المجلس قبل ثمانية ايام على الأقل من الاجتماع .

مادة ٨ - يقوم عامل العمالة بالكتابة الخاصة بالجلسات .

ترسل نسخة من محضر الجلسة موقعا عليها بصفة مشتركة من قبل الرئيس والكتاب الى الوزراء واعضاء المجلس العمالي الاقتصادي والاجتماعي في الشهر الذي يلي ختام كل دورة .

مادة ٩ - يؤخذ بالأراء التي تنال الاغلبية العادية للاصوات .

مادة ١٠ - تلغى كل الاحكام المخالفة لهذا الامر ولا سيما الامر رقم ٦٢-١٦ . المؤرخ في ٩ غشت سنة ١٩٦٢ والمؤسسة بموجب في كل عمالة ، لجنة التدخل الاقتصادي والاجتماعي والذي نص على تدابير ادارية ومالية مختلفة .

مادة ١١ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٥ رجب عام ١٣٨٧ الموافق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٧ .

عرض الأسباب (١)

ان الاصلاح الكامل للاطار الاقليمي للولايات ستلزمته الاهتمامات الأولية لبلادنا وذلك طبقا للاهداف التي اعلنتها السلطة الثورية في البيان التاريخي ليوم ١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ قصد تشييد مجتمع جديد مبني على مؤسسات متينة ومستقرة وعلى مبادئ العدالة الاجتماعية والديمقراطية .

وبعد المراحل التي تم اجتيازها في الميدان الداخلي والخارجي والتاسيسي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، فان المجهودات المبذولة من طرف السلطة الثورية لوضع المؤسسات الرئيسية للبلاد وضمن كل الشروط لها لادارتها وتنميتها ، قد تحققت بصفة واسعة .

وهكذا فان مساهمة شعبنا - ضمن اطار المجالس الشعبية المحلية ومجالس العمال - في الممارسة الديمقراطية للسلطة وتسيير الشؤون العمومية من خلال هياكل حزب جبهة التحرير الوطني والدولة والجماعات اللامركزية والمؤسسات تجسم كل يوم اكثر فاكثرا اهداف الثورة بفضل تطبيق القانون البلدي وقانون الولاية والميثاق المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات . ولنفس الهدف فان العمل المباشر فيه ضمن نطاق الثورة الزراعية ، يستهدف ضمان التغير الجذري لاسباب المعيشة لسكان الريف ولا سيما بتشبيد قري وانجاز تنمية اكثر توسع وتوازن عبر جميع مناطق البلاد .

وفضلا عن ذلك فان الاجراءات المتخذة لاتمام تحررنا الاقتصادي ، تضمن لبلادنا من الآن فصاعدا رصيда من الوسائل في مستوى ارادتنا باعطاء طابع مستقل ومعهم لتنمينا .

واذا سمحت النتائج المحصل عليها في جميع ميادين النشاط الوطني لبلادنا ان تتبوا مستوى عال في التنمية ، فانها تستلزم ان تعاد تهيئة نظامها الاقليمي بصفة جذرية حتى تتلاءم مع اهمية المهام المناطة به . ولا يمكن ان تكون هذه المهام منفصلة عن الاهداف الثلاثة التالية : الا وهي المحافظة على وحدة وتلاحم كافة المجتمع الجزائري وتوطيدها وصيانتها ، ثم تحقيق توزيع

اكثر توازن وتلاؤم للافراد والنشاطات في ترابنا الوطني واخيرا تقوية تنمية البلاد عن طريق تعميم التقدم الاقتصادي بصورة اكثر كثافة وتوسعا .

وبطبيعة الحال فان هذه المتطلبات تستلزم تحديدا للولايات مبنيا على ضرورة تأسيس قاعدة اقليمية جديدة اكثر ملائمة تتماشى مع الاختيارين الخاصين باللامركزية وتوزيع السلطات مع توطيد مكتسباتنا التأسيسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وان الاهداف المناطة لهذه الغاية بالتحديد الجديد للولايات تعبر عن ارادة السلطة الثورية:

١ - بضمان تلاحم اقتصادي داخلي لكل ولاية يكون اكثر ملائمة لمتطلبات التخطيط وتوزيع وسائل التنمية بين جميع مناطق البلاد ،

٢ - بمباشرة اعادة المنشآت الاساسية الكاملة للتنظيم الحضري ابتداء من توزيع جديد للمدن عبر التراب الوطني ، ذلك التوزيع المرتبط قبل كل شيء بانشاء مدن ثانوية للتخفيف من ثقل وجاذبية المدن الساحلية الكبرى وكذلك باعادة تحديد الاتصالات بين المدن التي لا زال يسيطر عليها تيار العلاقات من الجنوب الى الشمال ،

٣ - بانجاز ادماج تدريجي وفعلي للاقتصاد الوطني بواسطة الاقتصاد الجهوي وتناسق اكثر فعالية لمجموع العوامل الاقتصادية والنشاطات ،

٤ - بتقريب الادارة من المواطنين وذلك بتيسير الوصول الى المصالح العمومية بصورة حسنة وباحداث ظروف من شأنها ان تعطى الى العمل الاداري فعالية كاملة ،

٥ - بضمان الشروط الضرورية لمشاركة شعبنا الفعالة في حياة الوطن وتعبئته الدائمة لخدمة الدفاع عن البلاد .

وبناء على الاعتبارات السابقة ، فان التنظيم الاقليمي الجديد يتكون من احدى وثلاثين (٣١) ولاية تعين كل منها باسم مقرها .

وستسمح هذه الهياكل الاقليمية الجديدة لبلادنا من اجتياز مراحل جديدة في طريق بناء مجتمع اشتراكي وديمقراطي مزدهر .

امر رقم ٦٩ - ٣٨ مؤرخ في ٧ ربيع الاول
عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩
يتضمن قانون الولاية (١)

باسم الشعب

ان رئيس مجلس الثورة ،

رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء

- بمقتضى بيان ١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في

١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو

سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

يامر بما يلي :

الباب الاول

التنظيم الاقليمي

الفصل الاول

تعريف الولاية

المادة الاولى - الولاية هي جماعة عمومية اقليلية

ذات شخصية معنوية واستقلال مالي .

ولها اختصاصات سياسية واقتصادية

واجتماعية وثقافية .

وهي تكون ايضا منطقة ادارية للدولة .

المادة ٢ - تحدث الولاية بموجب قانون ويحدد

اسمها ومركزها بموجب مرسوم .

وكل الفاء للولاية يجرى ضمن نفس الشروط

المادة ٣ - يتولى ادارة الولاية ، مجلس شعبي

منتخب بطريق الاقتراع العام وهيئة تنفيذية تعين

من قبل الحكومة ، ويديرها وال .

الفصل الثاني

الحدود الاقليمية

المادة ٤ - (٢) تسرى احكام القانون على

التعديلات الخاصة بالحدود الاقليمية للولايات،
الرامية الى فصل جزء من تراب ولاية ما وضمه
الى تراب ولاية اخرى ، وذلك بعد اخذ رأى
المجالس الشعبية المعنية .

المادة ٥ - (٣) اذا أدت تعديلات الحدود
الاقليمية الحاصلة طبقا للمادة الرابعة (٤) اعلاه
في ولاية ما الى نقل ما يزيد على عشر سكانها ،
نجرى انتخابات جزئية في أجل أقصاه ثلاثة
اشهر وذلك بموجب مرسوم .

واذا لم تؤد التعديلات الاقليمية المقررة الى
نقل أكثر من عشرين سكان الولاية ، تحدد بمرسوم
الشروط الجديدة لتمثيل المنطق الترابية المعنية
حتى اجراء الانتخابات العامة القادمة للمجلس
الشعبي الولائي ، .

المادة ٦ - عندما تنشأ ولاية بنتيجة ضم جزئين
او اكثر من ولاية اخرى او من قسم من ولاية اخرى
اخرتحتدمجموع حقوق والتزامات الولايات المعنية
بموجب قرار مشترك صادر عن وزير الداخلية والوزير
المكلف بالمالية .

الباب الثاني

المجلس الشعبي للولاية

الفصل الاول

النظام الانتخابي

المادة ٧ - ينتخب المجلس الشعبي للولاية
لمدة خمس سنوات .

المادة ٨ - ينتخب أعضاء المجالس الشعبية
للولاية من قوائم المترشحين الذين يقدمهم الحزب .

المادة ٩ - توضع في كل دائرة انتخابية
لائحة فريدة للمترشحين ، يكون عددهم ضعف
عدد المقاعد المقرر شغلها .

وتمنع الترشيحات الفردية .

ولا يمكن للناخبين أن يصوتوا على غير

(١) الجريدة الرسمية العدد ٤٤ في ٢٣/٥/١٩٦٩ .

(٣٠٢) معلنان بالقانون ٢٨١ الجريدة الرسمية العدد ٧ في ١٧/٢/١٩٨١ .

من الأمر رقم ٦٧-٢٤ المؤرخ في ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدي .

المادة ١٤ - كل ناخب في الولاية أتم الثالثة والعشرين من عمره ، قابل للانتخاب .

المادة ١٥ - ان نيابة عضو المجلس الشعبي للولاية ، خاضعة لقاعدة عدم جمع الوظائف المنصوص عليها في المادة ٥٦ من القانون البلدي فيما يخص المهام التي يمارسها العضو في الولاية .

وينبغي على الأشخاص المنتخبين كأعضاء في المجلس الشعبي للولاية ويتعارض وضعهم مع هذه القاعدة ، أن يتخلوا عن مهامهم في مهلة شهر واحد من اعلان نتائج الاقتراع .

المادة ١٦ - لا يمكن أن ينتخب أعضاء في المجلس الشعبي للولاية ، من كان يمارس فيها الوظائف التالية :

- أعضاء سلك الولايات .
- القضاة في المجالس القضائية والمحاكم .
- أمين الخزينة في الولاية .
- رؤساء المصالح للادارات المدنية للدولة ، القائمون بالوظيفة في الولاية .
- الأشخاص المكلفون بصفة دائمة بمصلحة أو مؤسسة ذات قوانين أساسية تابعة للولاية .

المادة ١٧ - لا تجوز العضوية في عدة مجالس شعبية للولاية .

المادة ١٨ - كل عضو في المجلس الشعبي للولاية ، يصبح لسبب حاصل أو مكتشف بعد انتخابه ، في وصع التعارض للانتخاب أو عدم القابلية له والمنصوص عنيهما في المادتين ١٥، ١٦ أو يصبح فاقدا للاهلية بسبب فقدان صفة الناخب ينبغي عليه أن يقدم استقالته في مهلة شهر واحد ، واذا امتنع عن ذلك ، فيعتبر مستقيلا بموجب قرار وزير الداخلية .

المادة ١٩ - (١) كل منتخب في مجلس شعبي ولائي يرتكب خطأ جسيما ، كما هو محدد في النظام الداخلي المنصوص عليه في المادة ٣٦ من هذا القانون يمكن توقيفه عن مزاولة مهمته بقرار من وزير الداخلية مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر

المرشحين الواردة أسماؤهم في القائمة الفريدة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة .

المادة ١٠ - يكون الاقتراع عاما ومباشرا وسريا

المادة ١١ - تتكون الدوائر الانتخابية من دائرة واحدة أو أكثر أو من جزء دائرة أو عدة أجزاء من الدوائر .

وتوضع القائمة وتكون الدوائر الانتخابية بموجب مرسوم قبل شهرين على الأقل من تاريخ الانتخابات .

المادة ١٢ - يحدد عدد أعضاء المجالس الشعبية للولاية تبعا لعدد السكان ضمن الشروط التالية: ٣٥ عضوا في الولايات التي لها أقل من ٢٥٠.٠٠٠ من السكان .

٣٩ عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها من ٢٥٠.٠٠١ الى ٦٥٠.٠٠٠ من السكان .

٤٣ عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها من ٦٥٠.٠٠١ الى ١.٠٠٠.٠٠٠ من السكان .

٤٧ عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها من ١.٠٠٠.٠٠١ الى ١.٥٠٠.٠٠٠ من السكان .

٥١ عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها من ١.٥٠٠.٠٠١ الى ٢.٥٠٠.٠٠٠ من السكان .

٥٥ عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها عن ٢.٥٠٠.٠٠٠ من السكان .

يحدد توزيع المقاعد بين الدوائر الانتخابية بموجب مرسوم يصدر قبل شهرين على الأقل من تاريخ الانتخابات .

وتوزع المقاعد بين الدوائر على أساس عدد سكانها .

على أنه لا يجوز أن تمثل كل دائرة بأقل من عضوين في المجلس الشعبي .

المادة ١٣ - يحق الانتخاب لكل جزائري وجزائرية مقيدين في القوائم الانتخابية ضمن الشروط المنصوص عليها في المواد من ٣٩ الى ٥٢

بناء على رأى المجلس الشعبي الولائى بعد الاستماع الى المنتخب المعنى وتمكينه من حق الدفاع عن نفسه .

يرفع الوالى رأى المجلس مرفقا بملاحظاته الى وزير الداخلية .

المادة ١٩ مكرر (١) - فى حالة اقضاء عضو من المجلس الشعبى الولائى يحتمل المجلس وجوبا لابتداء رأيه فى جلسة مغلقة يستمع اثنائها الى تقرير مسبب يقدمه الرئيس باسم المجلس او الهيئات التى طلبت الاقضاء كما يستمع الى المنتخب المعنى الذى يمكنه ان يستعين بأحد زملائه للدفاع عنه .

يرفع الوالى رأى المجلس الى وزير الداخلية مرفقا بملاحظاته . يتم الاقضاء بمرسوم .

المادة ٢٠ - تجرى عمليات التصويت لانتخاب المجلس الشعبى للولاية طبقا للاحكام المقررة فى المواد رقم من ٦٠ الى ٧٣ من الامر رقم ٦٧-٢٤ المؤرخ فى ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ ، والمتضمن القانون البلدى .

وتدعى الهيئة الانتخابية لهذا الشأن قبل ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ الانتخابات .

المادة ٢١ - يحور بالنسبة لكل دائرة انتخابية بحسب الترتيب التناقصى، جدول بنتائج الاقتراع نظرا لعدد الاصوات الحاصلة لكل مترشح وتساوى الاصوات بالنسبة لأولوية السن .

ويصرح بانتخاب المترشحين للمقاعد المقرر شغلها فى الدائرة الانتخابية على أساس ترتيب الجدول المنصوص عليه فى الفقرة السابقة .

المادة ٢٢ - يحور محضر بفرز الاصوات فى كل مكتب اقتراع يوقع عليه الرئيس والمساعدان وأن النتائج المسجلة فى كل مكتب اقتراع يجرى جمعها فى كل بلدية من قبل لجنة انتخابية بلدية يرأسها رئيس المجلس الشعبى البلدى يساعده عضوان من بين رؤساء مكتب الاقتراع .

وتحرر هذه اللجنة محضرا اجماليا على نسختين

وموقعا عليهما من جميع اعضائها ، وترسل نسخة واحدة الى اللجنة الانتخابية للولاية التى تجتمع فى مركز الولاية .

المادة ٢٣ - تشكل اللجنة الانتخابية للولاية المنصوص عليها فى المادة السابقة ، من رئيس المجلس القضائى وفى حال عدم وجوده ، من أحد قضاة المجلس القضائى ، بصفته رئيسا ، ومن قاضيين من المحاكم ، يجرى تعيينهم من قبل وزير العدل حامل الاختام .

تحقق هذه اللجنة فى عمليات اللجان الانتخابية البلدية وتجمعها ، وتعلن النتائج النهائية للانتخاب فى كل دائرة انتخابية بالنسبة لمجموع الولاية . ويجب ان يتم هذا الاعلان خلال ٨ ساعات تلى اغلاق الاقتراع، فيما عدا الدوائر الانتخابية المعينة بصفة استثنائية بقرار وزير الداخلية والتى تقتضى لها صعوبات المواصلات مهنلا زائدة .

المادة ٢٤ - لكل ناخب الحق فى الطعن فى صحة عمليات التصويت فى دائرته الانتخابية . فيتمتع عليه اذ ذاك ان يقدم شكوى لمكتب الاقتراع أو يوجهه للوالى ضمن الايام الثلاثة التالية لاعلان النتائج النهائية .

واذا اتبعت الطريقة الاولى ، فترفق الشكوى بالمحضر الموضوع من طرف مكتب الاقتراع .

المادة ٢٥ - تبت اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ فى الشكاوى المشار اليها فى المادة السابقة .

وتنظر هذه اللجنة فى الشكوى دون نفقات او اجراءات مكثفية بمجرد تبليغ اعلان للمعنيين وذلك فى مهلة شهر واحد من تاريخ استلامها الشكوى . ولا تكون قراراتها قابلة لاي طعن .

الفصل الثانى

سير المجلس الشعبى للولاية

القسم الاول

مداولات المجلس الشعبى للولاية

المادة ٦ (٢) - يعقد المجلس الشعبى الولائى

(١) مضافة بالقانون ٢-٨١ سالف الذكر .

(٢) معدلة بالقانون ٢-٨١ .

أربع دورات عادية في العام ، مدة كل دورة منها ١٥ يوما ، يمكن تمديدتها عند الاقتضاء بقرار من مكتب المجلس مدة لا تتجاوز ٧ أيام . وتنعقد دورات المجلس الشعبي الولائي خلال أشهر مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر تجرى مداورات المجلس الشعبي الولائي باللفة الوطنية .

المادة ٢٧ (١) - يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يعقد دورة استثنائية في أجل أقصاه ثلاثون يوما ، بطلب من الوالي أو مكتب المجلس الشعبي الولائي أو بطلب من ثلثي أعضاء المجلس .

ولا يدرس المجلس الشعبي الولائي المسائل المسجلة في الدورة الاستثنائية .
تختتم الدورة الاستثنائية بالانتهاء من دراسة جدول الأعمال .

المادة ٢٨ - ان كل دعوة لانعقاد المجلس الشعبي للولاية تصدر عن رئيس المجلس بعد مشاوره الوالي . فترسل هذه الدعوة الى أعضاء المجلس كتابة والى محل اقامتهم قبل ١٠ أيام كاملة على الأقل من الاجتماع وتكون مضمنة جدول الأعمال .

المادة ٢٩ - لا يمكن أن تجرى مداولة المجلس الشعبي للولاية الا اذا كانت أغلبية أعضائه حاضرة .

واذا لم يجتمع العدد الكافي من أعضاء المجلس للمداولة بعد الدعوة الأولى للاجتماع ، فيؤخر افتتاح الدورة بحكم القانون ثلاثة أيام كاملة . ثم يرسل الرئيس دعوة مستعجلة جديدة للاجتماع ، فتصح عندئذ المداورات مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين .

ويوضع محضر على حدة بهذه المداورات يوقع عليه الرئيس ونائب عن الرئيس .

المادة ٣٠ - يسوغ لعضو المجلس الشعبي للولاية ، الذي يحصل له مانع ، من حضور اجتماع ، أن يوكل كتابة أحد زملائه الذي يختاره للتصويت باسمه .

ولا يجوز لعضو أن يحمل في المجلس أكثر

من وكالة واحدة ولا تصح الوكالة لأكثر من دورة واحدة في العام .

المادة ٣١ - تتخذ القرارات بأغلبية أصوات المقترعين . وفي حالة تساوى الأصوات يرجح صوت الرئيس .

المادة ٣٢ (٢) - ينتخب المجلس الشعبي الولائي بالأغلبية المطلقة والاقتراع السري : مكتبه الذي يتكون من رئيس وأربعة نواب ، يتم ذلك في افتتاح الدورة الموالية للانتخابات المخصصة لانتخاب أعضائه ويترأسها العضو الأكبر سنا .
واذا لم يحرز أي مترشح الأغلبية المطلقة في الدورة الأولى من الاقتراع يجري اقتراع ثان يكتفى فيه بالأغلبية النسبية ، وإذا تساوت الأصوات يرجح الأكبر سنا من المترشحين .
أعضاء مكتب المجلس الشعبي الولائي دائمون يستعين مكتب المجلس الشعبي الولائي لتسيير شؤونه بأمانه .

المادة ٣٣ - تحضر الهيئة التنفيذية اجتماعات المجلس الشعبي للولاية ويستمتع المجلس للوالي عند طلبه .

المادة ٣٤ - تكون جلسات المجلس الشعبي للولاية علنية .
بيد أنه يجوز للمجلس أن يقرر المداولة في جلسة مغلقة بناء على طلب أغلبية أعضائه أو طلب الرئيس أو الوالي .
يجوز لكل نائب أن يطاع على محضر المداولة عند طلبه .

المادة ٣٥ - يكون الرئيس ضابط نظام الجلسات للمجلس الشعبي للولاية . وله أن يطرد من قاعة الجلسة كل شخص يخل بالنظام .

المادة ٣٦ - يضع المجلس نظامه الداخلي طبقا للقواعد العامة التي تحدد بموجب مرسوم .

المادة ٣٧ - عندما يتغيب عضو المجلس الشعبي للولاية عن دورتين متعاقبتين دون عذر مشرع ومقبول من المجلس فيصرح هذا الأخير باعتباره مستقila في آخر الجلسة من الدورة الثانية .

المادة ٣٨ - ترعى كل استقالة لمعضو المجلس الشعبي للولاية بكتاب موصى عليه الى الرئيس الذى يحيله فوراً الى الوالى . وتعتبر الاستقالة نهائية ابتداء من الاشعار بالوصول او بعد شهر واحد من الارسل .

المادة ٣٩ مكرر (١) - يكون أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية الاعضاء فى مكتب المجلس الشعبى الولائى ، تلقائيا فى وضع انتداب مدة عضويتهم .
تحدد بمرسوم كليات تطبيق هذه المادة .

مادة ٤٠ (٢) - بمرسوم كليات حساب هذه الشعبى الولائى وأعضاء المجلس عن ممارسة وظائفهم من ميزانية الولاية تمويزات عن الوظيفة والاقامة والمهنة والتنقل .
تحدد بمرسوم كليات حساب هذه التمويزات وشروط منحها .

المادة ٤١ - كل عضو فى المجلس الشعبى للولاية متوفى أو مستقيل أو مفصول ، يجرى استبداله بمرشح من نفس الدائرة الانتخابية مدرج اسمه فى الجدول المنصوص عليه فى المادة ٢١ والوارد ترتيبه فى القيد مباشرة بعد المترشح الاخير المنتخب ويسجل هذا المجلس الشعبى هذا الاستبدال الذى يكون موضوع قرار من الوالى .

المادة ٤٢ (٣) - يحدد المجلس الشعبى الولائى بكامله اذا أدت أحكام المادة ٤١ اعلاه الى استبدال أكثر من نصف أعضائه ، بسبب الشهور المتعاقب .
ويقرر التجديد بمرسوم .

المادة ٤٣ - عملاً بالمادة السابقة ، تنقضى نيابة المجلس المجدد فى نهاية المدة الباقية له ولغاية التجديد العام للمجالس الشعبية للولايات .

ويجرى مثل ذلك بالنسبة للاحوال المنصوص عليها فى المادة ٥ من هذا الامر .

المادة ٤٤ - لا يجوز حل المجلس الشعبى للولاية الا بمرسوم .

ويمكن تعطيله فى حالة الاستعجال ، لمدة لا تتجاوز شهراً واحداً ، بموجب قرار من وزير الداخلية بناء على تقرير الوالى .

المادة ٤٥ - عندما يقتضى اجراء انتخاب لمجلس شعبى جديد للولاية ، يجب أن تجرى الانتخابات الجديدة فى مهلة ثلاثة أشهر ابتداء من اليوم الذى انتهت فيه سلطات المجلس .

المادة ٤٦ (٤) - يشكل المجلس الشعبى الولائى من بين أعضائه أربع لجان دائمة هي :
١ - اللجنة الادارية والمالية .

٢ - اللجنة الاقتصادية .

٣ - لجنة العلاقة والتنمية الريفية .

٤ - لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية .

ويمكن المجلس الشعبى الولائى علاوة على ذلك أن يشكل فى كل حين لجنة مؤقتة لدراسة قضية خاصة يرأس كل لجنة عضو من مكتب المجلس الشعبى الولائى تنتخب كل لجنة نائب رئيس ومقرراً لها .

تجتمع لجان المجلس الشعبى الولائى باستدعاء من رئيس المجلس ، بناء على طلب من الوالى او من مكتب المجلس .

المادة ٤٧ - للمجلس الشعبى الولائى ولجانه صلاحية الاستماع الى موقفى واعوان الدولة والجماعات المحلية . والمؤسسات والهيئات العمومية والمصالح ذات الامتياز واعوانها ، والى ممثلى الهيئات التعاونية التابعة للقطاع الاشتراكى التى تمارس نشاطها فى الولاية والى اى شخص قد تساعد استشارته على اطلاع المجلس أفضل اطلاع .

يبلغ طلب الاستماع بواسطة الوالى .

المادة ٤٨ (٥) -

القسم الثانى

تنفيذ مداولات المجلس الشعبى للولاية

المادة ٤٩ - ان مداولات المجلس الشعبى للولاية ينفذها المجلس التنفيذى تحت سلطة الوالى بوصفه الممثل القانونى للولاية وأمر الصرف فيها .

المادة ٦١ - كل مداولة تتخذ خارج الاجتماعات المنصوص عليها في القانون والنظام تعتبر كأنها لم تكن .

المادة ٦٢ - كل قرار صادر عن وزير الداخلية يقضى بإعلان أو إلغاء مداولة سما، طبقا للمادتين ٥٩ و ٦٠ يكون قابلا للطعن فيه من قبل الرئيس أمام الجهة القضائية المختصة ، باسم المجلس .

الفصل الثالث

اختصاصات المجلس الشعبي للولاية

القسم الاول

الاختصاصات العامة

المادة ٦٣ (١) - يضبط المجلس الشعبي الولائي شؤون الولاية عن طريق المداولات .
يتداول المجلس الشعبي الولائي حول المواضيع المخولة له بمقتضى القوانين والانظمة، وبصفة عامة ، يتداول في كل أمر يهم الولاية ، يحال عليه بناء على اقتراح يقدم من ثلث أعضائه أو من مكتبه أو من الوالى .

المادة ٦٤ (٢) - يقدم المجلس الشعبي الولائي الاراء التى تقتضيها القوانين والانظمة وله فضلا على ذلك أن يبدى رغباته أو يعطى ملاحظات تتعلق بشؤون الولاية ثم يرفعها الى الوالى مرفقة برأيه الى الوزير المختص فى أجل أقصاه ثلاثون يوما .

وللمجلس أيضا أن يرفع التماسا الى الحكومة التى تبت فى امكانية جعله مشروع قانون .

المادة ٦٤ مكرر (٣) - يتولى المجلس الشعبي الولائي . فى إطار التشريع الجارى به العمل . تسيير مصالحه الادارية واستعمال ثروة الولاية المالية .

يجب أن ترفق كل صلاحية جديدة تمنح أو تخول للمجلس الشعبي الولائي بالموارد والوسائل الملائمة التى تمكنه من القيام بها .

القسم الثانى

التجهيز والانعاش الاقتصادى

المادة ٦٥ - يجوز للمجلس الشعبي للولاية

تبعا للقابليات الخاصة بكل ولاية ، أن يشرع بجميع الاعمال التى من شأنها أن تحقق تنمية الولاية وتسهم فى التنمية الخاصة بالامة .

ويجوز له فضلا عن ذلك ، وطبقا للتنظيم الجارى به العمل والمتعلق بتنمية الاستثمارات فى التراب الوطنى ، أن يعرض ويشجع كل مبادرة تساعد على التنمية المنسقة والموزونة للولاية .

المادة ٦٦ (٤) - يبدى المجلس الشعبي الولائي خلال اعداد المخطط الوطنى للتنمية رؤية مسح التعميل فى العمليات ذات الطابع الوطنى التى قد يتقرر تنفيذها فى تراب الولاية .

يقدم على الخصوص كل الاقتراحات التى تبدو له كفيلة بخدمة أهداف المخطط الوطنى فى الولاية .

المادة ٦٦ مكرر - ١ - ٥ - يستلزم كل مشروع تقدم المؤسسات الاشتراكية أو أية هيئة أخرى على انجازه فى تراب الولاية ، الموافقة القبلية من المجلس الشعبي الولائي .

يبت وزير الداخلية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية والوزير أو الوزراء المعنيون فى حالات الاختلاف حول موقع وملاءمة اقامة المشروع .

المادة ٦٦ مكرر - ٢ - ٦ - يعد المجلس الشعبي الولائي مخطط التهيئة للولاية ويراقب تطبيقه يحدد مخطط التهيئة للولاية خصائص مختلف مناطق الولاية ووظائفها .

المادة ٦٦ مكرر - ٣ - ٧ - يساهم المجلس الشعبي الولائي وفقا لتوجيهات المخطط الوطنى فى اعداد مخطط التنمية للولاية الذى يتضمن الاعمال المطلوب القيام بها فى سائر قطاعات النشاط الاقتصادى والاجتماعى والثاقى فى ترابها .

تضع الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنظمات العمومية تحت تصرف المجلس الشعبي الولائي ، كل الدراسات والمراجع والمعلومات التى تمكنه من التعرف أكثر على امكانيات تنمية الولاية

وفي هذا الاطار ينشئ المجلس الشعبي الولائي بمساعدة الدولة ماليا وتقنيا وسائله الخاصة بالدراسات .

المادة ٦٧ - يشاور المجلس في توزيع اعتمادات التجهيز او الاستثمارات المخصصة للوالي . ولهذا الغرض ، يجوز للمجلس الشعبي ضمن الميادين المحددة بموجب مرسوم ، أن يقترح في مداولاته ترتيب الاولوية للعمليات الواجب اتمامها من هذه الاعتمادات او ترتيب توزيعها .

المادة ٦٨ - يبدى المجلس الشعبي للولاية رأيه في العمليات الواجب الشروع بها عندما تحول له الحكومة بصفة اجمالية الاعتمادات المخصصة لانجاز بعض التجهيزات . ويوزع الاعتمادات لهذا الغرض بين مختلف العمليات مع مراعاة القواعد التقنية المعمدة على اساس المخطط الوطني من قبل السلطات المختصة لتحديد بمرسوم الميادين التي تخصص لها الاعتمادات المخولة من الدولة للولايات وطرق استعمال هذه الاعتمادات .

المادة ٦٩ (١) - يصادق المجلس الشعبي الولائي طبقا لاهداف المخطط الوطني للتنمية بواسطة المداولة على مخطط التنمية للولاية ، الذي يقدمه الوالي .

ان هذا المخطط الذي يأخذ بعين الاعتبار العمليات المشار اليها في المادة ٦٨ من هذا القانون والاقتراحات البلدية يجمع بين عمليات التجهيز والاستثمار التي حددها المجلس ، في نطاق الموارد الخاصة بالولاية وفي حدودها ، وبين جميع الاعمال على اختلاف انواعها ، التي ترمى الى تيسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الولاية .

المادة ٧٠ - يمكن للمجلس الشعبي للولاية ان يقيّد في برنامج جميع التجهيزات او الاعمال التي بفضل ضخامة واهمية الوسائل الواجب استخدامها تجاوز امكانيات البلديات .

المادة ٧١ - (٢)

المادة ٧٢ - يمكن لكل مجلس شعبي لولاية

أن يطلب المساعدة المالية والتقنية من الدولة ومن البلديات والمؤسسات العمومية المعنية التي ينسق مجهوداتها .

وبالنسبة لانجاز العمليات الخاصة بنشاطات المجالس الشعبية للولايات المحرومة فتؤمن لها المساعدة التقنية والمالية من الدولة .

المادة ٧٣ (٣) - يقدم الوالي للمجلس الشعبي الولائي اثناء كل دورة عادية عرضا عاما يقيم فيه :

- وضعية تنفيذ مخطط التنمية الولائية .
- الاجراءات الرامية الى تحسين ظروف انجاز برامج التجهيز والاستثمارات العمومية .
- نشاط المؤسسات والهيئات العمومية ونشاط الوحدات التابعة للقطاع الاشتراكي الموجودة في تراب الولاية .
- على أن يقدم خلال الدورة الاخيرة تقريرا سنويا يكون محلا للمناقشة والتوصيات .

القسم الثالث

التنمية الفلاحية

المادة ٧٤ - يجوز للمجلس الشعبي للولاية ، فيما يخص الاستثمار الفلاحي للولاية ، أن يشرع في كل نشاط يمكن أن يساعد على استثمار الاراضي الخالية وحماية التربة واستصلاحها .

المادة ٧٥ - ان المجلس الشعبي للولاية يشجع التجديد الفلاحي ويسهل تهيئة المساحات الفلاحية .

ويتخذ كل مبادرة لمكافحة أخطار الفيضانات ويمكن أن يشرع في جميع اشغال التهيئة والاصلاحات الصحية والتصرف بقصد المساعدة في الحماية الاقتصادية للنواحي الفلاحية للولاية وتنميتها .

المادة ٧٦ - ان المجلس الشعبي للولاية يشجع ويسهل كل عملية للتشجير في تراب الولاية .

ويمكنه أن يشرع ، طبقا للقواعد التقنية الموضوعية من طرف السلطات المختصة ، في كل عمل يرمى الى تأمين حماية الغابات وتوسيعها وتسهيل انتاج مشاتل الغابات .

(٣٠١) معدلة ومضافة بالقانون ٢-٨١ سالف الذكر .

(٢) ملغاة بالقانون ٢-٨١ .

المادة ٧٧ - يساهم المجلس الشعبي للولاية في تنمية تربية الحيوانات وتحسين المراعى في تراب الولاية .

ويمكنه أن يتخذ جميع التدابير التى تمكن من تأسيس الذخر العلفى الضامن للتنفيذ النظامية للمواشى .

المادة ٧٨ (١) - يساهم المجلس الشعبي الولائى فى اية دراسة تتعلق بتطبيق الثورة الزراعية ويشترك فى جميع العمليات المتعلقة بتعديل نظام الاراضى فى تراب الولاية .

كما يساهم فى تطبيق الاجراءات المتخذة فى اطار تحقيق تطبيق الثروة الزراعية .

القسم الرابع

التنمية الخاصة بالصناعة والصناعة التقليدية

المادة ٧٩ - يجوز للمجلس الشعبي للولاية لكى يسهل التنمية الصناعية فى تراب الولاية أن يقوم بتهيئة واحداث مناطق صناعية .

المادة ٨٠ - يحدث المجلس الشعبي للولاية أو يستغل أية مؤسسة صناعية أو أية وحدة لتحويل المنتجات الفلاحية الضرورية لسد احتياجات الاستهلاك الخاص بالولاية .

المادة ٨١ (٢) - يتخذ المجلس الشعبي الولائى كل التدابير التى تضمن التمويل المنتظم للولاية لمواد البناء .

وفى هذا الاطار يجوز له أن يعمل على استغلال أى مجلس موجود بتراب الولاية ، بعد اخذ رأى المجالس الشعبية البلدية المعنية .

المادة ٨٢ - ان المجلس الشعبى ، يحرض ويشجع كل مبادرة للبلدية لتقييم وتنمية الصناعة التقليدية فى الولاية ، وينسق جميع الاعمال الخاصة بتطوير الصناعة التقليدية .

المادة ٨٣ (٣) - يجوز للمجلس الشعبى الولائى أن يقرر انشاء أو استغلال أى وحدة صناعية أو حرفية تتجاوز امكانيات البلدية .

المادة ٨٣ مكرر ١ (٤) - تحدد الوحدات

الصناعية الصغيرة والمتوسطة التى تخضع لاختصاص الولاية ، بمرسوم .

المادة ٨٣ مكرر ٢ - يساهم المجلس الشعبى الولائى فى تحقيق التسيير الاشتراكى للمؤسسات ضمن المؤسسات العاملة عبر تراب الولاية .

القسم الخامس

التنمية السياحية

المادة ٨٤ (٥) - يعمل المجلس الشعبى الولائى على ازدهار السياحة فى تراب الولاية . ولهذا الغرض يساهم فى اعداد البرنامج الوطنى للتنمية السياحية ، ويوجه ويشجع وينسق عمل البلديات ، وكل مبادرة من شأنها أن تساهم فى ترقية هذا القطاع .

المادة ٨٥ (٦) - يجوز للمجلس الشعبى الولائى أن يقرر انشاء واستغلال أية وحدة ذات طابع سياحى أو محطة للمياه المعدنية تتجاوز امكانيات البلدية .

القسم السادس

النقل والمنشآت الأساسية والسكن

المادة ٨٦ - يمكن للمجلس الشعبى للولاية أن يتولى استغلال بعض المصالح العمومية للمسافرين الممتدة شبكتها فى تراب الولاية ، بصصفة أصلية .

المادة ٨٧ - يمكن للمجلس الشعبى للولاية أن يقوم بجميع العمليات الضرورية لتنمية المنشآت الأساسية الخاصة بالولاية والمتعلقة بالطرق والمياه والموانئ .

المادة ٨٨ - ان المجلس الشعبى للولاية يشرع فى جميع العمليات التى من شأنها أن تحقق تطور السكن الحضرى والقروى .

ويسير كذلك جميع العقارات المعدة للسكن والموضوعة تحت حيازة الولاية من طرف الدولة .

المادة ٨٩ (٧) - للمجلس الشعبى الولائى أن يقرر طبقا للمادتين ٦٣ و ١٢٧ من هذا القانون انشاء المناطق الكبرى للسكن .

يساعد المجلس الشعبي الولائي على بناء المساكن ويشجع انشاء كل تعاونية عقارية وتنظيمها .

المادة ٩٠ (١) - يجوز للمجلس الشعبي الولائي أن يعمل على انشاء مؤسسات لانجاز عمليات البناء او التجهيز او الاستثمار في الولاية .

المادة ٩٠ مكرر (٢) - يجوز للمجلس الشعبي الولائي أن يقرر بالاشتراك مع الولايات المجاورة انشاء هيئة جهوية لانجاز عمليات التهيئة والاستصلاح والتجهيز التي تتجاوز حدود تراب الولاية .

القسم السابع

التنمية الاجتماعية والثقافية

المادة ٩١ - ان المجلس الشعبي للولاية يعمل على تطوير كل جهاز صحي واجتماعي لتأمين حماية الطفولة ومساعدة الاشخاص المسنين .

المادة ٩٢ - يسهر المجلس الشعبي للولاية على حسن سير المؤسسات الاستشفائية والوحدات الصحية ويتخذ كل التدابير الرامية الى تيسير العمل الطبي الوقائي .

المادة ٩٣ - يشترك المجلس الشعبي للولاية في الاختيار الخاص بانشاء جميع الوحدات الجديدة للمعالجة ويسهم في انجازها .

ويمكنه احداث كل وحدة للمعالجة الضرورية للنشاط الصحي في الولاية .

المادة ٩٤ (٣) - يعمل المجلس الشعبي الولائي على :

- انشاء الهياكل الاساسية الثقافية والاعلامية والرياضية في الولاية ويشجعها .

- المساهمة في اختيار اماكن اقامة المؤسسات الثقافية وفي انشاء وتنظيم اى تجهيز اجتماعي او ثقافي من شأنه أن يضمن ترقية الانسان .

- تحقيق جميع الشروط التي من شأنها أن تسهل التطور المنسجم للشباب وتساعد على فتحهم اجتماعيا وثقافيا .

- احياء التراث الوطني ونشره والمحافظة عليه .

المادة ٩٥ (٤) - يتولى المجلس الشعبي الولائي بالاشتراك مع المصالح التقنية المختصة وضع الخريطة المدرسية واعداد برنامج البناء المدرسي للتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والتقني بالولاية ، ويسهر على انجاز المنشآت الاساسية المدرسية وتسييرها طبقا للقواعد التقنية المعتمدة في هذا المجال .

المادة ٩٦ (٥) - يجوز للمجلس الشعبي الولائي أن يقرر انشاء أية مؤسسة للتكوين المهني او التخصص من شأنها أن توفر التأطير الضروري لانجاز عمليات التجهيز والاستثمار وتسيير وحدات الانتاج أو استغلالها .

القسم الثامن

الاختصاصات المالية

المادة ٩٧ - يصوت المجلس الشعبي للولاية على ميزانية الولاية .

يحضر المجلس التنفيذي ميزانية الولاية ويقدمها طبقا للقوانين والأنظمة الجارية بها العمل .

المادة ٩٨ (٦) - ان ميزانية الولاية هي الجدول التقديرى ووثيقة الترخيص التي تسمح بحسن سير المصالح العمومية التابعة للولاية ، وتنفيذ برنامج التجهيز والاستثمار .

ويحدد نموذج النشرة الخاصة بالاعمال الادارية للولاية ومميزاتها بمرسوم .

المادة ٩٩ - تعد ميزانية أولية قبل بدء السنة المالية .

وتضبط المصاريف والايادات خلال السنة المالية تبعا لنتائج السنة المالية السابقة بواسطة ميزانية اضافية .

وان الاعتمادات المصوت عليها بصفة منفردة في حالة الضرورة وبصفة استثنائية ، يعطى لها تسمية « الاعتمادات المفتوحة مسبقا » قبل

التصويت على الميزانية الاضافية وميزانية
«الاوذن الخصوصية» الصادرة بعد التصويت على
هذه الميزانية .

المادة ١٠٠ - تشتمل الميزانية على قسمين
متوازنين للايرادات والمصاريف وهما :

- قسم التسيير .

- قسم التجهيز والاستثمار .

ويخصص اقتطاع من موارد التسيير لتغطية
نفقات قسم التجهيز والاستثمار وفق كيفيات
تحدد بموجب مرسوم .

المادة ١٠١ - ترتب الايرادات والمصاريف في
آن واحد على أساس النوع والمصلحة أو برنامج
العملية .

ويحدد الجدول المالي المتعلق بهذا الترتيب
بموجب مرسوم .

المادة ١٠٢ - ينبغي أن يجرى التصويت على
الميزانية الأولية قبل ٣١ أكتوبر من السنة
السابقة للسنة التي ستطبق خلالها تلك الميزانية

أما الميزانية الاضافية فينبغي الاقتراع عليها قبل ١٥
يونيو من السنة المالية المطبقة خلالها تلك الميزانية

المادة ١٠٣ - يصوت على ميزانية الولاية بابا
بابا ويحتوى الباب أيضا على تفصيل المصاريف
والايرادات التي تدرج بموجب أبواب فرعية
ومسود .

المادة ١٠٤ - تضبط ميزانية الولاية بعد أخذ
رأى الوزير المكلف بالمالية ، من قبل وزير
الداخلية ، الذي يمكنه رفض المصاريف أو تعديلها
وتصحيح تقدير الايرادات المقيدة فيها .

لا يمكن للوزير أن يضيف غير المصاريف
الجديدة الموضوعة على عاتق الولاية بموجب
القوانين أو الأنظمة والتي تكون بالنسبة للولاية
مصاريف الزامية .

المادة ١٠٥ - ينبغي أن يصوت على ميزانية

الولاية بصفة الزامية على أساس التوازن من
قبل المجلس الشعبي للولاية .

وعندما يظهر من تنفيذ الميزانية عجز فيها
ينبغي على المجلس أن يتخذ جميع التدابير اللازمة
لإزالة هذا العجز وتحقيق التوازن الدقيق
للميزانية الاضافية الخاصة بالسنة المالية التالية

وإذا تخلف المجلس الشعبي للولاية عن اتخاذ
التدابير الضرورية لاستدراك العجز ، يتولى
وزير الداخلية أخذ هذه التدابير وتحييدها ،
واعطاء الاذن بإزالة العجز في مدى سنتين ماليتين
أو أكثر .

المادة ١٠٦ - إذا وجدت ولاية نفسها فسي
وضع صعب بصفة خاصة ، فيمكن أن تمنح مساعدة
استثنائية من صندوق التضامن للولايات المنصوص
عليه في المادة ١١٥ من هذا الأمر .

المادة ١٠٧ - إذا لم تضبط ميزانية الولاية
بصفة نهائية قبل بدء السنة المالية ، لاي سبب
من الأسباب ، فيستمر على العمل بالايرادات
والمصاريف العادية المقيدة في السنة المالية الاخيرة
لحين المصادقة على الميزانية الجديدة .

غير أن المصاريف ، لايجوز الشروع فيها
وصرفها الا في حدود جزء من اثني عشر في كل
شهر من مبلغ اعتمادات السنة المالية السابقة .

المادة ١٠٨ - تعد ميزانية الولاية للسنة المالية
المدنية، ويمتد أجل تنفيذها لغاية :

- ١٥ مارس من السنة التالية بالنسبة
لعمليات التصفية وصرف النفقات .

- ٣١ مارس بالنسبة لعمليات التصفية وتحصيل
الايرادات ودفع النفقات .

المادة ١٠٩ (١) - يكلف الوالى ، باعتباره
الأمر بالصرف ، بالتعهد بالنفقات وتصفيتهما
والأمر بها .

ويجوز له أن ينقل اعتمادات من مادة الى
أخرى ومن باب فرعى الى باب فرعى آخر ، كما
يمكنه أن ينقل اعتمادات من باب الى آخر

في حالة الاستعجال بالاتفاق مع مكتب المجلس الشعبي الولائي ، شرط أن يطلع المجلس في الدورة اللاحقة .

غير أنه لا يجوز اجراء أى تحويل لاعتمادات مقيمة على وجه التخصيص .

المادة ١١٠ - يعتبر محاسب الولاية أميناً لخزينة الولاية ومؤسساتها العمومية . وهو يكلف بمفرده وتحت مسؤوليته بتحصيل مواردھا وبدفع نفقاتھا الثابتة قانونا في حدود المبالغ والاعتمادات المتوفرة .

ان مجال مسؤولية المحاسب والظروف التي ينبغى عليه فيها وقف أداء الحوالات والتي يمكن أن يحاسب عنها من قبل الوالى تحدد بموجب مرسوم يتضمن نظام محاسبة الولاية .

المادة ١١١ - ان ديون الولاية التي لم يمكن تصفيتها أو الاذن بصرفها أو دفعها في مهلة أربع سنوات ابتداء من فتح السنة المالية التابعة لها ، يشملها التقادم وتنقضى بهائيا لفائدة الولاية والمؤسسات العمومية للولاية . الا اذا كان التأخير ناجما اما من فعل هذه الجماعة أو هيئاتها أو من جراء الطعن أمام جهة قضائية أو وجود سبب من أسباب القوة القاهرة يمنع المستفيدين من هذه الديون بأن يطالبوا بحقوقهم في الآجال المحددة لدناه .

المادة ١١٢ - يقرر المجلس الشعبي للولاية تحديد الحساب الإدارى للوالى وحساب التسيير الخاص بأمين خزانة الولاية .

المادة ١١٣ - يقترح المجلس الشعبي للولاية على الضرائب والرسوم التي يؤذن القانون للولاية باستيفائها لتمويل ميزانيتها .

المادة ١١٤ - يصوت المجلس الشعبي للولاية على القروض الضرورية لانجاز مشاريعه ضمن الشروط التي ستحدد بموجب التنظيم الجارى به العمل .

المادة ١١٥ - يكون رهن إشارة الولايات صندوق للضمان وصندوق للتضامن .

ويحدد تسيير وإدارة هذين الصندوقين بموجب مرسوم .

المادة ١١٦ - ان الاحكام العامة المتعلقة بالقواعد الخاصة بالميزانية والمحاسبة والجباية المقررة بالامر رقم ٦٧-٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٧ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدى بالنسبة للمؤسسات العمومية البلدية ، تطبق على المؤسسات العمومية التابعة للولاية في كل ما لا يتعارض مع هذا الامر .

وتتم عند اللزوم احكام هذه المادة بموجب مراسيم .

المادة ١١٧ - يمارس الوزير المكلف بالمالية، ريشما تؤسس هيئة قضائية اختصاصية ، مراقبة وتصفية حسابات التسيير الخاصة بالولايات والمؤسسات العمومية للولايات .

المادة ١١٨ - يجوز للوزير المكلف بالمالية أن يأمر محاسب الولاية بأن يقدم له الوثائق الثبوتية التي تنقص في مهلة شهر واحد من تاريخ توجيه الطلب اليه .

المادة ١١٩ - يصدر الوزير المكلف بالمالية على ضوء الحسابات المقدمة له مقررات إدارية تثبت ما اذا كان محاسب الولاية برى الذمة أو مدينا .

وفي الحالة الاولى ، ومع الاحتفاظ بطرق الطعن الممكنة ، فان مقرر الوزير المكلف بالمالية يتضمن براءة ذمة محاسب الولاية ، وأما في الحالة الثانية فانه يحدد بصفة احتفاظية المبلغ المتبقى في ذمته .

ويمكن للوزير المكلف بالمالية علاوة على ذلك أن يطلب من الولاية تزويده بإيضاحات إضافية أو اطلاعه على ملاحظاتهم بشأن العمليات الداخلة في الحسابات التي أجريت مراقبتها .

المادة ١٢٠ - يضع الوزير المكلف بالمالية تقريرا سنويا شاملا يتضمن بيان ملاحظاته فيما يخص التسيير المالى للولايات والمؤسسات العمومية للولاية التي يقرر تحديد حساباتها سواء بالنسبة الى عمليات محاسب الولاية أو عمليات الأمر بالصرف .

ويوجه ذلك التقرير الذي يرفق به ملخصات المقررات التي يصدرها الوزير المكلف بالمالية بشأن الحسابات المعروضة عليه للتدقيق ، الى رئيس الحكومة ووزير الداخلية .

المادة ١٢١ - كل شخص من غير محاسب الولاية ، يتدخل بدون اذن قانوني في التصرف في نقود الولاية ، يعتبر بهذا التدخل وحده مجاسبا .

ويمكن علاوة على ذلك ، ملاحظته بموجب القوانين والأنظمة الجارية بها العمل كمتدخل بدون صفة في الوظائف العمومية .

المادة ١٢٢ - ان أعمال التسيير الواقعي المتعلقة بحسابات الولايات والمؤسسات العمومية للولاية تعال مباشرة من قبل الوالي الى الجهة القضائية المختصة .

الفصل الرابع

الإدارة العامة

القسم الأول

احكام عامة

المادة ١٢٣ - يتولى المجلس الشعبي للولاية تسيير الاملاك العقارية للولاية وهو يضبط بموجب مداولاته ، شروط الانتقالات والشراءات والمبادلات والايجارات والتخصيصات والتأمينات الخاصة بهذه الاملاك .

تجرى جميع عمليات الانتقالات عن طسريق المزاد .

وستحدد بقرار وزير الداخلية الاحوال التي يمكن فيها القيام باعمال الانتقالات على شكل آخر .

المادة ١٢٤ - يبت المجلس الشعبي للولاية في قبول الهبات والوصايا الممنوحة للولاية أو رفضها بيد أنه اذا كانت الهبات والوصايا مثقلة باعباء أو شروط خاصة ، فان المداولة القاضية بقبولها يجب أن يوافق عليها بموجب قرار وزير الداخلية .

المادة ١٢٥ - يقرر المجلس الشعبي للولاية القضايا التي يجب أن ترفعها الولاية لدى المحاكم او التي ترفع عليها .

ويمثل الوالي الولاية أمام القضاء . وفي حالة الاستعجال يمكنه تقديم كل دعوى أو دفاع في كل قضية ، مع الوجوب عليه باخبار رئيس المجلس الشعبي للولاية بذلك ويرسل لهذا المجلس تقريراً في أول دورة له .

المادة ١٢٦ - يتولى المجلس الشعبي للولاية اعادة ترتيب طرقات أملاك الولاية أو تغييرها ضمن الشروط المحددة بموجب مرسوم .

المادة ١٢٧ - يحدد المجلس الشعبي للولاية شروط تعيين موظفيه ، ومبلغ اجورهم ، طبقاً للقانون الاساسي العام للتوظيفة العمومية والقوانين الاساسية الخاصة الجارية بها العمل .

المادة ١٢٨ (١) - يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يقرر اشراك الولاية مع ولاية أو عدة ولايات أخرى أو مع بلدية أو عدة بلديات من الولاية أو بلديات من الولايات المجاورة ، لانجاز مشاريع ذات الصالح العام .

ولهذا الغرض تؤسس مع المجموعات المعنية مؤسسات عمومية مختلطة .

المادة ١٢٩ - بتحدد شروط تنظيم وسمير المؤسسات المنصوص عليها في المادة ١٢٨ .

القسم الثاني

الكيفيات الخاصة بتدخل المجلس الشعبي للولاية
المادة ١٣٠ (٢) - يجوز للمجلس الشعبي الولائي أن يقرر انشاء مصالح وهيئات أو مؤسسات عمومية للولاية من أجل ممارسة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ويتخذ كل الاجراءات الضرورية قصد تسيير مختلف مصالح الولاية واستغلالها وتحقيق الانسجام بينها .

المادة ١٣١ - ان القوانين الاساسية والأنظمة الخاصة بالمصالح والمؤسسات العمومية للولاية والمعدة طبقاً للاحكام السارية المفعول وعند اللزوم

حسب القوانين الأساسية النموذجية الموضوعة من طرف السلطات المختصة ، يصادق عليها المجلس الشعبي للولاية .

المادة ١٣٢ - ان المصالح والمؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري للولاية يجب أن تشمل على إيرادات لموازنة مصاريفها ويمكن أن تؤدي إعانات للتوازن سواء كان من ميزانية الدولة أو من ميزانية الولاية الى مؤسسة ذات طابع اجتماعي أو غيرها بسبب ظروف استثنائية .
يحدد المجلس الشعبي للولاية تعريفات الخدمات المقدمة من قبل هذه المصالح والمؤسسات ضمن الحدود المعينة بالقانون والانظمة .

المادة ١٣٣ - ان الميزانيات والحسابات السنوية الخاصة بكل مصلحة أو مقالة أو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي أو تجاري تابعة للولاية ييلفها الوالي الى وزارة الداخلية وللوزراء المعنيين بعد مصادقة المجلس الشعبي للولاية عليها .

المادة ١٣٤ - ان الاذن باستغلال مصلحة أو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي أو تجاري يمكن سحبه من الولاية بعد الأخذ برأي الوزير المعني وذلك بقرار مشترك بين وزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية ، وذلك عندما يتبين حصول عجز من شأنه ان يعرض للخطر مستقبل المؤسسة أو الميزانية المالية للولاية ، بعد مراعاة استهلاك المنشآت على وجه الخصوص .
وان حل المصلحة أو المؤسسة يتم بموجب قرار وزاري مشترك ينص بالوقت نفسه على اختصاص الولاية بما لها وما عليها من الاموال .

المادة ١٣٥ - يمكن للمجلس الشعبي للولاية، ليتسنى له ممارسة اختصاصاته ، أن يحدث مكتبا واحدا أو عدة مكاتب للدراسات والتجهيز ، تكلف بالبحث عن النشاطات التي تسهل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية في قطاع معين، وتعين وسائل الانجاز الواجبة التطبيق ، ولاسيما انجاز أو تأمين سير المصالح المحدثه .

المادة ١٣٦ - يسوغ للمجلس الشعبي للولاية، قصد استغلال بعض المصالح ، أن يمنح الامتيازات

التي يصادق عليها وزير الداخلية بموجب مرسوم وعند الاقتضاء بمشاركة الوزير المعني طبقا للاتفاقيات النموذجية الموضوعة .

المادة ١٣٦ مكرر ١ (١) - يمارس المجلس الشعبي الولائي وظيفة المراقبة الشعبية على مستوى الولاية وقفا لتعريفها في الميثاق الوطني والدستور وطبقا لاحكام هذا القانون .

المادة ١٣٦ مكرر ٢ - يجرى المجلس الشعبي الولائي ، في اطار ممارسة وظيفته المتعلقة بالمراقبة ، التحريات في :

- المصالح العمومية ذات الطابع الاداري والصناعي والتجاري التي تميزها الولاية .
- المؤسسات والهيئات المحلية المتنوعة ، والمكلفة بتطبيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الولاية .
- الهيئات ذات الطابع التعاوني الموجودة عبر تراب الولاية والخاضعة لوصاية الدولة،
-الوحدات الاقتصادية للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الوطني العاملة عبر تراب الولاية .
تحدد كليات تطبيق هذه المادة بمرسوم .
المادة ١٣٦ مكرر ٣ - تستثنى من مجال مراقبة المجلس الشعبي الولائي :

- مصالح العدالة .
- هيئات الحزب .
- مصالح الجيش الوطني الشعبي .
- مصالح الامن العمومي .

المادة ١٣٦ مكرر ٤ - يستهدف التحري الذي يدخل في اطار وظيفة المراقبة :

- تقييم فعالية المؤسسات والهيئات العمومية في بلوغ أهدافها .

- الحرص على تطبيق القوانين والانظمة السارية المفعول تطبيقا صحيحا على صعيد الولاية لاسيما النصوص المتعلقة بالثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات والتجارة والاسعار والامن والنظافة العمومية .

- تقييم فعالية عمل مؤسسات القطاع الاجتماعي التربوي على مستوى الولاية .

- تقييم الظروف العامة لسير الاعمال الادارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الولاية .

المادة ١٣٦ مكرر ٥ - يمارس المجلس الشعبي الولائي وظيفة المراقبة عن طريق لجنة مراقبة مؤقتة واحدة أو أكثر .

وعلى السلطات الولائية أن توفر للجنة المراقبة الوسائل الضرورية للقيام بمهمتها .

المادة ١٣٦ مكرر ٦ - ينتخب المجلس الشعبي الولائي أعضاء لجنة المراقبة بناء على لائحة مقدمة من ١٠ أعضاء على الأقل أو باقتراح من مكتب المجلس .

تتكون لجنة المراقبة من ٧ أعضاء ينتخبون من بينهم مكتباً مكوناً من رئيس ونائب رئيس ومقرر .

لا يجوز لأصحاب المبادرة أن يكونوا أعضاء في لجنة المراقبة .

المادة ١٣٦ مكرر ٧ - تقدم لجنة المراقبة الى المجلس الشعبي الولائي نتائج تحرياتنا خلال ثلاثة أشهر .

يمكن تمديد هذا الاجل عند الاقتضاء الى ثلاثين يوماً .

المادة ١٣٦ مكرر ٨ - تتضمن تقارير المراقبة مجموع العناصر الضرورية لتقييم التسيير المراقب وتشتمل خاصة على ما يلي :

- المعلومات المتعلقة بوضعية المصالح العمومية والمؤسسات أو الهيئات الاخرى المراقبة وظروف تسييرها .

- كل تقييم لفعالية التسيير المراقب .

- التوصيات التي ترمي الى تدارك النقائص المعايينة وتحسين الانتاجية ونوعية الخدمات .

- اقتراح أي اجراء عاجل من شأنه أن يحمي الثروة المالية للجماعات المحلية أو المؤسسات

أو المزارع المسيرة ذاتياً أو الهيئات التعاونية التابعة للقطاع الاشتراكي .

المادة ١٣٦ مكرر ٩ - تقدم لجنة المراقبة تقريرها مرفقاً بتطبيق الملاحظات القائمة بالتسيير المراقب ، الى المجلس الشعبي الولائي الذي يمكنه بعد المناقشة في جلسة مغلقة اقرار مضمونه أو رفضه أو طلب استكمال معلومات عند الاقتضاء .

وللمجلس الشعبي الولائي في حالة رفض التقرير ، أن يكون لجنة جديدة للمراقبة .

المادة ١٣٦ مكرر ١٠ - يوجه تقرير المراقبة فور أن يقره المجلس الشعبي الولائي ، الى السلطة السليمة أو السلطة الوصية على التسيير المراقب لاتخاذ الاجراءات اللازمة .

كما يوجه التقرير للاطلاع الى :

- مكتب المجلس الشعبي الوطني .
- مجلس التنسيق الولائي .

المادة ١٣٦ مكرر ١١ - يجب على السلطات المعنية التي توجه اليها تقارير المراقبة ، أن تطلع المجلس الشعبي الولائي خلال شهرين على الأكثر على التدابير التي اتخذت .

المادة ١٣٦ مكرر ١٢ - اذا لم تستتبع نتائج لجنة المراقبة بأى اجراء من السلطات المعنية ، جاز للمجلس الشعبي الولائي أن يرفع الامر الى :

- مجلس المحاسبة .
- مكتب المجلس الشعبي الوطني .
- مجلس التنسيق الولائي .

المادة ١٣٦ مكرر ١٣ - يعاقب ، طبقاً لاحكام المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات ، كل شخص يهدد عضو لجنة مراقبة أو يضبط عليه قصد حمله على التخلي عن القيام بمهمته أو التغيير في مضمون معايينة ما .

تطبق نفس العقوبة على كل من يحاول الضبط على الاشخاص الذين استبعت اليهم لجنة المراقبة أو الذين امدوها بالمساعدات المادية أو التقنية أو تهديدهم .

المادة ١٣٦ مكرر ١٤ - يتعين على كل شخص ترى لجنة المراقبة فائدة في الاستماع اليه، الامتثال لطلباتها على أن تحيط السلطة السلمية أو السلطة الوصية علما بذلك .

كل شخص يرفض استقبال لجنة المراقبة أو يخفي الحقائق عنها أو يعرقل أعمالها أو يرفض الادلاء بالمعلومات التي تطلبها ، يعاقب طبقا لاحكام المادة ٩٧ من قانون الاجراءات الجزائية .

انما يتولى الوالى التفتيش العام للسجون الكائنة فى الولاية ويمارس الاختصاصات المتعلقة بحفظ النظام وسلامة المعتقلين .

الباب الثالث

الهيئة التنفيذية للولاية

الفصل الاول

المجلس التنفيذي للولاية

المادة ١٣٧ (١) - يتولى تنفيذ قرارات الحكومة والمجلس الشعبى الرئاسى مجلس تنفيذى ولائى يوضع تحت سلطة الوالى .

يتكون المجلس التنفيذى الولاى من مديرى مصالح الدولة المكلفين بمختلف قطاعات النشاط فى الولاية .

لا تمتد صلاحيات المجلس التنفيذى الولاى الى المجالات التالية :

١ - العمل التربوى والتنظيم فى ميدان التربية .

٢ - أساس الضرائب وتحصيلها ودفع المصاريف العمومية .

يزود المجلس التنفيذى للولاية بأمانة عامة ومصالح مشتركة .

المادة ١٣٨ - يعقد المجلس التنفيذى الولاى وجوبا وبانتظام اجتماعين فى الشهر .

يحضر اجتماعات المجلس التنفيذى مسؤولو المديريات الفرعية غير المثلة فى المجلس ، كلما تعلق الامر بالمسائل التي تعنيهم مباشرة .

يمكن الوالى عند الاقتضاء أن يجتمع بعضو أو أعضاء من مجلس التنفيذى المعنيين ، كما يمكنه ان يستدعى لهذه الاجتماعات أى شخص يرى

فائدة فى مشاورته .

المادة ١٣٩ - يحضر المجلس التنفيذى للولاية تحت سلطة الوالى ، التورات الخاصة بالمجلس ، وذلك علاوة على المسائل المروضة عليه للتدقيق من قبل الوالى أو من قبل أعضائه .

المادة ١٤٠ - يتولى الوالى تحت سلطة الوزراء المختصين ، وفى نطاق المجلس التنفيذى،

انعاش وتنسيق مصالح الدولة القائمة فى الولاية ويقوم بالادارة العامة لنشاطها .

المادة ١٤١ - يتولى المجلس التنفيذى ، ضمن الشروط المحددة بالقوانين والأنظمة وتحت سلطة الوالى ، ما يلى :

- ممارسة الوصاية والمراقبة الادارية على الجماعات المحلية ، والمؤسسات والهيئات العمومية فى شأن نشاطاتها التي لاتتعدى نطاق الولاية .

- مراقبة مجموع نشاطات القطاع المسير ذاتيا والشركات الوطنية القائمة على تراب الولاية .

المادة ١٤٢ - يكلف المجلس التنفيذى للولاية فى نطاق التوجيهات الصادرة اليه من الحكومة والخاصة بوضع وتطبيق المخطط الوطنى للتنمية بما يلى :

- جمع كافة الاستعلامات أو الاقتراحات التي من شأنها أن تساعد على وضع المخطط ، وذلك من قبل الجماعات المحلية والمصالح الادارية المدنية للدولة على مستوى الولاية .

- البهر على حسن تنفيذ الاشغال المتممة بعنوان المخطط وتنسيق انجازه .

- الاعلام عن رأيه فى شروط انجاز وسير العمليات ذات الصبغة الوطنية أو الجهوية والمقرر انجازها فى الولاية ، وفى تأثير هذه العمليات على النشاط الاقتصادى والاجتماعى للولاية .

المادة ١٤٣ (٢) -

المادة ١٤٤ - يتعين على أعضاء المجلس التنفيذى للولاية اخبار الوالى بجميع القضايا الداخلية فى نطاق اختصاصهم والتي تصطبغ بأهمية خاصة .

(١) مدلة بالقانون ٢-٨١ .

(٢) ملحة بالقانون ٢-٨١ .

فيطلعونه على جميع المعلومات والتقارير
والدراسات أو الإحصائيات الضرورية لاتمام
المهمة العامة للمجلس التنفيذي للولاية .

المادة ١٤٥ - يخبر الوالي اعضاء المجلس
التنفيذي للولاية بصفة نظامية ، بالتوجيهات
العامة للحكومة والمتعلقة باتمام مهامهم .

المادة ١٤٦ (١) -

المادة ١٤٧ - يجوز للوالي ، تسهلا لمهام
أعضاء المجلس التنفيذي للولاية ، ان يمنح
هؤلاء تفويضات بالامضاء فيما يتعلق بجميع
الشؤون التابعة فقط لاختصاصاتهم .

المادة ١٤٨ (٢) - ان المرسلات المتبادلة
بين والى الانظمة . وهو مكلف بتطبيق عمل الحكومة
فى عن الولاية ، وبين مصالح الادارات المدنية
والجماعات والمؤسسات والمصالح العمومية العاملة
فى الولاية ، توجه الى الوالى الذى يحيلها على
المصالح المعنية .

لاتطبق احكام هذه المادة على المجالات المشار
اليها فى الفقرة الثالثة من المادة ١٣٧ اعلاه
المادة ١٤٩ - لاتطبق احكام هذا الباب على
الهيئات ذات الصبغة القضائية والخاصة
بالسجون الا بالنسبة للاستثمارات الخاصة بها .

الفصل الثانى

السيوى

المادة ١٥٠ - ان الوالى هو حائز سلطة الدولة فى
الولاية ، وهو مندوب الحكومة والممثل المباشر
والوحيد لكل من الوزراء .

ويعين بموجب مرسوم .

المادة ١٥١ (٣) - يسهر الوالى على تنفيذ
القوانين والانظمة . وهو مكلف بتطبيق عمل
الحكومة فى الولاية .

كما يسهر على تنفيذ التعليمات التى يتلقاها
من الوزراء .

المادة ١٥٢ - يتولى الوالى العمل على
احترام القوانين وانظمة الشرطة الادارية وهو
مسؤول عن ضبط النظام العمومى .

المادة ١٥٣ - يتخذ الوالى بموجب قرار ،
التدابير الخاصة التنظيمية او الفردية التى
يراهما ضرورية ، لممارسة المهام المشار اليها
فى المادة السابقة طبق القوانين والانظمة الجارى
به العمل .

ان القرارات التى تتضمن نظاما دائما تحال
فورا الى وزير الداخلية الذى يمكنه ان يلغىها او
يعديلها ضمن مهلة ٣٠ يوما التى تلى احوالها .

ان قرارات الوالى قابلة للتطبيق بمجرد نشرها
فى مجموعة قرارات الولاية او تبليغها ، دون
المساس بطرق الطعن المنصوص عليها فى
التشريع .

المادة ١٥٤ (٤) - توضع تحت تصرف الوالى
مصالح الشرطة والدرك الوطنى العاملة عبر
تراب الولاية فيما يخص استخدامها لتطبيق
القرارات المتخذة فى نطاق مهمته المتعلقة بحفظ
النظام العمومى .

المادة ١٥٤ مكرر - توضع تحت تصرف
الوالى ، وفى اطار مهمته العامة التى تتعلق
بالامن مصالح الحماية المدنية ، والاشارة الوطنية
الخاضعة لسلطته مباشرة .

المادة ١٥٥ - ينسق الوالى اعمال جميع
مصالح الامن الموجودة فى تراب الولاية ويتعين
على رؤساء مصالح الامن اخبار الوالى أولا وفورا
بجميع القضايا المتعلقة بالامن العام والنظام
العمومى .

وتوضع كىفيات تطبيق احكام هذه المادة
والمادتين ١٥٤ و ١٥٤ مكرر بمرسوم .

المادة ١٥٦ - يجوز للوالى عندما تقتضى
الظروف الاستثنائية الاستئجار بالقوة ، ان يطلب

تدخل تشكيلات الدرك الوطني المتمركزة في قراب الولاية وذلك بموجب طلب رسمي كتابي يوضح فيه الدواعي والاهداف المقصودة من ذلك ، وينبغي عليه بالنال أن يشعر بذلك فوراً وزير الدفاع الوطني ووزير الداخلية .

ويخبر قائد الدرك للولاية الوالي عن جميع الحوادث التي تهم الامن والنظام العمومي ، وعلاوة على ذلك ، يوجه بصفة دورية للوالي تقريراً عن الوضع في الولاية .

واذا طرأ حادث استثنائي يخبر به فوراً الوالي الذي يقرر التدابير الواجب اتخاذها ويخبر حيناً وزير الداخلية بهذه التدابير .

وتوضح كيفيات تطبيق هذه الاحكام بموجب مرسوم لاحق .

المادة ١٥٧ - يجوز للوالي في حالة ارتكاب جناية أو جنحة ماسة بامن الدولة ، وطبقاً للمادة ٢٨ من الامر رقم ٦٦ - ١٥٥ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية وعند الاستئجال فحسب ، أن يقوم بنفسه باتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لمعينة الجنايات أو الجنح أو يكلف بذلك كتابة ضباط الشرطة القضائية المختصين .

أن الاحكام المبينة أعلاه لا تمس احكام الامر المتضمن قانون الاجراءات الجزائية المتعلقة بالاختصاصات والتفويضات الخاصة بالادارة والمراقبة والمخولة للسلطات القضائية .

المادة ١٥٨ - يعتبر الوالي مسؤولاً في نطاق الاوضاع المحددة في القوانين والانظمة ، عن اعداد وتنفيذ اجراءات الدفاع والحماية المدنية في الامور التي ليس لها طابع عسكري .

المادة ١٥٩ (١) - يمثل الوالي الدولة امام العدالة في نطاق الولاية التي يعهد بها اليه بمقتضى نص خاص علاوة على الصلاحيات .

المادة ١٦٠ - يكون الوالي آمر الصرف

الثانوي لجميع العمليات المالية التي تهم المصالح المدنية للدولة .

المادة ١٦١ (٢) - يوجه الوالي الى كل وزير مباشرة ، تقريراً دورياً عن نشاط قطاعه كما يرفع تقريراً الى كل وزير من الوزراء المعنيين، عن القضايا الهامة التي تهم الحياة السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية في الولاية ويطلب عند الاقتضاء من السلطة العليا اجراء التحريات الضرورية لتسوية حالات خاصة .

المادة ١٦٢ - يرسل الوالي في كل عام مباشرة الى الوزراء المختصين ، تقريراً تقديرياً يتعلق بطريقة خدمة رؤساء المصالح في الولاية والخاصة بالادارات المدنية للدولة وبطريقة خدمة مساعديهم المباشرين .

المادة ١٦٣ (٣) - يخبر الوالي السلطات العسكرية ومسؤولي المصالح والمؤسسات والهيئات العمومية والمؤسسات الاشتراكية الموجودة في الولاية ، بالقضايا التي من طبيعتها ان تهم نشاطها في الولاية .

المادة ١٦٤ - يعلم الوالي بتعيين أعضاء المجلس التنفيذي ونقلهم وكل تعيين أو نقل لمسؤولي مصالح الدولة بالولاية .

المادة ١٦٥ - تخبر السلطات العسكرية الوالي بمشاريع الاستثمار أو الانشاء التي من شأنها أن تؤثر في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للولاية .

الباب الرابع

احكام انتقالية

الفصل الاول

الدائرة

المادة ١٦٦ (٤) - يقسم تراب كل ولاية الى دوائر .

والدائرة مقاطعة ادارية ، تعين حدودها الترابية وتلغى أو تعدل بقانون .

الفصل الثاني

اللجنة الوطنية وتطبيق الأحكام المتعلقة بتنظيم الولاية

المادة ١٧١ - تؤسس لجنة وطنية تكلف بما يلي :
- متابعة تطبيق هذا الأمر المتضمن قانون الولاية .

- دراسة شروط تهيئة الحدود الإقليمية الجديدة واقتراح التعديلات التي من شأنها أن تحسن الاطار الجغرافي الطبيعي والاقتصادي للبلديات والولايات .

ويحدد بموجب مرسوم تشكيل هذه اللجنة وتوضح فيه اختصاصاتها .

المادة ١٧٢ (١) - ريثما تصدر النصوص التطبيقية تبقى الاحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة سارية المفعول في كل ما لا يتعارض مع احكام هذا القانون .

المادة ١٧٢ مكرر (٢) - تحدد اختصاصات الولاية وصلاحياتها بالنسبة لكل قطاع نشاط بمرسوم .

المادة ١٧٣ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر .

المادة ١٧٤ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ .

المادة ١٦٧ - لكي يؤمن تمثيل الدولة وتطبيق توجيهات الحكومة في كل دائرة من الولاية ، يساعد الوالي رئيس دائرة ، فيحرص هذا الاخير على تطبيق القوانين والانظمة وحسن السير للمصالح الادارية والتقنية في دائرته .

المادة ١٦٨ - يسهر رئيس الدائرة على التقارب بين الادارة والمواطنين وعلى تنفيذ المقررات المتخذة في نطاق المجلس التنفيذي للولاية .

وعلاوة على ذلك ، يخبر الوالي واعضاء المجلس التنفيذي للولاية بكل قضية هامة تتعلق بالنشاط السياسي والاداري والاقتصادي والاجتماعي في الدائرة ويقدم لهم تقريرا عن اعماله ضمن الشكل والافاضع المحددة بالتعليمات للوزارية .

المادة ١٦٩ - يعمل رئيس الدائرة ضمن الافاضع المحددة بالقوانين والانظمة الجارية بها العمل وتحت سلطة الوالي ، على انعاش وتوجيه وتنسيق نشاط البلديات والنقابات البلدية والمؤسسات العمومية البلدية الخاصة بعمدة بلديات من الدائرة .

المادة ١٧٠ - يستمع المجلس التنفيذي الى رؤساء دوائر الولاية في كل شهرين مرة على الاقل ، فيدرس معهم الوضع العام للولاية ولاسيما فيما يتعلق بالتجهيز والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(١) معدلة بالقانون ٢-٨١ .

(٢) مضافة بالقانون ٢-٨١ .

امر رقم ٧٤ - ٦٩ مؤرخ في ١٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٧٤ يتعلق باصلاح التنظيم الاقليمي للولايات (٣)

باسم الشعب ،

ان رئيس مجلس الثورة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٣ - ٢٤١ المؤرخ في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٦٣ والمتضمن اعادة التنظيم الاقليمي للبلديات ومجموع النصوص التي عدلته وتمتته ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدي ، المتم بموجب المرسوم رقم ٦٧ - ٣٠ المؤرخ في ١٦ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ٢٧ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن التنظيم لمدينة الجزائر ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ، ولا سيما المادة ١٧١ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ المؤرخ في ٨ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم المجلس التنفيذي للولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٦٦ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأليف المجالس التنفيذية للولايات ،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الثورة ومجلس الوزراء

يامر بما يل :

مادة ١ - يستهدف هذا الامر تعريف الاطار الاقليمي الجديد لمجموع الولايات ، طبقا لمبادئ اللامركزية وتوزيع السلطات ولضرورة تكيف القاعدة الاقليمية الطبيعية والجغرافية والسياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالنسبة لكل ولاية مع الاختبارات الاساسية للثورة الجزائرية واهداف تنمية البلاد والترقية الاجتماعية للفرد .

مادة ٢ - يأتي تعريف الاطار الاقليمي لمجموع الولايات بـ :

- انشاء ولايات جديدة تنتج عن ضم ولايتين أو عدة ولايات أو عن تقسيم ولاية واحدة ، -اعادة تهيئة الحدود الاقليمية لبعض الولايات على اساس فصل أو اضافة بلديات بين ولايتين أو أكثر ،

- اعادة تهيئة حدود بعض الدوائر الحالية ، تثبيت الحدود الاقليمية لكل ولاية ، كما يثبت تأليف دوائرها بموجب مرسوم .

مادة ٣ - كلما دعت الضرورة أو المساحة الاقليمية لولاية قد تم انشاؤها أو أعيد تهيئة حدودها ، فإنه يتم اعادة تحديد الدوائر التي تكونها بضم جزئين أو أكثر منها أو تقسيم واحدة منها .

ستحدد هذه التعديلات بموجب مرسوم . مادة ٤ - يتكون التنظيم الاقليمي الجديد من احدى وثلاثين (٣١) ولاية . ويمن لكل واحدة منها اسم ومقر .

وهذه الولايات هي :

١ - أدرار	١٧ - الجلفة
٢ - الاصنام	١٨ - جيجل
٣ - الاغواط	١٩ - سطيف
٤ - أم البواقي	٢٠ - سعيدة
٥ - باتنة	٢١ - سكيكدة
٦ - بجاية	٢٢ - سيدي بلعباس
٧ - بسكرة	٢٣ - عنابة
٨ - بشار	٢٤ - قالمة
٩ - البليدة	٢٥ - قسنطينة
١٠ - البويرة	٢٦ - المدية
١١ - تامنراست	٢٧ - مستغانم
١٢ - تبسة	٢٨ - المسيلة
١٣ - تلمسان	٢٩ - معسكر
١٤ - تيارت	٣٠ - ورقلة
١٥ - تيزي وزو	٣١ - وهران
١٦ - الجزائر	

ان تحديد هذه الولايات يعين طبقا لاحكام المواد الآتية وبناء على الخريطة ذات المقياس ١/٥٠٠٠٠٠ الملحقة بأصل هذا الامر والتي تكون موضوع سحب على حدة .

مادة ٥ - تتكون ولاية أدرار التي يحدد مقرها بأدرار من :

- دائرة أدرار ، - دائرة تيميمون ، - بلدية أولف المنفصلة عن دائرة عين صالح ، - مركزي تيمياوين وتينزاوتين المنفصلين عن دائرة تامنراست .

مادة ٦ - تتكون ولاية الاصنام التي يحدد مقرها بالاصنام من .

- دائرة الاصنام ،
- دائرة تنس ،
- دائرة مليانة ، باستثناء بلدية وادي جر ،
- دائرة عين الدفلى ،
- بلدية طارق بن زياد والحسنية المنفصلتين عن دائرة ثنية الاحد .
- مادة ٧ -** تتكون ولاية الاغواط التى يحدد مقرها بالاغواط من :
 - دائرة الاغواط ،
 - دائرة آفلو ،
 - دائرة غراية ،
 - دائرة المنيعه ،
 - المركز الصناعى لحاسى الرمل .
- مادة ٨ -** تتكون ولاية أم البواقي التى يحدد مقرها بأم البواقي من :
 - دائرة العين البيضاء ،
 - دائرة عين مليلة ، باستثناء بلدية تلاغمة ،
 - بلديات خنشلة والحامة ومتوسة المنفصلة عن دائرة خنشلة .
- مادة ٩ -** تتكون ولاية باتنة التى يحدد مقرها بباتنة من :
 - دائرة باتنة ،
 - دائرة مروانة ،
 - دائرة أريس ، باستثناء بلدية مشونش ،
 - بلديات قايس وفايس وبو حمامة المنفصلة عن دائرة خنشلة ،
 - بلديات بيطام ومدوكال وبريكة المنفصلة عن دائرة بريكة ،
 - بلدية عين زعوط والقنطرة ، باستثناء جزئها الجنوبى المنفصلتين عن دائرة بسكرة .
- مادة ١٠ -** تتكون ولاية بجاية التى يحدد مقرها ببجاية من :
 - دائرة بجاية ،
 - دائرة سيدى عيش ،
 - دائرة آقبو ،
- بلدية بنى ورتلان وبنى شبانة اللتين تم فصلهما عن دائرة بوقاعة ،
- بلدية خراطة التى تم فصلها عن دائرة العين الكبيرة .
- مادة ١١ -** تتكون ولاية بسكرة التى يحدد مقرها ببسكرة من :
 - دائرة بسكرة ، باستثناء بلديات أولاد رحمة وعين زعوط والقنطرة ،
 - دائرة الوادى ، باستثناء الجزء الجنوبى من بلدية رباح ومركز البرمة ،
 - بلدية جامعة والمغير اللتين تم فصلهما عن دائرة توقرت ،
 - بلدية مشونش المنفصلة عن دائرة أريس .
- مادة ١٢ -** تتكون ولاية بشار التى يحدد مقرها ببشار من :
 - دائرة بشار ،
 - دائرة بنى عباس ،
 - دائرة تيندوف .
- مادة ١٣ -** تتكون ولاية البليدة التى يحدد مقرها بالبليدة من :
 - دائرة البليدة ،
 - دائرة شرشال ،
 - بلديات أولاد موسى وخميس الخشنة ومفتاح والاربعاء وسيدى موسى وبوقرة المنفصلة عن دائرة الدار البيضاء ،
 - بلديات المعاملة والسحولة والدويرة المنفصلة عن دائرة الشراقة ،
 - بلدية وادى جر المنفصلة عن دائرة مليانة .
- مادة ١٤ -** تتكون ولاية البويرة التى يحدد مقرها بالبويرة من :
 - دائرة البويرة ،
 - دائرة الاخضرية ،
 - دائرة صور الغزلان ، باستثناء بلديات شلالة العذاورة وجواب وسيدى عيسى وعين الحجل ،

— بلدية عمر المنفصلة عن دائرة ذراع الميزان •
مادة ١٥ — تكون ولاية تامنراست التي
يحدد مقرها بتامنراست من :

— دائرة تامنراست ، باستثناء مركزي تيمياوين
وتينزاوتين ،

— دائرة عين صالح ، باستثناء بلدية أولف ،
— الجزء الجنوبي لبلدية جانت التي تم فصلها
عن دائرة جانت •

مادة ١٦ — تكون ولاية تبسة التي يحدد مقرها
بتبسة من :

— دائرة تبسة ،

— دائرة العوينات ، باستثناء بلديات سدراتة
وبشر بوحوش ومداوروش وأم العظام ،

— بلديات المحمل وأولاد رشاش وشرشار
وخنقة سيدي ناجي التي تم فصلها عن دائرة
خنشلة •

مادة ١٧ — تكون ولاية تلمسان التي يحدد
مقرها بتلمسان من :

— دائرة تلمسان ،

— دائرة بني صاف ،

— دائرة الغزوات ،

— دائرة مغنية ،

— دائرة سيدو ،

— بلدية الغور المنفصلة عن دائرة تلاغ ،

— الجزء الشمالي الغربي لبلدية سيدي بن
عدة المنفصلة عن دائرة عين تموشنت •

مادة ١٨ — تكون ولاية تيارت التي يحدد
مقرها بتيارت من :

— دائرة تيارت ،

— دائرة فرندة ،

— دائرة تيسمسيلت ،

— دائرة ثنية الاحد ، باستثناء بلديتي الحسنية
وطارق بن زياد ،

— بلديتي قصر الشلالة وزمالة الامير عبد القادر
والجزء الشمالي الغربي لبلدية سيدي العجل
المنفصلة عن دائرة عين وسارة ،

— بلدية ملعب المنفصلة عن دائرة وادي رهيو.
مادة ١٩ — تكون ولاية تيزي وزو التي
يحدد مقرها بتيزي وزو من :

— دائرة تيزي وزو ،

— دائرة عزازقة ،

— دائرة اربعاء نايت ايراثن ،

— دائرة برج منايل ،

— دائرة ذراع الميزان ، باستثناء بلدية عمر •

مادة ٢٠ — تكون ولاية الجزائر التي يحدد
مقرها بمدينة الجزائر من :

— مدينة الجزائر ، باثنتي عشرة دائرة ،

— دائرة الشراقة ، باستثناء بلديات المعالم
والدويرة والسحولة ،

— بلديات الدار البيضاء وروبية وبرج الكيفان
وعين طاية وبودواو وزموري والثنية ورغاية
المنفصلة عن دائرة الدار البيضاء •

مادة ٢١ — تكون ولاية الجلفة التي يحدد
مقرها بالجلفة من :

— دائرة الجلفة ،

— دائرة عين وسارة ، باستثناء بلديات قصر
الشلالة وزمالة الامير عبد القادر والجزء الشمالي
الغربي لبلدية سيدي العجل •

مادة ٢٢ — تكون ولاية جيجل التي يحدد
مقرها بجيجل من :

— دائرة جيجل ،

— دائرة الميلية ،

— دائرة ميله ، باستثناء بلديات ميله
والقرارم وجميلة •

مادة ٢٣ — تكون ولاية سطيف التي يحدد
مقرها بسطيف من :

— دائرة سطيف ،

— دائرة برج بوعريرج ،

— دائرة العلمة ،

— دائرة العين الكبيرة باستثناء بلدية خراطه ،

— دائرة بوقاعة ، باستثناء بلديتي بني ورتلان
وبني شبانة ،

- بلدية جميلة المنفصلة عن دائرة ميله .
مادة ٢٤ — تتكون ولاية سعيدة التي يحدد مقرها بسعيدة من :
 — دائرة سعيدة ،
 — دائرة البيض ، باستثناء الجزء الجنوبي لبلدية الابيض سيدي الشيخ ،
 — دائرة مشرية ،
 — دائرة العين الصفراء ،
 — الجزء الجنوبي لبلدية مرحوم المنفصلة عن دائرة تلاغ .
مادة ٢٥ — تتكون ولاية سكيكدة التي يحدد مقرها بسكيكدة من :
 — دائرة سكيكدة ، باستثناء ركنية ،
 — دائرة القل ،
 — بلديتي شطايبي وابن عزوز المنفصلتين عن دائرة عنابة ،
 — بلدية زيفود يوسف التي تم فصلها عن دائرة قسنطينة ،
مادة ٢٦ — تتكون ولاية سيدي بلعباس التي يحدد مقرها بسيدي بلعباس من :
 — دائرة سيدي بلعباس ،
 — دائرة عين تموشنت ، باستثناء الجزء الشمالي الغربي لبلدية سيدي بن عدة ،
 — دائرة تلاغ ، باستثناء بلدية الغور والجزء الجنوبي لبلدية مرحوم .
مادة ٢٧ — تتكون ولاية عنابة التي يحدد مقرها بعنابة من :
 — دائرة عنابة ، باستثناء بلديات شطايبي وابن عزوز ونشماية وبوكاموزة ،
 — دائرة القالة ، باستثناء بلديتي عين الكرامة وبوججار .
مادة ٢٨ — تتكون ولاية قالمة التي يحدد مقرها بقالمة من :
 — دائرة قالمة ،
 — دائرة سوق أهراس ،
 — دائرة سدراتة ، باستثناء بلديات الونزة والعوينات ومرسط والعين الزرقاء ،
 — بلديات وادي الزناتي وتاملوكة وعين مخلوف المنفصلة عن دائرة قسنطينة ،
 — بلدية ركنية المنفصلة عن دائرة سكيكدة ،
 — بلديتي عين الكرامة وبوججار المنفصلتين عن دائرة القالة ،
 — بلديات نشماية وبوكاموزة وبوشقوف المنفصلة عن دائرة عنابة .
مادة ٢٩ — تتكون ولاية قسنطينة التي يحدد مقرها بقسنطينة من :
 — دائرة قسنطينة ، باستثناء بلديات زيفو يوسف ووادي الزناتي وتاملوكة وعين مخلوف ،
 — بلدية تلاغمة المنفصلة عن دائرة عين مليلة ،
 — بلديتي ميله والقرارم المنفصلتين عن دائرة ميله .
مادة ٣٠ — تتكون ولاية المدية التي يحدد مقرها بالمدية من :
 — دائرة المدية ،
 — دائرة تابلاط ،
 — دائرة قصر البخاري ،
 — بلديتي شلالةالغداورة وجواب المنفصلتين عن دائرة صور الغزلان .
مادة ٣١ — تتكون ولاية مستغانم التي يحدد مقرها بمستغانم من :
 — دائرة مستغانم ،
 — دائرة سيدي علي ،
 — دائرة غليزان ،
 — دائرة وادي رهيو ، باستثناء بلدية ملعب .
مادة ٣٢ — تتكون ولاية المسيلة التي يحدد مقرها بالمسيلة من :
 — دائرة المسيلة ،
 — دائرة بوسعادة ،
 — بلديات برهوم والعين الخضراء ومقرة وجزار المنفصلة عن دائرة بريكة ،

- بلدية أولاد رحمة المنفصلة عن دائرة بسكرة،
- بلديتي سيدي عيسى وعين الحجل المنفصلتين
عن دائرة صور الغزلان .

مادة ٣٣ - تتكون ولاية معسكر التي يحدد
مقرها بمعسكر من :

- دائرة معسكر ،

- دائرة المحمدية ،

- دائرة تيغنيف .

مادة ٣٤ - تتكون ولاية ورقلة التي يحدد
مقرها بورقلة من :

- دائرة ورقلة ،

- دائرة توقرت ، باستثناء بلديتي المغير
وجامعة ،

- دائرة جانت ، باستثناء الجزء الجنوبي من
بلدية جانت ،

- الجزء الجنوبي من بلدية رباح مع مركز
البرمة المنفصلين عن دائرة الوادي .

مادة ٣٥ - تتكون ولاية وهران التي يحدد
مقرها بوهران من :

- دائرة وهران .

مادة ٣٦ - ان الحدود الإقليمية للولايات
المقررة في المواد من ٥ الى غاية ٣٥ تنطبق مع
حدود البلديات المجاورة التي تتكون منها ، كما
هي محددة في النصوص الجارية بها العمل .

ستوضح احكام هذه المادة بموجب مرسوم
فيما يخص بلديات الجزائر وتامنراست ورباح
والابيض سيدي الشيخ وسيدي لعجل وسيدي
ابن عدة ومرحوم والقنطرة .

مادة ٣٧ - تنقل الاختصاصات التي كانت
تمارسها ولاية ما في السابق على جزء من
اقليمها الى الولاية التي تم الحاقه بها .

ويتم هذا الانتقال لصالح الهيئات ذات
اختصاص التداول والتنفيذ للولاية الجديدة .

مادة ٣٨ - ستواصل سلطات الولايات
السابقة ممارسة الصلاحيات والالتزامات المتعلقة

بتسيير مصالح وخدمات الولايات التي تم
انشاؤها اثناء الفترة الضرورية لتنصيب ووضع
وتنظيم المجالس التنفيذية للولايات الجديدة .

ينقل ولاية الولايات السابقة بالتدرج في موعد
اقصاه ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، الصلاحيات
والالتزامات المشار اليها في المقطع الاول اعلاه ،
الى ولاية الولايات الجديدة .

مادة ٣٩ - ستنفذ الميزانيات الاولى
والاضافية التي تم التصويت عليها لسنة ١٩٧٤
بالنسبة لمجموع الاقليم المكون لولاية قديمة من
طرف والى هذه الاخيرة .

مادة ٤٠ - تكون الموارد الجبائية المباشرة
موضوع توزيع حسب الاسس التي يمكن فرض
ضريبة عليها والتي يتم تأسيسها في كل ولاية .

ستحدد شروط توزيع الأصول والخصوم
بين الولايات القديمة والولايات الجديدة بموجب
مرسوم .

مادة ٤١ - ستنفذ الاعتمادات المسجلة في
ميزانية الدولة لسنة ١٩٧٤ والمخصصة لتسيير
خدمات المجالس التنفيذية للولايات القديمة ،
من طرف ولايتها مع الاحتفاظ بالاحكام التي
ستقرر نظرا لاحتياجات التسيير للمجالس
التنفيذية للولايات الجديدة .

مادة ٤٢ - ستنفذ عمليات التجهيز
والاستثمار التي شرع في تنفيذها على مجموع
الاقليم المكون لولايات قديمة من طرف والى هذه
الاخيرة مع الاحتفاظ بأحكام المقطع الثاني من
المادة ٣٨ .

مادة ٤٣ - تجهز الولايات الجديدة بقوائم
تشمل كل عمليات التجهيز والاستثمارات الواردة
على اقليمها بموجب المخطط الرباعي الثاني
الخاصة لتسيير مجالسها التنفيذية .

مادة ٤٤ - ستقرر احكام خاصة قصد
تزويد المجالس التنفيذية بتجهيزات ادارية
لتسييرها وذلك قصد تعبئة تنمية الولايات
الجديدة وضمان اقامة المصالح التابعة لمجالسها
التنفيذية .

يامر بما يلي :

مادة ١ - ان تأليف المجالس الشعبية للولايات التي تم انتخابها بموجب الاقتراع الذي جرى يوم ٢ يونيو سنة ١٩٧٤ ، يحدد بالنسبة لجميع الولايات المحدثة تطبيقا للامر رقم ٧٤ - ٦٩ المؤرخ في ١٢ جمادى الثانية ١٣٩٤ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٧٤ والمشار اليه اعلاه ، كما يلي وذلك بقطع النظر عن احكام المادة ١٢ من الامر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمشار اليه اعلاه :

آدرار	٣٥ مقعدا	الجلفة	٣٥ مقعدا
الاصنام	٣٩ »	جيجل	٣٥ »
الاغواط	٣٩ »	سطيف	٤٣ »
ام البواقي	٣٩ »	سعيدة	٣٩ »
باتنة	٥١ »	سككدة	٣٥ »
بجاية	٣٩ »	سيدي	
بسكرة	٣٩ »	بلعباس	٣٩ »
بشار	٣١ »	عنابة	٣٥ »
البليدة	٤٣ »	قالة	٣٩ »
البويرة	٣٩ »	قسنطينة	٣٩ »
تامراست	٣٥ »	المدية	٣٩ »
تبسة	٤٣ »	مستغانم	٣٩ »
تلمسان	٣٩ »	المسيلة	٣٩ »
تيارت	٥١ »	معسكر	٣٩ »
تيزي وزو	٤٧ »	ورقلة	٤٣ »
الجزائر	٥٥ »	وهران	٣٩ »

مادة ٢ - تعمر بصفة استثنائية ضمن الحدود الميمنة في المادة الاولى من هذا الامر مقاعد المجالس الشعبية للولايات حسب الكيفيات المنصوص عليها في المادة ٢١ من الامر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمشار اليه اعلاه .

مادة ٣ - ستوضع عند الحاجة كيفيات تطبيق هذا الامر بموجب تعليمات وزارية .

مادة ٤ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢١ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق ١١ يوليو سنة ١٩٧٤ .

مادة ٤٥ - ستسرى الاحكام المتعلقة باصلاح الوضع المالي المحلي المقرر بموجب الامر رقم ٧٢ - ٦٨ المؤرخ في ٢٢ ذي القعدة عام ١٣٩٢ الموافق ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٢ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٧٣ ، ابتداء من اول يناير سنة ١٩٧٥ .

مادة ٤٦ - سيحدد تكوين كل ولاية من دوائر وبلديات بموجب مرسوم .

مادة ٤٧ - ستحدد شروط اعادة تهيئة الحدود الاقليمية والهياكل الادارية لبلديات الجزائر ووهران وقسنطينة وعنابة بموجب مرسوم .

مادة ٤٨ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٧٤ .

امر رقم ٧٤ - ٧٠ مؤرخ في ٢١ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق ١١ يوليو سنة ١٩٧٤ يتعلق بتشكيل المجالس الشعبية للولايات (١) باسم الشعب ،

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير الداخلية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ولا سيما المادتان ١٢ و ٢١ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٤ - ٦٩ المؤرخ في ١٢ جمادى الثانية عام ١٩٣٤ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٧٤ والمتعلق باصلاح التنظيم الاقليمي للولايات ،

- وبمقتضى الرسوم رقم ٧٤ - ٩٦ المؤرخ في ٢١ ربيع الثاني عام ١٣٩٤ الموافق ١٣ مايو سنة ١٩٧٤ والمتضمن تحديد الدوائر الانتخابية وتوزيع مقاعد المجالس الشعبية للولايات ،

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤ .

مرسوم رقم ٦٥ - ٢٩ مؤرخ في ٣ شوال عام ١٣٨٤ الموافق ٤ فبراير سنة ١٩٦٥ يتضمن تحويل المركز الرئيسي للثلاثين تابعين لعمالة الجزائر (١)

ان رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بمقتضى القانون رقم ٦٢ - ١٥٧ المؤرخ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ الرامى الى تمديد مفعول التشريع النافذ الى غاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ باستثناء مقتضياته المخالفة للسيادة الوطنية .

- وبمقتضى الامر رقم ٤٥ - ٢٦٠٤ المؤرخ في ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ المتعلق بالاجراءات الخاصة بتعديل الدوائر الادارية الترابية ولا سيما المادة الثانية منه ، يرسم ما يلى :

مادة ١ - يحول المركز الرئيسى لدائرة الجزائر التابعة لعمالة الجزائر من مدينة الجزائر الى شراكة .

مادة ٢ - يحول المركز الرئيسى لدائرة الدار البيضاء التابعة لعمالة الجزائر من الدار البيضاء الى روية .

مادة ٣ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

مرسوم رقم ٦٥ - ١٨٤ مؤرخ فى ١٣ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٢ يوليوسنة ١٩٦٥ يتضمن الاختصاصات فى مسائل العمالات (٢)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بعد الاطلاع على المرسوم رقم ٦٤ - ١٩٢

المؤرخ فى ٢١ صفر عام ١٣٨٤ الموافق ٢ يوليوسنة ١٩٦٤ المتضمن اسناد الاختصاصات فى

مسائل العمالات الى رئيس الجمهورية .

- يرسم ما يلى :

المادة الاولى - تلغى مقتضيات المرسوم رقم

٦٤ - ١٩٢ المؤرخ فى ٢ يوليوسنة ١٩٦٤ المنمار

اليه اعلاه .

مرسوم رقم ٦٨ - ٤٦٢ مؤرخ فى ٢٨ ربيع الثانى عام ١٣٨٨ الموافق ٢٤ يوليوسنة ١٩٦٨ يتعلق بسلطات عامل عمالة الاوراس وتنظيم مصالح الدولة فى هذه العمالة (٣)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليوسنة ١٩٦٥ والمتضمن تاسيس الحكومة ،

يرسم ما يلى :

الباب الاول

احكام عامة

مادة ١ - ان عامل العمالة هو ممثل الحكومة وكل واحد من الوزراء فى عمالته .

تتلخص مهمته على الخصوص فى تطبيق سياسة الحكومة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادى والاجتماعى لمنطقة دائرته وبتهيئتها .

مادة ٢ - تنقل الى عامل عمالة الاوراس السلطات المتعلقة باتخاذ القرارات التى يمارسها رؤساء المصالح العمالية التابعة للادارات المدنية للدولة .

مادة ٣ - يتحتم على جميع الوزارات ان تحدث مصالح فى عمالة الاوراس وذلك فى ظرف اجل اقصاه ستة اشهر اعتبارا من تاريخ هذا المرسوم .

مادة ٤ - ان المصالح المدنية للدولة الموجودة فى عمالة الاوراس ورؤساء هذه المصالح يوضعون تحت السلطة المباشرة لعامل العمالة .

مادة ٥ - لكى يتسنى لعامل عمالة الاوراس ان يمارس السلطات المفوضة اليه من طرف الوزراء يصدر جميع التعليمات الى رؤساء المصالح العمالية التابعة للادارات المدنية للدولة وكذا الى الهيئات العمومية الموضوعة تحت وصاية هؤلاء الوزراء والمحدث فى عمالته .

مادة ٦ - يجوز لعامل عمالة الاوراس ان يفوض الامضاء الى الكاتب العام للعمالة وذلك بالنسبة الى جميع المسائل التى تكون من اختصاص المصالح العمالية التابعة للادارات المدنية للدولة ، ويجوز له كذلك ان يفوض الامضاء الى رؤساء المصالح العمالية التابعة للادارات المدنية للدولة وذلك بالنسبة الى بعض المسائل .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٤ فى ١٦/٢/١٩٦٥ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٥٨ فى ١٣/٧/١٩٦٥ .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ٦٢ فى ٢/٨/١٩٦٨ .

الباب الثاني

الاختصاصات

مادة ٧ - يمارس عامل عمالة الأوراس ، تحت سلطة الوزراء المختصين ، الإدارة العامة للنشاطات التي تقوم بها المصالح العمالية التابعة للإدارات المدنية للدولة .

ويعمل على الوصاية والمراقبة الإدارية على الجماعات المحلية وكذا على الهيئات العمومية للعمالة ويمثل ويمثل الدولة لدى الشركات والمقاولات والمؤسسات التي تستفيد من المساعدة المادية للدولة .

ويعمل على امتيازاته فيما يتعلق :

١ - بتنمية الصناعة والفلاحة والصناعة التقليدية ،

٢ - بالتهيئة والتعمير والإسكان ،

٣ - بالنقل وطرق المواصلات ،

٤ - بالبناءات المدرسية ،

٥ - بالصحة العمومية ، والعمل الاجتماعي ،

٦ - وبوجه عام بجميع المسائل التي يمكن أن تساعد على تطوير عمالة الأوراس .

مادة ٨ - يستثنى من اختصاصات عامل عمالة الأوراس ما يلي :

- تفتيش تشريع العمل ،

- العمل التربوي وإنشاء المدارس وتنظيم مؤسسات التعليم وتسييرها والوصاية عليها ،

- تأسيس واستخلاص الضرائب والتقديرات المتعلقة بأموال الدولة ،

- دفع المصاريف العمومية وتحديد الشروط المالية المتعلقة بعمليات تسيير أو بيع أملاك الدولة .

مادة ٩ - أن الأحكام المنصوص عليها في المادة ٧ أعلاه لا تطبق على الهيئات ذات الطابع القضائي والمصالح التابعة لوزير العدل حامل الاختصاص ، إلا فيما يتعلق بالاستثمارات التي تهم هذه الهيئات أو المصالح والمصاريف الناتجة من صيانتها .

مادة ١٠ - يترأس عامل عمالة الأوراس ، بحكم القانون ، جميع اللجان الإدارية التي تهم بنشاطات المصالح التابعة للدولة .

ويعين ممثله في حالة غياب أو امتناع عن الحضور .

أن أحكام المقطع الأول أعلاه لا تطبق على اللجان ذات الطابع القضائي .

مادة ١١ - يستشار عامل عمالة الأوراس عند إعداد برنامج التجهيز والاستثمارات المنصوص عليها لعمالته من طرف مختلف الوزراء ويسهر على تنفيذها بعد المصادقة عليها .

مادة ١٢ - يقوم عامل عمالة الأوراس بتنشيط وتنسيق عمل المصالح المدنية التابعة للدولة والمحدث في عمالته .

ولهذه الغاية ، يتحتم عليه أن يجمع مرة على الأقل في الأسبوع ، رؤساء هذه المصالح .

مادة ١٣ - أن عامل عمالة الأوراس يكون ، علاوة على كونه مكلفا دائما بتنفيذ ميزانية عمالته ، الأمر الثانوي بالصرف فيما يتعلق بجميع العمليات التي تهم المصالح المدنية للدولة .

مادة ١٤ - أن المراسلات بين الإدارات المركزية والمصالح العمالية للأوراس يجب أن توجه مباشرة إلى عامل هذه العمالة .

مادة ١٥ - يتحتم على عامل عمالة الأوراس أن يطلع بانتظام الوزراء على المسائل التي تهم وزاراتهم .

مادة ١٦ - تنشأ بموجب مرسوم المصالح المشتركة بين مختلف إدارات العمومية لعمالة الأوراس .

مادة ١٧ - لا تتعارض أحكام هذا المرسوم مع أحكام الأمر رقم ٦٧ - ٢٢٢ المؤرخ في ١٥ رجب عام ١٣٨٧ الموافق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن تأسيس مجلس اقتصادي واجتماعي في كل عمالة .

مادة ١٨ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٨ ربيع الثاني عام ١٣٨٨ الموافق ٢٤ يوليو سنة ١٩٦٨ .

مرسوم رقم ٦٨ - ٥٩٢ مؤرخ في ٢ شعبان عام ١٣٨٨ الموافق ٢٤ أكتوبر ١٩٦٨ يتعلق بسلطات عامل عمالة تيزى وزو وتنظيم مصالح الدولة في هذه العمالة (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بمقتضى الأمر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة .

يرسم ما يلى :

الباب الأول

احكام عامة

مادة ١ - ان عامل العمالة هو الممثل فى عمله للحكومة ولكل من الوزراء تلخص مهمته على الخصوص فى تطبيق سياسة الحكومة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادى والاجتماعى لمنطقة دائرته وبتهيئتها .

مادة ٢ - تحول الى عامل عمالة تيزى وزو جميع السلطات المتعلقة باتخاذ القرارات التى يمارسها رؤساء المصالح العمالية التابعة للادارات المدنية للدولة .

مادة ٣ - يتحتم على جميع الوزارات ان تحدث مصالح فى عمالة تيزى وزو وذلك فى ظرف اقصاه ستة أشهر اعتبارا من نشر هذا المرسوم .

مادة ٤ - ان المصالح المدنية للدولة الموجودة فى عمالة تيزى وزو ورؤساء هذه المصالح يوضعون تحت السلطة المباشر لعامل العمالة .

مادة ٥ - لكى يتسنى لعامل عمالة تيزى وزو ان يمارس السلطات المفوضة اليه من طرف الوزراء يصدر جميع التعليمات الى رؤساء المصالح العمالية التابعة للادارات المدنية للدولة وكذا الى الهيئات العمومية الموضوعة تحت وصاية هؤلاء الوزراء المحدثه فى عمالته .

مادة ٦ - يمكن لعامل عمالة تيزى وزو ان يفوض الامضاء الى الكاتب العام للعمالة وذلك

بالنسبة الى جميع المسائل التى تكون من اختصاص المصالح العمالية التابعة للادارات المدنية للدولة .

ويمكن له كذلك ان يفوض الامضاء الى رؤساء المصالح العمالية التابعة للادارات المدنية للدولة وذلك بالنسبة الى بعض المسائل .

الباب الثانى

الاختصاصات

مادة ٧ - يمارس عامل عمالة تيزى وزو ، تحت سلطة الوزراء المختصين ، الادارة العامة للنشاطات التى تقوم بها المصالح العمالية التابعة للادارات المدنية للدولة .

ويمارس الوصاية والمراقبة الادارية على الجماعات المحلية وكذا على الهيئات العمومية للعمالة .

ويمثل الدولة لدى الشركات والمقاولات والمؤسسات التى تستفيد من المساعدة المادية للدولة .

ويكون له النظر الخاص فيما يتعلق :

(ا) بتنمية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية ،

(ب) بالتهيئة والتعمير والاسكان ،

(ج) بالنقل وطرق المواصلات ،

(د) بالبناءات المدرسية ،

(هـ) بالصحة العمومية والعمل الاجتماعى ،

(و) وبوجه عام بجميع المسائل التى يمكن ان تساعد على النهوض بعمالة تيزى وزو .

مادة ٨ - يستثنى من اختصاصات عامل عمالة تيزى وزو ما يلى :

- مفتشية تشريع العمل ،

- العمل التربوى والتعليم وتنظيم وتسيير الوصاية على مؤسسات التعليم ،

- تأسيس وتحصيل الضرائب والتقديرات المتعلقة باملاك الدولة ،

مادة ٩ - دفع المصاريف العمومية وتحديد الشروط المالية المتعلقة بعمليات التصرف بأموال الدولة أو تسييرها .

مادة ٩ - ان الاحكام المنصوص عليها في المادة ٧ أعلاه لا تطبق على الهيئات ذات الطابع القضائي والمصالح التابعة لوزير العدل حامل الاختصاص الا فيما يتعلق بالاستثمارات التي تهم هذه الهيئات أو المصالح والمصاريف الناتجة عن صيانتها .

مادة ١٠ - يترأس عامل عمالة تيزي وزو ، بحكم القانون ، جميع اللجان الادارية التي تهم بنشاطات المصالح التابعة للدولة . ويعين مثله في حالة غياب أو مانع .

ان احكام المقطع الاول أعلاه لا تطبق على اللجان ذات الطابع القضائي .

مادة ١١ - يستشار عامل عمالة تيزي وزو عند اعداد برنامج التجهيز والاستثمارات المنصوص عليها لعمالته من طرف مختلف الوزراء ويسهر على تنفيذها بعد المصادقة عليها .

مادة ١٢ - يقوم عامل عمالة تيزي وزو بتنشيط وتنسيق عمل المصالح المدنية التابعة للدولة والمحدثة في عمالته .

ولهذه الغاية ، يتحتم عليه ان يجمع مرة على الاقل في الأسبوع رؤساء هذه المصالح .

مادة ١٣ - ان عامل عمالة تيزي وزو يكون ، علاوة على كونه مكلفا دائما بتنفيذ ميزانية عمالته ، الامر الثانوي بالصرف فيما يتعلق بجميع العمليات المالية التي تهم المصالح المدنية للدولة .

مادة ١٤ - ان المراسلات بين الادارات المركزية والمصالح العمالية لتيزي وزو يجب ان توجه مباشرة الى عامل هذه العمالة .

مادة ١٥ - يتحتم على عامل عمالة تيزي وزو ان يطلع بانتظام الوزراء على المسائل التي تهم وزاراتهم .

مادة ١٦ - تنشأ بموجب مرسوم المصالح المشتركة بين مختلف الادارات العمومية لعمالة تيزي وزو .

مادة ١٧ - لا تتعارض احكام هذا المرسوم مع احكام الامر رقم ٦٧ - ٢٢٢ المؤرخ في ١٥ رجب عام ١٣٨٧ الموافق ١٩ اكتوبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن تأسيس مجلس اقتصادي واجتماعي في كل عمالة .

مادة ١٨ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر في تيزي وزو بتاريخ ٢ شعبان عام ١٣٨٨ الموافق ٢٤ اكتوبر ١٩٦٨ .

مرسوم رقم ٦٩ - ٤ مؤرخ ، ١٢ ذي القعدة عام ١٣٨٨ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٦٩ يتضمن احداث مصالح مشتركة بين مختلف الادارات العمومية التابعة لعمالة الاوراس (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٤٦٢ المؤرخ في ٢٨ ربيع الثاني عام ١٩٨٨ الموافق ٢٤ يوليو سنة ١٩٦٨ والمتعلق بسلطات عامل عمالة الاوراس وتنظيم مصالح الدولة في هذه العمالة، ولا سيما المادة ١٦ منه ،

يرسم ما يلي :

مادة ١ - تحدث في عمالة الاوراس المصالح التالية المشتركة بين مختلف الادارات العمومية التابعة لهذه العمالة :

- مصلحة البريد ،
- مصلحة المحفوظات ،
- مصلحة المعلومات وارشاد العموم ،
- مصلحة المعامل الميكانيوغرافية والالات الحسابية ،
- مصلحة الطباعة الادارية ،
- مصلحة شراء الادوات والبناء ،

- مصلحة السيارات المتضمنة المستودعات والمعامل .

تبقى السيارات وآليات الأشغال مخصصة للمصالح التقنية التي تستعملها .

مادة ٢ - يتولى عامل عمالة الأوراس تسيير المصالح المشتركة المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه .

مادة ٣ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٢ ذى القعدة عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٦٩ .

مرسوم رقم ٦٩ - ٥ مؤرخ في ١٢ ذى القعدة عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٦٩ يتضمن احداث مصالح مشتركة بين مختلف الادارات العمومية التابعة لعمالة تيزى وزو (١)

ان رئيس الحكومة ، ورئيس مجلس الوزراء ، بمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٥٩٢ المؤرخ في ٢ شعبان عام ١٣٨٨ الموافق ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٨ والمتعلق بسلطات عامل عمالة تيزى وزو وتنظيم مصالح الدولة في هذه العمالة ، ولا سيما المادة ١٦ منه ،

يرسم ما يلى :

مادة ١ - تحدث في عمالة تيزى وزو المصالح التالية المشتركة بين مختلف الادارات العمومية التابعة لهذه العمالة :

- مصلحة البريد ،
- مصلحة المحفوظات ،
- مصلحة المعلومات وارشاد العموم ،
- مصلحة المعامل الميكانوغرافية والآلات الحسابية ،
- مصلحة الطباعة الادارية ،
- مصلحة شراء الأدوات والبناء ،
- مصلحة السيارات المتضمنة المستودعات والمعامل .

تبقى السيارات وآليات الأشغال مخصصة للمصالح التقنية التي تستعملها .

مادة ٢ - يتولى عامل عمالة تيزى وزو تسيير المصالح التقنية المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه .

مادة ٣ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٢ ذى القعدة عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٦٩ .

مرسوم رقم ٦٩ - ٣٠ مؤرخ في ١٧ ذى الحجة عام ١٣٨٨ الموافق ٦ مارس سنة ١٩٦٩ يتعلق بتنظيم مصالح الغابات وحماية الأراضى واستصلاحها في عمالات غنابة والأوراس وقسنطينة وسطيف (٢)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، - بناء على تقرير وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٤٦٢ المؤرخ في ٢٨ ربيع الثانى عام ١٣٨٦ الموافق ٢٤ يوليو سنة ١٩٦٨ والمتعلق بسلطات عامل عمالة الأوراس وتنظيم مصالح الدولة في هذه العمالة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢٣ يناير سنة ١٩٦١ والمتعلق بالحسابات الخصوصية للقسم الخاص بالخرينة والمتعلق بعمليات تسيير حظائر الأدوات ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢٩ مارس سنة ١٩٦١ والمتضمن تنظيم مصلحة الغابات وحماية الأراضى واستصلاحها في عمالة غنابة ،

(١) الجريدة الرسمية العدد ٩ في ١٩٦٩/١/٣١ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢١ في ١٩٦٩/٢/٢٧ .

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢٩ مارس سنة ١٩٦١ والمتضمن تنظيم مصالح الغابات وحماية الأراضي واستصلاحها في عمالتى سطيف وباتنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١١ ديسمبر سنة ١٩٦١ والمتضمن تنظيم مصلحة الغابات وحماية الأراضي واستصلاحها لعمالتى قسنطينة وباتنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١١ ديسمبر سنة ١٩٦١ والمتضمن تنظيم مصلحة الغابات وحماية الأراضي واستصلاحها في عمالة سطيف ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١١ ديسمبر سنة ١٩٦١ والمتضمن تنظيم مصلحة الغابات وحماية الأراضي واستصلاحها في الشرق الجزائري ،

وبمقتضى المقرر المؤرخ في ٢٠ فبراير سنة ١٣٦٣ والمتعلق بتنظيم مصلحة الغابات وحماية الأراضي واستصلاحها في عمالات قسنطينة وسطيف وباتنة ،

يرسم ما يلي :

مادة ١ - تنظم المصالح الخارجية للغابات وحماية الأراضي واستصلاحها في عمالات عنابة والأوراس وقسنطينة وسطيف كما يلي :

- محافظة الغابات وحماية الأراضي واستصلاحها لعمالة عنابة ، ومقرها في عنابة ،

- محافظة الغابات وحماية الأراضي واستصلاحها لعمالة الأوراس ، ومقرها في باتنة ،

- محافظة الغابات وحماية الأراضي واستصلاحها وتشمل عمالتى قسنطينة وسطيف ، ومقرها في قسنطينة ،

- مصلحة الادوات والمشاتل لعمالة عنابة ،

- مصلحة الادوات والمشاتل لعمالات قسنطينة وسطيف والأوراس .

مادة ٢ - أن محافظة الغابات وحماية الأراضي واستصلاحها لقسنطينة وسطيف تشتمل في عمالة قسنطينة :

- على مفتشية للغابات وحماية الأراضي واستصلاحها والتي تشمل بدورها دائرات قسنطينة وميلة وعين البيضاء ، وعين مليلة ومقرها في قسنطينة ،

- على مفتشية للغابات وحماية الأراضي واستصلاحها وتشمل دائرتى سكيكدة والقالا ، ومقرها في سكيكدة ،

- على مفتشية للغابات وحماية الأراضي واستصلاحها وتشمل دائرتى جيجل والميلية ، ومقرها في جيجل ،

مادة ٣ - تشتمل مفتشية الغابات وحماية الأراضي واستصلاحها في قسنطينة على منطقتين :

- منطقة قسنطينة وتشمل دائرتى قسنطينة وميلة ، ومقرها في قسنطينة ،

- منطقة عين البيضاء ، وتشمل دائرتى عين البيضاء وعين مليلة ، ومقرها الموقت في قسنطينة .

مادة ٤ - تشتمل مفتشية الغابات وحماية الأراضي واستصلاحها في سكيكدة على منطقتين :

- منطقة سكيكدة وتشمل دائرة سكيكدة ومقرها في سكيكدة ،

- منطقة القالة وتشمل القالة ، ومقرها في القالة .

مادة ٥ - تشتمل مفتشية الغابات وحماية الأراضي واستصلاحها في جيجل على ثلاث مناطق :

- منطقة جيجل الغربية وتشمل جزءا من دائرة جيجل الواقعة في غرب وادى جنجن ، ومقرها في جيجل ،

- منطقة جيجل الشرقية وتشمل جزءا من دائرة جيجل الواقعة في شرق وادى جنجن ومقرها في جيجل ،

- منطقة الميلية وتشمل دائرة الميلية ، ومقرها في الميلية .

مادة ٦ - ان محافظة الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها فى قسنطينة وسطيف تشتمل فى عمالة سطيف :

- على مفتشية للغابات وحماية الاراضى واستصلاحها وتشمل دائرات سطيف والعلمة وبوقاعة وخراطة ، ومقرها فى سطيف ،

- على مفتشية للغابات وحماية الاراضى واستصلاحها وتشمل دائرات بجاية وسيدى عيش وآقبو ، ومقرها فى بجاية ،

- على مفتشية للغابات وحماية الاراضى واستصلاحها وتشمل دائرة برج بوعريريج ومسيلة ، ومقرها فى برج بوعريريج ،

مادة ٧ - تشتمل مفتشية الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها فى سطيف على منطقتين :

- منطقة سطيف وتشمل دائرتى سطيف والعلمة ، ومقرها فى سطيف ،

- منطقة بوقاعة وتشمل دائرتى بوقاعة وخراطة ، ومقرها الوقت فى سطيف .

مادة ٨ - تشتمل مفتشية الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها فى بجاية على منطقتين :

- منطقة بجاية وتشمل دائرة بجاية ، ومقرها فى بجاية ،

- منطقة سيدى عيش وتشمل دائرتى سيدى عيش وآقبو ، ومقرها الوقت فى بجاية .

مادة ٩ - تشتمل مفتشية الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها فى برج بوعريريج على منطقة واحدة ، ومقرها فى برج بوعريريج .

مادة ١٠ - ان محافظة الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها فى الاوراس تشتمل على ثلاث مفتشيات :

- مفتشية للغابات وحماية الاراضى واستصلاحها وتشمل دائرات باتنة وبريكة ومروانة ، ومقرها فى باتنة ،

- مفتشية للغابات وحماية الاراضى واستصلاحها وتشمل دائرتى اريس وبسكرة وباستثناء مناطق الغابات فى الشلية وعوجنة

وجنين ووادى شمسفا ووادى تابعبوش وعين تارقوط وجبل تاغرديت وجبل مسبل الشمالى والجنوبى ورأس الحريق واحمر خدو والمرتبطة بمفتشية خنشلة ، ومقر تلك المفتشية فى اريس ،

- مفتشية للغابات وحماية الاراضى واستصلاحها ، وتشمل مجموع دائرة خنشلة واجزاء من دائرتى اريس وبسكرة طبقا لاحكام الفقرة السابقة ، ومقرها فى خنشلة .

مادة ١١ - تشتمل مفتشية الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها فى باتنة على منطقتين :

- منطقة باتنة الغربية وتشمل دائرتى بريكة ومروانه وجزءا من دائرة باتنة الواقعة فى الشمال الغربى من الطريق الوطنى رقم ٣ ، ومقرها فى باتنة ،

- منطقة باتنة الشرقية وتشمل دائرة باتنة باستثناء جزء من هذه الدائرة التى جرى دمجها بمنطقة باتنة الغربية طبقا لاحكام الفقرة السابقة ومقرها فى باتنة .

مادة ١٢ - تشتمل مفتشية الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها فى اريس على منطقة واحدة مقرها فى اريس .

مادة ١٣ - تشتمل مفتشية الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها فى خنشلة على منطقة واحدة مقرها فى خنشلة :

مادة ١٤ - تشتمل محافظة الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها فى عنابة :

- على مفتشية للغابات وحماية الاراضى واستصلاحها وتشمل دائرتى عنابة وقالة وجزءا من دائرة القالة (جزء من بلدية بوحجار) ، ومقرها فى عنابة ،

- على مفتشية للغابات وحماية الاراضى واستصلاحها وتشمل دائرة القالة باستثناء جزء من بلدية بوحجار الواقعة جنوب وادى ناموسة ومقرها فى القالة ،

— على مفتشية للغابات وحماية الأراضي واستصلاحها وتشمل دائرة سوق أهراس وجزءا من دائرة العوينات الواقعة في شمال وادي ملاق ، ومقرها في سوق أهراس ،

— على مفتشية للغابات وحماية الأراضي واستصلاحها وتشمل دائرة تبسة وجزءا من دائرة العوينات الواقعة في الجنوب من وادي ملاق ، ومقرها في تبسة .

مادة ١٥ — تشتمل مفتشية الغابات وحماية الأراضي واستصلاحها على منطقتين :

— منطقة عنابة وتشمل دائرة عنابة باستثناء بلديات بوحومزه ودرعن وبوشقوف وجزءا من دائرة قالمة الواقعة في غرب بلديات بومهره أحمد وبلخير وخزاراس وعين العربي ، ومقرها في عنابة ،

— منطقة بوشقوف وتشمل بلديات بوحومزه ودرعن وبوشقوف وجزءا في بلدية بوحجار وجزءا من دائرة قالمة الواقعة شرق منطقة عنابة ، ومقرها في بوشقوف .

مادة ١٦ — تشتمل مفتشية الغابات وحماية الأراضي واستصلاحها في القالة على منطقة الطارف التي تقع في نطاق حدود هذه المفتشية ومقرها في الطارف .

مادة ١٧ — تشتمل مفتشية الغابات وحماية الأراضي واستصلاحها في سوق أهراس على منطقة واحدة في نطاق حدود هذه المفتشية ، ومقرها في سوق أهراس .

مادة ١٨ — تشتمل مفتشية الغابات وحماية الأراضي واستصلاحها في تبسة على منطقة واحدة تقع في نطاق حدود هذه المفتشية ، ومقرها في تبسة .

مادة ١٩ — توضع مصلحة الأدوات والمشاتل الخاصة بعمالات قسنطينة وسطيف والاوراس تحت سلطة محافظ الغابات وحماية الأراضي واستصلاحها في قسنطينة .

وتشتمل هذه المصلحة :
— على منطقة للمشاتل ومقرها في سطيف ،
— على منطقة للأدوات ، ومقرها في قسنطينة .

ان اختصاص الاقليمي لكل من هاتين المنطقتين يمتد على مجموع العمالات الثلاث .

مادة ٢٠ — توضع مصلحة الأدوات والمشاتل الخاصة بعمالة عنابة تحت سلطة محافظ الغابات وحماية الأراضي واستصلاحها في عنابة ، وهي تشتمل على منطقة واحدة للمشاتل وأخرى للأدوات ، ويكون مقرهما في عنابة ويمتد اختصاصهما على مجموع العمالة .

مادة ٢١ — يحدد النوع والتنظيم والتسيير لمصالح الأدوات والمشاتل المنصوص عليها في المواد ١ و ١٩ و ٢٠ بموجب مرسوم يصدر قبل يناير سنة ١٩٧٠ بناء على تقرير وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .

مادة ٢٢ — تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم .

مادة ٢٣ — يكلف وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير الدولة المكلفة بالمالية والتخطيط ووزير الداخلية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٧ ذي الحجة عام ١٣٨٨ الموافق ٦ مارس سنة ١٩٦٩ .

مرسوم رقم ٦٩ — ٧٠ مؤرخ في ١٨ ربيع الأول عام ١٣٨٩ الموافق ٣ يونيو سنة ١٩٦٩ يتضمن النظام الداخلي النموذجي المتعلق بالمجالس الشعبية للولايات (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، بناء على تقرير وزير الداخلية ،

— وبمقتضى الأمر رقم ٦٥ — ١٨٢ المؤرخ

في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الأول عام ١٣٨٩ الموافق ٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ، ولا سيما المادة ٣٦ منه ،

يرسم ما يلي :

الباب الأول

افتتاح الدورات ومدتها

المادة الأولى - طبقا للمادة ٢٦ من الأمر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الأول عام ١٣٩٨ الموافق مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ، يعقد المجلس الشعبي للولاية في كل عام ثلاث دورات عادية على الوجه المقرر في الأمر المذكور .

ويحدد يوم افتتاح الدورات ومدتها بالاتفاق بين الوالى ورئيس المجلس الشعبي للولاية .

المادة ٢ - يجوز للمجلس الشعبي للولاية أن يجتمع بصفة غير عادية بطلب :

١ - الوالى .

٢ - أو ثلثى أعضاء المجلس ، بموجب طلب كتابى موجه للرئيس .

ويحدد في الحالتين تاريخ افتتاح الدورة ومدتها بالاتفاق بين الوالى ورئيس المجلس الشعبي للولاية .

الباب الثانى

مكتب المجلس بحكم السن

والمكتب النهائى

المادة ٣ - يعين أعضاء المجلس الشعبي للولاية ، بالاقتراع السرى وبالأغلبية المطلقة ، رئيس المجلس وثلاثة نواب للرئيس ، وذلك في الاجتماع الذى يعقدونه بمبادرة الحكومة خلال العشرة الايام التالية للانتخاب تحت رئاسة عميدهم من الحاضرين الاكبر سنا والذى يؤازره لوظيفة الكتابة أصغر الأعضاء سنا .

واذا لم يحرز أى مترشح الأغلبية المطلقة في الدورة الأولى من الاقتراع فتجرى دورة ثانية ويتم الانتخاب فيها على أساس الأغلبية النسبية .

ويجرى انتخاب الرئيس ونواب الرئيس بالاقتراع الفردى . ويتم ترتيب نواب الرئيس بحسب درجة نجاحهم .

ولا تجرى أية مناقشة أثناء رئاسة العميد الاكبر سنا .

المادة ٤ - عندما يتم تأسيس المكتب النهائى يكلف العميد رئيس المكتب وأعضاءه للجلوس في المكان المخصص على المنصة الرئاسية .

ويقوم المكتب النهائى بممارسة وظيفته لغاية انتهاء نيابة المجلس .

المادة ٥ - في حالة شغور وظيفة في مكتب المجلس اثر وفاة أو استقالة أو فصل عضو ، يجرى انتخاب جزئى خلال الدورة الاولى التالية بعد تطبيق أحكام المادة ٤١ من الأمر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الأول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ .

وفي حالة شغور المكتب بتمامه يتولى العميد الاكبر سنا في غضون الايام العشرة التالية اجراء انتخاب مجلس جديد طبقا للمادة ٣ من هذا النظام وذلك بعد تطبيق المادة ٤١ المذكورة .

الباب الثالث

اختصاصات المكتب

المادة ٦ - يمثل الرئيس بصفة دائمة المجلس الشعبي للولاية . وتنصرف مهمته الى حفظ النظام في المجلس والعمل على احترامه وتنظيم أشغال المجلس طبقا لأحكام الأمر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الأول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ ، وهو يتولى ادارة المناقشات وعلان نتائج التصويت والتعبير عن قرارات المجلس الشعبي للولاية .

ويجب أن ينوب عن الرئيس في حالة غيابه أو حصول مانع له في ممارسة وظيفته ، نائب عن الرئيس .

المادة ٧ - ان كل دعوة لانعقاد المجلس الشعبي للولاية تصدر عن الرئيس طبقا لاحكام المادتين ٢٨ و ٢٩ من الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ .

المادة ٨ - يكلف نائب الرئيس الذي يقوم بوظيفة كاتب المكتب ، بالسهر على تحرير المحضر وتبليغه والتحقيق في نتائج التصويت وتدقيقها وقيده الملاحظات عن الاقتراحات والحلول .

المادة ٩ - توضع كتابة ادارية تحت تصرف مكتب المجلس ، ليتسنى له القيام بمهامه .

الباب الرابع

اللجان الداخلية للعمل والدراسات

المادة ١٠ - يشكل المجلس الشعبي للولاية من ضمن أعضائه ، ثلاث لجان دائمة على الأقل ، تناط بها دراسة الشؤون المعروضة عليه لتحضير القرارات التي يختص بها ، وتوزع عليها ملفات القضايا بحسب نوعها على الوجه المذكور بعده ، وبالنسبة لكل من اللجان الواردة تسميتها فيما يلي :

- اللجنة الاولى للشؤون الادارية والمالية :
المشتغلة بالمالية ، وحسابات الوالى ، واحداث الطرق والوسائل ، وبصفة عامة بجميع الشؤون المتعلقة بالمسائل التابعة للميزانية ،

- اللجنة الثانية للشؤون الاقتصادية :
المشتغلة بابداء الراى بشأن العمليات ذات الطابع القومى أو الجهوى الذى يهم الولاية بصفة مباشرة ، واعتماد برنامج التجهيز والتنمية ، والانعاش الاقتصادى للولاية ونشاطه ، والفلاحة ، والصناعة ، والصناعة التقليدية ، والاجهزة الاساسية والنقل ، والسياحة ، والتوجيه الخاص بالنشاطات الاقتصادية البلدية وتنسيقها .

- اللجنة الثالثة للشؤون الاجتماعية والثقافية : المشتغلة بالتعليم ، والتكوين المهنى ، والسكن ، والصحة العمومية ، والمعونة الاجتماعية ، والنشاط الثقافى والرياضى .

ويمكن للمجلس الشعبى للولاية ان يشكل لجنة رابعة دائمة يحدد اختصاصاتها بالاتفاق مع الوالى ، اذا اقتضى ذلك عدد القضايا وأهميتها .

المادة ١١ - يجوز للجنة ان تشكل من أعضائها لجنة فرعية واحدة تقنية أو اكثر ، لدراسة قضايا خاصة اذا ارتأى أعضاء اللجنة ضرورة لذلك .

فيجوز للجان الفرعية التقنية المشكلة ضمن لجنتين أو ثلاث لجان دائمة ان تجتمع معا ، اذا قرر رؤساؤها ذلك .

المادة ١٢ - يجوز للمجلس الشعبى للولاية ان يقرر تشكيل لجنة مؤقتة يحدد عدد أعضائها واختصاصها ومدة أشغالها ، اذا ظهر له أن نوع قضية ما يقتضى ذلك ، أو اذا طلب ذلك ثلث أعضاء المجلس على الأقل .

المادة ١٣ - تجتمع اللجان الدائمة في المرة الاولى تحت رئاسة أكبر أعضائها سنا ، ثم تعين رئيسها النهائى ونائب الرئيس والمقررين .

وتجرى التعيينات ضمن كل لجنة ، سواء كان بالاتفاق المشترك ، أو اذا طلب ذلك ثلث الأعضاء ، طبقا لاحكام المادة ٣ من هذا النظام .

المادة ١٤ - تنظر اللجان الدائمة أو المؤقتة في القضايا الداخلة في اختصاصها والحالة اليها من طرف رئيس المجلس الشعبى للولاية أو من الوالى .

المادة ١٥ - عندما توافق لجنة دائمة أو مؤقتة على اقتراح ، يوضع بذلك تقرير كتابى يتلى على اللجنة من طرف المقرر قبل تقديمه للمجلس .

كل اقتراح تقدمه احدى اللجان ، له صبغة مالية ، يجب عرضه على لجنة الشؤون الادارية والمالية ، لاعطاء الراى ، فيه قبل عرضه على المجلس لاصدار القرار بشأنه .

تقدم اللجان تقاريرها ضمن ترتيب أسلوبى شامل للتقارير المتعلقة بالمصلحة نفسها .

يجوز الاستماع للوالى ولاعضاء المجلس التنفيذي الآخرين فى كل لجنة .

يضع رئيس المجلس الشعبى للولاية تحت تصرف اللجان ، موظفى الكتابة الادارية لمكتب المجلس .

الباب الخامس

الجلسات العلنية

المادة ١٦ - طبقا للمادة ٣٤ من الامر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ فى ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ ، تكون جلسات المجلس الشعبى للولاية علنية .

ويجوز أن تكون الجلسة مغلقة بناء على طلب أغلبية أعضاء المجلس أو الرئيس أو الوالى . وعند الاقتضاء يجرى اخذ الآراء برفع الأيدى وبدون مناقشة .

المادة ١٧ - يقرر الرئيس فتح الجلسة ورفعها .

المادة ١٨ - عند افتتاح كل جلسة يأمر الرئيس بقراءة محضر الجلسة السابقة .

واذا لم تقدم بشأن محضر تلك الجلسة ملاحظة فيصرح الرئيس بالموافقة عليها ، وإذا حصل العكس ، فيطلب رأى المجلس الذى يقرر بهذا الشأن فوراً بواسطة رفع الأيدى .

ثم يعلم المجلس بالمسائل التى تهمة وي طرح على وجه التعاقب إلقضايها الواردة فى جدول الأعمال بحسب ترتيب قيدها .

ولا يجوز تغيير جدول الأعمال هذا ، والذى توضع نسخة منه على المكتب ، الا بموجب قرار من المجلس .

المادة ١٩ - يدعو الرئيس مقررى اللجان لتقديم تقاريرهم ، وتجرى المناقشة بشأنها فوراً ، ويجوز بالتالى تأجيل المناقشة لجلسة أخرى بناء على طلب الرئيس أو الوالى .

المادة ٢٠ - يتولى الرئيس سير المناقشات ولا يجوز لأى عضو من المجلس التدخل قبل قيده أو طلبه الكلام من الرئيس . ويمنع الاذن

بالكلام بحسب ترتيب التقييدات والطلبات . ويستمع الى صاحب الاقتراح أو مقرره كلما رغب بذلك .

المادة ٢١ - اذا خاد الخطيب عن موضوع المناقشة ، فللرئيس وحده لفت نظره ، واذا كرر ذلك من جديد رغم التنبيه عليه ، جاز للرئيس أن يسحب منه الاذن بالكلام ويمنعه من استئنافه فى الموضوع نفسه خلال بقية الجلسة .

المادة ٢٢ - لا يمكن رفض الكلام عندما يكون طلبه متعلقاً باقتراح نظامى أو لفت نظر خاص بالنظام أو بمسألة تدور المناقشة حولها .

المادة ٢٣ - يمنع الكلام أو طلب الكلام خلال التصويت ، تحت طائلة لفت النظر .

المادة ٢٤ - يعلن الرئيس اختتام المناقشات بعد مشاوره المجلس .

المادة ٢٥ - يمنع الرئيس كل مقاطعة للكلام كما يمنع كل تعرض ماس بالشخصية . ويلفت نظر كل عضو فى المجلس يحيد عن موضوع المناقشة أو يتلفظ بأقوال مخالفة للقانون أو النظام أو اللياقة .

واذا رفض المندوب المقصود الاستماع للتنبيه ، جاز للرئيس أن يسحب منه الاذن بالكلام .

ويجوز للرئيس عند الاقتضاء وفى كل حين أن يعطل الجلسة .

المادة ٢٦ - يحدد الرئيس فى نهاية كل جلسة ، وبعد مشاوره المجلس ، جدول الأعمال للجلسة التالية والتى يعين تاريخ ووقت فتحها .

الباب السادس

الضبط الداخلى للمجلس الشعبى للولاية

وعلنية المناقشات

المادة ٢٧ - يكون الرئيس وحده ضابط نظام الجلسات، وله أن يطرد من قاعة الجلسة كل شخص يخل بالنظام .

المادة ٢٨ - لا يجوز لأى شخص اجنبى عن المجلس ، الدخول الى مكان انعقاد المجلس مهما كان المدعى لذلك باستثناء الوالى وأعضاء المجلس التنفيذى والموظفين المدعويين للدلاء بمعلومات أو القيام بخدمة مرخص بها .

المادة ٢٩ - تجرى الموافقة على محاضر الجلسات التى تحرر تحت اشراف أحد نواب الرئيس القائم بوظيفة الكاتب ، فى بدء الجلسة التالية ويوقع عليها من طرف الرئيس ونائب الرئيس المسئول .

وتحتوى هذه المحاضر على تقارير وأسماء أعضاء المجلس الذين شاركوا فى المناقشات وملخص أقوالهم .

ويجوز تبليغها لأى ناخب ، بناء على طلبه فى غضون ١٥ يوما من تاريخ الموافقة عليها .

المادة ٣٠ - يوضع محضر موجز ورسمى عن الجلسات بمعرفة رئيس المجلس ، ويكون هذا المحضر تحت تصرف أعضاء المجلس فى غضون الخمسة أيام التالية ليوم تحريره .

المادة ٣١ - لا يجوز إجراء أى تبليغ علنى لمحاضر الجلسات المغلقة أو لجزء منها ، بيد أنه يبين جريان الجلسات المغلقة فى محضر الجلسات العلنية فقط .

الباب السابع

كيفية التصويت

المادة ٣٢ - يصوت المجلس الشعبى للولاية على المسائل المطروحة عليه للمداولة بالأوجه الثلاثة التالية : برفع الأيدى ، بالاقتراع العلنى والاقتراع السرى . ويكون التصويت اسيميا دائما .

المادة ٣٣ - ان التصويت برفع الأيدى هو التصويت العادى الذى يبدى به المجلس الشعبى للولاية رأيه فى المسائل المطروحة عليه للمداولة . يتحقق من نتيجة التصويت برفع الأيدى كل من الرئيس ونائب الرئيس القائم بوظيفة الكاتب واللذين يحصيان عند اللزوم عدد المصوتين المخالفين أو الموافقين .

المادة ٣٤ - ان الاقتراع العلنى هو التصويت القانونى الذى يجرى فى حالة طلبه من قبل ثلث الأعضاء ، الا فى الأحوال التى ينص فيها القانون والنظام على طريقة تصويت خاصة .

كما يجرى الاقتراع العلنى بالمناداة بالاسم ، ويعبر كل عضو فى تصويته بلفظة « نعم » أو « لا » ، وعندما يتأكد الرئيس من تصويت جميع الأعضاء الحاضرين ، يعلن عن اختتام الاقتراع ويحقق فى النتيجة مع نائب الرئيس القائم بوظيفة الكاتب .

وتدرج النتيجة على الدوام فى المحضر مع أسماء المشاركين بالتصويت ، بعد اعلانها من قبل الرئيس .

المادة ٣٥ - ان الاقتراع السرى هو التصويت القانونى الذى يجرى للتعينات وكلما طلب نصف الأعضاء الحاضرين تطبيقه .

ويجرى بواسطة ورقة مغلقة . وعندما يتحقق الرئيس من تصويت جميع الأعضاء الحاضرين يعلن عن اختتام الاقتراع ويشرع فورا نائب الرئيس القائم بوظيفة الكاتب بفرز الأصوات ويسلم الرئيس النتائج ، فيتولى هذا الأخير اعلانها .

لا يجرى تعداد الأوراق البيضاء واللاغية فى حساب الاغلبية طبقا للقانون العام فيما يخص الانتخابات .

المادة ٣٦ - ينبغى على أعضاء المجلس الحاملين للوكالة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ فى ٧ ربيع الأول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ أن يسلموا هذه الوكالة فى بدء الجلسة الى الرئيس الذى يشير على نائب الرئيس القائم بوظيفة الكاتب أن يتحقق منها .

ويجرى حساب الأصوات المدلى بها بالوكالة على حدة ، بعد التصويت برفع الأيدى .
أما التصويت بالوكالة فى الاقتراع السرى .
فيصوت فيه حاملو الوكالات بورقتين .

الباب الثامن

الاقتراحات والرغبات

المادة ٣٧ - ان الاقتراحات المعروضة عن ثلث اعضاء المجلس الشعبى للولاية طبقا للمادة ٦٣ من الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ ، توجه الى الرئيس الذى يسلمها الى الوالى بقصد وضع تقرير بها وقيدھا فى جدول أعمال الدورة المقبلة .

ثم تسلم هذه الاقتراحات الى اللجنة الدائمة المختصة التى تدققھا وتحيلھا الى الوالى .

المادة ٣٨ - يجوز لكل عضو فى المجلس أن يقدم ملاحظاته أو رغباته التى تتعلق بشؤون الولاية . وينبغى أن تقدم هذه الملاحظات والرغبات كتابيا الى الرئيس الذى يحيلها لبيان الراى الى اللجنة المختصة . ثم تعاد الى الوالى بقصد قيدها فى جدول أعمال الجلسة المقبلة .

المادة ٣٩ - يجوز لكل عضو فى المجلس أن يقدم تعديلات على التقارير أو الاقتراحات المرفوعة للمجلس . ولهذا الأخير أن يقرر قبولها أو رفضها اذا لزم الامر أو احالة هذه المسألة الى اللجنة المختصة .

الباب التاسع

احكام مختلفة

المادة ٤٠ - لا يجوز لآى عضو فى المجلس الشعبى للولاية أن يمتنع عن الحضور دون عذر مشروع .

وعندما يتغيب عضو المجلس الشعبى للولاية عن دورتين متعاقبتين دون عذر مشروع

ومقبول من المجلس ، يصرح هذا الأخير باعتباره مستقيلا فى آخر الجلسة من الدورة الثانية .

المادة ٤١ - عندما يرغب عضو المجلس الشعبى للولاية فى الاستقالة يرسل استقالته بكتاب موصى عليه الى الرئيس الذى يحيلها فورا الى الوالى .

ثم يطلع المجلس على هذه الاستقالة التى تعتبر نهائية ابتداء من الاشعار بالوصول أو بعد شهر واحد من الارسال .

المادة ٤٢ - ان التنصيب الرسمى للمجالس الشعبية للولايات المنتخبة للمرة الاولى أو المجددة بكاملها بطريقة الانتخابات العامة ، يجرى طبقا للتواريخ والكيفيات المحددة بمبادرة الحكومة .

المادة ٤٣ - يكلف وزير الداخلية بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالمدينة فى ١٨ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٣ يونيو سنة ١٩٦٩ .

مرسوم رقم ٦٩ - ١٦٠ مؤرخ فى ٤ شعبان عام ١٣٨٩ الموافق ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٩ يتضمن

احداث خزينة فى ولاية سعيدة (١)

ان رئيس الحكومة ، ورئيس مجلس الوزراء،

- بناء على تقرير وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ فى ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ٣٧ المؤرخ في ٢٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ٨ فبراير سنة ١٩٦٧ والمتضمن تنظيم المصالح الخارجية للخرينة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٥ مايو سنة ١٩٦٣ والمتضمن التنظيم الداخلى لوزارة المالية والمحدد لاختصاصات مديرية الخزينة والقرض ،

يرسم ما يلى :

مادة ١ - تحدث بولاية سعيدة خزينة مقرها سعيدة .

مادة ٢ - يكلف وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٤ شعبان عام ١٣٨٩ الموافق ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٩ .

مرسوم رقم ٦٩ - ١٨٥ مؤرخ فى ٢٦ رمضان عام ١٣٨٩ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ يتضمن تنظيم مصالح الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها بولايات الجزائر وتيزى وزو والمدينة والاصنام (١) ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٥٩٢ المؤرخ فى اول شعبان عام ١٣٨٨ الموافق ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٨ والمعلق بسلطات عامل عمالة تيزى وزو وتنظيم مصالح الدولة بالعمالة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ فى ٢٣ يناير سنة ١٩٦١ والمتعلق بالحسابات الخاصة بالفرع الخاص بالخرينة ، والتي تهم أعمال تسيير مستودعات العتاد ،

- وبمقتضى القرارات رقم ١٩٢٥ الى ١٩٢٩ 1/F/AG المؤرخة فى ٢٣ مارس سنة ١٩٦١ والمتضمنة تنظيم مصلحة الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها ، لمنطقة الجزائر ،
- وبمقتضى القرارات المؤرخة فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ ، والمتضمنة تنظيم مصلحة الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها لعمالة الجزائر والقبائل الكبرى ،

يرسم ما يلى :

مادة ١ - تنظم المصالح الخارجية ، للغابات وحماية الاراضى واستصلاحها لولاية الجزائر وتيزى وزو والمدينة والاصنام كما يلى :
- المحافظة على الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها ، لولاية الجزائر : مقرها مدينة الجزائر ،

- المحافظة على الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها لولاية تيزى وزو : مقرها بتيزى وزو ،

- المحافظة على الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها لولاية المدية : مقرها بالمدية ،
- المحافظة على الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها لولاية الاصنام : مقرها بالاصنام ،
- مصلحة العتاد والمشاتل لعمالات الجزائر والاصنام والمدية وتيزى وزو .

مادة ٢ - تقسم المحافظة على الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها لولاية الجزائر من الناحية الاقليمية الى مفتشيات ودوائر وهى تشمل :

- مفتشية الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها والتي تتطابق حدودها مع حدود الولاية ومقرها مدينة الجزائر .

مادة ٣ - تشمل مفتشية الجزائر للغابات وحماية الاراضى واستصلاحها منطقتين :

- منطقة الجزائر التى تمتد على دائرة الجزائر ، ودائرة الدار البيضاء : ومقرها مدينة الجزائر .

- منطقة البلدية التي تمتد على دائرة البلدية : ومقرها بالبلدية .

مادة ٤ - تقسم المحافظة على الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها لولاية تيزى وزو من الناحية الاقليمية الى مفتشيات ودوائر وهي تشمل :

- مفتشية الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها التي تمتد على دائرات تيزى وزو وبرج منايل والاخضرية وذراع الميزان : ومقرها بتيزى وزو .

- مفتشية الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها التي تمتد على دائرتى عزازقة والاربعاء نيت ايرائن : ومقرها بعزازقة .

- مفتشية الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها التي تمتد على دائرة البويرة : ومقرها بالبويرة .

مادة ٥ - تشمل مفتشية تيزى وزو للغابات وحماية الاراضى واستصلاحها منطقتين :

- منطقة تيزى وزو التي تمتد على دائرتى تيزى وزو وبرج منايل : ومقرها تيزى وزو .

- منطقة الاخضرية للغابات وحماية الاراضى واستصلاحها التي تمتد على دائرتى الاخضرية وذراع الميزان : ومقرها بالاخضرية .

مادة ٦ - تشمل مفتشية الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها لعزازقة منطقة واحدة ، تمتد على دائرتى عزازقة والاربعاء نيت ايرائن : ومقرها بعزازقة .

مادة ٧ - تشمل مفتشية الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها للبويرة منطقة واحدة تمتد على دائرة البويرة ومقرها البويرة .

مادة ٨ - تقسم المحافظة على الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها لولاية المدية من الناحية الاقليمية الى مفتشيات واستصلاحها لولاية المدية من الناحية الاقليمية الى مفتشيات ودائرات وهي تشمل :

- مفتشية الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها التي تمتد على دائرة المدية .

- مفتشية الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها التي تمتد على دائرتى قصر البخارى وعين وسارة ومقرها بقصر البخارى .

- مفتشية الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها التي تمتد على دائرتى صورة الغزلان وتابلات ومقرها بصور الغزلان .

- مفتشية الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها التي تمتد على دائرتى الجلفة وبوسعادة ومقرها بالجلفة .

مادة ٩ - تشمل مفتشية الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها للمدية منطقة واحدة تمتد على دائرة المدية ومقرها بالمدية .

مادة ١٠ - تشمل مفتشية الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها لقصر البخارى منطقة واحدة تمتد على دائرتى قصر البخارى وعين وسارة ، ومقرها بقصر البخارى .

مادة ١١ - تشمل مفتشية الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها لصور الغزلان منطقتين هما :

- منطقة صور الغزلان وتمتد على دائرة صور الغزلان ومقرها بصور الغزلان .

- منطقته تابلات التي تمتد على دائرة تابلات ومقرها بتابلات .

مادة ١٢ - تشمل مفتشية الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها للجلفة ثلاث مناطق هي :

- منطقة الجلفة الشرقية التي تمتد على دائرة الجلفة وهي تشمل بلدية الجلفة ، وبلدية دار الشيخ لمسد وبلدية حاسبى بحيج (بالجزء الموجود بالجهة الشرقية للطريق الوطنى رقم ١) ومقرها بالجلفة .

- منطقة بوسعادة وتمتد على دائرة غربى دائرة الجلفة وتشمل بلدية الشارف ، وعين الابل وجاسى بحيج (بالجزء الموجود غربى الطريق الوطنى رقم ١) ودائرة الادريسية ومقرها بالجلفة .

- منطقته الجلفة الغربية التي تمتد على بوسعادة ومقرها ببوسعادة .

مادة ١٣ - تقسم المحافظة على الغابات وحماية الاراضي واستصلاحها لعمالة الاصنام من الناحية الاقليمية الى مفتشيات ومناطق تشمل :

- مفتشية الغابات وحماية الاراضي واستصلاحها التي تمتد على دائرتي الاصنام وتنس ومقر هذه المفتشية بالاصنام .

- مفتشية الغابات وحماية الاراضي واستصلاحها التي تمتد على دائرات شرشال ومليانة وعين الدفلى ومقر هذه المفتشية بمليانة .

- مفتشية الغابات وحماية الاراضي واستصلاحها والتي تمتد على دائرة ثنية الاحد ومقرها بنية الاحد .

مادة ١٤ - تشمل مفتشية الغابات وحماية الاراضي واستصلاحها للاصنام منطقتين هما :

- منطقة الاصنام التي تمتد على دائرة الاصنام ومقرها بالاصنام .

- منطقة تنس التي تمتد على دائرة تنس ومقرها بتنس .

مادة ١٥ - تشمل مفتشية الغابات وحماية الاراضي واستصلاحها لمليانة ثلاث مناطق هي :

- منطقة شرشال وتمتد على دائرة شرشال ومقرها بشرشال .

- منطقة مليانة وتمتد على دائرة مليانة ومقرها بمليانة ،

- منطقة عين الدفلى وتمتد على دائرة عين الدفلى ومقرها بعين الدفلى .

مادة ١٦ - تشمل مفتشية الغابات وحماية الاراضي واستصلاحها لثنية الاحد منطقة واحدة هي :

- منطقة ثنية الاحد وتمتد على دائرة ثنية الاحد ، ومقرها بثنية الاحد .

مادة ١٧ - توضع مصلحة العتاد والمشاتل للولايات الاربعة الجزائر وتيزى وزو والمدينة والاصنام تحت سلطة محافظ الغابات وحماية الاراضي واستصلاحها بالجزائر وتشمل :

- منطقة للمشاتل التي يوجد مقرها بالبلدية ،

- ومنطقة للعتاد التي يوجد مقرها ببئر خادم .

وتمتد الصلاحيه الاقليمية لكل من هاتين المنطقتين على مجموع الولايات الاربعة المذكورة اعلاه .

مادة ١٨ - ان نوعية وتنظيم وتسيير مصلحة العتاد والمشاتل المنصوص عليها - المادة ١٧ اعلاه ستحدد في سنة ١٩٧٠ بموجب مرسوم يتخذ بناء على تقرير وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

مادة ١٩ - تلتفى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم .

مادة ٢٠ - يكلف وزير الفلاحة والاصلاح لهذا المرسوم .

الزراعى ووزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط ووزير الداخلية كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٦ رمضان على ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ .

مرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ مؤرخ فى ٨ ربيع

الثانى عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ يتعلق بتنظيم المجلس التنفيذى للولاية (١) ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، - بناء على تقرير وزير الداخلية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ فى ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ولا سيما الباب الثالث منه ، الفصل الاول ،

- وبعد استصلاح رأى مجلس الوزراء ، يرسم ما يلى :

الباب الأول

تأسيس وتكوين المجلس التنفيذي للولاية

مادة ١ - طبقا لاحكام الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمشار اليه اعلاه ، فان الاختصاصات الممارسة من قبل رؤساء المصالح الخارجية لمجموع الادارات المدنية للدولة الموجودة في كل ولاية تحول الى المجلس التنفيذي لهذه الولاية .

مادة ٢ - تمارس النشاطات المحولة سابقا الى المصالح الخارجية للادارات المدنية للدولة حسب طبيعتها واهميتها داخل المديريات الجديدة الموضوعة تحت رقابة المجلس التنفيذي .

مادة ٣ - تمارس داخل المجلس التنفيذي سلطات التنفيذ المحولة سابقا الى رؤساء المصالح المشار اليهم في المادة الاولى اعلاه تطبيقا للاحكام المنصوص عليها في الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمشار اليه اعلاه .

مادة ٤ - يتكون المجلس التنفيذي الذي يرأسه الوالي من مسؤولي المديريات الجديدة المنصوص عليها في المادة ٢ اعلاه والمحددة في المواد التالية .

يحدد هذا المرسوم تكوين المجلس التنفيذي لكل ولاية .

مادة ٥ (١) - ان هياكل تنظيم النشاطات المشار اليها في المادة ٢ اعلاه ترتبط بطبيعة اهدافها وبشروط تسييرها .

تنظم هذه النشاطات ويعاد ضمها في كل ولاية داخل المديريات التالية :

(١) مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة المحلية .

(ب) مديرية المالية .

(ج) مديرية المنشآت الأساسية والتجهيز .

(د) مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي .

(هـ) مديرية الصناعة والطاقة ، والصناعة التقليدية .

(و) مديرية التربية والثقافة والشبيبة .
(ز) مديرية الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية .

(ح) مديرية التجارة والاسعار والتوزيع .
مديرية المياه ومديرية السياحة .

يتم احداث المديريات الجديدة بموجب مرسوم في كل مرة عندما تتطلب ذلك طبيعة وابعاد نشاط اساسي لتنمية ولاية ما . وفي هذه الحالة فان ممارسة هذا النشاط الذي كانت تقوم به في السابق احدى المديريات المنصوص عليها في هذه المادة يحول الى المديريات الجديدة .

مادة ٦ - تتضمن كل مديرية ، مديريات فرعية ومكاتب .

مادة ٧ - تكلف مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة المحلية بالنزاع العام وتطبيق مجموع التنظيمات في الولاية كما تكلف ايضا بجميع المسائل التابعة لاختصاصها فيما يتعلق بالشرطة الادارية وهي مكلفة علاوة على ذلك بكل المسائل التي تمس الادارة المحلية .

يحدد قرار من وزير الداخلية كفيات تنظيم وتسيير هذه المديرية .

مادة ٨ - تكلف مديرية المالية بتنسيق نشاط جميع المصالح :

- الخزينة .
- المراقبة المالية ،
- الضرائب .

- التسجيل ، وأملاك الدولة والطابع ، الموجودة في تراب الولاية وتنفيذ الوسائل الخاصة بتسهيل تنفيذ مهمة ادارة الولاية .

يحدد قرار من الوزير المكلف بالمالية والتخطيط والوزير المكلف بالوظيفة العمومية والاصلاح الاداري شروط تنظيم وتسيير هذه المديرية وتوزيع سلطات المصالح الجهوية .

مادة ٩ - تجمع مديرية المنشآت الأساسية والتجهيز مجموع النشاطات الممارسة في الولاية بعنوان البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والأشغال العمومية والرى والبناء .

يحدد قرار من وزير الأشغال العمومية والبناء ووزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والوزير المكلف بالوظيفة العمومية والإصلاح الإدارى شروط إعادة ضم المصالح الموجودة سابقا في الولاية بعنوان هذه النشاطات ويحدد كفايات تنظيم وتسيير هذه المديرية الجديدة .

مادة ١٠ - تكلف مديرية الفلاحة والإصلاح الزراعى بتنسيق نشاط جميع المصالح الفلاحية الموجودة في تراب الولاية ولا سيما :

- المياه والغابات .
- استصلاح الأراضى .
- الهندسة القروية والرى الفلاحى .

يحدد قرار من وزير الفلاحة والإصلاح الزراعى والوزير المكلف بالوظيفة العمومية والإصلاح الإدارى شروط تنظيم وتسيير هذه المديرية .

مادة ١١ - تكلف مديرية الصناعة والطاقة بجميع المسائل المتعلقة بالوسائل والهيكل والاستثمارات وبوضعية وتطوير الإنتاج الصناعى والمتعلق بالطاقة .

يحدد قرار من وزير الصناعة والطاقة والوزير المكلف بالوظيفة العمومية والإصلاح الإدارى كفايات تنظيم وتسيير هذه المديرية .

مادة ١٢ - تضم مديرية التربية والثقافة والتكوين مجموع النشاطات التى تساهم في تنمية التربية والثقافة وتطوير الشباب .

تساهم في انجاز واعداد المخطط المدرسى وتضمن للإدارة جميع الوسائل اللازمة لانجاز مهمتها .

وتشعر بجميع المسائل المتعلقة بالنشاط التربوى وتنظيم برامج المؤسسات ذات الطابع المدرسى والتربوى والثقافى الموجودة في الولاية .

يحدد قرار من وزير التربية الوطنية ووزير الشبيبة والرياضة ووزير الأتباء ووزير الأوقاف والوزير المكلف بالوظيفة العمومية والإصلاح الإدارى كفايات تنظيم وتسيير هذه المديرية .

مادة ١٣ - تضم مديرية الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية جميع النشاطات الممارسة في الولاية بعنوان الصحة العمومية والسكان وقدماء المجاهدين والعمل والشؤون الاجتماعية .

وتتكلف بالخصوص ب :

- مراقبة وتسيير المستشفيات والوحدات العلاجية .
- تنظيف الوسط وحفظ الصحة المدرسية وحماية الأمومة والطفولة .
- المعونة العمومية والسكان .
- الحماية الاجتماعية لقدماء المجاهدين وذوى حقوقهم .

- تطبيق الاجراءات المتخذة لصالح اليد العاملة وتنسيق البرامج المخصصة لضمان تشغيلهم وجمع المعلومات المتعلقة بوضعية العمل .

يحدد قرار من وزير الصحة العمومية ووزير قدماء المجاهدين ووزير العمل والشؤون الاجتماعية والوزير المكلف بالوظيفة العمومية والإصلاح الإدارى كفايات تنظيم وتسيير هذه المديرية .

مادة ١٤ - تكلف مديرية التجارة والأسعار والتوزيع في تراب الولاية ب :

- تلقى وجمع الإحصائيات والقيام بجميع التحقيقات الاقتصادية ذات الطابع التجارى .

- السهر على حسن تسيير شبكات التوزيع والتمويل .

- تولى مراقبة الأسعار والاتصال بالمنظمات العمومية ذات الطابع التجارى .

تتكلف أيضا بمراقبة وتنظيم وسائل النقل ويجب عليها بالخصوص أن تسهر على تطبيق

التنظيم المتعلق بالنقل وجمع المعلومات الاقتصادية المتعلقة بهذا القطاع .

يحدد قرار من وزير التجارة ووزير الدولة المكلف بالنقل والوزير المكلف بالوظيفة العمومية والإصلاح الإداري كليات تنظيم وتسيير هذه المديرية .

مادة ١٥ - يتولى الوالى مراقبة تسيير مؤسسات السجون .

مادة ١٦ - يشارك رئيس قطاع الجيش الوطنى الشعبى ومسئول الحزب على مستوى الولاية فى اجتماعات المجلس التنفيذى ويساهمان فى أشغاله .

الباب الثانى

تسيير المجلس التنفيذى للولاية

مادة ١٧ - يجتمع المجلس التنفيذى للولاية تحت رئاسة الوالى ضمن الشروط المنصوص عليها فى المادة ١٣٨ من الأمر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ فى ٧ ربيع الأول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمشار إليه أعلاه .

تكون تحت تصرف المجلس التنفيذى كتابة عامة تسيير من قبل كاتب عام يعين بموجب مرسوم وذلك قصد قيامه بالمهام المنوطة به .

مادة ١٨ - تكون تحت السلطة المباشرة للوالى ، لممارسة المهام الآيلة إليه تطبيقا للأمر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ فى ٧ ربيع الأول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمشار إليه أعلاه ولا سيما المواد من ١٤٨ الى ١٦٥ المصالح التالية :

(أ) مصلحة مركزية للبريد تكلف بجمع وفرز وتسجيل ومراقبة جميع المراسلات بين الإدارات المدنية للدولة والجماعات والمنظمات العمومية الخارجية للولاية من جهة وإدارة الولاية وكذا الجماعات والهيئات العمومية التابعة لها من جهة أخرى .

(ب) مصلحة تكلف بأعداد وتسهيل وتطبيق جميع الأحكام المتخذة ضمن نطاق

تنسيق مصالح الأمن والحماية المدنية الموجودة فى تراب الولاية .

تبين تعليمات تصدر عن رئيس الحكومة كليات تسيير المصلحتين المشار إليهما فى الفقرتين « أ » و « ب » .

(ج) مصلحة للتنشيط والتخطيط الاقتصادية فى الولاية ، تكلف بتلخيص المعلومات المتعلقة باقتصاد الولاية وبرامج التجهيز والاستثمار وجمع العوامل اللازمة لانسجام هذه البرامج لدى مديريات الولاية ، وتسهيل إنجازها وتنسيقها .

(د) مصلحة تكلف بالعلاقات الخارجية وتنفيذ جميع القرارات التى تمثل طابعا عاما فى الولاية .

تبين تعليمات تصدر عن وزير الداخلية كليات تسيير المصالح المنصوص عليها فى الفقرتين ج ، د من هذه المادة .

مادة ١٩ - تضم الكتابة العامة مجموع مصالح الإدارة العامة المشتركة للمديريات المنصوص عليها فى المادة ٥ أعلاه .

وتكلف فضلا عن ذلك تحت سلطة الوالى وبالاتصال مع كل من المديريات ، بمساعدة المجلس التنفيذى ، فى ممارسة اختصاصاته وتنظيم أشغاله وتحضير اجتماعاته .

مادة ٢٠ - تشتمل مصالح الإدارة العامة المشتركة بين مجموع المديريات على :

(١) مصلحة المستخدمين .

(ب) مصلحة الميزانية والعمليات المالية .

(ج) مصلحة المفسدات والتجهيز بالأثاث والعقارات .

مادة ٢١ - تتولى مصلحة المستخدمين بقطع النظر عن جميع الأحكام المخالفة ، تسيير مجموع الموظفين والأعوان الملحقين بالمديريات المشار إليها فى المادة ٥ أعلاه ويحدد قرار من الوزير المكلف بالوظيفة العمومية والوزير أو الوزراء المعنيين كليات تطبيق هذه المادة .

مادة ٢٢ - تكلف مصلحة الميزانية والعمليات المالية طبقا لاحكام المادة ١٦٠ من قانون الولاية بالأمر بالصرف وتحرير أمر الصرف للاعتمادات المخصصة للوالي من قبل الدولة .

وتكلف بالسهر على تنفيذ المصاريف المنجزة من اعتمادات الدولة والولاية .

يحدد قرار من الوزير المكلف بالمالية والتخطيط ووزير الداخلية كيفيات تطبيق هذه المادة .

مادة ٢٣ - تكلف مصلحة المعدات والتجهيز بالأثاث والعقارات بضمان جميع عمليات الاكتساب والصيانة والتجديد اللازم لتسيير الاملاك المنقولة والعقارية للدولة والولاية .

يحدد قرار من الوزير المكلف بالمالية والتخطيط ووزير الداخلية كيفيات تطبيق هذه المادة .

مادة ٢٤ - يجوز للوالي تطبيقا للمادة ١٤٧ من قانون الولاية ولتسهيل تنفيذ برامج التجهيز ومباشرة - ضمن نفس الشروط - انجاز العمليات التابعة لاختصاصات كل مديرية أن يمنح لكل عضو من أعضاء المجلس التنفيذي أى تفويض بالامضاء قصد الابرام أو القيام بجميع الأعمال الادارية اللازمة لحسن سير مصالح كل مديرية .

يمنح تفويض الامضاء بموجب قرار من الوالى وفي حدود الاختصاصات الممارسة من قبل أعضاء المجلس التنفيذي ، كل فيما يخصه .

تبين تعليمات كلما اقتضت الحاجة الى ذلك كيفيات تطبيق هذه المادة .

مادة ٢٥ - يطلب من أعضاء المجلس التنفيذي اطلاع الوالى عن تطور نشاطاتهم قصد السماح له بضمان استعلام الحكومة عن طريق تقرير دورى يرسل الى كل وزير .

مادة ٢٦ - فى حالة غياب أو حدوث مانع للوالى يقوم بالنيابة عنه أحد أعضاء المجلس التنفيذي للولاية ضمن الشروط التى ستحدد فيما بعد .

مادة ٢٧ - تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا المرسوم .

مادة ٢٨ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٨ ربيع الثانى عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ .

مرسوم رقم ٧٠ - ١٥٤ مؤرخ فى ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ يتضمن تحديد قائمة مصاريف الولايات وايراداتها (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء .
- بناء على التقرير المشترك لوزير الداخلية ووزير المالية .

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ فى ٧ ربيع الأول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ ، والمتضمن قانون الولاية ولا سيما المادتين ١٠٠ و ١٠١ منه .

يرسم ما يلى :

مادة ١ - تعد ميزانية الولاية والحساب الادارى للوالى حسب قواعد مخطط المحاسبة العامة .

مادة ٢ - يتضمن فرع تسيير الميزانية والحساب الادارى المصاريف والايرادات الدائمة للولاية .

مادة ٣ - يتضمن فرع لتجهيز واستثمار الميزانية والحساب الادارى ما يلى :

- مصاريف وايرادات التجهيز العمومى والجماعى .

- مصاريف وايرادات التجهيز لحساب الفير .

- مصاريف الحركات المالية بين الولاية ووحداتها الاقتصادية .

مادة ٤ - ترتب المصاريف والايرادات داخل المصالح لفرع التسيير من جهة والبرامج والعمليات الخارجة عن البرامج لفرع التجهيز

والاستثمار من جهة أخرى حسب العدد العشري لكل الحسابات والمواد الفرعية .

الفصل الأول

قائمة المصالح والبرامج والعمليات الخارجة عن البرامج

مادة ٥ - يتضمن فرع التسيير ، المصالح المبينة أدناه والموزعة على ٥ مجموعات مقسمة الى أبواب (١) :

المجموعة ٩٠ : المصالح غير المباشرة :

الأبواب

- ٩٠٠ : المصالح المالية .
- ٩٠١ : مرتبات وتكاليف المستخدمين الدائمين .
- ٩٠٢ : وسائل ومصالح الإدارة العامة .
- ٩٠٣ : المجموعات العقارية والمنقولات التي لا تنتج أى دخل
- ٩٠٤ : مصلحة الطرق للولاية .
- ٩٠٥ : شبكات للولاية .
- ٩٠٦ : اشغال التجهيز المنجزه عن طريق الاستغلال المباشر
- ٩٠٧ الى ٩٠٩ : شاغرة .
- المجموعة ٩١ : المصالح الادارية .
- الأبواب
- ٩١٠ : المصلحة الادارية العمومية .
- ٩١١ : الأمن والحماية المدنية .
- ٩١٢ : المساهمة في تكاليف التعليم .
- ٩١٣ - المصالح الاجتماعية والمدرسية .
- ٩١٤ : الشبيبة والرياضة والثقافة .
- ٩١٥ الى ٩١٩ : شاغرة .

المجموعة ٩٢ : المصالح الاجتماعية .

الأبواب

- ٩٢٠ : المعونة الاجتماعية المباشرة .
- ٩٢١ : حفظ الصحة العمومية والاجتماعية
- ٩٢٢ : المصالح الاجتماعية والمؤسسات .
- ٩٢٤ الى ٩٢٩ : شاغرة .

المجموعة ٩٣ : المصالح الاقتصادية .

الأبواب

- ٩٣٠ : المساهمة في التنمية الاقتصادية .
- ٩٣١ : الاملاك الخاصة بالولاية المنتجة للارادات .
- ٩٣٥ الى ٩٣٩ : شاغرة .

المجموعة ٩٤ : مصلحة الضرائب .

الأبواب

- ٩٤٠ : ايرادات الضرائب .
- ٩٤١ : مخصصات في صندوق التضامن للولايات .
- ٩٤٤ الى ٩٤٩ : شاغرة .

مادة ٦ - يتضمن فرع التجهيز والاستثمار للميزانية والحساب الادارى البرامج والعمليات الخارجة عن البرامج المبينة أدناه والموزعة على ٣ مجموعات مقسمة الى أبواب (٢) .

المجموعة ٩٥ : برامج الولاية .

الأبواب

- ٩٥٠ : البنايات والتجهيزات الادارية .
- ٩٥١ : مصلحة الطرق بالولاية .
- ٩٥٢ : الشبكات المختلفة .
- ٩٥٣ : التجهيز المدرسى والرياضى والثقافى
- ٩٥٤ : التجهيز الصحى والاجتماعى .
- ٩٥٥ : التوزيع - النقل - المواصلات .
- ٩٥٦ : التعمير والاسكان .
- ٩٥٧ : التجهيز الصناعى الثقيل - والسياحى .

٩٥٨ : التنمية الفلاحية والمضيق البحرى

المجموعة ٩٦ : برامج لحساب الغير .

الأبواب

- ٩٦٠ : برامج للولاية .
- ٩٦١ : برامج الوحدات الاقتصادية التابعة للولاية .
- ٩٦٢ : برامج البلديات والوحدات الاقتصادية البلدية التابعة لها .
- ٩٦٩ : برامج الغير .

المجموعة ٩٧ : العمليات الخارجة عن البرامج .

الأبواب

٩٧٠ : العمليات المنقولة والعقارية

الخارجة عن البرامج .

٩٧١ : حركات الديون .

٩٧٩ : العمليات الأخرى الخارجة عن

البرامج .

الفصل الثاني

قائمة حسابات المصاريف والإيرادات

مادة ٧ - يجوز أن تخصص عند الضرورة داخل كل مجموعة مصلحة أو برامج أو عمليات خارجة عن البرامج ، أرقام الأبواب الشاغرة بموجب قرار مشترك بين وزير المالية ووزير الداخلية .

مادة ٨ - ترتب المصاريف والإيرادات داخل مصالح فرع التسيير والأمين أعلاه في المادة ٥ في الحسابات التالية :

مصاريف - الرتبة ٦ :

- ٦٠ المواد الغذائية واللوازم .
- ٦١ نفقات المستخدمين .
- ٦٢ الضرائب والرسوم .
- ٦٣ الأشغال والخدمات الخارجية .
- ٦٤ مساهمات الخدمات الخارجية وأداء الخدمات لصالح الغير .
- ٦٥ المنح والإعانات .
- ٦٦ نفقات التسيير العام .
- ٦٧ نفقات مالية .
- ٦٨ التزويدات لحساب الاستهلاكات والذخائر ،
- ٦٩ تكاليف استثنائية .

إيرادات - الرتبة ٧ :

- ٧٠ منتوجات الاستغلال .
- ٧١ منتوجات أملاك الدولة .
- ٧٢ منتوجات مالية .

الرتبة ٨ :

٨٢ تكاليف ومنتوجات سابقة (مصاريف

وإيرادات) .

٨٣ اقتطاعات من أجل مصاريف التجهيز

والاستثمار .

٨٥ منتوجات السنة المالية .

مادة ٩ - ترتب المصاريف والإيرادات داخل البرامج والعمليات الخارجة عن البرنامج والمبينة أعلاه في المادة ٦ في الحسابات التالية :

الرتبة ١٠ و ١ و ٢ :

- ٦٠ الفائض عن التجهيز .
- ١٠ التزويدات .
- ١٣ إعانات مدفوعة من قبل الولاية .
- ١٤ مساهمات الغير في أشغال التجهيز .
- ١٦ القروض .
- ١٧ مدخولات القطاع الاقتصادي .
- ٢١ أموال منقولة وعقارات .
- ٢٣ أشغال جديدة وترميمات كبرى .
- ٢٤ كوارث .
- ٢٥ سلفات لمدة تزيد عن سنة تمنحها الولاية .
- ٢٦ سندات وقيم .
- ٢٨ تزويدات للوحدات الاقتصادية التابعة للولاية .

مادة ١٠ - يحدد قرار مشترك بين وزير المالية ووزير الداخلية شروط استعمال حساب ٦٨ - تزويد حسابات استهلاكات الذخائر .

الفصل الثالث

أحكام مختلفة

مادة ١١ - تعتبر كمصاريف محددة عند قفل السنة المالية :

١ - الالتزام بمصاريف التجهيز المتبوعة بالخدمات المنجزة الى ٣١ ديسمبر من السنة التي أعطت اسمها الى السنة المالية سواء أمر بصرفها أم لا .

٢ - الالتزام بالمصاريف المتعلقة بالبرامج المتممة والمتبوعة بالخدمات المنجزة عند نفس التاريخ المذكور في الفقرة الأولى أعلاه .

٣ - الالتزام بالمصاريف المتعلقة بالعمليات الخارجة عن البرامج المتبوعة بأمر صرفها عند قفل السنة المالية .

مادة ١٢ - ان المصاريف المتعلقة بالبرامج والعمليات الخارجة عن البرامج التي هي في طور التنفيذ عند قفل السنة المالية تعتبر كمحددة بقيمة مساوية لتقديرات كل واحدة منها .

مادة ١٣ - تعتبر كمحددة عند قفل السنة المالية الايرادات المطابقة للحقوق المكتسبة من قبل الولاية خلال السنة المعتبرة سواء كانت أو لم تكن محل اصدار سندات خاصة بالايرادات .

مادة ١٤ - تعتبر العمليات التالية منجزة عند قفل السنة المالية :

- جميع المصاريف التي أمر بصرفها .

- جميع الايرادات التي هي موضوع اصدار سند للايرادات .

مادة ١٥ - تعتبر العمليات التالية كعمليات لم ينته انجازها عند قفل السنة المالية :

- جميع المصاريف التي حددت قيمتها ولم يؤمر بصرفها .

- جميع الايرادات التي حددت قيمتها والتي لم تكن موضوع اصدار سند للايرادات .

مادة ١٦ - ان كل باب وكل باب فرعى من قسم التجهيز والاستثمار يوازن اجباريا بين

المصاريف والايرادات وتحمل ايرادات هذه الابواب الفرعية بتخصيصات خصوصية .

مادة ١٧ - يحدد قرار وزاري مشترك اطار الميزانية كما يبين عنوان ورقم كل تجزئة :

- من باب الى باب فرعى تقسيمى .

- حساباته على شكل مواد ومواد فرعية .

مادة ١٨ - يطبق هذا المرسوم على جميع الولايات ابتداء من السنة المالية ١٩٧١ حسب الكيفيات المبينة بموجب قرار مشترك بين وزير الداخلية ووزير المالية .

مادة ١٩ - يكلف وزير الداخلية ووزير المالية كل فيما يخصه بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بسطيف في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ .

مرسوم رقم ٧٠ - ١٥٥ مؤرخ في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ يتضمن تحديد كفاءات تسير صندوق التضامن للولايات (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، بناء على تقرير وزير الداخلية ووزير المالية ، وبمقتضى القانون رقم ٦٤ - ٢٢٧ المؤرخ في ١ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ١٠ غشت سنة ١٩٦٤ والمتعلق بتأسيس الصندوق الوطني للائتمان والاحتياط ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٧-١٥٨ المؤرخ في ٩ جمادى الاولى عام ١٣٨٧ الموافق ١٥ غشت سنة ١٩٦٧ والمتضمن تعديل وتتميم القانون رقم ٦٤ - ٢٢٧ المؤرخ في ١ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ١٥ غشت سنة ١٩٦٤ .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ولا سيما المادة ١١٥ منه ، وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠-١٥٤ المؤرخ في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ أكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن تحديد قائمة مصاريف الولايات وايراداتها .

يرسم ما يلي :

مادة ١ - يؤدى صندوق التضامن للولايات

عن طريق المصاريف المبالغ الآتية :

- التخفيضات والسندات عديمة القيمة على الضرائب المباشرة المحلية المعلن عنها خلال السنة المالية ،

- النقص في المعائنات بالنسبة لتقديرات الولايات ،

- مصاريف تأسيس الضريبة واستيفائها .

مادة ٢ - ان صندوق الضمان للولايات يستوفى تحت عنوان الإيرادات المبالغ الآتية عن طريق الإيرادات لكي يمارس اختصاصاته :

- مبلغ مساهمات الولايات .

- نتائج القوائم الإضافية وتسوية الضرائب المباشرة المحلية الصادرة في السنوات السابقة .

- مبلغ الزيادة في قيمة المعائنات بالنسبة لتقديرات الولايات .

مادة ٣ - يحدد معدل مساهمة الولايات في صندوق الضمان للولايات كل سنة بموجب قرار مشترك بين وزير الداخلية ووزير المالية باعتبار نتائج تصفية الضرائب المباشرة المحلية خلال السنة المالية السابقة .

مادة ٤ - عندما تضع تصفية الضرائب المباشرة المحلية بالنسبة لسنة معينة ، صندوق الضمان للولايات باعتبار إيراداته وتكاليفه المبيّنة في المادتين ١ و ٢ أعلاه ، في حالة مدين أو دائن فان نسبة المساهمة المطبقة على السنة التالية تعدل اما بالارتفاع أو بالانخفاض بكيفية تمكن استرجاع حياد هذا الصندوق تجاه الخزينة أو الولاية .

مادة ٥ - يحزر مدير الضرائب اذنا بالصرف في كل شهر لصالح الولايات قدره واحد على اثنى عشر من تقديراتها الجبائية المباشرة وتبين الأحوال المبلغ الاجمالي لقسط مساهمة الولاية في صندوق الضمان للولايات والمبلغ الصافي الواجب أدائه .

مادة ٦ - تدفع الخزينة الرئيسية لمدينة الجزائر الى أمناء الخزينة للولايات والى محاسبي الولايات المبلغ الاجمالي للأقساط .

مادة ٧ - يأخذ أمناء الخزينة التابعون للولاية كإيراد ، المبلغ الاجمالي للقسط ويدفعون الى الصندوق الوطني للإدخار والاحتياط مساهمة الولاية في صندوق الضمان وتكون هذه العمليات محل إصدار سندات من الولاية مقتطعة من الحساب

رقم ٧٦ الخاص بالضرائب المباشرة بالنسبة للقيمة الاجمالية لقسط حوالة الدفع المقتطعة من المادة ٦٤٠ مساهمة الولاية في صندوق الضمان بالنسبة لمبلغ المساهمة المطابقة للقسط المدفوع (١) .

مادة ٨ - يكلف وزير الداخلية ووزير المالية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بسطيف في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ .

مرسوم رقم ٧٠-١٥٦ مؤرخ في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ يتعلق بالاقتطاع من إيرادات التسيير (٢)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على التقرير المشترك لوزير الداخلية ووزير المالية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩-٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ولا سيما المادتين ١٠٠ و ١٠١ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠-١٥٤ المؤرخ في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تحديد قائمة مصاريف الولايات وإيراداتها .

يرسم ما يلي :

مادة ١ - يخفض الاقتطاع من إيرادات التسيير لتغطية مصاريف فرع التجهيز والاستثمار ويحدد معدله الأدنى في كل سنة بموجب قرار من وزير الداخلية .

مادة ٢ - يمكن زيادة قيمة الاقتطاع من إيرادات التسيير خلال التنفيذ :

١ - عن طريق الميزانية الإضافية لاستعمال كل أو قسم من فائض فرع التجهيز بعد تعديل التقديرات الخاصة بالإيرادات والنفقات وادماج نتائج السنة المالية السابقة ،

٢ - عن طريق الترخيصات الخصوصية في حدود الفائض لإيرادات فرع تسيير الميزانية الإضافية والتي يمكن تعديلها عن طريق الترخيصات الخصوصية للإيرادات والنفقات المتخذة منذ التصويت على هذه الميزانية .

(١) مصححة بالاستدراك المنشور في الجريدة الرسمية العدد ١٠٨ في ١٢/٢٩/١٩٧٠ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٩٤ في ١٠/١١/١٩٧٠ .

موسوعة التشريعات العربية - الجزائر

ولايات - مرسوم

يجب أن يطلب مسبقا رأى أمين خزينة الولاية حول الوجود الحقيقي لهذا الفائض نظرا للايرادات المحققة ويرفق بمداولة المجلس الشعبي للولاية عند ارسائه الى وزارة الداخلية .

مادة ٣ - يكون الاقتطاع من ايرادات التسيير محل أمر بالصرف للتنفيذ ابتداء من السنة المالية بالنسبة للاقتطاع المنجز بعنوان الميزانية الاولى وبمجرد المصادقة على الميزانية الاضمايفية أو لتكملة الاقتطاع المنصوص عليه في المادة ٢ من هذا المرسوم .

مادة ٤ - يدرج الاقتطاع من ايرادات التسيير في الحساب الاداري للولاية كمصاريف منجزة في فرع التسيير بالنسبة للمبلغ الاجمالي لأوامر الصرف الخاصة بالتنفيذ .

كما يدرج أيضا كإيرادات منجزة في فرع التجهيز والاستثمار بالنسبة لنفس المبلغ .

مادة ٥ - يكلف وزير الداخلية ووزير المالية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بسطيف في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ .

مرسوم رقم ٧٠ - ١٥٧ مؤرخ في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ يتضمن : تحديد كفاءات تسيير صندوق التضامن للولاية (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، - بناء على تقرير وزير الداخلية ووزير المالية، - وبمقتضى القانون رقم ٤٦ - ٢٢٧ المؤرخ في ١٠ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ١٠ غشت ١٩٦٤ والمتعلق بتأسيس الصندوق الوطني لادخار والاحتياط .

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٧ - ١٥٨ المؤرخ في جمادى الاولى عام ١٣٨٧ الموافق ١٥ غشت سنة ١٩٦٧ والمتضمن تعديل وتتميم القانون رقم ٦٤ - ٢٢٧ المؤرخ في ١ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ١٥ غشت سنة ١٩٦٤ ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ولا سيما المادة ١١٥ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٥٤ المؤرخ في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة

١٩٧٠ والمتضمن تحديد قائمة مصاريف الولايات وايراداتها ،

يرسم ما يلي :

مادة ١ - تتكون الايرادات التي تمول صندوق التضامن للولاية من المساهمات في حصيللة الرسوم المبينة أدناه :

- الرسم الفريد الاجمالي عند الانتاج ،

- الرسم الفريد على السيارات ،

- الدفع الجزافي والضرائب على المرتبات والأجور ،

- الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والرسوم الثابتة ،

- الرسم على النشاط غير التجاري والرسوم الثابتة ،

- الرسم الاضافي على ذبح المواشي ،

وكذا جميع الحصص والمساهمات التي يمكن أن تخصص لها بموجب القانون .

مادة ٢ - يكلف صندوق التضامن للولاية ضمن الشروط التي تعدد بموجب قرار مشترك بين وزير الداخلية ووزير المالية بأن يدفع الى الولايات :

١ - مساهمة سنوية موزعة بالتساوي مخصصة من حصيللة الضرائب المبينة أعلاه في المادة الاولى، وتخصص هذه المساهمة لفرع تسيير ميزانية الولاية ،

٢ - اعانة لمصلحة الطرق ،

٣ - اعانات للتجهيز تقتطع من المنبع والتي يخصصها القانون لهذا الصندوق وتخصص هذه الاعانات الى قسم الاستثمار والتجهيز التابع لميزانية الولاية ،

٤ - اعانات استثنائية الى الولايات التي تواجه أوضاعا مالية صعبة بصفة خاصة ، أو التي أصابها كوارث أو حالات غير منتظرة .

مادة ٣ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بسطيف في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ .

مرسوم رقم ١٥٨-٧٠ مؤرخ في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ يتضمن إنشاء مجلس تنفيذي لولاية سطيف (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

— بمقتضى الامر رقم ٦٩-٢٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠-٨٣ المؤرخ في ٨ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم المجلس التنفيذي للولاية .

يرسم ما يلي :

مادة ١ — تتولى ممارسة انشطة التي هي من اختصاص ولاية سطيف المديرية المنصوص عليها في المقطع ٢ من المادة ٥ من المرسوم المشار اليه اعلاه ، وكذلك المديرية المكونة حديثا ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة ٢ أدناه .

مادة ٢ — تمارس انشطة المنصوص عليها في المادة الاولى اعلاه ، من قبل المديرية التالية :
١ — مديرية الشؤون العامة للتنظيم والادارة المحلية ،

٢ — مديرية المصالح المالية ،

٣ — مديرية المنشآت الأساسية والتجهيز ،

٤ — مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

٥ — مديرية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية ،

٦ — مديرية التربية والثقافة ،

٧ — مديرية الشبيبة ،

٨ — مديرية الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ،

٩ — مديرية التجارة والاسعار والنقل ،

١٠ — مديرية المياه ،

مادة ٣ — ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بسطيف في ٢٢ شعبان عام ١٩٣٠ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ .

مرسوم رقم ٧٠-١٦٦ مؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ يتضمن

تأليف المجالس التنفيذية للولايات (٢)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

— بمقتضى الامر رقم ٦٩-٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥-٨٣ المؤرخ في ٨ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم المجلس التنفيذي للولاية ،

— وبعد استطلاع رأي مجلس الوزراء ،

يرسم ما يلي :

مادة ١ — تتولى ، المديرية المنصوص عليها في المقطع ٢ المادة ٥ من المرسوم المشار اليه اعلاه ، وكذلك المديرية المكونة حديثا ضمن الشروط المنصوص عليها في المواد التالية ممارسة النشاطات التي هي من اختصاصات الولاية وذلك في كل ولاية .

مادة ٢ (٣) — تمارس هذه النشاطات في ولاية الجزائر من قبل المديرية التالية :

١ — مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة المحلية .

٢ — مديرية المصالح المالية .

٣ — مديرية المنشآت الأساسية والتجهيز .

٤ — مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي .

٥ — مديرية الصناعة والطاقة .

٦ — مديرية الشبيبة .

٧ — مديرية التربية .

٨ — مديرية العمل والشؤون الاجتماعية .

٩ — مديرية الصحة .

١٠ — مديرية التجارة والاسعار والتوزيع .

١١ — مديرية السياحة والصناعة التقليدية .

١٢ — مديرية المياه .

١٣ — مديرية البريد والمواصلات .

١٤ — مديرية الاخبار والثقافة .

مادة ٣ — تمارس هذه النشاطات في ولاية عنابة من قبل المديرية التالية :

١ — مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة المحلية .

٢ — مديرية المصالح المالية .

٣ — مديرية المنشآت الأساسية والتجهيز .

٤ — مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي .

٥ — مديرية الصناعة والطاقة .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٩٣ في ١٦/١١/١٩٧٠ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٩٦ في ١٧/١١/١٩٧٠ .

(٣) مدلة بالرسوم ٧٢ - ١٥٩ بالجريدة الرسمية العدد ٨١ في ١٩/١٠/١٩٧٣ .

- ٦ - مديرية المياه .
٧ - مديرية التربية .
٨ - مديرية الثقافة والشبيبة .
٩ - مديرية الصحة .
١٠ - مديرية العمل والشؤون الاجتماعية .
١١ - مديرية التجارة والأسعار والتوزيع .
١٢ - مديرية السياحة والصناعة التقليدية .
مادة ٤ - تمارس هذه النشاطات في ولاية الأوراس من قبل المديريات التالية :
١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والإدارة المحلية .
٢ - مديرية المصالح المالية .
٣ - مديرية المنشآت الأساسية والتجهيز .
٤ - مديرية الفلاحة والإصلاح الزراعي .
٥ - مديرية الصناعة والطاقة .
٦ - مديرية التربية والثقافة والتكوين .
٧ - مديرية الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية .
٨ - مديرية التجارة والأسعار والتوزيع .
٩ - مديرية المياه .
١٠ - مديرية الشبيبة .
مادة ٧ - تمارس هذه النشاطات في ولاية مستغانم من قبل المديريات التالية :
١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والإدارة المحلية .
٢ - مديرية المصالح المالية .
٣ - مديرية المنشآت الأساسية والتجهيز .
٤ - مديرية الفلاحة والإصلاح الزراعي .
٥ - مديرية الصناعة والطاقة .
٦ - مديرية التربية والثقافة والتكوين .
٧ - مديرية الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية .
٨ - مديرية التجارة والأسعار والتوزيع .
٩ - مديرية المياه .
مادة ٨ - تمارس هذه النشاطات في ولاية الواحات من قبل المديريات التالية :
١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والإدارة المحلية .
٢ - مديرية المصالح المالية .
٣ - مديرية المنشآت الأساسية والتجهيز .
٤ - مديرية الفلاحة والإصلاح الزراعي .
٥ - مديرية الصناعة والطاقة .
٦ - مديرية التربية والثقافة والتكوين .
٧ - مديرية الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية .
٨ - مديرية التجارة والأسعار والتوزيع .
٩ - مديرية المياه .
١٠ - مديرية السياحة والصناعة التقليدية .
مادة ٩ (٦) - تمارس هذه النشاطات في ولاية وهران من قبل المديريات التالية :
١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والإدارة المحلية .
٢ - مديرية المصالح المالية .
٣ - مديرية المنشآت الأساسية والتجهيز .
٤ - مديرية الفلاحة والإصلاح الزراعي .
٥ - مديرية الصناعة والطاقة .
٦ - مديرية التربية والثقافة والتكوين .
٧ - مديرية الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية .
٨ - مديرية التجارة والأسعار والتوزيع .
٩ - مديرية المياه .
١٠ - مديرية السياحة والصناعة التقليدية .
مادة ٦ (٦) - تمارس هذه النشاطات في ولاية الأصنام من قبل المديريات التالية :
١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والإدارة المحلية .
٢ - مديرية المصالح المالية .
٣ - مديرية المنشآت الأساسية والتجهيز .
٤ - مديرية الفلاحة والإصلاح الزراعي .
٥ - مديرية الصناعة والطاقة .
٦ - مديرية التربية والشبيبة .
٧ - مديرية الصحة .
٨ - مديرية العمل والشؤون الاجتماعية .
٩ - مديرية التجارة والأسعار والتوزيع .
١٠ - مديرية المياه .
١١ - مديرية السياحة والصناعة التقليدية .
١٢ - مديرية البريد والمواصلات .
١٣ - مديرية الأخبار والثقافة .
مادة ٦ (٦) - تمارس هذه النشاطات في ولاية الأصنام من قبل المديريات التالية :

(١) مدلة بالرسوم ٧٣ - ١٥٩ بالجريدة الرسمية العدد ٨١ في ١٩/١٠/١٩٧٣ .

(٢) مدلة بالرسوم رقم ٧١ - ٩٦ المؤرخ في ٩/٤/١٩٧١ والنشر في الجريدة الرسمية العدد ٣١ في ١٦/٤/١٩٧١ .

(٣) مدلة بالرسوم ٧٣ - ١٥٩ بالجريدة الرسمية العدد ٨١ في ١٩/١٠/١٩٧٣ .

موسوعة التشريعات العربية - الجزائر

ولايات - مرسوم

١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والإدارة المحلية .

٢ - مديرية المصالح المالية .

٣ - مديرية المنشآت الأساسية والتجهيز .

٤ - مديرية الفلاحة والإصلاح الزراعي .

٥ - مديرية الصناعة والطاقة .

٦ - مديرية الشبيبة .

٧ - مديرية التربية .

٨ - مديرية العمل والشؤون الاجتماعية .

٩ - مديرية الصحة .

١٠ - مديرية التجارة والأسعار والتوزيع .

١١ - مديرية السياحة والصناعة التقليدية .

١٢ - مديرية المياه .

١٣ - مديرية البريد والمواصلات .

١٤ - مديرية الأخبار والثقافة .

مادة ١٠ - تمارس هذه النشاطات في ولاية

سعيدة من قبل المديريات التالية :

١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم

والإدارة المحلية .

٢ - مديرية المصالح المالية .

٣ - مديرية المنشآت الأساسية والتجهيز .

٤ - مديرية الفلاحة والإصلاح الزراعي .

٥ - مديرية الصناعة والطاقة .

٦ - مديرية التربية والثقافة والتكوين .

٧ - مديرية الصحة والعمل والشؤون

الاجتماعية .

٨ - مديرية التجارة والأسعار والتوزيع .

٩ - مديرية المياه .

مادة ١١ - تمارس هذه النشاطات في ولاية

الساورة من قبل المديريات التالية :

١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم

والإدارة المحلية .

٢ - مديرية المصالح المالية .

٣ - مديرية المنشآت الأساسية والتجهيز .

٤ - مديرية الفلاحة والإصلاح الزراعي ،

٥ - مديرية الصناعة والطاقة .

٦ - مديرية التربية والثقافة والتكوين .

٧ - مديرية الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية .

٨ - مديرية التجارة والأسعار والتوزيع .

٩ - مديرية المياه .

١٠ - مديرية السياحة والصناعة التقليدية .

مادة ١٢ - تمارس هذه النشاطات في ولاية تيارت من قبل المديريات التالية .

١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والإدارة المحلية .

٢ - مديرية المصالح المالية .

٣ - مديرية المنشآت الأساسية والتجهيز .

٤ - مديرية الفلاحة والإصلاح الزراعي .

٥ - مديرية الصناعة والطاقة .

٦ - مديرية التربية والثقافة والتكوين .

٧ - مديرية الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية .

٨ - مديرية التجارة والأسعار والتوزيع .

٩ - مديرية المياه .

مادة ١٣ - تمارس هذه النشاطات في ولاية المدية من قبل المديريات التالية :

١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والإدارة المحلية .

٢ - مديرية المصالح المالية .

٣ - مديرية المنشآت الأساسية والتجهيز .

٤ - مديرية الفلاحة والإصلاح الزراعي .

٥ - مديرية الصناعة والطاقة .

٦ - مديرية المياه .

٧ - مديرية التربية والثقافة .

٨ - مديرية الشبيبة .

٩ - مديرية الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية .

١٠ - مديرية التجارة والأسعار والتوزيع .

١١ - مديرية السياحة والصناعة التقليدية .

مادة ١٤ (١) - تمارس هذه النشاطات في ولاية تيزي وزو من قبل المديريات التالية :

١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة المحلية .

٢ - مديرية المصالح المالية .

٣ - مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز .

٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعى .

٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية .

٦ - مديرية التربية والثقافة والشبيبة .

٧ - مديرية الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية .

٨ - مديرية التجارة والاسعار والنقل .

٩ - مديرية السياحة .

١٠ - مديرية المياه .

مادة ١٥ (٢) - تمارس هذه النشاطات في ولاية تلمسان من قبل المديريات التالية :

١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة المحلية .

٢ - مديرية المصالح المالية .

٣ - مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز .

٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعى .

٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية .

٦ - مديرية التربية والثقافة .

٧ - مديرية الشبيبة .

٨ - مديرية الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية .

٩ - مديرية التجارة والاسعار .

١٠ - مديرية السياحة .

١١ - مديرية المياه .

١٢ - مديرية النقل .

مادة ١٦ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

مرسوم رقم ٧١ - ١٣٩٠ مؤرخ في ٢ ربيع الثانى عام ١٣٩١ الموافق ٢٦ مايو سنة ١٩٧١ يتضمن تحديد كفاءات تأسيس وتنظيم وتسيير المؤسسة العمومية التابعة للولاية (٣)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ،

- وبمقتضى الامرين ٦٥ - ١٨٢ ورقم

٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥

الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى

الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠

والتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في

٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة

١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ المؤرخ

في ٨ ربيع الثانى عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو

سنة ١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم المجلس التنفيذي

للولاية .

يرسم ما يلى

الباب الاول

احكام عامة

مادة ١ - يخضع تأسيس وتنظيم وتسيير المؤسسة العمومية التابعة للولاية للاحكام المحددة في هذا المرسوم .

مادة ٢ - ان المؤسسة العمومية التابعة للولاية هي وحدة انتاجية للأعمال او الخدمات وتساهم في انجاز مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية ولكل بلدية كائنة في ترابها .

مادة ٣ - تحدد تسمية وكذا هدف ومقر المؤسسة التابعة للولاية في قانونها الاساسى ويحدد اسمائها بموجب قرار وزارى مشترك يتخذه وزير الداخلية ووزير المالية بناء على

(١) ، (٢) ، مبدلتين بمرسوم ٧٤ - ١٩٧٠ الجريدة الرسمية العدد ٨١ في ١٠/٨/١٩٧٤ .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ٤٤ في ١/١/١٩٧١ .

مادة ١٠ - يقوم بمراقبة المؤسسة التابعة للولاية مندوب للحسابات يعين بعد اخذ رأى السلطة الوصية بموجب قرار من الوالى .

الباب الثالث

احكام مالية

مادة ١١ - تبتدىء السنة المالية للمؤسسة التابعة للولاية فى اول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من السنة .

مادة ١٢ - توضع كل سنة الميزانية التقديرية وقائمة الجرد وكذا حساب الاستغلال العام والميزانية وحساب ارباح وخسائر المؤسسة التابعة للولاية وتوجه هذه المستندات الى السلطة الوصية ومجلس الحراسة والمراقبة والمندوب للحسابات

مادة ١٣ - يوكل مسك المحررات وممارسة نقود المؤسسة التابعة للولاية الى محاسب خاضع لاحكام التنظيم الجارى به العمل .

مادة ١٤ - يجب على المؤسسة التابعة للولاية ان تمسك محاسبة تحليلية وذلك طبقا لمخطط المحاسبة الجارى به العمل .

مادة ١٥ - تشمل الارباح الصافية للمؤسسة التابعة للولاية الحواصل الصافية الناتجة من السنة المالية والمطروح منها مجموع النفقات العامة وتكاليف المؤسسة وجميع الاستهلاكات من اصول المؤسسة والاقتطاعات المخصصة لتكوين الاحتياطات .

مادة ١٦ - يجب على مجلس الحراسة والمراقبة ان يقطع من الارباح الصافية ، بناء على اقتراح من المدير العام ، المبالغ المخصصة لتكوين ما يلى :

- المال الاحتياطى ،

- الاحتياطى الخاص للاستثمار ،

- وعند الاقتضاء جميع الاموال من طرف المجلس الشعبى للولاية المرتبطة بنمو المؤسسة .

تحدد الكيفيات التى تتم ضمنها الاقتطاعات اعلاه وتخصيصها بموجب قرار مشترك لوزير الداخلية ووزير المالية .

مادة ١٧ - تنقل من جديد جميع الاموال الفائضة او العجز فى قسم الاستثمار المقيد فى ميزانية الولاية .

اقتراح من مجلس الحراسة والمراقبة ويتم تخفيضه او زيادته ضمن نفس الكيفيات .

مادة ٤ - يكون القانون الاساسى للمؤسسة التابعة للولاية معيدا طبقا للقانون الاساسى النموذجى الموافق عليه من طرف وزير الداخلية والوزير او الوزراء المعنيين .

الباب الثانى

التأسيس والتنظيم والتسيير

مادة ٥ - يعلن تأسيس المؤسسة العمومية التابعة للولاية عن طريق المداولة المتخذة فى المجلس الشعبى للولاية والتى اصبحت نافذة الاجراء بموجب قرار من وزير الداخلية والوزير او الوزراء المعنيين .

مادة ٦ - يوكل تسيير المؤسسة التابعة للولاية الى مدير عام موضوع تحت سلطة مجلس الحراسة والمراقبة .

مادة ٧ - يخول مجلس الحراسة والمراقبة جميع السلطات التى تسمح له بتحديد السياسة العامة للمؤسسة وبتوجيهه وتتبع نشاطها ويتألف من :

- الوالى ، رئيسا ،

- ثلاثة اعضاء للمجلس الشعبى للولاية ،

- ثلاثة اعضاء للمجلس التنفيذى للولاية يهمهم نشاط المؤسسة .

- ممثل واحد او اكثر للعمال سيحدد عددهم وكيفيات تعيينهم فيما بعد .

مادة ٨ - ان المدير العام المعين من قبل الوالى بعد الموافقة من وزير الداخلية والوزير او الوزراء المعنيين يكلف بتسيير وتدبير المؤسسة التابعة للولاية .

مادة ٩ - توضع المؤسسة العمومية التابعة للولاية تحت وصاية وزير الداخلية والوزير او الوزراء المعنيين الذين يمكنهم ان يقوموا فى كل حين بالمراقبات والتحقيقات التى تتعلق بتسيير المؤسسة .

- مادة ١٨ -** يجوز لوزير الداخلية ووزير المالية ان يعلنوا بعد اخذ رأى الوزير المعنى ، حل المؤسسة التابعة للولاية اذا كانت النتائج المحصلة فيها من شأنها أن تعرض سيرها وتوازن ميزانية الولاية للخطر .
- مادة ٢٠ -** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
- ينص في قرار الحل على تخصيص اصول وخصوص المؤسسة للولاية .
- مادة ١٩ -** ينظم مجلس الحراسة والمراقبة
- في حالة حل المؤسسة التابعة للولاية ، طريقة التصفية ويعين بعد موافقة وزير الداخلية ووزير المالية القائم بالتصفية .
- وحرر بالجزائر في ٢ ربيع الثانى عام ١٣٩١ الموافق ٢٩ مايو سنة ١٩٧١ .

مرسوم رقم	بتساريخ	بتحديد الحدود الاقليمية وتكوين ولاية	الجريدة الرسمية العدد
١٢٤ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	ادرار	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٢٥ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	الاصنام	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٢٦ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	الاغواط	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٢٧ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	أم البواقي	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٢٨ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	باتنة	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٢٩ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	بجاية	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٣٠ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	بسكرة	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٣١ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	بشار	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٣٢ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	البليدة	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٣٣ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	تامنراست	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٣٤ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	تبسه	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٣٥ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	تلمسان	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٣٦ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	تيزارت	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٣٧ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	تيزى وزو	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٣٨ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	الجزائر	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٣٩ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	الجلفة	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٤٠ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	جيجيل	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٤١ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	سطيف	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٤٢ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	سعيدة	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٤٣ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	سكيكدة	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٤٤ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	سيسى بلعباس	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٤٥ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	عنابة	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٤٦ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	تالة	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٤٧ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	قسنطينة	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٤٨ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	المدش	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٤٩ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	مستغانم	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٥٠ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	المسيلة	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٥١ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	معسكر	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٥٢ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	ورقلة	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤
١٥٣ - ٧٤	١٢ يوليو ١٩٧٤	وهران	٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٤

مرسوم رقم ٧٤ - ١٩٧ مؤرخ في ١٤ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق أول أكتوبر سنة ١٩٧٤ يتضمن تعديل المرسوم رقم ٧٠ - ١٥٨ المؤرخ في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والمرسوم رقم ٧٠ - ١٦٦ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأليف المجالس التنفيذية للولايات (١)

إن رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بمقتضى الأمر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ في ٧ ربيع الأول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٧٤ - ٦٩ المؤرخ في ١٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٧٤ والمتعلق باصلاح التنظيم الاقليمي للولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ المؤرخ في ٨ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم المجلس التنفيذي للولاية ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٧٠ - ١٥٨ المؤرخ في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والمرسوم رقم ٧٠ - ١٦٦ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأليف المجالس التنفيذية للولايات ،

- وبمقتضى المراسيم من رقم ٧٤ - ١٢٤ الى رقم ٧٤ - ١٥٤ المؤرخة في ٢٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق ١٢ يوليو سنة ١٩٧٤ والمتضمن تحديد الحدود الاقليمية وتأليف احدى وثلاثين ولاية ،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء .

يرسم ما يلي :

مادة ١ - تعدل أحكام المرسوم رقم ٧٠ - ١٥٨ المؤرخ في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والمرسوم رقم ٧٠ - ١٦٦ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأليف المجالس التنفيذية للولايات ، حسب الأحكام التالية .

مادة ٢ - تقوم المديرية المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة ٥ من المرسوم رقم ٧٠ -

٨٣ المؤرخ في ٨ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو ١٩٧٠ المذكور أعلاه والمديرية الجديدة بممارسة النشاطات التابعة لاختصاصها في كل ولاية ، وذلك ضمن الشروط المنصوص عليها في المواد أدناه .

مادة ٣ (٢) - تمارس هذه النشاطات في ولاية أدرار ، المديرية التالية :

- ١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والإدارة المحلية ،
- ٢ - مديرية المصالح المالية ،
- ٣ - مديرية المنشآت الأساسية والتجهيز ،
- ٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعى ،
- ٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية ،
- ٦ - مديرية التربية والثقافة والشبيبة ،
- ٧ - مديرية الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ،
- ٨ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،
- ٩ - مديرية المياه ،

- ١٠ - مديرية السياحة ،
- ١١ - مديرية التعليم الاصلى والشؤون الدينية .

مادة ٤ - تمارس هذه النشاطات في ولاية الاصنام ، المديرية التالية :

- ١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والإدارة المحلية ،
- ٢ - مديرية المصالح المالية ،
- ٣ - مديرية المنشآت الأساسية والتجهيز ،
- ٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعى ،
- ٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية ،
- ٦ - مديرية التربية والثقافة .
- ٧ - مديرية الشبيبة ،
- ٨ - مديرية الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية .
- ٩ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،
- ١٠ - مديرية المياه ،
- ١١ - مديرية التعليم الاصلى والشؤون الدينية .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٨١ في ١٩٧٤/١٠/٨ .

(٢) معدلة بالمرسوم ٧٥ - ١٥٩ - الجريدة الرسمية العدد ١٠٣ في ١٩٧٥/١٢/٢٦ وقد اضاف هذا المرسوم مديرية التعليم

الاصلى والشؤون الدينية للمواد من ٢ : ٢٣ .

مادة ٥ - تمارس هذه النشاطات في ولاية
الاغواط ، المديريات التالية :

١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة
المحلية ،

٢ - مديرية المصالح المالية ،

٣ - مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز ،

٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة
التقليدية ،

٦ - مديرية التربية والثقافة والشبيبة ،

٧ - مديرية الصحة والعمل والشؤون
الاجتماعية ،

٨ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،

٩ - مديرية المياه ،

١٠ - مديرية السياحة ،

١١ - مديرية التعليم الاصلى والشؤون الدينية،

مادة ٦ - تمارس هذه النشاطات في ولاية ام
البواقي ، المديريات التالية :

١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة
المحلية ،

٢ - مديرية المصالح المالية ،

٣ - مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز ،

٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة
التقليدية ،

٦ - مديرية التربية والثقافة والشبيبة ،

٧ - مديرية الصحة والعمل والشؤون
الاجتماعية ،

٨ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،

٩ - مديرية المياه ،

١٠ - مديرية التعليم الاصلى والشؤون الدينية،

مادة ٧ - تمارس هذه النشاطات في ولاية
باتنة ، المديريات التالية :

١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة
المحلية ،

٢ - مديرية المصالح المالية ،

٣ - مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز ،

٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة
التقليدية ،

٦ - مديرية التربية والثقافة والشبيبة ،

٧ - مديرية الصحة والعمل والشؤون
الاجتماعية ،

٨ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،

٩ - مديرية المياه ،

١٠ - مديرية التعليم الاصلى والشؤون الدينية،

مادة ٨ - تمارس هذه النشاطات في ولاية
بجاية ، المديريات التالية :

١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة
المحلية ،

٢ - مديرية المصالح المالية ،

٣ - مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز ،

٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة
التقليدية ،

٦ - مديرية التربية والثقافة والشبيبة ،

٧ - مديرية الصحة والعمل والشؤون
الاجتماعية ،

٨ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،

٩ - مديرية النقل ،

١٠ - مديرية المياه ،

١١ - مديرية السياحة ،

١٢ - مديرية التعليم الاصلى والشؤون الدينية،

مادة ٩ - تمارس هذه النشاطات في ولاية
بسكرة ، المديريات التالية :

١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة
المحلية ،

٢ - مديرية المصالح المالية ،

٣ - مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز ،

٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

موسوعة التشريعات العربية - الجزائر

ولايات - مرسوم

٥ - مديرية اصناعة والطاقة والصناعة التقليدية ،

٦ - مديرية التربية والثقافة والشبيبة ،

٧ - مديرية اصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ،

٨ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،

٩ - مديرية المياه ،

١٠ - مديرية السياحة ،

١١ - مديرية التعليم الاصيل والشؤون الدينية،

مادة ١٠ - تمارس هذه النشاطات في ولاية بشار ، المديريات التالية :

١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة المحلية ،

٢ - مديرية المصالح المالية ،

٣ - مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز ،

٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية ،

٦ - مديرية التربية والثقافة والشبيبة ،

٧ - مديرية اصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ،

٨ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،

٩ - مديرية المياه ،

١٠ - مديرية السياحة ،

١١ - مديرية التعليم الاصيل والشؤون الدينية،

مادة ١١ - تمارس هذه النشاطات في ولاية البلدية ، المديريات التالية :

١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة المحلية ،

٢ - مديرية المصالح المالية ،

٣ - مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز ،

٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية ،

٦ - مديرية التربية والثقافة ،

٧ - مديرية الشبيبة ،

٨ - مديرية الصحة ،

٩ - مديرية العمل والشؤون الاجتماعية ،

١٠ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،

١١ - مديرية المياه ،

١٢ - مديرية السياحة ،

١٣ - مديرية التعليم الاصيل والشؤون الدينية.

مادة ١٢ - تمارس هذه النشاطات في ولاية البويرة ، المديريات التالية :

١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة المحلية ،

٢ - مديرية المصالح المالية ،

٣ - مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز ،

٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية ،

٦ - مديرية التربية والثقافة والشبيبة ،

٧ - مديرية اصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ،

٨ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،

٩ - مديرية المياه ،

١٠ - مديرية التعليم الاصيل والشؤون الدينية،

مادة ١٣ - تمارس هذه النشاطات في ولاية تامنراست ، المديريات التالية :

١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة المحلية ،

٢ - مديرية المصالح المالية ،

٣ - مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز ،

٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية ،

٦ - مديرية التربية والثقافة والشبيبة ،

٧ - مديرية اصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ،

٨ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،

٩ - مديرية المياه ،

١٠ - مديرية السياحة ،

١١ - مديرية التعليم الاصيل والشؤون الدينية،

مادة ١٤ - تمارس هذه النشاطات في ولاية تبسة ، المديريات التالية :

١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة المحلية ،

موسومة التشريعات العربية - الجزائر

ولايات - مرسوم

- ٢ - مديرية المصالح المالية ،
- ٣ - مديرية المنشآت الأساسية والتجهيز ،
- ٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعى ،
- ٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية ،
- ٦ - مديرية التربية والثقافة والشبيبة ،
- ٧ - مديرية الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ،
- ٨ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،
- ٩ - مديرية المياه ،
- ١٠ - مديرية التعليم الاصلى والشؤون الدينية ،
- مادة ١٧ (١) - تمارس هذه النشاطات فى ولاية تيمزى وزو ، المديرىات التالية :
- ١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة المحلية ،
- ٢ - مديرية المصالح المالية ،
- ٣ - مديرية المنشآت الأساسية والتجهيز ،
- ٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعى ،
- ٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية ،
- ٦ - مديرية التربية والثقافة والشبيبة ،
- ٧ - مديرية الصحة ،
- ٨ - مديرية العمل والشؤون الاجتماعية ،
- ٩ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،
- ١٠ - مديرية المياه ،
- ١١ - مديرية التعليم الاصلى والشؤون الدينية ،
- مادة ١٨ - تمارس هذه النشاطات فى ولاية الجزائر ، المديرىات التالية :
- ١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة المحلية ،
- ٢ - مديرية المصالح المالية ،
- ٣ - مديرية المنشآت الأساسية والتجهيز ،
- ٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعى ،
- ٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية ،
- ٦ - مديرية التربية ،
- ٧ - مديرية الشبيبة ،
- ٨ - مديرية الصحة ،
- ٩ - مديرية العمل والشؤون الاجتماعية ،
- ١٠ - مديرية التجارة والاسعار ،
- ١١ - مديرية النقل ،
- ١٢ - مديرية المياه ،
- ١٣ - مديرية السياحة ،

- ٢ - مديرية المصالح المالية ،
- ٣ - مديرية المنشآت الأساسية والتجهيز ،
- ٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعى ،
- ٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية ،
- ٦ - مديرية التربية والثقافة والشبيبة ،
- ٧ - مديرية الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ،
- ٨ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،
- ٩ - مديرية المياه ،
- ١٠ - مديرية التعليم الاصلى والشؤون الدينية ،
- مادة ١٥ - تمارس هذه النشاطات فى ولاية قلمسان ، المديرىات التالية :
- ١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة المحلية ،
- ٢ - مديرية المصالح المالية ،
- ٣ - مديرية المنشآت الأساسية والتجهيز ،
- ٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعى ،
- ٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية ،
- ٦ - مديرية التربية والثقافة ،
- ٧ - مديرية الشبيبة ،
- ٨ - مديرية الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ،
- ٩ - مديرية التجارة والاسعار ،
- ١٠ - مديرية النقل ،
- ١١ - مديرية المياه ،
- ١٢ - مديرية السياحة ،
- ١٣ - مديرية التعليم الاصلى والشؤون الدينية .
- مادة ١٦ - تمارس هذه النشاطات فى ولاية تيارت ، المديرىات التالية :
- ١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة المحلية ،
- ٢ - مديرية المصالح المالية ،
- ٣ - مديرية المنشآت الأساسية والتجهيز ،
- ٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعى ،
- ٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية ،

- ١٤ - مديرية البريد والمواصلات ،
١٥ - مديرية الاخبار والثقافة ،
١٦ - مديرية التعليم الأصلي والشؤون الدينية .
مادة ١٩ - تمارس هذه النشاطات في ولاية
الجلفة ، المديرية التالية :
١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة
المحلية ،
٢ - مديرية المصالح المالية ،
٣ - مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز ،
٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة
التقليدية ،
٦ - مديرية التربية والثقافة والشبيبة ،
٧ - مديرية الصحة والعمل والشؤون
الاجتماعية ،
٨ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،
٩ - مديرية المياه ،
١٠ - مديرية التعليم الأصلي والشؤون
الدينية .
مادة ٢٠ - تمارس هذه النشاطات في ولاية
جيجل ، المديرية التالية :
١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة
المحلية ،
٢ - مديرية المصالح المالية ،
٣ - مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز ،
٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة
التقليدية ،
٦ - مديرية التربية والثقافة والشبيبة ،
٧ - مديرية الصحة والعمل والشؤون
الاجتماعية ،
٨ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،
٩ - مديرية المياه ،
١٠ - مديرية السياحة ،
١١ - مديرية التعليم الأصلي والشؤون الدينية ،
مادة ٢١ - تمارس هذه النشاطات في ولاية
سطيف ، المديرية التالية :
١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة
المحلية ،

- ٢ - مديرية المصالح المالية ،
٣ - مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز ،
٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة
التقليدية ،
٦ - مديرية التربية والثقافة ،
٧ - مديرية الشبيبة ،
٨ - مديرية الصحة والعمل والشؤون
الاجتماعية ،
٩ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،
١٠ - مديرية المياه ،
١١ - مديرية التعليم الأصلي والشؤون الدينية ،
مادة ٢٢ (١) - تمارس هذه النشاطات في ولاية
سعيدة ، المديرية التالية :
١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة
المحلية ،
٢ - مديرية المصالح المالية ،
٣ - مديرية المنشآت والتجهيز ،
٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة
التقليدية ،
٦ - مديرية التربية والثقافة والشباب ،
٧ - مديرية الصحة ،
٨ - مديرية الشغل والشؤون الاجتماعية ،
٩ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،
١٠ - مديرية مصلحة المياه ،
١١ - مديرية التعليم الأصلي والشؤون الدينية ،
مادة ٢٣ - تمارس هذه النشاطات في ولاية
سكيكدة ، المديرية التالية :
١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة
المحلية ،
٢ - مديرية المصالح المالية ،
٣ - مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز ،
٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة
التقليدية ،
٦ - مديرية التربية والثقافة والشبيبة ،
٧ - مديرية الصحة والعمل والشؤون
الاجتماعية ،
٨ - مديرية التجارة والاسعار ،

- ٩ - مديرية النقل ،
- ١٠ - مديرية المياه ،
- ١١ - مديرية التعليم الأصلي والشؤون الدينية ،
- مادة ٢٤ - تمارس هذه النشاطات في ولاية سيدي بلعباس ، المديرية التالية :
- ١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة المحلية ،
- ٢ - مديرية المصالح المالية ،
- ٣ - مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز ،
- ٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
- ٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية ،
- ٦ - مديرية التربية والثقافة والشبيبة ،
- ٧ - مديرية الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ،
- ٨ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،
- ٩ - مديرية المياه ،
- ١٠ - مديرية التعليم الأصلي والشؤون الدينية .
- مادة ٢٧ - تمارس هذه النشاطات في ولاية قسنطينة ، المديرية التالية :
- ١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة المحلية ،
- ٢ - مديرية المصالح المالية ،
- ٣ - مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز ،
- ٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
- ٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية ،
- ٦ - مديرية التربية ،
- ٧ - مديرية الشبيبة ،
- ٨ - مديرية الصحة ،
- ٩ - مديرية العمل والشؤون الاجتماعية ،
- ١٠ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،
- ١١ - مديرية المياه ،
- ١٢ - مديرية السياحة ،
- ١٣ - مديرية البريد والمواصلات ،
- ١٤ - مديرية الاخبار والثقافة ،
- ١٥ - مديرية التعليم الأصلي والشؤون الدينية .
- مادة ٢٨ (١) - تمارس هذه النشاطات في ولاية المدية من قبل المديرية التالية :
- ١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة المحلية ،
- ٢ - مديرية المصالح المالية ،
- ٣ - مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز ،
- ٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- ٩ - مديرية النقل ،
- ١٠ - مديرية المياه ،
- ١١ - مديرية التعليم الأصلي والشؤون الدينية ،
- مادة ٢٤ - تمارس هذه النشاطات في ولاية سيدي بلعباس ، المديرية التالية :
- ١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة المحلية ،
- ٢ - مديرية المصالح المالية ،
- ٣ - مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز ،
- ٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
- ٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية ،
- ٦ - مديرية التربية والثقافة والشبيبة ،
- ٧ - مديرية الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ،
- ٨ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،
- ٩ - مديرية المياه ،
- ١٠ - مديرية التعليم الأصلي والشؤون الدينية .
- مادة ٢٥ - تمارس هذه النشاطات في ولاية عنابة ، المديرية التالية :
- ١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة المحلية ،
- ٢ - مديرية المصالح المالية ،
- ٣ - مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز ،
- ٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
- ٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية ،
- ٦ - مديرية التربية والثقافة ،
- ٧ - مديرية الشبيبة ،
- ٨ - مديرية الصحة ،
- ٩ - مديرية العمل والشؤون الاجتماعية ،
- ١٠ - مديرية التجارة والاسعار ،
- ١١ - مديرية النقل ،
- ١٢ - مديرية المياه ،
- ١٣ - مديرية السياحة ،
- ١٤ - مديرية التعليم والشؤون الدينية .
- مادة ٢٦ - تمارس هذه النشاطات في ولاية قالمة ، المديرية التالية :

موسوعة التشريعات العربية - الجزائر

ولايات - مرسوم

- ٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية ،
- ٦ - مديرية التربية والثقافة والشبيبة ،
- ٧ - مديرية الصحة ،
- ٨ - مديرية العمل والشؤون الاجتماعية ،
- ٩ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،
- ١٠ - مديرية المياه ،
- ١١ - مديرية التعليم الأصلي والشؤون الدينية .
- مادة ٢٩ - تمارس هذه النشاطات في ولاية مستغانم ، المديريات التالية :
- ١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة المحلية ،
- ٢ - مديرية المصالح المالية ،
- ٣ - مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز ،
- ٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
- ٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية ،
- ٦ - مديرية التربية والثقافة والشبيبة ،
- ٧ - مديرية الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ،
- ٨ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،
- ٩ - مديرية المياه ،
- ١٠ - مديرية التعليم الأصلي والشؤون الدينية .
- مادة ٣٢ - تمارس هذه النشاطات في ولاية ورقلة ، المديريات التالية :
- ١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة المحلية ،
- ٢ - مديرية المصالح المالية ،
- ٣ - مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز ،
- ٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
- ٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية ،
- ٦ - مديرية التربية والثقافة والشبيبة ،
- ٧ - مديرية الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ،
- ٨ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،
- ٩ - مديرية المياه ،
- ١٠ - مديرية السياحة ،
- ١١ - مديرية التعليم الأصلي والشؤون الدينية ،
- مادة ٣٣ - تمارس هذه النشاطات في ولاية وهران ، المديريات التالية :
- ١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة المحلية ،
- ٢ - مديرية المصالح المالية ،
- ٣ - مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز ،
- ٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- ٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية ،
- ٦ - مديرية التربية والثقافة والشبيبة ،
- ٧ - مديرية الصحة ،
- ٨ - مديرية العمل والشؤون الاجتماعية ،
- ٩ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،
- ١٠ - مديرية المياه ،
- ١١ - مديرية التعليم الأصلي والشؤون الدينية .
- مادة ٢٩ - تمارس هذه النشاطات في ولاية مستغانم ، المديريات التالية :
- ١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة المحلية ،
- ٢ - مديرية المصالح المالية ،
- ٣ - مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز ،
- ٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
- ٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية ،
- ٦ - مديرية التربية والثقافة والشبيبة ،
- ٧ - مديرية الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ،
- ٨ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،
- ٩ - مديرية المياه ،
- ١٠ - مديرية المياه ،
- ١١ - مديرية التعليم الأصلي والشؤون الدينية .
- مادة ٣٠ - تمارس هذه النشاطات في ولاية المسيلة ، المديريات التالية :
- ١ - مديرية الشؤون العامة والتنظيم والادارة المحلية ،
- ٢ - مديرية المصالح المالية ،
- ٣ - مديرية المنشآت الاساسية والتجهيز ،
- ٤ - مديرية الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
- ٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية ،
- ٦ - مديرية التربية والثقافة والشبيبة ،
- ٧ - مديرية الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ،
- ٨ - مديرية التجارة والاسعار والنقل ،
- ٩ - مديرية المياه ،

٥ - مديرية الصناعة والطاقة والصناعة التقليدية ،

٦ - مديرية التربية ،

٧ - مديرية الشبيبة ،

٨ - مديرية الصحة ،

٩ - مديرية العمل والشؤون الاجتماعية ،

١٠ - مديرية التجارة والاسعار ،

١١ - مديرية النقل ،

١٢ - مديرية السياحة ،

١٣ - مديرية المياه ،

١٤ - مديرية البريد والمواصلات ،

١٥ - مديرية الاخبار والثقافة ،

١٦ - مديرية التعليم الاصلى والشؤون الدينية .

مادة ٣٤ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٤ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق اول أكتوبر سنة ١٩٧٤ .

مرسوم رقم ٧٥ - ٣٤ مؤرخ فى ١٦ صفر عام

١٣٩٥ الموافق ٢٧ فبراير سنة ١٩٧٥

يتضمن كىفيات تقسيم الاصول والخصوم

بين الولايات القديمة والجديدة (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم

٧٠ - ٥٣ المؤرخين فى ١١ ربيع الاول عام

١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨

جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة

١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ فى

٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة

١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٤ - ٦٩ المؤرخ

فى ١٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق ٢ يوليو

سنة ١٩٧٤ والمتعلق باصلاح التنظيم الاقليمى

للولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ المؤرخ فى ٨ ربيع الثانى ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم المجلس التنفيذى للولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٥٤ المؤرخ فى ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تحديد جدول النفقات والارادات للولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٤ - ١٩٧ المؤرخ فى ١٤ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق اول اكتوبر سنة ١٩٧٤ والمتضمن تعديل المرسوم رقم ٧٠ - ١٥٨ المؤرخ فى ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٧٠ والمرسوم رقم ٧٠ - ١٦٦ المؤرخ فى ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأليف المجالس التنفيذية للولايات ،

يرسم ما يلى :

مادة ١ - يجب ان يتم التقسيم بين الولايات القديمة والجديدة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ بالنسبة للعمليات المتعلقة بالذمة المالية ، وفى اول ابريل سنة ١٩٧٥ بالنسبة للعمليات المالية .

الباب الاول

احكام حول تقسيم الاصول

مادة ٢ - تصير كل الاملاك العقارية التابعة للولاية ، والمخصصة منها او غير المخصصة للاستعمال العمومى والواقعة فى كل من اقليم الولايات الجديدة ، ملكا لهذه الولايات بدون تعويض .

مادة ٣ - تبقى سندات البيع التى تملكها الولايات القديمة ملكا لهذه الاخيرة .

مادة ٤ - تقسم اتاوات اشغال الاملاك العمومية التابعة للولاية ، بين الولايات تبعالموقع الامتياز الذى اعطى حقا فى هذه الاتاوات .

ويتم تحصيل هذه الاتاوات ابتداء من اول يناير سنة ١٩٧٥ بطلب من كل الولاية المعنية .

مادة ٥ - يوزع الفائض الصافى المتوفر والخاص بقسم التسيير والحصل عليه فى نهاية

السنة المالية ١٩٧٤ : بين مختلف الولايات حسب نسبة المنتجات الجبائية المستعملة لتحضير الميزانيات الاولى لسنة ١٩٧٥ .

مادة ٦ - توزع الاعتمادات غير المستعملة الخاصة ببرامج التجهيز المنجزة الناتجة عن السنة المالية ١٩٧٤ وما قبلها ، حسب نسبة المنتجات الجبائية المستند عليها في تحضير الميزانيات الاولى لسنة ١٩٧٥ .

مادة ٧ - تنقل برامج التجهيز التي هي في صدد التحقيق ، عند نهاية السنة المالية ١٩٧٤ ، والوافقة في اقليم الولايات الجديدة ، الى ولاية هذه الولايات الذي يجب أن يقوم بانجازها .

مادة ٨ - تصير الدراسات والاتاوات المحققة من قبل الولايات القديمة وهي تخص الولايات الجديدة ملكا لهذه الأخيرة .

الباب الثاني

احكام حول تقسيم الخصوم

مادة ٩ - ان تقسيم رصيد الاقتراض الواجب تسديده عند نهاية السنة المالية ١٩٧٤ ، بين الولايات القديمة والجديدة ، يحدد بالرجوع الى موضوع الاقتراض .

مادة ١٠ - تحدد بموجب نص لاحق كيفية تطبيق هذه الاحكام .

مادة ١١ - يكلف وزير الداخلية ووزير المالية ووزير الاشغال العمومية والبناء وكاتب الدولة للتخطيط ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ صفر عام ١٣٩٥ الموافق ٢٧ فبراير سنة ١٩٧٥ .

مرسوم رقم ٧٩ - ١٤١ مؤرخ في ١٦ شوال عام ١٣٩٩ الموافق ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٩ يتضمن تشكيل المجلس التنفيذي للولاية وتنظيمه وسيره (١)

ان رئيس الجمهورية .

- بناء على تقرير وزير الداخلية .

- وبناء على الدستور ، ولاسيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ، ولاسيما العنوان الثالث ، الباب الاول منه .

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ المؤرخ في ٨ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم المجلس التنفيذي للولاية .

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٧٠ - ١٥٨ المؤرخ في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن انشاء مجلس تنفيذي لولاية سطيف .

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٧٠ - ١٦٦ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأليف المجالس التنفيذية للولايات .

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٧٣ - ١٥٩ المؤرخ في ٤ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق اول اكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتضمن تعديل المواد ٢ و ٥ و ٩ من المرسوم رقم ٧٣ - ١٦٦ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأليف المجالس التنفيذية للولايات .

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٧٤ - ١٩٧ المؤرخ في ١٤ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق اول

أكتوبر سنة ١٩٧٤ والمتضمن تعديل المرسوم رقم ١٥٨-٧٠ المؤرخ في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والمرسوم رقم ١٦٦-٧٠ المؤرخ في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٧٥ - ١٥٩ المؤرخ في ١٢ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تميم المرسوم رقم ٧٤ - ١٩٧ المؤرخ في أول أكتوبر سنة ١٩٧٤ المتضمن تعديل المرسوم رقم ١٥٨-٧٠ المؤرخ في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والمرسوم رقم ١٦٦-٧٠ المؤرخ في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

- وبعد استطلاع رأي مجلس الوزراء .

يؤمّم ما يلي :

الباب الاول

تشكيل المجلس التنفيذي

المادة الاولى - يكلف المجلس التنفيذي للولاية ، الموضوع تحت سلطة الوالي ، بتنفيذ القرارات التي تتخذها الحكومة والمجلس الشعبي للولاية .

يمارس نشاطاته ضمن مديريات موضوعة تحت رعايته .

المادة ٢ - تمارس صلاحيات البت المنجزة عن نشاط المديريات المنصوص عليها في المادة الاولى اعلاه ، ضمن المجلس التنفيذي ، وذلك تطبيقا لاحكام الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية المشار اليه اعلاه .

المادة ٣ - يشكل المجلس التنفيذي الذي يرأسه الوالي من مسؤولي المديريات المذكورة في المادة الاولى اعلاه والمحددة في المواد التالية .

المادة (١)٤ - تنظم نشاطات المجلس التنفيذي في كل ولاية على نسق موحد ، ويماد تجميعها تحت سلطة الوالي ضمن المديريات التالية :

- مديرية التنظيم والادارة المحليين .
- مديرية التنسيق المالي .
- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية .
- مديرية الهياكل الاساسية القاعدية .
- مديرية التعمير والبناء والاسكان .
- مديرية التنمية الزراعية والثورة الزراعية والغابات .
- مديرية السرى .
- مديرية البريد والمواصلات .
- مديرية الصناعة والطاقة .
- مديرية التربية .
- مديرية الصحة .
- مديرية العمل والتكوين المهني والمجاهدين .
- مديرية التجارة .
- مديرية النقل .
- مديرية النشاط الثقافي والسياحة الشبيبة والرياضة .

الباب الثاني

تنظيم المجلس التنفيذي

المادة ٥ - تنقسم كل مديرية الى مديريات فرعية ومكاتب . فتتولى المديرية الفرعية قطاعا للنشاط . وتجمع لهذا الغرض جملة النشاطات الممارسة على مستوى الولاية في القطاع نفسه .

المادة ٦ - تكلف مديريية التنظيم والادارة المحليين بالاتصال مع مختلف المصالح المعنية بما يلي :

- السهر على تطبيق مجموع التنظيم المتعلق بالولاية .

- تحضير القرارات الادارية الصادرة عن الولاية ونشرها وتطبيقها .

المادة ٨ - تكلف مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ، بما يلي :

- التنشيط والاعداد المنسق للمشاريع الخاصة بمخططات التنمية البلدية والولائية بالاتصال مع مديريات المجلس التنفيذي الذي يشمل جميع عمليات التجهيز والاستثمار المقرر انجازها على تراب الولاية ، وذلك طبقا للتوجيهات الموضوعية والبرامج المرسومة في المخطط الوطني .

- تطبيق السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية على تراب الولاية ، والمبادئ التوجيهية للتخطيط المكاني للتنمية ، وكذلك تنسيق مجموع الاعمال المتعلقة بالتهيئة العمرانية في الولاية ، بالاتصال مع المديريات الاخرى للمجلس التنفيذي ، والسهر على مراعاة تطبيقها .

- مساعدة المجالس الشعبية البلدية في اعداد الاقتراحات المتعلقة بمختلف البرامج واعداد شروط انجازها .

- السهر على تماسك عمليات التخطيط على مختلف المستويات البلدية والولائية مع المخطط الوطني .

- تأمين التنسيق وتوزيع اعمال التنمية على تراب الولاية .

- القيام بجميع الدراسات ذات الطابع الاقتصادي المتعلقة بالولاية ، وتنسيقها ومراقبتها

- تنسيق مجموع النشاطات الاحصائية للولاية في اطار النصوص التي تسود الاعلام الاحصائي .

- جمع كل نوع المعطيات والمعلومات الاحصائية ذات الطابع الجهوي واستغلالها وتحليلها وتقديمها ، والتي لا بد منها لاعداد المخطط الوطني وأجزائه السنوية ، وكذلك مخططات التنمية المحلية .

- متابعة تنفيذ المخططات وذلك بالسهر على مراعاة الأسبقيات وبرامج الانجاز ووضع تقارير دورية .

المادة ٩ - تقوم مديرية الهياكل الأساسية

- النزاع الخاص بالادارة ، بناء على طلب العون القضائي للخزينة بالنسبة للقضايا التابعة لاختصاصه .

- مراقبة تطبيق القانون الاساسي لموظفي البلدية

- تكوين موظفي البلدية وتحسين مستواهم .

- مراقبة تطبيق التنظيم المتعلق بتسيير الاملاك والاموال التابعة لبلدية والاحتياطات العقارية والمصالح العمومية المحلية .

- مساعدة البلديات في تدخلاتها الاجتماعية والاقتصادية عند الاقتضاء .

- السهر على تطبيق التنظيم المتعلق بانشاء مؤسساتها ومصالحها الاقتصادية وتنظيمها وسيرها .

المادة ٧ - تكلف مديرية التنسيق المالي بما يلي :

- تنسيق وتنشيط جميع المصالح التابعة بما يلي :

- الخزينة .

- المراقبة المالية .

- الضرائب .

- شؤون املاك الدولة والشؤون العقارية .

- الجمارك .

- والقائمة في تراب الولاية وذلك طبقا لاحكام المادة ١٤٣ فقرة ٢ من الامر رقم ٦٩-٢٨ المشار اليه اعلاه .

- تطبيق الوسائل التي من شأنها ان تسهل للولاية انجاز مهمتها .

- تأمين الاتصال مع مختلف المصالح او الهيئات المالية .

وتشارك فضلا عن ذلك :

- في اعمال التكوين الحسابي لموظفي البلديات وتحسين مستواهم .

- في اعداد الوثائق المتعلقة بميزانية الولايات والبلديات .

القاعدية بانعاش وتنسيق جملة النشاطات التي تمارس في الولاية ضمن مجالات الاشغال العمومية وهي تكلف على وجه الخصوص بما يلي :

- تأمين التنمية والتهيئة والصيانة اجموع شبكة الطرق .

- تأمين البناء والتهيئة والصيانة للهيكل الاساسى البحرى .

- تأمين البناء والصيانة للمطارات المدنية .

- تقديم مساعدتها لمعصرة السكة الحديدية وتوسيعها .

- السهر على تطبيق المعايير التقنية للدراسات المتعلقة بالهياكل الاساسية للنقل وانجازها .

- مساعدة جماعات المحلية فى مجال بناء الطرق الحضرية وصيانتها ، وكذلك طسرق الولايات والبلديات .

كما تشارك علاوة على ذلك ، فيما يلي :

- تطبيق تنظيم الطرق والحماية والشرطة فى المجال العمومى للطرق والمجال العمومى البحرى، باستثناء المجال العمومى المبنائى .

- تحديد برامج الصنع والتوزيع المتعلقة بأدوات الاشغال العمومية .

- العمل على تطبيق اشارات الطرق والاشارات البحرية .

المادة ١٠ - تكلف مديرية التعمير والبناء والاسكان بما يلي :

- مساعدة البلديات فى اعداد مخططات التعمير .

- مساعدة الجماعات المحلية فى مجال السكن والبناء .

- السهر على مراعاة القواعد والمعايير فى مجال التعمير والبناء فى الولاية .

- متابعة البرامج العمومية للسكن والبناء ومراقبتها .

- تعبئة المراقبة وانعاش الوسائل لانجاز تلك البرامج المعدة للسكن والبناء .

- مراقبة المهنة والنشاطات المتعلقة بالدراسات والانجاز والتعمير والسكن والبناء فى الولاية

المادة ١١ - تكلف مديرية التنمية الزراعية والثورة الزراعية والغابات ، بانعاش وتنسيق النشاط المتعلق بجميع المصالح الزراعية القائمة فى الولاية وتنسيقه ، لاجل ما يلي :

- تنمية الانتاج الزراعى وتربية الحيوانات وتحسين المراعى .

- استثمار الاراضى .

- تسيير التراث الغابى والتشجير .

- حماية الحيوان والنبات .

- انشاء الهياكل الزراعية وتاثيرها .

- الوقاية من الامراض الحيوانات .

- نشر التطور التقنى .

وتكلف مديرية التنمية الزراعية والثورة الزراعية والغابات ، فضلا عن ذلك ، بالسهر على جودة المنتجات الغذائية .

المادة ١٢ - تكلف مديرية الري ، بما يلي :

- مراقبة موارد المياه واستعمالها وتسييرها

- توفير مياه الشرب والمياه الصناعية .

- تطهير المناطق الحضرية والريفية .

- تقديم المساعدة التقنية للبلديات لانجاز برامج تجهيزها فى ميدان الري .

المادة ١٣ - تقوم مديرية البريد والمواصلات بانعاش وتنسيق مجموع النشاطات المتعلقة بالصلاحيات التي تمارسها فى نطاق الولاية وهي تكلف على وجه الخصوص بما يلي :

- تسيير الاحتكارات المتعلقة بالبريد والمواصلات ، والسهر على تطبيق الاحكام التشريعية والتنظيمية فى هذا المجال .

- تنمية وعصرنة الهيكل الاساسى للبريد والمواصلات .

- متابعة ومراقبة نشاط مؤسسات البريد والمواصلات .

- تطبيق التنظيم المتعلق بممارسة المهنة الطبية ومهن المساعدين الصحيين .

- السهر على تطبيق التنظيم المتعلق بالادوية المستعملة في الطب البشري والطب البيطري .

- مراقبة سير مؤسسة التكوين المهني الصحي

- توجيه وتنسيق ومراقبة جميع الاعمال المتعلقة بالمجال الطبي الاجتماعي لفائدة الطفولة والمعاقين والمسنين .

- انعاش النشاطات المتعلقة بمؤسسات الضمان الاجتماعي وتنسيقها ومراقبتها .

المادة ١٧ - تقوم مديرية العمل والتكوين المهني والمجاهدين بانعاش وتنسيق النشاطات المتعلقة :

- تطبيق تشريع العمل وتنظيم العمل ،

- تطبيق النصوص المتعلقة بطب العمل والوقاية من الاخطار المهنية ،

- مراقبة تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ،

- متابعة تطبيق السياسة الوطنية للاجور وجميع المعلومات المتعلقة بالقوة الشرائسية الخاصة بالعمال ،

- جمع المعلومات المتعلقة بوضع الاستخدام وتشغيل العمال ،

- مراقبة تطبيق التنظيم المتعلق بتوظيف الاجانب .

- تطبيق السياسة الوطنية للتكوين المهني ،

- اعمال التكوين المهني وانسجام التعليم الذي تقوم به المؤسسات التخصصية المختلفة،

- مراقبة تطبيق النصوص المتعلقة بالمجاهدين ،

وهي تكلف زيادة على ذلك ، بما يلي :

- مراقبة نشاط المؤسسات التابعة لميدان نشاطها .

- الاعداد فيما يخص البريد والمواصلات لنشاطات التكوين المهني الموزع على مستوى الولاية .

المادة ١٤ - تكلف مديرية الصناعة والطاقة بما يلي :

- السهر على تطبيق الاحكام التشريعية والتنظيمية التي تهم قطاعات الطاقة والصناعات البتروكيمياوية والصناعة الثقيلة والصناعات الخفيفة والصناعة التقليدية .

- متابعة تنفيذ المشاريع والانجازات وكذلك برامج البحث والانتاج وتكوين المنتجات التابعة لهذه القطاعات وتوزيعها .

- السهر على السير السليم للهيكل والمصالح التابعة للولاية والتي تهم هذه القطاعات .

- مساعدة البلديات لانجاز برامج تجهيزها

المادة ١٥ - (١) تنسيق مديرية التربية وتنشيط مجموع الاعمال التي تساعد على تطوير التربية وتسهر على تطبيق العمل التربوي وتطبيق برامج المؤسسات المدرسية والتربوية .

وتساهم في وضع الخريطة المدرسية .

وتحاط علما باستمرار بخصوص نشاطات مؤسسة التعليم العالي والمراكز الجامعية .

- وتطلع على نشاطات مؤسسات التعليم العالي والمراكز الجامعية .

المادة ١٦ - تكلف مديرية الصحة بما يلي :

- انعاش نشاطات الوقاية وتنسيقها ، ولا سيما في مجال صحة العائلة والتربية الصحية وطب العمل .

- مراقبة تطبيق التنظيم في مجال الوقاية الصحية ونظافة البيئة .

تقديم المساعدة التقنية للبلديات في مجال الوقاية الصحية للبيئة ومكافحة الأوبئة .

- انعاش وتنسيق ومراقبة سير ونشاطات جميع مؤسسات تشخيص الامراض والعلاج والاسترجام واعادة التأهيل والوقاية .

- حماية وترقية المجاهدين وذوى حقوقهم .

المادة ١٨ - تقوم مديرية التجارة بانعاش كافة النشاطات التجارية وتنسيقها ومراقبتها .

وهي تكلف على وجه الخصوص بما يلي :

- تلقي الاحصائيات وجمعها والقيام بالتحقيقات ذات الطابع الاقتصادى الخاص بقطاع التجارة ،

- السهر على السير السليم لشبكات التوزيع والتموين التابعة لقطاعها ،

- تأمين مراقبة الاسعار والاتصال مع الهيئات العمومية ذات الطابع التجارى ،

المادة ١٩ - تقوم مديرية النقل بانعاش مجموع النشاطات المتعلقة بالنقل، وتنسيقها ومراقبتها .

وهي تكلف لهذا الغرض بما يلي :

- السهر على مراعاة التنظيم فى مجال النقل،

- مراقبة تنسيق طريقة النقل وتنظيمها وتيسير تطورها ،

- مساعدة البلديات لاحداث مصالح النقل واستغلالها .

وتسمى هذه المديرية ، بالنسبة للولايات البحرية : مديرية النقل والصيد البحرى ، وتكلف فضلا عن ذلك بما يلي :

- السهر على تطبيق التنظيم فى مجال الصيد البحرى ،

- ترقية التطور لكل نوع من النشاطات التى تمارس فى هذا القطاع ،

- انعاش نشاطات القطاع الخاص وتنسيقها .

المادة ٢٠ - تنشط مديرية النشاط الثقافى والسياحة والشبيبة والرياضة عمل المصالح والهيئات والمؤسسات العمومية المكلفة بالثقافة والسياحة والشبيبة والرياضة عبر الولاية وتنسقه وتراقبه .

وتتولى بالاضافة الى ذلك :

- تتبع انجاز برامج التجهيز الملتمزم بها فى ميدان الثقافة .

- السهر على تطبيق التنظيم المتعلق بحماية الآثار والمعالم الطبيعية التاريخية والتسرات الثقافى ،

- تشجيع العمل المحلى فى ميادين الانتاج والتنشيط الادبى والدرامى والموسيقى والفنى والسمنائى والاثرى والمتحفى ،

- السهر ، بالاتصال مع المديريات المعنية ، على تطبيق التنظيم المتعلق بمناطق التوسيع السياحى ،

- السهر على مراقبة المستثمرات السياحية ،

- تطوير السياحة المحلية وتشجيعها ،

- مساعدة البلديات على استثمار مؤسساتها السياحية ،

تنشيط عمل الهيئات السياحية وشبه السياحية وتنسيق ذلك .

- تشجيع الاعمال الرياضية والاجتماعية والثقافية للشبيبة وتنشيطها وتنسيقها .

- السهر على حماية الشبيبة .

- السهر على مراقبة التجهيزات الرياضية والمؤسسات الاجتماعية التربوية للشبيبة ،

- متابعة انجاز برامج التجهيزات الملتمزم بها فى ميدان الشبيبة والرياضة ،

- السهر على تطبيق التنظيم الخاص بالاعمال الرياضية الاجتماعية التربوية للشبيبة .

- تشجيع النشاط المحلى فى ميادين الانتاج الادبى والمسرحى والموسيقى والفنى والسينمائى والاثرى والمتحفى وانعاشه .

- السهر على تطبيق التنظيم المتعلق بمناطق التوسيع السياحى ، وذلك بالاتصال مع المديريات المعنية ،

- السهر على مراقبة الاستغلالات ذات الطابع السياحى ،

- تنمية السياحة المحلية وترقيتها ،

- مساعدة البلديات لاجل استغلال مؤسساتها السياحية ،

- انعاش نشاط المؤسسات السياحية وشبه السياحية وتنسيقه .

- السهر على تطبيق التنظيم الذى يتناول النشاطات الرياضية فى الولاية .

المادة ٢١ - يجب على مدير المجلس التنفيذى أن يستكمل ، ضمن الشروط المحددة فى القوانين والانظمة وتحت سلطة الوالى ، الشروط الضرورية للاضطلاع الفعلى بالاختصاصات التابعة لميدان صلاحياته فى الولاية . وهو يشارك علاوة على ذلك فى حدود اختصاصاته فيما يلى :

(ا) الوصاية على الهيئات العمومية والمؤسسات الاشتراكية التابعة للولاية .

(ب) مراقبة القطاع المسير ذاتيا والهيئات العمومية والمؤسسات الاشتراكية ذات الاهمية الوطنية ، والتي لها نشاط أو جزء من النشاط فى الولاية ، ماعدا المقرات الرئيسية الخاصة بتلك الهيئات والمؤسسات الاشتراكية فى حالة وجود تلك المقرات فى الولاية .

ويتعين على مجموع الهياكل المشار اليها فى الفقرتين (ا) و (ب) من هذه المادة ، أن تضع تحت تصرف مدير المجلس التنفيذى المعنى جميع المعلومات الضرورية لاتمام مهمته .

(ج) المساهمة فى اعمال التكوين الخاصة بكل قطاع من النشاط .

الباب الثالث

سير المجلس التنفيذى للولاية

المادة ٢٢ - يجتمع المجلس التنفيذى تحت

رئاسة الوالى ، وذلك ضمن الشروط المنصوص عليها فى المادة ٣٣ أدناه .

يوضع تحت تصرف المجلس التنفيذى لتمكينه من القيام بالمهام المخصصة له ، كتابة ومصالح مشتركة ، يقوم بإدارتها الكاتب العام للولاية .

المادة ٢٣ - يحضر اجتماعات المجلس التنفيذى مسؤول الحزب على مستوى الولاية ورئيس قطاع الجيش الوطنى الشعبى ، ويشارك هذان الاخيران فى أشغاله .

المادة ٢٤ - يقوم الكاتب العام للولاية بإعادة جمع جملة المصالح المشتركة فى المديرية المنصوص عليها فى المادة ٤ أعلاه .

يكلف الكاتب العام للولاية ، زيادة على ذلك بمساعدة المجلس التنفيذى فى ممارسة صلاحياته وتنظيم أشغاله وتحضير اجتماعاته وذلك تحت سلطة الوالى وبالاتصال مع كل من المديرية .

ولهذا الغرض ، فانه يحضر اجتماعات المجلس التنفيذى ويشارك فى أشغاله .

المادة ٢٥ (١) - تشمل المصالح المشتركة لمجموع المديرية على ما يلى :

(ا) المصلحة المكلفة بكتابة المجلس التنفيذى .

(ب) مصلحة الموظفين .

(ج) مصلحة الميزانية والعمليات المالية

(د) مصلحة المعدات وتجهيز الاموال المنقولة والمقارية .

(هـ) مصلحة الشؤون الدينية .

المادة ٢٦ - تكلف كتابة المجلس التنفيذى بما يلى :

- تحضير واقرار جميع الترتيبات الضرورية

لانعقاد الدورات الخاصة بالمجلس التنفيذي للولاية وسيرها السليم .

- جمع تقارير الدورات المتطلقة بالمجلس التنفيذي والبحث مع مديريات الولاية عن الوسائل الخاصة بتسهيل تطبيق القرارات التي يتخذها المجلس التنفيذي .

المادة ٢٧ - تقوم مصلحة الموظفين بما يلي :
- تسيير جميع الموظفين والاعوان المعينين لدى المديريات المشار اليها في المادة ٤ أعلاه .

المادة ٢٨ - تكلف مصلحة الميزانية والعمليات المالية ، طبقا لاحكام المادتين ٩٧ و ١٦٠ من قانون الولاية ، وبالاتصال مع مختلف المصالح المعنية بتحضير وتنفيذ :

- ميزانية سير المجلس التنفيذي والميزانية المتعلقة بالولاية .
- تقدير اعتمادات الدفع وعمليات التجهيز .

المادة ٢٩ - تكلف مصلحة المعدات وتجهيز الاموال المنقولة والعقارية بجميع عمليات الشركة والصيانة والتجديد الذي لا بد منه لتسيير الاموال المنقولة والعقارية التابعة للدولة والولاية .

المادة ٢٩ مكرر - تكلف مصلحة الشؤون الدينية بتسيير الموظفين والوسائل المادية الموضوعين في خدمة النشاط الديني .

المادة ٣٠ - يشارك مدير المجلس التنفيذي فيما يخصه ، بما يلي :

- تحضير وتحديث الكشف المتعلقة بالاموال المنقولة والعقارية التي خصصت له .
- القيام بالعمليات التمهيدية وتحضير الجداول الحسابية لميزانية التسيير .

- متابعة مهن الموظفين وملفاتهم ، وذلك لتقوم المصالح المشتركة باستغلال هذه العناصر وتسييرها .

المادة ٣١ - يوضح التنظيم الداخلي للكتابة العامة للولاية وكل من مديريات المجلس التنفيذي عن طريق قرارات وزارية مشتركة يتخذها وزير الداخلية والوزير المعنى أو الوزراء المعنيون .

المادة ٣٢ - توضع تحت السلطة المباشرة للوالي لاجل ممارسة المهام الآيلة تطبيقا للامر رقم ٢٨-٦٩ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ ، المعدل والمشار اليه أعلاه ، ولاسيما المواد من ١٤٨ الى ١٦٥ ، المصالح التالية :

- مصلحة مركزية للمراسلات ، تكلف بجمع كافة المراسلات وفرزها وتسجيلها ، والتي تقوم بين ادارات الدولة والجامعات والهيئات العمومية الخارجة عن الولاية من جهة وادارة الولاية والجامعات والهيئات العمومية التابعة لها من جهة اخرى .

- مصلحة تكلف بتحضير جميع النصوص المقررة في اطار تنسيق المصالح المنشأة في تراب الولاية والمتعلقة بالامن والشرطة والدرك الوطني والحماية المدنية والمواصلات الوطنية والجمرك ، وتسهيل تطبيق تلك النصوص .

- مصلحة تكلف بالعلاقات الخارجية وتطبيق جميع القرارات ذات الطابع العام في الولاية .

المادة ٣٣ - انعقد المجلس التنفيذي مرتين في الشهر الزاميا ، ويمكن للوالي ، أن يجتمع كلما اقتضت الضرورة خلال الفترة الفاصلة بين هذه الاجتماعات ، بعضو أو أكثر من أعضاء المجلس التنفيذي المعينين للبحث في المسائل المتميزة او العاجلة .

ويمكن للوالي أن يستدعى لهذه الاجتماعات أى شخص يرى فائدة في استشارته نظرا لخبرته .

المادة ٣٤ - يتعين على أعضاء المجلس التنفيذي اطلاع الوالي على تطور نشاطهم ليتمكن بدوره من تأمين اعلام الحكومة ، تحت شكل تقرير دورى يوجه لكل عضو من أعضاء الحكومة .

المادة ٣٥ - يمارس الوالي المراقبة على مؤسسات السجون .

الباب الرابع

تفويض الامضاء

المادة ٣٦ - يفوض الوالي المرخص له بالتفويض مهامه الى الكاتب العام للولاية .

المادة ٣٧ - اذا شغل منصب الوالي موقتا

أو حصل مانع له ، عين نائبه من قبل وزير الداخلية .

المادة ٣٨ - للوالي أن يفوض امضاءه الى الكاتب العام والمديرين ورؤساء الدوائر ، لاجل التوقيع على كل الاوراق أو المقررات ، باستثناء القرارات ذات الطابع التنظيمي ، وذلك فسي حدود اختصاصاتهم .

ويمكنه أيضا أن يفوض امضاءه الى رؤساء المصالح ونواب المديرين في حدود اختصاصاتهم الوظيفية ، وذلك تحت المراقبة السلبية للكاتب العام اوالمدير المعنى .

المادة ٣٩ - يجب أن تتضمن قرارات تفويض الامضاء اسم المفوض بالامضاء كما يجب أن تنشر في مجموعة القرارات الادارية الصادرة عن الولاية .

المادة ٤٠ - ينتهى التفويض بالامضاء تلقائيا في نفس الوقت الذى تنتهى فيه مهام الوالى أو مهام المفوض بالامضاء .

المادة ٤١ - تلتفى احكام المراسيم التالية :

- المرسوم رقم ٧٠-٨٣ المؤرخ فى ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم المجلس التنفيذي للولاية .

- المرسوم رقم ٧٠-١٥٨ المؤرخ فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن إنشاء مجلس تنفيذى لولاية سطيف .

- المرسوم رقم ٧٠-١٦٦ المؤرخ فى ١٠ نوفمبر

سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأليف المجالس التنفيذية للولايات .

- المرسوم رقم ٧٣-١٥٩ المؤرخ فى أول أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتضمن تعديل المواد ٢ و ٥ من المرسوم رقم ٧٠-١٦٦ المؤرخ فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأليف المجالس التنفيذية للولايات .

- المرسوم رقم ٧٤-١٩٧ المؤرخ فى أول أكتوبر سنة ١٩٧٤ والمتضمن تعديل المرسوم رقم ٧٠-١٥٨ المؤرخ فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن إنشاء مجلس تنفيذى لولاية سطيف والرسوم رقم ٧٠-١٦٦ المؤرخ فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأليف المجالس التنفيذية للولايات .

- المرسوم رقم ٧٥-١٥٩ المؤرخ فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تميم المرسوم رقم ٧٤-١٩٧ المؤرخ فى أول أكتوبر سنة ١٩٧٤ والمتضمن تعديل المرسوم رقم ٧٠-١٥٨ المؤرخ فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن إنشاء مجلس تنفيذى لولاية سطيف والرسوم رقم ٧٠-١٦٦ المؤرخ فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأليف المجالس التنفيذية للولايات .

المادة ٤٢ - يكلف أعضاء الحكومة ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى ١٦ شوال عام ١٣٩٩ الموافق ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٩ .

مرسوم رقم ٨١ - ١٥٧ مؤرخ في ١٦ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ١٨ يوليو سنة ١٩٨١ يتضمن تحديد نموذج نشرة القرارات الإدارية في الولاية ومميزاتها (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ،
- وبناء على الدستور ، لاسيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٥٤ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ ، المعدل والمتمم ، والمتضمن قانون الاجراءات المدنية ،
- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية المعدل والمتمم بالقانون رقم ٨١ - ٠٢ المؤرخ في ٩ ربيع الثاني عام ١٤٠١ الموافق ١٤ فبراير سنة ١٩٨١ ولاسيما المادتان ٩٣ و ١٥٣ منه ،

يرسم مايلي :

المادة الاولى - يحدد هذا المرسوم نموذج نشرة القرارات الإدارية في الولاية ومميزاتها .

المادة ٢ - تعد نشرة القرارات الإدارية ، أداة لنشر القرارات الإدارية التي تصدرها في شكلها الاصل الكامل ، على مستوى الولاية ، السلطات المؤهلة لذلك ، طبقا للتنظيم الجارى به العمل .

المادة ٣ - تنشر القرارات الادارية التي تتضمن احكاما عامة ، في نشرة القرارات الادارية اما القرارات الادارية الاخرى ، فتبلغ فرديا ، ولكن يجب ان تنشر في النشرة المذكورة ، اذا تضمنت اثرا حقوقيا بالنسبة للغير .

كما تنشر ميزانية الولاية وحسابها الادارى في نشرة القرارات الادارية .

المادة ٤ - تخضع القرارات الادارية المشار اليها في المادة ٣ السابقة للاشباكال والاجراءات الخاصة بالقرار .

وتسجل القرارات في ترتيب عددي وزمني ،

مع بيان موضوعها ، في سجل خاص ومقسم ، يوقعه الوالى .

المادة ٥ - تكون نشرة القرارات الادارية في الولاية على قياس ٢١ x ٢٧ ، وتكتب على غلافها والصفحة الاولى منها ، العبارات التالية :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ولاية

نشرة القرارات الادارية

الشهر

السنة

المادة ٦ - تتضمن نشر القرارات الادارية فهرسا زمنيا وفهرسا للمواد ، يحدد نموذجهما وزير الداخلية بقرار .

المادة ٧ - تحرر نشرة القرارات الادارية للولاية باللغة الوطنية كما تتضمن ترجمة الى لغة اجنبية .

المادة ٨ - تصدر نشرة القرارات الادارية للولاية كل شهر . وتكون موضوع ايداع لدى :
- وزارة الداخلية ،

- الامانة العامة للحكومة ،

- النيابة العامة التابعة للمجلس القضائى المعنى ،

- دوائر الولاية ،

- بلديات الولاية .

ويمكن ان تطالبها مؤسسات وهيئات الحزب والدولة ، عند الحاجة من الولاية .

المادة ٩ - يتمتع على المصالح المختصة في الولاية والدوائر والبلديات ، أن تسهل لكل مواطن ، الاطلاع على نشرة القرارات الادارية عندما يطلب ذلك .

المادة ١٠ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ١٦ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ١٨ يوليو سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨٢ - ١٤٦ مؤرخ في ٢٣ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق ١٧ ابريل سنة ١٩٨٢ يتعلق بالنظام الاجتماعي والتعويضات التي يستفيد منها اعضاء مكاتب المجالس الشعبية الولائية (١)

ان رئيس الجمهورية ،

— بناء على الدستور، لاسيا المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

— وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية ، المعدل والمتمم ،

— وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

يرسم مايلي :

المادة الاولى — يجب على اعضاء مكتب المجلس الشعبي الولائي ان يارسوا المهام التي تسند اليهم بصفة دائمة ودون اى نشاط آخر طوال فترة عضويتهم .
ويتقاضون بهذه الصفة التعويضات المحددة في هذا المرسوم .

المادة ٢ — يتقاضى رئيس المجلس الشعبي الولائي تعويضا شهريا عن المهنة تحسب على اساس الرقم الاستدلالي ٦٠٠ .
ويتقاضى الاعضاء الآخرون في مكتب المجلس الشعبي الولائي ورؤساء اللجان الدائمة هذا التعويض نفسه محسوبا على اساس الرقم الاستدلالي ٤٠٠ .

المادة ٣ — خلافا للشروط الشكلية والاجراءات التي نص عليها التنظيم المعمول به ، يوضع اعضاء مكتب المجلس الشعبي الولائي الذين لهم صفة موظفين ، او اعوان تابعين للادارات العمومية والجماعات المحلية ، والمؤسسات والهيئات

العمومية ذات الطابع الاداري ، والمؤسسات الاشتراكية تلقائيا ، اما في وضعية انتداب واما في عطلة بدون اجر طوال مدة عملهم الفعلي .

المادة ٤ — يجب ان يكون التعويض عن المهمة المدفوعة للمنتخب المعنى في جميع الحالات مساويا للمرتب او الاجر الذي يتقاضاه في اطاره الاصلى ماعدا اى امتياز يرتبط بالعمل الفعلي للوظيفة الاصلية .

المادة ٥ — للمنتخب المنتدب او الموضوع في عطلة بدون اجر الحق في الادراج من جديد في اطاره الاصلى .
يجب ان يمارس الحق في اعادة الادراج خلال اجل اقصاه شهران (٢) ابتداء من تاريخ انتهاء العضوية .

المادة ٦ — تعد التعويضات المنصوص عليها في هذا المرسوم ، نفقات الزامية تتكفل بها ميزانية الولاية ، وهى ماعة اى تعويض آخر يرتبط بممارسة العضوية .

المادة ٧ — يبقى اعضاء مكتب المجلس الشعبي الولائي خاضعين لاحكام نظامي الضمان الاجتماعي ومعاش التقاعد اللذين كانوا يتمتعون اليهما قبل انتخابهم .
وفي هذه الحالة تحسب الاشتراكات الخاصة بالتقاعد التي يتحملها كل من المنتخب والولاية تبعا للمرتب او الاجر الخاص بالوظيفة الاصلية .

اما اعضاء مكتب المجلس الشعبي الولائي غير المشتركين في الضمان الاجتماعي عند مباشرة مهامهم فيلحقون بالنظام العام للضمان الاجتماعي والمعاش المنصوص عليها في التنظيم المعمول به .
وتحسب الاشتراكات في هذه الحالة تبعا لتعويض الوظيفة .

المادة ٨ — ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
حرر بالجزائر في ٢٣ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق ١٧ ابريل سنة ١٩٨٢ .

قرار مؤرخ في ١٥ جمادى الثانية عام ١٣٨٤ الموافق ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ ، يتضمن إنشاء

المصلحة العمالية للحماية المدنية

والنجدة لعمالة تيارت (١)

ان رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الوزراء ،
ووزير الداخلية ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٦٤-١٢٩ المؤرخ
في ١٥ أبريل سنة ١٩٦٤ والمتعلق بالتنظيم الإداري
للحماية المدنية ،

— وبناء على الطلب الذى قدمه عامل عمالة
تيارت والمعبّر عنه بواسطة رسالته رقم ١٠٦١
المؤرخة في ١ أوت سنة ١٩٦٤ والرامى الى وضع
حد للاختصاص الذى كانت المصلحة العمالية
للنجدة ، واخماد الحرائق بعمالة وهران سابقا
تبسطه بصفة انتقالية على عمالة تيارت وذلك
تحت تسمية « المصلحة المشتركة بين العمالات
للنجدة واخماد الحرائق » ،

— وباقتراح من المدير العام للشؤون
السياسية والعامّة ،

يقرر ما يلى :

مادة ١ — تنشأ في عمالة تيارت مصلحة
عمالية للحماية المدنية والنجدة ، وذلك ابتداء
من ١ نوفمبر سنة ١٩٦٤ .

مادة ٢ — تخول هذه المؤسسة العمومية
الشخصية المعنوية والاستقلال المالى وتكون
حسب مقتضيات المرسوم رقم ٦٤-١٢٩ المؤرخ
في ١٥ أبريل سنة ١٩٦٤ وحسب التنظيم
الجارى به العمل حاليا .

مادة ٣ — أن تصفية المصلحة المشتركة
الخاصة بالعمالات السابقة وذلك في كل ما
يتعلق بعمالة تيارت ستم بمجرد الاتفاق بين
المصالح التابعة لعمالتي وهران وتيارت وبعد
موافقة وزير الداخلية ، يعلنها بناء على طلب
عاملى العمالتين المعنيين بالامر .

مادة ٤ — يجب أن تكون هذه التصفية نافذة
المفعول ابتداء من ١ يناير سنة ١٩٦٥ .

مادة ٥ — يكلف المدير العام للشؤون
السياسية والعامّة وعاملا عمالتي وهران وتيارت ،
كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر
في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٥ جمادى الثانية عام
١٣٨٤ الموافق ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ .

قرار مؤرخ في ١٥ جمادى الثانية عام ١٣٨٤
الموافق ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ ، يتضمن إنشاء
المصلحة العمالية للحماية المدنية
والنجدة لعمالة سعيدة (٢)

ان رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الوزراء
ووزير الداخلية ،

— بناء على المرسوم رقم ٦٤-١٢٩ المؤرخ
في ١٥ أبريل سنة ١٩٦٤ الذى يتضمن التنظيم
الإداري للحماية المدنية ،

— وبعد الاطلاع على طلب عامل عمالة سعيدة
المعروض في تقريره الملخص الدورى الخاص
بشهر سبتمبر سنة ١٩٦٤ ، الرامى الى وضع
حد للاختصاص الذى كانت تتولاه المصلحة
العمالية القديمة للنجدة واخماد الحريق في عمالة
وهران والذى يمتد بصورة انتقالية على عمالة
تيارت تحت تسمية « المصلحة العمالية المشتركة
للنجدة واخماد الحرائق » .

— وبناء على اقتراح المدير العام للشؤون
السياسية والعامّة ،

يقرر ما يلى :

مادة ١ — تنشأ في عمالة سعيدة ابتداء من
فاتح نوفمبر سنة ١٩٦٤ مصلحة عمالية للحماية
المدنية والنجدة .

مادة ٢ — تتمتع تلك المؤسسة العمومية
العمالية بالشخصية المعنوية والاستقلال المالى
وتؤسس وفقا لمقتضيات المرسوم رقم ٦٤-١٢٩
المؤرخ في ١٥ أبريل سنة ١٩٦٤ ، ووفقا للتنظيم
المعنى الاجراء .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥٠ في ١٧/١١/١٩٦٤ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٥٢ في ٢٤/١١/١٩٦٤ .

مادة ٣ - تتم تصفية المصلحة العمالية المشتركة السابقة في جميع ما يتعلق بعمالة سعيدة بعد اتفاق اللجنتين الإداريتين التابعتين لمصالح عمالتي وهران وسعيدة وبعد مصادقة وزير الداخلية على طلب عاملي العمالتين المعنيين .

مادة ٤ - يجب أن يسرى مفعول تلك التصفية ابتداء من فاتح يناير سنة ١٩٦٥ .

مادة ٥ - يكلف المدير العام للشؤون السياسية والعامة وعاملات عمالتي وهران وسعيدة، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٥ جمادى الثانية عام ١٣٨٤ الموافق ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٣٠ رجب عام ١٣٨٧ الموافق ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٧ يعطل بموجبه اطار الميزانيات والحسابات الخاصة بالعمالة (١) ان وزير الداخلية ،

ووزير المالية والتخطيط ،

- بمقتضى القانون رقم ٦٢ - ١٥٧ المؤرخ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والرامي الى تمديد مفعول التشريع النافذ الى غاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ باستثناء مقتضياته المخالفة للسيادة الوطنية ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٧ - ٢٢٢ المؤرخ في ١٥ رجب عام ١٣٨٧ الموافق ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٧ والمؤسسة بموجبه في كل عمالة لجنة عمالية اقتصادية واجتماعية ،

- وبمقتضى المرسوم المؤرخ في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٧٥ والملل ولا سيما الباب الخامس منه والمتعلق بميزانية وحسابات العمالة ،

يقرر ما يلي :

مادة ١ - يجب أن تكون الميزانيات الاولى والاضافية وكذلك الحساب الاداري للعمليات مطابقة للاطر « النموذج ٦٨ » الملحق بهذا القرار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر ٣٠ رجب عام ١٣٨٧ الموافق ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٧ .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

..... عمالة	
-------------------	--

ميزانية السنة المالية ١٩

اقفلت هذه الميزانية عند :

المصاريف

الايرادات

حرر بـ في

عامل العمالة

النموذج ٦٨

(قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٣٠ رجب عام ١٣٨٧ الموافق ٣ نوفمبر ١٩٦٧)

مساواة

المصاريف	الحساب الإداري لسنة ١٩ ____	ميزانية السنة المالية السابقة	الاقتراحات	التحديبات
العادية				
الباب ٦٠ - مصلحة الطرق العمالية (الصيانة)				
الباب ٦١ - نفقات الموظفين				
الباب ٦٢ - الضرائب والرسوم				
الباب ٦٣ - نفقات للأموال المنقولة وغير المنقولة				
الباب ٦٤ - المساهمات والحصر				
الباب ٦٥ - الإعانة الاجتماعية				
الباب ٦٦ - المنح والأمانات				
الباب ٦٧ - نفقات التسيير العام				
الباب ٦٨ - النفقات المالية				
الباب ٦٩ - التكاليف الاستثنائية				
الباب ٨٠ - نقل مبالغ إلى القسم غير المادي				
مجموع المصاريف				
الفائض من الإيرادات				
المجموع المساوي بين المصاريف والإيرادات				
غير العادية				
الباب ١٦٠ - مصلحة الدين				
الباب ٢١٢ - اكتساب الأموال المنقولة				
الباب ٢١٤ - اكتساب المقارنات				
الباب ٢٢٠ - الاشتغال الجديدة				
الباب ٢٢١ - الإصلاحات الكبرى				
الباب ٢٢٠ - مصاريف أخرى غير عادية				
مجموع المصاريف غير العادية				
المجموع العام للمصاريف				
خصم المبالغ المنقولة الداخلية				
المجموع الحقيقي للمصاريف				

الميزانية

الإيرادات	الحساب الإداري لسنة ١٩ _____	ميزانية السنة المالية السابقة	الانقراضات	التحديثات
المادة				
الباب ٧٠ - بيع المنتجات والخدمات				
الباب ٧٢ - المنتجات المالية				
الباب ٧٣ - التحصيلات والإعانات				
الباب ٧٤ - مساهمة الصندوق الوطني للإدخار والاحتياط				
الباب ٧٦ - الضرائب الباقية				
الباب ٧٧ - الرسم المفرد على السيارات				
الباب ٧٩ - المنتجات الاستثنائية				
مجموع الإيرادات				
غير المادية				
الباب ٨١ - نقل المبالغ من القسم المادي				
الباب ٨٢ - الهبات والوصايا				
الباب ٨٥ - الإعانات				
الباب ٨٦ - منتجات القروض				
الباب ٨٨ - التعريف في المنقولات				
الباب ٨٩ - التعريف في العقارات				
الباب ٩٤ - مميزات من الكوارث				
الباب ٩٥ - إيرادات أخرى غير عادية				
مجموع الإيرادات غير المادية				
المجموع العام للإيرادات				
خض المبالغ المنقولة الداخلية				
المجموع الحقيقي للإيرادات				

التلخيص حسب مواد

المصاريف

القسم العادى
<p>الباب ٦٠ - مصلحة الطرق العمالية (الميانة)</p> <p>المادة ٦٠٠ - أشغال الصيانة</p> <p>» ٦٠١ - مصاريف أخرى للصيانة</p>
<p>الباب ٦١ - نفقات المستخدمين</p> <p>المادة ٦١٠ - الرتب والاجور والتمويضات</p> <p>» ٦١١ - تمويضات تمثل النفقات</p> <p>» ٦١٢ - أجور مختلفة</p> <p>» ٦١٣ - تكاليف اجتماعية</p>
<p>الباب ٦٢ - الفرائب والرسوم</p> <p>المادة ٦٢٠ - الدفع الجزائى</p> <p>» ٦٢١ - ضرائب ورسوم أخرى</p>
<p>الباب ٦٣ - نفقات للاموال المنقولة وغير المنقولة</p> <p>المادة ٦٢٠ - ملكيات عقارية عمالية</p> <p>» ٦٢١ - أثاث عمالي</p> <p>» ٦٢٢ - تسجير وصيانة السيارات</p> <p>» ٦٢٣ - التأمينات</p> <p>» ٦٢٤ - البنايات المتأجرة</p>
<p>الباب ٦٤ - المساهمات والعصص</p> <p>المادة ٦٤٠ - حصة المساعدة</p> <p>» ٦٤١ - المساهمة في مقاومة الحريق</p>
<p>الباب ٦٥ - الاعانة الاجتماعية</p> <p>المادة ٦٥٠ - الاطفال المقدمة اليهم المساعدة</p> <p>» ٦٥١ - مساعدة الشيوخ والمجزة والمصابين بمرض عضال</p> <p>» ٦٥٢ - وقاية الصحة العمومية</p> <p>» ٦٥٣ - الحماية المدنية</p> <p>» ٦٥٤ - مساعدات مختلفة</p>

التلخيص حسب مواد

المصاريف

الاسم العادي
الباب ٦٦ - المنح والاعانات
المادة ٦٦٠ - تشجيع للآداب والفنون والعلوم.....
» ٦٦١ - التعليم العمومي.....
» ٦٦٢ - الفلاحة والتجارة والصناعة.....
» ٦٦٣ - اعانات لمختلف الهيئات.....
» ٦٦٤ - اعانات للمبلديات.....
» ٦٦٥ - منح اخرى.....
الباب ٦٧ - نفقات التسيير العام
المادة ٦٧٠ - نفقات الإدارة.....
» ٦٧١ - محفوظات عمالية.....
» ٦٧٢ - نفقات قسم القضايا.....
» ٦٧٣ - احتفالات واستقبالات.....
» ٦٧٤ - نفقات اخرى للتسيير.....
الباب ٦٨ - النفقات المالية
المادة ٦٨٠ - المكاتب المالية.....
» ٦٨١ - المساهمة في صندوق ضمان الفرائب المباشرة.....
» ٦٨٢ - نفقات مالية اخرى.....
الباب ٦٩ - التكاليف الاستثنائية
المادة ٦٩٠ -
» ٦٩١ -
» ٦٩٢ -
» ٦٩٣ -
الباب ٨٠ - نقل مبالغ الى التسم غير العادي
المادة ٨٠ - لمصلحة الدين.....
» ٨١ - لمصلحة الطرق المالية.....
» ٨٢ - لمصاريف اخرى خاصة بالتجهيز.....

[illegible]

التلخيص حسب مسواد

المصاريف

القسم غير المادي	
الباب ١٦٠ - مصلحة الدين	
المادة ١٦٠ - المصحة المالية لاسناد القروض - البنية المبرمة قبل ١٩٥٨	
١٦٠ - تسديد القروض	
الباب ٢١٢ - اكتساب الاموال المتقولة	
المادة ٢١٢ - المصالة	
٢١٢ - ثيابات المصالة	
٢١٢ - مساكن مرتبطة بالوظيفة	
٢١٢ - السيارات	
الباب ٢١٢ - اكتساب العقارات	
المادة ٢١٢ - المستعجلة للمصلحة الادارية والتقنية	
٢١٢ - المستعجلة للسكنى	
الباب ٢٢٠ - الاشغال الجديدة	
المادة ٢٢٠ - مصلحة الطرق المالية	
٢٢٠ - اشغال جديدة اخرى	
٢٢٠ - مساهمة المصالة في بعض الاشغال	
الباب ٢٢١ - الاملاحات الكبرى	
المادة ٢٢١ - مصلحة الطرق المالية	
٢٢١ - دار المصالة	
٢٢١ - ثيابات المصالة	
٢٢١ - مساكن مرتبطة بالوظيفة	
٢٢١ - السيارات	
الباب ٢٢٠ - مصاريف اخرى غير عادية	
المادة ٢٢٠ -	
٢٢٠ -	
٢٢٠ -	
٢٢٠ -	
٢٢٠ -	

المصاريف والإيرادات (تابع)

[illegible]

التلخيص حسب مسواد

الإيرادات

القسم العاشر
الباب ٧٠ - بيع المنتجات والخدمات
<p>المادة ٧٠٠ - المصلحة الصحية.....</p> <p>» ٧٠١ - بيع المنتجات أو الخدمات المخصصة لمصلحة الطرق العمالية.....</p> <p>» ٧٠٢ - بدل الإيجار والأتاوات.....</p> <p>» ٧٠٣ - الاشتراكات في مجلة الأعمال الإدارية.....</p> <p>» ٧٠٤ - تسديد السلف التي هي على عاتق الغير من أجل الأشغال ذات المنفعة العمومية.....</p>
الباب ٧٢ - المنتجات المالية
<p>المادة ٧٢٠ - المكاتب العمالية.....</p> <p>» ٧٢١ - الفوائد.....</p> <p>» ٧٢٢ - منتجات مالية أخرى.....</p>
الباب ٧٣ - التحصيلات والإعانات
<p>المادة ٧٣٠ - مساهمة الجزائر في مصاريف المونة الاجتماعية.....</p> <p>» ٧٣١ - مساهمة البلديات في نفقات الخيمات الصيفية.....</p> <p>» ٧٣٢ - تحصيلات مختلفة لمصاريف، المساعدة وحفظ الصحة.....</p>
الباب ٧٤ - مساهمة الصندوق الوطني للإدخار والاحتياط
<p>المادة ٧٤٠ - مخصصات التوزيع بالتساوي.....</p> <p>» ٧٤١ - أمانة لمصلحة الطرق.....</p> <p>» ٧٤٢ - مخصصات أخرى.....</p>
الباب ٧٦ - الضرائب المباشرة
<p>المادة ٧٦٠ - متزوج الرسوم على النشاط المهني.....</p> <p>» ٧٦١ - متزوج الاشتراكات والحقوق الإضافية.....</p>
الباب ٧٧ - الرسم المفرد على السيارات
<p>المادة ٧٧٠ - مخصصات من الرسم المفرد على السيارات.....</p>
الباب ٧٩ - المنتجات الاستثنائية
<p>المادة ٧٩٠.....</p> <p>» ٧٩١.....</p> <p>» ٧٩٢.....</p> <p>» ٧٩٣.....</p>

التلخيص حسب مواد

الإيرادات

القسم لغير السادي
الباب ٠١ - نقل البالغ من القسم القادي
٠١٠ - لمصلحة الدين
٠١١ - لمصلحة الطرق المالية
٠١٢ - لموقوفات أخرى خاصة بالتجهيز
الباب ١٠٢ - الهبات والوصايا
١٠٢٠ - الهبات
١٠٢١ - الوصايا
الباب ١٠٥ - الإعانات
١٠٥٠ - من الدولة
١٠٥١ - من الصندوق العمالي للتضامن
١٠٥٢ - إعانات أخرى
الباب ١٦١ - منتجات القروض
١٦١٠ - لدى الدولة
١٦١١ - لدى الصندوق الوطني للاذخار والاحتياط
١٥١٢ - قروض أخرى مرخص بها
الباب ٢١٢ - التصرف في النقولات
٢١٢٠ - التصرف في الإناث
٢١٢١ - التصرف في السيارات
الباب ٢١٤ - التصرف في العقارات
٢١٤٠ - التصرف في الأراضي
٢١٤١ - تصرفات أخرى
الباب ٢٤٠ - تعويضات عن الكوارث
الباب ٠٢ - إيرادات أخرى غير عادية

المصاريف والإيرادات (تابع)

[illegible]

التفصيل حسب المصاد الفرعية

رقم الكود الفرعية	المصاريف	الحساب الإداري ١١٦
	الباب ٦٠ - مصلحة الطرق المالية (الميطة)	
٦٠٠٠٠	المادة ٦٠٠ - أشغال الميطة	
٦٠٠٠١		
٦٠٠٠٢		
٦٠٠٠٣		
٦٠٠٠٤		
٦٠٠٠٥		
٦٠٠٠٦		
٦٠٠٠٧		
٦٠٠٠٨		
٦٠٠٠٩		
٦٠١٠٠	المادة ٦٠١ - مصاريف أخرى للميطة	
٦٠١٠١		
٦٠١٠٢		
٦٠١٠٣		
٦٠١٠٤		
	الباب ٦١ - نفقات المستخدمين	
٦١٠٠٠	المادة ٦١٠ - الرتب والأجور والتعويضات	
٦١٠٠١	مرتبات وتعويضات المستخدمين المتميزين والمرسجين	
٦١٠٠٢	مرتبات وتعويضات مستخدمي المصلحة	
٦١٠٠٣	تعويضات للمحاسبين المتميزين في التقاعد ومحرري قوائم الأجور	
٦١٠٠٤	مداخل للاعوان الماليين أو لمائلاتهم	
٦١١٠٠	المادة ٦١١ - تعويضات تمثل النفقات	
٦١١٠١	نفقات تنقل المستخدمين الماليين	
٦١١٠٢	ملابس ، تعويضات عن الاحذية والتجهيز الصغير لمستخدمي المصلحة ، ملابس العمل	
٦١١٠٣	للمستخدمين الذين يقومون بأعمال تضرهم للاوساخ	
٦١١٠٤	تسديد النفقات المترتبة بمناسبة القيام بالخدمة للاعوان الماليين	
٦١١٠٥	تعويضات أخرى	
٦١٢٠٠	المادة ٦١٢ - أجور مختلفة	
٦١٢٠١	موظفي ديوان عامل العمالة - تعويضات عن الدوام	
٦١٢٠٢	مكافآت الأطباء والميادلة	
٦١٢٠٣	أصناف المحامين والموظفين القضائيين المكلفين برعاية مصالح العمالة (نفقات القضاء	
٦١٢٠٤	واللاحقات والبيوع وأعداد الوثائق الرسمية المختلفة)	
٦١٢٠٥	أصناف المهندسين المعماريين	
٦١٣٠٠	المادة ٦١٣ - تكاليف اجتماعية	
٦١٣٠١	اشتراكات أرباب العمل للضمان الاجتماعي والمعاشات	
٦١٣٠٢	التنح المالية	
٦١٣٠٣	تأمين موظفي العمالة ضد حوادث العمل	
٦١٣٠٤	تكاليف أخرى	

التفصيل حسب المواد الفرعية

رقم المواد الفرعية	المستشارية	الحساب الإداري ١٩٦ -
	الباب ٦٢ - الضرائب والرسوم	
	المادة ٦٢ - الدفع الجزائي	
	المادة ٦٢١ - غرامات ورسوم أخرى مستحقة للمعالة	
	الباب ٦٣ - نفقات للأموال المنقولة وغير المنقولة	
	المادة ٦٣ - ملكيات عقارية عمالية	
٦٣٠٠	صيانة دار المعالة	
٦٣٠١	صيانة نباتات المعالة	
٦٣٠٢	صيانة المساكن المرتبطة بالوظيفة	
٦٣٠٣	صيانة النباتات الأخرى	
	المادة ٦٣١ - آلات عمالية	
٦٣١٠	صيانة آلات دار المعالة	
٦٣١١	صيانة آلات نباتات المعالة	
٦٣١٢	صيانة آلات المساكن المرتبطة بالوظيفة	
٦٣١٣	صيانة آلات النباتات الأخرى	
٦٣١٤	صيانة التجهيزات التليفونية	
٦٣١٥	صيانة آلات إطفاء الحرائق	
٦٣١٦	صيانة وتصلب الآلات الكاتبة وأجهزة الطباعة	
٦٣١٧	صيانة وتصلب الأدوات الأخرى	
	المادة ٦٣٢ - صيانة وتصلب السيارات	
٦٣٢٠	صيانة سيارات مصلحة الطرق العمالية	
٦٣٢١	صيانة السيارات المتعددة الاستعمال	
٦٣٢٢	صيانة السيارات الأخرى	
	المادة ٦٣٣ - التأمينات	
٦٣٣٠	التأمين ضد الحريق	
٦٣٣١	التأمين على السيارات	
٦٣٣٢	التأمينات الأخرى	
	المادة ٦٣٤ - النباتات المستأجرة	
٦٣٤٠		
٦٣٤١		
٦٣٤٢		
٦٣٤٣		
٦٣٤٤		
٦٣٤٥		
٦٣٤٦		
٦٣٤٧		
٦٣٤٨		
٦٣٤٩		

ولایات - قرآن

[illegible]

التفصيل حسب المواد الفرعية

رقم المواد الفرعية	المساريف	الحساب الإداري ١٩٦
	الباب ٦٤ - المساعدات والعصم	
٦٤١٠	المادة ٦٤٠ - حصة المساعدة	
٦٤١١	المادة ٦٤١ - المساعدة في مقاومة الحريق	
٦٤١٢	المساعدة المالية في مصلحة مقاومة الحريق	
	الباب ٦٥ - الامانة الاجتماعية	
٦٥٠٠٠	المادة ٦٥٠ - الاطفال المقدمة اليهم المساعدة	
٦٥٠٠٠١	مهر الزواج لفائدة الايتام والايام التقدماء للدولة	
٦٥٠٠٠٢	سير مديرية السكان والنشاط الاجتماعي	
٦٥٠٠٠٣	مساعدات مؤقتة ومساعدات ضرورية بالدرجة الاولى ومكافآت تثبيت النسب	
٦٥٠٠٠٤	نفقات الفحوص الطبية للحارسات والمرضعات	
٦٥٠٠٠٥	مصاريف الايتام الذين هم في مهلة المرضعات والحارسات	
٦٥٠٠٠٦	نفقات تنقل المرضعات والحارسات وايام الدولة	
٦٥٠٠٠٧	نفقات ايتام الدولة الموضعين في مؤسسات مدرسية او استشفائية	
٦٥٠٠٠٨	نفقات كسوة الايتام	
٦٥٠٠٠٩	ادوات مدرسية ونفقات الدراسة	
٦٥٠٠١٠	الملاجات الطبية المقدمة لايام الدولة - اسباب الاطباء	
٦٥٠٠١١	مكافآت لايام الدولة ، شراء لمب وحلويات وتوزيعها على لاطفال الماعدين بمناسبة الاعياد	
٦٥٠٠١٢	نفقات تسير وتجميع النقود المائدة لايام الدولة	
٦٥٠٠١٣	اسباب الماعين المكلفين بالمداومة من مصالح ايتام الدولة امام القضاء	
٦٥٠٠١٤	نفقات السجلات والطبومات ونفقات الكتب ومراسلات الملحمة	
٦٥٠٠١٥	نفقات جولات التفتيش التي تقوم بها المساعدات الاجتماعية واعوان الرقابة	
٦٥٠٠١٦		
٦٥٠٠١٧		
٦٥١٠	المادة ٦٥١ - مساعدة الشيوخ والعجزة والمصابين بمرض عضال	
٦٥١١	شراء الدخان والحلويات للشيوخ والمصابين بمرض عضال الموجودين في الملاجئ	
٦٥١٢	مشتريات اخرى	
٦٥١٣	اللجنة المالية لفحص الطلبات المقدمة من قبل المكفوفين (بطاقة فقد البصر ، حمل الخيرانة البيضاء) تويضات للاطباء الاخصائيين في مرض الرمد	
٦٥١٤	الحماية الاجتماعية للمكفوفين - حصة المعالة	
٦٥١٥		
٦٥١٦		

ولایات - قرار

[illegible]

التفصيل حسب المواد الفرعية

رقم المواد الفرعية	المصاريف	الحساب الإداري ١٩٦
	المادة ٦٥٢ - حماية الصحة العمومية	
٦٥٢-٠٠	سير مديرية الصحة ومراقبة الحياتي والتبذلة واللائحة والآلات والتلفون ولوازم السيارات والتبذلة ومصاريف مختلفة	
٦٥٢-٠١	مصاريف المجلس المالي لحفظ الصحة	
٦٥٢-٠٢	مصلحة التنظيم ولوازم التنظيم	
٦٥٢-٠٣	مصاريف موظفي مصلحة الأوبئة والتنظيم (الأجر والتعويضات والتكاليف الاجتماعية) ونفقات التنقل	
٦٥٢-٠٤	مصاريف أخرى لسير مصلحة الأوبئة والتنظيم	
٦٥٢-٠٥	مصلحة التطهير على الصيد البلدي والكافيات والتعويضات	
٦٥٢-٠٦	تسديد نفقات التحطيات الكيماوية والجراثومية لمياه الشرب	
٦٥٢-٠٧	المصلحة المالية لوضع القنوات الصحية ومصاريف التسيير	
٦٥٢-٠٨	نفقات طبع نشرة اعلامية للهيئة الطبية	
٦٥٢-٠٩		
٦٥٢-١٠		
٦٥٢-١١		
٦٥٢-١٢		
	المادة ٦٥٣ - الحماية المدنية	
٦٥٣٠	الحماية المدنية	
٦٥٣١	أمن الشواطئ	
٦٥٣٢	اللجنة المالية للأمن الخاصة بالإسكان التي تستقبل الممرم - نفقات التنقلات	
٦٥٣٣		
٦٥٣٤		
٦٥٣٥		
	المادة ٦٥٤ - مساعدات مختلفة	
٦٥٤٠	مساعدات للمعوزين	
٦٥٤١		
٦٥٤٢		

التفصيل حسب المواد الفرعية

رقم المواد الفرعية	المصاريف	الحساب الإداري ١٩٦—
	الباب ٦٦ - المنح والإعانات	
	المادة ٦٦٠ - تشجيع للادب والفنون والعلوم.....	
٦٦٠٠		
٦٦٠١		
٦٦٠٢		
٦٦٠٣		
٦٦٠٤		
	المادة ٦٦١ - التعليم العمومي.....	
٦٦١-٠٠	المنح.....	
٦٦١-٠١	تسليمات شرفية.....	
٦٦١-٠٢	مؤتمرات جزائرية لاعطاء لجنة امتحان البكالوريا والتمويلات الممنوحة للموظفين الكثرين بالتنظيم المادي.....	
٦٦١-٠٣	مساعدة العمالة في المصاريف المتعلقة بغير الطعام المدرسية.....	
٦٦١-٠٤	مصاريف سير مركز التوجيه المدرسي والمهني.....	
٦٦١-٠٥	شراء جوائز للشانويات ومدارس التعليم العام والمدارس التكميلية والمدارس العربية.....	
٦٦١-٠٦	شراء كتب دراسية للمستفيدين من المنح في العمالة.....	
٦٦١-٠٧	إعانات لصناديق المدارس.....	
٦٦١-٠٨	نفقات إقامة الاطفال في الخيمات الصيفية.....	
٦٦١-٠٩	نقل للاميذ مدارس التعليم العام في السيارات.....	
٦٦١-١٠		
٦٦١-١١		
٦٦١-١٢		
	المادة ٦٦٢ - الزراعة والتجارة والصناعة.....	
٦٦٢٠	جوائز تشجيع لتربية الخيول.....	
٦٦٢١	إعانات لتربية مناطق صناعية.....	
٦٦٢٢		
٦٦٢٣		
٦٦٢٤		
	المادة ٦٦٣ - إعانات لمختلف المؤسسات.....	
٦٦٣٠		
٦٦٣١		
٦٦٣٢		
٦٦٣٣		
٦٦٣٤		
	المادة ٦٦٤ - إعانات للبلديات.....	
٦٦٤٠	الإعانة.....	
٦٦٤١	الإعانة.....	
٦٦٤٢	الإعانة.....	
٦٦٤٣		
٦٦٤٤		
٦٦٤٥		
٦٦٤٦		
٦٦٤٧	التدريب لتكوين كتاب البلديات.....	
	المادة ٦٦٥ - منح أخرى.....	
٦٦٥-٠	مساعداة لضحايا الكوارث غير التوقعة الذين ليس لهم تأمين.....	
٦٦٥-١		
٦٦٥-٢		
٦٦٥-٣		
٦٦٥-٤		

[illegible]

التفصيل حسب المواد الفرعية

رقم المواد الفرعية	المصاريف	الحساب الإداري ١٩٦
	الباب ٦٧ - نفقات التسيير العام	
	المادة ٦٧ - نفقات الإدارة	
٦٧.٠	نفقات البريد والبرق والهاتف والاتاوات التليفونية	
٦٧.١	نفقات طبع الميزانيات والحساب ومجموعة الأعمال الإدارية	
٦٧.٢	شراء الوثائق	
٦٧.٣	مطبوعات ولوازم لمصالح دار العمالة ونيابات العمالة	
٦٧.٤	المستندات والجرائد والدوريات	
٦٧.٥	شراء الحروفات والمواد الدعنية الخاصة لتزيت الآلات	
٦٧.٦	الماء والغاز والكهرباء (دار العمالة ومكاتب دار العمالة والمحطات والمساكن المرتبطة بالوظيفة ونيابات العمالة)	
٦٧.٧	اكتساب الأدوات الصغيرة ولوازم الصيانة	
٦٧.٨	تسديد نفقات السجلات المطبوعة والضرورية لتسيير العمالة ، مساهمة العمالة في نفقات مكتب السيد أمين الخزينة العمالي	
٦٧.٩	مصاريف مختلفة للإدارة	
	المادة ٦٧١ - محفوظات عمالية	
٦٧١.٠	تجليد المؤلفات والمجلات الدورية لمصلحة المحفوظات العمالية	
٦٧١.١		
٦٧١.٢		
٦٧١.٣		
٦٧١.٤		
	المادة ٦٧٢ - نفقات قسم القضايا	
	المادة ٦٧٣ - احتفالات واستقبالات	
٦٧٣.٠	نفقات الاستقبالات	
٦٧٣.١	نفقات الانارة وتركيب أجهزة مكبرات الصوت والتزيين للبيئات العمالية	
٦٧٣.٢		
٦٧٣.٣		
٦٧٣.٤		
	المادة ٦٧٤ - نفقات أخرى للتسيير	
٦٧٤.٠	مصاريف طارئة	
٦٧٤.١	أموال خصومية	
٦٧٤.٢		
٦٧٤.٣		
	الباب ٦٨ - النفقات المالية	
	المادة ٦٨ - المكاتب العمالية	
٦٨.٠	المكاتب العمالية للسكن المتدلل الكراء	
٦٨.١	مكاتب	
٦٨.٢		
٦٨.٣		
٦٨.٤		
	المادة ٦٨١ - المساهمة في صندوق ضمان الغرائب الباثرة	
	المادة ٦٨٢ - نفقات مالية أخرى	
٦٨٢.٠		
٦٨٢.١		
٦٨٢.٢		
٦٨٢.٣		
٦٨٢.٤		

ولایات - قرار

[illegible]

التفصيل حسب المواد الفرعية

رقم المواد الفرعية	المساريف	الحساب الإداري ١٩٦—
	الباب ٦٩ - التكاليف الاستثنائية	
	المادة ٦٩.	
	المادة ٦٩١	
	المادة ٦٩٢	
	المادة ٦٩٣	
	الباب ٨ - نقل المبالغ الى القسم لير العادي	
	المادة ٨. - مصلحة الدين	
	المادة ٨١ - مصلحة الطرق العمالية	
٨١٠	لاشغال بناء الطرق المالية	
٨١١	لاشغال ذات اصلاحات كبرى	
٨١٢	لاشغال طارئة	
	الباب ١٦ - مصلحة الدين	
	المادة ١٦. - الحصة المالية لاقساط القروض السنوية البرمة قبل ١٩٥٨	
	المادة ١٦١ - تسديد القروض	
١٦٠٠		
١٦٠١		
١٦٠٢		
١٦٠٣		
١٦٠٤		
١٦٠٥		
١٦٠٦		
١٦٠٧		
١٦٠٨		
١٦٠٩		
	الباب ٢١٢ - اكتساب الاموال المنقولة	
	المادة ٢١٢. - العمالة	
	المادة ٢١٢١ - نيابات العمالة	
٢١٢١٠		
٢١٢١١		
٢١٢١٢		
٢١٢١٣		
٢١٢١٤		
٢١٢١٥		
٢١٢١٦		
٢١٢١٧		
٢١٢١٨		
٢١٢١٩		
	المادة ٢١٢٢ - مساكن مرتبطة بالوظيفة	
٢١٢٢٠		
٢١٢٢١		
٢١٢٢٢		
٢١٢٢٣		
٢١٢٢٤		

التفصيل حسب المواد الفرعية

رقم المواد الفرعية	المصاريف	الحساب الإداري ١٩٦
	المادة ٢١٢٣ - السيارات	
٢١٢٣٠	اكتساب وتجديد السيارات الادارية الخفيفة.....	
٢١٢٣١	اكتساب سيارات لمصلحة الطرق العمالية	
٢١٢٣٢	اكتساب السيارات المتعددة الاستعمال للمصالح الاخرى.....	
	الباب ٢١٤ - اكتساب العقارات	
	المادة ٢١٤٠ - اكتساب العقارات المستعملة للمصلحة الادارية والتقنية.....	
٢١٤٠٠		
٢١٤٠١		
٢١٤٠٢		
٢١٤٠٣		
	المادة ٢١٤١ - اكتساب العقارات المستعملة للسكنى	
٢١٤١٠		
٢١٤١١		
٢١٤١٢		
٢١٤١٣		
	الباب ٢٢٠ - الاشغال الجديدة	
	المادة ٢٢٠٠ - مصلحة الطرق العمالية	
٢٢٠٠٠		
٢٢٠٠١		
٢٢٠٠٢		
٢٢٠٠٣		
٢٢٠٠٤		
٢٢٠٠٥		
٢٢٠٠٦		
٢٢٠٠٧		
٢٢٠٠٨		
٢٢٠٠٩		
	المادة ٢٢٠١ - اشغال جديدة اخرى.....	
٢٢٠١٠		
٢٢٠١١		
٢٢٠١٢		
٢٢٠١٣		
٢٢٠١٤		
٢٢٠١٥		
٢٢٠١٦		
٢٢٠١٧		
٢٢٠١٨		
٢٢٠١٩		
	المادة ٢٢٠٢ - مساهمة العمالة في بعض الاشغال	
٢٢٠٢٠		
٢٢٠٢١		
٢٢٠٢٢		
٢٢٠٢٣		
٢٢٠٢٤		

التفصيل حسب المواد الفرعية

رقم المواد الفرعية	المصاريف	الحساب الإداري ١٩٦ ____
	الباب ٢٢١ - الإصلاحات الكبرى	
٢٢١.٠	المادة ٢٢١ - مصلحة الطرق العمالية	
٢٢١.١		
٢٢١.٢		
٢٢١.٣		
٢٢١.٤		
٢٢١.٥		
٢٢١.٦		
٢٢١.٧		
٢٢١.٨		
٢٢١.٩		
٢٢١١.٠	المادة ٢٢١١ - دار العمالة	
٢٢١١.١	مبنى دار العمالة	
	مكاتب دار العمالة والمحلات	
٢٢١٢.٠	المادة ٢٢١٢ - نيابات العمالة	
٢٢١٢.١		
٢٢١٢.٢		
٢٢١٢.٣		
٢٢١٢.٤		
٢٢١٢.٥		
٢٢١٢.٦		
٢٢١٢.٧		
٢٢١٢.٨		
٢٢١٢.٩		
٢٢١٣.٠	المادة ٢٢١٣ - مساكن مرتبطة بالوظيفة	
٢٢١٣.١		
٢٢١٣.٢		
٢٢١٣.٣		
٢٢١٤.٠	المادة ٢٢١٤ - السيارات	
٢٢١٤.١		
٢٢١٤.٢		
٢٢١٤.٣		
	الباب ٣ - مصروفات أخرى غير عادية	
	المادة ٢٠	
	المادة ٢١	
	المادة ٢٢	
	المادة ٢٣	
	المادة ٢٤	

ولایات - قراری

[illegible]

التفصيل حسب المواد الفرعية

رقم المواد الفرعية	الإيسرادات	الحساب الإداري ١٩٦
	الباب ٧٠ - بيع المنتجات والخدمات	
	المادة ٧٠٠ - المصلحة المصحية	
٧٠٠١	مصلحة التنظيم - تسديد نفقات التنظيم ونقلات الاعوان القائمين بالتنظيم	
٧٠٠٢	مصلحة الأوبئة - تسديد نفقات التطهير	
٧٠٠٣	مصلحة التطهير - الرسم المفروض على التطهير	
٧٠٠٤	تسديد نفقات التحليلات الكيماوية والجراثومية للمياه الصالحة للشرب	
٧٠٠٥	تسديد نفقات طبع النشرة الاعلامية للهيئة الطبية	
٧٠٠٦		
٧٠٠٧		
٧٠٠٨		
٧٠٠٩		
	المادة ٧٠١ - بيع المنتجات او الخدمات المخصصة لمصلحة الطرق العمالية	
٧٠١٠	تسديد من قبل البلديات للمدونة المقدمة من طرف مصلحة الجسور والطرق لاشغال الطرق الخاصة بهذه البلديات	
٧٠١١	بيع الاشجار - تغليبها الخ	
٧٠١٢	منتجات اخرى ، قوارب وممرات على الماء	
٧٠١٣		
٧٠١٤		
٧٠١٥		
٧٠٢٠	المادة ٧٠٢ - بدل الاجار والاتاوت	
٧٠٢١	بدل اجار البنايات والاراضي	
	الاتاوت المفروضة من شغل الاملاك العمومية العمالية	
٧٠٣٠	المادة ٧٠٣ - الاشتراكات في مجلة الاعمال الادارية	
	منتجات اشتراكات مجلة الاعمال الادارية المائدة للمانة	
	المادة ٧٠٤ - تسديد السلف التي هي على عاتق الغير من اجل الاشغال ذات المنفعة العمومية	
٧٠٤٠		
٧٠٤١		
٧٠٤٢		
٧٠٤٣		
٧٠٤٤		
	الباب ٧٢ - المنتجات المالية	
	المادة ٧٢٠ - المكاتب العمالية	
٧٢٠٠	المكاتب العمالي للمساكن المتدلة الكراء	
٧٢٠١	مكتب	

التفصيل حسب المواد الفرعية

رقم المواد الفرعية	الإيرادات	الحساب الإداري ١٩٦
٧٢٠٢	مكتب	
٧٢٠٣	مكتب	
٧٢٠٤	مكتب	
٧٢١٠	المادة ٧٢١ - الفوائد والربح	
٧٢١١	فوائد رؤوس الأموال	
٧٢٢٠	الربح	
	المادة ٧٢٢ - منتجات مالية أخرى	
	الباب ٧٣ - التحصيلات والإعانات	
٧٣٠٠	المادة ٧٣ - مساهمة الجزائر في مصاريف العونة الاجتماعية	
٧٣٠١	مساهمة الجزائر في مصاريف الاطفال المقدمة لهم المساعدة	
٧٣٠٢	المساهمات في نفقات صيانة الاطفال المودعين لدى المساعدة العمومية	
٧٣٠٣	مساهمات أخرى	
٧٣٠٤	الحماية الاجتماعية للمكفوفين	
٧٣٠٥	القسم العالي للتربية الوطنية - تسديد مصاريف التسيير	
٧٣٠٦	تسديد مصاريف الطبوعات العائدة لمصلحة المساعدة الطبية المجانية	
٧٣٠٧	تسديد التسليمات المقدمة للمسافرين الموزين	
٧٣٠٨		
٧٣٠٩		
	المادة ٧٣١ - مساهمة البلديات في نفقات المخيمات الصيفية	
	المادة ٧٣٢ - تحصيلات مختلفة لمصاريف المساعدة	
	الباب ٧٤ - مساهمة الصندوق الوطني للدخار والاحتياط	
	المادة ٧٤ - مخصصات التوزيع بالتساوي	
	المادة ٧٤١ - اعانة لمصلحة الطرق	
	المادة ٧٤٢ - مخصصات أخرى	
	الباب ٧٦ - الضرائب المباشرة	
٧٦٠٠	المادة ٧٦ - متوج الرسوم على النشاط المهني	
٧٦٠١	الرسم من النشاط الصناعي والتجاري	
٧٦١٠	الرسم من النشاط غير التجاري	
٧٦١١	المادة ٧٦١ - متوج الاشتراكات والحقوق الإضافية	
	الرسم من النشاط الصناعي والتجاري	
	الرسم من النشاط غير التجاري	
	الباب ٧٧ - الرسم المفرد على السيارات	
	المادة ٧٧ - مخصصات من الرسم المفرد على السيارات	

ولایات - فرائ

[illegible]

التفصيل حسب المواد الفرعية

رقم المواد الفرعية	الإيرادات	الحساب الإداري ١٩٦
	الباب ٧٩ - المنتجات الاستثنائية	
	المادة ٧٩	
	المادة ٧٩١	
	المادة ٧٩٢	
	المادة ٧٩٣	
	القسم غير العادي	
	الباب ١ - نقل مبالغ من القسم العادي	
	المادة ١ - نقل مبالغ لصلحة الدين	
	المادة ١١ - نقل مبالغ لصلحة الطرق المالية	
	المادة ١٢ - نقل مبالغ لمصروفات أخرى خاصة بالتجهيز	
	الباب ١.٣ - الهبات والوصايا	
	المادة ١.٣ - الهبات	
١٣.٠٠		
١٣.٠١		
١٣.٠٢		
	المادة ١.٣١ - الوصايا	
١٠٣١.٠		
١٠٣١١		
١٠٣١٢		
	الباب ١.٥ - الإعانات	
	المادة ١.٥ - من الدولة	
١٠٥٠.٠		
١٠٥٠.١		
١٠٥٠.٢		
١٠٥٠.٣		
١٠٥٠.٤		
	المادة ١.٥١ - من الصندوق العمالي للتأمين للصندوق الوطني للائتمان والاحتياط	
١٠٥١.٠		
١٠٥١.١		
١٠٥١.٢		
١٠٥١.٣		
١٠٥١.٤		
	المادة ١.٥٢ - إعانات أخرى	
١٠٥٢.٠		
١٠٥٢.١		
١٠٥٢.٢		

التفصيل حسب المواد الفرعية

رقم المواد الفرعية	الإيرادات	الحساب الإداري ١٦٦
	الباب ١٦١ - منتجات القروض	
	المادة ١٦١٠ - لدى الدولة	
١٦١٠٠		
١٦١٠١		
١٦١٠٢		
	المادة ١٦١١ - لدى الصندوق الوطني للإدخار والاحتياط	
١٦١١٠		
١٦١١١		
١٦١١٢		
	المادة ١٦١٢ - قروض أخرى مرخص بها	
١٦١٢٠		
١٦١٢١		
	الباب ٢١٢ - التصرف في الأموال الثابتة	
	المادة ٢١٢٠ - التصرف في الآثاث	
٢١٢٠٠		
٢١٢٠١		
٢١٢٠٢		
	المادة ٢١٢١ - التصرف في السيارات	
٢١٢١٠		
٢١٢١١		
٢١٢١٢		
	الباب ٢١٤ - التصرف في الأموال الثابتة	
	المادة ٢١٤٠ - التصرف في الأراضي	
٢١٤٠٠		
٢١٤٠١		
	المادة ٢١٤١ - تعريفات أخرى في العقارات	
٢١٤١٠		
٢١٤١١		
	الباب ٢٤٠ - تعويضات عن الكوارث	
٢٤٠٠		
٢٤٠١		
٢٤٠٢		
	الباب ٢ - إيرادات أخرى غير عادية	
٠٢٠٠	حصة المعاملات في مصلحة القرض	

تفصيل بعض المواد الفرعية

رقم المواد الفرعية	العنوان	التقدير	الملاحظات

قرار مؤرخ في ٢١ ذي القعدة عام ١٣٨٨ الموافق ٨ فبراير سنة ١٩٦٩ يتضمن إعادة تنظيم الأجهزة الإدارية لدار العمالة في تيزي وزو (١)

ان وزير الداخلية ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٦٥-١٩٧ المؤرخ في ٣٠ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ٢٩ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن باختصاصات وزير الداخلية المتعلقة بالوظيفة العمومية والإصلاح الإداري ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨-٥٩٢ المؤرخ في ٢ شعبان عام ١٣٨٨ الموافق ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٨ والمتعلق بسلطات عامل عمالة تيزي وزو وتنظيم مصالح الدولة في هذه العمالة ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٦٩-٥ المؤرخ في ١٢ ذي القعدة عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٦٩ والمتضمن أحداث المصالح المشتركة بين مختلف الإدارات العمومية التابعة لعمالة تيزي وزو ،

يقرر ما يلي :

مادة ١ — تشتمل دار عمالة تيزي وزو على ما يلي :

— ديوان عامل العمالة ،

— الكتابة العامة ،

— قسم التنظيم العام أو القسم الأول ،

— قسم المالية والإدارة العمالية والصيانة البلدية أو القسم الثاني ،

— قسم النشاط الاقتصادي والتجهيز أو القسم الثالث .

مادة ٢ — يشتمل ديوان عامل العمالة على ما يلي :

١ — مكتب الديوان ويكلف بما يلي :

— التحقيق في القضايا السياسية والمحتفظ بها ،

— تحضير الاحتفالات الرسمية (التشرifications والاسفار الرسمية ... الخ)

— العمل على اجراء التحقيقات الإدارية الخاصة بالأشخاص ،

— العلاقات مع الهيئات الصحفية ،

— حجز الجرائد والنشرات ،

— العلاقات مع الجيش الوطني الشعبي واتحادية جبهة التحرير الوطني ،

— تنظيم وانعاش النشاطات الكبرى التي تقررها الحكومة (كالعمل التطوعي والتشجير ، الخ) ،

— طلب مؤازرة القوة العمومية ،

— تسليم اذونات الخروج من التراب الوطني ،

— التحقيق في ملفات الطرد والنفى والامر بالتزام محل الإقامة ،

— وضع التقارير الدورية بالاتصال مع الكتابة العامة .

٢ — تكلف المصلحة المشتركة للمراسلات بما يلي :

— جمع مراسلات المصالح العمالية والمصالح الخارجية للدولة وفتحها وتوزيعها وارسالها ،

— ضبط البطاقات الملخصة الخاصة بعامل العمالة ،

— وضع وضبط طريقة الترتيب النظامي يوميا .

ويلحق بديوان عامل العمالة :

— مصلحة الشيفرة ومصلحة المواصلات الداخلية ،

— المصلحة العمالية للحماية المدنية والنجدة .

مادة ٣ — تشتمل الكتابة العامة على ما يلي :

١ — مكتب الكتابة العامة ، ويكلف بما يلي :

— تنظيم المصالح ،

— توزيع المراسلات بين الاقسام ،

— الاتصالات بين المكتب والاقسام ،

البنيات المهددة بالخراب ، قرارات باعلان حالة
الخطر ،

- اجراءات نزع الملكية ،

- احصاء السكان ،

- الدعوة للتبرعات العمومية ،

- الخدمة الوطنية .

(ب) المواقع والآثار التاريخية : المناظر
والأرياف ،

- الاعلانات الخاصة بالنشر ، الخفريات
الأثرية ،

- المسارح ومعاهد ومدارس الموسيقى
والمكتبات الثقافية الشعبية .

٢ - يكلف مكتب التنظيم بما يلي :

- الشرطة الخاصة بالأماكن العمومية ،
شرطة الأخلاق ،

- مراقبة الملاهي ،

- تنظيم بيع المشروبات ،

- شرطة لعبالميسر : الكازينوهات والنوادي
واليانصيب ،

- الاذاعة واستعمال مكبرات الصوت ،

- المعارض والأسواق ،

- مهن الباعة المتجولين : البيع والمقايضة
وبيع التجول والبائعون المتجولون والمتنقلون
والزحل ،

- القنص وصيد السمك : التنظيم العام ،
مكافحة الصيد الممنوع ، المصايد الادارية ، رخص
الصيد ، الكتابة الدائمة للاتحادية العمالية للصيد
وانعاشها ،

- الأسلحة والمتفجرات : حيازة الأسلحة
النارية والاتجار بها ، مستودعات المتفجرات ،

- تنظيم المهن ، تسليم البطاقات المهنية ،
المسافرون والممثلون التجاريون ، المصورون -
لاقطو الأفلام ، تجار الحيوانات واللحوم ،
الحلاقون ،

- التنسيق بين الأقسام ،

- التكوين الإداري للموظفين ،

- تنظيم التمرينات والمحاضرات ،

- تنظيم الامتحانات والمسابقات ،

الإشراف على الكتابة الدائمة لمختلف اللجان
الإدارية العمالية ،

- وضع التقارير الدورية بالاتصال مع مكتب
عامل العمالة .

٢ - يكلف مكتب الموظفين بما يلي :

- بتسيير موظفي العمالة ونيابات العمالة
والمصالح الخارجية العمالية (التوظيف ،
التنقيط ، الترقية ، النقل ، العطلة ، السلطة
لتأديبية) باستثناء دفع المرتبات .

ويلحق بالكتابة العامة :

(أ) مصلحة أموال الدولة ،

(ب) المصالح المشتركة التالية :

- مصلحة المحفوظات ،

- مصلحة الاستعلامات والتوجيه الخاص
بالعموم ،

- مصلحة معامل الميكاتوغرافية والآلات
الحاسبة ،

- مصلحة المطبعة الإدارية ،

- مصلحة شراء الأدوات والبناء ،

- مصلحة السيارات ومن ضمنها المستودعات
والمعامل ، أما السيارات وآليات الأشغال فتبقى
مخصصة للمصالح التقنية التي تستخدمها .

مادة ٤ - يشتمل قسم التنظيم العام أو
القسم الأول على ما يلي :

١ - مكتب الشؤون العامة والثقافية ويكلف
بما يلي :

(أ) الانتخابات ، الجمعيات ، الشعائر
الدينية والجمعيات الدينية والتعاونيات والهبات
والوصيات للهيئات الخاصة ، والاعلانات القضائية
ونشرة القرارات الإدارية للعمالة ،

- تطبيق التشريع الخاص بالإيجارات :
المصادرة ، والطرء ، البدل ، تحويل الأماكن ،

١ - مكتب مالية الدولة، ويكلف بما يلي :

- أوامر الصرف والحوالات والمحاسبات الخاصة بنفقات الموظفين والأدوات والعمليات المالية المقيدة على ميزانية الدولة لحساب مختلف الوزارات (لا سيما المصالح الخارجية العمالية) ،

- ضبط قوائم الحالة المالية .

٢ - يكلف مكتب الإدارة والمالية العمالية بما يلي :

- الميزانيات والحسابات والقروض والضرائب والرسوم وتسيير الأملاك العمالية ،

- الموظفون العماليون (المرتبات والأجور) .

٣ - يكلف مكتب الوصاية البلدية بما يلي :

- الشؤون العامة للإدارة البلدية والمراقبة الإدارية للبلديات : تسمية البلديات ودائرتها، النقابات البلدية ، الأملاك العمومية والخاصة ، الشراءات ، البيوع والمبادلات والإيجار والاستئجار ،

- مراقبة استغلال قاعات الملهى ،

- الموظفون البلديون وموظفو المؤسسات العمومية البلدية : الأسواق والمناقصات والتوريدات ،

- تنظيم الميزانيات والحسابات والقروض والرسوم والضرائب المختلفة ، والرسم المحلى والتوزيع بالتساوى والأقساط البلدية والحصص البلدية للمعونة الاجتماعية ،

- الأشغال غير المقيدة في مخطط ،

- المؤسسات البلدية : المؤسسة العمومية، هيئات الاقتصاد المختلطة ، المساهمات المالية ، المراقبة الإدارية والمالية والحسابية لشركات التهيئة والنقابات والاستغلالات المالية المباشرة والامتيازات والمكاتب العمومية للسكن المعتدل الكراء وشركات السكن المعتدل الكراء وشركات القرض العقاري ومراقبة المؤسسات الاستشفائية والصحية والاجتماعية ،

- تكوين موظفى البلدية وتحسين تكوينهم .

- عمليات الجنازة : اخراج الجثة من القبر، والدفن ونقل الجثمان ،

- الشؤون القضائية : المحلفون الجنائيون، زيارة المساجين ، الحظر من الإقامة ، الافراج المشروط ، الأمر بالتزام محل الإقامة ،

- شرطة الجو .

٣ - يكلف مكتب الحالة المدنية والأجانب بما يلي :

- الحالة المدنية ،

- تنقل المواطنين : الجوازات وبطاقات التعريف الوطنية ،

- الأبحاث في مصلحة العائلات ،

- وضع الأجانب وتنقلهم : اكتساب الجنسية الجزائرية والتجنس بها ، وضع بطاقات الإقامة، منح التأشيرات (التأشيرات النظامية ، تمديد الإقامة والخروج والرجوع والمغادرة النهائية) .

- بطاقات التجار الأجانب ،

- البطاقات والاحصائيات .

٤ - يكلف مكتب مصلحة السيارات بما يلي :

- تنظيم السير عبر الطرق ،

- سيارات تعليم السياقة وسيارات الأجرة (تاكسى) ،

- الاختبارات الرياضية فى الطرق ،

- البطاقات الرمادية ، شهادة السياقة ،

شهادة الرهن ،

- احصائيات حوادث المرور ،

- الوقاية الخاصة بالطرق ،

- اللجنة العمالية لسحب رخص السياقة ،

- إدارة الإيرادات .

مادة ٥ - يشتمل قسم المالية والإدارة العمالية والوصاية البلدية أو القسم الثانى على ما يلي :

٣ - يكلف مكتب الوصاية الاستشفائية والنشاط الاجتماعي بها يلي :

(١) مراقبة المؤسسات الاستشفائية والصحية والاجتماعية ،
(ب) تحضير ميزانية المعونة الاجتماعية وتنفيذها :

- مكافحة بناء الاكواخ الحفيرة ،
- السكن ،
- تنظيم ورش للشغل الكامل ،
- مساعدة الكهول والعجزة ،
- نجدة المعوزين ،

- التحقيق في الملفات المتعلقة بأضرار الحرب .

مادة ٦ - يشتمل قسم العمل الاقتصادي والتجهيز أو القسم الثالث ، على ما يلي :

١ - مكتب المستندات والدراسات الاقتصادية ، وهو يكلف بها يلي :

- الاجتماع ، الاستغلال ، التفسير ، وتلخيص المستندات الأساسية الخاصة بالاقتصاد العام والاقتصاد المحلي ،

- اعداد الجرد العام أو الجرد المتعلق بكل قطاع خاص ،

- الدراسات الخاصة بتطوير عناصر الاقتصاد المحلي والاتفاق الاقتصادية الخاصة بالعمالة ،

- تحضير المستندات الاجمالية الرامية الى اعلام عامل العمالة ورؤساء المصالح ولجان التجهيز واللجان الاختصاصية ،

- الدراسات المتعلقة بتطبيق التدابير الداخلة في اطار العمل الاقتصادي المحلي ،

- تنظيم شبكات التوزيع ،

- العلاقات مع الهيئات المختصة بالشؤون الاقتصادية : الغرف التجارية والصناعية والفلاحية وغرف المهن والنقابات المهنية . الخ .

- استقبال رؤساء المؤسسات الصناعية وتقديم الاستعلامات لهم ،

- الاعداد اليومية للجدول العمالي الخاص بالاحوال الاقتصادية .

٢ - يكلف مكتب التنمية الاقتصادية بما يلي :

- كتابة اللجنة العمالية للتجهيزات واللجان الاختصاصية ،

- احصاء عمليات الاستثمارات الخاصة بالدولة وبالمؤسسات الوطنية والجماعات العمومية ومؤسساتها وشركات التهيئة ،

- فهرس الاستثمارات ،

- تحضير عمليات الاستثمارات وتنسيقها ومراقبتها ،

- تحضير وتنفيذ برامج التجهيز التابع لوزارة الداخلية ، والوزارات التي ليس لها مصالح خارجية ،

- تنسيق تحضير مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنظيم الاقليم ،

- تنسيق مخططات هندسة المدن ،

- تنسيق النقل ،

- الشؤون العقارية : شغل الاملاك العمومية ،

- نزع الملكية : (باستثناء التقديرات العقارية) .

- مراقبة النشاط الاقتصادي لشركات الاصلاح ومؤسسات البناء ،

- الاصلاح القروي والتوجيه الفلاحي .

٣ - يكلف مكتب البناء والشؤون المدرسية بما يلي :

(٢) البناءات المدرسية ،

(ب) الشؤون المدرسية :

- المنح والقروض الشرفية ، المطاعم المدرسية ، مراكز العطل الصيفية ،

- التعليم التقني : التوجيه المهني ، شهادة الاهلية المهنية .

٤ - يكلف مكتب التنظيم الاقتصادي بما يلي :

- تنظيم الأسعار والمرتبات ، والنقابات المهنية والتجارة والصناعة ،
- قمع الفس ،
- شهادات الاختراع .

مادة ٧ - يكلف عامل عمالة تيزى وزو بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
وحرر بالجزائر فى ٢١ ذى القعدة عام ١٣٨٨ الموافق ٨ فبراير سنة ١٩٦٩ .

قرار مؤرخ فى ٢٧ ذى القعدة عام ١٣٨٨ الموافق ١٤ فبراير سنة ١٩٦٩ يتضمن نقل المركز الرئيسى لبلدية تاسافت (١)

أن وزير الداخلية ،

- بمقتضى الأمر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ فى ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدى ولا سيما المادة ١١ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٤٦ المؤرخ فى ٤ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تغيير أسماء بعض البلديات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ٣٦٤ المؤرخ فى ١٥ رمضان عام ١٣٨٦ الموافق ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٦ والمرسوم رقم ٦٧ - ١٦١ المؤرخ فى ٩ جمادى الأولى عام ١٣٨٧ الموافق ١٥ غشت سنة ١٩٦٧ والمتضمن تعديل الجداول المحددة بموجب المرسوم رقم ٦٥ - ٢٤٦ المؤرخ فى ٤ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٥ ،

- وبناء على تقرير عامل عمالة تيزى وزو المؤرخ فى ١٨ شعبان عام ١٣٨٨ الموافق ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ،

- وبناء على القرار المتخذ فى جلسة ٢٥ غشت سنة ١٩٦٨ من قبل المجلس الشعبى البلدى لتاسافت (عمالة تيزى وزو دائرة اربعاء

نايت ايرائن) والرامى الى الحصول على نقل المركز الرئيسى للبلدية من تاسافت الى سوق الأحد ،

- وبناء على اقتراح الكاتب العام لوزارة الداخلية ،

يقرر ما يلى :

مادة ١ - ينقل المركز الرئيسى لبلدية تاسافت (عمالة تيزى وزو) دائرة اربعاء نايت ايرائن الى سوق الأحد .

مادة ٢ - يتخذ عامل عمالة تيزى وزو كل الاجراءات التى يتطلبها هذا النقل .

مادة ٣ - يكلف الكاتب العام لوزارة الداخلية بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٧ ذى القعدة عام ١٣٨٨ الموافق ١٤ فبراير سنة ١٩٦٩ .

قرار مؤرخ فى ٨ ربيع الاول عام ١٣٩٠ الموافق ١٣ مايو سنة ١٩٧٠ يتعلق ببطاقة رئيس المجلس الشعبى للولاية (٢)

أن وزير الداخلية ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٥٦ المؤرخ فى ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ مايو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون العقوبات ولا سيما المادتان ٢٢٢ و ٢٢٣ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٨٨ المؤرخ فى ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبناء على اقتراح الكاتب العام ،

تقرر ما يلى :

مادة ١ - تحدث بطاقة لرئيس المجلس الشعبى للولاية .

مادة ٢ - تثبت هذه البطاقة صفة رئيس المجلس الشعبى للولاية .

مادة ٣ - تسلم هذه البطاقة من طرف الوالى لكل رئيس مجلس شعبى للولاية شهرا بعد انتخابه وهو أقصى أجل .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٠ فى ١٩٦٩/٣/٤ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٤٤ فى ١٩٧٠/٥/١٩ .

مادة ٤ - ان مدة صلاحية بطاقة رئيس المجلس الشعبي للولاية مساوية لمدة وكالة المجلس الشعبي للولاية وذلك طبقا لاحكام المادة ٧ من قانون الولاية .

مادة ٥ - تحدد كيفيات اعداد هذه البطاقة بموجب منشور .

مادة ٦ - يجب على رئيس المجلس الشعبي للولاية ان يعيد البطاقة الى الوالى خلال الخمسة عشر يوما التى تلى انتهاء مهامه مهما كان سبب ذلك .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٨ ربيع الاول عام ١٣٩٠ الموافق ١٣ مايو سنة ١٩٧٠ .

قرار مؤرخ فى ١٨ ربيع الثانى عام ١٣٩١ الموافق ١١ يونيو سنة ١٩٧١ يتعلق بتنظيم المصلحة المركزية الخاصة لرسائل الولاية (١)

ان وزير الداخلية ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ - المؤرخ فى ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ولا سيما المادة ١٤٨ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ المؤرخ فى ٢٨ ربيع الاول عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم المجلس التنفيذى للولاية ،

يقرر ما يلى :

مادة ١ - توضع المصلحة المركزية للرسائل فى كل ولاية تحت سلطة الوالى وتحتوى على ثلاثة مكاتب :

١ - مكتب تجميع الرسائل وتسجيلها وتوجيهها ،

٢ - مكتب فرز الرسائل ومراقبتها ودرسها ،

٣ - مكتب التلخيص .

مادة ٢ - يكلف مكتب تجميع الرسائل وتسجيلها وتوجيهها بما يلى :

- تلقى الرسائل الواردة والصادرة وفتحها ،

- وضع التاريخ على الرسائل وتسجيلها سواء عند الوصول أو الصدور ،

- تبليغ الرسائل .

مادة ٣ - يكلف مكتب فرز الرسائل ومراقبتها بما يلى :

- دراسة وفرز ومراقبة جميع المراسلات ،

- تلخيص الوثائق التى تعد دراستها من اختصاص الوالى وذلك حسب ما يقتضيه طابعها ونوعها وأهميتها ،

- توزيع الرسائل على أصحابها .

مادة ٤ - يكلف مكتب التلخيص بما يلى :

- القيام يوميا باعداد بطاقات التلخيص لمختلف القضايا التى تتطلب أهميتها دراستها وتنسيقها أو مراقبتها من طرف الوالى ،

- جمع الوثائق المتعلقة بالقضايا التى يتابعها الوالى ،

- تطبيق اساليب الترتيب العادية ،

- الترتيب والمحافظة على وثائق الولاية .

مادة ٥ - تصدر تعليمات وزارية تحدد عند الاقتضاء ، كيفيات تطبيق هذا القرار .

مادة ٦ - يكلف الولاية ، كل فى ولايته ، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٨ ربيع الثانى عام ١٣٩١ الموافق ١١ يونيو سنة ١٩٧١ .

قرار مؤرخ فى ٩ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٨ غشت سنة ١٩٧٣ يتعلق بإنشاء مصلحة للاعلام الالى بولاية الجزائر (٢)

ان وزير الداخلية ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ فى ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠١ المؤرخ فى ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن احداث محافظة وطنية للاعلام الالى ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ المؤرخ فى ٨ ربيع الثانى عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥٢ فى ١٩٧٢/٦/٣٠ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٨٥ فى ١٩٧٣/١٠/٢٣ .

سنة ١٩٧٠، والمتعلق بتنظيم المجلس التنفيذي للولاية ،

وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٥٤ المؤرخ في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠، والمتضمن تحديد قائمة مصاريف الولايات وإيراداتها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٦٦ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠، والمتضمن تأليف المجالس التنفيذية للولايات ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ١٤ شوال عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٠، والمتضمن تقسيم الابواب والخدمات والبرامج والعمليات الخارجة عن البرنامج الى ابواب فرعية وكذا تقسيم حسابات النفقات والايادات الى مواد ويتضمن ايضا شكل الاطار الخاص بالميزانيات والحسابات الادارية ،

يقرر ما يلي :

مادة ١ - ينشأ بولاية الجزائر ، مكتب للتنظيم والطرق والاعلام الآلى ، يوضع تحت سلطة الوالى ، ويكلف بما يلي :

- تحسين الفعالية العامة للولاية بواسطة تطوير سير المصالح ،

- تحديد خطوط الاعلام واجراءات المعالجة التى تمكن الولاية من بلوغ اهدافها ،

- التمسك بالهيكل والطرق المحددة او جعلها تتلاءم وتطور نشاط الولاية ،

- البدء بكل نشاط فى التكوين والاعلام فيما يخص المستعملين والمسيرين وانجازه .

مادة ٢ - يزود المكتب بمحاسبة مميزة وبميزانية ملحقة لميزانية الولاية .

مادة ٣ - تحتوى الميزانية الملحقة على قسم للتسيير وقسم للتجهيز والاستثمار .

مادة ٤ - يطابق البيان العام للنفقات والايادات للميزانية الملحقة ، ميزانية الولاية .

مادة ٥ - تتسلم الميزانية الملحقة كايادات :

- المنتجات المطابقة للاشغال والخدمات المؤدية ،

- الاعانات والمنح والمساهمات للدولة والولاية او البلديات التى تقع فى تراب ولاية الجزائر .

مادة ٦ - تدفع الميزانية الملحقة كنفقات ، التكاليف الناجمة عن نشاطها ولا سيما :
- نفقات المستخدمين ،

- الاشغال والتزويدات والخدمات الخارجية ،

- مصاريف التسيير المختلفة .

مادة ٧ - تحضر وتنفذ الميزانية الملحقة ضمن نفس الشروط الخاصة بميزانية الولاية .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٩ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٨ غشت سنة ١٩٧٣ .

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى ٦ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ١٢ سبتمبر سنة ١٩٧٥
يتضمن تحديد شروط تنظيم وتسيير مديرية المصالح المالية التابعة للولاية (١)

ان وزير الداخلية ووزير المالية ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ فى ٢٥ صفر ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٨ والمتضمن قانون الولاية ولا سيما الفصل الاول من الباب الثالث منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٤ - ٦٩ المؤرخ فى ١٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٧٤ والمتعلق باصلاح التنظيم الاقليمى للولايات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ فى ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد التزامات ومسؤوليات المحاسبين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ

موسوعة التشريعات العربية - الجزائر

ولايات - فواد

- المديرية الفرعية للضرائب ،
- المديرية الفرعية لشؤون أملاك الدولة والشؤون العقارية ،
- خزينة الولاية ،
- المراقبة المالية .
- مادة ٢ -** تشمل مديرية المصالح المالية بولاية الجزائر تسع (٩) مديريات فرعية :
 - المديرية الفرعية للتحصيل ،
 - المديرية الفرعية للضرائب المباشرة والتسجيل والطابع ،
 - المديرية الفرعية للضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الاعمال ،
 - المديرية الفرعية لشؤون أملاك الدولة والشؤون العقارية ،
 - المديرية الفرعية للخبرة الخاصة بأملاك الدولة والعمليات العقارية ،
 - المديرية الفرعية للجمارك الخاصة بميناء الجزائر ،
 - المديرية الفرعية للجمارك الخاصة بمطار الدار البيضاء ،
 - خزينة الولاية ،
 - المراقبة المالية .
- مادة ٣ -** تشمل مديرية المصالح المالية بولاية قسنطينة ووهران ست (٦) مديريات فرعية :
 - المديرية الفرعية للتحصيل ،
 - المديرية الفرعية للضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الاعمال والتسجيل والطابع ،
 - المديرية الفرعية للجمارك ،
 - خزينة الولاية ،
 - المديرية الفرعية لشؤون أملاك الدولة والشؤون العقارية ،
 - المراقبة المالية .

مادة ٤ - تشمل مديرية المصالح المالية في كل من ولاية أدرار وعنابة وبشار وبجاية وبسكرة والبليدة والأصنام وقالة وجيجل

في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ٣٧ المؤرخ في ٢٨ شوال عام ١٣٨٧ الموافق ٨ فبراير سنة ١٩٦٧ والمتضمن تنظيم المصالح الخارجية للخزينة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ في ٤ ذى الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ٢١ فبراير سنة ١٩٦٩ والمتضمن تعديل وتوزيع اختصاصات وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط فيما يخص المراقبة المالية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ٨٣ المؤرخ في ٨ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ والمتضمن تنظيم المجلس التنفيذي للولاية ولا سيما المادة ٥ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٥٩ المؤرخ في ٢٩ شعبان عام ١٣٩١ الموافق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٤ - ١٩٧ المؤرخ في ١٤ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق أول أكتوبر سنة ١٩٧٤ والمتضمن تعديل المرسومين رقم ٧٠ - ١٨٥ و ٧٠ - ١٦٦ المؤرخين في ٢٢ شعبان و ١٢ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ أكتوبر و ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تكوين المجالس التنفيذية للولايات ،

- وبعد الاطلاع على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ ربيع الثاني عام ١٣٨٢ الموافق ٢٢ مايو سنة ١٩٧٢ والمتضمن تحديد شروط تنظيم وسير مديرية المصالح المالية للولايات ،

- وبعد الاطلاع على القرارين الوزاريين المشتركين المؤرخين في ٢٤ ذى القعدة عام ١٣٩٢ و ١٨ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٢ و ٢٢ مايو سنة ١٩٧٣ والمتضمنين تعديل بعض أحكام القرار الوزاري المشترك المشار اليه أعلاه ،

يقران ما يلي :

مادة ١ - تشمل المصالح المالية في كل ولاية باستثناء ولاية الجزائر ووهران وقسنطينة المديريات الفرعية الأربعة التالية :

والأغواط ومستغانم وورقلة وسعيدة وسيدى بلعباس وسيكدة وتامنراست وتبسة وتيزي وزو وتلمسان ، مديرية فرعية للجمارك فضلا عن المديرية الفرعية المنصوص عليها بموجب المادة الأولى أعلاه .

مادة ٥ - تشمل المديرية الفرعية للضرائب في الولايات التي أحدثت بها من جهة ، أربعة مكاتب تمارس اختصاصها على مستوى الولاية وهي :

- مكتب الضرائب المباشرة ،
- مكتب الضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الأعمال ،
- مكتب التسجيل والطابع ،
- مكتب التحصيل .

ومن جهة أخرى مفتشيات خاصة بالدائرات يحدد موقعها واختصاصها وتنظيمها فيما بعد بموجب قرار من وزير المالية .

(١) يكلف مكتب الضرائب المباشرة بما يلي :

- اصدار جداول الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة واثباتها ،

- دراسة النزاعات واعداد التقارير حول المسائل المطروحة على لجان الطعن ،

- تحضير وتبليغ العناصر اللازمة لاعداد ميزانيات الجماعات المحلية ،

- تحضير برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة وتحرير تقارير التحقيق من المحاسبين ،

- بيان الوضعية من الناحية الاحصائية .

(ب) يكلف مكتب الضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الأعمال بما يلي :

- اصدار واثبات حصائل الضرائب المباشرة والرسوم على رقم الأعمال ،

- المراقبة فيما يخص زراعة الكروم والتبغ والحبوب وكذا ما يخص ضمان المعادن الثمينة ،

- دراسة النزاعات فيما يخص الضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الأعمال ،

- تحضير برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة وتحرير تقارير التحقق من المحاسبة ،

- بيان الوضعية من الناحية الاحصائية .

(ج) يكلف مكتب التسجيل والطابع بما يلي :

- تسيير المحاسبة فيما يخص الطوابع الحجمية والطوابع المنفصلة .

- بيان الوضعية من الناحية الاحصائية .

- مراقبة العمليات العقارية والمصالح العمومية والجماعات المحلية .

- تطبيق التشريع الجبائي المتعلق بتسجيل العقود وبالتصريح بنقل الاموال من جراء الوفيات باستثناء العقود القضائية وغير القضائية التي لا تهم الملكية العقارية ،

- مراقبة الممارسة فيما يخص تنفيذ بعض الالتزامات المفروضة على الموثقين بموجب الامر رقم ٧٠ - ٩١ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٩٠ الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تنظيم التوثيق وبموجب النصوص ذات الطابع التشريعي أو التنظيمي الجاري بها العمل .

(د) يكلف مكتب التحصيل بما يلي :

- مراقبة التكليف بجداول فرض الضريبة الخاصة بملخصات الاحكام وبالديون الاخرى من قبل محصلي الضرائب المختلفة وكذا بتصفيتها والاعمال القمعية المتصلة بها ،

- دراسة النزاعات وتحصيل الضريبة ،

- تسيير المحاسبة فيما يخص المخالفات ذات ارومات ،

- جمع المعلومات الاحصائية ،

- مراقبة تنفيذ الميزانيات البلدية والمستشفيات والمؤسسات العمومية المحلية من قبل المحصلين المحليين ،

- المراقبة وتصفية حسابات التسيير ،

- اعداد السنوى للتقرير عن مجموع التسيير المالى المنصوص عليه بموجب المادة ٢٧٩ من القانون البلدى .

مادة ٦ - تشمل المديرية الفرعية للتحصيل

المحدثة بولايات الجزائر ووهران وقسنطينة ،
ومن جهة ، ثلاثة مكاتب ذات اختصاص على
مستوى الولاية وهي كما يلي :

- مكتب البلديات والتصفية ،
- مكتب المحاسبة والفراغات ،
- مكتب النزاعات والتحصيل .

ومن جهة أخرى ، المفتشيات التابعة
للدوائر والتي يحدد موقعها واختصاصها
وتنظيمها فيما بعد بموجب قرار من وزير
المالية .

(١) يكلف مكتب البلديات والتصفية
بما يلي :

- مراقبة تنفيذ الميزانيات البلدية
والمستشفيات والمؤسسات العمومية المحلية من
قبل المحصلين المحليين ،

- التحقق من حسابات التسيير وتصفياتها،
- اعداد معلومات احصائية ،

- اعداد السنوى للتقرير عن مجموع
التسيير المالى المنصوص عليه بموجب المادة ٢٧٩
من القانون البلدى .

(ب) يكلف مكتب المحاسبة والفراغات
بما يلي :

- مراقبة التكليف بجداول فرض الضريبة
وجداول الضرائب وملخصات الاحكام وديون
أخرى عمومية من قبل محصلى الضرائب
المختلفة ، وكذا تصفياتها والاجراء القمعى
الخاص بها ،

- تسيير المحاسبة فيما يخص المخلصات
ذات أرومات ،

(ج) يكلف مكتب النزاعات والتحصيل
بما يلي :

- دراسة النزاعات الناجمة عن تحصيل
الضريبة .

مادة ٧ - تشمل المديرية الفرعية للضرائب
المباشرة والتسجيل والطابع المحدثة بولاية

الجزائر ، من جهة ، خمسة مكاتب تمارس
اختصاصها على مستوى الولاية وهي كما يلي:

- مكتب جداول الضرائب ،
- مكتب النزاعات ،
- مكتب الاحصائيات ،
- مكتب الابحاث وتركيز المعلومات ذات
الطابع الجبائى ،
- مكتب التسجيل والطابع .

ومن جهة أخرى ، المفتشيات التابعة
للدوائر التى يحدد موقعها وكفاءتها وتنظيمها
فيما بعد بموجب قرار من وزير المالية .

(١) يكلف مكتب جداول الضرائب بما يلي:
- اصدار جداول الضرائب المباشرة والرسوم
المائلة واثباتها ،

- تحضير وتبليغ العناصر المستعملة في
اعداد ميزانيات الجماعات المحلية .

(ب) يكلف مكتب النزاعات بدراسة
النزاعات الخاصة بالضرائب المباشرة واعداد
التقارير حول المسائل المطروحة على لجان الطعن .

(ج) يكلف مكتب الاحصائيات ببيان
الوضعية ذات الطابع الاحصائى

(د) يكلف مكتب الابحاث وتركيز الاخبار
ذات الطابع الجبائى بتحضير برامج التدخل لدى
المكلفين بالضريبة وتحرير تقارير التحقق من
المحاسبة ،

(هـ) يكلف مكتب التسجيل والطابع
بما يلي :

- تسيير المحاسبة فيما يخص الطابع
الحجمية والطابع المنفصلة ،

- اعداد بيانات ذات طابع احصائى ،
- مراقبة العمليات العقارية الخاصة بالمصالح
العمومية والجماعات العمومية ،

- تطبيق التشريع الجبائى المتعلق بتسجيل
العقود والتصريحات بنقل الأموال بسبب الوفيات

باستثناء العقود القضائية وغير القضائية التي لا تهم الملكية العقارية ،

- السهر على تنفيذ بعض الالتزامات المفروضة على الموثقين بموجب الأمر رقم ٧٠ - ٩١ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٩٠ الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٩٧٠ والمشار إليه أعلاه ، وبموجب النصوص ذات الطابع التشريعي والتنظيمي الجاري بها العمل .

مادة ٨ - تشمل المديرية الفرعية للضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الأعمال بولاية الجزائر من جهة ، أربعة مكاتب تمارس اختصاصها على مستوى الولاية وهي كما يلي :

- مكتب الضرائب غير المباشرة ،

- مكتب الرسوم على رقم الأعمال ،

- مكتب النزاعات ،

- مكتب الأبحاث وتركيز المعلومات ذات الطابع الجبائي .

ومن جهة أخرى ، المفتشيات التابعة للدوائر التي يحدد موقعها واختصاصها وتنظيمها فيما بعد بموجب قرار من وزير المالية .

(أ) يكلف مكتب الضرائب غير المباشرة بما يلي :

- إصدار وإثبات جداول الانتاج فيما يخص الضرائب غير المباشرة والضمان والمساهمة ،

- المراقبة فيما يخص زراعة الكروم والتبغ والحبوب وكذلك فيما يخص ضمان المعادن الثمينة واعداد بيانات احصائية .

(ب) يكلف مكتب الرسوم على رقم الأعمال بما يلي :

- إصدار وإثبات جداول الحصائل فيما يخص الرسوم على رقم الأعمال واعداد البيانات الاحصائية .

(ج) يكلف مكتب النزاعات بما يلي :

- دراسة النزاعات فيما يخص الضرائب والرسوم على رقم الأعمال ،

(د) يكلف مكتب الأبحاث وتركيز المعلومات ذات الطابع الجبائي بتحضير البرامج والتدخلات لدى المكلفين بالضريبة وبتحرير تقارير التحقق من المحاسبة .

مادة ٩ - تشمل المديرية الفرعية للضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم على رقم الأعمال والتسجيل والطابع بولاية وهران قسنطينة ، من جهة ، خمسة مكاتب تمارس اختصاصها على مستوى الولاية وهي كما يلي :

- مكتب الجداول والاحصاءات والضرائب المباشرة ،

- مكتب النزاعات فيما يخص الضرائب المباشرة ،

- مكتب الضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الأعمال ،

- مكتب النزاعات فيما يخص الضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الأعمال ،

- مكتب التسجيل والطابع .

ومن جهة أخرى ، المفتشيات التابعة للدوائر يحدد موقعها واختصاصها وتنظيمها فيما بعد بموجب قرار من وزير المالية .

(أ) يكلف مكتب جداول الضرائب والاحصاءات والضرائب المباشرة بما يلي :

- إصدار جداول الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وإثباتها .

- تحضير وتبليغ العناصر اللازمة لاعداد ميزانيات الجماعات المحلية ،

- اعداد بيانات احصائية .

(ب) يكلف مكتب النزاعات والضرائب المباشرة بما يلي :

- دراسة النزاعات فيما يخص هذه المواضيع واعداد التقارير حول المسائل المطروحة على لجان الطعن ،

- تحضير برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة وتحرير تقارير التحقق من المحاسبة .

(ج) يكلف مكتب الضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الاعمال بما يلي :

- اصدار وثائق جداول الحصائل فيما يخص الضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الاعمال ،

- المراقبة فيما يخص زراعة الكروم والتبغ والحبوب وكذا ضمان المعادن الثمينة ،

- اعداد بيانات احصائية .

(د) يكلف مكتب النزاعات فيما يخص الضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الاعمال بما يلي :

- دراسة النزاعات حول هذه المادة ،

- تحضير برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة وتحرير تقارير التحقق من المحاسبة .

(هـ) يكلف مكتب التسجيل والطابع بما يلي :

- تسيير محاسبة الطوابع الحجمية والطوابع المنفصلة ،

- اعداد بيانات احصائية ،

- مراقبة العمليات العقارية الخاصة بالمصالح العمومية والجماعات المحلية ،

- تطبيق التشريع الجبائي المتعلق بتسجيل العقود وبالتصريح بنقل الملكية بسبب الوفيات باستثناء العقود القضائية وغير القضائية التي لا تهم الملكية العقارية .

- السهر على الممارسة فيما يخص تنفيذ بعض الالتزامات المفروضة على الموثقين بموجب الامر رقم ٧٠ - ٩١ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٩٠ الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٠ والمشار اليه اعلاه وبموجب النصوص ذات الطابع التشريعي او التنظيمي الجاري بها العمل .

مادة ١٠ - تشمل مديرية شؤون املاك الدولة والشؤون العقارية من جهة ، ثلاثة مكاتب

تمارس اختصاصها على مستوى الولاية وهي كما يلي باستثناء ولايتي وهران وقسنطينة :

- مكتب املاك الدولة ،

- مكتب المحافظة العقارية ،

- مكتب مسح الاراضي .

ومن جهة اخرى ، اقسام فرعية اقليمية او تخصصية يحدد موقعها واختصاصها وتنظيمها فيما بعد بموجب قرار من وزير المالية .

(ا) يكلف مكتب املاك الدولة بما يلي :

- تطبيق التنظيم الخاص باملاك الدولة ،

- التسيير والوضع قيد الانتاج ونقل ملكية المنقولات الخاصة بالمحلات التجارية والعقارية التابعة لاملاك الدولة ،

- التسيير باشتراك مع المصالح التقنية المختصة للاملاك التابعة للاملاك العمومية الوطنية .

- مسك الجدول العام للملكيات العمومية .

(ب) يكلف مكتب المحافظة العقارية بما يلي :

- تطبيق القانون فيما يخص الملكية والاشهار العقاري ،

- اثبات ومسك الفهرس العقاري كاملا يوما بيوم .

(ج) يكلف مكتب مسح الاراضي بما يلي :

- اشغال الاستطلاع والتحقيق وتحديد القطع الارضية اللازمة لاعداد مسح الاراضي العام ،

- المسك والمحافظة على الوثائق الخاصة بمسح الاراضي بالاستكمال الدائم للمخططات واصول السجلات العقارية انطلاقا من نقل الملكيات العقارية العمومية المثبتة .

- اشغال التحديد ووضع المعالم ومسح الاراضي من اجل تلبية الاحتياجات المحلية للمصالح العمومية والجماعات المحلية .

— المحافظة على المعالم والعلاقات الخاصة
بمسح الأراضي والمساهمة في المحافظة على
الارشادات والمعالم والعلامات الخاصة بالأرض
ومساحتها .

مادة ١١ - تشمل المديرية الفرعية للخبرة
في ميدان أملاك الدولة والعمليات العقارية بولاية
الجزائر ، مكتبين يمارسان اختصاصهما على
مستوى الولاية وهما :

- مكتب الخبرة في أملاك الدولة ،
- مكتب العمليات العقارية .

**(أ) يكلف مكتب الخبرة في أملاك الدولة
بما يلي :**

تحقيق الخبرات العقارية وغير العقارية
الخاصة بأملاك الدولة وبأملاك المصالح العمومية
بناء على طلبها .

— المشاركة في الاجراء الخاص بنزع الملكية
من أجل المنفعة العمومية .

**(ب) يكلف مكتب العمليات العقارية
بما يلي :**

— تسلم الاعلانات المسبقة فيما يخص
العمليات العقارية المحققة من قبل المصالح
العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات
العمومية ،

— تحرير والاحتفاظ بأصول العقود الخاصة
بالعمليات العقارية المشار إليها وكل عملية أخرى
تتهم أملاك الدولة .

مادة ١٢ - تشمل المديرية الفرعية لشؤون
أملاك الدولة والشؤون العقارية المحدث بولايتي
وهران وقسنطينة ، مكتباً يمارس اختصاصه
على مستوى الولاية أي مكتب الخبرات والعمليات
العقارية المكلف وذلك فضلا عن المكاتب المنصوص
عليها في المادة ١٠ أعلاه وهو مكلف بما يلي :

— تحقيق الخبرات العقارية وغير العقارية
فيما يخص أملاك الدولة والمصالح العمومية بناء
على طلبها .

— تحديد التعويضات الخاصة بنزع الملكية
من أجل المنفعة العمومية ،

— تسليم الاعلان المسبق فيما يخص العملية
العقارية المحققة من قبل المصالح العمومية
والجماعات والمؤسسات العمومية ،

— التحرير والاحتفاظ بأصول العقود الخاصة
بالعمليات العقارية وبكل العمليات الأخرى التي
تتهم أملاك الدولة .

مادة ١٣ - تشمل المديرية الفرعية للجمارك
في ميناء الجزائر ووهران وفي ورقلة وتلمسان ،
من جهة ، أربعة مكاتب تمارس اختصاصها على
مستوى الولاية باستثناء المديرية الفرعية لميناء
الجزائر وهي كما يلي :

- مكتب التعريف والقيمة ،
- مكتب مراقبة التجارة الخارجية والصرف
والنظام الاقتصادي ،
- مكتب النزاعات ،

— مكتب النزاعات الخاص بالموظفين
والشؤون العامة ،

ومن جهة أخرى ، المفتشيات الرئيسية .
(أ) يكلف مكتب التعريف والقيمة بما يلي :

- تطبيق الحقوق والرسوم ،
- تطبيق القائمة التعريفية وتفسير المذكرات
الموضحة لقائمة بروكسل والترتيبات التعريفية .
- القيمة والمصدر ونوع البضائع .

**(ب) يكلف مكتب المراقبة التجارية الخارجية
والصرف والنظام الاقتصادي بما يلي :**

- الانظمة الخاصة ،
- الانظمة الاقتصادية ،
- مراقبة التجارة الخارجية والصرف ،
- مساعدة المصالح الأخرى فيما يخص
المراقبة (المكتبة ، المراقبة الصحية الخ . . .) .
- (ج) يكلف مكتب النزاعات بكل المسائل
المتعلقة بما يلي :**

- دراسة ملفات النزاعات المدة من قبل المصالح المختصة وتصفيته في شكل قانوني ،
- السير الحسن للمتابعات القضائية ،
- التصرف في البضائع .

(د) يكلف مكتب الموظفين والشؤون العامة بكل المسائل المتعلقة بما يلي :

- الموظفين ،
- الوضعية الادارية لاعوان الجمارك ،
- الوسائل المادية للمصالح .

مادة ١٤ - تشمل المديرية الفرعية للجمارك الخاصة بالجزائر - الدار البيضاء والاغواط وبشار وسيدى بلعباس وسكيكدة وقالة وقسنطينة ومستغانم ، من جهة ، مكتبين يمارسان اختصاصهما على مستوى الولاية (باستثناء المديرية الفرعية للجزائر - الدار البيضاء) وهما كما يلي :

- مكتب الشؤون التقنية ،
- مكتب الموظفين والشؤون العامة ،
- ومن جهة أخرى ، مفتشيات فرعية .

(ا) ان اختصاصات مكتب الشؤون التقنية

هى نفس اختصاصات المكاتب المنصوص عليها بموجب المادة ١٣ أعلاه (الفقرة ١ ، ب ، ج) .

(ب) ان اختصاصات مكتب الموظفين

هى نفس اختصاصات المكتب المنصوص عليه بموجب المادة ١٣ أعلاه (الفقرة د) .

مادة ١٥ - تمارس المديرية الفرعية للجمارك المحدثه بولايات أدرار والاصنام والبليدة وتامنراست وتبسطة وتيزى وزو وجيجل وسعيدة ، نفس الاختصاصات التى تمارسها المديرية الفرعية للجمارك المنصوص عليها بموجب المادة ١٤ أعلاه .

مادة ١٦ - تكلف المفتشيات الرئيسية بالمديرية للجمارك المنصوص عليها بموجب المادتين ١٣ و ١٤ أعلاه بالاشراف على كل العمليات الآيلة للقباضات والفرق فى الدائرات والتى يحدد

موقعها فيما بعد بموجب قرار من وزير المالية .

(ا) تكلف القباضات بما يلي :

- تحصيل الحقوق والرسوم ،
- قبول الضمانات ،
- المحافظة على الرهون البحرية اذا اقتضى الامر ،

- التصرف فى البضائع المصادرة او المتروكة بالجمارك .

(ب) اضمن فرق الحراسة العامة على الحدود البحرية والبرية وتقدم مساعدتها للمكاتب فيما يخص التكليف بالبضائع والزيارات .

مادة ١٧ - تشمل خزينة الولاية الموضوعه تحت سلطة أمين خزينة يساعده فى ذلك وكيلان مفوضان ما يلي :

- مكتب النفقات العمومية ،
- مكتب التحصيل ،
- مكتب القرض والتدخلات الاقتصادية ،
- مكتب المراقبة والتحقيقات .

(ا) يكلف مكتب النفقات العمومية بما يلي :

- تنفيذ ميزانية التسيير والتجهيز ،
- تنفيذ ميزانيات الجماعات والمؤسسات العمومية ،

- دفع المعاشات ،
- تنفيذ الودائع الادارية والقضائية ودفع زيادات الريوع وحوادث العمل .

(ب) يكلف مكتب التحصيل بما يلي :

- مسك المحاسبة العامة ،
- تحصيل ديون الدولة ، غير الديون المترتبة من الضرائب ومن املاك الدولة ،
- اعداد حساب التسيير .

(ج) يكلف مكتب القرض والتدخلات الاقتصادية بما يلي :

- المتابعة والسهر على العمليات المسجلة فى الحسابات الخاصة ،

- التحليل والمراقبة واستعمال التمويل من قبل الخزينة العمومية ،

- السهر على تطبيق المعلومات المتعلقة بالقرض والتمويل والاستثمارات على مستوى الولاية ،

- التحليل والمراقبة والتسيير المالي للمؤسسات التابعة للولاية في إطار التشريع والتنظيم الجاري به العمل ،

- الدراسة والسهر على تطبيق السياسة فيما يخص التأمينات بالولاية .

(د) يكلف مكتب المراقبة والتحقق بما يلي :

- المراقبة والتحقق من ادارة التسبيقات والإيرادات ،

- المراقبة والتحقق من التسيير المالي للمعتمدين والمقتصدين التابعين للمؤسسات العمومية ،

- تنسيق ومراقبة نشاط الاعوان المحاسبين ومحاسبى الدولة المعتمدين من قبل المؤسسات الواقعة بالولاية .

مادة ١٨ - تشمل المراقبة المالية ما يلي :

(ا) مكتب مراقبة النفقات العمومية المكلف بما يلي في إطار القوانين والتنظيمات الجارية بها العمل :

- المراقبة المسبقة للنفقات الملتزم بها من قبل الوالى تطبيقا للمادة ١٦٠ من الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ المشار اليه اعلاه برسم الميزانية العامة للتسيير والتجهيز والميزانيات الملحقه ،

- المراقبة المسبقة للنفقات الملتزم بها من قبل المؤسسات العمومية ذات الطابع الادارى الواقعة بالولاية ،

- مراقبة المحاسبة الادارية للوالى تطبيقا للمادة ١٦٠ من الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ المشار اليه اعلاه .

- كل الدراسات القائمة تحت سلطة الوالى والمتعلقة بتطور النفقات العمومية بالولاية .

(ب) مكتب المفتشيات المكلفة في إطار القوانين والتنظيمات بما يلي :

- المراقبة المالية للمؤسسات العمومية المحلية ذات الطابع الصناعى أو التجارى الواقعة بالولاية ،

- تفتيش تسيير المصالح العمومية التابعة للولاية والبلدية .

ويمكن لوزير المالية أن يمنح لامين الخزينة التابعة للولاية ممارسة الاختصاصات المحددة في الفقرة (ا) والى مفتشيات المالية المنصوص عليها بموجب الفقرة (ب) من هذه المادة وذلك في انتظار التنظيم والاقامة بالولاية للمصالح المنصوص عليها بموجب المادتين الاولى و ٤ .

مادة ١٩ - ينبغي على المراقبين الماليين ان يمارسوا اختصاصاتهم في إطار القوانين والتنظيمات والا يمثلوا الا لاحكامها تطبيقا للمادة ١٤٣ من قانون الولاية والاحكام الخاصة المتعلقة بمهمة المراقبة والتفتيش الالية اليهم .

مادة ٢٠ - يمارس أمناء الخزينة التابعة للولايات اختصاصهم تطبيقا لاحكام المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والرسوم رقم ٦٧ - ٣٧ المؤرخ في ٢٨ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ٨ فبراير سنة ١٩٦٧ وذلك طبقا للمادة ١٤٣ من قانون الولاية .

مادة ٢١ - يحقق في المسائل المتعلقة بأساس الضريبة وبتحصيلها وتسوى ضمن الشروط المحددة بموجب القوانين والتنظيمات المعمول بها فقط وذلك طبقا للمادة ١٤٣ من قانون الولاية .

مادة ٢٢ - تحدد تعليمات مشتركة من وزير الداخلية ووزير المالية اذا اقتضى الامر ، كيفيات تطبيق هذا القرار .

مادة ٢٣ - تلغى أحكام القرارات الوزاريين المشتركين المؤرخين في ٩ ربيع الثانى عام ١٣٩٢ الموافق ٢٢ مايو سنة ١٩٧٢ و ١٨ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ١٧ غشت سنة ١٩٧٣ المشار اليهما اعلاه .

مادة ٢٤ - يكلف الولاية ، كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٦ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ١٢ سبتمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في أول رجب عام ١٣٩٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٧٥ يتضمن تعديل دائرة الاختصاص الاقليمي لمحافظة الرهون العقارية وانشاء محافظات جديدة (١)

ان وزير المالية ووزير العدل ، حامل الاختتام ، ووزير الداخلية ،

— بمقتضى الامر رقم ٧٤ - ٦٩ المؤرخ في ١٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٧٤ والمتعلق باصلاح التنظيم الاقليمي للولايات ،

— وبمقتضى المراسيم من رقم ٧٤ - ١٢٤ الى غاية رقم ٧٤ - ١٥٤ المؤرخة في ٢٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق ١٢ يوليو سنة ١٩٧٤ والمتضمن تحديد الحدود الاقليمية وتكوين ولايات ادرار ، الاصنام ، الاغواط ، أم البواقي ، باتنة ، بجاية ، بسكرة ، بشار ، البليدة ، البويرة ، تامنراست ، تبسة ، تلمسان ، تيارت ، تيزي وزو ، الجزائر ، الجلفة ، جيجل ، سطيف ، سعيدة ، سكيكدة ، سيدي بلعباس ، عنابة ، قلمة ، قسنطينة ، المدية ، مستغانم ، المسيلة ، معسكر ، ورقلة وهران ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٠ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة المالية المعدل والمتمم بموجب المرسوم رقم ٧٣ - ١٨٩ المؤرخ في ٢٥ شوال عام ١٣٩٣ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٣ ،

— وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ١٦ ربيع الثاني عام ١٣٩٤ الموافق ٨ مايو سنة ١٩٧٤ والمتضمن تغيير دائرة الاختصاص الاقليمي لبعض محافظات الرهون العقارية وانشاء محافظات جديدة ،

يقررون ما يلي :

مادة ١ - تعدل دائرة الاختصاص الاقليمي لمحافظة الرهون العقارية للجزائر والبلدية والاصنام وتيزي وزو والمدية وهران ومستغانم وبسكرة وسيدي بلعباس وتلمسان وتيارت وسعيدة وقسنطينة وعنابة وباتنة وبجاية وسكيكدة وقلمة وسطيف وورقلة وبشار طبقا للمادة ٢ أدناه .

مادة ٢ - تمتد دائرة الاختصاص الاقليمي لكل من محافظات الرهون العقارية للجزائر والبلدية والاصنام وتيزي وزو والمدية

وهران ومستغانم وبسكرة وسيدي بلعباس وتلمسان وتيارت وسعيدة وقسنطينة وعنابة وباتنة وبجاية وسكيكدة وقلمة وسطيف وورقلة وبشار الى مجموع البلديات التابعة لكل من الولايات المعنية .

مادة ٣ - تحدث محافظة للرهن العقاري بالمركز الرئيسي بولايات البويرة والجلفة وأم البواقي وجيجل والمسيلة وتبسة والاغواط وبسكرة وادرار وتامنراست ، وتمتد دائرة الاختصاص الاقليمي لهذه المحافظات الى مجموع البلديات التابعة لكل ولاية .

مادة ٤ - تنفذ اجراءات الاشهار العقاري وتسجيل الرهن العقاري المتعلقة بالعقود الخاصة بالعقارات والحقوق العينية العقارية الموجودة في النطاق الاقليمي لمحافظة الرهن العقاري المنشأة حديثا لدى هذه المصالح ابتداء من تنصيبها .

مادة ٥ - تستمر المحافظات القديمة في القيام بشكليات الاشهار العقاري وتسجيل الرهن العقاري المتعلقة بالعقارات والحقوق العينية العقارية الموجودة في الحدود الاقليمية التابعة لها . وذلك خلال المدة اللازمة لتنصيب محافظات الرهن العقاري المنشأة حديثا .

مادة ٦ - ان النسخة الثانية من سجلات الايداعات المؤسسية من طرف محافظات الرهن يجب ايداعها بمجرد قفل هذه السجلات لدى كتابة الضبط المختصة اقليميا وذلك بدون تفقات .

مادة ٧ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في أول رجب عام ١٣٩٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٧٥ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٢ ربيع الاول عام ١٣٩٧ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٧ يتعلق بتسيير الاعتمادات المخصصة لاجراء دراسات الخريطة المدرسية في الولايات (٢)

ان وزير التعليم الابتدائي والثانوي ، ووزير المالية ،

وكاتب الدولة للتخطيط ،

— بمقتضى الامر رقم ٧٤ - ٦٨ المؤرخ في ٤ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق ٢٤ يونيو

(١) الجريدة الرسمية العدد ٧٦ في ١٩٧٥/٩/٢٣ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٥ في ١٩٧٧/٣/٢٧ .

سنة ١٩٧٤ والمتضمن المخطط الرباعي
١٩٧٤ - ١٩٧٧ ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٢٢ المؤرخ
في ١٣ مايو سنة ١٩٧١ والمتضمن اختصاصات
وزارة التعليم الابتدائي والثانوي ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ١ - ٧١ - ١٢٣ المؤرخ
في ١٨ ربيع الأول عام ١٣٩١ الموافق ١٣ مايو
سنة ١٩٧١ والمتعلق بتنظيم المصالح المركزية
لوزارة التعليم الابتدائي والثانوي ،

يقررون ما يلي :

مادة ١ - يفوض تجهيز المصالح المكلفة في
كل ولاية بتنظيم وانجاز دراسات الخريطة
المدرسية لتحقيق اصلاح التعليم ، للمديرين
المكلفين بالتربية والثقافة بالولايات .

مادة ٢ - تدفع الاعتمادات الضرورية التي
تقدر وفقا لمقاييس كثافة التلاميذ ، والبعد
وأهمية الاعمال ، في شكل اعانة الى الحساب
البريدى الخاص بمؤسسة تتمتع بالاستقلال
المالى ، ويتصرف فيها مقتصد المؤسسة الذى
يعينه مدير التربية والثقافة لهذا الغرض ، وهى
اعتمادات مخصصة لغاية معينة ولا يجوز

استعمالها لغايات اخرى غير التى نص عليها في
المادة الاولى .

مادة ٣ - يجب على المتصرفين من اجل
انجاز هذه العمليات ، ان يجروا اقصى ما يمكن
من المشاورات المختلفة التى ترمى الى
المنافسة .

ويدفع الباقي من الاعتمادات الى الخزينة .

مادة ٤ - يحسّرر بيان توضيحي عن
العمليات ، وتوجه عنه في ان واحد نسخ الى
المديرية الفرعية للبناءات والتجهيز المدرسي ،
والمديرية الفرعية للتخطيط بوزارة التعليم
الابتدائي والثانوي والى المديرية الفرعية للتربية
والتكوين بكتابة الدولة للتخطيط والى المديرية
الفرعية لمراقبة المصاريف العمومية في وزارة
المالية .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢ ربيع الاول عام ١٣٩٧
الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٧ .

المخير والوادي .

المادة ٣ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار ولاسيما احكام القرار المؤرخ في ٢٢ يناير سنة ١٩٧٣ والمتعلق بعدد مناطق استغلال سيارات الاجرة (طاكسي) ووصفها وتحديد بولاية باتنة .

المادة ٤ - يكلف والي بسكرة بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
حرر بالجزائر في ٥ شوال عام ١٣٩٧ الموافق ١٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ .

قرار مؤرخ في ٢٤ رمضان عام ١٤٠٠ الموافق ٥ غشت سنة ١٩٨٠ يتعلق بتنظيم المصلحة المكلفة بكتابة المجلس التنفيذي للولاية (٢)

ان وزير الداخلية ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩ - ١٤١ المؤرخ في ١٦ شوال عام ١٣٩٩ الموافق ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٩ المعدل ، والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي للولاية وتنظيمه وسيره ، ولاسيما المواد ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٣١ منه ،

يقرر مايلي :

المادة الاولى - توضع المصلحة المكلفة بكتابة المجلس التنفيذي ، تحت سلطة الكاتب العام وتشتمل على ثلاثة مكاتب :

- ١ - مكتب العلاقات مع المجلس التنفيذي في الولاية ،
- ٢ - مكتب التنظيم والمناهج ،
- ٣ - مكتب الوثائق .

قرار مؤرخ في ٥ شوال عام ١٣٩٧ الموافق ١٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ يتعلق بعدد مناطق استغلال سيارة الاجرة (طاكسي) ووصفها وتعيين حدودها في ولاية بسكرة (١)

ان وزير النقل .

- بمقتضى الامر رقم ٦٧ - ١٣٠ المؤرخ في ١٤ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ٢٢ يوليو سنة ١٩٦٧ والمتضمن تنظيم النقل البري ولاسيما المادة ٢٦ منه .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٤ - ٦٩ المؤرخ في ١٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٧٤ والمتعلق باصلاح التنظيم الاقليمي للولايات - وبمقتضى المرسوم رقم ٧٤ - ١٣٠ المؤرخ في ٢٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق ١٢ يوليو سنة ١٩٧٤ والمتضمن تحديد الحدود الاقليمية وتكوين ولاية المسيلة .

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٢٨ محرم عام ١٣٩٥ الموافق ٨ مارس سنة ١٩٧٥ والمتعلق باسعار النقل بواسطة سيارات الاجرة (طاكسي) .

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ٢٤ ذي القعدة عام ١٣٩١ الموافق ١٢ يناير سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم سيارات الاجرة (طاكسي) ولاسيما المادة ٣ منه .

- وبناء على المنشور الوزاري المؤرخ في ٢٨ محرم عام ١٣٩٥ الموافق ٨ مارس سنة ١٩٧٥ والمتعلق باسعار النقل بواسطة سيارة الاجرة (طاكسي) .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يصادق على احداث ثلاث مناطق لاستغلال سيارات الاجرة (طاكسي) بولاية بسكرة وتسمى (مناطق عادية) .

المادة ٢ - تشمل المنطقة العادية رقم ١ تراب دائرتي بسكرة وسيدي عقبة .
- وتشمل المنطقة العادية رقم ٢ تراب دائرتي طولقة وأولاد جلال :

وتشمل المنطقة العادية رقم ٣ تراب دائرتي

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢ في ١٠/١/١٩٧٨ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٤ في ١٩/٨/١٩٨٠ .

بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٤ رمضان عام ١٤٠٠
الموافق ٥ غشت سنة ١٩٨٠ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٤ ذي الحجة عام ١٤٠٠ الموافق ١٣ أكتوبر سنة ١٩٨٠ يتعلق بتنظيم مديرية التنسيق المالي في الولاية وتسميرها (٢)

ان وزير الداخلية .

ووزير المالية .

- بمقتضى الامر رقم ٦٩-٣٨ المؤرخ في ٧ الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية ، لاسيما الفصل الاول من عنوانه الثالث .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩-١٤١ المؤرخ في ١٦ شوال عام ١٣٩٩ الموافق ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٩ المعدل والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي للولاية وتنظيمه وسيره .

- وبعد الاطلاع على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٦ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ١٢ سبتمبر سنة ١٩٧٥ المعدل بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ رمضان عام ١٣٩٦ الموافق ٤ سبتمبر ١٩٧٦ والمتضمن تحديد شروط تنظيم مديرية المصالح المالية في الولاية، وسيرها .

يقرر ان ما يلي :

المادة الاولى - تشتمل مديرية التنسيق المالي في ولاية الجزائر ، على تسع مديريات فرعية :

المادة ٢ - يكلف مكتب العلاقات مع المجلس التنفيذي في الولاية بما يلي :

- تحضير اجتماعات المجلس التنفيذي في الولاية ،

- جمع العناصر المتعلقة بتحضير جدول أعمال الدورات ،

- القيام بتحرير التقارير ومحاضر اجتماعات المجلس وتسليمها للمصالح والوزارات والهيئات المعنية .

المادة ٣ - يكلف مكتب التنظيم والمناهج بترقية تقنيات التنظيم واختصار العمل في الادارات والمصالح التابعة للولاية .

وينظم لهذا الغرض تداريب وملتقيات وأياما دراسية حول تنظيم العمل واختصار اجراءات التسيير والخدمات سواء في مستوى المصالح غير المركزة واللامركزية أو في مستوى الوحدات المحلية .

يحضر أيضا ادخال التقنيات المتطورة في التسيير مثل الاعلام الآلي ، على مستوى مختلف المصالح والمديريات التابعة للمجلس التنفيذي .

المادة ٤ - يكلف مكتب الوثائق بما يلي :

- جمع الوثائق الادارية ذات الطابع العام التي تهم نشاط ادارات الولاية ومصالحها ثم تصنيفها وتوزيعها ،

- اعداد دراسة وافية عن ناحية أو قطاع نشاط في الولاية ،

- مسك مجموعات الجرائد الرسمية والفهارس الابجدية والزمنية المطابقة لها .

المادة ٥ - تحدد تعليمات وزارية ، ان اقتضى الحال ، كيفية تطبيق هذا القرار .

المادة ٦ - يكلف الولاية ، كل في ولايته ،

- المديرية الفرعية للتحصيل .

- مكتب منازعات التحصيل .

- المديرية الفرعية للضرائب غير المباشرة

ورسوم رقم الاعمال .

- المديرية الفرعية للضرائب المباشرة والتسجيل

والطابع الجبائي .

- المديرية الفرعية لشؤون املاك الدولة

والمحافظة العقارية .

- المديرية الفرعية للخبرات الخاصة باملاك

الدولة والعمليات العقارية .

- المديرية الفرعية لجمارك ميناء الجزائر .

- المديرية الفرعية لجمارك الدار البيضاء

- المديرية الفرعية للخرينة .

- المديرية الفرعية للرقابة المالية .

المادة ٢ - تشمل مديرية التنسيق المالي في

ولايات وهران وقسنطينة وعنابة والبليدة ، على

سبع مديريات فرعية .

- المديرية الفرعية للتحصيل .

- المديرية الفرعية للضرائب غير المباشرة

ورسوم رقم الاعمال .

- المديرية الفرعية للضرائب المباشرة والتسجيل

والطابع الجبائي .

- المديرية الفرعية لشؤون املاك الدولة

والمحافظة العقارية .

- المديرية الفرعية للجمارك

- المديرية الفرعية للخرينة .

- المديرية الفرعية للرقابة المالية .

المادة ٣ - تشمل مديرية التنسيق المالي

في ولايات الاصنام وقالة ومستغانم وسعيدى

بلعباس وسكيكدة وتيزي وزو وتلمسان ، على

ست مديريات فرعية :

- المديرية الفرعية للتحصيل .

- المديرية الفرعية للضرائب غير المباشرة

ورسوم رقم الاعمال ، والضرائب والتسجيل

والطابع الجبائي .

- المديرية الفرعية لشؤون املاك الدولة

والمحافظة العقارية .

- المديرية الفرعية للجمارك

- المديرية الفرعية للخرينة .

- المديرية الفرعية للرقابة المالية .

المادة ٤ - تشمل مديرية التنسيق المالي

في ولايات باتنة وسطيف ومعسكر وتيارت ، على

خمس مديريات فرعية :

- المديرية الفرعية للتحصيل .

- المديرية الفرعية للضرائب غير المباشرة

ورسوم رقم الاعمال والضرائب المباشرة والتسجيل

والطابع الجبائي .

- المديرية الفرعية لشؤون املاك الدولة

والمحافظة العقارية .

- المديرية الفرعية للخرينة .

- المديرية الفرعية للرقابة المالية .

المادة ٥ - تشمل مديرية التنسيق المالي

في ولايات ادرار وبشار وبجاية وجيجل

ويسكرة ورقلة والاغواط وسعيدة وتامنراست

وتبسة ، على خمس مديريات فرعية :

- المديرية الفرعية للضرائب ،

- المديرية الفرعية لشؤون املاك الدولة

والمحافظة العقارية ،

- المديرية الفرعية للخرينة ،

- المديرية الفرعية للجمارك .

- المديرية الفرعية للرقابة المالية .

المادة ٦ - تشمل مديرية التنسيق المالي في

ولايات أم البواقي والمدينة والبويرة والممسيلة

والجلفة ، على أربع مديريات فرعية :

- المديرية الفرعية للضرائب .

- المديرية الفرعية لشؤون املاك الدولة

والمحافظة العقارية .

- المديرية الفرعية للخرينة .

- المديرية الفرعية للرقابة المالية .

المادة ٧ - تكلف مديرية التنسيق بما ياتي

- تعد الجداول المتعلقة بالاملاك المنقولة

والعقارية المخصصة لمديرية التنسيق المالي

وتضبطها باستمرار .

- تباشر العمليات الأولية وتمد جداول المحاسبة لميزانية التسيير الخاصة بمديرية التنسيق المالي .

- تتابع الحياة المهنية للموظفين وملفاتهم .
- تنسق عمل مختلف المصالح اىالية التابعة لمديرية التنسيق للمالى وتنشطها .

- تسخر الوسائل اللازمة لتسهيل انجاز مهمة الولاية .

- تشارك فى أعمال التكوين المحاسبى وتحسين مستوى الموظفين البلديين واعداد وثائق ميزانيات للولايات والبلديات .

- تجمع المعلومات المتعلقة بنشاط الادارات المالية المقامة فى الولاية .

المادة ٨ - تشتمل المديرية الفرعية للتحصيل المنصوص عليها فى المواد الاولى والثانية والثالثة والرابعة ، أعلاه على أربعة مكاتب :

- مكتب المصالح المسيرة وتصفية الحسابات .
- مكتب المحاسبة والغرامات والطابع الجبائي .
- مكتب منازعات التحصيل .
- مكتب الوثائق ومراقبة المصالح .

(ا) يكلف مكتب المصالح المسيرة وتصفية الحسابات بما يأتى :

- يراقب تنفيذ الميزانيات البلدية والقطاعات الصحية والمؤسسات العمومية المحلية التى يسيرها قابض الضرائب المختلفة .

- يراجع حسابات التسيير وتصفيته .
- يعد الجداول ذات الطابع الاحصائى .

- يعد كل سنة تقريراً عن مجموع مجالات التسيير المالى المنصوص عليها فى المادة ٢٧٩ من القانون البلدى .

(ب) يكلف مكتب المحاسبة والغرامات والطابع الجبائي بما يأتى :

- يراقب قابض الضرائب المختلفة بيانات فرض الضرائب وجداولها ونسخ الاحكام القضائية والديون العمومية الاخرى كما يتولى متابعة تصفيته .

- يمسك المحاسبة النوعية للوصلات ذات الارومه المتداولة فى قباضات الضرائب المختلفة .

- يمسك المحاسبة النوعية للطوابع التى تختلف قيمتها باختلاف حجم الاوراق والطوابع المنفصلة .

- يجمع طلبات الطوابع الجبائية التى يرغب فيها قابضو الضرائب المختلفة ويوصلها الى هؤلاء .

(ج) يكلف مكتب منازعات التحصيل بدراسة النزاع الناجم عن تحصيل الضريبة ويراقب ممارسة العمل القسرى المتعلق بذلك .

(د) يكلف مكتب الوثائق ومراقبة المصالح بما يأتى :

- يمسك الوثائق ويضبطها باستمرار ويحافظ عليها .

- يقوم بالاتصالات والاشغال المادية المختلفة .

- يعد برامج مراجعات المصالح على يد المفتشين الرئيسيين .

- يحلل تقارير مراجعات التسيير .

المادة ٩ - تشتمل المديرية الفرعية للضرائب غير المباشرة ورسوم رقم الاعمال المنصوص عليها فى المادتين الاولى والثانية أعلاه ، على أربعة مكاتب :

- مكتب رسوم رقم الاعمال والضرائب غير المباشرة ،

- مكتب المنازعات ،

- مكتب الابحاث ومراجعة المحاسبات ،

- مكتب الوثائق ومراقبة المصالح .

(ا) يكلف مكتب رسوم رقم الاعمال والضرائب غير المباشرة بما يأتى :

- اصدار بيانات العائدات واثباتها وجداول الضرائب المتعلقة برسوم رقم الاعمال والضرائب غير المباشر والرسوم شبه الجبائية والضمان ،

- المراقبة في مجال زراعة الكروم والتبسخ والحبوب ومشتقاتها وكذلك ما يختص بضمنان المعادن الثمينة .

- اعداد الجداول ذات الطابع الاحصائي .

(ب) يكلف مكتب المنازعات بدراسة النزاعات في ميدان الضرائب غير المباشرة ورسوم رقم الاعمال .

(ج) يكلف مكتب الابحاث ومراجعة المحاسبات بما يأتي :

- البحث عن المعلومات ذات الطابع الجبائي وجمعها ،

- اعداد برامج جمع الضرائب من المطلبين بها ،

- انجاز البرامج المحلية ومتابعتها ومراجعة المحاسبات .

(د) يكلف مكتب الوثائق ومراقبة المصالح، بما يأتي :

- مسك الوثائق والمحافظة عليها وضبطها باستمرار ،

- القيام بالاتصالات والاشغال المادية المختلفة

- اعداد برامج لمراجعة المصالح يقوم بها المفتشون الرئيسيون .

- تحليل تقارير مراجعة التسيير .

المادة ١٠ - تشتمل المديرية الفرعية للضرائب المباشرة والتسجيل والطابع الجبائي المنصوص عليها في المادتين الاولى والثانية اعلاه ، على اربعة مكاتب :

- مكتب جداول الضرائب والاحصائيات ،

- مكتب المنازعات ،

- مكتب الابحاث ومراجعة المحاسبات ،

- مكتب الوثائق ومراقبة المصالح .

(١) يكلف جداول الضرائب والاحصائيات بما يأتي :

- اصدار جداول الضرائب المباشرة واثباتها والرسوم الماثلة وحقوق التسجيل ،

- اعداد ميزانيات الجماعات المحلية وتبليغ العناصر التي تساعد على ذلك ،

- اعداد البيانات ذات الطابع الاحصائي .

(ب) يكلف مكتب المنازعات بدراسة النزاعات المتعلقة بالضرائب المباشرة والرسوم الماثلة والتسجيل والطابع الجبائي .

(ج) يكلف مكتب الابحاث ومراجعة المحاسبات بما يأتي :

- اعداد برامج جمع الضرائب من المطلبين بها ،

- البحث عن المعلومات ذات الطابع الجبائي وجمعها ،

- انجاز البرامج المحلية لمراجعة المحاسبات ومتابعتها .

(د) يكلف مكتب الوثائق ومراقبة المصالح، بما يأتي :

- مسك الوثائق والمحافظة عليها وضبطها باستمرار .

- القيام بالاتصالات والاشغال المادية المختلفة،

- اعداد برامج مراجعة المصالح التي يقوم بها المفتشون الرئيسيون ،

- مراقبة العمليات العقارية التابعة للمصالح العامة والجماعات العمومية ،

- مراقبة التزامات الموثقين في مجال التسجيل

المادة ١١ - تشتمل المديرية الفرعية للضرائب غير المباشرة ورسوم رقم الاعمال والضرائب المباشرة والتسجيل والطابع الجبائي المنصوص عليها في المادتين ٣ و ٤ اعلاه على اربعة مكاتب:

- مكتب الضرائب غير المباشرة ورسوم رقم الاعمال ،

- مكتب الضرائب المباشرة والتسجيل والطابع الجبائي ،

- مكتب الابحاث والمراجعة ،

- مكتب الوثائق ومراقبة المصالح .

(١) يكلف مكتب الضرائب غير المباشرة ورسوم رقم الاعمال ، بما يأتي :

- اصدار بيانات العائدات واثباتها وجداول الضرائب المتعلقة برسوم رقم الاعمال والضرائب غير المباشرة والرسوم شبه الجبائية والضمان ،
- المراقبة في مجال زراعة الكروم والتبغ والحبوب ومشتقاتها وكذلك ضمان المعادن الثمينة
- اعداد البيانات ذات الطابع الاحصائي .
- دراسة النزاعات المتعلقة بالضرائب غير المباشرة ورسوم رقم الاعمال .
- (ب) يكلف مكتب الضرائب المباشرة والتسجيل والطابع الجبائي ، بما يأتي :
- اصدار بيانات الضرائب المباشرة واثباتها والرسوم الماثلة ورسوم التسجيل .
- اعداد ميزانيات الجماعات المحلية وتبليغ العناصر المساعدة على ذلك ،
- اعداد البيانات ذات الطابع الاحصائي ،
- دراسة النزاعات الناجمة عن الضرائب المباشرة والرسوم الماثلة والتسجيل والطابع الجبائي .
- (ج) يكلف مكتب الابحاث والمراجعة ، بما يأتي :
- اعداد برامج جمع الضرائب من المطالبين بها ،
- البحث عن المعلومات ذات الطابع الجبائي وجمعها ،
- انجاز البرامج المحلية لمراجعة الحسابات ومتابعتها .
- (د) يكلف مكتب الوثائق ومراقبة المصالح ، بما يأتي :
- مسك الوثائق والمحافظة عليها وضبطها باستمرار .
- القيام بالاتصالات والاشغال المادية المختلفة ،
- اعداد برامج لمراجعة المصالح يقوم بها المفتشون الرئيسيون ،
- تحليل التقارير المتعلقة بمراجعة التسيير ،
- مراقبة العمليات العقارية للمصالح العامة والجماعات العمومية ،
- مراقبة التزامات الموثقين في مجال التسجيل
- المادة ١٢ -** تشتمل المديرية الفرعية للضرائب المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ أعلاه ، على خمسة مكاتب .
- مكتب التحصيل .
- مكتب الضرائب غير المباشرة ورسوم رقم الاعمال ،
- مكتب الضرائب المباشرة والتسجيل والطابع الجبائي .
- مكتب الابحاث والمراجعة ،
- مكتب الوثائق ومراقبة المصالح .
- (أ) يكلف مكتب التحصيل ، بما يأتي :
- مراقبة تنفيذ ميزانيات البلديات والقطاعات الصحية والمؤسسات العمومية المحلية التي يتولى تسييرها قابض الضرائب المختلفة ،
- مراجعة حسابات التسيير وتصنيفتها ،
- اعداد البيانات ذات الطابع الاحصائي ،
- اعداد التقرير السنوي العام عن التسيير المالي المنصوص عليه في المادة ٢٧٩ من القانون البلدي .
- مراقبة تكفل قابض الضرائب المختلفة ببيانات فرض الضريبة وجداولها ونسخ الاحكام والديون العمومية الاخرى ومتابعة تصنيفتها ،
- مسك المحاسبة النوعية للدفاتر ذات الارومة المستعملة في قباضات الضرائب المختلفة ،
- مسك المحاسبة النوعية للطوابع التي تختلف قيمتها باختلاف حجم الاوراق والطوابع المنفصلة .
- جمع طلبات الطوابع الجبائية التي يقدمها قابضو الضرائب المختلفة وتداولها وتحويلها اليهم ،
- دراسة النزاعات الناجمة عن تحصيل الضرائب ومراقبة ممارسة العمل القسري المتصل به .
- (ب) يكلف مكتب الضرائب غير المباشرة ورسوم رقم الاعمال ، بما يأتي :

- اصدار بيانات العائدات واثباتها وجداول الضرائب المتعلقة برسوم رقم الاعمال والضرائب غير المباشرة والرسوم شبه الجبائية والضمان ،
- المراقبة في مجال زراعة الكروم والتبغ والحبوب ومشتقاتها وكذلك ضمان المعادن الثمينة
- اعداد البيانات ذات الطابع الاحصائي .
- دراسة النزاعات المتعلقة بالضرائب غير المباشرة ورسوم رقم الاعمال .
- (ب) يكلف مكتب الضرائب المباشرة والتسجيل والطابع الجبائي ، بما يأتي :
- اصدار بيانات الضرائب المباشرة واثباتها والرسوم الماثلة ورسوم التسجيل .
- اعداد ميزانيات الجماعات المحلية وتبليغ العناصر المساعدة على ذلك ،
- اعداد البيانات ذات الطابع الاحصائي ،
- دراسة النزاعات الناجمة عن الضرائب المباشرة والرسوم الماثلة والتسجيل والطابع الجبائي .
- (ج) يكلف مكتب الابحاث والمراجعة ، بما يأتي :
- اعداد برامج جمع الضرائب من المطالبين بها ،
- البحث عن المعلومات ذات الطابع الجبائي وجمعها ،
- انجاز البرامج المحلية لمراجعة الحسابات ومتابعتها .
- (د) يكلف مكتب الوثائق ومراقبة المصالح ، بما يأتي :
- مسك الوثائق والمحافظة عليها وضبطها باستمرار .
- القيام بالاتصالات والاشغال المادية المختلفة ،
- اعداد برامج لمراجعة المصالح يقوم بها المفتشون الرئيسيون ،
- تحليل التقارير المتعلقة بمراجعة التسيير ،
- مراقبة العمليات العقارية للمصالح العامة والجماعات العمومية ،
- مراقبة التزامات الموثقين في مجال التسجيل

أحكام الدولة والمحافظة العقارية في جميع الولايات ما عدا ولايتي وهران وقسنطينة ، على ثلاثة مكاتب :

- مكتب شؤون أملاك الدولة ،

- مكتب السجل العقاري ،

- مكتب المحافظة العقارية في الولاية .

المادة ١٥ - تشتمل المديرية الفرعية لشؤون أملاك الدولة والمحافظة العقارية في ولايتي قسنطينة وهران ، زيادة على المكاتب الثلاثة المنصوص عليها في المادة ١٤ أعلاه ، على مكتب أملاك الدولة والعمليات العقارية المحددة صلاحياته في المادة ١٦ من هذا القرار .

المادة ١٦ - تكلف المكاتب المذكورة في المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ أعلاه بالصلاحيات التالية :

(أ) يكلف مكتب خبرة أملاك الدولة ، بما يأتي :

- اجراء الخبرات على أملاك الدولة العقارية المنقولة ،

- اجراء الخبرات على أملاك المؤسسات العمومية كيفما كان نوعها ،

- المشاركة في اجراءات نزع الملكية من أجل المصلحة العامة .

(ب) يكلف مكتب العمليات العقارية ، بما يأتي :

- تسليم الراي الاول في مجال العمليات العقارية التي تقوم بها المصالح العامة والجماعات والمؤسسات العمومية .

(ج) يكلف مكتب شؤون أملاك الدولة ، بما يأتي :

- تطبيق التنظيم الخاص بأملاك الدولة ،
- تسيير المنقولات والمناجر والعمارات التابعة لأملاك الدولة ، واستثمارها والتصرف فيها ،
- تسيير أملاك الدولة بالاشتراك مع المصالح التقنية المختصة ،
- مسك الجول العام للملكيات العمومية ،

- اصدار بيانات العائلات واثباتها وجداول الضرائب في مجال رسوم رقم الاعمال والضرائب غير المباشرة والرسوم شبه الجبائية والضمان ،

- القيام بالرقابة في مجال زراعة السكر والتبغ والحبوب ومشتقاتها وضمان المصادق الثمينة ،

- اعداد البيانات ذات الطابع الاحصائي ،

دراسة النزاعات المتعلقة بالضرائب غير المباشرة ورسوم رقم الاعمال .

(ج) يكلف مكتب الضرائب المباشرة والتسجيل والطابع الجبائي ، بما يأتي :

- اصدار الضرائب المباشرة والرسوم الماثلة وحقوق التسجيل واثباتها ،

- اعداد ميزانيات الجماعات المحلية وتبليغ العناصر التي تساعد على ذلك ،

- اعداد الجداول ذات الطابع الاجصائي .

- دراسة النزاعات ومراقبة المصالح في مجال الضرائب المباشرة والرسوم الماثلة والتسجيل والطابع الجبائي .

(د) يكلف مكتب الابحاث والمراجعة ، بما يأتي :

- البحث عن المعلومات ذات الطابع الجبائي وجمعها ،

- اعداد برامج جمع الضرائب من المطالبين بها ،

- انجاز البرامج المحلية لمراجعة المحاسبات ومتابعتها ،

- مراقبة التزامات الموثقين في ميدان التسجيل

المادة ١٣ - تشتمل المديرية الفرعية لخبرة أملاك الدولة والعمليات العقارية في مديرية التنسيق المالي بولاية الجزائر ، على مكاتبين :

- مكتب خبرة أملاك الدولة ،

- مكتب العمليات العقارية .

المادة ١٤ - تشتمل المديرية الفرعية لشؤون

- تحرير أصول العقود التي تهم العمليات العقارية وكل المعاملات الأخرى الخاصة بأملاك الدولة ، والمحافظة عليها .

(د) يكلف مكتب التسجيل العقاري ، بما يأتي :

- القيام بالأعمال الاستطلاعية التحقيقية ، ورسم القطع الأرضية الضروري لأعداد السجل العقاري العام .

- مسك وثائق السجل العقاري والمحافظة عليها بضبط التصاميم وأصول السجل العقاري باستمرار انطلاقا من التحولات العقارية الصادرة والمثبتة .

- القيام بأعمال رسم حدود الملكيات ومعالها ومسحها الطبوغرافيا لأغراض محلية تهم المصالح العامة والجماعات المحلية

- المحافظة على المعالم الجيوديزية .

(هـ) يكلف مكتب المحافظة العقارية في الولاية طبقا للمرسوم رقم ٧٦-٦٣ المؤرخ في ٢٥ مارس سنة ١٩٧٦ والمتعلق بإنشيس السجل العقاري بما يأتي :

- تطبيق التنظيم المعمول به في مجال الأشهار العقاري .

- إنشاء السجل العقاري ومسكه وضبطه باستمرار .

(و) يكلف مكتب خبرة أملاك الدولة والعمليات العقارية المنصوص عليه في المادة ١٥ أعلاه بما يأتي :

- اجراء الخبرات على أملاك الدولة العقارية والمنقولة .

- اجراء الخبرات على المؤسسات العمومية كيفما كان نوعها .

- المشاركة في اجراءات نزع الملكية من أجل المصلحة العامة .

- تسليم الرأي الأولي في مجال العمليات العقارية التي تقوم بها المصالح العامة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية .

المادة ١٧ - تشتمل المديرية الفرعية لجمارك ميناء الجزائر ، وتلمسان ، وعنابة ، وورقلة ، ووهران ، على خمسة مكاتب تتم صلاحياتها تراب الولاية ماعدا المديرية الفرعية لميناء الجزائر وهي :

- مكتب المنازعات والتحقيقات الجمركية .

- مكتب الانظمة الاقتصادية .

- مكتب مراقبة التجارة الخارجية والصرف والإحصائيات .

- مكتب التسعيرة والقيمة .

- مكتب الموظفين والشؤون العامة .

المادة ١٨ - تشتمل المديرية الفرعية للجمارك في الجزائر (الدار البيضاء) ، والاعسواط ، وبجاية ، وبشار ، ومستغانم ، وسكيكدة ، وقالة ، وقسنطينة ، على أربعة مكاتب :

- مكتب المنازعات والتحقيقات الجمركية .

- مكتب الانظمة الاقتصادية ومراقبة التجارة الخارجية والصرف والاحصائيات .

- مكتب التسعيرة والقيمة .

- مكتب الموظفين والشؤون العامة .

المادة ١٩ - تشتمل كل مديرية فرعية للجمارك في ولايات أدرار ، والاصنام ، وبسكرة والبليدة وتامنراست ، وتبسة ، وتيزي وزو ، وجيجل ، وسعيدة ، وسيدى بلعباس ، على مكاتبين :

- مكتب المنازعات والتحقيقات الجمركية .

- مكتب الشؤون التقنية .

المادة ٢٠ - تلحق الولايات التي ليست فيها مديرية فرعية للجمارك ، في مجال تسيير شؤونها الجمركية ، بالمديريات الفرعية للجمارك في الولايات المجاورة .

المادة ٢١ - تضطلع المكاتب المنصوص عليها في المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ أعلاه بالصلاحيات التالية :

(أ) يكلف مكتب المنازعات والتحقيقات الجمركية بما يأتي :

- تصفية ملفات النزاعات التي أعدتها مصالح المديرية الفرعية ، وذلك حسب الاشكال التي حددها القانون .

- اللجوء الى النشاطات القضائية وتقديم مذكرات الادارة ومراقبة تنفيذ قرارات القضاء .
- مراقبة تنفيذ قرارات التسويات الادارية .

- اعداد ملفات المنازعات العائدة الى اختصاص الادارة المركزية، وارسالها .

- اثبات المخالفات ازاء التشريع الجمركي والبحث والتحقيقات ومحاربة الفسح الجمركي .

- المراقبة البعيدة للبضائع .

(ب) يكلف مكتب الانظمة الاقتصادية ، بما يأتي :

- تطبيق التشريع والتنظيم الساريين على الانظمة الجمركية التالية :

المبور ، والمخازن (العمومية ، والمختصة ، والخاصة ، والصناعية) البضائع المعالجة ، القبول المؤقت ، اعادة التموين باعفاء من التخليص ، رد الحقوق الجمركية ، التصدير المؤقت ، استيراد الاشياء والمتاع الخاص بالمسافرين وتصدير ذلك ايداعات الجمارك ، تموين السفن والطائرات .

(ج) يكلف مكتب مراقبة التجارة الخارجية والصرف والاحصائيات ، بما يأتي :

- تطبيق التنظيم المتعلق بالتجارة الخارجية ومراقبة الصرف .

- تطبيق الاتفاقيات الدولية او الثنائية ذات الطابع التجاري والمالي والسياحي او المتعلقة بالنقل .

- مساعدة المصالح المختصة التابعة للادارات الاخرى : حماية التراث الثقافي والفني ، وحماية العلامة والاصل والمراقبة الصحية في الحدود .

- اعداد الاحصائيات عز التجارة الخارجية والصرف .

(د) يكلف مكتب التسعيرة والقيمة ، بما يأتي :
- تطبيق الحقوق والرسوم التي نص عليها القانون .

- تطبيق فهرس الاسعار ومذكراتها الايضاحية وكل تنظيم يتعلق بها .

- تحديد قيمة البضائع في الجمارك .

- مراقبة مصدر البضائع عندما تقتضى حقوقا وامتيازات تسعيرية .

(هـ) يمارس مكتب الانظمة الاقتصادية ومراقبة التجارة الخارجية والصرف والاحصائيات المنصوص عليه في المادة ١٨ أعلاه ، نفس الصلاحيات التي حددت في الفقرتين بوج أعلاه

(و) يمارس مكتب الشؤون التقنية المنصوص عليه في المادة ١٩ أعلاه نفس الصلاحيات التي حددت في الفقرات بوج و د أعلاه .

(ز) يكلف مكتب الموظفين والشؤون العامة ، بما يأتي :

- اعداد الملفات الادارية الخاصة بانضباط الموظفين الجمركيين ومتابعتها .

- اعداد تقديرات الميزانيات ومتابعة تنفيذ اعتمادات التجهيز والتسيير المخصصة للمديرية الفرعية .

- متابعة تسيير الاملاك المنقولة والعقارية المخصصة للمديرية الفرعية وصيانتها .

- المحافظة على الوثائق القانونية والاقتصادية والجمركية والتقنية الضرورية لحسن سير المصلحة الجمركية والاشراف عليها .

- جمع المحفوظات الخاصة بمصالح المديرية الفرعية ، ماعدا المتعلقة بقباضة الجمارك والاشراف عليها .

المادة ٢٢ - تشتمل المديرية الفرعية للخزينة ، على اربعة مكاتب :

- مكتب النفقات العمومية .

- مكتب التحصيل .

- مكتب القرض والتدخلات الاقتصادية .

- مكتب المراقبة والمراجعة .

(ا) يكلف مكتب النفقات العمومية ، بما يأتي :

- تنفيذ ميزانية التسيير والتجهيز .

- تنفيذ ميزانيات الجماعات والمؤسسات العمومية .

- دفع المعاشات .

- تنفيذ المدونات الادارية والقضائية ودفع الزيادات، وريوع حوادث العمل .

(ب) يكلف مكتب التحصيل ، بما يأتي :

- مسك المحاسبة العامة .

- تحصيل ديون الدولة ، الخارجية وعن الضريبة وملك الدولة .

- اعداد حساب التسيير .

(ج) يكلف مكتب القرض والتدخلات الاقتصادية ، بما يأتي :

- متابعة العمليات المسجلة في الحسابات الخاصة ، ومراقبتها .

- تحليل استعمال التمويل الذي تقوم به الخزينة ، ومراقبته .

- مراقبة تنظيم العمليات المتعلقة بالقرض والتمويل والاستثمار ، في الولاية .

- تحليل التسيير المالي بمؤسسات الولاية في اطار التشريع والتنظيم المعمول بهما ، ومراقبة ذلك .

- دراسة تطبيق سياسة التأمينات في الولاية والسهر على ذلك .

(د) يكلف مكتب المراقبة والمراجعة ، بما يأتي :

- مراقبة ادارات التسيير والادارات ومراجعتها .

- مراقبة التسيير المالي الذي يقوم بسسه المقتصدون في المؤسسات العمومية ومراجعة ذلك .

- تنسيق اعمال الاعوان المحاسبين ومحاسبي الدولة ومعتمدى المؤسسات المقامة في الولاية، ومراقبة ذلك .

المادة ٢٣ - تشتمل المديرية الفرعية للمراقبة المالية ، على مكاتب :

- مكتب مراقبة النفقات العمومية .

- مكتب التفتيش .

(ا) يكلف مكتب مراقبة النفقات العمومية في اطار القوانين والانظمة المعمول بها ، بما يأتي :

- المراقبة القبلية للنفقات التي التزم بها الوالى تطبيقا للمادة ١٦٠ من الامر رقم ٦٩-٢٨ المؤرخ في ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ المشار اليه اعلاه بعنوان ميزانيات التسيير وميزانية التجهيز والميزانيات الملحقه .

- المراقبة القبلية للنفقات التي تباشرها المؤسسات العمومية ذات الطابع الادارى المقامة في الولاية .

- مراقبة المحاسبة الادارية للوالى تطبيقا للمادة ١٦٠ المشار اليها اعلاه .

- جمع الدراسات المتعلقة بالنفقات العمومية التي تباشر بمبادرة من المراقب المالي أو بطلب من وزير المالية أو الوالى .

(ب) يكلف مكتب التفتيش ، في اطار القوانين والانظمة المعمول بها ، بما يأتي :

- مراجعة محاسبة المصالح والمؤسسات ذات الطابع الادارى الخاضعة للمراقبة القبلية للنفقات العمومية .

- مراقبة تسيير المصالح العمومية في الولاية والبلديات .

المادة ٢٤ - تحدد تعليمات مشتركة يصدرها وزير الداخلية ووزير المالية ، ان اقتضى الامر كيفيات تطبيق هذا القرار .

المادة ٢٥ - تلغى احكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٤ سبتمبر سنة ١٩٧٦ الذي عدله .

المادة ٢٦ - يكلف الولاية ، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٤ ذى الحجة عام ١٤٠٠ الموافق ١٣ أكتوبر سنة ١٩٨٠ .

قرار مؤرخ في ٢٨ محرم عام ١٤٠١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٨٠ يتعلق بكيفية تنظيم مديرية التنظيم والادارة المحلية وتسييرها في الولاية (١)

ان وزير الداخلية .

- بعد الاطلاع على الامر رقم ٦٩-٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ المعدل والمتم والمضمن قسانون الولاية ولاسيما الفصل الاول من الباب الثالث .

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٧٩-١٤١ المؤرخ في ١٦ شوال عام ١٣٩٩ الموافق ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٩ المعدل والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي للولاية وتنظيمه وسيره .

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ١٨ ربيع الثاني عام ١٣٩١ الموافق ١١ يونيو سنة ١٩٧١ والمتعلق بتحديد كيفية تنظيم مديرية الشؤون العامة للتنظيم والادارة المحلية، وتسييرها .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تشتمل مديرية التنظيم والادارة المحلية ، في كل ولاية على خمس مديريات فرعية :

- المديرية الفرعية للتنظيم العام .

- المديرية الفرعية للشؤون العامة والمنازعات

- المديرية الفرعية للشؤون الادارية والمالية . المحلية .

- المديرية الفرعية للتجهيزات والاستثمارات المحلية .

- المديرية الفرعية للمؤسسات المحلية .

المادة ٢ - تهتم المديرية الفرعية للتنظيم العام بكل القضايا المتعلقة بالهوية والاموال وحالة الاشخاص وتنقلاتهم .

وتسهر على تطبيق التنظيم في هذا الميدان : وتشتمل على ثلاثة مكاتب :

١ - مكتب حالة الاشخاص وتنقلاتهم ، ويكلف بما يلي :

- تعميم التنظيم ، لاسيما المتعلق بالمواطنين التالية ، والسهر على تطبيقه :

- الحالة المدنية .

- بطاقة التعريف الوطنية .

- الخدمة الوطنية .

- رخص خروج الاحداث .

- شهادة الوقاية .

- الاقامة الجبرية .

- منع الخروج

- رفض الدخول .

- الجنائز والدفن .

- الجمعيات والاجتماعات العمومية .

- جمع الاموال ، واليانصيب والقرعة، وتسليم الاوراق والوثائق الادارية المدة طبقا للتنظيم المعمول به ، ان اقتضى الامر ذلك .

٢ - مكتب الاجانب ، ويكلف بتطبيق التنظيم المتعلق باقامة الاجانب وتنقلاتهم .

ويتولى بهذه الصفة مايلي :

- يسلم بطاقات الاقامة وبطاقات التجار والحرفيين والصناعيين وتأشيرات تمديد الاقامة والخروج ، ورخص زواج الاجانب وسندات سفر اللاجئين السياسيين وعديمي الجنسية .

- يمسك الفهرس الخاص بالاجانب .

- يتابع الاجراءات الادارية الخاصة بهم .

- يتابع حالة الشخصيات المعنوية الاجنبية ولاسيما الجمعيات .

- يدرس القضايا التي تثيرها السلطات القنصلية

٣ - مكتب التنظيم والاملاك ، ويكلف بالسهر على تطبيق التنظيم وتسليم الوثائق المدة طبقا للتنظيم المعمول به ، لاسيما في الميادين التالية :

- محلات بيع المشروبات .

- الاسلحة .

- رخص الصيد .
- المتفجرات والمواد الخطيرة .
- رخص الصيد البحري .
- المهن المنظمة .
- السير في الطرق (بالاتصال مع المصالح المعنية) .
- تسجيل السيارات .
- رخص السياقة .
- ويتولى فضلا على ذلك كتابة لجنة ايقاف رخص السياقة وسحبها
- المادة ٣ - تعد المديرية الفرعية للشؤون العامة والمنازعات التنظيم البلدي وتراقبه وتنسق بينه وبين التنظيم العام .
- وتهتم بكل القضايا المتعلقة بالانتخابات ، كما تكلف باعداد خلاصة تحليله خاصة بالعمليات الكبرى ذات المنفعة الوطنية ، وجميع المعلومات المتعلقة بالوضعية الاجتماعية والاقتصادية في الولاية ، تبعا لاهميتها الوثائقية واستغلالها الاحصائي ، ان اقتضى الامر ذلك او وضعها في شكل تقارير دراسية .
- وتتخذ الاجراءات القانونية المتعلقة خاصة بنزع الملكية والمصادرة وتتابعها وتسهر على تطبيق الاجراءات المقررة في هذا الميدان .
- وتختص بجميع القضايا المتعلقة بالنزاع العام للإدارة .
- وتكلف بجمع الوثائق اللازمة لممارسة الاختصاصات الآيلة الى مختلف المصالح التابعة لمديرية التنظيم والادارة المحلية .
- وتشتمل على أربعة مكاتب :
- مكتب التنشيط والتنسيق ، ويكلف بما يأتي :
- السهر على تطبيق التنظيم المتعلق بحفظ الصحة والتطهير والنظافة العمومية ، لاسيما في الميادين التالية :
- نشاط العروض الفنية .
- الوقاية الاجتماعية .
- حماية الطفولة .
- الامراض العقلية .
- الاوبئة والامراض المستوطنة .
- المؤسسات المصنفة
- السهر على نشر التنظيم والتعليمات كيفما كان نوعها في المستوى البلدي ومتابعة تطبيقه .
- اعداد أي تنظيم أو تعليمات في المستوى البلدي لتحسين الوضعية العامة في البلدية .
- تنسيق التنظيم البلدي عند الاقتضاء .
- السهر على مطابقة القرارات البلدية للتنظيم المعمول به .
- ٢ - مكتب الانتخابات والمنتخبين ، ويكلف بما يأتي :
- اعداد العمليات الانتخابية وتنظيم اجرائها
- استغلال نتائج الانتخابات .
- مسك فهرس المنتخبين .
- متابعة حالة المنتخبين الادارية .
- تطبيق الاحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بممارسة المنتخبين مهامهم .
- ٣ - مكتب الوثائق والدراسات والتلخيص ويكلف بما يأتي :
- استغلال تقارير دورات المجالس الشعبية البلدية ، وتحليلها قصد اعداد تقارير تحليلية عن سيرها ونشاطها .
- السهر على تنفيذ قرارات المجالس الشعبية البلدية ما بين دوراتها .
- البحث عن الوسائل الخاصة التي تسهل للمجالس الشعبية البلدية ممارسة الاختصاصات الآيلة اليها .
- دراسة نتائج الاعمال الادارية السنوية للمجالس الشعبية البلدية وتحديد النقص واقتراح الحلول الملائمة

وتحليل الميزانيات والحسابات الادارية البلدية والولائية .

- متابعة تسيير الاملاك المحلية واستغلالها .

- مراقبة تسيير المصالح العمومية المحلية وتنظيمها .

وتشتمل على ثلاثة مكاتب :

١ - مكتب الموظفين البلديين ، والتنظيم وتحسين المستوى والتنشيط البلدى ، ويكلف بما يأتى :

- السهر على تطبيق القوانين الاساسية للموظفين التابعين للمصالح والهيئات العمومية البلدية ومتابعة العمليات الخاصة بتسيير هؤلاء الموظفين .

- المصادقة على القرارات الادارية المرتبطة بالتسيير الادارى للموظفين .

- مسك فهرس متكامل وجداول احصائية للموظفين البلديين تسمح بمعرفة تطوّرهم باستمرار تبعا لاحتياجات المصالح المشغلة .

- السهر على السير العادى للجان المتساوية الاعضاء المحلية .

- القيام بكل نشاط لتحسين مستوى الموظفين التابعين للمصالح والهيئات العمومية .

- القيام بمهام دورية لتنشيط تفتيش المصالح البلدية والهيئات العمومية المحلية .

- جمع كل المعلومات الوثائقية والاحصائية المتعلقة بنشاط المصالح البلدية .

٢ - مكتب المالية البلدية والتحليل المالى والاحصائيات ، ويكلف بما يأتى :

- مراقبة الميزانيات والحسابات الادارية للبلديات ونقابات البلديات والمصالح العمومية المحلية ، والموافقة عليها .

- تطبيق التنظيم المتعلق باعداد الميزانيات البلدية ونشرها .

- السهر على تطبيق التنظيم المتعلق بالحقوق والضرائب والرسوم المحلية .

- متابعة العمليات الكبرى ذات المنفعة الوطنية والسهر على تنفيذها طبقا للقرارات المتخذة فى هذا الميدان واعداد كل الدراسات الخاصة بهذا التنفيذ .

- اعداد العمليات المتعلقة بالحج والعمرة ومسك فهرس خاص بهما .

- تنظيم موسم المشاة فى الولايات المعنية .

- المساهمة فى تطبيق الاجراءات المتخذة لمصالح المناطق المكتوبة .

- جمع الوثائق وعناصر الاعلام اللازمة لاعداد التقارير والجداول الاحصائية .

- جمع المعلومات المتعلقة بتطور الوضعية العامة فى الولاية ، قصد تحليلها .

- جمع الوثائق اللازمة لممارسة الاختصاصات الآيلة الى مختلف مصالح المديرية .

٤ - مكتب الشؤون القانونية والمنازعات ويكلف بما يأتى :

- اعداد القرارات الادارية للولاية ونشرها وتطبيقها .

- متابعة الاجراءات التى تهم الاملاك والتدابير الادارية الخاصة بها .

- دراسة الطعون السلمية .

- دراسة القضايا المتصلة بالنزاع المام للادارة .

- متابعة القضايا التنازعية بالاتصال مع مديرية الوكالة القضائية للخرينة .

- تقديم مذكرات للدفاع .

- ارشاد البلديات فى القضايا التنازعية التى تهمها ومساعدتها على ذلك .

المادة ٤ - تكلف المديرية الفرعية للشؤون الادارية والمالية المحلية ، بما يأتى :

- دراسة الهياكل الاقليمية للمراقبة ومتابعة وضعية مناصب العمل والمصالح المحليين .

- مراقبة الميزانيات البلدية والموافقة عليها

- جمع المعلومات الاحصائية المتعلقة بالتطور المالى فى البلديات ومؤسساتها العمومية واستغلال ذلك .

٣ - مكتب الاموال والاملاك البلدية والمصالح والمؤسسات العمومية الحاية ، ويكلف بما يأتى :

- مراجعة الصفقات المرتبطة بتسيير الاملاك البلدية ونقابات الاشغال البلدية المشتركة ، والمصادقة عليها .

- الترخيص للبلديات بشراء السيارات طبقا للتنظيم الجارى به العمل .

- مراقبة القرارات الخاصة بتسيير الاملاك البلدية والمصادقة على ذلك .

- السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالاحتياطات العقارية البلدية ومتابعة العمليات الخاصة بتنفيذها .

- السهر على تنظيم المصالح العمومية المحلية وسيرها .

- تطبيق اصلاح الادارى والمالى والمحاسبى الخاص بالمصالح العمومية المحلية ومتابعة ذلك .

المادة ٥ - تكلف المديرية الفرعية للتجهيزات والاستثمارات المحلية بتوجيه الجماعات المحلية ومساعدتها فى برمجة مشاريع التجهيز والاستثمار وانجازها .

وتشتمل على مكتبين :

١ - مكتب البرامج والصفقات ، ويكلف بما يأتى :

- اعداد برامج التجهيزات والاستثمارات المحلية بالاتصال مع مديريات المجالس التنفيذية المعنية .

- تطبيق مخططات البندية للتنمية ومخططات التحديث الحضرى فى البلدية والولاية .

- السهر على اعداد الاعتمادات الخاصة بدفع تكاليف مخططات التنمية البلدية ومخططات التحديث الحضرى وتعديلها .

- تحرير تقرير دورى يتعلق بتنفيذ مختلف برامج التجهيز والاستثمار فى الولاية .

- المصادقة على صفقات الاشغال والخدمات ومتابعة تنفيذها .

- ضبط فهرس للعمليات المسجلة فى برامج التجهيزات والاستثمارات المحلية .

٢ - مكتب النشاط الاقتصادى ، ويكلف بما يأتى :

- تطوير جميع الدراسات ذات الطابع التقنى والاقتصادى التى تساهم فى التنمية الاقتصادية بالولاية .

- مساعدة البلديات فى اعداد مخططاتها الانمائية وتنفيذها .

- تنفيذ البرامج الخاصة بالهيكل الادارى والاجتماعية والثقافية فى الولاية ومتابعة ذلك .

المادة ٦ - تكلف المديرية الفرعية للمؤسسات المحلية ، فى اطار التشريع والتنظيم السارىين بانشاء وحدات الانتاج والانجاز والخدمات الخاصة بالجماعات المحلية وتنظيمها ومراقبتها .

وتشتمل على ثلاثة مكاتب :

١ - مكتب الدراسات والبرامج ، ويكلف بما يأتى :

- تطوير الدراسات المتعلقة بانشاء الوحدات الاقتصادية المحلية وتنميتها .

- تنفيذ برامج الاستثمار التى تعدها المؤسسات التابعة للولاية والبلديات ومتابعة ذلك .

- مساعدة الوحدات المحلية للانتاج والانجاز والخدمات فى ميدان التموين واقتناء التجهيزات .

٢ - مكتب التنظيم والمراقبة ، ويكلف بما يأتى :

- السهر على تطبيق التنظيم المتعلق بانشاء الوحدات الاقتصادية المحلية للانتاج والانجاز والخدمات ، وتسييرها .

- متابعة سير المؤسسات المحلية فى اقليم الولاية وتنسيق ذلك .

قرار مؤرخ في ٢٦ شعبان عام ١٤٠١ الموافق ٢٩ يونيو سنة ١٩٨١ يتضمن تعيين مفتشيات أملاك الدولة بولاية باتنة وتحديد دوائر اختصاصها (١)

ان وزير المالية ،

- بمقتضى الامر رقم ٧٤ - ٦٩ المؤرخ في ١٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق ٢ يوليوسنة ١٩٧٤ الخاص بالاصلاح الاقليمي للولايات والنصوص المتعلقة به ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٨٩ المؤرخ في ٢٥ شوال عام ١٣٩٣ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٣ المعدل والمكمل لاحكام المرسوم رقم ٧١ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٧١ المتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة المالية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٤ صفر عام ١٣٩٠ الموافق ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٠ والمتضمن تعيين مكاتب أملاك الدولة وتحديد نطاقها الاقليمي ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٦ محرم عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ يناير سنة ١٩٧٥ المتضمن تعيين مفتشيات أملاك الدولة والمحدد لنطاقها الاقليمي ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تحدد قائمة دوائر مفتشيات أملاك الدولة بولاية باتنة طبقا للجدول التالي :

- مراقبة سير المؤسسات في البلديات والولاية في حدود القوانين والانظمة المعمول بها .

٣ - مكتب الاحصائيات والتنظيم ، ويكلف بما يأتي :

- جمع الاحصائيات الخاصة بالوحدات الاقتصادية المحلية واستغلالها .

- مسك فهرس عن الوحدات الاقتصادية المحلية في الولايات والبلديات .

- تطوير جميع التدابير الرامية الى تحسين تسيير المؤسسات المحلية وتنظيمها .

المادة ٧ - تحدد تعليمات ، أن اقتضى الحال كفاءات تطبيق هذا القرار .

المادة ٨ - تُلغى أحكام القرار المؤرخ في ١٨ ربيع الثاني عام ١٣٩١ الموافق ١١ يونيو سنة ١٩٧١ المشار اليه أعلاه :

المادة ٩ - يكلف الولاية ، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٨ محرم عام ١٤٠١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٨٠ .

تعيين المفتشيات

مفتشية أملاك الدولة في باتنة

مفتشية أملاك الدولة في أريس

مفتشية أملاك الدولة في بريكة

دوائر الاختصاص

ولاية باتنة

باتنة : باتنة - تيمقاد - تازولت لامبيز - عين ياقوت - المعذر .
مراونة : مروانة - وادي الماء - أولاد سالم - حيدوسة - عين جاسر - سريانة .
قايس : قايس - شمرة - بوحمامة - أولاد فاضل - قايس .
أريس : أريس - وادي طاقة - تكوت أشمول - ثنية العابد - بوزينة .
بريكة : بريكة - مدوكال - بيطام .
عين التوتة : عين التوتة - سقانة - زعوط - القنطرة (باستثناء القسم الجنوبي) .
نقاوس : نقاوس - رأس العيون - أولاد سي سليمان - تاقسلنت .

المادة ٢ - يعدل الجدول المرفق بالقرار المؤرخ في ٢٩ يناير سنة ١٩٧٥ وفقا للجدول أعلاه .

والتأمينات ومدير شؤون أملاك الدولة والشؤون العقارية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

المادة ٣ - يكلف مدير الادارة العامة ومدير الميزانية والمراقبة ومدير الخزينة والقروض

حرر بالجزائر في ٢٦ شعبان عام ١٤٠١ الموافق ٢٩ يونيو سنة ١٩٨١ .

Bibliotheca Alexandrina



1518648